تاريخ التحليل الاقتصادي

المجلد الأول

جوزيف أ. شومبيتر

ترجمة : حسن عبد الله بدر

مراجعة : عصام الخفاجي

746

المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومي للترجمة

المشروع القومى للترجمة

تاريخ التحليل الاقتصادى

(المجلد الأول)

تأليف: جوزيف أ. شومبيتر
ترجمة: حسن عبد الله بدر
مراجعة: عصام الخفاجى

المجلس الأعلى للثقافة
٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٧٤٦
- تاريخ التحليل الاقتصادى (المجلد الأول)
- جوزيف أ. شومبيتر
- حسن عبد الله بدر
- عصام الخفاجى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:
History of Economic Analysis
Edited by: Joseph Schumpeter

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396   Fax: 7358084

تهـدف إصـدارات المشـروع القـومى للترجمـة إلى تقـديم مختلـف الاتجاهـات والمـذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

تقديم المترجم

قمنا بتعريب هذا الكتاب – المرجع فى تاريخ التحليل الاقتصادى لكى نـوفر لطلبة الاقتصاد، وبخاصة طلبة الدراسات العليا، وكذلك للأساتذة والباحثين فـى الشئون الاقتصادية، مرجعًا مهمًا لدراسة علم الاقتصاد، من المؤكد أن تغتنـى بـه المكتبات والجامعات فى الوطن العربى، وذلك لأن مؤلف هذا الكتاب هو أحد أهـم علماء الاقتصاد فى القرن العشرين، وكان قد كتبَ مؤلفات كثيـرة تمـت ترجمـة الكثير منها إلى مختلف لغات العالم، ومنها لغتنا العربية.

وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل للأخ الزميـل د. عصـام الخفـاجى لقيامـه بمراجعة الصفحات المائة الأولى من الترجمة، وكذلك مراجعة جمل وفقرات معينة من الصفحات الـ ٧٥٠ الأولى منها. كما أشكر الأخ د. ثائر كريم إسماعيل الـذى قام بمراجعة الصفحات الـ ٢٧٠ الأولى من العمل. وقد قدَّم الـزميلان العزيـزان ملاحظات كثيرة ساعدت على تصحيح وتدقيق العديد من العبارات الواردة فى تلك الصفحات. كما لا يفوتنى تقديم الشكر للأخ الأستاذ بسيم أنور رضا لقيامة بمراجعة جمل معينة من العمل كله.

د. حسن عبد الله بدر

مقدمة الناشر

يأتى كتاب تاريخ التحليل الاقتصـــادى History of Economic Analysis، الذى انكب جوزيف أ. شومبيتر Joseph A. Schumpeter علـــى تأليفـــه خـــلال السنوات التسع الأخيرة من حياته دون أن يفرغ منه بصورة تامـــة، نتاجًـــا لنيتـــه بترجمة وتنقـــيح وتحـــديث عملـــه "little sketch of doctrines and methods " (Epochen der Dogmen-und Methodengeschichte) (مســـودة صـــغيرة للمذاهب والمناهج) الذى كان قد كُتب خصيصًا للمجلد الأول من كتاب ماكس فيبر "Grundriss"، المنشور عام ١٩١٤.(١) وقد شَـكَّلَ ذلـك العمـل مقالـة طويلـة (٦٠,٠٠٠ كلمة تقريبًا) من أكثر من ١٠٠ صفحة، كانت مقسمة إلى أربعة أجـزاء أو فصول. وتبينْ مراجعة فهرست المحتويات أن تلك الأجزاء أو الفصول الأربعة تغطى بشكل موجز جدا القضايا العامة نفسها التى تُعالجَ بتفصيل أكبر فى الجـزء الثانى والجزء الثالث والجزء الرابع من الكتاب الحالى: تاريخ التحليل الاقتصـــادى على مدى ١٢٠٠ صفحة. إذ تجرى فى جزء منفصل من العمل الحـالى (الجـزء الثانى: من البدايات وحتى عام ١٧٩٠) مناقشة الجزأين أو الفصليْن الأولين اللـذين يعالجان (١) تطور علم الاقتصاد من عمـل الفلاسـفة والمناقشـة الشـهيرة (٢) الاكتشافات فى علم الاقتصـاد المرتبطـة بـالفزيوقراط physiocrats وتورجـو Turgot وآدم سمث Adam Smith. ويتشابه الجزآن الثالث والرابـع فـى كـلا العملين تقريبًا. وكانت العناوين الرئيسية فى العمل Epochen كما يلى:

١. Die Entwicklung de Sozialokonomik zur Wissenschaft (تطور الاقتصـاد إلى علم).
٢. Die Entdeckung des Wirtschftlicchen kreislaufs (اكتشاف التدفق الـدائرى للحياة الاقتصادية).
٣. Das Klassische System und Seine Auslaufer (النظام الكلاسيكى وفروعه).
٤. Die historische Schule und die Grenznutzentheorie (المدرسـة التاريخيـة ونظرية المنفعة الحدية).

---

(١) Grundriss der Socialomonomik, 1. Abteilung, Wirtschatt und Wirtschaftswissenschaft, pp. Paul Siebeck), Tubingin, 1914, 2nd ed. 1924. 19-124, published by J. C. B. (Mohr

لقد نفدت نسخ المقالة القديمة؛ ولم تُترَجم من الألمانية إلى الإنجليزية قط، رغم اهتمام الكثيرين بها وتشجيعهم على ترجمتها. أنجز شومبيتر عمله الضخم "Business Cycles" عام ١٩٣٨ بعد جهود مضنية، فيما راح ينشد الاسترخاء والتسلية من خلال كتابة عمله "Capitalism, Socialism, and Democracy" الذى اعتبره عملاً "شعبيًّا" بصورة واضحة، بحيث أنه تصورَ أن يفرغ منه فى وقت ما من عام ١٩٤١. وأثناء ذلك، راح شومبيتر يقوم بتدريس مقرر تعليمى فى تاريخ الفكر الاقتصادى لنصف فصل دراسى فى جامعة هارفارد. أعطى شومبيتر هذا المقرر لأول مرة فى فصل الخريف من عام ١٩٣٩ وواصله حتى فصل الربيع من عام ١٩٤٨: وقد أعطاه شومبيتر كل تلك الفترة باستثناء عام ١٩٤٠ حينما كان فى إجازة. وقد يكون هذا هو العامل الحاسم. فقد كانت هذه هى المرة الثانية التى يُدَرِّسُ فيها شومبيتر فى حقل مثيرٍ لاهتمامه. وهكذا فمن الطبيعى أن يفكر بالكتابة فى هذا الحقل. وكان شومبيتر يريد ترجمة وتنقيح وتحديث عمله epochen، إذ إنه لم يؤكد كثيرًا فى البداية على العنصر التحليلى البحت فى كتابات الاقتصاديين الذين مَرَّ بهم وكتبَ عنهم فى مقرره التعليمى. وفى الحقيقة، كنتُ لفترة طويلة أتصور أن شومبيتر كان يكتب تاريخًا للفكر الاقتصادى.

ولم تكن خطة شومبيتر الأصلية طموحة جدًا. فمن المؤكد أنه لم تكن لديه نية لإنفاق تسع أو عشر سنوات على تاريخ للتحليل الاقتصادى. إذ ربما كان يفكر فى البداية بتخصيص وقت فراغه لبضعة شهور أو سنة لكتاب صغير من ٣٠٠ أو ٤٠٠ صفحة. ومن ثم أخذ يفكر بمجلد ضخم من ٦٠٠ أو ٧٠٠ صفحة. وكان اهتمامه الرئيسى يتمثل بالعمل حول النظرية. وقد خَطَطَ لوضع مساهمته الكبرى فى هذا الحقل. وكان شومبيتر يواصل دراسة الرياضيات لاعتقاده بأنها ستكون أداة لا غنى عنها للنظرية المعاصرة عنها. وكان يفكر فى نظرية معينة قد تؤلف ذات يوم الاقتصاد الديناميكى بالطريقة نفسها التى لخَّصَ فيها نظامُ فالراس "الاقتصادَ الستاتيكى". وأخيرًا، عدّلَ شومبيتر من رأيه إلى درجة معينة بحيث أنه أراد أن يكتب أولاً مقدمة صغيرة لنظرية من النوع الذى يُجَسِّدُهُ العمل General Theory of Employment, Money, and Interest بالنسبة للنظرية الكينزية. وكان شومبيتر يتابع الأدب النظرى الجارى (وبخاصة الدوريات) ويواظب على درس الرياضيات ويجمع ملاحظات تكفى لكتابة مجلدات. وتقع نتائج هذا العمل فى بعض

الأجزاء الأخيرة من: تاريخ،(*) وبخاصة تلك الأجزاء التي تلخص التطورات الحديثة.

من الصعب جدًا أن نقول لماذا بالضبط أصبح عمل شومبيتر في كتاب تاريخ يزداد تعقدًا باستمرار ويأخذ وقتًا متزايدًا. فهذا يعود، جزئيًا، إلى أن اهتمامات شومبيتر كانت تتسع باستمرار، وأنه وجد أن من الصعب أن يعالج باختصار شديد تلك الأشياء التي بدت أنها تعكس تطورًا مثيرًا بالنسبة له. (فقد أخذ، مثلاً، يعير العلماء السكولائيين وفلاسفة القانون – الطبيعي اهتمامًا كبيرًا في بداية الأربعينيات). كما إن كتابة تاريخ كانت تتيح لشومبيتر فرصة لتجميع كل خيوط اهتماماته: الفلسفة، والسوسيولوجيا، والتاريخ، والنظرية، وبعض الحقول التطبيقية كالنقود والدورات والمالية العامة والاشتراكية. كما أعتقدُ بأن الحرب قد ساهمت في استطالة وتعقد عمل شومبيتر في كتابه تاريخ. وأتذكر ما قاله شومبيتر لواحد أو اثنين من أصدقائه بأن انكبابه على تاريخ كان يريحه نوعًا ما أثناء الحرب. فقد ألهاه هذا العمل، مؤقتًا، عن واقع قبيح كان يحزنه كثيرًا، لقناعته بأن الحرب ستدمر الحضارة التي أَحبَّهَا.

وقد اعتاد شومبيتر دومًا أن يكتب كل شيء بيده، وأن يحتفظ بكل شيء مما كتبَ. ومن هنا، فلعلنا نرى كيف إن المعالجات الأولى قد جاءت محكمةً أكثر وأكثر. ويُحتمل أنه بدأ بكتابة تاريخ عام ١٩٤١. ويبدو أن شومبيتر، أثناء عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣، كان قد طبعَ فصولاً وأقسامًا جيدة عدة، وقام بتنقيحها فيما بعد. إن الأجزاء الكبيرة الوحيدة من الكتابات التي كتبت في الأعوام الأولى دون أن تعاد كتابتها فيما بعد هي الفصل الخاص بالأدب "الميركنتيلي" الذي طُبع في حزيران ١٩٤٣، والفصل المتعلق بالسياسة الاجتماعية والمنهج التاريخي والذي طُبع جزء منه في كانون الثاني ١٩٤٣ والباقي في كانون الأول ١٩٤٣، والقسم الخاص بفرضيات سنيور الأربع عند بداية الفصل السادس من الجزء الثالث (الاقتصاد العام: النظرية البحتة). وهذه هي الأجزاء التي كان يمكن لشومبيتر أن ينقحها أو يعيد كتابتها لو كُتب له أن يعيش ليكمل كتابه تاريخ. كما كان شومبيتر، من حين إلى آخر، يقوم بحشر بعض الصفحات من النسخة المبكرة في النسخ التي وَضَعها فيما بعد. هذا، وثمة وصف لهذه العملية في الملحق بدرجة ما من التفصيل.

(*) المقصود هو الكتاب الحالي "تاريخ التحليل الاقتصادي". وستتكررُ الإشارة لهذا الكتاب بهذا الشكل الموجز في مواضع كثيرة من هذا العمل. (المترجم)

وبمرور الزمن، بدأ شومبيتر يُشدد على أن هذا العمل هو تاريخ للتحليل الاقتصادى، وليس تاريخًا للفكر الاقتصادى. ويوضح شومبيتر هذا الأمر فى وصف موجز كتبه مبكرًا عام ١٩٤٩ للناشريْن الإنجليزيين ألن وآنون Allen & Unwin ذكرَ فيه:

يصف هذا الكتاب تطور ومصائر التحليل العلمي فى حقل الاقتصاد منذ الأزمنة الإغريقية-الرومانية وحتى الوقت الحاضر فى إطار ملائم من التاريخ الاجتماعى والسياسى، مع بعض الاهتمام بالتطورات فى العلوم الاجتماعية الأخرى وفى الفلسفة كذلك. إن الأفكار حول السياسة الاقتصادية والتى كانت تدور فى ذهن الجمهور أو التى يمكن أن تُنسب إلى القانونيين والإداريين، سواء أتمَّ تجسيدها أم لا فى أنظمة محكمة كالمذهب الليبرالى والتضامنى وما شابه مما يشار له كفكر اقتصادى عمومًا، تدخل كجزء ليس إلا فى ذلك الإطار. ويتمثل موضوع الكتاب فى تاريخ تلك الجهود الهادفة إلى وصف وتفسير الوقائع وإلى توفير الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك.

ولما كانت إمكانية معالجة تاريخ علم الاقتصاد ذاتها، مثله مثل تاريخ أى من العلوم الأخرى، هى أمر مثير للخلاف، فإن الجزء الأول من هذا الكتاب مخصص كليًا للقضايا المنهجية التى يثيرها هذا المدخل، وبخاصة قضية مدى صحة التمييز بين التحليل الاقتصادى العلمى والفكر الاقتصادى، رغم التداخل بين الاثنين. ثم يروى الجزء الثانى قصة نمو المعرفة التاريخية والإحصائية والنظرية للظواهر الاقتصادية منذ بداياتها فى اليونان القديمة وإلى نشوء الاقتصاد كحقل خاص متميز وحتى الظهور اللاحق للبحوث النظامية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر والتى كان كتاب آ. سمث Wealth of Nations أكثرها نجاحًا.

ويغطى الجزء الثالث الفترة المحصورة بين عام ١٧٧٦ (الذى تم تغييره لاحقًا إلى عام ١٧٩٠) وعام ١٨٧٠، بينما يغطى الجزء الرابع الفترة بين عامى ١٨٧٠ و ١٩١٤. أما الجزء الخامس، فيهدف إلى مساعدة القارئ على ربط الوضع الحالى لعلم الاقتصاد بالعمل المنجز فى الماضى. وقد جرى، فى كل مكان من كتاب تاريخ، بذل الجهد لإبراز الخطوط الأكثر أهمية دون التضحية بدقة المادة المعروضة من أجل تبسيطها.

لقد أشرتُ فى البداية إلى إن ج. شومبيتر كان قد انكَبَّ على كتابة تاريخ التحليل الاقتصادى أثناء السنوات التسع الأخيرة من حياته. وربما ساهمتْ كل كتاباته وكل عمله فى التدريس بتحقيق النتيجة النهائية. فالمحاضرة التى ألقاها عند مغادرته لجيموفيتس Czernowitz عام ١٩١١ كانت تحمل عنوان "Vergangenheit und Zukunft der Socialeissenschften".(٢) وتمثل هذه المحاضرة خلاصة موجزة لما أصبح Epochen أولاً و History of Economic Analysis– تاريخ التحليل الاقتصادى – فى آخر الأمر. كما أن الخطاب الرئاسى لشومبيتر أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية فى كانون الأول ١٩٤٨ (" Science and Ideology") عالجَ بعض تلك المشاكل المنهجية التى طرحها شومبيتر فى الجزء الأول من كتاب تاريخ. وقد غطى المقرر التعليمى الذى ألقاه شومبيتر فى هارفارد حول تاريخ الفكر الاقتصادى الفترة المحصورة بين عهد آ. سمث A. Smith و أ. مارشال A. Marshall أساسًا، مع تأكيد خاص على النظام الريكاردى للنظرية الاقتصادية. كما أنه ناقش، فى مقرره عن النظرية الاقتصادية المتقدمة(٣) كثيرًا من المشاكل الواردة فى الجزء الرابع، الفصل السابع (تحليل التوازن)، وفى الجزء الخامس. وقام شومبيتر فى هارفارد أيضًا بتدريس مقرر عن الاشتراكية وآخر حول الدورات الاقتصادية أحيانًا والمقرر المتعلق بالنقود. وفى بون، حافظَ ج. شومبيتر على كرسى المالية العامة، ولكنه كان يدير الحلقة الدراسية التى تُعنى بالنظرية بشكل رئيسى، وبخاصة نظرية النقود ونظرية المعرفة. وفى يال Yale، درَّسَ شومبيتر موضوع التجارة الدولية لسنة واحدة. ولم تتمثل تحضيرات شومبيتر لكتابة عمله (تاريخ التحليل الاقتصادى) بمقرراته فقط، بل إنها شملت أيضًا مقالاته الكثيرة التى غطت كل جوانب الاقتصاد تقريبًا، وكذلك عروضه

(٢) "The Past and Future of the Social Science". وقد نشر كل من دونكر وهيومبلوت Duncker & Humblot طبعة منقحة وموسعة منها عام ١٩١٥ فى: Schriften des Sozialwissenschaftlichen Akademischen Vereins in Czernowitz.

(٣) عند بداية دليل المقررات، نجد الوصف الموجز التالى لذلك المقرر (الاقتصاد ٢٠٣ أ) فى فصل الخريف ١٩٤٨–١٩٤٩: يتمثل الموضوع الأولى لهذا المقرر فى تدريب الطلبة على فن صياغة المفاهيم للخصائص الأساسية للعملية الاقتصادية. ولكن مناقشة المشاكل الفردية سوف تهيئ فرصة لاستيعاب الأجزاء الكبيرة من النظرية التقليدية، القديمة والجديدة. يتضمن برنامج هذا الفصل، أولاً، عرضًا تمهيديًا لأفكار أساسية معينة، وبخاصة التحديد والاستقرار determinateness and stability. ثانيًا: الديناميكا العامة للمجاميع الاقتصادية. ثالثًا: النظرية العامة لسلوك الأسر والمنشآت، ورغم أن بعض المعرفة بحساب التفاضل والتكامل والمعادلات التفاضلية تمثل أمرًا مرغوبًا، بيد أنه لن يجرى التشديد على الجوانب الرياضية البحتة.

العديدة للكتب، ومقالاته المتعلقة بالسيرة، وكتبه. وحتى قراءاته بقصد التسلية والاستجمام- إذ كان شومبيتر يحب قراءة كتب السيرة الذاتية، وبخاصة تلك التى تضم مجلدات عدة- قد ساهمتْ فى تعميق معرفته بالناس والأحداث والخلفيات- وهذا أمر واضح فى كل مكان من كتاب تاريخ، وستعمل المناقشات المتزنة حول نقاط دقيقة من التحليل الاقتصادى على تنشيط بعض القراء.

لم يكن أى جزء من المخطوطة قد أخذ شكله النهائى، ولكن بعض الأجزاء كانت مكتملة تقريبًا أكثر من غيرها. وكانت الأجزاء الرئيسة الثلاثة (الثانى والثالث والرابع) جاهزة عمليًا، فيما عدا بعض الاستثناءات المذكورة فى الملحق؛ وكان الجزء الأول التمهيدى والجزء الخامس الختامى على وشك الاكتمال. إن الفصل الخاص بكينز Keynes والاقتصاد الكلى الحديث فى نهاية الجزء الخامس يشكل الشىء الأخير الذى كُتب قرب نهاية عام ١٩٤٩. وقد ترك ج. شومبيتر ذلك الفصل للطبع عندما سافر إلى تاكونك Taconic بمناسبة أعياد رأس السنة، ثم إلى نيويورك لاجتماعات الجمعية الاقتصادية الأمريكية. وعند عودته من الاجتماعات، بدأ بكتابة الصيغة النهائية لخطابه: "The March into Socialism"، وكذلك بقراءة المطبوع من الجزء الثالث من كتاب تاريخ.كما تركَ شومبيتر ملاحظات من صفحات عدة حول إجراء تنقيحات فى الفصول الثلاثة أو الأربعة الأولى من ذلك الجزء حول الاقتصاد "الكلاسيكى". ولكن وفاته فى ٨ كانون الثانى ١٩٥٠ حالت دون تحقيق تلك التنقيحات.

كان كل كتاب تاريخ مكتوبًا باليد أولاً، كما أن بعض الأجزاء، مثل الفصل المبكر عن النقود (الجزء الثانى، الفصل السادس) وكثيرًا من المواد حول نظام التوازن لدى فالراس Walras (الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم السابع) كانت أيضًا مكتوبة باليد ولم تُطبع. بل إنه كانت هناك، فى بعض الحالات، عدة نسخ بديلة مكتوبة باليد. ثمة أجزاء أخرى كانت مطبوعة بالفعل، بيد أن المؤلف لم يقرأها بعد طبعها. كما كانت هناك أجزاء مطبوعة ومصحَّحة بقلم رصاص مع ملاحظات وأسئلة للتنقيح التالى. وكان ينبغى استكمال كتابة بعض الإحالات المتفرقة، وقد أخبرنى ج. شومبيتر بضرورة تدقيق هذه الإحالات. وكنت بحاجة للمساعدة لتحقيق هذه المهمة. وسيجد القارئ المتخصص المهتم معلومات تفصيلية كثيرة فى الملاحظات المنتشرة فى كل مكان من كتاب تاريخ وفى ملحق الناشر.

لم يتلقَ ج. شومبيتر مساعدة منتظمة فى مجال السكرتارية أثناء معظم فترة انكبابه على تأليف هذا الكتاب. ولكن كان هناك من يعرف خطه ويطبع له أعماله. وكان يكتب أكثر رسائله بيده. وقد أثقل هذا من عبئه وكان يعنى أن مواده لم تُحفظ فى ملفات قط، وهو ما كان يمكن أن تقوم به سكرتيرة ذات كفاءة. وكان شومبيتر يقوم بعمله كرئيس للجمعية الاقتصادية الأمريكية (إضافة الى قيامه بكل أعماله الأخرى فى الوقت نفسه) دون أن تكون لديه سكرتيرة بدوام جزئى حتى صيف عام ١٩٤٨، إذ أنه كان يكره إنفاق الوقت على توجيه التعليمات لها لكى تعمل بصورة صحيحة، لأن الأيام والأسابيع لم تكن تكفيه لإنجاز كل الأشياء التى خطط لها من تدريس، واستشارات، وقراءات، وكتابات ومراسلات.

كنت أتصور أن مهمة نشر الكتاب هى مهمة بسيطة وتتمثل بإعداد نسخة كاملة ودقيقة قدر الإمكان مما كَتبه ج. شومبيتر فعلاً، وليس محاولة تكملة ما لم يكتبه هو. لم تكن هناك خطة للكتاب ككل ولم أقرأ أى جزء منه قبل وفاته لأن ج. شومبيتر أراد أن أبدأ بقراءة المقدمة التى كان يعدها وأن أقرأ الكتاب ككل وهو فى حالة ملائمة. كما أن مواد العمل كانت فى أماكن عدة: فى مكتب دراسات كمبريدج فى Acacia Street، وفى مكتب دراسات تاكونك، وقليل منها فى مكتبه بمركز ليتاور Littauer Center- حيث كان قسم من الملفات فى صناديق بينما كان القسم الآخر مكدسًا على الرفوف. لقد أنفقت شهرين أو ثلاثة لأتوصل إلى أن بدا كتاب تاريخ كاملاً تقريبًا، لكن بعض الأقسام والأقسام الفرعية ظلت تبرز على غير توقع لبعض الوقت. وكان من الصعب تجميع هذه الأجزاء وتنسيق بعضها مع بعض لأن صفحات المخطوطة لم تكن مرقمَّة فى الغالب، ولأن المواد المطبوعة لم تكن مرقمَّة على التوالى من البداية بل على دفعات فقط تبعًا لمجرى عملية الطبع. وكان ج. شومبيتر يستعمل النسخة المطبوعة الأولى المخصصة للناشر. ولم يهتم بإبقاء نسخة أخرى من الكاربون لديه. ولكن الذين طبعوا المخطوطة كانوا يحتفظون لحسن الحظ بالنسخ الكاربونية التى كانت مكوَّمة فى غرفة فى الطابق الثالث من دار النشر Acacia Street house. كان قسم من هذه النسخ مؤرخًا، وهى النسخ المطبوعة عامى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ بشكل خاص. وقد واصلتُ عملية البحث إلى أن عثرت على المخطوطة والنسخة المطبوعة الأولى لمواءمة النسخة الكاربونية. وكانت نسخ الكاربون، فى حالات عدة، تمثل معالجات أولية جرى إهمالها فيما بعد أو أُدمجت جزئيًا ضمن النسخ التى كُتبت لاحقًا. وبالرغم من عدم وضعْ خطة أو فهرست

لمحتويات الكتاب، فإننى بعد أن قرأتُ العملَ ككل مرة تلو مـرة، وجـدت أن هـذه الخطة كانت موجودة فى إطار تفاصيل النص نفسه. وقد كان هناك بعـض التعقيـد الناشئ عن حقيقة أن عدد الفصول المخططة أصلاً قد انخفض من ثمانية إلى سـبعة بالنسبة للجزء الثانى، ومن عشرة إلى ثمانية بالنسبة للجزء الرابع. بيد أنه، فى آخـر الأمر، لم تتبقَ أى صعوبة تقريبًا فى تحديد موقع كل قسم وكل قسم فرعى أو تحديـد النسخ الأحدث بين النسخ الموجودة. وثمة مناقشة لهذه المشاكل فى الملحق.

لقد عقَّدَ طول الكتاب من المهمة كثيرًا. ومع أننى اقتصادية ولى بعض الخبرة فى مجال النشر، بيد أنه لم يكن من السهل تجميع عمل ضخم كهـذا، يتعامـل مـع اقتصاديين كثيرين، وبلغات عدة، ويغطى فترة طويلة جدا. وكان الإجراء الذى أخذت به كما يلى: تم طبع الأقسام التى كانت لاتزال مخطوطة؛ ثم قام المساعدون بقـراءة المخطوطة لى من البداية حتى النهاية، فيما أقوم أنا، أثناء ذلك، بتصـحيح النسـخة المطبوعة؛ وقد تم استكمال المراجع وتدقيقها؛ كما تـم وضـع العنـاوين الرئيسـية والفرعية فى مكانها المناسب؛ وبعد أن نشرتْ مطبعـة جامعـة أكسـفورد النسـخة المطبوعة، قمتُ بفحصها مرة أخرى لتقييم التغييرات المدخَلة ووضع ثبت الإحالات للأجزاء الأخرى من الكتاب وتدقيق قائمة المؤلفين؛ وأخيرًا قرأ لى عـدة مسـاعدين نسخة المؤلِّف من البداية إلى النهايـة، أثنـاء قيـامى بتصـحيح أوراق التجـارب المطبوعة. وعند قراءة العمل تاريخ مرات متتالية، جرى تلافى وإزالة الكثيـر مـن الأخطاء الصغيرة ومواطن الشك. وكان يمكن طبعًا أن تستمر هذه العملية دون نهاية ما، ولكن اعتبارات الزمن أملتْ التوقف عند حد ما. ومن الملائـم هنـا الاعتـراف بفضل ديفيد روكفيلـر David Rockefeller ومؤسسـة روكفيلـر Rockefeller Foundation لتقديم المساعدات المذكورة أعلاه فى عمليات الطبع والنشر.

ثمة صعوبة تتعلق بالأجزاء غير المكتملة من العمل تاريخ بشكل خـاص قـد تنبغى الإشارة إليها هنا. إذ أن ج. شومبيتر غالبًا ما كان يبدأ بمعالجة موضوع معـين ثم يتخلى عنه بعد أن يكون قد كتبَ عدة معالجات أولية عنـه. وكـان يحـتفظ بهـذه المعالجات التجريبية وملاحظاته الأصلية سوية مع القطع المكتملـة مـن المخطوطـة بحيث انه لم يكن من السهل دائمًا التعرف على النسخة الأخيرة تقريبًا. وقـد سـاعدنا أحيانًا، فى حل اللغز، تاريخ إحالة ما أو دمج صفحة أو صفحتين من نسـخة مبكـرة. وتكمن الصعوبة الثانية فى أن خطط شومبيتر أو ملاحظاته للتنقيح كانت بلغات عـدة،

إنجليزية وألمانية، وأنها كانت تُكتب بشكل موجز. وقد تم تصوير أربع صفحات من هذه الملاحظات فى الملحق (الخطة، الصفحة الأخيرة من الفصل المتعلق بالنقود فى الجزء الثانى وخطتين من الجزء الخامس). ولم أبذل جهدًا سواء لتوضيح التنقيحات المختصرة تلك أو لإجراء المقترحات المختصرة بخصوص التنقيحات. وقمت بدمج التصحيحات المباشرة بالنسخة المطبوعة الأولى وحسب. وسيتم إيداع المخطوطة الأصلية، والنسخ البديلة، والملاحظات والنسخة المطبوعة الأولى مع التصحيحات والتنقيحات المقترحة بيد ج. شومبيتر فى مكتبة هوتون Houghton Library فى جامعة هارفارد، حيث يمكن لرجال العلم المهتمين الرجوع إليها.

ثمة مواد أضافها الناشر من أجل التوضيح والانسجام ويجرى وضع مثل هذه الإضافات بين قوسين مربعين []. وهذا يسرى بشكل خاص على العناوين الرئيسية والفرعية، والملاحظات الاستهلالية فى النص والهوامش المتعلقة بتحرير الكتاب. كان ج. شومبيتر يُرَقِّم أقسامه فى البداية. وقد أخذ يضيف العناوين للأقسام والأقسام الفرعية مع مرور الوقت. وفى بعض الأحيان، كان يترك فراغًا فى المواضع التى لم يكن قد اتخذ فيها قرارًا نهائيًا بعد. إن العناوين التى قدمها الناشر كانت تستند على النص ويجرى حصرها بين قوسين مربعين. ثمة ملاحظات للمؤلف وملاحظات للناشر محصورة بين قوسين مربعين ولكن من الممكن على الدوام تقريبًا التمييز بينهما. إذ أن ملاحظات المؤلف تقع فى وسط المقتطفات عادة، بينما تأتى ملاحظات الناشر كجمل كاملة فى نهاية الملاحظات أو كهوامش كاملة أو كفقرة كاملة فى النص المطبوع بحروف الهامش (الحروف الصغيرة). وقد قمنا باستعمال الحروف الأولى من اسم المؤلف .J. A. S أو الرمز .Ed (الناشر) لتفادى الخلط المحتمل.

ثمة بعض المواد المكررة التى كان ج. شومبيتر يدركها جيدًا، وبعض المواد المحذوفة التى كان شومبيتر يشير إليها بعبارة "أعلاه" أو "أدناه". وفى أغلب الأحوال، لم أسعَ لإزالة المواد المكررة باستثناء المواد الواضحة والقريبة من بعضها. وعند اقتطاف مادة معينة مرات عدة فى مناسبات مختلفة أو عند التعبير عن الفكرة نفسها مرات عدة فى أجزاء مختلفة من النص، لم أشعر أن من المناسب إزالة بعضها والإبقاء على بعضها الآخر، مع أن المؤلف نفسه كان سيفعل هذا. لقد حاولتُ أن ألفت الانتباه فى الهوامش إلى أهم المواد المحذوفة التى نتجت عن أن بعض أجزاء العمل لم تكن جاهزة تمامًا، كما عمدتُ أيضا، بناء على اقتراح من

ريتشارد م. جودون Richard M. Goodwin، إلى لفت الأنظار إلى الكتابات الأخرى لشومبيتر التى تتعلق بالمشاكل المطروحة، نظرًا إلى أن ج. شومبيتر نادرًا ما كان يشير إلى عمله الخاص أثناء فترة تدريسه أو أثناء كتابته. ومن المؤكد أن أفرادًا آخرين كان يمكن أن يفعلوا ذلك على نحو أفضل، ولكن لم يكن هناك مَنْ لديه الوقت لتدقيق هذا العمل الطويل مرة تلو مرة.

وكان من المستحيل أحيانًا قراءة كلمة ما أو اكتشاف أن هناك كلمة ما محذوفة أو جملة ما ناقصة. ولقد بذلتُ قصارى جهدى فى مثل هذه الحالات. وتم اللجوء إلى المعجم على نحو واسع وتعقب أى كلمة إنجليزية غير مألوفة فى قاموس أكسفورد الكبير. لكننا لم نجد عددًا من العناوين الأجنبية المقتطفة فى أى من قواميس هارفارد، كما أنها غير مدرجة فى مكتبة الكونجرس. وتمكنتُ أخيرًا من تدقيق أسماء كل المؤلفين والعناوين، وذلك باستعمال قوائم مختلفة من الكتب الأجنبية وبمساعدة علماء من هذا البلد أو ذاك.

وقد كان ج. شومبيتر دقيقًا فى الغالب فى تحديد الطبعات المستعملة حيثما كان هذا مهمًا. ولكن كانت تبرز صعوبة فى هذا المجال أحيانًا كنتيجة لكون الكاتب قد عملَ فى أماكن عدة عبر فترة طويلة بحيث أنه كان يضطر لاستعمال طبعات ودور نشر مختلفة للأعمال التى استشهدَ بها. فقد استعمل طبعًا مكتبات الجامعات الأوروبية ومكتبته الخاصة الواسعة عند كتابة مقالاته وكتبه قبل أن يأتى إلى هارفارد عام ١٩٣٢. ولم يعد من الممكن بعد ذلك الوقت الاستفادة من مكتبته التى تم حفظها فى يولخ Julich قريبًا من بون. ولم يتم جلب هذه المكتبة إلى الولايات المتحدة قبل الحرب لأنه لم يكن لديه مكان لها فى البداية، ثم برزتْ فيما بعد "مشاكل عملية" مختلفة (ربما متخيلة أكثر مما هى فعلية). ثم جاءت الحرب. وأخيرًا، فقد تم تدمير تلك المكتبة عند قصف يولخ من قِبَل الطيران الأمريكى. ولم يسلمْ من الدمار غير حوالى ١٠٠ كتاب فقط (معظمها كتب إنجليزية حول السيرة). وبعد عام ١٩٣٢ أخذ ج. شومبيتر يستعمل الكتب الموجودة فى هذا البلد ومكتبتى الاقتصادية فى تاكونك. لقد أنفق شومبيتر وقتًا طويلاً أثناء الحرب وهو يعمل بهدوء فى مكتبة كريس Kress Library of Business and Economics فى مدرسة هارفارد لإدارة الأعمال. (حيث كان أيضا يقرأ الكثير من المجلات الدورية المتخصصة، ويقرأ الكتب الصادرة بشكل جارى، ويصوّر الكثير مما يرسله له

العلماء من أماكن عدة وبلغات متعددة). وقد يساعدْ هذا على تفسير أسباب الإشارة، فى عمله تاريخ، إلى طبعات مبكرة وأخرى متأخرة من عمل معين بعينه، أو وجود إشارات لترجمتين إنجليزيتين مختلفتين للمجلد الأول من كتاب Das Kapital وطبعتين، إنجليزية وأمريكية، لكتاب كيرنس Cairnes (Some Leading Principles) وعمل كينز Keynes (Tract on Monetary Reform). وكان شومبيتر قد أكمل عمله الأصلى حول كتاب تورجو Réflexions قبل صدور طبعة شيل Schelle.

ليس ثمة محاولة لتقديم ثبت مراجع bibliography لكتاب تاريخ التحليل الاقتصادى. فالتاريخ ككل يمكن أن يعتبر ثبتاً بالمراجع بمعنى ما. ومع ذلك، فقد تم وضع قائمة بالكتب التى يكثر الاستشهاد بها حينما تكون للطبعة المستعملة أهمية معينة وعندما لا يجرى ذكر الطبعة على وجه التحديد فى كل مناسبة. لقد استعمل. ج. شومبيتر الطبعة الرابعة من كتاب مارشال (1898) Principles لأنها كانت متوفرة لدينا أنا وهو (وكان شومبيتر يرتاب بهذه الطبعة كثيرًا وأنا استغرب كيف أنه لم يتحول عنها لطبعة أحدث). وتقع تلك القائمة من الكتب (بطبعتها ودور نشرها) فى نهاية الكتاب بعد الملحق مباشرة.

قد يستغرب القارئ من مغزى المادة المثلومة الموجودة فى الصفحات ٥٦٦ الأولى من هذا الكتاب (الصفحات ٥٦٦ الأولى من الطبعة العربية). وينبغى الاعتراف بأن هذه المادة هى خطأ نجمَ عن سوء الفهم بين الناشر وأصحاب المطبعة من جهة والمحرر من الجهة الأخرى. إذ كان ينبغى طبع كل المادة المثلومة على غرار الهامش (غير المثلوم) على أساس أن لها أهمية أقل بالنسبة للقارئ العادى. لنتذكر أن ج. شوميتر كان ينوى كتابة تاريخ معين بمجلد واحد من ٦٠٠ أو ٧٠٠ صفحة. ومع مرور الزمن، أخذت معالجته تتوسع بشكل متزايد، وكان يعى حقيقة أن الكتاب قد أصبح كبيرًا جدًا ويتضمن بعض موضوعات قد لا تهم القارئ العادى. وهكذا قررَ كتابة الكتاب على مستويين بحيث توضع المُواد الفنية والمناقشات ذات الطابع المعرفى والفلسفى وخلاصات السير الذاتية للكُتاب بحروف مطبعية صغيرة بحيث تأخذ حيزًا أقل ويمكن تخطيها بسهولة. وقد أشار شومبيتر الى إمكانية تحقيق ذلك عن طريق طبع تلك الأجزاء فى حيز منفصل على غرار الهوامش. ولكن صاحب المطبعة، بعد أن اختار نمطًا ملائمًا لهذا الكتاب،

وجد أن المادة التى ستطبع بالحروف الصغيرة أو على غرار الهوامش ستكون كبيرة جدا فقام بتعديل الخطة بطبع تلك المادة "الثانوية" على غرار طباعة النص نفسه، ولكن بشكل مثلوم، قالبًا بذلك الأهمية النسبية لتلك المادة التى أرادها المؤلف لها. ولم يتم توضيح الخطة لى لسوء الحظ، كما أننى لم أطلع على أى نسخة مطبوعة إلا بعد أن صار نصف كتاب تاريخ فى الألواح المطبعية. وكانت إعادة تنضيد كل ذلك ستكلف الكثير من التكاليف والتأخير. وعليه، فقد تركتُ الأمر بهذا الشكل فى أكثر الأحوال فيما عدا بعض الأقسام الصغيرة التى تتعلق بالمناقشات غير المكتملة أو ذات الطابع الفنى البحت حيث أُعيد تنفيذها فى حروف صغيرة. وعند النظر إلى الصفحات ٣٦٤-٣٦٦، ٣٩٣-٣٩٥، ٤٠٦-٤٠٩ (فى الأصل: 414-18 , 449-52 and 464-9)، حيث تجرى مناقشة أفكار كونت Comte، وعمل ميل Logic، وكذلك أفكار لونجفيلد Longfield، وتونن Thunen، وجون راى John Rae، يتبين نوع المادة التى أراد الكاتب أن تكون على مرتبة أدنى. ولست متأكدة بأنه كان مصيبًا فى تشديده هذا على الدوام، وبخاصة بالنسبة لخلاصة السير الذاتية التى راقت لمعظم من قاموا بقراءتها.

وفى القسم المتبقى من كتاب تاريخ (الفصلان الأخيران من الجزء الثالث، والجزء الرابع، والجزء الخامس)، قمتُ بتقسيم المادة "الثانوية" بين نمط النص ونمط الهامش، مع أن اثنتين أو ثلاثًا فقط من المناقشات "الفلسفية" ترد مثلومةً كما تمتْ طباعتها من قبل. وقد جرى طبع خلاصة السير الذاتية، التى كان بعضها طويلاً إلى حد ما، بالحروف الكبيرة وليس الصغيرة كما قُصد أصلاً. وقد فعلتُ هذا لاقتناعى بصعوبة قراءة مادة كبيرة كتلك بنمط الهامش ذى الحروف الصغيرة جدا المختار أصلاً، رغم أن هذا التغيير يتعارض، طبعًا، مع سياستى بنشر كتاب تاريخ كما كتبه ج. شومبيتر تقريبًا قدر الإمكان. وتبين المخطوطة والنسخة المطبوعة الأولى، المودعتيْن فى مكتبة هوتون Houghton Library، ما خططَ المؤلف له بهذا الخصوص.(*)

(*) وجدَ المُعرِّب أن ترجمة الكتاب تتيح إمكانية طبعه بالصورة التى أرادها له مؤلفه أصلاً من ناحية الاختيار بين حروف نمط النص ونمط الهامش بالنسبة " للمادة الثانوية ". وقد قام المُعرِّب بهذا بالفعل. ومن ناحية أخرى، هناك كلمات تشير إلى أسماء أو مصطلحات أو أحداث رأى المُعرِّب أن من الضرورى توضيحها للقارئ. وقد وضعَ المُعرِّب هذه التوضيحات فى هوامش تحمل إشارة مثل إشارة الهامش الحالى (*). وعليه، فإن كل الهوامش التى تحمل هذه الإشارة إنما تعود للمُعرِّب.

ويمكن لى أن أذكر عددًا محدودًا جدًا من الناس ممن لم يكن بمستطاعى إعداد هذا العمل للنشر دون نصحهم ومساعدتهم.كان آرثر دبليو. مارجيت Arthur W. Marget أول من قرأ تاريخ وهو مطبوع بشكل كامل، وقد تشاورت معه بخصوص الأقسام غير المكتملة وناقشنا السياسة العامة لتحرير الكتاب. كما أنه شارك فى تجميع ونشر الفصل المتعلق بالقيمة والنقود. ولم يتم طبع هذا الفصل قط. كما أن صفحاته لم تكن مرقّمة ولم نكن متأكدين من ترتيب الصفحات فى بعض الحالات القليلة. وقام جوتفريد Gottfried وهابرلر Haberler أيضًا بقراءة الجزء الأكبر من المخطوطة وساعدانى فى تدقيق الإحالات الغامضة وكل النقاط النظرية التى كانت تزعجنى. وقد قرأ بول م. سويزى Paul. M. Sweezy الصيغة النهائية وقدّم مقترحات قيمّة، وعثر على أخطاء عدة كانت قد فاتتنى. وجمعَ ريجارد م. جودون Richard M. Goodwin مادة الجزء الرابع- الفصل السابع، والجزء الخامس التى كانت غير مكتملة وكان ج. شومبيتر يكتبها ويعدها قبيل وفاته. وتتعلق هذه المادة المهمة بتحليل التوازن والتطورات الحديثة. كما قام الفريد اتش كونراد Alfred H. Conrad بقراءة جزء من النسخة المطبوعة ومن الصيغة النهائية ودقّق الصياغات الرياضية. وقرأ وليم جيه فيلنر William J. Fellner قسمًا من النسخة المطبوعة، بينما قرأ ألكسندر جيرشنكرون Alexander Gerschenkron جزءًا من الصيغة النهائية. وكان فريدا س. يوليان Frieda S. Ullian حاذقًا ولم يكف عن متابعة المؤلفين المجهولين. كما ساعدتْ أنا ثورب Anna Thorpe فى كل مراحل كتاب تاريخ، كطبع قسم من المخطوطة قبل عدة سنوات، وساعدتنى فى قراءة الصيغة النهائية وفى إعداد الفهرست. كما أن معرفتها بخط جيه شومبيتر بطرقه فى العمل قد ساعدتنى فى حل مشاكل عدة. وأتوجه بامتنانى إلى كل أولئك والى غيرهم ممن ساعدوا بشكل أو بآخر على إصدار كتاب تاريخ التحليل الاقتصادى.

اليزابيث بودى شومبيتر Elizabeth Boody Schumpeter

تاكونك، كونيكتيكات Taconic, Connecticut

تموز ١٩٥٢

ملاحظة: بعد وفاة البروفيسور شومبيتر وحتى فى الأسابيع الأخيرة من مرضه الطويل، خصصتْ السيدة اليزابيث شومبيتر معظم وقتها لإعداد هذا

الكتاب للنشر. وعند وفاتها، كان فهرست المؤلفين جاهزًا تقريبًا؛ ولكن فهرست الموضوعات كان فى بداية تحضيره. وقد أخذ الدكتور روبرت كوين Robert Kuenne على عاتقه المهمة الصعبة المتمثلة بإعداد فهرست الموضوعات، كما أنه أكمل فهرست المؤلفين ونسّقَ الاثنين.

ويعبر الناشرون عن عميق امتنانهم للبروفيسور فاسيلى ليونتيف Wassily Leontief لمساعدته فى نشر هذا الكتاب.

الجزء الأول

المقدمة

النطاق والمنهج

الفصل الأول

مدخل وخطة

١- خطة الكتاب
٢- لماذا ندرس تاريخ علم الاقتصاد؟
٣- ولكن هل يُعدُّ الاقتصاد علمًا؟

١- خطة الكتاب

أقصد بتعبير تاريخ التحليل الاقتصادى تاريخ الجهود الفكرية التى بذلها الإنسان لفهم الظواهر الاقتصادية أو، وهو ما يعنى الشىء نفسه، تاريخ الجوانب التحليلية أو العلمية من الفكر الاقتصادى. يصف الجزء الثانى من هذا الكتاب تاريخ تلك الجهود وذلك من البدايات المبكرة التى يمكن إدراكها وحتى آخر عقدين أو ثلاثة من القرن الثامن عشر. ويغطى الجزء الثالث الفترة التى يمكن نعتها، وإنْ بصورة تقريبية فقط، بفترة "الكلاسيك" الإنجليز وحتى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر تقريبًا. ويقدم الجزء الرابع كشفًا بمصير الاقتصاد التحليلى أو العلمى منذ نهاية الفترة "الكلاسيكية" (على نحو تقريبى، مرة أخرى) وحتى الحرب العالمية الأولى، مع أن تاريخ بعض الموضوعات سنقوم بمده إلى الوقت الحاضر بقصد استكمال العرض. تشكل هذه الأجزاء الثلاثة الكتلة الأساسية للكتاب والبحث الوارد فيه. أما الجزء الخامس، فهو مجرد مسودة للتطورات المعاصرة، التى سيرد قسم منها ضمن توقعات الجزء الرابع المذكور توًا، ويهدف إلى مساعدة القارئ على إدراك صلة الجهود المعاصرة بالجهود الماضية.

وفى سياق مواجهة المهمة الضخمة، التى يرمى هذا الكتاب إلى محاولة إنجازها أكثر من أنه قد أنجزها بالفعل، وجدنا أنفسنا حالاً أمام حقيقة مُرَّة. فمهما كانت المشاكل التى تختبئ تحت سطح أى علم، فإن مؤرخ هذه المشاكل واثق بدرجة تكفيه لأن يبدأ عمله حالاً. بيد أن الأمور ليست كذلك فى حالتنا. إذ نجد هنا

أفكار التحليل الاقتصادى، الجهود الفكرية، العلم، "مغلقةً بالضباب" وأن القواعد والمبادئ التى تهدى المؤرخ، كما يُفترَض، عرضة للشك هى نفسها وعرضة لما هو أسوأ: سوء الفهم على وجه التحديد. ولذلك، فإن الجزء الأول هو بمثابة مقدمة للأجزاء ٢-٥ لتقديم أقصى إيضاح ممكن لآرائى بخصوص طبيعة الموضوع الذى أدرسه وبعض الترتيبات المفهَمية conceptual arrangements التى أقترح استعمالها. كما وجدتُ من الضرورى الاهتمام بعدد من الموضوعات التى تتعلق بسوسيولوجيا العلم، بنظرية العلم مأخوذاً كظاهرة اجتماعية. ولكن لنلاحظ: إن هذه الأشياء ترد هنا لإيصال بعض المعلومات حول الأسس التى أنوى تبنيها أو حول الإطار العام للكتاب وحسب. ومع أننى سأوضح أسباب تبنى هذه الأسس، إلا أنه من غير الممكن عرضها هنا كليًّا. وتكمن أهمية هذه الأسس فى تسهيل فهم ما حاولت تحقيقه ومساعدة القارئ على إلقاء هذا الكتاب جانبًا إذا لم يرق له إطاره العام.

٢- لماذا ندرس تاريخ علم الاقتصاد ؟

حسنًا، لماذا ندرس تاريخ أى علم؟ سيحافظ عملنا الحالى على ما هو مفيد فى عمل الأجيال السابقة. إن المفاهيم والمناهج والاستنتاجات التى سنقوم بإهمالها هى فقط تلك التى لا تستحق الاهتمام. إذن، لماذا ينبغى علينا العودة إلى الكتاب القدامى وتكرار الآراء المهجورة؟ ألا يمكن ترك ذلك إلى بعض المختصين ممن يحبون الاهتمام بتلك الآراء لذاتها؟

ثمة الكثير مما يمكن قوله فى صالح هذا الموقف. فمن الأفضل بالتأكيد ترك ألوان الفكر القديمة بدلاً من التعلق بها على نحو ما. ومع ذلك، فإن زيارة الغرفة المهجورة قد تكون مفيدة بشرط عدم البقاء هناك طويلاً. إن الفوائد التى نأمل الحصول عليها يمكن أن توضع تحت ثلاثة عناوين: فوائد تعليمية وأفكار جديدة وتأمل طرق التفكير البشرى. سندرس هذه العناوين تباعًا: دون إشارة خاصة للاقتصاد فى البداية، ومن ثم نضيف تحت عنوان رابع بضعة أسباب من شأنها أن تجعل دراسة تاريخ العمل التحليلى فى حالة علم الاقتصاد أقوى مما هى فى الحقول الأخرى.

أولاً: إن المعلمين والطلبة، الذين يحاولون العمل وفق النظرية القائلة بأن النظريات الأحدث تشكل كل ما يلزمهم، يكتشفون حالاً أنهم يجعلون الأشياء أكثر صعوبة لهم دون داع. فمهما كان نصيب الموضوع الحديث من الصحة والأصالة والدقة والأناقة، فهذا لن يحول دون إحساس الطلبة، أو معظمهم على الأقل، بفقدان الموضوع للاتجاه والمعنى ما لم يتضمن الموضوع الحديث نفسه حدًا أدنى من الجوانب التاريخية. وهذا يعود إلى أن المشاكل والمناهج problems and methods التى تستعمل فى أى وقت معين، وأيًّا كان حقلها، إنما تتضمن إنجازات وآثار العمل المنجز فى الماضى فى ظل ظروف مختلفة تمامًا. ولا يمكن استيعاب أهمية وصحة كل من المشاكل والمناهج استيعابًا كاملاً دون معرفة المشاكل والمناهج السابقة – فتلك المشاكل والمناهج هى النتاج (المؤقت، غير النهائى) للأخيرة. إن التحليل العلمى لا يمثل فقط عملية منسجمة منطقيًّا تبدأ ببعض الأفكار الأولية ثم تضيف إلى الرصيد بطريقة مباشرة. فهذا التحليل ليس مجرد بحث متواصل عن حقيقة موضوعية – كما هو شأن البحث فى حوض الكونغو. على العكس، فهو صراع متواصل مع إبداعات عقولنا وعقول سابقينا و"يتقدم" وفق خطوط متقاطعة ليس غير، إنْ كان يتقدم أصلاً، وهو لا يتقدم كمنطق بل تحت تأثير الأفكار والملاحظات أو الحاجات الجديدة وكذلك بتأثير ميول وأمزجة رجال جدد وقوة جديدة. ولذلك، فإن أى نظرية تحاول تفسير "حالة العلم القائمة" إنما تفسر مناهج ومشاكل ونتائج مشروطة تاريخيًا ولا تكون ذات معنى إلاّ عند ارتباطها بالخلفية التاريخية التى نشأت عنها. وبعبارة أخرى، تتضمن حالة العلوم فى أى وقت معين تاريخها السابق ولا يمكن استيعابها بشكل مقبول إلا بجعل هذا الماضى الضمنى صريحًا. دعونى أضيف حالاً أن هذا الجانب التعليمى سيكون حاضرًا فى ذهنى خلال هذا الكتاب كله وأنه يوِّجه اختيار مادة المناقشة وعلى حساب معايير مهمة أخرى أحيانًا.

ثانيًا: إن عقولنا تميل لأن تستمد إلهامًا جديدًا من دراسة تاريخ العلم. ويستخلص بعضنا من هذه الدراسة أكثر مما يستخلصه غيره، ولكن من المحتمل أن تكون هناك قلة لا تستمد منها أى فائدة قط. وفى الحقيقة، فإن الإنسان، إذ يتخلف عن أعمال عصره وعن تأمل الإنجازات الكبيرة فى العصور الماضية، فإنه يكف عن ممارسة توسيع مداركه الخاصة ويجعل عقله ضيقًا وبليدًا. ويمكن إيضاح ثمرة هذه الممارسة بحقيقة أن الأفكار الأساسية التى أدت عمليًا إلى نظرية النسبية

(الخاصة) قد وردت أولاً فى كتاب حول تاريخ الميكانيكا.[١] وفضلاً عن ذلك الإلهام، فقد يلتقط كل واحد منا دروسًا مفيدة من تاريخ علمه، رغم أن هذه الدروس قد لا تكون مشجعة أحيانًا. فنحن نتعلم شيئًا عن عبثية وجدوى المجادلات معًا؛ عن منعطفات، وجهود ضائعة، ودروب مسدودة؛ عن أطوار نمو متوقف، عن اعتمادنا على الصدفة، عن إهمالنا للأشياء، عن طرق تعويض الوقت الضائع. نحن نتعلم إدراك أسباب وصولنا إلى ما وصلنا إليه بالفعل ولماذا لم نتقدم أكثر. كما نتعلم النجاحات وكيف حدثت ولماذا – وهو سؤال سيتركز عليه الاهتمام فى كل مكان من هذا الكتاب.

ثالثًا: إن أكبر حجة يمكن تقديمها لصالح تاريخ أى علم أو للعلم بشكل عام تتمثل بأنه يعلمنا الكثير عن طرق التفكير البشرى ways of the human mind. ومن المؤكد أن المادة التى يقدمها التاريخ تتعلق بنوع خاص فقط من النشاط الفكرى. ولكن، وفى حدود هذا الحقل، فإن الأدلة التى يقدمها التاريخ هى أدلة كاملة على نحو مثالى تقريبًا. ففى التاريخ يتبدى المنطق بشكل ملموس، المنطق فى حالة حركة، المنطق مشدودًا لرؤية وهدف. إن كل حقول الفعل البشرى تعكس عمل الذهن البشرى، ولكننا لا نقترب فى أى حقل آخر من الطرق الفعلية للعمل لأن الناس فى الحقول الأخرى لا يكابدون مشاكل كثيرة عند حديثهم عن عملياتهم الفكرية. وكان للكُتاب المختلفين مواقف متباينة من هذه الناحية: بعضهم كان صريحًا كما هو شأن هايجنز Huyghens، بينما كان الآخرون متحفظين مثل نيوتن. ولكن حتى أكثر العلماء تحفظًا يميلون للكشف عن عملياتهم الفكرية لأن العمل العلمى – بخلاف العمل السياسى – يكشف عن نفسه بنفسه بحكم طبيعته. ولهذا السبب أساسًا، فقد لوحظ غير مرة – من ويل Whewell و ج. س. ميل إلى وونت Wundt و ديْوْى Dewey – إن علم المعرفة general science of science (علم wissenschaftslehre الألمانى) ليس منطقًا تطبيقيًا فقط، بل مختبر بالنسبة للمنطق البحث نفسه. وبعبارة أخرى، ينبغى عدم تقييم العادات العلمية أو قواعد المنهج rules of procedure وفقًا فقط للمعايير المنطقية التى توجد بشكل مستقل عن هذه العادات أو القواعد. فالأخيرة تضيف شيئًا ما إلى هذه المعايير المنطقية

(١) Ernst Mach , Die Mechanik in ihrer Entwicklung:historisch-kritisch dargestelt (الطبعة الأولى ١٨٨٣؛ انظر الملحق الذى أضافه ب. بيتسولت إلى الطبعة الثامنة)؛ وتتضمن الترجمة الإنجليزية، من قبَل ت.ج. ماك كورماك، إضافات وتغييرات حتى الطبعة التاسعة ١٩٤٢ (الأخيرة).

نفسها وتتفاعل معها. ويمكننا الاستفادة من أسلوب المبالغة العملى لإيضاح هذه النقطة: ثمة نوع من المنطق البراغماتى أو الوصفى يمكن تجريده عن مشاهدة وصياغة القواعد العلمية – التى تتضمن، طبعًا، أو تندمج بدراسة تاريخ العلوم.

رابعًا: يمكن القول إن الحجج السابقة، وبخاصة تلك التى طُرحت تحت العنوانين الأولين، تسرى بقوة أكثر على حالة علم الاقتصاد. وهنا، سنهتم بمضامين حقيقة واضحة مفادها إن موضوع علم الاقتصاد نفسه يشكل عملية تاريخية فريدة بحيث أن علم الاقتصاد يعالج، إلى حد بعيد، فى العهود المختلفة، مجموعات مختلفة من الوقائع والمشاكل (انظر القسم الثالث، أدناه). وقد تكفى هذه الحقيقة وحدها للاهتمام كثيرًا بتاريخ المذاهب. ولكن، لنترك هذا الآن لتجنب التكرار ولكى نُركز على واقع آخر. إن الاقتصاد العلمى لا تنقصه الاستمرارية التاريخية كما سنرى. وفى الواقع، يتمثل هدفنا الرئيسى بوصف ما يمكن تسميته بـ"جذور الأفكار العلمية" Filiation of Scientific Ideas – وهى العملية التى بواسطتها تقود جهود البشر، الرامية لفهم الظواهر الاقتصادية، إلى تكوُّن وتطور وتلاشى البنى التحليلية فى تتابع متواصل. وإن أحد الموضوعات التى نحاول إثباتها فى هذا الكتاب هو أن هذه العملية لا تختلف جوهريًا عن العمليات المناظرة لها فى حقول المعرفة الأخرى. ولكن جذور الأفكار هذه قد واجهت معوقات فى حقلنا أكثر مما فى الحقول الأخرى لأسباب يشكل توضيحها أحد أهدافنا أيضًا. لا يميل سوى قلة من الناس، وأقلهم ميلاً نحن الاقتصاديين أنفسنا، إلى تهنئتنا على إنجازاتنا الفكرية. وعلاوة على ذلك، فإن عملنا العلمى لا يزال، كما هو شأنه فى الماضى على الدوام، ليس متواضعًا فقط، بل وغير منظَّم أيضًا. فطرق جمع الوقائع وتحليلها، التى يعتقد بعضنا أنها كانت ولا تزال ذات فعالية محدودة أو خاطئة وفقًا لمبدأ ما on principle، كانت ولا تزال تستخدم على نطاق واسع من قبل البعض الآخر. ومع أن من الممكن رغم ذلك، كما سأحاول توضيح هذا، أن نتحدث، بالنسبة لكل حقبة، عن وجود رأى مهنى حول موضوعات علمية، ومع أن هذا الرأى غالبًا ما صَمَدَ أمام الاختلافات القوية فى وجهات النظر السياسية، بيد أننا لا نستطيع أن نفعل هذا بثقة تضاهى ثقة الفيزيائيين والرياضيين. وبالنتيجة، فإننا لا نستطيع، أو لا نريد على الأقل، أن نسمح لبعضنا بعضًا بتلخيص"حالة العلم" بصورة مقبولة بنفس الدرجة. وقد تقدم دراسة تاريخ المذاهب العلاج الشافى من عيوب الأعمال التلخيصية: أليس صحيحًا أن نقول أن من المتعذر فهم المشاكل والطرق والنتائج فهمًا كليًا فى مجال الاقتصاد أكثر مما فى

الفيزياء مثلاً دون معرفة الكيفية التى كان يفكر بها الاقتصاديون أثناء عملهم. وإضافة إلى ذلك، هل ضاعت هنا أكثر مما فى الفيزياء نتائج معينة أثناء مسيرة العلم أو أنها بقيت مجمدةً لقرون. سنصادف بضع حالات لا تبعث إلا على قليل من الخوف. كما إن الدروس المحبطة يمكن أن تقدم التشجيع والفائدة للاقتصادى المهتم بتاريخ علمه أكثر مما تقدمه لعالم الفيزياء الذى يستطيع، عموما، الاعتماد على حقيقة أن ما فاته من عمل سابقيه لا يساوى شيئًا تقريبًا. فلماذا، إذن، لا نلج حالاً قصة أخرى من قصص الفتح الفكرى؟

٣- ولكن هل يُعدّ الاقتصاد علمًا ؟

إن الجواب على السؤال الذى يتصدر هذا القسم يعتمد طبعًا على ما نقصده بـ"العلم". وهكذا، يُستخدم هذا المصطلح بمعنى الفيزياء الرياضية سواء فى اللغة الدارجة أو فى لغة الحياة الأكاديمية - وبخاصة فى الدول الناطقة بالفرنسية والإنجليزية. ومن الواضح أن هذا المعنى يستبعد كل العلوم الاجتماعية وكذلك علم الاقتصاد. كما أن الاقتصاد ككل لا يكون علمًا إذا جعلنا من استعمال الطرق الشبيهة بطرق الفيزياء الرياضية الصفة المحدِّدة (definiens) للعلم. ففى هذه الحالة، فإن جزءًا صغيرًا فقط من الاقتصاد يكون "علميًا". وبالمثل، إذا عرَّفنا العلم وفقًا لشعار "العلم هو القياس"، فإن الاقتصاد يكون علميًا فى أجزاء منه ولا يكون كذلك فى أجزائه الأخرى. وينبغى ألا تكون هناك حساسيات بخصوص "منزلة" و"جلال" الفكرة التالية: إن معاملة حقل معين كعلم هى أمر لا ينطوى على أى ثناء أو عكس الثناء.

وللغرض الذى نتوخاه: فإن تعريفًا واسعًا جدًا يطرح نفسه، أى إن العلم هو أى نوع من المعرفة يشكل موضوعًا لجهود واعية تسعى لتطويره.(٢) إن مثل هذه

---

(٢) سنحتفظ بمصطلح العلم الدقيق Exact Science للمعنى الثانى من معانى كلمة علم المذكورة أعلاه، أى للعلوم التى تستعمل طرقًا تشبه طرق الفيزياء الرياضية فى تركيبها المنطقى. وسوف يستعمل مصطلح العلم البحت Pure فى مقابل العلم التطبيقى Applied (هذا ويستعمل الفرنسيون نفس المصطلح فيقولون مثلاً: econimie fure أو mecanique fure كما يقولون أيضًا économie rationnelle أو méchnique rationnelle، أما المعادل الإيطالى فهو economia pura أو meccanica pura، بينما يتمثل المعادل الألمانى فى reine ökoonomie أو reine Mechanik).

الجهود تخلق عادات فكرية - طرق أو مناهج methods أو " أساليب" techniques - وسيطرة على الوقائع التى يتم اكتشافها بواسطة هذه الأساليب التى تتجاوز نطاق العادات الفكرية والمعرفة الوقائعية للحياة اليومية. وهكذا يمكن أيضًا تبنى التعريف التالى، المكافئ عمليًا للتعريف الأول: العلم يمثل أى حقل من حقول المعرفة كان قد طوَّر أساليب متخصصة لجمع الوقائع وللتفسير أو الاستنتاج (التحليل). وأخيرًا، يمكن صياغة التعريف التالى، المماثل عمليًا أيضًا للتعريفين السابقين، وذلك إذا كانت هناك رغبة فى التشديد على الجوانب السوسيولوجية: العلم هو ذلك الحقل من المعرفة الذى يعمل فيه باحثون أو علماء أو أكاديميون، كما يسمونهم ، ممن يهتمون بتطوير الرصيد المتاح من الوقائع والمناهج ويكتسبون من خلال ذلك السيطرة على كليهما، الأمر الذى يميزهم عن"الفرد العادى" layman وعن"الفرد المهنى" practitioner أيضًا فى نهاية الأمر. سأضيف تعريفين آخرين دون تقديم أى توضيح إضافى: (١) العلم هو معرفة فطرية بعد تشذيبها وتنقيتها؛ (٢) العلم هو معرفة تُكتسَب بواسطة أدوات (أو معرفة منهجية) tooled knowledge.

وما دام الاقتصاد يستعمل أساليب لا يستعملها عامة الناس، ولما كان هناك اقتصاديون يهتمون بتطوير هذه الأساليب، فإن من الواضح أن الاقتصاد هو علم بحسب فهمنا لهذا المصطلح. ويترتب على ذلك أن كتابة تاريخ هذه الأساليب يشكل مهمة مباشرة ينبغى أن لا يثور حولها شك أو جدل. ولكن الأمر ليس كذلك لسوء الحظ. فنحن لم نخرج من الغابة بعد. بل إننا لم ندخلها بعد حقًا، إذ يتوجب إزالة عدة عقبات قبل الاطمئنان للأرضية التى نقف عليها، وأكثر هذه العقبات هى تلك التى تحمل اسم الأيديولوجيا Ideology. وهذا ما سنفعله فى الفصول التالية. أما الآن، فإننا سنقدم بضع ملاحظات حول تعريفنا للعلم.

قبل كل شيء، ينبغى مواجهة ما يمكن أن يحسبه القارئ تحديًا كبيرًا. فالنظر للعلم كمعرفة تُكتسَب بأدوات، أى تعريفه على أساس استعمال أساليب خاصة يبدو كما لو أنه يتطلب منا مثلاً إدخال السحر الذى تمارسه قبيلة بدائية حينما تستعمل هذه القبيلة أساليب ليست فى متناول عامة الناس، وأن هذه الأساليب تتطور ويتم توارثها بين مجموعة من محترفى السحر. ومن ناحية المبدأ، ينبغى علينا، طبعًا، إدخال السحر. ذلك لأن السحر، والأعمال التى لا تختلف عنه جوهريًا

من الناحية المعنية، يتداخل أحيانًا مع ما يعتبره الإنسان الحديث منهجًا علميًا وفقًا لخطى يتعذر إدراكها. فعلم التنجيم كان رفيقًا لعلم الفلك حتى بداية القرن السابع عشر. ومع ذلك، فإن ثمة سببًا آخر له طابع أكثر إلحاحًا. إذ أن استبعاد أى نوع من المعرفة المكتسبة بأدوات سيعنى اعتبار معاييرنا نفسها صالحةً لكل زمان ومكان. ولكنَّا لا نستطيع أن نفعل هذا.(٣) ومن الناحية العملية، لا نملك أى خيار سوى تفسير وتقييم أى جزء من المعرفة المكتسبة بأدوات، ماضيًا وحاضرًا، فى ضوء معاييرنا ما دمنا لا نملك غيرها. فهذه المعايير هى نتاج تطور دام أكثر من ستة قرون،(٤) تم خلالها بدرجة متزايدة تقييد عالم المناهج أو الأساليب المقبولة علميًّا بمعنى أن كثيرًا من هذه المناهج أو الأساليب قد تم استبعادها على أساس أنها غير مقبولة. ونحن لا نقصد سوى هذا العالم المقيَّد بصورة نقدية حينما نتحدث عن علم "حديث" أو "تجريبى" أو "وضعى".(٥) إن قواعد المنهج فى هذا العالم المقيَّد ليست واحدة فى أقسام العلم المختلفة، وهى ليست بمنأى عن الشك قط، كما رأينا أعلاه. ومع ذلك، يمكن عمومًا وصف هذه القواعد وفقًا لعلامتين بارزتين: إن هذه

(٣) تتمثل أفضل طريقة للاقتناع بذلك فى ملاحظة أن قواعدنا المنهجية هى محل خلاف، وقد تبقى كذلك دائمًا، وأنها فى حالة من التغير المستمر. ولنلاحظ الحالة التالية مثلاً: لم يثبت أحد بعد أن كل عدد زوجى يمكن التعبير عنه كمجموع عددين فرديين، رغم عدم اكتشاف العدد الزوجى الذى لا يشكل مجموعًا لعددين فرديين لحد الآن. ولنتصور الآن أن هذه الفرضية تؤدى ذات يوم إلى تناقض مع فرضية أخرى مقبولة لدينا. فهل ينتج عن ذلك أنه لا يوجد عدد زوجى مما هو ليس مجموعًا لعددين فرديين؟ من شأن الرياضيات الكلاسيكية أن تجيب بـ"نعم"، بينما كانت الرياضيات المؤسسية (مثل كرونيكر وبرووير) ستقول "كلا"، أى أن الأولى تعترف بينما تنكر الثانية الاعتراف بصحة ما يعرف بـ"البراهين" غير المباشرة لموضوعات الوجود، التى تستعمل على نطاق واسع فى حقول عدة وفى الاقتصاد أيضًا. إن مجرد إمكانية حصول هذا الاختلاف حول ما يشكل برهانًا صحيحًا يكفى ليبين، بين أمور أخرى، تعذر قبول قواعدنا بوصفها الكلمة الأخيرة فى المنهج العلمى.

(٤) يشير هذا التقدير إلى الحضارة الغربية Western Civilization فحسب، ويأخذ أيضًا بنظر الاعتبار التطورات الإغريقية، وذلك فقط بقدر ما دخلت هذه التطورات فى الفكر العلمى فى أوروبا الغربية منذ القرن الثالث عشر كميراث وليس بفضل تلك التطورات ذاتها. وكمعلم بارز نشير إلى Summe theologica (اللاهوت الشامل) للقديس توما الذى يستبعد الوحى revelation من philosophicae disciplinae (علم الفلسفة) أى من جميع العلوم ما عدا اللاهوت المقدس sacra doctrina؛ أما اللاهوت الطبيعى فهو أحد مكونات philosophicae disciplinae). وقد شكل هذا الخطوة الأولى والأهم فى النقد المنهجى الذى جرى فى أوروبا بعد سقوط العالم الإغريقى-الرومانى. وسوف يتبين فيما بعد كيف أن استبعاد الوحى من جميع العلوم ما عدا sacra doctrina كان، بفضل توما الأكوينى، قد اقترن باستبعاد الاحتكام إلى السلطة كطريقة علمية مقبولة.

(٥) تستعمل كلمة "وضعى" positive هنا بمعنى لا علاقة له قط بالوضعية الفلسفية. وهذا هو أحد التحذيرات الكثيرة التى ترد فى هذا الكتاب لتجنب الخلط الذى ينجم عن استعمال كلمة معينة بمعانى مختلفة كليًا من جانب كتاب يعقدون هم أنفسهم الأشياء أحيانًا. وهذه مسألة مهمة. ولذلك، سأذكر بعض الأمثلة حالاً: العقلانية، العقلنة، المذهب النسبى، الليبرالية، التجريبية.

القواعد تختزل الوقائع التى يمكن قبولها على أسس علمية إلى أضيق مجموعة من"الوقائع التى يمكن التحقق منها من خلال المشاهدة أو الاختبار"؛ كما أنها تختزل نطاق المناهج المقبولة إلى"الاستنتاج المنطقى من الوقائع التى يمكن التحقق منها". ومن الآن فصاعدًا، سنأخذ بوجهة النظر هذه للعلم التجريبى، على الأقل بقدر التسليم بأسس هذا العلم فى الاقتصاد. ولكن ينبغى أن نضع ما يلى فى أذهاننا حينما نفعل هذا: رغم إننا سنقوم بتفسير المذاهب وفقًا لوجهة النظر هذه، إلا أننا لا ندعى أن لها أى صحة "مطلقة". ومع أننا، انطلاقًا من هذه الوجهة، قد نصف بضع فروض أو مناهج معينة على أنها غير صحيحة - مشيرين على الدوام طبعًا إلى الظروف التاريخية التى وُضعت فى إطارها، فإننا لن نستبعد هذه الفروض أو المناهج من عالم الفكر العلمى وفقًا لفهمنا الأصلى (الأوسع) لهذه الكلمة، أو، إذا صغناها بطريقة مختلفة نوعًا ما، إننا لن ننزع عنها الطابع العلمى[٦]- الذى ينبغى أن يُقيَّم وفق المعايير "المهنية" الخاصة بكل زمان ومكان، إذا كان له أن يقيم أصلاً.

ثانيًا: يبين تعريفنا الأصلى ("المعرفة المكتسبة بأدوات tooled knowledge) لماذا يستحيل عمومًا أن نؤرخ - حتى على مستوى العقود من السنين decades - جذور علم معين، ناهيك عن أن نؤرخ "تأسيسه"، بشكل منفصل عن جذور طريقة خاصة أو تأسيس "مدرسة" ما. فكما أن العلوم تنمو بطريقة الازدياد البطىء slow accretion بعد أن ظهرت للوجود، فإنها تنشأ أيضًا بطريقة الازدياد البطىء، حيث تعمل تدريجيًا على تمييز نفسها، تحت تأثير الشروط البيئية والشخصية المشجِّعة والمعرقلة، عن خلفيتها كمعرفة فطرية، وكذلك أيضًا عن العلوم الأخرى أحيانًا. وبتوضيح تلك الشروط، تساعد عملية البحث فى الماضى على اختصار الزمن الذى يمكن فى إطاره تبرير تأكيد أو رفض وجود بنية معينة للمعرفة العلمية. ولكن البحوث، مهما بلغتْ، ليس بوسعها أن تزيل تمامًا قدرًا من الشك عَملَ التقدير الشخصى للمؤرخ على توسيعه دومًا. وبالنسبة لعلم الاقتصاد،

---

(٦) وكل ذلك غير كاف ويعجز تمامًا طبعًا عن تسوية المشاكل العميقة التى لا نزال نلامسها بشكل سطحى. ولكن، لما كان ذلك هو كل ما يمكننا فعله ضمن المجال المتاح لنا، فأود أن أضيف أن التفسير المبين أعلاه يبدو أبعد ما يمكن عن: (أ) ادعاء العلم بكل شىء؛ (ب) الرغبة بـ"تصنيف" المحتويات الحضارية لفكر الماضى وفقًا لمعايير الحاضر؛ وبخاصة (ج) تقييم أى شىء ما عدا طرق التحليل. ثمة نقاط أخرى سترد الإشارة إليها فى حينه.

فإن الانحياز أو الإهمال يكفيان لتفسير عبارات كتلك التى تقول إن آ. سمث أو ف. كينيه أو السير وليم بتى أو أى كاتب آخر هو من (أسَّسَ) هذا العلم، أو العبارات القائلة إن على المؤرخ أن يبدأ بحوثه من أحدهم. ولكن لابد من الاعتراف بأن الاقتصاد يشكل حالة صعبة بشكل خاص لأن المعرفة الفطرية common-sense knowledge فى هذا الحقل، بالمقارنة مع المعرفة العلمية scientific knowledge التى كان بوسعنا بلوغها، تتغلغل أبعد من المعرفة الفطرية فى كل الحقول الأخرى تقريبًا. فمعرفة الفرد العادى بأن مواسم الحصاد الجيدة تصحبها أسعار متدنية للمواد الغذائية أو معرفته بأن تقسيم العمل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية إنما هى معارف ما قبل العلم prescientific بشكل واضح، ومن غير المعقول الإشارة إلى هذه المعارف الموجودة فى الكتابات القديمة كما لو أنها تتضمن مكتشفات. كما أن الجهاز الأوَّلى لنظرية الطلب والعرض يشكل جهازًا علميًا. ولكن الإنجاز العلمى متواضع هنا، والمعرفة الفطرية والمعرفة العلمية جارتان قريبتان جدًا إلى حد أن أى تأكيد على النقطة التى يؤدى عندها أحدهما إلى الآخر هو أمر اعتباطى بالضرورة. وأستغل هذه الفرصة للإشارة إلى نقطة مماثلة.

إن تعريف العلم على أنه معرفة تكتسب بأدوات tooled knowledge وربطه بمجموعات خاصة من الأفراد يعادل تقريبًا التشديد على الأهمية الواضحة للتخصص حيث تعتبر العلوم الفردية نتيجة (متأخرة نسبيًا) له.[٧] ولكن عملية التخصص لم تمضِ قط وفق أى خطة مدروسة - سواء أكانت مدركة بشكل صريح أم جارية فقط بشكل موضوعى - بحيث أن العلم ككل لم يكن ذات يوم بناءًا معماريًا منسجمًا انسجامًا منطقيًا؛ فهو غابة استوائية وليس بناءًا منتصبًا وفقًا لتصميم ما. لقد اتبع الأفرادُ والمجموعاتُ القادةَ أو الطرقَ المجربة أو ضاعوا، إذا صح التعبير، فى مشاكلهم فى ربوع البلاد، كما تم إيضاح هذا فى القسم الثانى

(٧) دعونى أضيف حالاً أنه ضمن مجموعة كهذه من زملاء العمل لابد أن تتطور لغة متخصصة تصبح غير مفهومة لدى الجمهور بشكل متزايد. إن هذا الأسلوب المُوفر للجهود effort-saving device يمكن استعماله حتى كمعيار لإدراك وجود علم ما، لولا حقيقة أنه لا يتم تبنيه فى الغالب إلاّ بعد وقت طويل من تطور العلم وفق مفهومنا تطورًا كبيرًا، وذلك تحت ضغط عدم الملاءمة الشديد الذى يصحب استعمال المفاهيم الدارجة التى لا تفعل سوى تشويه أغراض التحليل. وقد علق الاقتصاديون بالذات، الذين ألحقوا ضررًا كبيرًا بعلمهم، أهمية غير معقولة على مسألة الظهور بشكل مفهوم أمام الجمهور العام - ذلك الجمهور الذى يبدى، حتى فى الوقت الحاضر، امتعاضًا غير معقول من أى محاولة لتحقيق ممارسة عقلانية أكثر.

أعلاه. وتتجلى إحدى نتائج هذا فى أن حدود العلوم الفردية أو معظمها تتغير باستمرار، وليس ثمة معنى فى السعى لتعريفها سواء من ناحية الموضوع أو الطريقة. وينطبق هذا بشكل خاص على علم الاقتصاد الذى لا يشكل علمًا بالمعنى الذى يشكل فيه علم الصوت علمًا. على العكس، فهو تشكيلة من الحقول جرى تنسيقها على نحو سيئ ومتداخل كما هو شأن "علم الطب" أيضًا. ولذلك، سنناقش تعريفات تعود لعلماء آخرين - لاستجلاء عيوبها فى الدرجة الأولى - دون تبنى أى منها لأنفسنا. وتتمثل أدق طريقة لتحقيق ذلك فى القائمة المطروحة أدناه حول الحقول الرئيسة المعروفة فى مجال التدريس فى الوقت الحاضر. ولكن حتى التعريف الـ epidektic[٨] لا ينبغى فهمه لادعاء الكمال. وإضافة إلى ذلك، يجب أن نبقى مستعدين دائمًا لإضافة أو استبعاد مواد معينة فى المستقبل من القائمة التى نُعدّها اليوم.

ثالثًا: لا يتضمن تعريفنا أى شىء عن الدوافع التى تحمل الكُتاب على بذل الجهد لتطوير المعرفة الحالية فى أى حقل. وسنعود إلى هذا الموضوع قريبًا ضمن سياق آخر. أما هنا، فنشير فقط إلى أن الطابع العلمى لأى جزء من التحليل لا يتوقف على الغرض الذى يوضع هذا التحليل من أجله. فالبحث فى البكتريا مثلاً هو بحث علمى ولا يهم أن يكون الباحث قد أجراه لغرض طبى أو لأى غرض آخر. وبالمثل، فإذا قام أحد الاقتصاديين بدرس المضاربة بطرق تتمشى مع المعايير العلمية فى زمانه ومحيطه، فإن النتائج تشكل جزءًا من الرصيد العلمى للمعرفة الاقتصادية بغض النظر عما إذا كان هذا الاقتصادى يريد استعمالها للتوصية بتشريع معين لتقنين المضاربة أو للدفاع عن المضاربة ضد تشريع كهذا أو لمجرد إشباع فضوله الفكرى. فما لم يسمح هو لغرضه بتشويه الوقائع أو طريقة المحاجّة، فلا سبيل لعدم قبول نتائجه أو إنكار طابعها العلمى لمجرد أننا لا نقبل ذلك الغرض. وهذا يعنى أن الحجج ذات الطابع العلمى التى يقدمها "مرافعون خصوصيون" special pleaders - مقابل ثمن أو من دونه - لا تختلف قط بالنسبة لنا، من حيث كونها جيدة أم سيئة، عن الحجج التى يقدمها "الفلاسفة المجردون" detached philosophers، إذا كان الأخيرون موجودين حقًا فى الواقع. ولنتذكر:

---

(٨) التعريف الـ epidektic هو تعريف مفهوم ما، كمفهوم الفيل مثلاً، من خلال الإشارة إلى أحد أنواع المجموعة التى يمثلها ذلك المفهوم.

قد يكون من المفيد أحياناً أن نسأل لماذا يقول المرء ما يقوله. ولكن جوابه، مهمـــا كان، لا يفيدنا بشىء حول صحة أو عدم صحة ما يقوله. ونحن نأنف عــن لعبـــة الصراع السياسى الرخيصة - الشائعة، مع الأسف، بين الاقتصـــاديين - المتمثلـــة بالدفاع عن مسألة معينة على أساس مهاجمة أو امتداح دوافع أصحابها أو المصلحة التى قد تخدمها هذه المسألة أو تعجز عن خدمتها.

المدخل الأول: (أساليب التحليل الاقتصادى)

١- التاريخ الاقتصادى
٢- الإحصاء
٣- "النظرية"
٤- السوسيولوجيا الاقتصادية
٥- الاقتصاد السياسى
٦- الحقول التطبيقية

يهتم القسم الأخير من الفصل السابق بمشاكل خطيرة سوف نتطرق إليها فى الفصل الرابع تحت عنوان سوسيولوجيا العلم. أما الآن، فنقطع سياق الحديث لنتجه صوب موضوعين لهما سبل تتشعب أحيانًا إلى حد يبعث على الحيرة والإرباك: فمن ناحية، ينبغى تحديد علاقة الاقتصاد ببعض حقول المعرفة المكتسبة بالأدوات، التى كان لها ولا يزال تأثير عليه أو لها معه مناطق مشتركة[٩] (الفصل الثالث)؛ ومن ناحية أخرى، فإن من المناسب استغلال هذه الفرصة لكى نوضح الآن بعض المفاهيم والأسس التى ستحدد عرضنا لتاريخ التحليل الاقتصادى، وهذا ما سنفعل فى الفصل الحالى.

لنبدأ بإشارة غاية فى البساطة: يتميز الاقتصادى "العلمى" عن بقية الأفراد، ممن يفكرون ويتحدثون ويكتبون عن موضوعات اقتصادية، بما يمتلكه من أساليب[١٠] نصنفها تحت ثلاثة عناوين: التاريخ والإحصاء والنظرية. وتشكل هذه الحقول الثلاثة ما سندعوه بـ"التحليل" الاقتصادى. (أضاف ج. شومبيتر فيما بعد حقلاً أساسيًا رابعًا وهو السوسيولوجيا الاقتصادية.)

---

(٩) لقد اخترنا ذلك التعبير الركيك لتجنب المعنى غير الواقعى الذى يوحى بوجود خطوط حدود دقيقة وثابتة بينهما.

(١٠) ينبغى فهم كلمة "أسلوب" technique بمعنى واسع جدًا. فمجرد السيطرة على بضع وقائع فى مجال معين واكتسابها بشكل نظامى، وبما يتجاوز نطاق المعرفة التى يمكن اكتسابها من خلال الممارسة فى ذلك المجال، يعد كافيًا لتكوين المستوى العلمى، مع أن تشذيب ورعاية ذلك المجال لا يتطلبان أى أساليب معقدة تتجاوز قدرة الفرد العادى على فهمها.

١- التاريخ الاقتصادى

يعتبر التاريخ الاقتصادى - الذى يصب فى، ويتضمن، وقائع الوقت الحاضر - الأهم إلى حد كبير بين تلك الحقول الأساسية. وأريد الآن بالذات التشديد على أنه لو كان لى أن أختار موضوعًا واحدًا من تلك الموضوعات الثلاثة لكى أستهل به دراستى للاقتصاد من جديد لكان ذلك هو التاريخ الاقتصادى. وهذا يعود إلى ثلاثة أسباب. أولاً: أن موضوع الاقتصاد هو عملية فريدة فى عهود التاريخ جوهريًا، فلا أمل لأى فرد بفهم الظواهر الاقتصادية فى أى عهد، بما فى ذلك وقتنا الحاضر، ما لم تكن له سيطرة كافية على الوقائع التاريخية وقدر كاف من الحس التاريخى أو ما يمكن وصفه بـ"الخبرة التاريخية".(١١) ثانيًا: لا يمكن أن يكون التقرير التاريخى اقتصاديًا فقط، بل ينبغى أن يعكس بالضرورة الوقائع "المؤسسية" التى هى ليست اقتصادية فقط: ولذلك، يمثل التاريخ الطريقة الفضلى لفهم كيفية ارتباط الوقائع الاقتصادية وغير الاقتصادية بعضها ببعض وكيف أن العلوم الاجتماعية المختلفة يجب أن تكون مرتبطة بعضها ببعض.(١٢) ثالثًا: أن معظم الأخطاء الأساسية التى نرتكبها عادة أثناء التحليل الاقتصادى تعود إلى النقص فى التجربة التاريخية أكثر مما تعود إلى أى نقص فى عُدَّة الاقتصادى، بحسب اعتقادى. وبطبيعة الحال، ينبغى فهم التاريخ بطريقة ما بحيث يتضمن الحقول التى اكتسبت أسماء مختلفة كنتيجة للتخصص مثل تقارير ما قبل التاريخ وعلم الإثنيات ethnology (anthropology).(١٣)

تترتب على الحجة المذكورة أعلاه نتيجتان تنذران بالشؤم وينبغى الانتباه إليهما حالاً. أولاً: ما دام التاريخ مصدرًا مهمًا - وان لم يكن المصدر الوحيد - لمادة الاقتصادى، ولما كان الاقتصادى نفسه، علاوة على ذلك، نتاجًا لعصره هو و

---

(١١) ليس من شأن ذلك أن يجعل "النظرية"، بالمعنى الذى سيُوضح أدناه، مستحيلة أو غير مجدية. فدعمها أمر ضرورى للتاريخ الاقتصادى نفسه.

(١٢) نظرًا لعدم إمكانية الاعتماد على "النظريات" فى ذلك الموضوع، فأنا شخصيًا أرى أن دراسة التاريخ لا تمثل الطريقة الفضلى فحسب بل الطريقة الوحيدة لذلك الغرض.

(١٣) ضمن هذا الكتاب، يراد بعلم anthropology الـ physical anthropology فقط، إلا إذا أشير إلى غير ذلك. وفى المتن أعلاه، أخذ علم الـ anthropology المعنى المألوف الذى يجعله مرادفا لدراسة القبائل البدائية؛ أنماط سلوكها ولغتها ومؤسساتها الاجتماعية.ونحن نسمى هذا بعلم الإثنيات ethnology.

كل العصور السابقة له، فإن من المؤكد أن التحليل الاقتصادى ونتائجه يتأثران بالنسبية التاريخية(١٤) بحيث أن السؤال الوحيد الذى يُثار بهذا الصدد هو عن مدى هذا التأثر. إن مجرد التحاور حول هذا السؤال لا يوصل إلى الجواب الشافى، إذ أن مثل هذا الجواب يتأتى من إظهار أقصى درجات التصميم على الوصول إليه عن طريق البحث المفصل. وهذا يفسر كون خلاصات "روح العصور" the spirit of the times، وبخاصة العلم السياسى politics فى كل عهد، تتصدر عرضنا للتحليل الاقتصادى فى الأجزاء اللاحقة. ثانيًا: نظرًا لأن التاريخ الاقتصادى هو جزء من علم الاقتصاد، ينبغى مواجهة حقيقة أن أساليب المؤرخ هى بمثابة الركاب فى الحافلة الكبيرة التى نسميها التحليل الاقتصادى. إن المعرفة التى نشتقها من معارف أخرى هى معرفة غير مرضية دائمًا. وعليه، فإنه حتى الاقتصاديون ممن هم ليسوا مؤرخين اقتصاديين بالضرورة، والذين يقرأون فقط التقارير التاريخية التى يكتبها الآخرون، يجب أن يفهموا كيف تُكتب هذه التقارير، وإلا فإنهم لن يتمكنوا من تقدير مغزاها الحقيقى. وهكذا لن نكون قادرين على بلوغ مستوى البرنامج المترتب على ذلك. ومع ذلك، لنتذكر من حيث المبدأ أن الكتابات اللاتينية القديمة هى واحدة من أساليب التحليل الاقتصادى.

٢- الإحصاء

من البديهى، بالنسبة للاقتصاد، أن يكون للإحصاء، أى الرقم الإحصائى، أو سلسلة من الأرقام الإحصائية أهمية حيوية. ومن الناحية العملية، فهذا الأمر كان ملحوظًا منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر على الأقل حينما انصب جزء كبير من عمل politicos (السياسيين) الأسبان، مثلاً، على جمع وتفسير الأرقام الإحصائية – ناهيك عن رجال القياس الاقتصادى الإنجليز، الذين عُرفوا

(١٤) وهذا يمثل أحد المعانى العديدة التى تأخذها تلك الكلمة: النسبية التى أسىء استعمالها كثيرًا. وهنا، لا نقصد بها أكثر من (أ) أننا لا نستطيع أن نستعمل من مادة ما أكثر مما نمتلك منها. وبالنتيجة، فإن بعض نتائجنا أو كلها قد لا يبقى صالحًا فى ضوء تجربة إضافية (وهذه حقيقة يجب أخذها بنظر الاعتبار كما ينبغى عند تفسير اقتصاديين من العهود الماضية)؛ (ب) أن اهتمامات الاقتصاديين بمشاكل عصرهم وكذلك مواقفهم من تلك المشاكل تحدد آراءهم العامة تجاه الظواهر الاقتصادية. راجع الفصل الرابع. وهذا لا يمت بأى صلة إلى النسبية الفلسفية.

بالرياضيين السياسيين، وزملائهم فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا.(١٥) ونحن بحاجة للإحصاء، ليس فقط لتفسير الأشياء، بل أيضًا لمعرفة ما ينبغى تفسيره بالضبط. ولكن ثمة ملاحظة ينبغى إضافتها هنا وهى تشبه تلك التى مرت بنا فى الفقرة السابقة حول موضوع التاريخ. فمن المستحيل فهم الأرقام الإحصائية دون فهم طريقة إعدادها. ومن المستحيل كذلك استخلاص معلومات منها أو فهم المعلومات التى يستخلصها المختصون لنا دون فهم الطرق التى يتم بها إعداد هذه المعلومات والخلفية المعرفية لتلك الطرق. وهكذا، فان الإلمام الكافى بطرق الإحصاء يمثل شرطًا ضروريًا (وإنْ غير كاف) لجعل الاقتصادى الحديث يعزف عن تقديم أعمال تافهة، ولو أن هذا يمكن أن يحدث فى حقول معينة أكثر من غيرها: فنحن نراهن كثيرًا على تلك الطرق بحيث أننا لا نترك تقدير حسنات أو عيوب طريقة الفرق المتغير variate-difference method، مثلاً، للمختصين حتى عند إجماعهم على ذلك. ومرة أخرى، فنحن لن نكون قادرين على أن نرقى إلى مستوى البرنامج الذى يترتب على ذلك. ولكنا، هنا أيضًا، سنتعرف من حيث المبدأ على الأقل على ما يلى: إن طرق الإحصاء تشكل جزءًا من أدوات التحليل الاقتصادى حتى حينما لا يجرى تصميمها خصيصًا لتلبية حاجاته الخاصة؛ فكتاب جاك بيرنولى Ars conjectandi أو عمل لابلاس Théorie analytique يشمخان فى تاريخ عدة علوم، بيد أن لهما مكانتهما فى تاريخ علمنا أيضًا.(١٦)

---

(١٥) ولذلك، ومن باب الفضول فحسب، نلاحظ حقيقة أن العبارة البسيطة، وغير القابلة للتحدى على ما يبدو، التى ترد ضمن الجملة الأولى فى هذا القسم قد أنكرها بقوة بعض الاقتصاديين حتى يومنا هذا.

(١٦) ولكى لا يرفع القارئ يديه يائسًا من المستوى الذى ينبغى أن تكون عليه المتطلبات التاريخية والإحصائية، دعونى أبين أن تلك المتطلبات يمكن أن تتوافر بسهولة أى طالب متخرج ذى تدريب جيد وصبور فى التاريخ والرياضيات أثناء سنوات دراسته. أما الطالب الذى ليس لديه أى تدريب فى هذين المجالين، فينبغى عليه أن يدرك أنه، كاقتصادى يفترض فيه الإلمام بجوانب عمله المختلفة، أمام عقبة، وأنه لا يستطيع أن يتحرك بشكل واثق إلا ضمن أجزاء ضيقة فحسب من العلم ما لم يبد الاستعداد لسد نواقصه بجهد ضخم لا تكفيه قط حتى سنة أو سنتان من الدراسة. ولكن الأمر يتطلب أكثر من ذلك كما هو حال من يريد أن يصبح محاميًا أو مهندسًا أو طبيبًا مقتدرًا بصورة علمية.

٣- "النظرية"

تشكل النظريةُ الحقلَ الأساسى الثالث من حقول التحليل الاقتصادى. وهذا المصطلح يحمل معانى عدة ولكنه سيستعمل فى هذا الكتاب باثنين من تلك المعانى فقط. إن المعنى الأول والأقل أهمية يجعل من النظريات مرادفة للفرضيات التفسيرية Explanatory Hypotheses. وتمثل هذه الفرضيات طبعًا مكونات جوهرية للتاريخ والإحصاء أيضًا. ولا يستطيع، مثلاً، حتى المؤرخ، الاقتصادى أو غير الاقتصادى، الأكثر اهتمامًا بسرد الوقائع، تجنب وضع فرضية تفسيرية معينة أو نظرية معينة أو مجموعة من الفرضيات التفسيرية أو نظريات حول أصول المدن. فينبغى على الإحصائى أن يضع فرضية أو نظرية ما حول التوزيع المشترك للمتغيرات العشوائية التى تخص المشكلة التى يبحثها مثلاً. إن كل ما يلزم قوله حول هذا المعنى للنظرية هو أن من الخطأ الاعتقاد - مع أن هذا خطأ شائع - أن الاهتمام الوحيد أو الرئيسى للمنظِّر الاقتصادى يتمثل بوضع مثل هذه الفرضيات (وقد يحلو للبعض أن يضيف: من فوق القبة الزرقاء).

أما النظرية الاقتصادية، فتؤدى دورًا آخر مختلفًا تمامًا. فكما هو حال الفيزياء النظرية أيضًا، لا تستطيع النظرية الاقتصادية أن تفعل شيئًا دون تبسيط المخططات أو النماذج التى تهدف إلى وصف جوانب معينة من الواقع وافتراض وجود أشياء معينة بقصد إثبات أشياء أخرى وفقًا لقواعد منهجية معينة. وبقدر تعلق الأمر بمناقشتنا الحالية، فإن الأشياء (propositions) التى نفترض وجودها يمكن أيضًا أن تُسمى بأى من الكلمات الآتية: hypotheses أو axioms أو postulates أو assumptions أو حتى principles،[١٧] وأن الأشياء (propositions) التى نتصور أننا قمنا بإثباتها وفقًا لقواعد المنهج تُعرَف بـ"الموضوعات" theorems. وبطبيعة الحال، فإن الـ proposition يمكن أن يكون فرضية postulate فى

---

(١٧) فى هذا الكتاب، نقصد بكلمة "أساس" (أو مبدأ) principle أى صيغة لا نسعى نحن (أو الكاتب الذى نحن بصدد مناقشته) إلى تحديها. ولكن الأساس principle قد يكون proposition قمنا نحن (هم) بإثباتها وقد تكون proposition افترضنا نحن (هم) وجودها. ويسرى هذا الأمر نفسه على مصطلح "قانون" law المثير للخلاف. وسيتم التعامل بشكل حذر مع ظهوره واستعماله أو إساءة استعماله: فنحن نتحدث عن "قانون" تناقص الغلة أو "قانون" كينز حول الميل للاستهلاك التى هى فرضيات assumptions، ولكننا نتحدث أيضاً عن "القانون" الماركسى لهبوط معدل الربح الذى يمثل موضوعة proposition تصور ماركس أنه وضعها.

محاجَّه معينة ويمكن أن يكون موضوعة theorem فى محاجَّه أخرى. وهنا، فإن الوقائع أيضًا يمكن أن توحى بهذا النوع من الفرضيات hypotheses – وهى تتشكل من خلال فحص المشاهدات التى يتم جمعها – ولكن هذه الفرضيات هى أشياء يخلقها الباحث نفسه بشكل اعتباطى arbitrary creations إذا حكما بالمنطق البحث.[١٨] إنها تختلف عن الفرضيات hypotheses من النوع الأول فى أنها لا تتضمن النتائج النهائية للبحث، والتى يُفترض أنها هى المهمة لذاتها، بل هى مجرد وسائل أو أدوات توضع لغرض إثبات النتائج المطلوبة. وعلاوة على ذلك، فإن وضع هذه الفرضيات يمثل كل ما يفعله المُنظر الاقتصادى، شأنه فى ذلك شأن المَنظر الإحصائى أو أى مُنظر آخر فى الواقع. ومما له نفس الأهمية بالضبط تصميم كل الأدوات الأخرى التى يمكن استعمالها لاستخلاص النتائج من الفرضيات – فكل المفاهيم (مثل "المعدل الحدى للإحلال"، "الإنتاجية الحدية"، "المضاعف"، "المعجل")، والعلاقات بين هذه المفاهيم، وطرق معالجة هذه العلاقات، ليست كلها أمورًا افتراضية.[١٩] إن المجموع الكلى لمثل هذه الأدوات – بما فى ذلك الفرضيات ذات الأهمية الإستراتيجية– هو ما يشكل النظرية الاقتصادية. فالنظرية الاقتصادية هى بمثابة صندوق أدوات box of tools، بحسب التعبير الموفق للسيدة روبنسون.

إن الأساس المنطقى لهذا المفهوم للنظرية الاقتصادية بسيط جدًا، وهو نفسه كما فى كل الأقسام الأخرى من العلم. فالتجربة تعلمنا أن الظواهر من نوع معين – كالظواهر الاقتصادية والميكانيكية والكهربائية وغيرها – هى حوادث فردية حقًا بحيث تكشف كل واحدة منها عن خصائص مميِّزة لها وقت حدوثها. ولكن التجربة تعلمنا أيضًا أن هذه الحوادث الفردية لها صفات أو جوانب مشتركة وأن من الممكن توفير مجهودات فكرية ضخمة إذا دَرسنا هذه الصفات أو الجوانب ومع ما تثيره من مشاكل مرةً واحدة والى الأبد. صحيح أن من الضرورى لأغراض معينة تحليل كل حالة فردية من التسعير فى سوق فردية ما، وتحليل كل حالة من تكوين

---

(١٨) بحسب تشبيه ج. هـ. بيونكار، يمكن للخياطين قص البدلات كما هم يريدون، لكنهم يحاولون قصها لتلائم زبائنهم طبعًا.

(١٩) مثال: تبدأ الميكانيكا النظرية بعدد من الفرضيات assumptions (أو hypotheses فى هذه الحالة)، ولكن قائمة تلك الفرضيات، كما هو واضح، لا تمثل كل الميكانيكا النظرية، بل تشكل فصلها الأول فحسب حينما يتم تجميع تلك الفصول على نحو واضح.

الدخل، وتحليل كل دورة اقتصادية فردية، وتحليل كل معاملة دولية، وهكذا. ولكننا نكتشف، حتى فى الحالات التى يكون فيها مثل هذا التحليل ضروريًا، أن كل الحالات الفردية، أو، على الأقل، المجموعة الأكبر منها، تبدى صفات متشابهة يمكن معالجتها هى وما يترتب عليها بواسطة مخططات عامة للتسعير، لتكوين الدخل للدورات، وللمعاملات الدولية، وهكذا. كما نكتشف أخيرًا أن هذه المخططات ليست مستقلة بعضها عن بعض، بل إنها مترابطة بحيث أن من المفيد الارتقاء إلى مستوى أعلى من "التجريد التعميمى" الذى نبنى عليه أداة أو آلية أو جهازًا مُرَكَّبًا للتحليل الاقتصادى - مع أنه ليس بالوحيد كما رأينا - يقوم بأداء وظيفته بالطريقة نفسها، من حيث الجوهر، مهما كانت المشكلة الاقتصادية التى يمكن استخدام أداة التحليل هذه لمعالجتها.[٢٠] ويمثل كتاب ريتشارد كانتيلون[٢١] أول عمل أدرك تلك الحقيقة بشكل واضح، مع أن الاقتصاديين احتاجوا لقرن من الزمن لإدراك كل الإمكانات التى تتضمنها تلك الحقيقة - وكان فالراس أول من فعل ذلك بالفعل (انظر الجزء الرابع، الفصل السادس، القسم ٥ ب).

ومع أنه من غير الممكن أو المرغوب فيه لنا أن نلج النظرية المعرفية لعلم الاقتصاد، ومع أن بعض الموضوعات التى تخص ذلك الحقل سوف تعالَج فى الفصول اللاحقة من هذا الجزء وفى كل الأجزاء اللاحقة، بيد أن من المفيد أن نشدد هنا على بضع ملاحظات إضافية يؤمل أن تساعد على تقليل الحواجز بينى وبين قرائى.

أولاً: ثمة تعديل لابد من إضافته إلى مناقشتنا السابقة حول طبيعة النظرية الاقتصادية ووظائفها. لقد جرت تلك المناقشة من خلال أشكال يمكن تطبيقها، جوهريًا على الأقل، على جميع العلوم التى تمتلك جهازًا تحليليًا متعدد الأغراض. ولكن ثمة حدود لهذا التشابه. وأكثر هذه الحدود أهمية يتمثل فى الواقعتين التاليتين: أن علم الاقتصاد تنقصه المزايا التى تستخلصها الفيزياء من التجارب المختبرية - فحينما يتحدث الاقتصاديون عن التجربة، فهُم يقصدون بها شيئًا يختلف تمامًا عن الاختبار فى ظل ظروف مختبرية - بيد أن الاقتصاد ينعم بمصدر غير متاح

---

(٢٠) إن العبارة المذكورة أعلاه هى ترجمة موجزة لمذهب ى. ماخ القائل بأن كل علم (نظرى) هو جهاز لتوفير الجهود (Denkokonomie).

(٢١) انظر الجزء الثانى، الفصل الرابع، القسم الثانى.

للفيزياء وهو معرفة الإنسان الواسعة بـ"معانى" meanings الأفعال الاقتصادية. إن هذا المصدر للمعلومات هو أيضًا مصدر للخلافات التى ستبقى تضايقنا أثناء رحلتنا بشكل متكرر، ولكنه مصدر يتعذر إنكار وجوده رغم ذلك. فحينما نتحدث عن الدوافع التى يُفترَض أنها تحرك الأفراد والجماعات مثلاً، فقد يتطابق تقريبًا مصدر معلوماتنا مع إدراك عمليات نفسية، واعية أو خفية - وهذا أمر لا يُعقل ألا نستفيد منه رغم أنه، وهذه مسألة لن أكف قط عن التشديد عليها، لا ينطوى على أى تجاوز لحقل علم النفس أكثر مما فى "قانون" تناقص الغلة من تجاوز لمجال علم الطبيعة. ومع ذلك، ثمة طريقة أخرى لتوضيح معرفتنا بالمعانى وهى قريبة أكثر من المنطق. فحينما أقول مثلاً إن الأرباح الآنية لمنشأة معينة - تحت شروط معينة - ستكون فى أقصاها عند مستوى الناتج الذى تكون عنده التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدى (الذى يساوى السعر فى حالة المنافسة البحتة)، فإنه يمكن القول إننى أصوغ بذلك منطق الوضع، وأصوغ نتيجة ما تُعَد صحيحة بوصفها قاعدة من قواعد المنطق العام بغض النظر عما إذا تصرفَ كل فرد وفقًا لها أم لا. وهذا يعنى أن هناك نوعًا من الموضوعات الاقتصادية (economic theorems) التى هى مُثل أو معايير منطقية (وليست أخلاقية أو سياسية طبعًا). وهذه الموضوعات تختلف بوضوح عن نوع آخر من الموضوعات الاقتصادية التى تقوم بشكل مباشر على مشاهدات كتلك المتعلقة بمدى تأثر توقعات فرص التشغيل على إنفاق العامل على سلع الاستهلاك أو كيفية تأثير التغيرات فى الأجور على معدل الزواج. ومن الممكن بالتأكيد استيعاب كلا النوعين من النظرية بواسطة تفسير المعايير المنطقية كمعايير لـ"تصحيح" التعميمات المستمدة من معطيات المشاهدات purifying generalizations، وكذلك، عند الحاجة، التعميمات المستمدة من المشاهدات التى تختزنها التجربة العامة بصورة خفية. ورغم ذلك، وعلى وجه الإجمال، يبدو أن من الأفضل ألا نفعل هذا، ويكفى أن ندرك بوضوح أننا نمتلك، أو نعتقد إننا نمتلك، المقدرة على فهم المعانى وعلى تمثيل مضامينها بمخططات تقريبية.

ثانيًا: يمكن للتوضيح السابق أن يبرؤنى قليلاً من شبهة العلموية Scientism. لقد أدخل البروفيسور فون هايك هذا المصطلح،[٢٢] قاصدًا استعارة

(٢٢) F. A. von Hayek , "Scientism and the Study of Society ," Economica , August 1942, February 1943 , and February 1944.. ونوصي كثيرًا بهذا البحث - فهذه المقالات لا تقل منزلتها عن بحث - لأنه ثمرة لثقافة عميقة ولأنه يقدم مثالاً ممتازًا عن كيفية تعايش الخطأ والصواب قريبًا من بعضهما بعضًا فى مناقشة من ذلك النوع.

طرق الفيزياء الرياضية بصورة غير نقدية، والتى يجسدها المعتقد غير النقدى بالدرجة نفسها الذى يفيد أن هذه الطرق يمكن استعمالها فى كل المجالات، وأنها المثال الفريد الذى ينبغى على كل النشاطات العلمية اتباعه. إن هذا الكتاب برمته (تاريخ التحليل الاقتصادى) سيحمل الإجابة على سؤال هل هناك حقًا مثل هذه الاستعارة غير النقدية للطرق التى ليس لها معنى إلا ضمن الأنماط الخاصة بالعلوم التى طورتها - بالرغم طبعًا من التعابير النظرية التى كثرت منذ النجاح الساحق للعلوم الطبيعية فى القرن السابع عشر والتى لا تعنى شيئًا تقريبا. من حيث المبدأ، من المؤكد أن هايك - وكذلك كل من سبقوه فى القرن التاسع عشر فى الإعراب عن احتجاج مماثل - على حق فى التشديد على أن استعارة الاقتصاديين لأى طريقة لمجرد نجاحها فى مجال آخر هو أمر غير مقبول، وأن الحالات النادرة وغير المهمة التى تم فيها تحقيق ذلك تستحق بالفعل سخطه. ولكن هذه ليست هى القضية الحقيقية لسوء الحظ، إذ ينبغى علينا أن نسأل عما تعنيه هذه الاستعارة قبل أن نمضى لنسأل عما تعنيه الاستعارة غير المشروعة. وفى هذا المجال، يجب أن نحذر من وهم يشبه ذاك الذى يجعل الماركسيين ينفرون من استعمال مصطلحات معينة، كالسعر أو التكلفة أو النقود أو قيمة خدمات الأرض أو حتى الفائدة، عند حديثهم عن نظام اشتراكى منتظر: إن هذه المصطلحات تشير إلى مفاهيم ذات طابع منطقى اقتصادى عام؛ ولكن لمجرد أنها تُستعمَل فى مجتمع رأسمالى أيضًا، فإنها تبدو للماركسيين وكأنها تتشوه بمضمون رأسمالى. وبالمثل، فقد تطورت مفاهيم وطرق الرياضيات " العالية" بالارتباط مع مشاكل عالِم الفيزياء فى البداية، ولكن هذا لا يعنى وجود أى شئ "فيزيائى" على وجه التخصيص فى ذلك النوع من اللغة.[٢٣] وهذا يسرى أيضًا على بعض المفاهيم العامة للفيزياء مثل equilibruim potential أو oscillator الستاتيكا والديناميكا التى تظهر عفويًا فى التحليل الاقتصادى مثلما تظهر أنظمة المعادلات: فما نستعيره عند استعمال مفهوم "oscillator" مثلاً هو كلمة ليس إلا. وعلى العموم، فإن ثمة ظرفين يساعدان على تقوية هذا الوهم. فمن ناحيتهم، نجد أن الفيزيائيين والرياضيين، عندما اكتشفوا صدفةً تلك المفاهيم العامة التى لم تخطر ببالنا إلا فيما بعد فقط، لم يعمدوا تلك

(٢٣) لقد اكتشف أساتذة هايك، مُنظِّرو المنفعة النمساويين، فعلاً حساب التفاضل والتكامل أثناء تطويرهم لمفهوم المنفعة الحدية. فلا جرم فى أن يصوغوا محاجّتهم بشكل صحيح.

المفاهيم فحسب بل صاغوا منطقها أيضًا. ولما كان ذلك المنطق لا يحمل أى شيء "فيزيائى"، فإن عدم الاستفادة منه هو مضيعة للجهد. ومن ناحية أخرى، يفهم الطلبة التشبيه الفيزيائى بسهولة أكثر مما يفهموا الاقتصاد أحيانًا. وهكذا تستخدم تلك التشبيهات فى التدريس كثيرًا. وعليه، تبدو الأشياء التى نُتَهَم باستعارتها وكأنها مجرد انعكاسات لحقيقة أننا جميعًا، فيزيائيين واقتصاديين، نعمل بعقل من نوع واحد، وأن هذا العقل يؤدى وظيفته بطرق متشابهة إلى حد ما مهما كانت المشكلة التى يعالجها – وهذه هى الحقيقة التى تدين لها حركة وحدة العلم بوجودها. وهذا لا يتضمن أى أخطاء ميكانيكية mechanistic أو حتمية deterministic أو غيرها من الـ"إيات" "istic"، أو أى إغفال لحقيقة أن "التفسير" له معانى مختلفة فى العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية أو، أخيرًا، أى إنكار لمضامين الطابع التاريخى لموضوع علم الاقتصاد.

ثالثًا: إذا كانت النظرية الاقتصادية بسيطة وغير ضارة بهذا الشكل الذى حاولت بيانه، فقد يسأل القارئ مندهشًا عن مصدر العداء الذى لحق بهذه النظرية منذ بدء الاهتمام بها (منذ عهد الفزيوقراط تقريبًا) وحتى اليوم. وسأطرح بضعة عناوين رئيسة وحسب لجواب معين، تاركًا لكتابنا هذا أن يتحقق من هذا الجواب بإسهاب:

(١) فى جميع العهود، بما فى ذلك وقتنا الحاضر، يشير التقييم المستند على متطلبات كل عهد (وليس تقييم حالة النظرية فى وقت ما على أساس معايير فترة لاحقة) إلى إن أداء النظرية الاقتصادية كان دون التوقعات وعرضة للنقد المشروع.

(٢) الأداء غير المُرضى كان ولا يزال مصحوبًا بادعاءات غير مبررة ، وبشكل خاص بتطبيقات غير مسئولة عن مشاكل عملية كانت ولا تزال فى غير متناول الجهاز التحليلى للعصر المعنى.

(٣) ولكن، بينما لم يرتقِ أداء النظرية الاقتصادية إلى المستوى المنشود قط، أى أنه لم يكن أبدًا كما ينبغى له أن يكون، فإنها كانت فى الوقت نفسه فوق مستوى مقدرة معظم الناس المهتمين بها ممن عجزوا عن فهمها واستاءوا من أى محاولة لتنقية التحليل. لنميزْ جيدًا عنصرين مختلفين من هذا الاستياء. فمن

ناحية، كان هناك على الدوام اقتصاديون كثر ممن أسفوا لضياع كل تلك الكمية من الوقائع التى تضيع عادةً فى أى عملية تجريد. وهذا النوع من الاستياء مبرر تمامًا فى الغالب بقدر تعلق الأمر بالتطبيق. ولكن هناك، من الناحية الأخرى، عقول غير نظرية لا تجد أى جدوى فى أى شىء ليس له صلة مباشرة بالمشاكل العملية. وبعبارة أخرى أقل إيلامًا، هناك عقول تعوزها الثقافة العلمية الضرورية لتقدير التنقية التحليلية. ومن المهم، بالنسبة للقارئ، أن يضع فى ذهنه هذا الخليط المبرر وغير المبرر من نقد النظرية الاقتصادية، وهو ما سيتم التشديد عليه فى هذا الكتاب بشكل ثابت. وهذا يفسر حقيقة أن انتقاد النظرية الاقتصادية قد وَردَ عمليًا دائمًا من أفراد ممن هم فوق مستوى النظرية الاقتصادية السائدة فى زمانهم وممن هم دونها على حد سواء.

(٤) عداء تلك الجهات قد عزَّزه فى الغالب عداؤهم للأحلاف السياسية التى دأب معظم المنظِّرين على تكوينها. ويجسد تحالف النظرية الاقتصادية مع الليبرالية السياسية فى القرن التاسع عشر المثال التقليدى على ذلك. وسنرى كيف أن هذا التحالف كان من شأنه تحويل هزيمة الليبرالية السياسية إلى هزيمة للنظرية الاقتصادية. وقد كره كثيرون النظرية الاقتصادية آنذاك عن حق، لاعتقادهم أنها كانت مجرد أداة لإسناد برنامج سياسى معين كانوا يرفضونه. وقد انتشر هذا الرأى بين الناس بسهولة لأنه كان للاقتصاديين نصيبهم من الخطأ وقد فعلوا ما استطاعوا لتسخير جهازهم التحليلى لعقيدتهم السياسية الليبرالية. وفى تلك وغيرها من الحالات المشابهة، التى تُعْد النظرية الاقتصادية الحديثة مثالاً بائسًا آخر لها، بالغ الاقتصاديون فى انغماسهم بالسياسة وطافوا بوصفاتهم السياسية وطرحوا أنفسهم كفلاسفة للحياة الاقتصادية، وأهملوا، من خلال ذلك كله، مهمة التحديد الواضح للأحكام القيمية التى أدخلوها فى تفكيرهم.

(٥) ورغم أنه قد وردَ بالفعل ضمن واحد أو أكثر من العناوين السابقة، فإن ثمة رأيًا يمكننا أيضًا ذكره بشكل منفصل وهو يشير إلى أن النظرية الاقتصادية تتمثل بصياغة فرضيات ضعيفة وتأملية، وذلك فى إطار المعنى الأول من المعنيين المذكورين أعلاه. ومن هنا يأتى الميل، المنتشر على نطاق واسع بين الاقتصاديين أو العلماء الاجتماعيين الآخرين، لاستبعاد النظرية الاقتصادية من

عالم العلوم الرزينة serious science. ومما يلاحظ أن هذا الميل(٢٤) لا يقتصر على حقلنا قط، فقد كان إسحاق نيوتن منظّرًا أكثر مما كان أى شىء آخر. ومع ذلك، فقد أبدى عداءً شديدًا للنظرية، وبخاصة لبناء الفرضيات السببية. ولكنه لم يكن يقصد النظرية أو الفرضية من النوع الثانى المعروض هنا بل التكهن غير المثبْت بدرجة كافية. وقد ينطوى هذا العداء على شىء آخر وهو نفور العقل العلمى حقًا من استعمال كلمة "سبب" لأنها تحمل معنى غيبيًا. ويمكن الاستشهاد بمثال نيوتن أيضًا لإيضاح حقيقة أن النفور من استعمال المفاهيم الغيبية فى مجال العلوم التجريبية لا يعنى كراهية الغيب نفسه على الإطلاق.(لقد أراد ج. شومبيتر أن يضع الفقرات التسع المثلومة فى حروف طباعية صغيرة لتمكين القارئ العادى من تجاوزها.)

٤- السوسيولوجيا الاقتصادية

سيلاحظ القارئ أن حقول التحليل الاقتصادى الأساسية الثلاثة، التاريخ الاقتصادى والإحصاء والطريقة الإحصائية والنظرية الاقتصادية، تكمل بعضها بعضًا أساسًا ولكن ليس بصورة تامة. فعند كتابة التاريخ الاقتصادى، ثمة بضع عبارات statements ينبغى عدم إضافتها ما لم يتم إثباتها بشكل صحيح باستخدام حجج من النظرية الاقتصادية: وكمثال، هناك العبارة التى تربط التطور الاقتصادى الضخم فى إنجلترا منذ أربعينيات القرن التاسع عشر وحتى نهايته بإلغاء قوانين الحبوب وعمليًا كل أشكال الحماية. إن مخططات النظرية الاقتصادية تستمد الأطر المؤسسية، التى يُفترض أن تلك المخططات تؤدى وظيفتها ضمنها، من التاريخ الاقتصادى الذى يقدر وحده على إعلامنا بنوع المجتمع الذى طُبقت أو تُطبق عليه

(٢٤) ليس هناك ما يثير الاستغراب فى حقيقة أنه على ذلك الأساس وحده، فإن كلمة: النظرية الاقتصادية، كما يستعملها بعض زملاؤنا الاقتصاديين، تنطوى على الازدراء بحد ذاتها. ومع ذلك، فإن هذا الموقف هو، إلى حد ما، مجردٍ نتيجة لحقيقة اختلاف ميولنا وقدراتنا الفكرية ولأننا نتدرب بشكل طبيعى عند إجراء البحوث وفقًا لتفضيلاتنا. فمن صلب طبيعتنا الإنسانية أن نبالغ فى أهمية الأنواع الخاصة بنا من البحث ونقلل من شأن الأنواع التى تعجب الآخرين. وقد لا نبالغ كثيرًا حينما نقول، سواء فى ميدان العلم أو فى ميادين الحياة الأخرى، أننا ينبغى ألا نفعل ما نحن فاعلون لو أننا لم نفعل ذلك أصلاً.

تلك المخططات. ومع ذلك، فإن التاريخ الاقتصادى ليس الوحيد الذى يقدم هذه الخدمة للنظرية الاقتصادية. فمن السهل أن نرى أن إدخال مؤسسة معينة كالملكية الخاصة أو حرية التعاقد أو حجم معين من سياسة الضوابط الحكومية government regulation، كبيرًا كان أم صغيرًا، يعنى أننا نُدخل وقائع اجتماعية معينة ليست هى مجرد تاريخ اقتصادى، بل هى نوع معمَم أو منمَّط أو مُجَسَّد من التاريخ الاقتصادى. وهذا ينطبق أكثر على الأشكال العامة من السلوك الإنسانى التى نفترضها إما بعموميتها أو نفترضها بالنسبة لأوضاع اجتماعية معينة وليس بالنسبة لغيرها. إن أى كتاب مقرر فى الاقتصاد لا يقتصر على تدريس المنهج، بأكثر معانى هذه الكلمة تحديدًا، إنما يحمل مدخلاً مؤسسيًا يعود إلى السوسيولوجيا أكثر مما يعود إلى التاريخ الاقتصادى مأخوذًا كما هو. وبالاقتباس من التجربة الألمانية، نجد أن من المفيد إضافة حقل أساسى رابع لتكملة الحقول الثلاثة الأخرى، رغم أن العمل الوقائعى فى هذا الحقل يأخذنا، بعيدًا عن التحليل الاقتصادى، إلى الحقل الذى سنسميه السوسيولوجيا الاقتصادية Economic Sociology (Wirtschaftssoziologie). ووفقًا للعبارة الموفقة: فإن التحليل الاقتصادى يعالج أسئلة من نوع كيف يتصرف الناس فى كل وقت، وما هى الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا التصرف؛ بينما تعالج السوسيولوجيا الاقتصادية الكيفية التى تسنى فيها لهم أن يتصرفوا بالطريقة التى تصرفوا فعلاً.(٢٥) وإذا عرَّفنا السلوك الإنسانى بطريقة واسعة جدًا بحيث يتضمن ليس فقط الأفعال والدوافع والميول، بل أيضًا المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بالسلوك الاقتصادى، كالحكومة والميراث والتعاقد وما شابه، فإن تلك العبارة تفيدنا بكل ما يلزم حقًا. وبطبيعة الحال، ينبغى علينا أن نتنبه إلى أننا نُجرى هذا التمييز لأغراضنا الخاصة ولا يُفترض أنه من صنع الكُتاب الذين سنمر بهم. ولما كان طعم الحلوى يتبين أثناء الأكل؛ فإننى أمتنع الآن عن ذكر أى شىء دفاعًا عن هذا التمييز.

---

(٢٥) تعود تلك العبارة إلى السيد جيرهارد هولم، كما أعتقد.

٥- الاقتصاد السياسى

المجموع الكلى للمناهج: التاريخية والإحصائية والنظرية التى وصفت أعلاه، سوية مع النتائج التى تساعد هذه المناهج على الوصول إليها، نسميها الاقتصاد "العلمى" scientific Economics. وهذا المصطلح حديث النشأة نسبيًا، حيث كانت مقالة أ. مارشال المهمة هى الأولى التى وضعته قيد الاستعمال منذ عام ١٨٩٠ فى إنجلترا والولايات المتحدة على الأقل.[٢٦] وفى القرن التاسع عشر، كان قد شاع استعمال مصطلح الاقتصاد السياسى Political Economy، مع أنه تنافسَ مع مصطلحات أخرى فى بعض الأقطار فى العقود الأولى من ذلك القرن. وسنعود إلى هذه النقطة غير المهمة كلما تقدمنا أكثر فى الأجزاء اللاحقة. ولكن ثمة نقطتين يتوجب ملاحظتهما حالاً. أولاً: كان الاقتصاد السياسى يحمل معانى مختلفة باختلاف الكتاب، وكان يُراد به ما يُعرَف الآن بـ"النظرية الاقتصادية" أو الاقتصاد "البحت" فى بعض الحالات. ولذلك، لابد من الانتباه الآن بالذات إلى ضرورة التأكد على الدوام من المعنى الذى يعطيه كل كاتب لهذا المصطلح لكى نفهم بصورة صحيحة ما كان يقوله ذلك الكاتب عن نطاق ومنهج الاقتصاد السياسى: إن بعض الفرضيات المتعلقة بالموضوعات التى أهاجت النقاد تصبح عديمة الضرر تمامًا إذا جرى تذكر هذه القاعدة. ثانيًا: منذ أن حمل علمنا أو مجموعة العلوم اسم الاقتصاد السياسى على يد كاتب مغمور من كُتاب القرن السابع عشر، وهو الأمر الذى أكسب عمله خلودًا لا يستحقه، فقد كان هناك تصور ضمنى أو صريح مفاده أن الموضوع الوحيد لعلمنا كان يتمثل باقتصاد الدولة - وإنْ ليس فقط اقتصاد polis، دولة المدينة الإغريقية - أو، مما يعنى الشيء نفسه تقريبًا، يتمثل بالسياسات العامة ذات الطابع الاقتصادى. ويتضمن هذا التصور، الذى يشدد عليه المصطلح الألمانى Staatswissenschaft وكان غالبًا ما يستعمل كمرادف للاقتصاد السياسى، مفهومًا ضيقًا جدًا لنطاق علم الاقتصاد بطبيعة الحال. وارتباطًا بذلك، فقد بالغ هذا المفهوم فى التشديد على التمييز، الخالى من المعنى إلى حد بعيد، بين علم الاقتصاد economics وبين ما يُعرَف الآن بـ"اقتصاد الأعمال" business economics. ولذلك، دعونا نؤكد على أننا لا نفرق بين الاثنين، وأن كل الوقائع والأدوات ذات

---

(٢٦) فى ألمانيا، كان قد تم إدخال مصطلح مناظر، مع أنه وضع بشكل أقل تحديدًا، وهو مصطلح الاقتصاد الاجتماعى Sozialokonomie؛ وكان ماكس فيبر أكثر من ساعد على انتشاره.

الصلة بتحليل سلوك المنشآت الفردية ماضيًا وحاضرًا تدخل ضمن مفهومنا لعلم الاقتصاد، تمامًا كما هو شأن الوقائع والأدوات ذات الصلة بتحليل سلوك الحكومات، وهو ما ينبغى أن يضاف إلى كل المفاهيم الضيقة للاقتصاد السياسى فى الماضى. ومع ذلك، ثمة معنى جديد لمصطلح الاقتصاد السياسى يلزم الانتباه إليه.

هناك اقتصاديون معاصرون يرون أن النظرية الاقتصادية الحديثة (وفق مفهومنا) معلقة فى الهواء تمامًا، وأنها لا تحسب حسابًا كافيًا لحقيقة أن من غير الممكن أن نجرى تطبيقًا معقولاً لنتائج هذه النظرية على القضايا العملية أو حتى تحليل أوضاع محددة من الاقتصاد دون الرجوع إلى الأطر التاريخية-السياسية التى تتحرك هذه القضايا فى حدودها. ويتم أحيانًا توسيع هذا الرأى ليشمل نقد أى عمل يركز على تطوير أدوات التحليل النظرية أو الإحصائية. وعندئذٍ، فإنه لا يعنى، كما يبدو لى، سوى الفشل فى إدراك الضرورة الماسة للعمل المتخصص. بيد أن هذا الرأى تزداد مشروعيته كلما اقتربتْ صياغته من الجملة الأولى من هذه الفقرة. وبشكل خاص، فإن العلم الاقتصادى الذى يحلل بصورة كافية قضايا الأداء الحكومى والآليات والفلسفات السائدة فى الحياة السياسية قد يكون أكثر تلبية لرغبات الفرد المبتدئ من مجموعة علوم متناثرة لا يعرف كيف ينسقها، بينما يجد هذا الفرد بسرور ما يبحث عنه لدى كارل ماركس جاهزًا. ويجرى أحيانًا تقديم علم اقتصاد من هذا النوع تحت عنوان الاقتصاد السياسى. وقد أوردنا "الحقل الأساسى الرابع": السوسيولوجيا الاقتصادية كاعتراف جزئى بالحقيقة التى يتضمنها هذا البرنامج كما يبدو.

ولا يزال الاقتصاد السياسى، بالمعنى الذى جرت مناقشته فى الفقرة السابقة، يحتمل معنى آخر لهذا المصطلح – وهو المعنى الذى يرد عند مناقشة أنظمة الاقتصاد السياسى Systems of Political Economy. ويثير هذا المعنى بدوره، على سبيل توارد المعانى، مصطلح الفكر الاقتصادى Economic Thought. ولكن الفصل الرابع يمكن أن يكون المكان الملائم لدرس هذين المفهومين. كما سنحاول هناك أيضًا استجلاء العلاقة بين تاريخ التحليل الاقتصادى وتاريخ كل أنظمة الاقتصاد السياسى وأى تاريخ لأفكار ترد فى ذهن الجمهور وتدور حول موضوعات اقتصادية.

٦- الحقول التطبيقية

لقد خلق تقسيم العمل، فى البحث والتدريس معًا، فى علم الاقتصاد وفى غيره عددًا غير محدود من التخصصات توصف عادةً بـ"الحقول التطبيقية". ويمكن الرجوع إلى دليل الدروس التى تقدمها معاهد الاقتصاد الكبيرة للتعليم العالى فى الولايات المتحدة للحصول على قائمة بهذه التخصصات (وهى قائمة لا تدعى الكمال).

وإضافة إلى الدروس العامة والدروس فى التاريخ الاقتصادى والإحصاء والنظرية الاقتصادية والسوسيولوجيا الاقتصادية،(٢٧) نجد أولاً، عروضًا فى مجموعة من الحقول التى يعتبرها كل فرد جزءًا من "الاقتصاد العام" general economics والتى لا تُعالج على حدة إلاّ لغرض تسهيل تناول موضوعاتها بشكل مكثف. وتشمل هذه الموضوعات النقود والمصارف، والتقلبات الاقتصادية (أو الدورات)، والتجارة الخارجية (العلاقات الاقتصادية الدولية)، والموقع أحيانا. ثانيًا: ثمة مجموعة من الحقول كالمحاسبة وعلم شئون التأمين actuarial science والتأمين، قد حافظت تاريخيًا على استقلالها عن الاقتصاد العام (الذى كان يتساقط بشكل بطىء فى سلة المحاسبة) ولكنها مفيدة ولا غنى عنها لكل أو بعض الاقتصاديين لأنها تقدم أدوات تحليل اقتصادى أو مجالات لتطبيق هذه الأدوات – ويشهد موضوع الاندثار على ذلك كمثال. ثالثًا: ثمة مجموعة من الحقول الأساسية تدور حول أقسام قديمة من السياسة الاقتصادية العامة، وبخاصة: الزراعة،(٢٨) والعمل، والنقل و"المرافق"، ومشاكل الصناعة التحويلية (وتنظيمها الحكومى) – التى لم تنل بعد اسمًا مقبولاً بشكل عام – والمالية العامة ("السياسة المالية") – وهى مجموعة سيضيف أكثر الناس لها (مؤقتًا) عددًا من الحقول الأخرى مثل التسويق

---

(٢٧) نظرًا للشك الذى يحيط بكلمة "نظرية" فى أذهان كثيرين، سواء لأسباب حصيفة أو سيئة، فإنها ستستبدل أحيانا بكلمة " تحليل"، الذى سيحمل عندئذ معنى أكثر تحديدًا من المعنى الذى يأخذه فى هذا الكتاب. ولا يظهر حقل السوسيولوجيا الاقتصادية، بقدر ما أعلم، تحت هذا العنوان أو بشكل منفصل، ولكن القضايا المتعلقة به تعالج ضمن مواد التاريخ والنظرية و"النظم الاقتصادية المقارنة"، ومواد تحمل توجهًا مؤسسيًا أكثر نحو العمل، وضمن عدد آخر من المواد.

(٢٨) تعطى الزراعة مثالاً مفيدًا عن قسم من الاقتصاد يصعب معالجته دون معرفة كبيرة بالتكنولوجيا الزراعية. وهذا يصح كمبدأ على الأقسام الأخرى وإنْ بدرجة اقل فى الغالب. وإذا كان الأمر كذلك، فليس ثمة حدود فاصلة بين اقتصاديات المصارف والتسويق والصناعة التحويلية ، مثلاً، وبين التقنيات المناظرة لها.

("توزيع السلعة") والضمان الاجتماعى (الذى يشمله التأمين). وقد تمثل الاشتراكية و"النظم الاقتصادية المقارنة" و"السكان"، مرة أخرى، مجموعة رابعة، فى حين يمكن أن تترشح "دراسات المساحة" التى اشتهرت مؤخرًا كمجموعة خامسة. إن إضافة حقول أخرى أو تكوين فروع من بضع موضوعات تم ذكرها يمكن أن يضخم كثيرًا من عدد الركاب فيما أسميناه الحافلة الكبيرة. ولكن قائمتنا هذه والمعارف العامة للقارئ تكفى لتدقيق الأحكام الثلاثة statements، وهو تدقيق مهم بالنسبة لمهمتنا.

أولاً: ليس ثمة ثبات أو ترتيب منطقى فى هذه التشكيلة من الحقول التطبيقية. وليس من حدود واضحة لأى منها أيضًا. فهى تظهر وتختفى، تزداد وتنقص فى أهميتها النسبية، وتتداخل مع بعضها بحسب ما تمليه الاهتمامات والمناهج المتغيرة. والأمر ينبغى أن يكون كذلك، كما سبق توضيحه، أما أن نتناول أو نرفض تناول أى مهمة مثيرة للاهتمام على أساس مراعاة حدودها أو بنيتها بالنسبة إلى المهام الأخرى، فإن هذا سيكون ذروة عدم المعقولية.

ثانيًا: إن كل تلك الحقول الخاصة أو التطبيقية، وليس فقط الثلاثة التى ذُكرت كمكونات للمجموعة الأولى، تمثل تشكيلات من الوقائع والأدوات التى تكوّن ما أسميناه القسم الأساسى الرابع من التحليل الاقتصادى بحسب رأينا. وتختلف تلك التشكيلات أحدها عن الآخر اختلافًا كبيرًا، وذلك لوجود تفاوت واسع فيما بينها من ناحية درجة الحاجة أو الإمكانية لاستعمال أدوات إحصائية أو نظرية محكمة وقد لا توجد هذه الحاجة أو الإمكانية قط، رغم صعوبة إهمال العنصر التاريخى إهمالاً تامًا دون أن نخسر شيئًا ما. وعلاوة على ذلك، فإن التشكيلات تختلف لسبب آخر يتمثل فى أن المختصين، أفرادًا وجماعات، يمتلكون خلفيات مختلفة فى الحقول الأساسية. وهكذا فهم يخلطون أدواتهم بطريقة تختلف إلى حد كبير عما تتطلبه تخصصاتهم - وهذه حقيقة ينبغى أن نبقيها فى أذهاننا إذا أردنا أن نفهم لماذا أصبح علم الاقتصاد كما هو عليه الآن. ومع ذلك، وكمبدأ، فإن من المستحيل فصل أى من الحقول التطبيقية عن الحقول الأساسية.

ثالثًا: بيد أن استحالة مثل هذا الفصل تعود أيضًا إلى أن الحقول التطبيقية لا تكتفى باستعمال ما يقع تحت تصرفها من مخزون الاقتصاد العام من وقائع وأدوات

بل إنها تضيف إليه أيضًا. فهذه الحقول تستطيع أن تراكم مخزونات "خاصة" من وقائع وأدوات لها أهمية ضئيلة أو حتى معدومة خارج نطاق تلك الحقول. وعدا ذلك، فإنها قد طوَّرت تراكمات من الوقائع والأدوات ينبغي اعتبارها إضافات إلى التحليل الاقتصادى العام، مع أن القيِّمين على هذا الأخير تباطأوا فى تقبلها. ويحفل علم الاقتصاد الزراعى الحديث ببعض الأمثلة مثلما تزخر حقول النقل والمالية العامة بأمثلة أخرى. ويترتب على ذلك أننا لا نستطيع حصر أنفسنا بتاريخ التحليل الاقتصادى "العام" بل ينبغى علينا أيضًا الانتباه إلى التطورات فى الحقول التطبيقية بأفضل صورة ممكنة.

المدخل الثانى: التطورات المتزامنة فى الحقول الأخرى

١- الاقتصاد والسوسيولوجيا
٢- المنطق وعلم النفس
٣- الاقتصاد والفلسفة

سنتوقف عن عملنا، من حين لآخر، لإلقاء نظرة على جانب آخر من عالم الفكر. وسنقوم بشكل روتينى إلى حد ما بتسجيل بعض التطورات المتزامنة فى العلوم الأخرى (وفق فهمنا لهذا المصطلح) التى لها علاقة أو قد تكون لها علاقة بالتطورات الجارية فى علمنا لسبب أو لآخر، وذلك فى كل الفترات التى تغطيها الدراسة.وفى هذا السياق، تعتبر الفلسفة أكثر العلوم التى يخصها هذا القول إلى حد أننى كنت سأجعل عنوان هذا الفصل: "الاقتصاد والفلسفة". وسوف ندرس العلوم الأخرى فى القسمين التاليين.

١- الاقتصاد والسوسيولوجيا

بعد أن أشرنا، فى الفصل السابق، إلى الأهمية البالغة للتاريخ - وكل العلوم وفروع العلوم التى يرمز لها هذا المصطلح[٢٩]- والإحصاء بالنسبة للتحليل

(٢٩) استطرادًا لما قيل حول هذه النقطة، أريد أن أوضح أن كل العلوم التاريخية وفروع العلوم التى خلقها ذلك التخصص (بقصد تسهيل معالجة كتل خاصة من المادة أساسًا) تخصنا إلى حد ما حتى حينما لا تعالج هذه العلوم والفروع وقائع اقتصادية على وجه التحديد. فالحضارة الإغريقية -الرومانية مثلاً تشكل موضوعًا تبحثه ثلاث مجموعات متميزة من العلماء وهم المؤرخون وعلماء فقه اللغة والقانونيون. ويهتم هؤلاء العلماء بعدد من الأشياء التى لا تهمنا. ولكنهم حتى وهم يفعلون هذا إنما يساهمون فى الصورة الثقافية لذلك العالم، المهم بالنسبة لنا؛ وحينما يصف هؤلاء تاريخ الحروب أو تاريخ الفنون، فهم يستعملون نفس الأدوات التى يستعملونها فى وصف الأحداث والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بحيث ينعدم وجود حد واضح وراسخ تتوقف عنده اهتمامات كل منا بصورة محددة.

الاقتصادى، فإن من الطبيعى أن نبقى على صلة ما بهما؛ أما أن تحقيق هذا سيكون جزئيًا، فإن سببه لا يعود إلى انعدام الرغبة بمعالجة أكثر نظامية، بل لتعذر إجراء مثل هذه المعالجة ضمن المجال المتاح لنا وضمن حدود معرفتى الخاصة- وحتى إذا أمكن ذلك، فإن روايتنا ستغرق فى بحر لا يسبر غوره. وبالمثل طبعًا، وبتأثير بعض القيود، لا نستطيع إهمال التطورات فى حقل السوسيولوجيا. وسوف نستعمل هذا المصطلح بمعنى ضيق يشير إلى علم مستقل، وإنْ غير متجانس، أى إلى التحليل العام للظواهر الاجتماعية كالمجتمع، والجماعة group، والطبقة، والعلاقات بين الجماعات، والقيادة، وما شابه... كما سنستعمل المصطلح بهذا المعنى فى جميع العهود، أى ليشمل تطورات كانت قد سبقت إدخال هذه الكلمة بقرون. وبمعنى أوسع، يشير هذا المصطلح إلى مجموع كثير من العلوم الاجتماعية المتداخلة وغير المنسقة بعضها مع بعض - وهذا هو المصطلح الذى نفضله نحن، والذى يشمل، بين علوم أخرى، علمنا الاقتصادى نفسه، والقانون jurisprudence، والعلم المقدس hierology، و"العلم السياسى" political science، والبيئة، وعلمى الأخلاق والجمال الوصفيين (بمعنى سوسيولوجيا أنماط السلوك الأخلاقى وسوسيولوجيا الفن). ونبين، فى الهامش أدناه، أنواع العلاقات التى يمكن أن تجعل التطورات فى هذه الحقول وغيرها على صلة بتاريخ التحليل الاقتصادى، متخذين من علم القانون jurisprudence[٣٠] مثالاً على تلك الحقول.

---

(٣٠) إن العلم أو العلوم (وفق مفهومنا) التى يتألف موضوعها من "القانون" التشريعى أو العرفى، والممارسة القانونية، ومن الأساليب القانونية، إنما تأتى صلتها بتاريخ التحليل الاقتصادى، أولاً، من أن الاقتصاديين كانوا محامين إلى حد بعيد (أو رجال قانون كما نحب أن نقول) ممن ساعدوا على ربط عادات التفكير القانونية بتحليل الظواهر الاقتصادية. فمثلاً، يتعذر فهم الأنظمة السوسيولوجية والاقتصادية للعلماء السكولائيين فى القرن السادس عشر (أدب de jure et justitia { القانون والتشريع }) ما لم ندرك أن هذه الأنظمة كانت بحوثًا حول القانون السياسى والاقتصادى للكنيسة الكاثوليكية وأن أسلوبها كان قد استمد من القانون الرومانى القديم بعد تكييفه لظروف ذلك الزمن. ثانيًا: الإطار القانونى للعملية الاقتصادية وتأثير أحدهما على تكوين الآخر يحتل أهمية كبيرة بالنسبة للتحليل الاقتصادى. ثالثًا: الجذور التاريخية لمفهوم "القانون الاقتصادى " تكمن فى المفهوم التشريعى البحت للقانون الطبيعى (انظر الجزء الثانى، الفصل الثاني). رابعًا: لقد اعترف عدد من اقتصاديى القرن التاسع عشر بأنهم قد استلهموا مفهومًا تاريخيًا معينا للعملية الاقتصادية من مدرسة للقانون كانت تسمى نفسها المدرسة التاريخية ينبغى فهم نشوئها ومكانتها بصورة أشمل مما يفعله الاقتصاديون عادة، إذا كنا نريد إدراك عناصر الصواب والخطأ فى ذلك المفهوم وفصل أحدها عن الآخر. وأستغل هذه الفرصة لكى أضيف أن التحليل السوسيولوجى للقانون كظاهرة اجتماعية شىء ودراسة أساليب الممارسة القانونية - التى تدرَّس فى مدارس القانون الأمريكية - شىء آخر تمامًا؛ وأن القانون التاريخى شىء آخر أيضًا: وعليه، يتوجب تمييز ثلاثة "علوم" مختلفة حولِ القانون تختلف بعضها عن بعض فى مادتها وأساليبها وأهدافها وتتولاها مجموعات مختلفة من الكتاب (رغم=

لقد سلمنا بمدى قوة هذه العلاقات حينما استحدثنا "الحقل الأساسى" للسوسيولوجيا الاقتصادية والذى لا يستطيع فيه الاقتصادى أو السوسيولوجى أن يتقدما بعيدًا دون أن يدوس أحدهما على قدم الآخر. ولكن هذا لا يعنى أن التعاون بين الاثنين كان وثيقًا أو مجديًا؛ أو أن أيًا منهما كان يمكن أن يكون فى وضع أفضل لو كان هناك تعاون أكثر. وبالنسبة للنقطة الأولى، فمن المعروف أن الاقتصاد والسوسيولوجيا، منذ القرن الثامن عشر ولحد الآن، كان يتطوران بصورة منتظمة ومستقلة أحدهما عن الآخر، وأن الاقتصادى النمطى والسوسيولوجى النمطى لم يعرفا سوى القليل أحدهما عن الآخر، ولا يعير أحدهما إلا أقل اهتمام بما يفعله الآخر، ويفضل كل منهما على التوالى تطبيق علمه الاقتصادى البدائى وعلمه السوسيولوجى البدائى بدلاً من قبول أحدهما بإنجازات الطرف الآخر - وهذه حالة من الأشياء كان ولا يزال من الصعب أن تتطور فى ظل هذا الرفض المتبادل. أما بالنسبة للنقطة الثانية، فليس من المؤكد قط أن التعاون الأكثر، الذى طالب به الأفراد العاديون الذين انتظروا نتائج كبيرة من "التخصيب التهجينى" بثقة لا تستند على الأهلية التخصصية، كان سيحقق نتيجة تذكر. إذ لم يكن بمقدور هذا التعاون تحقيق نتائج صافية بسبب الخسارة التى يمكن أن تصيب الكفاءة التى هى ثمرة للتخصص المحدد وحتى الدقيق. وهذا يسرى حتى على تقسيم الاقتصاد وتقسيم السوسيولوجيا (بالمعنى الأوسع) إلى أقسام تطورت إلى علوم شبه-مستقلة فى كل النقاط الجوهرية. وهذا يبين بدقة الأسباب التى تجعلنا نفضل الحديث عن علوم اجتماعية أكثر من الحديث عن سوسيولوجيا بمعناها الأوسع. فالتخصيب التهجينى يمكن أن يؤدى بسهولة إلى تعقيم تهجينى، كما لاحظ أحد الاقتصاديين البارزين ذات مرة. بيد أن هذا لا يؤثر على ما قلناه عن ضرورة متابعة التطورات فى كل "الحقول المجاورة" بشكل جزئى على الأقل. ولم أشعر بالحاجة لكتابة هذه الجمل الأخيرة إلا لتجنب سوء الفهم.

=تداخلها). ونصادف المثل فى علوم الدين والأخلاق والجمال. وهكذا يغدو الخلط مبررًا تقريبًا فى مثل هذه الظروف أن معارك كبرى حول الأسس و"المناهج" قد تم خوضها فى سبيل قضايا (كما فى علوم الفن، مثلاً) توضح نفسها تلقائيًا بمجرد إدراك إن للمتحاربين غايات مختلفة.

٢- المنطق وعلم النفس

نخصص بقية هذا الفصل للاهتمام بالمنطق وعلم النفس. إن علم المنطق يطالب باهتمامنا به، ليس لأن مساهمة الاقتصاديين فيه كانت طفيفة، ولكن بالضبط لميلهم إلى المحاجَّة to dogmatize والتنازع حول "المنهج" method: فالاقتصاديون الشغوفون بهذه الرياضة عرضة للتأثر بكتابات علماء المنطق المعاصرين لهم مما يجعل هذه الكتابات تكسب بعض التأثير، المشروع وغير المشروع، على عملنا العلمى، رغم أن هذا التأثير ظاهرى أكثر مما هو فعلى. أما بالنسبة لعلم النفس، فهناك الرأى الذى كان قد برز فى القرن الثامن عشر لأول مرة واستمر على نحو متقطع منذ ذلك الحين، والذى يشير إلى أن علم الاقتصاد يدرس سلوك الإنسان كما تفعل العلوم الاجتماعية الأخرى. إن علم النفس يشكل حقًا الأساس الذى ينبغى أن تنطلق منه كل العلوم الاجتماعية ويتوجب إجراء كل التفسير الأساسى من خلاله. وسنشير إلى هذا الرأى، الذى كان يُهاجَم ويُدافَع عنه بالقوة نفسها، بمصطلح الاتجاه النفسوى psychologism. ومع ذلك، ومن الناحية الفعلية، فإن الاقتصاديين لم يتركوا تحليلهم عرضةً قط لتأثير علماء النفس المعاصرين لهم، بل عمدوا بأنفسهم إلى صياغة تلك الفرضيات المتعلقة بالعمليات النفسية التى وجدوا أنها ضرورية لهم. وهذه الحقيقة سنلاحظها باستغراب من حين لآخر، وذلك لوجود مشاكل فى التحليل الاقتصادى يمكن درسها بصورة أفضل بالطرق التى طوَّرها علماء النفس. هذا من ناحية. ولكن ينبغى علينا، من الناحية الأخرى، أن نتجنب وهمًا طبيعيًا جدًا. فحينما نستعمل فرضية يعود محتواها إلى حقل معين، فهذا لا يعنى أننا نغزو هذا الحقل. فما يسمى بقانون تناقص الغلة من الأرض، مثلاً، يشير إلى ما يمكن اعتباره حقيقة طبيعية physical fact. ولكن، وكما أوضحنا من قبل، فإن صياغة هذه الفرضية لا تعنى دخولنا حقل علم الطبيعة. وبالمثل، فحينما أشيرُ إلى الفرضية القائلة أن رغبتى بتناول قطع إضافية من الخبز تقل عند مواصلتى تناول قطع متتالية، يمكن القول أننى أشيرُ بذلك إلى حقيقة نفسية معينة. ولكننى، حينما أفعل هذا، لا أقوم باستعارة أى شىء من علم النفس سواء أكان جيدًا أم سيئًا؛ بل إننى أقوم فقط، عن خطأ أو صواب، بصياغة ما أرى أنه حقيقة تستَمَد من التجربة. وإذا سلمنا بوجهة النظر هذه، فإننا سنجد أن ما أخذته الفرضيات الاقتصادية من علم النفس أقل مما يبدو للوهلة الأولى.

فالحديث عن قوانين نفسية، كالقانون الكينزى للميل للاستهلاك، يمثل غلطة فاضحة لأن هذا يقدم تسويغاً لفرضيات لا وجود لها حقًا. ومع ذلك، فإن من الضـــرورى، من حين لآخر، إلقاء نظرة على التطورات فى علم النفس المهنى، وفى عـــدد مـــن العلوم الأخرى أيضًا وإنْ بدرجة أقل. وفى هذه اللحظة، نقتصر على ذكـــر علـــم الأحياء كمثال. فقد كان ولا يزال هناك شـــىء اســـمه الداروينيـــة الاجتماعيـــة و الداروينية الاقتصادية. وإذا أردنا تقييم هذه الظاهرة، فإن من الملائم التأكد مما قاله تشارلز دارون فعلاً ومن المناهج والمواد التى شجعته على ذلك القول.

٣- الاقتصاد والفلسفة

نعود الآن إلى موضوع العلاقة بين الاقتصاد والفلسفة. أو، بعبارة أخـــرى، نعود إلى السؤال عن مدى تأثر التحليل الاقتصادى بالفلســـفة.[٣١] وبســـبب كثـــرة المعانى التى أُعطيت لكلمة "فلسفة" يلزم بعض التوضيح لتجنب الخلط فيما بينها.

هناك معنى من شأنه تسهيل الإجابة على سؤالنا أو هناك، بالأحرى، معنـــى لا يثير أى مشكلة. "الفيلسوف" الإغريقى الذى اتخذ هيئة الخطيب والحكـــيم كـــان ببساطة رجل الاهتمامات الفكرية. وإذا أخذنا الفلسفة بهذا المعنى، الذى انتقل إلـــى القرون الوسطى واستمر لغاية القرن الثامن عشر، فإن الفلسفة كانت تعنى المجموع الكلى للمعرفة العلمية. فهى ببساطة كانت تمثل العلم الشامل الذى لم يكن اهتمامـــه بما وراء الطبيعة أقل من اهتمامه بالطبيعة وبالأخيرة ليس أقل من الرياضـــيات أو أى "فلسفة" أخرى عن طبيعة المجتمع والــ polis (دولة المدينة). وقد امتلك هـــذا المعنى إمكانية الاستمرار بسبب ضآلة الرصيد المتاح من أدوات التحليل والوقـــائع بحيث كان يمكن لدماغ واحد أن يستوعب هذا الرصيد الضئيل. وقـــد ظلـــت هـــذه الحالة قائمة حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريبًا حينمـــا انتهـــى دور الأفـــراد الموسوعيين.[٣٢] وقد أخذ القديس توما الأكوينى الفلسفة بهذا المعنى، كمـــا رأينـــا،

---

(٣١) لأسباب ستَرِد قريبًا، لن نتعمق فى المراجع الكثيرة حول ذلك الموضوع أكثر ممـــا هـــو ضـــرورى. يكفينا ذكر العمل الأساسى الإنجليزى: James Bonar, Philosophy and Political Economy (1st ed., 1893; 3rd ed., 1922).

(٣٢) كان جوتفريد ولهلم لايبنز (١٦٤٦-١٧١٦) أكثر هؤلاء الموسوعين أو العلماء الشموليين شهرة. فقد=

باستثناء استبعاد المذهب المقدس الذى كان علمًا قائمًا بذاته. فقد شَكَّلَت كل المذاهب الأخرى " أنظمة فلسفية" philosophical disciplines. وتجدر ملاحظة أن القديس توما لم يحاول إضفاء أى جلال غير الجلال السماوى على المذهب المقدس ولم يمنحه أى أفضلية على الأنظمة الفلسفية.

ونلمس الأهمية القصوى للمشكلة المطروحة حينما نفحص تلك الأنظمة الشاملة(٣٣) للعلم. فلم ينجح أرسطو، أو أى من الموسوعيين اللاحقين، فى توحيد الأقسام المختلفة من تعاليمه أو حتى أن يحاول القيام بذلك، كما أنه، بشكل خاص، لم يشدد فى أى من تعاليمه على وجهات نظره بشأن "الأسباب النهائية"، و"المعنى النهائى" للأشياء، وما شابه. وتعتبر نظريات أرسطو الطبيعية، مثلاً، مستقلة تمامًا عن آرائه حول تلك "الأصول" fundamentals، وكان يمكن أن تكون على غير ما هى عليه بقدر تعلق الأمر بهذه النظريات. وهذا يصح سواء على سوسيولوجيته السياسية (كبحوثه حول دساتير دول المدن الإغريقية) أو على علمه الطبيعى physics. وبالمثل، ليس ثمة ارتباط بين آراء لايبنز حول التجارة الخارجية وموقفه الأساسى من العالم المادى والأخلاقى وكان يمكن أن يكون نصيرًا لحرية التجارة بقدر تعلق الأمر بهذه الآراء. وهكذا فإن من الأفضل التحدث عن مُرَكَّب علوم compound of sciences بدلاً عن الحديث عن علم شامل. وقد انقسم هذا المُركَّب إلى أجزاء كضرورات أملاها تقسيم العمل. وفيما بعد، فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، انقسمت الفلسفة على نحو طبيعى إلى فلسفة طبيعية وفلسفة أخلاقية، الأمر الذى بشر بالتقسيم الألمانى إلى

=شملت أفكاره الرياضيات البحتة والاقتصاد السياسى والطبيعة وامتدت إلى التأملات الغيبية حول نظرية الوجود. أما آراؤه فى الاقتصاد، التى جمعها دبليو روشر بعناية كبيرة، فلا تستحق الذكر هنا لقلة أهميتها. ولكن جيامباتيسته فيجو (١٦٦٨-١٧٤٤) كان سوسيولوجيًا بارزًا وقد وعد طلابه بتعليم كل شىء يمكن تعلمه (tutto lo scibile). ولا ننسى أن آدم سمث كان قد كتب – وبصورة ذكية – عن تطور علم الفلك. لكن كثيرًا من الموسوعيين أو معظمهم استبعدوا تخصصات معينة من اهتماماتهم الشمولية، ولذلك فإن أكثر كبار المؤرخين كانوا مؤرخين فقط؛ وأن أكثر كبار الأطباء كانوا أطباء فقط. وقد ظل فلاسفة الإغريق بعيدين عن الفنون النفعية ("التافهة").

(٣٣) ننبه القارئ إلى أن مصطلح نظام System – الذى لا يحمل معنى محددًا أكثر مما يحمله نموذجه الإغريقى – يستعمل فى هذا الكتاب بعدة معان مختلفة ينبغى عدم الخلط فيما بينها، مثلاً: مجموعة أسس نشاط سياسى مرتبة بطريقة ما (كالنظام الليبرالى ونظام التجارة الحرة)؛ مذهب معين (كالنظام السكولائى ونظام مارشال)؛ مجموعة من الكميات تفترض وجود علاقات محددة فيما بينها (مثل نظام الأسعار)؛ مجموعة من المعادلات تعبر عن تلك العلاقات (مثل نظام فالراس).

Natur-und Geisteswissenschaften.[٣٤] وهناك معنى آخر لكلمة "فلسفة" يغيب فيه السؤال عن تأثيرها فى الاقتصاد. ويبرز هذا المعنى عندما نفهم الفلسفة كعلم يثير أسئلة معينة ويستعمل مواد معينة ويستخلص نتائج معينة، كأى علم آخر. وعند تعريف الفلسفة بهذا المعنى، فإن المشاكل التى تبرز هى من نوع: ماذا يقصد بالمادة، والقوة، والحقيقة، والإدراك، وما شابه ذلك. وهذا المفهوم، الذى يسحر كثيرين من غير الفلاسفة، يجعل الفلسفة محايدة تمامًا إزاء أى فرضية خاصة فى أى علم آخر. إنه يقترب من جعل الفلسفة مرادفة لـ epistemology: النظرية العامة للمعرفة.

بيد أن مشكلة مهمة جدًا تبرز حينما نُعرِّف الفلسفة لتعنى كل أنظمة المعتقدات اللاهوتية وغير اللاهوتية ("الأنظمة التأملية" speculative systems) التى تتعلق بحقائق نهائية (وقائع، أسباب)، وغايات نهائية (أو قيم نهائية)، ومعايير نهائية. ويدخل علم الأخلاق وعلم الجمال فى هذه الأنظمة ليس كعلوم لمجموعات معينة من الظواهر (أنماط سلوك) يحاول هذان العلمان وصفها (تفسيرها) بل كقواعد معيارية تستند إلى أسس فوق وضعية extra-empirical sanctions.[٣٥] وقد يتساءل المرء: ألا يدخل الاقتصاد فى هذه الأنظمة بمعنى هل تحدد فلسفة الكاتب علمه الاقتصادى أو أنها تشكل أحد العوامل المحددة له؟

سوف أشير إلى بعض الحالات الفردية من تاريخ العلوم الأخرى على سبيل تهيئة الأرضية لجوابنا. إن البحث، بالنسبة لأى باحث تقوم فلسفته على الدين المسيحى إنما هو بحث فى ملكوت الله. وينبع جلال وظيفة هذا الباحث من قناعته

(٣٤) للاختصار، سنهمل التطور الذى بلغ ذروته عام ١٩٠٠ وأنتج فلسفة لها معنى قريب من الفلسفة التى تعنى العلم بشكل عام: وهو المعنى الذى يجعل من الفلسفة محاولة لبناء صورة منسجمة عن العالم التجريبى مأخوذة من مساهمات علماء فرديين. سترد الإشارة إلى هذا المفهوم فى مكانه، وكل ما يلزم ذكره هنا هو أن هذا المفهوم لا يخلق أى صعوبة أو مشكلة بخصوص العلاقة بين الفلسفة والاقتصاد. وكما هو واضح، فإن الفلسفة، بهذا المعنى، لا تحد من استقلالية العلوم الفردية.

(٣٥) وينطبق هذا أيضًا على المادية بمعناها التقنى الفلسفى، أى على المذهب الذى لم يتغير منذ أيام ليسيبوس و ديموقراطس والقائل إن "المادة" هى الحقيقة النهائية التى توجد بمعزل عن الممارسة. واستغل النص المذكور أعلاه وضرورة توضيحه لجعل القارئ يدرك أن كلمة "مادية" لها معانٍ عدة لا علاقة لها بالمعنى التقنى المحدَّد توًا. والفلسفة "المثالية"، التى تدور حول الفرضية (الخاليةً، فى نظرى، من المعنى بالدرجة نفسها) القائلة بأن الحقيقة (أو "العالم") هى "روح" فى نهاية المطاف، كانت ستخدم كلا الهدفين بنفس الكفاءة: إذ كانت ستعطى مثالاً عن الفلسفة بالمعنى الذى يثير مشكلة التأثير على الاقتصاد؛ ومثالاً آخر عن كلمة لها معانٍ عدة وهى كلمة "مثال" (ideal).

بأن بحثه يكشف جزءًا، مهما كان ضئيلاً، من التنظيم الإلهى للأشياء. وهكذا يكون نيوتن قد عبَّرَ عن مسيحيته من خلال بحث علمى بحت. أما لايبنز، فقد انطلق حالاً من قضايا الطبيعة والرياضيات البحتة إلى قضايا الدين: إذ أنه لـم يجـد اختلافًـا منهجيًا بينهما، وكان يدرك الجوانب الدينية بسهولة كبيرة. وقد دافع ليونارد يـولر (١٧٠٧-١٧٨٣) عن"طريقته الهادفة لإيجاد منحنيات لها صفات قصوى مؤكـدة" على أساس أن العالم من صنع الخالق الأكمل الأكبر. وعليه، ينبغى أن يكون هـذا العالم قابلاً للوصف من خلال فرضيات النهايات القصوى والدنيا. أما جـيمس ب. جول (١٨١٨-١٨٩٩)، الذى شارك فى اكتشـاف المبـدأ الأساسـى للـديناميكا الحرارية الحديثة: مبدأ معادل الحرارة الميكانيكى، فقد قدَّم حجة مفادها أنـه عنـد غياب التعادل بين الحرارة والحركة فإنه يمكن أن يضيع شىء ما (الطاقـة) فـى الفضاء المادى، الأمر الذى يمكن أن يتعارض مع جلال الله كما يُفترَض. ويمكـن النظر إلى المثالين الأخيرين كبرهان على التأثير المباشر لمعتقدات يـولر وجـول على بحوثهما التحليلية. ومع ذلك، فلا يشك أحد بأنه لم يكن هناك أى تأثير من هذا النوع، أى (أ) أن العمل العلمى للكُتاب الأربعة المذكورين لم ينحرف عن مسـاره بفضل قناعاتهم الدينية؛ (ب) وأن هذا العمل يتمشى مع أى مواقـف فلسـفية؛ (ج) وأنه ليس ثمة مجال لمحاولة تفسير طرق هذا العمل أو نتائجه على أساس مواقفهم الفلسفية. لقد نسَّقَ هؤلاء الكُتاب طرقهم ونتائجهم مع معتقداتهم المسيحية كما كـان يمكن أن ينسقوا معها أى شئ آخر مما قد فعلوه. فقد ألبسوا عملهم العلمـى رداءًا دينيًا. بيد أن هذا الرداء كان يمكن خلعه حينما يتعلق الأمر بمحتوى ذلك العمل.

وأرى أن رداء الفلسفة هذا قابل للخلع فى حالة الاقتصاد أيضًا: فلـم يتـأثر التحليل الاقتصادى يومًا بالآراء الفلسفية التى اعتنقها الاقتصاديون، مع أن مواقفهم السياسية غالبًا ما أفسدت هذا التحليل. ولكن هذه الموضوعة يمكـن أن تتعـرض لكثير من إساءة التفسير مما يستوجب أن نحدد معناها بدقة. وأفضل طريقة لتحقيق هذا تتمثل بتحديد ما لا يدخل فى هذه الموضوعة.

أولاً: إن هذه الموضوعة لا تتضمن الاتجاه العلموى scientism (انظـر الفصـل الثانى، القسم الثالث، أعلاه). أى أننى لا أزعم أنه ما دام من الممكـن خلـع الرداء الفلسفى أو الدينى عن فرضيات العلوم الطبيعية فإنه ينبغى أن يكـون الأمر كذلك بالنسبة لفرضيات العلوم الاجتماعية. والأمثلة التى قدمناها كانت

لمجرد إيضاح القصد من قولى إن العقائد الدينية والفلسفية لكاتب ما لا تؤثر على عمله التحليلى بالضرورة، ولكن ليس لإثبات موضوعتى. وبقدر ما تعنيه تلك الأمثلة، فإن مسألة ما إذا كانت هذه الموضوعة تسرى أيضًا على علوم السلوك البشرى أم أنها لا تسرى هى مسألة لا تزال مفتوحة.

ثانيًا: لا تتضمن موضوعتى، طبعًا، القول بأن السلوك البشرى ذاته والعمليات النفسية المرتبطة به – الدوافع أو طرق التفكير، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو من أى نوع آخر – لا تتأثر بالعقائد الفلسفية أو الدينية أو الأخلاقية أو لا ترتبط بها. فكثيرًا ما يحدث لى أن أرى، بحكم نفسيتى الاجتماعية ذاتها، أن هذا الارتباط أبعد عن الكمال: فقد يقوم بفعل السرقة بارون أو فرد بارز، رغم أنه يعلن إخلاصه التام لمبدأ المسالمة وحب الغير، ولكن هذا موضوع آخر تمامًا. فما يهمنا الآن هو فرضيات علوم السلوك البشرى المتعلقة بهذا السلوك البشرى ولنترك جانبًا مسألة دخول العناصر الدينية أو الفلسفية فى أى من تفسيرات هذا السلوك حينما تتطلع تلك التفسيرات نحو الكمال والواقعية. وهذا يسرى أيضًا على "التوجهات السياسية" politics للاقتصادى العلمى وعلى أى مشورة أو توصية قد يقدمها هذا الاقتصادى بغية التأثير فى "السياسات"policies. فكل ما تتضمنه فكرتنا هو أنها لا تسرى على أدواته و"موضوعاته" theorems.(٣٦)

ثالثًا: لا تتضمن موضوعتى التعويل على أفكار عامة حول الاستقلال المنطقى للفرضية أو الموضوعة الاقتصادية عن الفلسفة. فحتى هذا يمكن أن يتعامى مع تأثيرات للأخيرة تتسلل إلى مناهج العمل التحليلى بصورة غير مشروعة منطقيًا. فقد يكون من المعقول أن بعض الموضوعات لا تحمل أى دلالة فلسفية خاصة كالموضوعات القائلة بأن المدن تطورت عن أماكن لالتقاء التجار فى الغالب؛ أو الموضوعات التى تصح على الملحد والمؤمن معًا كتلك التى تذهب إلى عدم فائدة الاختبارات الاعتيادية للأهمية ordinary

---

(٣٦) إننى أتعاطف مع القارئ إذا وجد صعوبة فى إدراك هذا التمييز. وفى الحقيقة، فإن العلاقة بين التفضيلات السياسية للاقتصادى وتحليله، والعلاقة بين هذه التفضيلات وفلسفته– التى تتضح بشكل خاص عند توسيع مفهوم "الفلسفة" ليشمل تصورات الإنسان عما هو "جميل" و"عادل" و"مرغوب"– هى التى تمنع معظم الاقتصاديين من قبول الحجة المذكورة أعلاه، التى هى مجرد معرفة فطرية بسيطة إذا فهمت بشكل صحيح.

significance tests فـــى حالـــة الارتبـــاط بـــين السلاســـل الزمنيـــة؛ أو الموضوعات التى تشير إلى أن زيادة سعر أحد عناصر الإنتاج قد تقلل مـــن عرضه - فكل هذه الموضوعات يمكن أن تتمشى مع أى فلسفة ولم يفرضها أحد. ولكننى لا أدعو قرائى للوثوق بحجج من هذا النوع، مهما بـــدت هـــذه الحجج مقنعة لبعضهم. فلست الآن بصدد إثبات موضوعتى. وأنـــا لا أفعـــل شيئًا سوى طرحها وتوضيحها. وسيأتى الإثبات فى الأجزاء التاليـــة حينمـــا يتبين أنه حتى أولئك الكُتاب الذين طرحوا أكثـــر الآراء الفلســـفية وضـــوحًا وتحديدًا مثل لوك وهيوم وكينيه، وماركس بالدرجة الأولى، لم يتأثروا بتلـــك الآراء حقًا عند تقديم أعمالهم التحليلية.

إن هذا التشديد على عجز الفلسفة، بأى معنى تقنى لها، عـــن التـــأثير فـــى التحليل الاقتصادى وعلى كونها لم تفعل هذا يومًا إنما يعود إلـــى أن الموضـــوعة المعاكسة تشكل أحد أهم مصادر التفسيرات الزائفة لتطور التحليل الاقتصادى. فهذه التفسيرات تسحر مؤرخى الاقتصاد الذين يهتمون بالجوانب الفلسفية أساسًا والذين، لهذا السبب، يكثرون من ذكر تلك الجوانب التى يزخر بها الأدب دون سبب مقنـــع: إنها مجرد زخرفة frills خالية من الأهمية، بل إنها تطمس جذور الأفكار العلمية.

الفصل الرابع

سوسيولوجيا الاقتصاد

١- هل يُعدّ تاريخ علم الاقتصاد تاريخًا للإيديولوجيات؟
(أ) الطبيعة الخاصة " للقوانين الاقتصادية"
(ب) التفسير الماركسى للتحيز الإيديولوجى
(ج) كيف يختلف تاريخ التحليل الاقتصادى عن تاريخ أنظمة الاقتصاد السياسى وعن تاريخ الفكر الاقتصادى؟
(د) العملية العلمية: الرؤيا وقواعد المنهج

(هذا الفصل غير كامل. لا توجد معالجة للقسمين الأخيرين المذكورين فى مستهل الفصل، وهما:

٢- القوى المحرِّكة للمحاولة العلمية وآلية التطور العلمى.

٣- ملاك العلم بشكل عام وعلم الاقتصاد بشكل خاص)

أشرنا سابقًا إلى فرع من العلم أسميناه علم العلوم (Wissenschaftslehre). يعالج هذا العلم، الذى انطلق من المنطق، ومن النظرية العامة للمعرفة أيضًا إلى حد ما، قواعد منهجية عامة تستعمل فى علوم فردية أخرى. ولكن ثمة علمًا آخر حول العلم يُعرَف باسم سوسيولوجيا العلم Sociology of Science[(٣٧)] (Wissenssoziologie) وهو يعالج العلم كظاهرة اجتماعية. أى أن سوسيولوجيا العلم تحلل العوامل والعمليات الاجتماعية التى تخلق النوع العلمى من النشاط على وجه التحديد، وتحكم معدل نموه، وتحدد توجهه نحو موضوعات محددة بدلاً من موضوعات أخرى ممكنة أيضًا بالدرجة نفسها، وتطور مناهج معينة على حساب

(٣٧) (ترك ج. شومبيتر مجالاً لهذا الهامش دون أن يكتبه. وفى كتابه: "In Capitalism, Socialism, and Democracy (New York , 1950)، يشرح ج. شومبيتر فى (p11) مصطلح سوسيولوجيا المعرفة كما يلى:"الكلمة الألمانية التى تقابله هى wissenssozologie، وأفضل من درس هذا الموضوع هو ماكس شيلر وكارل مانهايم. ويمكن استعمال مقالة الأخير حول الموضوع كمقدمة له، وهى المقالة المنشورة فى القاموس الألمانى للسوسيولوجيا (Handworterbuch der Soziologgic)

غيرها من المناهج، وتركب آليات اجتماعية يمكن أن تحدد نجاح أو فشل خطوط البحث أو الإنجازات الفردية، وترفع أو تخفض من منزلة وتأثير العلماء (وفق مفهومنا) وأعمالهم، وما شابه ذلك. وإن تشديدنا على حقيقة ميل الباحثين فى حقول المعرفة المكتسبة بأدوات tooled knowledge إلى تكوين مجموعات مهنية متميزة إنما يساعد القارئ على إدراك السبب والمدى الذى يشكل فيه العلم موضوعًا ملائمًا للبحث السوسيولوجى. إن اهتمامنا بهذا الموضوع يقتصر، بطبيعة الحال، على الأقل، على القضايا الرئيسة، التى يمكن أن تبرز بشكل مفيد فى مقدمة حول تاريخ للتحليل الاقتصادى. ومن هذه القضايا: (١) الإيديولوجيا، التى هى أهم هذه القضايا إلى حد كبير والتى سُتعالَج قبل غيرها؛ (٢) القوى المحرّكة للمحاولة العلمية وآليات التطور العلمى التى سيجرى درسها تحت عنوان آخر؛ (٣) وأخيرًا، قضايا ملاك العلم بشكل عام وعلم الاقتصاد بشكل خاص.

١- هل تاريخ علم الاقتصاد هو تاريخ للإيديولوجيات ؟

أ. **الطبيعة الخاصة "للقوانين الاقتصادية"** من المؤكد أن الطبيعة التاريخية أو "التطورية" للعملية الاقتصادية تحد من نطاق المفاهيم العامة وما بينها من علاقات عامة ("القوانين الاقتصادية") والتى قد يكون الاقتصاديون قادرين على صياغتها. وليس ثمة معنى حقًا لأن ننكر، سلفًا، كما كان يجرى أحيانًا، إمكانية صياغة مثل هذه المفاهيم أو العلاقات أصلاً. وبشكل خاص، فليس من الضرورى أن تكون المفاهيم، التى نستعملها فى دراسة المجموعات الاجتماعية، مألوفة لأعضاء تلك المجموعات ذاتها: فعدم معرفة الناس فى العصور الوسطى حتى القرن الرابع عشر بمفهوم الدخل لا يمثل سببًا لعدم استعماله فى دراسة اقتصادهم.(٣٨) ولكن من الصحيح أن "القوانين الاقتصادية" أقل ثباتًا من "قوانين" أى

---

(٣٨) لنوضح ذلك. إن السوسيولوجيين من أمثال ماكس فيبر الذين يمثلون الطريقة التفسيرية للأوضاع أو التغيرات الاجتماعية – أى المؤمنين بأن المهمة الرئيسة أو الوحيدة تتمثل بمحاولة فهم معنى الأشياء بالنسبة للناس المعنيين بها – قد ينزلقون بسهولة إلى فكرة أن استعمال مفاهيم غير مألوفة للناس المعنيين بها ينطوى على خطأ افتراض أن عقولهم كانت تؤدى وظيفتها بشكل مماثل لعقولنا. قد يكون هناك مثل هذا الخطأ، ولكن ليس بالضرورة: فاستعمال مفهوم معين له معنى لنا، ولكنه للناس الذين ندرسهم ليس شيئًا؛ وافتراض أن المفهوم كان له معنى للأخيرين أيضًا هو شىء آخر. ولسنا بحاجة=

علم طبيعى، وأن هذه القوانين تتجلى على نحو متباين فى الظروف المؤسسية المختلفة، وأن عدم مراعاة هذا كان سببًا لأخطاء كثيرة. ومن الصحيح أيضًا أنه عندما نحاول تفسير المواقف البشرية، وبخاصة مواقف الناس البعيدين عنا من حيث الزمن أو الحضارة، فإننا نخاطر بإساءة فهمهم، ليس فقط حينما نُسقط مواقفنا محل مواقفهم بشكل فج، بل أيضًا حتى عندما نبذل أقصى ما نستطيع للنفاذ إلى الطريقة التى تؤدى بها عقولهم وظيفتها. ومما يفاقم الأمر أن الباحث نفسه نتاج بيئة اجتماعية معينة – ونتاج موقعه الخاص ضمن هذه البيئة – تدفعه لرؤية أشياء معينة، وليس غيرها، ولرؤيتها بصورة معينة. وحتى هذا ليس كل شىء. فعوامل البيئة قد تخلق لدى الباحث توقًا خفيًا لرؤية الأشياء بصورة معينة. وهذا يستدعى الانتباه إلى مشكلة التحيز الإيديولوجى فى التحليل الاقتصادى.

لقد جعَلنا علم النفس والطب النفسى نعى إحدى عادات عقولنا التى نسميها العقلنة rationalization.(٣٩) تتمثل هذه العادة فى تعزية أنفسنا والتأثير فى الآخرين عن طريق تكوين صورة عن ذواتنا، ودوافعنا وأصدقائنا وأعدائنا وعملنا واختصاصنا وبلدنا، تعكس ما نحب أن تكون عليه هذه الأشياء وليس صورتها القائمة فعلاً. وهكذا، فإن منافسنا، الذى هو أكثر نجاحًا منا، يُحتمَل أن يكون قد حقق نجاحه عن طريق حيل نحتقرها نحن. وبالمثل، فإن زعيم أى حزب غير حزبنا دجال؛ والبنت التى نحب ملاك خالٍ من العيوب البشرية؛ وبلدنا بلد الأبطال بينما البلد الذى نعاديه بلد متوحشين، وما شابه. إن أهمية هذه العادة بالنسبة لسلامة وسعادة العقل الاعتيادى واضحة،(٤٠) وكذلك هى أيضًا أهمية التشخيص الصحيح لتجلياتها الحرفية.

=للعودة إلى العشائر البدائية لتوضيح هذا: حينما نحدد، على أساس مفاهيمنا الخاصة، شروط تعظيم الأرباح، فلا حاجة بنا لأن نوضح أن صاحب العمل نفسه يستعمل هذه المفاهيم؛ فـ"نظريتنا" تكون ذات معنى حتى حينما نعلم أنه لا يستعملها.

(٣٩) ينبغى أن نفرق بين مصطلح "العقلنة" rationalization الذى أنوى توضيح معناه، وبين المعانى الأخرى التى تحملها هذه الكلمة، وبخاصة المعنيان التاليان: (١) تستعمل تلك الكلمة أحيانًا بمعنى العمل الهادف إلى تحسين شىء ما، مثل منشأة صناعية، لجعل أدائها يتمشى مع معايير المختصين. (٢) ونستعمل تلك الكلمة أحيانًا فى البحوث بمعنى محاولة الربط بين استنتاجات تجريبية نصل إليها وبين مبدأ نظرى من شأنه تفسير تلك الاستنتاجات. وهكذا، نقول إننا نفسر نمط الأعمال الجارى أمامنا وفقًا لمبدأ تعظيم الأرباح. ولكن هذه المعانى لا علاقة لها بالمبدأ الذى نناقشة الآن.

(٤٠) وهذا هو الجانب الأساس من العقلنة rationalizations كما يبدو لى: فهى تمنحنا نوعًا من الحصانة الذاتية، وتجعلنا نتحمل الحياة أكثر مما كنا سنفعل من دونها. وإضافة إلى ذلك، فإن لها جانبًا آخر يفسر دورها فى مجال التحليل النفسى.

ب. **التفسير الماركسى للتحيز الإيديولوجى** قبل نصف قرن من التسليم علميًا بالأهمية الكاملة لهذه الظاهرة وأخذها بنظر الاعتبار، كان ماركس وإنجلز قد اكتشفاها، وقاما باستعمال هذا الاكتشاف فى نقدهم للاقتصاد "البرجوازى" القائم فى زمنهما. فقد أدرك ماركس أن أفكار الناس أو أنظمة الأفكار لا تمثل، كما يميل المؤرخون إلى الافتراض لحد الآن بشكل غير نقدى، القوى المحرِّكة الرئيسة للعملية التاريخية، بل هى "بناء فوقى" قائم على عوامل أساسية، وسنوضح هذا فى مكانه الملائم من هذا الكتاب. كما أدرك ماركس أيضًا أن الأفكار أو أنظمة الأفكار، التى تسود فى وقت معين ضمن مجموعة اجتماعية معينة، بقدر ما فيها من فروض حول الوقائع والاستنتاجات من الوقائع، يمكن أن تتشوه للأسباب نفسها التى تشوِّه نظرات المرء عن سلوكه هو نفسه. وبعبارة أخرى، إن أفكار الناس تمجد على الأرجح مصالح وتصرفات طبقات معينة يسمح وضعها بتأكيد ذاتها، وبالتالى فهى ترسم أو تملى صورًا عن نفسها قد تكون مختلفة عن الحقيقة كثيرًا. وهكذا، فقد تخَيلَ فرسان القرون الوسطى أنهم يدافعون عن الضعفاء وعن الدين المسيحى، بينما يبدو سلوكهم الفعلى والعوامل التى أنتجت وأدامت البنية الاجتماعية لعالمهم مختلفة تمامًا لمراقب من عهد آخر وطبقة أخرى. وقد نعتَ ماركس أنظمة الأفكار هذه بـ"الإيديولوجيات" ideologies.[٤١] وكانت حجة ماركس هى أن جزءًا كبيرًا من علم الاقتصاد، الذى كان قائمًا فى أيامه، لم يكن غير إيديولوجيا البرجوازية الصناعية والتجارية. ثمة ثلاثة عوامل يجدر بنا أن نلاحظها حالاً، وهى عوامل من شأنها إضعاف، لكن ليس تدمير، أهمية هذه المساهمة العظيمة بالنسبة لنظرتنا للعمليات التاريخية وبالنسبة لفهم العلم الاجتماعى.

أولاً: لم يبصر ماركس العناصر الإيديولوجية فى فكره هو بينما أدرك الطابع الإيديولوجى فى الأنظمة الفكرية التى لم يكن متعاطفًا معها. بيد أن مبدأ التفسير الوارد فى مفهومه للإيديولوجيا هو مبدأ عام تمامًا. ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نقول أن فكر الآخرين هو إيديولوجيا؛[٤٢] وأننا نقف وحدنا

---

(٤١) يعود هذا المصطلح إلى أصل فرنسى حيث أنه، فى البداية، كان يعنى تحليل الأفكار، وبخاصة عند الإشارة إلى نظرية كونديلاك. ومن حين إلى آخر، فإنه كان يُستعمل بمعنى مصطلح الفلسفة الأخلاقية نفسه، أى كمعادل للعلم الاجتماعى تقريبًا. كما استعمله دى ستوت دى تراسى بهذا المعنى. وقد استعمله نابليون الأول ولكن بمعنى مختلف ينطوى على سخرية: فقد وصف خصوم حكومته من أمثال لافاييت بأنهم ideologues (حالمون) أى أنهم منغمسون بالأحلام ليس إلا.

(٤٢) (وضع ج. شومبيتر ملاحظة بقلم رصاص تقول "وهم؟" بجانب تلك الإشارة إلى الإيديولوجيا، وعند الإشارة الأخرى إليها فى الجملة ما قبل الأخيرة من الفقرة أعلاه.)

على صخرة الحقيقة المطلقة. فالإيديولوجيات العمالية ليست أفضل أو أسوأ من غيرها.

ثانيًا: التحليل الماركسي يختزل أنظمة الفكر الإيديولوجية إلى مستحلبَات لمصالح طبقية تُعَرَّف بدورها على أسس اقتصادية بحتة. وبحسب ماركس، فإن الإيديولوجيا فى المجتمع الرأسمالى تمجد مصالح من يعتبرها الطبقة الرأسمالية التى تقوم دوافعها على السعى وراء الأرباح المالية. كما أن الإيديولوجيا، التى لا تمجد الرأسمالى فى مجال الأعمال، بل فى مجال آخر، كالطابع والسلوك الوطنى، ينبغى دائمًا اختزالها بشكل غير مباشر إلى المصالح الاقتصادية للطبقة السائدة. ومع ذلك، فإن مبدأ التفسير الإيديولوجى لا يتضمن هذا الأمر الذى يشكل نظرية إضافية مشكوكًا فيها أكثر. فالمبدأ نفسه لا يتضمن سوى شيئين: أن الإيديولوجيات أبنية فوقية تقوم على، وتنشأ عن، حقائق البنية الاجتماعية الموضوعية القائمة تحتها؛ أو أن الإيديولوجيات تميل لعكس لهذه الحقائق بصورة متحيزة على نحو نمطى. أما هل يمكن وصف هذه الحقائق بشكل كامل على أسس اقتصادية بحتة، فهذا موضوع آخر. ودون تفصيل الموضوع هنا، نكتفى بتسجيل أننا نأخذ مفهوم التأثير الإيديولوجى بمعنى أوسع. فالموقع يلعب دورًا قويًا جدًا فى تكوين آرائنا دون شك. ولكن هذا لا يصل إلى حد القول بأن العناصر الاقتصادية حصرًا فى موقعنا الطبقى إنما تشكل هذه الآراء، أو أن الأمر، حتى فى تلك الحالة، يصل إلى حد القول بأن مصلحة طبقة أو مجموعة معينة بالذات هى التى تكوّن هذه الآراء.(٤٣)

ثالثًا: كان ماركس، ولا سيما جل أنصاره، يفترض بشكل جاهز أن التعبيرات statements التى يتجلى فيها التأثير الإيديولوجى تدين نفسها بنفسها. ولكن يتعذر التشديد بقوة على أن الإيديولوجيات، شأنها شأن عقلنة الفرد للأشياء، لا تشكل سوى أكاذيب. وينبغى أن نضيف أن التعبيرات عن الواقع statements of fact التى تدخل فى تلك الإيديولوجيات ليست خاطئة بالضرورة. وما أسهل أن يغتنم المرء الفرصة ليسدد ضربة واحدة على

(٤٣) (تعالَج تلك المشكلة فى مواضع منفصلة من "تاريخ").

قائمة كاملة من الفرضيات، زاعمًا أنها إيديولوجيا لمجرد أنه لا يميل إليها. ومن المؤكد أن هذا أسلوب فعال بمثل فعالية التهجم على دوافع الخصم الشخصية، ولكنه أمر غير مقبول منطقيًا. وقد أوضحنا سابقًا أن تفسير الأسباب التى تجعل المرء يقول ما يقوله، مهما كان هذا التفسير صحيحًا، لا يفيدنا بشىء عن صحة أو عدم صحة هذا التفسير. وبالمثل، فإن التعبيرات التى تنطلق من خلفية إيديولوجية قد تكون معرضة للشك ولكنها قد تكون صحيحة تمامًا رغم ذلك. وربما كان كل من جاليليو وخصومه واقعيْن تحت تأثير إيديولوجيات معينة. بيد أن هذا لا يمنعنا من القول إن جاليليو "مصيب". ولكن ما هو مستندنا المنطقى لأن نقول هذا؟ وهل توجد وسائل لتحديد موضع، وتمييز، وربما إزالة العناصر المشوَهة إيديولوجيًا من التحليل الاقتصادى؟ وهل يتبقى من هذا التحليل ما هو كاف إنْ فعلنا هذا؟

من الواضح أن إجاباتنا ستبقى مؤقتة، رغم استنادها على أمثلة معينة، وأن صحة أو عدم صحة الأسس التى أنا الآن فى طريقى لصياغتها لا يمكن الحكم عليها إلا من خلال تطبيقاتها فى هذا الكتاب ككل. ولكن، قبل أن نباشر بهذا، ثمة مسألة تمهيدية لابد من توضيحها.

لسوء الحظ، يتعين علينا إحكام سلم النجاة الذى حاول بواسطته بعض أقوى أنصار المذهب القائل بوجود الأوهام الإيديولوجية التى تشوّه علم الاقتصاد، والعلم ككل من حيث المبدأ، التملص من الاستنتاج المؤكد على ما يبدو والمتعلق بإمكانية وجود "حقيقة علمية". فرغم اعتقاد البروفسور ك. مانهايم بأن الوهم الإيديولوجى يمثل مصير البشرية المشترك، بيد أنه آمن بوجود "مفكرين مجردين" يعومون فى الفضاء بحرِّية وينعمون بامتياز الاستثناء من هذا المصير. ومن الناحية العملية، فإن كل فرد هو ضحية للوهم الإيديولوجى باستثناء المفكر الثورى المعاصر الذى يقف حقًا على صخرة الحقيقة، والحاكم بكل شئون البشر دون تحيز. وهنا، فإذا كان ثمة شىء ما يمكن اعتباره واضحًا بهذا الصدد، فهو حقيقة أن هذا المفكر لا يمثل سوى حزمة من الأحكام المسبقة التى تسندها، فى معظم الحالات، قوة الإيمان الراسخ. ولكننا، رغم هذا، لا نستطيع أن نكون مع مانهايم وهو يرفع سلم نجاته لأننا قد قبلنا مذهب شمولية التحيز الإيديولوجى قبولاً كليًا، وبالتالى لا نستطيع

التسليم بوجود مجموعات متحررة منه، ذلك لأنها أيضًا تمتلك نظامها الخاص بها من الأوهام.(٤٤) والآن نعود إلى مهمتنا.

إن التحيز الإيديولوجى، كما عرّفناه وفقًا لنسختنا المعدّلة من التعريف الماركسى، لا يشكل الخطر الوحيد الذى يهدد التحليل الاقتصادى. ثمة خطران آخران ينبغى تحديدهما لسهولة خلطهما بالتحيز الإيديولوجى. يتمثل الأول باحتمال تلاعب المرافعين الخصوصيين Special Pleaders بالوقائع أو بالقواعد المنهجية. وقد سبق لنا أن ذكَرنا كل ما يلزم قوله بهذا الشأن: ولا أريد هنا سوى تنبيه القارئ إلى أن المرافعة الخصوصية لا تعنى نفس ما يعنيه التحيز الإيديولوجى. وينبع الخطر الثانى من العادة المتأصلة لدى الاقتصاديين، أى تمرير أحكامهم القيمية value judgements حول العمليات التى يدرسونها. فالأحكام القيمية لاقتصادى ما تكشف إيديولوجيته فى الغالب ولكنها لا تمثل هذه الإيديولوجيا: إذ يمكن تمرير أحكام قيمية حول وقائع معينة وما بينها من علاقات جرى إثباتها بشكل صحيح، كما يمكن الامتناع عن تمرير الأحكام القيمية التى يُشك بأنها محرفَة إيديولوجيًا. وأنا لا أنوى مناقشة مشكلة الأحكام القيمية هنا، إذ سيكون من الملائم أكثر تناولها فى مناسبات أخرى، وبخاصة عند وجوب الحديث عن الخلاف العميق حول هذا الموضوع فى الفصل الرابع من الجزء الرابع.(٤٥)

(ج) كيف يختلف تاريخ التحليل الاقتصادى عن تاريخ أنظمة الاقتصاد السياسى وعن تاريخ الفكر الاقتصادى. إن تمييزنا أعلاه بين التعبيرات المتحيزة إيديولوجيًا والأحكام القيمية ينبغى عدم فهمه على أنه إنكار للصلة الوثيقة القائمة بينهما. فهذه الصلة تمثل العلة الرئيسية لاعتقادى بأهمية تمييز تاريخ علم الاقتصاد عن كل من تاريخ أنظمة الاقتصاد السياسى وتاريخ الفكر الاقتصادى. وأقصد

---

(٤٤) تميل بعض المجموعات، كالأجهزة البيروقراطية، إلى تلك الإيديولوجيا بشكل واضح، والتى تعنى، بين أمور أخرى، الإنكار الإيديولوجى الواضح لوجود مصالح فئوية خاصة بتلك المجموعات أو، على الأقل، إنكار تأثير هذه المصالح على السياسات التى تضعها تلك المجموعات أو تساعد فى وضعها. وهذا يمكن اعتباره أول مثال حول تأثير الإيديولوجيات على التحليل. ذلك لأن إيديولوجيا الأجهزة البيروقراطية هى عامل مهم قد ساهم فى تكوين العادة غير العلمية لدى الاقتصاديين المتمثلة باستخدام نظرية إيديولوجية واضحة للدولة تجعل من البيروقراطيين جهازًا ساميًا بالنسبة للمصلحة العامة وتهمل كل الحقائق الخاصة بواقع الإدارة الحكومية التى ينتجها العلم السياسى الحديث.

(٤٥) (لسوء الحظ، ثمة فقط نسخة غير نهائية من ذلك الفصل كانت قد كتبت عام ١٩٤٣، وهى واحدة من الأقسام التى أراد ج. شومبيتر تنقيحها وتوسيعها.)

بـــ"نظام الاقتصـــاد السياســـى" system of political economy عرضًـــا معينًـــا لمجموعة شاملة من السياسات الاقتصادية التى يدافع عنها أصحابها وفقًـــا لمبـــادئ توحيدية (معيارية) معينة كمبادئ الليبرالية الاقتصادية ومبـــادئ الاشـــتراكية ومـــا شابه. إن مثل هذه الأنظمة تدخل فى مجالنا ما دامت تتضمن عملاً تحليليًا أصـــيلاً. فمثلاً كان كتاب آدم سمث ""Wealth of Nations، من حيث واقعه وهدفه، نظامًا للاقتصاد السياسى بالمعنى الذى عرفناه توًّا، وبالتالى فهو بعيد عن اهتمامنا بصفته هذه. فما يهمنا من هذا العمل يقوم على حقيقـــة أن مبـــادئ آ. ســـمث ووصـــفاته السياسية- كدفاعه الحازم عن حرية التجارة وغيرها - هى مجرد غطـــاء لعمـــل تحليلى عظيم. وبعبارة أخرى، لا يكمن اهتمامنا فيما دافع عنه سمث بل فى كيفيـــة هذا الدفاع وأدوات التحليل التى استعملها ســـمث. فـــإن مـــن المؤكـــد أن مبادئـــه ووصفاته السياسية ذاتها (بما فيها الإيديولوجيا - الأحكام القيمية الكاشـــفة) كانـــت مهمة له هو وقرائه، وهى أساس نجاح عمله وشيوعه بين الجمهور وتبوئه المكانة المرموقة فى تاريخ الفكر البشرى. ولكنى مستعد للتنازل عنها كلها بوصفها مجرد صياغات لإيديولوجيا زمنه وبلده دون أن تكون لها ثمة شرعية خارجهما.

وهذا ينطبق أيضًا على ما نســـميه بـــــ"الفكـــر الاقتصـــادى" Economic Thought، أى مجموع الآراء والرغبات التى تتعلق بالموضـــوعات الاقتصـــادية، وبخاصة الآراء والرغبات المتعلقة بالسياسة العامة ذات الصلة بهذه الموضـــوعات التى تعوم فى الفكر العام فى وقت ومكان معينين. وهنا، فإن الفكر العام لم يكن قط فكرًا غير متمايز أو فكرًا متجانسًا، بل إنه النتاج لانقسام المجتمع إلى مجموعـــات وطبقات لها طبائع مختلفة. وبعبارة أخرى، فإن الفكر العام يعكس، بصورة مضللة إلى هذا الحد أو ذاك وفى أحيان معينة أكثر مما فى أحيان أخرى، البنيـــة الطبقيـــة للمجتمع وأفكار أو مواقف المجموعات التى تشكل هذا المجتمع. وما دامت أفكـــار هذه المجموعات تتمتع بفرص متفاوتة لتأكيد نفسها وترك بصـــماتها علـــى الأدب الذى ينتقل للأجيال اللاحقة، فلابد من بروز مشاكل فى التفسير يصعب حلها، بـــل يتعذر هذا أحيانًا. فالفكر العام فى زمان ومكان معينين لا يتمايز من مقطع إلى آخر داخل المجتمع بل يتمايز أيضًا وفقًا لموقع وذكاء الأفراد الـــذين يكونـــوّن المقطـــع العمودى أو الأفقى ذاته. ويختلف هذا الأمر فى حالة السياسيين عما هو فى حالـــة أصحاب الحوانيت والعمال والفلاحين الذين "يمثلهم" هـــؤلاء السياســـيون. ويمكـــن

صياغة هذا الفكر كأنظمة اقتصاد سياسى بواسطة كُتاب يعودون إلى شرائح خاصة أو يحسبون أنفسهم عليها. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الفكر قد يتقارب أو يتداخل مع العمل التحليلى لأنه كان قد وردَ فى الغالب ضمن بحوث كتبها أفراد من البرجوازية التجارية أو الصناعية. وبقدر ما يكون الأمر كذلك فعلاً، فإن من شأننا طبعًا، بأفضل ما نستطيع، تمييز الأعمال التحليلية عن التيار العام من الأعمال التى تعكس أمزجة العصور ولا ترتبط بأى جهد لتطوير جهازنا المفهمَى ولا تهمنا بالتالى. ويمثل التمييز بين كتل الفكر المختلفة الذى نحاول القيام به مسألة واضحة من ناحية المبدأ، مهما كانت صعوبة تحقيق مثل هذا البرنامج، فى كل حالة خاصة.

ومن الممكن، فى نظرى، كتابة تاريخ للآراء الدارجة popular views حول الموضوعات الاقتصادية، إلى جانب كتابة تاريخ للتحليل الاقتصادى. وبالمثل، يمكن كتابة تاريخ للفكر الاقتصادى يتتبع التغير التاريخى فى المواقف ويُبرز الأعمال التحليلية أثناء ذلك. ويمكن لمثل هذا التاريخ أن يكشف الارتباط الوثيق، فى إطار الفكر العام كما عرَّفناه، مع المشاكل التى تهم الكُتاب التحليليين فى أى وقت معين ويشكل الموقف العام أو الروح التى ينطلقون منها فى تناول مشاكلهم. ولكن خطتنا تتمثل بعكس هذا تمامًا. وبطبيعة الحال، فإننا لن نهمل قط الجو العام للفكر الاقتصادى الذى ينجز فى إطاره الكُتاب التحليليون أعمالهم فى مختلف العهود. ولكن هذه الأجواء وتغيراتها ليست هى ما نهتم به. فهى عبارة عن مؤثرات ملائمة أو معرِّقلة للعمل التحليلى الذى يظل هو البطل فى مسرحيتنا كلها. وحينما نحاول فصل العمل التحليلى عن خلفيته من الآراء الدارجة popular background، رغم أن هذه الخلفية لا تكف عن تأكيد تأثيرها عليه، فإننا نكتشف أمرًا يحسن أن نشير إليه حالاً.

إن تطور العمل التحليلى، مهما اشتد تأثره بمصالح ومواقف السوق، يبدى طابعًا متميزًا يغيب كليًا عن التطور التاريخى للفكر الاقتصادى، بحسب مفهومنا، وعن التتابع التاريخى لأنظمة الاقتصاد السياسى. يمكن توضيح هذا التتابع من خلال المثال التالى: فمنذ أقدم العهود وحتى اليوم، اهتم الاقتصاديون التحليليون إلى هذا الحد أو ذاك بتحليل الظاهرة التى نسميها السعر التنافسى. وحينما يمر الطالب المعاصر بهذه الظاهرة فى مستوى متقدم من دراسته، فى كتب هيكس أو ساملسون مثلاً، فإنه يتعرف على مفاهيم ومشاكل تبدو له معقدة لأول وهلة، ومن المؤكد أنه

كان يمكن أن تكون غير مفهومة تمامًا لدى كاتب غير قديم نسبيًا مثل ج. س. ميل. ولكن هذا الطالب يكتشف حالاً وجود جهاز جديد قد أخذ مكانه وهو يتولى حل مشاكل كان يصعب على الكُتَّاب القدامى إيجاد أجوبة لها حتى وإنْ أدركوها. ويبين هذا المثال بطريقة بسيطة بأى معنى كان هناك "تقدم علمى" بين ميل وساملسون. وبنفس المعنى يمكننا التحدث عن حصول تقدم تكنولوجى فى خلع الأسنان بين عهد ميل ووقتنا الحاضر.

وهنا، فإن قدرتنا على الحديث عن حصول تقدم فى تلك الحالات تعود إلى حقيقة وجود معيار مقبول على نطاق واسع يقتصر، طبعًا، على مجموعة من المختصين، ويمكننا من ترتيب نظريات مختلفة للسعر التنافسى ضمن تسلسل معين بحيث تُفضَل كل نظرية على سابقتها. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الترتيب يساير الزمن بمعنى أن النظرية الأحدث للسعر التنافسى تحتل منزلة أرفع على الدوام تقريبًا من حيث كمال التحليل: وحينما لا يكون الأمر كذلك، يمكن إرجاع السبب إلى عوامل فوق تحليلية من شأنها، بهذا المعنى، أن تؤثر سلبًا على التحليل. ولكن، بينما يمكن التحدث بهذا الشكل عن تقدم فى التحليل ويتعذر إنكار الوقائع التى تشير إليها كلمة التحليل هذه، فإننا لا نجد ما يناظر هذا فى مجال الفكر الاقتصادى أو حتى فى أى سياق تاريخى لأنظمة الاقتصاد السياسى. فمثلاً، ليس ثمة معنى للحديث عن أفضلية أفكار شارلمان المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، كما كشفتها ممارساته القانونية والإدارية، على أفكار الملك حمورابى الاقتصادية مثلاً؛ أو أفضلية الأسس العامة للسياسة policy، كما كشفتها نصوص ملوك آل ستيوارت، على أفكار شارلمان؛ أو أفضلية الإعلانات المتعلقة بالسياسة، التى تتصدر قوانين الكونجرس أحيانًا، على إعلانات آل ستيوارت. قد نتعاطف طبعًا مع بعض الاهتمامات التى تستحسنها أى من تلك الحالات أكثر مما نتعاطف مع الاهتمامات التى تستحسنها حالات أخرى، وأن نرتب بهذا المعنى أيضًا مثل هذه الوثائق ضمن سلم أفضليات. ولكن مكانة أى كيان من الفكر الاقتصادى ضمن هذه السياقات ستختلف بحسب أحكام الكاتب القيمية. وبخلاف ذلك، سيتبقى لنا ميلنا العاطفى أو الجمالى لمختلف مخططات الحياة التى تعبر عنها تلك الوثائق. وسنكون فى وضع مماثل لو سئلنا عما إذا كان جوجان أم تيتيان(*) هو الرسام الأكبر. أى أن الجواب

(*) بول جوجان (١٨٤٨-١٩٠٣): رسام فرنسى بدأ حياته الفنية انطباعيًا ثم آثر البساطة فى الشكل؛ تيتيان (١٤٨٩-١٥٧٦): رسام إيطالى، يعتبر أحد أعظم فنانى عصر النهضة. (المترجم)

الوحيد المعقول على مثل هذا السؤال يتمثل بعدم وجود معنى له. وهذا ينطبق أيضًا على جميع أنظمة الاقتصاد السياسى إذا جردناها من مزاياها أو عيوبها التكنيكيــة. وقد نفضل عالم الاشتراكية التسلطية الحديثة على عالم آدم سمث أو العكس، بيد أن هذه التفضيلات لا تعبِّر إلا عن تقييمات فردية، على غرار تفضــيل المــرء لفتــاة شقراء أو سمراء ، بحسب قول سومبارت. وبعبارة أخــرى، لــيس ثمــة معنــى موضوعى لمصطلح التقدم فى قضايا السياسة الاقتصادية أو غير الاقتصادية وذلك لعدم وجود معيار مقبول للمقارنة بين الأفراد. ولعل من الزائد أن نقــول أن هــذه الحجة تشكل أرضية معقولة لتسوية الاختلافات بين مؤرخى الاقتصاد حــول هــذه النقطة. إذ يمعن بعض هؤلاء المؤرخين التفكير فى التحليل التقنى وفى الســيطرة أكثر على الوقائع؛ وهم على حق تام فى حديثهم عن وجود تقدم علمى فى حقلنــا. فى حين يتحدث مؤرخون آخرون أيضًا عن الأمزجة المتغيرة التــى هــى نتــاج للظروف الاجتماعية المتغيرة والتى تفضى إلــى آراء جديــدة حــول السياســات والرغبات؛ وهم على حق تام فى إنكار وجود تقدم فى مجالنا. وقد يكمن خطأ كلتــا المجموعتين فى إغفال حقيقة وجود جانب آخر للفكر الإنسانى حول الموضــوعات الاقتصادية غير الجانب الذى يهتمون به حصرًا. بيد أن من المؤكد أن يخطئ مــن لا يجد فى تطور التحليل الاقتصادى سوى انعكاس للأمزجة المتغيرة للرأى العــام أو أن ينغمس فى الرأى المرغوب، ولكن الصبيانى، والقائل بأن المواقف السياسية لا تتوقف على شىء غير البصائر التقدمية.

(د) **العملية العلمية: الرؤية وقواعد المنهج** أصبحنا مســتعدين الآن لأخــذ الخطوة الثانية فى بحثنا حول مخاطر التحيز الإيديولوجى، أى لطرح السؤال: إلــى أى حد يهدد هذا التحيز صحة النتائج فى ذلك الحقل الأضيق الذى أسميناه التحليــل الاقتصادى. قد يذهب بعض القراء إلى حد القول بعدم وجود خطوة ثانيــة ينبغــى أخذها فى الاعتبار: فما دمنا قد سلمنا من قبل بأن كل أنظمة الاقتصــاد السياســى مشروطة إيديولوجيًا، ولما كنا، إضافة إلى ذلك، قد سلمنا بأن الآراء الأقل نظاميــة حول الموضوعات الاقتصادية التى "تعوم فى الفكر العام"، فى أى وقــت ومكــان، هى إيديولوجيا أيضًا، فإننا نكون قد سلمنا بكل ما ينبغى التسليم به. ولعل القــراء، الذين يكمن اهتمامهم الأولى فى تاريخ الأفكار التى ترتبط بالسياســات أو أفكــار الناس عما ينبغى اعتباره ملائمًا أو مرغوبًا لإدارة الشئون الاقتصادية والذين لديهم مجرد اهتمام ثانوى بتطور التحليل الاقتصادى التقنى، يسلمون– وربما مــع هــز

أكتافهم من باب عدم الاكتراث – بأن صندوق أدواتنا our box of tools بعيد عن تأثير الإيديولوجيا، كما هو شأن أدوات أى علم آخر، وهو ما لا نستطيع افتراضه مع الأسف. إذن، فلنقم بتحليل العملية العلمية نفسها لنسبر المواقع التى تتسلل منها العناصر الإيديولوجية إلى هذه العملية وكذلك طبيعة الوسائل المتاحة للتعرف عليها وربما إزالتها أيضًا.

عمليًا، نبدأ كلنا بحوثنا من أعمال سابقينا، أى أننا نادرًا ما نبدأ من البداية. ولكن لنفترض أننا نفعل هذا، فما هى الخطى التى كان سيتوجب اتخاذها؟ لغرض وضع المسألة بشكل ملائم، من الواضح، أولاً: أن علينا تصور مجموعة متميزة من الظواهر المترابطة كموضوع يستحق تكريس جهودنا التحليلية عليه. أى أن العمل التحليلى تسبقه بالضرورة تصورات مسبقة تقوم بتوفير المادة الأولية له. وفى هذا الكتاب، نسمِّى تلك الواقعة من الإدراك التى تسبق التحليل بالرؤيا Vision. ومن المهم أن نشير إلى أن الرؤيا من هذا النوع ينبغى ليس فقط أن تسبق تاريخيًا تكون الجهد التحليلى فى كل المجالات، ولكنها أيضًا يمكن أن تعاود دخول تاريخ حتى العلم المتكون established science وذلك حينما يعلمنا فرد ما أن ننظر للأشياء فى ضوء معين لا يتيح التعرف على أصل الظاهرة المدروسة فى وقائع وطرق ونتائج الحالة القائمة قبل تكون العلم.

لنوضح هذا حالاً بمثال بارز من حقلنا ووقتنا الحاضر. إن النقاد والمعجبين بالعمل العلمى للورد كينز سيوافقون على القول بأن كتابه "General Theory of Employment, Interest, and Money" (١٩٣٦) يمثل أبرز نجاح فى الثلاثينيات وأن هذا العمل قد هيمنَ على البحوث التحليلية لعقد من الزمن بعد نشره على الأقل. يمثل هذا العمل جهدًا تحليليًا لخصه صاحبه فى الفصل الثامن عشر. وإذا تابعنا عرضه خطوة خطوة (وبخاصة الصفحات ٢٤٩–٢٥٤) سنجد أن الجهاز قد تم تصميمه لكى يعطى تعبيرًا ملائمًا عن وقائع معينة من "العالم الذى نعيش فيه"، مع أن الوقائع، كما شَدَّدَ كينز نفسه، تصف جداوله الأساسية هو (الميل للاستهلاك، وضع السيولة والكفاية الحدية لرأس المال) كمميزات خاصة وليس كمميزات "ضرورية منطقيًا". ستجرى مناقشة هذا النمط من التحليل فى مكانه المناسب[٤٦]

(٤٦) انظر الفصل الخامس من الجزء الخامس (يمثل ذلك التقييم لعمل كينز "General Theory" الشىء الأخير الذى كتب فى تاريخ التحليل الاقتصادى).

حيث يتبين أيضًا أن المميزات الخاصة المقصودة هى مميزات الرأسمالية الإنجليزية المتقدمة فى العمر كما يراها مفكر إنجليزى. ومن المستبعد هنا أن يثور خلاف حول أن بحثًا وقائعيًا سابقًا كان قد أثبتَ هذه المميزات. فهى "تنتسب بشكل معقول إلى عالمنا (الإنجليزى) وتدور حول معرفتنا العامة بالطبيعة البشرية المعاصرة" ص٢٠٥. ليس هذا هو مكان مناقشة مزايا هذا المفهوم وعيوبه. فكل ما يهمنا الآن هو أنه مفهوم أو رؤيا بحسب رأينا وأنه قد سبقَ كل الجهود التحليلية التى بذلها كينز وآخرون حوله. وفى هذه الحالة، فإن العملية تبرز بكل هذا الوضوح الشديد لأننا نستطيع أن نقرأ صياغة للرؤية قبل أن تمسها يد التحليل بعد، وذلك فى صفحات قليلة ساطعة من كتاب كينز: "Economic Consequences of the Peace"(١٩١٩). وبقدر تعلق الأمر بهذا اللون من المحاولة التى قام بها إنسان يمتلك اهتمامات عدة، فقد انصَبَّت كل الفترة (١٩١٩-١٩٣٦) على محاولات، لم تكن ناجحة فى البداية ولكنها بدأت تحرز نجاحًا متزايدًا لإنجاز الرؤية الخاصة للعملية الاقتصادية فى وقتنا الحاضر التى كانت موجودة فى ذهن كينز عام ١٩١٩ على أبعد تقدير. ويمكننا تقديم أمثلة أخرى من حقلنا ومن الحقول الأخرى لإيضاح "طريقة تفكيرنا" هذه. ولكن يصعب جدًا إيجاد أمثلة أخرى أكثر قوة.

أما التحليل فيبدأ بعد أن تتكون لدينا رؤية حول مجموعة من الظواهر التى نهتم بها بغض النظر عما إذا كانت هذه المجموعة تقع فى أرض بكر أم فى أرض مزروعة من قبل. وتتمثل الخطوة الأولى بوصف الرؤية بكلمات وطريقة معينة بحيث تأخذ عناصر الرؤية مواضعها مع تسمية هذه العناصر بأسماء معينة لتسهيل تمييز بعضها عن بعض والتحكم فيها من خلال صورة أو مخطط مرتَّب إلى هذا الحد أو ذاك. ولكننا حينما نفعل هذا إنما نقوم تلقائيًا بخطوتين أخريين. فمن ناحية، نقوم بتجميع وقائع جديدة إضافة إلى تلك التى تم إدراكها من قبل ونتعلم التشكيك بالوقائع الأخرى التى تقوم عليها الرؤية الأصلية. ومن ناحية أخرى، فإننا بمجرد قيامنا ببناء صورة أو مخطط إنما نضيف علاقات ومفاهيم أخرى إلى الرؤيا الأصلية أو نستبعد منها علاقات ومفاهيم أخرى. إن تواصل الأخذ والعطاء بين العمل الوقائعى والعمل "النظرى" واختبار أحدهما الآخر بصورة عفوية ووضع مهام محل أخرى سيؤدى فى نهاية الأمر إلى تكوين نماذج علمية تشكل الحصيلة المشتركة المؤقتة لتفاعلهما مع العناصر الباقية من الرؤية الأصلية التى ستخضع

بشكل متزايد لمعايير صارمة من الانسجام والكفاية. هذا وصف أولى، بيد أنه، كما أرى، ليس وصفًا مضللاً للعملية التى نضع بواسطتها ما نسميها فرضيات علمية. وهنا ينبغى أن يكون من الواضح بصورة تامة وجود باب واسع لتسلل الإيديولوجيا إلى هذه العملية. وفى الواقع، فإن الإيديولوجيا تدشن عملها من الطابق الأرضى نفسه: من واقعة الإدراك التى تسبق التحليل والتى لا نزال نتحدث عنها. فالجهد التحليلى يبدأ من المادة التى توفرها رؤيتنا للأشياء، وهذه الرؤية هى رؤية إيديولوجية بالتعريف تقريبًا. فهى تتضمن صورة للأشياء كما نراها، وحينما تكون هناك، لأى سبب كان، رغبة لرؤية الأشياء بصورة معينة وليس بصورة أخرى، فإن الطريقة التى نرى فيها الأشياء قلما تتميز عن الطريقة التى نحب أن نراها بها. وكلما كانت رؤيتنا أكثر بساطة وسذاجة كانت أكثر خطورة على التكوين النهائى لأى شيء يمكن الادعاء بصحته العامة. إن الاستنتاج أمر مهم بالنسبة للعلوم الاجتماعية وليس صحيحًا أن من يكره نظامًا اجتماعيًا معينًا يمكن أن يكوِّن عنه رؤية صحيحة موضوعيًا أكثر من ذاك الذى يحبه. إن الحب يُحرِّف حقًا ولكن الكره يُحرِّف أكثر. وعزاؤنا فى وجود عدد كبير من الظواهر التى تفشل فى التأثير على عواطفنا بطريقة أو بأخرى والتى تتبدى، لهذه السبب، لفريق معين كما تتبدى لفريق آخر فى صورة متشابهة إلى حد بعيد. ولكن، لنلاحظ أن قواعد المنهج التى نستعملها أثناء التحليل محصنة ضد التأثير الإيديولوجى بقدر خضوع الرؤية لهذا التأثير. وقد يؤثر الإخلاص والكره العاطفيين على هذه القواعد. بيد أن هذه القواعد نفسها تمتلك فعالية كبيرة فى كشف أى إساءة فى استعمالها، علمًا بأن العديد منها، إضافة إلى ذلك، تفرضه علينا التجربة العلمية فى الحقول الأخرى التى تكاد لا تتأثر بالإيديولوجيا أو أنها لا تتأثر بها قط. والمهم أيضًا أن هذه القواعد تميل إلى تنقية الرؤى، التى هى نقطة البدء فى التحليل، من الخطأ الناتج عن تأثير الإيديولوجيا. وهذه هى الميزة البارزة فى هذه القواعد والتى تؤديها بشكل عفوى ومستقل عن رغبات الباحث. كما أن الوقائع الجديدة التى ينوى الباحث إضافتها إنما تفرض نفسها على خطته. ويُفترض بالمفاهيم والعلاقات الجديدة التى سيقوم بصياغتها كاتب آخر، إذا امتنع هو عن ذلك، أن تتحقق من إيديولوجياته وإلا فإنها ستدمرها. وإذا تُركت هذه العملية لتأخذ مجراها بشكل كامل، فإنها لن تحول حقًا دون تكوين إيديولوجيات جديدة، ولكنها ستنقى الإيديولوجيات القائمة من الخطأ فى نهاية الأمر. إن نطاق التحقق الصارم هذا محدود حقًا فى علم الاقتصاد، وهو

محدود أكثر فى العلوم الاجتماعية الأخرى لأن هناك دائمًا غايات نهائية fringe ends من الأشياء التى تتأثر بتجارب الأفراد الشخصية وحساسيتهم والتى يتعذر إبعادها بشكل كامل عن تأثير الإيديولوجيا أو التحريف المقصود(٤٧) conscious dishonesty. وهكذا، فإن العزاء الذى يمكن أن نستمده من محاجتنا ليس كاملاً بأية حال. ومع ذلك، فإن قواعد المنهج تغطى الجزء الأكبر من أرضيتنا، أى أنها تقلص بشكل ملموس مساحة الفرضيات المشوهَة إيديولوجيًا وتمكّن دائمًا من تشخيص المواضع التى تنشط فيها الإيديولوجيا.

(لم يكمل ج. شومبيتر الجزء الأول، الاستهلالى، وتوقفَ عند هذه النقطة. وقد وجدت الفقرات الثلاث التالية غير مطبوعة ضمن ملاحظات ومخطوطة هذا الجزء.)

ومع أننا نأمل فى أن تعمل المعالجة السابقة لمشكلة الإيديولوجيا على مساعدة القارئ فى فهم الوضع الذى يجب أن نعمل فى إطاره وأن تهيئه لمواجهتها دون إشاعة تشاؤم عقيم حول "الشرعية الموضوعية" لمناهجنا واستنتاجاتنا، فإنه ينبغى الاعتراف بأن حلنا لهذه المشكلة، القائم على مجموعة من القواعد التى تساعد على تحديد موضع وتشخيص وإزالة الوهم الإيديولوجى، لا يمكن أن يكون بسيطًا وقاطعًا كما يذهب الزعم السطحى المعتاد القائل بأن تاريخ الاقتصاد العلمى هو تاريخ إيديولوجيات أو أنه ليس كذلك. وكان ينبغى علينا تقديم تنازلات كبيرة لهذا الرأى، تنازلات تتحدى الطابع العلمى لكل تلك الفلسفات الشاملة للحياة الاقتصادية -كالاقتصاد السياسى الخاص بالليبرالية - التى تمثل أكثر منتوجات الفكر الاقتصادى متعة وفتنة لكثيرين منا. والأسوأ من ذلك يتمثل بوجوب اعترافنا، من ناحية، بأن آلية تنقية الإيديولوجيات بصورة عفوية، رغم وجودها، تأخذ وقتًا وتواجه مقاومة، وبأننا، من ناحية أخرى، غير محصنين ضد غزو إيديولوجيات جديدة لتحل محل إيديولوجيات قديمة متلاشية. وفى ظل هذه الظروف، فإن الأمثلة

---

(٤٧) يتعزز كثيرًا دور مفهوم التحريف المقصود المذكور أعلاه بحقيقة إن الأشياء الكثيرة التى تصل حقًا إلى حد التلاعب بنتائج المنطق لا تطرح بالضرورة نفسها فى حقلنا كتحريف من قبل الفرد الذى يمارس مثل هذا التلاعب. فقد يكون هذا الفرد مقتنعًا بالحقائق التى يناصرها بحيث أنه يفضل الموت على أن يعطى وزنا جديدًا للحقائق المناقضة أو لأجزاء من التحليل. إن الكذب هو أول ما يفعله المرء من أجل مثله العليا. ونحن لا نفسر هنا هذا العنصر كما نفعل عندما نتحدث عن التحيز الإيديولوجى ولكنه طبعًا يعزز التأثير الضار لهذا الأخير.

التى قد تفعل شيئًا ما لتعلم استخدام قواعدنا قد تكمل المحاجَّة السابقة. وسوف نضع مثالنا فى مجموعات أربع.

أولاً: حينما نتفحص محتويات صندوقنا من الأدوات النظرية أو الإحصائية نجد فيها مواد عديدة محايدة أو معروف عنها أنها محايدة إيديولوجيًا. فمثلاً، هناك المفهوم المعروف بالمعدل الحدى للإحلال الذى يستعمل بشكل متزايد فى نظرية القيمة منذ عام ١٩٠٠ بدلاً من المفهوم الأقدم "المنفعة الحدية". ومنْ فضَّل استخدام المفهوم الأول على الأخير إنما فعلَ ذلك لأسباب تكنيكية بحتة لا علاقة لها بأى إيديولوجيا للحياة الاقتصادية. ولم يدعِ أحد عكس هذا القول. وبالمثل، فإن مسألة ما إذا كانت اختبارات الأهمية الاعتيادية قابلة أم غير قابلة للتطبيق على حالة الارتباط بين السلاسل الزمنية تحتل أهمية كبيرة جدًا بالنسبة للتحليل الاقتصادى. ولكننا كنا سنضيع الوقت فى التحقق من الحجج التى استعملت فى الوصول إلى الجواب السلبى بصدد التحيز الإيديولوجى، وذلك لأن الأمر الواضح من البداية هو عدم تأثرها بالتحيز الإيديولوجى بحكم طبيعتها. وربما لم تزل مشوهةً إيديولوجيًا النتائج التى نخلقها بواسطة المحاجّه التى تستفيد من مفاهيم ونظريات قوية. بيد أننا، على الأقل، نستطيع التحقق من وجوب البحث عن التحيز الإيديولوجى، إنْ كان موجودًا أصلاً، بين العناصر الأخرى لمحاججتنا.

ثانيًا: ثمة أدوات أو نظريات تكتسب أهمية إيديولوجية مفترضة، رغم إمكانية إظهار حيادها الفعلى، لأن الناس يعتقدون خطًا أن لها علاقة بإيديولوجيتهم.لقد أشرنا توًّا إلى الحقيقة، التى لم يتحداها أحد، القائلة أن الانتقال من نظرية القيمة القائمة على المنفعة الحدية إلى نظرية القيمة القائمة على المعدل الحدى للإحلال كان محايدًا من الناحية الإيديولوجية، أى أن أيًا من المفهومين يمكن أن يتمشى مع أى إيديولوجيا بالدرجة نفسها. ولكن الأمر لم يكن كذلك فى المرحلة السابق من تطور نظرية القيمة. إذ كان هناك، بين خصوم نظرية القيمة القائمة على المنفعة الحدية، الأنصار الماركسيين لنظرية القيمة القائمة على العمل الذين يعتقدون، كما فعل كثير من مُنَظِّرى المنفعة الحدية أيضًا، إن الاختيار بين العمل والمنفعة الحدية كتفسيرين للقيمة الاقتصادية يعتمد على رؤيتنا للعملية الاقتصادية وأنه على صلة بالإيديولوجيا. وعلى وجه التحديد، كانت الفكرة الماركسية القائلة بأن القيمة هى عمل متجسد congealed تمثل الحلقة الأولى فيما اعتبره

الماركسيون برهانًا على أن مصدر كل الدخول الأخرى عدا الأجر هو الاستغلال. ومع ذلك، وكما سيتبين فى الجزء الثالث، فإن الإيديولوجيا..

(أنهى جِ. شومبيتر القسم الأول من الفصل الرابع (هل يُعدُّ تاريخ الاقتصاد السياسى تاريخا للإيديولوجيات؟) تقريبًا. وللإطلاع على مناقشة أوسع لبعض تلك المشاكل، يمكن للقارئ الرجوع إلى الخطاب الرئاسى لـ(ج. شومبيتر) أمام الجمعية الأمريكية المنشور فى مجلة American Economic Review. (مارس ١٩٤٩) تحت عنوان "Science and Ideology".

والفصل الرابع كان هو الفصل الأخير من الجزء الأول (الاستهلالى). وكان ينبغى أن يكون هناك قسمان آخران (٢. القوى المحركة للمحاولة العلمية وآلية التطور العلمى، و ٣. ملاك العلم بشكل عام وعلم الاقتصاد بشكل خاص.). وتناقَش بعض الموضوعات فى بعض مواضع من هذا الكتاب (انظر إلى هذه العناوين فى محتويات الكتاب) وبالارتباط مع مفهوم " المدارس" لدى المؤلف. إذ قال المؤلف، حول الريكارديين مثلاً: "..وعلاوة على ذلك، فقد شكلت هذه المجموعة مدرسة حقيقية فى نظرنا: فقد كان هناك زعيم واحد، مذهب واحد، تماسك شخصى؛ كما كان هناك مركز؛ ودوائر تأثير؛ وغايات نهائية".

كما وجدتْ بين ملاحظات المؤلف بضع فقرات تمهيدية (جرى إملاؤها على الأرجح) تخص ملاك العلم إلى حد ما،وهى مدونة أدناه.)

لن يجد القارئ أى صعوبة فى إدراك العلاقة بين تعريف علم ما كأسلوب يتطور على أيدى مجموعة اجتماعية تتخصص مهنيًا للاهتمام به والجوانب الإيديولوجية للطرق والنتائج التى تنجم عن الأنشطة "العلمية" لمجموعة كهذه. ومن الضرورى أن يكون هناك قدر من التماسك بين أعضاء تلك المجموعة، وبخاصة حينما تحرز وجودًا ملموسًا وروحًا تشاركية تخلق لهم قواعد صريحة وضمنية يتعرف الأعضاء بموجبها بعضهم على بعض ويعترفون بأفراد معينين ويستبعدون آخرين. وسنكمل القليل الذى يمكن قوله هنا حول موضوع سوسيولوجيا العلم عند دراسة بعض الظواهر التى تقود إليها تلك الوقائع.

إذا أمكن للجميع أن يتخيلوا وجود فرد يباشر لنفسه وبنفسه، ولأى غرض كان، دراسة أى مجموعة من الظواهر لم تكن يومًا موضوعًا لجهود علمية، فإنه

ينبغى أن يكون من الممكن أيضًا إدراك حقيقة بسيطة ولكنها جوهرية. وهى أن على هذا الفرد أن يتعرف أولاً على الظواهر التى ينوى درسها وأن يتعرف بطريقة ما على ارتباط بعضها ببعض وعلى تميزها عن الظواهر الأخرى. إن هذا التعرف هو من قبيل التصورات المسبقة التى تحدثنا عنها. بيد أنه لا يشكل جزءًا من العمل التحليلى. على العكس. فهو يهيئ الموضوع أو المادة التى تخضع للتحليل، وبالتالى فهو شرط مسبق له. يتألف العمل التحليلى، إذن، من نشاطين مختلفين، مع أنهما غير منفصلين. يتمثل النشاط الأول بتحويل محتويات الرؤية إلى مفاهيم. ونقصد بهذا تثبيت عناصر الرؤية على شكل مفاهيم محددة لها أنواع أو أسماء لتحتفظ بهويتها، وببناء علاقات (موضوعات أو فرضيات) فيما بينها. ويتمثل النشاط الثانى بالبحث عن بيانات وضعية أكثر (وقائع) نتمكن بواسطتها من تقوية المعلومات المتوفرة أصلاً والتحقق منها. ومن المعقول القول بأن هذين النشاطين غير مستقلين عن بعضهما، بل ينبغى أن تكون هناك علاقة أخذ وعطاء متواصل بينهما. فعملية المفهمَة conceptualization تتطلب البحث عن مزيد من الوقائع، كما أن الوقائع الجديدة المكتشفة يجب إدخالها هى نفسها ومفهَمتها. وهكذا يقوم كلا النشاطين، ضمن سلسلة متواصلة، بتطوير وتعميق وتصحيح الرؤية الأصلية ونتائج أحدهما الآخر. كما نحاول، فى أى مرحلة معينة من محاولاتنا العلمية، بناء مخططات أو أنظمة أو نماذج، لوصف الظواهر المدروسة بأفضل ما يمكن، الأمر الذى يتطور فيما بعد بواسطة "الاستنتاج" أو "الاستقراء". ولكن هذه المخططات (أو الأنظمة أو النماذج) تحمل طابعًا مؤقتًا بحسب طبيعتها ومرهونة دائمًا بما يتوافر من وقائع. إن وصف المنهج العلمى هذا هو وصف غير كامل بأية حال، بيد أنه يبرز حقيقة معينة سيجرى التشديد عليها مرة تلو المرة فى هذه الصفحات: ليس هناك ولا يمكن أن يكون هناك أى تعارض جوهرى بين "النظرية " و"جمع الوقائع"، ناهيك عن التعارض بين الاستنتاج والاستقراء. ولكن ينبغى علينا، رغم ذلك، أن نبين سبب ظهور هذا التعارض.

ومن الناحية العملية، لا يمر أحد من الباحثين، بطبيعة الحال، بجميع تلك المراحل بدءًا من الرؤية المستقلة الخاصة به. إذ لا يغيب أبدًا إدراك الجوانب الجديدة بواسطة الحدس طالما بقى العلم المعنى فعالاً حقًا. ولكن الرؤية التى تخلق طرقًا وفرضيات جديدة أو تؤدى إلى اكتشاف وقائع جديدة –تدخل العلم فيما بعد

على شكل فرضيات أو قيود جديدة - إنما تضيف إلى، أو تزيح بعضًا من، البنى العلمية القائمة التى ينتقل الجزء الأكبر منها من جيل إلى آخر بصورة طبيعية. إن إدارة خزين المعرفة العلمية لا تعود دومًا من الناحية العملية إلى المجتمع ككل أو حتى إلى تشكيلة عشوائيةٍ منه بل إلى مجموعة محددة من الأفراد المختصين إلى هذا الحد أو ذاك ممن يعلِّمون الأجيال الجديدة ليس مناهجهم ونتائجهم فقط بل آراءهم المتعلقة باتجاه ووسائل التقدم اللاحق أيضًا. ففى معظم الحالات، لا يمكن اكتساب المهارة للقيام بالعمل العلمى من أى مصدر آخر سوى التعليم الذى يقوم به مختصون معترف بهم،، أو يمكن اكتسابه فقط من قبل الأفراد الذين يتمتعون بأصالة وقوة استثنائية. لنلق، إذن، نظرة سريعة على نتائج تلك الحقيقة.

أولاً: تنبغى ملاحظة أن هذه الآلية الاجتماعية توفر مقدارًا هائلاً من العمل. وبفضلها يكتسب الباحث المبتدئ الذى يتبع التعليمات ويقوم بالعمل المخصص له، معرفة الوقائع ويدرك المشاكل ويسيطر على الطرق بحيث يتحقق له توفير فى طاقته يُفترض أن يحرر الجزء الأكبر من مقدرته لاستكشاف أراض تقع خارج الحد الذى بلغته مؤهلات معلميه. وينبغى أن لا يكون هناك شك بهذا، وبالتالى بأفضلية الآلية الاجتماعية المذكورة ليس بالنسبة لتطوير الجهاز التحليلى وتراكم المعرفة الواقعية فقط بل وحتى لتأمين القوة الدافعة الأكثر قوة لما يعُرف بالتقدم العلمى. ومع ذلك، فإن من الواضح أن ثمة وجهًا آخر للعملية أيضًا. فالتعليم، فى كل العلوم المتكونة established sciences، يقولب ذهن الفرد المستجد ويكبح ما قد يكون لديه من أصالة. ويترتب على ذلك أثر آخر أقل وضوحًا. فنظرًا للمقاومة التى يبديها الهيكل العلمى القائم، فإن التغيرات الكبرى فى وجهات النظر والمناهج، التى تلقى الصد فى البداية، تتحقق فيما بعد بواسطة الثورة أكثر مما تتحقق بواسطة التحول التدريجى بحيث تضيع على الأرجح أثناء هذه العملية عناصر الهيكل القديم التى قد تكون ذات قيمة بعد أو، على الأقل، لم تنل وقتًا لكى تعطى مردودها الكامل. وهكذا فإن ثمة أسبابًا كثيرة للاستياء من الآراء الثورية ولميل نوع من الفكر للتشديد على الاستمرارية والدفاع عن الآراء القديمة ضد الآراء الجديدة. وسوف تمر بنا أمثلة كثيرة عن ذلك فى هذا الكتاب.

ثانيًا: وحالما تنشأ بنية معينة، فى حقل البحث العلمى أو فى غيره، فإن استمراريتها تؤدى إلى انبثاق ظاهرة عسيرة التفسير: ظاهرة "الأجيال". لنتصور نمطًا سكانيًا يتميز بتوزيع عمرى ثابت حيث يتساوى عدد من يحصلون على أعمال علمية مع من يتقاعدون عن العمل. وهنا، فإن المهنة المعنية، كمهنة الاقتصاديين العلميين، ستبدى توزيعًا عمريًا ثابتًا أيضًا. من الممكن طبعًا تكوين فئات فرعية يتوقع لوجهات نظرها ومناهجها أن تتطور، وليس ثمة مشكلة فى حالة بروز تنافر بين فئات الأعمار تلك. ولكن هذه ليست هى مشكلة الأجيال العلمية ذلك لأننا نلاحظ أيضًا أن معظم الأفراد من جميع فئات الأعمار تبدى فى وقت محدد وجوه تشابه معينة فى مواقفها بحيث يمكن التحدث عن جيل (١٨٨٠-١٩٠٠) ومواجهته بجيل (١٩٢٠-١٩٤٠) رغم احتمال أن الرجال الشباب والرجال الأكبر سنًا قد اختلفوا فى الفترة الأولى بقدر ما اختلفوا فى الفترة الثانية أيضًا. ولن يكون هناك فرق إذا جرى التغير فى الطرق والنتائج بمعدل واحد. وفى حالة الاقتصاديين، فقد يندفع المرء لتفسير تلك الظاهرة بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبالتغير اللاحق فى المشاكل العملية التى برزت فى الفترتين. ولكننا نجد الظاهرة نفسها فى علوم أخرى ذات بيئات ثابتة. وتعطينا تلك الظاهرة المفتاح لفهم طبيعة المشكلة ولحلها فى نفس الوقت. فالمشاكل والطرق تتغير ليس لتغير البيئات فقط. فهى تتغير بنتيجة (حقيقة أن) العمل التحليلى، المتجسد فى البنية المعطاة لعلم ما، يمتلك طريقة لمقاومة التغير.

ثالثًا: يميل المختصون، الذين يكرسون أنفسهم للعمل العلمى فى حقل معين وحتى جميع المختصين الذين يكرسون أنفسهم للعمل العلمى فى أى حقل كان، لأن يصبحوا مجموعة سوسيولوجية. وهذا يعنى أن لديهم أشياء أخرى مشتركة إلى جانب الاهتمام بالعمل العلمى أو بعلم معين بذاته. وهم، فى معظم الحالات، يقومون بتدريس العلم الذى يحاولون تطويره وتمضية حياتهم بالتدريس. ويميل هذا الأمر طبعًا نحو تطوير مجموعة اجتماعية واقتصادية معينة. فالمجموعة تقبل أو ترفض قبول زملاء فى العمل لأسباب لا تتعلق بكفاءتهم أو عدم كفاءتهم المهنية. وفى الاقتصاد، أخذ تشكل المجموعات Grouping هذا وقتًا طويلاً ولكنه حينما نضج بالفعل اكتسب أهمية أكبر مما فى الفيزياء. وسنرى أن الكُتاب فى الشئون الاقتصادية، فى معظم البلدان،

ينحدرون من جميع فئات المجتمع. ثمة عوامل ساعدت حقًا على تشكل المجموعات فى وقت مبكر - والمثال الأكثر أهمية هنا هو العلماء السكولائيون الكاثوليك - ولكن كل بقية العلماء تتألف من أنواع مختلفة من حيث مكانتها فى السلم الاجتماعى أو مستوى الدخل. ففى إنجلترا كان الأمر كذلك حتى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وينبغى استعمال كلمة مهنة ضمن شروط فى مثل تلك الحالات. فى إنجلترا، كانت هناك فعلاً مهنة تجمع اقتصاديين كانوا يعترفون بكفاءتهم المهنية بصورة متبادلة. ولكن ارتباط البحث العلمى بالتدريس خلق فيما بعد مهنة اقتصادية بمعنى أكمل للكلمة، وقد طوّرت هذه المهنة الاقتصادية مواقف حول قضايا اجتماعية وسياسية كانت متماثلة أيضًا لأسباب لا تتعلق بوجود آراء علمية متماثلة. فتماثل ظروف الحياة والموقع الاجتماعى قد أوجدَ فلسفات متماثلة للحياة وأحكامًا قيمية متماثلة حول الظواهر الاجتماعية. وكان يمكن تجاهل آثار هذا الأمر لولا حقيقة ارتباطه بظاهرة المدارس العلمية ارتباطًا قويًا. وهكذا، فإن من الأفضل التوقف للحظة لتحرى معنى ذلك المفهوم نظرًا للدور المهم الذى سيلعبه فى قصتنا حتمًا.

الجزء الثانى

من البدايات إلى الوضع الكلاسيكى الأول

(إلى عام ١٧٩٠ تقريبًا)

الفصل الأول

الاقتصاد الإغريقى - الرومانى

١- خطة الجزء
٢- من البدايات إلى أفلاطون
٣- العمل التحليلى لدى أرسطو
٤- حول أصل الدولة والملكية الخاصة والعبودية
٥- الاقتصاد "البحت" لدى أرسطو
(أ) القيمة
(ب) النقود
(ج) الفائدة
٦- الفلسفة الإغريقية
٧- مساهمة الرومان
(أ) غياب العمل التحليلى
(ب) أهمية القانون الرومانى
(ج) الكتابات حول الزراعة
٨- الفكر المسيحى المبكر

١- خطة الجزء

أوضحنا فى الجزء الأول أنه ليس ثمة علم، بالمعنى الذى تَحددَ آنفًا، قد جرى تأسيسه أو خلقه من قِبَل فرد واحد أو مجموعة واحدة. كما أن من المتعذر وضع تاريخ محدد لـ"ميلاده". إن العملية البطيئة التى اكتسب بفضلها علم الاقتصاد، كما نسميه اليوم، وجودًا متميزًا، قد امتدت بين منتصف القرن السابع عشر وأواخر القرن الثامن عشر. ومع ذلك، فإن المفهوم الذى تم إدخاله فى الجزء الأول قد يساعدنا على أن نكون أكثر دقة نوعًا ما، على الأقل من ناحية ضرورات

العرض: مفهوم الأوضاع الكلاسيكية Classical Situations.[١] لقد نشأ مثل هذا الوضع فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر دون أن يكون هناك وضع كلاسيكى قبل ذلك. وإذ نحاول الاستفادة من هذا، فإنه قد يشجعنا لأن نبدأ من الفترة المحصورة بين عامى ١٧٥٠ و ١٨٠٠، وربما من ذروة النجاح الذى تحقق فيها والمتمثل بكتاب آ. سمث: "Wealth of Nations" (١٧٧٦). ولكن كل وضع كلاسيكى إنما يلخص ويدمج العمل الذى مهد السبيل إليه - العمل الأصيل حقًا - والذى يتعذر فهمه بذاته. وعليه، سنحاول فى هذا الجزء، وبأفضل ما نستطيع، تغطية كل فترة الـ ٢٠٠٠ سنة التى تمتد من البدايات وحتى السنوات العشرين التى تلت نشر كتاب Wealth of Nations. ومما يُسَهّل هذه المهمة حقيقة أن عدة قرون من هذه الفترة هى فراغ بالنسبة لأغراض هذا الكتاب.

إن الوضع الكلاسيكى للنصف الثانى من القرن الثامن عشر يمثل نتاج اندماج نوعين متميزين من العمل بما يكفى لتبرير معالجتهما بشكل منفصل.[٢] فمن جهة، كان هناك خزين من المعرفة الوقائعية وجهاز من المفاهيم كان قد تطور ببطء عبر قرون فى دراسات الفلاسفة. ومن جهة أخرى، وبشكل مستقل تقريبًا عن هذا، كان يتراكم خزين من الوقائع والمفاهيم لدى الرجال الذين يهتمون بالشئون العملية أثناء مناقشاتهم للقضايا السياسية الجارية. ويتعذر أن نفصل بدقة هذين

---

(١) [لم يكمل ج. شومبيتر تلك الأقسام من الجزء الأول التى كان يريد فيها مناقشة مفهومه حول الأوضاع الكلاسيكية (وما يصحب تحديد الفترات من صعوبات) مع إشارة خاصة للأسباب التى دعته إلى ترتيب موضوع تاريخ التحليل الاقتصادى كما يرد فى التقسيمات الثلاث الرئيسة التى تغطيها الأجزاء ٢ - ٤. ورغم ذلك، يجد القارئ إشارات إلى تلك المشاكل فى مواضع من هذا الكتاب، وبخاصة الفصل الأول من الجزء الثالث والفصل الأول من الجزء الرابع.
وكما بيّن ج. شومبيتر، فإن مصطلح كلاسيكى يُستعمل فى هذا الكتاب بثلاثة معانٍ ينبغى تمييز بعضها عن بعض. سابقًا، كان يشير هذا المصطلح إلى الأدب الاقتصادى الخاص بالفترة من آدم سمث حتى ج. س. ميل." فقد حافظ المصطلح على ذلك المعنى حتى الوقت الذى شرع فيه اللورد كينز باستعماله للإشارة إلى تعاليم أ. مارشال وأنصاره المباشرين (أو الاقتصاد ما قبل الكينزى ببساطة)، حينما فقدت كلمة "كلاسيكى" ما ترمز له من ثناء وبدأت تشير إلى شيء ما "مهجور". أما ج. شومبيتر نفسه، فيستعمل مصطلح "وضع كلاسيكى" لوصف الإنجاز المتمثل بالتوصل إلى اتفاق جوهرى، وذلك بعد وقت طويل من الصراع والسجال حيث تسنى دمج العمل العلمى الجديد بالعمل الأصيل المنجز سابقًا. وحينما يريد شومبيتر استعمال المصطلح بالمعنى الأول (من سمث إلى ميل) فإنه يضعه ضمن علامات اقتباس "لتفادى الخلط " (الجزء الثالث، الفصل الأول، القسم الأول)].

(٢) التقسيم إلى أنواع هو وسيلة للإيضاح شأنه شأن التقسيم إلى فترات. ورغم أن الاثنين يقومان على، وقائع يمكن التحقق منها، فلا ينبغى أخذهما بشكل جدى وإلاّ فإن ما قصدَ به مساعدة القارئ قد ينقلب إلى مصدر لفهم خاطئ. ولا يكون للفترات والأنواع فائدة إلاّ عند تذكر ذلك.

المصدرين لعلم الاقتصاد الناشئ. فمن ناحية، ثمة حالات وسيطة عدة لا يمكن تصنيفها دون فرط الكثير من العقدة الجوردية. ومن ناحية أخرى، وعلى عتبة الفزيوقراط مباشرة، كان منهج السكولائيين بسيطًا بحيث كان معظمه بمثابة معرفة فطرية عامة وأمكن بسهولة اكتسابه من قبل الأفراد المهنيين practionters غير المتعلمين ممن ينبغى، لهذا السبب، عدم إهمال كتاباتهم على أساس أنها غير ذات صلة بهدفنا: على العكس، فغالبًا ما ارتقت هذه الكتابات إلى ما نسميه المستوى العلمى فى هذا الكتاب. ومع ذلك، يبقى تمييزنا صحيحًا بصورة عامة.

لنتذكر تمييزنا بين الفكر الاقتصادى Economic Thought - وجهات النظر حول المسائل الاقتصادية التى تسود فى وقت ما فى أى مجتمع وتعود إلى عالم التاريخ الاقتصادى أكثر مما تعود إلى عالم تاريخ علم الاقتصاد - وبين التحليل الاقتصادى Economic Analysis الذى هو نتاج للمحاولة العلمية بحسب فهمنا. إن تاريخ الفكر الاقتصادى يبدأ من سجلات الثيوقراطيات الوطنية فى العصور القديمة التى قدمت اقتصاداتها ظواهر لم تكن مختلفة كليًا عن الظواهر الموجودة فى اقتصاداتنا وقدمت مشاكل قاموا بإدارتها بطريقة لم تكن هى الأخرى مختلفة عن إدارتنا من حيث الأساسيات. ولكن التحليل الاقتصادى يبدأ من الإغريق.

كان لدى مصر القديمة نوع من الاقتصاد المخطط انصَبَّ على نظامها الإروائى. كما كان للثيوقراطيات الآشورية والبابلية مؤسسات عسكرية وبيروقراطية ضخمة وأنظمة قانونية محكمة تعد مسلة حمورابي (حوالى سنة ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد تقريبًا) أقدم نصب تذكارى قانونى لها؛ كما أنها انتهجت سياسة خارجية نشطة؛ وكانت لديها مؤسسات نقدية متطورة على درجة عالية من الكمال، وعرفتْ أيضًا الائتمان والصيرفة. وتعكس كتب إسرائيل الدينية، وبخاصة الأقسام التشريعية منها، فهمًا كاملاً للمشاكل الاقتصادية العملية للدولة العبرية. ولكن لم يكن ثمة أثر لجهد تحليلى. إن مثل هذا الأثر يمكن أن نتوقع وجوده فى الصين القديمة، وهى موطن الحضارة الأدبية الأقدم الذى نعرفه، أكثر مما فى أى مكان آخر. وفى الواقع، فإننا نجد هنا إدارة متطورة جدًا تُعنى بالمشاكل الزراعية والتجارية والمالية بشكل عام. إن هذه المشاكل كانت تُعالَج فى الغالب من زاوية أخلاقية فى بقايا الأدب التقليدى الصينى كما فى تعاليم الملك فو تسى (٥٥١-٤٧٨ ق.م.) الذى كان هو نفسه إداريًا ومصلحًا عمليًا فى مرحلتين من حياته، وفى تعاليم

منج تزو (مينسيوس، ٣٧٢-٢٨٨ ق. م. الذى قام ل. أ. ليال بترجمة أعماله عام ١٩٣٢) الذى تمكّن أعماله من تأليف نظام شامل حول السياسة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فقد كانت هناك طرق للإدارة النقدية وللسيطرة على الصرف تفترض قدرًا مسبقًا من التحليل. وكانت تجرى ملاحظة ومناقشة الظواهر التى تلازم عمليات تضخم متكررة وذلك من قبل أفراد أرفع منزلة منا من حيث النقاء الحضارى. ولكن لم تصل إلينا أى قطعة من المحاجّة حول قضايا محددة والتى يمكن تسميتها محاجة "علمية" وفق فهمنا لهذا المصطلح.(٣)

إن الاستنتاج المباشر غير مأمون إلى حد بعيد طبعًا. فربما كان هناك عمل تحليلى فى سجلات لم يتم حفظها. ولكن ثمة سببًا لعدم الاعتقاد بوجود الكثير من هذا العمل. فقد رأينا سابقًا أن المعرفة الفطرية، بالمقارنة مع المعرفة العلمية، تتغلغل فى الحقل الاقتصادى بدرجة أعمق مما هو الحال فى أى مجال آخر تقريبًا. وعليه، فمن المفهوم تمامًا أن تأخذ القضايا الاقتصادية، مهما كانت أهميتها، وقتًا لاستثارة الفضول العلمى تحديدًا أكثر مما تأخذه الظواهر الطبيعية. فالطبيعة تخفى أسرارًا يجد الناس فى سبر غورها وكشفها الإثارة والمتعة.؛ بينما تمثل الحياة الاقتصادية المجموع الكلى من التجارب الأكثر عمومية والأكثر إزعاجًا. كما أن المشاكل الاجتماعية تهم المفكرين scholarly mind من زاوية فلسفية وسياسية أساسًا؛ ولكنها، من الناحية العلمية، لا تثير اهتمامًا كبيرًا من الوهلة الأولى أو حتى تكون "مشاكل" بأية حال.

٢- من البدايات إلى أفلاطون

يشكل التحليل الاقتصادى البدائى عنصرًا ثانويًا- ثانويًا جدًا- بقدر ما أعلم عند مقارنته بالإرث الذى تركه لنا أجدادنا رفيعو الثقافة من قدماء الإغريق. وكما هو شأن علومهم فى الرياضيات والهندسة، والفلك والميكانيكا والبصريات، فإن علمهم الاقتصادى يشكل عمليًا المنبع لكل العمل اللاحق.

(٣) ومع ذلك، انظر: E. D. Thomas, Chinese Political Thought (1927) ; S. Y. Ly, Les grands courants de la pensee économique chinoise dans l" antiquité..(1936) ; and Huan Chang Chen, The Economic Principles of Confucius and His School (1911).

وبعكس عملهم فى هذه المجالات، فقد عجز الاقتصاد عن أن يكتسب وضعًا مستقلاً أو حتى اسمًا متميزًا: كان اقتصادهم Oeconomicus (οικος، منزل و νομος، قانون أو قاعدة) يعنى المعرفة العملية فى إدارة المنزل؛ وكان مفهوم أرسطو Chrematistics (χρηματος، الملكية أو الثروة)، الذى كان الأقرب لحمل ذلك الاسم، يعنى الجوانب المالية من النشاط الاقتصادى بشكل رئيسى. وقد أدمج الإغريق قطعهم المتعلقة بالمحاجَّة الاقتصادية بفلسفتهم العامة حول الدولة والمجتمع ونادرًا ما عالجوا قضية اقتصادية لذاتها. وهذا قد يفسر تواضع إنجازاتهم فى هذا المجال، وبخاصة عند مقارنتها بإنجازاتهم اللامعة فى المجالات الأخرى. كما أن العلماء الكلاسيك والاقتصاديون الذين يقيِّمون عاليًا هذه الإنجازات إنما يقصدون تلك الفلسفة العامة وليس الاقتصاد التقنى. ويميل هؤلاء العلماء والاقتصاديون للوقوع بخطأ اعتبار كل ما يوحى بالتطورات التى حدثت فيما بعد على أنه اكتشاف، وخطأ نسيان أن معظم التعابير عن الحقائق الأساسية الواقعة most statements of fundamental facts، فى الاقتصاد كما فى غيره، لا تكتسب أهميتها إلا من خلال الأبنية الفوقية، التي توضع هذه التعابير لتقديمها، وأن هذه التعابير تفقد هذه الأهمية وتغدو شيئًا عاديًا فى غياب مثل هذه الأبنية الفوقية. إن الشظايا العلمية للفكر الاقتصادى الإغريقى،[٤] بالصورة التى كانت عليها، والتى هى فى

---

(٤) نحن لا نهتم بالظروف الاقتصادية والرأى العام المتعلق بها. ولكن القارئ، مع بعض الجهد، يستطيع الحصول على لمحات مفيدة عن كليهما لدى: G. M. Calhoun, The Business Life of Ancient Athens (1926). كما أن هذا الكتاب يساعد القارئ، بين أمور أخرى، على إدراك العلاقة الدقيقة بين ردود أفعالنا وردود قدماء الإغريق على الأحداث الاقتصادية. وتتصل أعمال الشعراء والمؤرخين الإغريق بموضوعنا من هذه الزاوية فقط وليس ثمة ضرورة لتناولها هنا مع أن لقسم من المؤرخين، وبخاصة ثوسيديديس وبوليبيوس، أهمية فائقة لكل باحث اجتماعى. وليس من الضرورى أيضًا تناول أكسينيفون الذى يمثل كتابه Oecinimicus بالذات نوعًا من الدراسة حول الإدارة المنزلية التى أخذت عناوين مماثلة حتى القرن السادس عشر، والذى يحتل كتابه Poroi، وهو بحث حول مالية أثينا العامة، أهمية كبيرة للمؤرخ الاقتصادى (كما هو شأن بحثه حول Athenian commonwealth الذى كُتب تحت اسم مستعار - وهذا هو الباقى مما يحتمل انه كان أدبًا ضخمًا كتبه أساسًا خصوم الأنظمة الثورية فى أثينا بعد بيريكليس). ويحتل أفلاطون وأرسطو أهمية كبيرة بين "الفلاسفة" بحيث يمكن اقتصار الإشارة عليهما فى عرض موجز كهذا. ولكن الأدب الضخم المكتوب حولهما يولى طبعًا اهتمامًا قليلاً فحسب- اهتمام هواة أحيانًا- للقضايا المهمة بالنسبة لنا. ومن الممكن تلبية حاجات القارئ العام بصورة مرضية من خلال قراءة العمل: M. L. W. Laistner, Greek Economics (1923) الذى يتضمن ترجمات من أجزاء من أعمال تمثيلية. انظر كذلك: Auguste Souchon, Les Théories économiques dans la Grèce antique (1898). ويبدو من المستحيل عدم ذكر بضع أعمال تقليدية مثل كتاب Fustel de Coulanges La Cité antique (الذى صدرت الطبعة الثانية عشرة من ترجمته=

متناولنا، يمكن التقاطها من أعمال أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م.) وأرسطو (٣٨٤- ٣٢٢ ق.م.).

كان الفكر الإغريقى يدور بشكل ثابت حول مشاكل محددة من حياة البشر حتى حينما كان مجردًا جدًا. وقد تركزت هذه المشاكل بدورها حول فكرة المدينة-الدولة الهيلينية، polis، التى كانت تمثل الشكل الوحيد الممكن للوجود المتحضر فى نظر الإغريق. وهكذا، وبفضل تركيب فريد من العناصر التى تعود لعالمين مختلفين بالنسبة لنا، كان الفيلسوف الإغريقى فيلسوفًا سياسيًا من حيث الجوهر: فقد أطل هذا الفيلسوف على العالم universe من ألـ polis، كما أن هذا العالم- عالم الفكر إضافة إلى النواحى الإنسانية الأخرى- هو الذى وجده منعكسًا فى ألـ polis. ويبدو أن السفسطائيين كانوا أول من حلل هذا العالم بعمق كما نفعل نحن الآن: فهم رواد طرقنا فى التفكير حقًا بما فى ذلك فلسفتنا الوضعية المنطقية. ولكن هدف أفلاطون لم يكن التحليل قط، بل بلوغ رؤى فوق-وضعية extra-empirical حول مدينة-دولة مثالية ideal polis أو حول خلقها فنيًا إنْ شئنا. فالصورة التى رسمها أفلاطون عن الدولة المثالية Perfect State فى كتابه politeia (The Republic)[٥] ليس فيها من التحليل أكثر مما فى أداء رسام فينوس من التشريح العلمى. وعلى هذا المستوى، فإن الفرق بين ما هو قائم وما يجب أن يقوم يفقد معناه، بطبيعة الحال. ويبين المصطلح الألمانى Staatsromane (حرفيًا: state novels) النوعية الفنية لعمل أفلاطون politeia ولكل الأدب- الضائع فى معظمه- الذى يبدو أن politeia يمثل ذروة نجاحه. وسوف نستعمل كلمة Utopia لعدم وجود مقابل إنجليزى مقبول لذلك المصطلح. وربما يعرف القارئ أنه تحت تأثير المثال، الأفلاطونى إلى هذا الحد أو ذاك، فإن هذا النوع من الأدب قد وجد الاستحسان فى عصر النهضة واستمر فيما بعد بشكل متقطع إلى نهاية القرن التاسع عشر.[٦]

=الإنجليزية من قبل دبليو. سمول عام ١٩٢١)؛ وكذلك T. Gompertz "Griechische Denker" (الذى ترجمه عن الألمانية ماغنوس وبيرى) و كتاب U. von Wilamowitz-Moellendorp, Staat und Guiechen und der Romer (2nd., 1923) الذى يتضمن صورًا بارعة عن الخلفيات الثقافية التى نبعت منها، بين أمور أخرى أهم، بدايات التحليل الاقتصادى أيضًا.

(٥) تتضمن ترجمته الإنجليزية الأساسية التى قام بها ب. جوويت مقالات تمهيدية حول حياة وكتابات وفلسفة أفلاطون وكذلك تحليل عمله أيضًا.

(٦) يُعَدّ كتاب إدجار سالن: Platon und die griechische Utopie (1921) أفضل شرح لمفهوم Staatsromane الإغريقى بقدر ما أعلم، والذى يعتبر عملاً فنيًا هو نفسه. ويعكس هذا الأدب=

ولكن التحليل آت رغم كل شيء. فثمة علاقة بين لوحة فينوس والوقائع التى يصفها التشريح العلمى. وكما أن من الواضح أن فكرة أفلاطون عن "الفروسية" تمتلك بعض الصلة بصفات الخيل التى يمكن مشاهدتها، فإن فكرته عن الدولة المثالية ترتبط بالمادة التى تتيحها مشاهدة الدول القائمة. وليس هناك أى سبب لإنكار الطابع التحليلى أو العلمى- ولنتذكر أننا لا نضفى معنى الثناء على أى من هاتين الكلمتين - لتلك المشاهدات من الوقائع أو العلاقات بين الوقائع التى تختزنها نظرية أفلاطون صراحةً أو ضمنًا. إن الطابع التحليلى فى محاجة أفلاطون يظهر على نحو أكثر بروزًا فى عمل لاحق له Nomoi (Laws). ولكن أفلاطون لم يدرس فى أى مكان منه موضوعًا معينًا كهدف قائم بذاته. وعليه، فإن هذا العمل لم يضف الكثير.

إن دولة أفلاطون المثالية Perfect State تشكل مدينة-دولة تضم عددًا قليلاً وثابتًا من المواطنين قدر الإمكان. كما أن ثروة هذه الدولة كان يجب أن تبقى ثابتة ثبات عدد سكانها. وقد جرى ترتيب كل النشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية بدقة- فالمحاربون والفلاحون والحرفيون كانوا منظَّمين ضمن طوائف منغلقة على الدوام، والرجال والنساء يُعامَلون على أساس المساواة التامة. والحكومة كان يُعهد بها إلى إحدى هذه الطوائف: طائفة الحراس أو الحكام الذين كان يتعين عليهم أن يعيشوا بصورة مشتركة دون ملكية فردية أو رابطة عائلية. وقد كانت التغيرات التى أدخلها العمل Nomoi تغيرات جوهرية - وهى تسويات واقعية أساسًا - ولكنها لا تمس المبادئ الأساسية المعنية. وهذا يمثل كل ما نحتاجه لغرضنا. ورغم وضوح التأثير الذى مارسه أفلاطون على مخططات شيوعية كثيرة فى العهود اللاحقة، لا يوجد سوى معنى واهٍ لتسميته شيوعيًا أو اشتراكيًا أو رائدًا للشيوعيين أو الاشتراكيين اللاحقين. فأعمالٌ بمثل هذه القوة والروعة لا تتقبل التصنيف وينبغى أن تُفهم ضمن خصوصيتها وإلاّ فلا. ويصح مثل هذا الاعتراض على محاولة اعتبار أفلاطون فاشيًا. ولكن عند الإصرار على أن نخلع عليه سترة ضيقة من صنعنا، فإن السترة الفاشية تبدو مناسبة أكثر من السترة الشيوعية: "دستور" أفلاطون لا يستبعد الملكية الخاصة إلا عند المستوى الأعلى من المثال الخالص؛

=الحركات الاجتماعية فى زمانه طبعًا - وهو موضوع من المستحيل تناوله هنا. انظر كتاب روبرت فون بولمان: Geschichte der Sozialen Frage und des Sozialismus in der antiken Welt (1912).

كما يفرض هذا الدستور فى الوقت نفسه تنظيمًا صارمًا للحياة الفردية بما فى ذلك تحديد الثروة الفردية ويحدّ كثيرًا من حرية الكلام؛ إنه دستور "تعاونى" corporative أساسًا؛ ويسلم بضرورة claasse dirigente (الحكم الطبقى) بشكل ما- وهذه عناصر أساسية فى تعريف الفاشية.

إن خلفية أفلاطون التحليلية، مهما كانت بسيطة، تبرز بمجرد أن نسأل: ما هو سبب هذا الثبات الصارم rigid stationarity ؟ يصعب ألا نجيب بأن أفلاطون جعل مثاله ثابتًا لأنه كان يكره التغيرات العشوائية التى حصلت فى زمنه (وذلك مهما بدا هذا الجواب مقبولاً لدى الأفلاطونى الحقيقى). فقد كان أفلاطون يكره tyrannos (الاستبدادى) الصقلى (رغم عدم صحة ترجمة هذه الكلمة بـ"استبدادى" tyrant). كما أن من المؤكد أنه كان يحتقر ديمقراطية أثينا. ومع ذلك، فقد أدرك أفلاطون بأن الحكم الاستبدادى ينبثق عن الديمقراطية وهو يشكل البديل العملى لها. وقد فسَّر أفلاطون الديمقراطية كرد فعل حتمى لوجود أقلية مالية oligarchy كان قد أرجعها بدورها إلى التفاوت فى الثروة الذى ينتج عن المؤسسة التجارية فى نظره (politeia viii). وأن التغير، والتغير الاقتصادى، يكمن فى أساس التحولات من الأقلية المالية إلى الديمقراطية، ومن الديمقراطية إلى الحكم الاستبدادى (لزعيم شعبى) الذى لم يرق له. ومهما كان رأينا فى الثبات الذى يتطلع إليه أفلاطون كحل، أفلا يوجد شيء ما - ماركسى تقريبًا - من التحليل الاقتصادى-الاجتماعى خلف هذا التشخيص؟

لسنا بحاجة لتأمل القضايا الاقتصادية الكثيرة التى تناولها أفلاطون عرضًا. يكفينا ذكر مثالين. فنظام الطوائف لديه يقوم على إدراك ضرورة وجود درجة من تقسيم العمل (politeia, ii, 370). ويتوسع أفلاطون فى هذه الحلقة الأزلية من علم الاقتصاد بصورة غير معتادة من العناية. وإذا كان فى هذا ما يثير الاهتمام، فإن مبعثه أن أفلاطون (وأرسطو الذى اقتفى أثره) قد شدّدَ ليس على الزيادة فى الكفاءة التى تنتج عن تقسيم العمل بحد ذاته بل على الزيادة فى الكفاءة الناتجة عن تخصص كل فرد بما هو ملائم له بشكل طبيعى. ويجدر بنا تسجيل هذا الانتباه إلى الاختلافات الفطرية فى قابليات الأفراد نظرًا لغيابه كليًا فيما بعد. ويلاحظ أفلاطون بشكل عابر أن النقود هى "رمز" مخصص لتسهيل التبادل (politeia ii, 371؛ هذا وقد ترجم جوويت كلمة δυμβολον بتعبير النقود-الرمز -money

token). ولا يعنى هذا القول العرضى إلا شيئًا قليلاً ولا يبرر أن ننسب إلى أفلاطون أى رأى محدد حول طبيعة النقود. ولكن تنبغى ملاحظة أن قواعد أفلاطون حول السياسة النقدية- كعدائه لاستعمال الذهب والفضة، مثلاً، وفكرته القائلة بأن العملة المحلية لا يمكن استعمالها فى الخارج- تنسجم بالفعل مع النتائج المنطقية لنظرية معينة تذهب إلى أن قيمة النقود، كمبدأ، لا تتوقف على المادة التى تُصنع منها. وفى ضوء ذلك، يبدو لى أن من العدل الادعاء بأن أفلاطون هو الراعى الأول المعروف لإحدى النظرتين الأساسيتين حول النقود كما هو حال أرسطو الذى يحق الادعاء بأنه الراعى الأول المعروف للنظرية الثانية (القسم ٥ ب، أدناه). ومن المستبعد كثيرًا طبعًا أن يكون أفلاطون وأرسطو قد وضعا هاتين النظريتين ولكن من المؤكد أنهما فَكَّرَا بهما وأعطياهما المعنى نفسه الذى أعطاه الكُتَّاب الذين قاموا بتبنيهما بدءًا من القرون الوسطى المتأخرة. ويمكننا أن نفترض هذا بثقة لأن هؤلاء الكتاب قد أظهروا تأثير أفلاطون وأرسطو بوضوح كبير. ويمكن بالفعل إثبات أصل تلك النظريتين بشكل محدد.

إن الحوار Eryxias، الذى لم يكتبه أفلاطون ولكنه نُقل إلينا عبر كتاباته ولا يتضمن ما يتعارض مع آرائه المعروفة، يجرى ذكره هنا لأنه يمثل الجزء الباقى الوحيد من عمل معين يُخصص لموضوع اقتصادى كليًا ويعالجه لذاته حقًا. وفيما عدا ذلك، فإن محتويات الحوار - الذى هو أساسًا عبارة عن بحث حول الثروة التى ترتبط بالحاجات والتى يجرى تمييزها بدقة عن النقود- لا تثير أى اهتمام كبير.

٣- العمل التحليلى لدى أرسطو

يختلف عمل أرسطو التحليلى بصورة تامة. ولا يتمثل هذا فقط بالغياب الواضح لأسلوب أفلاطون الساحر وبأننا نجد بدلاً منه أسلوبًا بسيطًا، مألوفًا، متوسط الجودة إلى حد ما، وطنانًا بشكل ملحوظ (إذا أمكن أن نقول هذا دون الإساءة لشخص عظيم كأرسطو). كما أنه لا يتمثل فقط بأن أرسطو قد فعل أكثر من أفلاطون - أو بشكل أكثر صراحة مما فعل أفلاطون على الأقل - على صعيد تنسيق ومناقشة آراء كانت قائمة مسبقًا فى أدب كان غزيرًا بالتأكيد. إذ يكمن الفارق الجوهرى فى وجود نية تحليلية analytic intention لدى أرسطو كانت

تشكل المحرك الرئيسى لذهنه، والتى يُعتقد أنها كانت غائبة عن ذهن أفلاطون (بمعنى ما). وهذا الأمر واضح من البنية المنطقية لمحاجَّات أرسطو. كما إنه يتضح أكثر عند الانتباه إلى طريقة أرسطو فى العمل: فقد استمد أرسطو مفاهيمه ومذاهبه السياسية، مثلاً، من تشكيلة واسعة جَهدَ فى جمعها من دساتير الدول الإغريقية. كما أن أرسطو أيضًا كان يبحث عن الدولة الفضلى Best State.(٧) التى يفترض أن تحقق الحياة الصالحة Good Life (Summum Bonum) والعدل Justice. وقد بالغ هو أيضًا فى اهتمامه بالأحكام القيمية التى كان يريد لها صحة مطلقة (كما نفعل نحن). كما إنه أضفى شكلاً معياريًا على استنتاجاته (كما نفعل نحن). وأخيرًا، فإنه قدَّم نصحه حول الفضيلة والرذيلة (كما نفعل نحن).(٨) ولكن مهما كانت أهمية هذا، بالنسبة له ولكل قرائه على مدى ٢٠٠٠ سنة، فإنه لا يعنينا قط. فكل هذا يمكن أن يؤثر على أهداف التحليل ودوافعه، بيد أنه لا يؤثر على التحليل نفسه،(٩) كما سبق لى أن قلت هذا وأكرره كلما سنحت فرصة لذلك.

ولكن جزءًا صغيرًا وحسب من عمل أرسطو التحليلى كان يتعلق بالمشاكل الاقتصادية. فقد انصب عمله الرئيسى واهتمامه، بقدر تعلق الأمر بالظواهر الاجتماعية، على الحقل الذى قررنا أن نسميه السوسيولوجيا الاقتصادية أو، بشكل أصح، السوسيولوجيا السياسية التى أخضع لها كلاً من السوسيولوجيا الاقتصادية والاقتصاد التقنى. ولا ينبغى تقييم كتابه Politics سوى كدراسة أو كتاب مدرسى حول الدولة والمجتمع. أما كتابه Nicimachean Ethics -- الذى هو بحث شامل

(٧) من المهم أن نلاحظ أن أرسطو، أيضًا، قد تفلسف أساسًا حول المدينة-الدولة الإغريقية التى، رغم مآثر تعليماته الشهيرة، كانت وتبقى شكل الحياة الوحيد الجدير بالاهتمام الجدى بالنسبة له. ومن الغريب إن تجربة الإسكندر الضخمة فى حقل البناء السياسى لم تثر خياله ودفعه إلى الآفاق الواسعة التى أتاحتها تلك التجربة.

(٨) وعليه، فإنه رفض التسليم بمذاهب حول اللذة والألم حول السلوك كانت منتشرة عند الإغريق فى أيامه. ولكن رغم أنه لم يطرح تعريفًا نفعيًا للسعادة، إلا أنه وضع مفهوم السعادة فى مركز فلسفته الاجتماعية. ومن يفعل هذا يكون قد أخذ الخطوة الحاسمة وارتكب الخطيئة الأصلية: أما أنه قد شدد فيما بعد على مفهوم الفضيلة والرذيلة أو اللذة والألم، فهذا أمر ثانوى -- إذ يمهد أحدهما الطريق للآخر.

(٩) إذا كان ثمة شك بوجود نية تحليلية لدى أرسطو، فإنه يمكن لعبارته البرنامجية أن تزيل مثل هذا الشك:"فى السياسة، كما فى أقسام العلم الأخرى، ينبغى أن يتحول المركب [المعطى من الظواهر] دائمًا إلى عناصر بسيطة أو أجزاء أصغر من الكل " (Politics, I, I).ولكن مصطلح "التحويل" resolving لا يمثل سوى المعادل الحرفى لمصطلح "التحليل" analyzing دون شك ويطابق بالفعل نوعًا خاصًا من النشاط نشير إليه بكلمة تحليل. فما يهم هو روح الفقرة وليس صياغتها على وجه التحديد. والفقرة ككل تعبر بوضوح عن حقيقة أن أرسطو كان قد استخدم عن وعى طريقة معينة فى التحليل.

حول السلوك البشرى من زاوية معيارية – فيهتم على الأكثر بفرد سياسى، بفرد من المدينة–الدولة، وينبغى اعتباره كدليل لكتابه Politics، مشكِّلاً مع هذا الأخير أول عرض نظامى معروف لعلم اجتماعى موحد Unitary Social Science. وربما يعلم القارئ بأنه حتى عهد هوبز، مثلاً، فإن كل ما جرى بحثه تحت اسم العلم السياسى أو الفلسفة السياسية إنما كان يتغذى على خزين أرسطو. ولأغراضنا، يكفى أن نلاحظ (١) لم يكن أرسطو، ككاتب تحليلى جيد، دقيقًا جدًا فى مفاهيمه فحسب، بل إنه نسق هذه المفاهيم أيضًا، جاعلاً منها جهازًا مفهَميًا conceptual apparatus، أى أنه حولَ هذه المفاهيم إلى نظام من أدوات للتحليل ترتبط بعضها ببعض وقصدَ استعمالها كلها معًا – وهذه هبة لا تُقدر بثمن للعهود اللاحقة؛ (٢) بحثَ أرسطو عمليات التغير والدول، كما ورد هذا حقًا فى منهجه "الاستقرائى" الذى ألمحنا إليه أعلاه؛ (٣) حاول أرسطو التمييز بين خصائص الكائنات الاجتماعية أو خصائص السلوك الذى يوجد بمقتضى ضرورة مطلقة أو متأصلة (φVσε ι) وبين خصائص الكائنات الأخرى التى تنشأ عن قرار تشريعى أو عرف (Voμw)؛ (٤) ناقش أرسطو المؤسسات الاجتماعية فى ضوء الأهداف وفى ضوء المزايا أو العيوب التى وجدَ أنها قادرة على تحقيقها، وأنه استسلم، وسمح لأنصاره بالاستسلام، لشكل خاص من الخطأ الغائى.[١٠] وإذ نرجئ درس مفهومه حول القانون الطبيعى، فإننا نقتصر هنا على درس ثلاث عينات متميزة من تحليله.

(١٠) إن الغائية (Teleology) أو محاولات تفسير المؤسسات وأشكال السلوك سببيًا من خلال الضرورة الاجتماعية أو الهدف الذى يُعتقد أنها تخدمه ليست هى محاولات خاطئة دومًا: فثمة أشياء فى المجتمع يمكن طبعًا ليسٍ فقط فهمها على أساسٍ هدفها، بل أيضًا تفسيرها سببيًا بواسطته. فالغائية يمكن أن تلعب دورًا معينا فى جميع العلوم التى تعنى بالأفعال البشرية الهادفة. ولكنها يجب أن تعالَج بحذر؛ فهناك على الدوام خطر استعمالها بصورة غير صحيحة. وغالبًا ما يتمثل الاستعمال غير الصحيح بتضخيم المدى الذى يتصرف الناس فى حدوده، ويشكلون مؤسسات يعيشون فى ظلها، وفق أهداف مدركة بشكل واضح مما يرغبون عن وعى بإدراكها بأكثر الطرق عقلانية. وهذا يبين لماذا يمكن اعتبار الخطأ الغائى حالة خاصة من فئة أوسع من الأخطاء المنطقية. ومن المهم الإشارة إلى أن أرسطو كان متحررًا تمامًا من الخطأ الغائى فى القضايا التى تقع خارج نطاق علمه الاجتماعى. ففى كتابه: (11, 8) Physicae ausculationes، مثلاً، لاحظ أرسطو أن أسناننا مكيفة لمضغ الطعام ليس لأنها كانت مصممة لهذا الغرض بل لأن الأفراد الذين لهم بالصدفة أسنان قوية يمتلكون فرصة للبقاء أفضل من غيرهم ممن ليس لهم مثلها. يا لها من قطعة دقيقة من الداروينية.

٤- حول أصل الدولة والملكية والعبودية

بخلاف الانطباع واسع الانتشار، لم يقبل أرسطو فكرة أفلاطون القائلة بأن الدولة قد نشأت عن العائلة الأبوية أو القرابة gens. كما أنه لم يقبل كليًا فكرة العقد الاجتماعى Social Contract التى يبدو أنها كانت متداولة بين السفسطائيين، بيد أنها لم تكن بعيدة عن ذهنه. فقد كان يتحدث، بين حين وآخر، حتى عن عقد أصلى بحيث أن الفكرة كانت تصل بسهولة إلى كل أنصاره. وتأتى أهمية هذا من سببين: أولاً: لأن فكرة العقد الاجتماعى أصبحت فى القرن السابع عشر والثامن عشر محورًا للون من الفكر كان يستاء أصحابه كثيرًا من اعتبارهم أرسطوطاليين. ثانيًا: كانت معالجة أرسطو لهذا الموضوع تميِّز موقفه العام من أفكار السفسطائيين. فلديه الكثير الذى يوحى بقوة بتأثير السفسطائيين. ومع ذلك، فإنه ثابر فى جدله ضدهم أو بالأحرى ضد الآراء المنسوبة لهم. وقد لا يكون من الصعب تفسير مثل هذا الموقف؛ فهو ليس موقفًا نادرًا. ومع ذلك، فلا ينبغى أن نسمح لهذا بطمس حقيقة استيعابه لبعض أفكارهم وحقيقة أن تأثيرات السفسطائيين فى العصور الوسطى قد تحققت عبر أعماله بشكل رئيسى.

فى الكتاب الثانى من عمله Politics، ناقش أرسطو الملكية الخاصة والشيوعية والعائلة من خلال نقد أفلاطون، وفاليس وايبوداموس أساسًا. ولم يكن انتقاده لأفلاطون – وهو الوحيد بين هؤلاء الثلاثة الذى يمكن مقارنة الانتقاد بنص كتاباته – عادلاً قط، بل إنه يسىء فهم طبيعة عمل أفلاطون وأهميته كليًا. ولكن الحجج التى قدمها أرسطو لصالح الملكية الخاصة والعائلة وضد الشيوعية كانت قوية جدًا – وهى تبدو شبيهة جدًا بتلك التى أوردها لبراليو الطبقات الوسطى فى القرن التاسع عشر.

لقد نشأ أرسطو فى مجتمع، وتنفس هواء حضارة، كانت العبودية عنصرًا جوهريًا بالنسبة لهما. ومع ذلك، فإنه عاش فى وقت تعرض فيه هذا المكون الجوهرى إلى نار النقد الاجتماعى أيضًا. أى أن العبودية غدت مشكلة بالفعل. وقد حاول أرسطو حل هذه المشكلة بطرح مبدأ معين كان يصلح لغرض التفسير والتبرير معًا. يتضمن هذا المبدأ ما تصورَ أرسطو أنه حقيقة لا يرقى إليها شك وهى التفاوت "الطبيعى" بين الأفراد: إذ يُخلق بعض الأفراد ليكونوا تابعين والبعض

الآخر ليحكموا، وذلك تبعًا لمواصفاتهم الفطرية. وقد وجد أرسطو صعوبة في مطابقة هذه الموضوعة بموضوعة أخرى تختلف كليًا، وهي أن الطبقة الأولى من الأفراد كانت تقدم العبيد للحياة الواقعية، بينما كانت الطبقة الثانية تقدم السادة لهذه الأخيرة. ولكنه تخلص من المشكلة باعترافه بوجود حالات "غير طبيعية" و"غير عادلة" من العبودية كاستعباد أسرى الحروب دون تمييز (الاستعباد الهيليني). وسيرى معظمنا في هذه النظرية مثالاً فريدًا للتحيز الإيديولوجي المقرون بنية التبرير (فالاثنان قد لا يتوافقان بالضرورة، كما نعلم). والأمر المهم جدًا يتمثل بأن نبين بوضوح تام ما الذي يبرر هذا الانطباع بالضبط. فكراهيتنا لفكرة أن العبودية تعود لعيب طبيعي- من نوع ما - في الفرد المستعبد لن تبرر هذا بالتأكيد. كما لا يكفي أن تتضمن نظرية أرسطو عدة استنتاجات خفية (non sequiturs). فهذا يمكن أن يخلق تحليلاً معيبًا ولكن ليس تحيزًا إيديولوجيًا. وفي الوقت نفسه، حينما تشمل الأخطاء المرتكبة كل نقاط المحاجّة في الاتجاه نفسه، وإذا توافق هذا الاتجاه مع ما نتصور أنه إيديولوجيا المحلل، فقد نكون على حق بشكنا بوجود تحيز إيديولوجي. ولكن إثبات الأخطاء، وليس الشك بوجود التحيز، هو ما ينبغي أن يبرر الاعتراض على النظرية حتى في هذه الحالة.

٥- الاقتصاد "البحت" لدى أرسطو

إذ نستبقي في أذهاننا أسس التفسير هذه، فإننا نعود الآن إلى اقتصاد أرسطو الجنيني "البحت" الذي ينبغي إيجاد عناصره في عمليه التاليين إلى حد بعيد: Politics, ı, 8-11 وEthics, v, 5. ولا يمكن لشيء ما أن يكون أسهل من بيان أن أرسطو كان يهتم أساسًا بما هو "طبيعي" و"عادل" في ضوء مثله حول الحياة الفضيلة والرذيلة، وأن الوقائع الاقتصادية والعلاقات بين الوقائع الاقتصادية، التي درسها وقيمّها أرسطو، تظهر في ضوء التصورات الإيديولوجية المسبقة التي يتوقع وجودها لدى فرد عاش وكتب لطبقة مرتاحة ومتنعمة بأوقات الفراغ وتحتقر العمل والسعي وراء الكسب وتحب الفلاحين لأنهم كانوا يطعمونها وتكره مقرض النقود لأنه كان يستغلها. وهذه الأشياء لها من الأهمية نفس ما للأحكام القيمية والإيديولوجيا بالنسبة للمفكر المعاصر، رغم اختلاف هذه الأخيرة عن هذه الأشياء.

وما يهمنا حقًا هو النقاط التالية: لقد أقام أرسطو تحليله الاقتصادى بشكل حاسم على أساس الحاجات وإشباعها. فبعد أن انطلق من اقتصاد الأسر المكتفية ذاتيًا، قام فيما بعد بإدخال تقسيم العمل، والمقايضة، ومن ثم النقود كوسيلة للتغلب على صعوبات المقايضة المباشرة – مرتكبًا خطأ خلط الثروة بالنقود، من حيث يتوقع المرء بالضبط. وليس ثمة نظرية حول "التوزيع". إن كل هذا– الذى قد يمثل عصارة أدب ضخم ضائع – يشكل الإرثَ الإغريقى بقدر تعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية. وسوف نتتبع تأثير هذا الإرث على كتاب سمث Wealth of Nations الذى لا تمثل فصوله الخمسة الأولى سوى تطوير للون نفسه من المحاجة. إذن، لنتفحصْ هذا الإرث بدقة أكثر.

(أ) **القيمة**. لم يميز أرسطو بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية بوضوح فحسب، كما فعل الكتاب اللاحقون، بل إنه أدرك أيضًا أن الظاهرة الأخيرة تنبع من الأولى بطريقة ما. بيد أن هذا لا يشكل سوى معرفة فطرية، بل أمر مألوف لم يستطع أرسطو أن يذهب أبعد منه. وقد عوَّض السكولائيون اللاحقون هذا الفشل، إذ طوّروا نظرية السعر التى يتعذر القول بأن أرسطو كان يمتلكها. ثمة من يعزو هذا الفشل إلى انشغال أرسطو بالمشكلة الأخلاقية حول التسعير العادل – العدل "المتبادل"– الأمر الذى أبعده عن الاهتمام بمشكلة تحليل التسعير الفعلى. ولكن هذا أبعد شيء عن الحقيقة. فالاهتمام بالجانب الأخلاقى، بالذات، من التسعير، كما يبين بجلاء مثال السكولائيين اللاحقين، يقدم أحد أقوى الحوافز التى يمكن أن يمتلكها المرء لتحليل آليات السوق الفعلية. ثمة فقرات عدة تشير بالفعل إلى أن أرسطو قد حاول هذا دون أن يوفق.(١١) ومع ذلك، فإنه عالج حالة الاحتكار (Politics, 1.11 and Ethics, v, 5) التى عرفها، كما عُرِّفت على الدوام، كوضع يتميز بوجود بائع واحد فى السوق (μονος، وحيدًا أو باقيًا لوحده؛ πωλειν، البيع)(١٢) وقد أدان أرسطو هذه الحالة بوصفها حالة "غير عادلة".

---

(١١) وترد أكثر الفقرات بروزًا فى: Ethics, v (1133) التى أفسرها أنا كما يلى: حينما يقارَن عمل المزارع بعمل الإسكافى، فإن منتوج المزارع يقارن بمنتوج الإسكافى". ولا أستطيع استخلاص أكثر من هذا، على الأقل، من تلك الفقرة. فإنْ كنت على حق، فإن أرسطو كان يتجه صوب خلق نظرية معينة للسعر تقوم على العمل–التكلفة، لم يكن قادرًا على التعبير عنها بشكل صريح.

(١٢) وقد أضافت جوان روبنسون المفهوم المناظر: احتكار الشراء Monopsony أى وضع يتميز بوجود مُشترٍ واحد فى السوق (όψωειν، الشراء).

إن هذه الوقائع توحى بأنها تعطى الحل لمشكلة معينة أتعبت قسمًا من مؤرخى نظرية القيمة. فقد كان أرسطو يبحث بالتأكيد عن قاعدة للتسعير العادل وقد وجدها فى "التعادل" بين ما يعطيه المرء وبين ما يأخذه. فنظرًا لضرورة أن يكسب كلا الطرفين فى فعل ما من أفعال المقايضة أو البيع بمعنى أنهما ينبغى أن يفضّلا الوضع الاقتصادى الناشئ بعد ذلك الفعل على الوضع الاقتصادى الذى كانا عليه قبله - وإلا فلن يكون هناك ما يدفعهما للإقدام على هذا الفعل - فلا يمكن أن يكون هناك تعادل بين القيم "الذاتية" أو القائمة على المنفعة للسلع المتبادلة أو بين السلعة والنقود المدفوعة أو المستلمة فى مقابلها. ولأن أرسطو لم يقدم أى نظرية حول القيمة التبادلية أو السعر، فقد استنتج أولئك المؤرخون: لابد أن أرسطو كان يحمل فى ذهنه نظرية غامضة حول قيمة موضوعية أو مطلقة Objective or Absolute Value للأشياء وهى قيمة كامنة جوهريًا intrinsically inherent فى صلب هذه الأشياء ومستقلة عن الظروف أو التقييمات أو الأفعال البشرية- فالكيان الغيبى هو أكثر ما يستهوى الأفراد ذى الميول الفلسفية مثلما يبعث أشد النفور لدى مَنْ يمتلكون فكرًا أكثر "وضعيةً". ولكن هذا الاستنتاج غير وارد بالتأكيد. فالفشل فى تفسير القيمة التبادلية لا يعنى الفشل فى الاعتراف بها كحقيقة. ومن المعقول أكثر افتراض أن أرسطو كان يفكر بالقيم التبادلية القائمة فى السوق، كما يتم التعبير عنها من خلال النقود، أكثر من أنه كان يفكر بمادة غامضة للقيمة، كما تقيسها تلك القيم التبادلية. ولكن ألا يعنى هذا أن أرسطو قد سلم بالأسعار الفعلية للسلعة كمقياس لمفهوم العدل المتبادل commutative justice، فاقدًا بذلك وسائل التحقق من عدالة أو عدم عدالة هذه الأسعار؟ كلا، أبدًا. فقد رأينا أنه قد أدان الأسعار الاحتكارية. وقياسًا بالغرض الذى قصده أرسطو، ليس من الغريب مساواة الأسعار الاحتكارية بالأسعار التى يضعها فرد أو مجموعة من الأفراد لمصلحتهم الخاصة. ولكن الإدانة لا تشمل أسعارًا معطاة للفرد ويتعذر عليه التلاعب بها، أى الأسعار التنافسية التى تتكون فى سوق حرة فى ظل ظروف عادية. ومن باب الحدس، ليس ثمة ما يثير الاستغراب أن يكون أرسطو قد أخذ الأسعار التنافسية العادية كمقاييس للعدل المتبادل أو، بتعبير أدق، أنه كان مستعدًا لاعتبار أى معاملة تجرى بين الأفراد وفقًا لهذه الأسعار معاملةً "عادلة" - وهذا هو حقًا ما ترتبَ على العلماء السكولائيين أن يفعلوه بشكل صريح. وإذا صح هذا التفسير، فإن مفهوم أرسطو حول القيمة العادلة لسلعة ما هو مفهوم "موضوعى" بالفعل غير أنه يكون

هكذا فقط بمعنى عدم قدرة أى فرد على تغييره بجهده الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن القيم العادلة لدى أرسطو هى قيم اجتماعية - قيم تعبِّر عن تقييم المجتمع لكل سلعة،[١٣] كما كان يفكر على نحو شبه مؤكد- إلا أنها تكون هكذا فقط بمعنى كونها نتاجًا فوق - فردى لأفعال عدد كبير من الأفراد العقلانيين. ومع ذلك، فإن هذه القيم ليست قيمًا غيبية أو مطلقة، بل هى كميات من السلع مضروبة بأسعارها التنافسية العادية. وحينما تُعرَّف القيم بهذه الطريقة، فإن القارئ لن يجد صعوبة فى إدراك أن العدل المتبادل الذى يطلبه أرسطو يكتسب معنى متينًا وبسيطًا بشكل كامل. وسيتحقق هذا المطلب بتساوى هذه القيم فى كل عملية مبادلة أو بيع: فإذا كان (أ) يقايض حذاء مع أرغفة من الخبز مع (ب)، فإنه ينبغى، بغية تلبية مطلب أرسطو من العدل المتبادل، أن تتساوى الأحذية مع الأرغفة عند ضرب كليهما بأسعارهما التنافسية العادية، وإذا كان (أ) يبيع الحذاء إلى (ب) مقابل نقود، فإن القاعدة نفسها ستحدد مبلغ النقود الذى يجب أن يحصل عليه. وما دام (أ)، فى ظل الشروط المفترضة، يحصل على ذلك المبلغ بالفعل، فإننا نحصل على مثال لتوضيح العلاقة، التى يثيرها أرسطو نفسه وكثير من أنصاره، بين المثال المنطقى والعادى the logical and normal ideal وبين "الطبيعى" و"العادل".

لقد عالجنا هذه المحاجة بكل هذه العناية لأن هذه المعالجة تُنهى مرة وإلى الأبد كل التكهنات الغيبية حول وجود قيمة موضوعية أو مطلقة حيثما ظهرت وفى أى وقت كان. وبعد أن أقصينا بشكل نهائى ما يعتبر مشكلة زائفة، فإننا، من الآن فصاعدًا، نفهم القيمة الموضوعية لسلعة ما على أنها المقدار الذى عرّفناه وليس أى شيء آخر. وبالمثل، فإننا نهتم بأى معنى غيبى ممكن لمفهوم القيمة الجوهرية الكامنة (Intrinsic Value) لأن من الممكن على الدوام (وبسهولة فى معظم الحالات) أن تُربط به قيمة غير غيبية بتاتًا - كما يحصل حينما يتحدث كاتب ما عن القيمة الكامنة لعملة معينة مثلاً وهى الحالة الأهم.

---

(١٣) لقد ظلت تلك الفكرة تعاود الظهور من حين إلى آخر على مدى عصور. كما نجدها لدى ج. ب. كلارك (راجع الجزء الرابع، أدناه). وهى فكرة فقيرة المضمون، رغم أنها راقت كثيرًا لبعض الأفراد كما يبدو: فهى لا تتضمن أى معنى واقعى يمكن التأكيد فيه على أن أى مجتمع غير اشتراكى يقيم السلع بذلك الشكل، رغم أن من الصحيح طبعًا أن المؤثرات الاجتماعية تشكل التقييمات الذاتية للأفراد التى تحدد سلوكهم وتخلق، بهذا الشكل، أسعارًا و"قيمًا موضوعية".

(ب) **النقود.** إن نظرية النقود التى أخذ بها أرسطو وعارض بها عن وعى، كما يبدو لى، نظرية أفلاطون البديلة تتمثل بما يلى: مجرد وجود مجتمع غير بدائى إنما يفترض تبادل السلع والخدمات حيث يأخذ هذا التبادل صورة مقايضة فى البداية "طبعًا". ولكن الأفراد الذين يحتاجون ما هو متوفر لدى أفراد آخرين قد لا يكون لديهم ما يحتاجه الأخيرون، مما يجعل من الضرورى، على الأغلب، القبول بمبادلة ما لا يحتاجه المرء للحصول على ما يحتاجه عن طريق فعل آخر من المقايضة (التبادل غير المباشر). إذن، ثمة ميزة واضحة تدفع الناس، ضمنًا أو عبر التشريع، إلى اختيار سلعة واحدة كوسيلة للمبادلة – إذ لم يأخذ أرسطو بنظر الاعتبار إمكانية اختيار أكثر من سلعة واحدة. أشار أرسطو بإيجاز إلى حقيقة أن بعض السلع – كالمعادن – تلائم هذا الدور أكثر من غيرها، مبشرًا بذلك ببضع فقرات بالية من كتب القرن التاسع عشر المدرسية حول التجانس، وقابلية التجزئة، وقابلية الحمل، وثبات القيمة النسبى[١٤] وما شابه. وعلاوة على ذلك، فإن قاعدة أرسطو القاضية بضرورة التعادل عند المبادلة قد قادته بصورة طبيعية إلى ملاحظة أن وسيلة المبادلة ستستخدم كوسيلة لقياس القيمة أيضًا. ولاحظَ أرسطو أخيرًا، ضمنًا على الأقل، أنها تستخدم كمخزن للقيمة. وهكذا يمكن أن تُنسب إلى أرسطو ثلاث من الوظائف الأربع للنقود، التى من المعتاد أن تُذكر فى الكتب المدرسية – وتتمثل الوظيفة الرابعة بكون النقود مقياسًا للمدفوعات المؤجلة.

تتضمن هذه النظرية فرضيتين اثنتين من حيث الجوهر: تكمن الفرضية الأولى فى أن وظيفة النقود الرئيسة التى تحدد طبيعتها وتفسر وجودها هى استعمالها كوسيلة للمبادلة مهما كانت الأغراض الأخرى التى يمكن أن تؤديها. وعليه، تعود هذه النظرية إلى ما وصفها البروفيسور فون مايسس بالنظريات "الاسمية" Catallactic theories of money حول النقود (καταλλάττειν، المبادلة). والفرضية الثانية هى أن النقود، لكى تستخدم كوسيلة للمبادلة فى أسواق السلع، ينبغى أن تكون هى نفسها واحدة من هذه السلع. أى أنها ينبغى أن تكون شيئًا نافعًا له قيمة تبادلية بمعزل عن وظيفته النقدية– وهذا هو كل ما تعنيه بهذا الصدد فكرة القيمة الجوهرية الكامنة – قيمة يمكن مقارنتها بقيم أخرى. ولذلك، يتم تعريف السلعة النقدية من حيث الوزن والنوعية مثل باقى السلع. وقد يقرر الناس،

(١٤) ومع ذلك، فقد أدرك أرسطو أن قيمة الذهب والفضة لم تكن ثابتة.

لغرض الملاءمة، وضع علامة عليها (χαϱαxτήϱ) لتجنب الإزعاج الناجم عن وزنها فى كل مرة، ولكن هذه العلامة لا تقوم إلا بإعلان وضمان كمية ونوعية السلعة المتضمنة فى عملة معينة ولا تمثل السبب لقيمتها. إن هذه الفرضية، التى لا تتطابق مع الفرضية الأولى أو تكون مفترَضة من قبلها، تصف ما سنسميه من الآن فصاعدًا بالنظرية المعدنية حول النقود (the Metalist Theory of money Metallism) بالمقارنة مع النظرية الاسمية (Cartal Theory) التى تشكل نظرية أفلاطون مثلاً لها.(١٥)

ومهما كانت نواقص هذه النظرية، ورغم تعرضها للتحدى باستمرار، فإنها سادت حتى نهاية القرن التاسع عشر وأكثر. كما أنها تمثل أساس معظم الجهود التحليلية فى مجال النقود. ولذلك فإن لدينا كل المسوغات للثقة بتفسيرنا لأرسطو الذى بقى تأثيره الشخصى قويًا فى هذا المجال حتى عهد آدم سمث. وليس ثمة فقرة أخرى فى كتابه Politics تتحمل تفسيرًا آخر ما لم ننسب إليه آراء محددة قد أشار هو إليها ولكنها تعود لكتاب آخرين بشكل واضح. ولكن أرسطو، فى كتابه Ethics، وفى سياق استخدام الكلمة الإغريقية للقطع المعدنية المتداولة ((νομιδμα، أشار إلى أن النقود توجد ليس بحكم "الطبيعة" بل بحكم العرف أو التشريع (νομω) مما يشير إلى اتجاه آخر. ورغم ذلك، فإن إضافته، على سبيل توضيح هذا الرأى، بأن النقود يمكن أن تتغير أو أن المجتمع يبطل استعمالها توحى بأن ما قَصَده لم يكن أكثر من أن العرف أو التشريع يحدد المادة التى ينبغى استعمالها فى سك النقود والشكل الخاص الذى يجب إعطاؤه للمسكوكات.(١٦)

وأخيرًا، ينبغى أن يتوجه اهتمامنا صوب نقطة مهمة تتعلق بالمنهج. تمثل نظرية أرسطو حول النقود نظرية بالمعنى الاعتيادى لهذا المصطلح، أى أنها محاولة لتفسير معنى النقود وما تؤديه من أدوار. ولكنه قدَّمها فى شكل تطورى كما هى عادته فى معالجة أى مؤسسة اجتماعية: فقد ترَكَ النقود تتطور بطريقة ما

---

(١٥) انظر الفصل السادس من هذا الجزء.

(١٦) لا نستطيع مناقشة الفقرات الأخرى كما ينبغى. يكفى القول أن تلك الفقرات، فى أسوأ الأحوال، تزن جيدًا المضامين الواضحة لتشديد أرسطو على ضرورة أن تتكون النقود من مادة ما هى نفسها سلعة من السلع. فإما أن العبارة القائلة بأن النقود هى ύπάλλαγμα τής χϱειας xατά δυνθήxην (Ethics, v. 5.11) تعنى أن النقود وسيلة للمبادلة [تستعمل] وفقا للعرف أو أنه يتعذر على فهمها بخلاف ذلك.

توحى بأن النقود هى نتيجة تاريخية تبدأ من ظرف أو "مرحلة معينة" لا يكون فيها ثمة نقود. لسنا بحاجة طبعًا لأن نجد فى هذا أكثر من وسيلة إيضاح. وفى الواقع، لابد أن يتذكر القارئ هذا التفسير المحتمل الذى سينقذ محاجَّات عديدة من اتهامها بعدم المعقولية التامة، وهى المحاجَّات التى تقدم نفسها فى صورة "تاريخ" متخيل بشكل بحت، كما تفعل مثلاً تلك النظريات حول الدولة التى تنطلق من فكرة عقد اجتماعى أصلى ما. بل ويمكن حتى لمفهوم آ. سمث حول "حالة المجتمع المبكرة والبسيطة" أن يستفيد من التفسير الذى يرفض أن يتعامل مع هذا المفهوم جديًا. ولكن النقود تمثل حالة مختلفة، لأن نظرية أرسطو عن الأصل المنطقى للنقود قد تصلح - عند الحاجة - كنظرية يمكن التحقق منها عن الأصل التاريخى للنقود. وتكفى لتوضيح هذا بعض الأمثلة من الشيكل السامى أو الشاى - النقود لدى البدو المنغوليين. وهذه هى الحالات التى تبرز فيها ملاحظتنا المنهجية. فهل يصح، كمنهج، الرجوع إلى أبعد نقطة ممكنة من تاريخ مؤسسة معينة لاكتشاف دلالاتها الجوهرية أو الأكثر بساطة؟ كلا، بوضوح. فأشكال الوجود البدائية، كقاعدة، ليست أكثر بساطة من الأشكال المتأخرة، بل هى أكثر تعقيدًا منها: فشيخ العشيرة الذى هو قاضٍ وكاهن وإدارى ومحارب فى وقت واحد يمثل ظاهرة معقدة أكثر من خلفائه المتخصصين فى العهود اللاحقة، وإن العزبة القروسطية تمثل ظاهرة معقدة أكثر من شركة حديد أمريكية. وعليه، ينبغى أن تبقى الأصول المنطقية والتاريخية متمايزة. ولكن هذا التمايز لا يطرح نفسه إلا عند مراحل متقدمة من التحليل. كما أن الباحث المبتدئ يخلط بينهما باستمرار.[١٧] ومن المؤكد أن نظريات أرسطو حول النقود وحول مؤسسات اجتماعية أخرى تنطوى على هذا الخلط. وقد أورث أرسطو هذه النظريات إلى مجموعة كاملة من المفكرين ممن انحدروا عنه بمن فيهم النفعيون الإنجليز. وما تزال آثار هذا الخلط باقية حتى يومنا هذا.

(ج) **الفائدة.** أما بقية اقتصاد أرسطو "البحت"، فيكاد لا يستحق الذكر عند النظر إليه من زاويتنا. فكثير، إنْ لم نقل معظم الأشياء، مما كان يمكن أن تمثل مشاكل للاقتصادى فى العهود اللاحقة كان أرسطو قد افترضها كأشياء صحيحة وهى فى حالة معارف فطرية سابقة على العلم؛ كما أنه مرّرَ أحكامه القيمية حول

(١٧) ومع ذلك، لابد أن نتنبه إلى أن مطابقة التطور التاريخى والمنطقى لا تنطوى على الخلط بالضرورة. ولكن حينما لا يكون هناك خلط، فإنه ينبغى إما إثبات وجود توافق فى كل حالة خاصة وإما القبول بمنطق تطورى evolutionary أو " انبثاقى" emanatistic كمنطق هيجل.

واقع معين فشل هو نفسه بشكل تام فى استكشاف أبعاد واسعة منه. فمن الواضح أن دخل المالك الزراعى فى زمان أرسطو لم يمثل أى مشكلة بالنسبة له؛ وكان العامل الحر أمرًا شاذاً فى اقتصاده العبودى، وقد فرغ منه دون درس جدى وبصورة روتينية؛ كما أنه لم يعر الحرفى إلا اهتمامًا قليلاً باستثناء ما يتعلق بالسعر العادل لمنتوجه؛ وقد جرت معالجة وضع التاجر (ومالك السفينة)، والحانونى، ومقرض النقود، فى ضوء تقييم أخلاقى وسياسى لنشاطاتهم ومكاسبهم(١٨) بشكل رئيسى دون أن يبدو أنه قد أدرك ضرورة القيام بتحليل معين لتفسير هذه النشاطات والمكاسب. وهذا ليس مدعاة للاستغراب أو اللوم. فالتحليل يضىء الوقائع الطبيعية والاجتماعية للعالم التجريبى بشكل بطىء. وعليه، ففى بدايات التحليل العلمى، تبقى الكتلة الأساسية من الظواهر على حالها كمعارف فطرية بحيث لا تستثير الفضول العلمى سوى أجزاء من هذه الظواهر والتى تغدو "مشاكل" من ثم.

ولم تكن الفائدة من بين هذه الأجزاء بالنسبة لأرسطو. إذ أنه قد سلَّم بالواقع القائم بخصوص الفائدة على القروض النقدية دون أن يجد أى مشكلة فيها. ولم يقم حتى بتصنيف القروض وفق الأغراض التى يمكن أن تخدمها. ولا يبدو أنه لاحظ اختلاف القرض الذى يمول الاستهلاك عن القرض الذى يمول التجارة البحرية (foenus nauticum). لقد شجب أرسطو الفائدة – التى ساواها بـ"الربا" فى جميع الحالات– على أساس عدم وجود ما يبرر زيادة النقود، بوصفها مجرد وسيلة للمبادلة، عند انتقالها من يد إلى أخرى (وهو ما تفعل طبعًا). ولكنه لم يسأل قط لماذا تُدفع الفائدة رغم ذلك.(١٩) كان العلماء السكولائيون أول من طرح هذا السؤال. ويعود الفضل إليهم أولاً فى جمع الوقائع حول الفائدة وتطوير خطوط

(١٨) لنتذكر: أنا لا أحاجج ضد مُثلْ أرسطو العليا فى الحياة أو ضد أى من أحكامه القيمية. كما لا أحاججُ لتبجيل النشاط الاقتصادى طبعًا. على العكس. فأنا أطرى رفض فيلسوفنا مطابقة السلوك الرشيد بالسعى وراء الثروة. فكل ما أريد قوله هو أن أرسطو، الذى تحمسَ لضرورة التحليل وجمع الوقائع فى القضايا السياسية كشىء تمهيدى لابد منه للحكم judging،لم يبدِ أى اهتمام قط بهذا الشىء التمهيدى فى القضايا الاقتصادية "البحتة" باستثناء ما يتعلق بالقيمة والسعر والنقود. فالفارق الجوهرى الذى يراه أرسطو بين مكاسب التاجر ومكاسب المنتج، مثلاً، هو أساسًا معرفة فطرية سابقة على التحليل. وعليه، فلا تمت هذه الحقيقة بأى صلة لإدانته مكاسب الأول واستحسانه مكاسب الثانى.

(١٩) لإيضاح هذه النقطة بصورة تامة، لنقارن موقف أرسطو من الفائدة بموقف ماركس الذى شجب الفائدة هو الآخر بنفس قوة شجب أرسطو لها على الأقل. بيد أن تحليل الفائدة يمثل مشكلة مهمة للغاية بالنسبة لماركس.

عامة لنظرية معينة حولها. بينما لم تكن لأرسطو نفسه نظرية حول الفائدة. ولا ينبغى، بشكل خاص، اعتباره رائدًا للنظريات النقدية المعاصرة للفائدة. فرغم أنه رَبطَ الفائدة بالنقود، بيد أن هذا لم يأتِ كنتيجة لقيامه بجهد تحليلى، بل لغياب هذا الأخير: فالتحليل الذى يعيدنا، فى آخر الأمر، إلى رأىٍ فطرى سابق على التحليل، سبق أن فنده تحليل أقدم، يضفى على الفائدة معنى مختلفًا.

٦- الفلسفة الإغريقية

لا يضيرنا شيء، بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد التقنى، إن تركنا الفكر الإغريقى عند هذه النقطة. ولكننا نفقد الكثير مع الأسف من ناحية أخرى. إذ يندر وجود فكرة فى عالم الفلسفة لا تنحدر من مصادر إغريقية، كما إن الكثير من هذه الأفكار، وإن لم تتصل مباشرة بالتحليل الاقتصادى ذاته، على علاقة وثيقة بالموقف العام للباحث وروحه، رغم ضرورة عدم المبالغة بمثل هذه الخلفية، كما سبق لى أن أوضحت هذا بدقة. وقد أثرت المدارس ما بعد الأرسطية بشكل خاص كالمدرسة الشكية والمدرسة الرواقية والإبيقوريون، والأفلاطونيون الجدد من ثم، ليس فقط على الانتقائيين الرومان مثل سيسرو وسنيكا، بل إنها أيضًا ساعدت بشكل مباشر على تشكيل فكر القرون الوسطى والفكر الأكثر حداثة. فالفكرة الرواقية القائلة بأن العالم العقلانى(٢٠) تحكمه قوانين ثابتة تعكس موقفًا فكريًا لا يخلو من الأهمية بالنسبة لنا. ومع ذلك، يكفى أن نلقى نظرة على رسالة أبيقور (حوالى ٣٤١-٢٧٠ ق.م.)(٢١).

يمكن أن تصلح الفلسفة الأبيقورية كمثال نموذجى على الحقيقة القائلة بأن كل ما تعنيه مجموعة معينة من الأفكار عبر الزمن لا يرتبط إلا من بعيد بما قصدَ أصحابها إيصاله. لقد عاش ابيقور فى الفترة الهيلينية التى شهدت الانهيار السريع للـ polis (دولة-المدينة). وكانت الحياة المفعمة بالنشاط تعنى، بالنسبة للإغريق، المشاركة الفعالة فى الإدارة والشئون السياسية فى الدول المدينية. ولكن حياة كهذه

---

(٢٠) حول معنى مصطلح عقلانى rational، فى هذا السياق، انظر الفصل الثانى، القسم ٥ (ج) أدناه.

(٢١) See C. Bailey, the Extract Remains (1926) ; W. Wallace, Epicureanism (1880).

لم تعد ممكنة بالنسبة للرجل المتحضر. ومثل كثيرين غيره، فقد تمثلَ حل أبيقور للمشكلة الأخلاقية الناشئة - مشكلة ما يمكن تسميته الخواء الروحى للفكر النقى - بالانعزال عن العالم ومحاولة بلوغ النقاء المجرد (αταραξια) من خلال الانعزال الواعى. إن الأسباب التى خلقت هذا الموقف المنعزل- ليس ثمة مقابل جيد للمصطلح الألمانى Lebensstimmung- كانت فريدة تاريخيًّا كفرادة هذا الموقف نفسه حقًا - أو أنه كان ولا يزال كذلك حتى هذا اليوم. ولكن ثلاثة عناصر من النظام الفكرى لأبيقور ظلت تبرز بين حين وآخر فى العصور الوسطى المتأخرة وفى عهد النهضة ومن بعده أيضًا. يتمثل العنصر الأول بماديته الذرية التى تطابقت مع الفلسفات الميكانيكية اللاحقة بشأن الكون وربما قد أثرت بها. والعنصر التالى تمَثَلَ بما يلى: يمكن وصف موقف أبيقور من البيئة الاجتماعية كنوع سامٍ من المذهب الفردى القائم على اللذة hedonism أو السعادة eudaemonism؛ ورغم أن مذهبى أبيقور حول اللذة والسعادة كانا يختلفان كثيرًا عن هذين المذهبيْن فى العصور اللاحقة، وبخاصة تعريفه المغاير تمامًا للذة والألم pleasure and pain، فإن هناك خطًا مشتركًا يمتد من أبيقور إلى هيلفيتوس وبنثام. ومن المؤكد أن مذهب بنثام الصاخب والفج: المذهب النفعى utilitarianism كان قد صدمَ حكيمنا العجوز. ولكن بقدر نفورنا من الجمع بينهما، يتعين علينا أن ننظر للاثنين كنصيرين لمذهب اللذة hedonists بمعنى ما أوسع. أما العنصر الثالث فهو العقد الاجتماعى الذى كان أبيقور نصيرًا قويًا له، رغم أنه لم يبدع هذا المفهوم. ولكن الفكرة كانت قد انتقلت عن طريق العلماء السكولائيين إلى فلاسفة القانون الطبيعى الذين تبنّوه فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، بيد أن هذه الحقيقة لا تشير إلى أبيقور.

٧- مساهمة الرومان

لنتحول الآن لمعالجة مساهمة الرومان الضئيلة. إن حالة روما القديمة تتيح اختبار المذهب القائل بأن الضرورة العملية- وليس إغراء المغامرة الفكرية كما أرى أنا - هى المحرك الأساسى للمحاولة العلمية. وحتى فى العهد البدائى، حينما كان مجتمع روما يتكون من الفلاحين أساسًا، كانت ثمة مشاكل من الطراز الأول

قد خلقت صراعات طبقية حادة. وقد تطورت مصالح تجارية مهمة خلال حرب قرطاج الأولى. وقرب نهاية الجمهورية، فإن التجارة، والنقود والمالية، والإدارة الاستعمارية، مأزق الزراعة الإيطالية، عرض الطعام المتاح للمركز، نمو الـ latifundia (الملكيات الكبيرة)، عمل العبيد، وما شابه، كانت بين أبرز المشاكل التى تطلبت مجموعة كاملة من الاقتصاديين، ضمن تركيبة سياسية مفتعلة خلقها الفتح الحربى ونتائج الصراع المستمر. وفى ذروة الإنجاز الثقافى فى عهد هادريان وأنطونيوس بيوس، حينما تم تجميد كثير من المشاكل بصورة مؤقتة وساد السلم والازدهار فى الإمبراطورية المترامية الأطراف، كان بوسع حكامها المقتدرين وكوكبة لامعة من الجنرالات والإداريين المحيطين بهم الاستفادة من مشورة الخبراء. ومع ذلك، لم يحصل شىء من هذا سوى التشكى من حين إلى آخر من ميزان الإمبراطورية التجارى غير الملائم أو من latifundia perdidere Italian[٢٢] (انهيار الملكيات الكبيرة فى إيطاليا).

(أ) **غياب العمل التحليلى**. ولكن ليس من الصعب فهم هذا. فلم يكن ثمة مكان طبيعى للاهتمامات الفكرية البحتة فى البنية الاجتماعية لروما. ورغم تزايد تعقد هذه البنية مع الزمن، فإن من الممكن، لأغراضنا، وصفها باختصار بأنها كانت تضم الفلاحين، والـ urban plebs (دهماء الحضر) (بما فى ذلك التجار والحرفيون)، والعبيد. وقبل هؤلاء جميعًا، كان ثمة "مجتمع" يضم طبقة من رجال الأعمال (يمثلها نظام الحصص equites إلى هذا الحد أو ذاك) ولكنها كانت تتألف أساسًا من فئة أرستقراطية اتخذت مواقف تعاكس مواقف أرستقراطية أثينا بعد بيركلس: إذ أنها لم تنسحب قط إلى المعارضة لتخلد إلى الراحة، بل رمت نفسها بقوة فى الشئون المدنية والحربية. وكانت res publica (الجمهورية) مركز وجود هذه الفئة وكل نشاطها. ومع اتساع الآفاق والتنقية المتزايدة، فإنها صارت تهتم بالفلسفة والفن الإغريقيين وطوَّرت أدبًا خاصًا بها (كان مقتبسًا أساسًا). ومع ذلك، فقد كان يجرى تناول هذه الأشياء بشكل سطحى وعلى سبيل التسلية بالتأكيد وكانت

(٢٢) تعود تلك العبارة - القائلة بأن ملكيات الأرض الكبيرة هى سبب انهيار إيطاليا - إلى بلينى الأكبر (٢٣-٧٩). والحقيقة الخاصة بأنه لم يرَ سوى ما هو ظاهر، وبخاصة عدم إدراكه أن latifundia هى نتيجة للانهيار بقدر ما هى سبب له فى ذاتها، تبين مستوى العلم الاقتصادى الذى كان يُعْد كافيًا بالنسبة للرومان المقتدرين وذوى الثقافة الرفيعة (ولو أن ذلك المستوى لم يكن أسوأ من علمنا الاقتصادى الدارج).

هى نفسها تافهة من حيث الجوهر. ولم يتم إلاّ قليلاً تشجيع العمل الجاد فى أى حقل علمى، كما تشهد على هذا كتابات سيسرو النموذجية (١٠٦-٤٣ ق.م).[٢٣] ولم يتم، ولم يكن من الممكن، سد هذا النقص بتشجيع الأجانب والأفراد المحررين، الذين كانوا يوُجَهون نحو المرافق العامة أساسًا.

وبطبيعة الحال، فإن مجتمعًا بمثل هذه البنية، كان لابد أن يُظهر اهتمامه العاطفى بالتاريخ، بتاريخه هو بشكل رئيسى. وكان هذا حقًا أحد المتنفسيْن الرئيسين اللذين عبَّر بهما الفكر الرومانى عن فضوله العلمى. ولكن هذا الفضول اقتصرَ على التاريخ السياسى والعسكرى على وجه التحديد. كما تم وضع مخططات متعجلة حول الخلفيات السوسيولوجية والاقتصادية - التى نجد مثلها حتى لدى قيصر- ووصف الأسباب العامة للفورات الاجتماعية باقتضاب شديد. ويشكل عمل تاسيتوس (٥٥-١٢٠ تقريبًا) "Germania" الاستثناء الكبير الوحيد.

[(ب) أهمية القانون الرومانى.] وكان القانون هو المتنفس الوحيد الآخر. ولكى نفهم الإنجاز الرومانى فى هذا الحقل، والسبب الذى يتيح للقانون الرومانى، بخلاف الأنظمة القانونية الأخرى، أن يلعب دورًا فى التحليل الاقتصادى، ينبغى أن نتذكر بعض الوقائع عنه. وربما يعرف القارئ شيئًا عن التقسيم الإنجليزى للمادة القانونية إلى قانون عام common law وقانون تكميلى equity. وكان هناك تقسيم مشابه نوعًا ما فى روما القديمة. إذ كان هناك القانون المدنى القديم والتكوينى (jus civile, jus quiritium) الذى، بعكس القانون العام الإنجليزى، يسرى على شئون المواطنين فقط (quirtes) الذين شكلوا جزءًا فحسب من سكان الإمبراطورية الأحرار حتى عام ٢١٢ ب.م. لقد تطورَ هذا القانون[٢٤] بواسطة "التفسير" من قبل كلية للكهنة (pontifices) ومن قبل موظف حكومى مسئول عن إدارة القضاء (praetor urbanus). إن هذه المادة القانونية الإضافية تنطوى على شىء من التشابه بالقانون الإنجليزى التكميلى. ولكن الجزء الأكبر مما يمكن ربطه بالقانون

(٢٣) تمثل De re publica أقرب شيء إلى مجالنا. ومع ذلك، فهى تحتوى على القليل مما يمكن أن يهم الاقتصادى، بمعزل طبعًا عما تخبرنا به، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الظروف الاقتصادية فى ذلك العهد. وهذا ينطبق أكثر على Letters to Atticus.

(٢٤) ينبغى على القارئ ألا يخلط القانون المدنى بهذا المعنى بالقانون المدنى بمعناه المستعمل لدى المحامين الأنجلو- أمريكان المحدثين: فبحسب لغة أولئك المحامين، يشمل ذلك القانون كل القانون الرومانى المحفوظ فى Corpus juris civilis (انظر الهامش القادم) كما طوّرته تجربة القرون الوسطى والتجربة الحديثة.

الأخير نوعا ما كان قد تطور عن مصدر آخر وهو العلاقات التجارية والعلاقات الأخرى القائمة بين غير المواطنين (peregrini) أو بين المواطنين وغير المواطنين. وقد حملت مجموعة القواعد القانونية التى طُبقت على هذه العلاقات اسم jus gentium (القانون البشرى). لننتبه إلى أن هذا المصطلح، كما كان يُستخدَم فى العهود الرومانية، لا يمت بصلة إلى المعنى الذى بدأ يكتسبه بدءًا من القرن السابع عشر أى معنى قانون الشعوب (droit des gens, volkerrecht). ولأن صياغة كيان هذا القانون، وخلقه أساسًا، كانت تتم على يد موظف حكومى آخر كان مسئولاً عن شعبة مستقلة للإدارة العامة (praetor peregrinus)، فقد كان يُشار إلى هذا القانون، سوية مع القواعد القانونية التى يصوغها أو يخلقها urbanus praetor (الموظف المسئول عن القضاء)، باسم "قانون الموظفين" (jus honorarium): حيث يقوم كل praetor (موظف) بتصنيف ونشر ذلك القانون فى edictum (مراسيمه العليا) عن السنة التى يخدم فيها ذلك الموظف. والى جانب ذلك، فقد كان هناك طبعًا تيار مستمر من التشريعات الخاصة من أنواع كثيرة. أما محاولة التجميع والتنسيق أو حتى التأليف الشامل، فلم تحدث قبل القرن الرابع، رغم أنه كان يجرى دمج وقولبة هذه المراسيم الإمبراطورية ضمن تشريع واحد فى عهد هادريان. ومع ذلك، فقد كان هناك فى القرن الثانى كتاب مدرسى عُرف بـInstitutiones وقد كتبه رجل قانون كان الاسم المعطى له (praenomen) هو جايس.

إن مجموعة القوانين الأنجلو-أمريكية، أى مجموع أساليب المحاجة القانونية والأسس العامة التى تطبق على الحالات الفردية، توضع من قبل المحاكم العليا أساسًا التى تقترب سلطة قراراتها، سوية مع الحجج المسوغة، من سلطة التشريع كما يعرف الجميع. وقد أثمرت فى روما الاحتياجات العملية نفسها عن إنجاز مشابه ولكن بطريقة أخرى. فالقضاة الإنجليز والأمريكان الذين ينعمون بأرفع منزلة هم محامون متخصصون ومحامون بارزون، اسمًا على الأقل- إذ يتمتع قادة مهنة القانون بنفوذ شخصى كبير. بينما كان القضاة الرومان أفرادًا عاديين- كمحلفينا - ويلزمهم من يخبرهم بماهية القانون. وكان المحامون الممارسون أفرادًا عاديين أيضًا باستثناء مجموعة من المرافعين الخصوصيين (causidici) ممن لم يكن لديهم نفوذ كبير. وقد نشأ هذا العيب بطريقة ليس لها مثيل. إذ أصبح اهتمام الأفراد المتنفذين والمتنعمين بوقت الفراغ بالقضايا القانونية بمثابة هواية تقريبًا (إلا

إذا كانوا يمارسون التعليم؛ فأول من حاضرَ حول فلسفة التشريع كان م. أنطونيوس لابيو، بقدر ما أعلم؛ كما كان ماسيوريوس سابينوس أول من أقام مدرسة حوالى سنة ٣٠ ب. م.). كما أنهم لم يهتموا بالحالات الفردية بصفتها هذه بقدر اهتمامهم بالأسس المنطقية ذات الصلة بحل هذه الحالات. إذ أنهم لم يرافعوا أو يزاولوا أى نوع آخر من العمل القانونى سوى الإدلاء بآراء حول القضايا القانونية عند استشارتهم من قبل الأحزاب أو المحامين أو القضاة. وكانت لهم سلطة كبيرة تضاهى سلطة القضاة الإنجليز. وقد تم الاعتراف بها رسميًا للمرة الأولى من قِبَل أوغستوس الذى أهدى للبارزين أكثر من هؤلاء "القانونيين" امتياز تقديم مثل هذه الآراء jus respondendi. وكانت هذه الآراء عبارة عن مقالات صغيرة شكلتْ، مع أعمال أكثر شمولية (كالتفسيرات ad edictum)، أدبًا ضخمًا تمثل بقاياه، التى يُحفَظ معظمها فى الخلاصات المعَدة لـ Corpus جوستنيان (٥٢٨-٥٣٣)،(٢٥) موضوعًا يثير الإعجاب منذ ذلك الحين.

إن الإشارة هنا إلى هذا الأدب تعود إلى ما يتمتع به من طابع علمى حقيقى. فقد قام أولئك القانونيون بتحليل الوقائع وقدموا مبادئ لم تكن معيارية فقط بل تفسيرية أيضًا، ضمناً على الأقل. فقد خلقوا منطقاً قانونيًا أثبت أنه صالح للتطبيق على مجموعة واسعة من الأنماط الاجتماعية - وفى الواقع، على أى نمط يعترف بالملكية الخاصة والتجارة "الرأسمالية". وكان تحليلهم اقتصاديًا بالقدر الذى كانت فيه وقائعهم اقتصادية. ولكن نطاق تحليلهم كان محدودًا لسوء الحظ بالأغراض

(٢٥) ثمة كلمة حول تلك المجموعة قد يرحب بها بعض القراء. فقد شكَّل الإمبراطور جوستنيان عام ٥٢٨ لجنة من الخبراء القانونين برئاسة وزير ماليته (quaestor sacri palatii) تريبونيانس كان هدفها تسهيل التصرف بالكميات الضخمة من التشريعات القانونية والأدب القانونى. وما عدا القوانين الإمبراطورية اللاحقة (Novellae) التى أُضيفت لها، فقد تضمنت Corpus juris civilis (مجموعة القانون المدنى)، كما كانت تعرَف تلك المجموعة، أولاً: Institutiones وهى كتاب مقرر للمبتدئين يستند على كتاب جايس؛ ثانيًا،Digestae أو pandecta (خلاصات أدبية أو أحكام عدلية) وهى تتألف من كمية ضخمة من الخلاصات أو المقتبسات من أعمال أولئك القانونيين المستشارين؛ ثالثًا: Codex (مخطوطة) كانت قد كررت كل القوانين الإمبراطورية التى لا تزال سارية المفعول. وما يهمنا هو Digestae فحسب. ولسوء الحظ، فقد أمرَ جوستنيان بتدمير كل محتوياتها. ولكن اللجنة كانت من الحكمة على الأقل بحيث امتنعت عن تشويه الأجزاء المعنية. وهكذا فرغم أن Digestae كانت قد فُرضت بقوة القانون، إلا أنها لم تشتمل على جوهرات تم صهرها وصياغتها - صهرها وصياغتها كفقرات من مدونة قانونية - بل على الجوهرات ذاتها، على طريقة فريدة فى التجميع والتنسيق codification. لنحنِ رءوسنا للأعظم من المؤلفين المعنيين: يوليوس بولص، سيلسوس، بابينيانوس، اولبيانوس، مودستينوس، أفريكانوس، وسالفيوس يوليانوس - وهذه مجموعة لا أتوقع أن يقبل الجميع تسلسلها.

العملية التى كانوا يعالجونها مما يفسر لماذا أنتجت تعميماتهم مبادئ قانونية وحسب وليس مبادئ اقتصادية أيضًا. ونحن ندين لهم بشكل خاطٍّ بتعريف عدد من الأشياء- كالسعر، والنقود، والبيع والشراء، وأنواع القروض المختلفة (mutuum and commodatum) ونوعى الودائع المنتظمة وغير المنتظمة (regulare and irregulare)، وما شابه - التى قدَّمَت نقاط انطلاق للتحليل اللاحق. ولكنهم لم يتجاوزوا نقاط الانطلاق هذه. فكل الموضوعات- كتلك التى تتعلق بسلوك الأسعار أو بالأهمية الاقتصادية للوديعة "غير المنتظمة" التى لا تلزم بإعادة الأشياء المودعة باستثناء إعادة "ما تم منحه من النوع نفسه" (tantundem in genere) -كانت ستعتبر استطرادًا خارج الموضوع. وهكذا فليس صحيحًا بصورة تامة الحديث عن أن Corpus juris تتضمن نظرية اقتصادية معينة-(٢٦) كلا قطعًا، إذ لم تكن هناك أى نظرية مترابطة- رغم إمكانية القول بحق إن القانونيين الرومان قد قاموا بعمل تمهيدى عند توضيحهم للمفاهيم.(٢٧)

وتتعزز كثيرًا أهمية هذا العمل - وكذلك التدريب على التفكير الواضح الذى يجتازه كل من يدرس الأدب - بحقيقة تلفت النظر وهى أن قانون Corpus juris عاد ليتم تدريسه مجددًا منذ القرن الثانى عشر، وأنه استرد مكانته داخل المحاكم فى أكثر الدول الأوروبية ("استقبال" القانون الرومانى). وهنا فإن معظم من كتبوا حول القضايا الاقتصادية، حتى نهاية القرن الثامن عشر، كانوا كهنة أو محامين،

---

(٢٦) ومع ذلك، انظر باول اورتمان: Die Vol;swirtschaftclehre des Corpus Juris civilis, (1891)، الذى ما يزال يمثل العمل الأساسى حول ذلك الموضوع، رغم إن بعض أجزاءه قد فقدت أهميتها.

(٢٧) ثمة نقطة واحدة تستحق الذكر مع ذلك. فقد فسر يوليوس بولص (1. Dig., XVĮ1, 1) طبيعة النقود بطريقة تشبه كثيرًا طريقة أرسطو (أى على أساس عدم الملائمة التى تميِّز المقايضة المباشرة). وتحمل هذه الفقرة رسالة مباشرة ولا تتطلبِ أىِ تعليق إلى أن أضاف بولص إن materia forma publica percussa (المادة المختومة التى تصنع منها النقود) usum dominiumque (وهى عبارة يمكن ترجمتها بأمان بمعنى القوة الشرائية) non tam ex substantia praebet quam ex quantitate. وقد حيرت هذه العبارة الكثيرين ممن فسروها وكانت محل خلاف فى القرن الثامن عشر. وفى الواقع، يبدو إنها تتخلى عن النظرية المعدنية التى ترد فى الجملة السابقة بشكل واضح. ولكنى لا اعتقد أن "كلمة عابرة" كهذه يمكن أن نؤخذ جديًا. وإضافة إلى ذلك، هناك كلمة quantitas التى دفعت بعض الكتاب إلى أن ينسبوا إلى بولص النظرية الكمية حول النقود. ولكن ليس ثمة إشارة فى تلك الفقرة إلى العلاقة العكسية بين كمية النقود وقوتها الشرائية. وعلاوة على ذلك، فمن المحتمل أن تعنى كلمة quantitas "القيمة الاسمية" أكثر مما تعنى الكمية. وكانت هذه الكلمة تحمل هذا المعنى فى أدب العصور الوسطى والقرن السادس عشر المتعلق بالنقود. وكل ما يقصده بولص هو أن الناس، عند معالجتهم للنقود فى معاملاتهم اليومية، يأخذون العملة بقيمتها الاسمية عادة دون تفكير بقيمة موادها السلعية.

إنْ لم يكونوا رجال أعمال: فالتعليم السكولائى لهذين النوعين من الاقتصاديين كان قد أعده القانون الرومانى والكنسى أساسًا، الأمر الذى أتاح دخول مفاهيم وروح وحتى بعض آليات القانونيين الرومان إلى مجال التحليل الاقتصادى بصورة طبيعية. وكان المفهوم الأساسى للقانون الطبيعى Natural Law أحد هذه المفاهيم. ومع ذلك، فإننا نؤجل درس هذا المفهوم مرة أخرى، كما فعلنا هذا حينما مر بنا مع أرسطو: فمن الملائم أكثر تقديم عرض مترابط حول تطوره فيما بعد.

(ج) **الكتابات حول الزراعة**. ونتحول الآن نحو نقطة لها أهمية أقل وتخص ما كتبه الرومان حول الزراعة (De re rustica). ويحتل هذا الفرع من الأدب الاقتصادى، الذى يبدو أنه كان موضع اهتمام موسع من قِبَل الرومان إلى حد ما، أهمية بالنسبة للمؤرخ الاقتصادى أكثر مما يمثله لنا. وكان يُعنى بالأسس العملية للمزرعة أو إدارة الملكيات نوع ما ولكنه لم يتعرض قط للمشاكل التى تهمنا. فنصيحة كاتو الأكبر، مثلاً، القائلة بأن على مالك الأرض أن يبيع عبيده المتقدمين بالسن قبل أن تنتفى الفائدة منهم، وأن عليه أن يُظهر الحزم عند تفتيش ملكياته قدر الإمكان تمثل فكرة موحية من نواحٍ عدة دون شك ولكنها لا تتضمن أى تحليل اقتصادى.لقد تيسرَ أحيانا لبعض الكتاب، الذين ينبغى الإشارة إلى فارو وكولوميلا فقط من بينهم، أن يطرحوا بعض الملاحظات التى توحى بتطورات لاحقة كالملاحظة القائلة بأن الاستعمال الأكثر ربحية لقطعة من الأرض يعتمد، بين أمور أخرى، على بعدها عن مركز الاستهلاك. بيد أن مجرد التعبير عن الحقائق الواقعة، التى نعرفها من التجربة العامة، لن تكون لها أى أهمية علمية، سواء فى تلك الحالات أو فى غيرها، ما لم تصبح هذه الحقائق نقطة انطلاق لتحليل يستخلص منها نتائج أكثر أهمية.(٢٨)

(٢٨) كان م. تيرنتوس فارو (١١٦-٢٧ ق. م.) رجلاً يتمتع ببعض المنزلة وقدَّم خلال حياته المديدة كمية لا تصدق من الأدب حول كافة الموضوعات. ومن بين آثاره الباقية Rerum rusticarum libri tres حيث ترِد الملاحظة الواردة أعلاه. أما كتاب ل. جونيوس مودراتوس كولميلا: De re rustica، فهو اقل شأناً ويعالج زراعة الخضراوات والأشجار والزهور وما شابه، وتربية الحيوانات أيضًا.

٨- الفكر المسيحى المبكر

حينما ننصرف قليلاً إلى الفكر المسيحى فى القرون الستة الأولى، فإننا لا نترك العالم الإغريقى-الرومانى. وبعد ما قلناه عن طبيعة أهدافنا، فإن من الواضح أنه لن يكون ثمة معنى أن نبحث عن "علم اقتصاد" فى الكتابات المقدسة ذاتها. فالمواقف التى يمكن أن نجدها من القضايا الاقتصادية كتلك القائلة بأن على المؤمنين بيع ما لديهم ومنحه للفقراء وأن عليهم تقديم القروض دون انتظار أى شىء (وربما حتى دون إعادة التسديد) - هى تعليمات مثالية تشكل جزءًا من مخطط عام للحياة وهى تعبر عن هذا المخطط ولا شىء سواه، وبخاصة الفرضيات العلمية.

كما أن أعمال الرجال العظام الذين وضعوا أساس التقليد المسيحى خلال تلك القرون لا تقدم لنا شيئًا هى الأخرى. وهذا يلزم بعض التوضيح. فنظرًا لتطلع المسيحية إلى الإصلاح، كان يمكن لنا أن نتوقع أن تساعد هذه الحركة على تشجيع التحليل كما فعلت هذا الحركة الاشتراكية فى عصرنا مثلاً. ولكن شيئًا من هذا لم يحصل من قبل كليمنت فى الإسكندرية (حوالى ١٥٠-٢١٥) أو ترتوليان (١٥٥-٢٢٢) أو كيبريان (٢٠٠ - ٢٥٨) - وهم قلة ممن اهتموا بالجوانب الأخلاقية من الظواهر الاقتصادية المحيطة بهم. فقد نهى هؤلاء عن الكماليات المفرطة والإثراء غير المشروع وحثوا على الاعتدال والانضباط فى التمتع بطيبات الدنيا، بيد أنهم لم يعمدوا قط إلى التحليل. وعلاوة على ذلك، فمن غير المعقول الظن بوجود نظريات ميركنتيلية خلف نصيحة ترتوليان الداعية للاكتفاء بالسلع المحلية البسيطة، الزراعية والصناعية، بدلاً من التطلع للكماليات المستوردة، أو الشك بوجود نظرية معينة للقيمة خلف ملاحظته القائلة بأن للوفرة والندرة علاقة بالسعر. وهذا يصح أيضًا على المعلمين المسيحيين فى الفترة اللاحقة. فلم تعوز هؤلاء التنقية refinement، كما أنهم طوّروا أساليب للمحاجة - مما تَوفرَ لهم من الفلسفة الإغريقية والقانون الرومانى إلى حد ما - فى موضوعات بدت لهم جديرةً بالبحث. ومع ذلك، فإن لاكتانيوس (٢٦٠-٣٤٠) أو أمبرويوس (٣٤٠-٣٩٧) - الذى كان بوسعه قليلاً إحكام فكرته القائلة بأن الأغنياء يعتبرون المصالح العامة التى كانوا قد استحوذوا عليها بأنفسهم كملكية مشروعة لهم - أو كريسوستوميوس (٣٤٧-٤٠٧) أو القديس أوغستين (٣٥٤-٤٣٠)، وهو المؤلف البارع لـ Civitas Dei

و Confesssiones – التى تكشف obiter dicta (ملاحظاتها العابرة) عن عـــادات تفكير تحليلية– لم يطرقوا المشاكل الاقتصادية قط رغم قيـــامهم بتنـــاول المشـــاكل السياسية للدولة المسيحية.

ويبدو أن هذا يعود إلى ما يلى: مهما كان تشخيصنا السوسيولوجى للجوانب الدنيوية من المسيحية المبكرة، فإن من الواضح أن الكنسية المسيحية لم تهدف إلـــى تحقيق إصلاح اجتماعى بأى معنى ما عدا الإصلاح الأخلاقى للسلوك الفردى. فلم تحاول الكنيسة قط مهاجمة النظام الاجتماعى القائم أو أيًّا من أهم مؤسساته حتـــى قبل انتصارها الذى يمكن تحديد تاريخه بصورة تقريبية بمرســـوم ميلانـــو الـــذى أصدره قسطنطين (٣١٣م). كما أن الكنيسة لم تَعِدْ قط بجنة اقتصـــادية أو، بصـــدد هذا الموضوع، بأى جنة أخرى على هذا الجانب من القبـــر. فالأســـئلة المتعلقـــة بطبيعة الآليات الاقتصادية وأسبابها لم تكن حينذاك تهم قادتها أو كتابها علـــى حـــدٍ سواء.

الفصل الثانى

العلماء السكولائيون وفلاسفة القانون الطبيعى

١- الفجوة الكبرى

٢- الإقطاع والمذهب السكولائى

٣- المذهب السكولائى والرأسمالية

٤- السوسيولوجيا والاقتصاد لدى السكولائيين

(أ) من القرن التاسع إلى نهاية القرن الثانى عشر

(ب) القرن الثالث عشر

(ج) من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر

٥- مفهوم القانون الطبيعى

(أ) المفهوم الأخلاقى - القانونى

(ب) المفهوم التحليلى

(ج) القانون الطبيعى والعقلانية السوسيولوجية

٦- فلاسفة القانون الطبيعى: تحليل القانون الطبيعى فى القرن السابع عشر

(أ) السكولائيون البروتستانت أو العلمانيون

(ب) الرياضيات والفيزياء

(ج) السوسيولوجيا الاقتصادية والسياسية

(د) المساهمة فى علم الاقتصاد

٧- فلاسفة القانون الطبيعى: تحليل القانون الطبيعى فى القرن الثامن عشر وما بعده

(أ) علم الطبيعة الإنسانية: المذهب النفسوى

(ب) علم الجمال وعلم الأخلاق التحليليان

(ج) المصلحة الخاصة والمصلحة العامة والمذهب النفعى

(د) السوسيولوجيا التاريخية

(هـ) الموسوعيون

(و) الكُتاب شبه - الاشتراكيين

(ز) الفلسفة الأخلاقية

١ - الفجوة الكبرى

استمرت الإمبراطورية الشرقية ألف سنة أخرى، بعد زوال الإمبراطورية الغربية، حيث كانت توجِّهها أكثر البيروقراطيات التى عرفها العالم نجاحًا وإثارة للاهتمام. وكان عدد من صانعى السياسات فى مكاتب إمبراطوريى بيزنطة من صفوة مثقفى زمانهم. فقد اهتموا بجانب كبير من المشاكل القانونية والنقدية والتجارية والزراعية والمالية. ويتعذر علينا تجنب الشعور بأن من المؤكد أنهم قد تفلسفوا حول تلك المشاكل. ومع ذلك، فإن النتائج كانت ستضيع حتى لو أنهم قد فعلوا هذا. إذ لم تحفَظ قطعة واحدة من المحاجة التى كان يمكن الإشارة إليها هنا.

وقد برزت مشاكل مشابهة فى دول الغرب الألمانية حتى قبل عهد شارلمان، ونحن نعلم جيدًا، من المصادر الأدبية ومن الوثائق، كيف تعاملت هذه الدول مع هذه المشاكل. ولكن إمبراطورية شارلمان الواسعة عرفت مشاكل فى الإدارة الداخلية والعلاقات الاقتصادية الدولية لم تكن مألوفة لأى حاكم ألمانى قبله. بيد أن المعرفة العملية، التى لم تكن أقل مما كانت عليه فى أى عهد آخر، تلخص كل ما كانت تعكسه إجراءاته. وقد تعرض المؤرخون والفلاسفة، الذين زينوا قصره، للمشاكل الاقتصادية بصورة عرضية، هذا إن فعلوا أصلاً.[٢٩] وبالنسبة لموضوعنا، يمكننا أن نتجاوز بأمان ألـ ٥٠٠ سنة حتى عهد القديس توما الاكوينى (١٢٢٥-١٢٧٤) الذى لكتابه Summa Theologica[٣٠] (اللاهوت الشامل) من الأهمية لتاريخ الفكر نفس ما لبرج كاتدرائية Chartes بالنسبة لفن العمارة.

---

(٢٩) يجد القارئ وصفًا مفيدًا للوضع الفكرى فى تلك العهود فى: M. L. W. Laistner, Thought and Letters in Western Europe, A.D. 500 to 900 (1931).

(٣٠) طبعة جديدة: S. Thomae Aquinatis, Doctoris Angelici, Summa Theologica, diligenter emendata de Taurini, 1932)) Rubeis, Billuart et Alionum. وقد اكتسب هذا العمل قوة هائلة عبر القرون رغم عدم اكتماله. ولكنه تضمن الكثير مما تم اعتباره ثوريًا فى عهد القديس توما، بيد أن كثيرًا من فرضياته قد جرى اعتبارها بمثابة هرطقة بعد وقت قصير من وفاته، وإنْ محليًا فقط. وقد أثبت الاعتراف بالمؤلف سنة ١٣٢٣ انعطاف المد. ومع ذلك، فلم يحتشد الفكر الكاثوليكى حول تعاليمه حتى القرن السادس عشر. وقد جعلها المنشور البابوى Aeterni Patris للبابا ليو الثالث عشر عام ١٨٧٩ التعاليم الرسمية للكنيسة.

٢. الإقطاع والمذهب السكولائي

امتدت حياة القديس توما إلى ذروة الحضارة الإقطاعية feudal civilization. ويفترض هذا المصطلح فكرة من نوع خاص عن مجتمع محاربين، أى مجتمع تسيطر عليه طبقة من المحاربين كانت منظَّمة، وفقًا لمبدأ التبعية، ضمن تسلسل هرمى من النبلاء والفرسان مالكى الإقطاعيات. لكن التمييز القديم بين الأفراد الأحرار والأفراد غير الأحرار قد فقدَ كثيرًا من أهميته الأصلية من زاوية هذه الهرمية. والأمر المهم لم يتمثل بكون الفرد حرًا أم لا بل فيما إذا كان محاربًا أم لا. وحتى إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة فى الدول الألمانية – إذا استعملنا التعبير الرسمى – المعترف به نظريًا بوصفه السيد الإقطاعى الأعلى للمسيحية كان محاربا أساسًا وكان يشعر هو نفسه بهذا؛ وحتى الفرد غير الحر كان يتحول إلى محارب بمجرد أن يصبح لديه حصان وأسلحة ويتعلم استعمالها – الأمر الذى كان شيئًا سهلاً فى البداية، رغم أنه بات مهنة تتطلب مهارة عالية فى عهد القديس توما. لقد تمتعت طبقة المحاربين بسلطة ومكانة فريدتين أتاحت لها أن تطبع حضارة العهود الإقطاعية بطابعها الحضارى الخاص بها.

وكان الأساس الاقتصادى لهذا الهرم الاجتماعى social pyramid يتألف من الفلاحين التابعين والحرفيين الريفيين ممن عاش المحاربون على عملهم. وهكذا نشهد ما يبدو للوهلة الأولى كوحدة هيكلية متكاملة structural unit بالمعنى المراد حقًا من عبارة الهرم الاجتماعى. ولكن هذه الصورة غير واقعية تمامًا. فمع إمكانية استثناء الوضع فى العشائر البدائية والاشتراكية الناضجة، فإن المجتمعات لا تمثل وحدات هيكلية قط، كما أن نصف المشاكل التى تبرز فيها تنجم عن حقيقة كونها ليست كذلك. فلا يمكن وصف المجتمع فى العهود الإقطاعية من خلال الفرسان والفلاحين بقدر ما يتعذر وصف المجتمع الرأسمالى من خلال الرأسماليين والبروليتاريين فقط. فالصناعة والتجارة والمالية الرومانية لم يتم تدميرها فى كل مكان. وحتى فى الأماكن التى دُمرت فيها، أو لم يكن لها فيها وجود أصلاً، فإنها – وبالتالى الطبقات ذات الطابع البرجوازى – قد تطورت أو تطورت مجددًا قبل عهد القديس توما. وقد تجاوز نمو هذه الطبقات فى عدة أماكن إطار التنظيم الإقطاعى ونجحت هذه الطبقات فى تحدى حكم الأسياد الإقطاعيين، مستفيدة من واقع إن

المدينة المحصنة جيدًا كانت عادةً عصية على الفنون الحربية للفرسان- وتعطى مقاومة مدن لومباردى الظافرة أوضح مثال على ذلك. وهكذا فإن الإقطاع، كواقع تاريخى، يعنى اتحاد نظامين اجتماعيين مختلفين جوهريًا ومتناقضين إلى حد كبير، وإنْ بصورة غير تامة.

ولكن ثمة عاملاً آخر من أصل وطبيعة غير إقطاعية فشلت طبقة المحاربين فى استيعابه أو قهره ويتمثل بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وهو يعد أكثر العوامل أهمية فى نظرنا. وليس بوسعنا مناقشة علاقات الكنيسة المعقدة جدًا مع قوى الإقطاع فى القرون الوسطى. لكن النقطة الجوهرية الوحيدة التى ينبغى فهمها تكمن فى أن الكنيسة لم تكن مجرد عضو فى المجتمع الإقطاعى بل كانت كيانًا متميزًا عنه ظل يشكل قوة نابعة من ذاته على الدوام. ومهما بدت الكنيسة متحدةً مع، أو تابعة إلى، الملوك والنبلاء الإقطاعيين لفترات من الزمن، ومهما كانت الكنيسة قريبة من الهزيمة ومن تسخيرها لخدمة طبقة المحاربين، فإنها لم تتخلَ عن سلطتها قط ولم تصبح أداة بيد هذه أو تلك من الطبقات. وما دامت الكنيسة قادرة ليس فقط على فرض نفسها، بل أيضًا على تأجيج حرب عاتية ضد قوى الإقطاع، فإنه كان ينبغى أن تكون هذه الحقيقة من الوضوح بحيث لا تستدعى إشارة محددة إلى أن التصوير التاريخى، المتأثر بنسخة مبسَّطة من السوسيولوجيا الماركسية، يستطيع بسهولة أن يخلق الانطباع القائل بأن فكر القرون الوسطى كان مجرد إيديولوجيا طبقة المحاربين المالكة للأرض والتى تولى القساوسة التعبير عنها. وهذا انطباع خاطئ ليس فقط من زاوية من يرفض سوسيولوجيا الأفكار الماركسية للأفكار، بل من زاوية ماركس نفسه أيضًا، وحتى إذا اخترنا تفسير النظام الفكرى الكاثوليكى كإيديولوجيا، فإن هذه الإيديولوجيا تبقى إيديولوجيا رجال الدين ولن تندمج بإيديولوجيا طبقة المحاربين قط. ومن المهم جدا إبقاء هذا فى الذهن بسبب الاحتكار الكامل للمعرفة الذى تمتعت به الكنيسة الكاثوليكية حتى عهد النهضة. وقد نجم هذا الاحتكار عن السلطة الروحية للكنيسة أساسًا، ولكنه تَعزَّزَ بقوة فى ظل ظروف كانت قائمة فى بعض العهود التى لم يتوافر فيها المجال أو الأمان للعلماء المهنيين إلاّ فى حدود الأديرة. وبالنتيجة، فإن جل "مفكرى" تلك العهود كانوا إما رهبانًا وإما إخوة. لنتأمل بعض عواقب هذا بإيجاز.

لقد كان كل أولئك الرهبان أو الإخوة يتكلمون اللغة اللاتينية نفسها غير التقليدية؛ ويسمعون القداس نفسه حيثما ذهبوا؛ فكان ثمة تعليم واحد فى أساس تكوينهم فى جميع البلدان؛ كما آمنوا بنظام واحد من معتقدات أساسية؛ واعترف كلهم بالسلطة العليا نفسها للبابا، تلك السلطة التى كانت عالمية فى جوهرها: فالمسيحية كانت بلادهم والكنيسة دولتهم. وليس هذا كل شىء. فتأثيرهم الذى كان يشمل العالم ككل قد عززته حقيقة أن المجتمع الإقطاعى نفسه كان عالميًا. فليس سلطة البابا فقط بل سلطة الإمبراطور أيضًا كانت عالمية، من حيث المبدأ و فى الواقع العملى أيضا. ولم تكن الإمبراطورية الرومانية القديمة وإمبراطورية شارلمان مجرد ذكريات. كما أن فكرة الدولة المؤقتة وفكرة الدولة العليا الروحية كانت مألوفة لدى الناس. ولم تكن التقسيمات الوطنية تعنى لهم ما أصبحت تعنيه فى القرن السادس عشر: فلا يوجد فى المنظومة الكاملة للأفكار السياسية لدانتى ما يلفت النظر مثل الغياب الكامل للبعد الوطنى. وتمثلت النتيجة فى تكوُّن حضارة عالمية أساسًا وجمهورية عالمية من العلماء لم تكن مجرد قول بل واقعًا حيًّا. فالقديس توما كان إيطاليًا وجون دونس سكوت سكتلنديًا. بيد أنهما قد درَّسَا فى باريس وكولونيا دون أن يلقيا أيًّا من الصعوبات التى كان يمكن أن يلقياها فى عصر الطائرات.

ومن الناحية الفعلية والنظرية، كان يُسمَح عمليًا بدخول دير للرهبنة والالتحاق بالصفوف الدينية الدائمة لكل من يرغب بذلك. بيد أن الترقية داخل الكنيسة لم تكن متاحة لكل فرد إلا نظريًا فقط، نظرًا إلى أن حقوق الأعضاء من طبقة المحاربين كانت تمتص الجزء الأكبر من الأساقفة ورؤساء الأديرة. ولكن الفرد الذى لم يكن لديه ارتباط بهذه الطبقة لم يكن يُستبعَد بصورة كاملة قط من الدرجات العليا، ولا حتى من أعلاها؛ والأهم بالنسبة لنا هو أن هذا الفرد لم يُحَرم من أن يكون أحد الأفراد الأساسيين الذين يضعون الأفكار والسياسات. وكان الرهبان (النساك) والإخوة هم مصدر الملاك العام للكنيسة. وفى الأديرة، كان يلتقى رجال من كل الطبقات على قدم المساواة. وبطبيعة الحال، فإن الجو الفكرى غالبًا ما كان مشحونًا براديكالية اجتماعية وسياسية، مع أن هذا كان، طبعًا، يحدث فى أحيان معينة أكثر مما فى أحيان أخرى، ومع بعض الإخوة أكثر مما يحدث مع بعض النساك الاعتياديين. وسنصادف هذه الراديكالية فى شكل مخفف كثيرًا فى الأدب الذى ننوى عرضه ولكننا نجدها بالفعل.

ولكن كيف يمكن لموقف فكرى راديكالى - وناقد أيضًا بالتالى - أن يُلصَق بمجموعة اجتماعية يميل أعضاؤها إلى إطاعة أوامر سلطة عليا مطلقة؟ من السهل حل هذا التناقض الظاهرى. فحياة ومعتقد النساك والإخوة كانا خاضعين فعلاً لسلطة مطلقة لا ترُدّ لها كلمة، نظريًا على الأقل. ولكن خارج نطاق النظام والمعتقد الدينى الأساسى- وخارج نطاق القضايا التى كانت من قبيل de fide (الروحانيات)- فإن تلك السلطة لم تقم بتوجيه أفكارهم أو أن تهددهم بالعواقب.(٣١) وبشكل خاص، لم يكن لدى تلك السلطة أى دافع لأن تفعل ذلك فى مجال الفكر السياسى والاقتصادى، أى لإجبار المفكرين الدينيين على التفسير والدفاع أو تصوير أى نظام دنيوى معين للأشياء على أنه ثابت لا يتغير. كانت الكنيسة هى القاضى بكل شئون البشر؛ وكان النزاع مع السلطة الدنيوية يشكل إمكانية قائمة فى أى وقت ويحدث فعلاً فى الغالب؛ والدرجات الكهنوتية كانت تمثل أدوات مهمة للسلطة البابوية: ولكن كل هذه الأمور لم تشكل أسبابًا تمنعهم من النظر إلى المؤسسات الدنيوية كأفعال بشرية يمكن أن تتغير تاريخيًا. لا أنوى قط التقليل من أهمية المثل والمبادئ المسيحية بذاتها. ولكن ليس ثمة ضرورة للاستشهاد بها لإدراك أن خضوع الرهبان للسلطة فى قضايا الدين والنظام كانت تنسجم مع حرية الرأى الواسعة فى كل الأمور الأخرى. وينبغى علينا أن نمضى حتى أبعد من ذلك. فالنقد المستقل لأشياء كثيرة لم يتهيأ بفضل الموقع الاجتماعى للنساك فقط- القائم خارج البنية الطبقية إذا صح التعبير- بل أيضًا لوجود قوة كانت تقف خلفهم وهى فى وضع يمكن من حماية تلك الحرية. وبقدر تعلق الأمر بمعالجة المشاكل السياسة والاقتصادية، فإن المفكر الدينى لم يكن أكثر، بل أقل، عرضة لتدخل السلطة السياسية و"مجموعات الضغط" من المفكر العلمانى فى العهود اللاحقة.

وهكذا فليس ثمة أساس للتهمة القائلة بأن القبول المطلق بسلطة الكنيسة قد أضعف من محاجة العلماء الرهبان من زاوية علمية. ومع ذلك، ينبغى علينا أن ندرس أحد أشكال هذه التهمة. فغالبًا ما تم إنكار الطابع التحليلى لمحاجة هؤلاء العلماء على أساس أن محاجَّاتهم لا يمكن أن تكون إلاّ محاجَّات الكنيسة: فلأنهم كانوا خاضعين لسلطة البابا، لم تكن لديهم، بناء على ذلك، وسيلة أخرى لإثبات أو دحض أى فرضية سوى إيراد ما يثبتها أو يدحضها من المراجع الأدبية التى

(٣١) سوف نناقش الوقائع التى تتعارض مع ذلك فيما بعد.

تعترف بها السلطة الروحية العليا. ولكن الأمر ليس كذلك. ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال الرجوع للقديس توما. فقد أشارت تعليماته إلى أن للسلطة أهمية حاسمة فى قضايا تخص الوحى- أى سلطة أولئك الذين نزل الوحى إليهم- ولكنه أشار أيضًا إلى أن أى حجة من السلطة فى المجالات الأخرى (التى تشمل حقل الاقتصاد كله، طبعًا) كانت "ضعيفة جدًا".(٣٢)

وقد اندرج احتكار التعليم "العالى" ضمن احتكار المعرفة. ففى المدارس التى أسسها النبلاء الدنيويون والروحيون منذ القرن السابع، كان الكنسيون هم الذين يعلمون خزعبلات العلم الإغريقى- الرومانى، إضافة إلى اللاهوت ومذاهب فلسفية خاصة بهم- وكانوا معلمين كبارًا، مثل أبلارد، انجذبَ الطلبة إليهم وتسببوا أحيانًا فى مشاكل للسلطات السائدة. وفى قسم من هذه المدارس فى بعض الحالات، وفى مدارس أخرى بصورة مستقلة عنها، تطورت "الجامعات" المسيَّرة ذاتيًا فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر – وهذه جمعيات تم تشكيلها(٣٣) إما من قبل المعلمين كما فى باريس، وإما من قبل الطلبة كما فى بولونا، وقد سعت منذ زمان لتجميع نفسها فى "كليات" لاهوتية وفلسفية وقانونية وطبية. فى البداية، لم تكن ثمة علاقة للأمراء والأساقفة بهذه الكليات أكثر مما كان يتطلبه تقديم امتيازات العضوية والإشراف الدينى. وعليه، فقد تمتعت الجامعات بقسط كبير من الحرية والاستقلال؛ وسمحت للمعلمين والطلبة بحيز من الحركة أوسع مما تسمح به جامعات اليوم؛ وأصبحت مكانًا تلتقى فيه كل طبقات المجتمع؛ وكانت عالمية أساسًا. ولكن التأسيس الحكومى للجامعات أصبح مألوفًا بشكل متزايد بدءًا من القرن الرابع عشر. كما فرضت الحكومات سيطرتها على المعاهد المستقلة سابقًا. وقد غيّرَ هذا كل شىء أخيرًا. فالتأثير الحكومى لم يساعد على التشديد على متطلبات الصالح العام البحتة فحسب بل إنه حَدَّ من الحرية أيضًا، وبخاصة فى قضايا المذهب السياسى طبعًا. بيد أن

(٣٢) Nam licet locus ab auctoritate quae fundatur super ratione humana, sit infirmissimus..Summa quaest. 1, art.8, ad secundum. وكل السكولائيون كانوا يكثرون من الاقتباس طبعًا. ولكننا نفعل هذا. وكانوا يذعنون للسلطة – عند الاتفاق معها – أكثر مما نفعل نحن لأنهم كانوا يشددون على الرأى الجماعى أكثر مما كانوا يشددون على الرأى الفردى، وقد أولوا استمرارية المذهب أهمية كبيرة. ولكن هذا هو كل شىء.

(٣٣) لم تكن Universitas تعنى شيئًا فى الأصل سوى الجمعية corporation. وقد التحق بها كثير من الناس لمجرد التمتع بالامتيازات القانونية التى تتيحها العضوية فى مثل تلك الجمعيات المسيرة ذاتيًا. أما معنى universitas litterarum الذى نعطيه لمصطلح جامعة University فيعود لمصدر أحدث.

الجامعات حافظت على نفسها جيدًا بفضل القوة التى كانت تقف خلف المعلمين الكنسيين أساسًا وذلك حتى فترة الانقسام الدينى فى القرن السادس عشر.

وقد عززت، طبعًا، الفرصُ التى أتاحتها الجامعات الميلَ القديم للعلماء scholars لأن يصبحوا معلمين. ونظرًا لميل الجمهور، آنذاك كما هو اليوم أيضًا، للمبالغة فى التشديد على التعليم على حساب تأليف ما يتم تعليمه، فقد أصبح يُشار إلى المهتمين بالعلم فى القرون الوسطى بالمدرسيين Schoolmen أو المدرسيين الأكاديميين أو السكولائيين Scholastics (doctores scholastici). ولكى يتجنب القارئ خطأ التصورات المسبقة السائدة، فإن من الأفضل أن ننظر ببساطة إلى هؤلاء المدرسيين أو الأكاديميين أو السكولائيين كبروفيسورات كلية أو جامعة. وهكذا فإن القديس توما كان بروفيسورًا. كما كان كتابه Summa theologica بمثابة كتاب مدرسى مقرر للمبتدئين (incipientes) كما يقول هو هذا فى مقدمته.

٣- المذهب السكولائى والرأسمالية

إن العمليات الاجتماعية، التى تلخِّصها عادةً عبارة نشوء الرأسمالية Rise of Capitalism، حطمت أخيرًا عالم القديس توما الأكوينى. ورغم التعقد الشديد لهذه العمليات، فإنها تتيح الوصول إلى تفسير ما من خلال بضع تعميمات واسعة ليست خاطئة إلى حد يبعث على اليأس. ورغم عدم حصول انقطاع فى أى مكان طبعًا، فإن من الممكن تأريخ التطورات، على مستوى القرون على الأقل. لم تكن المنشأة الرأسمالية غائبة فى السابق، ولكنها، بدءًا من القرن الثالث عشر، بدأت تهاجم ببطء إطار المؤسسات الإقطاعية، التى ظلت تقيد، ولكن تحمى أيضًا، المزارع والحرفى لعصور، كما راحت هذه المنشأة تستحث معالم النمط الاقتصادى الذى لا يزال يعتبر نمطنا نحن أو كان نمطنا حتى وقت قريب جدًا. فعند نهاية القرن الخامس عشر تقريبًا، بدأت تنبثق معظم الظواهر التى اعتدنا على ربطها بالكلمة الغامضة "الرأسمالية" كالأعمال الكبيرة، والمضاربة بالأسهم والسلع، و"المالية العالية" والتى كان تفاعل الناس معها يشبه تفاعلنا نحن أيضًا.(٣٤) ولم تكن

---

(٣٤) نظرًا لأهمية المتمِّم المالى للإنتاج والتجارة الرأسماليتين، قد يمثل تطوير قانون وممارسة الورقة=

كل هذه الظواهر جديدة حتى حينذاك. فالجديد حقًا كان هو أهميتها المطلقة والنسبية وحسب.

ومع ذلك، فإن نمو الرأسمالية خلقَ ليس فقط أنماطًا ومشاكل اقتصادية جديدة، بل أيضًا موقفًا جديدًا من جميع المشاكل. كما أن نشوء البرجوازية التجارية والمالية والصناعية قد غيَّرَ من بنية المجتمع الأوروبى وبالتالى من روحه، أو حضارته أنْ شئت. والنقطة الأكثر وضوحًا بهذا الخصوص هى أن البرجوازية قد اكتسبت القوة لتأكيد مصالحها. وهذه طبقة نظرتْ إلى وقائع نشاطها فى ضوء مختلف ومن زاوية مختلفة؛ وكانت طبقة ناشطة in business وبالتالى لم تستطع أن تنظر إلى مشاكلها بتحفظ العالِم السكولائى. ولكن أهمية هذه النقطة ثانوية بالمقارنة مع غيرها. وكما رأينا فى الجزء الأول من هذا الكتاب، فإن الأهم هو أن ندرك أن رجل الأعمال، بغض النظر تمامًا عن تأكيد مصالحه، يسِّرب للمجتمع جرعات متزايدة من فكره كلما تزايد وزنه فى البنية الاجتماعية، تمامًا كما فعل الفارس من قبله. إذ تتسلل عادات التفكير المتميزة التى يخلقَها العمل فى مكتب العمل ومنظومة العمل التى تنبثق عنه وموقفه المميَّز من الحياة العامة والخاصة بجميع الطبقات ببطء وفى جميع حقول العمل والفكر البشرى. وقد تجسدت النتائج فجأةً فى عهد التحولات الفكرية التى جرى تسميتها على نحو غير دقيق بعهد النهضة[٣٥] Renaissance.

ويمثل نشوء المفكر العلمانى[٣٦] laical intellectual وبالتالى العلم العلمانى

=النقدية القابلة للتحويل negotiable paper والودائع " المشتقة" أفضل مؤشر لتاريخ نشوء الرأسمالية. وقد ظهر كلاهما حول البحر المتوسط خلال القرن الرابع عشر، رغم أن إمكانية التحويل لم تصبح كاملة قبل القرن السادس عشر. انظر: P. Usher, The Early History of Deposit Banking in Mediterranean Europe (1943), and R. de Roover." Money, Banking and Credit in Medieval Bruges, "Journal of Economics History, Supplement, December 1942.

(٣٥) كان "انبعاث" الاهتمام بفكر وفن أثينا وروما القديمة عاملاً قويًا جدًا فى الحياة الفكرية لتلك العهود، وذلك فقط لأن الأشكال القديمة قد أتاحت أوعية ملائمة للحاجات والمعانى الجديدة. فالإنجاز الحضارى الحقيقى فى ذلك العهد لم يتمثل بتجديد الموروثات القديمة الثمينة.

(٣٦) اخترنا كلمة علمانى بعد قدر من التردد. فلم تكن كلمة دنيوى secular تؤدى المطلوب لأنها تحمل معنى آخر ينبع من تمييز آخر يقوم بين: كليركى دنيوى – كليركى دينى. أما عبارة "علم الأفراد العاديين" فتتعارض مع استعمالنا لمصطلح "الفرد العادى" layman (الذى ليس له معارف بالطريقة العلمية). كما أن مصطلح "علمانى" يفيد معنى التنافر مع الكنيسة (قارن:" الدولة العلمانية"، "النظام العلمانى"، مثلا). وهكذا تشير هذه الكلمة إلى أفراد أو أى نشاط (سواء أكان علميًا أو دعائيًا) لأفراد ليسوا فى عداد الدرجات الكهنوتية holy orders. والاسم من هذه الكلمة سيكون"علمنة ". ومع ذلك،=

إحدى أهم هذه النتائج. وينبغى هنا أن نميز بين ثلاثة أنواع من التطـــورات. أولاً: لقد كان هناك أطباء ومحاميين علمانيين على الـــدوام؛ ولكـــنهم باشـــروا بإزاحـــة العنصر الكنسى فى عصر النهضة. ثانيًا: انطلاقًا من حاجاتهم ومشاكلهم المهنيـــة، بدأ الفنانون والحرفيون - ولم يكن ثمة تمييز سوسيولوجى بينهما بالفعل- بتطـــوير خزين من المعرفة المنهجية tooled knowledge (فى التشريح، والرسم المنظورى perspective، والميكانيكا، مثلاً) شكلَ مصدرًا مهمًا للعلم الحديث، ولكنـــه تطـــور خارج العلم الجامعى السكولائى: يوضح مثال ليونارد دافنشى هذه النقطـــة؛ مثلمـــا يوضح مثال جاليليو نقطة أخرى، أى كيف خلقَ هذا النوع من التطـــورات عـــالِم الفيزياء العلمانى. وكان لهذا التطور ما يناظره فى الاقتصاد: فانطلاقًا أيضًـــا مـــن حاجاتهما ومشاكلهما العملية كالفنانين والحـــرفيين، فقـــد باشـــر رجـــل الأعمـــال والموظف الحكومى بتطوير خزين من المعرفة الاقتصادية سيتم استعراضـــها فـــى الفصل القادم. ثالثًا: كان هناك الإنسانيون Humanists. وهم علمـــاء ســـكولائيون تقليديون من الناحية المهنية. وقد تركز عملهم فى البحث النقدى والترجمة وتفســـير النصوص الإغريقية واللاتينية التى أصبحت متوافرة فى القرنين الخـــامس عشـــر والسادس عشر. ولكنهم ظنوا أن التمكن من اللغة الإغريقية واللاتينية من شأنه أن يجعل الفرد ذا كفاءة فى كل شىء؛ وقد أدى هذا، مع موقعهم الاجتمـــاعى- الـــذى كان أيضًا خارج الجامعات السكولائية- جنبًا إلى جنب، إلى تحويل منتقـــدى هـــذه النصوص إلى منتقدين للأفراد والأنماط والمعتقدات والمؤسســـات وحـــوَّلهم إلـــى litterateurs (أدباء) موسوعيين أيضًا. ولكنهم لم يسهموا فى الاقتصاد التقنى رغم ذلك. وتأتى أهميتهم بالنسبة لنا بقدر تأثيرهم فقط فى الجو الفكرى العام السائد فـــى عهدهم.

لم يكن لدى الكنيسة الكاثوليكية إلا أسباب قليلة للاعتراض على الطبيـــب أو المحامى العلمانى ولم تعترض عليهما بالفعل؛ وقد كانت تمثـــل المُناصـــر الأكثـــر ليبرالية للفنان-الحرفى الذى ظَلَّ فنه دينيًا أساسًا لفترة طويلة قادمة؛ كمـــا قامـــت

=ثمة صعوبة أكثر جدية. فمن ناحية، أثبت نظام الكنيسة الكاثوليكية التعليمى أنه قوى إلى حـــد أنـــه استمر بتكوين مفكرين علمانيين كثيرين. وقد حافظ العديد منهم على عادات تفكيـــر لا تختلـــف عـــن عادات مفكرين من الدرجات الكهنوتية. ومن ناحية أخرى، فقد تنكرَ عدد متزايد من هؤلاء الأخيـــرين لولائه لنظام الفكر السكولائى بقدر ما كان يمكن لأى علمانى أن يفعـــل: ويشـــكل إيراســـموس مـــن روتردام (١٤٦٧-١٥٣٦) مثالاً مبكرًا على ذلك. وهكذا، ليس من السهل التعامل مع تمييزنا رغم أنه يقوم على فارق حقيقى. فالمسألة ليست مسألة اسم وحسب.

الكنيسة بتشغيل الإنسانيين فى محاكم البابوية العليا وأماكن أخرى، وشجعَ الآباء والكاردينالات فى عصر النهضة، والذين كان بعضهم هم أنفسهم محسوبًا على الإنسانيين، الدراسات الإنسانية بأشكال مختلفة. وعليه، فإن الخلاف الذى برز رغم ذلك كان مشكلة محيرة. ولا يساعد على تشخيص طبيعة هذه المشكلة أن يجرى رسمها باللونين الأسود والأبيض فقط. ولا يساعد أيضًا على بلوغ هذا التشخيص الأسطورة الزاعمة بأن ضوءًا جديدًا قد أنارَ العالم فجأة، وأنه واجه مقاومة ضارية من قوى الظلام أو أسطورة ظهور روح جديدة للبحث الحر حاولَ أنصار الروح الأبوية التسلطية ضيقو الأفق hidebound authoritarianism إخمادها عبثًا. كما لا يساعد أيضًا خلط هذا الخلاف مع ظاهرة مرتبطة به ولكنها تختلف عنه كليًا – وهى ظاهرة الإصلاح Reformation – فقد عززت الثورة الفكرية والثورة الدينية إحداهما الأخرى ولكن مصادرهما ليست واحدة ولم يتفاعلا ضمن علاقة بسيطة من السبب والنتيجة.

لم يكن ثمة وجود لشيء من قبيل روح رأسمالية جديدة New Spirit of Capitalism بمعنى أنه كان يتعين على الناس اكتساب طريقة جديدة فى التفكير لكى يتمكنوا من تحويل عالم اقتصادى إقطاعى إلى عالم رأسمالى مختلف كليًا. وما أن ندرك أن الإقطاع البحت والرأسمالية البحتة هما مخلوقان غير واقعيين صنعتهما عقولنا، فإن مشكلة مَنْ منهما قد قاد إلى الآخر تختفى كليًا.[٣٧] فقد تضمن

---

(٣٧) هذه المشكلة هى مثال نموذجى على ما يمكن تسميته بالمشاكل الزائفة، أى مشاكل يخلقها الباحث نفسه من خلال طريقته فى العمل. فلغرض الوصف الموجز، نبنى صورًا مجردة لـ"أنظمة" اجتماعية ونزودها بعدد من المميزات المعرَّفة جيدًا حتى يمكن مواجهتها بعضها ببعض بشكل صارم. إن طريقة الأنواع النمطية (منطقيًا) هذه Ideal Types (التى سُتناقش أدناه) تنطوى على فوائد طبعًا، مع أنها تشوه الوقائع بشكل محتوم. ولكن إذا نسينا الطبيعة المنهجية لهذه المفاهيم ووضعنا الفرد الإقطاعى "النمطى" أمام الفرد الرأسمالى "النمطى" Ideal، فإن الانتقال من أحدهما إلى الآخر سيطرح مشكلة ليس لها نظير فى مجال الحقيقة التاريخية. ولسوء الحظ، فإن ماكس فيبر، بمكانته المعروفة، قد أيَّدَ طريقة للتفكير ليس لها من أساس غير إساءة استعمال طريقة الأنواع النمطية. وهكذا شرع فيبر بالبحث عن تفسير للعملية التى لا يتطلب تفسيرها سوى الاهتمام بالتفاصيل التاريخية بدرجة كافية. ووجد فيبر هذا التفسير فى الروح الجديدة New Spirit – أى موقف مختلف من الحياة وقيمها – التى يولدها الإصلاح Reformation. (The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism, trans. By Talcott Parsons, 1930 ; see also, R. H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism, 1926, and, contra, H. M. Roberston, Aspects of the Rise of Economic Individualism ; A Criticism of Max Weber and His School, 1933). والاعتراضات التاريخية على ذلك المفهوم من الوضوح بحيث لا يتعين أن نتوقف عنده. والأكثر أهمية هو رؤية الخطأ المنهجى الأساسى الذى ينطوى عليه ذلك المفهوم.

مجتمع العهود الإقطاعية كل بذور العهد الرأسمالى. وتطورت، هذه البذور بخطى بطيئة بحيث أدت كل خطوة دورها وقدمت مساهمتها فى وضع طرق رأسمالية و"روح" رأسمالية. وبالمثل، ليس ثمة وجود لروح جديدة للبحث الحر New Spirit of Free Inquiry كان سيتطلب وجودها تفسيرًا ما. فالعلم السكولائى فى العصور الوسطى كان يتضمن كل بذور العلم العلمانى فى عصر النهضة. وقد تطورت هذه البذور على نحو بطيء ولكن ثابت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ضمن إطار الفكر السكولائى بحيث واصل العلمانيون العملَ السكولائى ولم يدمروه. وهذا يسرى حتى على تلك البنود من العمل السكولائى التى تتعرض للإنكار أكثر من غيرها. فحتى فى القرن الثالث عشر، كان ألبرتوس ماغنوس قد لاحظَ أن روجر باكون كان يجرِّب ويبتكر- وأنه شدّدَ أيضًا على الحاجة إلى طرق رياضية أكثر قوة - وأن جوردانوس نيمور كان ينظِّر بروح"حديثة" تمامًا.[٣٨] ولم يكن حتى نظام علم الفلك ذى المركز الشمسى بمثابة قنبلة أُلقيت على القلعة السكولائية من خارجها. فولادة هذا النظام كانت فى هذه الأخيرة.إذ أن نيكولاس كوسانوس (١٤٠١-١٤٦٤) كان كاردينالاً. وكوبرنيكوس نفسه كان كاهنًا (رغم أنه لم يتسلم درجة كهنوتية مقدسة) وعالمًا فى القانون الكنسى، وعاش فى دوائر كنسية كل حياته. وقد استحسن كليمنت السابع بحثه وتمنى أن يراه منشورًا.[٣٩] ولا يوجد فى

---

(٣٨) انظر، مثلاً، Pierre Duhem, Les Sources des theories physiques (1905) and Les Origines de la statique (1905-6), also Etudes sur Léonard da Vinci (1906-13).

(٣٩) ينبغى أن نعرض باختصار الصراع اللاحق حول نظام كوبرنيكوس المتعلق بعلم الفلك لتبين عنصر الحقيقة فى الأسطورة التقليدية وكذلك لاختزالها إلى أبعادها الحقيقية. أكمل نيكولاس كوبرنيكوس (١٤٧٣-١٥٤٣) مخطوطته عام ١٥٣٠ أو نحو ذلك. وقد ظلت فكرته تنتشر بهدوء ودون إعاقة لعقود. وقد قوبلت الفكرة بالمعارضة وحتى بالسخرية فعلاً من قبَل أكاديميين تمسكوا بنظام بطليموس. ولكن هذا هو الشيء الوحيد الذى ينبغى توقعه عند ظهور منعطَف بهذه الأهمية. وما كان جاليليو يخشاه هو هذه السخرية، وليس محاكم التفتيش، حينما آمن بنظرية كوبرنيكوس بحلول نهاية القرن السادس عشر. ولا يشكل دليلاً على عكس ذلك قيام محاكم التفتيش (عام ١٦٠٠) بإعدام نصير آخر لتلك النظرية وهو جيوردانو برونو، ذلك لأن الأخير قد اعتنق أيضًا وجهت نظر دينية بحتة ذات طبيعة هرطقية ولازدرائه الصريح للديانة المسيحية. ولكن حينما قرر جاليليو أخيرًا إعلان تأييده لها (عامى ١٦١٣ و١٦٣٢)، فإن النظرية كانت قد اعتبرت هرطقية من جانب مستشارى محاكم التفتيش الدينيين- وليس من جانب الكاردينال بيلارمن- وقد مُنع من اعتناقها أو تدريسها؛ وحينما لم يستطع الوفاء بوعده بالخضوع لهم، أُجبر على الارتداد عنها وتم إيداعه السجن لأسبوعين. وفى هذه الحالة، فإن المسألة لم تتمثل فقط بأنه قد تم اعتبار نظرية طبيعية بحتة نظرية ذميمة دينيًا وجعل أنصارها يعانون من ذلك، فوقوع مثل هذا الحدث يمثل إمكانية قائمة بشكل دائم فى عهد كان يفسر الكتاب المقدس تفسيرًا حرفيًا إلى هذا الحد أو ذاك. هذا هو عنصر الحقيقة فى تلك الأسطورة. ولكن تلك الحالة كانت استثنائية تمامًا كما هو واضح؛ والإمكانية المذكورة كانت تقع بشكل نادر بالنسبة للقسم=

كل هذا ما يثير الاستغراب لأن سلطة الكنيسة لم تكن تشكل العائق المطلق المزعوم أمام البحث الحر، كما رأينا هذا من قبل. ويعود انتشار الانطباع المعاكس إلى حقيقة أن العالم، حتى وقت قريب، كان يكتفى بقبول شهادة خصوم الكنيسة التى تزخر بحقد لا أساس له وأحداث فردية مبالغ فيها. بيد أن رأيًا أكثر تجردًا أخذَ يحرز القبول خلال السنوات العشرين الأخيرة أو نحو ذلك. وهذا من حسن حظنا لأنه يجعل من الأسهل تقدير العمل العلمى السكولائى فى حقلنا.

وهكذا، إذا رفعنا الغطاء بألوانه المماثلة، فإن الصورة الحقيقية للخلاف تظهر دون أى صعوبة، ذلك لأن طبيعة هذا الخلاف كانت سياسية أساسًا. إذ كان المفكرون العلمانيون، والكاثوليك منهم لم يكونوا أقل من البروتستانت، يعارضون الكنيسة كقوة سياسية فى الغالب، وكان من السهل تأويل المعارضة السياسية للكنيسة إلى هرطقة. وكانت روح المعارضة السياسية هذه، وكذلك خطر الهرطقة المرتبط بها، هى ما شعرت به الكنيسة- بشكل خاطئ حينًا وبشكل صحيح فى أكثر الأحيان - فى أعمال المفكرين العلمانيين وجعَلها ترد حتى على كتابات لا علاقة لها بحكم الكنيسة أو بالدين، وكان يمكن أن تمر دون أن يلحظها أحد لو نشَرها رجل دين لا تشك الكنيسة بولائه السياسى والدينى. ومع ذلك، فإن ثمة نقطة أخرى لها أهمية ضئيلة ولكنها جوهرية بالنسبة لنا. إذ يبدو أن المهنة العلمية لا تهضم الأشياء الجديدة بحيوية دائمة. وعلاوة على ذلك، فإن الأكاديميين غير قادرين بحكم تكوينهم على تصور أن الزميل الآخر يمكن أن يكون مصيبًا. وهذا يصح على كل الأزمنة والأمكنة. وفى عهد جاليليو، على أى حال، كانت الجامعات بيد أصحاب الرتب من الرهبان باستثناء البلدان التى كانت قد تحولت فعلاً إلى البروتستانتية أو كانت فى طريقها إلى ذلك. لقد رحب هؤلاء الرهبان بالرهبان المبتدئين وفتحوا لهم سبل التقدم العلمى. ولكنهم لم يرحبوا بالأعمال العلمية التى تعود لأفراد لم يريدوا الانضمام إليهم: وهكذا فإن التباين فى مصلحة هاتين المجموعتين من المفكرين هو الذى أعاقَ طريق إحداهما الأخرى. وقد أخذ الاستياء المهنى من الخصم العلمى، وهو الاستياء الذى تقدّمْ لنا كل العهود أمثلة مسلية عنه، دلالة غير مسلية أحيانًا فى

=الأكبر من الأعمال العلمية. وعلاوة على ذلك، فإن اندفاع غاليلو وحظه السيئ مع أفراد يثيرون الخصومة الشخصية ممن كانوا فى وضع يسمح لهم بالإيذاء قد ساهما فى تعقيد حالته. وتشير حالة كوبرنيكوس نفسه، وكل تاريخ مصير نظريته حتى عام ١٦١٣ بالفعل، إلى إمكانية تفادى المحاكمة من خلال معالجة أكثر لباقة.

ظروف كانت فيها الجامعات أذنًا لمحاكم التفتيش بشكل ثابت، بينما لم تكن أذنًا للبابا على الدوام. ولكن هذا لا يعنى أن أولئك البروفيسورات أنفسهم لم يفعلوا شيئًا غير استيعاب نصوص أرسطو.

٤- السوسيولوجيا والاقتصاد لدى السكولائيين(٤٠)

قام القديس توما بتقسيم حقل المعرفة المنهجية (أو المعرفة المكتسبة بأدوات tooled knowledge إلى العلوم التى تعمل فى ضوء العقل الإنسانى فقط philosophicae discipline) – علم الفلسفة) بما فى ذلك اللاهوت الطبيعي (illa theologia quae pars philosophicae ponitur) Natural Theology واللاهوت الطبيعى الأسمى Super-Natural Theology (sacra doctrina – المذهب المقدس). والأخير كان علمًا أيضًا، بيد أنه كان علمًا قائمًا بحد ذاته sui geneis لأنه، بخلاف كل العلوم الأخرى، يستفيد من الوحى وليس من العقل الإنسانى فقط (Summa, quaest. 1).(٤١) ولم يكن للاقتصاد والسوسيولوجيا أقسام

(٤٠) خلال نصف القرن الأخير، خلص البحث حول الظروف والعمليات الاقتصادية فى القرون الوسطى إلى فرضيات يتعذر على غير المختصين استيعابها. إذ ينطوى ذلك الأدب على إشارات كثيرة إلى فكر وحتى إلى تحليل اقتصادى ولكنها ترد بكيفية ومن زاوية تجعلها غير صالحة تقريبًا لأغراضنا. وبقدر ما أعلم، فقد وردَ العمل الأكثر فائدة من: W. J. Ashley, Introduction to English Economic History and Theory (1888 and 1893 ; especially Book 1, ch. 3, and Book 2, ch. 6). ولا يزال عمل و. اندمان: Studien in der romanisch-kanonistischen Wirtschafts und Rechtslehre (1874 and 1883) يمثل العمل الأساسى حول المذهب الاقتصادى السكولائى رغم وجود عيوب جدية فيه. ورغم قدمه، فإن عمل غ. أ. ل. سبراريو: Dell economia politica del Mediovo لا يزال يحتفظ بفائدته. ويكمل ف. برانتس: L Economie politique au Moyen-Age. Esquisse des theories economiques professees par les ecrivains des XIII et XIV siecles (1895) وهـ. برنيس: Economic and Social History of Medieval Europe (English trans. 1936)، مأخوذين معًا، تاريخ أشلى بالنسبة للقارة الأوروبية. ويخدم نفس الغرض كتاب ج. و. ثومبسون: Economic and Social History of the Middle ages (300-1300) and (1300-1530)[1928 and 1931]. انظر كذلك: G. A. T. O"Brien, An essay on the Medieval Economic Teaching (1920) ; E. Schreiber, Die Volkswirtschaftlichen Anschauungen der Scholadtic.. (1931) ; M. Beer, Early British Economics from the X11th to the Middle of the XV11th Century (1938) ; H. Garnnier, L"Idee du fuste prix (1900) ; and B, Jarrett, Social Theories of the Middle ages (1926) ؛ وثمة أعمال أخرى ستجرى الإشارة إليها فيما بعد.

(٤١) تستحق الذكر نقطتان بذلك الصدد. أولاً: لقد قام أرسطو بتعريف كل علم وفقًا لموضوعه. ولكن القديس توما أدرك أن العلوم المختلفة تعالج الأشياء نفسها فى الغالب (de eisdem rebus)، وأن=

خاصة بهما فى ذلك المخطط الذى كان مقبولاً بشكل عام كما يبدو. وقد شكّلا فى البداية قسمين من علم اللاهوت الأدبى أو الأخلاق الذى كان بدوره جزءًا من اللاهوت الأسمى واللاهوت الطبيعى معًا. وفيما بعد، وبخاصة فى القرن السادس عشر، أصبحت الموضوعات السوسيولوجية والاقتصادية تُعالج ضمن نظام القانون السكولائى. وكانت ثمة قضايا فردية تُعالج على حدة أحيانًا، وبخاصة تلك التى تتعلق بالنقود والفائدة. وكان الأمر كذلك مع القضايا السياسية أيضًا. بيد أن الحال لم يكن كذلك قط مع علم الاقتصاد ككل. ومن الملائم لأغراضنا التمييز بين ثلاث فترات من التطور التاريخى للفكر السكولائى وفقًا لدرجة الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية.

أ. من القرن التاسع إلى نهاية القرن الثانى عشر. امتدت الفترة التى كان الفكر السكولائى يستجمع خلالها قواه الدافعة من القرن التاسع إلى نهاية القرن الثانى عشر. وإضافة إلى القضايا اللاهوتية البحتة، فإن مشاكل النظرية أو فلسفة المعرفة أساسًا هى التى استحوذتْ على اهتمام مفكرى تلك الأزمنة. وبقدر ما أعلم، لا يمكن العثور، فى أعمال مفكرين مثل إرجينا، وأبيلارد، والقديس انسيلم أو جون اوف سالزبورى، ما يمكن درجه فى عالم "التحليل" الاقتصادى. وهكذا فإن برنامجنا يحول دون تناول آرائهم، رغم أن هذا يحد كثيرًا من مفهومنا لتيار الفكر السكولائى العام. ولكن ثمة أمرين ينبغى التعرض لهما. وسنسميهما (١) الخط الأفلاطونى و(٢) الخط الفردى.

١- فى إطار مهمة إعادة البناء الفكرى البطيئة والشاقة، التى كان ينبغى إجراؤها بعد قرون من تخريب أوروبا على يد القبائل البربرية، اكتسبت بقايا التعاليم القديمة أهمية عظمى. بيد أن معظم هذه البقايا لم يكن متاحًا قبل القرن الثانى عشر وأن كثيرًا مما تبقى كان فى غير متناول سكولائيِّى تلك الفترة أو كان

=عملية الإدراك (ratio cognoscibilis)، وليس الموضوع، هو ما يكمن فى أساس تعريف كل علم. ثانيًا: لم ينكر القديس توما طبعًا أن اللاهوت الطبيعى الأسمى أيضًا يستعمل منهجًا منطقيًا (I, quaest. 1,art. 8). ويكمن الفارق الحقيقى فى مصدر نقاط الانطلاق (principia) التى يفترضها اللاهوت شأنه فى ذلك شأن العلوم الأخرى. فالوحى يمثل مصدر هذه النقاط بالنسبة للاهوت الطبيعى الأسمى بينما، فى حالة كل العلوم الأخرى، مع إمكانية استثناء بضع نقاط شكلية بحتة، تأتى تلك النقاط إما من علوم أخرى وإما من ملاحظة الوقائع بشكل مباشر. ولم يذكر القديس توما الفرضية الأخيرة بصورة صريحة، ولكنها مفترضة على نحو واضح. وكان يمكن تجنب الكثير من سوء الفهم حول الفكر السكولائى لو أنه فعل ذلك بصورة صريحة.

متاحًا فى صورة ترجمات سيئة. وفى حدود هذا الخزين الضئيل، فقد طغت المؤثرات الأفلاطونية والأفلاطونية – المحدثة إما بشكل مباشر أو من خلال فلسفة أوغسطين بشكل غير مباشر. ولكن المؤثر الأفلاطونى كان من شأنه أن يعيد إلى الصدارة مشكلة الأفكار الأفلاطونية: مشكلة طبيعة المفاهيم العامة (Universalia). وعليه، فقد تركزت المناقشة الأولى والأكثر شهرة، بين المناقشات السكولائية، فى الفلسفة البحتة حول هذه المشكلة؛ كما أنها ظلت تتفجر مرارًا وتكرارًا حتى نهاية القرن الخامس عشر. ولا ينبغى أن نستغرب من هذا، أو أن نقبله كدليل على عقم الفكر السكولائى. ومن الضرورى أن يكون واضحًا أن هذه المشكلة لا تمثل سوى شكل خاص لوضع الإشكالية العامة فى الفلسفة البحتة. وعليه، فإن القول بأن السكولائيين لم يكفوا عن مناقشتها قط لا يعنى سوى القول بأنهم لم يكفوا عن الاهتمام بالفلسفة البحتة قط، رغم اهتمامهم بأشياء أخرى كثيرة. وبشكل عام، يمكن التأكيد على أن الرأى "الواقعى" realistic view– أى الرأى الذى يعنى أن الأفكار أو المفاهيم فحسب لها وجود حقيقى real، وهو ما يمثل النقيض التام لما نسميه نحن بالرأى الواقعى realistic view –كان قد ساد حتى نهاية القرن الرابع عشر تقريبًا حينما انعطفت المعركة لصالح الرأى النقيض، أى الرأى "الاسمى" nominalist.[٤٢] ولكن تسوية أبيلارد (١٠٧٩–١١٤٢) نالت شهرة واسعة، وإن كانت متفاوتة، فى كل مكان على ما يبدو: فالأفكار أو الأشياء الكلية universals توجد بمعزل عن أى أشياء فردية individuals مناظرة لها فى ذهن الإله (وبهذا المعنى، فإن universalia هى ante res (مسألة مسبقة) ؛ ولكنها تتجسد فى أشياء فردية (وعليه، فإن universalia تكون in rebus "رمزية" أيضًا)؛ والعقل البشرى لا يحصل على لمحة عنها إلاّ عن طريق الملاحظة والتجريد (وبهذا المعنى، فهى post res "مسألة لاحقة").

---

(٤٢) من المهم تذكر أن مدارس الفكر فى العهود السكولائية كانت تميل إلى أن يجرى مطابقتها، أو حتى أن تطابق هى نفسها، مع الدرجات الرهبانية الفردية. فالنظام الفرنسسكانى مثلاً Franciscan كان معقلاً للفلسفة الاسمية. وهذه ظاهرة مفهومة ولا أرى سببًا لتوضيحها. ولكن ثمة سببًا للتشديد على أهميتها وذلك لتجليها فى أمور أخرى أيضًا: فقد يمكن العثور على سبب قسوة السكولائيين المتأخرين مع علم الاقتصاد لدى دانز سكوتس – وهذه واقعة ليس من السهل تفسيرها – فى تعارض الدرجات مثلما أن من الضرورى أحيانا، فى العهود المتأخرة، اللجوء إلى الميزة التفسيرية للتناقضات بين المجموعات الوطنية من الاقتصاديين– وهذه قطعة من سوسيولوجيا العلم لا تخلو من الأهمية.

وكان هذا الجدل معرفيًا بحتًا فى طابعه ولم يكن له أى تأثير سواء على التحليل الاقتصادى أو غير الاقتصادى. ولكن كان من الضرورى الإشارة إليه. إذ يجرى، فى أيامنا هذه، ربط مذهب الواقعية Realism ومذهب الاسمية Nominalism لدى العلماء السكولائيين بمفهومين آخرين هما المذهب الكلى Universalism والمذهب الفردى Individualism حيث يعتقد بعض الكُتاب أن لهما صلة بممارسة التحليل. ويذهب هؤلاء الكتاب بعيدًا إلى حد تصوير هذين المذهبين كمفهومين مختلفين جوهريًا للعمليات الاجتماعية، وأن هذا الاختلاف بينهما يمتد عبر كل تاريخ التحليل الاقتصادى والسوسيولوجى ويشكل بالفعل الحقيقة الجوهرية الكامنة خلف كل المعارك الفكرية الأخرى فى مختلف العصور.[٤٣] ومهما كانت الحجة التى يمكن أن تورد لصالح هذا المذهب من زاوية الفكر الاقتصادى أو ربما من زاوية التفسير الفلسفى لأساليب التحليل، فإن المذهب ليس فيه ما يخص هذه الأساليب نفسها: سيثبت الجزء الباقى من هذا الكتاب هذه النقطة. أما هنا، فيهمنا إيضاح أن مذهبى الكلية والفردية لا شأن لهما بمذهبى الواقعية والاسمية السكولائيين. فالمذهب الكلى، عند مواجهته بالمذهب الفردى، يعنى أن "الجماعات الاجتماعية" كالمجتمع، والأمة، والكنيسة، وما شابه، كمفهوم، أسبق من أعضائها الفرديين المكوِّنين لها؛ وأن الأولى هى الأشياء المُهمة التى ينبغى أن تهتم العلوم الاجتماعية بها؛ أما الثانية فهى مجرد نتيجة للأولى؛ وبالتالى، فإن العلم ينبغى أن يبدأ من الجماعات وليس من السلوك الفردى. وعليه، فإذا اخترنا أن نسمى هذه الجماعات كليات سوسيولوجية sociological universals، فإن هذا المذهب سيعنى مواجهة كليات بأفراد. بيد أن مذهب الواقعية السكولائى

(٤٣) يرتبط المذهب الشمولى Universalism عادة باسم أو شبان الذى كان حقًا وراء انتشاره فى ألمانيا (للاطلاع على أعماله وأعمال مجموعته، انظر Encyclopaedia of the Social Sciences, ("Economics, Romantic and Universalist Economics") ولكن المذهب يعود حقًا إلى ك. بريرام (مثلا: Die Entstehung der individualistischen Sozialphilosophie, 1912) الذى ربط هو الآخر المذهب الكلى بمذهب الواقعية السكولائى وربط المذهب الفردى بالمذهب الاسمى السكولائى. وأنا لا أعتقد أن مقولات كلى - فردى ليس لها من فائدة لغير أغراضنا. فقد يمكن وصف جوانب مهمة من الفكر الاقتصادى، وبخاصة جوانبه الأخلاقية-الدينية، بواسطة هذه المقولات. ومصطلح كلى Universalist أفضل من مصطلح اشتراكى Socialist الذى اكتسب معنى أكثر تحديدًا. ولا ينصب الاعتراض إلا على التوسيع غير الملائم لنطاق تطبيق تلك المفاهيم، ذلك التوسيع الذى يرجع إلى الفشل فى تمييز الفكر الاقتصادى عن التحليل الاقتصادى. فالإخفاق فى إدراك هذا الحاجز المعرفى بين الفكر الاقتصادى والتحليل الاقتصادى هو المسئول عن الحديث عن المناهج الكلية، وحتى عن العلم الكلى، والذى لا ينتج شيئا غير الالتباس.

كان يواجه كليات بأفراد بمعنى آخر مختلف تمامًا. فحينما أتبنى الواقعية السكولائية، فإن فكرتى حول المجتمع مثلاً سوف تدعى أن لها أسبقية منطقية على أى مجتمع تجريبى empirical فردى أقوم بملاحظته ولكن ليس على الناس الفرديين؛ حيث ستشكل فكرتى عن أولئك الناس كلية أخرى بالمعنى السكولائى وستدعى أن لها أسبقية منطقية على أناس وضعيين. ومن الواضح أن ذلك لن يعنى شيئًا سواء من ناحية العلاقة بين الكليتين السكولائتيين أو العلاقة بين أى مجتمع وضعى (كلية universal بالنسبة للمذهب الكلى) والأناس الفرديين الذين يكونونه. وبشكل خاص، فإن بوسعى فى هذه الحالة أن أكون فرديًا بالمعنى السياسى أو أى معنى آخر كما أشاء. ولا يستند الرأى النقيض كما يبدو على أى شىء سوى الخطأ الناجم عن المعنى المزدوج المعطى إلى "كلى" و"فردى".(٤٤)

٢. عند استعراض تاريخ الحضارات، نتحدث أحيانًا عن حالات موضوعية وذاتية. نقصد بالحضارة الموضوعية objective civilization: حضارة فى مجتمع ما يأخذ فيه كل فرد موضعه المعين له niche ويخضع لقواعد فوق فردية superindividual دون مراعاة ميوله؛ مجتمع يعترف بالقواعد الأخلاقية والدينية المعطاة كقاعدة ملزِمة بصورة شاملة؛ مجتمع يُقَنَّن فيه الفن ويعبِّر فيه النشاطُ الخلاق عن مثل فوق فردية ويخدمها. أما الحضارة الذاتية subjective civilization فنقصد بها حضارة تُبدى مميزات معاكسة؛ حيث يقوم المجتمعُ بخدمة الفرد وليس العكس؛ أو باختصار، مجتمع يعزز ويحقق الميول الفردية ويسمح لكل فرد ببناء نظامه الخاص من القيم الحضارية. ولسنا بحاجة لتناول السؤال العام حول الموقف التحليلى لهذه المخططات. ولكننا نهتم برأى واسع الانتشار نلقاه كثيرًا ومفاده أن حضارة القرون الوسطى كانت حضارة موضوعية وأن الحضارة الحديثة هى حضارة ذاتية فردية أو أنها كانت كذلك حتى عهد قريب لأن ذلك يمس، أو يُعتقد أنه يمس، "الروح" التى طرح الأفراد ولا يزالون تحليلهم الاقتصادى انطلاقًا منها. ولا يمكن أن يكون هناك شك فى أن بعض الجوانب توافق هذا الرأى – فالحياة الدينية أيام "رب واحد"، "كنيسة واحدة"، بالمقارنة بحياة دينية تسودها مئات الطوائف، هى مثال قياسى. ولكن ليس ثمة شك أيضًا فى أن تلك الصور

(٤٤) وللسبب نفسه، ينبغى ألا نسمى أبيلارد فرديًا على أساس أنه صاغ العبارة القائلة: nihil est praeter individuum (لا وجود لكيان فردى).

المجردة لا تكفى للحكم قط. فهل يمكن أن نتصور فردًا أكثر غلظةً من الفارس؟ ألم ينتج كل البلاء الذى أصاب حضارة القرون الوسطى فى إدارتها السياسية والحربية (الذى يفسر إخفاقاتها إلى حد بعيد) عن تلك الحقيقة بالذات؟ وهل يعد عضو نقابة عمالية حديثة أو مزارع ممكنن فى وقتنا الحاضر أكثر فردية حقًا من عضو الطوائف الحرفية أو الفلاح فى القرون الوسطى؟ وعليه، فإن القارئ لا ينبغى أن يُصدم حينما يعلم أن الخط الفردى فى فكر القرون الوسطى أيضًا كان أقوى مما يعتقد بشكل عام. وهذا صحيح سواء بمعنى وجود التمايز بين آراء الأفراد أو بمعنى حضور الظاهرة الفردية والإنسان الفردى (فى تأملاته حول المجتمع) حضورًا أشد مما نتصوره عادة. وكانت السوسيولوجيا والاقتصاد السكولائيان فرديين على وجه التحديد إذا فهمنا هذا بمعنى أن العلماء كانوا ينطلقون بشكل ثابت من ميول الفرد وسلوكه، بقدر تعلق الأمر بسعيهم لوصف الوقائع الاقتصادية وتفسيرها. أما أنهم قد طبقوا على هذه الوقائع قواعد فوق فردية للعدل، فهذا لا علاقة له بالطبيعة المنطقية لتحليلهم؛ ولكن حتى هذه القواعد كان قد جرى اشتقاقها من مخطط أخلاقى كان الفرد فيه غاية بذاته، وكان خلاص الروح فكرته المركزية.

(ب) **القرن الثالث عشر.** تغطى فترتنا الثانية القرن الثالث عشر كله تقريبًا. ثمة مبرر لتسميتها فترة كلاسيكية بالنسبة للمذهب السكولائى، بقدر تعلق الأمر باللاهوت والفلسفة. وفى الواقع، كان يجرى ليس تثوير الفكر اللاهوتى والفلسفى فقط، بل توحيده أيضًا فى نظام جديد صار ينطوى على كل ما يتضمنه مصطلح: كلاسيكى classical. وقد تمثلت هذه الثورة أساسًا بعمل جروستست، وألكساندر أوف هالس، والقديس بونافنتوره، ودونس سكوتس (المدرسة الفرنسيسكانية)، من ناحية، وعمل ألبرتوس ماجنوس وأنصاره والقديس توما من الناحية الأخرى. أما التوحيد، أى خلق النظام الكلاسيكى، فكان الإنجاز الأضخم للقديس توما وحده. ولكن المجالات الأخرى كانت تنطوى على ثورة فقط دون توحيد. وفى الواقع، شهد ذلك القرن ولادة العلم السكولائى بشكل متميز عن اللاهوت والفلسفة؛ إذ أنتج هذا العلم العمل الذى باشرَ ووضعَ أسس العمل اللاحق، رغم أنه لم يضع سوى نقاط انطلاق. وهذا يسرى على العلوم الاجتماعية والطبيعية على حد سواء. وبالتحديد، ينبغى أن نلاحظ أن الاهتمام بالبحث الرياضى والفيزيائى كان واسع الانتشار حتى بين الأفراد الذين لم ينجزوا مثل هذه البحوث بأنفسهم كما أوضح هذا

مثال جروستست. وقد شكّل روجر باكون قمة ولكنها لم تكن قمة منعزلة؛ كما أن كثيرًا من الأفراد خارج وفى إطار النظام الفرنسيسكانى كانوا جاهزين لمواصلة خطه فى التقدم. ويرجع سبب عدم بروز هذا كما ينبغى إلى مَيل علماء الطبيعة والرياضيين السكولائيين فى القرون الأربعة التالية للتخصص فى الحقول الخاصة بهم مما يُبعد خلفيتهم السكولائية عن الأنظار بسهولة. فنحن ننظر إلى فرانسيسكو كافالرى (١٥٩٨-١٦٤٧)، مثلاً، كعالم رياضى كبير وحسب. ولا يخطر ببالنا أن نربط جذور التفاضل والتكامل بالمذهب السكولائى أو بنظام يسوعى Jesuit order بصورة خاصة، رغم أن كافالرى كان نتاجًا للاثنين حقًا.(٤٥)

إن الثورة اللاهوتية-الفلسفية بذاتها ليست محل اهتمامنا. ولكن أحد جوانبها يثير أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ التحليل السوسيولوجى والاقتصادى ويتمثل بإحياء فكر أرسطو. فقد انسابت معرفة أكثر كمالاً حول كتابات أرسطو إلى العالم الفكرى للمسيحية الغربية من خلال الساميين جزئيًا، العرب واليهود،(٤٦) خلال القرن الثانى عشر. وكان هذا يعنى أمرين اثنين بالنسبة للعلماء السكولائيين. أولاً: كان التوسط العربى يعنى التفسير العربى الذى لم يكن مقبولاً فى بعض قضايا علم المعرفة وعلم اللاهوت. ثانيًا: أن الاقتراب من فكر أرسطو قد سهّل كثيرًا من مهمة السكولائيين الضخمة ليس فقط فى مجال ما وراء الطبيعة حيث كان يتوجب عليهم اقتحام دروب جديدة، بل أيضًا فى مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية حيث كان يتعين عليهم الابتداء مما هو قليل أو من لا شيء.

سيلاحظ القارئ أننى لا أجعل من إعادة اكتشاف كتابات أرسطو السبب الرئيسى للتطورات فى القرن الثالث عشر. فلم تأتِ هذه التطورات كنتيجة لتأثير عامل خارجى وحيد قط. كما أن أرسطو، كحليف قوى، قد حضر ليساعد من خلال

---

(٤٥) يقدم روجر باكون (١٢١٤- ١٢٩٢)، وهو عالم جمال من الطراز السكولائى، حالة أخرى توضح طبيعة وأسباب المشاكل التى مر بها عدد بارز من علماء الطبيعة البارزين. وقد كان باكون عدوانيًا حتى أكثر مما كان جاليليو بعد ٤٠٠ سنة. فالناس فى جميع العهود يردون بطريقة معادية حينما يسمونهم حمقى. وكانوا يردون بطريقة فظة فى العهود العاصفة.

(٤٦) Avicenna (ابن سينا، ٩٨٠-١٠٣٧)، الطبيب والفيلسوف العربى، وAverroës (ابن رشد ١١٢٦-١١٩٨)، المحامى والفيلسوف القرطبى، وموسى بن ميمون (١١٣٥-١٢٠٤)، اللاهوتى والفيلسوف العبرى (وبخاصة عمله Guide of the Perplexed، الذى ترجمه للإنجليزية فريدلاندر خلال السنوات ١٨٨١-١٨٨٥). وتطرح مشكلة التوفيق بين تعاليم أرسطو والتعاليم اليهودية التى فرضت نفسها على بن ميمون بصورة مماثلة إلى حد كبير لما طرحت به المشكلة نفسها على العلماء المسيحيين.

إنجازاته. ولكن إدراك هذه المهمة والرغبة بالاندفاع للأمام كانت موجودة بمعزل عنه. والمقارنة التالية من شأنها توضيح هذه النقطة. فقد أشرنا سابقًا إلى التبنى أو "الاستقبال" الحافل لمجموعة القوانين المدنية Corpus juris civilis فى العصور الوسطى المتأخرة وعصر النهضة. ويتعذر تفسير هذه الظاهرة سببيًا باكتشاف بضع مجلدات قديمة وثمينة مقرونة بالقناعة الساذجة التى تفيد أن هذه المجلدات تتضمن مادة قانونية كانت لا تزال سارية المفعول. فالعملية الاقتصادية كانت تعمل على تطوير أنماط حياة تتطلب أشكالاً قانونية، وبخاصة نظام تعاقدات من نوع معين كان القانونيون الرومان قد طوروه. ومن المؤكد أن القانونيين فى العصور الوسطى كان يمكنهم أن يطوروا لأنفسهم أشكالاً مماثلة فى آخر الأمر. ففائدة القانون الرومانى لا تأتى من أنه قد أحضرَ شيئًا كان غريبًا على روح العصر وحاجاته – وفى الواقع، فإن حضوره قد قاد إلى متاعب شاقة حينما كان الأمر كذلك – بل لأنه قدَّمَ شيئًا جاهزًا يتطلب إنجازه عملاً جهيدًا. وبالمثل، قاد "حضور" تعاليم أرسطو إلى توفير هائل فى الوقت والجهد، وبخاصة فى مجالات كانت لا تزال أرضًا بكر. وينبغى علينا فى ضوء هذا – وليس فى ضوء النظرية القائلة بالتعاطى السلبى مع اكتشافات ثمينة – رؤية العلاقة بين مذهب أرسطو والمذهب السكولائى.

ولكن ما أن أدرك العلماء السكولائيون أن كتابات أرسطو تنطوى على كل، أو على جل، ما كانوا يأملونه آنذاك، وأنهم أيضًا قادرون، بمساعدة مذاهبه، على إنجاز ما كان سيكلفهم قرنًا من الجهد لو ترتب عليهم تطوير تلك المذاهب بأنفسهم، فإنهم، طبعًا، انتزعوا أقصى ما يمكن من تلك الفرصة. وهكذا أصبح أرسطو الفيلسوف والمعلم الشامل بالنسبة لهم، وأضحى الجزء الأكبر من عملهم يتمثل بتبسيطه وشرحه لطلابهم وللجمهور أساسًا، وفى التعليق عليه كذلك. وعلاوة على ذلك، كانت كتاباته مفيدة جدًا للأغراض التعليمية نظرًا لأنها كانت كتبًا مدرسية ملخصة ونظامية حقًا. وبالنتيجة، فإن جروستست وألبرتوس ماجنوس والقادة الآخرين ممن جرى ذكرهم آنفًا ظهروا فى أعين الجمهور فى زمانهم وفى الأزمنة اللاحقة كمفسرين لمذهب أرسطو ومعلقين عليه. وحتى القديس توما نفسه بدا، فى نظر كثيرين، كرجل لم ينجح إلاّ فى تسخير أرسطو لخدمة الكنيسة. ولم يتم تصحيح هذا الفهم الخاطئ لثورة القرن الثالث عشر، وبخاصة عمل القديس توما، على العكس، فقد غذته الممارسة العلمية فى الثلاثمائة سنة التالية. ذلك لأن عمل

أرسطو راح يعمل على تهيئة الإطار النظامى لمادة علمية متزايدة وعلى تلبية الحاجة لنصوص معروضة على نحو محكم، مما أتاح تواصل تقديم كل شىء ضمن القالب الأرسطى. وهذا لا يصح بشكل تام بقدر ما يصح على الاقتصاد السكولائى، الأمر الذى يوضح أيضًا كيف أن العلماء السكولائيين، من خلال هذه الطريقة الملائمة، كادوا أن يفقدوا فضلهم فيما كان لهم من مساهمات أصيلة.

وهذا يفسر ليس فقط النجاح الذى كان سيبدو غير مفهوم قط لتعاليم أرسطو على امتداد السنين الثلاثمائة بل أيضًا الغرامة التى تَرتبَ أخيرًا على الحكيم العجوز دفعها لهذا النجاح. وبوسعنا تكملة القصة التى تغمر الدارس بالمتعة حول طرق التفكير البشرى المتعرجة. فقد رأينا أن النظام السكولائى لا ينطوى على ما يعوق التطورات الجديدة الجارية فى داخله أو حتى تلك الحاصلة بعيدًا عن المجال الذى يقع فيه عمله التقليدى. ويمكن أخذ فلسفة ديكارت كمثال لتوضيح هذه التطورات.[٤٧] فلم يبدِ ديكارت أى عداء للفلسفة السكولائية القديمة وسلّم، بين أمور أخرى، ببرهان القديس أنسيلم على وجود الله – الذى كان القديس توما قد رفضه – كأساس لنظريته حول الـCogito (التأمل). وثمة مجال واسع للشك بمدى أهمية هذا. ولكن هذا يكفى للحديث عن تطور سلمى انطلاقًا من خلفيات سكولائية. وسبق أن رأينا أن المذهب السكولائى بات مصدرًا للقلق كلما فرض تأثير المفكرين العلمانيين نفسه. وكان كل عداء للمذهب السكولائى نفسه يستتبع معاداة أرسطو أيضًا: فلأن مذهب أرسطو كان يشكل الوعاء للفكر السكولائى، فإن معاداة الأول أصبحت وعاء لمعاداة العلماء السكولائيين. بل وكان هناك علماء سكولائيون يعادون المذهب السكولائى ومذهب أرسطو معًا، لعل جاسندى أبرز مثال لهم.[٤٨] فقد اكتسب عمله الرياضى والفيزيائى، المحايد بذاته تمامًا، دلالة انتقادية بالنسبة للطريقة التى دافعَ بها عن الطرق المختبرية experimental – أو "التجريبية"

---

(٤٧) رينيه ديكارت (١٥٩٦–١٦٥٠). ويعتبر عمله الموسوم "Essais philosophhhhique" (١٦٣٧) العمل الوحيد الذى يتصل بالفرض محل الدرس. وهو الوسيط بين العصور الوسطى والفلسفة الحديثة وكان ثمرة لتربية دينية.

(٤٨) كان بيير جاسندى (١٥٩٢– ١٦٥٥) فيلسوفًا ورياضيًا وفيزيائياً، وكان بروفيسور فى الدرجات الكهنوتية والذى لم يفكر أحد باستبعاد أعماله الفعلية من المذهب السكولائى. ولكنه هجر اتجاهه لكى ينأى بنفسه عنه. ويمثل ما يلى أهم أعماله بالنسبة لنا: Exercitationes paradoxixae adversus Aristoteleos (1624) : Syntagma philosophiae Epicuri, 1649 works ed. by Montmort, (.(1658) ; see also G. S. Brett, The Philosophy of Gassendi (1908

empiricist أو "الاستقرائية" inductive – وليس لدفاعه نفسه. وفى الفلسفة، عمد جاسندى إلى استبدال الأساس الأرسطى (إلى حد بعيد) بأساس آخر مستمد من أبيقور من حيث الجوهر. بيد أن تصوير أرسطو كتجسيد لنفاية وعبث قديمين كان هو الموضة السائدة بين الخصوم العلمانيين للعلماء الكاثوليك. فقد أحرق باراكلسوس كتب أرسطو بهدوء قبل أن يبدأ محاضراته فى الطب؛ وقام جاليليو، فى الحوار الشهير حول النظام ذى المركز الشمسى الذى قاد إلى استياء كبير، بتصوير أحد المعترضين عليه كشخصية أرسطية تافهة؛ وعند تأييد فرانسس باكون لمسألة العلم "الاستقرائى"، فإنه قارنه بالتأمل السكولائى والأرسطى معًا. وكان كل هذا ظلمًا بحق العلماء السكولائيين. بل وكان أكثر من ظلم بحق الحكيم العجوز. ذلك لأنه إذا كان فى صفحاته رسالة عامة أصلاً، فإن من المؤكد أنها رسالة البحث التجريبى empirical(٤٩) وهكذا، فى العلم، كما فى سواه، فإننا لا نتنازع حقًا لصالح أو ضد أشخاص أو أشياء كما هى بالفعل بل ضد صور مشوَّهة عنها caricatures نصنعها نحن.(٥٠) ومع ذلك، لنعد إلى الفترة الكلاسيكية، القرن الثالث عشر، لنبحث فيها عن عناصر التحليل الاقتصادى والسوسيولوجى.

لا نجد هنا سوى بدايات ضئيلة فحسب – ضئيلة فى السوسيولوجيا وأقل منها فى الاقتصاد. وفى الواقع، كان القديس توما يهتم بالسوسيولوجيا السياسية؛ أما القضايا الاقتصادية ككل فكانت تهمه بمقدار أقل من أصغر نقطة فى المذهب اللاهوتى أو الفلسفى، علمًا بأنه لم يكن يتناول هذه القضايا إلا حينما تثير الظواهر الاقتصادية أسئلة حول اللاهوت الأخلاقى. وحتى حينما يفعل هذا، فإننا لا نشعر،

---

(٤٩) كان ثيوفراستوس بومباستوس فون هونهايم، الذى أسمى نفسه باراسيلوس (١٤٩٠ – ١٥٤١)، كان طبيبًا وكيميائيًا على درجة ما من السمو وإن كان ينطوى على قدر ما من الشعوذة. أما فرانسيس باكون (١٥٦١–١٦٢٦، الذى نشر أعماله سبيدنج وإلز وهيث، ١٨٥٧– ١٨٦٢) فربما لا يحتاج إلى تقديم. ويعود النجاح الهائل لكتاباته – وهو النجاح الذى لم يتحقق خلال حياته ولكن خلال حركة التنوير Enlightenment وأثناء القرن التاسع عشر فيما بعد – إلى حقيقة كونه قد عبَّر باقتدار كبير عما صار عدد متزايد من الناس يؤمن به. فقد كان باكون من نوع "الرجل التمثيلى" بالذات. ولهذا السبب بالضبط ولبروز شخصيته بشكل واضح، فإن أفكاره الآن تبدو أكثر جدة وأقل تواصلاً مع التطورات السابقة مما هى عليه فعلاً. ولذلك، فإن كتاباته قد غرست فى ذهن الجمهور معارضة لا وجود لها للبحث الاستقرائى والمذهب السكولائى اللذين كان بوكان نفسه، سوية مع معاصريه، شديد الولع بها، لأنه، ربما، لم يكن يعرف إلاّ القليل عن عمل السكولائيين. وقد ساعد باكون، أكثر من أى شخص آخر على تقوية وهم يقوم بتشويه تاريخ الفكر حتى يومنا هذا.

(٥٠) والمثال البارز من تاريخ علم الاقتصاد هو نقد آ. سمث "للميركنتيليين" ونقد شمولر "للكلاسيك" الإنجليز. وستجرى مناقشة كلتا الحالتين فى مكانهما.

كما نشعر فى حقول أخرى، بأن عقله الثاقب مسخر هناك وأنه مصممٌ عاطفيًا على التغلغل إلى جوهر الأشياء. على العكس، فهو لا يكتب إلا امتثالاً لمتطلبات الكمال النظامى فحسب. وهذا يسرى على كل معاصريه إلى هذا الحد أو ذاك. وبالنتيجة، فإنهم اكتفوا بتعاليم أرسطو ولم يتجاوزوها إلاّ نادرًا. وفى الواقع، كان ثمة فرق فى النبرة الأخلاقية والرؤية الحضارية، كما كان ثمة تغير فى التشديد تفسره الأنماط الاجتماعية المختلفة التى كانوا يشاهدونها. ولكن لم يكن أى من هذين الأمرين مهمًا إلى الحد الذى يمكننا أن نتوقعه. وما دامت هذه الأشياء لا تشكل عناصر كبيرة فى تاريخ التحليل الاقتصادى، فتكفى ملاحظة إن العلماء السكولائيين كانوا ينظرون إلى العمل الجسدى كنظام يناسب الفضيلة المسيحية وكوسيلة لمنع البشر من ارتكاب الأخطاء، وهو ما يتضمن موقفًا يختلف كليًا عن موقف أرسطو؛ كما أن العبودية بالنسبة لهم لم تعد مؤسسة عادية، ناهيك عن اعتبارها مؤسسة أساسية؛ وأنهم باركوا الإحسان والزهد؛ وكان مثالهم حول vita contemplativa (حياة المُثل) يحمل طبعًا معنى غريبًا كليًا عن مثال أرسطو حول الحياة، رغم وجود وجوه تشابه مهمة بين الاثنين؛ وإضافة إلى ذلك، فإنهم لم يكرروا مواقف أرسطو من التجارة والكسب والتجارى إلاّ بعد تكييفها.

وإذ تسرى كل النقاط الأخرى على المذهب السكولائى فى كل عهوده، فإن النقطة الأخيرة تسرى كليًا على الفترة الكلاسيكية فحسب. فقد حدث تغير مهم فى موقف العلماء السكولائيين من النشاط التجارى بعد القرن الثالث عشر. بيد أن من المؤكد أن سكولائيى ذلك القرن أخذوا بالرأى الذى عبَّر عنه القديس توما القائل بأن التجارة تنطوى على "شيء ما دنيء" فى ذاتها (negatiatio securdum se considerata quandam turpitudinem habet, Summa 11, 2, quaest. LXXV11, art. 4)، رغم أن الكسب التجارى يمكن تبريره بالاعتبارات التالية: (أ) ضرورة تدبير مصادر رزق للإنسان؛ (ب) لاكتساب موارد لغرض البر والإحسان؛ (ج) لخدمة publicam ulititatem (المصلحة العامة) شريطة أن يكون الربح بسيطًا وأن يمكن اعتباره كتعويض عن عمل (stipendium laboris)؛ أو (د) لتحسين الشيء المتاجَر به؛ (هـ) تغير قيمته لتغير زمان أو مكان استهلاكه؛ أو (و) للتعرض للمخاطرة (propter periculum). لعل صياغة القديس توما تترك مجالاً للشك بالشروط التى يقبل بها هو الاعتبارات (د) – (و)، وقد يصح القول بأن آخرين، وبخاصة دونس سكوتس (١٢٦٦–١٣٠٨) والعالِم الذى لم أذكر اسمه

لحد الآن، ريتشارد أوف ميدلتون (١٢٤٩-١٣٠٦)، كانوا قد ذهبوا أبعد من ذلك، وبخاصة تبرير الفائدة الاجتماعية التى تتحقق عند الشراء فى سوق أرخص والبيع فى سوق أغلى. ومع ذلك، فحتى التعديلان (ب) و(ج) يتجاوزان تعاليم أرسطو. إن تشديد كل أولئك الكتاب على عنصر التعويض فى بضع الأنشطة المفيدة اجتماعيًا قد قاد، من جهة، إلى رأى قد يكون صحيحًا ومفاده أن مصدر فكرة "الحق (الأخلاقى) للفرد بمنتوج عمله" قد يمكن العثور عليها فى الأدب السكولائى، ولكن، من جهة أخرى، قاد ذلك أيضًا إلى الرأى الخاطئ القائل بأن العلماء السكولائيين قد توافروا على نظرية (تحليلية) للقيمة تستند على العمل، أى أنهم فسروا ظاهرة القيمة بحقيقة أن (معظم) السلع تكلف عملاً. وحتى هذه اللحظة، يكفى القارئ أن يلاحظ عدم وجود علاقة منطقية بين مجرد التشديد على أن من الضرورى، أخلاقيًا أو اقتصاديًا، تعويض العمل labour (ولا يهم أن نترجم الكلمة اللاتينية بأى من الكلمات الإنجليزية "labor" أو "activity" "نشاط" أو "effort" "جهد" أو "trouble" "متاعب") وبين ما يُعرف بنظرية القيمة التى تقوم على العمل.

ولا تساير سوسيولوجيا القديس توما حول المؤسسات،(٥١) السياسية وغير السياسية، توقعات القارئ المعتاد على إرجاع المذاهب السياسية والاجتماعية للقرن التاسع عشر إلى لوك أو إلى كُتاب حركة التنوير الفرنسيين أو الكتاب النفعيين الإنجليز. وباعتبار أن تعاليم القديس توما، من هذه الناحية، كانت تمثل ليس فقط تعاليم معاصريه بل كانت مقبولة لدى كل سكولائيى العهود اللاحقة أيضًا، فإن من الضرورى توضيح نقاطها الرئيسة باختصار. كان هناك القسم المقدس الذى تمثله الكنيسة الكاثوليكية. أما فيما عدا ذلك، فقد كان يُنظر إلى المجتمع كشأن بشرى كليًا بل كمجرد تكتل من أفراد مأخوذين معًا وفق حاجاتهم الدنيوية. والحكومة أيضًا لم يتم تصور نشوئها ووجودها إلا لخدمة أغراض عامة يتعذر على الأفراد تحقيقها دون تنظيم كهذا. فالمصلحة العامة Public Good كانت raison d" être (علة وجودها). كما أن سلطة الحاكم تُستمد من الناس people، عن طريق التفويض كما يمكن أن نقول. فالناس هم مصدر السيادة ويمكنهم عزل الحاكم غير الجدير. وكان

---

(٥١) يتمثل مصدرنا الرئيسى حول السوسيولوجيا السياسية للقديس توما بكرسة تحمل عنوان De regimine principum جرى تداولها خلال القرون الوسطى على نطاق واسع، وكذلك رسالة إلى دوقة برابانت. ولكن قسمًا فقط من العمل الأول يعود إلى القديس توما بالتأكيد، بينما قد يعود الباقى إلى عمل راهب دومينيكى آخر هو لوكا اوف بتوليمى (المتوفى عام ١٣٢٧).

دونس سكوتس أقرب إلى تبنى نظرية عقد اجتماعى حول الدولة.([٥٢]) ويحمل هذا الخليط من التحليل السوسيولوجى والتفكير المعيارى طابعًا فرديًا individualist، ونفعيًا utilitarian وعقلانيًا (بمعنى ما) rationalist – وهذه حقيقة ينبغى تذكرها على خلفية المحاولة التى سنقوم بها لربط هذه المجموعة من الأفكار بالفلسفات السياسية، العلمانية والمعادية للكاثوليكية، للقرن الثامن عشر. ولا ينطوى هذا الجزء من المذهب السكولائى على شىء غيبى. كما أن العلماء الكاثوليك لم يشجعوا على الدكتاتورية السياسية. فإن الحق الإلهى للملوك، بشكل خاص، ومفهوم الدولة الجبارة هى أشياء أبدعها الأنصار البروتستانت للميول الاستبدادية التى أكدت نفسها فى الدول الوطنية.

إن خط الفردى والنفعى والتشديد على مفهوم عقلانى للمصلحة العامة ينتظم كل نسيج سوسيولوجيا القديس توما. يكفينا مثال واحد حول أهم نظرية لديه: نظرية الملكية. فبعد استبعاد الجوانب الدينية من الموضوع، يحاجج القديس توما على أساس أن الملكية لا تتعارض مع القانون الطبيعى، بل هى من إبداع العقل الإنسانى([٥٣]) وتتبع مشروعيتها من أن الإنسان يهتم على نحو أفضل بما يعود إليه وليس بما يعود إلى كثرة من الناس الآخرين أو كلهم؛ ولأن الإنسان يبذل الجهد لتسيير مصلحته أكثر مما يفعل لمصلحة الغير؛ ولأن النظام الاجتماعى يُصان بشكل أفضل حينما تتمايز الممتلكات بحيث تنعدم أسباب النزاع النابع من الاستعمال المشترك للأشياء – وتحاول كل هذه الحجج تعريف "الوظيفة" الاجتماعية للملكية

---

(٥٢) لم تكن هذه النظرية تسرى على حكم الكنيسة الكاثوليكية، طبعًا. وحينما فعل هذا مارسيليوس أوف بادوٍ (c. 1270-1342 ; Defensor pacis. 1326) عُدَ ذلك بمثابة هرطقة. ثمة ملاحظتان من زاويتنا. أولا، تبين تلك الحالة كيف أن القبول التام بسلطة دينية عليا فى نواح معينة يمكن عمليا أن يُقابَل بحرية قصوى للفكر والعمل فى نواح أخرى. ثانيًا، توضح تلك الحالة أيضًا لماذا لا يمكن الإجابة مرة واحدة وإلى الأبد عن السؤال المتعلق بتأثير السلطة الدينية العليا على التحليل، بل تنبغى معالجة كل حجة فردية على حدة. وإذ يتعذر علينا إيضاح هذه النقطة كما ينبغى، فلنقمْ، فى سياق تكملة المحاجة السابقة، بإدخال التمييز الثلاثى التالى الذى يسرى على كل سلطة حاولت على الدوام ولا تزال توجيه الرأى. فهناك أولاً، وكما تظهر الحالة السابقة، قضايا قد فرضت فيها الكنيسة الكاثوليكية رأيها وحظرت التحليل الذى كان يمكن أن يقود إلى نتائج أخرى معينة. ثانيًا: ثمة قضايا عدة لم تتدخل الكنيسة فيها بأى حال وهى قضايا محايدة indifferent بالنسبة للرأى والتحليل. ثالثًا: ثمة قضايا (كالفائدة) فرضت فيها الكنيسة رأيها كحُكم أخلاقى ولكنها لم تحظر تحليل الوقائع.

(٥٣) Summa 11, 2, quaest. LXV1, art. 2: proprietas possessianum non est contra jus naturale, sed juri naturali superadditur per adinventionem rationis humanae. حول المعنى الذى ينبغى أن يُعطى لـ jus naturale (القانون الطبيعى): انظر القسم القادم.

الخاصة بطريقة تشبه كثيرًا ما فعله أرسطو من قبل وما فعلته كتب القرن التاسع عشر المدرسية فيما بعد.وقد عاد القديس توما إلى أرسطو وتبنى صياغاته حينما وجد أنه لديه كل ما أراد قوله.

وهذا يسرى بقوة إضافية على "العلم الاقتصادى البحت" للقديس توما (oeconomia كان يعنى الإدارة المنزلية فقط بالنسبة له). كان هذا العلم فى حالة جنينية ولا يتكون حقًا إلا من جزء فقط من مناقشته للسعر العادل Summa 11,2, (quaest. LXXV11, art. 1) للفائدة Summa, 11, 2, quaest. LXXV11, art.)1. ويعود هذا الجزء من المناقشة المتعلق بالسعر العادل – السعر الذى يضمن "التكافؤ" للعدل المتبادل – إلى أرسطو تحديدًا وينبغى تفسيره أيضًا بالطريقة نفسها التى فسرنا بها مفهوم أرسطو بالضبط. وكان القديس توما، مثل أرسطو، بعيدًا عن افتراض وجود "قيمة موضوعية" غيبية وثابتة. كما أن عبارته quantitas valoris (القيمة الكمية) لا تختلف عن السعر بل هى السعر التنافسى العادى ليس إلاّ. والتمييز، الذى كان لديه على ما يبدو، بين السعر والقيمة لم يكن تمييزًا بين السعر والقيمة التى هى ليست سعرًا بل هو تمييز بين سعر يُدفع فى معاملة فردية وسعر"يتمثل" بتقييم الجمهور للسلعة (justum pretium..in quadam aestimatione consistit) والذى يمكن أن يعنى السعر التنافسى العادى فحسب أو القيمة بمعنى السعر التنافسى العادى حيثما يوجد سعر كهذا.(٥٤) وفى الحالات التى لا يوجد فيها مثل هذا السعر، فإن القديس توما، وفى حدود مفهومه للسعر العادل، قد أدرك عنصر القيمة الذاتية لشىء ما بالنسبة للبائع، مع أنه لم يدرك عنصر القيمة الذاتية لهذا الشىء بالنسبة للمشترى – وهذه نقطة مهمة للمعالجة السكولائية للفائدة. بيد أن القديس توما لم يذهب أبعد من هذا فى المقالة المذكورة. لكن هناك فقرات أخرى قد تدعم، ضمنًا على الأقل، الرأى القائل بأن القديس توما قد ذهب أبعد من أرسطو بخطوة معينة كان قد قام بها بصراحة أكثر دونس سكوتس وريتشارد أوف ميدلتون وآخرون. قد يعود الفضل إلى دونس سكوتس فى ربط

---

(٥٤) ومما يعزز هذا التفسير هو أن الـ quaestio (الفقرة) التى تُعرض فيها نظرية السعر العادل (quaest. LXXV11 of 11,2) تحمل عنوان De fraudulentia وتعالج بالفعل الحيل التى يقوم بها البائعون بشكل رئيسى. وإذا كان السعر العادل يمثل شيئًا آخر غير السعر التنافسى العادى، فإن أفعالا أخرى غير الحيلة ستكون أكثر أهمية. ولكن إذا كان القديس توما يفكر بما نسميه نحن سعرًا تنافسيًا عاديًا، فإن الحيلة تصبح الظاهرة الرئيسية التى ينبغى معالجتها. فعند وجود سعر سوق تنافسى، فإن الانحرافات عنه تصبح نادرة الحدوث إلاّ من خلال ادعاءات خادعة حول كمية السلع ونوعيتها.

السعر العادل بالتكلفة، أى بما ينفقه المنتج أو التاجر من نقود أو جهد (expensae et labores). ورغم الظن بأن ما كان يفكر به سكوتس لم يتجاوز تقديم معيار أكثر دقة لمفهوم "العدل المتبادل" السكولائى- الذى رفضه السكولائيون المتأخرون عن حق - إلا أن من واجبنا، مع ذلك، أن نعزو إليه فضل اكتشاف شرط التوازن التنافسى الذى حمل اسم "قانون التكلفة" فى القرن التاسع عشر. وهذا لا ينطوى على شىء كثير: فلو طابقنا السعر العادل لمنتوج ما بقيمته العادية التنافسية، كما فعل دونس سكوتس بالتأكيد، ولو ساوينا ذلك السعر بتكلفة السلعة (آخذين المخاطرة بنظر الاعتبار، مثلما لم يغفل هو عن ذلك)، نكون بذلك، ضمناً على الأقل، قد صغنا قانون التكلفة ليس كفرضية معيارية فقط بل كفرضية تحليلية أيضًا.

وبحسب ألكسندر أوف هالس وألبرتوس ماجنوس، فإن القديس توما كان قد شجب الفائدة كشىء مناقض للعدل المتبادل، وذلك على أساس محاججة أشاعت الحيرة لدى جل السكولائيين المتأخرين. فالفائدة هى ثمن معين يُدفع مقابل استعمال النقود؛ ولكن النقود تُستهلك عند استعمالها حينما ننظر إليها من زاوية حاملها الفردى. وعليه فهى، كالمشروب، ليس لها استعمال منفصل عن مادتها كما هو شأن البيت، مثلاً. وهكذا، فإن تعاطى ثمن معين لقاء استعمالها هو استيفاء ثمن عن شىء ليس له وجود وهو أمر غير مشروع (بمثابة ربًا). ومهما كان الرأى بهذه المحاجة التى، بين أمور أخرى، تهمل إمكانية أن تكون الفائدة "البحتة" عنصرًا من سعر النقود نفسها - بدلاً من أن تكون ثمناً لاستعمال منفصل-(٥٥) فإن ثمة شيئًا واحدًا واضح وهو أن هذه المحاجة لا تتعلق بسؤال لماذا تُدفع النقود بالفعل، شأنها فى ذلك شأن نظرية أرسطو التى تختلف عنها نوعًا ما. وما دام السكولائيون المتأخرون قد أثاروا هذا السؤال فعلاً، وهو السؤال الوحيد المتصل بالتحليل الاقتصادى، فإننا نؤجل طرح التلميحات للجواب الذى توحى به محاجة القديس توما رغم ذلك.

---

(٥٥) يرجع سبب عدم معالجة القديس توما لتلك الإمكانية إلى أنه كان واثقًا ضمنًا من صحة الافتراض القائل بأن سعر السلعة التى يتم اختيارها كمقياس للقيمة هو وحدة واحدة بالتعريف unity. وانطلاقًا من ذلك، فإن من الممكن بسهولة التوصل إلى استنتاج يفيد أن أى علاوة "بحتة" لا يمكن أن تكون سوى ثمن تحايلى مقابل استعمال شىء لا وجود له ما دام سعر المادة أو "رأس لمال" ينبغى أن يساوى بالضرورة رأس المال نفسه.

(ج) من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر. تمتد الفترة الأخيرة من الفترات الثلاث التى قررنا تقسيم تاريخ المذهب السكولائى إليها من بداية القرن الرابع عشر إلى العقود الأولى من السابع عشر. وهى تشكل عمليًا كل تاريخ علم الاقتصاد السكولائى. ولكن عرضنا هنا سيكون مختصرًا وذلك بعد أن أوضحنا بالفعل إطار وطبيعة العمل السكولائى بالتفصيل. وبشكل خاص، لن يكون من الضرورى تفسير سهولة استيعاب العلم الاقتصادى للسكولائيين لكل ظواهر الرأسمالية الناشئة، وحقيقةً أن هذا العلم خدم كأساس للعمل التحليلى الذى قام به خلفاؤهم بمن فيهم آدم سمث.

ولغرض الإيجاز الشديد، سأذكر فقط بضعة أسماء لها طابع تمثيلى، وأحاول من ثم أن أضعَ موجزًا نظاميًا لما أتصور أنه الحالة التى كان عليها الاقتصاد السكولائى عام ١٦٠٠ تقريبًا. وسيلزمنا أيضًا الإشارة إلى أسماء أخرى لأغراض إضافية؛ ذلك لأننا نقلص على نحو مصطنع ما كان تيارًا واسعًا وعميقًا.

سنختار بوريدانوس وأورسمس لتمثيل القرن الرابع عشر.(٥٦) ويوصف بحث الأخير المتعلق بالنقود بأنه أول بحث مخصص كليًا لقضية اقتصادية معينة. ولكنه كان بحثًا قانونيًا وسياسيًا أساسًا من حيث طبيعته ولم يتضمن الكثير من المادة الاقتصادية على وجه التحديد- وبشكل خاص، لم يتضمن شيئًا لم يجرِ تداوله

---

(٥٦) جوانس باريدانوس (جين باريدان ١٣٢٨-١٣٥٨)، البروفيسور فى جامعة باريس. ومن بين أعماله الكثيرة، التى صاغ كلها وفق الإطار الأرسطوطاليسى، نذكر أهمها بالنسبة لنا: Quaestiones in decem libros Ethicorum Aristotelis (ed. Used. 1637) and Quaestiones super octo libros politocorum Aristotelis (ed. Used. With notes by G. Baterel. 1513). وقد مهدت نظريته حول الاختيار (Summula de dialectica, 1487, and Compendium logicae, 1487) السبيل إلى اللغز الشائع حول منطق الاختيار الذى يوضحه تمامًا مثال الحمار الحكيم الذى يبقى جائعًا، رغم وقوفه أمام باقتين من القش لهما الجاذبية نفسها نتيجة لعدم قدرته على أخذ قرار بمن منهما يبدأ أولاً. أما نيكولا أورسمس (١٣٢٠ - ١٣٨٢)، أسقف لايسكوس، فكانت اهتماماته قريبة من التاريخ وكتب أيضًا عن اللاهوت والرياضيات وعلم الفلك. والعمل الذى يهمنا، وهو Tractatus de origine et jure nec nor et de mutationibus Monetarum (ed. used. 1605)، كتب بين عامى ١٣٥٠ و١٣٦٠. وثمة خلاصة له فى كتاب مونرو: Early Economic Thought. pp. 79-102. وبعد نجاح هذا العمل كثيرًا فى وقته، فقد طواه النسيان الذى انتشله منه ميونر فى كتابه: Essai sur la vie et les ouvrages de Nicole Oresme, 1857، ودبليو. روشر بشكل خاص (Ein grossser Nationalokonom des "vierzehnten Jahrhunerts" in Zeitschrift fur die gesamte staatswissinschaft, 1863) الذى أشاد بمزاياه على نحو لا يصدق، وبخاصة أصالته، كما لو أنها مكتشفات لكتاب عظام منسيين – مما استثار ردود أفعال طبعًا. ثمة أدب غزير حول اورسمس، نذكر منه: س. أ. كونجلياني: Le docttrine monetarie in Francia durante il medio evo (1890)

بين سكولائيى تلك الفترة- وكان هدفه الرئيسى يتمثل بمواجهة الممارسة السائدة بتخفيض قيمة النقود، وهى موضوعة عولجت فيما بعد فى الأدب الذى سنمر به بصورة مختصرة. أما ممثلينا للقرن الخامس عشر فهم القديس أنطونين أوف فلورنسا، الذى قد يكون أول كاتب يمكن أن نعزو إليه وضع رؤية شاملة للعملية الاقتصادية بكل جوانبها الأساسية، وبيل.[٥٧] ونختار مركادو بالنسبة للقرن السادس عشر. أما بشأن الأدب المتعلق بالعدل والقانون (De justitia et jure) الذى أصبح المستودع السكولائى الرئيسى للمادة الاقتصادية فى القرن السادس عشر، فنختار الكُتاب الثلاثة الذين قام بتحليل أعمالهم حديثًا البروفيسور ديمبسى وهم: ليسيوس ومولينا ودى لاجو.[٥٨]

---

(٥٧) القديس أنطونين (أنطونيو بيروزى، المعروف أيضًا باسم فورسغليونى ١٣٨٩-١٤٥٩)، رئيس أساقفة فلورنس. وأعماله: Summa theologica (ed. used for the first and second parts, Lyons, 1516 for the third, Venice, 1477) ; also Summa moralis (Verona, 1740). انظر كذلك: B. Jarret, S. Antonio and Medieval Economics 1914)). أما غابرل بيل (١٤٢٥؟ - ١٤٩٥)، البروفيسور فى جامعة توبنغن، فهو اكتشاف آخر لروشر (Geschichte der Nationalökonomik in Deutschland, 1874). ولا يتضمن عمله: Tractatus de potestate et utilitate monetarum (1541 ; English trans. 1930)) أى شيء لا يمكن إيجاده لدى كُتاب أقدم. أما لماذا كان ينبغى تسميته آخر السكولائيين، فهذا ما لا أستطيع فهمه. ولكنى رأيت من الضرورى الرجوع إليه لأن قراءة عمله تفيد كثيرًا فى نبذ التحامل على روح المذهب السكولائى. ويعتبر بانورميتانوس (نيكولاس داى تكيشى أو توديشى، رئيس أساقفة بالرمو، ١٣٨٦-١٤٤٥) الكاتب الأهم حقًا كما يبدو ممن يمكن الاستشهاد به حول الأدب السكولائى المتأخر.

(٥٨) كان اختيارنا صعبًا ويمكن أن يقود إلى اعتراض مشروع، خاصة ضد استبعاد كُتاب مثل جون ميجر (المتوفى عام ١٥٩٠؛ قارن تعليقات أشلى: Economic History i, part ii)، نافاروس (مارتينوس دى ازبلكوتا، المتوفى عام ١٥٨٦)، دومنغو دى سوتو (De justicia et jure, 1553) وجايتونوس (كاردينال كاجيتان، توماسو دى فيو، ١٤٦٨-١٥٣٤) - وهم كتاب سيتعين علينا أن نذكرهم كلهم، إضافة إلى آخرين. أما توماس دى مرسادو، مؤلف De los tratos de India y tratantes en ellas (١٥٦٩؛ وان طبعة عام ١٥٧١ الموسعة هى الوحيدة التى اعرف تحت عنوان: Summa de tratos y contratos) فيعود اختياره إلى "نظريته الكمية فى النقود" فحسب ولا يمكن وضعه على مستوى واحد مع ليسيوس ومونيلا ولاجو من أى ناحية أخرى. ولكنى على ثقة بضرورة شمول الكتاب الثلاثة الأخيرين بأى تاريخ لعلم الاقتصاد، مع إن اختيارهم يعود لسبب آخر: إذ يتضمن كتاب البروفيسور ديمبسى (B. W. Dempsey, Interest and Usury, 1943, chs. vi-viii) عرضًا شاملاً لاقتصادهم؛ ويجمع هذا الكتاب على نحو استثنائى معرفة شاملة بالفكر السكولائى وبالنظرية الاقتصادية بحيث يمكن للقارئ المهتم الرجوع إليه بكل تأكيد. أما ليسيوس (ليونارد دى ليس، ١٥٥٤-١٦٢٣)، ليوس مولينا (١٥٣٥-١٦٠٠) ودى لاجو (جوان دى لاجو، ١٥٨٣-١٦٦٠)، فقد كتبوا بحوثًا حول: de justitia et jure (العدل والقانون). وسيكون مولينا دليلنا الرئيسى. وقد ظهر بحثه فى حلقات فى الأعوام ١٥٩٣، ١٥٩٧ و١٦٠٠ ومن بعده (علما بأن الطبعة التى نستعملها هنا هى: De justitia et jure, 1659).

وكل ما ينبغى قوله حول سوسيولوجيا السكولائيين المتأخرين هو أنهم طوَّروا، بتفصيل أكبر وإدراك أكمل للمضامين، الأفكار التى كانت قد تبلورت فى أعمال أسلافهم من القرن الثالث عشر. وبشكل خاص، فإن سوسيولوجيتهم السياسية قد احتفظت بطريقة تناول ظواهر الدولة والحكم نفسها، والروح "الراديكالية" نفسها أيضًا.(٥٩) وقد دأبت سوسيولوجيتهم الاقتصادية، وبخاصة نظريتهم حول الملكية، على معالجة المؤسسات الدنيوية كمرافق عامة ينبغى تفسيرها – أو "تبريرها" – وفق اعتبارات الملاءمة الاجتماعية social expedience التى تتمركز فى مفهوم المصلحة العامة. ويمكن لهذه الملاءمة الاجتماعية، بحسب الظروف التاريخية، أن تفعل فعلها لصالح الملكية الخاصة حينًا وضدها حينًا آخر. ومن المؤكد أنهم تصوروا أن الاعتبارات عملت عملها لصالح الملكية الخاصة (divisio rerum) فى المجتمعات المتحضرة، أى فى تلك المجتمعات التى تجاوزت تنظيماتها الحالة البدائية أو الطبيعية المتسمة بمشاعية الممتلكات (Omnia omnibus sunt communia)؛ ولكن لم يكن ثمة أساس نظرى أو أخلاقى يمنعهم من الوصول إلى استنتاج معاكس حينما تفترض هذا وقائع جديدة.(٦٠) ستتم معالجة بعض الجوانب المنهجية من هذا الأمر فى القسم القادم. ولكن ثمة نقطة أخرى ينبغى التعرض لها هنا باختصار.

لم يهتم السكولائيون أساسًا بإشكاليات الدول الوطنية وسياسة القوة المرتبطة بها. ويشكل هذا بالذات إحدى أهم نقاط الاتصال بينهم وبين "لبراليى" القرن الثامن عشر وحتى القرن التاسع عشر. ولكن ثمة ظواهر رافقت نشوء هذه الدول كانت قد استحوذت على اهتمامهم، ومنها السياسة المالية. واذكر هذا الأمر هنا، وليس فى سياق علمهم الاقتصادى، لأنهم نادرًا ما تناولوا بأية حال المشاكل الاقتصادية البحتة

---

(٥٩) إذا كان ثمة شك فى ذلك، فيكفى مرجع واحد لتبديده: Juan de Mariana, De rehe et regis institutione, 1599. بيد أن العلماء السكولائيين لم يذهبوا ذات يوم بعيدًا إلي حد تأليه مزارات الملوك ذوى السلطات المطلقة أو بيروقراطيات الدول الجبارة، انظر، مثلا، مولينا: Tractatus Secundus, disp. 22 and 26. وانطلاقًا من تقليد أبكر خاص بالعلماء السكولائيين، ينبغى اعتبار هؤلاء العلماء أهم "أنصار الملكية" monarchomachs فى القرن السادس عشر. حول هذه الأمور، انظر بخاصة: J. W. Allen, A History of Political Thought in the sixteenth Century, 1928.

(٦٠) يجد القارئ مقتطفًا متميزًا من ليسيوس فى كتاب ديمبسى: Interest and Usury, p. 132. ولكن هذا لا يعنى طبعًا أن ليسيوس كان سيعتنق الشيوعية السياسية لو كتب له أن يبقى حيًا إلى هذا اليوم. فالقضية، إذا حكمنا بالمنطق السليم، هى أنه سيكون حرًا للوصول إلى استنتاج يفيد أن الملكية الخاصة لم تعد تلبى متطلبات الملاءمة الاجتماعية وأن الشيوعية الاقتصادية تحقق هذه المتطلبات.

التى تخص المالية العامة كعائدية الضرائب، والآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومى، وما شابه: بل إنهم لم يقدموا ما يمكن اعتباره تحليلاً اقتصاديًا حتى حينما ناقشوا مسألة الاقتراض الحكومى (الذى غالبا ما شجبوه وفقًا لتعاليم القديس توما) أو مسألة المزايا النسبية لكل من الضرائب على الثروة والضرائب على الاستهلاك (وكان مولينا وليسيوس ودى لاجو، بين كتاب آخرين، قد تعرضوا لهذا الموضوع). فما كان يثير اهتمامهم فى الغالب هو مدى "عدالة" فرض الضرائب بالمعنى الأوسع لهذا المصطلح، أى هل يجوز، مثلاً، فرض الضرائب ومتى، ومن قبل مَنْ، وعلى مَنْ، ولأى غرض، والى أى حد. ويكمن خلف فرضياتهم المعيارية بعض التحليل السوسيولوجى لطبيعة فرض الضرائب والعلاقة بين الدولة والمواطن. وقد دخلت هذه المعايير وهذا التحليل، سوية مع الجوانب الباقية من سوسيولوجيتهم السياسية والاقتصادية، فى أعمال خلفائهم العلمانيين، رغم أن علم المالية العامة المتأخر قد نبع أساسًا من مصادر أخرى.(٦١)

ولكن بينما لم يكن جوهر السوسيولوجيا الاقتصادية عند السكولائيين فى هذه الفترة سوى مذهب القرن الثالث عشر بعد أن تم تطويره، فإن اقتصادهم البحت، مأخوذًا ككل، الذى سلَّموه هم لخلفائهم العلمانيين، كان من صنعهم هم عمليًا. وقد اكتسى علم الاقتصاد وجودًا محددًا، وإنْ لم يكن مستقلاً، فى إطار نظامهم الخاص باللاهوت والقانون الأخلاقى، وكانوا هم من اقترب أيضًا من منزلة "مؤسسى" الاقتصاد العلمى أكثر من أى مجموعة أخرى. ولا يقتصر الأمر على هذا: إذ سيتبين أن الأسس التى وضعوها للكيان المتين والمتكامل من الأدوات والفرضيات التحليلية كانت أقوى مما صارت إليه أسس العمل اللاحق، بمعنى أن جزءًا كبيرًا من علم الاقتصاد فى أواخر القرن التاسع عشر كان يمكن أن يتطور وفق تلك الأسس بسرعة أكثر وبمشاكل أقل مما كلفه ذلك الجزء بالفعل، وبمعنى أن قسمًا من ذلك العمل اللاحق كان، لهذا السبب، بمثابة المنعطف الذى يبدد الكثير من الوقت والجهد.

(٦١) ومع ذلك، فإن الحقيقة التى ينبغى تسجيلها هى أن نيكولاس ساسانوس (الذى سبق ذكره بالارتباط مع نظرية علم الفلك ذات المركز الشمسى) كان قد وضع خطة شاملة لإصلاح الشئون المالية للإمبراطورية الألمانية تقوم على ضريبة عامة للدخل (وهى الخطة التى أدخلت فعلاً عام ١٩٢٠ على الإمبراطورية، كما تتميز عن الدول المكونة لها).

ويهيمن المفهوم المحورى نفسه "المصلحة العامة"، الذى كان قد هيمنَ فى السوسيولوجيا الاقتصادية السكولائية، على ما يمكن وصفه بالاقتصاد التطبيقى السكولائى. لقد جرى فهم المصلحة العامة وفق روح نفعية كما هو واضح وبالارتباط مع إشباع الحاجات الاقتصادية للأفراد كما يحددها عقل الباحث أو ratio recta(العقل السليم)(انظر القسم القادم، أدناه) - وبالتالى فإن هذا المفهوم، باستثناء طريقة الوصول إليه، يماثل تمامًا مفهوم الرفاه فى علم الاقتصاد المعاصر المختص بالرفاه كاقتصاد البروفيسور بيجو، مثلاً. والصلة الأهم بين هذا الأخير واقتصاد الرفاه السكولائى يجسدها اقتصاد الرفاه الذى أنتجه الاقتصاديون الإيطاليون فى القرن الثامن عشر (انظر الفصل الثالث، أدناه). وبقدر تعلق الأمر بتقييم السياسة الاقتصادية والنشاط الاقتصادى، فإن فكرة السكولائيين عما هو "غير عادل" كانت ترتبط - دون أن تتطابق قط - بفكرتهم عما يناقض الرفاه العام بهذا المعنى. لنأخذ مثالاً واحدًا على الأقل: أعلن مولينا أن الاحتكار، عمومًا، regulariter (ترتيب) غير عادل ويضر الرفاه العام (tract,11, disp. 345)؛ ومع أنه لم يطابق بين الاثنين، إلاّ أن وضع أحدهما بجانب الآخر يمثل أمرًا له مغزى.

لقد ارتبط اقتصاد الرفاه لدى العلماء السكولائيين باقتصادهم "البحت" من خلال المفهوم المحورى مفهوم القيمة، الذى كان بدوره يقوم على "الحاجات وإشباعها". وبطبيعة الحال، لم تنطوِ نقطة الانطلاق هذه نفسها على ما هو جديد. بيد أن التمييز الأرسطى بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية قد تم تعميقه وتطويره إلى مستوى نظرية جزئية (ولكن حقيقية) ذاتية للقيمة التبادلية أو السعر أى نظرية للقيمة التبادلية أو السعر تقوم على المنفعة subjective or utility theory of exchange value or price، وقد تم هذا التعميق والتطوير بصورة ليس لها نظير لدى أرسطو أو القديس توما، رغم أنه كان لدى كليهما ما يمكن تسميته كمؤشر عنها. فمن خلال انتقاد دونس سكوتس وأنصاره، أوضح السكولائيون المتأخرون، وبخاصة مولينا، أولاً: "أن التكلفة لا تمثل المصدر أو "السبب" المنطقى للقيمة التبادلية (أو السعر)، مع أنها عامل يساهم فى تحديدها.[٦٢] ثانيًا: لقد تطلع هؤلاء

---

(٦٢) تلخص هذه العبارة بشكل صحيح، فى نظرى، معنى محاجة مولينا، الواردة فى tract. 11. disp. 348، وذلك إذا أولينا اهتمامًا كافيًا بالنواة التحليلية الكامنة فى كلمة "عادل". إذ يمكن أن ننسب إلى ذلك نظرية قيمة تقوم على العمل، رغم أنها ليست نظرية قيمة- تكلفة التى كادت أن تتحقق. وسنرى، فيم بعد، أن الافتتان العاطفى بنظرية القيمة - العمل قد دفع بعض المؤرخين إلى تفسير عدد كبير=

العلماء بوضوح لا شائبة فيه إلى نظرية المنفعة التى اعتبروها المصدر أو السبب للقيمة. فمثلما تعين على مبى مينجر أن يفعل فيما بعد، حرص مولينا ولاجو مثلاً على الإشارة إلى أن هذه المنفعة لا تشكل صفة للسلع ذاتها أو أنها تتطابق مع أى من صفاتها الكامنة بل هى انعكاس للفوائد التى يعتزم الأفراد المعنيون تحقيقها من هذه السلع والأهمية التى يضفونها على هذه الفوائد. ولكن، قبل قرن من ذلك، وبدفع واضح من رغبته بتعرية المفهوم المهم حول المعانى "الموضوعية" غير المرغوبة، كان القديس أنطونين قد استعمل المصطلح غير المألوف ولكن الممتاز "complacibilitas" – وهو المقابل الدقيق لمفهوم البروفيسور إرفنج فيشر "desiredness" الذى يُستعمل أيضًا للتعبير عن أن هناك رغبة بشىء ما بالفعل ولا شىء غير ذلك. ثالثًا: رغم أن السكولائيين المتأخرين لم يحلوا بشكل صريح "لغز القيمة"– القائل بأن الماء ليس له قيمة تبادلية عادةً، رغم فائدته– بيد أنهم تفادوا المشكلة من البداية، وذلك بأن جعلوا مفهومهم للمنفعة نسبيًا، أى مأخوذًا بالنسبة للوفرة أو الندرة؛ فمنفعتهم لم تكن منفعة السلع مأخوذةً بصورة مجردة بل منفعة الكميات المتوفرة من السلع أو التى يمكن إنتاجها فى أوضاع الأفراد المحددة. وأخيرًا، رابعًا: قام السكولائيون المتأخرون بحصر كل عوامل تحديد السعر،(٦٣) رغم فشلهم بوضعها ضمن نظرية كاملة للطلب والعرض. ولكن كل عناصر نظرية كهذه كانت متوافرة لديهم وكل ما كان يلزم إضافته حقًا يتمثل بالجهاز الفنى الذى تطور خلال القرن التاسع عشر والذى صار يضم جداول ومفاهيم حدية.

ثمة جانبان آخران من نظرية القيمة التبادلية هذه يجدر ملاحظتهما. فمن ناحية، طابق السكولائيون المتأخرون سعرهم العادل، ليس بالسعر التنافسى العادى، كما فعل أرسطو وكذلك دونس سكوتس على ما يبدو، بل بأى سعر تنافسى (communis estimatio fori or pretium currens). فحينما يسود سعر كهذا، فإن من "العدل" دفعه وقبوله مهما كانت النتائج التى يمكن أن تترتب على الأطراف المتاجرة: فإذا كسب التجار، الذين يدفعون ويقبلون أسعار السوق، فهذا أمر حسن،

=من الكتاب بذلك المعنى. وهكذا، ينبغى علينا أن نضع فى أذهاننا أن مجرد التشديد على أهمية العمل labor أو الجهد effort أو العناء trouble، بالنسبة للعملية الاقتصادية، لا يعنى تبنى الفرضية القائلة بأن نفقة العمل تفسر القيمة أو أنها سببها– وهو المعنى الذى تفهم به نظرية القيمة–العمل فى هذا الكتاب.

(٦٣) قارن، بخاصة، فقرة تعود إلى ليسيوس كان قد اقتبسها ديمبسى، مرجع سابق، ص ١٥١.

وإذا حاقت بهم الخسائر، فهذا من سوء حظهم وجزاء على عدم كفاءتهم ما دام أن الكسب أو الخسارة هما نتاج الفعل الحر لآلية السوق وليسا نتاج تحديد السعر من جانب السلطة العامة أو المشروعات الاحتكارية، مثلاً.(٦٤) إن رفض مولينا تحديد السعر price fixing، حتى إذا كان مشروطًا، واستحسان المكاسب الناشئة عن الأسعار التنافسية العالية فى أوقات الشحة هى أحكام أخلاقية دون شك. ولكنها تكشف عن إدراك للوظائف العضوية التى تؤديها المكاسب التجارية والتقلبات السعرية المسئولة عن هذه المكاسب مما يمثل خطوة كبيرة على طريق التحليل. وينبغى علينا تذكر هذا لعدم تعودنا، كقاعدة، على النظر إلى السكولائيين كمصدر للنظريات التى ترتبط بلبرالية سياسة عدم التدخل فى القرن التاسع عشر.

ومن ناحية أخرى، حلل السكولائيون المتأخرون النشاط الاقتصادى نفسه- industria (مفهوم الصناعة) لدى القديس أنطونين- وبخاصة التجارة والمضاربة من زاوية معاكسة لزاوية نظر أرسطو. وقد جرى التعبير عن الرجل الاقتصادى Economic Man فى الأزمنة المتأخرة من خلال مفهوم "العقل الاقتصادى الحكيم" - وهذا تعبير أكوينى أكسبه تفسير دى لاجو دلالة مغايرة تمامًا مفادها أن هذه الحكمة تتضمن نية الكسب بأى شكل مشروع. وهذا لم يكن يعنى المباركة الأخلاقية للسعى وراء الربح. فلعلنا فى مأمن من أنفسنا، إلى الحد الذى بلغه دى لاغو، أن نفترض أن مشاعره ومشاعر أى سكولائى آخر لم تكن لتختلف عن مشاعر أرسطو؛ فالقديس أنطونين، مثلاً، كان صريحًا جدًا فى هذه المسألة. بيد أن هذا كان يعنى التقدم فى تحليل وقائع الأعمال نجمَ جزئيًا، طبعًا، عن ملاحظة ظواهر الرأسمالية الناشئة. وينبغى التشديد بصورة خاصة على هذا الطابع الواقعى لعمل السكولائيين المتأخرين. فهم لم يعمدوا إلى التأمل وحسب بل جمعوا كل ما أمكنهم جمعه من الوقائع فى عهد يخلو من الخدمات الإحصائية. كما أن تعميماتهم قد تطورت بشكل ثابت عن مناقشات للأنماط الواقعية والتى كان يجرى توضيحها بأمثلة عملية غزيرة. فقد قام ليسيوس بوصف أداء بورصة انتفيرب (bursa). وكان مولينا يقوم برحلات دراسية لمقابلة رجال أعمال حول الوسائل التى يستعملونها. كما أن بعض تحقيقاته حول الظروف الاقتصادية فى زمنه وبلده، كدراسته عن تجارة الصوف الإسبانى، هى بمثابة دراسات تاريخية محدودة.

---

(٦٤) انظر، مثلاً، مولينا: tract. 11. disp. 348 and 364.

وبخصوص النقود، يكفى تسجيل النقاط الأربع التالية. أولاً: وفقًا لخطوط أرسطو فى التفكير، قدّم السكولائيون، بشأن النقود، نظرية معدنية تحديدًا لم تختلف جوهريًا عن نظرية آ. سمث؛ إذ نجد نفس الاستنباط التطورى، أو التاريخى، المزعوم القائم على ضرورة اجتناب صعوبات المقايضة المباشرة، كما نجد النظرة نفسها للنقود بوصفها السلعة الأكثر رواجًا most saleable commodity، وما شابه. ثانيًا: لم يكن السكولائيون معدنيين نظريين فحسب بل معدنيين عمليين أيضًا،(*) وقد رفضوا، بدرجات متفاوتة من الحدة، تخفيض قيمة النقود debasement وأى كسب يتحقق للأمراء من خلاله. وكما أشرنا من قبل، فإن المرجع البارز فى هذا الشأن، أورسيوس، لم يفعل غير صياغة الرأى العام للسكولائيين الذى شاركتهم فيه غالبية الناس بصورة واضحة فى هذه الحالة.(٦٥)

(*) حول معنى هذه المصطلحات لدى المؤلف، انظر الجزء الثانى، الفصل السادس، القسم ٢(أ) من هذا العمل.

(٦٥) اورسم، مصدر سابق، الفصل الخامس عشر: Quod lucrum quod provenit principi ex mutalione monetae sit injustum. قارن تعاليم جين بودان الواردة فى الكتاب السادس من عمله: De re publica (Les six livres de la Republique) princeps a nummorum corruptela debet abstinere. ويدوى هذا المثال والأمثلة المماثلة بصدى مجموعة كبيرة chorus من الأصوات التى ارتفعت احتجاجًا ضد سوء التصرف الحكومى خلال الفوضى النقدية المتواصلة تقريبًا التى حدثت فى تلك القرون. ولكن قسمًا من الكتاب، ممن انضموا إلى تلك المجموعة، لم يكونوا معدنيين نظريين. وكمثال، نشير إلى أحدهم: فرانسيس جريماودت (Des Monnoyes, 1576). فرغم إصرار جريماودت على وجوب عدم تجاوز القيمة الاسمية لعملة ما قيمة المادة المعدنية باستثناء " fraiz de facon et quelque petit proffit "(تكلفة صنعها إضافة إلى ربح بسيط)، إلا أنه يشير بصراحة إلى أن "جوهر النقود" يتمثل بهذه القيمة الاسمية (et non en la matiere) (وليس بمادتها). وبشكل عام، ينبغى فى نظرى ترجمة العبارة valor impositus بمعنى القيمة الاسمية والعبارة valor intrinsecus بمعنى قيمة المادة والعبارة valor extrinsecus بمعنى القوة الشرائية (التى، مع ذلك، تحمل أيضًا اسم potestas). والعبارة Quantitas تعنى أيضًا القيمة الاسمية وليس الكمية. ويُشار إلى التخفيض devaluation بـــ mutatio أو corruptela أو augmentum. ويناظر هذا المصطلح الأخير الاستعمال الإنجليزى فى القرن السادس عشر والقرن السابع عشر (وحتى فى عهود لاحقة) حينما كانت "زيادة" النقود raising money تعنى تخفيض قيمتها debasement أو devaluation.
وبين أصوات الاحتجاج الصادرة عن تلك المجموعة الكبيرة، يتعذر على أن أسمع أى ملاحظة جديرة بالاهتمام. ولكنى سأذكر أسماء بضع مؤلفين -- ليس كلهم سكولائيين - ممن حصلوا على سمعة معاصرة محترمة: C. A. Thesaurus, Tractatus norus et utits de augmento ac variatione monetarum (1607), and M. Frehers, De re monetaria (1605). ويقدم هذان الكاتبان علامات على التمييز بين التخفيض بمعنى devaluation والتخفيض بمعنى depreciation مما يمكن أن يجعل لهما مكانة خاصة. كما برز (بين كتاب آخرين سكولائيين وعلمانيين) رين بودل، جوانس اكويلا، مارتينوس كارانيوس، فرانسيسوس كارنيوس، يونس ريناندوس، جواكيموس مونسنجر، ديداكوى [ديباجو] كوفاريوفياس (المحامى المشهور)، هنريكوس هورمانوس، فرانسيسكوس دى إريتيو، جوانيس كايفالوس. وثمة بعض التباين بين هؤلاء، الذى يعود جزئيًا لأوضاعهم الفكرية المختلفة، بخصوص=

وينبغى على الباحث المعاصر للنظرية النقدية، الذى قد يتعاطف مع أولئك الأمراء ويشعر بأنهم السلف الصالح لحكومات زمانه، أن يلاحظ أن السكولائيين لم يدرسوا إلا قليلاً الآثار الاقتصادية لتخفيض العملة devaluation. فقد وجدوا أن هذه الآثار تتركز فى الأسعار، وأن الدائنين وحاملى النقود كان يجرى خداعهم، وكان هذا كل ما قالوه تقريبًا بهذا الصدد. وحتى فى هذه الحالات، فإن تحليلهم لم يتجاوز ما هو ظاهر، كما أن فكرة أن التخفيض- والطرق الأخرى المستعملة لزيادة كمية الوحدات النقدية المتداولة- يمكن أن يشجع التجارة والتشغيل كانت غريبة عليهم تمامًا؛ إذ لم تخطر هذه الفكرة لأول مرة إلا لرجال الأعمال الذين كتبوا حول السياسة النقدية فى القرن السابع عشر (انظر الفصل السادس، أدناه). ونظرًا لضياع هذه الفكرة كليًا تقريبًا لدى "كلاسيكيى" القرن التاسع عشر الإنجليز، فها نحن نجد هنا قرابة مذهبية أخرى متميزة تشد ج. س. ميل إلى الأب مولينا. ثالثًا: نلاحظ، وهو ما ستتم الإحالة إليه فيما بعد، أن بعض السكولائيين، الذين كان ميركادو أبرزهم من هذه الناحية، قد أبصروا، إلى هذا الحد أو ذاك من الوضوح، ما أصبح يُعرف بالنظرية الكمية للنقود، على الأقل بصيغتها التى يمكن أن تنسب إلى بودان. رابعًا: لقد اهتم السكولائيون بعدد من مشاكل سك العملة،(٦٦) والصرف الأجنبى، وحركات الذهب والفضة الدولية، ونظام المعدنين والائتمان بطريقة تستحق اهتمامًا أكثر، وهى تضاهى، فى بعض النقاط، الكثير من العمل الذى قُدمَ لاحقًا.

وبخلاف رأى معين له بعض الأنصار، لم يطوّر السكولائيون أى نظرية حول الجانب المادى من الإنتاج ("رأس المال الحقيقى")، رغم أنهم أخيرًا - منذ القديس أنطونين - وضعوا نظرية عن دور رأس المال النقدى فى الإنتاج والتجارة. كما لم تكن لديهم أى نظرية متكاملة للتوزيع، بمعنى أنهم فشلوا فى

=حلولهم لمشكلة إعادة تسديد الديون التى كانت قد قُدمت بعملة قد انخفضت قيمتها بمقدار كبير. وتمثل هذه المشكلة ما كان يهم الجمهور حقًا وتفسر الإصدار المتواصل لأعمال من هذا النوع. ولكن الحلول هى وسائل عملية وليس لها من أهمية بالنسبة لنا. ورغم ذلك، تنبغى أيضًا إضافة كاتب آخر ضمنت له محاجّته ضد الربا مكانة فى تاريخ علم الاقتصاد يحتفظ بها دومًا ليس لسبب، إلا لأن أحدًا لم يدقق مزاعم تبوء هذه المكانة. كان تشارلس دومولن (كارلوس مولينوس ١٥٠٠-١٥٦٦) محاميًا مشهورًا حقق كتابه: Tractatus commerciorum et usurarum redituumque pecunia constitutorum monetarum (الذى استعملت طبعته الأولى "١٥٤٦") نجاحًا كبيرًا ونال شهرة عالمية واسعة. ورغم ذلك، فليس فيه ما يمكن وصفه كمساهمة جديدة فى التحليل الاقتصادى.

(٦٦) يستدعى بروز كوبرنيكوس فى حقول أخرى منح اهتمام خاص لعمله: Monetae cudendae ratio (1526).

تطبيق جهاز الطلب والعرض الجنينى الخاص بهم على عملية تكوين الدخل ككل. وعلاوة على ذلك، فإن ريع الأرض وأجور العمل لم تصبح بعد مشاكل تحليلية بالنسبة لهم. وبالنسبة لريع الأرض، فقد يرجع هذا الفشل إلى حقيقة أن عنصر الريع لا يكشف حالاً عن طابعه المتميز ضمن نظام يستند على قيام المزارعين بزراعة أراضٍ خاصة بهم، وإلى حقيقة أن الريع المدفوع إلى ملاك الأرض كان، أيام السكولائيين، ممزوجًا مع رسوم لها طبيعة أخرى بحيث أن الريع الاقتصادى، الذى كان ثابتًا أيضًا بشكل تقليدى، لم يبرز بشكل متميز جدًا حتى فى هذه الحالة. وفى حالة الأجور، أيضًا، لم يطرحوا السؤال النظرى: لماذا يتم دفع الأجور؛ ربما لشعورهم بعدم حاجة أى إنسان لذلك. وفى الحقيقة، قدَّمَ السكولائيون اعتبارات وتوصيات أخلاقية تتعلق بالسياسة. ورغم ذلك، فحتى توصيات القديس أنطونين، التى تستحق الاهتمام بسبب التعاطف الاجتماعى الواسع معها، لا تقوم على أسس تحليلية من النوع الذى نهتم به. ويسرى هذا الأمر نفسه على أدب واسع تطورَ فى القرن السادس عشر حول مساعدة الفقراء والبطالة والتسول، وما شابه، وهو ما ساهم فيه العلماء السكولائيون بشكل واسع.[٦٧] والأكثر أهمية هو مساهماتهم فى النظريات التى تخص نوعين من الدخل شعروا أنهما يطرحان مشاكل تحليلية وهما ربح الأعمال والفائدة. ومن المؤكد أن النظرية التى تفسر ربح الأعمال بما يقوم به رجل الأعمال من جهد ويتعرض له من مخاطرة risk-effort theory of business profit تعود إليهم. وبشكل خاص، تنبغى الإشارة إلى أن دى لاجو، مستلهمًا إيحاء القديس توما، وصف ربح الأعمال بأنه "أجر من نوع معين" يُقدم مقابل خدمة اجتماعية معينة. ومن المؤكد بدرجة ليست أقل أنهم وضعوا نظرية الفائدة.

لقد قمنا، لحد الآن، بوضع هذه الخلاصة للاقتصاد السكولائى دون أن نهتم كثيرًا بفلسفته المنهجية، التى سُتناقش فى القسم القادم، وكذلك دون اهتمام كبير بالعمليات المنطقية التى تبرز عند فصل العنصر التحليلى الوارد فى محاجة العلماء السكولائيين عن الأفكار المعيارية التى تطمر هذا العنصر. ولعرض هذه العمليات، ولكى نوضح بدقة كيف حدث أن كانوا هم أول من يطرح ذلك السؤال – أى

---

(٦٧) يشكل عمل دى سوتو: Deliberacion en la causa de los pobres (1545) وعمل جوان دى ميدينا: De la orden que..se ha puesta en la limosna..(1545) أمثلة على تلك المساهمات السكولائية. وستجرى الإشارة للموضوع مرة أخرى بإيجاز (انظر الفصل الخامس، أدناه).

السؤال المتعلق بالسبب الذى يجعل الفائدة تُدفع بالفعل – فسنحرص على إجراء ذلك الفصل بعناية فى سياق تقديم نظرية الفائدة.

ومن الواضح أن الدافع الذى حفزَ السكولائيين على التحليل لم يكن هو الفضول العلمى البحت بل رغبتهم بفهم ما طُلب منهم الحكم عليه من وجهة نظر أخلاقية.(٦٨) فالاقتصادى المعاصر حينما يتحدث عن "أحكام قيمية"، فهو يشير إلى التقييم الأخلاقى والثقافى للمؤسسات. وكما سبق أن رأينا، فإن العلماء السكولائيين أيضًا قد مرروا أحكامًا قيمية من هذا النوع. ومع ذلك، وبقدر تعلق الأمر بمهمتهم العملية، فالأمر المهم أساسًا لم يكن هو حسنات أو عيوب المؤسسات بل حسنات أو عيوب السلوك الفردى فى إطار المؤسسات والظروف المعطاة. فقد كان السكولائيون، أكثر من أى شيء آخر، يوجِّهون ضمائر الأفراد أو يعلِّمون مَنْ يوجِّه الضمائر الفردية. كان السكولائيون يكتبون لأغراض عدة، ولكن قبل كل شيء، لتعليم كهنة الاعتراف. وهكذا، فى المقام الأول، كان ينبغى عليهم تبسيط التعاليم الأخلاقية الثابتة من حيث المبدأ. وكان يتوجب، ثانيًا: الإشراف على تطبيق هذه التعاليم على الحالات الفردية التى كانت تظهر فى ظروف متنوعة جدًا.(٦٩) ولكن هذا لم يكن كافيًا، فلضمان شيء من الوحدة فى ممارسة عدد كبير جدًا من كهنة الاعتراف، كان من الضرورى تطوير قرارات محددة بشأن أنواع السلوك الأكثر أهمية التى تقع عمليًا. وعلاوة على ذلك، إذا كان من الضرورى، من جانب فرد معين، تحديد ما إذا كان هذا التصرف أو ذاك يعد خطيئة أم لا ومدى

(٦٨) ليس لتاريخ التشريع حول الفائدة، سواء أكان صادرًا عن السلطة الدنيوية أو السلطة الروحية، أهمية كبيرة بالنسبة لهدفنا. وعلاوة على ذلك، يجد القارئ كل ما يلزم لتكوين فكرة عامة عن الموضوع في: Encyclopedia of the Social Sciences أو فى قاموس Palgrave Dictionary. ومع ذلك، فلا بأس من ذكر بضع الوقائع عن سياسة الكنيسة الكاثوليكية حول هذه النقطة. ففى عهود الإمبراطورية الرومانية، تعاملت الكنيسة الكاثوليكية بحذر شديد مع الفائدة، رغم تعاليم أرسطو والقديس لوك. ولم يتجاوز مجلس نيكايا (٣٢٥) تحريم الفائدة على رجال الدين، رغم أنه شجبها بصورة عامة. ولم تتخذ الخطوة الحاسمة حتى عام ١٣١١ والتى تضمنت أيضًا الإعلان القائل ببطلان التشريع الدنيوى الذى يفيد بعكس ذلك (علمًا بأن القديس توما لم يفكر هكذا). وقد تم التشديد على التحريم مرات عدة فيما بعد وكان لا يزال ساريًا. ولكن أهميته العملية تدنت لانخفاض أهمية الحالات التى شملها كما سيجرى توضيح هذا فى المتن. وقد أعير، أخيرًا، بعض الاهتمام من خلال المنشور البابوى العام Vix prevenit عام ١٧٤٥. وقد تم عام ١٨٣٨ توجيه كهنة الاعتراف بعدم إزعاج التائبين ممن يقبلون الفائدة بمعدلاتها الجارية.

(٦٩) إن النظرية الخاصة بهذا الأمر قد وضعها القديس توما، مثلاً (Summa 11, 1, quaest. V11). وبقدر تعلق الأمر باللاهوت الأخلاقى، فإن المصدر الرئيسى لما سيرد فى المتن هو القديس ألفونسو دى ليغورى (١٦٩٦–١٧٨٧)؛ Theologia moralis؛ انظر: Works, English ed. 1887-95.

خطورته، إذا كان خطيئة، فإن الاعتبار الأكثر فائدة لهذا التحديد يتمثل بمعرفة ما إذا كان التصرف يشكل ممارسة عامة فى إطار بيئة الفرد المعنى أم لا. ولهذين السببين، كان من الضرورى بالنسبة للعلماء السكولائيين درس الأشكال النمطية للسلوك الاقتصادى والممارسات الفعلية السائدة فى البيئات التى انصبت عليها ملاحظاتهم – وهذه مهمة كانت سهلة فى الغالب بحيث لم تكن تتطلب جهدًا خاصًا، ولكنها كانت صعبة للغاية حينما تعلق الأمر بالظاهرة المعقدة الخاصة بالفائدة.

وهكذا فإن الحافز المعيارى، الذى هو فى الغالب العدو للعمل التحليلى الصبور، كان قد صاغ مهمة الباحثين السكولائيين وزودهم بالطريقة على حد سواء فى تلك الحالة. وما أن وُضعت هذه المهمة، فإنها كانت علمية بشكل صارم ومستقلة منطقيًا عن اللاهوت الأخلاقى الذى كان المطلوب خدمة أهدافه. وكانت الطريقة علمية أيضًا بشكل صارم؛ خاصة أنها كانت واقعية بشكل ملحوظ ما دامت لم تتضمن شيئًا سوى ملاحظة الوقائع وتفسيرها: إذ كانت إحدى طرق تطوير أسس عامة من "حالات" تماثل طريقة التشريع الإنجليزى إلى حد ما. ولم يكن للاهوت الأخلاقى صلة بالأمر، إلاّ بعد إنجاز العمل التحليلى فى كل حالة ولغرض تصنيف النتيجة تحت واحدة من قواعده.

ومع ذلك، ليس من الغريب أن يكون العمل السكولائى حول الفائدة قد بدا، بالنسبة للنقاد غير المتعاطفين معه، ليس فقط "كتحايل شرعى' casuistry بمعناه الازدرائى بل حتى كمحاولات لتغطية تراجع الكنيسة عن موضع ضعيف من خلال حيل منطقية أو ذرائع، وأن يبرر ex post (فيما بعد) كل fait accompli (أمر واقع). ويمكن للقارئ أن يحكم بنفسه. ولكن لا بأس من إيضاح واقعة معينة يبدو أنها تدعم هذا الرأى. فالتعاليم الأخلاقية، مهما كانت ثابتة، تعطى نتائج مختلفة حينما تُطبق على ظروف مختلفة؛ كما أن النمو الرأسمالى قد خلق ظروفًا باتت تتلاشى فى ظلها أهمية الحالات التى اندرجت تحت باب تحريم الربا. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن من المؤكد أن تصحب هذا النمو ذرائع الأطراف المعنية التى ستحاول الاستفادة من كل فرصة يتيحها نظام القواعد والاستثناءات التى ازداد تعقدها بصورة متزايدة؛ وقد يمثل سوء استعمال عنصر من عناصر Mora، والذى سنذكره بعد قليل، أشهر تلك الذرائع رغم وجود الكثير منها. ويتعذر ألا يؤثر هذا الترافق على الباحث السطحى، وبخاصة حينما يعوزه التمكن من

الأدب السكولائى أو النظرية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فنحن نتحدث عن المذهب السكولائى فى أنقى صوره. فلا ينكر طبعًا أن يكون الممارسين الدينيين العاديين، كغيرهم من البيروقراطيين، قد ارتكبوا الكثير من الأخطاء وشجعوا على اللجوء إلى الذرائع عن طريق تفسير القواعد، التى أنيط بهم تطبيقها، تفسيرًا ضيقًا فكريًا والتغاضى عن هذه القواعد بنية حسنة على حد سواء.

إذن، كان الربا إثمًا. ولكن ما هو الربا؟ من ناحية، لم يكن الربا يعنى استغلال الإنسان المعوز بالضرورة: إن هذا العنصر مهم أخلاقيًا من نواحٍ أخرى، بيد أنه لا يشكل عنصرًا مكونًا لمفهوم السكولائيين عن الربا. ومن ناحية أخرى، فإننا لا نكون على الدوام بصدد حالة ربا حينما يُشترط تسديد أكثر من المبلغ المقترض: يكفى التفسير البسيط لتعاليم القديس توما لتبرير تعويض مخاطرة ومتاعب المقرِض- وبخاصة عند هبوط قيمة النقود الشرائية- أو التعويض عن حالات يُحرم فيها الأخير من ماله بغير رغبته كما فى حالة القروض الإجبارية أو عند عجز المقترض عن السداد فى الوقت المتفق عليه (more debitoris). وكانت تعاليم القديس توما توحى حتى بفرضية مولينا القائلة: ما دام من حق مقرض أى سلعة أن يستعيدها بقيمتها التى كانت عليها عند الإقراض، فينبغى دفع وحدات أكثر من تلك التى أُعطيت (esto plus in quantitate sit accipeindum)، رغم إن هذا لم يُطبق على القروض النقدية بقدر ما أعلم. وقد قادت جميع هذه الحالات إلى تطوير مبدأ يدعو إلى اعتبار تقاضى ذلك الثمن أمرًا عاديًا أو لا ينبغى أن يثير الاعتراض عندما يتعرض المقرض لأى خسارة (damnum emergens). وقد دافع قسم من العلماء السكولائيين عن مسألة كون المقرض الذى يتخلى عن أمواله بصورة مؤقتة يتعرض دائمًا وبشكل حتمى لمثل هذه الخسارة. بيد أن أكثرهم رفض هذا الرأى. كما لم يسلم معظمهم بأن ما يضيع من المقرض من كسب عند الإقراض (lucrum cessans) يمثل بذاته مبررًا لتعاطى ثمن ما. ومع ذلك، فقد سلموا فعلاً بأن الكسب الضائع يصبح خسارة فعلية حينما تكون فرصة تحقيق مثل ذلك الكسب جزءًا من بيئة المرء العادية. وكان هذا يعنى أمرين اثنين. أولاً: مشروعية تعاطى الفائدة سواء على القروض الآنية أو الدفع المؤجل مقابل السلع، وذلك بالنسبة للتجار الذين يحتفظون بالنقود لتمشية أعمالهم ويقيّمون هذه النقود على أساس المكاسب المتوقعة. ثانيًا: إذا كان من الشائع تمامًا أن يعود امتلاك

النقود بمكاسب، أى أن هناك سوقًا نقدية، فيمكن لأى فرد أن يقبل الفائدة التى تحددها آلية السوق حتى لو لم يكن تاجرًا هو نفسه. وكان يترتب معالجة هذه الفرضية بحذر لأنها فتحت الباب لكل أنواع التملص كما هو واضح. بيد أنها لم تكن سوى حالة خاصة من المبدأ القائل بأن بوسع كل فرد، فى الوضع العادل، أن يدفع ويطلب السعر الجارى مقابل أى شىء، وأن تلك الفرضية لم يتم ابتكارها لغرض خاص: وإذا كانت تلك المسألة غير واضحة فى القرن الثالث عشر ثم أصبحت واضحةً فى القرن السادس عشر، فإن هذا يعود فقط إلى أن الأسواق النقدية لم تكن مألوفة فى القرن الثالث عشر بينما باتت كذلك فى القرن السادس عشر.(٧٠) ولنلاحظ أن حجة الكسب الضائع تتطابق مع الحجة المستمدة من "الحرمان" privation حينما تكون فرص الكسب البديلة متوافرة لجميع الأفراد بشكل عادى: فالكسب الضائع، فى هذه الحالة، يجسد ما يعنيه الحرمان بالضبط. وفضلاً عن ذلك، فإن التبرير، فى جميع الحالات المذكورة، يستند على الظروف التى، مهما كانت سائدة أو حتى شائعة تمامًا فى بيئة معينة، هى عرضية منطقيًا بالنسبة لعقد القرض البحت (mutuum) الذى لا يصح استخدامه بذاته لتبرير الفائدة بأية حال. ولنلاحظ، أخيرًا، أن التبرير لم يستند قط، أو نادرًا ما كان يستند، على الفوائد التى يمكن أن يجنيها المقترض من القرض؛ فقد كان التبرير يقوم حصرًا على الأضرار التى يتكبدها المقرض عند الإقراض.

(٧٠) من المؤكد أن هذا لا يشكل تقريرًا كاملاً للتطور المذهبى الثرى. ومع ذلك، فإن من المستحيل أن يسمح المجال المتاح بتقديم صورة أكثر اكتمالاً. بيد أن القارئ المهتم يمكن أن يجد هذا لدى البروفيسور ديمبسى. انظر كذلك:(A. M. Knoll, Der zins in der scholastic (1933)
وتنبغى هنا ملاحظة فكرة العقد الثلاثى "contractus trinus" التى نوقشت كثيرًا وترتبط باسم الدكتور الشهير اسك (١٤٨٦-١٥٤٣)، وقد استحسنها نافاروس وميجر. ويمكن لأى فرد طبعًا الدخول فى شراكة مع آخرين والحصول على دخل من هذه الشراكة. ولا يوجد ما يمنع الشريك فى مشروع ما من تأمين رأسماله ضد الخسارة؛ وعليه، فإن بوسعه أن يفعل ذلك أيضًا مع شركائه مما يجعل من سعر التأمين بمثابة تخفيض فى حصته من الأرباح. وأخيرًا، فإن بوسعه أن يحول قانونيًا حصته المنخفضة فى الأرباح المتغيرة إلى دخل سنوى ثابت يمثل الفائدة البحتة. وهذه فكرة مهمة من زاوية التحليل لأنها تطرح العلاقة بين الفائدة وأرباح المشاريع بطريقة مفيدة جدًا. ومع ذلك، فقد كان شجبها أمرًا صحيحًا بوصفها دفاعًا عن الربا. ذلك لأن بوسعنا إما أن نقبل أن الشريك المعنى تتوافر له فرص استثمار بديلة من النوع الذى يبرر تعاطى الفائدة؛ الأمر الذى يجعل تلك الفكرة زائدة عندئذ. وإما أن لا نقبل تلك الحجة؛ وعندئذ فإن فشل العقد الثانى بتخفيض حصة الشريك إلى الصفر (بغض النظر عن تعويضه عن عمله) سيعنى الربا. وتستحق زلة اسك المنطقية اهتمام القارئ بها.

وهكذا، إذا خلعنا الرداء المعيارى عن تحليل الفائدة لدى السكولائيين والمذاهب الأخلاقية التى حفزت بحوثهم، يمكننا أن نعيد كما يلى صياغة النظريات السببية التى كشفتها بحوثهم، مفترضين أن الصورة لا يمكن أن تكون مُرضية بصورة تامة لأن العلماء السكولائيين لم يتفقوا حول نظرية الفائدة أكثر من اتفاقنا نحن عليها.

١. رغم تناول الفائدة على أساس نموذج القروض الأكثر عمومية من"الأشياء الاستهلاكية" consumptibles، فإن الفائدة تمثل ظاهرة نقدية من حيث الجوهر. ولم ينطوِ هذا على أى ميزة تحليلية. فقد سلَّم السكولائيون بواقعة سطحية فحسب كتلك التى كانت لدى أرسطو بالضبط. لقد قاموا أحياناً بربط الفائدة على النقود بالعوائد من السلع التى تدر دخلاً كالأرض وحقوق التعدين، وما شابه، التى يمكن شراؤها بالنقود. ولكن لم يكن لهذه النقطة– رغم استعمالها من قبل بعض نظريات الفائدة فى القرن السابع عشر والثامن عشر – قيمة تحليلية كبيرة لأن سعر السلع المدرَّة للدخل، وبالتالى فإن العائد الصافى منها يفترض مقدمًا وجود الفائدة.

٢. تمثل الفائدة عنصرًا من سعر النقود. لكن تسميتها كسعر استعمال النقود لا تفسر أى شىء، بل تعيد، فى أحسن الأحوال، طرح المشكلة على نحو لا يساعد على توضيحها. والجملة فى ذاتها تعبير فارغ. ولا يعدو تشبيه الفائدة بصفتها علاوة على النقود أو خصمًا منها بسبب تبدل المكان interlocal premia عن كونها إعادة صياغة للمشكلة. ذلك لأن تلك العلاوة والخصومات من مكان إلى آخر تفسرها المخاطر وتكاليف التحويلات بينما تمثل الفائدة البحتة، بخلاف التعويض عن المخاطر والتكاليف، علاوة بين زمنين لا يساعد ذلك التشبيه على تفسيرها. فالاستناد غير النقدى على مجرد مرور الزمن بحد ذاته ليس له من قيمة – فمن السهل تصور ظروف تخلق وضعًا لا يختلف عن الوضع الذى تنعدم الفائدة فيه. ولهذه الفرضيات أهمية تحليلية كبيرة، مع أنها أهمية سلبية. فهى تمهد الأرضية وتثبت أن العلماء السكولائيين – ممن هم، من هذه الناحية، أفضل من تسعة أعشار الكُتاب الذين حللوا الفائدة فى القرن التاسع عشر– قد أبصروا المشكلة المنطقية الحقيقية المعنية. وفى الواقع، فإن هذه الفرضيات تُعرِّف ماهية المشكلة الأخيرة. وهذا هو السبب الذى يوجب أن نعزو إليهم الفضل بوضع نظرية الفائدة.

٣. وعليه، فإن انحراف الفائدة عن الصفر هو مشكلة يمكن حلها فقط عن طريق تحليل الظروف الخاصة التى تفسر نشوء معدل الفائدة الموجب. إذ يكشف مثل هذا التحليل أن العامل الأساسى الذى يرفع الفائدة إلى ما فوق الصفر هو انتشار ربح الأعمال – فكل الوقائع الأخرى التى يمكن أن تخلق النتائج نفسها ليست كامنة فى العملية الرأسمالية بالضرورة. وهذه تشكل فرضية المساهمة الإيجابية الرئيسة للتحليل السكولائى للفائدة. فكما جرت الإشارة من قبل، كان القديس أنطونين أول من عرضها بوضوح، مبينًا أن النقود المتداولة يمكن أن تكون عقيمة، غير أن رأس المال النقدى يتعذر أن يكون كذلك لأن حيازته شرط لمباشرة النشاط الاقتصادى.(٧١) وبينما شدد مولينا ومعاصروه بحق على أن النقود"بذاتها" غير منتجة ولا تشكل عاملاً للإنتاج، بيد أنهم سلّموا مع ذلك برأى مماثل: إذ ابتكروا التعبير المهم القائل بأن النقود هى أداة التاجر Merchant" s Tool. وعلاوة على ذلك، فقد أدركوا تمامًا الآلية التى بواسطتها تميل هذه المكافأة، حينما يكون النشاط الرأسمالى فعالاً بشكل كاف، ومهمًا بشكل كاف، مقارنة ببقية عناصر المحيط، بحيث تصبح ظاهرة عادية على نطاق عام. وقد أكملت أفكارهم حول lucrum cessans (الربح) و damnum emergens (الخسارة) تحليلهم المتعلق بجانب العرض من السوق النقدية.

ولم يذهب السكولائيون أبعد من ذلك. إذ لم ينزعوا إلى تطوير نظريتهم لأرباح الأعمال بشكل خاص إلى حد يكفى لتمكينهم من جنى الثمرة الكاملة من البصيرة النافذة التى قادتهم إلى رد الفائدة إلى الربح كمصدر لها. وكرواد فى هذا المجال، فقد تلمسوا أيضًا الطريق للوصول إلى تعميمات أكثر من تلك قاموا بوضعها بأنفسهم. وقد زلوا كثيرًا، ضمن عملية التلمس هذه، واستعملوا حججًا غير كافية بل وحتى خاطئة. ولكن إذا توجب علينا أن نعاملهم كما نعامل سواهم من

(٧١) هذا يشكل، طبعًا، هجومًا مباشرًا على فكرة أرسطو حول "عقم النقود". ومن المهم أن نلاحظ أن محاجة القديس توما قد قدمت المفتاح لهذا الهجوم. فبعد أن أوضحت تعاليمه عدم وجود سبب يجعل للنقود مكافأة ما، فإنه دأب على القول بوجود "استخدامات ثانوية" للنقود تستدعى تقاضى ثمن عنها. ومن قبيل هذه الاستخدامات ما يحدث، مثلاً، حينما يقدم المرء النقود بقصد تمكين المقترض من إيداعها كرهن أو ضمان (loco pignoris)، علمًا بأن القديس توما لم يقصد بالتأكيد شمول قروض الأعمال بتلك " الاستخدامات الثانوية " للنقود. ولكن جاكوبيوس فيراريوس، فى كتابه: Digressio resolutori..(1623)، أنجز هذا حيث ذهب المؤلف بعيدًا إلى حد شمول كل القروض المفترضة للأغراض المشروعة أيًا كانت تلك الأغراض.

الكُتاب التحليليين، فإن مزاياهم تتجاوز نواقصهم إلى حد بعيد، وبخاصة إذا سلَّمنا، كما يُفترَض، بفضلهم فى الكثير من التحليل الذى استفاد منه خلفاؤهم وحتى خصومهم.

ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فماذا ترتب على تلك المعركة الكبرى حول الفائدة التى يُعتقد أنها نشبت فى القرنين السادس عشر والسابع عسر بين كُتاب سكولائيين وكُتاب معادين لهم؟ بقدر تعلق الأمر بتاريخ التحليل الاقتصادى، يتمثل الجواب الوحيد بأنه لم تكن هناك أى معركة. فلم يكن ثمة تقدم فى التحليل ولم تُطرح أفكار تحليلية جديدة عن الفائدة لوقت طويل. ولم يكن ثمة جديد حتى لدى قادة أكثر شهرة فى الصف المعادى للمذهب السكولائى مثل مولينيوس أو سالماسيوس:[٧٢] فقد أوشك إدراك مولينيوس ونافاريوس– وقد عاصر أحدهما الآخر تقريبًا– للحل النظرى لمشكلة الفائدة أن يكون متماثلاً. فمولينيوس لم يفعل شيئًا سوى إعادة صياغة النظرية السكولائية حول lucrum cessans (الربح) على أساس فرص النشاط الاقتصادى المتاحة كما نجدها لدى مولينا. وبصدد القضية الأخلاقية، فقد اختلف علماء اللاهوت البروتستانت والقانونيون العلمانيون فيما بينهم بشأن موضوع الفائدة، بيد أنهم اكتفوا أيضًا بتكرار حجج كان قد وضعها العلماء السكولائيون بغض النظر عن مناصرتهم لهذا الجانب أو ذاك.[٧٣] ولكن، إضافة إلى ذلك، كانت هناك قضية قانونية أو إدارية معينة، وهذه القضية هى التى تفسر ذلك الجدل. فقد تصورَ السكولائيون، كما رأينا، أن الفائدة كان ينبغى تبريرها

(٧٢) جرت الإشارة إلى مولينيوس (تشارلس دومولن) من قبل. أما سالماسيوس (كلاود دى ساومايس، ١٥٨٨–١٦٥٣) فكتب مقالات عدة حول الفائدة، نشير منها إلى (De usuries, 1638) (١٦٣٨؛ ولكن يبدو أن هناك طبعة سابقة منها عام ١٦٣٠؛ وإلى (De foenore trapezitico (1640.

(٧٣) قد يترتب علينا التخلص من تلك القضية مرة وإلى الأبد. لقد تم تدريس المذهب السكولائى من قبل ريتشارد باكستر (١٦١٥–١٦٩١)، انظر، مثلاً، كتابه Christian Directory. ويسرى هذا الأمر نفسه على الأدب الغزير حول الفائدة، الذى، باعتباره رد الفعل المألوف على الجوانب المالية من الرأسمالية الصاعدة، شجبَ الرِبَا استنادًا إلى أسباب أخلاقية بحتة. وثمة بضعة أمثلة إنجليزية أرى أنها أمثلة نموذجية (Thomas Wilson, Discourse upon usurie, 1584)، وثمة طبعة أبكر تعود لعام ١٥٧٢ بحسب فهرس مكتبة كريس؛ وقد صدرت الطبعة الجديدة من ذلك العمل عام ١٩٢٥ مع مقدمة كتبها ر. ه. تاونى). وكذلك: (Philippus Caesar, General Discourse against the Dannable Sect of Usurers..1549)، وهذا العمل عبارة عن ذم أخلاقى بحت؛ (Anon., Death of Uusry or the Disgrace of Usurers..1594) ; Anon., Usurei Arraigned and Condemmed (1625). وكان هناك طبعًا الكثير من أعمال الوعظ لم أقم بدرسها. وقد يمثل عمل فنتون (Treatise of Usurie, 1612) الدفاع عن الفائدة وفق أساس كان معروفا لدى السكولائيين ولكنهم لم يقبلوه لصلته بالقضية الأخلاقية أى المزية التى تئول إلى المقترض.

بأسباب لا تكمن فى عقد القرض ذاته (mutuum). وهذا ما يضاهى القول بأن كل حالة، أو كل نوع من الحالات على الأقل، كان يُختبَر وينبغى عدم التسليم بــه دون درس. ورغم أن السكولائيين لم يعترضوا دائمًا على التشريع الدنيوى الــذى أبــاح الفائدة،[٧٤] إلا أن من السهل تصور الالتباس inconvenience الــذى يُفتــرَض أن يكون قد أثاره هذا المبدأ بعد أن أصبحت الفائدة ظاهرة عادية. والسؤال الذى بــرز بصورة طبيعية وأجاب عليه البابا بيوس الثامن والبابا جريجورى الســادس عشــر بشكل إيجابى فى آخر الأمر هو: ألا ينبغى فى ظروف كهذه اســتبدال مجموعــة معقدة جدًا من القواعد، مهما كانت صحيحة منطقيًا، بالفرضية الكاسحة القائلة بــأن القبول بسعر الفائدة السوقى كان أمرًا حسنًا. وهذا هو حقًا ما كان يطالب به عــدد متزايد بشكل ثابت من الكتاب العلمانيين وحتى المتدينين. ولكنهم لم يطرحوا الأمر بهذه الصورة لأنهم، جزئيًا، لم يكونوا قادرين على فهم الخيــوط الدقيقــة لمنطــق السكولائيين مما دفعهم إلى طرحه جانبًا على أساس انه مجرد مغالطــة، وجزئيًــا، لأن معظمهم، كأعداء للكنيسة للكاثوليكية أو للعلماء السكولائيين لأسباب سياسية أو دينية، لم يكن بوسعهم حمل أنفسهم على مناقشة موضــوع السياســة policy دون سخرية أو ذم. وقد خلق هذا الأمر الانطباع بأن هناك معركة ما بين أسس نظريــة قديمة وأخرى جديدة – وهذا انطباع يحسن إهماله لأنه أفضى إلى تشويه صــورة مرحلة معينة من تاريخ التحليل الاقتصادى.

---

(٧٤) لقد ذهب القديس توما بعيدًا إلى حد القول (loc. cit. ad tertium) بأنه فى حالة الإنسان غير المثــالى imperfect man، فإن كثرة من الأشياء المفيدة يمكن أن تتــأثر (multae utilitates imperdirentur) إذا حظر القانون البشرى كل الخطايا بصورة صارمة.

٥- مفهوم القانون الطبيعى(٧٥)

والآن، ينبغى أن نعود لموضوع أرجأنا درسه مرتين سابقًا. وهذا الموضوع يزخر بالمشاكل وهو مصدر لا ينضب لسوء الفهم الذى تتعذر تسويته كليًا ضمن المجال المتاح لنا. ونناشد القارئ التعاون الصبور لما للموضوع من أهمية بالغة لإدراك جذور كل العلوم الاجتماعية وتاريخها المبكر. ذلك لأن الاكتشاف الأول لكل علم هو اكتشافه لذاته نفسها. كما أن إدراك وجود مجموعة من الظواهر المترابطة التى من شأنها أن تؤدى إلى "مشاكل" تمثل الشرط المسبق لكل الجهود التحليلية كما هو واضح. وفى حالة العلوم الاجتماعية، يتجلى هذا الإدراك فى مفهوم القانون الطبيعى. وعليه، سنحاول تحليل المعانى المختلفة لهذا المفهوم وفهم تغيراتها وارتباطاتها الدقيقة.

(أ) **المفهوم الأخلاقى - القانونى.** أرجع العلماء السكولائيون أنفسهم مفهومهم للقانون الطبيعى إلى أرسطو والقانونيين الرومان، رغم أنهم حوّلوه إلى شىء مختلف كليًا، كما سنرى بعد قليل. فعند حديثه عن العدل، ميز أرسطو "العادل بشكل طبيعى" naturally just عن"العادل بشكل مؤسسى" institutionally just (Ethics v, 7). ولكن ينبغى فهم مصطلح "طبيعى"، الوارد فى تلك الفقرة، بمعنى ضيق جدًا. إذ يقصد أرسطو، هناك، الإشارة فقط إلى أشكال السلوك التى تفرضها الضرورات العامة للحياة ذاتها والتى يشترك الإنسان فيها مع الحيوانات الأخرى. وفى أماكن أخرى، استعمل أرسطو مصطلح "طبيعى" بمعنى أوسع، بل بكل المعانى الأخرى التى يمكن تصورها دون تمييز بعضها عن بعض بشكل واضح، ناهيك عن تعريفها. كما أنه ربط أيضًا الطبيعى بالمعنى الأوسع بالعادل، خالقًا بذلك سابقةً للعهود اللاحقة - فحتى الاقتصاديون "الكلاسيك" الإنجليز خلطوا بين الطبيعى

---

(٧٥) من بين الأدب الغزير حول الموضوع، اخترت لمعلومات القارئ العامة ما يلى: السير فردريك بولوك "History of Natural Law " (فى عمله: Essays in the Law, republ. 1922). انظر كذلك ب. ستروف: L'ldée de loi naurelle dans la scicnce économique, Revue d'éeconomie politique, July 1921.. والدراسة الوحيدة التى بوسعى التوصية بها كتقييم صحيح للعمل المنجز تحت رعاية فكرة القانون الطبيعى (رغم أنها تمثل تقييم عمل خلفاء السكولائيين وليس الأخيرين أنفسهم) هى و. هـ. تايلر " Economics and the idea of Natural Law," in Quarterly Journal of Economics, November 1929. كما يمكن الاستفادة من دراسة فينجرادوف المعروفة والموسومة بـ: Outlines of Historical Jurisprudence (1920-22).

والعادل أحيانًا - رغم أن أرسطو لم يكن منسجمًا بصورة تامة فى هذه النقطة: فقد كان أحيانًا يستحسن أشياء معينة لم يسمها طبيعية؛ ولكنه لم يستهجن قط أى شىء كان قد ألصق به ذلك الاسم.

وقد سلم الرومان، وهم قوم لا يميلون كثيرًا إلى التفلسف، بتعريف أرسطو ببساطة: فقد قال غايس (Instit. 1, 2) بسذاجة أن القانون الطبيعى (jus naturale) هو "ما علمته الطبيعة لكل الحيوانات" (quod natura omnia animalia docuit). وكرر يولبان الشىء نفسه. فقد قبل الرومان ببساطة هذا القانون الطبيعى كمصدر عادل وصالح للقواعد التشريعية بالقدر نفسه، بل كمصدر اسمى من كل مصادر القانون الوضعى، التشريعية وغير التشريعية. ولكن ثمة نقطتين لابد من ملاحظتهما، إضافة إلى ذلك. أولاً: لقد تطورَ بين الرومان ذوى الاتجاهات الأدبية، كشيشرون، ميل لإطلاق مصطلح jus naturale على ما كان يسمى رسميًا بـ jus gentium (القانون البشرى). وهذا يعود إلى أن القانون الأخير، إذ يجسد قواعد المساواة بالصورة التى كان عليها، بدا "طبيعيًا" أكثر من القانون المدنى الرسمى نوعًا ما. وينبغى على القارئ أن يلاحظ أن هذا المعنى للقانون الطبيعى، وهو المعنى الذى ساد أخيرًا (بينما اكتسب مصطلح jus gentium معنى قانون الشعوب Law of Nations فى القرن السابع عشر، كما سبق أن رأينا)، لا يتطابق مع المعنى الذى حدده أرسطو فى Ethics v, 7، مع أنه يتماشى أكثر مع المعانى الأخرى التى استعمل فيها أرسطو بالفعل كلمة "طبيعى". ثانيًا: ربط القانونيون الرومان كلمات: "طبيعة" و"طبيعى" بمعانٍ مختلفة يهمنا منها هنا معنى واحد فقط[٧٦] وهو: rei natura أو طبيعة الحالة nature of the case. فحينما نواجه قضية قانونية معينة تترتب على عقد ما، مثلاً، فينبغى علينا قبل كل شىء معرفة "طبيعة المشروع" الذى أراد أحد طرفى العقد تحقيقه. وللوهلة الأولى، فإن طبيعة الحالة هذه لا تبدو على صلة بالقانون الطبيعى بأى معنى - كما حاولتْ أن تبين هذا بحوث قانونية عدة كتبها قانونيون من أنصار المدرسة التاريخية ممن يكرهون تعبير القانون الطبيعى ذاته. بيد أننا سنرى، بعد قليل، أن طبيعة الحالة تمت بصلة كبيرة إلى القانون الطبيعى.

---

(٧٦) ترد المعانى الأخرى ضمن مصطلحات مثل naturale negotii و naturalis obligatio، مما لا أحب إرهاق القارئ به. فكل تلك المعانى مترابطة بعضها ببعض رغم تمايزها.

لقد قبل القديس توما[٧٧] تعريف أرسطو وفقًا لصياغته القانونية التي وضعها القانونيون الرومان ولكن كمسألة شكل ليس إلا. أما من الناحية الفعلية، فإن المحاولة التي قام بها القديس توما لوضع استعمالات أرسطو المختلفة لذلك المفهوم في نظام منطقي قد أثمرت عن شيء لم يكن أرسطيًا أو رومانيًا.[٧٨] أولاً: القانون الطبيعي أو "العادل بشكل طبيعي" (lex naturalis, justum naturale) قد يمثل مجموعة القواعد التي تفرضها الطبيعة على جميع الحيوانات ويمكن أن يكون أيضًا، بمعنى تعريف أرسطو، شيئًا ثابتًا كمبدأ on principle. ولكن ما دامت هذه القواعد تتجلى على نحو مختلف تبعًا لاختلاف الظروف زمانًا ومكانًا وبسبب اختلاف الناس، ولما كان من الممكن أن نضيف إلى هذه القواعد أو نحذف منها، فإنه حتى هذا القانون الطبيعي يصبح، عمليًا، قانونًا متغيرًا من الناحية التاريخية (انظر بخاصة: Summa, 11, 1, quaest. XC1V, art 4 and 5). ثانيًا: ثمة معنى آخر للقانون الطبيعي يفسره القديس توما من خلال الأمثلة فحسب ولكنه معنى يجعل القانون الطبيعي مساويًا حقًا لمجموعة القواعد التي يتم تكييفها (habet quandam commensurationem) للضرورة أو الملاءمة الاجتماعية والذي لم يكف القديس توما قط عن التشديد على نسبيته التاريخية. والقانون الطبيعي بهذا المعنى يتطابق تقريبًا، وإن ليس كليًا، مع jus gentium (القانون البشري) بالمعنى الروماني الرسمي. ثالثًا: يُعتقد أن القانون الإنساني الوضعي يتمثل بالضرورة بما يُستنبَط من هذا القانون الطبيعي أو بتكييف قواعده لتلائم الظروف المحددة. وأي تشريع يخرق أي

---

(٧٧) إن ما يمكن تسميته بالنظرية الأكوينية للقانون، الطبيعي والوضعي، ترد في: Summa. 11. 1. quaest. XC1V. XCV and XCV11 ; 11. 2, quaest. LV11. art. 2 and 3. وتفسير هذا ليس سهلاً. إن موضوعتي القائلة بإمكانية تغير القانون الطبيعي تستمد من محاجة معينة تميل لإثبات العكس، بيد أنها ترد بصورة مشروطة ومطاطة كثيرًا بحيث أن العبارة التي ترد في المتن تبدو مبررة. كما حاجج القديس توما أيضًا بأن القانون الطبيعي كان هو نفس apud omnes وأن الحصيلة العملية تتمثل بفكرة النسبية، مرة أخرى: ويكفي لإثبات ذلك تشديده على معنى loco temporique conveniens، رغم أن تفسيرات مختلفة يمكن أن تكون ملائمة من زاوية فلسفية أو لاهوتية.

(٧٨) لن يوافق الكثير من النقاد على هذا القول. وسيشير هؤلاء النقاد إلى إحالات من أرسطو ويولبان كان القديس توما قد أسند بها تفسيره. ويحتمل جدًا أن نتفق، أنا وهم، على الاختلاف لتعذر الاتفاق في قضايا لا مناص فيها من تدخل التقدير الشخصي للمفسرين. وينطبق التقدير الشخصي، في هذه الحالة، على الأهمية التي نوليها نحن للملاحظات العابرة، وobiter dicta، والتلميحات. وأعترف بأن تلميحات من تعاليم القديس توما يمكن العثور على نظائرها أو على أجنتها لدى أرسطو والقانونيين الرومان (ولدى شيشرون أيضا). ولكن أهميتها لا تبدو كبيرة إلا لأن مثل هذه الفقرات هي التي وضعها القديس توما جنبًا إلى جنب. ولكنها تبدو ضئيلة حينما تؤخذ بمعزل عما استخلصه هو منها.

قاعدة من هذا القانون الطبيعى لا يكون قانونًا شرعيًا قط. وسيلاحظ القارئ المضامين السياسية لهذا المذهب.

ولغرض الإيجاز، ننتقل من القديس توما إلى مولينا. لقد طابق مولينا بوضوح القانون الطبيعى بكل ما يمليه العقل (ratio recta)، من ناحية، وبما هو ملائم أو ضرورى اجتماعيًا (expediens et necessarium)، من الناحية الأخرى. إن هذه الفرضيات بذاتها ليست سوى أفكار أكوينية بعد أن تمت صياغتها على نحو أكثر تحديدًا. ولكن مولينا خطا خطوة أخرى ((tract. 1. disp. 4 – فبعد تكرار تعريف أرسطو، أضاف مولينا ما يلى، كتفسير لمعنى هذا التعريف على ما يبدو: "أى" أن العادل بشكل طبيعى يتمثل بما هو ملزم لنا وفقًا لطبيعة الحالة (cuius obligatio oritur ex natura rei). ولكن أرسطو لم يقصد هذا قط. فمولينا لم يفسر معنى أرسطو بل أضاف معنى جديدًا: فقد ربطَ مولينا القانون الطبيعى بتشخيصنا العقلانى، وفقًا لفكرة المصلحة العامة Common Good، للحالات التى نعاينها أثناء البحث أو الممارسة – سواء أكانت هذه الحالات عقودًا فردية أم مؤسسات اجتماعية. إن رأى مولينا حول "طبيعة القانون الطبيعى" إنما نشير إليه هنا كمثال فقط لما كان عليه الرأى العام للعلماء السكولائيين فى زمانه وحتى فى زمن مبكر أكثر. ويعنى الشيء نفسه مفهوم دى سوتو حول سيطرة العقل Command of Reason (rationis ordination).

يمكن صياغة هذا الاستنتاج بالقول بأن كل العناصر التأملية أو الغيبية أو غير الوقائعية non-empirical قد تبخرت من مفهوم القانون الطبيعى لدى مولينا ولم يتبقَ سوى العقل مطبقًا على وقائع خاصة، رغم أن هذا التطبيق لا يزال لحد الآن يتم من الزاوية المعيارية. ولكن الموضوع معقد أكثر من ذلك لسوء الحظ. فمذهب السكولائيين، هو الآخر، يتضمن مصادر من تيارين من الفكر يمثلان النقيض الدقيق للواقعية المتزنة sober matter-of-factness. وتنبغى الإشارة إلى هذه المصادر لأنها قد ساهمت كثيرًا فى الخلط السائد بشأن القانون الطبيعى. أولاً: ثمة ربط association بين القانون الطبيعى والظروف البدائية. فقد رأينا أن السكولائيين، مقتفين أثر أرسطو، كانوا قد استفادوا من طريقة تاريخية مزعومة فى التفسير، كما فعل آ. سمث فيما بعد: فعند تفسير ظاهرة اجتماعية معينة كالملكية أو النقود، كان العلماء السكولائيون يفضلون الانطلاق من "حالة أولية" ما متخيَلة

للمجتمع. ولم يسئ السكولائيون استعمال هذه الطريقة بقدر ما أعلم. ولكن "العادل" كان هو "الطبيعى" وإذا كان "الطبيعى" يتجلى فى الظروف البدائية بوضوح متميز، كما تفترض تلك الطريقة فى التفسير، فإن الظروف البدائية تصبح عادلة إضافة إلى كونها طبيعية. ومن هذه الزاوية، يبدأ خط متواصل من الفكر يصل بالضبط إلى تمجيد روسو للحالة الطبيعية، بمعنى الحالة البدائية، للبشرية - وهذا الربط ثانوى تمامًا ولكنه لم يضف شيئًا إلى أهمية المفهوم. وليس من داع للقول أن السكولائيين أنفسهم لم يمجدوا الظروف البدائية.

ثانيًا: ثمة علاقة بين القانون الطبيعى السكولائى وحقوق الإنسان، droits de l'homme، ومفاهيم القرن الثامن عشر المماثلة بما فى ذلك الحق الطبيعى للعامل بمنتوجه. وليس ثمة شك بوجود هذه العلاقة. ذلك لأن القانون الطبيعى لدى السكولائيين كان يعتبر مصدرًا للقواعد القانونية السارية حول الحقوق والواجبات، وكل ما أراد أنصار droits de l'homme (حقوق الإنسان) تحقيقه كان يقوم على ذلك المصدر بغية سيطرة العقل أو rationis ordinatio بالنسبة لحقوق الإنسان المتحضر السياسية. وعلاوة على ذلك، فقد سلّم الكُتاب السكولائيون ببعض فقرات من قائمة الحقوق تلك بصورة واضحة. ومع ذلك، فإن الطابع التأملى لتلك الحقوق والحقوق المتصورة بشكل مماثل هو أمر معروف وشائع. وهذا النوع من الأشياء بالذات، أكثر من أى شىء آخر، هو الذى يفسر نفور كثير من أفضل الاقتصاديين من مفهوم القانون الطبيعى والذى جعل من هذا الأخير نموذجًا للغيبية غير التاريخية وغير العلمية. وحينما تصل فرضية معينة إلى هذا الحد، بالنسبة للبعض، فإن رفضها لا يتطلب سوى ربطها بالقانون الطبيعى. وفى الواقع، يكمن أحد الأسباب الأكثر شيوعًا لرفْض النظرية الاقتصادية الشامل فى كونها، حتى هذا اليوم، مجرد فرع للفلسفات غير العلمية للقانون الطبيعى. وهكذا، تتوافر لدينا كل الأسباب للنظر فى تلك التهمة بدقة أكثر - وهو ما سنفعله فى الفقرة التالية.

(ب) **المفهوم التحليلى**. لقد كنا، لحد الآن، نتتبع مفهوم القانون الطبيعى من زاوية دوره فى إطار الحقل الأخلاقى والقانونى أو، وهو ما يعنى الشىء نفسه، مفهوم القانون الطبيعى كمصدر للقواعد السارية أخلاقيًا وقانونيًا. وبعد ما قلناه فى الأقسام السابقة من هذا الفصل، فإن من السهل أن نجد الجسر الموصل إلى الدور التحليلى لمفهوم القانون الطبيعى. وفى الواقع، فإننا لا نحتاج سوى تعميم ما توصلنا

إليه فى الحالة الخاصة المتعلقة بنظرية الفائدة. ولهذا الغرض، نطرح السؤال التالى: لماذا ترتب على أرسطو أن يسمى أشكالاً محددة من السلوك "عادلة بشكل طبيعى" بالمعنى الضيق لهذا التعريف؟ لأن هذه الأشكال، كما هو واضح، هى شروط ضرورية (كما تصورَ هو) لبقاء الحياة الحيوانية بشكل عام. والجواب نفسه يمكن أن يبقى صحيحًا بالنسبة إلى "العادل بشكل طبيعى" بالمعنى الأوسع الذى يشمل ضرورات الحياة الاجتماعية فى الظروف التاريخية الفعلية لأى مجتمع بشرى معطى. وعليه، فلكى نعرف ما هو عادل بشكل طبيعى فى أى حالة خاصة، فإن من الضرورى تحليل هذه الظروف أولاً. والتعميمات التى يمكننا استخلاصها من إجراء كهذا يمكن تسميتها "القانون الطبيعى" بالمعنى التحليلى: فالقانون الطبيعى المعيارى normative يفترض قانوناً طبيعيًا تفسيريا explanatory. إذ لا يمثل القانون الأول سوى نوع محدد من الحكم القيمى value judgement على الوقائع والعلاقات بين الوقائع التى يكتشفها القانون الثانى. وهذان المفهومان متميزان منطقيًا ويمكن تمييزهما من الناحية العملية كما هو شأن الأحكام القيمية والفرضيات التحليلية لأى اقتصادى. فآدم سمث، مثلاً، لديه نظرية أجور تتألف من تعابير عن حقيقة واقعة statements of fact وتعميمات مشتقة منها. ولكنه (فى: Wealth of Nations, Bk 1, ch. 8) أشار أيضًا إلى أن "منتوج العمل يشكل التعويض الطبيعى عن العمل أو الأجور". ولما كان سمث يقصد بمنتوج العمل كل المنتوج، وما دامت الأجور، وفقًا لما يقول، لا تصل إلى هذا الحد عادةً، فإن من الواضح إذن أننا نحصل على فرضية قانون طبيعى بالمعنى الفلسفى أو كحكم قيمى. ولكن حينما لا نهتم إلاّ بالتحليل العلمى، فإننا لا نجد صعوبة فى نبذ هذه الجملة. أو يمكن أن يحلل الاقتصادى المعاصر ظاهرة التمييز السعرى وأن يمرر حكمًا قيميًا عنها على حد سواء. فإذا فعل الأمر الثانى بتسمية هذا التمييز غير عادل، فإنه يكون قد تبنى قاعدة من القانون الطبيعى لا تختلف عن قاعدة السكولائيين فى هذه الحالة. وإذا كان هذا الاقتصادى يستحسن قانون روبنسون- باتمان الذى لا يحظر التمييز، فإنه يفعل ما كان يمكن أن يفعله السكولائيون فى أيامهم بقولهم بأن هذا القانون مشروع لأنه يتوافق مع إحدى قواعد القانون الطبيعى. وفى الواقع، يمكننا أن نعتبر هذا الأمر، أو أى حكم قيمى من أى نوع، غير علمى unscientific أو فوق علمى extrascientific. ولكن ليس ثمة معنى لرمى الوليد التحليلى سوية مع ماء الغسيل الفلسفى. بيد أن هذا بالذات هو ما يفعله أولئك الذين يرمون جانبًا علم اقتصاد

السكولائيين أو خلفائهم العلمانيين لمجرد أن له صلات بنظام القواعد الأخلاقية والقانونية: فهم ينحون جانبًا القوانين الطبيعية بمعناها التحليلى بسبب صلاتها بنظام القوانين الطبيعية بمعناها المعيارى.

ومع ذلك، فإن الاعتراض الرئيسى، للمدرسة التاريخية، المثار ضد قانون واقتصاد القانون الطبيعى ليس هو هذا بل شيء مختلف وإن كان مرتبطًا به: إذ كان يُعتقد أن القانون الطبيعى منفصل عن الواقع التاريخى بصورة تامة. وقد سبق أن رأينا أن هذا الاعتراض ليس له من أساس، بقدر تعلق الأمر بالسكولائيين، وذلك لتشديدهم الدائم على النسبية التاريخية للظواهر الاجتماعية. قد يكون له أساس معين بالنسبة لقسم من خلفائهم. ولكنه، بغض النظر عما إذا كانت أسسه جيدة أم لا، يمس تطبيق المفهوم فقط وليس المفهوم نفسه. فكل مفهوم يمكن أن يُطبق بصورة خاطئة. وعلاوة على ذلك، يمكن لكل نظرية أن تكون غير كافية أو خاطئة. وبشكل خاص، فإنها قد تزعم لفرضياتها قدرًا غير صحيح من العمومية. وقد فعلتْ المذاهب النظرية لـ droits de l'homme (حقوق الإنسان) هذا بكل تأكيد. ولكن النظرية العلمية غير الكافية - وحتى الخاطئة - تبقى نظرية علمية رغم ذلك. ومن ناحية أخرى، سنرى أن الادعاءات المطلقة التى نُسبت فى القرن الثامن عشر لصالح برامج تشريعية معينة دون إحاطة كافية بظروف الزمان والمكان كانت قد عززت كل أنواع سوء فهم للطبيعة الحقيقية لتحليل القانون - الطبيعى.

لقد قلت إن العلم الاجتماعى كان قد اكتشف نفسه فى مفهوم القانون الطبيعى. إن هذا القانون يتضح بشكل خاص حينما نصوره على غرار تعريف مولينا له - كما يَرْشح من "طبيعة الحالة" rei natura. وإذا أخذناه بهذا المعنى، فإن مثال القانون الطبيعى يتضمن الاكتشاف القائل بأن بيانات وضع اجتماعى معين تحدد - فى الحالة الأكثر ملاءمة، وعلى نحو فريد - سياقًا محددًا من الأحداث، عمليةً أو حالةً متماسكة منطقيًا، أو أن البيانات من شأنها أن تفعل هذا لو سمُحَ لها أن تعبر عن نفسها من دون أى تأثير إضافى. وهذه صياغة للقانون الطبيعى بمصطلحات حديثة. ولكن السبب الذى يمكن أن يحملنا على إرجاع هذه الفكرة بشكل ما، مهما كان أوليًا، إلى العلماء السكولائيين يكمن فى مفهومهم عن العدل. كان القديس توما قد فسر هذا المفهوم (الأرسطى) للعدل بربط كلمة "عدل" بالتكيف

adjustment وكلمة "عادل" بالمتكيف adjusted. فالعادل هو ما يتكيف أو يتوافق. تكيف أو توافق- مع ماذا؟ الجواب الوحيد الذى بوسعنا طرحه، بالاستفادة من تلميح مولينا حول rei natura، هو: مع النمط الاجتماعى المعنى منظورًا إليه من زاوية المفهوم النفعى للمصلحة العامة أو الملاءمة الاجتماعية. ومن هنا، فإن المعادلة هى بين العادل والطبيعى من جانب والطبيعى والعادى من جانب آخر.(٧٩) ومن هنا أيضًا تأتى سهولة تحولهم هم من المذهب المعيارى إلى النظرية التحليلية وبالعكس، وسهولة تحولنا نحن من سعرهم العادل إلى سعر التوازن التنافسى (قصير و طويل- الأمد)، مثلاً. ومن هنا، أخيرًا، يأتى تلازم العلاقة - التى لا تصل إلى حد التطابق طبعًا - بين التبرير والتفسير لديهم. ولذلك، فبالقدر الذى يصح فيه، كمسألة تاريخية، انحدار علم الاقتصاد المعاصر من الكتاب السكولائيين كما يشير نقاده، فإن من الصحيح أيضًا أن هذه الحقيقة لا تشكل اعتراضًا معينًا.(٨٠)

---

(٧٩) إن هذه العلاقة بين الطبيعى بمعنى العادى normal والطبيعى بمعنى العادل just تفسر سبب استمرار مصطلح الطبيعى Natural بالمعنى الأول لفترة طويلة - لغاية مارشال تقريبًا - ولماذا استمر بعض الكتاب، ممن كانت لديهم أفكار فلسفية معينة عن "الحرية الطبيعية"، بربطه بمعنى عادل. لكن هذا ليس كل شيء حول هذا المصطلح. إن شرط غياب الاضطراب الذى يرد فى بعض الجمل السابقة فى المتن يوحى بمعنى مختلف نوعا ما، وإنْ يكن مرتبطًا، عن معنى تعابير معينة كالأسعار الطبيعية، والأجور الطبيعية، وما شابه: ففى هذه التعابير، تعنى كلمة طبيعى Natural عدم وجود اضطرابات غير تلك التى قد تتضمنها البيانات، أو بمعنى أننا ننوى درس عملية أو حالة معينة كما هى فعلاً وكأنما لم تمسسها يد. كما أن من غير المعقول أن نبحث عن فلسفات قانون طبيعى كلما وردت كلمة طبيعى Natural: فكلمة "بشكل طبيعى" تعنى ما تعنيه كلمة "بشكل واضح" ليس إلا. ونحن لا نلزم أنفسنا بأى فلسفة عندما نقول إن المرء يغتاظ "بشكل طبيعى" حينما يدعونه بالأحمق. ومن المفيد أن نضيف أن مصطلح عادى Normal ينبغى أن لا يؤخذ بالمعنى الإحصائى بل بالمعنى الذى نقصده حينما نتحدث عن البصر العادى: فقد يصل عالِم الفسجلة بصدد بنية العين البشرية، وفقًا لفهمه لـ rei nature (طبيعة الحالة)، لمفهوم معين عن الوضع العادى normality قد يكون بعيدًا عن أى مقياس إحصائى للدرجات الفعلية لقوة البصر التى يمكن ملاحظتها فى أى مجتمع معطى population.

(٨٠) ٨٠ لقد آمن بعض مؤرخى علم الاقتصاد بأن العنصر المعيارى قد اكتسب أهمية إضافية بسبب طبيعته اللاهوتية (ولنلاحظ، بالمناسبة، معنى كلمة "طبيعة" الواردة فى هذه الجملة). وقد وُجد أن هذا الأمر مهم حتى بالنسبة لتقييم النظام الفزيوقراطى (انظر الفصل الرابع، القسم الثالث، أدناه). ومع ذلك، فهذه غلطة أخرى. فالنظام السكولائى للأشياء، الطبيعية والاجتماعية، هو نظام مستقل كليًا ضمن اللاهوت السكولائى، كما أن تأثيره الوحيد - إضافة إلى وضع القواعد الأخلاقية - يخص مشاكل المعجزات والخلق. وباستثناء المعجزات والخلق، فإن هذا النظام ينبغى فهمه فى ضوء العقل البشرى كليًا. وعند تحليله، فإن من المؤكد أن يتجلى العقل فى تحليل بعض من أعمال الله. ولكن ما دام المشروع الإلهى يتضمن، فى جميع الحالات، قدرًا ما من "الشر"، فإن ولا حتى التقييم يتأثر بصورة خطيرة من ارتباطه باللاهوت ويبقى التحليل حرًا بشكل كامل. انظر القسم القادم للاطلاع على غلطة معاكسة تمامًا من غلطات التفسير.

(ج) القانون الطبيعى والعقلانية السوسيولوجية.

١. تعليق حول العقلانية الفلسفية. لإظهار النقطة المهمة بالنسبة لنا، نختار المعنى التالى من الكلمة المتقلبة الفلسفية "عقلانية" Rationalism. نريد بالعقلانية الفلسفية الاعتقاد ليس بأن عقلنا ("العقل الطبيعى") هو مصدر الحقائق التى تسبق التجربة فقط، بل أيضًا الاعتقاد بأن عقلنا قادر على أن يستخلص نتائج عن الموضوعات الروحية كوجود الله.(٨١) وبهذا المعنى، فإن القديس توما كان عقلانيًا غيبيًا لأنه، بخلاف السكولائيين الآخرين (الاسكتلنديين أساسًا)، آمن بأن وجود الله يمكن إثباته منطقيًا. لم يكن القديس توما عقلانيًا غيبيًا بالمعنى الذى استعملت به هذه العبارة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، أى أن العقل البشرى هو المصدر الوحيد المسلَّم به للمعرفة فى قضايا اللاهوت، ذلك لأنه قد سلم بالوحى أيضًا. وهنا، فإذا آمن المرء بأنه يستطيع، باستخدام قوى جهازه التحليلى الخاص وحدها أيضًا، أن يثبت عدم وجود الله، فإنه يكون حقًا فى وضع مناقض للقديس توما فى هذه القضية الخاصة. ومع ذلك، فإن ثمة نقطة يتآخيان فيها من الناحية الروحية: فالمؤمن العقلانى والملحد العقلانى عقلانيان بالمعنى الذى تم تحديده ويتحدان ضد أى فرد آخر لا يؤمن بقدرة عقله على التحليق العالى علو أى عالم وضعى منطقى فى وقتنا الحاضر. وليس فى هذا ما يثير الاستغراب طبعًا. فغالبًا ما يعترف أفراد لهم آراء مختلفة بمرجعية واحدة يحتكمون إليها. ولكن من الضرورى لفت الانتباه إلى هذه الحقيقة لأنها تساعدنا على رؤية الاستمرارية فى التطور المذهبى فى مجالات لا نرى فيها، من دون أخذ هذه الحقيقة بالحسبان، شيئًا غير الانقطاع والتناقض.

٢. **العقلانية السوسيولوجية.** غالبًا ما يتم النظر إلى النشاط العلمى باعتباره المثال القياسى للنشاط العقلانى، بمعنى أن الباحث يسترشد بقواعد الاستنتاج المنطقى أيًّا كان هدفه النهائى. وفى الواقع، فإن الأمر ليس كذلك بصورة تامة: إذ أن أقوى الإنجازات العلمية بالذات لم تنبع من المشاهدة أو التجربة والاستنتاج المنطقى المنظَّم، بل من شىء معين تُعبِّر عنه كلمة رؤيا vision أفضل تعبير وهو

---

(٨١) أعتذر عن العيوب الكثيرة لـ هذا التعريف. ومع ذلك، فهو تعريف موجز ويفى بالنقطة الوحيدة المتصلة بموضوعنا.

قريب من الإبداع الفنى. ومع ذلك، ينبغى "إثبات" النتائج وفقًا للمنهج المنطقى أو العقلانى الذى تمليه المقاييس المهنية، وهذا يكفى لإضفاء العقلانية بهذا المعنى - الذى لا علاقة له بالمعنى المطروح فى النقطة السابقة - على خزين المعرفة العلمية التى نمتلكها فى أى وقت. ولكن مفهوم العقلانية العلمية هذا يشير فقط إلى موقف الباحثين التحليليين وليس إلى سلوك الموضوع الذى يجرى تحليله. فقد يدرس طبيب الأمراض العقلية ردود أفعال المجانين "بشكل عقلانى"، وقد يدرس العالِم السوسيولوجى بشكل عقلانى مذاهب نفسية حربية أو سلوك مجموعات من المجانين، دون افتراض أن الكلمات والأفعال "لها معنى". وإلى هذا الحد، فنحن جميعًا، ومعنا العلماء السكولائيين، وألد أعدائهم سواء بسواء، عقلانيون منهجيون بالضرورة Methodological Rationalists، أى أننا نؤمن أن بعض الطرق العقلانية يمكن استعمالها لوصف الظواهر الاجتماعية. ويمكن تسمية التعميمات الناتجة عن استعمال مثل هذه الطرق بالقوانين الطبيعية- وهذه هى العلاقة الضرورية الوحيدة بين مفهوم القانون الطبيعى ومفهوم "العقل السليم" Right Reason أو ratio recta.

ولكن العقلانية السوسيولوجية أو الاقتصادية لها معنى آخر. فمثلما يمكن أن ننظر إلى العالم المادى - بشكله الأنيق الذى حققه الرواقيون لأول مرة- ككل منسجم منطقيًا، مستنسَخ، من خطة منظمة، يمكننا كذلك بالضبط أن ننظر إلى المجتمع كعالم يتمتع بانسجام منطقى متأصل فى صلبه inherent. وبالنسبة لنا، فإنه لا يهم كثيرًا إن كانت هناك إرادة إلهية - التى توجهّها يد خفية لغايات معينة- قد فرضت هذا النظام أم أنه مجرد شيء متأصل inherent فقط، بمعنى أن الباحث يكتشف فيه خطة وهدفًا بصورة مستقلة عن عقلانيته التحليلية، ذلك لأن دخول ذلك العالم "العقلانى"، فى كلتا الحالتين، غير مسموح به إلا للفهم القائم على العقل. ومع ذلك، ينبغى أن نميز بين العقلانية السوسيولوجية أو الاقتصادية الموضوعية التى لا تفترض أن هذا النظام أو الخطة يُدرك أو يمكن أن يُدرك بالفعل العقلانى للأفراد أو الجماعات التى تكون المجتمع وبين العقلانية السوسيولوجية الذاتية التى تفترض ذلك. ويتوجب بوضوح إرجاع كلتيهما إلى العلماء السكولائيين وإلى معظم خلفائهم وصولاً إلى وقتنا الحاضر. وهذا يضفى لونًا إضافيًا على مفهومهم للقانون الطبيعى ويثبت علاقة أخرى بينه وبين مفهومهم عن ratio recta (العقل السليم)، التى هى مستقلة تمامًا عن العلاقة التى أثبتت فى الفقرة السابقة - وهى العلاقة التى صاغها

القديس توما لكـــل العهـــود: (Summa, 11,1, quaest. XCV, art. 2) rationis autem prima regula est lex naturae.

هذه علاقة غير مقبولة، طبعًا، من زاوية المذهب الوضعى المعاصر. وفـــى الواقع، فهى تشكل التبرير الوحيد لوجود "التأمل" speculation ليس فى المفهـــوم المعيارى للقانون الطبيعى فقط، بل وفى مفهومه التحليلى أيضًا. والأمر المهم جـــدًا الذى ينبغى تكراره هنا يتمثل بأن العقلانية السوسيولوجية أو الاقتصـــادية تـــرتبط بتفسير فرضيات القانون الطبيعى فقط وليس بمحتواها بالضرورة، إذ يمكننا إسقاط الارتباط الأول والإبقاء على الثانى. ومع ذلك، فإن من الصحيح أيضًـــا أن مبـــدأ العقلانية الذاتية يجسد رأيًا مبالغًا فيه حول القيمة التفسيرية للفعل العقلانى ويغـــرى المرء على وضع ثقة مفرطة بحجج غائية وارتكاب أخطاء مماثلـــة. وهـــذا أمـــر خطير بشكل خاص حينما يقترن بعادة الاقتصاديين فى تنصيب أنفسهم قضاةً لـــيس فقط على عقلانية الوسائل، بل والغايات (الدوافع) أيضًـــا، أى حينمـــا يستحســـنون غايات (دوافع) معينة تبدو لهم "معقولة" ويرفضون غيرها بوصفها غايـــات غيـــر عقلانية. ويخطئ السكولائيون فى كل هذه التقديرات. ولكن من المهـــم أن نلاحـــظ أننا على حال مماثلة أيضًا: فنحن ورثتهم من هذه الناحية، كما هو شأننا من عـــدة نواحٍ أخرى. ويتعذر أن نجد مثالاً أفضل من ألفريد مارشال لتوضيح هذه النقطة.

٣. Ratio recta and la raison (العقل السليم ومذهب العقل). لـــنلاحظ أن العقلانية السوسيولوجية أو الاقتصادية لا ينبغى أن تقود عمليًا إلى مواقف محافظة. وهى تتقاطع مع كلا الاتجاهين كما هو شأن العقلانية الغيبيـــة. ويمكننـــا حقًـــا أن نستنتج، من قناعتنا بوجود نظام أو عالم اقتصادى، أن كل شىء يسير نحو الأفضل كما هو واقع الحال بالفعل - وهو الرأى الذى سخر منه فولتير من خلال شخصية د. بانجلوس (فى روايته: Candide). ولكننا لا نحتاج إلـــى افتـــراض أن النظـــام العقلانى للأشياء موجود فى الأشياء كما هى، إذ يكفينا الاعتقاد بالنظـــام العقلانـــى الموجود فى عالم العقل فقط، وأن العقل نفسه يتطلب منا تحصين أنفسنا ضد واقـــع متغير. وهذا هو المعنى الذى تحمله العقلانية السوسيولوجية أو الاقتصـــادية لـــدى جميع المجموعات الإصلاحية التى تعتزم "تطبيق العقل على الظواهر الاجتماعية": لدى أنصار حركة التنوير الذين كانت عبادتهم لـــ la raison من هذا النوع، لـــدى البنثاميين، ولدى معظم اللبراليين والراديكاليين والاشتراكيين فى وقتنـــا الحاضـــر.

وقد انحدر كل هؤلاء من السكولائيين. ذلك لأن السوسيولوجيا السياسية لدى العلماء السكولائيين تكفى وحدها لإثبات أنهم أخذوا بالرأى الثانى وليس الأول بصدد العالم الاجتماعى أو القانون الطبيعى. وكل الاختلافات حول نتائج تطبيق "نور العقل" – والتى تفسرها الاختلافات فى زوايا النظر والظروف إلى حد كبير – هى اختلافات ثانوية، بقدر تعلق الأمر بالنقطة محل الدرس. وهذا هو المبدأ المنهجى نفسه الذى يسود كل الفكر السوسيولوجى والسياسى الذى هو غير معادٍ للمذهب العقلى. وكان الإغريق أول من أعطاه تعبيرًا متماسكًا. ولكن السكولائيين كانوا أول من فعل هذا فى العالم الألمانى Germanic. ومهما بلغ تمرد la raison فى القرن الثامن عشر، فهو لم يكن تقليعة فكرية. فثمة استمرارية كاملة من الناحية المعرفية، ومذهب Ratio recta (العقل السليم) (المكافئ لـ naturalis ratio) هو أصل la raison.

وهذا ينبغى أن لا يثير استغرابًا أو يصدم مشاعر أحد. فالسيف الذى كان الملائكة قد طرقوه يمكن أن يقع بيد الأشرار بسهولة. كما يمكن للملائكة تجريد الأشرار من سيفٍ كانوا قد طرقوه – إلاّ أن الأشرار، فى مثل هذه الحالة، يستحقون ذلك النوع من الاعتراف الذى يضفيه أى اشتراكى متحضر على إنجازات الرأسمالية.

٦- فلاسفة القانون الطبيعى: تحليل القانون الطبيعى فى القرن السابع عشر

نفارق الآن العلماء السكولائيين ونتوجه لدرس أعمال خلفائهم المباشرين. لقد ظلت تُثار، طبعًا، الأسئلة الأزلية بشأن حكم الجنس البشرى، إضافة إلى الأسئلة الناشئة فى القرن السابع عشر حول تخبط الأنماط والمشاكل السياسية الجديدة. وفى إنجلترا بشكل خاص، خلقت هذه الأسئلة سيلاً من الكتيبات من جميع الأنواع غطت جميع الاتجاهات بدءا من المحاجة المتشبعة بالعقل – وبهذا الصدد، أرى أن كتابات (جورج سافل، ماركيز) هاليفاكس الموسومة "timmer" ستبقى ذروة إنجازات ذلك الأدب على الدوام – وصولاً إلى التهريج المسنود بالمقتبسات التحليلية. ولكن الرغبة الملحة بالحصول على الإجابات قد تمت تغطيتها أيضًا، على مستوى المبدأ العام، من قِبَل مجموعة من كتاب نسميهم: فلاسفة القانون – الطبيعى.[٨٢]

---

(٨٢) لقد قمت بتبنى هذا المصطلح بناء على نصيحة البروفيسور أ. ب. يوشر.

(أ) **السكولائيون البروتستانت أو العلمانيون**. رغم انفصال هؤلاء عن السكولائيين بسبب الانشقاق الدينى وتغير الوضع السياسى، فإنهم كانوا، سوية مع الأخيرين، من الفصيل المهنى نفسه، وشرعوا بأداء المهمة نفسها، بالطريقة نفسها، والروح نفسها إلى حد بعيد – وقد كان هؤلاء العلماء هكذا حقًا بحيث أن تسميتهم سكولائيين بروتستانت (أو علمانيين) تمثل أفضل طريقة لوصفهم. وبطبيعة الحال، فهم ما كانوا ليوافقوا على هذا التشخيص. كما أن هذا التوصيف قد لا يروق أيضًا للباحثين المعاصرين ذوى الميول الكاثوليكية أو البروتستانتية أو "الليبرالية" على حد سواء. فجميعهم كانوا يشددون على الاختلافات فى المعتقدات أو المذاهب الدينية والسياسية، وهم، من زاويتهم، على صواب تام فى أن يعثروا على تمايز فى ما نراه أشياء متماثلة. ليس من داع لتكرار القول بأن ما نهتم به، فى هذا الكتاب، هو طرق التحليل ونتائجه فحسب، وأن درس كل الأشياء الأخرى إنما يكون بالقدر الذى تلقى فيه هذه الأشياء ضوءًا على تلك الطرق والنتائج ليس إلا. كما أن طرق ونتائج هؤلاء العلماء لا تختلف عن تلك الخاصة بالسكولائيين المتأخرين. ولا يعنى هذا أن فلاسفة القانون – الطبيعى قد قلدوا السكولائيين دون أن يقولوا هذا. ورغم أن تأثير السكولائيين واضح فى حالات كثيرة بما لا يترك أى مجال للشك المعقول، إلا أنه من المحتمل أيضًا أن تكون هناك إعادة اكتشاف أو تطوير من المصادر ذاتها – وبخاصة من القانونيين الرومان.

وكان تيار الفكر الذى روّجَ له الفلاسفة من الأهمية بحيث أنه ترك تأثيره على كل فرد متعلم. وعلاوة على ذلك، وكما يتضح بعد قليل، فإن هؤلاء الفلاسفة لم يكونوا سوى حلقة فى سلسلةٍ انغرست عميقًا فى ثنايا القرن التاسع عشر. ولهذين السببين، فإن من المستحيل التحدّث عنهم كمجموعة محددة بوضوح. وسنقوم الآن بالضبط باستبعاد ليس فقط كل أولئك المؤلفين الذين من المعتاد تقييمهم كمجرد اقتصاديين بل أيضًا كل المساهمات التى لا صلة لها بالقانون الطبيعى، حتى إذا كان أصحابها يعودون لهذه المجموعة. وفى ضوء هذا الفهم، يكفى أن نذكر بضعة أسماء نموذجية من القرن السابع عشر: جروتس، هوبز، لوك، بوفندورف.

كان هوجو جروتس أو هيوج دى جروت (١٥٨٣-١٦٣١) (De jure belli ac pacis، الطبعة الأولى ١٦٢٥، الطبعة الثانية ١٦٣١) أول وآخر قانونى عظيم تقوم شهرته على عمله الرائع فى القانون الدولى. كما أنه عالج، وإنْ باختصار،

موضوعات اقتصادية، كالأسعار والاحتكارات والنقود والفائدة والربا، الكتاب الثانى، الفصل ١٢، كانت لها أهمية دون شك، ولكن دون أن تضيف أى شيء بارز لتعاليم السكولائيين المتأخرين.

توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩)، الذى ينبغى أن نشير، إضافة إلى أعماله: Leviathan (*) (1651), De cive (1642), De corpore politico (1650)، إلى سيرة السير ليسلاى ستيفن التى يمكن التوصية بها كواحدة من أفضل المخططات لخلفيات ذلك الزمن الثقافية.) كان مدرسًا خصوصيًا من أكسفورد، وعالمًا سوسيولوجيًا سياسيًا على الإجمال. ولم يكن اهتمامه بالاقتصاد أكثر من اهتمام جروتس به، رغم أنه أيضًا تناول موضوعات اقتصادية، وبخاصة النقود. ولا تنبع أهمية هوبز بالنسبة لنا من أصالة فلسفته السياسية المؤثرة (التى تتماشى أكثر حقًا مع موضوع الفصل القادم) بقدر ما تنبع من حقيقة أنه، أكثر من أى فيلسوف قانون طبيعى آخر، كان منفتحًا على المادية الميكانيكية الأولية فى زمانه ولأنه نقل تأثيرها، عبر تعاليمه الأخلاقية والنفسية بخاصة (فهو من أنصار المذهب الحسى Sensationalist) إلى العلوم الاجتماعية. ومن المناسب أن نلاحظ أنه لم يكن رياضيًا وعالم طبيعة جيدًا، ناهيك عن أن يبدع فيهما، بيد أن معرفته بهما تتجاوز معرفة الهواة، لكن كل هذا لم يمنعه من القيام برحلات عدة إلى اللاهوت التأملى، مستعملاً حججًا لاهوتية ومقتبسات توراتية فى إطار تحليله السوسيولوجى.

أما جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤)، الفيلسوف الذى ظهرت أول مجموعة غير كاملة من أعماله عام ١٧١٤، كما ظهرت مجموعة من تسعة مجلدات عام ١٨٥٣، وكُتبت عنه سير حياة عدة، فكان أيضًا من ثمار أكسفورد. وقد بدأ حياته بالتدريس الخصوصى وإلقاء محاضرات ثم دخل الخدمة المدنية التى تأهل فيها تحت أجنحة المدافعين الهويجيين Whig (الذين زودهم بالنصح والإيديولوجيات) ليفوز أخيرًا بمقعد فى مجلس التجارة. وتنبع أهمية جون لوك الرفيعة بالنسبة لنا من اعتبارات عدة. أولاً: كفيلسوف بالمعنى الضيق للكلمة، فقد قاد لوك الاتجاه التجريبى empirical ضد العقلانية الديكارتية نحو النصر، فى إنجلترا أولاً ومن ثم فى القارة وبخاصة فى فرنسا، (وهكذا، فإن عمله الحاسم هو: Essay concerning Human

(*) تشير تلك الكلمة (لوياثان) إلى وحش بحرى يرمز إلى الشر، إلى حيوان بحرى ضخم، أو شيء ضخم ورهيب، وهى تستخدم هنا ككناية عن "دولة " ذات نظام دكتاتورى.

Understanding, publl. 1690). وقد شكّل هذا قطيعة مــع التقليــد الســكولائى (أرسطو) كانت حاسمة بصورة تامة حقًا. ومع ذلك، ينبغى على القارئ أن يفكــر مليًا فى أن هذه القطيعة لا تعنى أن هناك قطيعة مماثلة فى النظريـــة السياســية أو الاقتصادية: فمن المهم التمييز بين هذه الأشياء. ثانيًا: كنصير للتسامح (المشروط)، لحرية الصحافة، وللتعليم الموسع، لعب لوك دورًا فى بناء المخطط العام لليبراليــة السياسية اللاحقة - وهى حقيقة يجب أن تُذكر فى هذا السياق لصــلتها بالليبراليــة الاقتصادية. ثالثًا: بوصفه مُنظرًا سياسيًا (انظر، بشكل خاص، عمله: Publ. 1690 Two treatises of Goverment)، يحق للوك أن يطالب بمكان الصـــدارة وســط فلاسفة القانون الطبيعى، رغم أنه لم يضف سوى القليل إلى جروتس وبوفندورف. رابعًا: كاقتصادى (انظر الفصل السادس، أدناه)، كانت له مساهمات هامة سنعالجها ضمن سياق آخر لأنها لا تمت إلى فلسفته أو نظريته السياسية بأى صلة. أخيــرًا، ينبغى، مرة أخرى، أن نلاحظ اهتمامات لوك اللاهوتية (انظر، بشكل خاص عمله: Reasonableness of Christianity, 1695).

وكان صاموئيل فون بوفنــدورف (١٦٣٢-١٦٩٤) قانونيًــا مــن طــراز أكاديمى، وبروفيسورًا ناجحًا فى جامعات هايدلبيرج، ولوند (السويد) وبرلين. لــم يكن بوفندروف سوى نصير لجروتس. ولكنه كتب بحثًا صار مقررًا تعليميًا يتمتــع بشهرة عالمية وهو يلخص ويمثل كل بنية العلم الاجتماعى لفلاسفة القانون الطبيعى على نحو أفضل من أعمال الكتاب الأعظم ممن سبق ذكرهم: De jure naturae et gentium, libri octo (الطبعة الأولى ١٦٧٢، وهى المستعملة). ويحتل هذا العمل أهمية أكثر من عمله الأقــدم: Elementa jurisprudentiae uneversalis, 1660، ويلزم الرجوع إليه لتكوين فكرة عامة حول مدى ومستوى ذلك النوع مــن العلــم الاجتماعى. وعلاوة على ذلك، فقد ذهب بوفندورف فى علم الاقتصاد أبعد مما فعل جروتس (الكتاب الخامس، الفصول ١-٨)، رغم أنه لم يضف الكثير إلــى خــزين المعرفة وإلى الجهاز التحليلى للسكولائيين المتأخرين كما أعتقد. بيد أنه قدَّم المــادة بصورة نظامية. كما كتب كراسة متميــزة جدًا حــول اللاهــوت: De habitu christianae religionis ad vitam civilem.

وينبغى أن نشير إلى أسماء أخرى يحتمل أن يفتقد القارئ قسمًا منها. ولكننا نترك عن عمد الكاتب العظيم لايبنز Leibniz ونصيره الأمين كريســتيان وولــف

Christian Wolff، فقد كانا كاتبيْن موسوعيين طبعًا وأظهرا اهتمامهما بالأحداث والسياسات الاقتصادية فى زمانهما، بين أمور أخرى؛ ولكن لم تكن لهما ثمة مساهمات فى موضوعنا. ومع ذلك، لابد أن أذكر توماسيوس (١٦٥٥-١٧٢٨) لأن كتاباته ألقت ضوءًا على مفهوم القانون الطبيعى بالمعنى الذى استعملته المجموعة.

وكما هو شأن السكولائيين بالضبط، فإن هدف فلاسفة القانون - الطبيعى كان يتمثل بالوصول إلى علم اجتماعى شامل- إلى نظرية شاملة للمجتمع تشمل كل جوانبه ونشاطاته - لم يكن علم الاقتصاد فيه عنصرًا مهمًا أو مستقلاً. وقد ظهر هذا العلم الاجتماعى للفلاسفة، أولاً، على شكل أنظمة قانونية Jurisprudence كانت تشبه البحوث السكولائية De justitia et jure، (المتعلقة بالعدل والقانون): إذ كان جروتس وبوفندورف محاميين أصلاً، وكانت بحوثهما تدور حول القانون أساسًا. وقد عالجا المبادئ القانونية والسياسية التى زُعم أن لها مصداقية عامة شاملة على أساس أنها كانت مبادئ طبيعية بمعنى مشتقة من الخصائص العامة للطبيعة البشرية ولا ترتبط، كالقانون الوضعى، بالظروف الخاصة بكل بلد بمفرده.[٨٣] وكل ما تبقى مما قلناه فى القسم السابق حول الطابع المنهجى والدلالات المختلفة للقانون-الطبيعى لدى السكولائيين المتأخرين، وبخاصة حول العلاقة بين جانبه المعيارى وجانبه التحليلى، ينبغى تكراره هنا بالنسبة للقانون الطبيعى للفلاسفة العلمانيين. ولكن، رغم أننا نجانب الدقة إذا عزونا هذا المفهوم نفسه واستخداماته التحليلية البحتة إلى هؤلاء الأخيرين، أو إذا اعتبرناهم مبدعين تصدوا لطرق التفكير السكولائية، فالحق يقال إن لهم مساهمات كثيرة جديرة بالتسجيل وكان بعضها أروع من بعضها الآخر.

(ب) الرياضيات والفيزياء. عاش فلاسفة القانون الطبيعى فى عهد الرياضيات والفيزياء البطولى. فقد صاحبَ الاكتشافات المذهلة لـ "فلسفة تجريبية جديدة" بالنسبة للجمهور العام - وإنْ ليس بالنسبة لنا - ازدهار فى الفيزياء ليس أقل من ذلك، رغم أن ذلك قد تم على أيدى أدباء وسيدات عظيمات. لقد تجمعَ

(٨٣) أشار هوبز (Leviathan, 1, chs. 14 and 15) إلى تسعة عشر من تلك المبادئ التى اعتبرها قوانين طبيعية. وقد أسمى العلم الذى يضم هذه القوانين الفلسفة الأخلاقية، وهو مصطلح سيُطرح بعد قليل بمعنى مختلف.

العلماء التجريبيون والرياضيون، فى إيطاليا أولاً وفى كل مكان من ثـم، لمناقشة نتائج وتسوية اختلافات؛ ولكن لقاءاتهم اجتذبت المتطفلين الباحثين عـن تفسير الأشياء والذين قد تم الترحيب بهم للمساعدة المالية وغير المالية التى كانوا قادرين على تقديمها.(٨٤) وقد لفتت تلك النجاحات وتلك الطريقة انتباه فلاسفة القانون الطبيعى. إذ نظر هؤلاء الفلاسفة- أو قسم منهم- إلى أدواتهم وتساءلوا عما إذا كانت تحمل أوجه شبه بأدوات علماء الطبيعة المنتصرين؛ فقد زعم بوفندورف أنه قد استعمل methodus mathematica (طرقًا رياضية)، مع أنه لم يفعل هذا حقًا. وأعلن هوبز أن "الفلسفة المدنية" – وهو مصطلح أُستعمل بوضوح لمجاراة الفلسفة الطبيعية بمعنى العلم الطبيعى – بدأت تاريخها منذ أن نشر كتابه: (١٦٤٢) De cive، وبأنه كان أول من طبّقَ على هذه الفلسفة المدنية طرق كوبرنيكوس وجاليليو (والتى فهمهما هو، مع ذلك، كاستنتاج من "قانون للحركة" مجرد وشامل). وقد ترتبَ على النوع من الأشياء، مع أنه مجرد كلام، نتيجة سيئة إلى أبعد حد.

لقد رأينا أن النقاد المتأخرين، وبخاصة أولئك المتعاطفين مع المدرسة التاريخية، قد هاجموا مفهوم القانون الطبيعى على أساس أنه مفهوم غيبى تأملى. أما كتاب القرن التاسع عشر الآخرين، ممن أخذوا هذا الكلام من جانبه السطحى على عادة النقاد، فقد أدانوه لأنه "طبيعى" naturalist، أى لأنه يتضمن محاولة تقليد طرق التحليل الطبيعية. بل إن الناقد ذاته أثار كلا الاعتراضين اللذين، عدا كونهما لا يستندان على أى أساس، يتعارض أحدهما مع الآخر. وهكذا فقد تعرض مفهوم

---

(٨٤) يكفى لغرضنا ذكر مثال الجمعية الملكية البريطانية، المرخصة، التى كانت قائمة بشكل غير رسمى لمدة ١٢ سنة – وهى جمعية أبدى الملك تشارلس الثانى اهتمامًا بها يشبه اهتمام الهواة ولكنه كان اهتماما ذكيًا. وظلت هذه الجمعية لقرن كامل قادم بمثابة مقر للقاء علماء الفيزياء المتخصصين والرجال العاديين المهتمين. كان السير إسحاق نيوتن (١٦٤٢-١٧٢٧) رئيسًا لها منذ عام ١٧٠٣ وحتى وفاته وقد نشر كتابه: Philosophiae naturalis principa mathematica (1687) تحت رعايتها. وبدأت الجريدة الناطقة باسمها (Philosophical Transactions) بالظهور بعد فترة قصيرة من حصولها على الإجازة. كان مصطلح الفلسفة الطبيعية Natural Philosophy يستعمل للإشارة إلى العلوم الطبيعية (بالمقارنة مع العلوم الاجتماعية) حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وقد ساهم هذا الاستعمال لكلمة "طبيعى" فى خلق الخلط والارتباك.

وأعتقد أن حب الاستطلاع والفضول، الذى أيقظته إنجازات العلوم الطبيعية والذى انتشر بعيدًا عن حقلها الأصلى، قد خلق حاجة لنوع من العمل كان جديدًا من حيث الجوهر وهو وضع الموسوعات. وتتمثل الإنجازات الأولى فى ذلك الحقل بعمل بيير بايل (١٦٤٧-١٧٠٦) الموسوم بـ Dictionnaire historique et critrque (1697)- وهو رائد لعمل أكثر شمولاً قام به encyclopedistes (موسوعيو) القرن الثامن عشر ممن سنمر بهم فيما بعد - وكتاب: John Hartis, Lexicon technicum (1704).

القانون الطبيعى سيئ الحظ لكارثة أثناء الهجوم عليه من جهتين متعاكستين. أو بالأحرى، فإن التعبير هو الذى تعرضَ للكارثة، فى حين أن الفكرة ظلت حية.

ويتعذر حتى مجرد الزعم بأن الفلاسفة العلمانيين كانوا أقل تدينًا من السكولائيين المتأخرين، مع أن دينهم كان دينًا مختلفًا طبعًا. فقد قاموا هم أنفسهم بتأليف كتب حول المسائل الدينية. وكانوا يقتبسون من الكتاب المقدس لدعم محاجَّاتهم. والجزء الرابع من كتاب هوبز: (1651) Leviathan يأخذ عنوان "مملكة الظلام" ويتضمن فصلاً عن دراسة الشياطين، رغم أنه يختزل الشياطين إلى وجود رمزى دون شك، كما هو شأن الملائكة فى الجزء الثالث.

(ج) **السوسيولوجيا الاقتصادية والسياسية.** أدخل فلاسفة القانون الطبيعى فى مفهوم الطبيعة الإنسانية عناصر لم تكن جديدة هى نفسها ولكنها حظت بتشديد جديد. وتعود أهم هذه العناصر إلى هوبز. لقد افترض العلماء السكولائيون أن أصل الملكية الخاصة يكمن، جزئيًا، فى ضرورة تجنب الصراع الفوضوى على المصالح؛ وأن أصل الحكومة يعود إلى ضرورة فرض السلام والنظام. ولكنهم لم يذهبوا فى هذا بعيدًا إلى حد الحديث عن حرب الجميع ضد الجميع (bellum omnium contra omnes) أو أن يتحول كل فرد إلى ذئب إزاء الأفراد الآخرين. فهذا النوع من الأشياء لم يصبح مذهبًا عامًا ولا يمكن النظر إليه كتطوير تحليلى إلاّ نادرًا. وبالمثل، فقد برزت فكرة العقد الاجتماعى فى نظام هوبز بشكل ساذج جدًا بعد أن كان السكولائيون وجروتس قد أشاروا إليها بدقة أكثر. ففى كتابه: Leviathan (ii, chs. 17 and 18) جعل هوبز الهيئة المشتركة commonwealth أو civitas "ذلك الكيان الجبار"، تولَد فعلاً بفضل اتفاق أو عهد يقوم الأفراد بإبرامه فيما بينهم لتحويل حق كل فرد بحكم نفسه إلى فرد أو مجموعة أفراد آخرين. وقد أحرز هذا المبدأ، الذى أعاد لوك صياغته فى أكثر أشكاله بساطة وتأثيرًا معًا، قبولاً عامًا تقريبًا. ولكن القدرة الخارقة التى أسبغها هوبز على تلك الحكومة لم تنل مثل هذا القبول؛ ولم يخطر ببال لوك بشكل خاص أن يحاجج بأن الرعية لا تستطيع أن تغير شكل الحكومة وبأن سلطة الحكومة يتعذر مصادرتها. ومع ذلك، فإن موضوعة قدرات الحكومة الخارقة لا تتمتع بأى قيمة تحليلية، ذلك لأنها ليست، كما هو حال بعض المحاجّات القانونية للسكولائيين والفلاسفة، غطاء لفرضية تحليلية معينة بل هى مجرد محاجة قانونية وليس أى شىء آخر. وقد

استخلص هوبز هذه المحاجة على أساس العهد المتخَيل ومن خلال تفسير اعتباطى يتضمن التنازل غير المشروط للمواطن. وأخيرًا، تنبغى ملاحظة أن لوك قد "برر" الملكية الخاصة على أساس حق كل فرد بنفسه ذاتها وهو ما يتضمن حقه بعمله وحقه بنتائج عمله – ولكن هذه، مرة أخرى، محاجة قانونية بحتة، وهى، علاوة على ذلك، محاجة غير كافية على نحو واضح. ولسنا بحاجة تقريبًا لأن نضيف أن هذه المحاجة لا تمت بأية صلة قط إلى نظرية القيمة القائمة على العمل.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن مساهمة الفلاسفة فى السوسيولوجيا السياسية هى مساهمة محدودة حقًا. ولكن ثمة شيئًا آخر يتمثل بما يمكن تسميته بالسوسيولوحيا التأملية أو الأنثروبولوجيا الفلسفية: فقد فحصَ بعض الفلاسفة ماهية الطبيعة الإنسانية التى ينبغى استخلاص قوانينهم الطبيعية منها.(٨٥) ويشكل هوبز المثال البارز، مرة أخرى. فالجزء الأول من عمله Leviathan، الذى يحمل عنوان "Of Man" والذى يقود إلى مفهوم القانون الطبيعى، يصوغ فلسفة كاملة للعقل الإنسانى ويعالج قضايا علم النفس وعلم النفس الاجتماعى من ناحية الفكر، والتصور، والكلام، والدين، وما شابه ذلك. إن الكثير من هذا يعود إلى جذور أرسطية أو سكولائية، مع أن هوبز قد تبنى العادة العامة تقريبًا بإبراز التنافرات فى حقول كانت قد حققت التطور. ولكن هوبز، ضمن اتجاه محدد، قد ذهب أبعد بكثير مما فعل أرسطو أو السكولائيون. فقد عرَّفَ هوبز "الفكر"– الفكر الفردى الذى يعنى نفس ما يعنيه مفهوم "الفكرة" لدى لوك – على أنه "تعبير عن شىء خارجى"، ورأى أن العقل البشرى يتزود بالانطباعات عن طريق الحس sense impression. وفى الواقع، يمكن التأكيد على أن هوبز قد تنبأ بجوهر المذهب التجريبى لدى لوك empiricism إضافة إلى مبدأ علم النفس الترابطى associationist psychology الذى سيتحد بقوة مع علم الاقتصاد أيام الثنائى ميل: جيمس ميل وابنه جون س. ميل(انظر الجزء الثالث، الفصل الثالث، القسم الخامس، أدناه).

---

(٨٥) إذن، يشير علم السوسيولوجيا التأملى Metasociology إلى التحقيقات فى الطبيعة الإنسانية أو السلوك الإنسانى أو، بعبارة أكثر عمومية، التحقيقات فى حقل واسع يشمل كل الوقائع التى، رغم صلتها بالسوسيولوجيا، لا تعود إلى هذه الأخيرة من حيث التخصص ولكنها تقع فى ما وراءها أو قبلها مثل التحقيقات المتعلقة بتكون العادات أو خصائص البيئة الطبيعية. وعلى سبيل المشابهة، يمكننا أن نتحدث عن علم اقتصاد تأملى Metaeconomics. أما مصطلح الأنثروبولوجيا الفلسفية Philosophical Anthropology فيشير إلى نفس ما يشير إليه علم السوسيولوجيا التأملى، وإن صفة "فلسفية" تميزه عن علم الأنثروبولوجيا بمعناه المألوف (دراسة الخصائص الطبيعية).

نقصد بالمذهب التجريبى الفلسفى Philosophical Empiricism المذهب الذى تصوره الإغريق (أرسطو، الأبيقوريون والسفسطائيون) وطوَّره بشكل رئيسى المفكرون الإنجليز فى القرنين السابع عشر والثامن عشر (وبخاصة هوبز ولوك وهيوم) والذى يشير إلى (أ) أن كل معارف الإنسان تستمد من التجربة التى يمر بها فى حياته الخاصة؛ (ب) وأن هذه التجربة يمكن أن تعادل الانطباعات الحسية sense impressions التى يتلقاها عقله؛ (ج) وأن عقل الإنسان، قبل هذه التجربة، لا يمثل خواء تامًا فحسب، بل إنه أيضًا يخلو من أى نشاط "هادف" خاص به ومن أى أفكار داخلية ملازمة له بمعنى مقولات تنتظم الانطباعات الحسية فى سياقها بحيث أن من المنطقى أن نقول إن "العقل"، كما هو، ليس له وجود قط؛ (د) وإن الانطباعات هى العناصر النهائية التى يمكن أن تتحول إليها كل الظواهر العقلية، ليس فقط الذاكرة، والاهتمام، والتعليل - بما فى ذلك بناء السلسلات السببية- ولكن أيضًا النتائج العاطفية، "العواطف": فليست كل تلك الظواهر سوى تجمعات للانطباعات الأولية وتتحقق عن طريق "ترابطاتها" العشوائية. يمكن تشبيه تحول "الذهن" أو "الروح" البشرية إلى انطباعات شديدة الصغر باختزال كل الظواهر الطبيعية إلى الميكانيكا الذرية، وهو تشبيه يكثر استعماله وقد جعل المذهب التجريبى مرغوبًا لدى البعض ومكروهًا لدى بعض آخر. ولكن من حسن حظ القارئ أن مصطلح المذهب التجريبى يجرى استعماله هنا حسب أحد معانيه العديدة فقط مما يجعلنا نضيف صفة الفلسفى إليه. وبشكل خاص، لا يمت هذا المصطلح بأى صلة، مهما كانت، إلى المذهب التجريبى العلمى الذى يشير فقط إلى الموقف الذى يشيد بأهمية الاختبار والمشاهدة على حساب دور "النظرية". ثمة مرادفات أخرى أكثر تحديدًا لذلك المصطلح مثل المذهب الحسى Sensualism أو الحسية Sensationalism.

وبوصفه فلسفة، فإن المذهب التجريبى أو المذهب الحسى لم يعمر طويلاً، رغم دفاع هيوم عنه بقوة فى القرن الثامن عشر وج. س. ميل فى القرن التاسع عشر ورغم شعبيته الواسعة بين غير الفلاسفة الإنجليز. لقد أثار لايبنز اعتراضًا واضحًا وإنْ لم يكن حاسمًا - فما هو؟ - عند بداية القرن الثامن عشر. وبعد ذلك بقليل، قدَّمَ أسقف بيركلى حجة أخرى كانت بمثابة رفض لهذا المذهب (Principles of Human knowledge, 1710). وحتى فى إنجلترا، ناهيك عن اسكتلندا وألمانيا، فإن المعركة بين الفلاسفة المتخصصين مضت ضد هذا المذهب فى الغالب. ولكن

علم النفس الترابطى associationist psychology كان فى حال أفضل وقد حكمَ حقًا الحلف الصريح أو الضمنى بين الاقتصاديين الإنجليز وحلفائهم فى القارة حتى عام ١٩٠٠ وما بعده. ويعود للاقتصادى المتميز جيمس ميل الفضل فى تقديمه بصورة أخاذة فى القرن التاسع عشر. نقصد بمذهب الترابط النفسى Psychological Associationism نفس المذهب الذى أسميناه المذهب التجريبى الفلسفى Philosophical Empiricism قبل قليل. والفرق بينهما، الذى يستلزم استعمال مصطلح آخر، يكمن فيما يلى: بينما يتمثل المصطلح الثانى فى أنه فلسفة، بالمعنى المحدد لهذا المصطلح، وعلم معرفة epistemology أو نظرية معرفة، أو يسعى لأن يكون كذلك، فإن الأول يشير إلى المبدأ نفسه ولكنه يعالج أساسًا دراسة المشاكل المختلفة التى تقع ضمن مجال تخصص علم النفس كنظرية التصور، والاهتمام، واللغة، وما شابه ذلك. ويحسن بالقارئ تذكر هذا الأمر عند الإشارة إليه فيما بعد.

ثمة نقطة أخرى قد لا تبهر القارئ بقوة. لقد قدَّمَ العلماء السكولائيون مذهبى الحرية الطبيعية والمساواة الطبيعية بين الأفراد. ومع ذلك، لم تكن هذه المساواة بمثابة تأكيد لحقائق الطبيعة الإنسانية بالنسبة لهم بل مثالاً أو فرضية أخلاقية: إذ أنها تستند على معتقدات مسيحية من قبيل أن المسيح مات من أجل خلاص الجميع. بيد أن هوبز، عند شرح الظروف التى تنتج تلك الحالة الأصلية من حرب الجميع ضد الجميع (Leviathan, ch. 13)، قد شدّدَ على حقيقة تساوى القدرات الذهنية والبدنية تقريبًا لدى البشر بمعنى ضآلة ما بينهم من تباين إلى الحد الذى يجعل المساواة الكاملة فرضية عملية مقبولة. وكان الرأى العام لدى الفلاسفة كذلك أيضًا. ومن الآن فصاعدًا، سنشير إلى هذه الفرضية باسم مذهب المساواة التحليلى Analytic Equalitarianism لتمييزه عن المثال المسيحى الذى سنسّميه مذهب المساواة المعيارى Normative Equalitarianism. وهنا، تجدر ملاحظة ما يلى. أولاً: أن الأهمية الكبرى لمذهب المساواة التحليلى تنسحب ليس فقط على السوسيولوجيا الاقتصادية وليس فقط على المضامين الأوسع لعلم الاقتصاد، بل أيضًا على العديد من مشاكل النظرية الاقتصادية ذاتها. ولا يلزمنا سوى استبدال ذلك الرأى بالزعم المعاكس له لندرك أن من شأن هذا الاستبدال أن يغير كل الصورة العامة للعملية الاقتصادية. ثانيًا: مع استثناءات قليلة ومع تحفظ طفيف، فقد سلَّم ويسلم معظم الاقتصاديين، حتى يومنا هذا، بمذهب المساواة التحليلى. ولكنهم لم يُقدموا على أى

محاولة جادة للتحقق منه، رغم الاعتقاد بوجود كل الأسباب التى تدعوهم للتأكد من مدى إمكانية الاعتماد على ركيزة كهذه لبناهم التحليلية. وسنعود إلى هذه الحقيقة التى تثير أشد الاستغراب، وذلك حينما نعرض كتاب Wealth of Nations.

(د) **المساهمة فى علم الاقتصاد** يمكن القول بأن علم اقتصاد الفلاسفة قد استمد من مولينا. ويكفى أن نشير إلى العرض الشامل والنظامى فى بحث بوفندورف. فحينما ميَّزَ بوفندوروف بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية (أو pretium eminens)، فإنه جعل الثانية تتحدد بالندرة أو الوفرة النسبية للسلع والنقود. وهكذا ينجذب سعر السوق نحو التكلفة التى ينبغى عادةً تحملها فى الإنتاج. أما تحليله للفائدة (الذى أثبت فيه عدم نفوره من اقتباس النصوص المقدسة) فهو أقل شأناً من تحليل السكولائيين المتأخرين بصورة واضحة. إذ يواصل بوفندورف مناقشة مشاكل السياسة العامة مثل كبح الإسراف بواسطة قوانين الإنفاق، ووضع الضوابط للاحتكارات والطوائف الحرفية والميراث والأوقاف والسكان. ويبرز لديه الحس الجيد والاعتدال بشكل ثابت كما هو شأن إحساسه بالسيرورة التاريخية للأشياء. كما أن جانب الرفاه هو موضع الاهتمام على الدوام. وهكذا، مرة أخرى، نشهد أمامنا كتاب Wealth of Nations على نحو جنينى.

٧- فلاسفة القانون - الطبيعى:

القانون - الطبيعى فى القرن الثامن عشر وما بعده

حتى أعتاب عام ١٧٠٠، كانت التطورات التى ستُستعرض فى الفصل القادم قد بزَّتْ بالفعل علم اقتصاد فلاسفة القانون - الطبيعى. ومن المفيد أن نتوقف قليلاً لغرض متابعة المصائر اللاحقة للقدر الضئيل من الحقيقة الاقتصادية حتى تفقد خصوصيتها وتختفى عن الأنظار من خلال اندماجها مع تيار أوسع منها (انظر القسم ز، أدناه).

يُشار عادة إلى السنوات الستين أو السبعين التى سبقت الثورة الفرنسية بعهد التنوير Enlightenment. يشير هذا التعبير إلى التقدم المتسارع فى جبهات عدة، أو، بتعبير أصح، إلى الشعور المتسارع بالتقدم - الحماس العام للتقدم والإصلاح.

كان برنامج العصر يتمثل بتطبيق العقل على ما بدا كركام من الهراء الموروث من الماضى. فقد انساب على مراكز الفكر فى أوروبا سيل من النقد الدينى والسياسى والاقتصادى الذى لم يكن حاسمًا بشكل محزن pathetically uncritical من حيث معاييره الدوجمائية. كان المجتمع الفرنسى بشكل خاص يتحلل بسرعة، بيد أنه كان لا يزال يشعر بأمان تام. وككل مجتمع متحلل لا يريد مواجهة مصيره، فقد كان منبسطًا بحماية أعدائه، مهيئًا بهذا الشكل بيئة ساحرة على نحو فريد لأدب صار يجذب حتى أولئك الذين يشعرون بطعم التحلل – وأحيانًا بما هو أسوأ: بطعم النفاق – حينما يلتفتون صوب تلك المجلدات القديمة التى تضمر الكثير من الرضا الذاتى. إن أفضل ترياق للإطراء الذى أضفاه رجال عهد التنوير على أنفسهم يتمثل بقراءاتهم. ولحسن الحظ، ثمة أعمال تستحق الذكر أكثر من أعمال فولتير وروسو. ومع ذلك، فإن من المستحيل، ضمن المجال المتاح لنا، تكوين صورة سواء عن ذلك الوضع الفكرى أو عن خلفيته الاجتماعية.(٨٦) وليس بوسعنا سوى أن نتناول الحد الأدنى من المسائل الجوهرية التى لا يمكن التغاضى عنها.

(أ) علم الطبيعة الإنسانية: المذهب النفسوى. تكمن الحقيقة الوحيدة التى ينبغى ملاحظتها فى قضايا اللاهوت فى أن اللاهوت الطبيعى، بالمقارنة مع اللاهوت المقدس sacra doctrina – ولنتذكر أن هذا التمييز يعود إلى القرن الثالث عشر – كان قد تَرسَّخَ بقوة كحقل مستقل من العلم الاجتماعى العلمانى. وكانت محتوياته اللاهوتية حقًا تميل إلى التضاؤل إلى ربوبية تافهة.(٨٧) بيد أن الأمر الذى

---

(٨٦) لقد تم وصف كلا الأمرين مرات عدة. ومع ذلك، يصعب جدًا القيام بانتقاء مفيد. وقد يكون الرجوع إلى كتاب هيبولت تاين: Les Origines de la France Contemporaine (1876-93) أو كتاب هنرى سى: Les idées politiques en France au XV111 Siecle (1920) أفضل ما يمكن فعله. ولكن ثمة لوحة لا تتعلق بالفرد فقط، بل بالحضارة أيضًا كان قد رسمها ليتون ستراكى فى مقالة قصيرة حول مورليه (Portraits in Miniature, 1931) كانت من الروعة بحيث أن إنفاق أقل من نصف ساعة على قراءتها ونصف ساعة على تأمل ما فيها سوف يعطى القارئ أكثر بكثير مما يعطيه إنفاق ساعات عدة على أعمال أثقل. وبالنسبة لإنجلترا، يمكن الرجوع إلى العمل الأساسى القديم للسير لسلى ستيفن:
History of English Thought in the Eighteenth Century (1876)، أو عمله English Literature and Society in the Eighteenth Century (1904)؛ كما يمكن التوصية بقراءة كتاب هـ. جيه. لأسكى Political Thought in England from Locke to Bentham (1920). أما البديل الدائم، طبعًا، فهو كتاب ج. بونار: Philosophy and Political Economy (3rd ed., 1922).

(٨٧) توضح هذه العبارة الصعوبات المتأصلة عند وضع ملخصات من هذا النوع. وكان ينبغى إعدادها من أجل عدم إضاعة حقيقة مهمة حول الخلفية، وهى عبارة صحيحة طبعًا. ومع ذلك، فإن آثارها مضللة تمامًا. فهى، من ناحية، تقصر عن فهم القرابة بين مجرد الربوبية والمادية الفلسفية الصريحة ويفوت=

شكَّلَ أهمية أعظم هو تطور سوسيولوجيا حول الدين- نظرية عن أصل الأفكار الدينية ومفعولها الاجتماعى - تعود بداياتها الجوهرية الأولى إلى هوبز. والواقعة الأكثر أهمية تتمثل بالتقدم الظافر للمذهب التجريبى الإنجليزى أو المذهب الحسى - المكوَن من تعاليم هوبز ولوك - الذى كان ملموسًا لأنه لا يوافق، من الناحية المنهجية، كما تفعل العقلانية الفلسفية، على كل المزاعم التى كانت تُطرح فى حقل اللاهوت والحقول الأخرى نيابة عن مذهب العقل la raison. وقد عزَّزَ هذا بقوة طبعًا نجاح علم النفس الترابطى associationist psychology. ولنتوقف قليلاً لإلقاء نظرة على ثلاث شخصيات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا، إضافة إلى أنها تمثل روح العصر فى أعلى صوره: كونديلاك وهيوم وهارتلى. وسنمر بالكاتبين الأولين مرة أخرى بوصفهما اقتصاديين. أما الكاتب الثالث فيؤشر مباشرة نحو عمل جيمس ميل لعام ١٨٢٩.(٨٨) ولم يمارس ثلاثتهم الفلسفة لمجرد الفلسفة بل

=علينا بالتالى فهم طابعها الحقيقى. ولذلك، لنلاحظ حقيقة أن المادية الفلسفية تطورت أيضًا فى شكل معين لم تكن تعُرف به فى العهود الوسطى. ويمكن أن يقدم عمل هولباخ: Systeme de la (1770) nature مثالاً على ذلك. ومن ناحية أخرى، فإن العبارة الواردة فى المتن تهمل واقع أن هناك، فى القرن الثامن عشر، الكثير من الانبعاثات الدينية التى تشكل علامات على تيارات قد تضاهى أكثر من الربوبية والمادية مجتمعتيْن. وهذا يسرى حتى على فرنسا: فالنشاط الفكرى فى إطار الكنيسة الفرنسية لا يتمثل فقط بالآباء الملحدين ممن ليس لثوبهم الكهنى من أهمية إلا قبض الرواتب الكهنية فى الدرجة الأولى. وبهذا الخصوص، ينبغى ذكر نشاطات جمعية Société de l'abbaye de Saint-Germainedes prés التى كان جين مابيلون مركزها. ولكن علينا أن نسرع على أى حال.

(٨٨) قدّمَ إيتن بونوت دى كونديلاك (١٧١٤-١٧٨٠) عمله: Oeuvres completes, 1821-2؛ وللحصول على معلومات عامة انظر: R. Lenoir (Condillac, 1924) مذهبَ لوك الحسى فى نظام محكم (Essai sur l'origine des connaissances humaines, 1746; Traité des sensations, 1754) مما يمثل أهم رد فعل من جانب القارة للريادة الإنجليزية فى جوانبها الفلسفية والنفسية. ولكن عمله لا يتمثل بالإحكام النظامى فقط، ذلك لأن العمل يقدم عناصر أصيلة عدة يستشرف بعضها، مثل دور اللغات والرمزيات الأخرى (Langue de calculs, 1798)، المستقبل بعيدًا حتى بالنسبة للمذهب السلوكى لدى جون واطسون فى أيامنا هذه، رغم استعمال طريقة المعاينة من الباطن introspective method.

يثير ديفيد هيوم (١٧١١-١٧٧٦) - الذى، بين أمور أخرى، أثرَّ على تكوين آ. سمث- اهتمامنا فى ثلاثة مجالات مختلفة تمامًا وغير مترابطة تقريبا: كاقتصادى، وهو المجال الذى سبح فيه هيوم خارج التيار الطبيعى قيد الدرس الآن؛ كمؤرخ، وهو المجال الذى سندرسه حالاً؛ وكفيلسوف وسوسيولوجى تأملى، وهو المجال الذى يهمنا الآن بالذات.والعمل الذى أنجزه هيوم فى شبابه - والذى يوضح بطريقة رائعة حقيقة موضوعة اوستوالد التى تقول بأن الإبداع الأصيل هو امتياز للأفراد دون سن الثلاثين والحقيقة الأخرى القائلة بأن جزءًا من هذه الأصالة الشخصية يعود إلى أن الكاتب الشاب يهمل، لحسن الحظ، التطورات السابقة حول موضوعه - هو Treatise of Human Nature being an Attempt to introduce the Experimental Method of Reasoning (sic, J. A. S.) into Moral Subjects (1st two vols., 1739, 3rd vol., 1740). وقد أعيد صياغة هذا العمل (دون توفيق كبير) فى عمله: Philosophical Essays, 1748 (republ. as Enquiry concerning Human Understanding, 1758)، الذى يمثل أهم محطة بين لوك وكانت، حيث يتجاوز هيوم الأولَ كثيرًا=

لتطوير علم الإنسان أو علم الطبيعة الإنسانية الذى كان يجب أن يكون أساس علم - أو علوم - المجتمع: فقد كان هؤلاء سوسيولوجيين تأمليين أو أنثروبولوجيين فلسفيين أكثر من أى شىء آخر. ومما لا شك فيه أنهم كانوا واثقين من أن عملهم يشكل انطلاقة جديدة من حيث الهدف والمنهج معًا - المنهج "التجريبى" experimental، الذى رجعوا إلى فرانسس باكون للاستعانة به بشأنه. ومن المهم جدًا أن ندرك أن الأمر لم يكن كذلك. فقد سبقهم هوبز من حيث الهدف والمنهج بشكل واضح. ولكننا نعلم أن هوبز، رغم أنه كان أصيلاً فى عدد من النقاط الفردية المهمة، بيد أنه كان فيلسوف قانون - طبيعى مثل جروتس وبوفندورف ولا يختلف عنهما من حيث الهدف والطريقة الأساسية. ومن المؤكد أن كونديلاك وهيوم وهارتلى كانوا أكثر تماسكًا؛ وأنهم طوّروا هذا العلم حول الطبيعة الإنسانية بصورة أكمل بفضل هدفهم الأوضح. ومع ذلك، فإن فكرة هذا العلم نفسه، وبرنامج اشتقاق الفرضيات الأساسية للعلوم الاجتماعية المختلفة من تلك الفكرة، هى من بنات أفكار وبرنامج فلاسفة القانون - الطبيعى، وفكرة العلماء السكولائيين بصورة غير مباشرة. وتتبدى هذه القرابة فى تفاصيل كثيرة: فجذور علم النفس الترابطى مثلاً ينبغى إيجادها فى مفاهيم أرسطو حول التماثل والتجاور وفى المفاهيم المناظرة لدى علم النفس السكولائى. وعلاوة على ذلك، فإن الطرق التى استعملها رجال القرن الثامن عشر هى بالضبط الطرق نفسها التى استعملها سابقوهم، وهى بشكل خاص، لم تكن أكثر "تجريبية" منها. وعليه، ومثلما عبَّرنا بالضبط عن جانب مهم من عمل فلاسفة القانون الطبيعى بتسميتهم سكولائيين علمانيين، فإن بوسعنا الآن أن نعبر

=ويكون على المستوى الفكرى نفسه للثانى تقريبًا. وتشكل نظرية السببية أهم مساهمة لهيوم. وكان هذا رأى هيوم أيضًا، ذلك لأنها كانت المسألة التى أبرزها هو للمعالجة الكاملة نسبيًا فى عمله: Abstract of a Treatise of Human Nature الذى نشره عام ١٧٤٠ والذى تم اكتشافه وإعادة نشره عام ١٩٣٨ مع مقدمة كتبها ج. م. كينز وب. سرافا. ومن الأعمال الأخرى عن هيوم: Works (طبعة حديثة أنجزها جروس وجرين مع مقدمة وثبت مراجع) وكذلك J. H. Burton, Life and Correspondence,1846؛ و Letters to Straham, ed. by J. Birkbeck Hill (1888). ومما له أهمية كبيرة عمل Further Letters الذى نشره ج. واى. ت. جراج عام ١٩٣٢.

أما ديفيد هارتلى (١٧٠٥-١٧٥٧) فلم يكن رائدًا لعلم النفس الترابطى بنفس الدرجة التى كان كونديلاك عليها. ولكن عمله: Observations on Man..(1749) كان قد قدّمَ لهذا العلم مثلما قدمه عمل مالثوس Essay on Population إلى النظرية الواردة فيه - وهذا تشبيه سيقدره القارئ فيما بعد. كما أنه قدّمَ لهذا العلم تعديلاً معينا كان جديدًا بقدر ما أعلم: إذ ربط الانطباعات الحسية وترابطاتها مع "الاهتزازات العصبية"، واصلاً بذلك علم النفس بعلم الفسلجة. وأخيرًا، فقد طوَّرَ هارتلى نظرية عن الأخلاق وحتى عن اللاهوت الطبيعى على هذا الأساس.

عن جانب مهم من أعمال كونديلاك وهيوم وهارتلى بتسميتهم فلاسفة القانون الطبيعى فى القرن الثامن عشر.[٨٩] وثمة نقطتان تهمنا من علم الإنسان هذا.

أولاً: كان علم السوسيولوجيا التأملى، لدى كونديلاك وهيوم وهارتلى، علمًا نفسيًا أساسًا. كما كان علمهم النفسى الترابطى علمًا استبطانيًا أساسًا introspective، أى أن علمهم هذا كان يعترف بمعاينة المحلل نفسه لعملياته النفسية كمصدر صحيح للمعلومات. وتحمل هاتان الصفتان أهمية واضحة بالنسبة لتاريخ التحليل الاقتصادى، ولكننا نهتم الآن بالصفة الأولى بشكل خاص. لقد اعتقد أولئك الكتاب وأكثر معاصريهم أن الاعتبارات النفسية تفسر ليس فقط الآليات النفسية لسلوك الفرد والجماعة، والطرق التى تنعكس فيها الوقائع الاجتماعية فى أفكار الفرد والجماعة وتُفسر بها، بل تفسر أيضًا هذه الوقائع الاجتماعية نفسها. وبطبيعة الحال، لم يكن هؤلاء الفلاسفة لينكروا أن تفسير حدث، أو مؤسسة أو عملية معينة، يتطلب أيضًا أخذ وقائع أخرى غير نفسية بنظر الاعتبار. ولكنهم لم يطوّروا نظريات عامة حول هذه الوقائع غير النفسية أو الاعتراف بها ضمن علمهم السوسيولوجى التأملى: فالمصدر الوحيد للمعرفة العامة، الضرورى لكل الفروع العلمية ذات الصلة بالأفعال والمواقف الإنسانية، هو علم النفس وجميع هذه الفروع العلمية ليست سوى علم نفس تطبيقى. ومع ذلك، فإن هذا ليس بالرأى الممكن الوحيد. إذ يمكن الاعتقاد بأن وقائع أخرى غير نفسية، كالوقائع الجغرافية والتكنولوجية والبيولوجية، لها أهمية فى التحليل العملى أكثر مما يمكن أن يقدمه أى علم نفسى حول الطبيعة الإنسانية. وعليه، ينبغى تشييد علم السوسيولوجيا التأملى من مواد أخرى غير نفسية؛ بل إن العمليات الاجتماعية، بالأحرى، يحكمها منطق فوق فردى، منطق من نسيجها الخاص- وهذا كان رأى ماركس، مثلاً- بحيث أن علم نفس الأفراد والجماعات لا يساعد إلا على إدراك الظواهر السطحية من هذه العمليات وليس ثمة حاجة للتوغل عميقًا فى علم النفس لإدراك كنه هذه

---

(٨٩) يمكن توضيح الصلة التى وددتُ إظهارها من خلال المقارنة التالية: لا يعبأ المتخصصون المعاصرون فى العلوم الاجتماعية المختلفة قط بالعلم الأصلى للطبيعة الإنسانية وذلك لأجل الاسترشاد به. فهم يكتفون بمقارنة وقائع ومشاكل تخص حقولهم بشكل مباشر باستعمال طرق ووضع فرضيات تبدو أكثر فائدة لأغراضهم الخاصة. وفى الواقع، إذا كان ثمة "حداثة" خاصة بكتاب مثل هيوم – ما عدا عدائهم لما وراء الطبيعة – فإنه ينبغى إيجادها فى واقع فشلهم بتحقيق برنامجهم وفى واقع أنهم كاقتصاديين، مثلاً، كانوا يفكرون دون الرجوع كثيرًا إلى علمهم حول الطبيعة الإنسانية. وهذا يبين أحد الأسباب التى تجعلنا نعالج علمهم الاقتصادى معالجة منفصلة.

الظواهر. وبغض النظر عن تبنينا لأى من هذين الرأيين، المتعلقين بطبيعة ومنهج العلوم الاجتماعية، لا ينبغى علينا أن ننسى قط أن الرأى الذى تبناه الكتاب الذين أخذناهم كممثلين للتيار المذكور هنا لا يمكن أن يؤخذ على علاته. ومن باب التشديد على هذا، فإننا نعطيه اسمًا متميزًا وهو المذهب النفسوى Psychologism.

ثانيًا: يميل علم السوسيولوجيا القائم على علم الإنسان إلى المبالغة، بالضبط كما فعل علم أرسطو السوسيولوجى، فى التشديد على عنصر العقلانية فى السلوك. ولذلك، تجدر ملاحظة أن أفضل العقول بدأت تتنحى عنه. فبينما حققت فكرة العقد الاجتماعى، مثلاً، أقصى شهرة على يد كتاب مثل روسو، كان هيوم قد شجبها كشىء خيالى تمامًا وكبناء غير ضرورى أيضًا. وإضافة إلى ذلك، فقد فتح هيوم النار على هدف مماثل حينما كتب الجملة القوية: "وعليه، فإن العرف، وليس العقل، هو ما يرشد المرء فى الحياة" (Abstract, p. 16).

(ب) **علم الجمال وعلم الأخلاق التحليليان**. يمكن توضيح الطريقة التى أنتج فيها ذلك العلم الأساسى للإنسان- علم الطبيعة البشرية، والمعرفة البشرية والسلوك البشرى- كل أنواع " القوانين الطبيعية" بأفضل ما يمكن من خلال ما يمكن أن ينعت بـ"علم الجمال الطبيعى" و"علم الأخلاق الطبيعى" الإنجليزيين فى القرن الثامن عشر. وبطبيعة لحال، ليست كل التكهنات حول علمى الجمال والأخلاق فروعًا من ذلك العلم، حتى فى إنجلترا، ولكننا لا نهتم إلا بتلك التكهنات التى كونت هكذا فروعًا لأنها تكشف عن تحليل يتمتع بمقدرة عالية على الكشف بواسطة طرق أتيح لها أن تخدم التحليل الاقتصادى لأكثر من قرن قادم.

أولاً: كان علم الجمال وعلم الأخلاق الطبيعيين علمين تحليليين: فرغم بقاء الهدف المعيارى على الدوام، إلاّ إنه لم يُسمح له بالتداخل مع المهمة الأساسية المتمثلة بتفسير السلوك الفعلى. وكانت وجهة النظر التحليلية هذه قد تقدمت للصدارة فى القرن السابع عشر بفضل عدة كُتاب إيطاليين بالنسبة لعلم الجمال وبفضل هوبز وسبينوزا (٩٠) فيما يخص علم الأخلاق. ثانيًا: كانت المهمة التحليلية

---

(٩٠) باروخ سبينوزا (١٦٣٢-١٦٧٧). وعملاه اللذان لهما علاقة بالموضوع قيد الدرس هما Ethics و Tractatus politicus (وقد نشرا بعد وفاته عام ١٦٧٧). إن حقيقة تحول علم الأخلاق لدى سبينوزا إلى نظام ميتافيزيقى جدًا فى آخر الأمر إنما تخفى برنامجه العلمى البحث قيد الدرس. ولكن سبينوزا قد شدد على ضرورة تحليل العواطف البشرية كما هى بدلاً من التبشير بها. وما دامت هذه هى فرصتى الوحيدة لتحية هذا المفكر العظيم، فدعونى أقتبس جملة له ينبغى على كل اقتصادى ترديدها=

تسير وفق خطى ما وصفناه سابقًا بالمذهب النفسوى: إذ تأتّى على علم النفس ليس فقط توفير المدخل إلى الظواهر الجمالية والأخلاقية، بل وجبَ عليه أيضًا تفسير كل ما ينبغى تفسيره مما يتعلق بها. ثالثًا: رغم أن علم النفس المستخدم لم يكن دائمًا ترابطيًا على وجه التحديد، إلا أنه كان دائمًا علمًا فرديًا، واستبطانيًا introspective، ومن النوع الأكثر بدائية، ولم يتضمن، إلاّ نادرًا جدًا، أى شىء يتجاوز بعض الفرضيات البسيطة حول تفاعلات النفس الفردية والتى يمكن استنتاج أشياء أخرى من خلالها. كان يتم تفسير القيم الجمالية والأخلاقية بطريقة معينة تستوحى الطريقة التى فسَّرَ بها القيمَ الاقتصادية الاقتصاديون الإيطاليون والفرنسيون فى القرن الثامن عشر، ومعظم اقتصاديِّى الأقطار الأخرى فى القرن التاسع عشر. وقد سميت هذه الطريقة طريقة تجريبية empirical، وقد كان الأمر كذلك بمعنى ما، ولكن فقط بالمعنى الذى كانت فيه نظرية جيفونس – مينجر – فالراس حول المنفعة الحدية، مثلاً، نظرية تجريبية. فلم تنطوِ هذه الطريقة على أى شىء "اختبارى" experimental أو استقرائى، كما أنها لم تكن واقعية حقًا، رغم كل التعابير المعُدَة وصرخات الحرب والاقتباسات من فرانسس باكون.

وفيما بعد، وبقدر تعلق الأمر بهذه المدرسة الفكرية، مالَ علم الجمال للانكفاء، مكتفيًا بتحليل الأحاسيس المثيرة للبهجة التى يستحثها عمل فنى معين، بينما تقلص الاهتمام بعلم نفس الجهد المبدع للفنان.(٩١) ولإظهار التشابه الذى يهمنا، سوف نقارن الحقيقة الموضوعية القائلة بأن عملاً فنيًا معينًا يعد "جميلاً" لدى جماعة اجتماعية معينة بالحقيقة الموضوعية المتعلقة بسعر السوق. سيبدو على النظرية الجمالية، قيد الدرس، أنها تفسر الحقيقة الأولى من خلال التقييمات الذاتية لأعضاء تلك الجماعة مثلما تفسر النظريةُ الاقتصاديةُ الحقيقةَ الثانيةَ من خلال التقييمات الذاتية للأفراد المشاركين فى سوق ما. وفى كلتا الحالتين، يخلق التقييمُ الذاتى القيمةَ الموضوعية – ونعلم بأن العلماء السكولائيين كانوا قد درسوا هذا الأمر، بالنسبة للسلع– وليس العكس: فالشىء الجميل لأنه يسر وليس لأنه جميل

=على فراش موته رغم أنها تخص علمى السياسة والأخلاق: ut ea quae ad hanc scientiam spectant, eadem animi libertate, qua res mathematicas solemus, inquirerem sedulo curavi (حاولت جاهدًا أن أدرس هذا العلم بالتجرد نفسه الذى ندرس به الرياضيات عادة).

(٩١) وهذا لا يصح إلاّ بشكل عام فحسب، وبالنسبة للنظرية الإنجليزية المتصورة فقط حتى فى تلك الحالة العامة. وقد قام هوبز بتناول المعنى النفسى-السوسيولوجى للإبداع الفنى، وطرحه فيكو للبحث والتحليل.

"موضوعيًا". وبطبيعة الحال، يمكننا أن نستمر بالسؤال لماذا تسر أشياء معينة أشخاصًا معينين، وبوسعنا أن نتحرى جذور أفكارنا عما هو جميل. ولكننا، مهما توغلنا عميقًا فى هذه المشاكل والمشاكل المماثلة، نتحرك دائمًا ضمن نطاق مفهوم خاص حول معنى الأشياء حتى وإنْ قمنا، من خلال فرضية خاصة، بإدخال "معنى" معين لما هو جميل. لقد قطع كتاب مختلفون مسافات متفاوتة فى إضفاء البعد الذاتى subjectivizing على علم الجمال. ولعل هذا الإضفاء subjectivizing يمثل المساهمة الرئيسة للمدرسة قيد الدرس والتى شعر أعضاؤها أن هذا الإضفاء subjectivizing يمثل العنصر الواقعى أو "الاختبارى" أو غير التأملى فيها على وجه التحديد. والكتاب الإنجليز الرئيسيون الذين ينبغى ذكرهم هنا هم شافتسبورى وهوجسون وهيوم وأليسون. ويحتل الثلاثة الأولون أهمية أكثر بالنسبة لعلم الأخلاق.(٩٢)

إن المحاجة السابقة تسرى على علم الأخلاق كليًا؛ ولكنها، فى هذه الحالة، ينبغى أن تستكمل ببعض الاعتبارات الإضافية. وبقدر تعلق الأمر بعلم الأخلاق التحليلى – تحليل السلوك الفعلى– فإننا نعرض النقاط الرئيسية من القصة بإيجاز كما يلى. وصف هوبز السلوك الفعلى، من خلال ما تصورَ أنه العامل المقرِّر له: الأنانية الفردية والقائمة على اللذة individual and hedonist egotism. وربما بدا له هذا الطرح ذروة الواقعية. بيد أن هذا من الناحية الفعلية، مجرد مُسَلَّمَة أو فرضية، بل ومُسَلَّمَة غير واقعية بشكل واضح. وعلاوة على ذلك، واجه شافتسبورى هذه النظرية بنظرية أخرى: فرضية الإيثار. وقد أوضح شافتسبورى

(٩٢) شافتسبورى هو أ. أشلى كوبر، المركيز الثالث لـ شافتسبورى (١٦٧١-١٧١٣)، وحفيد سياسى ذى شهرة مشكوك بها. والعمل الذى ينسق منشوراته المبكرة وبالتالى الوحيد الذى يلزم ذكره، هو: Characteristicks of Men, Manners, Opinions, Times (1711).

فرانسس هوجسون (١٦٩٤-١٧٤٦). تنبع أهميته الكبيرة بالنسبة لنا من إنه كان معلم آ. سمث (وسبق له الحصول على كرسى الأستاذية فى جامعة جلاسكو). كما إنه كان معلمًا حيويًا وأكثر من غيره نجاحًا – كان فى غاية النجاح ربما لأنه لم يكن يحتقر الأعمال البلاغية التى تقدم فى المناسبات – وكان له تأثير واسع. يتضمن علمه الرئيسى حصيلة سنوات من التدريس: A System of Moral Philosophy (وقد نشر بعد وفاته عام ١٧٥٥؛ انظر القسم الفرعى هـ، أدناه). وبخصوص الموضوع قيد الدرس وموضوعات أخرى ستلى، ينبغى أن نذكر عمله: Inquiry into the Original of our Ideas of Beauty and Virtue (1725). أنظر: W. R. Scott, Francis Hutcheson..(1900).

أما عمل أركيبالد أليسون: Essays on the Nature and Principles of Taste (1790)، فيتميز بعرض إمكانات ونواقص المنهج النفسى بشكل خاص.

هذا قائلاً إن من الطبيعى، بالنسبة للفرد الذى يعيش فى مجتمع معين بصورة معتادة، أن تتطور مشاعر الزمالة لديه وبالتالى تقدير مصلحة الناس الآخرين بقدر ما هو طبيعى أيضًا أن يتم تطوير وتقدير مصلحته الشخصية. وقد بنى شافتسبورى على هذا فرضية ثانية، تُستخلص هى الأخرى من الاستبطان (أو المعاينة من الداخل) introspection، وبموجبها يستمتِع الناس الأخيار بعمل الخير بغض النظر عن تقييمهم لآثاره. وهذه هى تحديدًا ما تُعرف بنظرية شافتسبورى لمعنى الأخلاق moral-sense theory التى حققت نجاحًا واسعًا لما فيها من "علم نفس" بسيط جدًا، رغم أن قيمتها التفسيرية غير كبيرة بشكل واضح. وقد دقَّقَ هوجسون موقف شافتسبورى بصورة نظامية. أما هيوم، وتحت تأثير الثلاثة، فقد أبدع النوع الأخلاقى من الفرد الأنانى، المتمهل، الإنسانى، المعتدل فى حب المتعة، وهو النوع من البشر الذى يجسده هيوم نفسه: فهيوم لم يكن لديه أى زهد أو أى فضيلة "رهبانية"– كلا حقًا !– وبالتالى، طبعًا، فلا وجود لها لدى أى شخص آخر. أما أن هذا التحليل غير المتحيز للفضائل الرهبانية هذه قد يكشف بالصدفة عن المفتاح الحقيقى للظاهرة الأخلاقية، فهذا أمر كان بعيدًا تمامًا عن نطاق رؤية هيوم. لقد جعل أبراهام توكر (١٧٠٥-١٧٧٤)[٩٣] من إشباع الرغبات الفردية الهدف النهائى والدافع الشامل للسلوك. ولا أعتقد بأننى أخطئ حينما أقوم بإرجاع رأى هيوم– توكر إلى بنثام أيضًا الذى كان قد سلم بأن مصالح الفرد الشخصية هى المصالح الوحيدة التى بوسع الفرد الاعتماد عليها، ولكنه، لتلطيف هذا القول، شدّدَ على أن تكون هذه المصلحة الشخصية معقولة أو متنورة وتراعى مصالح الآخرين ومشاعرهم وردود أفعالهم.

ومع ذلك، فإن علماء الأخلاق الإنجليز فى القرن الثامن عشر لم يكونوا أكثر، من علماء الأخلاق الآخرين منذ إيما وقت مضى، استعدادًا للعمل دون أساس معيارى للسلوك والحكم judgement. وقد قبل قسم منهم اللجوء إلى قانون أخلاقى معين يعرفه الناس ويقبلونه غريزيًا، وهو عبارة عن فكرة بشرت بفكرة الوازع الأخلاقى لدى كانت. وقد لجأ حتى لوك إلى مثل هذا الحدس، رغم أن ذلك كان هفوة سيئة من رجل كريم لصالح فرد تجريبى. ولكن هيوم أو بنثام لم يهتما قط بحلٍ من هذا النوع. فقد كان كل ذلك ميتافيزيقية فارغة بالنسبة لطرقهم فى التفكير.

---

(٩٣) Light of Nature pursued (1768 -77, republ. 1805).

وفى الوقت نفسه، فإنهم كانوا مستعدين لتحويل فكرتهم عن أنانية البشر إلى معيار، أى لتحويل نظريتهم حول السلوك إلى مصدر لمعايير للسلوك. وسبق أن رأينا كيف أن هيوم قد قولبَ العالم الأخلاقى وفقًا لنظرته الخاصة به.(٩٤) ومن الواضح أنه قد استحسن نظرته الخاصة كليًا وبصورة ساذجة: فمخطط تفضيلاته الخاصة هو المخطط المعقول. ومن ناحية أخرى، فإن العقل قد استبعد كل القيم فوق الشخصية super-personal ما عدا مصلحة المجتمع. ولكن فى ضوء هذه الفلسفة للقيم الإنسانية: بمَ تتمثل مصلحة المجتمع هذه غير المجموع الكلى من الإشباعات التى تتحقق لكل الأفراد من تحقيق مخططات تفضيلهم القائمة على اللذة hedonist schemes of preference؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألم نكتشف، بضربة واحدة، الأساس المنطقى rationale للقيم الاجتماعية، وعلاقتها بالقيم الفردية، وكذلك المعيار الوحيد للفضيلة الذى يمكن أن يكون له معنى؟ لقد تم التلميح بإجابات إيجابية على هذه الأسئلة منذ القرن السابع عشر أصلاً، وبخاصة من قبَل الأسقف كومبرلاند،(٩٥) وبوضوح أقل من قبَل جروتس الذى لم يتجاوز كثيرًا مفهوم المصلحة العامة السكولائى. ولم يفعل كتاب القرن الثامن عشر، وبخاصة من هم بين هيوم وبنثام، سوى إحكام القانون الأساسى لعلم الأخلاق النفعى: كل عمل يشجع الرفاه الاجتماعى هو عمل جيد وكل عمل يعوق ذلك هو عمل سيئ. وقبل أن نعالج هذا القانون من جوانبه الأوسع، ينبغى علينا إلقاء نظرة على كتاب له أهمية خاصة لكل اقتصادى: كتاب آ. سمث.(٩٦)

---

(٩٤) إن هذا الميل من جانب الفيلسوف الاجتماعى لإعلاء مخططه حول قيم الحياة وتحويلها إلى معيار أخلاقى يستخدمه للحكم على عادات الناس الآخرين وأذواقهم يحسُن بنا الانتباه إليه لأنه يتخلل كل الأدب الاقتصادى ويفسر جزءًا كبيرًا من أحكام الاقتصاديين القيمية. فلدى مارشال، مثلاً، مفهوم محدد للحياة الرفيعة Noble Life (انظر الجزء الرابع، أدناه). ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير لأن يدرك أن هذا المفهوم يقوم على نموذج الحياة النمطية لبروفيسور فى جامعة كمبردج. أما الأذواق، والمساعى الرامية لهدف معين pursuits، ومستويات الرفاه التى تختلف كثيرًا عن ذلك النموذج، فقد نظرَ إليها مارشال دون اكتراث فى أحسن الأحوال دون أن يدركها قط بصورة تامة. وليس ثمة داع للتشديد على أهمية هذا الأمر بالنسبة لتقدير مواقف الاقتصادى من العوالم الاجتماعية التى يحيا فيها.

(٩٥) De legibus Naturae (1672).

(٩٦) The Theory of Moral Sentiments ; or, An Essay towards an Analysis of the Principles by which Men judge concerning the Conduct and Character, first of their Neighbours, and afterwards of themselves. To which is added, A Dissertation on the Origin of Languages. وهذا هو عنوان الطبعة السادسة، ١٧٩٠. هذا وقد ظهرت الطبعة الأولى منه عام ١٧٥٩ تحت عنوان: The Theory of Moral Sentiments. والاختلافات بين العملين ليست مهمة كثيرًا (ما عدا Disstertation)، رغم أنها اختلافات كبيرة.

ينبغى تقدير هذا العمل على نحو أرفع من كل الأعمال الأخرى، كما أعتقد، مع احتمال استثناء عمل شافتسبورى. أولاً: يميِّز سمث، كما فعل هوجسون ولكن بوضوح أكثر من أى كاتب آخر، بين علم الأخلاق كنظرية للسلوك وعلم الأخلاق كنظرية لأحكام الناس على السلوك، مركزًا بإصرار على هذه الأخيرة. ثانيًا: تعتمد هذه النظرية للحكم الأخلاقى على قدرتنا على وضع أنفسنا، إذا صح التعبير، موضع الفرد الآخر ("التعاطف") وعلى فهمه، بحيث أن الحكم على أفعالنا ذاتها يُستمد عندئذ من مبادئنا نحن فى الحكم على الآخرين. ثالثا: إن الشىء الطبيعى يتم فهمه كشىء عادى نفسيًا – حتى يمكن تحليله بشكل واقعى – وهذا الشىء لا يتطابق مع القاعدة المثلى للعقل بل يتميز عنها (انظر المجلد الأول، ص ١٢٨، الطبعة السادسة). رابعًا: إن تأثير المنفعة على الاستحسان الجمالى والأخلاقى لا يُعالَج فقط كمجرد مسلمة بل كمشكلة تبرز حينما يكون المرء بصدد إصدار حكم فعلاً judging (الجزء الرابع). خامسًا، لا يجرى التسليم بالعادة والموضة custom and fashion كعاملين هامين فحسب، بل إنهما تدرسان بصورة نظامية أيضًا (الجزء الخامس). كما يقوم سمث بانتقاد "أنظمة الفلسفة الأخلاقية"، أى النظريات الأخرى غير نظرياته هو نفسه، على نحو موفق على العموم، مع أنه كان مبتذلاً أحياناً (الجزء السابع). هذا، وتشبه خطة الكتاب وطريقة إنجازه خطة وطريقة إنجاز كتاب wealth of Nations.

(ج) المصلحة الخاصة والمصلحة العامة والمذهب النفعى. نعلم أن كلاً من المصلحة الشخصية والمصلحة العامة مبدآن قديمان. ولكنهما تجليا عند منتصف القرن الثامن عشر تقريبًا بقوة جديدة ليس فقط فى مجال علم الأخلاق، بل فى كل مجال الفكر الاجتماعى. وبشكل خاص، فقد كانا، كما يُعتقد، المبدأين الأساسيين والموحِّدين لجميع العلوم الاجتماعية، والوحيدين عمليًا اللذين سلّمَ "العقل" بهما. وقد قارن هيلفيتيوس(٩٧) (١٧١٥-١٧٧١) دور مبدأ المصلحة الشخصية فى العالم الاجتماعى بدور قانون الجاذبية فى العالم الطبيعى. بل إن الكاتب العظيم

(٩٧) ويحمل عمله عنوان De l'Esprit (1758)، المحاضرة الثانية، الفصل الثانى. وقد حقق هذا الكتاب نجاحًا ساحقًا، وهو إحدى الكتابات الأولى فى القارة عن المذهب النفعى الإنجليزى. لقد جاهر بعض الكتاب على الدوام بإيمان ساذج أكثر وقاطع أكثر بالتعليم والتشريع – أما هذا الكتاب، طبعًا، فقد جاهر بإيمانه بطبيعة إنسانية طيعة بصورة كاملة وتستجيب للتجربة المادية على نحو ميكانيكى.

بيكاريا[٩٨] قد ذهب إلى حد التشديد على أن الإنسان أنانى وفردى كليًا ولا يهتم قط بمصلحة الغير (أو المصلحة العامة). ينبغى علينا أن نلاحظ مرة أخرى أن مبدأ المصلحة الشخصية الفردى كان موجهًا على التوقعات العقلانية من مبدأ اللذة والألم الفردى، والذى ينبغى تعريفه بدوره بمعنى ضيق يقوم على اللذة hedonist sense.[٩٩] صحيح أن كتاب القرن الثامن عشر قد أدخلوا تحفظات وسلموا بملذات لا تُصنف عادة على أنها تقوم على اللذة hedonist، كاللذة المستمدة من الحقد، ومن اكتساب القوة، وحتى من المعتقد والممارسة الدينية. وبالنتيجة، فقد نجح المدافعون عن ذلك المذهب إلى حد ما بتخليصه من الزعم القائل بأنه قد حوّل السلوك الإنسانى إلى شرائح لحم بقر. ولكن هذا النجاح كان ظاهريًا أكثر مما كان فعليًا، فضلاً عن حقيقة أنه لا يمس كل الاعتراضات الأخرى التى يمكن أن تثار ضد أى نظرية تبالغ فى التشديد على العقلانية فى السلوك. ذلك لأننا إذا تجاوزنا كثيرًا مسألة تحقيق أقصى إشباع لأكثر الرغبات بساطة، فإننا نقترب بشكل خطير من مطابقة "اللذة" المتوقعة بكل الدوافع الممكنة، وحتى بالمعاناة المقصودة من الألم. وعندئذ، فإن المذهب، طبعًا، يصبح مجرد تكرار فارغ. والأسوأ هو أننا إذا أفسحنا مجالاً كبيرًا لملذات مثل تلك التى تأتى من الإجهاد والانتصار والقسوة وما شابه، فإننا نحصل على صورة للسلوك البشرى وللمجتمع تختلف كليًا عن تلك التى تخيلها أولئك الرجال حقًا. وهكذا، فإذا توجب علينا استخلاص الاستنتاج الذى استخلصوه هم من أفكارهم حول اللذة والألم، فلا خيار لنا سوى أن نتبنى لهذا الأخير تعريفًا قد يسمح حقًا ببعض الحرية لتجاوز تهمة شرائح لحم البقر، رغم أن الخيار هنا محدود؛ أى لا خيار غير أن نتبنى نظرية حول السلوك تختلف عن أكثر الحقائق وضوحًا. لماذا، إذن، سارعت عقول جيدة كثيرة إلى تبنى ذلك المذهب؟ يبدو أن هذه العقول الجيدة تعود إلى مصلحين عمليين حاربوا حالة للأشياء معطاة تاريخيًا بدتْ لهم "غير معقولة". وفى صراع كهذا، تصبح البساطة، وحتى الابتذال، هى المزايا الرئيسية فى أى محاجة، كما أن فلسفات شريحة اللحم تشكل أفضل رد

(٩٨) Dei delitti e delle pene (1764) هو عمله الشهير الذى يهمنا الآن. ويوضح هذا العمل، بوصفه معلمًا بارزًا فى تاريخ نشوء القانون الجنائى الحديث، حقيقة أن المزايا التحليلية والعملية لا تتماشى مع بعضها بالضرورة.

(٩٩) المرجع الأساسى حول هذا الموضوع هو مقالة فيرى حول طبيعة اللذة والألم pleasure and pain، المنشورة، بعد فترة طويلة من تداولها بين الناس وتأثيرها فيهم، فى عمله: Discorsi di argomento filosofico (1781). أما التصنيف والتحليل النظامى للملذات والآلام المختلفة فيعود إلى بنثام.

على نظام الحقوق والواجبات الذى تقرره سلطة روحية عليا. ولم ينافق هؤلاء الكتاب: فنحن كلنا نقنع أنفسنا بسرعة بالأشياء التافهة التى نبشر بها عادة.

لقد رأينا سابقًا كيف أن أنصار مذهب العقل فى القرن الثامن عشر وضعوا مبدأ المصلحة العامة أو الملاءمة الاجتماعية السكولائى فى صيغة محددة. لنكرر ونعيد الصياغة. ثمة فرض مفاده أن ملذات وآلام كل فرد هى كميات يمكن قياسها وإضافتها (جبريًا) إلى كمية تُعرَف بسعادة الفرد (felicita)؛ والتى يُعبِّر عنها المصطلح الألمانى شائع الاستعمال Gluckseligkeit. ثم يجرى مجددًا تجميع هذه "السعادات" الفردية فى كل اجتماعى حيث تُعطى لكل منها أوزان متساوية: "فكل واحدة منها تعادل واحدًا، وليس فيها ما يعادل أكثر من واحد". وأخيرًا، فإن ذلك الكل الاجتماعى يحل محل، أو يُطابَق مع، المصلحة العامة أو رفاه المجتمع، الذى يتحول بهذا الشكل إلى إحساسات فردية من اللذة أو الألم، وهى الحقائق النهائية الوحيدة. وهذا قد خلقَ المبدأ المعيارى المعروف بالمذهب النفعى Utilitarianism، والقائل بتحقيق أقصى قدر من السعادة لأكبر عدد من الأفراد Greatest Happiness of the Greatest Number، وهو مذهب يرتبط باسم بنثام(١٠٠) لتميز

---

(١٠٠) جيرمى بنثام (١٧٤٨-١٨٣٢). كان بنثام محاميًا من حيث تعليمه وتدريبه. ورغم أنه انسحب فى البداية إلى حياة البحث والدعاية، فقد أصبح القائد غير المنازع بالنسبة للحلقة النفعية، والشخصية المركزية لمجموعة تُعرف عادة بالراديكاليين الفلسفيين Philosophical Radicals. ستجرى الإشارة إلى عمله فى حقل علم الاقتصاد فى مكان آخر. أما هنا فهو يهمنا كفيلسوف وكسوسيولوجى وكمنظر حول التشريع. وبين أعماله التى تضم مجلدات عدة (والتى نشرها جون بورنغ، ١٨٣٨-١٨٤٣)، ينبغى أن نذكر: An introduction to the Principles of Morals and Legislation (1789) الذى كان له تأثير واسع على الفكر والممارسة فى حقل التشريع، رغم انتشار أفكار مماثلة على مستوى القارة، وبخاصة فى إيطاليا وفرنسا، من مصادر محلية.

ومع ذلك، كانت أساسيات النظام النفعى قد طرحت سابقًا فى: Principles of Moral and Political Philosophy (1785) من قبل وليم بالى (١٧٤٣-١٨٠٥)، وطرح قسم منها فى: Essay on the first Principles of Government (1768) من قبل جوزيف برستلى (١٧٣٣-١٨٠٤) وهو لاهوتى وعالم موسوعى كان، إضافة إلى كونه مؤرخًا شهيرًا للكنيسة ومحاورًا معروفًا فى أمور اللاهوت، باحثًا بارزًا فى الكهرباء والكيمياء. يمكن اعتبار هذه المقالة كجسر بين نظرية لوك حول الحكم ومآثر جيمس ميل غير المحظوظة فى ذلك المجال. لم يقدم لا بالى ولا بريستلى الكثير شيئًا مما لا يمكن العثور عليه فى كتابات أبكر كما فى عمل كومبرلاند مثلاً الذى أشرنا إليه سابقا. أما من "المبشرين" فى القارة، فيكفى أن نذكر، مرة أخرى، بيكاريا وفيرى وهيلفيتيوس. وتبرز بوضوح لدى بيكاريا العلاقة بين المذهب النفعى والأنظمة الأبكر للقانون الطبيعى، وهى العلاقة التى سيُشار إليها بعد قليل.

وبين الأدب الواسع حول المذهب النفعى الإنجليزى وحول الراديكاليين الفلسفيين الإنجليز، فإن مقالة ج. س. ميل: English Utilitarianism (التى نشرت عام ١٨٦٣) تستحق أن يهتم بها القارئ أولاً. انظر كذلك عمل السير ليسلاى ستيفن: English Utilitarians (1900) وعمل هـ. ت. لاسكى:=

هذا الأخير بالدفاع القوى عنه وإحكام صياغته ونشره على نطاق واسع. وإذا كانت الفكرة ذات أصل قديم وتطورت ببطء شديد بحيث يتعذر تحديد تاريخها، فإن المبدأ نفسه يمكن تأريخه بدقة أكثر: وبقدر ما أعلم، فإنها وردت لدى هوجسون (مصدر سابق، ١٧٢٥) أولاً ومن ثم لدى بيكاريا (op. cit. 1764, La massimá felicita divisa nel maggior nummero)؛ وبعد ذلك لدى بريستلى (مصدر سابق، ١٧٦٨) الذى منحه بنثام الفضل فيما كان "حقيقة مقدسة" بالنسبة له. ولم يمتلك هيوم ذلك المبدأ، ورغم ذلك ينبغى ضمه إلى السلسلة. أما كلمة "المذهب النفعى" Utilitarianism، فتعود إلى بنثام وهيوم.(١٠١)

إن النقطة الجوهرية التى يجدر تسجيلها هى أن المذهب النفعى لم يكن سوى نظام قانون طبيعى آخر. وهذا يصح ليس فقط بمعنى أن النفعيين كانوا هم الخلفاء التاريخيين لفلاسفة القانون الطبيعى فى القرن السابع عشر؛ أو بمعنى أن النظام النفعى قد تطورَ عن نظام الفلاسفة، الأمر الذى، يمكن إثباته تفصيلاً، رغم وضوحه، من تاريخ علم الأخلاق من ناحية ومن تاريخ مفهوم المصلحة العامة من ناحية أخرى؛ ولكن يصح أيضًا، بمعنى أكثر أهمية، أن المذهب النفعى كان حقًا، فى مدخله ومنهجيته وطبيعة نتائجه، نظام قانون طبيعى آخر، والنظام الأخير منه. إن برنامج اشتقاق "قوانين" حول الإنسان فى المجتمع، فى ضوء العقل، من طبيعة بشرية مستقرة جدًا ومبسطة كثيرًا إنما يلائم الكُتاب النفعيين ليس أقل من ملاءمته للفلاسفة أو السكولائيين؛ وإذا نظرنا إلى هذه الطبيعة الإنسانية وإلى الطريقة التى يُعتقد أنها تمضى عليها، كما فعلنا هذا سابقًا، فإننا سندرك أن القرابة أوثق مما تبيَنَ أعلاه.

على غرار أنظمة الفلاسفة أو العلماء السكولائيين، يطرح المذهب النفعى توجهًا له ثلاثة أبعاد. فالمذهب النفعى، هو أولاً: فلسفة حياة تقدّم مخططًا لـ "القيم النهائية". وهنا يجب أن نبحث عن مصدر الانطباع الذى يتعذر استئصاله والذى

=Political Thought... المشار إليه من قبل، وكذلك كتاب دبليو. ل. دافيدسون: Political Thought in England: the Utilitarians from Bentham to J. S. mill (1915) وعمل جراهام والاس الجذاب حول: Francis Place (1898).

(١٠١) ينبغى أن نسجل هنا الإشارة المهمة حول مذهب الشك skepticism التى أعلنها آ. سمث فى قول مشهور له: فقد لاحظ سمث بشكل عابر، بقدر تعلق الأمر بالسعادة الواعية، أنه ليس ثمة فرق كبير بين أى حالة نقبلها كحالة دائمة وأى حالة أخرى.

يفيد بأن المذهب النفعى، وبخاصة مذهب بنثام، كان شيئًا جديدًا ويتعارض جوهريًا مع الأنظمة الأقدم. ولكن الفرق، كما ينبغى على القارئ أن يعلم الآن، لم يكن كبيرًا بقدر تعلق الأمر بفلسفة نشاط الأعمال current business الجارى كل يوم. فبالنسبة لحياة الإسطبل والحظيرة والحانوت والسوق، كان السكولائيون نفعيين إلى حد كاف. فالفرق الحقيقى يكمن فى أن السكولائيين قد قصروا وجهة النظر النفعية على النشاط النفعى البحت الذى تكفيه وجهة النظر تلك (تقريبًا- وليس كليًا حتى بالنسبة لذلك النشاط)، بينما يختزل النفعيون العالم الكلى للقيم الإنسانية إلى المخطط ذاته، مستبعدين كل ما يهم الإنسان حقًا من أشياء على أساس أنها تجافى العقل. وهكذا فهم جديرون حقًا بأن يُنسب إليهم فضل ابتداع شىء كان جديدًا فى الأدب- لتعذر إرجاعه إلى أبيقور- أى ضحالة كل ما يمكن تصوره من فلسفات للحياة تتناقض مع طروحاتهم بصورة تستعصى على التسوية.

ثانيًا: كان المذهب النفعى نظامًا معياريًا يشبه القانون كثيرًا. فقد كان هذا المذهب، كالنظام السكولائى، نظامًا للقواعد الأخلاقية من ناحية وللمبادئ التشريعية من ناحية أخرى. واعتبر بنثام نفسه عالمًا أخلاقيًا وتشريعيًا أساسًا،(١٠٢) واكتسب مبدأ "تحقيق أقصى سعادة لأكبر عدد" لديه أهمية عظمى كمعيار للتشريع "الجيد" أو "السيئ". ولنلاحظ، مرة أخرى، وجود العنصر المساواتى equalitarian element فى المذهب النفعى وهو ما كان أمرًا جوهريًا شأنه فى ذلك شأن عنصر السعادة. وقد خلق هذان العنصران، مع الاعتقاد بأن كل فرد ليس فقط يشبه أى فرد آخر، بل أيضًا بأن كل فرد هو مادة عادية جدًا وطيعة لا تتمتع إلا بالقليل أو بلا شىء من الخصائص الفطرية الخاصة بها، "البند" السياسى الأساسى لمذهب بنثام: إذا علّمت الناس وتركتهم يصوتون بحرية، فإن كل الأشياء الأخرى تسير من تلقاء نفسها.(١٠٣)

---

(١٠٢) قبل بنثام، لم تتطابق بصورة تامة قائمة علماء الأخلاق النفعيين مع قائمة علماء التشريع النفعيين؛ وقد يكون من المستحسن، فى عرض أكثر كمالاً، التمييز بين تاريخ كل من المذهب النفعى الأخلاقى والمذهب النفعى السياسى. ومع ذلك، فإن غالبية الأسماء يمكن أن تقع فى كلتا المجموعتين، وبالتالى فإننا لا نريد التشديد أكثر على ذلك التمييز نظرًا للعلاقة الوثيقة بينهما.

(١٠٣) تجدر ملاحظة أن هذه المبادئ السياسية لا تحدد وحدها ولاء فرد معين لحزب سياسى أو موقفه من أى قضية سياسية عملية. فقد ألهمت تفضيلات بنثام الشخصية عددًا من أنصاره الشخصيين- وقد أشرنا إلى الراديكاليين الفلسفيين من قبل - كما أن التماسك القوى لهذه المجموعة يفسر وجود برنامج معين (يتكون أساسًا من سياسة عدم التدخل مقرونةً بحق الاقتراع الشامل) والانطباع بأن هذا البرنامج قد نتج بالذات عن المقدمات التحليلية. ولكن أنصار بنثام فى فترات وبلدان أخرى=

ثالثًا: وكما هو شأن القانون الطبيعى لدى الفلاسفة وكذلك المذهب السكولائى مرة أخرى، فقد قدَّمَ المذهب النفعى نظامًا شاملاً للعلم الاجتماعى يجسد طريقة موحدة فى التحليل. لكن هذا الجانب من المذهب النفعى يمكن فصله عن جانبيه الآخرين بالمعنى نفسه الذى يمكن به فصل العمل التحليلى لدى السكولائيين والفلاسفة عن بقية فكرهم. وبعبارة أخرى، يمكن منطقيًا ازدراء مذهب بنثام أصلاً وفرعًا كفلسفة حياة وكبرنامج سياسى معًا وقبوله كجهاز لتحليل جميع العلوم الاجتماعية أو قسم منها. ولكن، من ناحية، ونظرًا لأن المذهب النفعى قد لا يتمتع، كجهاز تحليل، بقيمة أكثر من قيمته فى النواحى الأخرى، ونظرًا، من ناحية أخرى، لـ عدم تردد عدة اقتصاديين عن الإعلان عن أهميته الأساسية بالنسبة للنظرية الاقتصادية - إلى حد أن جيفونس كان قد عرَّف النظرية الاقتصادية بأنها حساب تفاضل اللذة والألم- فإن من الضرورى حالاً توضيح مدى تأثير هذا المذهب على العمل التحليلى.

لقد أخطأ الأفراد العاديون والفلاسفة ومؤرخو الفكر فى منح اهتمام مبالغ فيه لأى شىء يطرح نفسه كأساس أصولى fundamental principle. ومن الناحية العملية، فإن الناس لا يستفيدون على الدوام - فى العمل العلمى كما فى شؤون الحياة العملية الأخرى - من الأسس الأصولية التى يدينون لها بالولاء. ولما كان المذهب النفعى يمثل مجموعة من مثل هذه الأسس الأصولية، فإنه ينبغى علينا أن نتحقق، فى كل حالة، من الدور الذى يمكن أن يؤديه. ومع ذلك، وبقدر تعلق الأمر بعلم الاقتصاد، فإن من الممكن أن نقدم إجابات عامة عن أربعة أنواع من الحالات. أولاً: ليس للفرضيات النفعية أى قيمة قط فى قضايا تفسير التاريخ أو القضايا التى تمس القوى المحركة للتاريخ الاقتصادى. ثانيًا: الفرضيات النفعية أسوأ من كونها عديمة القيمة فى مواجهة المشاكل التى تتضمن قضايا المخططات الفعلية للتحفيز schemes of motivation كما هو الحال فى مشكلة الآثار الاقتصادية للإرث مثلاً. ثالثًا: الفرضيات النفعية أساسية حقًا لذلك الجزء من النظرية الاقتصادية الذى يُشار إليه عادة باقتصاد الرفاه - وريث نظريات القرن الثامن عشر حول felicita

---

=كان بوسعهم أن يكونوا محافظين- كما هو شأن هيوم وأكثر النفعيين الإيطاليين- أو اشتراكيين. وليس فى هذا ما يثير الاستغراب إذا أدركنا أن التفضيل يلعب دورًا أساسيًا فى تكوين الاستنتاجات بالنسبة للسياسة العملية بحيث أنه يشد إليه أى بنية تحليلية تقريبًا. فقد يقبل كليًا فرد معين العمل التحليلى لماركس ولكنه، رغم ذلك، يبقى محافظًا من الناحية العملية.

pubblica (المصلحة العامة). ونحن نتبنى عادة هذه الفرضيات عند مناقشة مشاكل من قبيل آثار "تحويلات الثروة من الأغنياء نسبيًا إلى الفقراء نسبيًا ". وهذا يفسر بالضبط لماذا لا تقنع فرضيات اقتصاد الرفاه أى فرد قط ما لم يكن مقتنعًا بها سلفًا، وبغض النظر عن أى حجة. ومع أن المنهج النفعى يصلح طبعًا لمعالجة جانب من هذه المشاكل- شريطة الاعتقاد بأنه مقبول منهجيًا- فإن ذلك الجانب لا يمثل الجانب الوحيد كما هو واضح: فنحن لا نثبت إلا القليل حينما نبرهن على أن تحويل دولار رجل غنى إلى رجل فقير يزيد الرفاه بالمعنى النفعى. رابعًا، تعتبر الفرضيات النفعية فى حقل النظرية الاقتصادية بالمعنى الأضيق لهذا المصطلح غير ضرورية ولكنها غير ضارة. وبوسعنا ذكر ومناقشة خصائص التوازن الاقتصادى مثلاً دون إدخالها. ولكننا إذا أدخلناها، فإن النتائج لا تتأثر بشكل ملموس ولا تفسد بالتالى. وهذا يمكّن من إنقاذ الكثير من التحليل الاقتصادى الذى يبدو، لأول وهلة، أن الفرضيات النفعية قد أفسدته تمامًا.

(د) **السوسيولوجيا التاريخية.** غالبًا ما تعرض كتاب القرن الثامن عشر إلى اللوم لافتقارهم إلى "الحس التاريخى"، وهو ضعف كان شديدًا لدى قسم منهم بحيث أنهم لم يبصروا قيم الحضارات القديمة. إن الأمر الضرورى جدًا يكمن فى توضيح أن الترياق قد تطورَ سوية مع المرض. فإذا كنا نجد، فى بعض الحالات، الازدراء الأشد حماقة للفن الإغريقى -كأن يوضع فولتير فوق هوميروس، مثلاً- فإننا نجد أيضًا جذور العبادة المعاصرة له. وحينما نصادف أحيانًا غياب الاهتمام بالتاريخ بصورة مذهلة، فإننا نجد حصيلة غنية من العمل التاريخى المتسلسل الذى وضع أسس تطورات القرن التاسع عشر. وليس بوسعنا سوى أن نذكر خمس نقاط جوهرية: لقد كانت هناك بداية جدية تمثلت بتجميع المواد بصورة نظامية؛ ثم حدث تطوير طرق جديدة لتفسير ونقد الوثائق؛[١٠٤] وشرع التاريخ الاقتصادى والثقافى بالاستحواذ على الاهتمام الذى كان، سابقًا، محصورًا بالتاريخ الحربى والسياسى؛ وبدأ التقرير المستقل (نسبيًا) الذى يقدم الأدلة الوثائقية وتجاوز طريقة الملاحم أو المواعظ (هيوم، وليم روبرتسون، غيبون)[١٠٥] ومما يشهد على انبعاث اهتمام

---

(١٠٤) إن عمل ف. أ. وولف (١٧٥٩-١٨٢٤) الواعد: Prolegomena ad Homerum كان قد ظهر عام ١٧٩٥ ولكنه نتاج لعمل أبكر.

(١٠٥) لم يكف المؤرخون، حتى يومنا هذا، عن إلقاء المواعظ، وعن المدح واللوم، وعن العزف على وتر مفاخرهم وضغائنهم الشخصية، الاجتماعية والوطنية. وما أريد التشديد عليه هو إحراز تقدم جوهرى باتجاه تقديم الوقائع بروح علمية إلى حد ما وبعيدًا عن روح الملاحم.

الجمهور، نجاح التواريخ الشعبية العامة والوطنية. وبطبيعة الحال، ثمة شيء من قبيل التاريخ غير التاريخي، بمعنى أن الإنسان يضع عملاً تاريخيًا دون بلوغ الرؤية التاريخية تحديدًا. ولكن عمل هيوم: History of England (ثمانية مجلدات، ١٧٦٣) لم يكن من هذا النوع. ورغم أن هذا العمل أصبح الآن قديمًا جدًا، إلا أنه سيبقى على الدوام مَعْلمًا للتصوير التاريخي مما يبين أن هيوم لم يكن، على الأقل، عبدًا لمذهبه النفعي.

إن ما يستحق الانتباه أكثر، من زاويتنا، هو نشوء علم السوسيولوجيا التاريخي -الذي يسمى أحيانًا فلسفة التاريخ-[(١٠٦)] أي نشوء نظريات سوسيولوجية تستعمل المادة التاريخية للوصول إلى تعميمات، من ناحية، وتستهدف تفسير حالات وعمليات تاريخية فردية، من ناحية أخرى.كان الجزء الأكبر من هذا النوع بمثابة عمل هواة ومن طبيعة تثير اشمئزاز المؤرخين الجديين. وعلاوة على ذلك، كان قسم منه غير تاريخي بالمعنى الذي حددناه توًا: فغالبًا ما كان يجرى التلاعب بالوقائع التاريخية لتلائم المفاهيم المسبقة لمذهب العقل la raison. ومع ذلك، فقد كانت هناك أعمال قيمة وحتى أعمال خارقة للعادة. وعلى سبيل المثال، يمكننى أن أذكر مونتسكيو وكوندورسيه ومفكرًا آخر كان واحدًا من عظام المفكرين ممن يمكن مقابلتهم فى أى عصر فى حقل العلوم الاجتماعية: فيكو.[(١٠٧)] يطرح عمل

(١٠٦) انظر: Robert Flint, History of the Philosophy of History (1893)

(١٠٧) المركيز دى كوندورسيه (١٧٤٣- ١٧٩٤؛ مؤلف: Oeuvres المنشور خلال الفترة ١٨٤٧-١٨٤٩. وبالنسبة للقراء الإنجليز، فإن أفضل شيء هو مقالة اللورد مورلى حول كوندورسيه والتى أُعيد نشرها فى: Critical Miscellanies, 1886-1908, vol. ii) كان أحد encyclopedistes (الموسوعيين) (انظر القسم الفرعى هـ، أدناه)، وقد طاف بجميع حقول العلم والسياسة تقريبًا. وبين أمور أخرى، كان كوندورسيه عالمًا متمرسًا فى الرياضيات، وقد أعطت مغامراته حافزًا مهمًا لتطبيق حساب التفاضل والتكامل للاحتمالات على الأحكام القانونية والسياسية، رغم أنها لم تكن موفقة كليًا. كما إنه كان داعية "للحقوق الطبيعية"، والسيادة الشعبية، والحقوق المتساوية للنساء، ويكره المسيحية بشدة - وفى كل ذلك، فإن حماسته قد أخمدت مقدرته الكبيرة. ولا تستحق مساهماته فى علم الاقتصاد الذكر. أما عمله المهم هنا فهو: Esquisse d'un tableau historique des l'esprit humain (1795)، وقد تُرجم إلى الإنجليزية عام ١٨٠٢.
أما مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) فلا يُعتقد أنه بحاجة إلى تقديم سوى الإشارة إلى أنه كان أحد المفكرين الأكثر تأثيرًا فى جميع العهود وأنه، بشكل خاص، قد أثر بقوة على آ. سمث من النواحى الأخرى، رغم أن مساهمته فى علم الاقتصاد غير هامة - دون أصالة وقوة أو منهجية أكاديمية. وأعماله الثلاثة - غير المهمة أيضًا - هى: Letters persanes (1721) ; Consideratin rur les causes de la grandeur des Romains et de leur décadence (1734)؛ وطبعًا رائعته: l'Esprit des lois (1748) التى كانت أكثر بكثير من مجرد "esprit sur les lois" (دراسة حول روح القوانين).=

كوندورسيه: Esquisse نظرية محددة عن التطور التاريخى و"التقدم": هدفها هو المساواة(١٠٨) وقوتها الدافعة هى المعرفة المتزايدة دومًا التى يواصل اكتسابها العقل البشرى القادر على الاكتمال دون حدود. وهذا العمل يمثل علمًا سوسيولوجيًا فقيرًا ولكنه المثال البارز على وجهة نظر "عقلانية" intellectualist لا تقبل المهادنة بشأن العملية التاريخية. وعلى نحو مغاير بحدة، يمثل عمل مونتسكيو: Esprit des lois علمًا سوسيولوجيًا جادًا، رغم عدم كفاية أحكامه وبخاصة من ناحية الاستخدام النقدى للمادة. تكمن الميزة الرئيسية للعمل الأخير، سواء من ناحية الطريقة أو الأداء، فى أنه تصورَ الحالات التاريخية للمجتمعات وتغيرها فى ضوء عدد من العوامل الموضوعية،(١٠٩) الأمر الذى تمخض عن تفسيرات واقعية، ونظريات تحليلية بهذا المعنى، ولكن دون وضع صيغة بسيطة، وبشكل خاص، صيغة عقلانية وعامة. وفى الواقع، فإن هذا العمل شكل انطلاقة جديدة، وخرقًا مهمًا لأفكار القانون الطبيعى من الناحية المنهجية: فهو علم سوسيولوجى يقوم ليس فقط على الخصائص العامة للطبيعة البشرية، بل أيضًا على مشاهدات فعلية لأنماط فردية محددة زمانًا ومكانًا. ولأغراضنا، فإن هذا العمل يمثل إنجاز مونتسكيو الجوهرى الذى بشّرَ بمعالجة الحالة الخاصة لروما القديمة. ويعود نجاحه، فى وقته

=وجيامباتستا فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤؛ مؤلف Opere الذى أصدر نيكولينى طبعته الأخيرة خلال الفترة ١٩١١-١٩٣١؛ وقد نشر ب. كروس سيرة لحياته عام ١٩٠٤، والتى صدرت لها طبعة موسعة ومنقحة ١٩٤٧-١٩٤٨). وقد تلف جزء من أدب فيكو الواسع بسبب المحاولات التى بذلها الكتاب للادعاء بأن الاتجاهات التى يمثلونها تعود إلى الكاتب الكبير، ولكن انظر مقالة كروس (التى ترجمها كولنغ وود إلى الإنجليزية عام ١٩١٣) وكذلك عمل ر. فلنت: Vico (1884)، وبعض الصفحات الجميلة حول فيكو فى عمل تاجلياكوزو: (Economisti napoletani 1937). وثمة كتب ألمانية كثيرة جيدة، وبخاصة تلك التى كتبها ويرنر وكليم. وكان فيكو بروفيسورًا فى نابولى حيث زاول تعليم "كل ما يمكن تعلمه" (tutto lo scibile). ومما له أهميته حقيقة أن فيكو، بين أمور أخرى، كان محاميًا ويشدد دومًا على الجوانب القانونية (فتاريخ القانون كان يمثل تاريخ الفكر البشرى بالنسبة له) لأن هذا الأمر يُبرز علاقته بفلاسفة القانون الطبيعى. لكن العوامل المؤثرة فى تكوين فكره والمشاكل التى أثارتها حالات مختلفة من الأفكار المشابهة لأفكاره، والتى وقعت فى فترة أقدم، وهى أمور معقدة بالنسبة لنا. فالقانونيون الإغريق، والقانونيون الرومان، وجروتس، والتجريبيون الإنجليز، وديكارت (على سبيل الخصومة)، والسكولائيون، ومجموعات أخرى كثيرة، ينبغى ذكرهم، إضافة إلى المفكر العربى أبو سعيد ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦؛ انظر ترجمة سلان الفرنسية ١٨٦٣-١٨٦٨، للجزء الأول، المقدمة، من تاريخه، الذى هو كل ما أعرف عنه). والعمل الوحيد من أعمال فيكو الذى يستوجب الذكر على وجه التحديد هو: Principii di una scienza nuova (1725) الذى أعيد كتابته تقريبًا للطبعة الثانية منه عام ١٧٣٠.

(١٠٨) سيجد عالم الفكر السوسيولوجى فى ذلك برنامجًا دنيويًا للخلاص.

(١٠٩) يستحق الاهتمام الخاص ذلك التشديد على البيئات الجغرافية، الذى ربما ورد من ثيوسيديدس وربما ألهم فيما بعد البحوث الأنثروبولوجية كبحث فيدل لابلاخ.

وفيما بعد، إلى جاذبية نظرياته "البنيوية"- نظرية Contrebalance des pouvoirs وما شابه- التى لا تهمنا هنا.

أما فيكو، فقد قدَّم عملاً مختلفًا تمامًا كان قد حقق نجاحًا ضئيلاً حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر. إن عبارة "علم تطورى للفكر والمجتمع" إنما توضح علمه الجديد New Science (scienza nuova) بأفضل ما يمكن. ولكن هذه العبارة لا ينبغى أن تفسَّر بمعنى أن تطور الفكر الإنسانى يشكل تطور المجتمع الإنسانى، أو بمعنى أن التطور التاريخى للمجتمعات يشكل تطور الفكر الإنسانى، مع أن هذا كان سيكون الأقرب إلى الحقيقة، بل بمعنى أن الفكر والمجتمع هما جانبان من عملية تطورية واحدة. فليس العقل، بمعنى العمليات العقلانية أو المنطقية المتعلقة بالفكر الإنسانى، هو العامل السببى فى تلك العملية التى تصورها فيكو بروح معادية للعقل تمامًا. كما أن العقل، كأهداف أو معانى يدركها عقل الباحث المراقب، لا علاقة له بالعملية: فنظرية فيكو بشأن العمليات المتكررة الدورية recurrent processes (corsi e ricorsi) ترفض بالتأكيد أى ميل نحو مثل هذه الأهداف والمعانى بل هى تنفى وجودها أصلاً. وفى ظل هذا المخطط، فقد باتت الفلسفة والسوسيولوجيا أمرًا واحدًا - أصبح الفكر والعمل شيئًا واحدًا - وهذه الوحدة تحمل طبيعة تاريخية أساسًا.[١١٠] ومع أن التيارات العامة لمياه القرن الثامن عشر لم تصل إلى ركبتى فيكو، إلا أنه كان من مفكرى القرن الثامن عشر أيضًا.

(هـ) **The Encyclopedistes - الموسوعيون**. سبق أن لاحظنا زيادة الطلب على القواميس والموسوعات خلال القرن السابع عشر. وكان يتم تلبية هذا الطلب، الذى تزايد أكثر خلال القرن الثامن عشر، بواسطة أعمال طموحة (مثل: Chambers' Cyclopaedia, Zedler' s Universal-Lexicon، وغيرهما). بيد أن Encyclopédie (الموسوعة) الفرنسية العظيمة (بدءًا من عام ١٧٥١)[١١١] قد تفوقت، بين أمور أخرى، على أعمال من نوعها وزمانها من خلال كمية ونوعية

---

(١١٠) يستبق هذا المخطط هيجل بوضوح شديد وهوسرل بوضوح أقل. وهذه الحقيقة تفسر، فى آن واحد، فشله النسبى فى أيامه ونجاحه بعد حوالى قرنين من الزمان. ولكن ينبغى لا أن يُسمَح لهذا بطمس الجوانب التحليلية البحتة من عمله الذى يضاهى (أى يستبق) عمل مونتسكيو الأقل شموخًا وعمقًا، وخاصة من ناحية التشديد على العوامل البيئية.

(١١١) يجد القارئ معلومات أكثر من كافية فى مقالة "Encyclopedia" المنشورة فى: Encyclopedia Britannica.

مقالاتها حول الموضوعات الاقتصادية. ولكن نذكرها هنا لسبب مختلف تمامًا: فإن من يؤمن بمفهوم "روح" عصر معين، يميل للنظر إلى الـ Encyclopédie كتجسيد حقيقى لروح القرن الثامن عشر. وبقدر صحة هذا، فإن العمل نفسه يعتبر جزءًا مهمًا من الخلفية الثقافية التى ما فتئنا نحاول إعادة بنائها بطريقة ما. ولكن ما مدى صحة ذلك؟ لقد تضمنت تلك الموسوعة، ككل الموسوعات من ذلك النوع، مقالات كانت تختلف على نطاق واسع ليس فقط فى النوعية بل فى زاوية النظر أيضًا. فقد كتب المقالات الاقتصادية المعنية، مثلاً، كتاب يبتعد بعضهم عن بعضهم الآخر ابتعاد كينيه عن فوربونايس، فى حين لم يترك الجزء الأكبر من المقالات – التى نالت فيها الفيزياء والتكنولوجيا اهتمامًا خاصًا – مجالاً للاختلاف فى زاوية النظر بالمعنى الفلسفى أو السياسى. ومع ذلك، فقد نجح رئيس تحرير الموسوعة ديدرو، بشخصيته القوية، فى إضفاء بعض التناسق على ما أسماه النقاد العدائيون: برج بابل. ولإدراك هذا، يكفى أن نسمّى بعض الأعضاء الرئيسيين من الحلقة التى تجمعت حول ديدرو: ألمبير، فولتير، كوندورسيه، هوباخ، هيلفيتيوس- والذين أقسموا كلهم على خدمة la raison بمعنى خاص كان يعنى العداء للديانة المسيحية، وبخاصة الكنيسة الكاثوليكية. وبخطى تتفاوت من حيث تحفظها، تم استغلال الفرصة التى أتاحتها المقالات حول التاريخ والفلسفة والدين لأغراض الدعاية فى ذلك المجال. ولكن هذا كان كل شيء. ففى النواحى الأخرى، لم يتم استهداف تحقيق تناسق كبير ولم يتحقق هذا أصلاً. ففلسفة الحلقة تجريبية بشكل رئيسى، ولكنها لم تكن كذلك بصورة تامة. أما علمها السياسى، فيعكس الآراء تجاه الدولة، والإدارة العامة، والسياسة policy التى مضت مسافة أبعد من دائرة الموسوعيين على وجه التحديد. ولم يكن ثمة برنامج محدد أكثر من ذلك. وبشكل خاص، لم يكن هناك برنامج ثورى: من المؤكد أن أولئك المفكرين قد سخروا من نظام لويس الخامس عشر واستهدفوا مقوماته الخاصة أحيانًا؛ ولكنهم كانوا مرتاحين عمومًا إلى حد عدم التطلع إلى الجيشان العنيف؛ وقد وجد بعضهم حسنات معينة فى طغاة متنورين قاموا بإصلاحات- وقد أحسنوا فعلاً؛ ومن عاش منهم ليشهد وقائع الثورة لم يهنأ بها. وهكذا، فرغم صحة اعتبار الموسوعة الفرنسية العظيمة رمزًا لتيار مهم من الفكر، إلا أن أهميتها ليست كبيرة بالنسبة لنا كما بدت بالنسبة لأعدائها المعاصرين الذين حرروا صك نجاحها حينما حاربوها.

ومع ذلك، ثمة نقطة ينبغى أن يعاد التأكيد عليها (انظر القسم الخامس، أعلاه) وتتعلق بعلاقة فكر الموسوعيين بفلاسفة القانون الطبيعى فى القرن السابع عشر. فقد تطورت تعاليم الأخيرين على يد الأولين. ولم يسلم الموسوعيون - وكل الكتاب الذين يشملهم هذا المصطلح بمعناه الأوسع - بفضل الفلاسفة كما كان ينبغى عليهم ذلك. ولكنهم لم يظهروا ليس فقط أى عداء لنظام القانون الطبيعى بل قاموا بتطوير أفكاره بالفعل. وهذا لا يثير الاستغراب: ألم يجر اشتقاق مفهوم الحق الطبيعى، منطقيًا، من فكرة الطبيعة الإنسانية، وهو يجسد مضمون برنامجهم بالذات؟! لقد كانت مفاهيم الفلاسفة حول الحقوق الطبيعية Natural Rights تناسبهم بصورة تامة، ولكن الحاجز الدينى حجبَ عنهم المصدر الحقيقى لهذه الأفكار: إذ لم يكن بوسعهم اقتباس موضوعة القديس توما القائلة بأن القانون الطبيعى كان rationis regula (موجِهًا عقليًا)، بيد أن مثل هذا الحاجز لم يكن قائمًا بالنسبة للفلاسفة الذين لم يكونوا من أصل كاثوليكى على الأقل. وهكذا واصل الموسوعيون فى إطار مجلدات الموسوعة أو خارجها، وكتاب آخرون كثيرون، مثل كينيه، ممن لم يكونوا موسوعيين بالمعنى المحدد (حتى إذا كانت لهم مساهمات فى الموسوعات)، توظيف المخطط التحليلى للفلاسفة بل وأكثر حججهم ريبة أحيانًا. فعمل كينيه: ordre naturel (النظام الطبيعى) يمكن أن يعتبر كفرع من شجرة القانون الطبيعى، مع أن كينيه لم يكتب قط مقالته وفق droit naturel (القانون الطبيعى). وكانت المحاجة بأن الإنسان حر بحكم الطبيعة كثيرًا ما تستهوى الأب مورليه: النصير المتحمس للتجارة الحرة. ولما كان هذا يعنى أن بوسع المرء أن يشترى ويبيع كما يشاء، فإن الحماية تستحق الشجب لأنها تخرق القانون الطبيعى - وهى محاجة كانت تظهر كذلك فى كتابات أخرى فى ذلك الوقت، ومن المؤكد أنها قد ألهمت بعض الأفراد[١١٢] وهو ما يشكل أهم ملاحظة حول عهد العقل.

(و) **الكتاب شبه الاشتراكيين.** لقد ذكرنا أن الموسوعيين، كمجموعة، لم يكونوا ثوريين من الناحية السياسية. كما أنهم لم يكونوا اشتراكيين. كان مذهب

(١١٢) صحيح أن حضور الأب مورليه كان ضئيلاً بين الموسوعيين - إذ لم يكن سوى كاتب كراريس فعال. كما أننا لسنا بحاجة لذكر أعماله الاقتصادية. بيد أنه كان مهمًا كمثال مما يفسر توصيتنا بقراءة مقالة ليتون ستراخى حوله. ومع ذلك، فقد جمع الأب مورليه المواد التى دخلت فى قاموس بيوخت الموسوم: Dictionnaire universel de la geographie commerçante (1799-1800)، الذى هو حلقة مهمة فى سلسلة طويلة من القواميس الاقتصادية أو شبه الاقتصادية.

المساواة فى ذلك الوقت equalitarianism- المعيارى والتحليلى - يفترض انتقاد الفوارق فى الثروة وبخاصة الكبيرة منها، مما نجده لدى هيلفيتيوس وعدة كتاب آخرين. لكن الضعف الواضح فى فلسفات القانون الطبيعى بخصوص الحق الطبيعى بالملكية، والتى كانت تقدم إما على أساس أفكار لوك وإما فى شكل خاص تبناه الفزيوقراط (انظر الفصل الرابع، أدناه)، كان قد شجع على النقد الذى انتقل، أحياناً، من مهاجمة حجج خاصة تورَد للدفاع عن الملكية إلى مهاجمة الملكية نفسها. ومع أن مؤرخ الأفكار الاشتراكية يمكنه، دون شك، من تجميع قائمة طويلة من المنشورات الاشتراكية أو الشيوعية أو القريبة من الشيوعية التى لم تخل من التأثير على اشتراكية القرن التاسع عشر، إلا أن مؤرخ التحليل الاقتصادى لا يهتم بذلك إلاّ قليلاً: فليس بمستطاعه سوى الاتفاق مع موقف كارل ماركس من ذلك الأدب. ومع ذلك، تجدر ملاحظة أن الكتاب الاشتراكيين أو شبه الاشتراكيين، حينما يُحَاجُّون ضد الاستنتاجات التى تُستخلص من فرضيات القانون الطبيعى وفقاً لطرق القانون الطبيعى، إنما يستخدمون هذه الفرضيات نفسها والطرق بشكل ثابت تقريبًا. وكما حارب أنصار la raison المذهبَ السكولائى وظلوا من تلاميذه، بقدر تعلق الأمر بطرق ونتائج التحليل، ما لبث الكتاب الاشتراكيون وشبه الاشتراكيين فى القرن الثامن عشر كفلاسفة قانون طبيعى من حيث طرق تفكيرهم: فمفاهيم القانون الطبيعى والحقوق الطبيعية كانت قادرة على خدمة أغراض عملية معاكسة، ولم يفكر سوى كتاب قلائل بمهاجمة الطرق التى تتضمنها هذه المفاهيم إنْ كان هناك من فكرَ بذلك أصلا. ويشكل روسو وبريسوت ومورلى ومابلى أمثلة على ذلك. ولغرض الاتساق، فإننا نضيف شخصية مختلفة كثيرًا، جودون، الذى سنذكر فيما بعد مساهمته هو فقط فى التحليل الاقتصادى.

رغم تمجيد ج. ج. روسو (١٧١٢-١٧٧٨) لحالة المجتمع الطبيعية وللمساواة، إلا أن من العسير جدًا اعتباره اشتراكيًا - فقد كان نموذجًا لما تعنيه عبارتنا "شبه اشتراكى". كما يتعذر اعتباره اقتصاديًا أيضًا. فمقالته حول الاقتصاد السياسى فى: Encyclopédie لا تكاد تتضمن شيئًا حول الاقتصاد. ولا تعكس مقالته حول أصل التفاوت (١٧٥٥) جهدًا جديًا لتفسير هذه الظاهرة. وبشكل خاص، فهو لم يكن فزيوقراطيًا، أو رائدًا للفزيوقراط، رغم وجود بعض التماثل السطحى فى التعبير. ومع ذلك، فقد كان للأفكار القائلة بأنه كان يهتم بالموضوعات الاقتصادية تأثير على الجمهور. أما ج. ب. بريسو دى وارفل (١٧٥٤-١٧٩٣)،

السياسى الجيروندى(*) الذى تم إعدامه عام ١٧٩٣، فيشغل مكانًا بين مصلحى القانون الجنائى. والعمل الذى يهمنا: Recherches philosophiques sur le droit de propiété et sur le vol...(1780) هو تأمل بحث قائم على القانون الطبيعى من النوع الذى جعل النقاد اللاحقين لسوسيولوجيا واقتصاد القانون الطبيعى يهملون إنجازاته الجدية بصورة كلية. وفى هذا العمل، فإن thema probandum (الموضوعة الطاغية) هى استبعاد الحق بالتملك الخاص. يبدو بريسوت، عمليًا، غافلاً عن كل الحجج الفعلية والمدمرة حقًا التى قد تزوَر ضد ذلك الحق. ويتمثل محور كتابه فى المذهب القائل بأن الملكية هى سرقة، وهو ما جعله برودون مذهبًا مشهورًا فى القرن التاسع عشر. أما كتاب مورلى: Code de la nature فهو برنامج للشيوعية الناضجة له ميزة جوهرية full-fledged state communism: إذ أنه يقدم، بأدق التفاصيل، حلولاً للمشاكل العملية حول بنية وإدارة المجتمع الشيوعى. وقد ظهر العديد من تلك الحلول، دون اعتراف فى الغالب، فى أدب القرن التاسع عشر المتعلق بالاشتراكية، والتى تعكس غالبيتها حسًا قويًا "من الروح العملية" workability. فالمذهب (الذى يرد غالبًا بشكل ضمنى أكثر مما يرد بشكل صريح)، القائل بأن الانحرافات عن السلوك الاعتيادى، التى يُعتقد أنها غير أخلاقية، تنشأ عن ظروف الحياة فى مجتمع رأسمالى، إنما طُرح فى ذلك الكتاب للمرة الأولى، بقدر ما أعلم. وليس بوسعنا ألا نشير إلى أن ذلك الكتاب، أيضًا، هو محض فلسفة قانون طبيعى: فالشيوعية الموجهَة من قبل الدولة على وجه التحديد هى شكل الوجود الذى يناظر مثاليًا القانون الطبيعى، المدرَك من جانب العقل. أما جابريل دى مابلى (١٧٠٩-١٧٨٥)، فمع أنه لم يكن شيوعيًا من البداية، ومع أنه انتهى أخيرًا إلى وضع برامج عملية لا تتجاوز الإصلاحات المألوفة، إلا أنه ينبغى أن يصنَف كشيوعى ذى ولاء صادق على أساس مضامين كتابه الوحيد الذى يمكن ذكره هنا: Doutes proposés aux philosophes économistes sur l'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques (1768). ويتضمن هذا الكتاب ليس فقط هجومًا محكمًا على النظرية الفزيوقراطية للملكية الخاصة، بل أيضًا على الملكية الخاصة ذاتها، والتى يُعتقد أنها شر خالص تقريبًا. ورغم أن محاجة مابلى

(*) يمثل الجيرونديون كتلة سياسية معتدلة فى عهد الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر. وقد أطلق هذا الاسم نسبة إلى محافظة جيروند التى كان عدد كبير من قادة تلك الكتلة يمثلها فى الجمعية التشريعية.

هى تحليل أحادى- الجانب، وناقص، إلا أنها، مع ذلك، تحليل للوقائع وليست مجرد مناقشة لـ "الحقوق". فالنظرية القائلة بأن ملكية الأرض هى السبب النهائى لكل التفاوت فى الثروة - وهى نظرية جرى تبنيها مرارًا فى القرن التاسع عشر، وفى القرن العشرين أيضًا من قبل ف. أوبنهايمر - قد تكون خاطئة، بيد أنها تبقى فرضية أو نظرية تحليلية رغم ذلك. وقد منح مؤرخو الفكر، بما فى ذلك الاقتصاديون المهتمون بتاريخ الفكر أساسًا، اهتمامًا كبيرًا للكتاب المذكورين وكثيرين غيرهم. انظر مثلا: A. Lichtenberger, Le Socialisme au XV111 .(esiecle (1895

لقد كانت الأفكار الفرنسية لحركة التنوير Enlightenment بمثابة رجال بحار أشداء (ممن يقطعون القناة بسهولة) لأنها تمتلك بالأساس جذورًا إنجليزية مهمة، وخاصة جذورًا تجريبية empiricist وتعاونية associationist. والكتاب الذى يجب أن يمثل هذا الأدب: كتاب وليم جودون (Enquiry concerning Political Justice (1793، كان قد تجاوز كثيرًا الحماسة المألوفة. بيد أنه لم يكن سوى كتاب شبه اشتراكى. وحتى هذا الأمر، بدوره، لا يستند إلا على عقيدته القائلة بأن امتلاك منتوج عمل الآخرين هو شىء "غير عادل". وربما أصاب من صنف جودون كفوضوى اعتمادًا على نفوره الشديد من كل أنواع العنف والإكراه. ومع ذلك، فإن النظرة إلى الطبيعة الإنسانية، التى ترى فى ذهن الإنسان مجرد "خواء"- ولكن قابل للاكتمال دون حدود - ينبغى أن يمتلئ بالتجربة التى تحكمها المؤسسات الاجتماعية، لم تسخر يومًا، سابقًا أو فيما بعد، لخدمة مذهب المساواة التامة بهذه الصورة الحاسمة. وفى الواقع، كان هجوم مالثوس هو الذى حمل جودون على تقديم قطعة تحليلية، رغم أن عمله ككل لم يكن تحليليًا أساسًا ويقع خارج النقد العلمى بالتالى. فهو يشرح عقيدة غير متفتحة على المحاجة، بيد أن لها أنصارًا فى الوقت الحاضر أكثر مما كان لها فى أى وقت سابق.

(ز) **الفلسفة الأخلاقية.** كل الوقائع المتعلقة بفكر القرن الثامن عشر تبين أن مدخل القانون الطبيعى لعلمى السوسيولوجيا والاقتصاد قد حافظ على نفسه إلى حد بعيد، وأن الفكرة القائلة بوجود روح "تجريبية" قامت على نحو ظافر ضده- أو بأن عبادةla raison كانت شيئًا جديدًا أساسًا- هى فكرة واهمة مثلها مثل الفكرة المشابهة القائلة بأن عمل فلاسفة القانون الطبيعى فى القرن السابع عشر شكّل خرقًا

عنيفًا للتحليل السكولائى. وبعبارة أخرى، فإن هذه الوقائع تعلمنا درسًا عن استمرارية التطور. ومع ذلك، فقد تفكك النظام الفكرى للقانون الطبيعى أو اجتاز تحولاً ما على الأقل. إذ نعلم أن هذا النظام أصلاً كان نظامًا تشريعيًا، وأنه قد تم تكييف كل المادة غير القانونية ضمن الإطار القانونى systems of jurisprudence للقيام بوظيفة مساعدة. ولكن زيادة هذه المادة وإضافة حقول جديدة للبحث فى القرن الثامن عشر كانت قد أتلفت ذلك الإطار القانونى.فبعد أن كان "التشريع الطبيعى" natural jurisprudence بمثابة شركة قابضة تحكم وتوحد وتنسق كل شىء، فإنه أضحى مجرد تخصص لوحدة جديدة شاملة لم تعد قانونية أساسًا من حيث طابعها.(١١٣) وقد سميت هذه الوحدة الجديدة، وخاصة فى ألمانيا واسكتلندا، بالفلسفة الأخلاقية Moral Philosophy - حيث تؤخذ كلمة فلسفة بمعناها القديم، أى المجموع الكلى للعلوم (مفهوم philosophicae disciplinae (علم الفلسفة) لدى القديس توما) بحيث أن الفلسفة الأخلاقية تعنى العلوم الاجتماعية تقريبًا (علوم "الفكر والمجتمع") بالمقارنة مع الفلسفة الطبيعية Natural التى تشير إلى العلوم الطبيعية مضافًا إليها الرياضيات. وكانت الفلسفة الأخلاقية هذه موضوعًا لمادة أساسية تُقدَم ضمن منهاج الجامعة وتضم، بشكل رئيسى، اللاهوت الطبيعى، والأخلاق الطبيعية، والتشريع الطبيعى، والسياسة policy (أو "police") التى شملت علم الاقتصاد وكذلك المالية العامة ("الإيراد").(١١٤) وكان معلم آ. سمث، فرانسس هوجسون، وآ. سمث نفسه، يدّرسان الفلسفة الأخلاقية بهذا المعنى فى جامعة جلاسكو. ويشكل عملا سمث: Moral Sentiments و Wealth of Nations جزأين من منظومة أكبر. وهكذا فإن العلم الاجتماعى الشامل القديم لدى السكولائيين وفلاسفة القانون الطبيعى قد تواصلَ بهذا الشكل الجديد. ولكن هذا لم

(١١٣) كما نعلم من قبل، كانت المدرسة التاريخية للتشريع Historical School of Jurisprudence تعادى كثيرًا هذا التشريع الطبيعى ولم ترِ فيه سوى تأمل غير علمى تمامًا. وكان هذا الرأى مؤثرًا؛ فمحامو هذه المدرسة كانوا هم حقًا من تعلمَ الناس منهم ازدراء كل شىء يتصل بمفهوم القانون الطبيعى. ومع ذلك، لابد أن نكرر أن هذا الرأى، رغم أنه مفهوم بسبب إساءة استعمال فكرة الحقوق الطبيعية من جميع الأنواع، إلا أنه يهمل مصدرًا غير تأملى لتحليل القانون الطبيعى. فالتشريع الطبيعى الذى أتحدث عنه فى المتن لم يكن كافيًا ولكنه، مع ذلك، يمثل نظرية علمية - أو منطقًا عامًا- للقانون يمكن أن نعد لها إطارًا يشبه ذاك الذى يمكن إعداده للنظرية الاقتصادية.

(١١٤) ومع ذلك، فقد تغيرت محتويات ذلك المقرر التعليمى. كما أن تقسيم كل العلوم إلى فلسفة أخلاقية وفلسفة طبيعية لم يكن كاملاً أو ثابتًا. فقد انفصلت مادة الفلسفة البحتة بمعناها الضيق، وحدث الشىء نفسه فى: المنطق، وفقه اللغة والأدب، والتاريخ، وحقول أخرى.

يدم طويلاً. فرغم وجود مادة الفلسفة الأخلاقية فى منهاج الجامعة حتى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر- بحكم الطبيعة المحافظة للجامعات- إلا أنها كانت تفقد بسرعة، فى معظم الأماكن، معناها ومكانتها القديمتين بحلول نهاية القرن التاسع عشر.

ويرجع هذا إلى السبب نفسه الذى كان قد أفسد نظام القانون الطبيعى. فتكاثر المادة فى الفروع الفردية المكونة للفلسفة الأخلاقية كان يميل إلى تحويلها إلى أيدى مختصين يركز كل واحد منهم بالضرورة على فرعه ويهمل الفروع الأخرى والمبادئ الشاملة معًا. وهذا يسرى بقوة على علم الاقتصاد، لأن المادة الجديدة، فى هذه الحالة، قد جاءت من الخارج (انظر الفصل التالى). ومما له دلالة كبيرة أن آ. سمث قد وجد أن من المستحيل أن ينجز ما أنجزه هوجسون، أى أن يقدم نظامًا كاملاً للفلسفة الأخلاقية أو العلم الاجتماعى دفعة واحدة. فذلك الزمن كان قد ولى: إذ أصبح استيعاب المادة الجديدة - من الوقائع والتحليلات - عملاً متخصصًا يستغرق كل ساعات الدوام المعتادة full-time job.

ونظرًا لعدم اكتمال هذا الاستيعاب، فقد حافظَ الكيان الضئيل من المعرفة الاقتصادية العلمية الذى تركه السكولائيون ورعاه فلاسفة القانون الطبيعى ليس على وجود مستقل فقط بل أيضًا على طابع متميز خاص به. وبفضل ما تمتع به الكتاب الذى أنتجوا تلك المعرفة من نقاء فكرى أرفع، وبفضل نأيهم عن القضايا العملية للسياسة الاقتصادية بشكل مباشر، فقد اختلف تحليلهم الاقتصادى عن تحليل الكتاب الآخرين. وعند متابعة هذا التحليل، لا يسعنا إغفال الصياغة الأكثر دقة للأساسيات والعرض الأوسع للمشاكل العملية اللذان بشّرا كلاهما بكثير من الآراء التى تطورت فيما بعد. ولكن ما أن يكتمل ذلك الاستيعاب حتى نفقد رؤيتنا لذلك الكيان طبعًا، رغم أننا لا ننسى دوره. وقد حدث هذا بين عامى ١٧٧٦ و١٨٤٨ تقريبًا: فالنظام الأخير من القانون الطبيعى، أى المذهب النفعى، الذى شرع بالإبحار حينما شدّدَ رجال الاقتصاد المختصين على مطلبهم بالاستقلال، لم يعد قادرًا، كما كان أسلافه، على ممارسة تأثير فعال على هؤلاء المختصين.

الفصل الثالث

الإداريون المستشارون وكُتّاب الكراريس

١- مزيد من حقائق التاريخ الاجتماعى

(أ) عوامل الصدفة فى نشوء الدول الوطنية

(ب) أسباب عدوانية الدول الوطنية

(ج) تأثير الظروف الخاصة على الأدب المعاصر

٢- الأدب الاقتصادى فى هذه الفترة

(أ) المادة المستبعدة

(ب) الإداريون المستشارون

(ج) كُتاب الكراريس

٣- أنظمة القرن السادس عشر

(أ) عمل كارافا

(ب) الأعمال التمثيلية: بودان وبوتيرو

(ج) إسبانيا وإنجلترا

٤- أنظمة الفترة ١٦٠٠- ١٧٧٦

(أ) ممثلو المراحل الأبكر

(ب) جستى: دولة الرفاه

(ج) فرنسا وإنجلترا

(د) المستوى المرموق للمساهمة الإيطالية

(هـ) آدم سمث وعمله: "Wealth of Nations"

٥- شبه - الأنظمة

6- المالية العامة، مرة أخرى

٧- ملاحظة حول الإبداعات الفنية Utopias

١- مزيد من حقائق التاريخ الاجتماعى

أصبحنا نعلم أنه ما أن انقضى القرن الثامن عشر حتى استقر علم الاقتصاد واستحال إلى ما قررنا تسميته الوضع الكلاسيكى، وأنه اكتسب حينذاك مكانته كحقل متميز من المعرفة المكتسبة بأدوات tooled knowledge كنتيجة لهذا بشكل رئيسى. ولكن الأعمال التى حملت لواء التدقيق والتنسيق فى تلك الفترة، والتى يعتبر Wealth of Nations أكثرها نجاحًا، لم تقم بتوسيع وتعميق الجدول الذى تدفق من دراسات السكولائيين ومن فلاسفة القانون الطبيعى فقط بل إنها استوعبت أيضًا مياه جدول آخر أكثر تدفقًا نبعَ من منتدى عام قام فيه رجال أعمال وكتاب كراريس ومعلمون بمناقشة السياسات المتبعة فى زمانهم. وفى هذا الفصل، نلقى نظرة عامة على أنواع مختلفة من الأدب الاقتصادى أنتجتها تلك المناقشات لكى نهيئ للفصول اللاحقة معالجة أكمل مما قد تحتاج إليه من أعمال وموضوعات.

لا يمثل هذا الأدب وحدة منطقية أو تاريخية. فكُتابه لم يشكلوا مجموعة متجانسة، كما هو حال فلاسفة القانون الطبيعى. ومع ذلك، ثمة نقطة تربط هؤلاء الكتاب جميعًا ينبغى التشديد عليها: مناقشتهم لمشاكل عملية مباشرة تتعلق بالسياسة الاقتصادية، مشاكل الدولة الوطنية الناشئة rising National State. وعليه، فإذا أردنا أن نفهم الروح التى ألهمتْ أولئك الكتاب، وخطوط تفكيرهم، والمعلومات التى انطلقوا من افتراض صحتها، فإن علينا أن نعرج للحظة على سوسيولوجيا تلك الدول التى صارت بناها وسلوكها ومصائرها تشكل تاريخ أوروبا - فكرًا وممارسة - بدءًا من القرن الخامس عشر. والنقطة التى تستحق التسجيل هنا هى أن نشوء تلك الدول وسلوكها ("سياساتها") لم تكن مجرد تجليات للتطور الرأسمالى. فينبغى علينا - شئنا أم أبينا- مواجهة حقيقة أن نشوء وسلوك تلك الدول كان نتاجًا لمزيج من الظروف الناشئة بالصدفة منظورًا إليها من زاوية العملية الرأسمالية كما هى.[١١٥]

---

(١١٥) على غرار كل المنظرين، يكره منظرو التاريخ الاجتماعى الاعتراف ليس فقط بأهمية العوامل السببية المغايرة لتلك التى يشددون هم عليها فى نظرياتهم بل أيضًا بأهمية الصدفة فى تطور الأنماط الفعلية. ولكن العمليات التاريخية التى أنتجت الأوضاع، وخلقت المشاكل، وكونت المواقف التى تنعكس فى ذلك الأدب، يتعذر تفسيرها كنتائج لنشوء الرأسمالية، كما يريد الكثير من الباحثين وبخاصة الماركسيين. وحتى حينما يمكن إرجاعها إلى التطور الرأسمالى، فإنها قد تطورت بطريقة معينة تختلف جذريًا عن تلك التى تفرضها المصالح الرأسمالية أو الفكر الرأسمالى. ولنلاحظ،=

(أ) عوامل الصدفة فى نشوء الدول الوطنية. كان مــن قبيــل الصــدفة أن نشوء الرأسمالية قد اصطدم بإطار اجتماعى يتمتع بقوة غير عادية تمامًا. لقد انهار "الإقطاع" دون شك، ولكن طبقات المحاربين التى حكمت التنظيم الإقطاعى تخضع للانهيار. على العكس. فقد واصلت هذه الطبقــات الحكــم لقــرون وكــان علـــى البرجوازية الصاعدة أن تخضع. بل إنها نجحت حتى فى امتصاص جزء كبير من الثروة الجديدة لأغراضها الخاصة. والنتيجة تمثلت فى ظهور بنية سياسية معينـــة قامت ليس فقط بتعزيز المصلحة البرجوازية بل استغلتها أيضًا، وهى بنية لم تكـــن برجوازية فى طابعها وروحها: فقد كانت نظامًـــا إقطاعيًـــا يعمـــل وفـــق أســـاس رأسمالى؛ مجتمعًا ارستقراطيًا وحربيًا يتغذى على الرأسمالية؛ حالة مركبـــة بعيـــدة جدًا عن سيطرة البرجوازية. وقد خلق هذا النمط مشاكل وأوجد زوايا –"حربية" – يمكن النظر من خلالها إلى تلك المشاكل التى كانت تختلف عما كان يمكن لمنطـــق العملية الأساسية البحث أن يحملنا على توقعه.(١١٦) وهكذا ظلَ معظم الاقتصـــاديين ينظرون إلى الملوك،،الذين كانوا قادة حربيين أساسًا، وطبقة الملاك الأرستقراطيين كمحاور pivots للنظام الاجتماعى حتى وقت متأخر يعود إلـــى منتصـــف القـــرن الثامن عشر، فى قارة أوروبا على الأقل. وعليه، يتعين على القارئ إدخال التعديل الضرورى على ما قرأه فى الفصل السابق حـــول الـــوزن الاجتمـــاعى المتزايـــد للبرجوازية.

وكانت مصادفة، أيضًا، أن أتاح فتح أمريكا الجنوبية ســـيلاً مـــن المعـــادن الثمينة. كان يُعتقد أن نمو المنشأة الرأسمالية سيخلق أوضاعًا تضخمية فـــى جميـــع الأحوال، ولكن هذا السيل قد غيّرَ كثيرًا من مجرى الأحداث. إذ أنه سرَّعَ بالتطور الرأسمالى بطريقة واضحة لا تتطلب أى شرح، بيد أن الأهم يتمثل بحقيقتين كانتـــا تؤشران على اتجاه معاكس. فمن ناحية، فإن الحصول على سائل السيولة قد عـــزَّزَ كثيرًا من وضع أولئك الحكام الذين كانوا قادرين على السيطرة عليها. وقـــد أتـــاح هذا، فى ظل ظروف ذلك الزمن، ميزة حاسمة لمخطط المغامرات الحربيـــة فـــى مواقع لم تكن ترتبط بمصالح برجوازية فى الغالب، كما فى حالـــة آل هابســـبورج

=بالمناسبة، الأهمية البالغة لهذا الأمر ليس فقط بالنسبة لهدفنا المحدد بل أيضًا لتشخيصـــنا لطبيعـــة وطريقة عمل modus operandi النظام الرأسمالى عمومًا – وحتى لفلسفتنا حول التاريخ بشكل عام.

(١١٦) حاولت أن أشرح ذلك من خلال تحليل موجز لمثال بارز من دولة لويس الرابع عشر فـــى الفصـــل ١٢ من كتابى: Capitalism, Socialism and Democracy.

الإسبانية فى الأجزاء المكونة من إمبراطوريتهم الواسعة، أو ترتبط بمنطق العملية الرأسمالية. ومن ناحية أخرى، كانت ثورة الأسعار التى تلت ذلك[١١٧] بمثابة فوضى اجتماعية، وبالتالى فهى لم تكن عامل دفع فقط، بل عامل تشويه أيضًا. فلعل الكثير، الذى كان يمكن أن يتغير تغيرًا تدريجيًا لو لم تؤثر على الوضع سوى العملية الأساسية، بات انفجاريًا فى جو التضخم المحموم. إن أثر هذا على العالم الزراعى ينبغى معالجته باهتمام خاص. فحينما هب ذلك التضخم، أصبح تسديد الحصة الأكبر من الرسوم، التى يدين بها فلاحو القارة الأوروبية لملاك الأراضى، يتم بالنقود. ومع الهبوط السريع فى قوة النقود الشرائية، حاول المُلاك فى بلدان عدة رفع القيمة النقدية لتلك الرسوم. وقد قاوم الفلاحون ذلك، وهو ما قاد إلى ثورات ريفية بحيث أصبح المزاج الثورى الذى تشكل بهذه الصورة عاملاً مهمًا فى الجيشان السياسى والدينى فى تلك الحقبة. ولكن، بسبب قوة الطبقة الإقطاعية العليا، فإن هذه الثورات لم تؤدِ، كما كان منتظرًا، إلى تسريع التطورات الاجتماعية كما تقتضى العملية الأساسية. فقد سُحقت دون رحمة ثورات الفلاحين، وكذلك المجموعات الأخرى التى انتفضت تضامنًا معهم. ولم تنجح الحركات الدينية إلا فى حدود تبنيها من قبل الفئات الأرستقراطية، وفقدت بسرعة، فى الحالات الأهم، راديكاليتها الاجتماعية أو السياسية التى ارتبطت بقسم منها أصلاً. وقد خرج الأمراء والبارونات والجيوش ورجال الدين بمنزلة وقوة أكثر، بينما هبطت منزلة وقوة البرجوازية، وبخاصة فى ألمانيا وفرنسا وأسبانيا. وكانت هولندا هى الاستثناء الكبير فى القارة.

كان انهيار السلطة العالمية الوحيدة الفعالة التى عرفها العالم فى أى وقت مضى يمثل الحدث التاريخى الثالث الذى له أهمية أساسية. فقد مر بنا أن عالم القرون الوسطى كان يشكل وحدة ثقافية وأنه قد اعترف بالولاء للإمبراطورية والكنيسة الكاثوليكية معًا، نظريًا على الأقل. ورغم وجود آراء مختلفة حول موقف أحدهما من الآخر، فقد مثلت الاثنتان قوة فوق وطنية super-national لم يكن معترفًا بها نظريًا فقط بل كانت لا تُقهر سياسيًا أيضًا حينما كانتا متحدتين. وبحسب الرأى التقليدى، فإن هذه القوة كانت تميل للتضاؤل بمجرد أن بدأت حوامض

(١١٧) كانت ثورة الأسعار هذه قد هبت قبل أن يصبح تأثير الذهب والفضة الجديدين محسوسًا وهى لم تكن يومًا نتيجة لتأثيرهما وحده. ومع ذلك، ولأغراضنا، يمكن القبول كمقاربة approximation بالرأى الشائع القائل بأن الأمر كان كذلك.

الرأسمالية بتفسيخ أساس مجتمع القرون الوسطى ومعتقداته.ولكن الأمر ليس كذلك. فمهما كان ما قد فعلته هذه الحوامض أخيرًا بتلك القوة المزدوجة، فليس لها من علاقة بالانهيار الفعلى الذى حدثَ قبل وقت طويل من تلف تلك المعتقدات وذلك ببساطة بسبب واقعة - وهى الواقعة التى كانت قد حدثت مصادفةً أيضًا، من زاوية العملية الأساسية - أن الإمبراطورية لم تكن قادرة على قبول سيادة البابوات أو على دحرهم، لأسباب لا يمكن تحليلها هنا. وقد انتهى الصراع الطويل، الذى هزَّ العالم المسيحى من أسسه، بانتصار دفعَ البابوات ثمنه غاليًا فى عهد فردريك الثانى (١١٩٤-١٢٥٠). ولكن هذا الصراع قد استنزف بقوة القوى السياسية للطرفين معًا إلى حد يصح فيه أكثر الحديث عن هزيمتهما كليهما: فالبابوات فقدوا سلطتهم والإمبراطورية تفككت. وهكذا انتهت عالمية القرون الوسطى وبدأت الدول الوطنية تؤكد استقلالها عن السلطة فوق الوطنية التى لم تكن مخيفة إلاّ حينما كانت الكنيسة الرومانية تتعاون مع "السيف القاطع" لألمانيا.(١١٨)

(ب) **أسباب عدوانية الدول الوطنية.** ينبغى أن نترك للقارئ أن يستخلص مضامين كل هذه العمليات. ولكن يجب أن يكون من الواضح أن استمرارية الحكم الأرستقراطى، وتوافر ثروة خيالية، وسقوط سلطة القرون الوسطى فوق الوطنية- أكثر من أى شىء آخر يمكن استنتاجه من العملية الرأسمالية نفسها- هو الذى يفسر ليس فقط نشوء الدولة الحديثة بل ملامحها السياسية أيضًا political physiognomy. وتفسر هذه الوقائع بشكل خاص الطابع "الوطنى" للدولة الحديثة منذ بدايتها ومناهضتها لأى اعتبار فوق وطنى؛ ولماذا أصرت هذه الدولة على سيادتها المطلقة وكانت مجبرة على هذا الإصرار؛ ولماذا قامت بتعزيز الكنائس

---

(١١٨) قد يكون من المضلل التشديد على العنصر الوطنى فى خلق هذا التغير. ورغم وضوح هذا الأمر بشكل كاف فى الحالات الأهم، حالات فرنسا وإسبانيا، وحالة إنجلترا قبل كل الحالات الأخرى، فإنه سيتبين طابع تلك الظاهرة الحقيقى بوضوح أكثر عندما نأخذ بالاعتبار الواقعة التالية. ففى ألمانيا وإيطاليا، أى فى البلدين اللذين أخضعا للسلطة الإمبراطورية حالاً، فإن تلك الدول أو "الولايات" كانت قد قامت على أساس غير وطنى: فلم يكن الشعور الوطنى، فى البداية، هو ما لحمَ تلك الوحدات بل مصلحة الأمراء الإقطاعيين ممن كانوا على قوة تكفى لتنظيم منطقة معينة، وللدفاع عنها ولحكمها. وتشكل مملكة فردريك الثان فى نابولى وسيليسى المثال الأقدم، والدولة البروسية لفردريك ثانى آخر هى المثال الأكثر دلالةً. أما الدعم الشعبى الذى يمكن ربطه بالمصالح الرأسمالية والعاطفة الوطنية، فلم يأت إلاّ فيما بعد وقد كان بمثابة نتاج للظروف التى تفعل فعل تشكيل العادات مثلما كان عاملاً سببيًا فى التطورات اللاحقة. ومع ذلك، ولغرض الملاءمة، سنمضى فى الحديث عن الدولة الوطنية National State.

الوطنية حتى فى البلدان الكاثوليكية، كما يشير مَثْل الغليكانية فى فرنسا Gallicanism؛(*) ولماذا كانت هذه الدولة عدوانية قبل كل شيء. كانت السلطات الجديدة مولعة بالحرب بحكم بناها الاجتماعية. وقد تكونت هذه السلطات كيفما اتفق. ولم تكن من بينها سلطة واحدة تتوافر على ما أرادت؛ وكل واحدة منها تمتلك شيئاً كانت تطمع فيه السلطات الأخرى. وقد طوقت هذه السلطات حالاً عوالم جديدة كانت تغريها على التنافس على فتحها. وهكذا بات العدوان - أو "الدفاع"، وهو ما يعنى الشيء ذاته - محور السياسة بسبب هذا الوضع والبنية الاجتماعية للحقبة معًا. وفى ظل هذا العالم الهائج، كان السلام مجرد هدنة مؤقتة، وكانت الحرب هى العلاج الطبيعى للاختلال السياسى، وكان الأجنبى يُعَد عدوًا لمجرد كونه أجنبيًا- كما كان حال العهود البدائية. وقد ساعد كل هذا على قيام حكومات قوية ظلت تعانى بشكل ثابت من طموحات سياسية تتجاوز إمكاناتها الاقتصادية، وكانت تندفع لكى تحقق محاولات أكثر نجاحًا لكى تصبح أكثر قوة عن طريق زيادة مواردها من الأرض وتسخيرها لخدمتها. ويوضح هذا بدوره، بين أمور أخرى، الأهمية الأكبر، وحتى الجديدة، التى اكتسبتها عملية فرض الضرائب (انظر القسم السادس من هذا الفصل).

ورغم أن هذه الوقائع كانت هى نفسها أساسًا فى كل أوروبا الغربية والوسطى، إلا أنها خلقت نتائج مختلفة نوعًا ما بحسب ظروف البلدان المتباينة. وإذا تركنا جانبًا البلدان الأصغر، نجد أن الاختلاف الرئيسى كان بين إنجلترا وبقية القارة. ففى ألمانيا، قطعت أحداث حرب الثلاثين عامًا (١٦١٨-١٦٤٨) الاتجاهات الاقتصادية والسياسية، مما خلق وضعًا جديدًا كليًا وغيّرَ النمط السياسى والحضارى لألمانيا بشكل نهائى. فقد شكَّل الأمراء وجنودهم وأجهزتهم البيروقراطية، فى الجزء الأكبر من المنطقة الوطنية، كل ما تبقى عمليًا من اعتبارات الماضى السياسية على تربة مخربة وسكان تدنى عددهم إلى أقل من ١٠% فى بعض الأماكن. وفى إيطاليا، كان الحكم الأجنبى والدمار مسئولين عن وضع لم يختلف عن مثيله الألمانى إلاّ من حيث الدرجة. أما فرنسا وإسبانيا، فلم يكن من المحتم عليهما أن يمرا بمثل هذه التجارب، بيد أن الاضطرابات الدينية

(*) حركة نشأت فى فرنسا، ودعت إلى الاستقلال الإدارى للكنيسة، فى البلدان الكاثوليكية، عن سيطرة البابا.

وجهود الحرب المتواصلة قد خلقت إفقارًا مماثلاً فى إسبانيا وظروفًا سياسية وإدارية مماثلة فى كل من فرنسا وإسبانيا.

وفى معظم هذه البلدان- باستثناء سويسرا، وهنغاريا أيضًا- كانت الدولة والأمة تتجسد بشخص الأمير بدءًا من القرن السادس عشر. فقد نجح الأمير فى إخضاع كل الطبقات لسلطته- طبقة النبلاء ورجال الدين بدرجة لا تقل عن إخضاعه للطبقتين البرجوازية والزراعية، رغم أن خضوع الطبقتيْن الأُوليين قد تم على أساس استمرار تمتعهما بالامتيازات الاجتماعية والاقتصادية. كانت ثروة وسلطة هذه الدولة تشكل الموضوع المحسوم للسياسة: فهدف السياسة الاقتصادية يتمثل بتحقيق أقصى إيراد عام - لتمويل استهلاك البلاط والجيش - وهدف السياسة الخارجية هو الفتح. وليس من داعٍ لإيضاحِ كيف أن القلق على رفاه الطبقات التى تغذى ذلك النظام الاجتماعى قد تسللَ إلى تلك السياسة: فلم يُنظر إلى هذا الرفاه كوسيلة لتحقيق هدف معين فقط؛ بل إنه كان هدفًا بحد ذاته لكثرةٍ من الملوك أو الإداريين الكبار، بالضبط كما كان ولا يزال رفاه العمال هدفًا بحد ذاته بالنسبة للكثير من الصناعيين؛ ولكن كان على هذا الرفاه أن يتكيف مع النمط السياسى المعطى ومع النظام الاجتماعى المعطى. وكل هذا- وبخاصة حينما كان الاهتمام برفاه الصناعيين والمزارعين والعمال حقيقيًا - كان يعنى ضرورة إدارة كل شىء مما كان بدوره يعنى نشوء بيروقراطية حديثة- وهذه حقيقة لا تقل أهمية من نشوء طبقة رجال الأعمال. وكان الاقتصاد الناشئ اقتصادًا مخططًا؛ وتخطيطه كان يتم لأغراض الحرب بشكل رئيسى.(١١٩)

---

(١١٩) يمكن توضيح هذا من خلال مذكرات وسياسات العديد من كبار المديرين ممن يتمتعون بشهرة دولية وتاريخية. تظهر الدراسة المقارنة لهؤلاء الأفراد وخطاهم فروقات مهمة، وقبل كل شىء، حقيقة أن من المتعذر القول بأن أعظمهم بالذات قد أتبع أى نظام ثابت من الأسس. إن جانبًا من هذا سُيذكر فى المتن بعد قليل. وينبغى أنٍ نقتصر على تعليق مختصر حول كولبير، الذى كان ولا يزال كثير من المؤرخين يعتبرونه ممثلاً نموذجيًا لذلك الكائن المتصور:"النظام الميركنتيلى"- إلى حد أن مذهب كولبير غالبًا ما يُعد رمزًا للمذهب الميركنتيلى، وخصوصًا فى إيطاليا. كان جين باتستا كولبير (١٦١٩-١٦٨٣)، الذى ينحدر من أصل برجوازى، موظفًا مدنيًا وارتقى إلى منصب وزير للمالية فى الفترة الأول من حكم لويس الرابع عشر (ورغم أن وظائف أخرى كانت تسند إليه من وقت إلى آخر، إلا أن هذا المنصب هو أفضل طريقة لوصف وظيفته الأساسية التي ينبغى أن تفهم مع ذلك لتشمل شؤون الصناعة والتجارة والزراعة أيضًا). كان كولبير إداريًا أمينا ومقتدرًا ونشيطًا عرف كيف يزيد النقود، ويخيف الدائنين، ويطور الطرق الإدارية والمحاسبية، ويحث على التصنيع، ويبنى القصور والموانئ، ويطوّر الأسطول، وما شابه ذلك، رغم أنه كان غير محظوظ فى تنفيذ مخططه الأهم، أى مشروع المستعمرات الذى يبين تاريخه أن خسائر التخطيط العام يمكن أن تبز=

يمكن ملاحظة الاتجاهات نفسها فى إنجلترا. بيد أن هذه الاتجاهات كانت أضعف ومقاومتها أقوى، لأن إنجلترا كانت بمنأى عن الممارسات التى قصمت ظهر الطبقتين الأرستقراطية والبرجوازية معًا فى البلدان الأخرى. والمسألة لا تقتصر فقط على قناة لا يتجاوز طولها بضعة أميال؛ بل يمكننا، لغرض الاختصار، أن نتبنى نظرية معينة، ليست خاطئة بقدر ما هى غير كافية ليس إلا، ومفادها أن عدم قيام إنجلترا بغزوات فعلية وندرة تعرضها للتهديد بالغزو هى التى قللت من ضرورة مؤسسة عسكرية معينة- فالأسطول يحمل طبعًا أهمية سياسية أقل، - وبالتالى من ضرورة سلطة وهيبة الملك وكل الهيئات الإدارية التى تعتمد عليه. ولعل العارض الأوضح على الاختلاف، النابع من هذا العامل، يتمثل باستمرار التكوين شبه الإقطاعى القديم فى إنجلترا وحدها - وهو عارض ليس له أهمية بحد ذاته لنا. فالأمر الهام يكمن فى حقيقة فشل الدولة الإنجليزية، فى كل مكان، فى السيطرة على الحياة الوطنية كما فعلت الدول الأخرى، وكذلك بشكل خاص فى بقاء القطاع الاقتصادى، بما فى ذلك المغامرة الاستعمارية، مستقلاً نسبيًا. فالتخطيط كان على أضيق نطاق، رغم وجوده- إذ كان يُعنى أساسًا بعلاقة إنجلترا بأيرلندا والمستعمرات والتجارة الخارجية- وكان يتم فرضه بصرامة أقل مما فى دول القارة الأخرى، وهذه نقطة لها مغزى مباشر أكثر. ولكن أثر هذا على الكتاب الاقتصاديين كان أقل مما يمكننا أن نتوقع. فبعضهم كان، رغم ذلك، مأخوذًا بأشكال التخطيط. وبينما كان قسم منهم يعكس وجهة نظر رجل الأعمال، كان قسم آخر منهم يعكس وجهة نظر الموظف الإدارى. وإذا شئنا أن نفهم أولئك الكتاب، فلا ينبغى أن ننسى قط أنهم جميعًا، ورغم ما قلناه توًا، كانوا، علميًّا يكتبون بشكل متناغم مع لحن الحرب والفتح. ومع ذلك، ورغم وضعها المحمى نسبيًا، كانت إنجلترا تجتاز فيما بعد مرحلة المغامرة من حكمها الإمبراطورى.

=بسهولة، من حيث خجم الضياع، ما يمكن أن يحسب ضد المشروع الخاص. ليس ثمة سبب لتمجيد دوره، وبخاصة النظر إليه كبطل استثنائى يتمتع بمبدئية عالية نوعًا ما كما فعل بعض المعجبين به. حول كولبير وأنصاره المباشرين، انظر: C. W. Cole, Colbert and a Century of French Mercantilism (1939), and French Mercantilism, 1683-1700 (1943). وعند عرضه للكتاب الأسبق، فى Economic History (February, 1940)، عبّرَ السير جون كلافم عن ردة فعل ضد الإعجاب المبالغ فيه الذى يكاد يبعث على الضحك من شدته:"ليس لكولبير فكرة واحدة أصيلة" بحسب رأيه (وهذا رأى صحيح ولكنه لا يتصل بموضوع تقييمه كإدارى) وكان "رجلاً كثير الحماقة" ومستبدًا، وقاسيًا، ويصعب إرضاؤه. وحول الفترة التى تسبق إدارته، انظر J. U. Nef. Industry and Government in France and England, 1540-1640 (1940).

(ج) تأثير الظروف الخاصة على الأدب المعاصر. ولسوء الحظ، فإن من المتعذر فهم الأدب، الذى ينبغى استعراضه، من خلال الوقائع المذكورة فقط. فكثير من هذا الأدب مشروط بالأوضاع الخاصة القائمة فى بلدان محددة، والتى أفترض الكتاب إنها صحيحة، أو بقضايا خاصة نبعت من تلك الأوضاع. وحتى الكتب والكراريس التى لا تعالج القضايا التى يثيرها قانون أو ممارسة معينة يصعب تقييمهما دون معرفة كاملة بالأطر الوطنية الخاصة كما يراها كتابها. لتوضيح هذا، يمكن تجميع قائمة طويلة من الأخطاء التى تم ارتكابها عند التفسير والتقييم، وبخاصة من قِبَل نقاد القرن التاسع عشر "الليبراليين" والنقاد اللاحقين أيضًا. ولا نستطيع أن نفعل شيئًا هنا(١٢٠) بهذا الصدد سوى تقديم النقاط العامة التالية. كما أن هناك وقائع أخرى ستُضاف عند الضرورة فيما بعد.

١- مجمل العلم الاقتصادى الخاص بتلك الأزمنة - مع إمكانية استثناء القسم الألمانى منه - قد كُتب فى بلدان فقيرة ولأجلها. وهذا صحيح دون أى استثناء إذا وضعنا علامة مساواة بين البلدان "الفقيرة" و"غير المتطورة". فقد كانت كل البلدان الأوروبية تقف على عتبة تقدمها الصناعى، والزراعى أيضًا، وهو ما أدركه جميع الناس. وفيما صار التوسع الاقتصادى عندنا يرتبط بحاجات وأساليب جديدة أساسًا؛ فإن ذلك العهد قد اتسم بتوافر طاقات لا تنضب بالمقارنة مع الحاجات والتقنيات القائمة، ناهيك عما يمكن توقع الحصول عليه من التقدم التكنولوجى والفتح. ولكن فرضيتنا تسرى بمعنى مختلف وبقوة إضافية على العدد الكبير من بلدان القارة التى كانت تواجه أيضًا مشكلة كبيرة فى إعادة بنائها فى النصف الثانى من القرن السابع عشر. فقد كانت هذه البلدان فقيرة حتى بالمقارنة بما كانت عليه فى القرن السادس عشر. وينبغى أن يكون واضحًا أن السياسات والمحاجَّات، التى يمكن أن يكون لها معنى فى مثل هذه الظروف، بدت كمجرد هراء للباحثين الذين نظروا إليها من زاوية ظروف القرن التاسع عشر.

---

(١٢٠) من المستحيل حتى إعطاء قائمة قراءات مختارة لأن هذا يمكن أن يملأ مجلدًا كاملاً. وعليه، أكتفى بذكر العملين الأساسيين المعروفين جيدًا وهما يتوفران لدى كل باحث أو يُفترض ذلك: E. F. Heckscher, Mercantilism (1931, English trans. by M. Shapiro, 1935) and P. Mantoux, The industrial revolution in the Eighteenth Century (rev. ed. 1927, English trans. by M. Vernon). ويتضمن هذان العملان معظم ما ينبغى أن يعرفه القارئ.

٢- فى كل مكان، كانت جميع البلدان - حتى إنجلترا - زراعية بشكل متميز. ومشاكلها الاقتصادية كانت مشاكل زراعية أساسًا، وكان معظم السكان ريفيًا: فلاحون، مزارعون، عمال زراعيون. وقد تعرض هذا العالم الريفى فى القرن السادس عشر، السابع عشر والثامن عشر إلى تغيرات عملت على تثويره بشكل كامل: إذ يتحدث المؤرخون الاقتصاديون بصواب عن ثورة زراعية، أو بالأحرى ثورات زراعية. إن هذا التعبير يشير إلى نوعين متميزين، وإن كانا مترابطين طبعًا، من التغير، عزَّزَ أحدهما الآخر وكان من شأنهما تحطيم مجتمع القرون الوسطى حتى دون حصول تطورات معينة فى القطاع الصناعى. فمن ناحية، كانت هناك سلسلة طويلة من التغيرات فى تقنيات كل فروع الإنتاج الزراعى - وهذه عملية اكتسبت زخمها فى القرن الثامن عشر، ولكنها كانت قد بدأت منذ بداية القرن السادس عشر. ومن ناحية أخرى، وبتناغم مع الثورات التقنية، كانت هناك عملية تغير تنظيمى حوَّلت عزبات القرون الوسطى إلى مَعامل لإنتاج الحبوب والصوف ودمرت العلاقات القديمة بين المُلاك والفلاحين أو المزارعين. يكفى أن نذكر الشكل الإنجليزى الرئيسى لهذا التغيير: الأراضى المسيَّجة Enclosures الذى أخذت الحكومات، والكتاب أيضًا، موقفين مختلفين تمامًا منه. فقد قامت الحكومات فى القارة، وبخاصة فى ألمانيا، بالكثير من الجهد الحازم والناجح إلى حد بعيد لحماية الفلاحين وتحويلهم أخيرًا إلى طبقة من صغار مُلاك الأرض. أما فى إنجلترا، فقد تُرِكَ صغار الفلاحين، ممن يملكون الأرض التى يزرعونها بأنفسهم، ليزولوا؛ ورغم الانفعالات الناجمة عن هجر القرى، فقد سادت الملكية الكبيرة ليس كوحدة منتجة بل كوحدة للإدارة وتركت الإنتاج إلى الرأسمالى - العامل: المزارع.

٣- ومع هذا، ليس مستغربًا قط أن تجتذب الصناعة والتجارة الدولية اهتمامًا أدبيًا أكثر مما فعلت الزراعة، رغم ضآلتهما النسبية. فقد كانتا بمثابة طفلين يافعين، بل طفلين باتت العائلة تشعر أن مصيرها يتوقف عليهما بشكل رئيسى. كما توافرَ لهما أيضًا حافز وفرصة أكثر مما توفر للملاك والمزارعين لبذل الجهود من أجل مصلحتهما الخاصة. وبالنسبة لعلم الاقتصاد، كان هذا يعنى وجود اقتصاديين "صناعيين وتجاريين" أكثر من "اقتصاديين زراعيين". بيد أن ظهور هاتين المجموعتين من الكتاب كان مسألة تقسيم عمل أساسًا، كما هو الحال فى الوقت

الحاضر: فتنافراتهم الطبيعية لا ينبغى تصعيدها إلى مستوى تنافرات بين فلسفات مختلفة للحياة أو فلسفات مختلفة لعلم اقتصاد تحمل مبررات حقيقية - باستثناء حالات معينة يمثل الفزيوقراط الحالة المهمة الوحيدة منها (انظر الفصل الرابع، أدناه).

ظهر المشروع كبير الحجم - بمعايير ذلك الزمن - فى إيطاليا فى القرن الرابع عشر، وفى ألمانيا فى القرن الخامس عشر، وفى إنجلترا (فى عهد اليزابيث) فى القرن السادس عشر، إلى حد بعيد، وفى الحقلين المالى والتجارى أولاً ومن ثم فى مجال الإنتاج. ولكن الصناعة التحويلية، التى عاينها الاقتصاديون وتجادلوا بشأنها، كانت من حيث الجوهر عبارة عن صناعة الحرفى artisan (الذى لا يزال منظّمًا ضمن الطوائف الحرفية Craft guilds)، وصناعة "المعلم" master فى الصناعة المحلية، وصناعة المعامل التى يديرها مالكوها owner- factories manager والتى كانت قليلة العدد وصغيرة الحجم فى أغلب الأحوال. وقد تغير هذا الوضع (بصورة ذات دلالة وإن كانت غير جوهرية) فى أوروبا الغربية، وبخاصة فى إنجلترا، أثناء الثورة الصناعية فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، بيد أن النتائج الكاملة لم تتكشف قبل العقود الأولى من القرن التاسع عشر. لقد قام كتاب كثيرون، وحتى آ. سمث أحياناً، بتصنيف الصناعى سوية مع العامل. ولم يمتلك أحد منهم، بما فيهم سمث، فكرة واضحة عن المعنى الفعلى للعمليات التى قادت إلى ما عمدّه المؤرخون الاقتصاديون تحت اسم الثورة الصناعية. شعر سمث أن الشكل التشاركى corporate للصناعة كان شيئًا شاذاً فيما عدا حالات معينة كتشييد القنوات. فبالنسبة له ومعاصريه، كانت الأعمال الكبيرة لم تزل تعنى الأعمال التجارية والمالية الكبيرة وبخاصة مشروع المستعمرات. وقد نظروا إليها بالضبط كما ينظر الاقتصاديون المعاصرون إلى أى نوع من الأعمال كبيرة الحجم، أى بمشاعر الريبة والامتعاض.

٤- تميزت هذه الثورة الصناعية والتجارية، حتى نهاية الفترة قيد الدرس تقريبًا، بسياسات وممارسات "احتكارية" كانت تشكل واحدة من القضايا الرئيسية للأدب الاقتصادى فى تلك الفترة، وكانت محل شجب تام من لدن الاقتصاديين ومؤرخى الاقتصاد منذ آ. سمث وحتى وقتنا الحاضر. نقصد بالسياسة العامة "الاحتكارية" وممارسة قطاع-الأعمال الخاصة "الاحتكارية" الإجراءات وأشكال

التصرف التى تهدف إلى تأمين "منفذ" مربح إلى منتجات أو خدمات فرد أو مجموعة أفراد عن طريق: (١) إبعاد الأجانب عن السوق الوطنية والدولية – وهذه عملية كانت تشمل فى الغالب استبعاد المنتجين والتجار من المدن والأقاليم المجاورة نظرًا لعدم تحول المناطق الوطنية إلى مناطق اقتصادية بعد؛ (٢) إبعاد كل المتعاملين الآخرين قدر الإمكان باستثناء الفرد أو المجموعة المفضلة favored – مثل إبعاد تجار التجزئة عن أعمال التاجر؛ (٣) تنظيم إنتاج الفرد أو المجموعة المفضلة نفسها وتنظيم توزيعه بين الأسواق. ولنتوقف للحظة لكى نحلل أسباب انتشار تلك السياسة والممارسة فى ضوء الاعتبارات السابقة.

أولاً: يمكن أن نتوقع أن الرأسمالية الناضجة إذا ما برزت للعيان فجأة وإذا ما سُمح لها أن تكشف عن طاقاتها دون أن تشوهها العوامل المذكورة، فإن سلوك قطاع الأعمال والسياسة العامة معًا كان سيكون من البداية مثلما أصبح عليه لاحقًا فى فترة ما من القرن التاسع عشر. أى يمكننا، فى هذه الحالة، أن نتوقع اندفاع المنشأة التنافسية إلى الأمام فى بلدان كانت فقيرة فى منتجاتها وغنية جدًا فى إمكاناتها. ومع ذلك، فإن هذا التوقع لن يكون مبررًا إلاَّ جزئيًا. فالفقر زبون سيئ، والمخاطر العادية التى تصحب نشاط الأعمال تزداد كثيرًا فى بيئة يتوجب فيها ليس فقط اجتذاب الثروة التى ينبع منها الطلب بل وخلقها أيضًا. فغالبًا ما تحتاج السياسة الاقتحامية، فى قطاع الأعمال كما فى غيره من الحقول، إلى تكتيكات دفاعية مكملة رغم أن معظم الاقتصاديين، فى جميع العهود، يرفضون بعناد رؤية هذا الأمر. ولكن، وفى ظل ظروف تتسم ببطء التقدم طويل الأمد على نحو لا مناص منه، فإن كل مرحلة ينبغى حمايتها بعناية خاصة لكسب الوسائل والوقت اللازم للتقدم صوب مرحلة أخرى أبعد منها. ومن الطبيعى جدًا أن يتأثر المؤرخ بممارسات وسياسات تهدف إلى وضع قيود حمائية تسود فى كل لحظة زمنية أكثر مما يتأثر بصورة العملية عبر الزمن.[١٢١] ومع ذلك، فإن من الصحيح كذلك أن الامتيازات الاحتكارية كانت سُتقدَم فى حالات عدة يتعذر فيها تمامًا على المنشأة أن

(١٢١) ليس ثمة توضيح لهذا الموقف أفضل من مقالة جورج يونون الرائعة الأخيرة حول جمعية التجار المغامرين Merchant Adventurers الواردة فى عمله: Studies in Economic History (1927). ومع نفور أقل للتغلغل لما هو أعمق من ذلك الرأى قصير- الأمد، صاغ البروفيسور هكشر (مصدر سابق) الوضع بطرح مفهوم من قطبين هما " الجوع للمنتجات" و" الخوف من المنتجات"- وهو مفهوم لا يعبّر جيدًا عن علم اقتصاد ذلك الوضع.

تمارس نشاطها دونها، والسماح لرجال الأعمال المعنيين بالقيام بممارسات احتكارية فى حالات أخرى، وذلك حتى فى ظل حكومة عقلانية بشكل خالص ليس لها من دافع سوى تعزيز التنمية الصناعية. وهذا يصح طبعًا وبقوة إضافية على تلك البلدان التى خربتها الحرب كألمانيا حيث يتعذر إثارة جهود المنظمين ومبادراتهم enterpreneurial effort لدى سكان يغمرهم البؤس واليأس إلا من خلال التوقعات بالحصول على الكسب غير العادى.

ثانيًا: ومع ذلك، فإن الرأسمالية لم تبرز للعيان فجأة من وسط عالم فارغ قبل ذلك: إذ كانت قد انبثقت بدرجات بطيئة عن نموذج قائم مسبقًا طغت عليه، من الناحية التى نناقشها هنا، روح الطوائف الحرفية ومؤسساتها وممارستها. ويتُوقع من أى بيئة أن تقاوم المنتجات الجديدة، وطرق الإنتاج الجديدة، والأشكال الجديدة للمنشأة؛ ولكن، فى تلك القرون، كانت هناك آلية قانونية للمقاومة تعمل على نحو تلقائى. وهذا الأمر له صلة بموضوعنا من جهتين. فمن ناحية، عملَ التشريعُ والإدارةُ، فى جميع البلدان، وتحت ضغط الطوائف الحرفية ولمصلحتها، على إخضاع المنشأة "الحرة" الأحدث لضوابط مختلفة regulations كان من شأنها تقييد الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فمع إن هذه الضوابط ليس لها جذور فى النظام الرأسمالى، بل هى بمثابة تشويه له، فإن التجار، والمعلمين masters، وأمثالهم ممن تأثروا بها، انتزعوا طبعًا أقصى ما يمكن انتزاعه للانتفاع من قطاع-أعمال سيئ ونظموا أنفسهم على هذا الأساس. وثمة أسباب كثيرة – علاوة على المكاسب المتوقعة من الضوابط المقيِّدة – تفسر سهولة تمكنهم من تحقيق ذلك: فالتجار والمعلمون أنفسهم كانوا نتاجًا لعالم كان فيه التنظيم والعمل التشاركى corporate action هو الشيء المتميز، ولم يكن لديهم اعتراض على قواعد "أخلاقية" ودينية تفرض سلوكًا نمطيًا بما فى ذلك اجتماعات الصلاة. لقد افتقد هؤلاء المنزلة والوزن السياسى طوال الوقت الذى عملوا فيه كأفراد منفردين بينما تمثل كل شركة محترمة Worshipful Company قوةً سياسية؛ وبالنسبة للحالة الأهم من التجارة عبر البحار، كانت الحاجة لتوفير الحماية المادية وتدبر الحيطة من العدوان دافعًا من شأنه أن يجمع التجار بسرعة ويجتذب العمل التشاركى إلى مجالات أخرى أيضًا- فأشياء كالشركات المساهمة لم يتم تشكيلها إلاّ لغرض القرصنة. لكن الشركة المرخصة Chartered Company التى هى ليست شركة تجارية بذاتها

بقدر ما هى إطار لتنظيم تجارة أعضائها والتى وقفت ضد، وتحالفت جزئيًا مع، نظام Staple System الخاص بالقرون الوسطى (jus emporii)، لم تكن سوى الاستجابة الواضحة لكل تلك الاحتياجات والوسيلة الطبيعية لانتزاع أكثر ما يمكن انتزاعه من مذهب الحماية فى تلك الفترة.[١٢٢]

ثالثًا: كانت لدى حكومات الدول الوطنية دوافع خاصة بها لخلق أو تفضيل تنظيمات أو أوضاع "احتكارية" إلى هذا الحد أو ذاك. وقد مر بنا بالفعل أحد تلك الدوافع وهو مسألة إعادة الهيكلة reconstruction. ويتمثل الدافع الآخر فيما توقعَ الحكام الحصول عليه من كسب شخصى – فالملكة اليزابيث شاركت شخصيًا فى مكاسب (وخسائر) المخاطر "الاحتكارية"، وحتى فى عائدات السرقة البحتة. ويقدم العاهل العظيم نفسه أمثلة بارزة عن الطريقة المستخدمة لحماية الأفراد المتمتعين بالأفضلية من خلال تزويدهم ببراءات احتكار. وكانت التنظيمات "الاحتكارية" هشة وأيضًا مما يسهّل الضغط عليها بالمقارنة مع عدد كبير من المنظّمين المستقلين. وأخيرًا، إذا افترضنا وجود حكومة قوية، فإن من الأسهل ليس استغلال مثل تلك التنظيمات فقط بل إدارتها أيضًا: إذ تمثل أجهزتها الإدارية الخاصة مقابض طيعة جدًا تسهل سيطرة الحكومة عليها. ويتجلى هذا الجانب بكامل أهميته إذا تذكرنا طبيعة سياسة تلك الحكومات حيث تشكل الإجراءات المتعلقة بلتجارة بالذات إحدى أدوات سياسة القوة power politics العدوانية: فتوجيه التجارة صوب جهة ما، ووقفها تماما فى جهة أخرى، لم يكن أقل تأثيرًا من الحملات العسكرية فى بعض الحالات؛ وعلاوة على ذلك، كانت شركات المستعمرات من مختلف البلدان تؤجج الحرب ضد بعضها بعضًا بينما كانت الحكومات الوطنية المعنية فى حالة سلم من الناحية الرسمية.[١٢٣]

---

(١٢٢) من المؤسف ألا نستطيع التعمق أكثر فى معنى وبنية هذين النوعين من الشركات. يكفى الرجوع إلى كتاب البروفيسور هكشر. ومع ذلك، لابد من التعرض إلى نقطة واحدة. لقد أسمينا نظام staple System بأنه نظام قرو– وسطى لأنه تطور عن نمط صناعات الطوائف الحرفية فى القرن الثالث عشر (وقد انتقل إلى إنجلترا فى عهد إدوارد الثالث تقريبًا كما تبين تعليماته حول staples). ولكن، بفضل تكيفه مع الظروف المتبدلة، فقد استمر هذا النظام كطريقة عامة لتنظيم التجارة الدولية خلال الجزء الأكبر من الفترة المدروسة، وفى البندقية حتى الاحتلال النابليونى. وفى إنجلترا، أنهت خسارة كالايس عام ١٥٥٨ أحد أشكاله ولكنه بقى سائدًا فى شكل آخر: وفى الحقيقة، فإنه لم يتطور كليًا إلاّ بفضل قانون الملاحة لعام ١٦٦٠ (ذلك لأن سياسة قوانين الملاحة ما هى إلاّ نوع خاص من staple policy) وقانون staple لعام ١٦٦٣.

(١٢٣) نلجأ، مرة أخرى، إلى محاضرات د. يونيون (مصدر سابق) كمثال لتوضيح نوع من النقد=

ومن الطبيعى جدًا أن يستاء الجمهور كثيرًا من استغلاله فى كل تلك الحالات ولأى من تلك الأغراض دون بذل جهد للتمييز فيما بينها ومن دون السؤال عما إذا هناك ميزة من شأنها تبرير تلك الممارسات فى بعض الحالات، كما فى حالة التعذر التام لإمكانية التزود بأشياء معينة من دون تلك الممارسات. إن الأدب الواسع حول ذلك الموضوع – الذى سيدرك القارئ معظمه لو تيسر له معرفة الأدب الغزير المناظر له فى وقتنا الحاضر – قد عكسَ هذا الاستياء فقط(١٢٤) ونادرًا ما تجاوزَ شجب الأفراد والمجموعات المفضلة، والتى كانت شركة الهند الشرقية وجمعية التجار المغامرين فى إنجلترا أكثر مَنْ تعرضَ للشجب فيها. وقد انضم حتى رجال الأعمال إلى الجدل الدائر ضد فرض القيود والامتياز فى كل حالة تقريبًا إلاّ حالة الكاتب المعنى نفسه: فكل واحد كان يعادى منح الامتياز لأى شخص آخر. وهكذا فإن التحليل الأكثر دقة نهضَ به "مرافعون خصوصيون" كانوا يدافعون عن حالات فردية.(١٢٥) ومع ذلك، فلنتذكر ما قلناه فى الجزء الأول من أن

="الليبرالى" لتلك المواقف والسياسات والذى ينزع إلى حجب الفهم التاريخى حتى حينما يشدد على أشياء غير خاطئة. فهو يقدم أسبابًا قوية للاعتقاد بأن إنجلترا لم تكسب أى فائدة وطنية سواء من سياساتها "الاحتكارية" أو قرصنتها (بل يصل الأمر إلى حد التشديد على أن سرقة كنوز المعادن لم تعوض البلد لأنها دمرت الشيء الجوهرى: الثقة) وأنها أخطأت، إلى أبعد حد ممكن، حينما أهملت الجوانب طويلة الأمد من "التقييد الاحتكارى" والمكاسب "الاحتكارية". ولكن طرحه، حتى ولو كان أقوى مما هو عليه فعلاً، يبقى غير حاسم بالضبط لأنه طرح أحد ليبراليى القرن التاسع عشر. فينبغى معالجة نمط السلوك السائد فى القرن السادس عشر أو السابع عشر من زاوية معطيات وبشر القرنين السادس عشر والسابع عشر. وحينما نفعل هذا، حتى من زاوية اقتصادية بحتة، فإن اللاعقلانية لن تكون واضحة تمامًا. ولكن، فى حالة الحروب المستديمة، حيث يعتبر إلحاق الأذى بالآخر هدفًا بحد ذاته، فإن الاعتبارات الاقتصادية البحتة غير كافية على نحو واضح. وثمة أمر آخر. فعند مناقشة الأوضاع التاريخية، ينبغى أن نميز دائمًا بين المبادئ التى تكون أساس نمط سلوكى معين وبين فعالية التحقق. وهذه مسألة مهمة جدًا. فقد حاجج آ. سمث، مثلاً، ضد الفساد والأخطاء المرتبطة بالإدارة الحكومية فى عهده وعهود أبكر مثلما حاجج ضد الإدارة الحكومية بحد ذاتها. وكذلك نحن فاعلون هنا: فالمحاجّة المعاصرة ضد الاشتراكية أو ضد توسيع السيطرة الحكومية هى محاجة ضد عدم الفعالية المتوقعة عند تطبيق مبادئ الاشتراكية أو السيطرة الحكومية مثلما هى ضد تلك المبادئ نفسها. فكلا النوعان من المحاجّة لها مكانتهما ولكن ينبغى أن يبقيا منفصليْن.

(١٢٤) والمثال الأهم هو "اكتشاف" مفهوم احتكار القلة Oligopoly (انظر الفصل السادس، القسم ٣ ج، أدناه).

(١٢٥) يمكن ذكر أحد أفضل تلك الأعمال على سبيل المثال وهو: John Wheeler, Treatise of Commerce, wherein are shewed the Commodities arising from a well ordered and ruled trade, such as that of the Societie of Merchants Adventurers is proved to be. Written principally for the better information of those who doubt of the necessarinesse of the said Societie in the State of the Realm of England (1601) (بحث حول التجارة يبين=

دافع الباحث المحلل لا يمت إلى مسألة صحة وأهمية وقائعه ومحاجَّاته بأية صلة، وأن الإلهام والتشجيع الذى يضفيه وجود "دافع مصلحى" interested motive على المناقشة المعنية، مهما كان، لا يقلل من شرعية المحاجَّة الصادرة عنه مثلما لا يقدم عدم وجود مثل هذا الدافع شيئًا لصالح شرعية تلك المحاجّة. وبالنسبة لنا، فإن وقائع ومحاجة المرافع الخاص يمكن أن تكون صالحة أو طالحة شأنها فى ذلك شأن محاجة "الفيلسوف المتجرد"، حتى إذا سلمنا بوجود فيلسوف من هذا النوع.

يمكن تقديم تفسيرات واضحة لصالح واقعة أن رد فعل الجمهور على الممارسات التقييدية كان فى إنجلترا أقوى مما كان فى القارة: وكعلامة، نذكر أن حرية التجارة، التى كانت تعنى فى القرن السابع عشر، بين أمور أخرى، إلغاء staple system أو الشركات المرخصة أو، على الأقل، إلغاء حق كل تاجر فى أن يكون عضوًا فى الشركات الأخيرة، قد نالت الدعم فى البرلمان وتم تقديم قانون كاسح ضد فرض القيود على التجارة- وليس، طبعًا، لصالح حرية التجارة بالمعنى الأحدث للمصطلح - مع أنه لم يُطبَق قبل عام ١٦٠٤. ولكن ثمة نقطة أخرى للاختلاف لها أهمية كبيرة بالنسبة لنا. فربما لاحظ القارئ أن معظم الممارسات والإجراءات التشريعية التقييدية، مهما أثارت اعتراض الفرد العادى، لم تخلق محتكرين بالمعنى البحت: بائعين وحيدين Single Sellers،[١٢٦] ولم تؤدِ إلى ظهور تسعير احتكارى على وجه التحديد. ومع ذلك، فإن كل الاحتجاج العام ضدها قد انصب ضد الاحتكار. وينبغى ألا نذهب بعيدًا للبحث عن السبب. فإذا كان من

=تدفق السلع من تجارة ذات تنظيم حسن ومحكم كما تثبت ذلك تجارة شركة التجار المغامرون. والبحث منجَز أساسا لتقديم معلومات أفضل لمن يشكون بضرورات الشركة المذكورة فى دولة مملكة إنجلترا (١٦٠١)).وعليه، بوسعنا أن نضيف أن البحث تمت كتابته لمواجهة احتمال صدور تشريعات معادية (للاحتكار).

(١٢٦) يشير الاحتكار بمعناه البحت إلى وضع بائع واحد (فرد أو شركة) يواجه جدولاً معينًا للطلب يُعَد معطى بالنسبة له بمعزل عن سلوكه هو وسلوك بائعى السلع المنافسة. يمكن اعتبار الحق الكامل ببيع مشروب البورت، فى ظروف إنجلترا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، كمقاربة "عملية" جيدة للاحتكار البحت strict أو الحقيقى genuine، رغم أن بائع هذا المشروب لا يستطيع على العموم أن يتوقع بقاء جدول الطلب على حاله حينما تتغير أسعار المشروبات المماثلة. ولكن الشركات التجارية الكبيرة، مثل شركة التجار المغامرين، لم تشكل احتكارات بهذا المعنى لأنها لم تحدد الأسعار على العموم، رغم أنها نظمت نشاطات أعضائها. يعود السبب الذى يوجب على الاقتصاديين قصر استعمال مصطلح الاحتكار على الحالة "الحقيقية" المعرّفة قبل قليل إلى سريان نظريتهم للسعر الاحتكارى على تلك الحالة فحسب - أو، بتعبير آخر، لأن سياسة السعر الاحتكارى على وجه التحديد ممكنة فى تلك الحالة فقط - بحيث لا يترتب على الأخذ بتعريف أوسع سوى الخلط والإرباك.

المستبعد أن يكون الجمهور الإنجليزى أيام الملكة اليزابيث قد تأثر بحقيقة شجب الاحتكار من جانب أرسطو والعلماء السكولائيين، فإنه قد أضمر استياءات قديمة، تمتد من العصور الوسطى، ضد التحكم بالأسواق وما شابه. وقد تفجرت هذه الاستياءات غضبًا حينما تبنت اليزابيث وجيمس الأول عملية خلق احتكارات حقيقية بالفعل بأعداد كبيرة؛ وفوق ذلك، فلم تقم هذه الاحتكارات بممارسات تعويضية فى أكثر الحالات. وفى سياق النضال ضد هذه الاحتكارات، تم شحن كلمة احتكار Monopoly بالعواطف، كبعبع لا نظير له كان يرتبط بذهن الفرد الإنجليزى العادى بالامتياز الملكى، والمحاباة والظلم؛ وبحيث تحولت تلك الكلمة إلى مصطلح يثير الشعور بالعار. ولكن كلمة معينة، إيجابية كانت أم سلبية، ما أن تكتسب قيمة عاطفية بحيث تضمن رد فعل تلقائى من جانب أى إنسان يسمعها أو يقرؤها، فإن المتحدثين أو الكتاب يحاولون استغلال هذه الآلية النفسية بتوسيع نطاق استخدام تلك الكلمة قدر الإمكان. وهكذا أخذ الاحتكار يشير إلى أى شىء تقريبًا يكرهه المرء عن الممارسة الرأسمالية. وقد امتد هذا الموقف بصورة طبيعية إلى الولايات المتحدة بكل سهولة، ذلك لأن نسبة كبيرة من المهاجرين الإنجليز إلى ذلك البلد كانوا، لأسباب أخرى، خصومًا أقوياء لنظام آل تيودر – ستيوارت. وقد تواصل الموقف وأثرَّ على الرأى العام، والتشريع، وحتى على التحليل المتخصص حتى يومنا هذا فى إنجلترا والولايات المتحدة.(١٢٧)

إن جل ما قيل فى هذا القسم يؤشر نحو أنماط سلوك محددة تبدو أنها تنزع إلى إضفاء وزن كبير على "الأسس" principles. وهذا ما يحصل بالفعل. فالتعابير: مذهب ميركنتيلى، نظام ميركنتيلى، سياسة ميركنتيلية قد تم ابتكارها، من قبَل نقاد عدائيين أولاً، وذلك للإشارة إلى هذه النتيجة. ومع ذلك، فقد حاولت أن أتجنب استعمالها لحد الآن. وسأوضح سبب هذا فى الفصل السابع حيث نجعل من

---

(١٢٧) يبدو هذا التفسير مقنعًا أكثر من الإشارات العامة المألوفة التى تشير إلى تعلق الإنجليز على وجه التحديد بالحرية والقواعد النزيهة لأداء اللعبة أو إلى ميل القارة على وجه التخصيص لتقبل الخضوع للنظام وما شابه. والمثال الإنجليزى، الذى يوضح معًا وجود الظاهرة التى أرغب بلفت الأنظار إليها واستمرارها أيضًا، يقدمه أبطال حرية التجارة فى المواد الغذائية من الإنجليز فى القرن التاسع عشر ممن كانوا يحبون الإشارة إلى خصومهم ص " محتكرين"، رغم أن المزارعين الإنجليز والمُلاك الإنجليز لم يكونوا محتكرين بأىٍ معنى يعتد به لهذا المصطلح. حتى أن السير روبرت بيل، الذى كان يبدى بعض المعقولية أحيانًا لأغراض غوغائية، قد استعمل العبارة فى خطاب له فى مجلس العموم ألقاه عند هزيمة وزارته العظيمة عام ١٨٤٦.

المذهب الميركنتيلى – اسمًا وواقعًا – موضوعنا المركزى. وفى غضون ذلك، أسأل قرائى نسيان كل ما قد يعرفونه عنه وأن يقرأوا ما سيلى بعقل مفتوح، أى بعقل غير متحيز لمفاهيم مسبقة غير تاريخية.

٢- الأدب الاقتصادى فى هذه الفترة

سنحاول الآن تصنيف المادة الضخمة التى ينبغى أن نستخلص منها ثمرات الجهد التحليلى الهامة إلى هذا الحد أو ذاك. وهذه مهمة شاقة. فحتى فى وقتنا الحاضر، لا يجُمع الاقتصاديون على رأى واحد دائمًا بخصوص الأعمال التى تتناسب أو التى لا تتناسب مع المقاييس المهنية. ولكننا نعالج فترة تكوين لم تكن فيها ثمة مقاييس مهنية قط قبل بروز الوضع الكلاسيكى فى نهايتها. وإضافة إلى ذلك، لم يكن الحقل نفسه محددًا، وبسبب هذا وحده، فإنه كان أوسع بكثير مما هو عليه الآن: فقد كان يشمل التكنولوجيا، مثلاً. ومع ذلك، لكى نختصر المهمة إلى حدود يمكن السيطرة عليها، نعمد حالاً إلى استبعاد مجموعات معينة من الأدب التى تستبعدها الكتب الحديثة أيضًا، رغم أننا يجب أن نتذكر أننا بذلك ننحى جانبًا أجزاء من التحليل، أجزاء ليست أقل شأنًا من تلك التى نختارها بالتأكيد. وتقودنا هذه الطريقة فى معالجة المادة إلى البنود الأربعة التالية.

(أ) المادة المستبعدة.

١. فى القرن السادس عشر وما بعده، كان Oeconomia لا يزال يعنى الإدارة المنزلية. ويبدو أن هذا النوع من الأدب كان شائعًا جدًا. وأسلوب تصفح تلك الكتب من ذلك النوع والتى لا يُعتمد عليها كثيرًا لم تقدم أى شىء يثير الانتباه فى هذا التاريخ. بيد أنه يمكن الإشارة إلى عينتين. أولاً: العمل الشهير: (Oeconomia ruralis et domestica 1593-1607) لكاتبه يوهان كوليروس، وهو كتاب جرى تداوله لأكثر من قرن، ويتضمن كل أنواع النصح حول تدبير المنزل بما فى ذلك شئون المزرعة والحديقة والممارسة الطبية المحلية. ثانيًا، كتاب L'Economo prudente, 1629 لمؤلفه ب. فريجيريا الذى عرّف economia

كـ"طريقة حكيمة معينة لتوجيه الأسرة " (إذ يُعنى الفصـل الحـادى عشـر منـه بــ governo (توجيه) أحد الرجال لزوجته)، وقد يثير هذا الكتاب اهتمـام بعـض الاقتصاديين لأنه يسعى لوصف السلوك الاقتصادى الوطنى- وفى الواقـع، يمثـل مفهوم economo لديه نوعًا من المعرفة الفطرية الرائدة حول الإنسان الاقتصادى. وبالمثل، فى كتابه: (Systema disciplinae politicae 1606) فإن ب. كيكرمـان عّـرف Oeconomia علـى أنهـا disciplina de domo et familia recte dirigenda (نظام توجيه العائلة).

٢. يمثل الأدب الخاص بالمحاسبة والحساب التجارى مادة أهم بكثير تتداخل مع الأدب المجاور حول إدارة الأعمال، والقانون التجارى، والجغرافيـة التجاريـة وظروف الأعمال فى البلدان المختلفة. ثمة أمثلة تبرز محتويات ذلك الأدب الـذى نستبعده، مع أنه يتضمن أجزاء من التحليل الاقتصادى البحت. يعالج كتـاب فـرا لوكا باسـيولى: de arithmetica, geometria, proportioni e proportionalità (Venice, 1494) مسك الدفاتر ذات القيد المزدوج، إضافة إلى الحسابات التجارية العادية حول الفائدة، الحوالات، المبادلات، وما شابه. ويعتبـر كتـاب و.شـفيكر: Zwifach Buchhalten (1549) أول كتاب ألمانى عثرت عليه حول مسك الدفاتر ذات القيد المزدوج. وقد أصبحت مثل تلك النصوص مألوفة فى القـرنين السـادس عشر والسابع عشر. وكذلك كان حال الكتب المرشدة حول التجـارة فـى مراكـز التجارة الأوروبية. إن أحد أقدم وأشهر تلك الكتب هو كتاب ك. ب. بيجولونى: La pratica della mercatura (about 1315)، الذى بوسع القارئ العثور عليـه فـى كتاب كونغهام: Growth of English Industry and Commerce 5th ed., vol. ١, pp. 618 et seq). وتتضمن أعمال القرن السابع عشر من ذلك النوع محاجّـات اقتصادية أولية. انظر، مثلاً، كتـاب جـون روبـرت: (Trade Increase 1615) وكتاب لويس روبرتس: (The Merchants Mappe of Commerce 1638). وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر نجد، من ناحية، حصيلة غنية مـن المقـالات، وبخاصة حول المصارف، سنشير إلى بعضها فيما بعد، ومؤلفات شاملة من ناحيـة أخرى. وهنا، ينبغى أن نذكر كتاب جـاكويس سـافارى: Le parfait negociant (1675)، الذى برر حيويته عبر طبعاته الجديدة حتى عام ١٨٠٠، والذى يبدو لـى أنه يكرر على نطاق أوسع مأثرة ج. د. بيـرى: (Il Negotiante (1638-1665؛

وعمل ب. كـــوتروغلى راوغيـــا الأبكـــر: Della Mercatura e del Mercante perfetto (1573)؛ وكذلك عمل ابن سافارى (جاكويس سافارى ديس بروسلونس): Dictiionnaire Universel du Commerce... (الذى أكمله ونشره أخـــوه فيـــل إيمون- لويس، ١٧٢٣-١٧٣٠). أما عمـــل مـــالكى بوســـتليثواتى: Universal Dictionary of Trade and Commerce 1751-5)، فهو ليس مجـــرد ترجمـــة للكتاب الأخير كما يُزعم، رغم أنه يستند عليه (حول الاختلافات بين العملين، انظر ى. أ. ج. جونســـون: Predecessors of Adam Smith, 1937, Appendix B.). إن هذا الكاتب نفسه، وفى هذا العمل عينه، يختزل تهمة الانتحال، التـــى وجهـــت مرارًا إلى بوستليثواتى، إلى حجمها الحقيقى، (رغـــم أن الموضـــوع يبقـــى ســـيئًا كثيرًا). ومع ذلك، فإن أيًا من تلك القواميس لم يهتم بما نسميه علم الاقتصاد. فقـــد قُصد بها تلبية حاجات التاجر العملية، كما أنها لم تعالج مشاكل الاقتصاد إلا بشـــكل عرضى. ويمثل ذلك، إضافة إلى الملحق الإحصائى، الفارق الرئيسى الذى يميـــز تلك الأعمال عن أعمال مماثلة أحدث، وبخاصة قاموس ماك كولوخ: Dictionary, Practical, Theoretical, and Historical of Commerce and Commercial Navigation (1832).

٣. كما تم استبعاد الأدب المتعلق بالزراعة (إدارة المزرعـــة، التكنولوجيـــا الزراعية) والغابات، وإنْ مع بعض التردد؛ بيد أن استبعاد مادة تكنولوجية أخـــرى لا ينبغى أن يثير الظنون، مع أن بعض الكتاب، ممن كتبوا عن جوانـــب التعـــدين التكنولوجية مثلاً، عالجوا موضوعات اقتصادية أيضًا (انظر ج. أجريكولا: De re metallica, 1556، الذى تُرجم إلى الألمانية فيما بعد، وهو بحث موفق جدًا). يمكن عرض تطور الأدب حول الزراعة خلال الفترة بصورة مختصرة كما يلـــى. فـــى القرن الثالث عشر، كانت ثمة مجموعة من الكتاب الإنجليز – ممن لم يستطع أحـــد لحد الآن ربطهم سواء بمن سبقهم أو بمن تلاهم مباشرة – قدموا أعمـــالاً متميـــزة حول إدارة الممتلكات والزراعة (وقد تمت ترجمتها عـــن الفرنســـية النورمنديـــة ونشرتها بصورة نقدية السيدة إليزابيث لاموند عـــام ١٨٩٠ للجمعيـــة التاريخيـــة الملكية). وتكفى الإشارة إلى بحث حول Husbandry كُتب قبل عام ١٢٥٠ ونُسب إلى والتر اوف هنلى. وإذ نتغاضى عن تلك المجموعة، فإننا نجد اهتمامًا ملموسًـــا بتلك القضايا بدءًا من القرن الخامس عشر حينما أصبحت الطبعات الجديـــدة مـــن

أعمال علماء الزراعة الرومان(Scriptores rei rusticate)، التى وجدت الطبعة الأقدم منها تعود إلى عام ١٤٧٢، وبخاصة كولوميلا، مطلوبة بشكل ملح. وقد أنتجت الروح الجديدة من المذهب التجارى commercialism فى الزراعة- والتى ترتبط بتغيرات عميقة فى بنية الريف الاجتماعية - فى جميع البلدان أدبًا هدفه تعليم طرق الإنتاج التى يُشار عادة إلى استعمالها بـ"الثورة الزراعية". ففى إنجلترا، ثمة تطور متواصل بدءًا من عمل فتزربيرت: Boke of Husbondrye) (1523 إلى عمل ويستون: Discours of Husbandry in Brabant and Flanders (1650)، إلى كتاب ورلدج: Systema agriculturae (1669)، وعمل مورتايمر: Whole Art of Husbandry (1707)، وكتاب تباب جثرو تال:-Horse- Houghing Husbandry (1731) – وهى أعمال تقف فى مستهل تفجر نشاط أدبى استمر خلال القرن الثامن عشر وبلغ ذروته، بمعنى ما، فى كتابات أرثر يونج الغزيرة (انظر، مثلاً، كتابه: Rural Economy, 1770 ومجلته الدورية: Annals of Agriculture). وقد عالج هذا الأدب دائرة واسعة من القضايا كالأراضى المسيَّجة، والبزز، والحرث، والمناوبة بين المحاصيل، واللفت والبرسيم وتربية الماشية. وفى القارة، تصدرَ الألمان مزاولة الزراعة بينما تصدرَ الإيطاليون الأدب حول ذلك الموضوع. ولنلاحظ الأسماء التالية كرواد وكتاب ما زالوا تحت تأثير الكتاب القدامى: ب. دى جريسنسى (Opus ruralium commodorum، الذى أعرف عنه طبعة عام ١٤٧١ فحسب)، أ. غالو (Dieci giornate della vera agricoltura, 1566)، ج. ب. ديلا بورتا (١٥٨٣)، والكاتب الأصيل المرموق كاميلو تاريلو (1567 Ricordo di agricoltura) ولكن طبعة عام ١٧٧٢ هى الوحيدة التى أعرف) الذى استبق التطور فى نقاط مهمة لقرنين من الزمن تقريبًا. أما من المساهمات الألمانية، فنذكر كتاب هرسباك: Rei rusticae libri quatuor, 1570 (الذى ترجم إلى الإنجليزية عام ١٥٧٧ للمرة الأولى)، وكتاب كوليروس (انظر أعلاه). ثم توقفت المساهمات إلى أن استؤنفت عند نهاية القرن السابع عشر لتتواصل بشكل ثابت إلى أن نصل إلى كتابات ج. س. شوبارت (١٧٣٤-١٧٨٧)، الذى شرّفه الإمبراطور جوزيف الثانى باللقب البارز "Cloverfield" حول الاقتصاد الريفى. كما تنبغى الإشارة إلى الإسبانى ج. أ. دى هيرارا (Libro de agricultura ...new ed. 1563) والفرنسيين تشارلس إستن (L" Agriculture et maison rustique, 1570) الذى تُرجم إلى الإيطالية عام ١٥٨١، ولا أعرف شيئًا

عن الكتاب الأصلي، وأولفر دى سيرس (Theatre d" agriculture, 1600). وتكفينا هذه المحاولة لتحديد مواضع المعالم المبكرة، رغم أن ذلك الأدب ساهم إلى حد بعيد فى تكوين بعض التقاليد الفكرية الأكثر تميزًا فى علم الاقتصاد المعاصر. وهذا يصح أيضًا على علم الغابات الذى لم أستطع ولوجه قط. ومع ذلك، فإن من المهم ملاحظة أن علم الغابات قد ظلَ قسمًا متميزًا من البحوث الألمانية حول علم الاقتصاد بشكل عام حتى القرن التاسع عشر.

٤. يشكل وصف المسافرين للظروف الاقتصادية التى عاينوها فى البلدان الأجنبية، وحتى فى بلدانهم ذاتها، جزءًا من الأدب الاقتصادى للفترة المدروسة، وذلك لعدم وجود تقارير منتظمة من مصادر ثابتة. وتقوم هذه الطريقة بالإبلاغ عن الوقائع وتفسيرها على مستويات مختلفة تتراوح من مشاهدات متفرقة إلى تحليلات دقيقة تتضمن أحيانًا قطعًا نظرية مهمة. ويمكن أن يشوه إهمال هذا الأدب صورتنا حول علم الاقتصاد فى تلك القرون، وأن يخفى بشكل خاص المدى الكامل للعمل الهادف إلى جمع الوقائع الذى تحققَ بالفعل. ومع ذلك، ليس لنا من خيار سوى استبعاده. ويكفى أن نذكر عينتين إنجليزيتين مشهورتين تستحقان القراءة بإمعان. تعود الأولى إلى عمل السير وليم تمبل: (Observations upon the United Provinces 1672 ; 3rd ed. augmented ed. 1676)، وهى تعرض الظروف فى الأراضى المنخفضة من زاوية فلسفة محددة حول الثروة (تتمحور حول "التوفير والصناعة")، وتتمثل العينة الثانية بتقارير آرثر يونج حول جولاته وسفراته المختلفة (حيث يبرز من بينها التقرير التالى الأكثر أهمية: Travels.. with a view to ascertaining the Cultivation, Wealth Resource, and National Prosperity of the Kingdom of France, 1792) (سفرات تركز.. على التحقق من الزراعة وموارد الثروة والرفاه الوطنى فى مملكة فرنسا)، التى تتضمن الكثير مما يمكن تسميته " نظرية مستمدة من الواقع المتنوع" theory in action.

أراد ج. شومبيتر وضع هذه المناقشة للمادة المستبعدة فى حروف صغيرة لأنها تهم المختصين فقط. إن العديد من الكتب المذكورة، التى راجعها فى مكتبة كريس (مدرسة هارفارد لإدارة الأعمال)، بدت له وللناشر كفردوس علمى.

وأنا أدين بالفضل للبروفيسور ألكسندر جيرشنكورن الذى أفادنى بأن كتاب جورج أجريكولا: De re metallica (المبين فى النقطة الثالثة قبل قليل) كان قد

تُرجم إلى الإنجليزية من قبل هربرت كلارك هوفر ولو هنري هوفر (١٩١٢، الطبعة الجديدة ١٩٥٠).

(ب) الإداريون المستشارون. سنقسم مؤلفى المادة المتبقية إلى مجموعتين متميزتين بشكل واضح، وإن بشكل عام فحسب. سنسمى هؤلاء المؤلفين: الإداريون المستشارون[١٢٨] Consultant Administrators و"كتاب الكراريس" Pamphleteers. وفى إطار المستشارين، يشكِّل المعلمون وكتاب البحوث النظامية، إلى هذا الحد أو ذاك، مجموعة فرعية يسهل تحديدها نسبيًا. وفى ذلك الفردوس البيروقراطى، كان ثمة طلب مطرد طبعًا على تعليم الشباب ممن كانوا يتحضرون للتقدم فى حقل الوظيفة المدنية، أو الأفراد الكبار الذين كانت لديهم الرغبة بتحسين كفاءتهم، وبخاصة فى ألمانيا وإيطاليا. وقد تم البدء، أثناء القرن الثامن عشر، بإعداد كراسى الأستاذية لتدريس ما وُصف بالألمانية بـ"علم العمل الوظيفى" Cameral Science أو علم تدريب الموظفين المدنيين (Science of State Staatswissenschaft) أو ما يمكن وصفه بدقة أكثر بأسس الإدارة والسياسة الاقتصادية Principles of Economic Administration and Policy (بالألمانية Polizeiwissenschaft).[١٢٩] ومنذ ذلك الحين، أصبحت تلك البحوث كتبًا مقررة

---

(١٢٨) يغطى هذا المصطلح تقريبًا ما يغطيه المصطلح الإسبانى Politicos. وفى ألمانيا، تستعمل كلمة Cameralist أو Kameralist (وهى مشتقة من وزارات المال الإقليمية camerae). ولكنها تحمل دلالة ضيقة بصورة مضللة، ولا يمكنها، فوق ذلك، أن تخدم غرضنا المتمثل بتسمية مجموعة تشتمل على المعنى الألمانى ولكن لا تقتصر عليه. لقد نشرت تواريخ وثبت مراجع الأدب Cameralist الألمانى فى وقت مبكر عام ١٧٥٨ من قبل ج. ج. موسر وفى ١٧٨١-١٧٨٢ من قبل ك. ج. روسج (Versuch einer pragmatischen Geschichte der õkonomie, Polizei und Kameralwissinschaft). كما كان من المفيد الاستعانة بعمل ر. فون مول: Geschichte und literatur der staatswissenschaften. 1855-1858، ومن ثبت المراجع الشامل: Bibliographie der Kameralwissenschaften.1935-1937 الذى أنجزته السيدة ماجدولينا هومبرت، والذى يتضمن حوالى ١٤٠٠٠ فقرة لا تقع غالبيتها، مع الأسف، ضمن نطاق هذا الكتاب. انظر أيضًا كتاب ك. زيلنزيكر: Die alten deutschen Kameralisten (1914) وكتاب لويس سومر: Die österreichischen Kameralisten (1920-1925). هذا، ويمكن إضافة لكتاب الأمريكى: The Cameralists (1909) لمؤلفه أ. و. سمول.

(١٢٩) انظر بخاصة وليم شتيده: Die Nationalökonomie als Universitätswissenschaft (1906). ويمكننا أن نشير إلى تأسيس كراسى الأستاذية فى جامعات هال (عام ١٧٢٧؛ مما أثار على الفور ملاحظة تنم عن الاستهانة بكفاءة الأساتذة المعينين حديثًا) وأوبسالا (١٧٤٠) ونابولى (١٧٥٤، وقد تم تأسيس كرسى "economia e commercio" خصيصًا لجينوفيسى). ونعلم طبعًا أن تدريس الاقتصاد لا ينبغى أن يؤرَّخ من تلك السنين. فقد سبق أن قام بتدريسه الفلاسفة السكولائيين وفلاسفة القانون الطبيعى ضمن مادة القانون ومادة الفلسفة الأخلاقية. كما أن تدريب الموظفين المدنيين قد=

ومواد لمحاضرات أكاديمية إلى حد بعيد. ومع ذلك، فإن الحاجة نفسها كانت قد فرضت نفسها قبل ذلك الوقت بكثير، وتمت كتابة بحوث نظامية لأغراض التدريس فى جميع دول القارة قبل وقت طويل من حصول علم الاقتصاد كحقل متميز على الاعتراف الرسمى الذى يفترضه تأسيس تلك المناصب الأستاذية.

ولكن، بدءًا من القرن الخامس عشر، باشر رجال الإدارة العامة من جميع الألقاب والأنواع- نبلاء كبار وكادحون بسطاء- فى إيطاليا أولاً، وفى غيرها من ثم، تدوين أفكارهم حول الكيفية التى ينبغى أن تكون عليها الحكومة والاقتصاد فى بلدانهم، وبخاصة كيفية توجيه المالية فيها. وكان هؤلاء الإداريون أفرادًا مهنيين practitioners، ولديهم خبرة بمسألة الحكم، وكان معظمهم علمانيين. ولذلك، فإن كتبهم وتقاريرهم ومذكراتهم كانت تتميز عن أعمال السكولائيين وفلاسفة القانون الطبيعى. كما يصح القول أنها تختلف عن أعمال المعلمين أيضًا.

كان هؤلاء الأفراد المهنيون ينقصهم الاعتياد المنظَّم والمعرفة الواسعة التى يتمتع بها الأكاديمى المتخصص، رغم أنهم سدوا هذا النقص بتمكنهم من الوقائع وطزاجة وجهات نظرهم. ولكننا سوف نضمهم، مع المعلمين، فى المجموعة التى أسميناها: الإداريين المستشارين. فهم، رغم كل شىء، كانوا فى الغالب موظفين عامين يكتبون لموظفين عامين آخرين. ومع ذلك، ينبغى أن نمضى أبعد. إذ يتوجب علينا ضم عدد من الأفراد ممن لم يكونوا موظفين عامين، ولكنهم جعلوا القضايا العامة من صلب اهتمامهم بنفس الروح التى فعل بها الموظفون العامون ذلك، وحتى بصورة أفضل، أو كتبوا بروح حقيقية من التحليل العلمى- ومن هؤلاء رجال أعمال، وأساتذة فى علوم أخرى غير الاقتصاد، وأفراد من مختلف الخلفيات والمواقع. وهكذا نجد، إلى جانب المجموعة الفرعية المتخصصة، مجموعة أخرى تشكل وحدة معينة ليس بأى معنى سوسيولوجى، بل وفقًا لطبيعة عملها. وقد قدمت

=سبقَ القرن الثامن عشر أيضًا. إذ ترجع بداية هذا التدريب إلى القرنين الثالث عشر والرابع عشر فى جامعات نابولى (التى تأسست عام ١٢٢٤)، واكسفورد، وبراغ، وكراكوف، وفينا، وسالامانكا وغيرها. وكان تدريب الموظفين المدنيين يأتى ثانيًا بعد تدريب رجال الدين فى ماربورج، وكونغزبيرج، وارزبورج، وجراز. وعلاوة على ذلك، كان ثمة كرسى فى "الإحصاء" فى القرن السابع عشر. وقد يكون من المهم أن نذكر أنه لم تكن هناك كراسى لعلم الاقتصاد ذاته فى إنجلترا وإسكتلندا. ومع ذلك، تم تعيين بعض الأساتذة فى الزراعة فى إيدنبورج عام ١٧٩٢ - بينما تأسس كرسى الاقتصاد السياسى فيها عام ١٨٧١ فعلاً؛ وفى زراعة أكسفورد عام ١٧٩٦ - فى حين تأسسَ كرسى الاقتصاد السياسى فيها عام ١٨٢٥.

هذه المجموعة العمل الأكثر أهمية فى تلك الفترة- وبخاصة العمل الأكثر أصالة. ورغم أن هذا العمل نادرًا ما كان نظاميًا من حيث شكله، إلا أنه، فى الغالب، كان كذلك من حيث الجوهر. وفى إنجلترا، كانت مثل هذه الأعمال من الكثرة فى القرن السابع عشر بحيث أنها شكلت نوعًا قياسيًا يمكن تمييزه بسهولة، كما أنها تحمل عنوانا قياسيًا أيضًا: Discourse of Trade (مقالة حول التجارة). ولكنها لم تقتصر على إنجلترا، رغم عدم وجود عنوان قياسى معين فى البلدان الأخرى، ربما باستثناء العنوان الفرنسى فى القرن الثامن عشر: Elements du Commerce (أسس التجارة). سنسمى هذه الكتب: شبه-أنظمة Quasi-systems. وقد أخذ "علم الاقتصاد العام" General Economics شكله المستقل لأول مرة فى صورة هذه الكتب.

(ج) **كُتاب الكراريس**. كان كتاب الكراريس مجموعة كبيرة متنوعة - أصحاب مشاريع مصارف أو قنوات أو مغامرات صناعية واستعمارية؛ مرافعين خصوصيين لصالح أو ضد مصلحة خاصة، مثل شركة المغامرين - التجار أو شركة الهند الشرقية؛ مدافعين أو خصومًا لإجراء أو سياسة معينة؛ مخططين لهم أفكارهم المفضلة- وهم هواة فى الغالب؛ وأفراد آخرين يتعذر وضعهم ضمن أى من هذه الفئات ولكنهم لا يطمحون إلاّ إلى تفسير قضية معينة أو طرح قطعة من التحليل. وقد برزوا فى كل البلدان بفضل الزيادة السريعة فى فرص الطبع والنشر. كما أن الصحف، التى كانت من الأشياء النادرة فى القرن السادس عشر، باتت متوافرة فى القرن السابع عشر، حيث بلغت ١٧٠ صحيفة ومجلة لنشر المادة الاقتصادية فى القرن الثامن عشر وفى ألمانيا وحدها.[١٣٠] ولكن بريطانيا، كما هو متوقع، كانت هى وطن الكراس التقليدى كما هو متوقع. إذ لم يتوافر فى أى بلد آخر دافع قوى جدًا للتأثير على الرأى العام كما توافرَ فى بريطانيا.

---

(١٣٠) كان ذلك مجموعها للقرن كله طبعًا. وكان عمر العديد من تلك الصحف والمجلات قصيرًا. وقد لا يكون هناك أكثر من ١٠ % من ذلك المجموع فى وقت واحد. كما أن تلك الصحف والمجلات لم تجار مثيلاتها الفرنسية من حيث النوعية. وفى الواقع، تعتبر المجلة الاقتصادية إنجازًا فرنسيًا على وجه التحديد. والمجلة الأولى من ذلك النوع كانت هى: (the Journal Oeconomique 1751) ثم تلتها مجلة:1763) the Gazette du Commerce)، التى اشترتها الحكومة وأكملتها بمجلة: the (Journal de l" Agriculture, du Commerce et des Finances 1764)، التى أصبحت المجلة الناطقة بلسان الفزيوقراط لفترة من الزمن.

وبالترابط مع ما أنتجه هؤلاء الكتاب، أصبحت المشكلة التى ذُكرت فى بداية هذا القسم جدية جدًا. وبقدر ما تعكس كتاباتهم ظروف زمانهم، ومزاجه، وصراعاته وخصوصياته، فإن لها أهميتها الكبيرة طبعًا بالنسبة للمؤرخ الاقتصادى ومؤرخ الفكر الاقتصادى ولكن ليس بالنسبة لنا. فعند كتابة تقرير عن الحالة القائمة لعلم الاقتصاد، لن يفكر أحد بضم علم الاقتصاد "المبسط" popular economics أو ما أسماه ماركس بالاقتصاد "الفج" vulgar economics الخاص بوقتنا الحاضر. ولكن هذا التمييز لم يكن ممكنًا حتى عام ١٧٥٠، مثلاً. فكل الاقتصاد "العلمى" آنذاك كان يتمثل بالنواة الصغيرة التى تتضمنها أنظمة فلاسفة القانون الطبيعى، والتى كان بوسع كل رجل أعمال بارع وملم بوقائعه أن يتكئ عليها لتيسير أعماله بنجاح دون أن يتوجب عليه امتلاك طريقة محددة. وإضافة إلى ذلك، فقد طورّ كتاب الكراريس، ببطء، الأسلوب الأولى الذى كان يلزمهم. وقد كتب بعضهم كراسات ذات طابع علمى على وجه التحديد. ويدين لهم بدين كبير علمُ الاقتصاد فى وضعه الكلاسيكى الأول. وهكذا يتعذر علينا إهمالهم. ولكن ينبغى على كل واحد منا، فى حدود تمكنه الفردى من المادة،(١٣١) أن يعتمد على حكمه الخاص غير المعصوم على نوعية عملهم.

٣- أنظمة القرن السادس عشر

سننطلق، مرة أخرى، من العمل Wealth of Nations كنقطة استرشاد. لقد أشرنا فى الفصل السابق إلى آ. سمث كفيلسوف قانون طبيعى. وفى هذا الفصل، سننظر إليه كإدارى مستشار. وفى الطريق إليه، سوف أحاول أن أتجنب وضع قوائم مربكة وخاوية، بل تقديم أقل ما يمكن من الأسماء. وسيُناقش عدد ضئيل من الأعمال المهمة، أو ذات الطابع التمثيلى على وجه التحديد، فى هذا الفصل أو الفصول اللاحقة بتفاصيل وافية لإعطاء فكرة عن طبيعتها وأهميتها. وإذا أخذنا

(١٣١) بقدر ما أعلم، وبقدر تعلق الأمر بالمساهمات فى التحليل الاقتصادى، يمكن اختزال أدب الكراريس الأوروبى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى أقل من دزينتين من الفقرات. ومع ذلك، لا ينبغى على القارئ أن يغفل حقيقة أننا نضع ضمن الإداريين المستشارين كتابًا كثيرين ممن يقوم مؤلفون آخرون بتصنيفهم ضمن كتاب الكراريس.

الفترة ككل، فإنه ينبغي تكريم إيطاليا أولاً. وإذا كان لهذه العبارة معنى، فإنه يمكننا أن نقول إن علم الاقتصاد كان أساسًا علمًا إيطاليًا حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وتتقاسم إسبانيا وفرنسا وإنجلترا أوسمة التكريم من الدرجة الثانية، وإنْ بنسب متفاوتة فى العهود المختلفة. سنخصص بقية الفصل بشكل رئيسى إلى المجموعة الأولى من المجموعتين الفرعيتين اللتين تضمهما مجموعة الإداريين المستشارين: المجموعة المهنية، مع ضرورة إلقاء نظرة على كتاب شبه-الأنظمة. ولا يعود سبب هذا المخطط إلى الأهمية الكبيرة لأعمال هذه المجموعة. على العكس. فلم تقدم مجموعة أخرى، من المجموعات الأكثر تأثيرًا، كتبًا مملة كما فعلت هى. فالأصح هو أننا نفعل ذلك لكى نزيحها هى أولاً عن طريقنا.

(أ.) **عمل كارافا.** يقدم التاريخ الاقتصادى فى العصور الوسطى المتأخرة دليلاً قويًا على ما نميل، وفق أعمالنا الخاصة نفسها، إلى اعتباره مستوى عاليًا من التبصر فى المشاكل العملية للسياسة الاقتصادية. ولتوضيح هذا، يكفى المثال الإنجليزى[١٣٢] الذى يتم الاستشهاد به فى الغالب. إن ما ينبغى تسميته بـ" أقاويل" تدفق النقود من إنجلترا ومشاكل العملة الأخرى كانت قد برزت عام ١٣٨٢. وبوسع القارئ التأكد بسهولة من أن ما كان يتعين قوله من قبَل الخبراء الذين تم درسهم يحمل معنى معقولاً تمامًا ولا يختلف جوهريًا عما ينبغى علينا توقع سماعه من خبراء مماثلين فى ظل ظروف مماثلة، ولو أن الصياغة ستكون أكثر تشذيبًا دون شك. وبينما تكشف وثائق كهذه وجود قدر من قوة التحليل، فإن ثمة مؤشرات على الاهتمام بجمع الوقائع أيضًا: فكتاب إيتن بويلو: Livre des metiers (about 1268)،[١٣٣] الذى يتعلق بضوابط المتاجرات فى باريس، يمثل علامة على هذا النوع من البحث الذى استجمع قوة دفعه منذ القرن السادس عشر. إن الجهد الأدبى الذى سيُناقَش فى هذا الفصل يرجع أيضًا، بمعنى ما، إلى عمل القديس توما: De regimine principum وكتاب English Speculum Regis (الذى نشره مويسانت عام ١٨٩٤) وإلى أعمال أخرى تعود للقرنين الثالث عشر والرابع عشر كعمل اجيديوس كولونا: De regimine principum libri أو عمل فرا باولاين:

---

(١٣٢) انظر: 'Opinions of the Officers of the Mint on the State of English Money, 1381-2' in: English Economic History: Select Documents (compiled and ed. by A. E. Bland, P. A. Brown, and R. H. Tawney, 1914)، ص ٢٢٠ وما بعدها.

(١٣٣) الذى نشره ديبنج فى: (Documents inédits sur l histoire de France 1837).

Trattato (الذى نشره موسافيا عام ١٨٦٨) أو عمل بيترارك: De republica optime administrande.

ونتج عن هذا الأدب، إبان القرن الخامس عشر، عمل أرفع منزلة من كل العمل المنجز سابقًا بحيث أن من الملائم أن تأخذ قائمتنا المتعلقة بالإداريين المستشارين عنوانها من اسم مؤلفه، مع إنه كان كاتبًا عمليًا أساسًا، وهو الكونت والدوق النابولى كارافا.[١٣٤] إن بعض توصياته توضح نطاق أفكاره. فقد كان مرامه أن يرى ميزانية متوازنة تتضمن مجالاً واسعًا للإنفاق على وجوه الرفاه وتتفادى اللجوء إلى القروض الإجبارية - التى ساواها بالسرقة - وما شابه؛ وأراد للضرائب أن تكون واضحة، وعادلة، وقليلة بحيث لا تفضى إلى تسرب رأس المال نحو الخارج أو اضطهاد العمل، الذى هو مصدر الثروة؛ كما ذهب كارافا ذهب إلى ضرورة ترك قطاع الأعمال وشأنه، مع أنه أضاف ضرورة تشجيع الصناعة والزراعة والتجارة بالقروض النقدية أو بوسائل أخرى؛ كما أنه أوصى برعاية التجار الأجانب لأن وجودهم مفيد للبلد فى الغالب. وكل شىء هنا ممتاز طبعًا ويخلو من أى خطأ أو ضرر. ولكنه، بالدرجة نفسها، يخلو من أى محاولة للتحليل. فالعمليات المعتادة فى الحياة الاقتصادية لم تكن تخفى مشكلة ما بالنسبة لكارافا. والمشكلة الوحيدة تتمثل بكيفية توجيه هذه العمليات وتطويرها. وليس من داع للشك بوجود نظرية معينة للقيمة خلف فقرته القائلة بأن العمل مصدر الثروة. إن هذه القضايا قد حيرت العقول النبيهة لمعاصريه السكولائيين. بيد أنها لم تخطر ببال ذلك الجندى ورجل الدولة.

ومع ذلك، يحتل عمل كارافا مكانة بارزة فى تاريخ التحليل الاقتصادى. يكفى مخططه النظامى وحده لتوضيح هذا. الجزء الأول من كتابه يعالج أسس السياسة العامة وسياسة الدفاع -قارن محاضرات آ. سمث حول الأسلحة - ويناقش الجزء الثانى إدارة العدل. والجزء الثالث يشكل بحثًا صغيرًا حول المالية العامة

---

(١٣٤) ديوميد كارافا (١٤٠٦-١٤٨٧): De regis et boni principis officio (الطبعة المستعملة هى طبعة عام ١٦٦٨، ولم أجد الطبعة الأصلية المكتوبة بالإيطالية فى سبعينيات القرن الخامس عشر). وكتب ماتيو بالميرى (١٤٠٥-١٤٧٥)، وهو مؤلف معاصر لكارافا، بحثًا عنوانه: Della vita civile، نشر عام ١٥٢٩ (بعد وفاته)، وكان عملاً محددًا كثيرًا بالنسبة لمسائل فرض الضرائب (وبخاصة عند تطوير المذهب القائل بأن دفع الضرائب يتم كمقابل لما تقدمه الدولة من مساعدة وحماية للأفراد عند مزاولة نشاطاتهم الاقتصادية، والذى استخلص منه بالميرى مبدأ التناسبية proportionality). ولكنه يبدو لى، عمومًا، أدنى منزلة من عمل كارافا كعمل تمثيلى.

ويبعد بمسافة يمكن قياسها، رغم وسعها، عن الكتاب الخامس من العمل Wealth of Nations والذى عنوانه: Of the Revenue of the Sovereign or Commonwealth. ويطرح الجزء الرابع والأخير آراء كارافا حول السياسة الاقتصادية المناسبة، والتى تبدو بحوث كثيرة فى القرن الثامن عشر كمجرد توسيع لها. وليس ثمة دليل على أن الكتاب اللاحقين قد أخذوا كتابه كنموذج، وأن هذا الكتاب، بهذا المعنى، قد خلق الشكل النظامى الذى ينبغى أن نضع فيه جزءا مهمًا من عمل الإداريين المستشارين. ولكن كارافا، طبعًا، وبقدر ما أعلم، كان أول من عالج بشكل شامل المشاكل الاقتصادية للدولة الحديثة الناشئة، كما أن جمهرة من الكتاب فى القرون الثلاثة التالية، بقيامهم بتبنى الأفكار النظامية نفسها وتعريف حقلهم بطريقة مماثلة، قد اقتفوا أثره وكتبوا بالروح نفسها التى كان يمثلها هو بأفضل صورة. لقد تعلمَ هؤلاء الكتاب أن يحرثوا بعمق أكثر، إضافة إلى حرث أراضٍ جديدة. ولكنهم لم يغيِّروا المخطط العام. وبشكل خاص، فهم لم يناصروا فحسبُ، بل طوروا فى الوقت المناسب أيضًا، الفكرة الأساسية القائلة بأن كارافا قد جسَّدَ مفهومه حول الأمير الصالح Good Prince (الذى كان على السير جيمس ستيوارت تجسيده فى مفهومه حول رجل الدولة Statesman). إذ يمثل هذا الكائن المؤله الحالة الجنينية لمفهومهم عن اقتصاد وطنى National Economy (بالألمانية Volkswirtschaft أو Staatswirtschaft)، التى تعكس جيدًا العملية التاريخية التى حاولنا تصويرها فى القسم الأول من هذا الفصل. وهذا الاقتصاد الوطنى لا يعنى ببساطة مجرد مجموع الأسر والمنشآت الفردية أو إجمالى الجماعات والطبقات ضمن حدود دولة معينة، بل إنه يُعامَل كنوع من وحدة أعمال متسامية، كشىء له وجود متميز ومصالح متميزة وتنبغى إدارته كمزرعة ضخمة. وهذه هى الطريقة التى صاغتْ بها تلك الحقبة مفهومها للوضعية الأساسية التى اكتسبتها الحكومات والبيروقراطيات بالفعل، كما أنها تمثل أيضًا الطريقة التى تم على أساسها التمييز بين الاقتصاد السياسى واقتصاد الأعمال، وهو التمييز الذى استمر حتى وقتنا الحاضر، رغم ضآلة ما يمكن قوله لصالح هذه الطريقة من زاوية التحليل البحت.

(ب) الأعمال التمثيلية: بودان وبوتيرو لقد ازدهر هذا النوع من علم الاقتصاد فى القرن السادس عشر فى جميع بلدان القارة. سنختار عملين لبودان

وبوتيرو[١٣٥] كأعمال تمثل ذلك العهد – وكان لها أيضًا تأثير واضح على الكتاب، حينذاك وفيما بعد. والعملان عبارة عن بحثين حول "العلم السياسى" أساسًا – استلهما عمل أرسطو: Politics – وهما يشكلان خطوتين ومحطتين مهمتين بين ميكافيلى ومونتسكيو. أما علمهما الاقتصادى فهو، كعلم كارافا، يدور حول السياسة والإدارة العامة ويحتل مكانه بجانب كل الفروع الأخرى للمعرفة السياسية. ولا يتجاوز إلا قليلاً التحليلُ الاقتصادى الذى يتضمنه الكتاب السادس من عمل بودان: Republique الأفكارَ المتداولة فى زمانه، وهو لا يتجاوز حقًا تحليل كافارا بمسافة بعيدة رغم أن أسسه المتعلقة بفرض الضرائب تؤشر تقدمًا كبيرًا باتجاه الكتاب الخامس من Wealth of Nations.[١٣٦] أما بوتيرو، الذى يمكن تصنيفه من بعض النواحى الأخرى كنصير لبودان، فقد كانت له مساهمة أهم فى التحليل الاقتصادى سنشير إليها فيما بعد فى الفصل المتعلق بالسكان. أما هنا، فإن ثمة ملاحظة أخرى تطرح نفسها. إذ يبدى عمل بوتيرو اهتمامًا متميزًا بالوقائع fact-mindedness، وبخاصة عند درسه بالارتباط مع أعماله الأخرى. فقد كان بوتيرو كاتبًا تحليليًا مقتدرًا. ولكن الجزء الأكبر من أعماله قد تركزَ على تجميع وتنسيق وتفسير الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، السابقة والمعاصرة له. وهو لم يشذ فى هذا عن أحد. فقد رأينا أن العلماء السكولائيين كانوا يتصيدون الوقائع بحرص شديد وكانوا يفكرون انطلاقًا من أكثر ما يمكن

---

(١٣٥) جين بودان أو باودن (بودينوس، ١٥٣٠-١٥٩٦): Les six livres de la République (١٥٧٦؛ الطبعة الثانية ١٥٧٧؛ الطبعة المستعملة ١٥٨٠). حول هذا الكاتب وأعماله، انظر كتاب هنرى باودريلارت: Jean Bodin et son temps (1853)، الذى لا يزال يحتفظ بقيمته كمرجع موثوق رغم مرور قرن كامل على تأليفه. وذلك هو العمل الوحيد من أعمال بودان الذى يلزم ذكره هنا؛ وسنشير فيما بعد (الفصل السادس) إلى عمل آخر له صلة بموضوعنا. ومخافة أن لا يجد القارئ تعبيرنا بحق بودان منصفًا، فلنؤكد على أن ما نأخذه بالاعتبار هو مساهمته فى التحليل الاقتصادى فحسب والتى أرى أنها كانت متواضعة، وليس مكانته فى حقول أخرى، وبخاصة نظرية السيادة، التى كانت تتمتع بأهمية أكبر بكثير.

جيوفانى بوتيرو (١٥٤٤-١٦١٧): Della ragion di stato (١٥٨٩، وقد كانت هناك طبعات وترجمات عدة؛ وصدرت الطبعة الأحدث عام ١٩٣٠ مع مقدمة كتبها س. موراندى ضمن سلسلة (Classici del pensiero Politico). ولتقدير الأهمية الكاملة لهذا الكاتب، لابد من الإشارة إلى عملين آخرين له: (Delle cause della grandezza delle città 1588)، الذى يذكر، فى بضع نقاط منه، بعمل مونتسكيو: Grandeur des Romains، وبالكتاب الثالث من Wealth of Nations؛ والعمل الثانى هو تقاريره الشاملة (Relazioni Universali) حول رحلاته وحول قوة وموارد دول أوروبا وآسيا، التى نشرت خلال الفترة ١٥٩١-١٥٩٦.

(١٣٦) أرى أن هذه الأسس تشكل الدليل الأول ضمن أى برهان على الأصول الأوروبية، وبخاصة الفرنسية، لأفكار آ. سمث حول المالية العامة.

من المشاهدات العيانية وأقل ما يمكن من المقدمات المجردة، مما يمكن للمرء تصوره. ومع ذلك، فإن الأدب الذى نناقشه الآن كان يتمتع بهذه الخاصية أيضًا وبدرجة أكبر، والذى يمكن القول بأن معظمه، هو وقيمته الرئيسية معًا، إنما يكمن فى تحقيقاته "الميدانية" factual investigations: إذ شكل تجميع الوقائع المهمة الرئيسية على الدوام بالنسبة للغالبية الساحقة من الاقتصاديين فى كل مكان من تاريخ علم الاقتصاد. وبالإضافة إلى نظرية بوتيرو حول السكان، فقد قدمت إيطاليا خلال القرن السادس عشر أعمالاً كثيرة أخرى أكثر أهمية من الأدب الذى نستعرضه الآن، وبخاصة فى حقل النقود (دافانزاتى، سكاروفى، انظر الفصل السادس، أدناه).

(ج) **إسبانيا وإنجلترا.** يعود الفضل فيما حققه علم الاقتصاد الإسبانى من مستوى رفيع فى القرن السادس عشر[١٣٧] إلى المساهمات السكولائية أساسًا. ولكن ينبغى الانتباه إلى ما أرى أنه كان "شبه-نظام" مبكر وهو عمل أورتز[١٣٨] الذى يمثل بشكل رئيسى برنامجًا معللاً جيدًا للتنمية الصناعية من نوع كان يجب أن يكون فعالاً فى القرن السابع عشر فى إسبانيا وإنجلترا معًا. أما فى ألمانيا، فإن ثمة

---

(١٣٧) انظر E. Castelok. "Coup d'oeil sur la literature économique de l'Espagne au XVIe et au XVIIe Siecle" (Journal des) Manuel Colmeiro. Historia de la economia politica en Espana (1863) (economistes, vol. 45. 1901 Biblioteca de los economistas espanoles 1880))؛ وثمة مقتطفات مفيدة فى كتاب جوان سمبير و. جوارينوس: Biblioteca espanola economico-politica (1801-1821) الذى يمثل المقابل الأسبانى لمجموعة كوستودى الإيطالى؛ انظر كذلك: A. V. Castillo. Spanish Merchantilism (1930) ; E. Hamilton. ' Spanish Mercantilism before 1700 ' (Facts and Factors in History by former students of E. F. Gay): and Jose Larraz Lopez. ' La Epoca del Mercantilismo en Castilla. 1500-1700' (Real Academia de Ciencias Morales y Politicas. 1943)، واستعراض ج. ماركوز لهذا العمل فى: Economic History Review. 1944. كما يتحدث سنيور لاراز عن مدرسة إسبانية لاقتصاديى القرن السادس عشر - مدرسة سالامانكا. وثمة بعض المبررات لذلك الأمر. ولكن جوهر هذه المدرسة قد تكون على يد السكولائيين المتأخرين الذين تصادف أن أصول أكثرهم بروزًا كانت إسبانية؛ بيد أن تعاليمهم لم تنطو على أى شىء إسبانى على وجه التحديد؛ كما أن بقية اقتصاديى القرن السادس عشر الإسبان لا يشكلون مدرسة معينة، مع أن أكثرهم كانوا رجال دين أيضًا.

(١٣٨) Luis Ortiz. Memoriaial Rey para que no salgan dineros de estos reinos de Espana. (١٥٥٨؛ انظر كتاب كولميرو: Biblioteca). وينبغى عدم الاهتمام بالعنوان الذى كان يمكن أن يتسبب فى منع تداول الكتاب لاحتسابه على "المذهب الميركنتيلى". فالعنوان لا يمت إلى أهمية الكتاب الحقيقية إلا بصلة محدودة، وقد اختاره المؤلف على الأرجح للفت انتباه الأفراد العاديين.

القليل مما يمكن تسجيله. ومع ذلك، فإننا نشير، فى الهامش أدناه، إلى عملين من شبه-أنظمة يبدو أنهما قد حققا النجاح.(١٣٩)

للوهلة الأولى، يمكن للمرء تفهم الانطباع القائل بأن إنجلترا، فى القرن السادس عشر، قد استجابت بصورة ضئيلة لذلك النوع من العمل الذى تناولناه لحد الآن. ولكن الأمر لم يكن كذلك. فالاستجابة كانت موجودة ولكنها أخذت أشكالاً أخرى بسبب البنية السياسية المختلفة للأفراد الذين كان العمل موجهًا إليهم. لقد تطورت فى ذلك القرن مناقشة المشاكل الاقتصادية الجارية بصورة جوهرية، وهى مناقشة شجعَتها ونظمتها أيضًا تقاليد التحقيقات البرلمانية والحكومية، وكانت تحمل دلالة "علمية" أحيانًا. ويمكن من الوثائق المقدمة أمام اللجان الملكية- كاللجنة الملكية المعنية بالصرف عام ١٥٦٤- ومن الخطب والعرائض والكراريس المتعلقة بالأراضى المسيَّجة، والطوائف الحرفية، والشركات، والـ staple system، والاحتكارات، وفرض الضرائب، والعملة، والتعريفات، وعلاج الفقراء، والأجور، وتنظيم الصناعة، وما شابه، كتيِّب حول التحليل والسياسة الاقتصادية يمكنه أن يضاهى الجهود النظامية المعاصرة فى القارة.(١٤٠) بيد أننا سنسلك طريقًا أسهل مفتوحًا أمامنا لحسن الحظ. فثمة عدد من البحوث يمكن اعتبارها مخططات عامة لعلم الاقتصاد فى ذلك الوقت، وهى تلبى ما نحتاجه، جزئيًا على الأقل، وستتم معالجة ما هو معروف على نطاق واسع جدًا فحسب من هذه البحوث.(١٤١)

---

(١٣٩) كان عمل ملكيور فون اوس (حوالى ١٥٠٦-١٥٥٧): Politisches Tsetament، المكتوب عام ١٥٥٦ والمنشور تحت عنوان: De prudentia regnativa عام ١٦٠٧، قد أُعيد طبعه لأغراض التدريس من قبل ثوماسيوس فيما بعد ذلك بكثير، عام ١٧١٧. والعمل الثانى هو مقالات جورج أوبرخت (١٥٤٧-١٦١٢) حول القضايا الاقتصادية التى نشرت عام ١٦١٧ بعد وفاته تحت عنوان: Funff Underschiedliche Secreta Politica (ويتمتع هذا الكاتب بأهمية أكبر كمرجع قانونى). ويبرز تأثير بودان على هذه المقالات بشكل واضح.

(١٤٠) تكمن أحسن وأسرع طريقة لإقناع القارئ بذلك فى تصفح الكتاب-المرجع المذكور سابقًا، أى: (Bland, Brown and Tawney, English Economic History: Selected Documents (1914، وكذلك الكتاب المفيد أكثر: Tawney and Power, Tudor Economic Documents، الذى يتضمن وثائق مختارة توضح تاريخ إنجلترا، الاقتصادى والاجتماعى، فى عهد آل تيودور (ثلاثة مجلدات، ١٩٢٤) حيث يتضمن المجلد الثالث منها "كراريس ومذكرات ومقتبسات أدبية".

(١٤١) ثمة كتاب بعنوان: A Compendious or briefe examination of certayne ordinary complaints, of divers of our countrymen in these our days: which although they are in some part iniust frivolous, yet are they all by way of dialogues thoroughly debated and discussed. (بحث مركز أو موجز لشكاوى ريفيينا الكثيرة والمعتادة فى هذه الأيام: التى تطرح وتناقش فى صورة حوار رغم أنها تافهة إلى حد ما). وندين لـ مس إليزابيث لاموند بتزويدنا=

يتضمن عمل "The Discourse of The common Weal" ثلاثة حـــوارات تُعنى بطائفة واسعة من القضايا. يعبر الكاتب عن أسفه من "أن البـــاحثين الشـــباب وفى عجلة دائمة من أمرهم حينما يعبرون عن أحكامهم" و"عن الانقسامات الدينية"؛ ويوصى بتحسين التدريب بشكل شامل، معتبرًا التفوق فى التعليم سببًا من أســـباب انتصار يوليوس قيصر على بومبى؛ ويدين تسييج الأراضى الذى من شأنه تحويـــل الأرض الخصبة إلى مـــراع؛ وينتقـــد شـــركات الأعمـــال الناشـــئة وممارســـاتها الاحتكارية؛ ويستنكر العملة المخفضة والتضخم الذى يؤذى الأفراد الذين لا تتكيف دخولهم حالاً لهذه التغيرات، كالعمال[١٤٢] ومُلاك الأراضى وحتى جلالـــة الملـــك؛ ويوصى بتعزيز وضع الصناعات الناشئة إضافة إلى مراكمة خـــزين نقـــدى لـــــ "الحالات الطارئة" ("sodeyne eventes") – باعتبار أن النقود، إذا صح التعبيـــر، "مخزن لأى سلعة" و nervus bellorum؛ ولا يحبـــذ تصـــدير المـــواد الأوليـــة، وبخاصة الصوف، وينزعج من أولئك "الأجانب" ممن لا يبيعون شيئًا سوى المـــواد التافهة التى تكلفهم القليل بينما يدفع الشعب الإنجليزى الكثير عند شرائها فى حـــين يشترون هم سلعًا إنجليزية أصلية، هذا إنْ كانوا يشترون أصلاً، ولم يأخذوا نقـــودًا سائلة بشكل مباشر إلاّ فى فترة متأخرة؛ ويشعر بوجوب فرض ضريبة على السلع الأجنبية بحيث تصبح السلع المحلية قادرة على المنافسة؛ ويفضل بقاء أموال البلـــد فى داخله واسترداد تلك التى خرجت منه؛ وهكذا.

=بعمل نقدى ممتـــاز يحمـــل عنـــوان: A Discourse of The common Weal of this Realm of England (1893) (مقالة حول الرفاه العام لمملكة إنجلترا، ١٨٩٣). وهذا العمل يقدم إضافة إلى ما يرد فى المتن أعلاه، نتائج بحوث دقيقة حول طبيعة هذا العمل ومصدره. وقد نسَبته مس لاموند إلى جون هاليس الذى كان موظفًا عامًا وخدمَ أيضًا فى البرلمان واللجنة الخاصة بالأراضـــى المسـيَّجة عام ١٥٤٨، كما أنها افترضتْ أن العمل كان قد كتب عام ١٥٤٩. وقد أُثيـــر شـــك حـــول هـــذين الرأيين. ولكن، بالنسبة لنا، من المهم أكثر أن نلاحظ أن طبعة عام ١٥٨١، التى قامت عليهـــا كـــل الطبعات اللاحقة (١٧٥١، ١٨٠٨، ١٨١٣، ١٨٧٦) تختلف عن طبعة أقدم (١٥٦٥)، حيث يتمثـــل الفارق الأهم فى إضافة فقرة حول أسباب الزيادة فى الأسعار العامة: فبينما تتحـــدث طبعـــة ١٥٦٥ عن تدهور العملة فقط، فإن الطبعة الأحدث تشير إلى الزيادة فى عرض المعادن الثمينة أيضًا. وأيـــًا كان من أدخل هذه الإضافة، فإنه قد يستحق تقاسم الفضل فى ذلك "الاكتشـــاف"، مع أن أسبقية بـــودان (Response aux paradoxes de Monsieur de Malestroit, 1568؛ انظر الفصل السادس، أدناه)، ليس بالنسبة للنشر فقط، بل أيضًا بالنسبة للاكتشاف نفسه، هى أمر لا يرقى إليه شك بوجـــود مجلـــد عام ١٥٦٥. حول أعمال كليمنت أرمسترونج أو أرمستون، التى كانت ستخدم هدفنا بالدرجة نفسها، انظر مقالة س. ت. بندوف المنشورة فى: Economic History Review, 1944.

(١٤٢) ومع ذلك، فقد أدخلت لائحة المهن لعام ١٥٦٢/١٥٦٣ التى أصدرتها الملكة اليزابيـــث مـــا ينبغـــى تسميته رقمًا قياسيًا للأجور، أى أن معدلات الأجور يجب أن تعدل سنويًا بحسب التغيرات فى تكلفة المعيشة.

ينبغى على القارئ أن يستخلص، من هذه المؤشرات، صورة علم الاقتصاد لدى كاتبنا. وبطبيعة الحال، فإنه كان علما مبسطًا فى حالة ما قبل التحليل. ولكن جله كان معرفة فطرية دقيقة. و"البروفيسور" صاحب تلك الحوارات كان مفكرًا بكل معنى كلمة ولم يتفوه قط بما ينافى العقل بالنسبة للفرد العادى الذكى أو السياسى فى وقتنا الحاضر. ومع ذلك، فقد كان معقولاً على وجه خاص فى ناحية محددة بالنسبة لزمانه. إذ كان هذا الكاتب يشك بسياسة وضع الضوابط regulation بدرجة أقل مما فعل ليبراليو القرن التاسع عشر ولكن أكثر مما نفعل نحن أنفسنا. ولم يحب الفرض والإكراه، إذا كان لا يتماشى مع حافز الربح الذى اعتبره أساسيًا تمامًا. وعلاوة على ذلك، فإن رؤيته كانت تتجاوز سطح الأشياء أحيانًا. فقد أدرك بصواب تام أن تعدى مراعى الغنم على الأراضى الزراعية، مثلاً، كان له علاقة قوية بالسياسة الهادفة لإبقاء القمح رخيصًا عن طريق تحديد سعره وحظر تصديره، عاملاً بذلك على إحباط هدف تلك السياسة المتحقق من خلال تغيير الربحية النسبية لإنتاج القمح والصوف لصالح الأخير. وتتجاوز هذه القطعة من التحليل (التى نصادف ما يماثلها لدى الإداريين المستشارين كثيرًا) سطح الظواهر وتقترب من منزلة العمل التحليلى.

٤- أنظمة الفترة ١٦٠٠-١٧٧٦

(أ.) **ممثلو المراحل الأبكر.** من العسير بمكان تغطية التطورات الأغنى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. وإذ نستبقى فى أذهاننا خطة حملتنا، فإننا، فى هذا القسم، نهمل كل الأشياء الأخرى بصورة مؤقتة، وذلك لإنهاء مسح الأدب "النظامى" الخاص بهذين القرنين إلى أن نقترب من العمل Wealth of Nations. إن المراحل الأبكر من هذا النوع من العمل تتمثل بمونتكرتيان فيما يخص فرنسا، وبورنتز وبيسولد فيما يتعلق بألمانيا، وفرناندز نافاريت بالنسبة لإسبانيا.

لعل أنطونيو مونتكرتيان، سور دى واتفيل (حوالى ١٥٧٥-١٦٢١) أول من نشر كتابًا تحت عنوان الاقتصاد السياسى. وكانت هذه ميزته الوحيدة. فمستوى الكتاب عادى ويفتقر إلى الأصالة بصورة كاملة. ورغم أن توصياته تتخللها معرفة فطرية، إلا أنه يزخر بهفوات أساسية فى المحاجة تكشف عن مستوى كفاءة يقل

عن مستوى زمانه. للاطلاع على تقييم مختلف، انظر مقدمة ت. فونك – برنتانو للطبعة التى أصدرها هو لذلك العمل عام ١٨٨٩ وكذلك دراسة ب. لافالى: L'Oeuvre économique de Antoine de Montchrétien (1903).

أما كتاب ياكوب بورنتز: Tractatus politicus de rerum sufficientia in republica et civitate procuranda (1625) فيصنف الوقائع الاقتصادية على نحو سيئ.

ومن أعمال كريستوف بيسولد (١٥٧٧– ١٦٣٨): Collegium politicum (1614)؛ Politicorum libri duo (1618)، كما نذكر أحد أعماله الكثيرة الأخرى: Synopsis politicae doctrinae (1623)، الذى كان على مستوى أرفع بالنسبة للتعاليم الموسوعية لهذا المعلم الشهير، مع أنه أقل منزلة من بورنيتز من حيث معرفة الواقع. كما أن معالجته للفائدة قد استبقت معالجة سالماسيوس. ويتبدى تأثير بودان عليه بشكل واضح.

أما عمل بدرو فرناندز نافاريت فهو Discursos (الطبعة الأولى ١٦٢١) بينما صدرت الطبعة التالية تحت عنوان Conservación de Monarquias (1626). وقد أظهر هذا المؤلف، وهو موظف فى محاكم التفتيش، تحررًا استثنائيًا من الميل السائد فى زمانه (وزماننا) للمبالغة فى أهمية العامل النقدى، ولا يقل روعة من ذلك تشديده على عملية تصنيع عادية كان من شأنها أن تمضى أبعد فى معالجة أمراض إسبانيا (ورأى أن القيمة التى يضيفها العمل لبشرى إلى المواد الأولية أهم بكثير من الذهب والفضة. انظر المقالة السادسة عشرة من عمله Discursos الذى يضم خمسين مقالة)، وقد كانت تلك العملية قابلة لأن تتضاعف عن طريق إزالة العقبات. وأشعرُ بثقة بصواب تفضيلى لعمل فرناندز نافاريت على عمل الكاتب المعروف بنفس الدرجة: مونكادا (Discursos, 1619)، الذى أُعيد نشره عام ١٧٤٦ تحت عنوان Restauracion politica de Espana، وذلك بقدر تعلق الأمر بالمقدرة التحليلية.

تكفى أربعة أسماء أخرى لوصف ما قد يعتبر مرحلة أكثر تقدمًا: مارتينيز دى لا ماتا الذى طوّر برنامجًا للسياسة الصناعية على خطوط مع كل من: فرناندز نافاريت؛ وسيكندورف الذى كتب أول بحث متميز حول الإدارة والسياسة العامة فى

الإمارات الألمانية؛ والشخصية الكبيرة أوف سولى Sully الذى نضطر إلى إهماله؛ ودو ريفيوج (فيليب دى بيثون) الذى تجاوز كثيرًا بودان ومونتكريتيان معًا.

تتبع شهرة مارتينيز دى لا ماتا من عمله: Memorial ó discursos en razón del remedio de la despoblación, pobreza y esterilidad de Espana, 1650 (وقد صدرت طبعة عام ١٧٠١ من هذا العمل تحت عنوان the Epitome de los descursos، وهذا هو كل ما أعرفه عنه، ولدى سمبير واى جوارينوس، مصدر سابق، المجلد الثالث، خلاصات عنه). ولابد أن هذا العمل، الذى يحمل مؤلفه الاسم المستعار "خادم الفقراء الحيارى" (siervo de los pobres afligidos)، قد حقق نجاحًا كبيرًا. ويتجاوز الصدى الأساسى لموضوعته الرئيسية أى شك حقًا وظلت تردده مجموعة من الاقتصاديين اللاحقين، كما هو شأن عمل فرناندز نافاريت.

أما فايت لودفك فون سيكندورف (١٦٢٦-١٦٩٢)، الذى كان هو نفسه مديرًا متميزًا، فقد نشر عام ١٦٥٦: Teutscher Furstenstaat وهو عمل ممتاز بالنسبة لصنفه من الأعمال. وتكمن خلف البرنامج الوصفى والتعليمى رؤية اجتماعية وسياسة محددة. وتتمثل أهداف هذه السياسة بزيادة حجم السكان وتوفير التشغيل الملائم له بينما تتمثل وسائلها بالحماية وحرية الصناعة والتجارة فى داخل البلد - مما سيزيل تلقائيًا الطوائف الحرفية البائدة - والتعليم الأساسى الإجبارى ونظام الضرائب يقوم على ضرائب ورسوم من شأن فرضها على الدخول الأعلى بصورة مخففة أن يزيد من التشغيل. سنرى حالاً إن هذا كان ولا يزال هو البرنامج النمطى - وكذلك، من ناحية المضمون، التحليل النمطى "للإداريين" الألمان والإيطاليين cameralists طوال فترة تقدمهم، أى حتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر. والكاتب الذى صاغه للمرة الأولى بشكل محدد وصحيح واستبق بذلك، من نواحى معينة، تطورات ما يزيد على قرن قادم، لم يكن كاتبًا من الدرجة الثانية. على العكس. فقد كان يحلق عاليًا كإنسان ومفكر بالنسبة للكثير من الكتاب الذين يبرزون فى هذه الصفحات. أما التحليل الصريح explicit analysis، أى الجهد الواعى لتحديد العلاقات السببية أو الاعتماد المتبادل، فيصعب العثور عليه فى ذلك العمل. وما هو موجود منه لا يساوى كثيرًا.

وكان ماكسيميلن دى بيثون (١٥٦٠-١٦٤١)، الذى عينَّه هنرى الرابع دوقًا فى سولى Sully ووزيرًا لماليته، أعظم، وأقوى بشكل خاص، من أكثر خلفائه

شهرة: كولبير. إذ أعاد بناء نظام فرنسا المالى على نحو ناجح جدًا وتجاوزت نظرته نطاق ما تم إنجازه بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإنه عرف كيف يجعل من السياسة المالية عنصرًا وأداة للسياسة الاقتصادية العامة مما يجسد عظمة المدير المالى. ويمثل عمله Economies royales (الطبعة الأولى ١٦٣٨؛ وقد أُعيد نشر مجموعة مختارة منه، التى هى كل ما أعرف عنه، فى كتاب غولاومن: Petite bibliotheque economque) مذكرات حول إدارته من حيث الجوهر، كما أن شكله الغريب يجعل قراءته مسلية ومفيدة جدًا. ولكن ليس ثمة سند لاعتباره رائدًا للفزيوقراط على أساس اهتمامه برفاه السكان الريفيين وقوله بأن الزراعة ورعى الماشية هما mamelles (نهدا) فرنسا. فلا شىء أوضح من براءة هذا الكاتب كليًا من أى نظرية مهما كانت.

أما عمل يوستاك دو ريفيوج:(*) Le conseiller d'estat ou récuéil general de la politique moderne (1645) فينحدر من عمل بودان. تُعنى الفصول الأربعون الأولى من هذا العمل بأشكال شتى من الحكم، والتسامح، وواجبات الحكام، والتجنيد الإلزامى، وما شابه. وتعتبر فصوله ٤١-٤٤، من حيث نقاطها الجوهرية، بمثابة بحث حول علم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية بشكل عام؛ كما تهتم بقية الفصول، بين أمور أخرى، بالمالية العامة وبخاصة فرض الضرائب، وتسجل خطوة أخرى باتجاه الكتاب الخامس من عمل آ. سمث: Wealth of Nations. ويتميز علم اقتصاد ريفيوج من نواحٍ عدة. وبشكل خاص، فهو، بقدر ما أعلم، أول مؤلف يميز وينسق فى الوقت نفسه آثار "التوفير" parsimonie (الفصل الرابع والأربعون) الذى يحفظ الثروة وآثار l'espargne (الاكتناز، الفصل التاسع والأربعون) الذى يتعارض مع التجارة. فقد قدّمَ دو ريفيوج فى هذه النقطة وفى نقاط أخرى جهدًا مرموقًا فى مجال التحليل.

وخلال الفترة المتبقية من القرن السابع عشر وعمليًا كل القرن الثامن عشر، تم تقديم أعمال مماثلة على يد عدد متزايد من الكتاب كان معظمهم معلمين أكاديميين. وكانت تلك الأعمال فى بعض البلدان، وبخاصة فى ألمانيا، المصدر

(*) [إن هذا العمل ..Le Cconseiller (الذى نُشر دون اسم) كان قد نُسب إلى دو ريفيوج حينما استعمله ج. شومبيتر فى مكتبة كريس؛ وقد نسب أخيرًا إلى فيليب دى بيثيون، كونت دى سيليس دى كارسوت. ثمة ترجمة إنجليزية تعود إلى عام ١٦٣٤ تتضمن تاريخا أبكر لنشر الطبعة الفرنسية الأصلية].

المحلى الرئيسى للتعاليم الاقتصادية حتى فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فإن الكثير منها لم يكن أصيلاً قط ولم تتبع كتابتها من دافع إبداعى أكثر مما هى استجابة لطلب معين إلى الحد الذى لا يجعل ثمة معنى من تتبع تاريخها بأى درجة من التفصيل. ولأغراضنا، أى لتكوين فكرة عن الطابع العام لتلك الأعمال ومعرفة مدى تقدمها عند بداية عهد آ. سمث، يكفى تقديم اثنين من كُتاب القرن الثامن عشر لهما سمعة عالمية وهما يوزتارز وجستى، ومناقشة أحد أعمال هذا الأخير.

كتب جيرونيمو يوزتارز (١٦٧٠-١٧٣٢) بحثًا عنوانه: Theórica y práctica de comercio y de marina (الطبعة الأولى ١٧٢٤، وهناك طبعتان أخريان قام الكاتب نفسه بتطويرهما)، ويمكن القول إنه كان مرتبطًا ببحث مارتينيز دى لا ماتا مثل ارتباط هذا الأخير ببحث فرناندز نافاريت. وقد تمت ترجمة هذا العمل إلى الإنجليزية والفرنسية وله قراء معجبون به على نطاق واسع. ولكن العنوان مضلل من ناحيتين. فهو، أولاً: يوحى بمعالجة قضايا التجارة الدولية، فى حين أنه يُعنى بصورة شاملة عمليًا بكل مشاكل فرض الضرائب والاحتكار والسكان وما شابه من قضايا تقع ضمن نطاق الاقتصاد "التطبيقى". ثانيًا: يوحى العنوان أيضًا بالتحليل النظرى بينما يخلو البحث من هذا: فما يقصده بالنظرية، مثل كثير من الاقتصاديين اللاحقين، هو النقد والتوصية المتميزيْن عن عرض الوقائع. وأول ما يدهش القارئ هو الاهتمام والحيز اللذين يأخذهما عرض الوقائع (فقد أعاد الكاتب طبع وثائق كثيرة جدًا أو اقتبسها لجعل بحثه صالحًا ككتاب-مرجع). وتكتسب التوصيات أهمية كبيرة تاريخية إضافية بالنسبة لنا حينما نتذكر أن يوزتارز شغل وظيفة عامة فى مجال رسم السياسة فى وقت كان فيه الكاردينال البيرونى على رأس هذه الوظيفة: حيث أخذ الأخير - وليس دون نجاح كبير - بسياسة التسلح والتصنيع نفسها التى أوصى بها يوزتارز فى بحث له ظهر بعد خمس سنوات من موت الكاردينال. ومهما كان معنى هذه الواقعة - وللقارئ أن يحدس مثلى- فلابد من امتداح كاتبنا بالتأكيد، آخذين بالاعتبار وضع بلاده آنذاك والزاوية التى صاغ بحثه منها، إذ أن دقة مثل ذلك التحليل قد تكمن خلف توصياته.

(ب) جستى: دولة الرفاه كان يوهان هنريخ جيتلوب فون جستى Johann Heinrich Gottlob von Justi (١٧١٧-١٧٧١) بروفيسورًا لفترة من حياته

ومديرًا لمنشآت عامة لفترة أخرى. وقد غطى تكوينه الفكرى كل فلسفة القانون الطبيعى فى حقبته الزمنية والحقبة السابقة لها، واكتسب خبرة عملية بصورة يندر فيها اجتماع الاثنين. وينبغى علينا طبعًا أن نعترف للبروفيسور بحصته العادلة من الابتذال الممل، وأن نأخذ أيضًا بعين الاعتبار طريقته فى الوصول إلى استنتاجات بديهية بطريقة غير مباشرة تميز الفلسفات السياسية المشكوك بها. والمثال التالى يوضح النقطة الأخيرة: فالحرية مطلقة وفق القانون الطبيعى؛ إلا أنها تتمثل، كما يبين البروفيسور بطريقة تعليمية في مكان ما، بحرية إطاعة القانون وقواعد البيروقراطية؛ ولكن الأخيرة معقولة جدًا، كما يعلّم جستى، بحيث أننا فى النهاية نخرج من الغابة بالنتيجة نفسها التى ترد فى النص. ومن بين أعمال جستى الكثيرة، تم اختيار: System des Finanzwesens (نظام المالية العامة، ١٧٦٦) من قبل البروفيسور مونرو لنشر جزء منه فى العمل: Early Economic Thought (1924). ويقوم وصفنا الموجز فى المتن على عمله Die Grundfeste zu der Macht und Gluckseeligkeit der staaten oder ausfuhrlliche Vorstellung der gesamten Polizeywissenschaft (أساس قوة ورفاه الدول أو العرض الشامل لعلم السياسة العامة، مجلدان، ١٧٦٠-١٧٦١). ونحن نهتم بالمجلد الأول فقط. أما المجلد الثانى، فيتضمن، وفقًا لروح العلم الإدارى، رسائل حول الدين، والعلم، وحكم العائلة الخاصة، والفضائل المدنية، والألوية الحربية، والتأمين- الذى كان جستى يدافع عنه بحماس- وتنظيم الكساء، وما شابه. ومن شأن عمله: Staatswirtschaft (1755) أن يخدم أغراضًا مماثلة.

وبدلاً من جستى، كان بوسعى اختيار جوزيف فون سوننفيلس (١٧٣٢-١٨١٧: Grundsattze der Polizey, Handlung, und Finanzwissenschaft, 1765-7) الذى هو أرفع منزلة من جستى من نواحٍ عدة، مع أنه كان يتحرك وفقًا لخطوط جستى وفوربونايس من حيث الجوهر. كان جستى ابن ربّان برلين، وقد أصبح، بعد الهجرة إلى فيينا، أحد منارات "عهد العقل"، وشارك، سواء كبروفيسور أكاديمى (حيث كان أول أستاذ للسياسة وعلم الإدارة cameral science فى فيينا) أو كموظف مدنى، فى العديد من الإصلاحات القانونية فى زمانه: فقد كان عضوًا فيما يمكن تسميته هيئة مستشارى جوزيف الثانى. وبقى كتابه يُستعمَل كمقرر رسمى ضمن المملكة النمساوية-المجرية. ويستحق موضوع محاضرته الأولى، التى كانت تدور حول عدم كفاية التجربة وحدها فى علم الاقتصاد، كل اهتمام.

يُعنى بحث جستى بما يسميه المؤرخون الألمان دولة الرفاه "Welfare State" (Wohlfahrtsstaat) فى خصوصيتها التاريخية وكل جوانبها. أى أن جستى عالج المشاكل الاقتصادية من زاوية حكومة معينة تسلم بمسئوليتها حيال الشروط الاقتصادية والروحية للحياة - كما تفعل الحكومات المعاصرة بالضبط - وبخاصة مسئوليتها عن تشغيل الفرد وتأمين معيشته، وعن تطوير طرق الإنتاج وتنظيمه، وعن وجود عرض كافٍ من المواد الأولية والغذائية وما شابه، من خلال تناول قائمة طويلة من الموضوعاتٌ تشمل تجميل المدن، والتأمين ضد الحريق، والتعليم، والمحافظة على الصحة العامة، وغير ذلك. ومن هذه الزاوية، تخضع الزراعة، الصناعات، التجارة، النقود، الصيرفة، للمحاجة، حيث تلقى جوانبها التكنولوجية والتنظيمية الكثير من الاهتمام. ولكن نظرًا لتمسك جستى بمبدأ معين للتخطيط العام الشامل بشكله ذاك، فإنه، شأنه فى ذلك شأن سيكندورف ومعظم من جاء بينهما من الكتاب، لم يصل إلى الاستنتاجات العملية التى كان يمكن أن يقودنا إليها هذا المبدأ. على العكس. فهو لم يكن ليعمى أبدًا عن رؤية المنطق المتأصل فى الظواهر الاقتصادية ولم يرغب أن يحل الأمر الحكومى محل المنطق فى هذه الظواهر. فتحديد الأسعار، مثلاً، هو إجراء من حق وواجب الحكومة أن تلجأ إليه لأسباب محددة ضمن ظروف محددة، ولكن ينبغى تجنبه قدر الإمكان. وبين مذاهب ميرابو "الزائفة والتافهة والشاذة"، فإن جستى قد وجّه التوبيخ لتعاليمه القائلة بأن تخفيض الفائدة يعتمد على إرادة الحكومة، وهو أمر غير صحيح بالفعل. كما لم يكن جستى ليعمى عن رؤية الإمكانات الكامنة فى المنشأة الحرة، التى نظرَ إليها دون تعاطف ولكن دون عداء أيضًا. وفى الواقع، فإن جستى، رغم استحسانه للتنظيم الحكومى الذى يصل إلى حد التسليم بأن من الملائم تعزيز إنتاج أشياء معينة من خلال المرسوم الحكومى، أشار، كمبدأ عام، إلى أن الحرية والضمان هما ما تحتاجه الصناعة والتجارة حقًا. ورغم أنه لم يكن ليوصى بإنهاء الطوائف الحرفية- لما لها من وجود فعلى ولإمكانية الاستفادة منها فى وظائف إدارية اعتبرها مفيدة - إلاّ أنه نظرَ إليها كشىء مزعج ونصحَ الحكومة بعدم التشدد مع منافسيها. ومع إنه رأى إن التعريفات الحمائية العالية وحتى حظر الاستيراد وإجبار الناس على شراء المنتجات المحلية يمكن أن يخدم المصلحة العامة "أحيانًا"، إلا أنه أعلن أن من الضرورى "بشكل عام" عدم وضع عقبات أمام الاستيراد بأكثر من ١٠% من قيمة البضاعة كرسوم جمركية - وهو شرط يتعذر على أى منا أن يجد فيه شيئًا يختلف عن التجارة الحرة غير المقيدة.

من الممكن الإشارة إلى أمثلة كثيرة أخرى على ما كان فى أعين لبراليى القرن التاسع عشر كمجرد تناقض معيب كانوا يميلون لإرجاعه إلى حقيقة أن جستى عاش فى مرحلة انتقالية: فهو رغم أنه لا يزال ضحية لخطأ مقيت، إلا أنه لم يستطع أن يغمض عينيه تمامًا عن الضوء الجديد. ولكننا إذا نظرنا بدقة أكثر إلى الحالات المحددة التى طبق عليها جستى مبدأه فى التخطيط، فإن تفسيرًا مختلفًا يطرح نفسه. فقد أبصر جستى الحجة العملية المؤيدة لسياسة عدم التدخل بوضوح لا يقل عما فعله آ. سمث. كما أن نموذج بيروقراطيته، التى تساعد وتوجِّه عند الضرورة، كانت على استعداد دائم لأن تتوارى عن الأنظار حينما لا يكون توجيهها ومساعدتها ضروريين.(١٤٣) إلا أنه أبصر بوضوح أكثر من آ. سمث كل العقبات التى تقف فى طريق عملها وفق خطة معينة.كما كان جستى يهتم أيضًا أكثر من آ. سمث بالمشاكل العملية للتدخل الحكومى إبان التقلبات قصيرة الأجل فى زمنه وبلده وكذلك بالصعوبات المحددة التى تفشل فيها المبادرة الخاصة أو يمكن أن تفشل فى ظل الظروف الألمانية الخاصة فى عهده. فنموذجه لسياسة عدم التدخل يعنى عدم التدخل مضافًا إلى ذلك المراقبة، وكان نموذج اقتصاده القائم على المنشأة الخاصة يشكل آلية ذاتية الحركة منطقيًا ولكنه يمكن أن يتعرض للتعطلات والتوقفات التى ينبغى على نموذج حكومته أن تكون مستعدة لإصلاحها. فقد سلم جستى مثلاً، وكشىء طبيعى، بأن إدخال الماكينات الموفِّرة للعمل من شأنه أن يسبب البطالة: ولكن هذه الفكرة لا تشكل لديه حجة ضد مكننة الإنتاج لأن حكومته يمكن أن تجد، كشىء طبيعى أيضًا، التشغيل المناسب للعاطلين. ورغم ذلك، فلا يشكل هذا الطرح تناقضًا بل فهمًا سليمًا. وبالنسبة لنا، نحن الذين نميل للاتفاق معه أكثر مما نتفق مع آ. سمث، يمكن لنموذج سياسته الاقتصادية أن يبدو شبيهًا بسياسة عدم التدخل بعد تنقيتها من الهراء.(١٤٤) ولكن ثمة كاتبين إسبانيين يوضحان

(١٤٣) لم يكن هذا مجرد حلم. إذ يتضح فيما بعد أن البيروقراطية على شاكلة الإمارة الألمانية النمطية حاولت التصرف بهذا الشكل بالفعل.

(١٤٤) لقد أخذت مثل هذه الآراء، التى كانت منتشرة جدًا فى ذلك الوقت، رداءً معاديًا لسمث على نحو طبيعى مما فاقم من الاختلاف. وكانت هذه هى حال جستيوس فون موسر مثلاً (Patriotische phantasien, 1774-86) الذى أوردُ اسمه أيضًا لسبب آخر. فقد شجع اهتمام موسر بوصف الأنماط التاريخية الفردية –وهو نوع من التصوير التاريخى المصغر – بعض مؤرخى الفكر على أن يعزو له دور المفكر الرومانتيكى المبكر أو رائد المدرسة التاريخية، وهو ما يعطينا مثالاً على أن إسناد شىء ما لكاتب معين دون أساس يؤدى إلى تشويه آرائنا حول المجموعات والتطورات. من المؤكد أن موسر كان كاتبًا ممتازًا، ولكنه لم يكن اقتصاديًا قط.

بصورة أفضل حتى من جستى كيف أن العقول الحكيمة فى ذلك الزمن كانت تعرف جيدًا "علمها الاقتصادى التطبيقى". وأقصد هنا كامبومانس وجوفيلانوس(١٤٥) اللذين برزا فى فترة تشارلز الثالث الإصلاحية. فالاثنان كانا مصلحين على طريق الليبرالية الاقتصادية ولم يهتم أى منهما بالتحليل أو بالمساهمة فى تطويره، بيد أنهما فهما العملية الاقتصادية على نحو أفضل من علماء نظريين كثر. وحينما ننظر إلى تاريخ نشر كتاب مامبومانس (Discurso, 1774) نرى أنه لا يخلو من النفع أن نلاحظ ضآلة ما كان يمكن تعلمه من Wealth of Nations إن كان هذا ممكنا أصلاً.

إن هذا العمل يغطى، ويلخص حقًا، جزءا كبيرًا من سيرورة علم الاقتصاد فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى القارة. ومع ذلك، ينبغى على القارئ أن يعلم أن ذلك العمل قد لا يكون أقل شأنًا من Wealth of Nations من حيث الإدراك العملى والفائدة العملية- على الأقل كما قُدِّر له أن يُدرَس أخيراً - بيد أنه يتخلف كثيرًا عن Wealth of Nations من ناحية الأداء التحليلى، مع الاستثناء الذى سنذكره بعد قليل. فعمل جستى ينطوى على هذا الضعف مثلما ينطوى على تلك المزايا. وقد سبق لى أن قلت أن جستى لم يكن أعمى فيما يتصل بالمنطق المتأصل فى الظواهر الاقتصادية. ولكن هذا كان مجرد حدس ما قبل العلم pre-scientific intuition، إذ أنه لم يفعل شيئًا لتوضيح كيفية ارتباط هذه الظواهر بعضها ببعض وكيف تقرر إحداها الأخرى - وهذه هى بداية الاقتصاد العلمى. كما أنه لم يدرك ضرورة إثبات الفرضيات - كفرضيته القائلة بأن المكننة تخلق البطالة - أو استعمال أدوات فى غير متناول الفرد العادى. وكانت حججه بمثابة معارف

---

(١٤٥) كان بدرو رودريجيوس، كونت كانبومانس (١٧٢٣-١٨٠٢)، من حيث تكوينه العلمى، قانونيًا-اقتصاديًا على النمط الأوروبى. وككاتب يتمتع بثقافة واسعة ومقدرة كبيرة، كان كونت كانبومانس قد تدرب بنفسه، من خلال الوظيفة وخارجها، على كل المشاكل الاقتصادية فى زمنه وبلده. وبين كتاباته، فإن العمل الأكثر صلة بغرضنا هو: Discurso sobre el formento de la industria popular (1774) الذى أشاد به.ماك كولوخ كثيرًا. كما تنبغى الإشارة إلى عمله الذى يُعنى بتجارة الحبوب: Respuesta fiscal (1764).
أما غسبار ملكور دى جوفيلانوس (١٧٤٤-١٨١١) فهو كاتب من الطراز نفسه ولكنه حقق نجاحًا أقل. وقد كتب تقريرين يدور الأول حول حرية الفنون الصناعية (١٧٨٥) والثانى حول التشريع الزراعى (١٧٩٤) كان قد كتبه نيابة عن الجمعية الاقتصادية الملكية فى مدريد. ويتم، فى كلا التقريرين، عرض أسس الليبرالية الاقتصادية بعد تكييفها للاعتبارات العملية بصورة حكيمة. وقد جرى نشرهما عام ١٨٥٩ فى Biblioteca de Autores Espanoles. ومع ذلك، فإن تاريخ نشر التقريرين يقلل من أهميتهما بالنسبة لمؤرخ الفكر الاقتصادى بالمقارنة مع بحوث كامبومانس.

فطرية لم تُصقل بعد؛ إذ لم يحاول قط أن يحلل إلا حينما حاجج ذات مرة ضد كاتب آخر. وحينما حاول ذلك، أخطأ على نحو سيئ أحيانًا. وكمثال على ذلك، نذكر غلطته الكبيرة التالية: افرض إن هناك بلدين، (أ) و(ب)، وأنهما متشابهان من جميع النواحى ما عدا أن (أ) لديه ضعف ما لدى (ب) من نقود فضية. فرغم أن مستويات الرفاه ستكون متساوية بالضبط، فإن الأسعار فى (أ) ستكون ضعف الأسعار فى (ب)، ولكن سعر الفائدة فى (أ)، بسبب كمية النقود الأكثر، سيكون نصف مثيله فى (ب)، وبالتالى فإن (أ) الذى ينتج بشكل أرخص، سيبيع بسعر أرخص إلى (ب) ويواصل سحب النقود منه مما سيزيد التشغيل فى (أ)، وهكذا، (Die Grundfeste, p. 611) – هذا بالرغم من أن محاجَّته حول الفائدة كانت، من نواحٍ أخرى، معقولة تمامًا، وأنه، عمومًا، لم يبالغ قط فى المزايا التى تعود لبلد ما من وفرة معادنه الثمينة، وفى تشديده على الأهمية الأساسية للاستهلاك بدرجة لا تقل عما فعله آ. سمث.

(ج) **فرنسا وإنجلترا.** كان يتم إعداد الموظف المدنى الفرنسى من حيث تعليمه كأب (راهب)، أو كمحامٍ فى غير ذلك من الحالات. ولم يُدرس علم الاقتصاد، كموضوع مستقل، حتى أثناء الثورة وبعدها. ألم تستطع هذه الخسارة الكبيرة أن تحمل معها بعض التعويض؟ ومع ذلك، فقد برز الأدب الفرنسى، الذى يحمل القليل منه طابعًا نظاميًا، فى القرن الثامن عشر على مستوى أرفع بكثير من نظيره الألمانى. ولما كنا نحتفظ بالقمم، من أمثال بواجيلبر وكانتيلون وتورجو والفزيوقراط طبعًا، للمناقشة فى الفصل القادم، فإنه يمكننا الاكتفاء هنا بالأسماء الخمسة التالية: فوربونايس، ميلون، ميرابو، جراسلن، كونديلاك. أما فوربونايس،(١٤٦) الذى يمكن مقارنته بجستى وسوننفيلس، فهو نموذج للاقتصادى

---

(١٤٦) كان فرانسوا فيرون دى فوربونايس (١٧٢٢–١٨٠٠) رجل أعمال وموظفًا مدنيًا، وقد خاطب، بوصفه فرنسيًا، جمهورًا مختلفا وظروفًا متخيلة مختلفة بحيث أن تشابه أعماله مع أعمال جستى لا يبرز على الفور. ومع ذلك، فإنه قدّم – بنجاح كبير – نفس النوع من العمل من حيث الجوهر. تكمن ميزته الرئيسة فى إدراكه العملى للوضع الاجتماعى والاقتصادى الماثل أمامه كما هو حال جستى أيضًا. وكان فى أفضل أحواله فى تحليل المجموعات المحددة من الوقائع التاريخية مثل شؤون فرنسا المالية من عام ١٥٩٥ إلى عام ١٧٢١ (١٧٥٨) أو شؤون إسبانيا المالية (١٧٥٣). وبالنسبة لنا، فإن أهم أعماله هو ما يلى: Elemens du commerce (1754 and 1766) and Principles et observations economiques (1767)؛ والكتاب الأخير موجود فى مجموعة غولاومن، ويُوصى بقراءته: فهو ليس أقل شأنًا من كتب القرن التاسع عشر المقررة العادية وأفضل من كتب جيدة كثيرة. وتمثل توصيته بفرض تعريفة جمركية قدرها ١٥ % من قيمة المنتوجات=

"العملى" useful أو "الضليع" sound" الذى يستحسنه الجمهور. ولكن لن يتحمس له أحد من المؤرخين قط؛ لأن المؤرخ الذى لا يهمه سوى معرفة السياسة التى يناصرها أو يناهضها كاتب معين لن يقتنع بفوربونايس، وسيقلل من شأنه ككاتب انتقائى غير أصيل؛ مثلما أن المؤرخ الباحث عن المساهمات فى جهازنا التحليلى لن يرضى عنه أيضًا، لأنه لن يجد لديه هكذا مساهمات، بل يجد سلوكًا أخرق ومبتذلاً كلما جازف فوربونايس بمباشرة التحليل. ولم يقل أو يوحِ يوما ما إلاّ بضعة اقتصاديين بشىء تافه هكذا وهو شىء خاطئ واقعيًا ومنطقيًا على نحو مؤكد ويمكن إثباته. إنه مثال بارز على حقيقة أن يكون كاتب ما اقتصاديًا أو طبيبًا، فهذا شىء وأن يكون منظّرًا اقتصاديًا أو عالِم فسلجة شىء آخر تمامًا.

أما ميلون،(١٤٧) الذى كان أدنى منزلة من فوربونايس بصورة واضحة من هذه النواحى ويتجاوزه قليلاً من حيث البراعة فى التحليل، فكان على حال أفضل نوعًا ما لدى النقاد اللاحقين. ولكن عمله، الذى يستبق عمل فوربونايس جزئيًا بقدر تعلق الأمر بـ"الأسس"، يحمل الطبيعة نفسها إلى حد بعيد. سيُشار إلى مساهمته فى النظرية النقدية فى فصل قادم. أما ميرابو الأكبر،(١٤٨) فيُعرف

=المستوردة أحد الأمثلة على التشابه بين آرائه وآراء جستى الذى تأثر به فوربونايس فى المجلد الأول من كتابه: Elemens. أما أن فوربونايس قد أثّر فى سوننفيلس، كما فعل جستى، فهذا واضح من اعتراف وامتنان سوننفيلس نفسه.

(١٤٧) كان جين كان فراسيسيوس ميلون (١٦٧٥-١٧٣٨) موظفًا مدنيًا، اشتغل مع جون لو أثناء النجاح القصير لـ"نظام" الأخير، وكانت له معرفة مباشرة به بهذا الشكل. وقد حقق كتابه: Essai politique sur le commerce (1734, English trans. 1738)، نجاحًا كبيرًا فى فرنسا وخارجها ومارس تأثيرًا كبيرًا. وفى بعض الأحيان يُستخدم المصطلح المضلل "الميركنتيلية الجديدة" لوصف آراء عن التجارة الخارجية والمالية كان قد اعتنقها هو وكتاب آخرون من القرن الثامن عشر (انظر الفصل السابع، أدناه). انظر: G. Dionnet, Le Neometcantilism au XV111 siecle (1901) and L. de Lavergne, Les Economistes francais du dix-huitieme siecle (1870).

(١٤٨) كان فيكتور ريكويتى، ماركوس دى ميرابو (١٧١٥-١٧٨٩)، الذى يسمى الأكبر لتمييزه عن ابنه: ميرابو الثورة، أرستقراطيًا غريب الأطوار ويتمتع بحيوية هائلة وحوافز لا تكبح. من الصعب أن نفهم - إلاّ إذا فرضنا أن قوة الحساسية والعبارات المتوهجة تتغلب دائمًا على جميع العقبات - كيف قُدر لهذا الإنسان، الذى تلفت قدراته المؤكدة نتيجة لافتقاره ملَكة التمييز judgement، أن يكتسب شهرة عالمية ووطنية، ولو لسنوات قليلة فقط، تجاوزت كثيرًا شهرة أى اقتصادى آخر سابق أو لاحق بما فى ذلك آ. سمث وك. ماركس. وقد حدث هذا فى الفترة الأولى من سيرته، أى قبل انضمامه إلى الفزيوقراط وبفضل عمل معين لا يمكن أن يقال إنه عمل مؤثر فى أى شىء ما عدا اللغة العاطفية المميزة. ستتم الإشارة إلى هذا العمل، الذى نشر دون اسم فى ثلاثة أجزاء تحت عنوان: L' Ami des hommes, ou traite de la population (1756)، فى فصلنا الخاص بالسكان مرة أخرى. وما يثير الانتباه بين أعمال ميرابو - الذى ترك عشرات المجلدات، إضافة إلى مادة غير منشورة - هو الأجزاء ٤-٦ من L' Ami (1758 and 1760) و Philosophie rurale (1763)=

أساسًا كرئيس لمجموعة الفزيوقراط بعد كينيه، ولكنه أثبت وجوده بشكل مستقل قبل كينيه من خلال عمل معين يمكن اعتباره بحثًا نظاميًا حول مشاكل علم الاقتصاد التطبيقى، والذى تمت كتابته من زاوية شخصية جدًا - علمًا بأن الوحدة النظامية قد جرى تحقيقها من خلال جعل تلك المشاكل محورًا لدرس السكان والزراعة. ويتمتع هذا العمل بميزة تحليلية ضئيلة ولكنه حقق نجاحًا كبيرًا. لم تكن شهرة جراسلن(١٤٩) بالقدر الذى كان ينبغى لها أن تكون لأنه قد شدّدَ كثيرًا على نقد الفزيوقراط - الذى كان أفضل نقد حقًا حتى ذلك الحين - بحيث أنه جعل القراء يغفلون مساهمته الإيجابية. ومن الناحية الفعلية، فإن كتاب جراسلن: Essai analytique يقدم خطوطًا عامة لنظرية شاملة حول الثروة كنظرية للدخل الكلى - وليس كنظرية للدخل الصافى من جميع نفقات المنتج بما فيها الأجور- وهذا تقدم غير ضئيل إذا أخذنا بالاعتبار الدور الذى ستلعبه النظرية الأخيرة فيما بعد. كما تجاوز جراسلن معاصريه فى إدراك مشكلة عائدية الضرائب. وأخيرًا، فإن عمل كونديلاك(١٥٠) لا يستحق الثناء الذى أسبغه عليه دبليو. س. جيفونس الذى اعتبره عملاً "أصيلاً وعميقًا" وثناء هـ. د. ماكلود الذى قال عنه أنه "ارفع منزلة من عمل آ. سمث إلى أبعد الحدود". وما يفسر هذا الثناء كثيرًا حماس الكاتبين لما تصورا أنه الصياغة المبكرة لنظريتهما للقيمة. ولكن ليس فى هذه الصياغة ما هو أصيل، وإذا أخذنا بالاعتبار كل من سبقوا كونديلاك فى هذا المجال، فإنه ينبغى أن نستغرب من معالجته غير الكافية لها أكثر من أن نستغرب من تبنيه لها. ومع ذلك، فإن

=وكذلك (1760) Theorie de l impot. ويحمل العملان الأخيران طابعًا فزيوقراطيًا، من حيث المبدأ على الأقل، وبالتالى ينبغى ألا نهتم بهما هنا. انظر: L. and C. de Lomenie, Les Mirabeau (1879-91) and L. Brocard, Les Doctrines economiques et sociales du Marquis de Mirabeau dans L' Ami des hommes (1902).

(١٤٩) Jean J. L. Graslin (1717-90), Eassai analylique sur la richesse et sur l impot, 1767 (وقد أصدر دوبيوس طبعة جديدة منه عام ١٩١١. انظر: J. Desmars, Un precurseur d'A. Smith en France, J. J. L. Graslin (1900). وتحتل مراسلات جراسلن مع ميرابسو أهمية كبيرة (وهى بمجلدين، ١٧٧٧-١٧٧٩).

(١٥٠) Le Commerce et le gouvernment ... (1776) الذى نشره الفيلسوف وعالِم النفس الحسى الذى مررنا به من قبل. وينبغى عدم المبالغة بالعلاقة بين علمه النفسى ونظريته عن القيمة القائمة على المنفعة. وكما سنرى فيما بعد، فإن النظرية الأخيرة لها تاريخ خاص بها تمامًا يعود إلى العلماء السكولائيين أكثر مما يعود إلى هارتلى. كما لا ينبغى المبالغة بعلاقة كونديلاك بالفزيوقراط هى الأخرى. فقد تعلمَ كونديلاك من تورجو حقًا. ومع ذلك، انظر: A. Lebeau, Condillac economiste (1903).

الكتاب جيد، ولكنه ليس سوى بحث تمهيدى نوعًا ما للنظرية والسياسة الاقتصادية، وهو يتخطى المستوى العام للكتابات حينذاك.

أما إنجلترا، فكانت أكثر بعدًا حتى من فرنسا عن "الأعمال النظامية" systemitis. وإذا استثنينا العمل Wealth of Nations، فلا يوجد سوى كتاب واحد له طابع نظامى ويتمتع بأهمية من الدرجة الأولى وهو كتاب ستيوارت: Principles.(١٥١) وهذا الكتاب عمل نظامى من حيث النية والجهد المبذول بالفعل: فمؤلفه أرادَ دمج المعرفة الوقائعية والتحليلية لزمانه ضمن "علم منتظم"، أى أنه هدفَ بشكلٍ واضح إلى نفس ما تطلع إليه آ. سمث. ولكن تصعب مقارنته بسمث لسببين. أولاً: لم يركب عمل ستيوارت، كما فعل عمل سمث، موجة سياسة وحيدة وبسيطة، وهى الموجة التى كانت تجتاح الرأى العام بسرعة. على العكس، فقد جمّعَ هذا العمل كل ما يهم الجمهور فعلاً حول شخصية قديمة-الطراز لرجل دولة بطولى متخيَل يقوم بمراقبة العملية الاقتصادية بكل حكمة ويقف على أهبة الاستعداد للتدخل فيما يخدم المصلحة الوطنية- وهذا مفهوم يذكر بمفهوم جستى وكان بعيد عن التوافق مع مزاج إنجلترا. ولكن ليس لهذا أهمية بالنسبة لنا. ثانيًا: حينما يستعرض المرء (كما ينبغى على القارئ أن يفعل) الكتب الخمسة التى يتكون منها الكتاب - السكان، التجارة والصناعة، النقود والمسكوكات، الائتمان والقروض، الضرائب - فإنه يُصاب بالذهول من عدد النقاط التى تكشف عن أصالة أكثر وفكر أعمق مما فى Wealth of Nations، ولكن أيضًا من كثرة الأخطاء الواضحة والصياغات غير المحكمة. ففى نظريات السكان، والأسعار، والنقود وفرض الضرائب، فغلغل ستيوارت عميقًا تحت السطح الهادئ الذى أبحرَ عليه آ. سمث فى رحلته السعيدة. ولكنه لم يضع مساهمة مهمة إلا فى النظرية

---

(١٥١) كان السير جيمس ستيوارت (١٧١٢-١٧٨٠)، الذى ينحدر من عائلة شغلت وضعًا بارزًا فى القضاء الإسكتلندى، محاميًا من حيث تعليمه، وقد عاش فى المنفى من عام ١٧٤٥ حتى عام ١٧٦٣ لتأييده آل ستيوارت. وثمة أحداث ثلاثة تفسر طبيعة عمله وتلقى هذا العمل معًا. أولاً: ثمة شىء غير إنجليزى (دون أن يكون إسكتلنديًا بالضرورة) فى آرائه وطريقة عرضه التى كانت جافة stiff ومربكة أيضًا. ثانيًا: كان ستيورات موضع ريبة بشكل مكشوف وبقى كذلك حتى بعد استعادته حقوقَ المواطنة. وهذه أشياء لها أهميتها. وبشكل خاص، فهى تسهل على المنافسين أن ينصرفوا عنه بهدوء وهو ما فعله آ. سمث بالضبط. وعليه، لم يحقق عمله: An Inquiry into the Principles of Political Economy.. 1767 نجاحًا كبيرًا فِي إنجلترا حتى قبلِ أن يحجب Wealth of Nations النورَ عنه بصورة كاملة. ولكن العكس قد حدث فى ألمانيا حيث منَحه بعض كتابها أكثر من استحقاقه. وستتم الإشارة إلى بعض كتابات ستيوارت فيما بعد. وقد نشر ابنه: أعماله الكاملة: Works عام ١٨٠٥.

الأولى من هذه النظريات التى ستتم مناقشتها فى الفصل الخامس، بينما يتطلب الأمر، فى النظريات الأخرى، عملاً شاقًا لفصل القمح عن القش أو حتى لمجرد التأكد من وجود القمح أصلاً فى بعض الحالات.

(د) **المستوى المرموق للمساهمة الإيطالية.** لكن أوسمة الثناء على العمل وفق نظام ما قبل سمث ينبغى تخصيصها للكتاب الإيطاليين من القرن الثامن عشر. فكتاباتهم، من حيث هدفها ونطاقها وخطتها، كانت تجرى وفق التقليد الذى تم إيضاحه من خلال مثالى كارافا وجستى؛ أى أنها كانت أنظمة اقتصاد سياسى بمعنى اقتصاد الرفاه- حيث التقى مفهوم المصلحة العامة السكولائى القديم ومفهوم السعادة النفعى على وجه التحديد بمفهومهم للرفاه (felicita pubblica). وبينما لم يكن الإيطاليون أقل شأنًا من الألمان من ناحية التحمس لجمع الوقائع وإدراك المشاكل العملية، فقد تجاوزوا معظم معاصريهم الإسبان والإنجليز والفرنسيين من حيث قوة التحليل والأداء. كان أكثرهم من الأساتذة والموظفين المدنيين وكتبوا من زاوية مواقعهم هذه. إن النزعة الإقليمية، التى تميز الحياة الإيطالية،(١٥٢) تميل إلى تقسيم هؤلاء الكتاب إلى مجموعات. ولكنى أستطيع تمييز "مدرستين" اثنتين فقط بالمعنى المحدد للمصطلح الذى يتضمن الصلة الشخصية وتماثل المذهب معًا بفضل التأثير المتبادل، وهما مدرسة نابولى ومدرسة ميلانو. يمثل جينوفيسى وبالميرى المدرسة الأولى،(١٥٣) بينما سيتم

---

(١٥٢) تفسر النزعة الإقليمية وجود تواريخ إيطالية لعلم الاقتصاد "المحلى"، وهى ظاهرة ليس لها مثيل فى كل البلدان الأخرى ماعدا إسبانيا. ويمكن إيراد مثالين: Augusto Graziani. Le idee economiche degli scrittori Emiliani e Romagnoli sino al 1848 (1893), and T. Fornari. Delle teorie economiche nelle provincie Napoletane dal Secolo X111 al MDCCXXX1V (1882)، الذى سيرد الجزء المكمل له فى الهامش القادم.

(١٥٣) أنطونيو جينوفيسى (١٧١٢-١٧٦٩)، أستاذ الأخلاق والفلسفة الأخلاقية أولاً، ومن ثم أستاذ الاقتصاد والتجارة فى جامعة نابولى، كان معلمًا عظيمًا بصورة عامة وحقق من النجاح قدرًا هائلاً لم يستطع حتى منتقدوه إنكاره. وأعتقد أن ف. فيرارا كان أول من شرع بالتحدث عن جينوفيسى بعبارات تنم عن ازدراء، ربما لأنه لم يكن قادرًا على رؤية أى ميزة لدى أى فرد إلا إذا آمن بمذهب حرية التجارة بصورة تامة. وللتعرف على قائمة من الاقتصاديين البارزين الذين كانوا تلاميذه، انظر: G. Tagliacozzo. Economisti Napoletani (p. xxvi n). وعلاوة على ذلك، يرسم نفس هذا المؤلف صورة لشخصية وخلفية جينوفيسى العلميتين ويقوم تقييمًا دقيقًا لعمله. حول هذه الأشياء، انظر أيضًا: A. Cutolo. Antonnio Genovesi, 1926. كان جينوفيسى كاتبًا غزير الإنتاج. ومع ذلك، فلا نهتم نحن إلا بعمله: Lezioni di economia civile (1765)؛ والذى أعيد نشره فى: P. Custodi. Scrittori classici Italiani di economia politica. 50 vols., 1803-16=

سيتم فيما بعد تقديم بقية أعضاء المدرسة، وبخاصة جاليانى الذى هو أكثرهم تألقًا.

ويمثل فيرى وبيكاريا المدرسة الثانية. ومع ذلك، ننتهز الفرصة لتقديم الكاتب الذى هو مدرسة بذاته: أورتز البندقى.

أما كونت بيترو فيرى (١٧٢٨-١٧٩٧)، الموظف فى إدارة ميلانو النمساوية - وهو ليس معلمًا - فينبغى أن يكون اسمه ضمن أى قائمة تضم أعظم الاقتصاديين. ورغم سهولة عرض توصياته المختلفة حول السياسة policy- وهى تمثل الأشياء المهمة بالنسبة له حيث كان قد هتف فى مقدمة عمله الرئيسى: potessi io dire qualche cosa di utile, potessi io farla (كم يعجبنى أن أقول شيئًا مفيدًا، بل أن أفعله !)- فمن الأسهل تكوين فكرة عن إنجازه العلمى الحقيقى الذى سنشير إلى جوانب منه فيما بعد. لكن يلزمنا أن نشير هنا إلى اثنين من أعماله العديدة: Elementi del commercio (1760) - الذى وطد مكانته، وكذلك Meditazioni sull economia politica, 1771 (وقد أُعيد نشره ضمن مجموعة كوستودى، وله ترجمات فرنسية وألمانية)، وهو توسيع للكتاب الأول. وإضافة إلى ما تنم عنه هذه الكتب من اقتدار، فإنها تتضمن مساهمات أصيلة عدة (ومن بينها مفهومه لمنحنى الطلب ذى النفقة الثابتة). وكان لدى فيرى، بين أمور أخرى، مفهوم واضح، وإن كان غير متطور، للتوازن الاقتصادى يقوم، فى نهاية الأمر، على"حساب تفاضل وتكامل اللذة والألم"(مستبقًا تعبير جيفونس)، وكان، إلى ذلك

=(ب.كوستودى: كلاسيكيو الاقتصاد السياسى الإيطالى، خمسون مجلدًا، ١٨٠٣-١٨١٦) الذى يمكن وصفه بأنه نظام غير نظامى unsystematic system لكل فكره الاقتصادى. وتظهر هذه المحاضرات فعلاً تأثير كتاب معاصرين له وكتاب أقدم، بيد أن الأسوأ هو أن المحاجة ينقصها التحديد فى الغالب. ولكن لم يستطع أى كاتب، حينما ظهرت تلك المحاضرات، أن يقدم عرضًا شاملاً لاقتصاد الرفاه النفعى الذى كانت الحقبة بصدد تطويره. ولا تثبت العناصر "الميركنتيلية" فى تعاليم جينوفيسى سوى واقعية رؤيته.

أما جيوسيبى بالميرى، ماركيز مارتجنانو (١٧٢١-١٧٩٤)، فكان أحد أفراد تلك المجموعة المتألقة من النابوليين، تلك المجموعة التى ربما كان فيلانجيرى أكثرهم شهرة (انظر: P. Gentile, L Opera di Gaetano Filangieri, 1914). وكان بالميرى (وثمة سيرة كتبها عنه ب. دى رينادس، ١٨٥٠؛ انظر كذلك: T. Fornari, Delle teorie economiche nelle provincie Napoletane, 1735-1830, 1888) إداريًا عمليًا فى الأصل. ولكن قد يمكن إدراك علم اقتصاد الرفاه لدى الإداريين المستشارين من القرن الثامن عشر بأفضل صورة من خلال قراءة عمله: Riflessioni sulla pubblica felicita relativamente al regno di Napoli (1787), or his Pensieri economici...(1789) or his Della ricchezza nazionale (1792)

الحد، على مستوى أرفع حقًا من آ. سمث أكثر من أنه كان أدنى منه. ومن المهم التشديد على اهتمام فيرى بالوقائع fact-mindedness. وقد قدّمَ فيرى ليس فقط بحثًا تاريخيًا مهمًا (Memorie storiche، الذى نُشر بعد وفاته) بل كان أيضًا من رجال القياس الاقتصادى الحقيقيين - فقد كان أحد الاقتصاديين الأوائل ممن قاموا باحتساب ميزان للمدفوعات مثلاً - أى أنه عرف كيف يحبك جمع الوقائع والنظرية ضمن نسيج متماسك، متمكنًا من حل المشكلة المنهجية التى أزعجت الأجيال اللاحقة من الاقتصاديين. حول هذا الكاتب وسيرته، انظر: إى. بوفى (Le Comte Poetro Verri, 1889) وكذلك م. ر. مانفرا (Pietro Verri..., 1932). ومع ذلك، تظل مقدمة البروفيسور إناودى القيِّمَة للطبعة الجديدة من كتاب فيرى: Bilanci del commercio dello stato di Milano (1932) أفضل عرض وتقييم لعمل فيرى.

ينبع حق جياماريا أورتز (١٧١٣-١٧٩٠) فى الشهرة أساسًا من مساهمته فى نظرية السكان "المالثوسية" (انظر الفصل الخامس، أدناه). كما ستبرز دائمًا مساهمته النظامية (Economia nazionale 1774) التى أُعيد نشرها ضمن مجموعة كوستودى) فى تاريخ النظريات التى تنظر للاستهلاك بوصفه العامل المحدد للناتج الكلى وتستمد من هذه البنية تشخيصاتها الاقتصادية - وهذه نقطة اتصالَ أخرى له بمالثوس. وفى هذا، كما فى غيره من الجوانب، فإن عمل أورتز أصيل حقًا بمعنى أنه لا يقع فى الطريق الرئيسية للتقدم. ولكن يتعذر أن نقول أكثر من ذلك لصالحه. فقد تحير النقاد والمؤرخون بلغز ذلك العمل، من ناحية، ولكنهم، من ناحية أخرى، عادوا ليتوافقوا بفضل هجومه على "الخلط الميركنتيلى" بين النقود والثروة (انظر الفصل السادس، أدناه) وبفضل آرائه المناصرة لحرية التجارة. وهكذا صار من المعتاد أن يثير أورتز الإعجاب بصور مختلفة. ويجدر أن نذكر أنه قد تعلمَ الكثير من السير جيمس ستيوارت كما يبدو.ومن الأدب الكثير الذى كُتب عنه، تكفى الإشارة إلى ما يلى: A. Faure, Giammaria Ortes..(1916) ; The old book by F. Lampertico, G. Ortes.. (1865) ; and C. de Franchis, G. Ortes, un sistema d'economia matematica.. (1930)، رغم أننى شخصيًا لا أستطيع العثور على الكثير من الرياضيات لديه.

أما قيصر بونيسانا، الماركيز دى بيكاريا Cesare Bonesana, Marchese di Beccaria (١٧٣٨-١٧٩٤)، فكان من ميلانو وثمرة لتعليم يسوعى Jesuit

education. وقد كسب شهرته العالمية كمتخصص فى فرع من علم الجريمة penologist وهو فى حوالى الثلاثين من عمره (مع أن سنة ولادته غير معروفة بشكل مؤكد) وقد سبق أن أشرنا إلى المكانة التى نالها بالصدفة فى تاريخ المذهب النفعى. وبفضل نجاحه أساسًا (ولم يكن قد قدم بعد إلاّ القليل كاقتصادى)، فقد عينه حاكم النمسا (الأمير كانيتس) كأستاذ للاقتصاد فى ميلانو، وهو منصب استحدث خصيصًا له (١٧٦٨). وقد انتقل، بعد سنتين من تولى هذا المنصب، إلى العمل فى بلدية ميلانو الذى واصله حتى وفاته المبكرة، متدرجًا فيه إلى حد بلوغ أرفع منزلة ممكنة لإنسان لم يتأهل لمنصب حاكم. وشارك بيكاريا فى إصلاحات تلك الفترة حيث بادر فى بعضها وكتب بهمة عالية تقارير ومذكرات عدة- حول خزن الحبوب، والسياسة النقدية، والنظام المترى، والسكان، وغير ذلك- وطاف حول عالم واسع من الاهتمامات الفكرية فى نفس الوقت. وبين أمور أخرى، شارك بيكاريا فى تأسيس مجلة Caffe 11 والكتابة فيها، وهى مجلة صُممت وفق مثال مجلة Spectator الإنجليزية. كما نشر المجلد الأول والوحيد من علمه حول الجمال (on Style). وعلاوة على ذلك، فقد كان عالمًا رياضيًا كبيرًا على ما يبدو.

لقد تألفَ الجزء الأكبر من كتاباته الاقتصادية من التقارير الحكومية المذكورة. وكانت القطعة الوحيدة من التحليل الاقتصادى التى نشرها هو شخصيًا (فى مجلة Il Caffè 1764) حول تهريب البضائع، وهو عمل يثير الاهتمام من ناحيتين. فمن ناحية، ثمة معالجة جبرية لهذه المشكلة. ومن ناحية أخرى، يجعل بيكاريا من الإجراء التحليلى الذى يرد فى المشكلة أساسًا لنظريته البحتة حول التهريب. فإذا افترضنا ثبات القسم من السلع المهربة الذى تستولى عليه السلطات فى المتوسط: فما هى الكمية الكلية التى ينبغى على المهربين تهريبها لكى يظلوا فى وضع لا يكسبون فيه ولا يخسرون؟ هذا يضاهى اكتشاف الفكرة التى تشكل أساس تحليل تشكيلة السواء الحديثة indifference-variety analysis. وقد طورَ ج. سيلو حجة بيكاريا عام ١٧٩٢ (انظر أوجستو مونتانارى: La matematica applicata all' economia politica,1892). وما يهمنا هو محاضرات بيكاريا (التى كتبها فى ١٧٦٩-١٧٧٠). ولم ينشر بيكاريا هذه المحاضرات بنفسه حيث تركها فى ملفاته لربع قرن من الزمن تقريبًا. وقد ظهرت هذه المحاضرات لأول مرة فى مجموعة كوستودى تحت عنوان: Elementi di economia pubblica (1804).

إن النجاح الساحق الذى حققه كتاب بيكاريا: Dei delitti e delle pene (An Essay on Crimes and Punishments, 1st ed. 1764; English trans. 1767) كان قد طمس عظمة هذا الكاتب بمعنى ما: إذ تم اعتباره أخصائيًا فى السجون ومعاملة المجرمين penologist منذ ذلك الحين أساسًا. ولا يعالج أدب بيكاريا أكثر من ذلك تقريبًا. وعليه، فهو لا يثير اهتمامنا إلا من خلال موضوعات بعيدة. ومع ذلك، لابد من ذكر كتاب كوستودى حول سيرته (Cesare Beccaria, 1811) وإصدار ب. فيلارى لأعماله (Opere, 1854).

والآن، سنركز على بيكاريا الذى هو بمثابة آ. سمث بالنسبة لإيطاليا. فالتشابه بينهما وبين أعمالهما مدهش حقًا. ثمة شىء من التماثل حتى فى خلفيتهما وموقعهما الاجتماعى. فهناك تشابه فى حياتهما- وفى تلك المواقف التى تحددها مهنة كل منهما- رغم أن بيكاريا كان موظفًا مدنيًا أكثر من سمث الذى شغل وظيفة ثانوية دون قابليات إبداعية، بينما كان سمث بروفيسورًا أكثر من بيكاريا الذى لم يدرِّس إلا لسنتين فحسب. كان كلاهما من اللوردات المؤثرين ويتمتعان بطاقات فكرية ضخمة قد تجاوزت كثيرًا ما كان بوسع الناس العاديين امتلاكه آنذاك. وكان بيكاريا يعرف الرياضيات أكثر من سمث، كما يُعتقد، غير أن الأخير بدا عليمًا بالفلك والطبيعة أكثر من بيكاريا. لم يكن أى منهما مجرد اقتصادى لا غير: فكتاب العمر بالنسبة إلى سمث لا يجارى كتاب بيكاريا: Dei delitti e delle pene، ولكن عمل سمث: Moral Sentiments يمثل أكثر من صنو لعمل بيكاريا حول علم الجمال. وقد استمتع كلاهما بالسباحة فى نهر زمانهما، ولكن مع الفارق التالى: ففى حين لم يكتفِ بيكاريا بقبول كل ما يشير إليه المذهب النفعى، بل كان مساهما رئيسيًا فى بنائه أيضًا، فقد أبدى سمث شيئًا من الفتور النقدى تجاه هذا المذهب؛ وبينما لم يكتفِ سمث بقبول (تقريبًا) كل ما يشير إليه مذهب حرية التجارة وسياسة عدم التدخل بل لعب دورًا أساسيًا فى انتصارهما (بقدر تعلق الأمر بالأدب الاقتصادى)، فقد أظهر بيكاريا شيئًا من الفتور النقدى تجاههما. وكان كل منهما يتمتع بشخصية ممتازة. ولكن بيكاريا، الموهوب من الطبيعة بما هو شبه- مؤكد، كان قد أعطى، وبخاصة بعد عام ١٧٧٠، للخدمة العامة فى "دولة" ميلانو ما ادخره آ. سمث للبشرية.

يبدأ كتاب بيكاريا: Elementi، بعد تعريف موضوع علم الاقتصاد بالطريقة نفسها المعيارية، كما فعل آ. سمث فى مقدمة الكتاب الرابع من Wealth of

Nations، بالعوامل التى تخص تطور التكنولوجيا وتقسيم العمل والسكان (حيث اعتبر بيكاريا أن الزيادة فيه دالة للزيادة فى وسائل المعيشة). وكما نعلم من قبل، فقد سلم بيكاريا دون تحفظ، كأساس للفعل الاقتصادى، بالمذهب النفعى القائم على اللذة hedonist egotism الذى قدَّمَ بيكاريا نفسه الكثير لتطويره والذى أثبتَ، فيما بعد، أنه حليف مزعج لعلم الاقتصاد. يعالج الجزءان الثانى والثالث من محاضرات بيكاريا قضايا الزراعة والصناعات. أما الجزء الرابع، الذى يُعنى بالتجارة، فهو مستودع لنظرية القيمة والسعر: فالمقايضة والنقود والمنافسة والفائدة والصرف الأجنبى والمصارف والائتمان العام، تتبع كل منها الأخرى فى تسلسل يذكر، سوية مع إطار المحاضرات ككل، بكتاب المقرر فى القرن التاسع عشر. وفى التفاصيل، فإن محاجة بيكاريا- وبخاصة بالنسبة لنظرية التكلفة ونظرية رأس المال- لا تخلو من العيوب ولا تتمتع بالانسجام المنطقى على الدوام. بيد أن المشاكل الجوهرية كلها تُعايَن بصورة لا تخلو من الانسجام والتنسيق. وسيتم ذكر بعض النقاط فى الفصول اللاحقة. ومع ذلك، فإن ثمة مساهمات عدة- كتعذر تحديد indeterminateness المقايضة المنعزلة، والانتقال من هذه الحالة إلى حالة سوق تنافسية محددة determinate ومن ثم إلى حالة المبادلة غير المباشرة - اعتدنا على ربطها بعهود متأخرة، وبخاصة بعهود ما بعد سمث. ويبدو تأثير الفزيوقراط على بيكاريا واضحًا، وإن كان غير عميق. فهل يعد بيكاريا الإسكتلندى هو الاقتصادى الأعظم بين الاثنين؟ إذا حكمنا وفق أعمالهما، كما هى مطروحة، فإن الأمر كذلك بالتأكيد. ولكن الحكم بهذا الشكل كان من الممكن ألا يكون عادلاً بالنسبة لهما. فما ينبغى أخذه بنظر الاعتبار لا يتمثل فقط بالأسبقية وكون السنوات الواقعة بين عامى ١٧٧٠ و١٧٧٦ سنوات مهمة جدًا فى سباق الأفكار الاقتصادية؛ فالأكثر أهمية هو أن Wealth of Nations يمثل ثمرة ناضجة لعمل العمر، بينما كان Elementi عبارة عن محاضرات بل محاضرات رفض مؤلفها أن ينشرها أصلاً. وبقدر تعلق الأمر بالإنجاز الذاتى، لا ينبغى مقارنة هذه المحاضرات بالعمل Wealth of Nations بل بالجزء الاقتصادى من محاضرات سمث فى جلاسكو- حيث ستكون المقارنة لصالحه بسهولة. وبخلاف ذلك، ينبغى مقارنة Wealth of Nations بما يُتصوَر أن بيكاريا كان يمكن أن يفعله بمحاضراته لو ارتحل إلى كيركالدى وأنفق ست سنوات أخرى عليها بدلاً من أن يغمر نفسه بمشاكل دولة ميلانو. أما أن السبب الرئيسى لما نراه من اختلاف بينهما يكمن فى كميات العمل التى بذلاها، فهذا، فى جميع الأحوال، مفتاح مهم لمعرفة سر نجاح آ. سمث.

(هـ) آدم سمث وعمله "Wealth of Nations"[١٥٤] لقد أكثرنا من الإشارة إلى آ. سمث وسنكرر هذا أكثر من مرة، فيما بعد، بحيث سيتساءل القارئ مندهشًا عما إذا كان ثمة حاجة لتقديم عرض شامل لعمله فى مكان واحد. ولأغراضنا، فإن الإشارات إلى سمث، التى تنتشر فى كل مكان من هذا الكتاب: تاريخ، لها أهمية أكثر حقًا مما سيرد فى هذا القسم. ومع ذلك، يبدو من الصواب التوقف قليلاً لإلقاء نظرة على أشهر شخصية بين الاقتصاديين- لتكوين فكرة عن المادة التى يتكون هو منها- وعلى أنجح كتاب ليس فقط، بين كتب علم الاقتصاد فقط بل أيضًا بين الكتب العلمية التى ظهرت حتى هذا اليوم، مع احتمال استثناء كتاب داروين: Origin of Species. وعلاوة على ذلك، سيكون من المفيد مجددًا تقديم دليل موجز للقارئ Reader"s Guide.

لا يلزم سوى بضع وقائع دون تفاصيل عن الرجل وحياته المطمئنة والهادئة (١٧٢٣-١٧٩٠).[١٥٥] ويكفى أن نلاحظ أنه: أولاً: كان سمث رجلاً اسكتلنديًا صميميًا، نقيًا وخالصًا. ثانيًا: تتمثل خلفيته العائلية المباشرة فى العمل الوظيفى المدنى فى اسكتلندا. ولفهم وجهة نظره حول الحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادى (التى تختلف كثيرًا عما يُنسب إليه غالبًا)، فإن من المهم ألا ننسى الكياسة، والعقلانية، والموقف الناقد من نشاط الأعمال، والإمكانات المتواضعة، ولكن الكافية، التى ميزت البيئة التى خرج منها. ثالثًا: كان سمث أستاذًا بالفطرة، ليس فقط حينما كان يحاضر فى إدنبرة (١٧٤٨-١٧٥١) وجلاسكو (١٧٥١-١٧٦٣)،

---

(١٥٤) لا يوجد ما يشير إلى موقع هذا الموجز حول آ. سمث الذى يتبعه دليل القارئ للعمل Wealth of Nations، ولكن يبدو من الملائم أن يوضع هذا الموجز فى نهاية مناقشة "أنظمة الفترة ١٦٠٠-١٧٧٦". كتب هذا القسم لهذا الكتاب: "تاريخ" أصلاً، ولكن ج. شومبيتر سحبه ربما حينما كان يحاول تقليص حجم الكتاب أو ربما لأنه شعر بتضاعف الحجم بسبب "كثرة الإحالات ... التى تنتشر فى كل مكان من كتابه: تاريخ". فهذا القسم عبارة عن مسودة أولية لم يجرِ حتى طبعها. ومع ذلك، ما دام هذا الكتاب يتضمن مختصرات مماثلة حول سير اقتصاديين مشهورين آخرين، فإنه يبدو أن من الملائم الإبقاء على هذا التقرير عن آ. سمث وكتابه Wealth of Nations. وستتم الإشارة إلى دليل القارئ فى الفصل السادس، القسم الثالث، أدناه: (تنسيق نظرية القيمة والسعر فى Wealth of Nations).

(١٥٥) بين السير الكثيرة حول آ. سمث، يمكن للقارئ المهتم الرجوع إلى السيرة التى كتبها جون راى (١٨٩٥). وبين كل الكتب التى تتضمن مادة إضافية وشروح حول سمث كإنسان، فإن كتاب البروفيسور و. ر. سكوت: Adam Smith as student and Professor, 1937 هو أهم كتاب حيث يستمد القارئ منه دروسًا وربما متعة أكثر أيضًا. وسنقوم فيما بعد بتقديم حد أدنى من المراجع حول Wealth of Nations.

ولكن دائمًا أيضًا بفضل character indelebilis (طبيعته المتأصلة فيــه). رابعًــا، ثمة واقعة لا يسعنى تجنب اعتبارها ذات صلة، ليس بعلمه الاقتصادى، ولكن بفهمه للطبيعة البشرية، وهى تتمثل بعدم وجود دور لأى امرأة فى حياته ما عدا أمه: ففى هذا الجانب، كما فى غيره من الجوانب، لا تنبعث الفتنة والعواطف فى حياتــه إلا من الأدب. وقد سافر خلال السنوات ١٧٦٤-١٧٦٦ إلــى فرنســا حيــث عمــل "كمدرس خصوصى" لدوق بوكلوك الشاب الذى يدين له علم الاقتصاد بوقت الفراغ والاستقلال اللذين توافرا لسمث فيما بعد وأتاحا لــه تــأليف Wealth of Nations. كما أن تعيينه عام ١٧٧٨ بوظيفة تقاضى عنها راتبًا ضخمًا دون أن يؤدى عمــلاً يُذكر قد أضاف له راحة هائلة طوال بقية حياته. وإضافة إلى ذلــك، كــان ســمث إنسانًا حى الضمير، نشطًا إلى حد ما، منهجيًا، متزنًا ومحترمًا. وكان سمث ينهض بالواجب حينما يتطلب الشرف هذا ولكن ليس بسخاء. ولم يكن من عادته قط بيــان وكشف آثار سابقيه بالوضوح الداروينى. وفى حالة النقد، كان دقيقًا وصارمًا. كمــا كان يمتلك الشجاعة والمقدرة التى تناسب مهمة العالِم بالضبط مع مقدار كبير مــن الحيطة.

لم يكن عهد المعرفة الموسوعية قد انقضى بعد حينذاك بعد: كــان لا يــزال بوسع المرء أن يتجول فى كل العلوم والفنون وأن يعمل حتى فى حقــول متباعــدة دون مشاكل. وقد امتلك سمث، ليس أقل من بيكاريا أو تورجو، سيطرة على حقــل واسع لم يكن علم الاقتصاد سوى جزء منه. وقد ســبق أن أشــرنا إلــى عملــه: (Theory of Moral Sentiments 1759) والعمل الملحق بــه: A Dissertation on the Origin of Languages – وكان هذا نجاحه الكبير الأول الذى نضجَ مــن البدايات فى مادة محاضرات ادنبرة وخلال النصف الأول من توليه كرس الأستاذية فى جلاسكو، الأمر الذى ينبغى تذكره لكى يتحصن القارئ ضــد النقــد الســخيف القائل بأن سمث لم يولِ اهتمامًا كافيًا لدور العوامل الأخلاقية. وعلاوة على ذلــك، فإن هناك على وجه التحديد تقبع فلسفة سمث حول الثــروة والنشــاط الاقتصــادى وليس فى Wealth of Nations. ومع ذلك، ينبغى أن تضاف إلى هذا العمل وإلــى عمله فى القانون الطبيعى، و"اللاهوت الطبيعى"، وفى الأدب، ســت مقــالات(١٥٦)

---

(١٥٦) Essays on Philosophical Subjects by the late Adam Smith.. ed. by his executors. Black and Hutton. to which was prefixed an Account of the Life and Writings of the Author by Dugald Stewart.. (الطبعة الأولى ١٧٩٥). وبالمناسبة، فإن ستيوارت، الذى شــغل كرســى=

يمثل بعضها أجزاء محددة من الخطة الفخيمة للعمل "تاريخ العلوم الليبرالية والفنون الجميلة" الذى تخلى سمث عنه لأنه "بعيد وواسع جدًا". وتمثـل لؤلـؤة المجموعـة المقالة الأولى حول "المبادئ التى تقود وتوجه البحوث الفلسـفية؛ التـى أوضـحها تاريخ علم الفلك". وأجازف بالقول بأنه ليس بوسع أى فرد تكوين فكرة كافية عـن منزلة سمث الفكرية ما لم يعرف هذه المقالات.كما أجازف أيضًا بالقول بأن أحـدًا لن يسلم بمقدرة مؤلف Wealth of Nations على كتابة هذه المقالات لولا الحقيقـة الراسخة التى يمثلها تأليفه للكتاب.

نعلم مما سبق أن الخطوط الأساسية لتحليل سـمث تتحـدر مـن العلمـاء السكولائيين وفلاسفة القانون الطبيعى: فإضافة إلى وجود هذه الخطوط جاهزة وفى المتناول، فى أعمال جروتس وبوفندورف، فإن سمث قد تعلمها علـى يـد معلمـه هوجسون.[١٥٧] صحيح أن السكولائيين وفلاسفة القـانون الطبيعـى لـم يطـوِّروا

=الأستاذية فى إدنبرة فى مادة الفلسفة الأخلاقية خلال الفترة ١٧٨٥–١٨١٠، دون أن يمكن القـول بأنه قد ترك أى أثر على صعيد الأعمال المنشورة، كان يتمتع بشخصية قوية جـدًا ومعلمًـا كفـؤا بحيث يتعذر على التأريخ الأكثر اكتمالاً إغفاله مثلما نضطر نحن لأن نفعل هذا.

(١٥٧) حول فرانسس هوجسون، انظر الفصل الثانى، القسم ٧ب، أعلاه.انظر كـذلك:دبليـو. ر. سـكوت: Francis Hutcheson (1900). لقد كانت جذور علم الاقتصاد لدى آ. سمث موضوعًا لبحوث عـدة كما يمكننا أن نتوقع هذا. ولكن الحدث الكبير هو قيام ل. كانـان باكتشـاف ونشـر: Lectures on Justice, Police, Revenue and Arms, delivered in the University of Glasgow by Adam Smith, reported by a student in 1763 (1896)، التى سوف أشير إليها بـ Glasgow Lecture. وقد تمثل الحدث الثانى باكتشاف ما يمكن اعتباره المسودة الأولى لـ Wealth of Nations، وهـى منشورة فى كتاب سكوت المذكور أعلاه وتؤرخ، بحسب البروفيسور سكوت، برحلة سمث القصيرة إلى فرنسا، وبالتالى فهى تعكس الحالة العامة لعمل سمث قبـل أن يلتقـى شخصـيًا بالاقتصـاديين الفرنسيين. وسوف نشير إلى هذا العمل بـ Draft (المسودة). ونـدين للبروفيسـور كانـان كثيـرًا بأفضل طبعة بين الطبعات العديدة لـ Wealth of Nations (١٩٠٤)؛ والذى أعيد نشـره مـرارًا؛ الطبعة السادسة ١٩٥٠) وهى تتضمن مقدمة قيمّة جدًا تلقى ضوءً كثيرًا على بعـض ممـا يتعلـق بجذوره. ويمثل نشر: A Catalogue of the Library of Adam Smith (1st ed. 1894 ; 2 nd ed. 1932) مع كتابة مقدمة لها إحدى الخدمات الكثيـرة التـى قـدمها جـيمس بونـار حـول "علـم سمث"(smithology).

ولا يسمح المجال بتناول شئون الطبعات والترجمات والخلاصات والصياغات المعادة لـ Wealth of Nations، والاقتباسات منه، وهذا أمر أعتذر له كثيرًا لأن مجموعـة Vanderblue التذكاريـة حول علم سمث الموجودة فى مكتبة كريس (انظر الكراس الذى نشرته مكتبة كريس الذى يتضـمن قائمة خاصة حول تلك المجموعة أعدها هومر ب. فاندربلو، وقدّم لها، فى صورة مقالة تشارلز ج. بولوك عام ١٩٣٩) تهيئ فرصة ممتازة لدرس تلك الأمور. كما يتعذر إنصاف الأدب المكثف حول Wealth of Nations. وتنتشر التعليقات الأكثر قيمة، شرحًا ونقدًا، فى كل البحوث والمقـالات فـى القرن التاسع عشر: وإنها هى التى تشكل النصب التذكارى الحقيقى لسمث: الاقتصادى العلمى. ومن كتبوا من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين حول سمث ومذهب سمث بحد ذاته، وبخاصة الألمان، لم=

مخططًا متماسكًا تمامًا للتوزيع، وبخاصة الفكرة المضللة عن توزيع الناتج الاجتماعى social product أو الدخل القومى National Dividend بين العوامل المشاركة فى إنتاجه، وهى الفكرة التى لعبت دورًا كبيرًا فى القرن التاسع عشر. ولكنهم طوَّروا كل العناصر المطلوبة لمخطط كهذا وكان سمث قادرًا طبعًا على ترتيب هذه العناصر دون مساعدة أحد. وبحسب كانان، فإن محاضرات سمث فى غلاسكو - التى لا تنطوى على تقدم كبير يتجاوز هچسون فى أى اتجاه - "لا تتضمن أى أثر مهما كان لمخطط التوزيع الذى يرد فى العمل Wealth of Nations" ومع ذلك، فليس ضروريًا أن نستنتج من ذلك أن سمث كان مدينًا بفضل ثقيل (وغير معترف به إلى حد بعيد) للفزيوقراط الذين قابلهم (١٧٦٤-١٧٦٦) وربما قرأ لهم قبل أن يتخذ قراره بالعمل فى كركالدى. وتثبت المسودة التى اكتشفها البروفيسور سكوت أن هذا الأمر يمكن أن يذهب بعيدًا: فهى تبشر بمخطط Wealth of Nations بصورة واضحة. ومن ناحية أخرى، لا ينبغى أن ننسى أن تركة فلاسفة القانون الطبيعى وإنجازات معاصرى سمث الفرنسيين لم تشكل كل ما كان يجب عليه معالجته. فثمة أشياء أخرى أيضًا تعود إلى التيارين الاثنين اللذين يجتمعان فى Wealth of Nations كما يمثلهما الإداريون المستشارون وكُتاب الكراريس. كما كان سمث يعرف بتى ولوك، وربما تعرف على كانتيلون، على الأقل من خلال Postlethwayt"s Dictionary، فى مرحلة مبكرة من عمله. وربما كان قد استفاد أيضًا من هاريس وديكر، ولابد أن كتابات صديقه هيوم وكتابات ماسيا كانت معروفة لديه. وضمن القائمة الطويلة من الكتاب الذين كان سمث مولعًا بازدرائهم، بسبب "أخطائهم الميركنتيلية"، ثمة مَنْ يحتمل أنهم علّموه الكثير، مثل تشايلد ودافنانت وبولكسفن، ناهيك عن كُتاب "معادين

=يهتموا عادة، أو أساسًا، بعمله التحليلى، بل بآرائه حول القضايا العملية، وخلفياته الفلسفية، وميوله الاجتماعية. وإننا إذ نهمل الملاحظات التى ينبغى العثور عليها، طبعًا، فى كل الكتب العامة حول تاريخ الفكر الاقتصادى، فإننا يجب أن نلاحظ، مع ذلك، التحليلات حول عمل سمث التى أنجزها ماركس فى عمله: Theorien uber den Mehrwert وكذلك كانان فى عمله: History of the Theories of Production and Distribution. وإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نذكر: J. F. Baert, Adam Smith en zijn Onderzoek naar den Rijkdom der Volken (1858); Adam Smith (1886); W. Hasbach, Untersuchungen uber Adam Smith (1891); S. Feilbogen, Smith und Turgot (1892); G. R. Morrow, The Ethical and Economic Theories of Adam Smith (1923); W. Bagehot, Adam Smith and our Modern Economy (Wors, ed. by Mrs. Russell Barrington, vol. 7); Edwin Cannan, "Adam Smith as an Economist," Economica, June 1926; and the sesquicentennial Chicago Lectures (1928).

للمذهب الميركنتيلى" مثل باربون ونورث[١٥٨] ممن لا حاجة للتشديد على ذكرهم. ولكن مهما كان أمر من تَعلمَ سمث أو لم يتعلم منهم، فالحقيقة هى أن كتاب Wealth of Nations لا يتضمن فكرة، مبدأ أو طريقة تحليلية واحدة كانت جديدة كليًا عام ١٧٧٦.

والذين أشادوا بعمل آ. سمث على أنه صانع عهد جديد أو إنجاز أصيل كانوا يفكرون طبعًا بالسياسات التى دافع عنها؛ كالتجارة الحرة، وعدم التدخل، والسياسة الاستعمارية، وما شابه. ولكن هذا الجانب، الذى يُفترَض أنه أصبح واضحًا الآن وسيصبح واضحًا أكثر كلما مضينا فى عملنا، ما كان سيقود إلى استنتاج مختلف حتى إذا تعلقَ بموضوعنا بالفعل. ووفقًا لدونالد ستيوارت، فإن سمث نفسه قد طالبَ بالفعل (فى مقالة له عام ١٧٥٥) بالأسبقية بخصوص مبدأ الحرية الطبيعية Natural Liberty على أساس أنه قام بتدريسه بوقت مبكر يعود إلى عام ١٧٤٩. وقد قصدَ سمث بهذا المبدأ كلاً من قانون السياسة canon of policy – إزالة كل القيود ما عدا تلك التى تفرضها "العدالة" – والفرضية التحليلية القائلة بأن التفاعل الحر بين الأفراد لا يخلق فوضى بل نمطًا منظَّمًا يتقرر منطقيًا:

---

(١٥٨) ثمة كاتبان لابد من الإشارة إليهما وإنْ لمجرد شيوع ذكرهما. آدم فيرجسون (١٧٣٢–١٨١٦)، وهو بروفيسور فى الفلسفة "الطبيعية" أولاً ثم فى الفلسفة "الأخلاقية" فى إدنبورج، وكان عالمًا سوسيولوجيًا تاريخيًا فى الأصل. تعود جذور عمله: (Essay on the History of the Civil Society 1 st ed. 1767)، وهو العمل الوحيد الذى ينبغى ذكره من بين أعماله، إلى مونتسكيو (الذى يدين سمث له بالفضل أيضًا) والذى حققَ نجاحًا من نفس النوع الذى حققه العمل Esprit des lois، وإنْ بدرجة أقل. وفى ألمانيا، وبتأثير من ماركس إلى حد ما، تمتع ذلك العمل بشهرة واسعة فى القرن التاسع عشر – وهى شهرة لا يستحقها، كما يبدو الأمر لى. ومن الصعب وجود سبب ما للاعتقاد، كما يفعل ماركس، بأن سمث يدين لهذا العمل بفضل كبير، أو أن فيرجسون، كما يعتقد آخرون، يدين بفضل كبير لمحاضرات سمث أو للمناقشات معه: فالأفكار المتوافقة Parallelisms التى تورد لدعم أى من هذين الرأيين تخص أفكار معينة – تتعلق بتقسيم العمل وفرض الضرائب – كانت من الأشياء المتداولة فى ذلك الوقت وقد تكون أُخذت من بعض الكتاب القدامى.
نشر بينارد دى مانديفل عملاً وعظيًا عنوانه: The Grumbling Hive, 1705 (وهو يُعرَف على نحو أفضل تحت العنوان التالى: The Fable of the Baes: or Private Vices, Publick Benefits, 1714) حاول فيها أن يوضح أن الدوافع الفردية، التى تخلق أفعالاً مرغوبة اجتماعيًا، يمكن أن تكون محل اعتراض من الناحية الأخلاقية. وكان آ. سمث، مثل غيره من البشر المستقيمين، صارمًا فى هذه القطعة من العمل. إذ أنها تضمنت الثناء على الإنفاق وذم الادخار حقًا، إضافة إلى "أخطاء ميركنتيلية" معينة، لابد أنها قد أزعجت سمث. ولكنها انطوت على أكثر من ذلك مما يثير عداءه. فلا يمكن أن يكون قد فات على سمث إدراك أن حجة مانديفل كانت حجة لصالح فكرته هو نفسه حول الحرية الطبيعية الخالصة Natural Liberty بعد صياغتها فى شكل خاص. والقارئ لن يجد صعوبة فى إدراك كيف أن هذه الحقيقةِ لابد أن تكون قد هزت البروفيسور المحترم – وبخاصة إذا كان فى الأمر ما يشير إلى أنه تعلمَ شيئًا ما من ذلك الكراس المزعج.

فهو لم يميز بينهما قط بوضوح تام. ومع ذلك، فإن هذا المبدأ، بأى من هذين المعنيين، كان قد طُرح سابقًا بوضوح تام: من قبل جروتس وبوفندورف، على سبيل المثال. ولذلك السبب بالذات، يتعذر توجيه تهمة الانتحال ضد سمث أو ضد الآخرين نيابة عنه. وهذا طبعًا لا يستبعد إمكانية أن سمث، حينما صاغ المبدأ بقوة وشمولية بأكثر مما فعل سابقوه، قد شعر شخصيًا بكل مشاعر الاكتشاف أو حتى بأنه قد صنع "الاكتشاف" بنفسه قبل عام ١٧٤٩.

ولكن، مع أن العمل Wealth of Nations لم يتضمن أفكارًا جديدة حقًا، ورغم تعذر مقارنته بعمل نيوتن: (Principia) أو عمل داروين (Origin) كإنجاز فكرى، فإنه عمل عظيم، رغم ذلك، وجدير تمامًا بالنجاح الذى حققه. ومن غير العسير إدراك طبيعة الأمر الأول ومبررات الأمر الثانى. فالوقت كان قد حان لذلك النوع من التنسيق بالضبط co-ordination. وقد أنجز سمث هذه المهمة على أكمل وجه لأنه كان مؤهلاً لها بالفطرة: فما كان بوسع أحد تحقيقها غير بروفيسور منهجى. وقد بذل سمث قصارى جهده: إذ يمثل Wealth of Nations ثمرة جهد استمر خمسًا وعشرين سنة دون تذمر، انصبتْ عشر سنوات منها عليه حصرًا. وكانت مقدرة سمث الذهنية أهلاً للسيطرة على المادة الصعبة التى تدفقت من مصادر عديدة وإخضاعها بيد قوية لحكم عدد ضئيل من المبادئ المتماسكة: فالبنَّاء الذى بنى بشكل متين، ودون مراعاة للتكلفة، كان مهندسًا معماريًا أيضًا. وقد ساعدت على نجاح سمث حتى نواقصه ذاتها. فلو كان له لمعان أكثر لما كان سيُستقبل بهذه الجدية؛ ولو أنه قد حفر بعمق أكثر وكشف عن حقيقة أكثر غموضًا واستخدم مناهج صعبة وبارعة، لتعذرَ فهمه. ولكن طموحات كهذه لم تكن لدى سمث الذى كان يكره حقًا أى شىء يتجاوز المعرفة الفطرية البسيطة ولم يتعالَ على عقول حتى أغبى القراء. فقد كان يرشدهم برفق ويشجعهم من خلال الاستشهاد بأشياء مألوفة ومشاهدات محلية ويدفعهم للشعور بالراحة على الدوام. وبينما كان الرجل الحرفى فى زمانه يجد قدرًا كافيًا مما يمكنه استيعابه من غنائه الفكرى، فقد كان بوسع "القارئ المثقف" أن يطمئن نفسه على أن الأمر كذلك حقًا وأنه هو، أيضًا، كان يفكر هكذا دائمًا؛ وبينما أرهق سمث صبر القارئ بمادته التاريخية والإحصائية الهائلة، فإنه لم يرهق مقدرته على التفكير والاستنتاج. فقد كان فعالاً ليس بفضل ما أعطاه، فقط بل أيضا بفضل ما أخفق فى أن يعطيه. وأخيرًا، وليس آخرًا، فإن المادة والمحاجَّة كانتا مفعمتين بحيوية فى الدفاع كانت

هى التى جذبت أوسع جمهور: فالبروفيسور قد جعل من كرسى الأستاذية فى كل مكان مجلسًا للحكم judgement ومنح الثناء واللوم. ومن حسن حظه أنه كان فى انسجام تام مع اتجاهات عصره، إذ أنه دافع عن الأشياء التى كان حدوثها مرتقبًا وجعل تحليله فى خدمتها. ومن غير الضرورى التشديد على ما كان يعنيه هذا بالنسبة للعمل والنجاح معًا: فأين كان من الممكن أن يكون Wealth of Nations دون مذهبى التجارة الحرة وعدم التدخل؟ وكذلك، فإن مُلاك الأرض القساة أو الكسالى ممن يحصدون ما لم يزرعوا؛ ورجال الأعمال الذين تجرى اجتماعاتهم بصور تآمرية؛ والتجار المستمتعين بحياتهم، تاركين البائعين والمحاسبين ينجزون لهم أعمالهم؛ والعمال الفقراء الذين يعيلون الفئات الباقية المرفهة من المجتمع – إن كل هذه هى أجزاء مهمة من المشهد. إن آ. سمث، المتصدر لعصره، قد واجه بشجاعة نفور الجمهور منه حينما عبَّرَ عن ميوله الاجتماعية. ولكن الأمر ليس كذلك. ليس لدى شك بإخلاصه ولو للحظة واحدة على الإطلاق. ولكن تلك الآراء لم تكن غير شعبية. فقد كانت تساير الجديد. كما أن هناك لونًا مخففًا من مذهب روسو يبرز فى الاتجاه المساواتى من سوسيولوجيته الاقتصادية. فالبشر قد بدو متشابهين بحكم الطبيعة، وكلهم يستجيبون بالطريقة نفسها البسيطة لأى محفز بسيط، والاختلافات بينهم تنتج عن الإعداد المختلف والبيئة المختلفة بشكل رئيسى. وهذا عنصر مهم جدًا بالنسبة لتأثير سمث على علم الاقتصاد فى القرن التاسع عشر. فعمله يمثل القناة التى حملت للاقتصاديين أفكار القرن الثامن عشر عن الطبيعة البشرية.

والآن، نتحول إلى دليل القارئ: قُدِمَ العمل An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (دراسة حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم) من قبل آدم سمث، الدكتور فى الحقوق والزميل فى الجمعية الملكية وأستاذ الفلسفة الأخلاقية السابق فى جامعة جلاسكو، الصادر بمجلدين عام ١٧٧٦ فى لندن. يتضمن هذا العمل تعريفًا جيدًا للاقتصاد العلمى من خلال عنوانه وكذلك، وبشكل يكاد لا يقل روعة، وإنْ أقل إيجازًا، فى الفقرة الأخيرة من المقدمة. ولكننا نقرأ، فى مقدمة الكتاب الرابع،"الاقتصاد السياسى يعالج كيفية اغتناء كل الأفراد والدولة"، وهذا التعريف هو الذى يعبِّر عن ما أراده آ. سمث قبل كل شىء وعن ما كان يهم قراءه أكثر من أى شىء آخر. إنه يجعل من علم الاقتصاد مجموعة وصفات تقدَم إلى "رجل الدولة". والأمر المهم جدًا هو أن نتذكر عدم غياب زاوية

التحليل، وأننا نستطيع فصل التحليل عن الوصفات دون التأثير على النص. ومهما كان تفكير سمث نفسه.

ثمة كتب خمسة. والكتاب الخامس منها هو الأطول - إذ يأخذ ٢٨،٦ % من العمل - وهو بحث قائم بذاته تقريبًا حول المالية العامة، وقد بات الأساس لبحوث القرن التاسع عشر حول الموضوع إلى أن فرضت وجهة النظر "الاجتماعية" نفسها فرض الضرائب - كوسيلة للإصلاح- وبخاصة فى ألمانيا. ويعود حجم الكتاب الكبير إلى ضخامة المادة التى يحتويها: فمعالجته للإنفاق، والإيراد والدين العام هى معالجة تاريخية أساسًا. والنظرية التى يتضمنها غير كافية ولا تتغلغل عميقًا تحت السطح. ولكنها تنسجم بصورة باهرة مع التقارير المتعلقة بالتطورات العامة إضافة إلى الوقائع الفردية. لقد تم تكديس وقائع أكثر وتطوير الأسلوب النظرى على نحو يلحم هذين الأمرين معًا - مع شىء من السوسيولوجيا السياسية - بصورة موفقة لا نجد لها مثيلاً حتى هذا اليوم. أما الكتاب الرابع، الذى هو بحجم الكتاب الخامس تقريبًا،(١٥٩) فيتضمن محاكمة "النظام التجارى أو الميركنتيلى" الشهيرة- ولا يحتاج نقد سمث الخفيف جدًا للنظام الفزيوقراطى فى الفصل التاسع والأخير إلى تعليق- التى ينبعث من رمادها، كالعنقاء، نظام سمث السياسى. وهنا أيضًا: يشهد القارئ أكداسًا من الوقائع يجرى ترتيبها بحرص وعناية ولكن مع شىء قليل جدًا من نظرية بسيطة جدًا (لا نجد فيها تقدمًا مهمًا حتى بالنسبة لكتاب سابقين بعيدين) يستخدمها سمث، رغم ذلك، بنجاح فى إيضاح فسيفساء التفاصيل، وفى تسخين الوقائع إلى حد التوهج. ومع تدفق الوقائع وتسابقها بعضها مع بعض: تظهر دراستان تم إقحامهما فى صورة استطراد Digressions (حول مصارف الإيداع، وحول تجارة الحبوب) دون أن تحتلا مكانهما المناسب. ويخرج عن السياق الفصل الكبير والمشهور عن حق:"حول المستعمرات"، ولكن لا بأس: فنحن أمام تحفة ليس من الأدب فقط، بل من التحليل أيضًا. ويمكن وصف الكتاب الثالث، الذى يشغل ٤،٥% من العمل، بأنه مقدمة للكتاب الرابع تقوم باستكمال أفكار عامة ذات طبيعة تاريخية أساسًا حول "التقدم الطبيعى للثروة"، ونشوء المدن وتجارتها كما شوهتها - بالعرقلة أو التشجيع - السياسات التى ترعاها مصالح مختلفة. ولم يجذب هذا الكتاب ما يستحقه من اهتمام. فقد كان بوسعه، لما فيه من معرفة جافة وغير

(١٥٩) يشكل الكتابان الرابع والخامس حوالى ٥٧ % من مجموع العمل.

موحية نوعًا ما، أن يكون نقطة بداية ممتازة لعلم حول السوسيولوجيا التاريخية للحياة الاقتصادية لم يُكتَب قط. ويقدم الكتابان الأول والثانى - ٢٥% و١٤% من حجم العمل على التوالى- اللذان تغمرهما الوقائع التوضيحية أيضًا، أساسيات خطة آ. سمث التحليلية. ويمكن أن تتم قراءتهما لوحدهما. ولكن القارئ المهتم بالنظرية أكثر من "التطبيق" والذى يكتفى بهما سوف يفقد كثيرًا مما لا غنى عنه لفهم النظرية نفسها على نحو كامل.

تعالج الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب الأول تقسيم العمل.(١٦٠) وها نحن فى الجزء الأقدم من المبنى، الجزء المكتمل فعلاً فى Draft. كما أنه يعتبر الجزء الأكثر تناسقًا فى العمل كله ربما لأن سمث قد راجعَ الموضوع كثيرًا أثناء تدريسه. ومع أنه لا يتضمن أى شيء أصيل، كما نعلم، غير أنه ينطوى على ميزة لابد من ذكرها، وهى ميزة لم تحظَ بما تستحق من اهتمام: فلم يفكر أحد بمنح تقسيم العمل مثل هذه الأهمية قبل سمث أو بعده. إذ أنه جعل من تقسيم العمل العامل الوحيد عمليًا للتقدم الاقتصادى. فتقسيم العمل وحده "يفسر الغنى والوفرة الضخمة التى عمّت حتى على الفرد الأدنى والأكثر وضاعة فى المجتمع المتحضر مقارنة بما يمكن أن يحققه الكائن المتوحش الأكثر احترامًا وفعالية"، رغم سعة "عدم المساواة الجائرة" (Draft، انظر سكوت، مصدر سابق، ص ٣٢٨). كما أن التقدم التكنولوجى،"اختراع كل تلك الآلات"- وحتى الاستثمارات- إنما يحفزه تقسيم العمل حقًا، وهو بالفعل مجرد شيء تابع لهذا الأخير. سوف نعالج هذه الميزة من الخطة التحليلية لدى سمث فى نهاية دليل القارئ هذا.

يُعزى تقسيم العمل نفسه إلى الميل الغريزى للمقايضة ويُعزى تطوره إلى التوسع التدريجى للأسواق - فحجم السوق فى أى لحظة من الزمن يقرر مدى ما يمكن أن يبلغه تقسيم العمل (الفصل الثالث). وهكذا يظهر تقسيم العمل وينمو كقوة غير شخصية قط impersonal force، ولما كان تقسيم العمل هذا يمثل القوة المحرّكة للتقدم، فإن هذا التقدم أيضًا لا يتوقف على الأشخاص depersonalized.

(١٦٠) من المفيد أن يتذكر القارئ أن كل المسائل المهمة فى تحليل سمث، التى يمكن أن تعالَج فى هذا التاريخ أصلاً، سوف ترد فى مواضعها المناسبة ما عدا بعض المسائل التى يتعذر ذكرها فى مكان آخر. فليس لدليل القارئ هذا سوى قيمة محدودة جدًا وهو موجز جدًا.

وفى الفصل الرابع، يكمل سمث السلسلة التى قدسها تقادم الزمن: تقسيم العمل–مقايضة–نقود، ويفصل القيمة التبادلية" عن "القيمة الاستعمالية" بشكل تام، هابطًا بذلك إلى مستوى أدنى مما كان قد بلغه كتاب قدامى كثر، وبخاصة غاليانى. ويباشر سمث فى الفصل الخامس (الذى يبدأ بتعريف كانتيلون richesse "للثروة") بإيجاد مقياس للقيمة التبادلية التى يعول عليها أكثر مما على السعر معبرًا عنه بالنقود. وإذ يساوى سمث القيمة التبادلية بالسعر، ويلاحظ أن "السعر المعَّبر عنه بالنقود" price in money يتقلب تبعًا للتغيرات النقدية البحتة، فإن سمث يستبدل، لأغراض المقارنات بين زمن أو مكان معين وبين زمن أو مكان آخر، هذا السعر النقدى أو "الأسمى" nominal price لكل سلعة بسعر حقيقى real price بالمعنى نفسه الذى نتحدث فيه عن أجور حقيقية كما تتميز عن الأجور النقدية،[١٦١] مثلاً، أى بسعر تعبر عنه كل السلع الأخرى. وبإهماله لطريقة الرقم القياسى، التى كان قد تم ابتكارها فعلاً فى عهده، فإنه يستبدل هذه الأسعار الحقيقية بدورها بأسعار معَّبر عنها بالعمل (بعد اختيار القمح لأداء هذا الدور): وبعبارة أخرى، يختار سمث السلعة: العمل بدلاً السلعة: الذهب أو الفضة ص numeraire (وحدة حساب) -- إذا استعملنا التعبير الذى شاع استعماله بفضل ف. فالراس. قد يكون هذا الأمر مفيدًا وقد لا يكون، وليس ثمة اعتراض منطقى عليه. بيد أن سمث قد تخبطَ كثيرًا فى إيصال الفكرة، كما خلط بينها وبين الفلسفات التى تخص طبيعة القيمة والسعر الحقيقى بمعنى مختلف – انظر المذاهب المشهورة حول "الكدح والعناء" toil and trouble كسعر حقيقى لكل شىء (الفقرة الثانية من الفصل الخامس)، وحول العمل الوحيد "الذى لا تتغير قيمته الخاصة" (الفقرة السابعة) – وقد أسىء فهم فكرته البسيطة أساسًا حتى من جانب ريكاردو. وهكذا فقد نُسب إليه فضل نظرية القيمة القائمة على العمل– أو بالأحرى ثلاث نظريات عمل لا تنسجم مع بعضها–[١٦٢]

(١٦١) انظر الفقرة التاسعة من الفصل الخامس، مثلاً.

(١٦٢) رغم ضرورة الرجوع إلى وجهة نظر سمث حول القيمة فى الفصل السادس من هذا الجزء وفى الجزء الثالث، فإن من المفيد توضيح هذه المسألة هنا.إن اختيار ساعات أو أيام العمل كوحدات للتعبير عن قيم أو أسعار السلع – على الأساس (الخاطئ) القائل بأن العمل لا تتغير قيمته قط أو على أى أساس آخر – لا ينطوى بذاته على أى نظرية معينة تتعلق بالقيمة التبادلية أو السعر أكثر مما يتضمنه اختيار الثور كوحدات للتعبير عن قيم أو أسعار السلع من نظرية كتلك عن القيمة التبادلية أو السعر تقوم على الثور. ويبدو أن سمث (كما فعل ر. أوين وآخرون من أصحاب خطة جعل أوراق العمل النقدية labour notes وسيلة للتداول) لم يدرك هذا بشكل واضح وقد حاجج بيقين فى مواضع عدة كما لو أن استعمال العمل numérair ص (وحدة حساب) يتضمن بالفعل نظرية=

بينما يتضح تمامًا من الفصل السادس أنه كان يقصد تفسير أسعار السلعة من خلال تكلفة الإنتاج التى يقسمها فى هذا الفصل إلى أجور وربح وريع - وهى "المصادر الأصلية لكل إيراد إضافة إلى كل قيمة يمكن تبادلها". ومن المؤكد أن هذا غير مقبول كتفسير للقيمة ولكنه يصلح كمدخل إلى نظرية السعر التوازنى ونظرية التوزيع على حد سواء.

إن نظرية التوازن الأولية الواردة فى الفصل السابع، والتى هى أفضل قطعة من النظرية الاقتصادية التى طرحها آ. سمث إلى حد بعيد، تؤشر إلى ساى حقًا ومن خلاله، إلى فالراس. وتتمثل التطورات النظرية البحتة فى القرن التاسع عشر بالتحسينات التى تم إدخالها عليها أساسًا. فسعر السوق، الذى يُعرَّف على أساس الطلب والعرض قصير-الأجل، يُعامَل كسعر يتقلب حول سعر "طبيعى" - السعر "الضرورى" لدى ج. س. ميل، السعر "العادى" لدى مارشال - يكفى فحسب لتغطية "القيمة الكلية للريع والأجر والربح التى ينبغى دفعها لكى تجلب" إلى السوق تلك الكمية من كل سلعة "التى تلبى الطلب الفعلى effectual" أى الطلب الفعال effective عند مستوى ذلك السعر. ليس هناك نظرية عن السعر الاحتكارى فيما عدا جملة عديمة المعنى (أو حتى خاطئة) تقول "إن سعر الاحتكار هو دائمًا أعلى سعر يمكن الحصول عليه" فى حين أن "سعر المنافسة الحرة.. هو أقل سعر يمكن

=عن القيمة. وإضافة إلى ذلك، يبدو أنه يخلط بصورة متكررة بين كمية العمل التى ستتبادل السلعة مقابلها مع كمية العمل التى يتطلبها إنتاج السلعة - وهذا ما انتقده ريكاردو. وهكذا تأخذ الكمية التى يتطلبها إنتاج السلعة مكان الصدارة فى المثال الشهير حول حيوان القندس فى بداية الفصل السادس، مع أن القصد من هذا المثال كان التشديد على أن سمث يقصر مسألة قيام تلك الكمية بـ"تنظيم" (regulate) السعر خصيصًا على تلك الحالة المبكرة والبدائية من تطور المجتمع حيث تنعدم الحصص التوزيعية الأخرى التى ينبغى أخذها بنظر الاعتبار. وأخيرًا، هناك مذهب "الكدح والعناء toil and trouble الذى هو "السعر الحقيقى لكل شيء"، والذى، على الأقل حينما يُفسر كمعادل لمفهوم اللاحق "مشقة العمل" (disutility of labour)، لا يتوافق مع أى من المقياسين الآخرين. إذن، ثمة ثلاث نظريات للقيمة أو السعر تقوم على العمل يُعتقد أنها كانت موجودة لدى سمث. ومع ذلك، فما دامت النظرية الأولى غير قادرة على تفسير ظاهرة القيمة - وسيدرك القارئ أن النظر إلى هذه النظرية كتفسير للقيمة يجعل منها تفسيرًا دائريًا - ولما كان من الممكن إهمال النظرية الثالثة لأن سمث لم يقم بأى جهد لتطوير موضوعة مشقة العمل، تتبقى لدينا النظرية الثانية أو نظرية القيمة القائمة على كمية العمل. وأخيرًا، نظرًا إلى إن سمث - بعكس ريكاردو أو ماركس - لم يدع صحة هذه النظرية قط إلا فى حالة واحدة، خاصة، فإننا نستنتج أن نظريته فى القيمة لا تقوم على العمل بأية حال، رغم تأكيده على عنصر العمل. ولا تؤثر على هذا الاستنتاج حقيقة أن الجملة الأولى فى المقدمة تجعل كل الدخل القومى National Dividend عبارة عن منتوج عمل produce of labour، كما يبين هذا قليل من التأمل.

أن يؤخذ" فى المدى–الطويل – وهذه نظرية مهمة، رغم أن سمث لم تكن لديه كما يبدو أى فكرة حول صعوبات إثباتها بطريقة مقنعة. والفصول ٨-١١ تكمل محاجة الكتاب الأول القائمة بذاتها، والتى لا تفتقر خطوطها المتعارضة إلى الجمال مع أنها تتخفى وراء الأوراق المثمرة للمادة التوضيحية التى تتحلل غالبًا إلى استطرادات. وتعالج هذه الفصول "الشروط التى تحدد بشكل طبيعى" معدل الأجور ومعدل الربح و"تنظم" ريع الأرض (ص٥٦).(١٦٣) وإذ تقوم هذه الفصول بالتلخيص والتنسيق، فإنها تسلم لاقتصاديى القرن التاسع عشر نظرية القرن الثامن عشر حول التوزيع، تلك النظرية التى وجدوا أن من الأسهل كثيرًا الانطلاق منها لأن رخاوة looseness مذاهب آ. سمث تسمح بالتطور فى عدة خطوط مختلفة: إن ضعف سمث الشديد نفسه قد ساعده على تبوء نمط القيادة الذى اتسم به. يكفى أن نلفت نظر انتباه القارئ إلى النقاط التالية.

يتضمن الفصل الثامن: عن الأجور، ليس فقط أوليات نظريتى مخصص الأجور wage fund (ص٦١) وحد الكفاف معًا minimum of existence، اللتين ربما أُخذتا من تورغو والفزيوقراط واستفادَ منهما أقصى استفادة خلفاءُ سمث الإنجليز، ولكنه يتضمن عنصرًا آخر أخفق هؤلاء الخلفاء فى إدراك أهميته الكاملة. إن هذا العنصر تكرسه جملة سمث البليغة القائلة بأن "المكافأة الليبرالية للعمل" تمثل "الأثر الضرورى" و"العلامة الطبيعية معًا على زيادة [الحروف المائلة ل ج. شومبيتر] الثروة الوطنية"– وهذه جملة، رغم عدم كفاية تعليلها، تلقى الضوء على مشكلة الأجور بطريقة تختلف عن تلك التى نظرَ بها ريكاردو إلى هذه المشكلة. ويطرح الفصل التاسع: عن الربح، نقاطًا عدة بصدد العوامل التى تقرر معدل الربح (ص٨٣، مثلاً)، وخاصة بالمقارنة مع الأجور، ولكنه يخفق فى مواجهة المشكل الأساسى. وإلى الحد الذى يمكن فيه اعتبار سمث صاحب نظرية خاصة به تمامًا فى "الربح"، فينبغى تشكيل هذه النظرية من مؤشرات غامضة ومتناقضة فى الغالب تنتشر فى الكتابين الأولين. فقد أقر سمث، أولاً، وساعد على انتصار الاتجاه المذهبى الذى ساد فى علم اقتصاد القرن التاسع عشر، وبخاصة فى

(١٦٣) [تعود الإحالات للصفحات فى دليل القارئ هذا إلى طبعة Everyman"s Library التى أصدرها ج.م. دنت فى لندن وشركة إ.ب. دوتون فى نيويورك (١٩١٠)، والتى كانت توجد نسخة منها فى مكتبة تاكونك. أما فى المواضع الأخرى، فقد استعمل ج. شومبيتر طبعة كانان المشار إليها فى الهامش ١٥].

إنجلترا. فالربح، الذى هو المصدر الأساسى لدخل الطبقة الرأسمالية، يمثل (أساسًا) العائد من استعمال السلع المادية physical goods (بما فيها وسائل معيشة العمل)، التى تُؤمنها هذه الطبقة فى مجال الأعمال؛ والفائدة والقروض ليستا سوى اقتطاع من هذا الربح. وعند استثناء حالة المقرضين البحت ("أصحاب النقد")، فليس ثمة وظيفة متميزة للمنظِّمين enterpreneurs– مع أن سمث يتحدث عن "متعهد" undertaker– أو الصناعيين industrialists الذين هم، إذا أهملنا "المراقبة والتوجيه"، رأسماليون أو أسطوات masters أساسًا "يعملون على تشغيل الناس الكادحين industrious people" والاستيلاء على جزء من "منتوج عملهم" (الفصل السادس). والمضامين الماركسية واضحة فى هذا التوجه الذى يقوم سمث، فضلاً عن ذلك، بالتأكيد عليها عبر الخروج عن سياقه المعتاد. ومع ذلك، يتعذر القول بأن سمث كان يمتلك نظرية للربح تقوم على الاستغلال، رغم أن من الممكن القول إنه قد أوحى بها. فلقد شدد سمث أيضًا على عنصر المخاطرة risk وتحدثَ عن قيام رجال الأعمال بتسليف advancing "كل رصيد المواد والأجور" (ص٤٢)، الأمر الذى يشير إلى اتجاه آخر مختلف تمامًا. وعلاوة على ذلك، فإن كل من يقدر عاليًا الوظيفة الاجتماعية للادخار، كما هو شأن سمث، لا يمكن أن يتذمر لو تم اعتباره من أنصار نظرية الامتناع abstinence theory.

عند معالجة الاختلافات فى "الأجور والأرباح فى الاستخدامات المختلفة من العمل ورأس المال"(الفصل العاشر)، فإن سمث، موظفًا وقائع ومحاجَّات ضعيفة نوعيًا إلى حد ما، يتقدم على كانتيلون وينجح فى تطوير فصل أساسى للكتاب المقرر فى القرن التاسع عشر. أما الفصل الحادى عشر: "عن ريع الأرض"– حيث يقوم سمث، وعمليًا كل من تبعه من الاقتصاديين الإنجليز حتى عهد مارشال، بحصر مفهوم الريع بالأرض والمناجم – فهو فصل متضخم نتيجة الاستطراد الهائل (أو بالأحرى العنقود من الاستطرادات أو الدراسات) بحيث أنه يشكل ٧,٦% من العمل ككل. وبتلخيص المواد الضخمة والكتيبات التى لا تحصى تقريبًا، تتشكل فسيفساء من الأفكار التى تمثل العناصر التالية، أهمها: أولاً: انطلاقًا من نظريته فى القيمة القائمة على التكلفة، ليس غريبًا – ولو عن خطأ – أن يتوصل سمث إلى الاستنتاج القائل بأن ظاهرة الريع يمكن أن تُعزى إلى"احتكار" الأرض فحسب (ص١٣١)، مستهلاً، على هذا الأساس، الفكرة التى ستجد لها الأنصار مرة

بعد مرة دون أن تندثر لحد الآن. ولكننا نجد، ثانيًا: (ص١٣٢) إشارة إلى أن "الأجور والأرباح العالية أو المتدنية هي سبب ارتفاع أو تدنى السعر، بينما يمثل والريع العالى أو المتدنى نتيجة له" وهذا يتناسب ولكن بصورة سيئة مع نظرية الاحتكار ويؤشر نحو الاتجاه الريكاردى: فما يسمى بنظرية الريع الريكاردية يمكن أن تكون قد تطورت عن بذل جهد معين لإضفاء نظام منطقى على لخبطة سمث. ثالثًا: ثمة إيحاء قد يكون وراء سعى بعض أنصار سمث لتعديل هذه اللخبطة عن طريق نظرية الإنتاجية (انظر ص١٣٣، مثلاً). ويتمازج كل هذا مع أفكار أخرى، حسنة وسيئة- فهناك، مثلاً، الفكرة القديمة التى ظلت باقية بقدر ما كانت عديمة الجدوى والتى نصادفها مجددًا لدى مالثوس ومفادها أن إنتاج المواد الغذائية له وضع فريد يتمثل بأنه يخلق الطلب الخاص به لأن الأفراد يتكاثرون عند توسع الإنتاج- تدخل المسرح وتغادره كما تفعل زمرة فالستاف فى مسرحية الملك هنرى الرابع. وحتى قبل وصول القارئ إلى الاستطرادات المتعلقة بقيمة الفضة وحول العلاقة بين قيم الفضة والذهب، فإن للفصل أهمية كبيرة لنظرية سمث عن النقود التى يتعذر فهمها كليًا، رغم ذلك، دون قراءة العمل ككل (انظر خصوصا الفصل الثانى من الكتاب الثانى، والاستطراد المهم: حول مصارف الإيداع، فى الفصل الثالث من الكتاب الرابع). ثمة نقطتان ينبغى إضافتهما هنا. يحاول سمث، فى نهاية الاستطراد الخاص بالفضة، أن يوضح، عمومًا على الأقل، سبب ازدياد سعر المنتجات الزراعية- السعر الحقيقى- بنتيجة التقدم فى التحسينات (ص ١٩٨ والصفحة التى تليها) وأن يبين، فى استطراد إضافى (ص ٢٢٤ والصفحة التى تليها)، أن السعر الحقيقى للمنتجات الصناعية سيتدنى بفعل ذلك. وهذا، بمعنى ما، يبشر بمذهب القرن التاسع عشر حول تناقص الغلة فى الزراعة وتزايدها فى الصناعة، الذى يمكن القول أن سمث قد تحسسَ طريقه إليه بحذر والذى ربما تم استنباطه من صفحات عمله. وإضافة إلى ذلك، فقد توصل سمث، وإنْ بصورة محاجة مشوشَة غير مفحمة، إلى الاستنتاج الريكاردى (ص٢٢٩) القائل بأن مُلاك الأرض يستفيدون فى هذه العملية بشكل مباشر نظرًا لزيادة القيمة الحقيقية لمنتجات الأرض ولأنهم يتسلمون حصة نسبية أكبر من تلك المنتجات؛ وبشكل غير مباشر أيضًا بسبب هبوط سعر المنتجات الصناعية الحقيقى. كما يستفيد العمال أيضًا نظرًا لزيادة أجورهم ولهبوط أسعار قسم من السلع التى يشترونها (ص ٢٣١). هذا بينما تعانى الطبقة الثالثة، "التجار ورجال الأعمال الصناعيين" (ص٢٣١)، لأن معدل

الفائدة، كما قال سمث، يميل إلى أن يكون ضئيلاً فى الدول الغنية ومرتفعًا فى الدول الفقيرة بحيث تتعارض مصلحة هذه الطبقة مع مصالح الطبقتين الأخريين ومع "مصالح المجمع ككل". وقد جرى تصميم كل هذا بوضوح لرسم مخطط معين للمصالح الطبقية الاقتصادية على غرار ما حاول الكثير من الاقتصاديين اللاحقين بناءه، ربما بتأثير مثال سمث وبأمل تصحيح أخطائه.

يطرح الكتاب الثانى نظرية رأس المال، الادخار والاستثمار التى، مهما تغيرت كثيرًا بفضل التعديل والنقد، تبقى، عمليًا، الأساس لكل التطور اللاحق حتى بوهم – باورك وبعده إلى حد ما. إنها تبدو شبيهة حقًا بجناح جديد وقد أُضيف إلى مبنى قديم. ورغم المحاولة الضعيفة، الواردة فى المقدمة، لربط هذه النظرية بالكتاب الأول من خلال العودة ثانية وعلى نحو غير مقنع تمامًا إلى "تقسيم العمل"، فليس ثمة سبب للاعتقاد بأن أى جزء منها كان مكتوبًا أو مخططًا قبل أن يقيم سمث فى فرنسا. ويتجلى تأثير الفزيوقراط بالذات على تلك النظرية بوضوح أكبر مما على أى جزء من الكتاب الأول سواء فى التفاصيل الكثيرة أو من حيث المفهوم ككل. ومع ذلك، ينبغى أن لا يساء فهم هذه المسألة. فلم يكن من عادة سمث القبول بما يقرأ أو يسمع على علاته: إذ كان يقرأ ويصغى بذهن متفتح، وينتقد بقوة، ويصل إلى مفهومه الخاص من خلال ذلك. وهذا يبين لماذا كنت أتحدث عن تأثير الفزيوقراط فقط، وليس أيضًا عن تورجو الذى أثر هو الآخر على سمث. كانت لتورجو الأفضلية فى المسائل الجوهرية، ولكن هذا لا يعنى أن سمث قد استخلص وجهات نظره منه. ذلك لأن وجهات النظر هذه تشبه تلك التى كان يمكن أن تتكون فى ذهن سمث من النقد الخلاق لتعاليم كينيه بحيث إن من العدل أن نتحدث عن توافق parallelism أكثر مما عن تبعية، فى ظل عدم وجود دليل مقنع على خلاف ذلك. ولا يسمح المجال لنا بتقديم أكثر من توضيح واحد. لقد تضررت المعرفة الفطرية لصاحبنا الإسكتلندى من فكرة كينيه القائلة بأن العمل الزراعى (والاستخراجى) هو العمل المنتج الوحيد. وربما كان سمث قد تعلمَ من تورجو كيف يهز كتفيه تعبيرًا عن عدم اكتراثه بهذا الوهم وأن يمرره بانحناءة لبقة من رأسه. ومع ذلك فإنه لم يفعل هذا. فهو لم يكن يكتفِ بأخذ الأمور جديًا فحسب بل وبصورة حرفية أيضًا. وقد ترتب عليه أن يباشر عملاً ضخمًا لدحض ذلك. ولكن من الممكن أن يكون قد خطر بباله شىء ما حول التمييز بين العمل الإنتاجى

وغير الإنتاجى أثناء تأملاته حول هذا الأمر[١٦٤] وهكذا طوَّرَ تفسيره الخاص وأحله محل تفسير كينيه. فقد استوحى سمث، بمعنى ما، هذا التفسير من كينيه- وهذا ما تبينه حقيقة عدم وجود أى تلميح إلى هذا التفسير فى الكتاب الأول، مع أن مكانه الطبيعى فى هذا الكتاب- ولكنه كان تفسيره الخاص به هو بمعنى ما آخر.

يميز الفصل الأول من الكتاب الثانى ذلك الجزء من الرصيد الكلى للفرد - والمجتمع - من السلع التى ينبغى أن تسمى رأسمالية (ليس فقط السلع المادية نظرًا لإن "قابليات جميع الأفراد المقيمين المكتسبة والنافعة" هى رأسمال) عن بقية السلع، ويطرح مفهوم رأس المال الثابت ورأس المال الدائر، ويصنف السلع التى يجب أن تكون ضمن كلا النوعين، مُدخلاً ضمن رأس المال الدائر النقودَ وليس وسائل معيشة العمال المنتجين، رغم أن حجة سمث تفترض تضمين هذه الأخيرة وتتضمنها بالفعل. ويتضمن الفصل الثانى، الطويل وأحد أهم فصول الكتاب، الجزء الأكبر من نظرية النقود لدى سمث. وهو أهم كثيرًا من الفصل الرابع من الكتاب الأول ويمثل بالتأكيد نتاج مرحلة متأخرة من جهود سمث. ولكنه لا يُظهر أى تأثير للفزيوقراط - فالتأثير الذى يمكن ملاحظته كله إنجليزى. وبتشديده العميق على الميل للادخار كخالق حقيقى لرأس المال المادى ("التوفير، وليس الصناعة، هو السبب المباشر لزيادة رأس المال" ص٣٠١، "كل مبذر عدو للجميع، وإن كل مقتصد محسن على الجميع" ص٣٠٤)، فإن الفصل الثالث (الذى يُطرح فيه موضوع التمييز بين العمل الإنتاجى وغير الإنتاجى) يؤشر نحو انتصار سيستمر ١٥٠ سنة قادمة للنظرية التى تؤكد على دور الادخار pro-saving theory. "إن

(١٦٤) من المعقول أن نبين حالاً ما هو ذلك الشىء، لأن معالجة سمث غير المحكمة وغير المنسجمة وجدل القرن التاسع عشر بشأن ذلك التمييز كان قد حجب معناه على نحو غير ضرورى. يعيد العمال المنتجون إنتاج قيمة رأس المال الذى يستخدمهم مع مقدار من الربح. أما العمال المستخدمون بصورة غير منتجة، فهم إما يبيعون خدماتهم أو ينتجون شيئًا ما لا يدر ربحًا. يمكن اعتبار هذا التمييز الحالة الجنينية لنظرية ماركس عن القيمة الفائضة. ولا يمكن اعتبار هذا التمييز، بهذا التفسير، تمييزًا غير مهم irrelevant.ولكن ينبغى لوم سمث نفسه لعدم بروز هذا المعنى، الواضح تمامًا من الفقرة الأولى من الفصل الثالث، وسط كل النقاط غير المهمة irrelevancies التى ربطها به. ومن زاوية أخرى، ولكن ذات صلة، فإن التمييز هو بين العمل الذى لا يخلق والعمل الذى يخلق شيئًا ما ينبغى بيعه لإكمال الصفقة: فإذا باع خادم شخصى خدماته لمن يستخدمه وقبض نظير ذلك دخلاً يُستمد من دخل مستخدمه، فلا توجد هنا خطوة أخرى فى هذه العملية؛ ولكن إذا وجد هذا الفرد نفسه عملاً فى معمل لإنتاج الأحذية، فإن دخله يُدفع من بين رأس المال، والعملية، التى يعتبر عمله عنصرًا فيها، لا تكتمل إلا عند العثور على مشترٍ للأحذية.

ما يدخر سنويًا يُستهلك بانتظام شأنه فى ذلك شأن ما ينُفق سنويًا، وفى الوقت نفسه تقريبًا، ولكنه يُستهلك من قِبَل مجموعة أخرى من الأفراد" ص٣٠٢، أى العمال المنتجين الذين، لهذا السبب، ترتبط أجورهم وتشغيلهم طرديًا بمعدل الادخار الذى يتطابق أو يتساوى على الأقل مع الزيادة فى رأس المال، أى الاستثمار. وفى هذا الفصل، فإن الإيراد يعنى الربح مضافًا إليه الريع كما هو معناه لدى ماركس بالضبط. ويعالج الفصل الرابع مشكلة الفائدة. وكما تبينَ سابقًا، فلما كان الربح يُعامَل بوصفه الظاهرة الأصلية fundamental phenomenon، وهذا أمر يؤخذ هنا كشىء صحيح افتراضًا، فإن الفائدة تنتج ببساطة عن حقيقة أن النقود - التى، بحسب سمث، ليست سوى سلع وخدمات المنتجين التى يمكن شراؤها بها - تجد دائمًا طلبًا عليها بعائد تحدده توقعات الحصول على الأرباح. ولم يجد سمث، وكذلك خلفائه حتى العهود المتأخرة، أى صعوبة قط فى تفسير الفائدة بحد ذاتها: فالاختلاف بينه وبين خلفاؤه من القرن التاسع عشر ينحصر فى أنه لم يجد مشكلة كبيرة فى تفسير ربح الأعمال أيضًا business profit، فى الوقت الذى صار عدد متزايد من هؤلاء الخلفاء يقلقون عليه مع مضى الزمن. لكن ثمة ثلاث نقاط تستوجب الذكر: أولاً: تفسير سمث غير المقنع لميل معدل الفائدة نحو الهبوط كنتيجة لزيادة المنافسة بين رءوس الأموال المتزايدة؛ ثانيًا: محاجّته القوية، والناجحة لمدة ١٥٠ سنة، ضد النظريات النقدية عن الفائدة، والتى تحاول تفسير ذلك الميل بزيادة كمية المعادن النقدية؛ ثالثًا: محاجّته المعتدلة والحكيمة حول القواعد القانونية التى استثارت هجومًا غير مبرر كليًا من جانب بنثام.

[لم يُستكمَل دليل القارئ. فليس ثمة مناقشة حول الفصل الخامس (حول الاستخدام المختلف لرءوس الأموال) مثلاً وهو الفصل الختامى من الكتاب الثانى. والفقرة الأخيرة كانت مطروحة فى ورقة منفصلة ودون إشارة إلى موضعها المقصود.]

وقبل نهاية القرن، كان العمل Wealth of Nations قد طُبع للمرة التاسعة فى إنجلترا، دون حساب لطبعاته فى أيرلندا والولايات المتحدة، التى ترجمت (بقدر ما أعلم) إلى اللغات الدانماركية، والهولندية، والفرنسية، والألمانية، والإيطالية والإسبانية (تشير الحروف المائلة إلى أكثر من ترجمة واحدة، كما أن الترجمة الروسية ظهرت خلال الأعوام ١٨٠٢-١٨٠٦). ويمكن أن يقيس هذا مدى النجاح الذى حققه هذا العمل فى المرحلة الأولى من تقدمه. إن عملاً من نوعه ووزنه -

والذى يفتقر كليًا إلى جاذبية العمل Esprit des lois – يمكن اعتباره مثيرًا. ولكن هذا لا يعنى شيئًا بالمقارنة مع النجاح الكبير حقًا الذى ليس من السهل قياسه: فمنذ عام ١٧٩٠ أصبح سمث معلمًا، ليس للفرد للمبتدئ أو العادى فقط بل وللمتخصصين، وبخاصة الأساتذة. فقد انطلق منه فكر غالبيتهم، بما فيهم ريكاردو، ولم يتجاوزه معظمهم قط. واستمر نجاحه لنصف قرن أو أكثر حتى صدور كتاب ج.س. ميل: (Principles 1848). وقد قام سمث بتزويد الاقتصاديين بالجزء الأكبر من أفكارهم. وفى إنجلترا، شكل كتاب ريكاردو، (Principles 1817)، اختبارًا جديًا له. ولكن معظم الاقتصاديين لم يكونوا بأية حال بمستوى ريكاردو خارج إنجلترا حيث استمر سمث ينعم بالسيادة. وقد مُنحَ فيما بعد لقب "مؤسس" – وهو لقب لم يكن يفكر أحد من معاصريه بنيله – حيث تحول الاقتصاديون الأقدم منه إلى دور "السلف" الذين كان من المدهش أن نكتشف لديهم أفكارًا ظلَّت تعتبر وكأنها أفكار سمث، رغم ذلك.

٥- شبه - الأنظمة

لتفادى أن يُكوِّن القارئ انطباعًا خاطئًا تمامًا– وهو انطباع قد لا تستطيع الفصول اللاحقة تبديده إذا ترسخَ فى ذهنه– فإن من الضرورى حالاً تكملة القصة التى تم سردها فى القسم السابق، على الأقل من خلال التعرض لقسم من التيار الموازى من شبه–الأنظمة. كان معظم شبه– الأنظمة هذه بمثابة برامج للتنمية الصناعية والتجارية، كما نعلم. وقد أوصى مؤلفوها بسياسات ملائمة أو حاربوا سياسات ضارة، محاجِّين فى ضوء المشاكل الفردية. ولكن أفكارهم لم تكن غير نظامية بمعنى الافتقار إلى التماسك. إذ أنهم عرفوا كيف يربطون مشكلة معينة بمشكلة أخرى وأن يُرجعوا هذه المشاكل إلى أسس موحدة– أسس تحليلية وليس مجرد أسس حول السياسة. ومع أن هذه الأسس لم يرد ذكرها بشكل صريح على الدوام، إلا أنها مع ذلك كانت مطوَّرة بطريقة فعالة توحى بتطور القانون الإنجليزى. وفى هذا القسم، سنقتصر على مجموعة مختارة من كُتاب القرن السابع عشر ممن سنذكرهم كلهم مجددًا كلما مضينا فى عملنا. وسنتعرف على العديد منهم فى الفصل القادم والفصول القادمة.

وتُعلق أوسمة هذا الأدب– الخاص بالقرن السابع عشر – على صدور رجال أعمال وموظفين مدنيين إنجليز، رغم أن الإيطالى سيرا[١٦٥] يتصدر القائمة. وينبغى أن ينسب إلى هذا الرجل، كما أعتقد، فضل كونه أول من كتب بحثًا علميًا، مع أنه بحث غير نظامى، حول الأسس والسياسة الاقتصادية. ولا تتمثل ميزته الرئيسية بأنه قد فسَّرَ تدفق الذهب والفضة من مملكة نابولى من خلال الإشارة إلى حالة ميزان المدفوعات ولكن فى حقيقة أنه لم يتوقف هناك، بل واصل تفسير هذا الميزان عن طريق التحليل العام للشروط التى تحدد حالة نظام اقتصادى معين. ومن الناحية الجوهرية، يدور البحث عن العوامل التى تعتمد عليها وفرة السلع، وليس النقود– أى الموارد الطبيعية، ونوعية الأفراد، وتطور الصناعة والتجارة، وكفاءة الحكومة– بما مفاده أن العنصر النقدى يتنظم تلقائيًا ولا يتطلب أى معالجة خاصة إذا كانت العملية الاقتصادية تسير بصور صحيحة. وتنطوى هذه المحاجة على مساهمات عدة ضمن الخزين المتكون من الأدوات النظرية التى سيتم ذكرها فيما بعد.[١٦٦]

---

(١٦٥) Antonio Serra, Breve trattato delle cause che possono for abbondari li regne d' oro e argento dove non sono miniere (١٦١٣؛ وقد أُعيد نشره ضمن مجموعة كوستودى، وفى: A. Graziani, Economisti del cinque e seicento, 1913 وبصورة موجزة فى: G. Tagliacozzo, Economisti Napoletani dei secoli XV11 e XV111, 1937، كما ظهرت الترجمة الإنجليزية للكتاب مع خلاصة وتقييم فى: A. E. Monroe, Early Economic Thought). ولا يُعرَف أى شيء عن الكاتب سوى أنه كتب بحثه من سجن نابولى، ربما على أمل استعادة حريته، ذلك لأنه قد أهداه إلى نائب ملك إسبانيا. ومرة أخرى، ندعو القارئ إلى نسيان هذا الكاتب الذى تم اختياره بصورة واضحة نغرض إثارة نائب الملك ولا يعكس بصورة حسنة لب وأهمية المحاجَّة بأية حال – فكما يمكن الادعاء بأن ل. أورتز كان سابقًا على سيرا، فإن من الممكن أيضًا المطالبة بهذه الأسبقية لصالح كاتب إسبانى آخر: جونزاليس دى سيلوريجو (Memoriales. De la politica necesaria..a la republica de Espana. 1600)؛ بيد أن الاثنين كان ينقصهما استيعاب سيرا للمبدأ –. ومع ذلك، ثمة بعض التبرير لهذا الاسم: فقد حاجج الكاتب بتفصيل تام ضد سياسة السيطرة على الذهب والصرف الأجنبى، التى كان دى سانتس يدافع عنها – دون نجاح تام – بحيث يحتل البحث مكانة معينة فى تاريخ الجدل "الميركنتيلى" (انظر الفصل السابع، أدناه). حول سيرا وكتابه، انظر: R. Benini, ' Sulle dottrine economiche di Antonio Serra ', Griornale delgi Economisti, 1892. وثمة مراجع أخرى فى طبعة تاجلياكوزو.

(١٦٦) كان ب. دى لافيماس، الذى كتب حوالى عام ١٦٠٠، أقل منزلة من سيرا بشكل يتعذر قياسه تقريبًا من ناحية استيعاب المبدأ الاقتصادى وقوة التحليل، بيد أنه لم يختلف عنه فى آرائه حول أمور السياسة العملية (انظر F. Hayem, Un Tailleur d'Henri 1V, Barthelemy de Laffemas, 1905، ١٩٠٢؛ also see H. Hauser, ' La liberte du commerce et la liberte du travail sous Henry 1V ', Revue historique).

ولم نشهد هذا فى أى مكان لعدة عقود. ولكننا، فى النصف الثانى من القرن، نجد حصيلة غنية من الأعمال من نوع مماثل فى إنجلترا تحت العنوان المتميز: Discourse of Trade، كما أشرنا سابقًا. وقد اكتشف مؤلفو هذه الأعمال تدريجيًا، ولأنفسهم، عناصر من المنطق المتأصل فى العملية الاقتصادية: أى الأشياء التى كان يمكنهم تعلمها من العلماء السكولائيين وخلفائهم والتى باتت فيما بعد، تحت ظروف معينة، وبالتالى لأغراض سياسية مختلفة، الأساس المنطقى لمذاهب لبرالية سياسة عدم التدخل. ويمثل كتاب تشايلد: Discourse(١٦٧) علامة على هذا الطريق. إن هذا العمل البارز كان ولا يزال يُحسب كواحد من الكتابات "الميركنتيلية" الكثيرة الأمر الذى شكّل ولا يزال يشكل سببًا كافيًا لعدم رؤية المؤرخين لأى ميزة فيه.ولكن بمعزل تام عما إذا كان هذا التصنيف يصح على هذا العمل أم لا، ينبغى التسليم بأن العمل: Discourse يعالج المشاكل العملية فى زمانه- كالتشغيل، والأجور، والنقود، والصرف، والصادرات والاستيرادات، وما شابه- فى ضوء "القوانين" التى تشير بصورة واضحة إلى آلية الأسواق الرأسمالية؛ كما يتم، وإنْ بشكل غير صريح، تطوير الأداة التى نسميها نظرية التوازن، وذلك من خلف المشهد إذا صح التعبير. إن العمل يضاهى، ويتفوق فى بعض النقاط على، أعمال باربون، ودافينانت، ونورث، وفولكسفن، وآخرين.(١٦٨) إذ يدرك هؤلاء الكُتاب،

---

(١٦٧) السير جواسيا تشايلد Josiah Child (١٦٣٠-١٦٩٩). وقد ظهر هذا الكتاب أخيرًا فى شكله الأخير تحت عنوان: New Discourse of Trade عام ١٦٩٣. ولكن لإنصاف ميزته التاريخية، لابد من الأخذ بنظر الاعتبار إن العمل قد أخذ عقودًا لكى ينضج ويصل إلى ذلك الشكل. وقد تم نشر المسودة الأولى: Brief Observation Concerning Trade and Interest of Money وكذلك: A Short Addition عام ١٦٦٨. وأضيفت عشرة فصول خلال الفترة ١٦٦٩-١٦٧٠. وهذه السنوات هى التى تتعلق بقضايا الأسبقية لأن العمل: Discourse about Trade، الذى تم نشره عام ١٦٩٠، لم يُضف أو يغير كثيرًا.أما العمل: New Discourse، الذى صدر عام ١٦٩٣، فينطوى على تغيير أقل، ولم يُضف شيئًا باستثناء وجود مقدمة جديدة. وثمة منشور ثانوى يستحق الذكر أيضًاوكان قد كتب دفاعًا عن تجارة شركة الهند الشرقية. وإلى جانب المعاناة من التحامل العام ضد الكتابات "الميركنتيلة"، فقد عانت سمعة تشايلد كاقتصادى من واقعة لها أهمية كبيرة بالنسبة للعالم السوسيولوجى. إذ كان تشايلد رجل أعمال بارز، بل أنه كان حقًا التجسيد الحى لمشروعات الأعمال الكبيرة الأكثر بغضًا فى ذلك العهد: فقد كان رئيس شركة الهند الشرقية، والقائد غير المنازع فيها فى بعض الأعوام، إضافة إلى إنه شخصيًا كان غنيًا جدًا. وهكذا فإنه لم يكن محبوبًا فى وقته وبقى كذلك لأكثر من ٢٥٠ سنة حيث دأب المؤرخون على تنظيف حواشيهم من "المحتكر" و"المرافع الخصوصى" لمصلحته الشخصية (scilicet) .

(١٦٨) سيتم ذكر المراجع فى الفصول القادمة.ومع ذلك، ينبغى عدم تقييم مساهمة دافينانت على أساسٍ عمله: Discourses on the Publick Revenues, and on the Trade of England (1698)، بل وفقا لكل أعماله الكثيرة مأخوذة معًا: فهى تشكل شبه-نظام شامل. أما بولكسفن: فنباشر التعليق على=

إلى هذا الحد أو ذاك، وجود جهاز تحليلى معين يعمل بالطريقة نفسها من حيث الجوهر بغض النظر عن ماهية المشكلة العملية التى يُستخدَم الجهاز لمعالجتها، كما نجد لديهم أيضًا الرغبة والمقدرة على استعماله. وهذا هو المهم بالنسبة لأغراضنا: فأن نحب أو نكره التوصيات العملية، التى يعتقد هؤلاء المؤلفون أنها تتبع من تحليلهم، إنما هى مسألة غير مهمة قط.

وانتهز هذه الفرصة للإشارة إلى البحث الرائع حول التجارة الخارجية، مع أنه غير معروف إلا قليلاً، والذى وصفه البروفيسور فوكسول (انظر: مكتبة كريس لإدارة الأعمال والاقتصاد، مدرسة هارفارد لإدارة الأعمال، الفهرست) "كواحد من أنظمة الاقتصاد السياسى المنهجية المبكرة، ويتضمن إحدى المحاجّات العملية القوية حول التجارة"، مع أن الجزء الثانى من صياغة فوكسول يبدو لى صحيحًا أكثر من الجزء الأول. والبحث هو: The System or Theory of the Trade of the World (1720) وقد كتبه إسحاق جرفايس. وقد قدّرَ عاليًا البروفيسور فاينر (انظر الفصل السابع، أدناه) هذه المساهمة الرائعة فى نظرية التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، فقد أوجز كاتب المساهمة، وبما لا يتجاوز ٣٤ صفحة، قضايا النظرية العامة ذات الصلة بموضوعه الخاص، مع أن هذا لم يتحقق ضمن أى مخطط "منهجى".

ومع ذلك، كان الأداء العام لهذه المقالات أقل بكثير من ذلك المستوى. فمعظمها كان مجرد برامج معلّلة للتطوير الصناعى والتجارى فى إنجلترا. وسيتم ذكر مجموعة مختارة من الأعمال من هذا النوع فى الفصل الأخير من هذا الجزء نظرًا أن التجارة الخارجية قد احتلت مكان الصدارة والجزء الأعظم من مساحة

=عمله حالاً. كان جون بولكسفن تاجرًا وعضوًا فى البرلمان، كما خدم فى مجلس التجارة أيضًا. وإضافة إلى عمله الرئيسى: (Discourse of Trade, Coyn, and Paper Credit 1697. reprinted. 1700)، فقد كتب بولكسفن أيضًا: England and East India Inconsistent in their Manufactures 1697. وفى هذا العمل، إضافة إلى مهاجمة bete noire (بعبع) شركة الهند الشرقية ردًا على مقالة دافينانت: (Essay on the East-India Trade 1696)، فإن بولكسفن يكمل جزءًا من محاجة عمله Discourse. ويمثل الأخير قطعة ممتازة من العمل، وبخاصة من ناحية مقدرته التحليلية. وهكذا، فإن من المثير للاهتمام ألا يحصل هذا العمل إلا على اعتراف ضئيل جدًا، خاصة وأن هذا الاعتراف كان يقترن بملاحظات تنم عن ازدراء لافتقاره المزعوم إلى الأصالة و"لأخطائه الميركنتيلية" المختلفة. والتهمة الثانية تبدو بلا أساس. أما بالنسبة للتهمة الأولى، فيكفى طرح السؤال التالى: إذا عرّفنا الأصالة والعلاء لدى اقتصادى ما وفقًا لما تحتويه كتاباته من نتائج جديدة فحسب، فأين سيكون إذن آ. سمث أو ريكاردو أو ج.س. ميل؟

تلك البرامج. ويكفى الآن أن نذكر، مثلاً، كراريس Mun الذى بولغ فيه (والذى، مع ذلك، لم يكتب تحت عنوان: Discourse of Trade بل تحت عنوان: England"s Treasure by Forraign Trade, 1664) وكذلك كراريس كارى وبيتوت.(١٦٩) إن الرؤية السياسية لدى هؤلاء الكتاب لم تفتقر إلى الوحدة. فهذه الرؤية كانت شاملة تمامًا وهى تتناول المشاكل الاقتصادية كلها للبلد. ولكن لم يكن هناك عمل تحليلى، كما أن محاجّتهم تزخر بالنواقص. لنأخذ كارى، مثلاً. ففضلاً عن أنه قد ناقش بعناية شروط تجارة إنجلترا مع كل بلد أجنبى، ومع أيرلندا، ومع المستعمرات (وهذا هو الجزء الأهم من كراسه)، فإنه شغل نفسه أيضًا بالاحتكارات (أى احتكارات الشركات التجارية الكبرى)، وأسباب البطالة وحلولها، والعملة، والائتمان، وموضوعات كثيرة أخرى إلى حد النزول إلى كيفية جعل الخادمات "أكثر ترتيبًا وانقيادًا مما هن عليه الآن" ص ١٦٢ (ألم تكن هذه هى مساهمة السيدة كارى؟). بيد أن كل محاولاته لتجاوز سطح الأمور فى تحليل كارى كانت تنتهى إلى الإخفاق. فقد اعتبر الريوع العالية، مثلاً، مسئولة عن خسارة إنجلترا فى الأسواق الخارجية. كما أنه جعل الفائدة المرتفعة سببًا آخر لهذه الخسارة ولكن دون اللجوء إلى أى حجة من شأنها رفع هذه النظرية إلى ما فوق مستوى الملاحظة المتداولة. ورغم تشديده على فوائض التصدير، فإن ثمة ثناء على الأسعار العالية والأجور العالية لأسباب لا تسمح للقارئ بتفسيره تفسيرًا كريمًا. وهكذا. ومع ذلك، فإن ثمة الكثير من الحدة فى آراء كارى ككل shrewd sense – آراء حادة وضيقة وطنيًا ومتوحشة بسذاجة (قارن مثلاً حماسته لتجارة العبيد: "منجم فضة" إنجلترا، ص٧٦، أو آرائه حول التسوية التى ينبغى تحقيقها بالنسبة لايرلندا، تلك الآراء التى تنتشر هنا وهناك فى عمله).

(١٦٩) جون كارى، وهو تاجر فى برستول: An Essay on the State of England in Relation to its Trade, its Poor, and its Taxes.. 1695، وهى الطبعة المستعملة. وكانت له عدة أعمال أخرى تشير إلى نجاح كبير (ومنها العمل الذى صدر عام ١٧٤٥ تحت عنوان: Discourse on Trade). وحول تقييم لوك لعمل كارى، يمكننى الاحتكام فقط بحقيقة أن كارى قد استحسن إعادة سك العملة وفق معيار الوزن والنقاوة القديم، وبأن لوك، عام ١٦٩٥، كان سيرحب بأى كاتب يفعل هذا (انظر الفصل السادس، أدناه). ومع ذلك، فقد لفتت نظره أيضًا مناقشة كارى الدقيقة لتجارة إنجلترا مع مختلف البلدان الأخرى. أما العمل الآخر: .. Britannia Languens, or Discourse on Trade (1680)، فقد ظهر تحت اسم مستعار وهو Philanglus وينسب إلى وليم بيتوت على ذمة البروفيسور فوكسول (انظر فهرست مكتبة كريس).

وما دمنا قد أحسنا تمييز "شبه- الأنظمة" الموجودة فى، أو خلف، الكتابات التى تعلن اهتمامها بمشاكل معينة فحسب، فإننا نجد هذا النوع من العمل فى كل مكان. ففى هولندا، مثلاً، تعود كتابات جراسونكل ودى لا كورت(١٧٠) إلى هذا النوع، رغم اهتمام الكاتب الثانى بتجارة الحبوب فقط. ويفضل كثير من المؤرخين هذين الكاتبين على نظائرهما الإنجليز حينذاك بسبب آرائهما "الليبرالية" حول التجارة الداخلية والخارجية- مع أن دى لا كورت لم يبقَ على رأيه بالنسبة للنقطة الأخيرة، والتدخل الحكومى، وطوائف القرون الوسطى، وما شابه. ولكننا نصل إلى تقدير مماثل جوهريًا بسبب إدراك الكاتبيْن للأسباب والنتائج فى كل أمور آلية السعر. كما أن جراسونكل، الذى ميَّزَ فى عام ١٦٥١ الوظيفة الاقتصادية "للتنبؤ" forestalling والتكهن speculation، إنما كان يعرف الشيء الذى كان يمكن تقديمه عام ١٧٥١ كاكتشاف- وليس الشيء الذى كان يمكن أن يحدث بالفعل- مع أنه كان شيئًا عاديًا عام ١٨٥١، ويبدو شيئًا خاطئًا تمامًا الآن.

أما الكتابات الألمانية من هذا النوع فى القرن السابع عشر، فبالإضافة إلى كونها قد أخذت، طبعًا، موقفًا مختلفًا فيما يخص حقل السياسة policy، فهى لم تكن على هذا المستوى، بل كان الكثير منها من نوع كتابات كارى أو أفضل. سنلتقى بممثل واحد من النمسا معروف جيدًا: هورنك(١٧١) الذى يشمخ فى كل تاريخ علم الاقتصاد شأنه فى هذا شأن بيكر، الأهم منه بكثير، وبعض الكُتاب الآخرين. إن كتاب هورنك هو بمثابة برنامج آخر لدعم سياسة التنمية الاقتصادية جرت كتابته هذه المرة لبلد فقير تهدده الغزوات التركية بشكل دائم ويفتقر إلى الموارد والإمكانات التى تملكها إنجلترا. ولكن إذا أخذنا هذا الواقع بنظر الاعتبار بصورة مناسبة، فإن التشابه بين توصيات هذا الكتاب وبين توصيات معاصرى هورنك الإنجليز- أو حتى بتوصيات مؤلف: Discourse of the Common Weal- يبدو مدهشًا: فالأراضى القاحلة والموارد الأخرى غير المستغلة ينبغى أن تُستغل؛

(١٧٠) كتب ديرك جراسونكل (١٦٠٠-١٦٦٦)، الذى كان محاميًا وموظفًا مدنيًا، بحثًا حول اقتصاديات تجارة المواد الغذائية تحت العنوان غير الواعد: Placaetbook op het stuk van de Leeftocht (تصنيف ضوابط المواد الغذائية، ١٦٥١). أما بيتر دى لا كورت (١٦١٨-١٦٨٥) فكان صناعيًا. وبين أعماله، ينبغى أن نذكر فقط: Interests van Holland (١٦٦٢، الذى صدرت طبعته الثانية عام ١٦٦٩ تحت عنوان Aanwysing..).

(١٧١) Oesterreich uber Alles wann es nur will, 1684.. كان فيليب و. فون هورنك (١٦٣٨-١٧١٢) موظفًا مدنيًا. وثمة مقتطفات من كتابه ترد فى عمل أ. ء. مونرو: Early Economic Thought.

ويتوجب زيادة كفاءة العمل عن طريق التدريب الأفضل؛ وينبغى دعم الصناعة المحلية بتوجيه الطلب الاستهلاكى نحو منتجاتها، بين أمور أخرى؛ ويجب تفضيل تصدير المواد المصنوعة واستيراد المواد الأولية الضرورية لها، وتقييد تصدير هذه الأخيرة واستيراد المواد المصنوعة؛ كما ينبغى أن تكون التجارة الثنائية مع أى بلد فردى متوازنة (انظر الفصل الأخير من هذا الجزء)، وهكذا. ويعبر هذا كله أو معظمه عن فهم عملى سليم ويقوم كنصب تذكارى هام جدًا لفكر بيروقراطية عقلانية، ولكنه فهم سليم لم يظن، حتى مجرد ظن، أن عليه أن يتعزز بالتحليل.

وبالنسبة للولايات المتحدة، ليس ثمة ما يمكن تسجيله فى مجال المحاولة النظامية قبل القرن التاسع عشر. ويعود هذا، كما هو متوقع، إلى الظروف البيئية التى جعلت من غير المرغوب فيه خلق طلب أو عرض من البحوث العامة. ولكن مناقشة المشاكل العملية الجارية كانت فعالة حتى فى الفترات الاستعمارية. فقد زخر القرن الثامن عشر بتقارير وكراريس ومقالات، وبخاصة حول النقود الورقية، وسك العملة، والائتمان، والتجارة والسياسة المالية.(١٧٢) وتصح على قسم من هذه الأعمال فكرتنا عن "شبه-الأنظمة". ثمة ثلاثة أمثلة ننصح القارئ الأمريكى بمراجعتها لنفسه. أولاً: هناك تقرير هاملتون الشهير Reports on (1791 Manufactures).(١٧٣) ومع أن التقرير كان معدًا لوصف برنامج معين

(١٧٢) تعطى المقالة الأخيرة للبروفيسور سيليجمان: "Economics in the United States" التى أُعيد نشرها كفصل رابع من كتابه: (Essays in Economics 1925)، مجموعة مختارة من العناوين (لسوء الحظ، عناوين أكثر من عناوين) ولا أمل لى بإدخال تحسينات عليها. وقد استرشدت فى القراءة التى قمت بها بتلك المجموعة فى المقام الأول. انظر كذلك: C. F. Dunbar,"Economic Science in America, 1776-1876 " in: the North American Review, 1876، والطبعات المعاد نشرها من عدد من كراريس أكثر أهمية أصدرتها Prince Society عام ١٩١١(ونشرها ماك فارلاند دافيس). ويبدو أن الاقتصاديين الأمريكيين عمومًا مستعدون لإسقاط أهمية هذا الأدب المبكر من زاوية علمية، وإن معظم الاهتمام الذى لقيه ذلك الأدب يقتصر على سياسات أو إجراءات خاصة سواء كدفاع عنها أو كهجوم عليها. وعليه، فإن المؤرخ النقدى يطرى أو يلوم تبعًا لمواقفه الشخصية من هذه السياسات والإجراءات. وكقاعدة عامة، يجرى إهمال المساهمة التحليلية تحديدًا لكاتب معين، وبخاصة فى تلك الحالات التى تجتمع فيها ممارسة "غير سليمة" unsound مع نظرية سليمة sound والعكس بالعكس، كما يحدث فى حقل النقود فى الغالب. ومع ذلك، ووفقًا لخطة هذا الكتاب، لا يمكن أن نفعل سوى القليل لمعالجة هذه الحالة من الأشياء.[كتب ج. شومبيتر هذا الفصل قبل صدور عمل جوزيف هـ. دورفمان: The Economic Mind in American Civilization، الذى يغطى مجلداه الأولان الفترة ١٦٠٦-١٨٦٥.وقد قرأ ج. شومبيتر المجلد الأول ووضع ملاحظات، قاصدًا استعمالها فى تنقيح هذا الفصل].

(١٧٣) شخصية ألكسندر هاملتون اللامعة (١٧٥٧-١٨٠٤) معروفة جدًا لدى القارئ بحيث أن من غير المعقول تعريفه به وماذا كان يمثل. كما ليس أنه ثمة سبب للإشارة إلى أدبه. كل ما ينبغى قوله=

دون شك، بيد أنه حقًا "علم اقتصاد تطبيقى" فى أفضل أحواله، ويكشف بوضوح تام أساسيات الإطار التحليلى الذى كان ينبغى وضعه بشكل صريح من قبل د. رايموند وف. ليست، ويذكر بدوره بأعمال كُتاب مثل تشايلد ودافينانت. ثانيًا: يقترب عمل كوكس من أن يكون بحثًا نظاميًا بالفعل.(١٧٤) ثالثًا: تهيئ مقالات بنيامين فرانكلين (١٧٠٦-١٧٩٠) حول الموضوعات الاقتصادية(١٧٥) مادة كافية لتمكيننا من إعادة بناء نظامه - من جانبه العملى الذى هو بمثابة سياسة عدم تدخل من حيث الجوهر- رغم قلة ما يمكن قوله لصالح مزاياه التحليلية البحتة.

=من الزاوية التى تهمنا هو أن هاملتون كان أحد أولئك الممارسين المهنيين practitioners النادرين للسياسة الاقتصادية ممن يسلمون بجدوى اكتساب المزيد من علم الاقتصاد التحليلى بأكثر من تلك المعرفة السطحية التى تنفع لمخاطبة جمهور من نوع خاص. وكان هاملتون على معرفة جيدة حقًا بالعلم الاقتصادى لآدم سمث - وليس بآدم سمث نفسه فحسب - بحيث أنه تمكنَ من تكييف ذلك الاقتصاد لرؤاه الخاصة من الإمكانات أو الضرورات العملية وإدراك محدوديات ذلك العلم. وتنطوى تقاريره كلها على أكثر من معرفة بديهية وفطرية- ليس فقط التقرير المذكور فى المتن، بل أيضًا التقارير الأخرى حول تعريفة الاستيراد (١٧٨٢)، والائتمان العام (١٧٩٠ و١٧٩٥)، وتأسيس مصرف وطنى (١٧٩٠) ودار لضرب العملة (١٧٩١). ويُوصى كثيرًا بقراءة مجلة Federalist، وهى المجلة التى تعاون فيها هاملتون مع ماديسون وجاى. وسيستمد القارئ الأمريكى منها معرفة لا تقتصر على علم الاقتصاد فقط. وعند بداية درس كتابات هاملتون، يمكن الاسترشاد بالعمل: (P.L. Ford, Bibliotheca Hamiltoniana (1886، وكتاب سيرة حياته الذى أصدره هـ. س. لودج عام ١٨٨٢.

(١٧٤) Tench Coxe (1755-1824), Commission of Revenue, A Review of the United State..(1794), in a form of essays and addresses.

(١٧٥) وبخاصة مقالاته: ;(1729) Inquiry into the Nature and Necessity of Paper Currency (1751) ..Observations concerning the Increase of Mankind؛ والعمل المسؤول عن الرأى القائل بأن هذا الكاتب الواقعى الكبير كان فزيوقراطيًا: Positions to be examined concerning National Wealth, 1769. ولكن رغم أن هذه هى أعماله الوحيدة التى تقع ضمن نطاق البحث الاقتصادى أصلاً، مع إمكانية استثناء عمله: Reflections on the augmentation of Wages، إلا أن مقالاته الأخرى، والمادة الواسعة التى ساهم فيها بصور شعبية فى منشورات شعبية (مثل مقالته: Poor Richard"s Almanack)، تساعد على إتمام معرفتنا بآرائه وجهوده التحليلية (انظر: Works، التى نشرها جون بيلو فى ١٨٨٧-١٨٨٨). ومن غير المعقول حتى أكثر مما فى حالة هاملتون طبعًا أن نسهب فى الحديث عن حياة وإنجازات هذه الشخصية المألوفة، خاصة بعد أن صدر حديثًا عمل كارل فان دورن البارع حول سيرة حياته.

٦- المالية العامة مرة أخرى

تتمثل الحقيقة التى تم التشديد عليها فى القسم الأول من هذا الفصل بأن المالية العامة قد اكتسبت لدى الدول الوطنية الناشئة ليس فقط أهمية أكبر، بل دلالة جديدة أيضًا. ولن نبالغ كثيرًا إذا قلنا إن المالية العامة كانت قد شكلت الموضوعة المركزية التى كانت كل الموضوعات الأخرى تدور حولها، على الأقل بالنسبة للفروع القارية من الأدب الذى تم استعراضه. لنستعيد، إذن، خطانا السابقة وننظر إلى المشكلة المالية لتلك الدول بدقة أكثر.

لقد تطورت المالية العامة وفق مفهومنا، وبخاصة مسألة فرض الضرائب الحديثة، أولاً أثناء القرن الخامس عشر فى جمهوريات-المدن الإيطالية، وبخاصة فى فلورنسا، وفى المدن الحرة الألمانية (Reichsstadte. ومع ذلك، فإن الأمر الأهم بالنسبة لنا هو تطور الأنظمة المالية للدول الوطنية والإمارات الإيطالية والألمانية. ولغرض الاختصار والدقة معًا، سنفكر بحالة هذه الإمارات أساسًا، أو بدقة أكثر، بتطور المالية العامة فى إمارة دنيوية نمطية فى ألمانيا. وبطبيعة الحال، فإن الناس كانوا يدركون على الدوام وجود بعض المصالح المشتركة لكل أعضاء وحدة سياسية معينة – كما أن التعاليم السكولائية، بين أمور أخرى، قد عززت إدراك res publica (الدولة). ومع ذلك، كانت الشئون العامة تخص الحاكم المحلى من حيث المبدأ القانونى. وبشكل خاص، كانت الحروب تمثل نزاعاته الشخصية (قارنْ التعبير الإنجليزى الرسمى الذى لا يزال يُستعمل:" أعداء الملك"). وهكذا، حينما لم تكن تكفيه الخدمة الحربية لأتباعه vassals – علمًا بأن هذا المصدر كان قد نضب أثناء القرن السادس عشر- فقد كان يتوجب عليه تمويل تلك الحروب من موارده الخاصة. وتتكون هذه الموارد، أولاً، من الدخل الإقطاعى من أراضيه الخاصة. ثانيًا، من بعض الحقوق المالية التقليدية customary fiscal rights التى رافقت سيادة lordship إمارة معينة كالرسم على سك الذهب أو الفضة، والرسوم والضرائب، وحق استيفاء ثمن المرور الآمن للمسافرين وقوافل التجار، وحق استيفاء الضرائب من الجماعات اليهودية مقابل الحماية المقدمة لهم، والحقوق التى تضم مجموعة واسعة من الرسوم من جميع الأنواع (regalia).

إن ارتفاع الأسعار، وتكاليف المرتزقة والجيوش الدائمة فيما بعد، ثم الإنفاق المسرف على حاشية البلاط والأجهزة البيروقراطية، والأسباب الأخرى، التى ترتبط كلها بالطموحات السياسية لأولئك الأمراء أو بالبنية الاجتماعية لأقاليمهم، قد جعلت المصادر التقليدية للتمويل غير كافية وأدت إلى ديْن متزايد العبء بسرعة. وبسبب الوضع الذى يتعذر الدفاع عنه الذى نشأ عن ذلك، لجأ الأمراء إلى عزباتهم Estates بحجة، مثلاً، أن مواجهة غزو تركى معين لم يعد شأناً يخص الأمير وحده رغم كل شيء. ولذلك، قدمتْ العزبات، بمعزل عن مساهمات المدن، المساعدات التى فرضها الأمراء على دخلهم الإقطاعى، أى على الرسوم التى كان يدين فلاحوهم بها لهم- بينما تبقى الأرض، التى هى تحت تصرفهم الخاص، معفاة من الضريبة. وفى البداية، شدد الأمراء على أنهم كانوا يهبون بملأ إرادتهم استجابة لرجاء ذليل ولأجل الحالة الطارئة المعنية. ولكنهم قد تحملوا العبء بالفعل. ومع ذلك، وبعد وقت قصير، كان يتعين الإقرار بالتكرار المنتظم لهذه الضرائب المباشرة. ولكن إذ قبلت العزبات بهذا الواقع، فإنها شكلت إدارات خاصة بها لجباية الضرائب وإنفاق المتحصلات، من ناحية، كما أن العزبات، من ناحية أخرى، لم تعد تقدم بنفسها هذه الضرائب بل جمعتها بدورها من فلاحيها التابعين. وإضافة إلى عدم كفايته، فإن هذا الترتيب لم يرق طبعًا للأمراء وبيروقراطيتهم قط. ومن هنا نشب الصراع بينهم وبين العزبات للسيطرة على الجهاز المالى الجديد الذى نما بمحاذاة جهازهم الخاص بهم. والقارئ يعلم أن البرلمان الإنجليزى قد نجح فى فرض سيطرته على الإنفاق الذى أضعف من سلطة الملك أخيرًا فى القرن السابع عشر. وفى معظم البلدان الأخرى، ظفرَ الملوك والأمراء، أو بالأحرى بيروقراطيتهم، بالنصر فى سياق القرن الثامن عشر، رغم اندحار ancien regime (النظام القديم) الفرنسى عند محاولة ضمان الإصلاح المالى.

وفى غضون ذلك، أى إلى أن نجحت البيروقراطيات بدحر المعقل المالى للعزبات، كان يتعين على الدولة الناشئة growing Leviathan أن تتغذى على مصادر الإيراد القديمة. وهكذا بات تطوير هذه المصادر، وبخاصة كل الحقوق المالية، مهمة كبرى للحكومات والرجال الموالين لها. وهذا يعنى أخيرًا النمو غير المتناسب للضرائب غير المباشرة، وبخاصة فى أشكال الضريبة العامة General Excise، من ناحية، وضريبة المبيعات العامة Turnover Tax- حيث تشكل

ضريبة alcavala الإسبانية المثال البارز- من الناحية الأخرى. فرغم اعتماد فرض أو زيادة الضرائب غير المباشرة على موافقة العزبات من حيث المبدأ، إلا أنه قد ثبتَ، فى كل بلد تقريبًا ما عدا إنجلترا، أن الالتفاف على هذا المتطلب كان فى حالة فرض الضرائب غير المباشرة أسهل مما فى حالة الضرائب المباشرة.كما كان لدى الأمراء والبيروقراطيات أيضًا دافع آخر لتفضيل النوع الأول. فقد اعتدنا على النظر لفرض الضرائب غير المباشرة على أنه ضد مصالح الفقراء. ولكن الحجة "الاجتماعية"، فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، كانت فى صالح فرض ضرائب غير مباشرة: ذلك لأن النبلاء ورجال الدين أيضًا تحملوا الضرائب غير المباشرة على الأقل، بينما لم تقدم هذه الطبقات أى شيء إطلاقًا تقريبًا لصالح عوائد الضرائب المباشرة. ومع ذلك، فنظرًا لأنه لم يكن من السهل إدخال أو إصلاح الضرائب غير المباشرة على حد سواء - وهذا يبين، عرضًا، كم أن تلك المَلكيات كانت بعيدة عن أن تكون "مطلقة" - ومعنى ذلك أن زيادة الإيراد من هذا المصدر يخضع للمناسبات وليس لأى خطة عقلانية. ونظرًا أيضًا لأن الحكومات نادرًا ما كانت فى وضع يسمح لها بالتخلى عن الإيرادات من الحقوق المالية القديمة مهما كانت غير عقلانية، وثقيلة الوطأة، ومغيظة، فإن النتيجة تكاد لا تُصدق: وهى نتيجة لا تعبِّر عنها سوى كلمة "فوضى"، وكان مجرد تسويتها يشكل مهمة شاقة جدًا والتى أرهقت رجال الإدارة والكتاب البارعين معًا حينما وافقوا على تحمل مسئوليتها. ويتضمن الأدب الذى ازدهر بفضل هذه الظروف بعض التحليل للمشاكل التى ستُذكر باختصار فيما بعد مثل مشكلة عائدية الضرائب، كما أنه يتضمن أيضًا تحليلاً من النوع الذى يستحسن التعرض إليه حالاً، إلى جانب الأجزاء الأكبر من ذلك الأدب، التى هى غير هامة بالنسبة لتاريخ الاقتصاد التحليلى ويتعين علينا ذكرها لمجرد إزاحتها جانبًا.

أولاً: أنتج الصراع الذى أشرنا إليه كتبًا وكراريس لا تحصى حول حق بفرض الضريبة، و"عدالة" فرض الضريبة، والقضايا الدستورية ذات الصلة بفرض الضريبة. وسبق أن تطرقنا إلى الفاتحة المهمة التى تتضمنها الكتابات السكولائية بذلك الشأن. ويُظهر الأدب العلمانى من هذا النوع اختلافًا متميزًا بين الأدب الإنجليزى والأدب الأوروبى من حيث الاتجاه: إذ أن معظم كتاب القارة قد ساندوا البيروقراطيات، وغالبًا ما رأوا فى المقاومة مصلحة طبقية تتسم بالجهل ومعاداة

المجتمع، بينما رأت غالبية الكتاب الإنجليز- وبخاصة فى الصراع حول ضريبة السفن التى فرضها تشارلز الأول- موقفًا لصالح الحرية يستحق التقدير. ومع ذلك، لم يكن كل هذا سوى علم سياسة بسيط أو "فلسفة سياسية" وليس له من أهمية بالنسبة لنا. ثانيًا: يعود التوصيف البحث لمصادر الإيراد العام والممارسة الإدارية إلى فترة قديمة. وثمة حالة إنجليزية تعود إلى القرن الثانى عشر.(١٧٦) وقد تطور هذا الأدب كثيرًا منذ القرن السادس عشر ولكن أغراضنا لا تستلزم الاهتمام به أكثر.(١٧٧) ثالثًا: ضرورة تحقيق أقصى فائدة من الحقوق المالية القائمة قد خلقت، فى مجال الخدمة العامة، محاميًا من نوع خاص تتمثل مهمته بحماية وتوسيع وأنظمَة systematize هذه الحقوق عن طريق تفسيرها تفسيرًا مناسبًا، كما كان يقوم طبعًا بوضع التعاليم والكتابة، خالقًا ما يُعرف بفلسفة التشريع المالى(١٧٨) Fiscal Juriprudence. أما الفئة الرابعة، فتتألف من المخططين الماليين- وهم كتاب كثر دافعوا عن مخططات الإصلاح المالى: إذ أن كل وضع طارئ أو جدل مالى كان يخلق بصورة طبيعية مجموعات منهم منذ القرن الخامس عشر. ومن الممكن، فى ضوء أفكارهم، كتابة ليس فقط تاريخ المالية العامة، بل تاريخ المجتمع السياسى أيضًا، ذلك لأن كل ما يحدث فى الحقل السياسى يعكس نفسه فى الأفكار السائدة حول السياسة المالية بشكل أصدق مما فى أى ميدان آخر. ومع ذلك، فإن عمل معظم المخططين لم يكن ينم عن جهد تحليلى. وهذا يصح بشكل خاص على

---

(١٧٦) Richard Fitzneale, Dialogus de scaccario (exchequer), ed. by Hughes, Crump and Johnson, 1902

(١٧٧) على سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى: Anon. Traicte des finances de France (1580); N. Froumenteau, Le Secret des finances de France 1581)، وهو المرجع الأهم فى الشئون المالية للأقطاب الدنيوية والروحية أكثر مما للملك: Jean Combes, Traicte des tailles et autres chorges..(1586) ; Jean Hennequin, Le Guidon general des finances (١٥٨٥، وأعيد نشره مرات عدة حتى عام ١٦٤٤ للمرة الأخيرة) وكذلك H. Conringe (الذى سنمر به مجددًا): De vectigalibus et aerario 1663). ولم يكن الكاتبان الأخيران مجرد كاتبين وصفيين، رغم إن اهتمامهما قد انحصرَ فى الوصف.

(١٧٨) هذا القسم من أدب المالية العامة، الذى تضخمَ فى القرن التاسع عشر إلى أبعاد ليست فى متناول إلا المختصين، ينبغى أن نتخلص منه بعد تمحيص وعناية. ولكن ليس لنا من خيار. وفى تقديرى - الخاطئ على الأرجح - يتمثل العمل الأهم من هذا النوع فى: Caspar Klock, Juridico-politico polemicohistoricus de aeraio (1651). ويحمل عنوانه الطريف ميزة التعبير الدقيق عن ماهية هذا الكتاب. ولا ينبغى أن نغفل ذكر عمل بيسولد الأبكر: (De aerario publico discursus 1615) (انظر القسم الرابع، أدناه). وكما هو شأن كتاب كلوك، فإن كتاب بيسولد يتضمن كمية كبيرة من المعلومات الراسخة حول السياسة الضريبية، وهى معلومات فطرية على الأغلب، لسوء الحظ.

قسم من أكثرهم بروزًا مثل كاردينال كوسانوس الذى اقترح مخططًا كان يمكن أن ينقذ حقًا الإمبراطورية الألمانية من الانحطاط الذى تقبع فيه منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر. بيد أن بعضهم قد قدّمَ عملاً تحليليًا. إذ قاموا بتحليل طبيعة فرض الضرائب (والمثل المبكر هو نظرية ماثيو بالميرى التى سبق ذكرها)؛ والآثار الاقتصادية لفرض الضرائب؛ ومدى شدة الضغط الناجم عن الأنظمة المختلفة؛ وآثار الإنفاق الحكومى؛ والمزايا النسبية للضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتمويل الحروب عن طريق فرض الضرائب والاقتراض والتضخم؛ وغيرها. ومن المثير للاهتمام بشكل خاص متابعة المناقشة الإسبانية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما أن المناقشة الإنجليزية لمالية الحرب وللمخطط الضريبى للسير روبرت والبول فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ليست أقل إثارة للاهتمام.[(١٧٩)] ولكننا سنختار، من هذا القدر الكبير من الأدب، عملين اثنين لهما أهمية من الدرجة الأولى. ولا يشكل بحث بتى حول الضرائب والمساعدات

---

(١٧٩) لقد انصبت هذه المناقشة بشكل رئيسى على الحل الذى ينبغى تطبيقه على الشكاوى الخاصة بـ alcavaia و cientios و millones (وهى أشكال من الضرائب)، ويبدو أن باوتستا دافيلا صاحب كتاب: Resumen de los medios practicos para el gineral alivio de la monarquia، الذى صدر عام ١٦٥١، وتاريخ كتابته غير معروف انظر عمل كولميرو: Biblioteca)، كان أحد أوائل الاقتصاديين – ويحرمنى جهلى بالموضوع من أن أكون أكثر دقة – ممن نظروا إلى الضريبة الوحيدة كعصا سحرية لاستحضار أرواح النظام المالى الكريمة. ومع ذلك، يمثل عمله: Resumen معْلمًا على طريق أفكار الضريبة الوحيدة. وبالنسبة له، كانت الأخيرة ضريبة رأس متدرجة قصد بها بوضوح أن تكون شيئًا مقاربًا لضريبة الدخل التناسبية. وقد تمت مناقشة أفكار مماثلة فى السنوات المائة اللاحقة. وقد جعل الوزير انسينادا (A. Rodriguez Villa. Don Cenon de Somodevilla. Marques de Ensenada. 1878) نسخة معدلة من ذلك البرنامج عملاً خاصًا به وتضمن ضريبة دخل وملكية عام ١٧٢٩ (بالنسبة لكاتالونيا). وقد تم فى البلدان الأخرى، وبخاصة ألمانيا، تفضيل الضريبة العامة على الضرائب المباشرة بالذات على أساس أنها تخفف من ضغط فرض الضرائب. ومن العلامات المهمة على ذلك الاتجاه نجاح كتاب انتحل مؤلفه الاسم المستعار كريستيانوس تيتوفيلوس: Entdeckte Gold-Grube in der Accise ("اكتشاف منجم ذهب فى الضريبة"، ١٦٨٥، الذى صدرت طبعته الخامسة عام ١٧١٩). وكان أكثر المدافعين الإنجليز عن الضريبة شأنًا هو دافينانت. ولكنه تصور أن العبء سيقع على الأرض. ولسبب مماثل، دافع فاوكو فيما بعد (An Essay on the Ways and Means... 1756) عن ضريبة المساكن، أى على أساس أنه لما كانت الضرائب غير المباشرة يتم تحويلها، بقدر ما يدفع الفقراء جزءًا منها، إلى الأغنياء عن طريق زيادة الأجور الاسمية، ينبغى أن تفرض الضرائب فى المجال الذى تبقى فيه، دون أن تؤدى إلى خسائر ترافق عملية التحويل. لاحظ أن هذا يسبق الكثير مما كان على آ. سمث وريكاردو قوله حول هذا الموضوع. وعند تقييم المواقف من فرض الضرائب على الأرض، لا ينبغى أن ننسى واقع عدم توفر طرق فعالة لمسح الأرض قبل القرن الثامن عشر. وقد شهد فرض الضرائب عهدًا جديدًا من تاريخه حينما تحسنت هذه الطرق. وكان Censimento Milanese (إحصاء سكان ميلانو)، فى بداية القرن الثامن عشر، إحدى النتائج الأولى لذلك التحسن.

(الذى سيناقَش فى الفصل القادم) أحد هذين العملين، لأن أهميته، رغم ضخامتها، تعود إلى حقل الاقتصاد العام أكثر مما إلى حقل السياسة المالية.

البحث الأول هو أحد الأعمال التى أفرزها الوضع الاقتصادى فى فرنسا خلال السنوات العشرين الأخيرة من حكم لويس الرابع عشر. لقد كانت حرب السلالة الإسبانية، التى تلت حرب الحلف المقدس، تعمل على تحويل الإفقار إلى شقاء للدولة كلها حينما اقترف أحد رجال الدولة والجيش: الجندى-المهندس فاوبان، حماقة نشر إحدى الأفكار القديمة الواردة فى عمله: Projet d'une dixme royale (1707).(١٨٠) وهذا العمل هو أحد الأعمال البارزة فى حقل المالية العامة لم يتخطاه أى عمل من حيث دقته وقوة حجته سواء قبل صدوره أو بعده. ولا تهم كثيرًا هنا التوصية نفسها التى تلخصت أساسًا فى ضرورة التخلص من التخبط غير العقلانى

---

(١٨٠) سبق أن كتب سيباستيان لى برسترى، سيد فاوبان (١٦٣٣-١٧٠٧)، مارشال فرنسا والمفضل لدى لويس الرابع عشر (حتى تاريخ نشر كتابه المذكور)، عددًا ضخمًا من المذكرات حول التحصينات، والحرب، وشئون البحرية، والمالية العامة، والدين، والنقود، والزراعة والاستعمار، مما يملأ سلسلات مهيبة من مجلدات هائلة. وقد شجع فاوبان على تنظيم إحصاء للسكان عام ١٦٩٨، واقترح لأول مرة عام ١٦٩٥ المشروع الذى نشره عام ١٧٠٧. وكان فاوبان يهوى جمع وترتيب الوقائع والأرقام الاقتصادية كما فعل إيتن بويلو إلى حد ما قبل أربعة قرون ونصف. وهكذا كان له أتباع طالبوا له بلقب Createur de la Statistique (مؤسس علم الإحصاء) (وكان منهم إ. دير حينما نشر كتاب Dixme royale فى: Economistes-financiers du XV111 Siecle, 1843 - (الاقتصاديون الماليون فى القرن الثامن عشر ١٨٤٣)، وهى الطبعة المستعملة). وقد ترجم هذا العمل إلى الإنجليزية. وثمة سيرة لحياة فاوبان كتبها ف. جازن عام ١٩٣٣. انظر كذلك: D. Halevy, Vauban (1923); J.B.M. Vignes, Historie des doctrines sur l"impot en Framce (1909); and F.K. Mann, Der Marshall Vauban... (1914).

وفى محاولة لتأمين الإصلاح المالى، تهيأ لفاوبان حليفان كانت علاقته بهما غير واضحة رغم ذلك. أولهما هو بواجيلبر، الذى كان اقتصاديًا أكثر من فاوبان نفسه، وسترد أعماله فى الفصلين الرابع والسادس من هذا الجزء. وثمة أمران يلزم ذكرهما هنا. أولاً: رغم تباين مقترح بواجيلبر عن مقترح فاوبان، فإنه فهم بالروح نفسها وعبّرَ عن نفس الرؤية الاقتصادية والمالية. ثانيًا: إن صراحة بواغيلبر، أو قسوته بتعبير أصح - التى يشهد عليها العنوان الفرعى كتابه الأول: Le Detail de la France. la Framce ruinee sous le regne de Louis X1V - وعدم مقدرته على مراعاة الصعوبات العملية - التى يشهد عليها عنوان فرعى آخر: Moyens tres-faciles [!] De faire recevoir au Roy 80 millions par-dessus la capitation, par deux heures de travail des Messieurs les Ministres [!] - قد أغضبت طبعًا العبيد المساكين ممن كان من سوء حظهم أن يخدموا فى ذلك الوقت كوزراء مالية (بونتكارتيان، كاميلارت، ديسمارتس). وهكذا كان من الأسهل على الحليف الثانى أن يكون على علاقة طيبة بهم. وهذا الحليف كان هو دى سانت بيير (١٦٥٨-١٧٤٣)، المعروف كعالِم أخلاق وكمصلح شامل وكصاحب فكرة عصبة الأمم. وكان عمله الكبير كاقتصادى عملى يتطور تدريجيًا إلى ضوء الفجر (Ouvrajes, 1733-1741). انظر: P. Harsin. L"Abbe de Saint-Pierre, economiste, 'Revue d'historie econimique et sociale (1932).

والأخرق فى الضرائب التى لم تتراكم قط بصورة غير نظامية - باستثناء ضريبة الملح ورسوم معينة وبضع تعريفات تصدير واستيراد- واستبدالها بضريبة دخل عامة ينبغى تطبيقها على كل أنواع الدخل، وإنْ بمعدلات متفاوتة، على ألا يتجاوز أعلى معدل ١٠ % (ومن هنا تأتى كلمة Dixme "عُشر"). وثمة أفكار مماثلة كانت موجودة من قبل. وتتمثل الجوانب المهمة حقًا بما يلى. أولاً: لقد ارتقى فاوبان ذرًا لم يطأها من قبله سوى قليلون حيث أنه نظرَ من هذه الذُرى إلى السياسة المالية كأداة لحل المشاكل الاقتصادية وكنتيجة نهائية للمعاينة الشاملة للعملية الاقتصادية. إذ أدرك فاوبان، برؤية جلادستونية، أن الإجراءات المالية تصيب النظام الاقتصادى فى خلاياه بالذات، وأن زيادة الإيراد بقدر معين يمكن أن يكون لها أثر مختلف جدًا كاختلاف الركود والرواج. ثانيًا: كان فاوبان يبنى استنتاجاته على أساس بيانات واقعية حتى من ناحية التفاصيل الصغيرة. فعقله الهندسى لم يكن يقبل التخمين. بل كان يستخرج الأشياء حسابيًا. وكان جوهر تحليله يكمن فى التصنيف الهادف لكل البيانات المتوفرة لديه. ولم يفهم أى كاتب من أيما وقت مضى العلاقة الحقيقية بين الوقائع والمحاجَّة أفضل مما فعل هو. وهذا بالضبط ما يجعل فاوبان كاتبًا كلاسيكيًا اقتصاديًا، بالمعنى الإيجابى (الثناء) لهذه الكلمة، ورائدًا للاتجاهات المعاصرة، رغم أنه لم يضف شيئًا إلى الجهاز النظرى لعلم الاقتصاد.[١٨١] وتقدم حالته مثالاً آخر على حقيقة أن بوسع المرء أن يكون اقتصاديًا ممتازًا دون أن يكون منظِّرًا جيدًا. والعكس صحيح أيضًا، مع الأسف.

أما العمل الثانى الذى ينبغى ذكره، وهو بحث بروجيا[١٨٢] حول فرض

---

(١٨١) وقد سمى رائدًا للفزيوقراط من دون أى أساس. فالاهتمام بالشئون الزراعية لا يجعل من كاتب ما فزيوقراطيًا كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

(١٨٢) Carlo Antonio Broggia (1683-1763): Trattato de tributi,delle monete e del governo politico della Sanita (بحث حول الضرائب والنقود وسياسة الصحة العامة، ١٧٤٣). وقد كان مخططًا لهذا العمل أن يكون معالجة شاملة، على طريقة الكتبِ المدرسية، للموضوعات المذكورة في العنوان. والعمل الذى يرد ضمن مجموعة كوستودى قد فصَلَ تلك الموضوعات. ونحن لا نهتم إلا بالموضوع الأول الذى يشكل موضوعًا قائمًا بذاته (رغم وجود ميزة كبيرة أيضًا فى أفكار بروغيا حول النقود والصحة العامة). ولا نعرف شيئًا عن ذلك الرجل، الذى يبدو أنه كان رجل أعمال أو رجل أعمال متقاعدًا يتمتع بمهارات كبيرة. ولكونه من نابولى، فإنه يمكن ضمه إلى ما أسميناها مدرسة نابولى. وقد أُعيد نشر الأجزاء الأكثر أهمية من البحث المتعلقة بالضرائب فى كتاب تاغلياكوزو: Economisti Napoletani الذى يقدم لنا أيضًا خلاصة وتقييمًا للعمل مع مراجع للكتاب الإيطاليين السابقين على بروجيا بشكل مباشر وبخاصة باسكولى وباندينى. ويمثل أولئك الكتاب حلقات وصل مهمة بالنسبة لتطور المذهب والتحليل المالى، ولكننا نضطر إلى إهمالهم رغم=

الضرائب، فيحمل طبيعة أخرى كليًا، ويعود اختياره إلى أسباب مختلفة تمامًا. فهذا البحث، أيضًا، يرسم مخططًا لنظام "مثالى" حول فرض الضرائب ربما قد تم اشتقاقه عبر تطوير نظام فاوبان بصورة نقدية: فالأفكار العملية الرئيسية متماثلة تقريبًا باستثناء واحدة منها. ومن الممكن التنويه إلى مصادره الإيطالية، الأبكر والمعاصرة معًا، التى أثرت على كل الأشياء الدقيقة بما فى ذلك "قواعد فرض الضرائب" (الفصل الأول)، بين أمور أخرى؛ حيث أن هذه القواعد، التى توسعت أكثر فى عمل فيرى (Meditazioni, 1771)، قد استبقت تلك الخاصة بآدم سمث بشكل خاص. وهكذا نفتقد هنا، فى عمل بروجيا، الطزاجة- الأصالة "الذاتية"- التى تبعث المتعة عند قراءة عمل فاوبان. كما لا يوجد لديه ما يناظر ميزة عمل فاوبان الرئيسية: الوقائع والأرقام. ولكننا، بدلاً من ذلك، نجد اكتمالاً نظاميًا وتحليلاً أكثر دقة بما يقود إلى نتيجة تتمثل، على الأقل، بتقديم ملخص digest يضم أفضل ما جاء ليس فقط فى أدب المالية العامة الخاص بالقرن الثامن عشر، بل وفى معظم ذلك الأدب فى القرن التاسع عشر أيضًا. فهناك مبادئ القرن الخامس عشر المتعلقة بعقلنة الضرائب كمدفوعات مقابل الحماية والخدمات التى تقدمها الحكومة. كما نجد المبدأ القائل بأن الضرائب المباشرة وغير المباشرة هما متممان ضروريان بعضهما لبعض: هما ذراعا المالية العامة (الأمر الذى كان بوسع جلادستون أن يقوله: وبالفعل، فإنه كان قد تحدثَ عن شقيقتين تشبه إحداهما الأخرى تمامًا، بحيث يتحير المرء مع أى منهما يبدأ المغازلة). أما الضريبة التناسبية (١٠ %) على الدخول المؤكدة (entrate certe المتأتية بشكل رئيسى من الأرض، والبيوت بما فيها البيوت التى يسكنها أصحابها، والسندات الحكومية؛ قارنْ نزوع آ. سمث لفرض الضرائب على الأرض والبيوت) التى يتعذر تحويلها فتُضم إلى نظام من ضرائب غير مباشرة(gabelle) فيُعتقد أنها تحُول إلى المشترين، بينما يتم إعفاء كل الدخول غير المؤكدة (الأرباح، الأجور، وما شابه). وما يثير الاهتمام فى هذا المخطط هو التشخيص الأساسى للوضع الاقتصادى: فقد كان على مالية بروجيا أن تعزز زيادة الثروة من خلال النشاط الصناعى والتجارى. ولهذا الغرض، ينبغى

=ما يترتب على ذلك من خسارة فادحة، ذلك لأنه يتعذر تقديم أكثر من هذا الموجز. ويمكن الحصول على صورة أكمل، قد لا تفى بالمطلوب بشكل كامل، لكل من عمل بروجيا وللتطور الذى كان ذلك العمل يمثل عنصرًا من عناصره، فى: G. Ricca-Salerno, Storia delle docttrine finanziarie in Italia (1881).

فرض الضريبة على الثروة المكتسبة لحمل الناس على الانخراط فى السعى وراء الأعمال، بينما يتوجب معاملة الثروة التى لا تزال فى طور التكون، وكذلك العمل، برفق. وهذا يفسر توصيته بأن تعُفى من الضريبة القروض النقدية لقطاع الأعمال أو سندات قطاع الأعمال النقدية (النقود (impiegatoanegozio) ولماذا لم تنصب حتى ضرائبه المباشرة على الدخول الشخصية، بل على العوائد "الحقيقية" أو "الموضوعية". وكان بروجيا يراعى، فى كل ذلك، اعتبارات الملاءمة الإدارية كما فعل بودان وبوتيرو من قبل، ولكن النقطة الجوهرية كانت تتمثل يتجنب تقييد نشاط قطاع الأعمال والحد من "مكافحة الفقر". ثمة ثلاث نقاط تنبغى ملاحظتها فى عمل بروجيا. أولاً: وثمة مخطط من الأهداف والتقييمات التى لا نهتم بها أكثر من اهتمامنا بكل حديثه عن "العدالة". ثانيًا: ثمة رؤية للظروف الاجتماعية والاقتصادية وإمكاناتها، وهى رؤية تتغلغل عميقاً تحت السطح. ثالثًا: ثمة تحليل للأسباب والنتائج الاقتصادية، رغم أنه تحليل غير صريح بصورة تامة. وتشكل النقطة الثالثة بالضبط ميزة هذا العمل.(١٨٣)

٧- ملاحظة حول الإبداعات الفنية Utopias

ثمة بضع كلمات نقولها حول الإبداعات الفنية (Staatsromane)(١٨٤) فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، التى تأخذ اسمها من عنوان العمل الذى حقق أقصى درجات النجاح: عمل توماس مور Utopia. وينبغى تمييز هذا المصطلح عن المعنى الذى يعنيه المصطلح الماركسى: الاشتراكية الطوبائية (الخيالية) Utopian Socialism. فقد عرّفَ إنجلز (١٨٩٢) الاشتراكية "الخيالية"، من خلال مواجهتها بالاشتراكية "العلمية"، للإشارة إلى أفكار اشتراكية تتميز بأنها (أ) لا

---

(١٨٣) ينسب البروفيسور لوجى ايناودى إلى الفزيوقراط الفضل "بخلق" النظرية البحتة لفرض الضرائب (Atti, Reale Accademia delle Scienze di Torino, 1931-2). ولكن مع الاحترام لمقام البروفيسور إيناودى، فأنا أميل للاعتقاد أن عناصر قيّمة لمثل هذه النظرية يمكن العثور عليها لدى بروجيا والأدب الذى قبله كما يبدو، مع أننا نرفض التسليم بوجود تلك النظرية نفسها لديه على أساس حقيقة أن بروغيا، وكذلك أى من كتاب القرن الثامن عشر، لم يقدم تحليلاً مُرضيًا عن موضوع عائدية الضرائب incidence.

(١٨٤) [انظر تفسير Staatsromane فى الفصل الأول، القسم الثانى من هذا الجزء].

ترتبط بحركة جماهيرية فعلية؛ (ب) غير مؤسسة على أى برهان حول وجود قوى اقتصادية بارزة من شأنها تحقيق تلك الأفكار. وبهذا المعنى، فإن من المؤكد أن يعتبر عمل مورلى (1755) Code de la nature بمثابة اشتراكية خيالية. ومع ذلك، فإننا لم نسمّه Utopia، ليس فقط لأن هذه التسمية من شأنها أن تحصر المفهوم بالخيالات الاشتراكية، بل أيضًا لأننا نريد فى هذا الكتاب استعمال المصطلح بمعنى آخر مختلف كليًا، إلاّ إذا أُشير إلى خلاف ذلك: معنى يشير إلى عمل أدبى متميز، يشير إلى الإبداعات الفنية من النوع الذى يوحى به مصطلح State Novel والذى يعطى مثالاً عليها عملُ أفلاطون: Republic. وبهذا المعنى، فإن مخطط مجتمع اشتراكى أو أى نوع آخر من المجتمعات، حتى إذا لم يكن له وجود، كما هو حال النوع الذى يرسمه مورلى، لا يعود utopia. ومن الصعب تفسير هذا النوع الذى كان دون شك، بفضل تأثير الإغريق، مألوفًا فى الفترة محل الدرس.(١٨٥) إن الشكل الأدبى بوسعه أن يحفظ أى شيء – من أحلام اليقظة، المنظومة فى قصيدة نثرية، إلى التحليل الأكثر واقعية. ولحسن الحظ، من الممكن دائمًا تمييز حضور، وبخاصة غياب، العنصر الأخير، رغم أنه من غير الممكن دائمًا أن نقول ما إذا كان الحضور يطرح نفسه كتعبير عن واقع أم كقاعدة ينبغى فهمها "كشعر أو حقيقة". ثمة أربعة أمثلة حصرًا يلزم ذكرها: فرانسس باكون، هارنجتون، كمبانيلا، مور. ويمكن صرف النظر حالاً عن الثلاثة الأوائل لعدم صلتها بأغراضنا – عمل باكون: (New Atlantis, 1627) – وهو قطعة تمثل خروجًا رائعًا عن مذهب "العلم الاستقرائى" الذى بشرَ به مؤلفه – وعمل هارنغتون: (Oceana 1656) الذى لا نهتم به قط، وعمل كمبانيلا: (Civitas solis (City of the Sun, 1623 الذى تشع الأنوار الأفلاطونية على كل ناحية منه لتضفى عليه سحرًا لا يمتلكه أصلاً.(١٨٦) أما عمل مور: Utopia فهو أمر مختلف.(١٨٧)

---

(١٨٥) ومع ذلك، قد يعلم القارئ أن ذلك النوع لم ينقرض قط بدليل نجاح عمل بيلامى المذهل: Looking Backward, 2000-1887 (1888). ولكن لن تتيسر لنا فرصة للإشارة إلى أى من الـ Utopias الأحدث فى هذا الكتاب.

(١٨٦) توماس كمبانيلا (١٥٦٨-١٦٣٩). وقد قدّم جويت خلاصة لعمل كمبانيلا حينما كتب مقدمة لعمل أفلاطون: Politeia. وثمة ترجمةٍ أيضًا (فى عمل مورلى: Universal Library). وتهتم بكمبانيلا، بدرجات متفاوتة من الشمول، كلُ الأعمال المتعلقة بالإبداعات الفنية وكلُ تواريخ الأفكار الاشتراكية إلى جانب مقالات عدة.

(١٨٧) السير توماس مور (١٤٧٨-١٥٣٥)، اللورد وقاضى القضاة الإنجليزى والذى قطع رأسه هنرى=

ويمتلئ هذا الكتاب الغنى بمعرفة ناضجة، وكان من الطبيعى أن يكون موضوعًا لعدة تفسيرات متباينة لا داعى لأن نتوقف لمناقشتها ما دمنا لا نهتم إلا بجانب واحد فقط من جوانب الكتاب الكثيرة، والذى هو، علاوة على ذلك، جانب ثانوى. كما لا نريد تناول الانتقادات الاجتماعية لمور أو الخصائص العامة لمشروعه الشيوعى للحياة الذى يسهّل حل معظم المشاكل الاقتصادية من خلال افتراض وجود أذواق بسيطة وثابتة لدى السكان الذي يستبقى حجمه ثابتًا تقريبًا stationary عن طريق تنظيم الهجرة أو فرضها بالقوة - وهذا هو أحد ملامح التماثل مع عمل أفلاطون: Politeia. ومع ذلك، ثمة أمران لهما صلة بالتحليل. يتعلق الأمر الأول بإنتاج وتوزيع السلع: فعلى فرض ثبات الأذواق، فإن الكميات المنتَجة بشكل جار، بناءً على الضوابط التى تضعها الحكومة، من قبل كل الأفراد البالغين باستثناء طبقة متميزة من الأفراد "المتعلمين" (التى لا تشبه حرس أفلاطون، إذ أن الملك يتم انتخابه) يجرى توزيعها بطريقة ما بحيث تتساوى كل المناطق وفقًا لإحصاء الإنتاج السنوى وعن طريق نظام التخزين العام للسلع. وأيًا كان المعنى الذى يمكن أن يكتسبه هذا المفهوم، فإنه لا يمثل طريقة سيئة لتوضيح أساسيات أداء أى نظام اقتصادى. وبشكل خاص، يمكن اشتقاق نظرية قوية حول النقود من هذا المفهوم، ويلمح مور إلى هذه النظرية عن طريق صب جام غضبه الشديد والساخر على صنمية الذهب والفضة اللذين يُستعمَلان فى العمل: Utopia لأغراض تنم عن ازدراء مور لهما، هذا إن لم يتم استخدامهما للدفع مقابل الاستيرادات الزائدة. وربما كان انتقاد علم الاقتصاد البسيط فى أيام مور هو أحد الأهداف الكبرى لهذا البناء. ثانيًا: رغم أن انتقاد مور للظروف الاقتصادية ينصب على القضايا القانونية، وبخاصة قضايا علم الجريمة، إلا أنه مرصع بتشخيصات وصياغات يمكن أن يرقى بعضها إلى مستوى مساهمات فى التحليل. ومع أن إرجاع البطالة إلى مسألة تسييج الأراضى enclosures كان يتضمن نصف الحقيقة على الدوام، إلاّ أن هذا

=الثامن وتم تمجيده بعد ٤٠٠ سنة من ذلك، كان يتمتع بذكاء حاد، وتعليم (تقليدى) شامل، وتجربة واسعة - دون أن يقتل هذا طبعه البهيج. وقد ساهمت هذه الخصال الأربع كلها فى صنع عمله: Utopia الذى نشره باللاتينية عام ١٥١٦ وتمت ترجمته إلى الإنجليزية (بعد ظهور الترجمات الألمانية والإيطالية والفرنسية) عام ١٥٥١. وبقدر ما يسمح الفحص السريع لى بالحكم، فإن معظم الأدب الواسع حول مور لا يتصل بأغراضنا. ويفيد كتاب بونار Philosophy and Political Economy) (القارئ المهتم بكل ما له علاقة بعلم الاقتصاد مأخوذا بذاته. كما يمكن أيضًا الرجوع إلى: (1927) E. Dermenghem, Thomas Morus et les utopistes de la renaisance.

التفسير لم يكن، عام ١٥١٦، تفسيرًا مألوفًا وعاديًا، كما صار فيما بعـــد. كمـــا أن مور قد أدخل كلمة ومفهوم احتكار القلة بالمعنى نفسه المستخدم الآن تمامًا.

الفصل الرابع

علماء القياس الاقتصادى وتورجو[188]

١- الحساب السياسى
٢- بواجيلبر وكانتيلون
٣- الفزيوقراط
(أ) كينيه وأنصاره
(ب) القانون الطبيعى، والزراعة، وسياسة عدم التدخل، و الضريبة الوحيدة
(ج) التحليل الاقتصادى لدى كينيه
(د) الجدول الاقتصادى
٤- تورجو

إن الأفراد والمجموعات، الذين تُطرح أفكارهم للمناقشة فى هذا الفصل، هم إداريون مستشارون أيضًا، وإن كانوا من غير الأكاديميين، وبعضهم يُعْد من فلاسفة القانون - الطبيعى. ومع ذلك، فإن الغرض من المناقشة فى هذا الفصل لا يقتصر على التخفيف عن فصل مغرق أصلاً بأسماء تم الاحتفاظ بها لمعالجة منفصلة. فثمة أمر مشترك بين هؤلاء الأفراد والمجموعات يتمثل بروح التحليل العددى، مما يجعل من المستحسن عرضهم ضمن مجموعة واحدة، باستثناء تورجو Turgot، الشخصية العظيمة، الذى نعرض له فى نهاية الفصل. فقد كان هؤلاء علماء قياس اقتصادى Econometricians. وفى الحقيقة، فإن أعمالهم توضح ماهية القياس الاقتصادى Econometrics وما يحاول علماء القياس الاقتصادى أن يفعلوه إلى حد الكمال.[189]

---

(١٨٨) كان العنوان الذى وضعه ج. شومبيتر لهذا الفصل هو "علماء القياس الاقتصادى"، ولكنه أضاف إلى النسخة المطبوعة: "وتورجو؟" بقلم رصاص.

(١٨٩) أعتقد أن كلمة "علم القياس الاقتصادى" Econometrics تعود إلى البروفيسور فيشر، وأنها صيغت مجاراة لعلم القياس الحياتى Biometrics أو علم الأحياء الإحصائى Statistical biology. وهو اسم متميز وله برنامج مبرر كليًا فى هذه الحالة (انظر العدد الأول من مجلة Econometrica, January 1933 المتعلق بأساس وأغراض جمعية القياس الاقتصادى). ونحن نبقى هذا المصطلح بذلك الشكل، رغم تعرضه لاعتراضات لغوية: إذ يعتقد أنه كان ينبغى أن يكون إما Ecometrics أو Economometrics.

١- الحساب السياسى

لاحظنا غير مرة أن التحقيق الوقائعى factual investigation كان المهمة الأولى التى استوعبت معظم الطاقة المتاحة للاقتصاديين من كل الألوان، وبخاصة الإداريين المستشارين، وهذا التحقيق كان يتقدم على نحو مرضٍ أكثر مما فعلتْ أى "نظرية" كتلك التى كانت قائمة. وكان الأمر كذلك من البداية، كما يوضحه بوتيرو واورتز كنماذج ممثِلة. ومع ذلك، فقد تطورَ فى القرنين السابع عشر والثامن عشر نوع من التعليم، وبخاصة فى الجامعات الألمانية، يشدد على عرض الوقائع ذات الصلة بالإدارة العامة عرضًا وصفيًا بحتًا. ويُنسب إلى بروفيسور ألمانى: هيرمان كورنج (١٦٠٦-١٦٨١)، الفضل فى كونه أول من ألقى محاضرات من هذا النوع. كما أن بروفيسورًا آخر، وهو جوتفرايد أكنفال (١٧١٩-١٧٧٢)، الذى فعلَ الشيء نفسه، قد أدخل مصطلح علم الإحصاء Statistics. ولم تطرح هذه "الإحصاءات" الأرقام أساسًا، بل الوقائع غير العددية، وبالتالى فهى، بصورتها التى قدمها أولئك الأساتذة، لا تمت بأية صلة إلى ما نسميه الآن بالطريقة الإحصائية. ولكن الهدف من تلك المعلومات كان هو، إلى حد كبير، ذات الهدف الذى تسعى إلى خدمته أرقامنا التى تُعالَج بطرق أكثر دقة نوعًا ما. إن تعريف علم الإحصاء، الذى تبنته الجمعية الإحصائية الملكية - وهذا اسمها الحالى - فى وقت متأخر يعود إلى عام ١٨٣٨، ينصب على "توضيح ظروف وآفاق المجتمع"، وهكذا فإنه كان يغطى عمل كورنغ واكنفال تمامًا.(١٩٠) غير أن التطور المهم حقًا لم يأتِ - ويا للحسرة - من العمل الأكاديمى.

لقد جاء الدافع الحاسم من مجموعة إنجليزية صغيرة يقودها السير وليم بتى.(١٩١) وما أسماه بتى: الحساب السياسى political Arithmetick ومساهمته

(١٩٠) لما كان علم الإحصاء قد اكتسب أحيانًا معنى مجموعة مختلفة من الوقائع وأحيانًا معنى أنواع مختلفة من الطرق، فليس ثمة ما يثير الدهشة فى وجود تعريفات متباينة اقترحها كتاب عديدون من زوايا نظر مختلفة. وقد قدّرَ ذاتَ مرة الإحصائى انجل، الذى سنلتقيه مرة أخرى فى سياق أهم، هذه التعريفات بحوالى ١٨٠ تعريفًا.انظر: G. Loyo, Evolucion de la definition de estadistica, (Publication 44 of the Instituto Panamerico de Geografia e Historia (1939).

(١٩١) كان وليم بتى William Petty (١٦٢٣-١٦٨٧) رجلاً عصاميًا - وطبيبًا، وجراحًا، ورياضيًا، ومهندسًا نظريًا، وعضو برلمان، وموظفًا مدنيًا ورجل أعمال - وواحدًا من أولئك الرجال المفعمين بالحيوية ممن حققوا النجاح فى كل شيء فعلوه تقريبًا وحتى فى إخفاقاتهم. ورغم أنه قد دفع ثمن براعاته المتعددة، إلا أنه يبرز كأحد الأسماء العظمى فى تاريخ علم الاقتصاد. ولكن الحظ قد منح=

الشخصية فيه قد تمت صياغتهما معًا بإنصاف نادر على يد أحد أكثر أنصاره تمكنًا وهو دافينانت[١٩٢] (Of the Use of Political Arithmetick, Works, p. 128):

=بتى دعمًا جديرًا به بخصوص الشهرة التى نالها بعد وفاته. وإضافة إلى المديح البرجوازى الذى استهله روشر عام ١٨٥٧، فقد اعتبره ماركس مؤسسًا لعلم الاقتصاد، مضيفًا الاستحسان الاشتراكى إلى ذلك المديح. وهكذا، فالاقتصاديون الذين لم يكن بوسع أى موضوع آخر أن يوحدهم، والذين تضم صفوفهم أفرادًا غريبين على رسالة بتى تمامًا، قد وحدوا جهودهم للثناء عليه منذ ذلك الحين، وقد فعل الألمان هذا حتى قبل الإنجليز. ويُوصى بقراءة عمل اللورد ى. فتسموريس: Life (1895). وتحتل الأعمال التالية أهمية أساسية بالنسبة لنا. A Treatise of Taxes and Contributions (1662); Verbum Sapienti (written 1665, publ. 1691); Political Anatomy of Ireland (1672); Political Arithmetick (written 1676, publ. 1690); Quantulum-cunque concerning Money (written 1682); Essays on Political Arithmetick (written 1671-87). وقد تمت إعادة نشر كل تلك الأعمال فى: C. H. Hull, Economic Writings of Sir William Petty (1899). وتتضمن هذه الطبعة العمل الشهير: Natural and Political Observations.. upon the Bills of Mortality الذى نشره أصلاً جون جرانت عام ١٦٦٢. وقد ثار جدل كبير لم يحسم بعد حول مساهمة بتى فى ذلك العمل الذى يمكن اعتباره أصل الديموغرافيا المعاصرة، مع أنه ينبغى عدم اعتبار جرانت "مؤسسًا" لعلم الإحصاء بسبب هذا الجدل. وقد تمت تكملة عمل اللورد ى. فتسموريس: Life بما أصدرته مركيزة لانسدون: Petty Papers (1927) and of the Petty-Southwell Correspondence, 1676-87 (1928).

(١٩٢) تتقدم شهرة تشارلس دافينانت Charles Davenant (١٦٥٦-١٧١٤) ببطء نحو الصدارة التى يستحقها، ولكنه لم يحتل تلك المنزلة بعد. كان دافينانت موظفًا حكوميًا سياسيًا أيضًا تم انتخابه لعضوية البرلمان ثلاث مرات. وبهذه الصفة، كان دافينانت عدوًا لدودًا للهويجيين Whigs {♣ وهم أنصار الحزب المؤيد للإصلاح فى إنجلترا وقد عُرف بحزب الأحرار فيما بعد} أكثر مما كان توريًا عنيفًا Tory (♣ التورى هو عضو فى حزب مؤيد للسلطة الملكية ومقاوم للإصلاح وقد عُرف بحزب المحافظين فيما بعد): وربما تسبب هذا الدور وما نجم عنه من آثار على كتاباته فى عرقلة حصول دافينانت على الاعتراف. وثمة أمر آخر أيضًا. فالمؤرخون الذى يسألون "عما يمثله ذلك الإنسان" لم يعرفوا ما يستخلصوه منه. فمن ناحية، كان ما يُفرح الليبراليين منهم أن يجدوا عبارات من نوع: التجارة حرة بطبعها، وهى تجد قنواتها الخاصة بها، والقوانين التى تنظمها أو تحد منها يندر أن تفيد الجمهور (رغم أنها قد تخدم المصالح الفردية)؛ والنقود هى مجرد وسيلة للحساب. ولكن، من ناحية أخرى، كان يحزنهم أن يجدوا لديه الكثير من سياسات وضع الضوابط policy regulative التى جعلتهم يصنفونه كنصير لـ"نظرية ميركنتيلية" (لا وجود لها). إن قسمًا مما اعتبروه موقفًا متناقضًا يمكن تفسيره بفرضية أن دافينانت كان يعبر عن آرائه بحرية فى كتاباته الأولى حينما ظهرت الفقرات "الليبرالية"، بينما أصبح انتهازيًا فيما بعد، وبخاصة أثناء عمله الوظيفى. وسنرى فيما بعد (الفصل السابع، أدناه) أن ثمة تفسيرًا آخر يتمثل بأنه كان اقتصاديًا جيدًا. وقد نشرت أعماله: Works (بصورة غير كاملة) من قبل تشارلز وايتورث عام ١٧٧١. كما ظهرت أعمال إضافية له بعد ذلك التاريخ. ونشرت أحدث كتاب مكتشف له تحت عنوان: Two Manuscripts by Charles Davenant.1942 (فى: A Reprint of Economic Tracts الذى نشره البروفيسور ج. هبرتون إيفانس، مع مقدمة قيّمة كتبها البروفيسور يوشر). انظر أيضًا: و Y. Balliere. L' Oeuvre economique de Charles Davenant (1913). وتشكل مساهمات دافينانت فى التحليل الاقتصادى كلاً متكاملاً يثير الإعجاب ويمكن تصنيفها كما يلى: (١) تنطوى كل كتاباته على إدراك ضمنى، ولكن واضح، لمنطق العلاقات الاقتصادية يربط الأشياء ببعضها، وهذه ميزة تتراجع، إلى حد ما ولكن ليس كثيرًا بالضرورة، أمام أسبقية تشايلد وباربون وآخرين أيضًا؛=

"نقصد بالحساب السياسى فن المحاجَّة بواسطة الأرقام حول الأشياء التى تتعلق بالحكومة.. إن هذا الفن قديم جدًا دون شك.. ولكن بتى أعطاه ذلك الاسم لأول مرة وحوَّله إلى قواعد وطرق". وسيتبين أن "الطرق" – التى لم يخترع بتى أيًا منها ولكنه ساعد على الشعور بها، إذا صح التعبير – لا تتمثل بإحلال تجميع الوقائع محل المحاجَّة. فلم يقع بتى ضحية للشعار: دع الوقائع تتحدث عن نفسها. إذ أنه كان عالمًا نظريًا theorist أولاً وآخرًا. ولكنه كان أحد أولئك العلماء المنظرين الذين كان العلم بالنسبة لهم نظامًا للقياس حقًا؛ وممن صاغ أدوات تحليلية تصلح للوقائع العددية، مزدريًا كل الطرق الأخرى؛ والذى تأتى تعميماته كنتاج مشترك للأرقام والمحاجّة دون أن يُسمح لهما بالافتراق قط. إن صلة هذا المنهج بمنهج العلوم الطبيعية– وبمبادئ نيوتن، بشكل خاص– واضحة إلى الحد الذى يستوجب التشديد على أن بتى لم يبدِ أى ميل للاستعارة من هذه العلوم أو حتى مجرد تقوية طريقته من خلال التشبه بها بصورة ما غامضة. فقد عزم بتى ببساطة "على التعبير عن نفسه بلغة العدد والوزن والقياس... بدلاً من استعمال الكلمات النسبية والمغالية والحجج العقلية". ولم يكن إدراك بتى الحاد للجوانب الجدلية من منهجيته أقل وضوحًا. كما أنه كان جاهزًا تمامًا للتتال فى سبيلها. وقد استهل بتى ما سيصبح أول جدل حول "المنهج". ولكن لم يهاجمه أحد. وتبعه قليلون. وأعجب به كثيرون. وقد نساه معظمهم بشكل سريع جدًا. أى أن الاقتصاديين لم ينسوا الاسم؛ فقد تذكروا آراء بتى حتى تجاه شتى القضايا العملية وبعض نظرياته، وبخاصة تلك التى تمت صياغتها فى شعارات مجردة. لقد كان هذا بمثابة رسالة ملهمة، وبرنامج موحٍ كان قد ذبلَ فى يدى البروفيسور الإسكتلندى المتخشبة، وقد ضاع عمليًا بالنسبة لمعظم الاقتصاديين لمدة ٢٥٠ سنة: فقد أخذ آ. سمث الجانب الآمن، والمتوافق مع ذاته كثيرًا، حينما أعلن (Wealth of Nations, Book IV, ch. 5) أنه لم يكن يثق بالحساب السياسى كثيرًا.

=(٢) لقد طوَّرَ دافينانت مكتسبات عهده من النظريات التى تدور حول النقود والتجارة الدولية والمالية، رغم أن هذا قد تم فقط مِن خلالِ ما يمكن تسميته بطريقة case- method، أى إجراء التطوير من خلال قضايا معينة تتخذ مثالاً للدرس؛ (٣) يمثل دافينانت أحد المراجع الأولى فى أيامه فى مسائل المالية العامة – الضرائب والقروض، وما شابه؛ (٤) كان دافينانت أحد القليلين الذين فهموا وشاركوا فى وضع الحساب السياسى. وسنذكر بعض النقاط الفردية فى الفصول اللاحقة.

ومع ذلك، فإن الدفعة المقدمة لعلم الإحصاء الحيوى vital statistics وبالتالى لعلم الإحصاء عمومًا بصورة غير مباشرة لم تذهب سدى. ويعود الفضل فى هذا إلى جرانت (انظر الهامش ٢، أعلاه) بشكل رئيسى أو حصرًا.

سنتناول، فى الفصل القادم، خلافات تلك الفترة حول موضوع نمو (نقصان!) السكان الذى كان يقوم على الحدس، على الأقل حتى تعداد عام ١٨٠١ فى إنجلترا. ومع ذلك، فقد كانت هذه واحدة فقط من المشاكل التى طرحتها إنجازات جرانت أو بتى فى صورة واعدة أكثر من خلال "شهادات الوفيات" المستحضرة من سجلات الأبرشية. إن احتساب فرصة البقاء على قيد الحياة لغرض استعمالها للتأمين، وتأثير التلقيح على طول العمر، وعلاقة الجنسين عند الولادة، ومتوسط دوام حالات الزواج بالنسبة لأعمار الزوج والزوجة، تشكل أمثلة مأخوذة عشوائيًا من حقل واسع للبحث، جَرتْ الاستفادة منه فى السنوات المائة التالية فى ضوء الخطوط المرسومة فى كتاب جرانت. كما أننا لا ننصف الكاتب بشكل كاف حينما نصفه "كولومبس شهادات الوفاة". فقد يصل فضله إلى حد أنه أبرز معنى ما من الطابع المنهجى لتلك الظواهر الكبيرة التى يمكن وصفها بـ"القوانين"، رغم أن عناصرها الفردية تخضع للصدفة. ويكفى أن نذكر معالم التقدم اللاحق الرئيسية. كان إى. هالى (An Estimate of the Degrees of the Mortality of the Mankind, 1693) أول من درسَ بدقة مشكلة فرص البقاء على قيد الحياة. ويمكن القول أن ج.ب. شوشملخ (Die gottliche Ordnung in den Veranderungen des menschlichen Gesehlechts.., 1740) قد أوقف علم الإحصاء الحيوى على ساقيه بشكل محدد عن طريق تطوير وتنظيم systematizing عمل أسلافه الإنجليز. وقد تطورت نظرية الاحتمالات، التى هى أساس الطريقة الإحصائية، على يد جاكوبس بيرنولى (١٦٥٤-١٧٠٥؛ Ars Conjectandi, 1713) كما أنها قد تطورت أكثر على أيدى ابنى أخيه نيكولاس (١٦٨٧-١٧٥٩) ودانيل بيرنولى (١٧٠٠-١٧٨٢) اللذين قاما أيضًا بالمزيد من التطبيقات الإضافية. وبحكم التحالف الوثيق بين علم الاقتصاد الحديث وبين ليس فقط مادة علم الإحصاء، بل وطرقه أيضًا، فمن المؤسف ألا نستطيع أكثر متابعة هذا الخط من التقدم. ومع ذلك، يمكن للقارئ الحصول على معظم ما هو ضرورى هنا من دراسة هـ. ل. وسترجورد الممتازة: Contributions to the History of Statistics (1932).

ثمة عمل آخر أهم بالنسبة لعلم الاقتصاد من شأنه توضيح البلادة الغريبة للاقتصاديين (التى ندبناها توًا): إنه قانون جورج كنج (١٦٤٨-١٧١٢) حول الطلب على القمح.(١٩٣) يشير هذا القانون إلى وجود انحرافات عن مستوى عادى مُفترَض assumed normal وينص على أنه عند هبوط المحصول عن هذا المستوى بمقدار عشر واحد، عشرين، ثلاثة، أربعة أو خمسة أعشار، فإن السعر يرتفع عما ينبغى تسميته القيمة الاتجاهية trend value – التى أفترضَ كنغ، مع ذلك، إنها تبقى ثابتة لعدد من السنين معًا على الأقل– بمقدار ٣ أو ٨ أعشار ١٦ أو ٢٨ أو ٤٥ عشرًا. ويمكن أن نشتق من هذا معادلة معينة تقرر بشكل صريح قانون الطلب المفتُرَض.(١٩٤) وما يلفت النظر هو أن كنغ قد أدرك المشكلة تمامًا كما هو واضح، رغم أنه لم يحاول إجراء أى تدقيقات أخرى؛ وأن اهتمامه بالانحرافات عن مستوى معين يمثل لمسة مهمة بشكل خاص. وما قد يلفت النظر أكثر هو أنه رغم الشهرة الواسعة التى جناها "قانون كنج"، إلا أنه لم يخطر ببال الاقتصاديين تطوير هذا القانون – مع أن كل ما كان مطلوبًا هو استمرار التقدم على الخط الذى تم رسمه بطريقة غير خاطئة– أو تطبيق الطريقة نفسها على سلع أخرى، وذلك إلى أن قام عمل هـ.ل. مور عام ١٩١٤ (انظر الجزء الرابع، الفصلين الخامس والسابع، أدناه) بإطلاق سيل منحنيات الطلب الإحصائية الخاصة بوقتنا الحاضر. وهكذا، فإن ثمة فجوة زمنية من ٢٠٠ سنة بين العملين. ومع ذلك، دعونا أن لا ننسى أعمال القياس الاقتصادى التى أنجزت فى البلدان الأخرى كإيطاليا من قبل كتاب مثل فيرى وكارلى.

---

(١٩٣) Natural and Political Observations upon the State and Condition of England in 1696) (sec. vii). ولم ينشر المؤلف بنفسه هذا العمل الذى يعتبر رائد الاقتصاد الكمى وأحد أفضل الأمثلة على ما يمثله الحساب السياسى. وقد قام دافينانت بدمج أجزاء منه فى عمله: Essay upon the (Probable Methods of Making a People Gainers in the Ballance of Trade (1699، إلا أن العمل ككل لم يُطرح على الجمهور قبل عام ١٨٠٤ حينما نشره جورج جالميرس مع سيرة حياة المؤلف. وتعالج الأقسام الخمسة الأولى منه تعالج عدد الأفراد المقيمين ممن تجرى دراستهم بصورة مبدعة من ناحية عوائد ضريبة المساكن، والتوزيع العمرى، والحالة الزوجية، والوفيات فى المدن والريف،وقضايا مشابهة. وتخصص الأقسام ٨-١٣ لقضايا المالية العامة. والقسمان السادس والسابع هما الأهم بالنسبة لنا. وهما يتضمنان، إضافة إلى جدول الطلب الشهير، مساهمات أخرى جديرة بالاهتمام مثل تقديرات المؤلف لدخل وإنفاق البلد عام ١٦٨٨ وتقديراته للاستهلاك من اللحم وكمية الذهب فى إنجلترا والدول الأخرى.

(١٩٤) وقد احتسب ج. يو. يول G. U. Yule) Crop Production and Prices: A Note on George King's Law, Journal of the Royal Statistical Society, 1915, p. 296 et seq.) تلك المعادلة كما يلى: $y = 2.33x + 0.05 x2 - 0.00167x3$

لنعد إلى بتى. يعود كل أو جل كتابات بتى إلى القضايا العملية لبلده فى زمانه مثل مشاكل: فرض الضرائب، والنقود، وسياسة التجارة الدولية، وبخاصة من ناحية انتزاع الأفضل من الألمان، وما شابه. وتتجلى النوعية الرفيعة لفكره فى كل تعليقاته ومقترحاته، ولكن هذه التعليقات والمقترحات لم تكن مذهلة جدًا أو أصيلة جدًا أو متميزة جدًا: فقد كانت حينذاك متداولة بين أفضل الاقتصاديين الإنجليز، أو إنها كانت فى طريقها إلى أن تصبح كذلك. كما لا يوجد ما هو متميز حتى فى حقيقة أن بتى كان يحاجج، دون شك، انطلاقًا من مجموعة متصورة من المبادئ أو من مخطط نظرى واضح إلى هذا الحد أو ذاك: فهذا قد فعله عدد من معاصريه أيضًا، كما لم يكن مخطط بتى أكثر وضوحًا وتماسكًا من مخططاتهم. ومع ذلك، فإن ثمة أمرًا معينًا كان يتميز به بتى تحديدًا والذى تأكدت فيه مقدرته الفكرية وموهبته بشكل رائع: فكما أشرنا من قبل، كان بتى يستمد مفاهيمه من التحقيقات الإحصائية وبالارتباط معها، وأنه قد أنجز أثناء ذلك أكثر مما فعله معاصروه فى بعض النقاط. ويشكل مفهومه حول سرعة دوران النقود velocity of money بحق أشهر مثال على ذلك وهو ما سنتطرق إليه فى الفصل السادس مرة أخرى. كما يقدم عمله حول الدخل القومى مثالاً آخر: فرغم أن بتى لم يزعج نفسه بتعريف الدخل القومى، إلا أنه أدرك أهميته التحليلية وحاول إبرازها. وبهذا المعنى، يمكن القول بأن تحليل الدخل الحديث يبتدئ منه، مع أن من الأفضل عموما، كما يبدو، إرجاع هذا التحليل إلى كينيه (انظر القسم الثالث، أدناه). والمثال الثالث هو ما يلى: كل فرد يعرف العبارة التى كُررت ad nauseam (إلى حد الغثيان): "العمل هو أبو الثروة والأرض أمها". وهذا يعنى إن بتى قد أرسى أسس مفهوم "عاملى الإنتاج الأصليين"، وهو المفهوم الذى يعود لمُنظرين لاحقين. وبعد أن يُسقط بتى عامل الأرض على نحو غير منطقى، فإنه يعلن فى مكان آخر أن رأس المال ("ثروة أو خزين أو عُدة البلد") هو منتوج العمل الماضى - الأمر الذى يذكر بتخبط جيمس ميل حينما أعاد صياغة ريكاردو.[١٩٥] ليس من داع لتكرار القول بأن مثل هذه الإيحاءات بذاتها، ودون التطورات التى تجعلها ذات قيمة، لا تساوى شيئًا يُذكر. فى حين أن الشيء القيم حقًا هو دراسة بتى "لتكافؤ طبيعى" معين a natural par بين الأرض والعمل، أى محاولة ربط قيم الأرض والعمل من خلال المساواة بين قطعة من الأرض تنتج

(١٩٥) انظر الجزء الثالث، الفصل السادس، أدناه.

"طعام يوم واحد لفرد بالغ" (مع تعديلات معينة) وبين عمل يوم واحد لمثل هذا الفرد، وهو مسعى يبشر بالمحاولة الأكمل بكثير التى قام بها كانتيلون فيما بعد. وعند افتراض ثبات التكنولوجيا وكل شروط الإنتاج والتوزيع الأخرى بشكل صارم، فإن هذه الطريقة يمكن أن تخلق حجر الفلاسفة الاقتصادى-(*) أى وحدة قياس تُمكن من رد الكميات المتوفرة من "العاملين الأصليين": الأرض والعمل، إلى كمية ثابتة من "القوة الإنتاجية" productive power التى يمكن التعبير عنها برقم واحد وتصلح الوحدة الواحدة منها كمقياس للقيمة يقوم على عاملى الأرض- العمل. وقد أثبتت هذه المغامرة الممتعة حقًا أنها، بصورتها هذه، طريق مسدودة شأنها شأن كل المغامرات المماثلة.

ولم يكن هذا، طبعا، تفسيرًا لظاهرة القيمة، كما أنه لا يشكل نظرية للقيمة تقوم على العمل: فهو، إنْ كان يعنى شيئًا ما أصلاً، نظرية قيمة تقوم على عامل الأرض. ومع ذلك، فإننا نجد لدى بتى، حول تقسيم العمل، كل الأساسيات التى كان على آدم سمث أن يقولها بما فى ذلك اعتماد هذا التقسيم على حجم السوق. أما التسعير فيعالَج بشكل أولى فحسب. وبعكس الاعتقاد الماركسى، فإن ليس ثمة نظرية للأجور (ما لم ننزع تحت هذه اليافطة إلى تبجيل فرضية أن العمال "ينبغى" ألا يحصلوا قط على أكثر من حد الكفاف، لأن حصولهم على ضعف هذا الحد من شأنه تخفيض عملهم إلى النصف!)، كما أنه ليست هناك نظرية قيمة فائضة أو ريع تقوم على الاستغلال (ما لم نختر أن نبجل تحت هذه الأسماء فرضيات مبتذلة مفادها أنه لن يكون هناك فائض إذا طالب العمال بكل المنتوج، وأن ريع الأرض يمثل ما يتبقى بعد دفع تكاليف الإنتاج، وأنه يزداد كلما توَجبَ، مع تزايد الطلب، جلب الحبوب من أماكن أبعد).(١٩٦) ومع ذلك، على الأقل فى محاجَّة خاصة لم تتم صياغتها جيدًا، ثمة إدراك بوجود اتجاه نحو تساوى العائد returns فى شتى الصناعات.(١٩٧) فرغم افتقاد هذا الاتجاه للإشارة إلى الهوامش margins التى من

(*) حجر الفلاسفة Philosophers' Stone: حجر (أو مادة أو مستحضر كيميائى) خيالى اعتقد أصحاب الكيمياء القديمة أنه قادر على تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب أو فضة وعلى إطالة الحياة.

(١٩٦) Treatise of Taxes, ch. 5 ٧. ويمكن بسهولة للمعجب المتحمس أن يفسر هذا "الاكتشاف" لريع الموقع بطريقة معينة بحيث تتضمن فكرة تناقص الغلة، وفى نهاية الأمر، كل النظرية الريكاردية. بيد أن هذا كان يمكن أن لا يكون أبدًا تفسيرًا تاريخيًا.

(١٩٧) هذه المحاجّة، التى هى توضيح مهم إلى حد ما لطرق التحليل البدائى، تمضى كما يلى: إذا تسنى إنتاج قمح، ولفرد آخر، بالكمية نفسها من العمل، إنتاج فضة، فسيحصل كلاهما عمومًا على بعض=

شأنها أن تجعل الدفاع عن هذه الموضوعة ممكنًا، إلا أننا نشهد حقًا مساهمة معينة نحو تفسير آلية نشاط الأعمال.

وأخيرًا، فإن نظرية الفائدة لدى بتى، بقدر ما يمكن القول بأن بتى كان يمتلك نظرية كهذه، تعيدنا إلى السكولائيين. فليس هناك ما يؤشر على استحالة هذا التأثير المباشر نظرًا لأن بتى قد تلقى تعليمه فى الكلية اليسوعية فى كـاين Caen. فمن ناحية، هناك تعبيره القائل بأن سعر الصرف foreign exchange هو "فائدة تُدفع نظير تبدل المكان" local interest. وهذا يفترض، رغم أن بتى لا يقول هذا بصورة صريحة تمامًا، أنه كان سيتفق مع القول بأن الفائدة هى "فارق فى العملة يفرضه مرور الزمن" exchange over time- وهو تفسير اعتبرَ السكولائيون أنه يتماشى مع هذا الخط، رغم عدم قبولهم به. ومن ناحية أخرى، ثمة تعبير صريح لبتى يشير إلى أن الفائدة هى تعويض عن"امتناعك عن استعمال نقودك لفترة متفق عليها من الزمن مهما كانت حاجتك لهذه النقود أثناء هذه الفترة". وهذا التعبير يمثل المذهب السكولائى المتأخر ببساطة، خصوصًا عند أخذ التعبير فى ضوء شجب بتى للفائدة على النقود التى قد يطالب بها المقرض فى أى وقت. كما أن أفكاره المختلفة والموفقة ليس دائمًا حول العلاقة بين الفائدة وريع الأرض- حيث أخفق بصورة واضحة فى تقديم مساهمة محددة، أى اشتقاق قيمة الأرض عن طريق خصم غلتها الصافية بمعدل الفائدة السائد- تذكّر بالحجج السكولائية أيضًا، ولو أن السبب الذى يجعل هذه المشكلة تفرض نفسها على كل باحث لا يتطلب بالضرورة وجود تأثير خارجى معين.

=القمح أو الفضة بعد إجراء الاستقطاعات المعتادة (يستقطع بتى أيضًا استهلاك المنتجين الضرورى أو، بعبارة أخرى، يفترضُ أن منتج الفضة يمون نفسه بوسائل ذلك الاستهلاك الضرورى، إضافة إلى قيامه بإنتاج الفضة). وهنا يعتقد بتى أن قيم هذين العائدين الصافيين يجب أن تكون متساوية بالضرورة. ولما كانت الفضة هى المعدن النقدى، فإن هذه المساواة تحدد السعر النقدى للقمح وبالتالى القيمة النقدية "للريع" المدفوع فى صورة قمح corn rent. وكتدريب مفيد، ينبغى على القارئ أن يستنتج بدقة سبب كون هذه الحجة غير مُرضية، وبخاصة عدم تفسيرها أى شىء يخص ريع الأرض. وقد تم استخدام هذه الحجة أحيانًا لدعم إرجاع نظرية معينة للقيمة تقوم على العمل إلى بتى - حيث تتم مقارنة قيم القمح والفضة من خلال ساعات العمل التى تحتويها. وسيعتمد رأينا تجاه هذه القضية على الأهمية التى نحن مستعدون أن نوليها للاستعمال العرضى لمقياس للمقارنة كهذا. أما شعار الأب-الأم لبتى، فلا يؤشر إلى هذا الاتجاه.

٢. بواجيلبر وكانتيلون

مع أننا التقينا ببواجيلبر من قبل كرائد فى حقل المالية العامة، ورغم أننا سنلتقى به مرة أخرى قريبًا كرائد فى حقل النقود، لا يستحسن أن نفتقده فى المشهد الذى نحاول الآن(١٩٨) تصويره كشخصية مهمة فى حقل "النظرية العامة". لقد سمى بواجيلبر كرائد للفزيوقراط ومن اليسير معرفة أسباب ذلك: فقد كان بواجيلبر يناصر المصالح الزراعية، من ناحية، ونجد، من ناحية أخرى، فى صفحاته تعابير مثل: ما هو أكثر ضرورى يتمثل فى laissez faire la nature et la liberte (ترك الطبيعة والحرية تفعلان فعليهما). ولكن رغم أن هذه الوقائع تكفى لأن يكون بواجيلبر فى انسجام مع الفزيوقراط، إلا أنها لا تكفى لجعله الأب الأعلى للتحليل الفزيوقراطى على وجه التخصيص. وثمة تشابه فى التحليل بين آرائه وآراء كينيه

---

(١٩٨) كان بيير لى بيسانت، سيور دى بواجيلبر Pierre le Pesant, Sieure de Boisguillebert (١٦٤٦-١٧١٤) عضوًا مفعمًا بحب العمل من أجل المصلحة العامة فى أرستقراطية الوظيفة المدنية شبه الوراثية فى فرنسا ما قبل الثورة (noblesse de robe)، وقد عاش فى نورمانديا، فى الغالب، بعيدًا عن كل تأثيرات باريس التى كان يمكن أن تتصادم مع أصالة أفكاره. وكما نعلم، كان بواجيلبر يهتم أساسًا بمشاكل السياسة المالية لفرنسا، ويميل إلى الوقائع مثل فاوبان تقريبًا. ومع ذلك، فإن بواجيلبر يختلف عن هذا الأخير، ليس فقط فى نطاق اهتماماته الأوسع كثيرًا، بل أيضًا فى حقيقة تماسكه النظرى وربما أكثر من أى كاتب آخر قبل كانتيلون. وقد أعيد نشر أعماله الرئيسية (Le Detail de la France; Le Factum de la France; Traite de la nature, culture, commerce et interet des grains; Causes de la rarete de l'argent; Disscrtation sur la nature des richessses. de l'argent et des tributs) من قبل يوجين دير فى كتاب: Economistes financiers du XVIII siecle (Collection des principaux economistes, publ. by Guilaumin, 1843). وبقدر ما أعلم، فإن ملاحظة دير التى قدمَّ بها تلك الطبعة تمثل أول وثيقة على عبادة بواجيلبر التى تتعارض تجلياتها مع إهمال الغالبية العظمى من الاقتصاديين لعمل بواجيلبر بصورة متواصلة (ويفسرها فى الواقع). وقد اعتبر دير أن بواجيلبر يأتى فى مقدمة "حلقة العلماء" learned chain التى تضم أيضًا: كينيه وسمث وريكاردو وروسى (!)؛ وأن بواجيلبر هو كولومبس عالم الاقتصاد؛ وهكذا. وقد أحيا البروفيسور هـ. و.س. بوردفك هذا الإعجاب الشديد فى صورة أكثر معقولية فى عمله الممتاز: (Theoretisch-historische Inleidinglot de Economie (1931). بيد أن عمل مس روبرتس (Boisguilbert: Economist of the Reign of Louis XIV, 1935)، القيم بحد ذاته، لولا أنه يشكل تعبيرًا عن نموذج سيئ لما أسماه اللورد ماكاولى مرض كتاب السيرة أو سفنس بوسويليانا. ومع ذلك، فلقد لامنى البروفيسور ج. غراى، حينما عرضَ كتاب مس روبرتس (فى: Economic History, 1937)، على عدم قيامى، فى مقالة قديمة لى، بإبداء الاحترام الكافى لبواجيلبر مما دعانى إلى مراجعة كتابات بواجيلبر وتغيير موقفى منه بالفعل. انظر: F. Cadet, Pierre de Boisguilbert, precurseur de economistes [i.e. of the physiocrats] (1870); A. Talbot, Les Theories de Boisguilbert et leur place dans l' historie des doctrines economiques (1903)؛ وكذلك R. Durand, Essai sur les theories monetaires de Pierre de Boisguilbert [الذى قد يمثل التعبير الأكثر دقة].

تجاه النقود (انظر الفصل السادس، أدناه)، ولكن، على العموم، يبدو أن من الأفضل عدم التشديد على هذه العلاقة كثيرًا. فقد كان بواجيلبر أحد أولئك الكتاب الذين نظروا إلى النظام الاقتصادى كنظام توازن بين مقادير اقتصادية ذات تأثير متبادل، وقد عاينوا هذا النظام من زاوية الاستهلاك - وربما ذهب فى هذا أبعد مما فعل أى كاتب آخر قبل كانتيلون. وقد تجلت سوسيولوجيته الاقتصادية، ذات الروح الماركسية تقريبًا، فى اثنتين من الطبقات الاجتماعية: الأغنياء والفقراء، اللتين فسَّرَ وجودهما بطريقة معينة باتت مألوفة تمامًا فيما بعد، فى نهاية القرن الثامن عشر. إذ يسيطر الأفراد الأكثر قوة على وسائل الإنتاج بواسطة Crime et violence (الجريمة والعنف)، ثم يعزفون عن العمل بعد ذلك؛ علاوة على أن هؤلاء اللصوص الأقوياء، الذين أصبحوا أغنياء، يميلون إلى تخزين النقود أكثر من السلع (النقود المكتنزة، "إله العالم"!) - وهذه لقطة حديثة لن يفشل القارئ فى إدراك مغزاها، وبهذا الشكل فهم يعملون على كساد الثروة الحقيقية، ويخلقون الاضطراب فى مجرى الحياة الاقتصادية. وقد وجد بواجيلبر فى المنافسة المبدأ الاقتصادى للنظام بوضوح يماثل ما فعله آ. سمث بعد نصف قرن. وهذا أمر حاسم من زاوية التحليل. أما أنه لم يناصر، وفقًا لهذا المبدأ، التجارة الحرة غير المقيدة (كما فعل سمث)، فهذا أمر ثانوى لأن اعتبارات أخرى كثيرة تدخل فى تقرير هذا الاستنتاج العملى مثلما تدخل فيه أيضًا تفضيلات شخصية كثيرة لا تثبت بذاتها شيئًا معينًا سواء لصالح تحليل المرء أو ضده. ومع أن مفهوم بواجيلبر "للتوازن المتناسب" التنافسى كان واضحًا بقدر وضوح مفهوم سمث، إلا أنه لم يتابع هذا الطرح أكثر: فلم يخطر فى باله تعريف هذا المفهوم أو التأكد من خصائصه. فحينما عرّف بواجيلبر الـ richesse (الثروة)، كما كان على كانتيلون أن يفعل، على أنها jouisssance (التمتع) بكل شىء من شأنه أن يؤمن الإشباع (plaisir)، فإنه أعلن، كما فعل بتى، أن هذه الثروة ليس لها من مصدر سوى الأرض والعمل.[١٩٩] ومنذ ذلك الحين، دأب بواجيلبر على القول ببساطة إن عملية تحويل الأرض والعمل بصورة متواصلة إلى سلع استهلاكية سوف تتم عادةً دون توقفات حينما تُنتَج كل

---

(١٩٩) غير أن بتى اعتبر رأس المال عملاً متراكمًا. ومع ذلك، فإن موضوعة بواجيلبر هى حالة مبكسرة من "انحلال" resolution وسائل الإنتاج المنتجَة إلى خدمات العوامل الطبيعية والعمل، الذى أصبح جانبًا مركزيًا فى مخطط بوهم- باورك النظرى فيما بعد (انظر الجزء الرابع، الفصل السادس، أدناه)، ولكن بواجيلبر لم يحاول استغلال هذا المفهوم بصورة تحليلية.

السلع والخدمات وفق المبادرة الحرة للمنتجين المتنافسين - كما لو أن هذا الأمر لم يتطلب أي برهان. إن أول من حاول وضع تعريف رياضـى (بـدائى) للتـوازن، وكذلك صياغة إثبات رياضى (بدائى أيضًا) لتلك الفرضية هو إسنارد الذى كان لا يزال عليه انتزاع المكانة التى يستحقها(٢٠٠) فى تاريخ النظرية الاقتصادية كسـلف لليون فالراس.

أما مآل العمل العظيم لكانتيلون(٢٠١) فكان أفضل، بسبب كـل مـن شـكله النظامى systematic أو حتى التعليمى didactic الشامل، ولأن الحظ قد حالفه قبل

(٢٠٠) أخيل نيكولاس اسنارد Achille Nicillas Isnard، المهندس الذى لا يُعرف عنه أى شـىء عمليًـا، حتى التاريخ الدقيق لولادته ووفاته، والذى لـم يقـيّم مقالـة فـى Encyclopaedia of the Social Sciences. كتب عمله: Traite des richessse (1781) الذى تم إنقاذه من النسيان بمحض الصـدفة كما يبدو، وذلك إضافة إلى كتابة عمل آخر لا يهمنا. وقد ضمه جيفونس إلى قائمة الكتابـات التـى وضعها حول الاقتصاد الرياضى والتى ألحقها بكتابه: Theory of Political Economy. ومع ذلك، فإن تعرض عمل إسنارد للإهمال الكامل (تقريبًا) هو أمر مفهوم، لأن الإنجاز التاريخى المذكور فى المتن ينطمر فى محاجّة تقليدية ضد المذاهب الفزيوقراطية وغيرها، وهى محاجّة غير أصـيلة ولا تثير الاهتمام كثيرًا. ونظرًا لضعف الاهتمام العلمى على وجه التحديد فى حقلنا، فقد كان التقدم على هذا الخط الأساسى بطيئًا على نحو بالغ.

(٢٠١) ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon (الذى لا يُعرف تاريخ ميلاده بشكل مؤكـد، ولكـن العـام ١٦٨٠ يذكر عادة كعام ميلاد، وقد مات عام ١٧٣٤ قتلاً، كما يعُتقد) كان مصرفيًا باريسيًا من أصل أيرلندى. وقد تجاوز كانتيلون الاقتصاديين الإنجليز فى تأثيره على الاقتصـاديين الفرنسـيين. وقـد انتحل آراءه بعض الكتاب الإنجليز بينما اعترف به كتاب آخرون كان آ. سمث من بينهم. ولكن كان ينبغى عمليًا إعادة اكتشافه من قبل دبليو. س. جيفونس ("Richard Cantillon and the Nationality of Political Economy." Contemporary Review, 1881) بينما لم يتم إهماله فى فرنسـا قـط. وهكذا يبرز تأثيره واضحًا على عمل كانـارد: Principes d'economie politique, (1801) الـذى سنذكره مرة أخرى باختصار فقط مع الاعتذار للأكاديمية التى مجدّته - وهى الأكاديمية نفسها التى كانت قد أهملت كورنو وفالراس. وبحسب هذه الأسس فإننى أصنفه كفرنسى مع اعترافى بأن بوسع من يهتم بقضايا من قبيل "وطن" علم معين أن يثير قضية قوية للمطالبة بهذا الفرنسـى الأيرلنـدى كاقتصادى إنجليزى بسبب تأثره ببتى. ويُعتقد أن كانتيلون قد كتب عملـه: Essai sur la nature du commerce en general (مقالة حول طبيعة التجارة) قبل عام ١٧٣٠ تقريبًا، وأن العمل" نُشر" بعـد ذلك حالاً ولو بصورة غير مألوفة، أى أن المخطوطة قد تم تداولها ومارست تأثيرها بعـد كتابتهـا مباشرة. (وهذا يعنى الكثير فى حلقة مهنية صغيرة ومركزة بدرجة شديدة). وعليه، فـإن التـاريخ الفعلى لنشره عام ١٧٥٥ (بعد وفاة المؤلف) لا يحمل الأهمية المعتادة. ثمة طبعة ثانية صدرت عـن جامعة هارفارد عام ١٨٩٢، وترجمة إنجليزية تمت تحت رعاية الجمعية الاقتصادية الملكيـة عـام ١٩٣٢. انظر هـ. هيجز: Richard Cantillon, economic Journal, June 1891. ولا أعرف أى دراسة أخرى جيدة حول كاتبنا سوى المقالة المفيدة جدًا المنشورة فى قاموس بالجراف Palgrave"s Dictionary. كما أننا نهمل تقدير جيفونس لما فيه من مبالغة. وبشكل خاص، فإنه لشىء فى غيـر محله تمامًا أن يجرى اعتبار Essai "مهدًا " لعلم الاقتصاد: فهذا العمل لم يمثل هذا الشىء بالـذات. كما كتب جوزيف هون سـيرة كـانتيلون بصـورة مـوجزة: "Biographical Note on Richard Cantillon" in: the Economic Journal, April 1944.

وقت طويل من نشره حينما استحسنه اثنان من الرجال المؤثرين وهما جورناى وميرابو وقدما الدعم الفعال له (انظر الهامش ٤). إن ما أخفق بتى فى تحقيقه - ولكن قدَّمَ له كل الأفكار الجوهرية تقريبًا - إنما يرقد أمامنا منجزًا فى عمل كانتيلون: Essai. صحيح أن هذا العمل لم يكن منجزًا على مرام التلميذ الذى يتطلع، عند كل خطوة، إلى التوجيه من معلمه، ولكنه كان كذلك بالنسبة للند الفكرى الذى يسير واثقًا إلى الأمام على هدى أضواء خاصة به. وبالمثل، كان كينيه يسير على هدى أضوائه الخاصة ولم يكن مجرد تلميذ لكانتيلون أكثر مما كان كانتيلون تلميذًا لبتى. ومع ذلك، فهناك فى تاريخ التحليل الاقتصادى بعض السلسلات التى من المهم جدًا بالنسبة لنا أن نراها ونفهمها ونثبّتها فى أذهاننا، ومنها السلسلة: بتى - كانتيلون - كينيه. إن حماسة كانتيلون لقياس الاقتصادى تنبع من كانتيلون. لقد ضاع، مع الأسف، ملحق عمل كانتيلون: Essai الذى يتضمن حساباته. ولكن، كما سنرى بعد قليل، فإن النتائج المعروضة فى متن هذا العمل لبيان أن مشاكل بتى- وبشكل رئيسى مشكلة "التكافؤ" par بين الأرض والعمل- ومنهج بتى كانت هى التى ألهمت كانتيلون لكى يتوصل إلى هذه النتائج. وعلاوة على ذلك، فإن التبعية أو التبعية المحتملة- إذ يتعذر التأكد من هذا الأمر- تتجاوز نقاطًا فردية مهمة كنظرية سرعة دوران النقود أو نظرية السكان لتصل إلى المعالم الأساسية للبنية النظرية العامة. وسيتبين أن هذا الاستنتاج نفسه بالضبط ينطبق على العلاقة بين عمل كينيه وعمل كانتيلون. فالقرابة بينهما واضحة، والاختلافات التى تبوح بهذه القرابة لىس أقل من نقاط الاتفاق: فالمرء يمكن أن يتعلم من فرد معين من خلال انتقاده وكذلك عن طريق قبول تعاليمه، على النحو الذى تبدو فيه بعض آراء كينيه كما لو أنها قد استمدت فعلاً من كانتيلون بالطريقة الأولى. فالمعالم الأساسية بالذات لبنية كينيه التحليلية هى التى يبشر بها عمل كانتيلون بصورة واضحة. وقد تساعد المقارنة التالية فى إيضاح هذه الصلة. يمثل كانتيلون بالنسبة لكينيه، وبتى بالنسبة لكانتيلون، ما كان يمثله ريكاردو بالنسبة لماركس. بيد أن هذا من شأنه إهمال بواجيلبر، رغم الصلات المهمة بينه وبين كانتيلون، وبينه وبين كينيه بصدد النقود. ولكن يبدو أن من المهم الآن تحديدًا تركيز انتباه القارئ على لون قوى وبسيط من التطور. والطريقة الوحيدة لتجاوز العموميات الغامضة تكمن فى إلقاء نظرة عامة على عمل كانتيلون أو، بعبارة أخرى، تقديم دليل للقارئ حوله. وهو ما أنا فاعل الآن.

يتضمن الجزء الأول أساسيات البنية التحليلية. ونتلقى في الفصل الأول المخطط العام من خلال المفاهيم الأساسية: الأرض والعمل والثروة. وكما هو الحال مع بتى بالضبط، وبالطريقة المضللة نفسها بالضبط، تشارك الأرض التى هى مصدر المادة، والعمل الذى هو المكِّون أو القوة الإنتاجية، بصورة متكافئة فى إنتاج الثروة التى (لا تعنى سوى الغذاء والسلع ومتع الحياة) (n' est autre chose que la nourriture, les commodites les agremens de la vie) (وهو تعريف بواجيلبر). وتقدم الفصول ٢-٦، فى كل نقاطها الجوهرية، سوسيولوجيا اقتصادية معينة حيث نحصل على نظرية للطبقات الاجتماعية لأول مرة: فملكية الأرض - التى تستند هى نفسها على الاستيلاء والعنف، كما هو الحال لدى بواجيلبر - تخلق الطبقات الأساسية "الطبيعية" الثلاث: مالكو الأرض والمزارعون والعمال (كما يُدخل كانتيلون فى هذه الطبقات التجار والمنظمين سوية مع الفنانين واللصوص والمحامين والشحاذين، ولكن هؤلاء هم عناصر تمت إضافتهم إلى المخطط وليسو جزءا منه حقًا). ثم نحصل على نظرية مدهشة لأصل القرى، ونشوء المناطق والمدن والعواصم (حيث يتبنى كانتيلون نظرية لأصل المدن تقوم على السوق "market theory"، أى النظرية التى تجعل المدن تتطور عن الأسواق الدورية فى البداية والدائمة من بعد). وإضافة إلى تقديم الشكل الذى تمت فى إطاره صياغة كتب مدرسية كثيرة فى القرن التاسع عشر (وحتى كتاب ألفرد مارشال، بمعنى ما)، فقد أثبت كانتيلون بوضوح إدراكه لحقيقة معينة تعجز العقول الأضيق عن التقاطها فى الغالب، أى حقيقة أن مشاكل أى علم اجتماعى تحليلى تنقسم بالضرورة إلى مجموعتين مختلفتين منهجيًا: المجموعة التى تركز على قضية كيف يخلق السلوك الفعلى للأفراد الظواهر الاجتماعية التى تتم معاينتها، والمجموعة التى تركز على قضية كيف تسنى لهذا السلوك أن يكون كما هو قائم بالفعل. كما نتعلم أيضًا، فى الفصل الثالث، شيئًا عن الموقع، وهى أول محاولة (إذا أهملنا آراء جنينية فى الأدب الزراعى) لتحقيق بعض التقدم فى هذا الحقل.

أما علم الاقتصاد البحت - العلم الذى يعالج السلوك ضمن الإطار الاجتماعى الموصوف - فيجرى تناوله فى الفصول ٧-٩ حيث يحدد كانتيلون عددًا من القضايا التمهيدية، ليعود إليها فيما بعد، والتى تتعلق بـ: (أ) الاختلافات فى المكافأة التى يستلمها العمال والحرفيون وكذلك تلك التى يستلمها الحرفيون فى

الحرف المختلفة؛ (ب) السكان. والموضوع الأول كان يلائم الكتاب اللاحقين، وبخاصة آ. سمث، وأصبح موضوعًا معتادًا فى الكتاب المقرر فى القرن التاسع عشر. أما الموضوع الثانى فنعالجه فى الفصل المتعلق بالسكان والأجور والتشغيل الذى يأتى لاحقًا. ولكن لا بأس أن نسجل هنا، على سبيل استباق الأمور، أن كانتيلون (مطورًا آراء بتى بصورة واضحة) يدع حجم السكان يتكيف مع الطلب على العمل، من ناحية، ويجعله منظمًا regulated بقانون للأجور يقوم على حد الكفاف، من ناحية أخرى، بحيث يمكن المطالبة له بالأسبقية على وجهة - النظر المالثوسية، لولا حقيقة أنه أيضًا (وأكثر من بتى من هذه الناحية) قد نظرَ إلى العمل بوصفه "الثروة الطبيعية" لبلد ما (الفصل السادس عشر). وتؤشر النقطة الأخيرة باتجاه مختلف، رغم عدم وجود تناقض بين الفكرتين فعلاً. فكلتاهما أصبحتا مذهبًا عامًا فى القرن السابع عشر.

وبعد تمهيد الأرضية بهذا الشكل، يطرح مؤلفنا (الفصل العاشر) نظرية للسعر العادى أو القيمة تقوم على التكلفة Valeur intrinseque: وينبغى ألا نهتم بهذه الكلمة المثيرة للاعتراض، فلا ضرر منها قط). و النظرية هذه، إنْ كان فيها شيء ما أصلاً، هى نظرية السكولائيين باستثناء أن كانتيلون، مستكملاً نظرية بتى، يعّرف التكلفة على أساس كميات من عاملى الأرض والعمل التى تدخل فى إنتاج كل سلعة. والمشكلة البينة التى تبرز عندئذ - مما يمكننا تسميتها مشكلة بتى - والتى حاول ريكاردو الالتفاف عليها باستبعاد عامل الأرض لكى يتبقى لديه عامل واحد فحسب (انظر الجزء الثالث، الفصل الثالث، أدناه)، يحاول كانتيلون حلها بالحيلة البديلة: فإذ يختزل العمل إلى عامل الأرض على أساس أن العمل du plus vil Esclave adulte vaut au moins..la quantite de terre (وبخاصة عمل الأقنان الوضيعين البالغين، يساوى، على الأقل، كمية الأرض) التى ينبغى استخدامها لتلبية احتياجاته. أو بالأحرى، لما كان نصف الأطفال تقريبًا، وفقًا لجداول هالى، قد ماتوا قبل بلوغهم سن السابعة عشرة (ولأسباب أخرى أيضًا)، فإن الأجر كان ضعف تلك الكمية تقريبًا. وينال عمال آخرون أكثر من plus vil Esclave (هؤلاء الأقنان) وهذا يحدث إما لأن إنتاج عملهم يكلف أرضًا أكثر أو لأن مكافأتهم عرضة للمخاطرة. وقد ضاعت مع الملحق الأرقام المتعلقة بميزانيات العمال التى اعتقد كانتيلون أنها تبرر هذا التقدير. ومع ذلك، ينبغى علينا فى جميع

الأحوال أن نشيد بكانتيلون لإقدامه على الخطوة المهمة الأولى في هذا الحقل المحدد من البحث الذى شهد تطورًا كبيرًا قبل نهاية القرن. أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى، فإن من غير الضرورى أن نباشر هنا نقد نظرية القيمة القائمة على الأرض-العمل نفسها (إذا صحت تسميتها هكذا) أو المحاولة المحددة للتعبير عنها عدديًا. يكفى القول، إلى الحد الذى بلغه هذا الأمر، أن هذه المحاولة ليست كما تبدو عليه ظاهريًا، أى كهراء كامل، وأنه ليس من المستحيل تحقيق النجاح فى هذا المجال فى مستقبل بعيد نوعًا ما. ومع ذلك، لنكرر، أولاً، أن الأمر المهم حقًا هو رسالة البحث القياسى الاقتصادى التى بلَغتنا مع هذه المحاولة - الرسالة التى تقول أن الحسابات العددية يجب أن تكون فى أساس كل علم كمى بطبيعته، مهما كان"نظريًا"؛ ثانيًا: أن arpents من الأرض سنويًا (arpent = ٣٣٠ قدمًا مربعًا) لعبت فى تحليل كانتيلون دورًا مشابهًا بالضبط لدور أيام العمل فى تحليل ريكاردو. ولنضف أننا نمتلك هنا النواة الحقيقية لنظرية القيمة العادية لدى كينيه: فقد أضافت فلسفة كينيه بشأن قوى الطبيعة الخالقة للقيمة شيئًا قليلاً إلى مضمون نظرية بتى- كانتيلون القائم فعلاً بقدر ما أضافت فلسفات ماركس حول قوة العمل التى تخلق القيمة إلى مضمون نظرية ريكاردو القائم بالفعل.

عالج كانتيلون بعناية شديدة انحرافات الأسعار الفعلية عن هذا المعيار - الذى اختزله من التكلفة القائمة على عاملى الأرض والعمل إلى تكلفة تقوم على الأرض فقط. ولكن عمل كانتيلون: Essai، لا يتضمن أى شيء يمكن أن يعتبر كنظرية احتكار، التى هى الأمر الأهم، لأن كانتيلون، كما سيتبين مما تبقى من روايتنا، كان يفكر وفقًا لفرضية المنافسة الأكثر كمالاً من حالات المنافسة الكاملة بحيث أن أى نواقص فيها تكتسب بصورة طبيعية أهمية خاصة. ولكن ثمة الكثير بشأن الانحرافات المؤقتة التى تحدث لأسباب أخرى، أى أن كانتيلون اهتم كثيرًا بمشكلة سعر السوق بالمقارنة مع السعر العادى - مثلما فعل سمث فيما بعد بالضبط. ويستحق الذكر جانب واحد من معالجته بقى على حاله عمليًا حتى ج. س. ميل. فكما هو شأن كل "كلاسيكيى" القرن التاسع عشر، وبخاصة ريكاردو، فإن كانتيلون لم يطرح قط السؤال عن كيفية ارتباط سعر السوق بالسعر العادى وكيف ينشأ هذا الأخير بالضبط - إذا كان ينشأ بالفعل - عن آلية العرض والطلب التى تحدد الأول. وإذ يفترض صحة هذه العلاقة، يتجه كانتيلون لمعالجة سعر

السوق كظاهرة منفصلة وحصر التفسير القائم على العرض والطلب به فقط. وهكذا نشأت الصيغة الظاهرية، والمضللة كما أوضح التطور اللاحق لنظرية القيمة، التى تفيد أن السعر العادى يتحدد بالتكلفة بينما يتحدد سعر السوق بالعرض والطلب – وهى صيغة نتعرف عليها أكثر فى الجزء الثالث.

وكلما مضينا، تلوح شخصية كينيه بوضوح أكثر فى المستقبل بينما تبرز شخصية بواجيلبر من الماضى بوضوح ليس أقل. فكل طبقات المجتمع (ordres) وكل الأفراد حافظوا على أوضاعهم فى حالة معينة أو عززوها على حساب مالكى الأرض (الفصل الثانى عشر). وفى ضوء الفصل الرابع عشر، سيتبين أن هذا لا يعنى سوى أنه: بينما تتوازن كل بنود الدخل الأخرى ببند ما من بنود التكلفة، بما فى ذلك نفقات معيشة متسلم الدخل، فإن ريع مالك الأرض هو الوحيد الذى لا تتم موازنته لأنه عائد عامل طبيعى "غير مكلف" costless، إذا استعملنا تعبيرًا شاع فيما بعد، أى أنه عامل غير منتَج. ولذلك، فإن الدخل من الأرض، إذ لا يتجه نحو استعمالات معينة مقررة سلفًا تقريبًا، يمكن أن يُستخدم بأى شكل كان وفقًا لأهواء مالكى الأرض. إن إنفاق هذا الدخل هو العامل غير المعروف undetermined الذى يصبح، لهذا السبب بالذات، العامل المحدِد determining والفعال فى مجموع الاستهلاك القومى، وبالتالى فى مجموع الإنتاج القومى أيضًا، بحيث يتوقف المصير الاقتصادى لكل فرد على les humeurs, les modes et les facons de vivre (أمزجة وأنماط وطرق عيش) الأمير والأرستقراطية المالكة للأرض. تحدد هذه humeurs (الأمزجة) les usages auxquels on emploie les terres (استخدامات الأرض) وخصوصًا عدد الأفراد الذى يمكن تشغيلهم وخلق مصادر معيشة فى البلاد (الفصل الخامس عشر)، والكيفية التى سيكون عليها ميزان البلد التجارى حينما يتم قياس كلتا كفتيه على أساس عامل الأرض– وهو المعيار الذى يستعمله كانتيلون لتحديد مكاسب وخسائر البلد من التجارة الخارجية. ولا يعود كل هذا للظهور فى كتابات الفزيوقراط كالنقطة الأخيرة، مثلاً. ولكن معظمه يفعل ذلك. وعليه، يحسن توضيح موقفنا منه بصورة بينة تمامًا. وثمة جوانب عدة تستوجب التوضيح. أولاً: هناك الموضوعة القائلة بأن الريع البحت هو عائد صاف تفسره إنتاجية العوامل الطبيعية النادرة: وهذه فرضية صحيحة وثمينة وقد عادت إليها النظرية عام ١٨٧٠ تقريبًا بعد ضياعها غير مرة. ثانيًا: ثمة مسألة مفادها أن هذا

العائد الصافى هو العائد الوحيد، وبالتالى فإن الزراعة هى التى تنتج كل الدخل الصافى للمجتمع، دون أن يساهم أى نشاط اقتصادى آخر فى إنتاج شىء منه. وبحسب ظاهر الأمور، فإن هذه مسألة خاطئة ولكن يمكن تصحيحها، كما هو الحال مع نظرية القيمة القائمة على العمل، من خلال إدخال عدد كاف من الفرضيات أو المسلمات الإضافية - كالمنافسة التامة بشكل مطلق، والحالة الراكدة stationary state، وغياب الريع المدينى، وأجور بحد الكفاف بحيث يصبح العمل نتاج ما يستهلكه العامل، وفرضيات أخرى(٢٠٢) - التى، مع ذلك، تدمر الأهمية العملية لتلك المسألة. ثالثًا، هناك التشديد على أهمية إنفاق هذا الدخل الصافى بصورة فورية لتأمين استمرارية العملية الاقتصادية. لقد لعب هذا التشديد على فورية الإنفاق دورًا ضئيلاً عند كانتيلون، ولكن دوره كان أكبر لدى بواجيلبر وكينيه. رابعًا، هناك التأكيد - الذى يعود إلى كانتيلون تحديدًا - على الطريقة التى يُنفق بها الدخل الصافى. ويمكن بوضوح إثبات طابع المعرفة الفطرية فى هذا الطرح، وبخاصة بالنسبة للمجتمع الذى كان قائمًا أمام كانتيلون.

والآن، فإن produit de la terre (منتوج الأرض) ينقسم، كما يؤكد كانتيلون، إلى ثلاثة أجزاء متساوية تقريبا (les trois rentes). فثلثه يذهب لتعويض المزارع عن نفقاته بما فى ذلك استهلاكه الضرورى، ويذهب له أيضًا ثلث آخر كـ"أرباح" بينما يتجه الثلث الأخير إلى seigneurs {مُلاك الأرض}. وينفق هؤلاء الملاك ما يعادل حصتهم (الثلث) من منتوج الأرض فى المدن، حيث يعيش نصف السكان تقريبًا كما يُعتقد. كما ينفق المزارعون شيئًا على المواد المصنوعة التى تنتج فى المدن، أى ربع الثلثين اللذين يذهبان إليهم. وهكذا، فما يعادل نصف الناتج الكلى للزراعة ($\frac{1}{3} + \frac{1}{6}$) يجد طريقة نحو المدن، أى صوب أيدى marchands et entrepreneurs (التجار والمنظمين) الذين ينفقونه، بدورهم، على المواد الغذائية والمواد الأولية، وهكذا. إن تفسير هذا المخطط، الذى لا يدعى كانتيلون نفسه أن تتجاوز أهميته أكثر من كونه مخططًا موجزًا جدًا، يطرح صعوبات متباينة لا نستطيع تناولها هنا، ولكنه يطرح أيضًا نقاطًا مهمة نشير إلى اثنتين منها.

(٢٠٢) من المفيد أن يستكمل القارئ تطوير تلك الفرضيات والمسلمات على نحو أكمل.

أولاً: كان لدى كانتيلون مفهوم واضح لوظيفة المنظِّم enterpreneur (الفصل الثالث عشر). كان هذا المفهوم عامًا تمامًا، ولكن كانتيلون حلَّلَهُ بعناية خاصة بالنسبة لحالة المزارع farmer. فالمزارع يدفع إلى مُلاك الأرض والعمال دخولاً تعاقدية، تعتبر"مؤكدة" بحكم العقد، ويبيع بأسعار "غير مؤكدة". ويفعل المثل بائعو الأقمشة و"التجار" الآخرون: إذ يلتزم كلهم بمدفوعات مؤكدة، مترقبين عائدات غير مؤكدة. وهكذا، من حيث الجوهر، يقوم هؤلاء بالإنتاج والتجارة على نحو محفوف بالمخاطر، وتميل المنافسة إلى تقليل مكافآتهم إلى مستوى القيمة العادية لخدماتهم normal value. وهذا مذهب سكولائى طبعًا. ولكن لم يقم أى كاتب قبل كانتيلون بصياغته بهذه الصورة الكاملة. وقد يعود الفضل إليه فى أن الاقتصاديين الفرنسيين، بعكس زملائهم الإنجليز، لم يفقدوا الاهتمام بوظيفة المنظِّم وأهميتها المركزية. ورغم إمكانية التسليم بأن كانتيلون ربما لم يسمع بمولينا قط، ورغم عدم وجود ما يشير إلى تأثير كانتيلون على ج.ب. ساى، إلا أن من الصحيح القول بأن عمل كانتيلون حول هذه النقطة – الذى لم يوحِ به بتى ولم يطوّره كينيه– يعتبر حلقة وصل بين مولينا وساى "موضوعيًا". ثانيًا: حينما نلقى نظرة أخرى على سلسلة كانتيلون حول المدفوعات والتوريدات، التى تبدأ من التقسيم الثلاثى للناتج أو الإيراد الإجمالى من الزراعة – trois rentes – وتعيدنا، عبر عدد من المحطات المعينة، إلى نقطة انطلاقها: إلى المزارعين، فإننا نشعر حالاً بأننا نشهد شيئًا جديدًا لم يرد بشكل صريح فى مخططات من سبقوا أو عاصروا كانتيلون – أو حتى بتى – أو فى مخططات معظم منظِّرى أى عهد. فما نحصل عليه منهم حقًا هو تعابير عن الأسس العامة التى تحكم العملية الاقتصادية. ولكنهم أناطوا بنا تصور هذه العملية نفسها كما تمضى بين المجموعات والطبقات الاجتماعية. وكان كانتيلون أول من جعل هذا التدفق الدائرى ملموسًا وصريحًا من شأنه تزويدنا بنظرة عامة عن الحياة الاقتصادية. وبعبارة أخرى، كان كانتيلون هو أول من وضع جدولاً اقتصاديًا tableau economique. وباستثناء بعض الاختلافات التى يندر أن تؤثر على الأمور الجوهرية، فإن هذا الجدول هو جدول كينيه نفسه، رغم أن كانتيلون لم يلخصه فى صورة جدول. وهكذا، فليس ثمة شك فى أسبقية كانتيلون بشأن "الاختراع" الذى قارنه ميرابو "باختراع" الكتابة من حيث أهميته، كما هى عادته فى إطلاق العنان لحماسته السخية. ولكن، لما كانت صياغة كينيه أشهر بكثير، فسنضيف ما يستوجَب إضافته عند مناقشة عمله.

ومن البديهى أن تهيئ طريقة الجدول tableau إمكانـــات خاصـــة لـــدرس الظواهر النقدية، وبخاصة مسألة سرعة دوران النقود - وهذه هى إحـــدى مزايـــاه الرئيسة. وفى الواقع، يظهر كانتيلون فى أحسن حالاته فى هذا الحقل. لكن الفصـــل السابع عشر من الجزء الأول، الذى يطرح أساسيات النظرية النقدية، ليس أصـــيلاً بشكل خاص: إذ نجد فيه بصورة جميلة الكثير من المادة القديمة بما فى ذلك قابلية قسمة، وسهولة حمل، الخ، بالنسبة للذهب والفضة مما يرشحهما للوظيفة النقديـــة. كما أن كل الجزء الثانى (الذى، رغم ذلك، يتضمن أيضًا نظريات المقايضة وسعر السوق، وما شابه) مخصص للنقود والائتمان والفائدة، وكذلك فإن الجـــزء الثالـــث (الذى يعالج التجارة الخارجية بشكل رئيسى) نجد فيـــه تحليـــل كـــانتيلون حـــول للمصارف والائتمان المصرفى وسك النقود. ومع ذلـــك، فإننـــا نحـــتفظ للفصـــول اللاحقة(٢٠٣) بدراسة بنود هذا العمل الرائع الذى لم يتم تخطيه فى معظـــم جوانبـــه لقرن من الزمان تقريبًا - فالآلية التلقائية التى توزع المعادن النقدية بـــين البلـــدان، على سبيل المثال، تلك الآلية التى توصف بأنه يخلو من أى عيب تقريبًا هى إنجاز يُنسب إلى هيوم عادةً.

(٢٠٣) يشير أ. مارشال (Principles, p. 55, n. 1) إلى أن داربون كان يسبق كانتيلون فـــى نـــواحٍ مهمـــة (انظر الفصل السابع، أدناه). وما لم يعن هذا القول وجود تشابه بين آراء كانتيلون وبـــاربون حـــول قضايا التجارة الخارجية (حيث لكليهما نقاط مشتركة مع كتاب آخرين)، فلا أستطيع إدراك ما قصده مارشال.

٣- الفزيوقراط

(أ) **كينيه وأنصاره.** إن المجموعة الصغيرة من الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين الفرنسيين، الذين عُرفوا فى أيامهم بـ les economistes (الاقتصاديين) ويُعرفون فى تاريخ علم الاقتصاد بالفزيوقراط Physiocrats، تقدم لمحات مميزة حتى لمن يلقى أكثر النظرات روتينية على الماضى. ولكن دراستنا للمجموعة تختزل إلى رجل واحد يعتبره كل الاقتصاديين أحد أعظم الشخصيات فى علمهم: كينيه Quesnay. ولا اعرف أى استثناء لهذا الأمر، رغم وجود اختلاف طبعًا فى الأسباب التى يطرحها مختلف الأفراد لتفسير اتفاقهم الفردى مع قرار الإجماع. ويلزم ذكر ميرابو ومرسيه دى لا ريفير ولى تروسن وباودو ودوبون بين أعضاء تلك المجموعة. وكان جميع هؤلاء الكتاب أنصارًا، بل تلاميذ، لكينيه بالمعنى الأكثر تحديدًا والأكثر دلالة لهذه المصطلحات - أنصارًا استوعبوا وقبلوا بتعاليم معلِّمهم وأبدوا له من الإخلاص ما ليس له فى كل تاريخ علم الاقتصاد سوى نظيرين اثنين: إخلاص الماركسيين الأصوليين لماركس وإخلاص الكينزيين الأصوليين لكينز. وقد شكَّل هؤلاء الاقتصاديون مدرسة بفضل روابطهم المذهبية والشخصية وتصرفوا كمجموعة على الدوام، مقيِّمين أحدهم الآخر ومحاربين خصومهم بشكل مشترك، كما قام كل واحد منهم بحصته من الدعاية للمجموعة. ويوضح هؤلاء الكتاب حقًا طبيعة الظواهر السوسيولوجية من حيث أنهم شكلوا ما هو أكثر من مدرسة علمية: فقد كونوا مجموعة توحدت على أساسٍ كان يرقى إلى عقيدة؛ بل إنهم مثلوا بالفعل ما كانوا يُعرفون به فى الغالب كطائفة Sect. وقد حدَّت هذه الحقيقة، طبعًا، من تأثيرهم على الاقتصاديين، الفرنسيين أو الأجانب، الذين لم يكونوا مستعدين لوقف أنفسهم على شعار معلمٍ واحد ومذهب واحد One Master One Doctrine: إذ حملت هذه الخاصية حتى الأفراد الذين يتفقون مع الفزيوقراط فى نقاط كثيرة من النظرية، ناهيك عن السياسة policy، أو حتى الأفراد المحسوبين عليهم، على رفض تعاليمهم بصورة عامة. وقد أظهر الودَ حقًا بعض العلماء الأجانب الجادين، وبخاصة الإيطاليين البارزين الذين كان بينهم جينوفيسى وبيكاريا وفيرى. ولكن، بقدر تعلق الأمر بالتحليل وليس بالسياسة، فإن هذا الود لم يكن يعنى أكثر من تملق يتم إظهاره أحيانًا إلى المعتقدات الفزيوقراطية على وجه التحديد، ولا ينبغى أن تخدعنا وتحملنا على تسميتهم كفزيوقراط. أما

الأنصار المتحمسون الذين كانت لهم أهمية معينة، فيجب البحث عنهم فى ألمانيا فقط: يكفى أن نذكر شلتواين، حاكم مقاطعة بادن، ماوفيلون، وهيرنشواند السويسرى. ونورد، أدناه، الحد الأدنى الضرورى من الوقائع عن الكُتاب الذين ذكرناهم لحد الآن.

كان فرانسو كينيه Fracois Quesnay (١٦٩٤-١٧٧٤)، وهو ابن محامٍ ناجح إلى حد ما، طبيبًا جراحًا قبل كل شيء. وقد استغرق تقدمه المهنى المتميز كل طاقاته دون أن يترك منها شيئًا لعلم الاقتصاد أكثر مما بوسع المرء توفيره لهواية محبَّبة جدًا. وقد كتب كينيه بحثًا طبيًا حول نزف الدم، وأصبح سكرتيرًا عامًا لأكاديمية الجراحة ومحررًا لمجلتها، والجراح والطبيب الأول للملك فى نهاية الأمر. وكان كينيه، من الناحية الفعلية، مستشارًا طبيًا للمدام دى بومبادور التى لم تكن مناصرة طيبة جدًا فحسب بل متفهمة وذكية أيضًا- وهذه حقيقة ضمنت له وضعًا إستراتيجيًا فى حياة باريس وفرساى الفكرية وينبغى ضمان امتنان الاقتصاديين الدائم لتلك السيدة. كان كينيه يحب الحذلقة وكان ونظريًا تجريديًا إلى حد ما doctrinaire، ولابد أنه كان شخصًا يبعث الضجر. ولكنه كان يمتلك كل قوة الشخصية من النوع الذى يقترن بالحذلقة فى الغالب. ومن المسر أن نضيف أنه كان مستقيمًا وطيبًا أيضًا بكل ما لهذه الكلمة من معنى. ثمة نادرة تعود إلى مارمونتل تحكى بإسهاب وفاء كينيه للمدام دى بومبادور وتعففه عن المغريات المألوفة فى بيئته، وهى حكاية ممتعة أكثر مما هى حقيقية. حقيقة كونه القوة الوحيدة المبدعة فى مجموعته المعروف بعدم مقدرته أو عدم رغبته بتطوير أفكاره على نحو أكمل وأكثر ونظامية. ومن بين كتاباته الاقتصادية (علمًا بأن العمل الوحيد له الذى يضم مجلدات عدة هو: Essai physique sur l'economie animale, 1736) نذكر ما يلى: المقالات الواردة فى الموسوعة Encyclopedie: 'Feriers' (1756), 'Grains' (1757), 'Hommes' (1757؛ وكذلك عمله: the Tableau economique {الجدول الاقتصادى، ١٧٥٨، انظر القسم الفرعى (د)، أدناه}؛ كما نشير إلى المقالة: ('Droit naturel' 1765) والحوار: (Du Commerce' 1766) وهما عملان منشوران فى مجلة Journal de l'agriculture, du commerce et des finances؛ وكذلك المقالة: " Despotisme) de la Chine" (Ephemerides, 1767، العمل الذى أثار تكهنات حول موضوع التأثير الصينى على الفزيوقراط. (انظر، مثلاً، المقالة التى تحمل هذا العنوان والتى

كتبها ل. أ. مـــافيرك فـــى مجلـــة: Economic History, Supplement to the Economic Journal, February 1938. وأخيرًا، هناك عمل كينيــه: Maximes الذى هو ملحق يوحى بالكثير عن عمله الشهير المذكور قبل قليــل: the Tableau economique (1758) أو يتضمن تعليقـــا سياســيًا حولـــه، والعمـــل: Oeurves economiques et philosophiques الذى نشره أوجست أونكن عام ١٨٨٨ مــع مقدمة له تثير الاهتمام. هذا وتهتم كل تواريخ علم الاقتصاد بكينيه طبعًا، كمـــا أن المعالجة التى يتضمنها تاريخ جيد ورست Gide and Rist تستثير انتباهًا خاصًـــا. انظر أيضًا: H. Higgs, The Physiocrates (1897); G. Schelle, Le Docteur Quesnay (1907); G. Weulersse, le Mouvement physiocratique en France de 1756 a 1770 (1910) and Les phsiocrates (1931). أما كتاب م. بير: Inquiry into Physiocracy (1939) فهو عمل مخصص كليًا تقريبًـــا إلـــى كينيه نفسه وعن استحقاق.

وقد سبق أن التقينا بميرابو Mirabeau (انظر الفصل الثالث، أعلاه). فبعــد أن اهتدى ميرابو إلى كينيه، فإنه كرَّس نفسه لقضية الفزيوقراط من صــميم قلبــه دون أن يتخلى عن تقديره المستقل للأمور. وقد ذكرنا من قبل اثنين مـــن أعمالــه: The Theorie de 1" impot and the Philosophie rurale. ويحتمل أن يكـــون ميرابو قد كتبهما بالاشتراك أو التشاور مع كينيه ولكنهما لا يمثلان مذهب كينيـــه Quesnayism بشكل خالص، وفيهما أشياء ليس بوسع كينيه استحسانها. ومع ذلك، فإن عمله: (1763) Philosophie مقبول بوصفه أول الكتب المدرســية الأربعـــة للمذهب الفزيوقراطى. وبين أمور أخرى، يشكل الجزء السادس من عمل ميرابـــو L" Ami تفسير ه هو لجدول كينيه.

أما بييـــر- بـــول مرســـيه دى لا ريفيـــرا Pierre-paul Mercier de la Riviere (المعروف أيضًا بـــ Lemercier، ١٧٢٠-١٧٩٣) الذى جعله اندفاعه أو طباعه السيئة مشهورًا أكثر مما يستحق، فكان مسئولاً عن الكتاب الثانى من تلـــك الكتـــب المدرســـية: L"Ordre naturel et essentiel des societes politiques (١٧٦٧، الذى أُعيد نشره مع مقدمة مفيدة من قبل ديبتر عام ١٩٠٩). وقـــد أعـــاد دوبون دى نيمور نشر هذا الكتاب على شكل خلاصة تحت عنوان يوحى بـــالمزاج النفسى للمجموعـــة: (De 1"origine et des progres d"une science nouvelle

1768). وتعنى الفصول الخمسة والثلاثون من عمل مرسيه بالنظرية السياسية التى كانت تهمه بشكل رئيسى، أى مخطط كينيه حـــول despotisme legal {الاســـتبداد الشرعى} الذى لم يكن قط استبدادًا حقًا. أما علمه الاقتصادى، الذى يشغل الفصول التسعة الباقية، فهو يستحق الإهمال. ومع ذلك، فقد قيّمَ ديدرو Diderot وسمث معًا ذلك الكتاب عاليًا.

وكان ج. ف. لى تروســـن (G. F. Le Trosne (1728-80 إنســـانًا أكثـــر اقتدارًا. ولكنه كان محاميًا يهتم، أولاً، بالجوانب من النظام الفزيوقراطى التى تتعلق بالقانون-الطبيعى. وقد أحاط لى تروسن ما يتعلق بعلم الاقتصـــاد مـــن المـــذهب الفزيوقراطى الأصولى ببعض التحفظات. ويعتبر عمله: Liberte du commerce (des grains 1765) وعمله الآخر De l' intert social.. الذى هو المجلد الثـــانى من: (De l''ordre social 1777)، من الأعمال الجديرة بالتقدير، ولكن ليس أكثر.

وقد ابتدأ الأب نيكولاس بـــاودو (Abbe Nicolas Baudeau 1730-1792) كخصم ولكنه أبلى بلاءً حسنًا عام ١٧٦٦ وأثبت منذ ذلك الحـــين مقدرتـــه الفائقـــة كشارح مبسط وسجالى، وكمحـــرر كـــفء أيضًـــا. ويشـــكل كتابـــه Premiere introduction.. (١٧٧١، الذى أُعيد نشره مع مقدمة مفيدة من قبل أ. دوبـــو عـــام ١٩١٠) الكتاب الثالث من الكتب المدرسية للمجموعة وربما أضعفها.

ويمثل الكتاب الصغير لـــ كارل فردريـــك فـــون بـــادن - دورلاخ: Karl Friedrich von Baden-Durlach: Abrege des principes de 1''economie politique (الـــذى نُشـــر أولاً فـــى المجلـــد الأول الخـــاص بعـــام ١٧٧٢ مـــن الـــEphemerides) رابع تلك الكتب المدرسية وأفضلها.

وكان بيير س. دوبـــون دى نيمـــور Pierre S. Dupont de Nemours (1739-1817))، الذى دخل الحياة الجدية ككاتب مستقل متعدد المواهـــب، أفضـــل أعضاء المجوعة إلى حد بعيد. لقد وصـــف نـــابليون الأول، ذات مـــرة، المارشـــال فيلارس باعتباره "fanfaron d'honneur" {أى كشخص يتباهى بالشرف}. وبالمثل، يمكننا وصف دوبون "كشخص مغامر" go-getter لا ينسى الشرف والمبدأ قط. وقد احتفظ دوبون، بشكل خاص، باهتمام حقيقى بالقضايا العلمية البحتـــة وبـــالإخلاص للمذهب الفزيوقراطى فى وقت واحد طوال حياته المهنية التى كان فيها كل ما يبرر

نبذ هذين الأمرين. وقد كسبه لصالح قضية الفزيوقراط العجوز كينيه نفسه الذى كان يعرف مع مَن كان يتعامل بحيث أنه لم يسحب بحدة الشكيمة قط. وباشر دوبون الكتابة حالاً بشكل غزير وفعال، ناشرًا، بين أمور أخرى، كراسًا حول حرية التجارة فى الصادرات والاستيرادات من الحبوب عام ١٧٦٤. وقد ضمن له هذا النجاح ككاتب ومحرر وظائف مهمة مختلفة فى ظل وزارة تورجو أولاً، ومن ثم فى ظل آخر أعظم وزير فى النظام القديم ancien regime وهو فيرجين. ولسنا بحاجة لمتابعته خلال لحظات الصعود والهبوط فى حياته، متنقلاً بين Constituante (الجمعية التشريعية) و Directorie (حكومة المديرين) إلى أن حطَ أخيراً فى الولايات المتحدة وهو بحالٍ يعبر عنه المثل الرومانى: خاسرًا ترسه. كما أننا لا نحتاج إلى تسجيل أعماله الكثيرة التى تشهد كلها على ألمعية مواهبه، مع أنها مواهب عازف بيانو وليس مواهب ملحن. ومَنْ تهمه هذه الأعمال، ما عدا رسائله، فإنه يجدها فى عمل ج. شيل: Dupont de Nemours et 1"ecole physiocratique (1888) وكذلك عمل فيلرس الذى أشرنا إليه آنفًا.

وكما ذكرنا سابقًا، فإن تلك المدرسة كانت تدرك أهمية الدعاية بصورة تامة، وكان بعض أعضائها، وبخاصة باودو ودوبون، أهلاً للقيام بذلك. فقد قاموا بتشكيل حلقات مناقشة، وأثّروا على الأفراد والهيئات فى مواقع مهمة، وبخاصة فى (البرلمان)، ونشروا كمية ضخمة من الأدب الشعبى المثير للجدل. وما كان ينبغى أن نذكر هنا مآثرهم فى الصحافة، مهما بدت مهمة بذاتها، لولا حقيقة أنهم، بتفوقهم فى الصحافة، قد أنتجوا أيضًا معظم المادة التى دخلت فى صفحات المجلات العلمية الأولى فى تاريخ علم الاقتصاد. وقد حافظت مجلة Journal Oeconomique، ١٧٥١-١٧٧٢، من البداية، على مستوى مشرف، محوّلة بعض الخدمات، كنشر ترجمات هيوم (وهى حقيقة ينبغى ذكرها) وجوسيه توكر، إلى اقتصاد علمي. وقد تم من البداية إعداد مجلة Journal d' agriculture, du commerce et des finances (1764-83) لتكمّل صحيفة Gazette وذلك من خلال الاهتمام بالمقالات "الأثقل". وكانت هذه المجلة تحت سيطرة الفزيوقراط جزئيًا خلال عامى ١٧٦٥-١٧٦٦ وباتت فى متناولهم إلى حد ما خلال الفترة ١٧٧٤-١٧٨٣. ومع ذلك، أسسَ باودو عام ١٧٦٥ المجلة المشهورة Ephemerides du citoyen (التى يمكن ترجمتها بـ"سجلات المواطن اليومية"، مع أنها كانت أسبوعية) والتى أصبحت

تتماشى مع المذهب الفزيوقراطى بعد تحول باودو (من مذهب الحماية) عام ١٧٦٦. وقد تولاها دوبون عام ١٧٦٨. وقد تم إيقاف المجلة بسبب عدائها الشديد لحكومة Aiguillon-Maupeou-Terray ولكن تورجو استأنف نشاطها عام ١٧٧٤ حيث ساندت سياساته طبعًا وهاجمت بعضًا من سياسات خصومه.وقد توقفت مجلة Nouvelles ephemerides (الحوليات الجديدة) عام ١٧٧٦ وفشلت بسرعة الجهود التى بُذلت لاستئناف صدورها. وقد واجهت المصير نفسه، بمعنى ما، مجلة Journal d'economie publique, de morale et de politique (المؤسسَة عام ١٧٩٦) التى لم تعمر طويلاً، مع إنها لم تكن مجلة فزيوقراطية أو تضاهى المجلة الفزيوقراطية، شأنها فى ذلك شأن مجلة Journal des economistes {مجلة الاقتصاديين} فيما بعد. ولذلك، ينبغى على دارس علم الاقتصاد تذكر مجلة ephemerides، لأكثر من ناحية واحدة، كأحد إنجازات كينيه ومجموعته. ويجد القارئ خلاصة ممتازة لمسيرة المجلة فى مقالة البروفيسور س. باور: "ephemerides" المنشورة فى قاموس بالجراف: Dictionary of Political Economy، حيث تُعرض الوقائع الجوهرية ضمن حيز محدود. وقد أسّسَ ى. اسيلن نسخة ألمانية مطابقة ولكنها لا تضاهى الأصل Ephemeriden der Menschheit, (1776-82).

وتختلف طبعًا الانطباعات التى يحصل عليها القارئ حينما ينكب على مجلدات Ephemerides (علما بأن ما استطعت القيام به هو لغاية عام ١٧٧٢ فحسب) من قارئ إلى آخر. وبالنسبة لى شخصيًا، فقد أدهشنى كثيرًا شبه هذه المجلات الحقيقى بالمجلات الماركسية الأصولية فى أواخر القرن التاسع عشر، وبخاصة مجلة Neue Zeit (الوقت الجديد) حيث نجد الميل للإدانة نفسه، موهبة الولع بالجدل نفسها، انعدام المقدرة على مراعاة الرأى الآخر فى أى شيء نفسه، المقدرة على التذمر الحاد وغياب الانتقاد الذاتى نفسهما. ويتبين هذا عند استعراض المقالات بصورة خاصة. ولكن ثمة ميزة تمحو هذه العيوب. فحتى بمعزل عن عمل تورجو: Reflexions، الذى هى نسيج قائم بذاته طبعًا، وتفسيرات الـ Tableau، ثمة مادة جيدة كثيرة بكل معنى الكلمة. فقد قدَّمَ دوبون، مثلاً، ما يشكل أول تاريخ حقيقى لعلم الاقتصاد فى نظرى. وهناك مادة تاريخية هائلة. كما تعُرض أحداث معاصرة من كل زوايا الكرة الأرضية بشكل متواصل، رغم أن هذا يتم من

زاوية مذهبية متعصبة. وبصورة عامة، فقد أرست أولى السلسلات الطويلة من المجلات الاقتصادية العلمية معيارًا ثقيلاً لفترة طويلة لاحقة. وهى جديرة تمامًا بنجاحها العالمى.

إن الألمان الثلاثة المشار إليهم مسبقًا ينبغى ألا يستوقفونا طويلاً. فبخصوص حاكم بادن- دورلاخ (الذى أصبح فيما بعد دوق بادن الرئيسى، ١٧٢٨-١٨١١) الذى كان، من الناحية السياسية، أكثر الموظفين الحكوميين اقتدارًا فى زمانه، لا يلزمنا سوى الإشارة إلى مراسلاته مع ميرابو ودوبون (التى نشرها، مع مقدمة، نيس عام ١٨٩٢) لأنها تستحق القراءة بإمعان. وقد انغمر ج. أ. شلتواين J.A. Schlettwien (1731-1802)، المساعد التنفيذى لحاكم المدينة، بتجريب تطبيق الوصفة الفزيوقراطية على قرية دتلنغ التى وصفها فى عمله: Les moyens d'arreter la misere publique..1772. وإذ نهمل تقريره اللاحق والأكمل عن هذه التجربة، يكفى أن نذكر عمله: Grundfeste der Staaten order die politische Oekonomie (1778). وكان نشاط شلتواين المضطرب فى خدمة المذهب الفزيوقراطى، كمخطط عملى للإصلاح الزراعى، يثير الضجة حيثما ذهب، وقد ضمنَ له إحدى تلك المكانات التقليدية فى تاريخ الاقتصاد العلمى التى لا يستطيع أى تحليل لعمله المنشور أن يجد تفسيرًا لها. وبوسع هذا الكاتب أن يثير اهتمامنا من ناحية واحدة فحسب، مع أنه كان ممتازًا بطريقته الخاصة دون شك. فهو يوضح إلى حد الكمال نوعًا من الاقتصاديين أخشى ألا يزول قط وهو يسىء إلى علم الاقتصاد فى أعين مَنْ يعتبر استحسانهم أمرًا ثمينًا؛ وهو النوع الذى يقول: هذه هى براءة اختراع الدواء الذى يشفى كل المرضى:"الشىء الأهم بالنسبة للجمهور" (وهذه الكلمات هى عنوان أحد أعماله). وفى الواقع، فإن الشىء الوحيد المهم حقًا للبشرية هو تصفية هذا النموذج. وكان جاكوب ماوفيلون Jakob Mauvillon (1743-1794) كاتبًا ممتازًا من نواحى عدة ولكنه كان أضعف بكثير كاقتصادى. إذ يمكن إهمال مقالته حول وسائل الترف التى ترد ضمن عمله: Sammlung von Aufsatzen.. (1776-7). أما عمله Physiokratische Briefe an den Herrn professor Dohm (1780) فيقع فى مركز الجدل الألمانى حول مذهب الفزيوقراط أو قريبًا من ذلك مما يجعله جديرًا بالذكر لهذا السبب على الأقل. ولكن هذا الجدل نفسه لا يتطلب الذكر إلا لأنه يعلِّق بعض الأهمية على حقيقة أن المذهب الفزيوقراطى قد نجح فى إثارة نقاش مستفيض حوالى عام

١٧٨٠، رغم ضآلة فهم الأهمية العلمية الحقيقية لهذا المذهب، ورغم أن مناقشته تتصَبُّ على جوانبه العملية بشكل رئيسى. ومع ذلك، ننتهز الفرصة للإشارة إلى أفضل عمل قد كُتب لصالح المذهب الفزيوقراطى: K. G. Furstenau, Apologie des physiokratischen Systems (1799). ومن خصومه، يكفى ذكر: س. ك. و. دوم Kruze Vortellung des physiokratischen Systems, (1778) و ج. ب. فون بفايفير (Antiphysiokrat, 1780). وقد نالت الأعمال النظامية الكثيرة لهذا الأخير، التى كانت على نمط أعمال جستى وتتميز بفهم عملى قوى، ثناءً شديدًا من مؤرخين كثر. وكان جين (يوهان) هيرنشواند فزيوقراطيًا متأخرًا. وقد يتعذر تسميته فزيوقراطيًا قط لأنه لم يكن أصوليًا بل كان اقتصاديًا مقتدرًا. وأعماله الرئيسية هى De l"economie politique moderne (1786); De l"economie politique et morale de l"espece humaine (1796); Du vari principe actif de l"economie politique (1797). وثمة دراسة ألمانية حوله: A. Johr, Jean Herrenschwand (1901).

ومن الطبيعى أن تستثير الطائفة التى لها عقيدة وبرنامج سياسى معين جوانب عديدة وأن تتطلب تحليلاً تفسيريًا من زوايا كثيرة غير زاويتنا: وهكذا سنلقى نظرة على بعض هذه الأمور أولاً، وندرس من ثم المعالم الأساسية للتحليل الاقتصادى لدى كينيه، وبخاصة the Tableau economique.

(ب) القانون الطبيعى، الزراعة، سياسة عدم التدخل، الضريبة الواحدة. لم يكن للمذهب الفزيوقراطي[٢٠٤] أى وجود سنة ١٧٥٠. وكان ثمة حديث عنه فى باريس وحديث أكثر فى فرساى من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٧٧٠. وقد نساه الناس كلهم (ما عدا الاقتصاديين المتخصصين) حوالى سنة ١٧٨٠. إن هذه السيرة النيْزكية سنفهمها حالاً بمجرد إدراك طبيعة ومدى ذلك النجاح، أى بمجرد أن ندرك بدقة ما الذى نجح بهذا الشكل الرائع لعقدين من الزمان، وكيف نجح ولماذا.

كنا قد فسرنا سابقًا (الفصل الثانى) كينيه كفيلسوف قانون طبيعى. وفى الواقع، لم تكن نظريات كينيه حول الدولة والمجتمع سوى صياغات جديدة للمذهب

---

(٢٠٤) يعنى هذا المصطلح حكم الطبيعة وقد استعمله دوبون كعنوان كتاب عام ١٧٦٧. ولكن أونكن يرى أن المصطلح قد تم استعماله بشكل أبكر من قبل باودو وقد يعود إلى كينيه نفسه. والموضوع ليس له أهمية.

السكولائى. إن الشعار Ex natura jus, ordo, et leges {القانون الطبيعى والنظام والتشريع} ربما يكون قد استعير من القديس توما وقد لا يكون كذلك. ويشكل الـ ordre naturel {النظام الطبيعى} السكولائى (الذى يناظره ordre positif {نظام وضعى معين} فى عالم الظواهر الحقيقية) القاعدة المثلى التى تمليها الطبيعة البشرية كما يكتشفها العقل البشرى. وما يوجد من فرق بين كينيه والسكولائين لا يعود على كينيه بمفخرة ما. لقد رأينا أن القديس توما، وكذلك عدد كبير من السكولائيين المتأخرين مثل ليسيوس، قد أدركوا النسبية التاريخية للأوضاع والمؤسسات الاجتماعية على نحو تام، وأنهم رفضوا بشكل ثابت إلزام أنفسهم بأى نظام لا يتغير بالنسبة للأمور الدنيوية. بيد أن نظام كينيه المثالى نظام ثابت. وعلاوة على ذلك، فإن كينيه، فى مقالته: Droit naturel، كان قد عرَّفَ القانونَ الطبيعى Physical Law بأنه "السياق المنظم (regle) لكل الأحداث الطبيعية الذى هو الأكثر فائدة للبشرية بصورة واضحة"، وعرّفَ القانون الأخلاقى Moral Law بأنه "القاعدة (regle) لكل فعل بشرى، المتوافق مع النظام الطبيعى، الذى هو الأكثر فائدة للبشرية بشكل واضح": ويشكل هذان "القانونان" معًا ما يسمى بالقانون الطبيعى natural law، وكلاهما قانونان ثابتان ويشكلان "أفضل القوانين الممكنة" (les meilleures lois possibles). وبالنسبة للعلماء السكولائيين، فإن سريان هذه الأسس يقتصر على العالم الغيبى وهى لا تسرى بشكل مباشر على الأنماط المشروطة تاريخيًا. أما عند كينيه، فهى تنطبق بشكل مباشر على المؤسسات المحددة كالملَكية مثلاً. كما أن نظرية كينيه السياسية–تحليليًا ومعياريًا معًا– تنصب على مذهب استبدادى مَلَكى بطريقة غير نقدية وغير تاريخية بحيث إنها تعتبر، كما رأينا، غريبة أيضًا على السكولائيين بصورة تامة.(٢٠٥) وهنا فنحن نعلم أن نظام القانون الطبيعى القديم فى القرن الثامن عشر قد مضى جيدًا وكم كان مقبولاً فى سماته الجوهرية لمذهب العقل la raison. وعليه، فحينما نهمل الزخرفات غير الجوهرية، فإن الشكل الخاص بكينيه من هذا المذهب إنما يساير التقليعة الفكرية لتلك الأيام: فقد فهمَ الجميع حالاً هذا الجزء من تعاليمه، وتعاطفوا معه من البداية،

(٢٠٥) ومع ذلك، تجدر ملاحظة أن هذه النظرية ربما كان لها، فى أيام وبلاد كينيه، الكثير من الفائدة العملية. ففى وضع فرنسا الفعلى فى القرن الثامن عشر كان يتعذر تحقيق الإصلاحات، التى يدافع الفزيوقراط عنها، إلا بواسطة القبضة الشديدة لملك استبدادى. وهكذا فلا يتناقض عداء الفزيوقراط "للامتياز" من أى نوع كان مع ولائهم للملكية كما قد يتصور المرء. على العكس، فهو يمثل السبب الدقيق لذلك الولاء.

وكانوا يشعرون بالراحة والسهولة عند مناقشته. وبعكس أنصار la raison الآخرين، فإن كينيه لم يضمر العداء للكنيسة الكاثوليكية أو للمَلكية. وهكذا، إذن، فنحن أمام نسخة من مذهب العقلla raison تزخر بكل ما يحمله هذا المذهب من ثقة عمياء بالتقدم ولكن دون أنيابه غير الدينية والسياسية. فهل ثمة حاجة للإشارة إلى مبلغ ابتهاج البلاط والمجتمع بهذا الرأى؟

ومن جديد، احتلت الزراعة وضعًا مركزيًا فى برنامج كينيه المتعلق بالسياسة الاقتصادية إضافة إلى مخططه التحليلى. إن هذا الجانب من تعاليمه، أيضًا، يساير تقليعة تلك الأيام. فالكل كان يهذى بالزراعة آنذاك. وقد نبعت هذه الحماسة من مصدرين قاما بتعزيز أحدهما الآخر، مع أنهما كانا حقًا مستقلين تمامًا بعضهما عن بعض. أولاً: بعثت الثورة فى التقنية الزراعية حيوية جديدة فى المشاكل الزراعية. وقد حدث هذا فى فرنسا أقل مما فى إنجلترا ولكنه أثار نقاشًا فى باريس بقدر ما فعله فى لندن. ثانيًا: أدى الربط غير المنطقى بين الحقوق الطبيعية للبشر وبين حالة بدائية مبجلة للمجتمع، والربط الأقل منطقية لهذا الأخير بالاهتمامات الزراعية agricultural pursuits، إلى منحَ الزراعة شعبية صالونات لا صلة لها، دون شك، بتعاليم كينيه الجدية، ولكنه، مع ذلك، حرَّكَ الرياح بما تشتهى سفنه. وتكتمل الصورة حينما نضيف لها لمسة أخرى. فمقر العلماء العقائديين dogmatizing فى جانب من قصر فرساى لم يكن بعيدًا عن مصدر شتى الترقيات: حاشية المدام دى بومبدور. ولم تفت على الطموحين ممن هم فى درجات السلم الدنيا التقاط هذه الحقيقة، وربما فكرَ بعضهم فى أن قضاء ساعة مملة مع العلماء هو ثمن ضئيل يدفعونه لنيل كلمات طيبة من لدن هذه الحاشية. وقد كان مارمونتل صريحًا جدًا بهذا الشأن ويمكن بأمان الافتراض بأنه لم يكن الوحيد ممن اهتدى إلى ذلك الاكتشاف.

ولهذه الأشياء أهميتها على الدوام، رغم أن البيئات المختلفة تفرز أساليب متباينة لتفضيل مذاهب معينة دون استيعاب معناها العلمى الحقيقى أو الاهتمام به، هذا إذا اهتمت بأى معنى لها. كان نجاح كينيه نجاح صالونات أساسًا، إذا عبَّرنا عن ذلك بلغة تلك البيئة الخاصة. فقد قام المجتمع الراقى بمناقشة المذهب الفزيوقراطى لوقت ما، أما خارج هذا المجتمع، فلم يمنحه مثل هذا الاهتمام سوى أفراد قليلين، اللهم إلا على سبيل السخرية منه. فقد كانت هناك تقليعة فزيوقراطية

ولكن لم تكن هناك حركة فزيوقراطية بالمعنى الذى كانت (ولا تزال) فيه حركة ماركسية، ولا سيما حركة لها جذور فى المصالح الطبقية الزراعية. ولكن ماذا عن التأثير السياسى للفزيوقراط الذى قرأنا عنه الكثير؟ ماذا عن دورهم التاريخى فى محاربة الامتيازات، والظلم، وكل الأشياء المرعبة المتعلقة بالحماية؟ إن القارئ إنما يسيء فهم مجرى هذه المناقشة، وكذلك مبررات إثارتها، إذا استنتج مما قيل لحد الآن أن هذا التأثير لا وجود له قط. فلا يمكن لمجوعة منضبطة بذلك الشكل وتحرص على الدعاية، كما هو شأن الفزيوقراط، أن تفشل فى ممارسة التأثير. فمجموعة كجمعية الناخبات النسوة لدينا، مثلاً، هى سن من أسنان ماكنتنا السياسية، ويتعذر على أى تحليل واقعى إهمالها فى عصرنا. والمسألة تتمثل بأن مجموعة الفزيوقراط قد مارست مثل هذا النوع من التأثير، وليس سواه. فأهميتها كانت محدودة كقوة محركة فى الشئون السياسية. ومن شأن الفحص السريع لتوصيات كينيه أن يوضح هذا.

ووفقًا لأهدافنا، يمكن رد هذه التوصيات إلى اثنتين. سياسة عدم التدخل، بما فى ذلك حرية التجارة، والضريبة الواحدة على الدخل الصافى من الأرض. وللوصول إلى تقدير واقعى لكفاءة كينيه كاقتصادى "عملى"، من الضرورى تمييز الزخرفات المذهبية عن المعرفة الفطرية الأساسية فى كلتا الحالتين. فقد سلم كينيه بعدم التدخل وحرية التجارة كقواعد مطلقة فى المعرفة السياسية. ولكن ينبغى درس هذه القواعد فى ضوء عداء الفزيوقراط لكل أنواع الامتيازات ولأشياء كثيرة مهمة بدتْ لهم، بين أمور أخرى، كمظالم كالأوضاع الاحتكارية. ونظرًا لتعذر إلغاء كل هذه الأشياء دون قدر معين من "التدخل" الحكومى government interference، فقد دافع كينيه عن الحكومة التى تمارس سياسة فعالة حقًا وليس عن حكومة لا تفعل شيئًا قط. وعلاوة على ذلك، فرغم شجبه العام لسياسة وضع الضوابط أو السيطرة الحكومية government regulation or control، فإن من المناسب أن نلاحظ أن ما كان يواجهه كينيه هو ضوابط موروثة من الماضى لم تعد تناسب الظروف القائمة: فالقاعدة المطلق القاضية بعدم التدخل تكتسب أهمية نسبية تختلف كثيرًا عما توحى به أهميتها المطلقة. أخيرًا، لا ينبغى أن ننسى أن الزراعة الفرنسية عام ١٧٦٠ لم يكن لها مصلحة بالحماية: فلم يكن ثمة "خطر" من مستوردات القمح الكبيرة فيما لو أضحت ظواهر عادية؛ كما أن التجارة الحرة فى

المنتجات الزراعية كان من شأنها أن تزيد من أسعارها، إنْ كانت ستفعل شيئًا أصلاً. وسنكتشف، بعد قليل، أسبابًا للشك فيما إذا كان كينيه سيصبح نصيرًا صارمًا لحرية التجارة لو أنه كان يكتب عمله عام ١٨٩٠. وبالمثل، ينبغى علينا، بخصوص ضريبته الواحدة، تمييز الفكرة كمعرفة فطرية عن زخرفات معينة تجعل منها موضوعًا للسخرية. فتبسيط وترشيد النظام الفرنسى لفرض الضرائب عن طريق بنائه على أساس ضريبة الدخل الصافى كان فكرة معقولة بصورة واضحة. كما أن إقامة هذا النظام على أساس ضريبة كهذه حصرًا كان يمثل طريقة المنظّرين التجريديين لصياغة تلك الفكرة. وإن تحقيق هذه الفكرة حصرًا عن طريق فرض ضريبة على ريع الأرض الصافى حصرًا تعكس طريقة كينيه فى تطبيق نظريته القائلة بأن الريع الصافى من الأرض هو النوع الوحيد من الدخل الصافى الذى له وجود، وأن أى ضريبة يجب أن تنصب على هذا الريع حصرًا فى جميع الأحوال فى نهاية المطاف. قد يتعذر الدفاع عن هذه النظرية. وحتى إذا أمكن الدفاع عنها، كفرضية مجردة، يتعذر الدفاع عن تطبيقها على موضوع فرض الضرائب، لأن مجرد وجود احتكاك friction فى النظام يمكن أن يكفى لخلق عوائد صافية أخرى غير ريع الأرض. ولكن هذا الطرح الملتوى twist لا يقضى كليًا على القيمة الأساسية لتلك الفكرة. وعلاوة على ذلك، فإن اقتراح فرض ضريبة على ريع الأرض الصافى، إذ يؤشر على أن الأرض لم تخضع آنذاك للضريبة بشكل مباشر قط، يحمل معنى معينًا رغم طريقة صياغته المزخرفة – وهو معنى لا يمكن أن يُنسب إلى مقترحات لاحقة ذات طبيعة مماثلة كتلك الخاصة بهنرى جورج. وفى الواقع، فإن خير ما يمثل مساهمة الفزيوقراط فى المالية العامة هو كتابهم المدرسى حول ذلك الموضوع الذى وضعه ميرابو: (Theorie de l"impot 1760). وقد خففَ هذا العمل – الذى أسماه دوبون عملاً "سامِيًا "– من الضغط على مسألة الضريبة الواحدة كدواء شاف، وذلك عن طريق التشديد بصورة ملائمة على الإصلاحات الإدارية، وعلى أهمية الإيراد من domine {الممتلكات} ودار ضرب العملة، والبريد، والضريبة الخاصة على إنتاج التبغ، وضريبة الملح. وتساعد كل هذه الضرائب على إزالة وصمة الغرابة التى تم إلصاقها بـ impot unique (الضريبة الواحدة).

ولكن لنلاحظ أن البرنامج الفزيوقراطى العام لم يتضمن أى شىء جديد من الناحية الجوهرية. وعلى عكس ذلك، يمكن رد التشديد التقليدى إلى ما يلى (١) الرغبة المعلومة لدى مؤرخى تلك المجموعة بالدفاع عن أسبقياتها على آ. سمث، وهو أمر كانوا على حق تام فيه طبعًا؛ (٢) التوهم الذى يصيب كل مؤرخى مذهب معين، أولئك الذين يركزون على مجموعة معينة وبالتالى لا يولون ما يجاورها أو يسبقها تاريخيًا من المجموعات الأخرى اهتمامًا كافيًا؛ (٣) صياغة كينيه الطريفة والمتميزة التى تميز آراءه عن الآراء المشابهة، وذلك من خلال المبالغة فى إبراز نقاط التمايز المفتعلة فحسب. وهكذا، فإن فكرة الضريبة الواحدة هى فكرة قديمة كما نعلم. وإذا صح القول بأن كينيه قد أضاف شيئًا جديدًا إليها، فإن الإضافة تتمثل بوضع الفكرة بصورة ملتوية، الأمر الذى لن ترحب به سوى قلة منا فقط كتطوير لتلك الفكرة. أما بصدد حرية التجارة، فيمكن حقًا القول بأن الفزيوقراط كانوا أول مجموعة تدافع عن حرية التجارة غير المشروطة، رغم استباقهم من قبل بعض الأفراد مثل السير دودلى نورث. ولكن هذا ليس مهمًا لنا. فالأهم، بالنسبة لفهم الأسس العلمية المعنية، يتمثل بأن كثيرًا من معاصريهم، بما فى ذلك خصومهم المعلنيْن مثل فوربونايس، كانوا يعادلونهم فى ذلك. ولعل من غير المريح الإلحاح بتكرار القول بأن تبنى المرء لاستنتاج عملى معين لا يثبت شيئًا معينًا لصالح أو ضد قوة تبصره فى الأسباب والنتائج الاقتصادية. وفى الواقع، إذا تطلب الأمر الشك بمدى قوة البصيرة أصلاً، فلا مفر من الشك بقوة بصيرة كينيه. إذ توجد مواضع "كاملة" تشير عادة إلى بعض الضعف فى قوة بصيرته أكثر مما تشير إلى العكس، رغم أن هناك تفسيرات أخرى كثيرة لهذه المواضع.

ومع ذلك، فعند النظر إلى آراء كينيه تجاه العملية الاقتصادية وسياساته كما كانت فعلا، فإن من الممكن طبعًا أن نعزو إليه عمليًا كل ترسانة حجج القرن التاسع عشر الليبرالية. بيد أن جل هذه الآراء قد تدفقت نحو كُتاب وسياسيى القرن التاسع عشر ضمن مجرى عريض جدًا لم يشكل العنصر الفزيوقراطى سوى جزء ضئيل منه. وهذا يسرى على سياسيى Constituante {الجمعية التشريعية} والثورة بصورة عامة. كما ليس ثمة تبرير للزعم القائل بأن تأثير الفزيوقرط كان وراء إسناد الوزارة إلى تورجو أو وراء سياساته (انظر القسم الرابع، أدناه). ويكمن المثال الوحيد على تأثيرهم العملى فى تجارب تطبيق impot unique {الضريبة

الواحدة} على يد كارل فردريك اوف بادن- دورلاخ، وبيتر ليوبولد، دوق توسكان. ومع ذلك، إذا كان كينيه قد تلقى حقاً أكثر مما يستحق كراعٍ لليبرالية الاقتصادية، فقد سبق أن لاحظنا أنه كان يتلقى، حتى هذا اليوم، أقل مما يستحقه كاقتصادى علمى، إذا أهملنا المديح المتحمس لأنصاره المباشرين. وحتى هذا النوع من الاعتراف - وهو الشىء الجدى الوحيد - الذى يعكس امتنان وعرفان عدد من الكتاب المتخصصين بفضله، أو بأسبقيته على الأقل، فى نقاط معينة،كان يُقدَم على نحو هزيل. ويعود أحد أسباب هذا الأمر إلى عدم فهم عمله التحليلى إلا قليلاً، وبالتالى فإن الاقتصاديين اللاحقين لم يدينوا له بالكثير الذى يمكن للمرء تصوره. ويكمن السبب الثانى فى شعور الناس بوجود شىء من الغرابة فى تعاليمه. ويصح كلا السببين على آ. سمث: فمن المؤكد تقريبًا أن سمث لم يفهم أهمية the Tableau economique بصورة تامة؛ كما أن من المؤكد تمامًا أن سمث كان يحرص على عدم ربط نفسه بما هو غريب بأى شكل كان. وكان كارل ماركس الاقتصادى المرموق الوحيد الذى قدَّرَ كينيه حق قدره.

(ج) **التحليل الاقتصادى لدى كينيه.** دعونا نتذكر تعريف كينيه للقانون الطبيعى. وما أن ندرك كل مضامين هذا التعريف، سنفهم مقصد أولئك المؤرخون الذين، بإشارتهم إلى وجود نزعة لاهوتية فى فكر كينيه، إما ينكرون الطابع التحليلى لعمله وإما، إذا لم يذهبوا إلى هذا الحد، يشددون على الأقل على أن معتقدات كينيه اللاهوتية كانت أحد العوامل المكونة لعلمه الاقتصادى.[٢٠٦] وقد ينطوى هذا على شىء من الحقيقة بقدر تعلق الأمر بآراء كينيه تجاه السياسة الاقتصادية وأحكامه القيمية. ولكنه لا يتضمن ذرة من الحقيقة بالنسبة لنظرياته الاقتصادية. وليس حاسمًا طبعًا ادعاء كينيه أنه كان يصف الوقائع بشكل أمين.[٢٠٧] ولكن تطبيق اختبارنا الخاص يعطى النتيجة نفسها ويثبت صحة هذا الادعاء: إذ

---

(٢٠٦) وتتضح هذه النقطة خصوصًا حينما نقارن تعريف كينيه بتعريف مونتسكيو الذى لا تعدو قوانينه الطبيعية أن تكون سوى rapports necessaires qui derrivent de la nature des choses {علاقة ضرورية مشتقة من طبيعة الأشياء}، وهو تعريف يتعذر الاحتفاء به كثيرًا.

(٢٠٧) ثمة مرجعان قد يكونان مفيدين: أولاً، فى حواره: Du commerce (1766)، حيث يقدم جزءا من نظريته حول رأس المال، يدعو كينيه قراءه لزيارة المزارع والمصانع للتأكد من واقعية نظريته. ثانيًا، عند حديثه عن العلاقات الاقتصادية بين الطبقات، يخبرنا كينيه أن سير التجارة بين الطبقات الاجتماعية وشروطها الجوهرية ليس بالأمر الافتراضى قط. فما أن يتأمل المرء حتى يدرك أنها نسخة طبق الأصل من الطبيعة.

سيرى القارئ بعد قليل أن فرضيات كينيه الاقتصادية لا تقوم علــى أى مُسلَّمَات لاهوتية أو أن هذه المُسلَّمَات يمكن أن تتأثر بإهمال ما نعرفه من معتقداته الدينيــة. وهذا يثبت بحد بذاته الطبيعة التحليلية أو "العلمية" البحتــة لعملــه الاقتصــادى ولا يترك مجالاً لمؤثرات غيبية extra-empirical. لندرس إذن، بإيجــاز، الجوانــب البارزة من بنيته النظرية.

١- إن كل محاجَّة عن القضايا الاقتصادية تتضمن بالضرورة التسليم بمبــدأ اقتصادى من نوع ما. ولهذا السبب بالذات، يصعب معرفة تاريخ صياغة مبدأ كهذا واسم أول من صاغه. ولكنا إذا كنــا نريــد التشــديد علــى عنصــر الصــراحة explicitness فى الصياغة، فإن الأولوية (إزاء الإيطاليين) تعود، كما أرى، إلــى قاعدة كينيه حول السلوك: الحصول على أقصى إشباع (jouissance) بأقل نفقة، أو من أقل مشقة عمل labour-pain كما اعتادَ القول. إن أهمية هذه القاعدة أو المبدأ، مأخوذةً كمساهمة فى النظرية الأساسية formal theory– أو فى المنطــق البحــت لعلم الاقتصاد، كما يمكننا أيضًا أن نسميها – تتمثل أساسًا بتجسيد حقيقة أن القضية الأساسية لتلك النظرية تتعلق بمشــكلة الحــدود القصــوى maximum problem. وتكمن أهمية المذهب النفعى القائم على اللذة، الذى استخدمه كينيــه كــرداء لتلــك القاعدة، فى حقيقة أنه يمنح كينيه، عند مراعاة التواريخ، مكانة بارزة فــى تــاريخ الفلسفة النفعية الاجتماعية: فقد كان كينيه أحد مؤسسى المذهب النفعى، رغم أنه لم يشير إلى مبدأ السعادة القصوى حرفيًا.

وبين كل الرواد المؤسسيين للمذهب الذى سنشير إليه مــن الآن فصــاعدًا باسم المذهب الأقصى للمنافســة التامــة (انظــر: A. Marshall, Principles, p. 531)، يبرز كينيه باعتباره أكثرهم أهمية. أى أنه آمــن بــأن الإشــباع الأقصــى لحاجات جميع أفراد المجتمع، مأخوذين معًا، يتحقق حينما يُتاح لكل فرد التصــرف بحرّية وفقًا لمصلحته الشخصية، فى ظل سيادة شروط المنافسة التامــة. وقــد تــم تدريس هذا المذهب خلال القرن التاسع عشر دون تحفظ أو مع قليل منه من قبــل معظم المنظّرين البارزين غير الاشتراكيين بما فى ذلك كثيرون ممن رفضوا قبول الفلسفة النفعية: فالنقد الجاد، الذى كان حذرًا جدًا فى البداية، يبدأ مع مارشال حقــا. ومن الضرورى بمكان أن نشير إلى أن أسسه كانت ضعيفة من البداية. وبطبيعــة الحال، فإن المذهب لم يكن صحيحًا تمامًا تحت أى ظروف. ولكــن، فــى بيئــات

تاريخية معينة، يمكن إثبات حالة من المذهب فى ظل فروض تَحدُّ منه حقًا دون أن تصل إلى حد تجريده من قيمته العملية. والنقطة التى أحب أن ألفت انتباه القارئ إليها هى أن كينيه لم يقمِ بأى محاولة مهما كانت لإثبات ذلك المذهب. فلم يبد له أن هذا الأخير يتطلب برهاناً محدداً. كما أنه تصورَ بوضوح أنه إذا سعى كل فرد لتحقيق أقصى إشباع، فإن كل الأفراد "طبعًا" سيحققون الإشباع الأقصى. وتستحق التفكير حقيقة أن أحد أفضل العقول فى علمنا قد استطاع الاكتفاء باستنتاج لا ينسجم مع المقدمات non sequitur: فضعف مقاييس الصرامة وفضفاضية التفكير ما برحا أعداء للاقتصاد العلمى أكثر من التحيز السياسى.

ومع ذلك، لنلاحظ أن الشعار الفزيوقراطى:"مصالح الأفراد فى خدمة المصلحة العامة" لا يثير الاعتراض بحد ذاته. فهو قد لا يعنى أكثر من حقيقة متداولة يجدر تكرارها مرة تلو المرة - وقد صاغها آ. سمث فيما بعد بقوله «إن الفضل فى حصولنا على خبزنا لا يعود لإحسان الخباز، بل لمصلحته الشخصية» - بسبب الحكم القائل بأن كل عمل يسعى إلى تحقيق المصلحة الشخصية يعد، بهذا ذاته، معاديًا لمصلحة المجتمع. وكان آ. سمث حذرًا فى عدم تركيب البناء كثيرًا على هذا الأساس. فقد كان يدرك التناقض بين مصالح الطبقات بشكل خاص. ولكن كينيه قد دأب على التشديد على انسجام - بل، فى الواقع، على تكامل - المصالح الفردية بصورة تامة فى المجتمع التنافسى، وإلى التشديد على الانسجام التام فى المصالح الطبقية مما يجعله رائد مذهب الانسجام الذى انتشر فى القرن التاسع عشر (ساى، كارى، باتستا). ومع ذلك، فإن ثمة محاولة لإثبات ذلك: إذ يبين the Tableau economique كيف إن كل طبقة تعتمد فى معيشتها على الطبقات الأخرى، إذا صح التعبير، وبشكل خاص، كيف أن رخاء مُلاك الأرض يقرر رخاء الطبقات الأخرى. إن هذا البرهان - المستمد من كانتيلون - عرضة لاعتراضات واضحة وحتى للسخرية؛ بيد أن مذهب الانسجام لدى كينيه لم يكن معلقاً فى الهواء، رغم ذلك. كما لا يتطلب الأمر الاستشهاد بآية من التقدير الإلهى لتوضيح هذا.

٢- يمتلك كينيه مخططًا تحليليًا شاملاً جدًا، رغم أنه قد قدَّمه فى صورة خلاصات غير متماسكة. وسنتعرض فى الفصول اللاحقة إلى بعض أجزاء هذا المخطط، وبخاصة تلك التى تتعلق بالسكان والأجور والفائدة والنقود. ومع ذلك، وحتى لا نترك الصورة الحالية ناقصةً، سأوضح هنا آراءه تجاه هذه الموضوعات.

فنظريته عن السكان تسبق نظرية مالثوس فى كل الأمور الجوهرية؛ وتتركز نظريته الخاصة بالأجور حول فرضية حد الكفاف الأدنى؛ كما يمكن القول بأنه لا يمتلك تقريبًا نظرية بشأن الفائدة وأنه قد أخفق كليًا فى تفسير هذه الظاهرة؛ أما نظريته حول النقود، بخلاف نظرية كانتيلون، فتمثل ما قررنا تسميته النظرية الاسمية عن النقود cartalist.

حللَ كينيه المقايضة وتكوُّن السعر وفقًا لخطوط "ذاتية" على وجه التحديد، مؤسِّسًا نظريته على حاجات المستهلك بصورة قاطعة. ولهذه النظرية بعض الأهمية- رغم أنها لم تضف شيئًا إلى نظرية السكولائيين المتأخرين حول السعر- نظرًا لضرورة اعتبار معالجته للمشكلة (كمعالجة كونديلاك) من العوامل التى أبقتْ نظريته حيةً فى فرنسا: فهى تشير إلى ج. ب. ساى بشكل مباشر. ومع ذلك، ثمة مسألة تستحق الذكر فى هذا السياق. فربما أصاب أ. مارشال حينما أنكر أن نظرية الاستهلاك تشكل الأساس العلمى للاقتصاد، ولكن من المؤكد أنها كانت أساس علم الاقتصاد لدى كينيه. وقد اعتاد الاقتصاديون الليبراليون فى القرن التاسع عشر امتداح أنصار حرية التجارة من القرن الثامن عشر، ولا سيما آ. سمث، لتشديد هؤلاء الأنصار على حقيقة كون الاستهلاك "غاية الإنتاج الوحيدة"، ولأنهم، بهذا التشديد، قد أزالوا أحد "أخطاء المذهب الميركنتيلى". ولكن هذا لا ينطوى على شىء كثير: فهذه حقيقة عادية، بحدود كونها حقيقة، والخطأ نفسه متخيَل إلى حد بعيد. ومع ذلك، فقد اهتم كينيه أيضًا بالاستهلاك بمعنى مغاير لا يساير إلاّ قليلاً أولئك الاقتصاديين "الليبراليين"، ويذكر بخطوط الميركنتيليين فى التفكير(٢٠٨) إنْ كان يذكر بشىء أصلاً. فبعكس تورجو و آ. سمث، جعل كينيه من الاستهلاك

---

(٢٠٨) كانت توصيات كينيه حول حرية التجارة مسئولة طبعًا عن تقليد جعله فى حالة عداء نهائى للمذهب "الميركنتيلى". فقد رأينا بالفعل، حتى فى حدود هذه التوصيات، وجود عنصر معين يميز نظرته لحرية التجارة عن نظرات"ليبراليى" القرن التاسع عشر، أى التشديد على السعر الملائم bon brix، أى السعر المرتفع، للمنتجات الزراعية. ولكن هذا بذاته يمكن تفسيره بإقحام اعتبار عملى معين، على بنية المذهب، كان غريبًا على هذه الأخيرة وذلك لأسباب تتعلق بالتفضيل السياسى. وحينما ندقق النظر نكتشف ما هو أكثر من الـ bon brix. فبعكس آ. سمث، الذى قاد مذهب الرخص والوفرة إلى النصر (مما جعله ضحية "مغالطة الرخَص"، إذا سلمنا برأى اللورد كينز)، فقد تبنى كينيه مذهب الغلاء والوفرة كأساس تحليلى (انظر الفصل السادس، القسم الأول، أدناه). وهذا، سوية مع النقطة التى أوشك على لفت الانتباه إليها فى المتن، يجعل كينيه، بقدر تعلق الأمر بالتحليل وليس بالسياسة، أخا روحيًا للكتاب الذين يُصنفون"كميركنتيليين" عادة ويبعده عن كتاب القرن التاسع عشر الذين اتبعوا آ. سمث، وكذلك عن آ. سمث نفسه، على الأقل من ناحية واحدة مهمة للغاية.

شرطًا محددًا للأداء السلس للعملية الاقتصادية بحيث ينبغى على كل فرد إنفاق دخله الصافى على السلع الاستهلاكية حالاً promptly، أو، إذا استعملنا تعبيرًا شائعًا فى واشنطن فى السنوات الأخيرة، بحيث ينبغى على كل فرد أن "يحقق المنفعة" utilize من دخله كليًا. وقد ذهب كينيه إلى إنه ما لم يحدث ذلك، وبخاصة إذا ادخر بعض الأفراد بهدف زيادة أرصدتهم الفردية من النقود individual stocks of money، فإن الطبقات الأخرى تتأثر ويتقلص الناتج الكلى نظرًا إلى أن امتناع كل فرد عن الإنفاق يدّمر دخل فرد آخر بالضرورة. وسيتم درس هذا الجانب "الكينزى" من تعاليم كينيه فيما بعد.

٣- تمثل نظرية كينيه لرأس المال مساهمة إبداعية ذات أهمية خاصة. فبغض النظر عن كانتيلون والأسلاف الآخرين، يمكن القول بأن كينيه قد وضع هذا الجزء من النظرية الاقتصادية. ويوضح عمله بصورة مدهشة الطريقة التى ينبثق فيها، فى ذهن المنظّر الأصيل، التعميم التحليلى عن المعاينة التى يحفزها الاهتمام بالمشاكل العملية. إن برنامج كينيه الزراعى، الذى يعادل عمليًا بالنسبة له مجموع سياساته الاقتصادية، كان مصممًا بوضوح لحاجات الزراعة كبيرة الحجم: فكما هو شأن كانتيلون، لم يعالج كينيه جديًا قط أى عالم زراعى غير العالم الذى يساعد على تمكين، وتحفيز مشروع طبقة ذكية ونشيطة من المزارعين وتمتلك كل الإمكانات التكنولوجية والتجارية السائدة فى زمنها. ولم يتصور كينيه هؤلاء المزارعين البارعين كملاك أرض بل كأحرار من كل تدخل من جانب ملاك الأرض الذين يستأجرون منهم، لفترات طويلة، قطعًا كبيرة من الأرض- وهى منظّفة وعليها مبانٍ - لغرض التصرف بها كما يشاءون. وينبغى إلغاء الأراضى المشاعة وتأجيرها كبقية الأراضى؛ كما ينبغى أيضًا إلغاء الحقوق والفروض الاقطاعية وبخاصة حق الصيد فى أرض المزارع؛ ويتوجب كذلك إلغاء الرسوم الداخلية والخارجية التى تقيد التصرف بالمنتجات، والضرائب التى تكبح الجهود (وهذا هو أحد الأسباب العملية لفرض الضريبة الواحدة التى يترتب على مُلاك الأرض دفعها)؛ كما ينبغى تحويل الريف إلى سرب من المشروعات المزدهرة، إذا صح التعبير، دون تدخلٍ فى نشاط هذه المشروعات لكى تبيع بأسعار مرتفعة وتملأ الدنيا بصخبها وتنشِّط الاقتصاد الوطنى كله.(٢٠٩)

---

(٢٠٩) على سبيل تكملة ما قيل من قبل حول طابع المعرفة البديهية التى تحفل فلسفة كينيه الاقتصادية=

والآن، حينما يتصور القارئ هذا النوع الخاص من البرنامج، فإنه سيدرك حالاً أن نجاحه كان يفترض تلبية ثلاثة شروط. أولاً: ينبغي على هؤلاء المزارعين-المنظِّمين أن يزخروا بالطاقة والحيوية - وهذا شرط لم يأخذه كينيه على محمل الجد لأنه، بوصفه وليدًا نمطيًا لزمانه، لم يعلق أهمية كبيرة على مشكلة الصفات الداخلية للبشر. ثانيًا: ينبغي عدم تعريض جنة هذا المزارع لمزاحمة المنتجات القادمة من الخارج بسعر أقل - وهو شرط لم تكن ظروف فرنسا في القرن الثامن عشر تدعو إلى القلق عليه. ثالثًا: ينبغي توافر رأس المال - رأسمال رخيص - لهؤلاء المنظِّمين-المزارعين الذين هم رأسماليون من حيث الجوهر. ولم يقلق كينيه على هذا الشرط الأخير وكانت لديه كل مبررات عدم القلق. إذ زودته دراساته الواقعية، التي تغلغلت في كل تفاصيل التكنولوجيا وسياسة نشاط الأعمال في الزراعة، فكرة حقيقية عن ماهية الاحتياجات من رأس المال لهذا النوع من الزراعة. وحينما صاغ كينيه مكتشفاته في مفاهيم، فإنه طوَّرَ نظريته لرأس المال انطلاقًا من هذه الدراسات. وتمثلت النتيجة المباشرة بقيامه بتصنيف احتياجات المزارع من رأس المال إلى: avances foncieres (تسليفات عقارية) وهي عبارة عن المصروفات الابتدائية على التنظيف والبزل والتسييج والبناء، وما شابه، والتي لا تُستعاد قط أو لا تُستعاد إلاّ في فترات طويلة؛ و avances primitives (تسليفات أولية) وهي المصروفات على المعدات، بما في ذلك الماشية والخيل؛ و avances annuelles وهي المصروفات الجارية على البذور، والعمل، وما شابه.(٢١٠)

ولم يهتم كينيه كثيرًا بتعميم هذه المفاهيم: إذ أن توسيعها بحيث تشمل الصناعة لا يثير أي مشكلة. ولكن بمَ تتمثل هذه التسليفات avances ؟ من المؤكد أن تصريف المياه، والمباني، والثور، والمحاريث، والبذور والعمل، هي ما يحتاجه المزارع. فهل تتمثل بخزين السلع والخدمات إذن؟ ولكن، حتى إذا كان الأمر كذلك، فماذا يتعين علينا فعله مع واقع أن "رأس المال المطلوب" أو "رأس المال

=بالكثير منها، يمكن ملاحظة عقلانية التوصية بسياسة من ذلك النوع ضمن وضع فرنسا المحلي والدولي حوالي عام ١٧٥٠ أو ١٧٦٠ أكثر من تبديد الموارد على مغامرات استعمارية لا تقدم، حتى عند نجاحها، سوى أوسمة للأسطول الإنجليزي، أو على مشروع مالي قد ينتهي كما انتهى مشروع جون لو، أو على منشآت عسكرية قد تخلق "روسباك" آخر. فمن الضروري فهم النفسية المحبطة تمامًا للبلد الذي كان كينيه يخاطبه.

(٢١٠) وإضافة إلى ذلك، فهناك avances souveraines وهي المصروفات العامة على الطرق، إلخ.

المستثمر"، على الأقل، يتم التعبير عنه من خلال النقود، علمًا بأنه يتم أيضًا شراء مقابل النقود التى تمثل بالفعل ما يحتاجه المالك (لدفع التسليفات العقارية avances foncieres) وما يحتاجه المزارع بالدرجة الأولى؟ لقد واجه كينيه كل المشاكل التى تختبئ خلف هذه الأسئلة، ولعل محاولاته الأولية لحلها ترسم نقاط الانطلاق لكل العمل اللاحق بهذا الصدد- بل حتى وإنْ لم تشكل ذلك بالفعل لأن من المستحيل التأكد من ذلك. ونناقش أدناه الأسباب التى طُرحت للاعتقاد بأن نظرية سمث حول رأس المال قد تطورت عن استيعاب نظرية كينيه بصورة نقدية، مما يجعل من الأخير حقًا رائدًا، عمليًا، لكل نظريات رأس المال، وصولاً إلى نظرية ج.س. ميل. ولما كان المرء الذى يعالج موضوعًا معينًا لأول مرة غالبًا ما يطرح كل أنواع المقترحات التى تصب فى اتجاهات كثيرة تتجاوز ما يدركه هو نفسه، فإن من المغرى أن نُرجع لكينيه حتى إلى التطورات اللاحقة التى ترتبط بأسماء فالراس وارفنج فيشر مثلاً، من ناحية، وجيفونس وبوهم-باورك، من ناحية أخرى. ومع ذلك، فإن من الصعب التسليم بهذا لأن الإمكانية المنطقية للقيام به تنتج ببساطة عن الإمكانات الغنية وغير المحدودة- للصواب والخطأ- التى تختزنها كلمة: avances. وبطبيعة الحال، لا يمكن أبدًا لكل من يكتب حول الموضوعات الاقتصادية أن يشك بالحقيقة البسيطة القائلة بأن ما يفعله "الرأسماليون" هو تقديم السلع أو النقود التى تلزم لبدء الإنتاج والقيام به؛ وأن "الرأسماليين" أنفسهم يعلمون أن ما يفعلونه هو تسليف "advance" النقود لهذه الأغراض. بيد أن أحد الأنواع الأساسية للإنجاز التحليلى يتمثل بطرح واقعة بسيطة (كسقوط تفاحات على الأرض بعد انفصالها عن شجرتها) فى ضوء الوعى النظرى. وفى هذا تكمن مساهمة كينيه فى نظرية رأس المال. وإذ يدرك كينيه أن المنظِّمين-المزارعين لا يتمكنون من مباشرة أعمالهم ما لم يتزودوا بكل الأشياء سلفًا، فإنه يُدخل فى الاعتبار رأس المال فى النظرية الاقتصادية كثروة تراكمت قبل بدء عملية الإنتاج. ولكنه لم يفعل أكثر من هذا، ومن الممكن شق طرق فرعية كثيرة من نقطة البداية هذه. وبشكل خاص، فإن كينيه لم يحلل تكوين وسلوك رأس المال النقدى كشىء متميز عن رأس المال "الحقيقى"- بل كشىء يؤدى، علاوة على ذلك، ألعابًا tricks خاصة به. كما أنه قد سلم برأس المال غير النقدى بوجهه اليانوسى(*) الذى هو قيمة (valeurs

(*) وجه يانوس يمثل، فى الميثولوجيا الرومانية، إله الأبواب والمداخل الذى يرعى ابتداءات الأيام والأشهر والسنين، وهو وجه مزدوج ينظر فى اتجاهين معاكسين.

accmulees) من ناحية، ومنتجات مادية من ناحية أخرى، دون تسوية المشاكل الضمنية، وبخاصة مشكلة تكاليف الاحتفاظ بالمخزون carrying charges التي تدخل فى مفهوم رأس المال النقدى كقيمة ولا تدخل فيه بمفهومه المادى.

٤- يستهل مارشال الفصل الثالث من الكتاب الثانى من عمله: Principles بجملة تقول "لا يستطيع الإنسان خلق الأشياء المادية". ويعود هذا التعبير إلى ج.س. ميل وراى وعدة كتاب مبكرين. ولما كان علم الاقتصاد يُعنى بتعبير "خلق" أو إنتاج إما المنافع أو القيم السوقية، فإن من الصعب رؤية مدى صلة مثل هذا التعبير الذى لم يستفد منه حقًا أى من أولئك الكتاب. ولكن الفزيوقراط استخدموه لغرض التحليل، كما هو معروف للجميع: فقد استخلصوا منه نظريتهم عن produit net (الناتج الصافى) سيرًا على هدى كانتيلون. وهذا هو السبب الوحيد الذى يجعل هذا الموضوع يقطع طريقنا مرة أخرى. إذ لا يستحق المناقشة تعبيرهم المتعلق بما تصوروا أنه حقيقة مادية physical fact أو بالفلسفات التى انغمسوا بها ارتباطًا بهذه الحقيقة. كما لا يوجد ما يثير الاهتمام الخاص فى المصطلحات التى اختارها كينيه، بناء على تلك الحقيقة، والداعية إلى اعتبار النشاط الزراعى (نشاط المزارع، وليس نشاط عامل المزرعة) نشاطًا "إنتاجيًا" productive واعتبار كل الأنشطة الأخرى "عقيمة" sterile (دون أن يعنى هذا أنها عديمة الجدوى طبعًا) مع أن هذا بالذات هو ما تم اعتباره غريبًا واستتبع قدرًا هائلاً من الاهتمام النقدى. ومع ذلك، لنلاحظ أن النظر إلى اقتصاد معين كماكينة تأخذ موادها من رحم الطبيعة، وتقوم بتركيب هذه المواد دون الإضافة إليها، لا يمثل أمرًا غريبًا حقًا: فالسؤال الوحيد الذى يبرز هنا هو هل كان هذا التشبيه مفيدًا أم لا. ولكن بفضل ما قلناه، حينما عرضنا عمل كانتيلون، يمكننا على نحو عاجل أن ننحى هذا الموضوع جانبًا.

كنا قد رأينا، فى ذلك العرض، أن نظرية كانتيلون حول produit de la terre (ناتج الأرض) - وكذلك نظرية كينيه حول produit net (الناتج الصافى) - تمثل طريقة للتعبير عن واقع أن ريع الأرض هو عائد صافٍ أو أنه يتضمن عائدًا صافيًا، مع أنها ليست الطريقة الأكثر صحة أو ملاءمة بالتأكيد. ولكنا وجدنا أيضًا أن النظرية تذهب إلى أبعد من ذلك. فهى تشير إلى أن ريع الأرض هو العائد الصافى الوحيد، وأنه يحتل مساحة كل الدخل الصافى نفسها القابلة للتصرف فى

المجتمع، حيث تتوازن كل العوائد الأخرى عن طريق بنود التكلفة، بمعنى أن هذه العوائد ليست أكثر مما يكفى لتعويض ما يستنفد أثناء الإنتاج. فالعامل لا يحصل على أكثر مما هو ضرورى للتعويض عن مقدرته على العمل. والرأسمالى لا يحصل إلاّ على ما هو ضرورى لتعويض رأسماله ومقدرته على العمل، مع مراعاة ما يتعرض له من مخاطر: فالعمل والإدارة ورأس المال كلها أشياء عقيمة بمعنى أنها لا تنتج أى قيمة فائضة Surplus Value رغم أنها تنتج منافع.

إن هذه النظرية، فى مفهومها العام، تحمل شبهًا مدهشًا لنظرية ماركس. فكما أن كينيه يجعل من الأرض العامل المنتج الوحيد للقيمة الفائضة، يجعل ماركس من العمل منتجها الوحيد. فلا يسلم كلاهما بأى إنتاجية لرأس المال- كمبنى ومعدات ومواد- الذى يمثل، فى الواقع، مادة موصِلة أو مجسِّدة لقيمة فائضة تنتجها الأرض أو العمل على التوالى دون أن يساهم هو فيها. وتبدو نظرية ماركس، إلى حد بعيد، كنتيجة لتحويل مخطط كينيه من أحد عاملى الإنتاج الأصليين، وهى فكرة بتى، إلى عامل آخر. ومع ذلك، ثمة فارق أساسى بين النظريتين. فطريقة ماركس فى تحقيق فرضيته القائلة بأن الإنتاجية ترتكز فى العمل فحسب تثير الاعتراض، كما سنرى. لكن إنتاجية العمل لديه من البداية هى إنتاجية قيمة value productivity وقد حاول أن يبين، وفقًا لقانونه المتعلق بالقيم، كيف تنشأ القيمة الفائضة عن آلية الأسواق التنافسية. أما كينيه، فلم يقم بمحاولة كهذه. فنقطة انطلاقه كانت الإنتاجية المادية، أى "خلق" مادة وليس خلق قيم. فقد افترض أن واقعة الإنتاجية المادية تتضمن الإنتاجية القيمية وكان يتحول فى منتصف الطريق من إحداهما إلى الأخرى. وبحسب ظاهر الأمور، يبدو أن هذا كان غلطة واضحة لم يكن ماركس مسئولاً عنها. ومع ذلك، فقد وجدنا سابقًا أن من الممكن، عبر فرضيات ملائمة، جعل الفرضية القائلة بأن ريع الأرض هو العائد الصافى الوحيد فرضيةً صحيحةً شكليًا formally valid. وهذا بدوره يعنى أننا إذا سلمنا بهذه الفرضيات- وهى ليست أسوأ بكثير من تلك الفرضيات التى يتعين علينا التسليم بها لكى نجعل نظرية القيمة القائمة على العمل تفعل فعلها - فإن من الممكن قلب حجة كينيه غير ذات الصلة بالموضوع من الإنتاجية المادة إلى الإنتاجية القيمية ذات الصلة بالموضوع: فالعامل الطبيعى النادر، وهو موجود فى الزراعة بالتعريف، ينتج قيمة تفيض عن قيمة العوامل الأخرى المستخدمة، بينما لا

تضيف الصناعة إليها شيئًا لأن المنافسة ستختزل ما تضيفه الصناعة لقيمة المواد إلى مستوى المنتجات الزراعية التى يستهلكها الصناعيون وشغيلتهم. وإذا عزمنا بحزم على الوصول بهذه المحاجّة إلى نهايتها، فيمكن تفسير حتى الفائدة كشيء مشتق من produit net (الناتج الصافى). وهذا من شأنه أن يُكمل تشابه مخطط كينيه بمخطط بماركس.

(د) **The Tableau Economique (الجدول الاقتصادى)** البنية التحليلية التى كنا ولا نزال نعرض لها هى بنية كاملة منطقيًا بصورة تامة، ومنْ يتوصل إلى ربط أجزائها بعضها ببعض- وهو ما لم يفعله كينيه- لن يفتقد أيًا من الأساسيات التى تدخل فى بحث شامل عن علم الاقتصاد البحت أو التطبيقى. والواقع أن الوصف الشامل لعملية اقتصادية راكدة والذى قدمّه كينيه فى جدوله لا يمثل لب تلك البنية، كما تصورَ تلاميذه وكل منتقديه عمليًا، ولكنه يشكل إضافة معينة لهذه البنية، إضافة منفصلة عن بقية أجزائها - وكأنها رُسمت على قماشة منفصلة، إذا صح التعبير - مما يمكن من درس هذه الإضافة على حدة. فالجدول يصف تدفق النفقات والمنتجات بين طبقات اجتماعية معينة تلعب هنا دور الممثلين فى المسرحية الاقتصادية- وهو دور لا تؤديه هذه الطبقات فى بقية عمل كينيه.

وبطبيعة الحال، كان فى عقول الاقتصاديين الباطنية دائمًا مخطط ما عن البنية الطبقية للمجتمع. ومع ذلك، يبدو أن كانتيلون كان أول من بنى مخططًا كهذا بشكل صريح واستعمله كأداة للتحليل. وقد تبنى كينيه هذا المخطط. وهكذا فقد ميَّزَ كينيه ملاكَ الأرض (classe des proprietaures أو class souveraine «طبقة الأسياد» أو classe distributive {الطبقة التوزيعية} الأكثر دلالة)، والمزارعين (classe productive «الطبقة المنتجة»)، وكل الأفراد المشتغلين فى أعمال غير زراعية مما يعادل البرجوازيين تقريبًا (classe sterile «الطبقة العقيمة»). أما العمل، فيجرى تصنيفه كطبقة رابعة أو يُضاف بنسب خاصة إلى الطبقتين الثانية والثالثة. ويبدو أن الإجراء الثانى أفضل لإبراز طبيعة المخطط الذى لا يشكل مخططًا للطبقات ككيانات سوسيولوجية، بل مخططًا لمجموعات اقتصادية من النوع الذى نصادفه فى الإحصاءات العادية المتعلقة بالأفراد "الملحقين" بالزراعة أو التعدين أو الصناعات التحويلية، مثلاً. ومع ذلك، فإن العمل يلعب دورًا "سلبيًا" passive كليًا لدى كينيه كما هو الأمر لدى كانتيلون بالضبط. وهكذا تتدفق النفقات

والمنتجات بين "حوض المزارع" و"حوض المالك" و"حوض الطبقة العقيمة". وليس من الضرورى إعادة تقييم صورة كينيه لهذا التدفق أو الدخول فى تفاصيلها.(٢١١) فكل ما يحتاجه القارئ يتمثل بما يلى.

لنفترض أن مُلاَّك الأرض فى الفترة الزمنية t-1 قاموا باستلام وتكريس العديد من أقساط الريع المستحق لهم على المزارعين، بحيث أنهم يكونون حائزين، فى بداية الفترة t نقدًا، كل الدخل القومى الصافى (بمفهوم كينيه)، بينما يقف الآخرون مستعدين للبيع والإنتاج. ينبغى علينا تتبع مصائر ذلك الريع أو الدخل الصافى عبر قنوات الاقتصاد. ليكن مبلغ ذلك الريع ١٠٠٠ وحدة نقدية. سنفترض أن المُلاك ينفقون ٥٠٠ وحدة من ذلك المبلغ على منتجات زراعية و ٥٠٠ على مواد مصنوعة تنتجها الطبقة العقيمة أى الطبقة التى لا تنتج قيمة فائضة. إن الـ٥٠٠ وحدة التى يستعيدها المزارعون بهذه الصورة (ذلك لأن هذه الوحدات تأتى من بين دفوعاتهم فى الفترة السابقة t-1) تتضاعف فى أيديهم كنتيجة، قبل كل شيء، لنشاطهم المنتج للقيمة الفائضة بحيث أنها تزداد إلى ١٠٠٠. يذهب نصف هذا المبلغ إلى الملاك كريع (مما لا يُستهلك حتى الفترة القادمة t+1) ويُستهلك ربعه داخل القطاع الزراعى نفسه بينما يذهب الربع الأخير إلى الطبقة العقيمة لدفع أثمان المواد المصنوعة التى تلزم للمزارعين. ولا تضيف الطبقة العقيمة أى قيمة ولكنها تعيد إنتاجها فقط. وهنا يتم إنفاق ٢٥٠ من الـ٥٠٠ التى استلمتها الطبقة العقيمة من الملاك لتمويل استهلاكها هى وعمالها من مصنوعاتهم ذاتها، بينما تشترى بالـ ٢٥٠ الأخرى الطعام والمواد الأولية من المزارعين حيث يزداد هذا

(٢١١) وكما أشرنا من قبل، فقد نُشر الجدول الاقتصادى (كان يمكن لكلمة "صورة" أن تجعل المعنى أفضل من كلمة "جدول" المألوفة أكثر) فى فرساى عام ١٧٥٨ لأول مرة مع كثير من الأبهة والخيلاء، بحيث قام لويس الخامس عشر نفسه بتصحيح الصيغة النهائية، كما قيل. وقد استرد هذا الأصل، الذى ضاع لمدة قرن من الزمن وأعيد نشره، كما كتب أصلاً، لصالح الجمعية الاقتصادية البريطانية (كما كانت الجمعية الاقتصادية الملكية تسمى آنذاك) عام ١٨٩٥ مع مقدمة قيمة كتبها هـ. هيجس. وقد أعيد نشره مرارًا منذ ذلك الحين. أما كينيه نفسه فكان قد نشر نسخة أخرى مبسطة فى عمله: Analyse (انظر: Oeurves)، وهى النسخة التى استعملها دوبون فى عمله: Physicratie. ويجد القارئ ترجمة لتعليق كينيه فى عمل أ. إ. مونرو: Early Economic Thought. وقدم ميرابو نسخة خاصة به فى الجزء السادس من L'Ami. وهكذا، ثمة جدولان على الأقل (إذا أهملنا نسخا أخرى لا تختلف بعضها عن بعضها إلا قليلاً) يختلفان ليس فى الأرقام المستعملة فقط بل أيضًا فى جوانب ذات صلة بالنظرية. ولكنا لن نهتم بهذه الأمور. وتتمثل الطريقة الفضلى لإدراك الفكرة الجوهرية للجدول بأقل عناء ممكن فى قراءة تقديم شيغينو تسورو الممتاز والوارد فى ملحق كتاب ب. م. سويزى: Theory of Capitalist Development (1942).

المبلغ على أيدى هؤلاء الأخيرين إلى ٥٠٠ وحدة مرة أخرى. فكل ما يستلمه المزارعون يتضاعف دائمًا ويستعمل لدفع الريع للملاك لكى ينفق فى الفترة التالية t+1 على الاستهلاك فى القطاع الزراعى والمشتريات الأخرى من الأفراد "العقيمين". وحينما نختار طول الفترة الزمنية بدقة، ندرك بسرعة أن الـ ١٠٠٠ وحدة من الدخل الصافى تعود مجددًا، فى نهاية الفترة، إلى المُلاَّك ممن يقومون، فى بداية الفترة التالية t+1، بإنفاق هذه الوحدات، دافعين بهذا الشكل العملية الكلية مرة أخرى. وسيدرك القارئ أن كل هذا، باستثناء شكل التصوير، هو مخطط كانتيلون[٢١٢] مع تفاصيل أكثر. ولكن فيم تكمن فائدة هذه الصورة وما طبيعة العمل التحليلى الذى تجسده؟

ينبغى أن نلاحظ، فى البداية، بقدر تعلق الأمر بفكرة مخطط كهذا، أن الجوانب الفزيوقراطية تحديدًا فى جدول كانتيلون-كينيه هى غير ذات صلة. ولما كنا قد عالجنا هذه الأمور من قبل، فلن نهتم أكثر بالمكانة المركزية التى خصصها كانتيلون وكينيه لمُلاك الأرض وإنفاقهم: وهكذا يمكننا البدء بأى من "الحوضين" الآخرين. كما لا حاجة بنا للاهتمام أكثر بما كان لدى كينيه من أهمية أولية، أى مبدأ تزايد (تضاعف) المبلغ الذاهب للمزراعين فى الوقت الذى ينتفى فيه هذا مع المبالغ التى تذهب إلى الصناعيين. فكل كاتب محلل يمكنه أن يرتب هذه النقاط بما يلائم بنيته النظرية. فما نهتم به الآن هو فكرة الجدول كأداة، منهج الجدول ذاته. وثمة ثلاثة جوانب تستحق الانتباه بهذا الصدد.

أولاً: تحقق طريقة الجدول تبسيطًا هائلاً. فالحياة الاقتصادية، فى المجتمع

---

(٢١٢) إن قضية كيفية توزيع "الفضل" بين كانتيلون وكينيه هى شأن صعب ويثير الاهتمام من زاوية سوسيولوجيا الابتكار والنجاح العلمى. ومن المؤكد أن كانتيلون قد شعر بالحاجة العلمية لأداة كتلك، وكانت لديه فكرة عن كيفية وضع واحدة منها، ورسمَ الطريق إلى ذلك بالفعل. وحينما يغيب أحد هذه المعايير الثلاثة لإرجاع الابتكارات إلى أفراد معينين، تصبح معالجة القضية أسهل كثيرًا: وفى الواقع، كان كانتيلون قد صنع لمنهج الجدول ما صنع كل من نيومان و وات للمحرك البخارى. ومع ذلك، أعترف بصراحة بكراهيتى لمنح كينيه الفضل فى مجرد تحديد مفاهيم كانتيلون وصياغة النتائج فى صورة جدول حيَّرَ كثيرين واستمالهم. إذ يندر توافر فهم عميق كفهم كينيه واستيعاب حقيقى لعمل كاتب آخر ما لم يكن المرء مدفوعًا بفهم أصيل للشىء نفسه. وعلاوة على ذلك، كانت فكرة التدفق الدائرى جزءًا جوهريًا من عمل كينيه، كما سيرد هذا فى المتن. ومن المغرى افتراض ورود هذه الفكرة إلى كينيه، الطبيب، بصورة مستقلة من خلال مناظرتها بدوران الدم فى جسم الإنسان. فاكتشاف وليم هارفى (١٥٧٨-١٦٥٧) لدوران الدم كان قد مر عليه، آنذاك، قرن من الزمن، ولكنه لم يفقد شيئًا من طزاجته (Exercitatio anatomica de motu cordis et sanguinis, 1628).

غير الاشتراكى، تتألف بالفعل من ملايين العلاقات والتدفقات بين المشروعات الفردية والأُسر. ويمكننا أن نضع نظريات محددة عنها ولكنّا لا نستطيع ملاحظتها كلها قط. ولكن حينما نستبدل هذه العلاقات بعلاقات بين طبقات أو بتدفقات بين مجاميع طبقية (أو غير طبقية)، فإن العدد الهائل من المتغيرات الذى يتعذر السيطرة عليه فى المشكل الاقتصادى يُختزل فجأة إلى عدد قليل يسهل معالجته ومتابعته. وإذ نحتفظ بهذا الجانب لمناقشة لاحقة، نستغل الفرصة لملاحظة نقطة قريبة، وإنْ كانت مختلفة. إن إلقاء نظرة سريعة على الجدول توحى بفكرة ناتج اجتماعى Social Product أو ناتج كلى Total Output يُنتَج بخطى متسلسلة و"يوزع" بخطى متسلسلة أخرى. والفكرة مألوفة إلى الحد الذى يندر أن ندرك فيه، إن فعلنا أصلاً، مدى عدم واقعيتها كتجريد. إذ يمثل الإنتاج والتوزيع عمليات مختلفة حقًا فى مجتمع اشتراكى معين. ولكنها فى المجتمع الرأسمالى ليست سوى جوانب مختلفة من عملية واحدة متماثلة: فالجزء الأكبر من المدخولات الرأسمالية تتكون فى سياق المعاملات التى تشكل الإنتاج بالمعنى الاقتصادى تمييزًا له عن معناه التكنولوجى. ومع ذلك، فإن الفكرة الواقعية لتكوين الدخل- التى ليس لميزتها الواقعية أيضًا أى ضرر يمكن أن يبرر إهمالها- لم تتقدم نحو الصدارة إلاّ على نحو متقطع فحسب.(٢١٣) وقد سادت الفكرة الفزيوقراطية عن التوزيع فى كل مكان بفضل الاقتصاديين الفرنسيين، وهو ما يصح أيضًا على الاقتصاديين الإنجليز الذين تبنوها، ربما، تحت تأثير ج.ب. ساى فى بداية القرن التاسع عشر. وبطبيعة الحال، فإن لمفهوم الناتج السنوى الكلى وقيمته (valeur de la reproduction annuelle) استعمالاته الخاصة بمعزل عن تلك الفكرة. وقد تبناه آ. سمث.

ثانيًا: يعمل تبسيط النمط التحليلى، الذى تحققه طريقة الجدول، على إتاحة إمكانات كبيرة للنظرية العددية. وقد أدرك كينيه هذه الإمكانات أكثر من كانتيلون وحملَ مفهومَ هذا الأخير أبعد كثيرًا من هذه الناحية. فقد أرهق نفسه بالبيانات الإحصائية وحاول فعلاً تقدير قيم الناتج السنوى ومجاميع أخرى. أى أن كينيه قد قدَّمَ عملاً حقيقيًا فى القياس الاقتصادى. وقد اكتسب هذا الجانب، أيضا، حيوية

---

(٢١٣) كان إ. فون فيليبوفيج (فى الطبعات اللاحقة من كتابه المقرر: Grundriss der politischen Oekonomie, 1st ed.. 1893-1907) أول من طرح موضوع تكوين الدخل مقابل التوزيع، كما أعتقد.

جديدة فى وقتنا الحاضر عبر العمل العظيم لليونتيف(٢١٤) الذى حافظ على المبدأ الأساسى لطريقة الجدول، رغم اختلافه الكلى عن عمل كينيه من حيث الهدف والأسلوب. ولم يحاول ماركس، الذى وَقفَ بين الاثنين، أن يجعل مخططه فاعلاً من الناحية الإحصائية.(٢١٥)

ثالثا: والأكثر أهمية، أن جدول كانتيلون- كينيه يمثل أول منهج على الإطلاق تم ابتكاره لبلوغ مفهوم صريح لطبيعة التوازن الاقتصادى. ويبدو أن من المستحيل المبالغة فى أهمية هذا الإنجاز ما لم ينجح أنصاره المعجبون به فى تحقيق ذلك بالفعل. وقد ابتدأ علم الاقتصاد، كغيره من العلوم، بدرس العلاقات "الموضعية" بين اثنين أو أكثر من الكميات الاقتصادية، كالعلاقة بين سعر سلعة معينة والكمية المتوفرة منها فى السوق، أى أنه ابتدأ بالتحليل الجزئى Partial Analysis (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم السادس، أدناه). وتوجهت الجهود المبعثرة من هذا النوع نحو نقاط صار لها بعض الأهمية العملية أو أثارت فضولنا لأسباب أخرى. وقد أخذت تتضح شيئًا فشيئًا فى أذهان المحللين حقيقة وجود اعتماد متبادل بين كل الظواهر الاقتصادية وارتباط بعضها ببعض. لقد رأينا أن أفضل المقالات عن التجارة فى القرن السابع عشر Discourses of Trade، كتلك التى كتبها تشايلد أو بولكسفن أو كتابات دافينانت بشكل خاص، كانت تبدى علامات واضحة على الإدراك المتزايد لهذا الأمر. ولكنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء درس كيفية ارتباط الأشياء بعضها ببعض. فقد افترضوا صحة ذلك وكانوا إما غير قادرين على رفع هذا الاعتماد المتبادل إلى مستوى الصياغة الصريحة أو أنهم لم يروا ضرورة لفعل هذا. إذ كانوا بعيدين جدًا عن إدراك الاعتماد المتبادل باعتباره الحقيقة الأساسية التى يمثل تحليلها المصدر الرئيسى للإضافات التى ينبغى على الموقف العلمى تحديدًا تقديمها للمعرفة العملية للإنسان للظواهر الاقتصادية. كما أنهم كانوا بعيدين جدًا عن إدراك الشىء الأهم لكل القضايا العلمية، وهو تحديدًا قضية ما إذا كان تحليل ذلك الاعتماد المتبادل سيفرز علاقات تكفى لتحديد- على نحو فريد إنْ أمكن- كل أسعار وكميات المنتجات والخدمات الإنتاجية التى تشكل "النظام" الاقتصادى. لقد قلت، فى مناسبة سابقة، إن الاكتشاف الأول للعلم هو

---

(٢١٤) Wassily W. Leontief, The structure of the American Economy (1941; new rev. ed., 1951).

(٢١٥) حول مخطط ماركس لإعادة الإنتاج، انظر: ب. س. سويزى، المرجع المذكور سابقًا، الملحق A.

اكتشاف نفسه. ولكن ذلك لا يعنى اكتشاف مشكلته الأساسية. إذ يأتى هذا الاكتشاف الأخير فيما بعد إلى حد كبير. والأمر كذلك بالنسبة لعلم الاقتصاد بشكل خاص. فقد ألمح السكولائيون إلى هذا. واقترب منه الاقتصاديون– رجال الأعمال فى القرن السابع عشر. وجاهد فى سبيله إسنارد وسمث و ج. س. ساى وريكاردو وآخرون، أو أنهم، بعبارة أدق، تحسسوه حيث فعل ذلك كل واحد منهم بطريقته الخاصة. ولكن الاكتشاف لم يتحقق كليًا حتى فالراس حيث يشكل نظام معادلاته، الذى يحدد التوازن (الستاتيكى) من خلال منظومة من الكميات يعتمد بعضها على بعض، الوثيقة العظمى Magna Carta (*) للنظرية الاقتصادية – علمًا بأن النواقص التكنيكية لهذا النصب التذكارى للقانون الدستورى تمثل جزءا جوهريًا من التشبيه (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم السابع، أدناه). ويمكن كتابة تاريخ التحليل الاقتصادى أو، فى جميع الأحوال، تاريخ نواته "البحتة" من تشايلد إلى فالراس، فى ضوء نشوء ذلك المفهوم بصورة تدريجية وانعكاسه فى الوعى.

وهنا، فقد امتلك كانتيلون وكينيه هذا المفهوم المتعلق بالاعتماد المتبادل العام بين كل قطاعات وكل عناصر العملية الاقتصادية حيث لا وجود لأشياء تقف لوحدها وحيث تتوقف كلها بعضها على بعض (وهكذا أيضًا كان دوبون قد صاغ هذا المفهوم). ويتمثل فضلهما المتميز– الذى يشاركهما فيه بواجيلبر إلى حد ما– ودون أن يدركا إمكانات الطريقة التى عممها إسنارد فيما بعد، بأنهما جعلا ذلك المفهوم صريحًا بطريقة معينة خاصة بهما، أى من خلال الجدول: فبينما كانت فكرة تمثيل المنطق البحت الكامن فى العملية الاقتصادية من خلال منظومة المعادلات الآنية بعيدة عن نطاق رؤيتهم بصورة تامة، فقد مثّلاه (كانتيلون وكينيه) من خلال صورة. وبمعنى ما، كانت هذه طريقة بدائية ويعوزها التحديد مما يفسر سبب عدم استمرارها وتطور التحليل على خط آخر من الناحية التاريخية. ولكنها، من ناحية واحدة، كانت أفضل من الطريقة المقبولة منطقيًا أكثر: فهى تصوِّر عملية اقتصادية (راكدة) كتدفق دائرى يعود إلى نفسه فى كل فترة. وهى لا تمثل فقط طريقة للتعبير عن حقيقة كون العملية الاقتصادية هى عملية قائمة بذاتها منطقيًا وشىء واضح يُعد كاملاً بذاته، بل أيضًا طريقة للتعبير عن جوانبها– عن نتائجها

(*) الوثيقة العظمى: وثيقة الحقوق التى أكره النبلاء الإنجليز الملك جون على إقرارها عام ١٢١٥؛ وهى ترمز هنا إلى وثيقة تشكل ضمانا أساسيًا للحقوق.

المحددة بشكل خاص- التى لا تبرز فى منظومة المعادلات الآنية بنفس الدرجة من الوضوح. وبطبيعة الحال، هناك أيضًا التبسيط لنظرية التوازن العام الذى أشرنا إليه من قبل: فقد طابقَ كينيه التوازن العام، أى التوازن فى الاقتصاد ككل بالمقارنة مع التوازن فى قطاع صغير منه، بتوازن المجاميع الاجتماعية social aggregates - بالضبط كما يفعل الكينزيون المعاصرون.(٢١٦)

٤- تورجو

لم يكن تورجو من كتاب القياس الاقتصادى، بيد أنه قد تم تخصيص هذا الموضع من عرضنا لاسمه العظيم لأن تورجو غالبًا ما يُصنَف ضمن الفزيوقراط مع تحفظات معينة. ولأول وهلة، يبدو هذا التخصيص معقولاً إلى حد كاف لأن عمله يزخر بعبارات تهدف بوضوح إلى تأكيد الولاء للمعتقدات الفزيوقراطية تحديدًا. إذ نقرأ فيه: أن الأرض هى المصدر الوحيد للثروة richesses؛ وأن الـ cultivateur (المزارع) لا ينتج مكافأته الخاصة به فحسب بل أيضًا الدخل الذى يستعمل لدفع مكافأة الحرفيين والـ Stipendies (الأجراء) الآخرين؛ وأن نشاط المزارع هو المحرك الرئيسى الماكينة الاجتماعية بينما لا يفعل نشاط الصناعى شيئًا غير التحويل؛ وأن المزارع يساعد ويغذى كل الطبقات الأخرى؛ وهكذا... ولكننا نكتشف شيئًا مذهلاً حينما ندقق الأمر. إذ تبدو تلك العبارات غريبة على المحاجّة التى أُقحمت فيها. ويمكن تجاوزها دون أن يؤثر هذا على القسم الباقى، بل إن هذا الأخير يكتسب حقًا درجة من الانسجام حينما نتجاوزها. وعليه، فحينما نتقيد بالمبدأ المطبَّق فى هذا الكتاب بشكل موحد لتفسير وجهات نظر كهذه، أى المبدأ المتعلق بالطريقة التحليلية والنتائج، فلا خيار لنا سوى إهمال تلك العبارات. فكيف ينبغى علينا التعامل معها؟ أولاً، إن قواعد النقد المقبولة عمومًا ستفضى إلى الشك بتلك العبارات إذا كنا ندرس نصًا قديمًا. والواقع أن الشك الواسع الذى يتكون فى هذه الحالة المحددة لا يخلو من المبرر قط. ذلك لأننا نعلم بوجود مناقشة ودية تمامًا بين دوبون وتورجو حول موضوع نشر مخطوطة الأخير ولا نعلم بنتيجة هذه

(٢١٦) انظر بشكل خاص: Joan Robinson," The Theory of Money and the Analysis of Output," Review of Economic Studies, October 1933.

المناقشة. ومع ذلك، سأرجئ النظر فى هذه النقطة. ولكن، بمعزل عنها تمامًا، حينما نأخذ بالاعتبار ما نعرفه عن تورجو من طبع سمح، فليس ثمة صعوبة فى فهم علة حرصه، وهو يتهيأ للنشر فى ذلك الوقت، على إبداء الاحترام لمجموعة يتفق معها حول نقاط عدة من الاقتصاد العلمى- وربما تَعلمَ منها الكثير كما فى حالة نظرية رأس المال مثلاً- ويتفق معها صميميًا حول كل القضايا العملية المباشرة للسياسة الاقتصادية رغم عدم الاتفاق معها فى بعض النقاط من فلسفتها السياسية. ووفقًا لتلك الفرضية، التى تجعله يسمو كثيرًا أخلاقيًا على مَنْ يشددون على نقاط الاختلاف لإبعاد أنفسهم عن زملاء لهم يدينون لهم بالكثير، فإن من الضرورى ألا نصنف تورجو كفزيوقراطى بتحفظ معين بل باعتباره لا فزيوقراطى يحمل ميولاً فزيوقراطية. ويبدو أن هذه هى حقيقة الأمر بالفعل.

لقد توجهنا صوب مشكلة فصل تورجو عن الفزيوقراط ليس فقط من أجل جعل هذه الشخصية تقف على الأساس الخاص بها كما ينبغى بل أيضًا لوضع هذا الأساس فى مكانه الصحيح، ذلك لأن تورجو كان مرتبطًا مع مجموعة أخرى بشكل وثيق أكثر مما كان مع الفزيوقراط إذا أخذنا كلمة "مجموعة" بمعنى العلاقة الفضفاضة التى لا تحمل معنى مدرسة بالمفهوم المحدد لهذا المصطلح. وقد تمحورت هذه المجموعة حول رجل قوى ومؤثر لم يكن، رغم ذلك، كاتبًا مذهبيًا مجردًا doctrinaire أو مناصرًا لأى "نظام": وهو جورناى.[٢١٧] وهذه الحقيقة تلقى

---

(٢١٧) كان جاك س. م. فينسينت دى جورناى Jacques C. M. Vincent de Gournay (١٧١٢-١٧٥٩)، (الذى آل إليه لقب "دى جورناى" من ممتلكات تركت له لشأن يتعلق بالأعمال، رجل أعمال برجوازيًا جعل من نفسه فيما بعد موظفًا عامًا بشراء وظيفة مراقب تجارة. وكان جورناى شخصًا من نوع رفيع بكل معنى الكلمة يندر وجوده خارج إنجلترا. ولكن ليس من السهل قط وصف خدماته الكبيرة لعلم الاقتصاد. فلا ترد هذه الخدمات فى أعمال منشورة (رغم أنه كتب تقارير وملاحظات أيضًا على ترجمات أعمال اقتصادية إنجليزية). كما لا تكفى رسائله وعباراته لمعرفة مكانته بالنسبة لتاريخ علمنا (رغم أن إحداها نالت الشهرة حيث نسبت إليه عبارة laissez faire, laissez passer {دعه يعمل، دعها تمر}). نحن نعرف جيدًا دوره فى تكوين الرأى تجاه السياسة الاقتصادية عبر ممارسة التأثير البناء على أفضل عقول تلك الفترة، كما نعرف أيضًا ما كان يدافع عنه بشكل عام: إضعاف قيود السيطرة الحكومية، تخفيف الحماية، وما شابه. ولكن يمكننا فقط أن نحس، أو نعيد بناء، تأثيره الخلاق على العمل التحليلى وفقًا لبعض المؤشرات. وقد عيَّنَ نفسه، إذا صح التعبير، معلمًا لأصدقائه ممن عرف كيف يختارهم؛ وكمعلم جيد، فقد أنكر جورناى ذاته بغية إعطاء مؤشرات مشجعة لتعاليم الأفراد الآخرين. ثمة أمران مؤكدان يحق له أن يطلب امتناننا لهما: دفاعه الناجح عن عمل كانتيلون ومساهمته فى تعليم تورجو كاقتصادى. وتحت هاتين القمتين من الإنجازات، لابد أن هناك أعمالاً متوسطة وأعم. وكان هذا الرجل، الذى لم يدّرس قط بالمعنى التكنيكى، معلمًا بأرفع معانى هذه الكلمة، وقد يكون أحد أعظم معلمى علم الاقتصاد طوال تاريخه.=

ضوءًا ساطعًا على خلفية تورجو كاقتصادى. سافر جورناى كثيرًا وكان مراقبًا ذكيًا للتطورات الإنجليزية. وثمة نكهة إنجليزية واضحة فى الكثير مما نعرف عن آرائه. وهناك ترجمات عدة بين كتاباته، وبخاصة ترجمة عمل تشايلد: New Discourse. وكان تورجو صديقه الشخصى الذى أبدى اهتمامه هو الآخر بأعمال الاقتصاديين البريطانيين، وبخاصة هيوم وجوسيه توكر اللذين ترجم جورناى أعمالهما. وإذا أمكن الوثوق بالاستدلال الواضح، فنحن نمتلك هنا مثالاً عن الطريقة التى عَبَرت بها ليس فقط الأفكارُ السياسية، بل وأيضًا الأفكار العلمية وأعادت عبورها القناة الإنجليزية. ويمثل تشايلد– هيوم– تورجو تشكيلة لها أهمية خاصة، وقد تتزايد هذه الأهمية إذا قمنا بإضافة اسم آ. سمث بعد اسم تورجو.(٢١٨) ويمثل كانتيلون الشخصية الأهم من الجزء الفرنسى فى خلفية تورجو.

وتمثل أعمال تورجو اللامعة، ومكانته الثابتة فى تاريخ علمنا، وجدارته الواضحة لعضوية الحكومة الثلاثية التى يشاركه فيها بيكاريا وآ. سمث، أسبابًا كافية لإلقاء نظرة على الرجل وسيرته ولو للحظة. إنه روبرت جاك تورجو Robert Jacques Turgot, Baron de L"Aulnet (١٧٢٧–١٧٨١)، وكان معاصروه يشيرون إليه باسم م. دى تورجو M. de Turgot؛ وكان يُعرف باسم الأب دى بروكو قبل عام ١٧٥٠). وقد انحدر تورجو من عائلة نورماندية عريقة من النبلاء، وإن كانت غير رفيعة، وذات يسر مالى وإن كانت غير ثرية. وتمثل الكلمة الإنجليزية "gentry" {أرستقراطى} والكلمة الألمانية "Junker" {نبيل} نموذجه السوسيولوجى. وبوصفه الابن الثالث، فقد تم تعليمه للعمل فى الكنيسة. وعند ذكر العوامل التى ساهمت فى تحقيق أعماله، تنبغى ملاحظة التعليم الدينى الذى منح مواهبه اللامعة والمبكرة فرصة كاملة. وقد نشأ تورجو ممتلئًا بطموحات كبيرة وبارعًا فى مجالات واسعة (فى العلم وغيره) كأب فى السوربون حيث أصبح شخصية، بكل معنى الكلمة، فى المناقشة وممارسة التأثير البناء الثانى فى شبابه وهو تأثيره كموسوعى مذهبى Secte encyclopediste، رغم تخليه السريع عن

=ولذلك، يبدو أنه يستحق تمامًا المكانة التقليدية التى تمنحه إياها كل الكتب المقررة عمليًا حول تاريخ علم الاقتصاد أو الفكر الاقتصادى، مهما كان الدليل المباشر على تلك المكانة هزيلاً. ويهتم به كل الأدب المتعلق بالمذهب الفريوقراطى. ولا يزال عمل ج. شيل Vincent de Gournay (1897) العمل الأساسى عنه. انظر كذلك عمل تورجو: "Eloge de Vincent de Gournay" المنشور فى: Oeuvres، وكذلك عمل أ. اونكن: Die Maxime: Laissez faire et laissez passer.. (1886).

(٢١٨) انظر الفصل السادس، القسم السادس، أدناه.

ذلك. وقد تحول فيما بعد من كاهن إلى موظف مدنى وبقى كذلك طوال بقية حياتـــه الحافلة. ويمكن للبيروقراطيات، فى كل العهود والبلدان، أن تفخر به ليس فقط لأنه كان زينة البيروقراطية الفرنسية ضمن الـــ ancien regime {النظام القديم} ولكـــن لأن هذه البيروقراطية كانت أيضًا ثالث المؤثرات البيئية التى ساعدت على تكوينه. وقد حقق تورجو نجاحًا كبيرًا كحاكم (مـــدير عـــام) لمديريـــة (generalite) اوف ليموجس خلال الفترة ١٧٦١-١٧٧٤ حيث أظهر حماسته ودهاؤه وروحه المحبـــة لخدمة المجتمع أفضل المزايا. وعلى أساس هذا النجاح، تم تعيينه وزيرًا للأسطول عام ١٧٧٤ وبعد ذلك بشـــهور عـــين فـــى منصـــب Controleur General des Finances (التى تعنى وزير المال والتجارة ومفوض الأعمـــال العامـــة)، وهـــو منصب ظلّ فيه لعشرين شهرًا كان يعانى خلال معظمها من داء المفاصل. وبعـــد سقوطه عاش متقاعدًا حتى وفاته.

وفيما عدا تفاخرنا البحت، نحن الاقتصاديين، بزميل لامع مثل تورجو، فـــإن الأهمية الرئيسية لسيرته بالنسبة لتاريخ التحليل الاقتصادى تكمن فى أن هذه السيرة تفسر سبب عدم إتيان عمله العلمى ثمراته كاملةً. ومع ذلك، فقد ركزَ واضعو السير ومؤرخو الفكر الاقتصادى جل اهتمامهم على مآثره كوزير مالية، والدعاية لقصتين لهما علاقة بسوسيولوجيا علمنا مما يوجب التطرق لهما بإيجاز. ولكن قبـــل القيـــام بهذا، من المهم إنكار وجود أى نية "للنيل" من شهرة إحدى الشخصـــيات البـــارزة المعدودة التى يمكن لعلم الاقتصاد المفاخرة بها: فلا يفكر أحد طبعًا بكتابـــة مجلـــد عن وزراء مالية عظام دون أن يكون تورجو من بينهم. يمكن تسمية أولى هـــاتين القصتين: "الاقتصادى فى أتون العمل" in action. فهى تصور، من زاوية التحليل العلمى، رجلاً يستخلص وصفات لمعالجة أمراض الدولة ويندفع لتنفيذها لاكتســـاب السلطة. ولكن ليس ثمة شيء من ذلك قط. فتورجو، أولاً وآخـــرًا، كـــان موظفًـــا حكوميًا عظيمًا، نظرَ إلى الدولة والمجتمع بعينى موظف حكومى. وهكـــذا، فإنـــه حينما تسلم منصبه الوزارى – ولاشك أن استعمال مصطلح "سلطة" power هنـــا سيكون أمرًا مضللاً– شرع بتطوير الإدارة المالية وحالة الشئون الماليـــة الملكيـــة الميئوس منها تقريبًا. وقد حققَ تورجو نجاحًا استثنائيًا – ولا يصدق تقريبًا – فـــى كلا الأمرين مما يمثل إنجازاته الرئيسية. كما أطلقَ، بمرسوم ملكى، حرية تجـــارة الحبوب الداخلية وألغى الـــ jurandes أى الطوائف الحرفية (والإجراء الأخير هو

الوحيد الذى يتعلق بنا). ولم تشكل هذه الإجراءات وغيرها من الإجراءات الثانوية نجاحًا بالمعنى السياسى نظرًا إلى فشله فى معالجة الجوانب التكتيكية: فقد أثارت هذه الإجراءات مقاومة عنيفة حالاً، ولم يحالف الحظ الإجراء الخاص بتجارة الحبوب لتصادفه مع موسم سيئ. ومع ذلك، فإن المسألة الجديرة بالملاحظة هى عدم وجود أى شىء مما فعله تورجو أو عزم عليه مما يتصل بأى مذهب سواء أكان مذهبًا علميًا أم لا. فالأمر لا يتعدى وجود موظف حكومى يتمتع بقدرات فائقة وفهمَ مجريات الأمور فى عصره وحاول تسييرها بروح عملية. كما أنه لم يكن مجبولاً إلاّ قليلاً على احترام المبادئ المجردة - وهذا فضل يُسجل له - بحيث أنه، ذات مرة، أدخل تعريفة حماية بالفعل، وباشر مشروعًا حكوميًا (يخص الصناعة الكيميائية) فى مرة أخرى. وقد صفّقَ الفزيوقراط له طبعًا وقاموا بالدعاية له، ولكن لم تكن لهم صلة ما بسياساته إلاّ قليلاً. كما لم تكن لهم أى صلة بحصوله على منصبه لأنهم، عام ١٧٧٤، لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بممارسة أى تأثير. وبنفس هذا المعنى، لم يشكل سقوطه سقوطًا لمذهبهم على وجه التحديد.

وتأتى القصة الثانية من رواية حول الثورة الفرنسية. فلما كان ولا يزال معظم من كتبوا عن تورجو يتعاطفون مع هذه الثورة، فقد انساقوا بالضرورة لإعلاء شأن أفراد مختارين من موظفى ancien regime {النظام القديم} والنظر إليهم "كأبطال قاتلوا من أجل النور فى عز ظلام الاستبداد". وكان تورجو المستفيد الرئيسى من ذلك التقليد الذى استهله الثوار أنفسهم الذين كانوا أحيانًا يشيرون إليه بلقب ce bon citoyen {المواطن الصالح} حتى بصفة رسمية. وقد أضاف بعض الكتاب لمسة أخرى بقولهم أن نداء الشعب هو الذى رفع تورجو إلى الوزارة وأن تآمر القصر يقف وراء طرده منها. وفى الواقع، كان قد تم تعيين تورجو فى منصب Controleur من قبل ملك حسن النية تمامًا كان يبحث، بين موظفيه، عن أفضل رجل لشغل المنصب. وإذا كان ثمة تأثير آخر فهو تأثير الوزير دى ماوريباس. وما أن تقلدَ تورجو منصبه حتى باشر الاعتماد كثيرًا على الامتياز الملكى بمنتهى حسن النية دون شك. وهنا، فمن السهل على أى وزير، حينما يتمتع بدعم الملك، أن يضع مراسيم ممتازة ويحاول الحصول على تأييد برلمانات ترفض تلك المراسيم. وما دامت الحكومة يسيّرها أفراد ومجموعات قوية، فإن الصعوبة تكمن فى نيل الموافقة على تلك المراسيم. وقد منحه لويس السادس عشر دعمه

الصادق فى البداية. ولكن مشكلة الملك، الذى كان يتمتع بخصال جيدة عدة، تكمن بالذات فى أنه لم يكن مستبدًا، ولم يكن مستعدًا لاستعمال القوة قط. ومع أن تورجو كان هدفًا للقصر - بسبب سياسته فى خفض الإنفاق بشكل رئيسى - ولمؤامرات أخرى، فإن المقاومة المألوفة للبروليتاريا الزراعية والطوائف الحرفية هى التى أصبحت العاملَ المقرر للوضع بعد حين: إذ كانت ثمة حتى ثورات محلية قمعها تورجو بصورة حازمة. ولذلك، فإن القول بأن تورجو قد تم استيزاره من قبل الملك وإقصاؤه من قبل الشعب هو أقرب إلى الحقيقة من عكسه. وتكمن أهمية هذا الأمر، بالنسبة لأغراضنا، فيما يلقيه من ضوء على شخصية أحد أعظم الاقتصاديين العلميين فى كل العهود. إن التفسير المقدَم يجعل الملك ينجح على نحو أفضل مما يفعل التفسير المعتاد ولكنه، وهذا هو الشيء الوحيد المهم هنا، لا يجعل تورجو ينجح بصورة أسوأ. فهو يجعله ينجح ولكن بصورة مختلفة فحسب. فالموظف الحكومى الممتاز، الذى رأيناه مديرًا جيدًا (وربما) مستشارًا جيدًا، لم يكن قائدًا أو صاحب تكتيك. كما نجده طيبًا وحازمًا (تمامًا بقدر ما يفعل المفسرون الآخرون) ومخلصًا لملكه (مما قد لا يروق لأولئك المفسرين بالقدر نفسه). إن الجواب على السؤال الأكاديمى الذى تمت إثارته، هل كان ممكنًا أن يمنع تورجو وقوع الثورة لو ظلَ فى منصبه، إنما يعتمد على ما نقصد بالثورة. فإذا كنا نقصد التجاوزات الملكية والدموية، فإنه ينبغى أن يكون الجواب إيجابيًا: ولكن ليس بفضل ما كان سيحمله من إصلاحات فى تلك الحالة أكثر مما بسبب استعداده لاستدعاء الجند. إذ لا يروق له أى تلميح بالحرية.

وقد كتب تورجو عمله الرئيسى: Reflections sur la formation et la distribution des richesses لمصلحة اثنين من الباحثين الصينيين عام ١٧٦٦ وتم نشره (ليس من غير احتكاك نتج عن محاولات دوبون أن يتدخل فى تحريره، وهى محاولات كانت، كما يُظن، فى صالح الأصولية المذهبية الفزيوقراطية كما سبقت الإشارة إلى هذا) فى Ephemerides عام (١٧٦٩-١٧٧٠)، وتُرجم إلى الإنجليزية عام ١٨٩٨. ويتمثل الأهم من أعماله الثانوية التى تكمل عمله الرئيسى بما يلى: Eloge de Gournay - وهو عبارة عن رسالة حول النقود الورقية إلى الأب دى سايس (وهو أول عمل اقتصادى له، ١٧٤٩). وكذلك Observations - ملاحظات حول مقالات القديس بيرافى (١٧٦٩) وجراسلن (١٧٦٧) عن فرض

الضرائب غير المباشرة، ومقالة حول القروض النقدية (١٧٦٩). كما أن مساهماته في Encyclopedie تثير الاهتمام كأدلة على سعة تفكيره بما فى ذلك موضوعات مثل "الوجود"، "القدرة على التوسع"، "أصل الكلمات وتاريخها"، ونقده لفلسفة بيركلى، وعدة موضوعات أخرى. وقد تم نشر مؤلفات تورجو (Oeuvres) من قبل دوبون دى نيمور (١٨٠٨-١٨١١)، ونشرها مرة أخرى ج. شيل (١٩١٣-١٩٢٣)، علمًا بأن طبعة الأخير هى التى تستعمل فى هذا الكتاب. كما تمت ترجمة عمل ليون ساى: Turgot إلى الإنجليزية من قبل أ.ب. اندرسون عام ١٨٨٨. انظر كذلك الأعمال التالية: Alfred Neymarck, Turgot.. (1885); S. feilborgen, Smith und Turgot (1892); W. W. Stephens, The Life and Writings of Turgot (1895) and especially G. Shelle, Turgot (1900).

والآن، حينما نحاول مقارنة شخصية تورجو العلمية بكل من بيكاريا وسمث، تدهشنا، أولاً، وجوه شبه مهمة: فثلاثتهم يمتلكون مواهب متعددة من حيث المعرفة وسعة الرؤية؛ وكان كلهم بعيدين عن قطاع الأعمال والطموحات السياسية؛ وانحصر اهتمامهم كلهم بمهمة واحدة وهى التى كانوا يدرسونها. كان تورجو أكثرهم لمعانًا دون شك، مع أن لمعانه كان يشوبه شيء من السطحية ليس فى علم الاقتصاد بل فى اهتماماته الفكرية الأخرى. ويتمثل الفارق الرئيسى، من زاوية عملهم العلمى، فى أن سمث أنفق القليل من طاقاته على غير العمل العلمى، بينما بذل بيكاريا الكثير جدًا عليه، فى حين كان ما أنفقه تورجو، بدءا من عام ١٧٦١، من طاقاته على ذلك العمل يمثل كل ما كان لديه تقريبًا. وكان لديه القليل من وقت الفراغ خلال السنوات الثلاث عشرة التى قضاها فى ليموجس، ولا شيء منه تقريبا حينما كان فى الوزارة لمدة سنتين. وهذا يعنى بالضرورة أنه أنجز عمله الإبداعى حينما كان عمره بين ١٨ عامًا و ٣٤ عامًا، الأمر الذى يفسر كل ما ينبغى تفسيره ليس بصدد المزايا النسبية للأعمال الثلاثة المعنية، بل بصدد الدرجات المختلفة لمدى إكمال تلك الأعمال أصلاً.

كان تورجو على درجة من الاقتدار تمنعه من كتابة أعمال تافهة. ومع ذلك، لا يحتاج إلا المختص بأعماله الذهاب أبعد من عمله Reflexions. وعليه، سنقتصر على درس هذا العمل، باستثناء حالة واحدة. كُتب هذا العمل الرفيع، كما هو واضح، بسرعة فائقة ولم يُنقَح كما ينبغى قط. وكان سيشبه عمل مارشال:

Principles لو أن نص هذا العمل الأخير وملاحظاته وملحقاته تخربت بحيث لم يبقَ منها شيء سوى الخلاصات الهامشية (وحتى هذه ليس كلها). وفى الواقع، لا يمثل ذلك العمل سوى فهرست محكم جدًا تم وضعه لبحث ضخم ليس له وجود. ومع ذلك، فحينما نأخذه كما هو، فإن الهيكل العظمى النظرى لعمل تورجو، حتى بغض النظر عن أسبقيته، يعتبر أفضل من الهيكل العظمى النظرى للعمل Wealth of Nations. وليس ضروريًا، لكى نصل إلى هذا الاستنتاج، أن نعزو إلى تورجو أشياء لم يقلها فعلاً، أو أن ننسب إليه الفضل بأمور تُستخلَص من أشياء قالها حقًا ولكن ربما لم يفكر بها هو نفسه. لقد قام بما يلزم حقًا. وحينما أعتبرُ عمله غير كامل أو بمثابة هيكل عظمى، فأنا أقصد أن ثمة حاجة لحدس أو لسماحة تفسير لإكماله. فالعمل يطرح نظامًا كاملاً للنظرية الاقتصادية. ويمكن لأى اقتصادى كفء سد ما ينقصه دون أن يضيف إليه شيئًا من معرفته الخاصة ما عدا النقد. ليس هناك من يستحب Wealth of Nations لهيكله العظمى فحسب. فمكانة الكتاب تعود إلى معارفه الناضجة، وتوضيحاته القوية، ودفاعه الفعال عن السياسات. كما أن هناك شيئًا لصالح الإنتاج الرفيع للمتخصص الأكاديمى: فهو ثمرة للصبر، للقلق الموسوس، للانضباط الذاتى، وليس بوسعنا التأكد من أن تورجو كان سينتج ذات يوم شيئًا يمكن مقارنته به حتى لو تهيأ له وقت الفراغ المتاح للعالم كله. ومع ذلك، فإن ثمة درسًا يُستفاد من نجاح كلا العملين على نحو مختلف جدًا: ففى علم الاقتصاد، على الأقل، لا يكفى العمل الفكرى؛ بل إن اللمسات الأخيرة، وإحكام العرض، والتطبيق والأمثلة التوضيحية، هى أشياء لها أهميتها أيضًا، وإننا لا نزال بعيدين حتى فى وقتنا الحاضر عن اليوم الذى يمكن فيه، كما فى الفيزياء، تكوين فكر عالمى بكتابة مقالة من أقل من صفحة واحدة. لقد أبلت مساهمة تورجو بأحسن ما يكون البلاء بفضل بروزه فى حقل آخر من حقول الحياة. وحتى فى هذه الحالة، لم تؤدِ هذه المساهمة إلى تلك النتائج التى كان من السهل عليها تحقيقها.

ولما كانت الطريقة الوحيدة لتقديم ذلك الملخص تكمن فى الاختزال، ونظرًا لأن النقاط الأهم سيتم تناولها فى فصول لاحقة، فإننا، هنا، نكتفى ببضع ملاحظات عامة فحسب بدلاً من تقديم دليل للقارئ. يتضمن الثلث الأول من البحث- الأقسام ٣١ الأولى – الجزء الأساسى بما فى ذلك مخطط كانتيلون/ كينيه للطبقات، وتحليل علاقاتها بالإنتاج والتوزيع والتى تشوبها الألوان الفزيوقراطية. ومنذ البدء، يتم

التشديد على فرضيات أساسية معينة كفرضية أن المنافسة تخفض الأجور إلى حد الكفاف الأدنى دائمًا. وتتضمن الأقسام ٣٢-٥٠ نظرية حول المقايضة والسعر والنقود تعتبر، فيما بلغتْ، كاملة تقريبًا، وهى قريبة جدًا من نظرية بوهم/ باورك، إذا استثنينا صياغته الصريحة للمبدأ الحدى. ويتم تخصيص الباقى، فى المقام الأول، لنظرية حول رأس المال تستبق معظم عمل القرن التاسع عشر، ولموضوعات الفائدة والادخار والاستثمار وقيم رأس المال. ويصعب تأكيد أو إنكار الأصالة فى نقاط فردية معينة، وذلك، أساسًا، لأن تورجو لا يستشهد بأحد - وهو أمر غير معيب فى موجز كهذا. ولكن الرؤية الشاملة لكل الوقائع الجوهرية وعلاقاتها المتبادلة، مضافًا إليها الصياغة الممتازة هى أمور بينة إلى حد يجعل من العمل ككل مساهمة أصيلة حتى إذا لم تكن هناك نقطة واحدة تعود إلى تورجو حصرًا. كما لا توجد عمليًا أخطاء محددة فى البحوث الخاصة بالقيمة والتوزيع قبل كل شىء، وهى التى أصبحت مألوفة جدًا فى عقود القرن التاسع عشر الأولى. وليس من المبالغة إن نقول أن الاقتصاد التحليلى أخذ قرنًا من الزمن للوصول إلى ما كان يمكن الوصول إليه فى غضون ٢٠ سنة بعد نشر عمل تورجو لو تم فهم واستيعاب محتواه بصورة صحيحة من جانب مهنة نبيهة. وفى الواقع، فإنه حتى ج.ب. ساى - وهو الحلقة الأهم بين تورجو وفالراس - لم يعرف كيف يوفق فى استغلال ذلك البحث بصورة كاملة..

[يبدو أن ترقيم الأقسام فى طبعة شيل من العمل: Oeuvres تختلف قليلاً عن النسخة الأصلية المنشورة فى الـ Ephemerides حيث تم طمس أحد الأقسام (أو أكثر). انظر: ch. 6, sec. 7, n. 5.]

الفصل الخامس

السكان، الغلة، الأجور والتشغيل

١- مبدأ السكان
(أ) الموقف المؤيد للنمو السكانى
(ب) نمو المعرفة الوقائعية
(ج) نشوء المبدأ "المالثوسى"
٢- تزايد وتناقص الغلة ونظرية الريع
(أ) تزايد الغلة
(ب) تناقص الغلة: ستيوارت وتورجو
(ج) التزايد التاريخى للغلة
(د) ريع الأرض
٣- الأجور
٤- البطالة و"حالة الفقراء"

١- مبدأ السكان

قد تكون مشاكل السكان، أى الأسئلة المتعلقة بالعوامل التى تحدد حجم المجتمعات البشرية والنتائج التى ترافق زيادة أو هبوط عدد سكان بلد ما، أول ما يلفت نظر المراقب المجرد تماما حينما يلقى على تلك المجتمعات نظرة تشوبها روح الفضول العلمى. بيد أن الرأى القائل بأن مفتاح العمليات التاريخية ينبغى إيجاده فى تغيرات السكان يمثل، رغم أحادية جانبه، رأيا معقولاً، على الأقل بالقدر الذى تكون عليه أى نظرية أخرى عن التاريخ والتى تنطلق من حكم مسبق بوجود محرك أساسى وحيد للتطور الاجتماعى والاقتصادى كالتكنولوجيا والدين والجنس وصراع الطبقات وتكوين رأس المال، وغير ذلك. وهكذا فمن المفهوم تمامًا سبب استحواذ قضايا السكان على الاهتمام منذ بدايات التحليل الاقتصادى المبكرة؛ ولماذا بدت هذه القضايا كبيرة بالضرورة فى فكر كتاب الفترة محل الدرس؛ ولماذا كان من الضرورى منحها مكان الصدارة فى العمل النظامى العظيم الوحيد لعلم

الاقتصاد الذى أنتجته إنجلترا قبل سمث وهو عمل السير جيمس ستيوارت: Principles.

ولكن ثمة سببًا عمليًا أيضًا لبروز مشاكل السكان على هذا النحو. فمنذ أن حلت القبائل البدائية مشاكلها السكانية عن طريق الإجهاض وقتل الأطفال، فإن الناس عمومًا، والفلاسفة بخاصة، لم يكفوا قط عن الاهتمام بقضايا السكان. وحتى نهاية القرن السادس عشر تقريبًا، كانت المشكلة قد نجمت عن علاقة عدم توافق بين معدلات ولادة ومعدلات وفاة، من ناحية، وبيئات اقتصادية راكدة أو شبه راكدة، من ناحية أخرى: فمشكلة السكان كانت مشكلة تضخم فعلى أو محتمل فى السكان. ومن هذه الزاوية، كانت هذه المشكلة قد طرحت نفسها على أفلاطون وأرسطو. أما النوع المعاكس من المشكلة فكان استثنائيًا جدًا - حيث يقدم تدهور السلالة المحلية الرومانية فى القرن الأخير من الجمهورية وطوال عهد الإمبراطورية المثال البارز. وفى العصور الوسطى، كانت ديار المنزلة الأدنى من طبقة المحاربين، الفرسان البسطاء، تعانى من الازدحام حينما لم تكن هناك حرب صليبية، حروب الورود wars of Roses، أوبئة، وما شابه، لتخفيض عدد السكان؛ كما أن طوائف الحرفيين قد قدمت مصادر رزق لأعداد محدودة فقط ومرت بصعوبات دائمة فى ظل "قوائم انتظار" كانت تطول دون توقف. بيد أن كل هذا قد تغيرَ خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد رأينا أن المشاكل الاقتصادية العملية لتلك القرون هى مشاكل بلدان فقيرة فى السلع ولكن غنية فى الإمكانات. وعند النظر إلى مشكلة السكان من زاوية هذه الإمكانات، فإنها تتحول إلى مشكلة نقص فى السكان. وعلاوة على ذلك، فقد عانت بعض البلدان فعلاً، وبخاصة ألمانيا وإسبانيا، من تناقص فى السكان depopulation لعقود دون انقطاع.(٢١٩) وكما رأينا أيضًا، فإن هذه الظروف قد سادت فى الوقت الذى غزت فيه أفكار القوة القومية والإقليمية والتوسع عقول وقلوب كل فرد.

(أ) **الموقف المؤيد للنمو السكانى.** وعليه، بدأت الحكومات تفضل حدوث زيادة فى السكان بكل الوسائل المتاحة لها. وقد اختلفت الإجراءات المتبعة من وقت إلى آخر ومن بلد إلى آخر ولكنها فى بعض الحالات- كما فى فرنسا أيام كولبير،

---

(٢١٩) ربما بالغ بعض الكتاب الألمان، والإسبان بشكل خاص، بمدى التناقص السكانى. ومع ذلك، فإن الواقعة نفسها لا تقبل الشك.

مثلاً- كانت شديدة مثل الإجراءات الشديدة التى يلجأ إليها الحكام الفرديون فى الوقت الحاضر. وساير الاقتصاديون أمزجة عصورهم. فقد تحمسوا "للكثافة السكانية" والزيادة السريعة فى السكان مع استثناءات نادرة. وفى الواقع، فإنهم لم يجمعوا على شيء آخر مثلما أجمعوا على موقفهم "المؤيد للنمو السكانى" populationist attitude حتى منتصف القرن الثامن عشر. فالعدد الضخم والمتزايد للسكان كان العلامة الأهم على الثروة؛ وكان السبب الرئيسى للثروة؛ بل كان الثروة نفسها: فهو أكبر أصل asset يمكن لأى بلد أن يمتلك. وكانت مثل هذه التعابير كثيرة بحيث لا داعى للاستشهاد بها. وفى إنجلترا بشكل خاص، شارك الكتاب المرموقون ممن يبرزون كقادة للموقف المؤيد لنمو السكان مثل تشايلد، وبتى، وباربون، ودافينانت، فى كل النقاط تقريبًا.(٢٢٠) أما أن الكتاب الألمان والإسبان قد ذهبوا أبعد من غيرهم، فهذا يعود إلى ظروف بلادهم إلى حد كبير جدًا. أما بالنسبة لإيطاليا، نظرًا لكثافة السكان فيها، ولأنها كانت الأقل حظًا من ناحية إمكانات توسعها الوطنى، فإن الاقتصاديين الإيطاليين لم يذهبوا بعيدًا فى ذلك الاتجاه، ولم يذهبوا فيما بعد، فى الاتجاه المعاكس، أبعد مما فعل إخوتهم الإنجليز والفرنسيين. وكما هو الحال على الدوام، فإن السؤال الوحيد الذى يهمنا هو: ما هو الأساس الاقتصادى المنطقى لكل ذلك إنْ كان ثمة للتحليل الاقتصادى علاقة به أصلاً؟ وينبغى أن يكون الجواب واضحا. تتمثل الإضافة التحليلية التى قدمها الموقف المؤيد للنمو السكانى بفرضية واحدة: تؤدى زيادة السكان، فى ظل الظروف السائدة، إلى زيادة الدخل الحقيقى لكل فرد. وكانت هذه الفرضية صحيحة بصورة واضحة.

ولم تتغير هذه الظروف جوهريًا فى القرن الثامن عشر أو حتى فى العقود الأولى من القرن التاسع عشر، مع استثناءات غير مهمة. وهكذا، فإن ثمة مشكلة

---

(٢٢٠) يندرج معظم أولئك الكتاب ضمن الفئة التقليدية من "الميركنتيليين" ممن يتهمون، كمجموعة، بـ "الخلط" الشهير بين الثروة والنقود أو الذهب والفضة الذى سيتم التعرض إليه فيما بعد. ولذلك، فمن المثير للاهتمام أن بعض الكتاب المسئولين أكثر، كما يبدو، عن ذلك الخلط مثل مؤلف العمل Britannia Languens (وليم بيتوت) يخلطون، فى الوقت نفسه، بين الثروة وحجم السكان. فقد أشار المؤلف، على سبيل المثال، إلى إن "الناس هم السلعة الأكثر خصوصية، والأكثر أولية، والسلعة النفيسة". ألا يدفعنا هذا إلى التأمل قبل أن نأخذ أى من "أنواع الخلط" هذه بشكل حرفى؟ ولكن كانت هناك أصوات معارضة أيضًا. وكان أحد أقدم هذه الأصوات هو صوت مالينس الذى أشار فعلاً إلى "الموانع الإيجابية" positive checks التى تفعّلها الزيادة السكانية فى آخر الأمر.

حقيقية فى تفسير الموقف المعاكس - الذى يمكن تسميته موقف معاداة النمو السكانى anti-populationist attitude أو، إن شئنا ربطه باسم الرجل الذى حقق فيه نجاحًا كبيرًا، الموقف المالثوسى - الذى تعين عليه تأكيد نفسه بين الاقتصاديين بدءا من منتصف القرن الثامن عشر. فلماذا كان الاقتصاديون يرتعبون من فزاعّة ما؟ تتمثل الخطوة الأولى نحو حل لهذه المشكلة بتحديد البلد الذى ظهر فيه الموقف المالثوسى. إن الاقتصاديين الألمان والإسبان لم يخشوا الفزاعة. وفى الواقع، لم تكن ثمة مالثوسية محلية فى ألمانيا أو فى إسبانيا قط: فالمالثوسية التى وجدت فى هذين البلدين كانت نتاجًا للتعاليم الإنجليزية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكما أشرنا قبل قليل، كان لدى الإيطاليين بعض الأسباب الحقيقية لأن يرتعبوا (قليلاً)، وقد فعلوا. ولكن فرنسا كانت المهد الحقيقى لمذهب معاداة النمو السكانى. وعليه، فإن الخطوة الثانية للوصول إلى حل ما تكمن فى معرفة ما إذا كان وضع فرنسا، الاقتصادى والسياسى، يبرر التشاؤم حول المستقبل الاقتصادى للبلاد، رغم الإمكانات "الموضوعية"، ويفسر بالتالى ذلك التغير فى الموقف. لقد كان هناك شىء من هذا حقًا، إذ كانت فرنسا تخوض معركة خاسرة ضد إنجلترا خلال كل القرن الثامن عشر تقريبًا. وبدأ الكثير من شخصياتها البارزة التسليم بهذا الانحدار حوالى عام ١٧٦٠ واستبعاد إمكانات التوسع الوطنى. وعلاوة على ذلك، لم يكن النمط المؤسسى البالى للملَكية فى النصف الثانى من ذلك القرن ملائمًا لتحقيق تنمية اقتصادية قوية فى البلد. وهكذا، فقد انعطف الفكر من المغامرة الجريئة إلى الإمكانات الكامنة فى الزراعة، من أحلام التطور إلى صورة "النضج" أو الاقتصاد شبه الراكد. وتتمثل الخطوة الثالثة والأخيرة فى تفسير سبب انتشار الموقف المعادى لنمو السكان فى إنجلترا، رغم أن الظروف السائدة فيها كانت على حالة معاكسة تمامًا. ولفهم ذلك، فإن من الضرورى إدراك أن الاتجاه طويل الأمد لتطور معين شىء ومآل التغيرات قصيرة الأجل التى يشق هذا الاتجاه طريقه عبرها شىء آخر تمامًا. ولذلك، كان أنصار النمو السكانى الإنجليز فى القرنين السابع عشر والثامن عشر على حق تام فى اعتبار زيادة السكان السريعة قوة محركة، وشرطًا، وعلامة على التطور الاقتصادى. وفى الوقت نفسه، فإنهم كانوا على حق تام بالقدر نفسه فى القلق من التقلبات قصيرة الأجل التى صاحبت هذا التطور، وبخاصة البطالة؛ وهذا لا يثبت تناقضهم فى التحليل أو فى التوصيات. بيد أن هذه التقلبات ازدادت خلال الثورة الصناعية فى العقود الأخيرة من القرن الثامن

عشر بصورة أكثر خطورة مما كانت عليه سابقًا، وذلك لتسارع وتيرة التطور الاقتصادى بالذات. وقد عجزَ بعض الاقتصاديين - وهم قلة، كما سيتبين- عن رؤية الاتجاه من شدة تأثرهم بتلك التقلبات. وقد خلق المزاج المعادى للنمو السكانى آنذاك مجموعة من الفرضيات التحليلية التى عُرفت، فى القرن التاسع عشر، بمبدأ أو نظرية السكان المالثوسية. وقبل أن ندرس تاريخها المبكر، يتعين علينا الاهتمام بموضوع آخر.

(ب) **نمو المعرفة الوقائعية** تم إجراء أول تعداد سكانى عام ١٧٩٠ فى الولايات المتحدة وعام ١٨٠١ فى إنجلترا. وكانت هناك تعدادات أبكر فى كندا وبعض البلدان الأوروبية، ولكن لم تتوافر معلومات يمكن الاعتماد عليها حول وقائع السكان العددية فى فترات منتظمة إلاّ فى عقود القرن التاسع عشر الأولى. ولذلك، وضع كتاب القرنين السابع عشر والثامن عشر نظرياتهم حول السكان مع جهلهم بالوقائع الإحصائية. وإذا استثنينا الحالات النادرة التى ساعدت فيها المعاينة الموضعية على الوصول إلى نتائج محددة، فإن جل ما كان بحوزة هؤلاء الكُتاب قد تَمثلَ بمؤشرات غير موثوق بها وانطباعات غامضة. وهكذا، كان يمكن للكتاب الإنجليز أن يختلفوا على موضوع تزايد أو تناقص أحجام السكان الإنجليز بين عامى ١٦٥٠ و ١٧٥٠. وعليه، فإن البحوث التى أُجريت لتبديد هذا الضباب وما رافقها من مساجلات تفرز مثالاً عن نمط محدد من أنماط التنظير. ففى الأحوال العادية، يهتم التحليل النظرى بالوقائع المعروفة أو التى يفترض أنها كذلك: فهو يرتب، ويفسر، ويوضح، ويضع علاقات بين، ويعمم انطلاقًا من وقائع أو "بيانات" معطاة. وهذا طبعًا هو ما فعلته نظرية السكان فى القرن التاسع عشر أيضًا. ولكن، فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، لم تكن المهمة الرئيسية للبحوث السكانية تتعلق بتحليل وقائع معطاة بل بإدراك كنه هذه الوقائع أصلاً قدر الإمكان: فالبحوث السكانية كانت تفرز نمطًا نظريًا يقوم، بعكس الأنماط الأخرى، بالتراجع قبل أن يقدم المعرفة الوقائعية التى ينبغى أن تحل محله أخيرًا. بيد أن العمل الذى أنجزته تلك البحوث- على أيدى كُتاب الحساب السياسى أولاً- قد أرسى أسس نظرية السكان اللاحقة أيضًا. ذلك لأن كثيرًا من الأفكار، التى تم تطويرها لتكوين رؤية عن الوقائع أصلاً، تم استعمالها لتفسيرها فيما بعد. وهذا هو السبب الذى يحملنا على تقديم أمثلة معينة عن تلك المساجلات، أدناه.

يعتبر عمل السير وليم بتى: Multiplication of Mankind (2 nd ed. rev. and enl., 1686) المثال الأساسى على تكهنات القرن السابع عشر حول الوقـــائع. كما يمكن أيضًا ذكر عمـــل الســـير مـــاثيو هيـــل: Primitive Origination of Mankind (١٦٧٧؛ وقد أُعيد نشره جزئيًا عام ١٧٨٢ تحت عنـــوان: Essay on Population؛ وحول هذا الكاتب، انظر ج.ب. ليميـــز: Memories of the Life, Character and Writings of Sir Matthew Hale, 1835). ويقـــوم الكاتبـــان بالاستنباط من الوقائع، التى تستند على معاينات غير كافية، وفقًا لـــ "قوانين" مشتقة من أفكار عامة أساسًا.

ونشير، بين مساجلات القرن الثامن عشر، إلى جـــدل نجـــمَ عـــن عبـــارة لمونتسكيو نُشرت فى Lettres persanes مفادها أن العالم القديم كان أكثر ســـكانًا من العالم الغربى فى زمانـــه. وفـــى مقالتـــه: " Of Populousness of Antient Nations" (Political Discourses, 1752)، عرضَ هيوم أســـبابًا تؤيـــد الـــرأى المعاكس والتى انتقدها روبرت والاس فى ملحق أطروحته: Dissertation on the Numbers of Mankind (1753) حيث أيدَ موضوعة مونتسكيو. وقد وجد والاس مناصرًا له اسمه وليم بيل قام بتوسيع الحوار حول عدد السكان محولا إيـــاه إلـــى مناقشـــة للأســـباب والنتـــائج. ففـــى أطروحتـــه: What Causes principally Contribute to Render a Country Populous ? and What effect has the populousness of a Nation on its Trade? (1756) طرح بيل نظرية تقـــول إن تنمية الصناعة والتجارة، بتحويلها الموارد بعيدًا عن إنتاج المواد الغذائية، تميل إلى تخفيض السكان (وهى نتيجة اعتبرها حقيقة، وإنْ لم يستحسنها). ولذلك، فقد دافـــع بيل عن تشجيع الزراعة وتوزيع الأراضى بين العوائل الفلاحية بصورة متســـاوية. وقد قاد هذا البحث إلى بحـــث آخـــر: A Vindication of Commerce and the Arts (1758) كتبه دبليو. تيمبل (وهو بائع أقمشة ينبغى ألا نخلطه مع السير ولـــيم تيمبل: رجل الدولة والكاتب فى القرن السابع عشر). لا يحتل عملا بيـــل وتيمبـــل أهمية كبيرة. وقد جرت الإشارة إليهما هنا لأن مناقشة مشـــابهة حـــول موضـــوع مماثل قد وقعت بعد نصف قرن من هذين العملين، وهى معروفة أكثر بكثيـــر: إذ أعاد توماس سبنس التشديد على آراء لا تختلف عن آراء بيل واستثارت ردًا مـــن جيمس ميل مما أرسى شهرته كاقتصادى.

وثمة جدل آخر أكثر إثارة للاهتمام. ففى عام ١٧٧٩، نشرَ ريتشارد برايس، الذى نتذكره الآن أساسًا لأنه اقترح تكوين صندوق احتياطى لإطفاء الدين الوطنى: Essay on the Population of England ذكر فيها أن حجم السكان قد هبط بمقدار الربع منذ ثورة ١٦٨٨، مفسرًا هذا الهبوط بازدحام المدن. وقد تعرض هذا الـــرأى للهجوم طبعًا من قبل عدة كتاب، وبخاصة دبليـــو. ويلـــز: An Inquiry into the Present State of Population in England and Wales, 1781، وكذلك جـــون هاويت: Examination of Dr. Price"s Essay.. 1781، وآخرون كان أ. يونج من بينهم. وكانت مساهمة هاوليت هى الأكثر إثارة للاهتمام ليس فقط لأنها مثال علـــى فن المحاجّة وفقًا لوقائع غير كافية، بل أيضًا لأنه، مثل بيل، قد انغمر فـــى تحليـــل الظواهر الاقتصادية ذات الصلة. وبشكل خاص، فقد فسّرَ تسييج الأراضى كنتيجـــة للزيادة السكانية وكـــ"سبب" لقسم من تلك التحسينات فى الزراعة التى باتت ملحـــة بسبب هذه الزيادة – وهى نظرية كانت تنطوى على شىء من الحقيقة.

(ج) **نشوء المبدأ "المالثوسى"**. ومع ذلك، فإن نظرية السكان كمـــا جـــرى فهمها فى القرن التاسع عشر، أى النظرية التى تخص العوامل– أو "القوانين"– التى تحدد أعداد السكان ومعدلات الزيادة أو الانخفاض فيها، قد ظهرت قبل ذلك المبـــدأ بزمن طويل[٢٢١] فالمبدأ "المالثوسى"، عند إهمال الأمور غير الجوهرية، تَطورَ كليًا فى ذهن بوتيرو عام ١٥٨٩: يميل حجم السكان للزيـــادة، دون أى حـــدود، إلـــى المستوى الذى تقرره خصوبة الإنســـان (virtus generativa باللاتينيـــة)؛ وعلـــى العكس من ذلك، فإن وسائل المعيشة وإمكانات زيادتها (virtus nutritiva) محدودة بشكل واضح مما يجعلها تضع حدًا لتلك الزيادة السكانية، وهى العامل الوحيد الذى يفعل ذلك؛ وإن هذا الحد يؤكد نفسه من خلال الحاجة التى ستحمل الأفـــراد علـــى الامتناع عن الزواج (وهذا هو المانع السلبى، المانع العقلانى، "القيد الأخلاقى" لدى مالثوس) ما لم تتقلص الأعداد دوريًا كنتيجة للحروب، والأوبئة، وما شابه (وهـــو المانع الإيجابى لدى مالثوس). إن هذا العمل الذى عبَّدَ طريق البحث – وهو الوحيد

---

(٢٢١) انظر بشـــكل خـــاص: Rene Gonnard, Histoire des doctrines de la population (1923); J. Bonar, Theories of Population from Raleigh to Arthur Young (1931); C. E. Stangeland, Pre-Malthusian Doctrines of Population (1904); J. J. Spengler, French Predecessors of Malthus.. (1942); F. Virgilii, Il Problema della popolazione (1924). وندعو القراء إلـــى الرجوع إلى هذه المراجع للحصول على تفاصيل القصة التى يتعذر تقديمها هنا.

الذى يستحق الاعتبار فى كل تاريخ نظرية السكان على الإطلاق - قد استبق الوقت الذى يمكن لرسالته أن تنتشر فيه: بل إن هذه الرسالة قد ضاعت عمليًا أثناء الموجة المؤيدة للنمو السكانى فى القرن السابع عشر. ولكن مالثوس، بعد قرنين من بوتيرو، لم يفعل حقًا سوى تكرار هذا العمل وكذلك توظيف قوانين رياضية محددة للتعبير عن مفعول الـ virtus generativa و virtus nutritiva: إذ يتزايد حجم السكان بنسبة أو متوالية هندسية - أى بمتسلسلة هندسية تصاعدية - بينما يتزايد الغذاء بنسبة أو متوالية حسابية.(٢٢٢) ورغم عدم ورود "قانون المتوالية الهندسية" فى عمل بوتيرو، إلا أنه قد تم الإيحاء به من قبل بتى فى عمله: (١٦٨٦)، Multiplication of Mankind، وكذلك شوسميلخ (١٧٤٠) و ر. والاس (١٧٥٣) وأورتز (١٧٧٤) بحيث لم يُترَك لمالثوس أن يقول شيئًا لم يكن قد قيل ضمن هذا المدى من الأفكار. وبين كتاب القرن الثامن عشر، الذين لم يتقيدوا بتلك الصيغة الرياضية الخاصة بل أشاروا إلى أن حجم السكان يزداد بثبات إلى أن يضع عرض وسائل المعيشة ما يحده، يكفى أن نذكر فرانكلين (١٧٥١)،(٢٢٣) ميرابو (١٧٥٦)- الذى عبّرَ عن نفسه بطريقة رائعة: يتزايد الأفراد إلى الحد الذى تضعه وسائل المعيشة مثل "الفئران فى مخزن الحبوب"- السير ج. ستيوارت (١٧٦٧)، تشاستلوخ (١٧٧٢)(٢٢٤) وتاونسند (١٧٨٦).(٢٢٥) وكان ستيوارت، الذى أقرَ مالثوس بأسبقيته، صريحًا بصورة متميزة. وكما فعل بوتيرو بالضبط، فقد نظرَ ستيوارت إلى "القدرة على الإنجاب" كقوة ثابتة تُربط بنابض spring يرتد نحو الأسفل بثقل معين ويتأثر بأى انخفاض فى هذا الثقل بالتأكيد. وقد عرَّفَ تاونسند العامل المحدِّد على أنه "الجوع ليس كشىء يشعر به الفرد أو يخشاه بشكل مباشر بل كشىء يمكن التنبؤ به والخشية منه لتأثيراته الآنية". وكان أورتز، بقدر ما أعلم،

---

(٢٢٢) إذا رمزنا إلى قيمة ابتدائية بـ a وإلى ثابت آخر بـ b، فإن المتسلسلة الهندسية تكون هكذا: a، ab، ab2، ab3... وهذه المتوالية تصاعدية divergent، أى أن مجموع عناصرها يحلق فوق أى رقم نتصوره إذا كانت b تساوى أكثر من واحد. أما المتوالية الحسابية فتكون هكذا: a، a+b، a+ 2b، a+3b..، وهى تصاعدية دائمًا.

(٢٢٣) Benjamin Franklin, Observations concerning the Increase of Mankind. وقد عالج فرانكلين، أكثر من غيره، حالة المجموعات السكانية البشرية فى ضوء الحالة العامة لكل النوع الحيوانى. كما أنه، من ناحية أخرى، قد شدّدَ على "الحيز" room و" الأعداء" كعوامل محدِّدة أكثر من الغذاء.

(٢٢٤) كان Fransois Jean, Marquis de Chastellux جنديًا من حيث المهنة. وقد كتب بحثًا لا يخلو من المزايا: De la felicite publique.

(٢٢٥) Joseph Townsend. انظر بخاصة عمله: Dissertation on the Poor laws, 1786.

أول من اعترف بأن "العقل" قد يكون له تأثير أكثر مما يفترض بالنسبة لتخمين الحاجة - متخذًا من عزوبية رجال الدين الكاثوليك مثالاً لتوضيح هذا التأثير.

إذن، كان بوتيرو أول من عزف لحنًا تشاؤميًا قُدر له أن يكون موضوعًا شهيرًا للنزاع أيام مالثوس: فقد ربط بوتيرو، كما رأينا، بين زيادة السكان وبين البؤس الفعلى أو المحتمل. ولكن معظم من اعتقدوا بأن حجم السكان يميل نحو الزيادة دون حد معين لم يشاركوا بوتيرو نزعته التشاؤمية. على العكس، فقد تعاطفوا مع الآراء المؤيدة للنمو السكانى فى زمانهم وبلدانهم. وأن بتى، وكذلك ميرابو وبالى، قبل تحولهما إلى موقف بوتيرو - مالثوس من الموضوع، هم أمثلة على هذا التعاطف.(٢٢٦) ولا ينطوى هذا الموقف على أى خطأ فى المحاجّة طبعًا ذلك لأن حقيقة أن البشر قادرون فزيولوجيًا على التكاثر إلى المدى الذى ينقص فيه ليس الغذاء فحسب بل الأرض التى يقفون عليها لا تشكل مبعثًا للقلق، إلا إذا اقترنت هذه الحقيقة بفرضية إضافية مفادها أن هناك ميلاً فعليًا لدى البشر نحو هذا الاتجاه وليس مجرد أن تكون استجابة الزيادة السكانية لتوسع البيئة الاقتصادية بقدر هذا التوسع (أو أن الاستجابة ربما تكون حتى فى صورة هبوط فى معدل الزيادة السكانية). وبعبارة أخرى، ينبغى أن يضغط البشر على عرض الغذاء فعلاً. ولكن حتى فى حالة التسليم بمثل ذلك الاتجاه، فليس ثمة ما يستوجب القلق على المستقبل المنظور أو، وهذا أكثر أهمية بالنسبة لنا، أن يكون لهذا أى علاقة بتفسير الظواهر المتزامنة. فلكى يكون الأمر كذلك، لا يكفى كما هو واضح الاعتقاد بأن حجم السكان سوف أو يمكن أن "يضغط على" عرض الغذاء فى وقت ما بعيد وغير محدد at some indefinitely distant time: بل يلزم الاعتقاد بأن الضغط قائم فعلاً، أو أنه على وشك الحدوث بالفعل. وما لم يتم إثبات هذا، فإن التسليم بذلك الاتجاه يمكن أن يتوافق مع الاعتقاد المعاكس بصدد أى وضع معين أو بصدد المستقبل انطلاقًا (ex visu) من أى وضع. قد يتصور القارئ أننى أضع تشديدًا

---

(٢٢٦) أدرج بتى الكثافة السكانية ضمن أصول الهولنديين الرئيسية التى جعلتهم منافسين مرعبين لإنجلترا. وقد أعلن ميرابو، فى تلك الأجزاء من عمله L'Ami des hommes ou traite de la population التى نشرت عام ١٧٥٦، أن حجم السكان الضخم هو بركة ومصدر للثروة: ينبغى تشجيع الزراعة لأن من شأن هذا بالذات أن يجعل أعداد السكان تتضاعف كالفئران. وكان كينيه هو الذى دفع ميرابو إلى قلب العلاقة السببية بين الثروة والسكان. وقد أخذ بالرأى نفسه وليم بالى (Principles of Moral and Political philosophy, 1785, Book vi, ch. 11). وقد تحول بالى عن ذلك الرأى بتأثير عمل مالثوس Essay، والذى تجلى فى عمله: Natural Theology (1802).

زائدًا على هذه الفروقات الواضحة، بيد أن إهمالها قد تسببَ فى بروز خلافات عبثية كثيرة عن السكان فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ومع ذلك، فإن عمل ر. والاس(٢٢٧) يوضح الطريقة التى يمكن أن يكون فيها حتى للاعتقاد المجرد بضغط السكان فى مستقبل بعيد غير محدد صلة بالتحليل الاقتصادى رغم كل شيء، إذ اعتبر والاس الشيوعية المساواتية النمط المثالى للمجتمع بصورة مطلقة. ولكنه رفضه مع ذلك. والسبب الوحيد الذى قَدَّمه لتبرير هذا الرفض يتمثل باعتقاده بأن مجتمعًا كهذا لن يكون فيه أى قيد على مفعول القدرات الطبيعية للتكاثر لدى البشرية بحيث ينتهى تقدم المجتمع الشيوعى إلى ازدحام وشقاء فى آخر الأمر- وهى وجهة نظر لم تتضمن، كما هو واضح، أى تصور عن الوضع الذى كان سائدًا بالفعل فى زمان والاس. ومهما فكرنا بمزايا هذه المحاجَّة، فإنها تتضمن ناحيتين متميزتين يتعذر التشديد عليهما بقوة. أولاً، إذا صحت فرضية عدم إمكانية كبح التكاثر، فإن من شأنها كما هو واضح أن تكون بمثابة "قانون طبيعى" بالمعنى المحدد للمصطلح. وقد سَلَّمَ بهذه الفرضية بصورتها هذه معظم الاقتصاديين الإنجليز فى المائة سنة التالية- كصياغة لضرورة شبه- طبيعية ليس لها مرد. وقد اعتاد نفس هؤلاء الاقتصاديين على الزعم بحتمية مماثلة وصحة مطلقة ليس فقط لتلك الفرضيات الاقتصادية التى لا تمثل سوى نوع من المنطق التطبيقى بل أيضًا لفرضيات أخرى مثل "قوانين الأجور" الخاصة بهم. وكما هو واضح، فليس من غير المعقول الشك بأن عادة الاقتصاديين الإنجليز هذه لها علاقة بإيمانهم بذلك "القانون" البيولوجى. وإذا كان الأمر كذلك، فإن ينبغى عدم معاملة قضية "قوانين علم الاقتصاد" التقليدية كقضية خاصة بالمنهج العلمى، بل كمجرد قضية تتعلق بمدى صحة أو ملاءمة فرضية فردية معينة. ثانيًا: لا يبدو أنه قد خطر ببال والاس قط تصور وجود عقبات أخرى أمام الكمال الإنسانى سوى قدرة البشرية على التكاثر: فما عدا الأخطار التى ترد من هذه الناحية، لم يكن لديه شك بالكمال الإنسانى أكثر مما كان لدى كوندورسيه. وهذا كان يساير

(٢٢٧) R. Wallace, Various Prospects of Mankind, Nature and Providence, 1761. وقد انتقد جودون هذا العمل. ولما كان عمل مالثوس نفسه قد انطلق من انتقاد هذا الأخير، فربما كان تأثير والاس على ما أصبح يعُرف بالمذهب المالثوسى أكبر من تأثير أى كاتب آخر ممن استبق مذهب مالثوس. وقد أنصف مالثوسُ عملَ والاس بشكل كامل، بيد أنه، بعكس والاس ولكن مثل كينييه، أشار بوضوح تام إلى أن الضغط كان حقيقة واقعة ويمثل ظاهرة مستمرة بشكل ثابت.

السوسيولوجيا السطحية لعصر التنوير، ولكن من المهم ملاحظة أن مالثوس، وكل "الكلاسيك" عمليًا، كانوا يحملون الرأى نفسه كما يبدو. ولا أعرف سوى كاتب واحد ممن عزف لحن تحسين النسل على الأقل: إنه تاونسند. فقد ذهب الأخير، فى عمله المذكور من قبل، إلى أن إعالة "الأفراد العاطلين والأشرار" يمكن أن تثقل على الأفراد "المتعقلين والحريصين والنشيطين" وهو ما سيحملهم على عدم الزواج: "فالمزارع لا يربى إلا أفضل ماشيته بينما تحافظ قوانيننا على من هم الأكثر سوءا".

ويمثل كينيه المرجعية البارزة حول الرأى الآخر، أى الرأى القائل بأن ضغط السكان كان قائمًا بالفعل حوالى عام ١٧٥٠- وهو ظاهرة مستمرة بثبات حقًا. فكينيه، الذى ابتعد عن كانتيلون فى هذه النقطة،[٢٢٨] لم يسلم فقط بأن التكاثر السكانى ليس له من حدود سوى وسائل المعيشة بل اعتقد أيضًا بأن التكاثر يميل إلى تجاوز تلك الوسائل على الدوام. وكان تبريره الوحيد لهذه الموضوعة الدوجمائية هو أن هناك، دائمًا وفى كل مكان، أفراد فى حالة فقر أو عوز (indigence). إن نظرية الفقر هذه التى تستند على كثرة السكان تشبه "المذهب المالثوسى" من حيث الجوهر. وقبل نشر عمل مالثوس: Essay، كان لتلك النظرية أنصار قليلون، بحيث أن معظم المؤرخين يُرجعونها إلى كينيه حتى هذا اليوم. ولم يحافظ المذهب المؤيد لنمو السكان على قوته فعلاً - فى ألمانيا وإسبانيا على الأقل. بيد أن الاقتصاديين رفضوا قبول الرأى المعاكس فى كل البلدان. وبدا معظمهم متفقًا مع بيشوب بيركلى الذى كان يبتهج لمنظر الحشود الصاخبة، أو مع هيوم الذى اعتبرَ سعادة المجتمع وكثافته السكانية أشياء "ضرورية لابد منها". وهكذا فقد لخص آ. سمث مبدأ السكان برده إلى حقيقة بديهية مبتذلة، محافظًا على طابعه كقانون - طبيعى، رغم ذلك: "فكل النوع الحيوانى يتكاثر بشكل متناسب مع وسائل العيش التى لا يستطيع أى نوع تجاوزها فى سياق تكاثره" (Wealth of Nations, Book 1, ch. 8). وفى ذات الوقت، وبروحية أنصار النمو السكانى القدامى، أعلن سمث أن "العلاقة الأكثر حسمًا لازدهار بلدى تكمن فى زيادة سكانه" (المصدر نفسه). وقد أسقط بيكاريا كلاً من حماسة الاقتصاديين لنمو السكان وتشاؤمهم من هذا النمو: إذ أدرك أن التزايد ليس بركة دائمًا بحيث يصلى المرء من أجله فى جميع الأزمنة؛ ولكنه قد فهم أيضًا

(٢٢٨) أيّد كانتيلون النمو السكانى من حيث الجوهر. ولكنه تعرض بشكل عابر إلى قضية "ما إذا كان من الأفضل وجود حشد كبير من الناس الفقراء أم عدد أقل وأكثر رخاء".

أن ليس من سبب يدعو إلى الخوف منه على الدوام. ويبدو أنه كان حقًا الكاتب الكبير الوحيد الذى يعرف على نحو محدد الرأى المعقول بصورة واضحة. ومع ذلك، فقد ذهب جينوفيزى أبعد فى التوفيق بين الرأيين المتعارضين. إذ وجد، من زاوية حجم معين للسكان يعيشون تحت ظروف معينة، أن أعداد السكان يمكن أن تكون إما قليلة جدًا أو كثيرة جدًا بالمعنى الذى يجعل الضآلة أو الكثرة تخلق "سعادة" أكبر. وقد قاد هذا الرأى جينوفيزى إلى إعادة التشديد على الفكرة القديمة حول الحجم الأمثل للسكان (popolazione giusta, Lezioni، الجزء الأول، الفصل الخامس)- وهى فكرة قد عاد كنوت فيكسل إلى تبنيها من جديد فيما بعد. إن هذا المفهوم تصعب معالجته هنا وقد لا تكون له قيمة كبيرة، بيد أنه يمتلك ميزة إبراز حقيقة أن المذهب المؤيد للنمو السكانى والمذهب المالثوسى ليسا مذهبين متناقضين يستبعد أحدهما الآخر، كما بدا هذا لأناس كثيرين جدًا.

٢- تزايد وتناقص الغلة ونظرية الريع

(أ) **تزايد الغلة.** لقد رأينا أن الموقف المؤيد للنمو السكانى، بالقدر الذى يمكن فيه تفسيره تفسيرًا اقتصاديًا، يفترض أن نمو السكان سيرفع (ضمن حدود) حصة الفرد من الثروة per capita wealth أو، بعبارة أخرى، أنه يفترض الاعتقاد بتزايد الغلة Increasing Returns. ويسلم بهذا أيضًا، فى معظم الحالات، الموقف المؤيد للحماية الذى كان يتوافق مع مذهب تأييد التزايد السكانى populationism (انظر الفصل السابع، أدناه). إن فكرة تزايد الغلة بهذا المعنى – أى تزايد الغلة بالنسبة لاقتصاد وطنى معين ككل، وبغض النظر عن أى سبب محدد للتزايد فى الغلة، وعما إذا كانت الغلة هى غلة مادية أم يجرى التعبير عنها من خلال النقود – هى فكرة غامضة دون شك ولا تقدم سوى "تلميح" إلى أى من المعانى المختلفة التى اكتسبها هذا المفهوم فيما بعد. ولكن باستثناء مثل هذه التلميحات التى كانت متداولة كثيرًا طبعًا، فإننا نجد، هنا وهناك أيضًا، محاجّات أكثر دقة مثل محاجّة بتى القائلة بأن الإنفاق على ما يمكن تسميته رأس المال الاجتماعىsocial overhead – كالإنفاق على الحكومة، والطرق، والمدارس، وما شابه – لا يزداد بشكل متناسب مع حجم السكان، عند افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. إن هذا لا يجعل

من تزايد الغلة شكلاً معادلاً بصورة تامة لتناقص التكلفة بالنسبة للوحدة الواحدة من الخدمات، ولكنه، مع ذلك، يشخص ظاهرة محددة يمكن ملاحظتها فى كل مجتمع وفى كل منشأة فردية.وقبل طرح محاجّة بتى هذه، فإن قانونًا عامًا حول تزايد الغلة فى الصناعة التحويلية، وكذلك فى صورة قانون لتناقص وحدة التكلفة كان قد تم وضعه بشكل صريح وبإدراك كامل لأهميته من قبل أنطونيو سيرا.(٢٢٩) وقد وصل هذا إلى حد أن الكتب المقررة فى القرن التاسع عشر قد أخذت الكثير من سيرا. ومن المهم بشكل خاص الانتباه إلى حصر فكرة تزايد الغلة بالصناعة. وفى الواقع، فإن سيرا لم يؤكد على أن الإنتاج الزراعى يخضع لتناقص الغلة. ولكن فكرة سريان "قوانين" مختلفة على الإنتاج الصناعى والزراعى كانت واضحة لديه كما لو أنه كان يمتلكها. وهكذا يكون سيرا قد بشّرَ بجانب مهم من تحليل القرن التاسع عشر لم ينبذه بصورة تامة حتى أ. مارشال. ومع ذلك، فإن معظم الاقتصاديين لم يقولوا شيئًا حول هذا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. بيد أن كثيرًا منهم قد افترض ضمنًا، بل أشار بشكل صريح إلى أن تزايد الغلة يسرى على الزراعة أيضًا. سنناقش بعد قليل أهم مثال عن هذا الموقف. أما الآن، فلنلاحظ أن آ. سمث، بعد قرن ونصف قرن من سيرا، أخذ برأى قريب جدًا من رأى هذا الأخير. فقد وضعَ سمث، بصورة واضحة، وإنْ كانت رخوة loosely، قانونًا معينًا لتزايد الغلة: وقد وردَ هذا، أولاً، بالارتباط مع تقسيم العمل (الكتاب الأول، الفصل الأول)؛ وثانيًا وعلى نحو أكثر كمالاً، فى استطراده حول "آثار التقدم فى التحسينات على السعر الحقيقى Real Price للمنتجات الصناعية" الذى جعله ضمن الجزء الثالث من الفصل الضخم حول ريع الأرض (الكتاب الأول، الفصل الثانى) حيث أرجعَ حقيقة أن "كمية أقل من العمل تصبح ضرورية لإنجاز أى جزء معين من المنتوج" إلى وجود "معدات أفضل، وبراعة أكثر، وتقسيم وتوزيع للعمل أكثر ملائمة".(٢٣٠) ولكن سمث لم يقدم قانونًا لتناقص الغلة فى أى مكان، رغم أنه قد

---

(٢٢٩) Breve trattato, (1613). part 1, ch. 3: nell' artefici vi puo essere moltipicazione..e con minor proporzione di spesa (فى الصناعة التحويلية، يمكن أن يزداد المنتوج بأقل من الزيادة المتناسبة فى التكلفة). ولا يخبرنا سيرا بسبب هذا الهبوط فى التكلفة. ومع ذلك، يمكن الافتراض بصورة معقولة بأن سيرا كان يفكر بنفس الحقائق التى أشار إليها آ. سمث فيما بعد.

(٢٣٠) لاحظ أن هذه العبارة تخلط بين شيئين مختلفين تمامًا: فالمعدات "الأفضل" تشير إلى أثر توسيع المعرفة – الأفق التكنولوجى technological horizon – الذى يتحقق فى سياق التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، فإن تحسن تقسيم العمل هو إحدى النتائج المحضة لزيادة المنتوج، ويمكن أن يتحقق فى إطار الأفق التكنولوجى نفسه أو نفس حالة الفنون التكنولوجية.

مَسَ هذا الموضوع مجرد مس، وبخاصة فى الفصل الثانى. وفى الواقع، فإن سمث، فى الفصل الأول، قد أشار فقط إلى وجود اختلاف بين الزراعة والصناعة من ناحية ما تقدمانه من نطاق لتقسيم العمل المتزايد دومًا وإن يتمشى نصه مع التفسير القائل بأنه كان يقصد التشديد على تزايد الغلة فى الزراعة أيضًا، وإنْ بدرجة أقل. هذا رغم حقيقة أن كلتا الحالتين من تناقص الغلة (المادية)، اللتين سلّم ريكاردو ووست بهما فيما بعد، كانتا مطروحتين بصورة كاملة أمامه بعد أن وضعهما السير جيمس ستيوارت (١٧٦٧) وتورجو (١٧٦٧).(٢٣١)

(ب) تناقص الغلة: ستيوارت وتورجو. طرح ستيوارت فى عمله: Principles (1767) – ومن بعده أورتز فى عمله: Economia Nazionale (1774) – ما أسماه أنصار ريكاردو المتأخرين بتناقص الغلة فى ظل التوسع الأفقى Extensive Margin: كلما ازداد حجم السكان توجبَ استزراع أراضٍ متناقصة الخصوبة أكثر فأكثر؛ وعند إضافة مقادير متساوية من الجهد الإنتاجى إلى هذه الأراضى ذات الخصوبة المتناقصة، فإنها تنتج ناتجًا يتناقص باستمرار. كما اكتشف تورجو الحالة الأخرى لتناقص الغلة المادية، والتى نعتها أنصار ريكاردو أنفسهم بتناقص الغلة فى ظل التوسع المكثف Intensive Margin: حينما نضيف مقادير متساوية بشكل متتابع من رأس المال (بمعنى التسليفات avances)- أو مقادير متساوية من العمل، فالأمر سواء بسواء فى هذه الحالة – إلى كمية ثابتة من الأرض، فإن كميات المنتوج التى تتحقق عند كل إضافة سوف تزداد فى البداية على نحو متتالٍ حتى تصل إلى نقطة معينة يكون فيها التناسب بين زيادة الناتج وزيادة رأس المال قد بلغ حده الأقصى. وفيما بعد هذه النقطة، فإن الإضافات التالية من الكميات المتساوية من رأس المال ستصحبها زيادات فى الناتج تتناقص بصورة متصاعدة بحيث تقترب سلسلة هذه الزيادات المتناقصة من الصفر فى النهاية. ومن العسير أن نعبِّر عن التقدير العالى لهذه الصياغة- صياغة ما تم أخيرًا التسليم به بوصفه القانون الحقيقى لتناقص الغلة. فهى تجسد إنجازًا لا تعوزه الألمعية ويكفى وحده لوضع تورجو كمُنَظِّر يعلو عن سمث كثيرًا. وهذه الصياغة

(٢٣١) ملاحظات Sur le Memoire de M. de Saint-Perav الواردة فى طبعات من عمل تورجو: Oeuvres (المذكورة فى الفصل الرابع، القسم الرابع). والتاريخ المذكور فى المتن ليس مؤكدًا بصورة كاملة. وعلاوة على ذلك، فهو تاريخ كتابة العمل. ولا نعلم مدى ضخامة أو ضآلة عدد القراء الذين وصلهم البحث فى ذلك الوقت.

أكثر صحة من معظم صياغات القرن التاسع عشر - وبالفعل، فقد بقت صياغة تورجو غير مسبوقة إلى أن أخذ أدجورث[٢٣٢] المسألة على عاتقه.

إن إدخال مرحلة فاصلة interval من تزايد الغلة قبل أن تبدأ مرحلة التناقص هى لمسة موفقة بشكل خاص؛ أى التسليم بحقيقة أن الغلة لا تبدأ بالتناقص مباشرةً من لحظة إضافة "الجرعة" الأولى من العامل المتغير بل إن تناقص الغلة يسرى فقط بعد الوصول إلى نقطة معينة. والمفروض أن هذا الطرح قد أنهى بصورة حاسمة الرأى الخاطئ القائل بأن اقتران توسع الإنتاج، فى ظل ظروف معينة، بتزايد فى الغلة من شأنه إنكار صحة "قانون تناقص الغلة". وعلاوة على ذلك، فإن تورجو يعرّف مفهومه لتزايد الغلة بدقة ليس لها نظير: فالتزايد فى الغلة هو الذى يرافق إضافة عامل متغير إلى عامل آخر معطى بكمية ثابتة - أو إلى مجموعة من العوامل كمياتها ثابتة بالفرض- قبل بلوغ التشكيلة المثلى من العوامل. وهكذا، يمكن القول أن تورجو قد صاغ حالة خاصة مما نعته الاقتصاديون الأمريكيون بقانون النسب المتغيرة[٢٣٣] Law of Variable Proportions حوالى عام ١٩٠٠.

---

(٢٣٢) انظر الجزء الرابع، الفصل السادس، القسم ٥ب، أدناه.

(٢٣٣) يمكن التعبير عن الشىء نفسه عن طريق مفهوم مختلف بطريقة مختلفة إلى حد ما. وهذا المفهوم، الذى تطور عند نهاية القرن التاسع عشر (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، القسم الثامن)، يعرف فى الوقت الحاضر بدالة الإنتاج Production Function. تعبر هذه الدالة عن علاقة تكنولوجية بين كمية المنتوج وكمية "العوامل" التى تتعاون بنسب معينة على إنتاجه. وبتخفيض عدد هذه العوامل إلى اثنين لغرض التبسيط، يمكننا تأشير المنتوج وكميات العوامل على محاور نظام من حيز الإحداثيات المتعامدة rectangular space co-ordinates. وكل نقطة فى هذا الحيز، تناظر قيمًا موجبة وصغيرة جدًا من تلك الكميات الثلاث، تمثل تلك الكمية من المنتوج التى يمكن (فى أحسن الأحوال) إنتاجها بواسطة الكميات المناظرة من العاملين، وستعين مجموعة كل تلك النقاط سطحًا معينًا فى الحيز ثلاثى الأبعاد وهو سطح الإنتاج. وهنا، لندعْ كمية أحد العاملين تبقى ثابتة، ونقطع ذلك السطح بواسطة مستوى عند الزوايا اليمنى من محور ذلك العامل، وندرس النقطة على ذلك المحور التى تناظر العامل الثابت. سيمثل منحنى التقاطع بين السطح والمستوى قانون تورجو حول الغلة المتزايدة أولاً والمتناقصة فيما بعد. ورغم أن تورجو لم يكتشف دالة الإنتاج أو صورتها الهندسية: سطح الإنتاج، بيد أن من الممكن القول بأنه اكتشف إحدى صفاتها وهو شكل أحد مرتكزاتها contours، وأنه، بالتالى، أدرك شيئًا معينًا كان ينبغى أن يثمر امتلاكه (مع عناية عادية وكفاءة كتلك المعتادة فى علمنا) عن تقديم دالة الإنتاج المعروفة فى وقتنا الحاضر، وذلك قبل انقضاء القرن الثامن عشر. ويعود سبب توريط القارئ بهذه المحاجّة فى هذه المرحلة إلى أنها تكشف "طرق التفكير البشرى" التى نادرًا ما تكتشف ما هو واضح وأساسى من البداية. فكثيرًا ما يكتشف العقل البشرى بضع جوانب معينة من فكرة ما ثم يعود بعد ذلك إلى المفاهيم ذات الأولوية من الناحية المنطقية.

أخيرًا، ينبغى أن نسجل لتورجو الفضل فى أنه قد صاغ قانونه فى صورة زيادات متتابعة فى المنتوج successive increments of products وليس فى متوسط المنتوج average product (لكل وحدة من العامل المتغير). وهذا يعنى أن تورجو قد استعمل التحليل الحدى بالفعل، وأن إجادة التكنيك الحديث ما كانت ستمكنه إلاّ من تحسين شكل الصياغة ليس غير. ولا يوجد لديه ما ينتَقد حقًا سوى إدراكه غير الكافى لضرورة تحديد كل من المنتوج الذى يُفترَض سريان القانون عليه والعامل المتغير الذى ينبغى استعماله: فتشكيلة الأشياء المختلفة التى تختفى وراء avances {تسليفاته} لا تلبى هذا المستلزم الأخير ولكنها تتفاداه فحسب.[٢٣٤] أما بالنسبة للاعتراض الآخر القائل بعدم تشديده على حقيقة أن قانونه يمكن أن يفهم فقط فى ظل حالة معطاة من المعرفة التكنولوجية أو تحت أفق تكنولوجى معطى أو فى ظل دالة إنتاج معطاة- كما ينبغى أن نقول- فإن تورجو كان سيجيب بالإيجاب طبعًا. ولكننا على وشك أن نقول إن الأمر ليس كذلك. ومع ذلك، فإن ثمة مسألة لابد من ملاحظتها قبل أن نواصل حديثنا.

لقد تحدث ستيوارت وتورجو عن الزراعة فحسب. ولم يكن هذا يدهش أحدًا قبل ٥٠ سنة، نظرًا لاستقرار تقليد كان يحصر تناقص الغلة بالزراعة. ولكن بوسعنا نحن، الذين نفترض أنه لا تزايد أو تناقص الغلة محصوران بأى فرع من فروع النشاط الاقتصادى، بل ثمة إمكانية لسريانهما فى أى فرع حينما تتوفر شروط عامة معينة، أن نتصور كم كان من الغريب حقًا التحدث عن الزراعة فحسب. ويبدو أن تفسير هذا يكمن فى حقيقة أن الذهن البسيط يرى أشياء قاهرة بشكل خاص فى القيود التى تفرضها البيئة المادية "المعطاة" بصورة صارمة على النشاط البشرى. وتلزم جهود كبيرة لرد الأهمية التحليلية لهذه القيود إلى أبعادها الحقيقية وفصلها عن الأوساخ والصناعة التى تنتج الأوساخ. ومع ذلك، فما كان ينبغى أن يأخذ وقتًا طويلاً هو إدراك أن ليس ثمة فارق منطقى بين محاولة زيادة المنتوج فى مزرعة معينة ومحاولة زيادة المنتوج فى مصنع معين وإدراك أنه إذا كان يتعذر مضاعفة أو توسيع المزارع دون حدود، فإن هذا يصح على المصانع أيضًا. والتفسير الضرورى الآخر يرد من اقتناع كل كتاب القرن الثامن عشر

---

(٢٣٤) ما لم يكن العامل المضاف شيئًا ماديًا محددًا مثل سماد من نوع ونوعية ثابتين أو حتى من نوع ونوعية معينين، فستبرز مشاكل معينة تهدد معنى القانون.

عمليًا- وهو الاقتناع الذى انتقل إلى "كلاسيكيى" القرن التاسع عشر- بأن الأرض كانت معطاة مرة واحدة وإلى الأبد فى حين يمكن للعامل الأصلى الآخر (العمل) أن يزداد دائمًا إلى أى مستوى مطلوب إذا سُمح له بهذا. وحينما نتبنى هذا الرأى، فسوف نتعاطف حالاً مع نفور أولئك الكتاب من معاملة العمل والأرض بطريقة واحدة وتطبيق قوانين الغلة المادية عليهما دون تمييز. وعندئذ، سنتعاطف أيضًا مع بنيتهم التحليلية أحادية-الجانب.

(ج) **التزايد التاريخى للغلة.** سبق أن رأينا أن التشديد، فى ظل ظروف معينة، على تزايد الغلة فى زراعة بلد ما، أى كون الزيادة فى العامل المستخدَم تصحبها زيادة فى المنتوج أكثر منها، لا يعنى إنكار صحة قانون تناقص الغلة. والآن، يلزم النظر بمدى صلة هذه الحقيقة بتفسير وجهات نظر أولئك الاقتصاديين والسياسيين الإنجليز الذين قدموا هذا التشديد بالفعل. وسواء أكان موقفهم صائبًا أم لا، فقد يمكن الدفاع عنه منطقيًا إذا كان قصدهم أحد الأمرين التاليين أو كليهما. فقد كانوا مصيبين منطقيًا (ولو أنهم قد يكونون مخطئين من حيث وقائعهم) إذا كانوا يقصدون أن الزراعة الإنجليزية،[٢٣٥] فى عقود القرن الثامن عشر الأخيرة، كانت تتحرك فى مرحلة interval غلة متزايدة، أى أن الأرض لم تكن قد استوفت بعد حاجتها المثلى من العوامل الأخرى. كما أنهم لم يكونوا أقل صوابًا فى المنطق (وفى الواقع أيضًا إلى حد ما) إذا قصدوا أن إمكانات تحسين تقنيات الإنتاج الزراعى القابلة للتطبيق كانت تلوح فى الأفق حينما تتوفر الموارد الأخرى ("رأس المال") للزراعة - بالطريقة نفسها التى كان يحدث فيها هذا فى الصناعة. ومع ذلك، لنلاحظ أن هذا شىء يختلف تمامًا عن التزايد فى الغلة الذى لا نزال نتحدث عنه لحد الآن. وإذا شئنا، يمكننا بالفعل أن نتحدث فى هذه الحالة أيضًا عن تزايد الغلة الذى يصحب إضافة مقادير متزايدة من الموارد. ولكن هذه الفترات intervals من تزايد الغلة، بعكس غيرها، لا تحدث ضمن النمط المعطى من المستوى التكنولوجى. فكما يحدث فى ظل معدات آ. سمث المحسَّنة، تنطوى هذه

---

(٢٣٥) تحدث أولئك الكتاب والسياسيون دائمًا عن الغلة المتأتية من النشاط الزراعى ككل، تمامًا كما تعود اقتصاديو القرن التاسع عشر أن يفعلوا. ولكن قوانين الغلة، كما فهمها تورجو تحديدًا، تسرى على المزرعة الفردية فحسب. وكانت ميزة إضافية لتورجو أن يتصورها بهذا الشكل، ذلك لأن الانتقال إلى الصناعة ككل، ناهيك عن الاقتصاد الوطنى كله، لا يمثل رحلة بحرية سهلة كما يفترض التحليل البدائى.

الفترات على تغير فى هذا النمط. وعندما نتخيل فترات تورجو ذات الغلة المتزايدة أولاً والمتناقصة فيما بعد كمنحنى يتصاعد ويصل حدًا أقصى ثم ينحدر،(٢٣٦) نجد أن تزايد الغلة بالمعنى السابق يتمثل بمقطع من المنحنى، دون أن يمثل هذا المقطع تزايد الغلة بالمعنى الذى يُناقش الآن. ومع ذلك، يمكن للمعنى الأخير أن يتمثل بانتقال المنحنى كله إلى الأعلى (مع تغير شكل المنحنى أو من دون هذا، بحسب متطلبات الحالة) نحو موقع جديد: إذ يتوقف المنحنى القديم فجأة ويحل محله منحنى يتخذ مستوى أعلى (حتى وإن لم يكن على طول خط سيره بالضرورة) ولكنه يبدى كالسابق فترة من تزايد الغلة بالمعنى السابق وفترة من تناقص الغلة معًا. إن الزيادة فى الغلة بالمعنى الجديد تحدث عند انتقال المنحنى من موقعه القديم إلى موقعه الجديد. وينبغى أن نضيف أنه ليس ثمة سبب لتفسير وجوب تضاؤل الفروق بين المستويات المتتابعة حينما ينتقل المنحنى مرة بعد مرة: إذ لا يوجد قانون لتناقص الغلة من التقدم التكنولوجى. ولتجنب الخلط بين ظاهرتين مختلفتين تمامًا، فإن من الأفضل حصر مصطلح تزايد الغلة بحالة تورجو. وهذا ما سنفعل. وحينما نريد الإبقاء على الصلة بين الاثنين، ولو أنها صلة مضللة، سوف نستعمل تعبير التزايد التاريخى للغلة Historical Increasing Returns للإشارة إلى الظاهرة التى نحاول تفسيرها الآن. وقد اخترنا هذا التعبير للإشارة إلى أن هذا التزايد التاريخى للغلة يتعذر تمثيله، كما هو حال التزايد الأصلى، بأى منحنى أو "قانون"، وبشكل خاص منحنى يمكن التحرك عليه صعودًا أو نزولاً. ذلك لأن المستويات الجديدة للتقنية يتم التوصل إليها فى سياق عملية تاريخية لا يمكن عكسها وتظل متخفية عنا إلى حين التوصل إليها بالفعل.

(٢٣٦) انظر الهامش رقم ٥ أعلاه. ونكرر أن إحداثيات المنحنى الموصوف هناك تمثل "استثمارات" متساوية متتالية من عامل معين ذات نوعية معينة، كنوع معين من العمل مثلاً، وإحداثيات الكميات المناظرة من الناتج الكلى. ولكننا نستطيع أن نجعل الإحداثيات تمثل الزيادات فى الناتج الكلى التى تتحقق تباعًا عند كل جرعة إضافية من "الاستثمار". وبطبيعة الحال، سيبلغ هذا المنحنى "المشتق" (الخاص بالناتج الحدى) أقصاه قبل أن تفعل المنحنيات الأخرى ذلك.

ويوضح المثال التالى هذا الوضع. لقد شدد أندرسون(٢٣٧) بوضوح، وهو أحد أهم الاقتصاديين الإنجليز فى القرن الثامن عشر، على أن قدرة الإنسان على زيادة إنتاجية حقوله "لتجارى زيادة السكان مهما تكن هذه الزيادة".(٢٣٨)

وقد جرى تفسير هذا بمعنى إنكار قانون تناقص الغلة، وكان مالثوس، بين منتقدى أندرسون، أول من أساء فهم الأخير حينما أخذه بهذا المعنى. ولكن تشديد أندرسون لم يكن على المنتوج، بل على إنتاجية الأرض. وينبغى أن يكون هذا الأمر، مع إشارة أندرسون إلى "المكتشفات" فى الفقرة نفسها، جنبًا إلى جنب، برهانًا كافيًا على إن كل ما كان يتأمل فيه هو ما قررنا توًا تسميته: التزايد التاريخى للغلة. ومن السهل بشكل خاص، فى حالة أندرسون، إقناع أنفسنا بأن أفكاره، التى تضخم تلك الإمكانات دون شك، تنسجم مع تقدير قانون تناقص الغلة. صحيح أن أندرسون لم يشر إلى حالة تورجو فى أى موضع، إلا أن من الصحيح بنفس الدرجة أنه سلم بحالة السير جيمس ستيوارت. وذلك لأن أندرسون قد ابتكر حقًا نظرية الريع الريكاردية التى تفترض الحالة الأخيرة مقدمًا.

(د) **ريع الأرض**. سبق أن رأينا أن تفسير ريع الأرض لم يكن من القضايا التى جذبت الانتباه فى المراحل الأولى من التحليل الاقتصادى. ويمكن القول أن كانتيلون، والفزيوقراط من ثم، كانوا أول(٢٣٩) من امتلك تصورًا متميزًا لهذه

---

(٢٣٧) كان جيمس أندرسون (١٧٣٩-١٨٠٨) مزارعًا إسكتلنديًا من النبلاء. وتحتل كتاباته الغزيرة أهمية بالنسبة لتقييم الجدل حول قانون الحبوب ولتاريخ التحليل الاقتصادى معًا. وما يلى يمثل أكثر أعماله أهمية. Observations on the Means of Exciting a Spirit of National Industry (1777); An Enquiry into the Nature of the Corn laws (1777)؛ ومقالاته العديدة فى عمله ذى المجلدات الستة: Recreations in Agriculture, National History, Arts, and Miscellaneous Literature (Publ. 1799-1802). وكان أندرسون يمتلك، بدرجة غير معهودة، ما كان ينقص عددًا كبيرًا من الاقتصاديين: الرؤيا.

(٢٣٨) Recreations, Vol. ıv, p. 374؛ وقد استشهد كانان فى: A History of the Theories of Production and Distribution (3d ed. 1917, p. 145) بتلك الفقرة لإثبات أن قانون تناقص الغلة لم يكن معروفًا لدى المختصين فى الزراعة فى ذلك الوقت. وليس ثمة شك طبعًا فى أن هؤلاء المختصين كانوا مربكين تمامًا بصدد ذلك القانون، وأن المذاهب الاقتصادية والسياسية الخاصة بذلك الوقت بدت كهراء أحيانًا، وذلك لفشلها فى ملاحظة عمل تورجو. ولكن ينبغى عدم التشديد دون ترو على أن تلك المذاهب كانت هراء محضًا بالفعل أو أن جهلها بذلك القانون كان يقلل من قيمتها دائمًا.

(٢٣٩) هذا الرأى يهمل التعليقات التى قدمها بتى حول الموضوع – وهى لا تعنى الكثير – وأمورًا أخرى أيضًا. ويمكن القول أن بعض الكتاب (مثل لوك)، ممن فسروا – أو "برروا" – ملكية الأرض بالعمل المستثمر فيها، كانوا يمتلكون نظرية للريع تقوم على العمل. ولكن مساهمات كهذه تعد غير آمنة، وأنا لا أميل إلى التشديد على هذه النقطة.

الظاهرة: فقد كان هذا التصور، إذا شئنا استعمال لغة زمن لاحق، يرقى إلى فكرة أن الأرض تنتج الريع لأنها عامل نادر للإنتاج (أو حتى العامل "الأصلى" الوحيد)، وأن هذا الريع يمثل، فى جزء منه، دَفعة فائدة على الاستثمارات التى يقيمها مالك الأرض، وتعويضًا عن "قوى الأرض الإنتاجية الطبيعية وغير القابلة للنفاد"، فى جزئه الآخر. وهذه نظرية بدائية وينقصها التماسك، بيد أنها كانت، مع ذلك، أفضل من كثير من التكهنات اللاحقة. فإضافة إلى ميزة عدم وجود أو افتراض ما هو خاطئ قطعًا، فإنها تمتلك ميزة أخرى ترفعها فوق الأشياء التافهة: فكل من يتمسك بهذه النظرية يثبت إدراكه لحقيقة أن الإنتاجية والندرة، فى حالة عامل عديم التكلفة costless factor، تكفيان لتفسير أن هذا العامل ينتج عائدًا صافيًا بحيث لا يبقى أى معنى للبحث عن تفسيرات أخرى. ولكن الاقتصاديين أخفقوا فى إدراك هذا بالضبط حينذاك وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وهكذا شُغلوا بالتكهنات التى قدمتْ، قبل انقضاء القرن الثامن عشر، نظريتين للريع قُدرَ لهما أن تسودا خلال الحقبة التالية (حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر تقريبًا). يمكن للأولى أن ترتبط باسم آ. سمث والثانية باسم جيمس أندرسون.

أفرزت نظرية آ. سمث للقيمة والتى ستناقش فى الفصل القادم، نتيجة مفادها أن الشيء عديم التكلفة costless لا يمكن أن يكون له سعر ما فى ظل المنافسة. والأرض لا تكلف خدماتها شيئًا ما: إذ أوضح سمث بالتفصيل أن هذه الخدمات لا يمكن مساواتها بخدمات رأس المال الذى يمكن استثماره فى الأرض. ولكن الأرض تتقاضى ثمنًا رغم ذلك. وعليه، "فإن ريع الأرض ... باعتباره السعر المدفوع نظير استعمال الأرض هو سعر احتكارى بطبيعة الحال"(Wealth of Nations, Book 1, ch. 11). وإذا صح هذا، فيجب" أن يدخل الريع فى بنية سعر السلع" كما هو شأن الربح والأجور بالضبط. وهذا ما يرفضه سمث بشكل صريح فى الصفحة التالية. ولكنه غير صحيح طبعًا: فمالك الأرض ليس بائعًا وحيدًا، وبالتالى يتعذر تفسير دخله وفقًا لنظرية الاحتكار. ومما يخفى فقر هذا التحليل للريع هو غزارة مواد سمث وتعليقه المفصل، الأمر الذى جعل الفصل الحادى عشر يضخّم من حجم الكتاب الأول. ثمة الكثير من التفصيلات التى تستحق التسجيل ولكننا نقتصر على ثلاث منها. أولاً: شدد سمث كثيرًا على ريع الموقع. ثانيًا، قام سمث بتطوير نظرية معينة دخلت فيما بعد فى عُدّة مالثوس وظلت تزحف

فى المستويات الدنيا من نظرية القرن التاسع عشر، أى النظرية القائلة بأن "غـذاء البشر هو منتوج الأرض الوحيد الذى يخلق الريع للمالك على الدوام وبالضـرورة" (Ch.11, Part 11)، ذلك لأن إنتاج الغذاء، بحسب مبدأ السكان، هو الإنتاج الوحيد الذى، يبدو وكأنه، يخلق الطلب الخاص به دائما - فالأفواه تتزايـد دائمًـا حينمـا يتزايد عرض الغذاء. ورغم عدم ضرورة التعليق على حسنات هذه الفرضية كمـا أعتقد، فليس من غير الضرورى أن نبين أن هذا النوع من الأشياء يذهب بعيدًا فى تبرير العداء لنظرية لاذ بها اقتصاديون مؤسسيون وتاريخيون. ولنفس هذا السبب، أتعرض إلى نظرية ثالثة (وهى ترد فى الاستنتاج الخاص بالفصل الحادى عشـر): فنظرًا لاعتقاد سمث إن كل زيادة فى ثروة المجتمع الحقيقية تميل، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى زيادة ريع الأرض الحقيقى، فقد استنتج سمث أن المصلحة الطبقية لملاك الأراضى "ترتبط بالمصلحة العامة للمجتمع بصورة محددة ووثيقة" بحيث أن المُلاَّك حينما يتحدثون عن مصلحتهم الطبقية، بعكس من يعيشون على الـربح،"لا يستطيعون خداع الجمهور قط" فى سعيه للبحث عن وسائل لتعزيز الرفـاه العـام. وهذه قطعة من التحليل لا تُصدَق حقًا: إذ يمكن إظهار خطأ مقدماتها انطلاقًا مـن مادة ومحاجّة Wealth of Nations، لكن هذا الاستنتاج لا يصح حتى وإنْ صحت مقدماته.(٢٤٠)

وكما ذكرنا قبل قليل، فنحن لا نحتاج إلا إلى إنتاجية وندرة الأرض لتفسـير وجود شيء معين كالريع. فليس للواقعة المراد تفسيرها أو للوقائع التفسيرية علاقة بتناقص الغلة. ومع ذلك، فقد أثبت أندرسون ارتباط الريع بتناقص الغلة الأمر الذى قُدر له أن يشكل إحدى الخصائص الأكثر تميزًا للنظام الريكاردى. ففـى عملـه: Observations (1777) توصل أندرسون إلى استنتاج مفاده أن ريع الأرض هـو مكافأة تدفع مقابل امتياز استزراع الأرض الأكثر خصبًا من غيرها. وفى عملـه: Enquiry الصادر فى العام نفسه، حدَّدَ أندرسون بدقة أكثر الشروط التى ذكر كانان أنها تثبت تلك الصيغة:"إن الريع، الذى يدفع نظير أى أرض معينة، يساوى الفـرق بين نفقة زراعة الأرض الأكثر تكلفة ونفقة زراعة تلـك الأرض"، مفسـرًا بهـذا

(٢٤٠) تُظهر مثل هذه المحاجَّة وجود قيود معينة على حكم المرء بصورة حاسمة. ولكننا نملك الحق أيضًـا بالشك بوجود تحيز إيديولوجى فى محاجّة كتلك بسبب وضوح عيوبها بالذات. ولذلك، فإن من المهم أن نلاحظ أن آ. سمث كان يضمر حقًا تحيزًا إيديولوجيًا ضد مالك الأرض (انظر الفصل السـادس، أدناه) ولذلك يتعذر استخلاص أى تفسير فى هذا الاتجاه.

الشكل كيف أن المنافسة تساعد كليًا على ضمان ذلك المبلغ لمالك الأرض.[٢٤١] وفى مقالة لاحقة ترد ضمن عمله: (Recreations vol. v)، طرح أندرسون جانبًا آخر من الفكرة نفسها بقوله إن الريع يمثل "أداة" contrivance لتسوية أرباح أراضٍ ذات مستويات خصوبة متفاوتة - وهذا تأكيد على "قانون معدل الربح الوسطى" من شأنه أن يجعل أندرسون سابقًا على ريكاردو فى نقطة أخرى. وباستثناء الادعاء بأن هذا الطرح قد فسَّرَ الريع، فإن كل هذا كان صحيحًا تمامًا إلى الحد الذى بلغه تحليل أندرسون. بيد أن العمل الذى استبق الفكر المتعلق بهذا الموضوع بقرن من الزمن هو عمل جدير بالتقدير حتى إذا كان كله خاطئًا.

٣- الأجور[٢٤٢]

من المؤكد أن نظرية الأجور تمثل المجال التحليلى الأكثر وضوحًا الذى يمكن فيه تطبيق مبدأ السكان. ويمكن الاستشهاد بكتاب عدة - وبخاصة كينيه وتورجو بين البارزين منهم - لإظهار مدى سهولة الانطلاق من القبول غير النقدى بذلك المبدأ للوصول إلى نظرية حد-الكفاف الأدنى فى الأجور minimum-of-existence theory of wages، وهو استنتاج غير نقدى بنفس الدرجة. وعلاوة

(٢٤١) لا أستطيع أن أفهم السبب الذى دفع البروفيسور كانان، الذى اقتبس تلك الفقرات (المرجع السابق، ص٣٧١-٣٧٣)، إلى تحذير قرائه من أن "استباق أندرسون لنقاط معينة من النظرية الريكاردية ينبغى عدم إساءة اعتباره كاستباق للنظرية الريكاردية كلها. صحيح أن ريكاردو أشار أيضًا إلى حالة تورجو حول تناقص الغلة. إلا أن محاجّته، عمليًا، تجرى وفق حالة ستيوارت كما يفعل أندرسون بالضبط. وعلاوة على ذلك، يبدو أن ريكاردو، مثل أندرسون، تصور أن الريع لن يكون له وجود ما لم يكن هناك تناقص فى الغلة مما قاده إلى خلط هذه الغلة بندرة الأراضى. وعليه، ففى إطار النظرية (التى يذكرها كانان تحديدًا) - وليس فى إطار تشخيص الظروف الفعلية للزراعة الإنجليزية أو التوصية السياسية - لا أجد أى فرق بين أندرسون وريكاردو أو بين أندرسون ووست حول ذلك الموضوع.

(٢٤٢) تولى كل الأعمال الخاصة بتاريخ مذاهب السكان بعض الاهتمام بتاريخ مذاهب الأجور. بيد أن عمل سبنغلر يستحق الذكر تحديدًا. كما يجد القارئ وقائع وأفكارًا لدى هكشر و ماكستوكس. انظر كذلك إى. س. فورنس: The Position of the Labourer in a System of Nationalism (1920)، وهو عمل يركز على إبراز جانب واحد من الصورة ولا يهدف إلى تقديم كل ما يتعلق بالموضوع. انظر أيضًا R. Picard, "Etude sur quelques theories du salaire au xvIII siecle" in: Revue d'histoire des doctrines economiques (1910)

على ذلك، لما كانت نظرية رأس المال الفزيوقراطية - فكرة الـ avances {التسليفات}- تحمل طبيعة توحى بمفهوم "مخصص الأجور" wage fund، فإن دعامة أخرى للاقتصاد الريكاردى تكون قد أُرسيت من قبل الكتاب السابقين على سمث، وبخاصة الفرنسيين منهم.

ولكن فرضية ميل متوسط الأجور للفرد الواحد إلى مستوى حد-الكفاف الأدنى (بغض النظر عن كيفية تحديده) لا تشكل نظرية عن الأجور بأكثر مما تشكل النظريةُ الكمية نظريةً عن النقود. ولكن كلتيهما فرضيتان حول القيم التى تأخذها كميات اقتصادية معينة فى حالة التوازن طويل الأمد وتشكلان جزءا من النظرية العامة عن الأجور أو النقود - إنْ كنا نؤمن بهما - ولكن ليس كل تلك النظرية. ولم تكن قد تطورت نظرية كهذه قبل آ. سمث. ولكن كثيرًا من الكتاب قبل عهد سمث كانوا قد ساهموا بأجزاء منها. وكانت مساهمة تشايلد (التى نوقشت سابقًا، الفصل الرابع) أكثر هذه المساهمات أهمية. لكن هذه المساهمة لم تكن لها صلة بمبدأ السكان. وكما نعلم، فإن تشايلد، وهو نصير للنمو السكانى، كان قد أعلن أن معظم البلدان فى الأجزاء المتحضرة من العالم هى دول غنية أو فقيرة إلى هذا الحد أو ذاك تبعًا لقلة أو وفرة سكانها". وقد جعل تشايلد هذه القلة أو الوفرة تتوقف على "التشغيل"، بحيث يمكننا تفسيره على أنه قصدَ أن معدل الأجر يتحدد بالطلب على العمل من ناحية، والعرض الذى يخلقه ذلك الطلب من ناحية أخرى. وقد كانت تلك بداية جيدة، وحتى أكثر من ذلك، لأن تشايلد لم يذكر شيئًا عن المستوى الخاص الذى تقوم عنده قوى العرض والطلب بتحديد الأجور. وبشكل خاص، كان تشايلد قد تجنبَ قانون حد-الكفاف الأدنى. وبدلاً من ذلك، أشار إلى أن معدلات الأجور العالية هى نتيجة و"دليل قاطع" على ثراء بلد ما. وقد تقدمَ دافينانت قليلاً بإشارته إلى أن الفائدة تكون مرتفعة، على حين أن الأرض والعمل رخيصان فى البلد الفقير. وقد فعل كتاب آخرون مثل هذا. ولكننا لا نجد أكثر من هذه الطروحات لدى أى كاتب آخر إلى أن نصل إلى منظِّرى حد-الكفاف الأدنى المذكورين، أعلاه.

ولا يعنى هذا، طبعًا، أن الناس لم يهتموا بقضايا الأجور. على العكس، فقد ناقش الاقتصاديون هذه القضايا بحماس وترك لنا كل واحد منهم عمليًا رأيه تجاه سياسة الأجور. ولكن معظم هذه الآراء كانت تحمل طبيعة ما قبل- تحليلية. فهى

تعكس عواطف وتقييمات تكشف جوانب مهمة من التاريخ الاجتماعى وتمثل موضوعًا مشروعًا لتطبيق النظرية الماركسية حول الإيديولوجيا شريطة أن تعالَج بروح عقائدية متبصرة. ولكن هذه العواطف لا تعنى بالنسبة لنا سوى إضافة صعوبة أخرى للتفسير: إذ ننساق إلى عناصر تقوم بتشويش التحليل وتتبع من التوصيات المختلفة لكتابنا - أو من مبررات كتلك التى يقدمونها لمقولاتهم المعيارية- ونتعرض دائمًا أثناء ذلك إلى خطر إساءة فهم فرضية تحليلية معينة قد لا تكون، فى حقيقة الأمر، سوى إعلان عن التعاطف مع قضية ما. وهكذا، فرغم أن تشايلد يعتبر الأجور المرتفعة دليلاً على الثراء، إلا أنه لم يقدم أى نظرية أجور- مرتفعة بمعنى أن الأجور المرتفعة، بذاتها، تمثل عاملاً يصنع الرخاء. ولكنه كان يتعاطف مع الأجور المرتفعة بصورة واضحة. ولذلك، بدا وكأنه يمتلك نظرية أجور-مرتفعة بهذا المعنى. أما أن الأمر لم يكن كذلك، فإنه يمكن رؤيته من الطريقة التى تصرفَ بها تشايلد حينما واجهته محاجّة حول الأجور-المنخفضة. إذ أنه لم يحاج حقًا بل غضبَ ببساطة واندفع لتحدى المذهب البغيض: يا له من مشروع خيرى يتحول إلى مرابى! وقد قدَّمَ كتاب آخرون تلميحات لتعليل طروحات تحليلية. فقد نظرَ بعضهم - بما فيهم كارى - إلى الأجور المرتفعة كجزء من آلية نشاط-أعمال فعال وأبرزوا حجة القوة الشرائية. واعتبر كتاب آخرون الأجورَ الحقيقية المرتفعة عاملاً يساعد على الأداء الأفضل.(٢٤٣) ولكن هذا لم يعنِ الكثير. كما أن محاجّة كتاب الأجور-المنخفضة لم تعنِ الكثير أيضًا. فقد حاج بتى قائلاً إن الأجور-المرتفعة من شأنها أن تشجع على الكسل فحسب، وأن مضاعفة الأجور يمكن أن تخفض ساعات العمل إلى النصف. بيد أن الحجة الأهم لصالح هذا الجانب من القضية هى، طبعًا، تلك الخاصة بالمنافسة فى التجارة الدولية. فلأن الأجور- المرتفعة يمكن أن تضعف من الوضع التنافسى للبلد، فقد رأى جيمس ستيوارت أن الأجور "ينبغى" أن تبقى عند مستوى الضرورات المادية.(٢٤٤) كما

---

(٢٤٣) فمثلاً، ميّزَ كل من Daniel Defoe (c. 1659-1731), Plan of the English Commerce (1728); B. Franklen, Reflections on the Augmentation of Wagws بين الأجور المرتفعة وبين تكلفة العمل للوحدة الواحدة من المنتوج.

(٢٤٤) لا يمكن، طبعًا، أن يكون هناك أى شك فى أن العديد من التصريحات لصالح الأجور-المنخفضة تعكس بصورة بسيطة وساذجة مصلحة طبقية معينة دون أن تأتى كنتيجة لأى محاولة لتقييم الأسباب والنتائج بروح علمية. فلم تكن الآراء الداعية إلى الأجور-المنخفضة تناسب فقط البنية الاجتماعية والروح الوطنية الناشئة فى تلك الأزمنة. ولكن تلك الآراء، مهما كانت، كانت تطرَح أيضًا بحريّة تامة لأن المصلحة العمالية لم تكن قد شكلت عاملاً سياسيًا والمثقفون لم يكونوا يؤيدونها بعد. فقد=

ذهب د. هيوم أيضًا إلى أن الأجور-المرتفعة تفاقم وضع التجارة الخارجية للبلد، رغم أنه لم يستخلص من هذا الاستنتاج نفسه؛ على العكس، فقد واصل القول بأن هذا الوضع غير الملائم لا يرهق البلد إلا قليلاً بالمقارنة مع "سعادة الملايين الكثيرة".

يعتبر عمل آ. سمث فى حقل اقتصاد-العمل عملاً متميزًا ويشكل مثالاً رائعًا حقًا على عمله ككل.(٢٤٥) وعلاوة على ذلك، يكتسب هذا العمل أهمية إضافية من كونه المعالجة النظامية الأولى الأكثر كمالاً لذلك الموضوع. ومن المؤكد أن سمث قد تابعَ الكتابات المتاحة. ولكنه، بتشذيبه هنا وتطويره هناك، صنع منها كلاً شاملاً تم تكييفه ليخدم كأساس للتحليل اللاحق كما حدث هذا بالفعل. فقد طوّرَ سمث نظرية شاملة عن الأجور أولاً وقبل كل شىء. وبعد أن استعار فرضية قانون-طبيعى معينة كانت مقبولة على نطاق واسع حينذاك، وهى الفرضية القائلة بأن "منتوج العمل يمثل التعويض الطبيعى عن العمل أو أجور العمل"، يمضى سميث لتفسير كيف تعينَ على العمل أن يتخلى عن جزء من "منتوجه" - أى النتيجة الكلية للعملية الإنتاجية - لملاك-الأراضى وعن جزء آخر لـ "أرباب العمل" masters. ولنلاحظ أن هذا الطرح يعرض المشكلة الأساسية للأجور بالفعل ولكنه يفعل هذا بطريقة خاصة. فمحاجَّة سمث تنطلق من خلفية تاريخية مزعومة عن وضع معين natural state ليس فيه ملاك - أراضٍ وأرباب-عمل، من ناحية، ويشكل فيه العمل العاملَ النادر الوحيد للإنتاج من ناحية أخرى. وإذ يخلط سمث بين هاتين

=كانت تُتخَذ مواقف من العمل - التى كان يجرى التعبير عنها دونٍ قيود - تذكّر بموقف الرومان من عبيدهم أحيانًا، كما عبَرَ كاتو مثلاً عن هذا. أما أن يجرى ضمنًا فى الأدب الاقتصادى - حتى بيكاريا أو حتى سمث - التنكر لرفاه العمال laborers، أو "الفقراء الكادحين" laboring poor، أو مجرد الفقراء the poor، كهدف قائم بذاته، فلا يعنى هذا الأمر ما يبدو أنه يعنيه. فتأكيدات كتلك تحدث مع طبقة التجار أيضًا، وهى تمثل ما ينبغى أن نتوقعه فى حضارة وطنية nationalist civilization. ولكن يمكن اقتباس آراء تشير إلى أن العمال "ينبغى" أن يظلوا فقراء، بل جهلة وفقراء، وأنهم "يجب" أن يخضعوا للنظام بشكل صارم. ولتسهيل ذلك، "ينبغى" ربطهم بالعمل منذ سن الشباب المبكر ودون توقف بحيث ألا يعرفوا أبدًا معنى الفراغ قط، وهكذا. لكن هذه الآراء، كالآراء المعاكسة لها، كانت تميل بصورة طبيعية لأن تعكس نفسها فى العمل التحليلى لأنصارها أو فى الطريقة التى يجرى بها صياغة نتائج هذا العمل؛ وحينما يكون ذلك العمل التحليلى بدائيًا، يصبح من الصعب أكثر مما فى حالة النظريات المحكمة، فصل ما يمكن، لغرض الاختصار، أن نسميه "المنطق" عن المصلحة الطبقية التى يخدمها ذلك المنطق. وهذا الجانب السياسى مهم هو الآخر للموضوعات التى ستجرى معالجتها فى القسم الرابع من هذا الفصل.

(٢٤٥) يقع لب ذلك العمل فى الفصلين الثامن والعاشر من الكتاب الأول من Wealth of Nations. ولكن ثمة وقائع وتعليقات إضافية تتخلل العمل كله.

الواقعتين المختلفتين تمامًا، فإنه يختزل مشكلة الأجور حالاً إلى مشكلة الحصتين التوزيعيتين الأخريين اللتين أصبحتا، بهذا الشكل، "اقتطاعات من منتوج العمل". فالريع هو اقتطاع من الأجور "الطبيعية" والذى ينبع ليس من إنتاجية الأرض، بل من ظهور الملكية الخاصة للأرض مما يتوافق على نحو محكم مع نظريته للريع القائمة على الاحتكار: فبعض الناس يحتكرون الأرض كما يمكن أن يحتكروا الهواء تمامًا لو أن هذا ممكن من الناحية التكنولوجية. والربح هو اقتطاع آخر ينبع ليس من إنتاجية رأس المال- رأس المال "المسلف" إلى العمال - بل ينبع فقط من قدرة مالكى رأس المال(٢٤٦) على انتزاعه، وهى قدرة تعززها كثيرًا سهولة اتحاد هؤلاء المالكين ضد العمال الفقراء والبائسين الذين "ينبغى عليهم إما أن يجوعوا أو أن يحملهم أرباب-العمل على الإذعان الفورى لطلباتهم". وينبغى على القارئ أن يدرك كلاً من الضعف الواضح لهذه المحاجّة حينما تُعامَل كقطعة من التحليل والفتنة التى كانت بصدد اكتسابها فى الوقت نفسه. وفى الواقع، فقد بشرت هذه المحاجّة بكل نظريات الاستغلال والقوة-التساومية حول الأجور التى تم تطويرها فى القرن التاسع عشر، كما أوحت أيضًا بفكرة أن العمل هو "المدعى الأخير" residual claimant.

ومع ذلك، ذهب آ. سمث أبعد من ذلك. فما دام العامل غير قادر على العيش دون تسليفات "أرباب العمل"، فإن بوسع هؤلاء الأخيرين، بالتأكيد، تخفيض أجوره إلى حد-الكفاف المادى الأدنى على وجه التحديد. ولكن تنافسهم على العمل سيجبرهم، مع تزايد الثروة الوطنية، على "خرق إجماعهم الطبيعى على عدم رفع الأجور" وسوف يرفعون معدلات الأجر فوق ذلك المستوى لفترات غير محددة من الزمن. وعليه، فقد أنكر آ. سمث بقوة أن تكون الأجور قريبة من مستوى حد-الكفاف الأدنى فى أى مكان من بريطانيا العظمى أو أنها كانت تتقلب بحسب سعر الأشياء الضرورية price of provision كما كان ينبغى أن يحدث للأجور فى تلك الحالة.(٢٤٧) وهذا، للأغراض العملية، بمثابة إنكار لصحة نظرية الأجور

---

(٢٤٦) يتبنى سمث هذا الرأى هنا فقط: فى إطار نظرية الأجور. فهو يترك، فى المواضع الأخرى، مجالاً لعناصر أخرى كالمخاطرة والمشقة.

(٢٤٧) ومع ذلك، يبدو أن هذا كان يمثل الرأى الدارج. ويعزو غالينى، فى عمله: Dialogues (انظر الفصل السادس، أدناه)، هذا الرأى إلى لى ماركوس الذى يكمن دوره فى التعبير عن الآراء المتداولة.

الفزيوقراطية. ولكن سمث قبلها من حيث المبدأ. وقد نجح فى تحقيق هذه التسوية بين رأيين متناقضين كما يبدو عن طريق عدم التشديد كثيرًا على المستوى المطلق للثروة التى ينبع منها الطلب على العمل بل على "زيادتها المستمرة": فالثروة المتزايدة أكثر من تزايد السكان، وليس الثروة الكبيرة فى حد ذاتها، هى التى تدفع معدلات الأجر نحو الزيادة بشكل نقدى وحقيقى. ولكن الثروة التى لا تزيد، مهما كانت ضخامتها، لا تهيئ ضمانة ضد الأجور-المنخفضة: فالأيدى سوف "تتكاثر بصورة طبيعية بالنسبة إلى تشغيلها" مما يجعل كينيه مصيبًا فى نهاية الأمر. كما سلم سمث أيضًا بنظرية مخصص الأجور wage fund التى أعاد صياغتها بشكل تعرضَ للتطوير والهجوم معًا فى القرن التاسع عشر. وعند معالجة الطلب على العمل، أشار سمث إلى ما يبدو وكأنه حقيقة بديهية: فهذا الطلب "لا يمكن أن يزداد كما هو واضح إلاّ بنسبة الزيادة فى الأرصدة المخصصة لتسديد الأجور". وكانت الدعابة المتخفية خلف كلمة "مخصصة" مسئولة عن مشاكل كثيرة فيما بعد. ولكن نظرًا لأن الطلب على العمل يأتى إما من دخل الأغنياء ممن يطلبون الخدمات الشخصية وإما من رأسمال رجال الأعمال الذين يطلبون الخدمات الإنتاجية، ونظرًا لأن "الزيادة فى الإيراد ورأس المال هى الزيادة فى الثروة الوطنية"، فقد استنتج سمث مزهوًا أن الطلب على العمل سيزداد مع زيادة الثروة " وقد تتعذر زيادته من دونها". وليس ثمة تربة للخطأ أكثر خصوبة من المقدمات المبتذلة.

وقد تم توضيح نظرية الأجور هذه بكل أنواع الوقائع مما يفسر ما تعطيه للقارئ من انطباع بكمالها وواقعيتها. كما تم بسخاء تقديم تعليقات نقدية-وحكيمة فى الغالب- حول تشريعات العمل وقوانين الفقراء الخاصة بذلك الوقت والوقت الأبكر. كما أن اهتمام سمث بالظواهر الملموسة من الحياة العملية يفسر وجود تحليلات كثيرة تتعلق بقضايا خاصة يمكن ذكر واحدة منها. فالنظرية المجردة تتأمل معدل أجر تصورى تناظره، فى الحياة الواقعية، تشكيلة من معدلات الأجر المتفاوتة بدرجة واسعة. وللتأكد من أن النظرية التى تطرح معدلاً واحدا للأجر قادرة، أصلاً، على تفسير الظواهر الحقيقية، ينبغى علينا تحليل طبيعة الفروق فى الأجور - والأرباح - التى يتم كسبها فى الأشغال والمواضع المختلفة. وهذا هو الشيء الذى أبهج سمث وتفوق فيه على حد سواء. لقد وردت المبادرة من كانتيلون. ولكن سمث تعمقَ فى الموضوع كثيرًا، مقدمًا، بهذا الشكل، فصلاً مهمًا، وإن كان غير مثير، للكتاب المدرسى المقرر فى القرن التاسع عشر.

٤- البطالة و"حالة الفقراء"

كان مجتمع القرون الوسطى يوفر، من حيث المبدأ، وظيفة لكل فرد يُعترَف به كعضو فيه: فالتصميم البنيوى لهذا المجتمع كان يستبعد البطالة والعوز. أما من الناحية الفعلية، فلم يكن تهديد البطالة الإجبارية معدومًا كليًا. والعمال البارعون ممن يعملون تحت توجيه الأسطوات masters فى إطار نظامِ الطوائف الحرفية كانوا غالبًا، والعمال الزراعيون (mercenarii) دائمًا، عمالاً مأجورين لم يكن تشغيلهم مضموناً. ولكن، كقاعدة عامة، لم تجد كلتا المجموعتين صعوبة كبيرة فى الحصول على عمل. وفى الأوقات العادية، كانت البطالة ضئيلة كميًا وتقتصر على الأفراد الذين انفصلوا عن بيئتهم أو طُردوا منها وأصبحوا شحاذين ومتشردين وقطّاع طرق بالنتيجة. والأخيرون كانوا يعامَلون بقسوة ولكن دون نتيجة. أما بالنسبة للآخرين، فإن الإحسان والصدقة charity التى مارستها ونظمتها الكنيسة الكاثوليكية كانت مفيدة بصورة تامة. ومن المهم تذكر هذا النمط لأنه شكّلَ موقفًا من البطالة والعاطلين تواصلَ لقرون بعد زوال ظروف القرون الوسطى. ولنتذكر، بشكل خاص، أن البطالة الكبيرة، غير المرتبطة قطعًا بأى نواقص شخصية لدى العاطلين، لم تكن معروفة فى القرون الوسطى إلا كنتيجة للكوارث الاجتماعية كالدمار الذى ينتج عن الحروب والعداء والأوبئة.

وقد تغيرَ هذا فى القرن الخامس عشر وبعده. إن انهيار عالم القرون الوسطى وما صحبه من ثورات اجتماعية يكفى بذاته لتفسير المعاناة وحالة العوز الواسعة الملاحظة حينذاك. فثورة الفلاحين قد حطَّمَت ليس فقط البيئات التى كانت يمكن أن تؤوى اللاجئين من المناطق المنكوبة بل أيضًا جعلت البروليتاريا المتشردة تزداد بأسرع من زيادة الطلب على العمل. ورغم أن المقاومة للتغير التى أبدتها الحرف المنظمَة قد حمت بعض العناصر من السكان، إلا أنها فاقمت وضع عناصر أخرى. والصناعة الرأسمالية الناشئة كانت، فى الأمد الطويل، قد امتصت البطالة أكثر مما خلقتها. ولكن كانت هناك عدة نقاط اختناق أعاقت تطور الفرص الجديدة وتدفق العمل إليها. وعلاوة على ذلك، فحينما تسارعت وتيرة التنمية الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ظهرت البطالة التكنولوجية كظاهرة واسعة وحجبت ذلك الأثر طويل الأمد فى أغلب الأحوال. وهذا هو ما

يفسر البؤس الشديد الذى رافق النظام المصنعى factory system: فالعمل لم ينجذب للمصانع بفضل الأجور الأعلى وظروف المعيشة الأفضل، بل كان مكرهًا عليها، رغم أجوره الحقيقية الأقل وظروف المعيشة الأسوأ لسنين عدة. كما أن الضوابط الحمائية القديمة قد انهارت ليس بتأثير فلسفات عدم التدخل بقدر ما انهارت بتأثير وطأة البطالة الفعلية أو المحتملة. ولفترة من الزمن، وإنْ ليس فى كل مكان بالحدة نفسها، ظلت تنهار كل الحواجز التى تمنع تدهور مصير العامل. وهكذا فليس صعبًا أن نفهم اللغز الذى لاحظناه سابقًا وهو أن الحكومات والكتاب، الذين كانوا يؤيدون النمو السكانى بحماس، لم يكفوا قط عن القلق حول "كيفية توفير العمل للفقراء" أو كيفية محاربة "البطالة".(٢٤٨)

لكن المشكلة الأولى التى واجهت الحكومات الأوروبية منذ بداية القرن السادس عشر كانت مشكلة إدارية. فالأعداد المتزايدة من الشحاذين والمتشردين المعدمين كانت تتجاوز إمكانات الإحسان الفردية فى كل مكان، وكان يتعين على التنظيم الحكومى للمساعدة public organization of relief أن يحل محله فى كل مكان. ففى إنجلترا، أخذت الإجراءات الأبكر طابعًا نظاميًا من خلال قانون إليزابيث بشأن الفقراء الصادر عام ١٦٠١ الذى أرسى بقوة الرسم الإجبارى لمساعدة الفقراء على أساس دائم. وقد كان هذا الرسم بمثابة ضريبة تم فرضها فى كل دائرة كنسية لإعالة سكانها المعوزين. وكان العبء ثقيلاً، ومرئيًا قبل كل شىء. أما الأسس والنتائج، فكانت مثيرة للجدل بصورة واضحة. وهكذا كان ثمة تعديلات تُقترَح وتُناقَش وتتحول إلى قوانين بشكل متواصل إلى أن صدرت تشريعات الضمان الحديثة. ونظرًا لأن هذا التدفق من الكتب والكراريس والمقالات عن تلك المشاكل على مدى ثلاثة قرون، مهم بالنسبة لتاريخ علم الاقتصاد، فإن من الأفضل لنا ملاحظة الموضوعين الرئيسين هنا. إذ أناطت تشريعات إليزابيث إدارة الأرصدة التى تتجمع من رسوم الفقراء بموظفين محليين فخريين تم انتخابهم لهذا الغرض خصيصًا – وهو ترتيب غير فعال كثيرًا ولم يتغير بصورة جذرية حتى صدور قانون الفقراء المعدّل لعام ١٨٣٤. وهكذا فإن الموضوع الأول يتعلق بمسألة دور كل من الإدارة المركزية والإدارة المحلية. والموضوع الثانى، الذى هو أكثر أهمية بالنسبة لنا، يخص المساعدة الخارجية Outdoor Relief بالمقارنة مع الإعالة فى

(٢٤٨) تم وصف تلك الظروف غير مرة وبدرجات متفاوتة من الكفاءة والدقة. ويكفينا هنا أن نشير مرة أخرى إلى أعمال هكشر ومانتوكس.

داخل بيوتات العمل Maintenance in a Workhouse. كانت المساعدة الخارجية هى الطريقة الأصلية التى، بسبب كثرة الإساءات الإدارية والتى لم يكن إلاّ جزء منها فقط ناجمًا عن عيب كامن فى أسسها ذاتها، قد أثارت انتقادات أدت إلى الأخذ بطريقة بيوتات العمل وهيأت الأرضية، بهذا الشكل، لانتصارها المؤقت عام ١٨٣٤.[٢٤٩] ولنكرر: إن التشريع والإدارة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر لم يقدما سوى القليل لإكمال الأنظمة السارية لمواجهة البطالة من خلال الإجراءات التى تحمى المشتغلين من ناحية ساعات العمل، وظروف العمل، وما شابه (أو حتى بالنسبة للنساء والأطفال). وفى بعض دول القارة، نجد أن بدايات التشريع المصنعى تقع ضمن الفترة الحالية المدروسة، كما فى النمسا مثلاً تحت حكم جوزيف الثانى (١٧٨١-١٧٩٠). ولكن فى إنجلترا، لم يكن هناك أى شىء تقريبًا قبل صدور قانون رعاية صحة وأخلاق الصبيان المتدربين عام ١٨٠٢[٢٥٠] ومع ذلك، يتعين علينا، ضمن سياق آخر، أن نشير إلى صدور قانون تشجيع النقابات عام ١٧٩٣ الذى خفف من التشريع المعادى لنشاط العمال فى النقابات.

وقد تمثلت الحلول الرئيسية للبطالة فى إجراءات قُصدَ بها تشجيع الصناعة التحويلية. وسنرى فيما بعد (فى الفصل السابع) أن القلق على فرص التشغيل كان يشكل أحد الدوافع الرئيسية للسياسات "الميركنتيلية". وفى بعض دول القارة، وبخاصة فى ألمانيا، كانت حماية ملكية الفلاح بمثابة إجراء وقائى ضد إفقار العمال الصناعيين. وقد ساهم قيام بعض الحكومات الأوروبية بالتمويل بالعجز فى التخفيف من المشكلة بالتأكيد، رغم أن هذا الغرض لم يكن مقصودًا. وكانت إنجلترا أقرب إلى موازنة ميزانيتها. بيد أن بعض الكتاب الإنجليز كانوا يدركون إمكانات الحلول النقدية للبطالة أكثر من زملائهم الأوروبيين، رغم أنهم لم يوصوا بخلق مثل هذا العجز.[٢٥١]

---

(٢٤٩) يجد القارئ وقائع كافية حول ذلك الموضوع فى كل كتب التاريخ الاقتصادى تقريبًا. ومع ذلك، ثمة كتب ثلاثة يُوصى بها بشكل خاص: E. M. Hampson, The Treatment of Poverty in Cambridgeshire, 1597-1834 (1934); S. and B. Webb, English Poor Law History (1927-9); and Dorothy Marshall, The English Poor in Eighteenth Century (1926). وسيجرى ذكر مراجع خاصة بالقرن الثامن عشر بعد قليل. أما المرجع البارز عن تاريخ القرن التاسع عشر فهو كتاب جورج نيكول: History of the English Poor Law (1854) وكذلك أعماله الأخرى حول تاريخ قانون الفقراء فى إسكتلندا وأيرلندا (١٨٥٦).

(٢٥٠) انظر مثلاً: B. L. Hutchins and A. Harrison, History of Factory Legislation (1903).

(٢٥١) فى الفصل القادم، نعالج بإيجاز قضية مدى إمكانية رد الفضل إلى اقتصاديى القرنين السابع عشر والثامن عشر فيما ينبغى تسميته النظرية النقدية عن البطالة.

وقد شدَّدَ السكولائيون المتأخرون،(٢٥٢) كسابقيهم، على دور الإحسان، ودافعوا عن الشحاذين إزاء الآثار القاسية للبيئة. كما دافعوا عن "حق التسول" بشكل خاص. ولكنهم أدركوا أن تزايد البطالة قد بلغ حدًا يتجاوز إمكانات نزعة الخير لدى الأفراد. وهكذا انغمروا فى مناقشة الإمكانات التى يقدمها التشريع والإدارة العامة، متناولين مشاكل السببية على نحو عارض أولاً وعلى نحو أكثر نظامية فيما بعد. وقد تولى الكتاب العلمانيون، وبشكل رئيسى المستشارون الإداريون، هذه المناقشة فى كل أنحاء أوروبا. وفى ألمانيا، أصبح das Armenwesen (علم الفقر) موضوعًا أساسيًا ضمن الأدب "الإدارى" cameralist literature على نحو طبيعى. وقد سلمت الحكومات الألمانية بمسئولية الدولة عن تشغيل وإعالة الأفراد كشىء طبيعى. وفى إنجلترا، تم التشديد على هذا المبدأ نفسه غير مرة من قبل قضاة بيركشاير مثلاً عام ١٧٩٥. ولكن ليس ثمة الكثير مما يمكن تسجيله لصالح مؤرخ التحليل الاقتصادى(٢٥٣)

أولاً: دافع كثير من الكتاب الكبار، صراحة أو ضمنًا، عن "نظرية" مفادها أن العاطلين المعوزين ملومون شخصيًا عن مصيرهم باستثناء من أدركهم البلاء والمرض. وعند تقييم هذا الرأى، فإن ازدراء عدم كفايته كنظرية عن الظواهر الاجتماعية المراد تفسيرها، والسخط من قسوته الواضحة، لا ينبغى أن تعمينا عن رؤية عنصر الحقيقة الذى يتضمنه، مما جعله يتعرض للإهمال فى وقتنا الحاضر مثلما تمت المبالغة فيه فى زمانه. وقد قام هذا الرأى وفقًا لمحاجَّة المدافعين عن بيوتات العمل وتواصل حتى عام ١٩١٤ تقريبًا. فالأسس المتمثلة بأن المساعدة يجب أن تقتصر على إعالة الفقراء فى بيوتات العمل، وأن الحياة والعمل فى هذه

---

(٢٥٢) يمكن الإشارة إلى مقالات دى سوتو و دى مالينا (القرن السادس عشر) المذكورة سابقًا (انظر الفصل الثانى، أعلاه) كأمثلة على أدب واسع ما لبث يتدفق طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبخاصة فى إسبانيا وإيطاليا. ونقتصر على ذكر أحد الأعمال الأخيرة والأكثر نجاحًا: Giovanni Battista Vasco. Memorie sur les causes de la mendicite et sur les moyens de la supprimer. 1790 (وقد أعيد نشر هذا العمل مع أعمال أخرى له فى مجموعة كوستودى). وكان فاسكو راهبًا فى بيدمونديس قد تحول، تحت تأثير تورجو و آ. سمث، إلى "ليبرالى" كامل بمعنى الإيمان بفلسفة عدم التدخل.

(٢٥٣) لمعلومات أكثر، انظر بخاصة: T. E. Gregory, "The Economics of Employment in England, 1660-1713," Economica, 1921. ولا يوجد مسح آخر بالدرجة نفسها فى أى بلد آخر. ومع ذلك، ينبغى ذكر مقالة ج. أرياس الممتعة حول نظرية البطالة لدى أورتز، فى: Giornale degli Economisti . September 1908.

البيوتات ينبغى أن تكون أقل ملاءمة من أقل فرص التشغيل ملاءمة قد لا تهدف إلا إلى التحقق من وجود العوز؛ ولكن، من الناحية العملية، فإنها غالبًا ما كانت ترتبط بنية تأديبية لا يمكن تفسيرها إلا على أساس النظرية المعنية. ثانيًا: أشار الكتاب الذين تجاوزوا هذا إلى عوامل كثيرة كانت كلها تقريبًا على صلة بتفسير البطالة أو الظروف السيئة لعمل العمال دون إجراء تحليل دقيق. وأكثر هذه العوامل أهمية هى: المنافسة الأجنبية، المعدلات العالية للفائدة، الضرائب والضوابط التى من شأنها تقييد المشروع، تسييج الأراضى، ملكية الأرض وبخاصة بالارتباط مع التسييج. ومن العسير تحديد مدى التبصر الذى يكمن فى أى من هذه العوامل. فتشايلد، مثلاً، أدرج الفائدة المرتفعة كسبب للبطالة. ولكنه لم يورد هذا السبب بمعنى أن الفائدة المرتفعة تحد من الاستثمار بل بمعنى أنها تساعد على اعتزال ممارسة الأعمال فى وقت مبكر مما يبدو كخطأ تحليلى فاضح، وذلك رغم أن إمكانية الدفاع عنه لا تنعدم بصورة تامة. كما كانت هناك إشارة متزايدة فى أواخر القرن الثامن عشر إلى استعمال الآلات كسبب للبطالة (أو لمعدلات الأجر المتدنية). ولكن لم تكن ثمة محاولة لتطوير نظرية معينة عن مكننة العملية الإنتاجية. وبشكل عام، فقد ساد الرأى المعاكس، أى أن إدخال الآلات يميل إلى زيادة التشغيل وزيادة الأجور. ويبدو أن آ. سمث كان يشاطر هذا الرأى الذى تبناه كارى أصلاً. ثالثًا: ثمة اتجاه قد أكد نفسه فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر يذهب إلى تفسير البطالة عن طريق "مبدأ السكان". ويقدم التوضيح التالى أفضل طريقة لبيان الطابع التحليلى لهذا اللون من المحاجّة. فمن الظواهر المألوفة فى كل حالة كساد عدم مقدرة المنتجين على بيع بضائعهم بأسعار تغطى التكلفة. وهكذا فلا يوجد أسهل من القفز إلى الاستنتاج القائل بأن أصل المشكلة يكمن فى "فيض الإنتاج". فهذه هى النظرية الأكثر بدائية بين كل نظريات الأزمات أو حالات الكساد. وبالمثل، فإن أكثر نظريات البطالة بدائيةً هى تلك التى تقول إن الناس لا يجدون العمل بالأجور السائدة لأنهم كثيرون جدًا. وقد عملت هذه النظرية فى إطار أدنى مستويات المحاجَّة وصولاً إلى القول بأن إعالة "الفقراء الأصحاء" يمكن أن تجعل الأمور أسوأ بالنسبة للطبقة العاملة ككل أو حتى القول بأن قانون الفقراء، كما بدا حينذاك، كان يزرع الفقر لأنه يشجع على التزايد السكانى.(٢٥٤) ولنلاحظ أن

(٢٥٤) وكثيرًا ما استعملت مثل هذه الحجج بصورة فعالة ضد التشريع الذى اقترحه وليم بت والذى كان من شأنه تفضيل العوائل الكبيرة. وكان العمل البارز فى هذه المناقشة هو عمل جيرى بنثام:=

هذه النظرية، إن كانت تقول شيئًا ما أصلاً، تسرى بالدرجة نفسها على المساعدة الممنوحة للأفراد العاطلين وعلى المساعدات التى اعتادت هيئات قانون الفقراء التنفيذية تقديمها للأفراد المشتغلين بأجور تقل عن الأجور السائدة. وقد تعرض الإجراء الأخير لنقد حاد لما أدى إليه من إساءات إدارية: فقد مكَّنَ الإجراء الحكام المحليين من سحب جزء من ميزانية مساعدة الفقراء لصالحهم. وقد يفسر هذا عدم تمكن أى كاتب من تقديم أى شىء يمكن قبوله كنظرية كافية نوعًا ما عن المساعدات المخصصة لدعم الأجور. ولكن التشابه بين البطالة والعمل تحت ظروف سيئة employment at substandard conditions كان ظاهرًا بصورة واضحة جدًا. وقد دخل كلاهما فى مفهوم "الفقر" أو "العوز"، الذى كان كينيه أول من فسره بكثرة السكان، كما نعلم.

ولم تنل المشكلة الأخرى ذات الصلة، مشكلة عمل الأطفال، إلا مقدارًا أقل من العمل التحليلى. كان الأطفال يعملون دائمًا مع آبائهم فى الحقل، وفى البيت فى ظل الصناعة المحلية. وقد خلق انتشار المعامل فرصًا جديدة لتشغيل الأطفال فى سن مبكرة جدًا للعناية بالمكائن البسيطة، وشجع على ظهور عادة جديدة تتمثل بربط أطفال الفقراء لدى أصحاب المعامل القطنية من أجل خفض رسم مساعدة الفقراء poor rate. وكان عدد الكُتاب الذين استنكروا الفظائع المرتبطة بهذا العمل أو من آثاره الواضحة على الصحة قليلاً حقًا. إذ قبلت الأغلبية الواسعة منهم عمل الأطفال ليس فقط باعتباره شيئًا طبيعيًا، بل واستحسنوه أيضًا كنظام سليم وكحل لكثير من مشاكل العمال. وقد حيّاه بعض كتاب القرن السابع عشر كنعمة للجماهير واعتبروا، كما يبدو، أن ما يكسبه الأطفال إضافة صافية إلى دخل العوائل العمالية، دون اهتمام بتأثير منافسة عمل الأطفال على أجور العمال البالغين. وتصلح هذه النظرية، التى اعتنقها يارنتون،(٢٥٥) كمثال على تشويه الرؤية تشويهًا إيديولوجيًا. ولكنها تصلح أيضًا كمثال على محاجَّة اقتصادية مبكرة تتضمن عنصرًا معينًا من الحقيقة رغم بساطتها. وحينما نختار إهمال كل شىء ما عدا الدخل النقدى، فإنه من

=Observations on the Poor Law [of] Mr. Pitt (1797) .. الذى بشّرَ برأى الاقتصاديين "الكلاسيك" فى القرن التاسع عشر حول ما يمكننا، من وجهة نظرهم، وصفه بمغالطة المساعدة Fallacy of Relief. انظر: Works, vol. viii.

(٢٥٥) Andrew Yarranton (1616-84), England 's Improvement by Sea and Land (1677). وسنمر بهذا الكاتب وكتابه مرة أخرى فى الفصل السابع. ومن المهم قليلاً أن نلاحظ إشارته إلى تجربة ألمانيا كمثال ينبغى الاهتداء به عند دفاعه عن تشغيل الأطفال بشكل واسع.

المحتمل أن يكون عمل الأطفال، فى ظروف ذلك الزمن، قد قدَّمَ كسبًا معينًا للطبقة العاملة من شأنه – رغم أنه كان أقل بالتأكيد مما يكسبه الأطفال– من شأنه أن يعزز فعلاً مُثل يارنتون حول الرخص والوفرة. وهذا الموقف لم يتغير إلا بصورة بطيئة فى القرن الثامن عشر، وقد تحققَ هذا التغيير بتأثير المشاعر الإنسانية أكثر مما بتأثير التحليل الاقتصادى. ويمكن إيراد حالات عدة من كتاب أشاروا إلى تشغيل الأطفال تشغيلاً كاملاً بسن مبكرة قدر الإمكان– فى سن السادسة أو حتى فى سن الرابعة– بارتياح خال من التحفظ؛ أو ممن قبلوه، على الأقل، بوصفه، دون شك، الحالة الطبيعية للأشياء.(٢٥٦) وقد افترضت تقديرات آرثر يونج للميزانية العادية لعائلة العامل الزراعى أن المعيل الرئيسى للعائلة ما كان بوسعه توفير الحد الأدنى الكافى لعائلته من دون مدخولات زوجته وأطفاله.

ولكن العمل المتعلق بجمع الوقائع fact-finding activity كان فى وضع أفضل، وتشكل نتائجه، فى حقل اقتصاد العمل، أهم إنجاز لتلك الفترة. ويعتبر كتاب إيدن(٢٥٧) العمل البارز الذى ليس له نظير من حيث الشمول والمنهج فى الأدب الإنجليزى أو فى أى أدب آخر فى الفترة المدروسة. ومما له أهمية عملية بالنسبة لنا حقيقة إدراك هذا الكاتب لأهمية ما يجمعه من وقائع ليس فقط لأغراض التشريع والإدارة بل لغرض التحليل الاقتصادى أيضًا؛ هذا رغم إنكاره أن يتعدى قصده جمع المعطيات (بيد أنه، مع ذلك، يطرح مناقشات ممتعة). وكان إيدن يعمل، كما قال هو نفسه، كواحد من "كاسرى الصخر وساحبى الماء" الذين يتعذر تشييد صرح المعرفة من دونهم. ومما له أهمية قصوى لفهم تاريخ علم الاقتصاد أن نتذكر أن

---

(٢٥٦) على سبيل الاستشهاد بحالة واحدة على الأقل، أشار دانييل دافوى فى عمله: Tour thro.. Great Britain (1724-7), vol. 111، إلى أنه لم يشاهد أطفالاً فى بعض القرى الإنجليزية التى زارها فى رحلاته، مستنتجًا بسرور أنهم كانوا فى المعامل كما كان ينبغى عليهم أن يفعلوا. ويرد نفس ذلك الموقف فى كتابه: Plan of the English Commerce (1728).

(٢٥٧) Sir Frederick Morton Eden (1766-1809), The State of the Poor; or an History of the Labouring Classes in England from the Conquest to the Present Period; in which are particularly considered their Domestic Economy..; and the various plans which, from time to time, have been proposed and adopted for the Relief of the Poor.. (3 vols., 1797; abridged by A. G. L. Rogers, 1928) {سير فريدرك مورتن إيدن (١٧٦٦-١٨٠٩)، حالة الفقراء: أو تاريخ الطبقات العاملة فى إنجلترا منذ الفتح وحتى الوقت الحاضر؛ حيث تتم دراسة اقتصادياتهم المحلية بشكل خاص...؛ والخطط المختلفة التى اقترحت ونفذت لمساعدة الفقراء من وقت إلى آخر.. (ثلاثة مجلدات، ١٧٩٧، وقد لخصَ هذا العمل أ.ج. روجيرز ونشر عام ١٩٢٨)}. هذا وتحتل البيانات الخاصة بالسعر والأجر ودراسة الميزانية فى المجلد الثالث أهمية خاصة.

إيدن لم يكن الكاتب الوحيد فى هذا الحقل، رغم أنه كان الكاتب الأهم. فمجموعة دافز حول ميزانيات أسر العمال الزراعيين وتحليله الدقيق لبياناته كانت تُفهم الروح نفسه،(٢٥٨) وكذلك أيضًا عمل ريتشارد بيرن: History of the Poor Laws, 1764. وقد مهَّدَ مثل هذا النوع من العمل الأرضية للتطورات التشريعية التى حدثت فى القرن التاسع عشر.

---

(٢٥٨) David Davies, The Case of Labourers in Husbandry stated and considered, in three parts: Part I. A View of their Distressed Condition. Part II. The Principal Causes of their growing Distress and Number.. Part III. Means of Relief Proposed.. والميزانيات مذكورة فى الملحق. وقد نشر العمل (جزئيًّا عام ١٧٩٥ جزئيًا.

وهناك بعض العناوين الأخرى لكتب إنجليزية ذات أهمية معينة سواء من زاوية الوقائع أو من زاوية التحليل يمكن أن تصلح كمؤشرات للقارئ المهتم. ومع ذلك، ينبغى أن يؤخذ بالاعتبار أن اختيارها كان نتيجة لتصفحها على نحو غير نظامى: L. Lee, Remonstrance.. touching the Insupportable Miseries of the Poore of the Land (1644) – وهذا العمل عبارة عن مخطط لإعادة التشغيل فى مشاغل شبه–حكومية؛ Roger North, A Discourse of the Poor.. (1753); Anon, Observations on the Number and Misery of the Poor.. (1765); Anon, Observation on the Present State of the Poor of Sheffield.. (1774); Anon. [R. Potter], Observations on the Poor Laws, on the Present State of the Poor, and on Houses of Industry (1755). وتنبغى، بشكل خاص، الإشارة إلى محاجَّة جون هاولت المهمة حول الأراضى المسيجة (انظر القسم الأول، أعلاه): Enquiry into the Influence which Enclosures have had upon the Population of this Kingdom, 1786, and The Insufficiency of the Causes to which the Increase of our Poor and of the Poor's Rates have been commonly Ascribed (1788).

الفصل السادس

القيمة والنقود(٢٥٩)

١- التحليل الحقيقى والتحليل النقدى

(أ) علاقة التحليل النقدى بالتحليل الجمعى أو الكلى

(ب) التحليل النقدى والمواقف من الإنفاق والادخار

(ج) الفاصل الزمنى للتحليل النقدى (١٦٠٠-١٧٦٠): بيكر وبواجيلبر وكينيه

(د) مفهوم الغلاء والوفرة مقابل الرخص والوفرة

٢- أساسيات

(أ) المذهب المعدنى والمذهب الاسمى: النظرى والعملى

(ب) المذهب المعدنى النظرى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر

(ج) تواصل التقليد غير- المعدنى

٣- استطراد حول القيمة

(أ) لغز القيمة: جاليانى

(ب) فرضية بيرنولى

(ج) نظرية آلية التسعير

(د) تنسيق نظرية القيمة والسعر فى العمل Wealth of Nations

٤- النظرية الكمية

(أ) تفسير بوادن لثورة الأسعار

(ب) مضامين الموضوعة الكمية

٥- الائتمان والصيرفة

(أ) الائتمان ومفهوم سرعة التداول: كانتيلون

(ب) جون لو: رائد فكرة النقود المدارة

٦- رأس المال والادخار والاستثمار

---

(٢٥٩) [رغم أن هذا الفصل، كما هو واضح، كان قد كُتب فى وقت مبكر، إلا أن كتابته لم تكن قد تمت ولم يكن قد طبع حينما توفى ج. شومبيتر. كما لم يتم ترقيم صفحات المخطوطة، وكانت هناك نسختان أو ثلاث من كل صفحة. وقد تم تجميع هذا الفصل بمساعدة آرثر دبليو. مارجيت Arthur W. Marget]

٧- الفائدة

(أ) تأثير العلماء السكولائيين

(ب) باربون: الفائدة هى ريع رأس المال

(ج) تحول المهمة التحليلية من الفائدة نحو الربح

(د) العمل الكبير لتورجو

١- التحليل الحقيقى والتحليل النقدى

تعرضنا سابقًا، فى الفصل الرابع، إلى هذا الموضوع عند مناقشة كينيه. وقد حان الوقت الآن لتناوله بصورة أعمق لتكوين تصور واضح قدر الإمكان عن تطور مذهبى اكتسب أهمية إضافية لدارس علم الاقتصاد بسبب حقيقة انتصار التحليل النقدى مرة أخرى فى زماننا. دعونا، أولاً، نعيد تعريف هذين المدخلين.

ينطلق التحليل الحقيقى(٢٦٠) Real Analysis من مبدأ أن كل الظواهر الجوهرية للحياة الاقتصادية يمكن أن يتم التعبير عنها من خلال السلع والخدمات، والقرارات المتعلقة بهذه السلع والخدمات، والعلاقات القائمة بينها. وتدخل النقود فى الصورة فى دور صغير فقط كأداة تكنيكنية يتم تبنيها لتسهيل المعاملات. ويمكن لهذه الأداة أن تفلت من السيطرة دون شك. وحينما يحدث هذا، فإن النقود تخلق حقًا ظواهر يمكن أن تُعزى إلى modus operandi (طريقتها فى العمل) على وجه

(٢٦٠) هذا التعبير غير موفق. فهو، بشكل خاص، قد يختلط مع أحد معانى عدة تأخذها كلمة "حقيقى" real. فالتحليل الحقيقى يشير إلى التشديد على ما هو حقيقى بمعنى العمليات غير النقدية. ولكننا نستعمل عادة كلمة "حقيقى" للإشارة إلى الكميات النقدية التى تم "تصحيحها" من التغيرات فى مستوى السعر. فمثلاً، نحن نتحدث عن دخل حقيقى حينما نقصد دخلاً نقديًا مقسومًا على رقم قياسى لتكلفة المعيشة. ومع ذلك، فهذه الكميات النقدية "المصححة " لا تزال كميات نقدية وهى تستعمل أيضًا، سوية مع الكميات غير المصححة، فى التحليل النقدى. ولذلك، ينبغى ألا يتطابق تمييزنا مع التمييز بين تحليل على أساس دولارات ذات قوة شرائية ثابتة وتحليل على أساس دولارات "جارية". وعلاوة على ذلك، فنحن نعرِّف التحليل الحقيقى والنقدى معًا كمفاهيم بحتة pure للتعبير عن حقيقة معينة مهمة. ولكن فى الواقع العملى، فأن منهما ليس بحتًا قط. فالفارق بينهما أقل حدة مما اعتدنا تصويره. وثمة مفاهيم عدة تقع بينهما. وليس بوسع التحليل الحقيقى أو التحليل النقدى التقدم دون استعمال مفاهيم وحجج تعود إلى المفهوم الآخر على وجه التحديد. وقد استعمل أنصار التحليل الحقيقى مفهوم رأس المال النقدى فى أحوال كثيرة، بينما يستعمل أنصار التحليل النقدى دائمًا مفهوم التشغيل وهو مفهوم "حقيقى" من حيث الجوهر.

التحديد. ولكن ما دامت النقود تؤدى دورها بصورة عادية، فإنهـا لا تـؤثر علـى العملية الاقتصادية التى ستتم على النحو نفسه كما لو أنهـا جـرى فـى اقتصـاد مقايضة: وهذا يجسد من حيث الجوهر ما يتضمنه مفهوم النقود المحايدة Neutral Money. وهكذا وُصفت النقود "كرداء" أو "حجاب" للأشياء التى تهم بالفعل كلاً من الأسر والمنشآت فى عملهما اليومى وكذلك الباحث المحلل الذى يراقبهمـا. ومـن الممكن ليس فقط طرح هذه النقود جانبًا حينما نحلل الخصائص الأساسية للعمليـة الاقتصادية، بل من الضرورى طرحها جانبًا تماما مثلما ينبغى رفع الحجاب لرؤية الوجه الكامن خلفه. وعليه، ينبغى على الأسعار النقدية إفساح المجال لنسب التبادل بين السلع التى هى الشىء المهم الكامن "خلف" الأسعار النقدية؛ وينبغى النظر إلـى تكوين الدخل كمبادلة بين العمل والوسائل المادية للمعيشة، مثلاً؛ ويتوجب تفسـير الادخار والاستثمار بمعنى ادخار بعض عوامل الإنتاج الحقيقية وتحويلها إلى سـلع رأسمالية حقيقية كالمبانى والمكائن والمواد الأولية؛ وهذه السلع الرأسمالية هى مـا يتم إقراضه "بالفعل"، وإنْ "فى صورة نقود" حينما يتسلم أحد الصـناعيين قرضًـا معينًا. وعندئذ فإن المشاكل النقدية على وجه التحديد يمكن أن تُعالَج على حدة مثلما يمكن معالجة مشاكل كثيرة أخرى على حدة، كالتأمين مثلاً.

أما التحليل النقدى Monetary Analysis فيعنـى، أولاً، رفـض الفرضـية القائلة بأنه ليس لعنصر النقود سوى أهمية ثانوية فقط فى تفسير العملية الاقتصادية الواقعية باستثناء ما يمكن تسميته حالات الفوضى النقدية. وفى الواقـع، لا يلزمنـا سوى ملاحظة سير الأحداث أثناء وبعد اكتشاف الذهب فى كاليفورنيا للاقتناع بـأن هذه الاكتشافات لم تكن، إلى حد بعيد، مسئولة إلا عن تغيير أهمية الوحدة التى تجد القيم تعبيرها فيها. كما لا نجد- كما فعل آ. سمث- أى صعوبة فى إدراك الفـرق الكبير الذى يمكن أن يحُدثه تطوير النظام المصرفى الكفء بالنسبة لتنمية ثروة بلد ما. وإلى حد ما، فإن هذه الأشياء وأشياء أخرى لا يمكن فهمها إلا ضـمن نطـاق التحليل الحقيقى، مثلما كان ولا يزال عليه الحال بالفعل. كما أننا نسـتطيع حتـى اعتناق نظريات نقدية عن الدورات الاقتصادية أو الفائدة دون الخروج عن حـدود التحليل الحقيقى. ومع ذلك، ينبغى على القارئ أن يلاحظ أن المرء لا يسـتطيع أن يمضى بعيدًا على هذا الطريق دون أن يدرك مسـؤولية العمليـات النقديـة عـن "الاضطرابات" disturbances الواضحة التى لا تكف عن التأثير حتى فى المسـار

الأكثر اعتيادية للحياة الاقتصادية. وهكذا ننقاد شيئًا فشيئًا للاعتراف بوجود عناصر نقدية فى التحليل الحقيقى وللشك بإمكانية أن تكون النقود حيادية بأى معنى معقول. وعليه، ثانيًا، فإن التحليل النقدى يُدخل النقود فى أساس بنيتنا التحليلية ذاته ويهجر الفكرة القائلة بإمكانية تمثيل كل الخصائص الجوهرية للحياة الاقتصادية فى نموذج مقايضة. وهكذا، فإن الأسعار النقدية، والدخول النقدية، وقرارات الادخار والاستثمار التى تخص هذه الدخول النقدية، لا تظهر بعد الآن كتعبيرات - ملائمة حينًا وخادعة حينًا آخر بل هراء دائمًا - عن كميات السلع والخدمات وعن نسب التبادل فيما بينها: فهى تكتسب معنى وأهمية خاصة بها ويتعين التسليم بأن الخصائص الجوهرية للعملية الرأسمالية يمكن أن تتوقف على "الحجاب" وبأن "الوجه القابع وراء الحجاب" لا يعتبر كاملاً دون هذا الأخير. ومن الضرورى أن نشير، نهائيًا وبصورة حاسمة، إلى أن هذا الأمر قد أصبح معترفًا به حقًا من قبل الاقتصاديين المعاصرين بصورة شاملة تقريبًا، من حيث المبدأ على الأقل، وأن التحليل النقدى بهذا المعنى يكون قد فرضَ نفسه.

(أ) **علاقة التحليل النقدى بالتحليل الجمعى أو الكلى**. إن التحليل النقدى يعنى أكثر من هذا، كما يجرى فهمه عادة: فهو، ثالثًا، يعنى التحليل الجمعى Aggregative Analysis، أو التحليل الكلى Macroanalysis[٢٦١] كما يسمى أحيانًا، أى التحليل الذى يحاول اختزال متغيرات النظام الاقتصادى إلى عدد صغير من المجاميع الاجتماعية social aggregates كالدخل الكلى، والاستهلاك الكلى، والاستثمار الكلى، وما شابه. ويشكل جدول كينيه the Tableau المثال البارز عن الاتحاد بين التحليل النقدى والتحليل الجمعى. وهذا الاتحاد لا يمثل ضرورة منطقية معينة ولكنه وثيق رغم ذلك: إذ يمكن وضع النقود، كما ذكرنا، فى أساس التحليل الاقتصادى العام دون تبنى المدخل الجمعى. لكن المجاميع النقدية متجانسة، فى حين أن معظم المجاميع غير النقدية ليست سوى ركام من الأشياء المتباينة إلى حد اليأس؛ ومن الصعب جدًا الامتناع عن اللجوء إلى المتغيرات النقدية إذا شئنا العمل مع عدد قليل من المتغيرات. ونظرًا لأن هذا الاتحاد مع المدخل الجمعى يتخلل بالفعل كل تاريخ التحليل النقدى، فإننا سنحصر، من الآن فصاعدًا، مصطلح التحليل

---

(٢٦١) يعود هذا المصطلح إلى البروفيسور راجنار فريش.

النقدى بالتحليل من خلال المجاميع-(٢٦٢) وبشكل رئيسى من خلال تيارات الإنفاق، كما رأينا عند دراستنا للجدول the Tableau. وقد تبين هناك أن التحليل من هذا النوع لا يلغى التحليل الحقيقى، بل يقصره على وصف سلوك الأسر الفردية والمشروعات الفردية. فالمسألة، مرة أخرى، هى أن المجاميع الاجتماعية الناتجة عن هذا السلوك تُعامَل عندئذ كمجاميع ودون الرجوع، عند كل خطوة، إلى الأفعال الفردية أو القرارات التى وراءها. فالاستثمار كمجموع اجتماعى، مثلاً، هو مجموع جبرى لاستثمارات فردية كثيرة جدًا - موجبة وسالبة. إن التحليل النقدى يترك تفسير هذه الاستثمارات الفردية إلى نظرية الأسر والمنشآت الفردية، شاغلاً نفسه بذلك المجموع الجبرى فحسب على أساس فرضية أن هذا هو كل ما يهم العملية الاقتصادية ككل، وأن كل الآثار التى تنبعث من كثرة القرارات الاستثمارية الفردية على العملية الاقتصادية ككل يمكن قياسها بمجموعها الجبرى.(٢٦٣) ولا يمكن التشديد بقوة على أن التحليل النقدى الذى يقبل هذه الفرضية يفتقد للأمان الذى ينعم به التحليل النقدى الذى لا يقبلها. إذ يمكن أن نثبت بشكل صارم أن هذه الفرضية تناقض الواقع بشكل عام. ومع ذلك، يكفى لغرضنا، توضيح هذا من خلال المثال المذكور توًا. لنفترض أن مجموع قرارات الاستثمار يساوى صفرًا فى سنة معينة.

---

(٢٦٢) قد يرحب بعض القراء بتوضيح ذلك من خلال مثال توضيحى من النظام الأساسى للتحليل النقدى فى وقتنا الحاضر: النظام الكينزى. ويمكن للقراء الذين ليس لديهم أى إلمام بهذا النظام الأخير إهمال هذه الملاحظة. تتمثل المتغيرات الرئيسية فى هذا النظام بكمية النقود (مجموع الأرصدة النقدية المطلوبة والمعروضة)، والدخل القومى، والاستهلاك والاستثمار، وكلها تقاس إما بالنقود أو بوحدات أجر (الأجر النقدى لوحدة مُتصوَرة من العمل). وتتناظر هذه المجاميع النقدية monetary aggregates "جداول" جمعية aggregative schedules مماثلة تجسد فرضيات حول سلوك الأسر والمشروعات على وجه الإجمال: جدول الميل الحدى للاستهلاك وجدول تفضيل السيولة وجدول الكفاية الحدية لرأس المال (انظر الجزء الخامس، الفصل السادس، أدناه). والأسعار الفردية لا تدخل فى الصورة بشكل محدد فيما عدا سعر الفائدة. ومع ذلك، ستتم الإشارة إلى أن سعر الفائدة يلائم جيدًا نظام الكميات الجمعية، رغم أنه ليس كمية جمعية لأنه، بعكس كل الأسعار الفردية الأخرى، يمكن أن يوضع حالاً فى علاقة معقولة معها: فالعلاقة بين سعر القمح والاستثمار الكلى لا تبدو معقولة بينما تبدو كذلك العلاقة بين سعر الفائدة والمجموع الكلى للاستثمار الصافى. وعليه، ينبغى توسيع فكرتنا عن المتغيرات الجمعية بحيث تشمل أى متغيرات غير جمعية يمكن أن تدخل فى نظام جمعى. ومعدل الأجر هو الأمر الآخر الأكثر أهمية.

(٢٦٣) لقد صاغت جوان روبنسون هذا الرأى بقوة وألمعية فى عملها: " The Theory of Money and the Analysis of Output ' Review of Economic Studies, October 1933. ومن الزاوية التى عرفناها فى المتن، فإن "نظرية النقود" - ما نسميه نحن التحليل النقدى- تصبح متطابقة مع نظرية المجاميع الاجتماعية وأخيرًا، مع الناتج الكلى معبرًا عنه من خلال القيم النقدية للاستهلاك والاستثمار.

ومن البديهى أن مسار الأحداث المتوقع من هذا لا يعتمد على هذا الواقع فقط، بل على القرارات الفردية المكوِّنة أيضًا: فمثلاً، سيختلف الأثر الناتج لو أن جميع المنشآت قد قررت عدم استثمار أى شيء، أى عدم تغيير خزينها الرأسمالى عما كان سيكون عليه الحال لو قررت بعض المنشآت القيام باستثمارات موجبة بينما قررت المنشآت الأخرى خفض خزينها الرأسمالى بنفس المقدار. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار- على العملية الاقتصادية ككل- ستختلف بحسب الطابع"الحقيقى" لاستثمارات المنشآت الفردية، وبشكل خاص، بحسب ما إذا كانت هذه الاستثمارات تكمل أم تنافس بعضها بعضًا. صحيح أن المجموع الجبرى لا يزال يخبرنا بشيء ما، بقدر تعلق الأمر بالآثار المباشرة لإنفاق المشروعات. وهذا بالضبط هو الذى يفسر لماذا لا يخلو التحليل النقدى من الفائدة. إلا أن التحليل النقدى ليس سوى جزء من نظرية العملية الاقتصادية ككل ويصبح مضللاً بصورة خطيرة حينما يُستعمل لوحده.(٢٦٤)

(ب) **التحليل النقدى والمواقف من الإنفاق والادخار** رابعًا، وكما رأينا فى حالة كينيه، فإن التحليل النقدى يرتبط، بشكل وثيق، مع أنه ليس ارتباطًا منطقيًا بالضرورة، بمجموعة متميزة من المواقف من الإنفاق والادخار Spending and Saving، ومن خلالهما بالسياسة النقدية والمالية. وفى الواقع، فما أن ننظر إلى العملية الاقتصادية- أساسًا أو حصرًا- كنظام من تيارات الإنفاق، فإننا نندفع لتوقع انبثاق كل أنواع الاضطرابات بفعل أى إعاقة للتدفق المنتظم لهذه التيارات، ونعزو، على العكس، أى اضطراب فى العملية الاقتصادية إلى مثل تلك الإعاقة - بوصفها

(٢٦٤) كاعتراف جزئى بذلك، يُدخل أنصار التحليل النقدى، وبخاصة نصيره الأساسى اللورد كينز، القيد الأكثر أهمية: فهم يفترضون ثبات تنظيم وتقنية الإنتاج و المعدات الإنتاجية (فى الأمد القصير) مختزلين بذلك مشكلتهم إلى قضية تحديد العوامل التى تحدد (فى الأمد القصير) درجة استعمال جهاز صناعى معطى؛ ويطابقون، فى تبسيط آخر، الدرجة الأعلى أو الأقل من استعمال الجهاز الصناعى مع التشغيل الأكثر أو الأقل للعمل بحيث يعنى زيادة أو خفض الاستثمار الصناعى، ببساطة، رصيدًا للأجور أكثر أو أقل. ومن السهل إدراك أن تزايد أو تناقص الاستثمارات، فى هذه الحالة الخاصة، تعوض بعضها بعضًا تقريبًا من حيث آثارها أكثر بكثير مما تفعله فى الحالة العامة، ويصبح مجموعها الجبرى أكثر تعبيرًا بالتالى عن ذلك الأثر الكلى على العملية الاقتصادية. ولكن ينبغى على القارئ ملاحظة ما يلى: (أ) يستبعد افتراض القيد المذكور قبل قليل جوهر العملية الرأسمالية بالذات التى تتوقف كل ظواهرها ومشاكلها - بما فى ذلك ظواهر ومشاكل قصيرة الأمد- على الإنتاج المتواصل للمعدات الإنتاجية الجديدة وغير المألوفة (ب) ولذلك، فإن النموذج الذى يقوم على هذا الفرض التقييدى لا يصلح للتطبيق على قضايا التشخيص والتنبؤ، والسياسة الاقتصادية قبل كل شيء، ما لم تعززه اعتبارات إضافية.

السبب الرئيسى على الأقل. فالطريقة التى يتصرف بها الأفراد والمنشآت بنقودهم ويستجيبون بها للمقادير النقدية تكتسب، بهذا الشكل، أهمية بمعزل عن الجانب السلعى من أفعالهم. وبشكل خاص، قد نندفع لإعطاء أهمية "للاستفادة الكاملة من قبل الأفراد من الدخل الذى يستلمونه من المنشآت"، أى لإنفاقه فورًا على منتجات هذه المنشآت أكثر مما على السلع التى يكتسبونها عند فعل ذلك، وكذلك الأسعار التى يكتسبون بها هذه السلع. وبالمثل، قد نندفع لمطابقة الادخار مع أى إعاقة فى تدفق الإنفاق والنظر إليه، فى الحالة القصوى، بمثابة العائق الاقتصادى العام. وهكذا فإن التحليل النقدى يصلح ليس فقط كأداة للاقتصاديين ممن هم "إنفاقيون" spenders و"معادون للادخار" anti-savers بمعزل عن أى نظرية بل يميل أيضًا إلى أن يخلق فى أذهان أنصاره الموقف "المناصر للانفاق" و"المعادى للادخار" من خلال تركيز الانتباه على عملية توليد الدخل النقدى حيث يختفى وراءها كل شىء آخر.

وبعد تمهيد الأرضية، ينبغى علينا متابعة مصائر التحليل النقدى والحقيقى خلال الفترة المدروسة. دعونا نتوجه حالاً إلى الصعوبة الرئيسية فى هذه المهمة. إن هذه الصعوبة تأتى من أننا نصادف الأفكار، التى تشكل أساس التحليل النقدى أو ترتبط به، على مستويين إذا صح التعبير - المستوى ما قبل العلمى والمستوى العلمى. فمنذ أن بدأت الأجور تُدفَع نقدًا صارت كل فتاة من خادمات البيوت تشعر أن الأمر لن يكون على ما يرام إلا إذا كان بوسع أصحاب عملها إنفاق النقود بسخاء؛ ومنذ أن باتت التجارة تعنى كسب النقود شعرَ كل تاجر أنه لن يكون قادرًا على بيع ما يحب بيعه إلا إذا تيسرت نقود كافية أو أمكن إقناع مالكيها بمشاركتهم بها. ومع استثناءات معينة تؤكد القاعدة- وهى استثناءات أزاحت القاعدة تقريبًا فى أوروبا فى القرن التاسع عشر- فإن هذا الأمر كان ولا يزال يشكل فقرة كبرى فى اقتصاد رجل الشارع الذى لم يعتقد بجدوى التوفير حتى حينما كان يتظاهر به. إن تبديد شىء من هذه الأوهام "النقدية" يمثل الشىء الأول الذى يتعين على الجهد التحليلى أن يقدمه. ولكن الجهود التحليلية الأخرى تواصل خلق وإعادة خلق تحليل نقدى على مستوى علمى ينجح أحيانًا فى هجومه على التحليل الحقيقى مثلما كان الأخير ناجحًا فى هجومه على تلك "الأحكام المسبقة المألوفة". ومع ذلك، فإن هذين المستويين ليسا غير مرتبطين، بل إن عناء المؤرخ إنما يأتى من تداخلهما. فمن ناحية، بات من المؤكد أن المشاعر الشعبية تجاه النقود والإنفاق هى مشاعر لا

تُقهر. وقد تواصلت هذه المشاعر وعكست نفسها دائمًا فى تيار أدبى تسرب داخل علم الاقتصاد "المعترف به" حينًا وخارجه حينًا آخر. كما أنها قدمت دائمًا دعمًا قويًا لمحاولات إرساء التحليل النقدى على المستوى العلمى: فكما أن تلفيق النجاح الشعبى للحجج الاشتراكية من قبل الاقتصاديين المتمرسين لا يعود إلى مزاياها العلمية بل إلى حقيقة مسايرتها للمشاعر الإنسانية، العصية على الصياغة العقلانية، فإن النجاحات الشعبية للتحليل النقدى العلمى يتعذر تفسيرها أيضًا دون أن نأخذ بالاعتبار حقيقة أن حججها تندرج ضمن العواطف فوق-العقلية sentiments extra-rational مما يرجح احتمال استقبال هذه الحجج بارتياح، وبخاصة فى الأوقات الحرجة.(٢٦٥)

وفى الواقع، فإن الفرضيات الأكثر فعالية للتحليل النقدى العلمى هى تلك الفرضيات التى يجد فيها الجمهور تلميحًا ما للمخرج السهل من الصعوبات والتى تحمل شبهًا عائليًا بما يسميه المحترفون المتذمرون أخطاء شائعة. ومن الناحية الأخرى، فإن تلك الأحكام المسبقة المألوفة تتضمن، كغيرها، عناصر من الحقيقة يمكن إثباتها علميًا بحيث أن التداخل معها لا يشكل prima facie (لأول وهلة) ذريعة لرفض التحليل النقدى العلمى. ومع ذلك، ظن أنصار التحليل الحقيقى أن هذا التداخل ينبغى أن يؤدى إلى هذا الرفض: فهم لم يكتفوا بإهمال تلك العناصر من الحقيقة بحيث أنهم أضروا بتعاليمهم نفسها، بل أيضًا اغتنموا الفرصة لتصوير نتائج التحليل النقدى كمجرد رؤى جديدة لما كانت مغالطات شعبية دون شك. وفيما بعد، وكلما كان أنصار التحليل النقدى فى وضع يسمح لهم بفعل المثل، فقد ثأروا لأنفسهم بنفس الطريقة، وبحماسة شديدة، لأنهم، جزئيًا، قد ارتكبوا خطأ مسفهًا بطريقة جديدة. إننا لا ننوى التشكيك بالأمانة الشخصية. ومع ذلك، فلابد من بروز تشوشات كهذه ما دام الاقتصاديون يمضون فى تحليلهم وعيونهم معلقة على البرامج التطبيقية التى يحبون التوصية بها أو مناهضتها كما فعل ويفعل معظمهم. ذلك لأن أى جهد من هذا النوع يأخذ طابع الصراع السياسى بالضرورة حين تحَوْل المعرفة التكتيكية الأكثر بدائية دون الأخذ بأى مدخل يسمح بإمكانية وجود شىء قيّم لدى الخصم. وقد دفع هذا المحللين "الحقيقيين" و"النقديين" معًا إلى المزايدة بصورة ثابتة. ولكن من الضرورى، لإكمال المشابهة، أن نضيف أنهم ارتكبوا كل

(٢٦٥) توضح حالة الولايات المتحدة كل ذلك على أكمل وجه.

أنواع الأخطاء حينما فعلوا ذلك. ومع ذلك، سنحاول تدقيق الأمر من خلال تصور بعض الأبعاد الواسعة للتطور فى المذاهب، من ناحية، وإيراد بعض الأسماء التمثيلية، من ناحية أخرى.

إن تاريخ التحليل الاقتصادى يبدأ مع هيمنة التحليل الحقيقى فى هذا الحقل. وقد التزم به أرسطو والعلماء السكولائيون. وهذا أمر مفهوم تمامًا لأنه لم يكن أمامهم سوى الميول ما قبل التحليلية لدى الجمهور. ولكننا نعلم بوجود استثناء مهم لابد من ذكره: إذ قدّم هؤلاء تفسيرات نقدية لظاهرة الفائدة. وقد سادت هذه الحالة للأشياء حتى بداية القرن السابع عشر على نحو تقريبى. كما انتهى تاريخ التحليل الاقتصادى، فى الفترة المدروسة، إلى انتصار كامل للتحليل الحقيقى بحيث جرى إقصاء التحليل النقدى بعيدًا عن نطاق الاهتمام لقرن من الزمن، وذلك رغم أن جهدًا أو جهدين قد بذلا لصالحه فى حقل الاقتصاد العلمى، وذلك رغم أنه استمر حيًّا لفترة طويلة خارج ذلك الحقل فى "عالم سرى" underworld خاص به.(٢٦٦) إن هذا النصر مفهوم هو الآخر. ومما ساعد عليه بقوة الذكريات الراسخة حول ارتباط الاضطرابات النقدية (فى القرون الوسطى والاضطرابات الأحدث) بالإساءة المذهلة فى إدارة الأساليب المصرفية- فأفعال جون لو لا تزال فى أذهان الجميع (انظر القسم الخامس، أدناه)- وكذلك العداء للتعاليم "الميركنتيلية". ولكن، رغم قوة هذه العوامل،(٢٦٧) لا ينبغى المبالغة فى التشديد عليها إلى الحد الذى يجعلنا ننسى

---

(٢٦٦) كان تورجو وآ. سمث هما الرجلان اللذان ظلا على مسافة من جمهرة الغالبين، واللذان كان عليهما، فى الفترة اللاحقة، العثور على النصير الذى أكمل الانتصار: ج. ب. ساى. ويؤرخ اللورد كينز (الذى استعرت منه كلمة "عالم سرى" التى تعكس جيدًا وضعية التحليل النقدى خلال القرن التاسع عشر) بداية انتصار منهج التحليل الحقيقى بالمناظرة بين ريكاردو ومالثوس (General Theory. p. 32). وهذا غير صحيح، لكن ثمة حقيقة فى فكرة كينز القائلة بأن المواقف من السياسة policy المرتبطة بمنهج التحليل الحقيقى "قد دحرت إنجلترا [وبقية العالم، ج. شومبيتر] تمامًا مثلما دحرت محاكمُ التفتيش إسبانيا". وفى الواقع، فقد كان يجرى رفض كل ما تشم منه رائحة أفكار التحليل النقدى ليس فقط كشىء حافل بالأخطاء بل أيضًا كشىء غير صالح من الناحية الأخلاقية تمامًا: فالتحليل النقدى - ليس دون سبب دائمًا، طبعًا - كان يرتبط بالدفاع عن السياسات الساذجة والطائشة، وكذلك تبنى سياسة مصرفية هشة ونظام الفضة silver interest فى الولايات المتحدة بشكل خاص.

(٢٦٧) وتعطى تلك العوامل أمثلة جيدة على التأثير الإيديولوجى إذا عرَّفنا الإيديولوجيات بمعنى أكثر عمومية وعملية من المعنى الماركسى. فأى هاجس obsession يحد من مدى رؤيتنا ويستعبد فكرنا يندرج ضمن ذلك المفهوم للتأثير الإيديولوجى. ويعتبر من قبيل الهاجس أيضًا أى فكرة تنكر إمكانية صحة ما كتبه، ذات يوم، كتاب لهم مسحة "ميركنتيلية"، وكذلك الفكرة القائلة بأنه ينبغى علينا، مهما كلف الأمر، رفض أى شىء مما يتوجب تسميته مذهب التضخم inflationism.

أن التحليل الحقيقى كان أيضًا نتاج التقدم التحليلى ووسيلة ساعدت على تحقيق تقدم أكبر.

(ج) الفاصل الزمنى للتحليل النقدى (١٦٠٠-١٧٦٠): بيكر وبواجيلبر وكينيه ولكن كان هناك فاصل زمنى هام interlude للتحليل النقدى بين عامى ١٦٠٠ و ١٧٦٠ تقريبًا. فقد دأب رجال الأعمال والموظفون الحكوميون والسياسيون، ممن كانوا يكتبون حينذاك، على الاهتمام بالجوانب النقدية من القضايا باعتباره شيئًا طبيعيًا. وحينما شكَ هؤلاء بأنهم قد ابتلوا حينما أمطرت السماء، فإنهم شكوا بأن النقود الأكثر تعنى تحقيق ربح أكثر وتشغيلاً أكثر، أو أن الأسعار العالية بمثابة نعمة، أو أن الفائدة المرتفعة شىء مزعج ليس إلا. ولكن رغم أن هذا الأدب قد انطلق بصورة واضحة من التحليل النقدى بمستواه السابق على التحليل pre-analytic level، ورغم أنه لم يفقد الصلة بشكل تام باقتصاد الفتاة- الخادمة، إلا أنه لم يمكث هناك بل قدّمَ أخيرًا، إذا استثنينا التكنيك، كل الأشياء التى استعادت الصدارة عمليا خلال ثلاثينيات هذا القرن. وإذ نؤجل درس العقائد "الميركنتيلية" على وجه التحديد، وكل الأمور الأخرى، فإننا ننصرف الآن إلى معاينة نشوء التحليل النقدى بمعناه الأهم، أى كنظرية للعملية الاقتصادية معبرًا عنها كتيارات من الإنفاق. ورغم أن مثال كينيه يكفى لأن يبين بالمنطق الدقيق كيف أن التحليل النقدى لم تكن له علاقة بمذهب الحماية، فإن الوثيقة الأولى التى تطرح بوضوحٍ شديد نظريةً كهذه كانت مقالة "ميركنتيلية" تمامًا: مقالة بيكر- Politicsche Discurs (1668).[٢٦٨] وتتضمن هذه المقالة الأسس لمخطط تحليلى ينظر إلى إنفاق الأفراد على الاستهلاك بوصفه المحرك الأساسى أو "روح" الحياة الاقتصادية كما قال بيكر. إن الملاحظة القائلة بأن إنفاق فرد معين يمثل دخلاً لفرد آخر - أو أن إنفاق المستهلكين يولد الدخل - هى فكرة قديمة وعادية فى آن واحد. ولكن هذه

(٢٦٨) Politischer Discurs von den eigentlichen Ursachen dess Auff-und Abnehmens der Stadt, Lander,und Republicken, in specie, wie ein land folckreich und nahrhafft zu machen und in eine rechte Societatem civilem zu bringen (أى كيف يمكن جعل بلد معين غنيًا وكثير السكان وتحويله إلى مجتمع حقيقى). كان يوهان يوكيم بيكر Johann Joachim Becher (١٦٣٥-١٦٨٢) إنسانا مغامرًا نوعًا ما. وكان طبيبًا وكيمياويًا من حيث مهنته. وقد جاء إلى فينا محملاً بخطط ومشروعات، ولعب دورًا معينًا هناك إلى أن تعينَ عليه أن يهرب من دائنيه. بيد أن فاعليته وأصالته كان معترفًا بهما بصورة عامة حتى من قبل كتاب مثل لايبنز Leibniz وشتال Stahl.

الفكرة يمكن أن تتحول إلى أساس للتحليل- وهو الأساس الذى قام كينيه بتجسيده فى عمله the Tableau بعد قرن من الزمن- كما هو بالضبط شأن الفكرة القديمة العادية التى تقول إن الجسم الساكن يبقى ساكنًا ما لم تؤثر عليه قوة خارجية. سنسمّى هذه الملاحظة مبدأ بيكر Becher"s Principle لأن بيكر، كما يبدو، كان أول من أدرك إمكاناتها النظرية. لم يفعل بيكر شيئًا يذكر لتطوير أى نظام معين للتحليل النقدى وبل ترك، طبعًا، الكثير من هذا للورد كينز.[٢٦٩] ولكن، بقدر ما يمكن الاعتماد على توصيات كاتب ما للتعرف على مخططه التحليلى، فإن هناك، عمليًا، انسجام تام بينهما (باستثناء الموقف من السكان) حول مسألة الاستثمار المحلى، بين أمور أخرى.[٢٧٠]

وليس من المستغرب أن يجد بيكر خلفاء له فى ألمانيا. لقد كان الإداريون المستشارون الألمان بعيدين فعلاً عن فهم أهمية مبدئه التحليلى. ولكن التحليل النقدى، بالمعنى الذى عرفّناه، يتوافق مع المفاهيم التى تحمل معنى ظاهريًا مألوفًا لكل فرد، رغم أنها مفاهيم مجردة جدًا وغير واقعية حقًا. وقد استوعب هؤلاء الإداريون هذا المعنى الظاهرى لأنه يتلاءم بشكل ممتاز مع بقية أفكارهم - وإلى الحد الذى لا يجعل من الضرورى حتى افتراض تبعيتهم له، إذ يمكن تنسيق وترشيد الكثير من تشخيصاتهم وتوصياتهم فى ضوء مبدأ بيكر. وهكذا آمن العديد منهم بالأهمية المحورية للاستهلاك الواسع mass consumption، أو، إذا استعملنا طريقتهم المعيارية فى التعبير عن أنفسهم، آمنوا بالتدابير التى من شأنها أن تشجع

---

(٢٦٩) لم يكن كينز (General Theory, ch. 23) كريمًا فحسب، بل كريمًا إلى حد المبالغة فى اعترافه بالمساهمة "الميركنتيلية". ومع أن هذا أمر رائع من الزاوية الأخلاقية أو الجمالية ويتماشى مع الإنسان الذى تهمه القضية التى يحملها أكثر مما يهمه ادعاؤه بالأصالة، إلا أنه يمكن أن يعطى صورة خادعة إلى حد ما ويخفى مقدار المعرفة السابقة على التحليل وكذلك الخطأ الموجود فى تلك الأعمال. لا يشير كينز إلى بيكر. ويذكر، بدلاً منه، دبليو. فون شرودر (١٦٤٠-١٦٨٨)، وعمله الرئيسى هو: Furstliche Schatz und Rentkammer, 1686)، الذى هو أقل أهمية، وأقل أصالة بشكل خاص، من بيكر الذى عاصره. وقد تأثرَ فون شرودر بكل من بيكر وتوماس مون، كما يبدو.

(٢٧٠) وقد تعززت شهرة بيكر بعد وفاته لامتداحه من قبل عدة مؤرخين ألمان. وعلى هدى مبادرة روشر (Geschichte der Nationalokonomik in Deutschland, 1874, p. 270)، فقد دأب هؤلاء المؤرخون على ضم عدد من النقاط المهمة إلى هذا الحد أو ذاك إلى تعاليم بيكر مثل مفهومه حول أشكال السوق الثلاثة التى استنكرها بقوة وهى monopolium {الاحتكار}، و propolium {الشراء بالجملة بهدف الاحتكار والبيع بأسعار مرتفعة {forestalling} و polypolium {المنافسة التامة}. ولكن هذا لم يتضمن الكثير. فعدم حماسته للمنافسة التامة ونفوره الكينزى من مذهب عدم التدخل، تقيمَ الآن، دون شك، باستحسان أكثر مما كانت عليه الحال فى القرن التاسع عشر، ولكن يحتمل أن قدرته التحليلية كان أقل، وليس أكثر، من قوة حجة المنافسة الحرة فى زمن ما لاحق.

الاستهلاك الواسع. وقد كان هذا، بالنسبة للبعض منهم، مثل جستى، السبب الرئيسى لتشديدهم المفرط على نمو السكان- كوسيلة لزيادة الطلب- أكثر مما لأى أسباب أخرى. وقد أدرك بيكر نفسه التفاعل بين الاثنين.كما كان مبدؤه مهمًا، كما هو اليوم، لتقييم آثار الأسعار العالية، والادخار، والإسراف luxury.

وفى إنجلترا، لم تكن هناك، بقدر ما أعلم، صياغة صريحة لمبدأ بيكر ولا لأى شيء آخر على صلة وثيقة به. بيد أنه كان مفترضًا فى الغالب، إذ تصب فى هذا الاتجاه محاجّة بوتر مثلاً (١٦٥٠) التى تذهب إلى أن الزيادة فى عرض النقود ستزيد من معدل الإنفاق والإنتاج بصورة متناسبة. كما تفعل المثل محاجّة لو المشابهة (١٧٠٥)،(٢٧١) رغم أنها أكثر حذرًا. ويقدم الأدب الفرنسى، بين أشياء أخرى، المثال الأجدر بالاهتمام بين كل أعمال بواجيلبر (Dissertation sur la nature des richesses - انظر الفصل الرابع، أعلاه) الذى هو، مثل كينيه، نصير لمذهب حرية التجارة وعدم التدخل من حيث المبدأ. لم يلجأ بواجيلبر إلى الإدارة الحكومية لتأمين التدفق المنتظم للقيم النقدية (المصروفات) بل أشار، على العكس، إلى العراقيل التى تخلقها الدولة لهذا التدفق: كرسوم الصادرات، والقيود الداخلية على التجارة، وتداخل الضوابط الحكومية مع شئون الزراعة والمواد المصنوعة، والآثار ثقيلة الوطأة للضريبة المباشرة الأكثر أهمية taille (ضريبة الرءوس أو الأراضى) - وهى عراقيل كانت كلها قد خربت الريف وأفقرت المدن لأنها حدَّت من إنفاق المستهلكين. وإضافة إلى ذلك، فبينما نحن ننظر نحن الآن إلى كاسبى الأجور على أنهم أكثر المنفقين تبعية، فإن بواجيلبر ينيط هذا الدور بملاك الأراضى فى النمط الاجتماعى الخاص بزمانه. ولكن هذه الاختلافات لا تصلح إلا لتأكيد التشابه الأساسى بين نظريته وحلوله للمشاكل العملية من جانب وبين تلك الخاصة بزماننا من جانب آخر. فإنفاق المستهلكين كان يشكل المبدأ الفعال فى الحياة الاقتصادية. والتوازن كان توازن طلب- متبادل reciprocal demand، فى صورة نقود، من قبل جميع المجموعات الاجتماعية على السلع والخدمات التى تنتجها المجموعات الأخرى؛ ولا يتحقق هذا التوازن إلا حينما يتحول كل بائع على الفور إلى مشترٍ.(٢٧٢) إن كل شيء يتعارض مع الإنفاق الفورى على السلع

---

(٢٧١) حول بوتر ولو، انظر القسمين الثانى والخامس، أدناه.

(٢٧٢) وهذا يتضمن مفهوم الطلب الكلى، فى صورة نقود، على الإنتاج ككل، ويمكن القول، لذلك السبب، أنه يبشر بالمفهوم المالثوسى (والكينزى) للطلب الكلى الذى سيُناقش فى مناسبة قادمة. لقد لاحظنا=

الاستهلاكية كان من شأنه أن يدفع إلى هبوط الأسعار، وبالتالى الدخول مما يقود بدوره إلى هبوط آخر فى الإنفاق الاستهلاكى والوصول، بهذا الشكل، إلى انكماش تراكمى. وهكذا، كان الرغيف الرخيص يرعب بواجيلبر أكثر من كل الكوارث الأخرى- وفى هذا الرعب لم يتفوق عليه أحد قط من خارج مجلس شيوخ الولايات المتحدة. وكان بواجيلبر، وببساطة مدهشة، يحذر المحامين، والأطباء، والممثلين، ومن على شاكلتهم، من إثارة الصخب من أجل أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية، قائلاً أنهم بهذا "يحفرون قبورهم"؛ ذلك لأن مُلاَّك الأراضى، الذين هم ليسوا سوى منفقين وسيطين، سيجدون أن دخولهم قد تدنت ويتعين عليهم تخفيض إنفاقهم، فماذا سيحل عندئذ بأولئك المحامين...الخ؟ وهكذا لم تقترن فكرة بواجيلبر عن المجتمع المزدهر بمفهوم الرخص والوفرة Cheapness and Plenty بل بمفهوم الغلاء والوفرة Dearness and Plenty. صحيح أنه لم يستعمل عبارة "مغالطة الرخص" Fallacy of Cheapness التى يولع بها "أنصار الإنفاق" المعاصرون، ولكنه كان يقصد هذا الشيء بالذات بشكل واضح. وما دام هذا الموضوع لم يكف عن إثارة الاهتمام- على الأقل فى حدود المساحة الواقعة بين علم الاقتصاد المهنى والشعبى- فمن المفيد استغلال الفرصة للتعليق عليه.

(د) **مفهوم الغلاء والوفرة مقابل الرخص والوفرة.** من الواضح، أولاً، أن لكلا هذين الرأيين جذورًا فى ذهن الجمهور، وأن السياسيين والمشرعين والإداريين، ممن يشرعون بإجراء ما لتطبيق هذا أو ذاك من الرأيين، إنما يستجيبون ببساطة إلى نداءات شعبية. وهذا يصح اليوم مثلما كان صحيحًا بالنسبة إلى مراسيم السعر لدى ملوك الرومان المتأخرين، وهو يفسر ليس فقط تناقض الدوافع المعلنة والتدابير الفعلية المشاهدَة، بل أيضًا الكثير من النفاق فى استعمال محاجَّات لها طابع عام ظاهريًا بقصد تحسين الوضع النسبى لمجموعة معينة. وبشكل عام، كان العامل يريد دائمًا أسعارًا متدنية للسلع، بينما يريد رجل الأعمال أسعارًا عالية لها، وكلاهما كان قد افترض، دون درس، عدم وجود أى آثار أخرى سواء للرخص أم للغلاء. وقد انطلق التحليل المبكر، فى هذا الموضوع كما فى غيره، من تلك الميول الشعبية بعد أن شذبها وأعاد صياغتها فى صورة مذاهب.

=سابقًا أن الفكرة ذاتها، جوهريًا، قد تم تبنيها من قبل أورتز بعد حوالى قرن من الزمان من بواجيلبر (انظر الفصل الثالث، القسم ٤ د، أعلاه): فالقول بأن الطلب الاستهلاكى الكلى هو المبدأ المحدد للسكان (التشغيل) يعادل القول بأنه يمثل المبدأ الفعال للإنتاج.

ولكن الكُتَّاب عند قيامهم بذلك - مرة أخرى: فى هذا الموضوع كما فى غيره- قد ساندوا هذا الرأى أو ذاك وكانوا بطيئين، وغير راغبين فى معظم الأحوال، برؤية عناصر الحقيقة فى الرأى الآخر. لقد قام العلماء السكولائيون بربط الرفاه بالرخص؛ والمجاعة والبؤس واسع الانتشار بالغلاء. ومال رجال الأعمال- الاقتصاديون فى القرن السابع عشر إلى الوضع المعاكس، ولكن ليس دائمًا، وهو أمر طبيعى تمامًا بالنسبة لبيئتهم: فبعضهم جمع بين الرخص والوفرة مثل روجر كوك؛ ولكن الغالبية ربطت الغلاء والوفرة - ومعدل الفائدة المتدنى، الذى يمكن أن نضيفه أيضًا- بالتجارة المُنشطة ومستويات التشغيل العالية. وسنرى أن الاختلاف بينهم، وكذلك بين أكثريتهم وبين العلماء السكولائيين، كان يعود كليًا إلى الاختلافات فى الأوضاع التى تصورها شتى الكُتاب ومجموعات من الكتاب بحيث لم يكن ثمة عدم انسجام منطقى بين ما بدت كآراء متناقضة تمامًا لأول وهلة. ولكن أحدًا لم يرَ هذا أو يعترف به لأن كل واحد كان يريد تلقين الآخر درسًا عمليًا. وهذا يصح على التحليل الأكثر تنقيةً فى القرن الثامن عشر. وقد تأكدت صعوبة تفنيد حجة السعر المرتفع high-price argument التى دعمها كتاب من الدرجة الأولى مثل بواجيلبر وكينيه، من بعض جوانبها على الأقل. ولكن تم دحضها أخيرًا، سواء جوانبها التى يمكن الدفاع عنها أو أجزاؤها الواعدة أو جوانبها الخاطئة بالفعل. وقد أيد آ. سمث فكرة الرخص والوفرة وتبعه عمليًا كل الاقتصاديين المرموقين فى القرن التاسع عشر. ومرة أخرى، تجدر ملاحظة أن كل ما فعلته مدرسة الرخص والوفرة كان، أولاً، تأكيد حقائق عادية مثل تلك القائلة بأن كل مستوى عام للأسعار والمقولات النقدية التى تتكيف لها العملية الاقتصادية صحيحة كغيرها، بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد المغلق، وبأن ما يهم فقط، إلى ذلك الحد، هو العلاقات بين بعض الأسعار وأسعار أخرى، كالعلاقة بين سلعة معينة وعناصر إنتاجها؛ ثانيًا: تفسير الرخص فى صورة جهد أكثر مما فى صورة نقود؛ ثالثًا: قبول الهبوط فى الأسعار النقدية، الذى يحدث كنتيجة للتراكم والتقدم، بوصفه الطريقة الطبيعية لتجلى الرخص المتزايد للأشياء فى صورة جهد؛ رابعًا: التقليل من شأن الاضطرابات التى يتعذر فصلها عن الأسعار المتدنية، من ناحية، والاستهانة بفرص التنشيط التى تتيحها سياسات الأسعار المرتفعة، من الناحية الأخرى. ولم يكن فى كل هذا ما يمكن تسميته مغالطة fallacy حقًا. وقد شكَّلَ انتصار المدافعين عن مفهوم الرخص والوفرة تقدمًا فى التحليل من جوانب مهمة.

بيد أنه كان تقدمًا أحادى الجانب أهمل الكثير من الإيحاءات الواعدة لأنصار الغلاء والوفرة.

ثانيًا: تنبغى ملاحظة أن شعار الغلاء والوفرة لا يرتبط بالضرورة بالتحليل النقدى بمعنى التحليل من خلال المجاميع النقدية. ومن الواضح أن هذا الأخير ليس فيه ما يمنعنا من ربط ظروف الرخاء بالرخص. لكن، بحسب ظواهر الأشياء، فإن العلاقة بين التحليل النقدى، بذلك المعنى، والغلاء، هى علاقة تاريخية ليس إلا، وبالتالى فهى تتطلب تفسيرًا خاصًا فى كل حالة. وهذا التفسير يمكن إيجاده بسهولة فى حالة بواجيلبر. فمحاجَّته عن الأسعار المرتفعة high-price argument كانت بالفعل محاجّة عن أسعار مرتفعة للمنتجات الزراعية، وقد تم تفسير آثارها على الرفاه على أساس أن هذه الأسعار كانت تعنى دخولاً مرتفعة لملاك الأراضى الذين اعتمد بواجيلبر عليهم أساسًا للقيام بالإنفاق. فكما يطابق الاقتصاديون المعاصرون معدلات الأجور المرتفعة بالدخل الكلى المرتفع للطبقة العاملة ومطابقة هذا الأخير بإنفاق المستهلكين الوفير، فقد طابقَ بواجيلبر الأسعار المرتفعة للمنتجات الزراعية بالريع المرتفع، ومطابقة هذا الأخير بالإنفاق الوفير، والإنفاق الوفير بمستويات التشغيل والرفاه المرتفعة. إذن، ثمة علاقة منطقية هنا بين التحليل النقدى وفلسفة السعر المرتفع. بيد أن محاجّة فيرى Verri، القائلة بأن من شأن زيادة عرض النقود أن تؤدى إلى انخفاض الأسعار، لدورها فى تحفيز الإنتاج (يمثل فيرى أهم كاتب، قبل عهد سمث، بالنسبة لفكرة الرخص والوفرة)، يمكن أن تتطور إلى قطعة من التحليل النقدى بحيث تتماشى مع فلسفة السعر المنخفض.

وكان لكينيه الرأى نفسه عن الأسعار (انظر بخاصة عمله: Maximes Generales, 1758). كما أنه اعتقد أيضًا أنه بينما لا تشكل الوفرة والقيمة المنخفضة ثروة، ويعنى الندرة والغلاء البؤس، فإن الوفرة والغلاء يعنيان الثروة: فلا ينبغى السماح للأسعار بالانخفاض لأنه telles est la valeur venale, tel est le revenu (xviii) {تلك هى قيمة الشراء، وذلك هو الإيراد – القاعدة الثامنة عشرة}. وعلى المرء ألا يتصور أن الرخص أفضل للفقراء: فالرخص لا يفعل شيئًا سوى جعل أجورهم أقل. وينبغى عدم تخفيض موارد (aisance) الطبقات الأفقر (القاعدة التاسعة عشرة) لأن استهلاكها (أى الطلب الكلى فى صورة نقود أو الإنفاق) سينخفض فيما بعد مما يخفض بدوره من الإنتاج والدخل. ولكن ليس ثمة

ما هو مميز فى هذا النوع من النظرية، الذى يمكن بسهولة ترجمته إلى لغة معاصرة ذات طابع مألوف، على غرار الموقف من الادخار، والذى كان بواجيلبر قد تنبأ به وطوّره كينيه كليًا. فالتدفق الفورى المتواصل للقوة الشرائية هو كل شىء فى هذا المخطط التحليلى. أما الادخار، فيُعتقد أنه يقطع هذا التدفق. وعليه، فهو عدو للجميع من نوع ما. ويجعل كينيه منه إحدى قواعده: que la totalite des sommes du revenu rentre dans la circulation annuelle et le parcoure dans toute son etendue(vii). وينبغى عدم تكوين fortunes pecuniares (تراكمات من النقد السائل؟). ويتوجب على مُلاك الأراضى ومن يزاولون المهن المربحة عدم الاحتفاظ بـ le pecule du royaume au prejudice de la rentree des avances de la culture" ...:cette interception du pecule diminuerait "la reproduction des revenus et de l"impot. ويمكن دون شك تفسير le pecule {المدخرات} بمعنى مدخرات غير مستثمرة. وحتى إذا كان الأمر كذلك، فإن الشبه بالآراء الكينزية يبقى مدهشًا: فالادخار بذاته هو شىء عقيم ويولد الاضطراب؛ وينبغى "تعويضه" offset على الدوام، وهذا التعويض offsetting هو فعل متميز قد ينجح وقد لا ينجح. وهكذا اكتسب تقليد معاداة الادخار، القوى بوضوح، دعمًا إضافيًا قبل وقت قليل من تبدده فى الهواء. وهذا يمثل كل ما يلزم قوله عن النظرية النقدية للفزيوقراط.

إذن كيف قُدرَ لفكرة التحليل الحقيقى أن تنتصر بسهولة وبصورة ساحقة؟ ستتم الإجابة على هذا السؤال فى القسمين الأخيرين من هذا الفصل حيث تجرى دراسة اثنتين من ساحات القتال الرئيسية للحملة الظافرة لهذه الفكرة وهما نظرية الادخار ونظرية الفائدة. ومع ذلك، يمكن تقديم جواب عام حالاً: تعود هزيمة، أو بالأحرى انهيار، فكرة التحليل النقدى فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر إلى ضعفها. وحتى إذا سلمنا دون تحفظ، لغرض المحاجّة، بصحة التحليل النقدى وبأن تطوره الحديث يمثل تطورًا بالنسبة للتحليل الحقيقى فى القرن التاسع عشر، فإنه يجب أن يكون واضحًا أن الأخير لم يكن أقل منزلة من التحليل النقدى فى القرن الثامن عشر. ومثل هذا التقدم اللولبى لا يعتبر غير مألوف: فالنظريات، التى تشكل إزاحتها إنجازًا، يمكن أن تعود إلى إزاحة النظريات التى سبق أن أزاحتها، والإزاحة والعودة معًا قد تستفيدان من ذلك الشىء الغريب: المعرفة العلمية.

٢- أساسيات.(٢٧٣)

نتحول الآن إلى نظرية النقود بالمعنى الأضيق ولكن الأكثر شيوعًا رغم ذلك – ودعنا نتكلم بإيجاز ولو بشكل ناقص: نظرية النقود كأداة تقنية technical device. ومن الملائم، لهذا الغرض، أن نقدم بضعة مصطلحات من شأنها تسهيل العرض على امتداد بقية هذا الكتاب.

(أ) المذهب المعدنى والمذهب الاسمى: النظرى والعملى. نريد بالمذهب المعدنى النظرى Theoretical Metallism الإشارة إلى نظرية مفادها أن من الجوهرى منطقيًا بالنسبة للنقود أن تتكون من، أو "تتغطى" بـ، سلعة معينة بحيث يصبح المصدر المنطقى للقيمة التبادلية أو القوة الشرائية للنقود هو القيمة التبادلية أو القوة الشرائية لتلك السلعة مأخوذةً بمعزل عن دورها النقدى.صحيح أن أى سلعة يمكن اختيارها لأداء دور النقود من حيث المبدأ. ولكن مصطلح النظرية السلعية عن النقود Commodity Theory of Money يحمل معنى آخر أيضًا. وهذا يفسر تفضيلنا لمصطلح "المذهب المعدنى" Metalism، مع أنه ليس دقيقًا بصورة تامة، مستفيدين من واقع أن الذهب والفضة فقط كان يجرى اختيارهما عادةً لأداء ذلك الدور فى الأزمنة الحديثة. وصحيح أيضًا أن "القاعدة" standard المختارة يمكن أن تتكون من أكثر من سلعة واحدة: فنحن لا نستعمل صيغة المفرد إلاّ لتجنب تكرار عبارة "أو السلع" فى كل مرة. أمِّا المذهب المعدنى العملى Practical Metallism فنقصد به الإشارة إلى تبنى مبدأ معين للسياسة النقدية، أى مبدأ أن الوحدة النقدية "ينبغى" أن تُربط بشكل صارم بكمية معينة من سلعة معينة وأن تكون قابلة للتحويل إليها بصورة حرة. ويمكن تعريف المذهب الاسمى النظرى والعملى على أحسن وجه بصورة مناظرة تفيد العكس. وهكذا، نتحدث عن المذهب الاسمى النظرى Theoretical Cartalism حينما يجرى إنكار فرضية أن من الجوهرى منطقيًا بالنسبة للنقود أن تتكون من الذهب، مثلاً، أو أن تكون قابلة للتحويل إلى ذهب فورًا؛ ونتحدث عن المذهب الاسمى العملى حينما يتم تبنى مبدأ

(٢٧٣) [اختار ج. شومبيتر عنوانًا مؤقتًا لهذا القسم وهو "النظرية الأساسية" Ground Theory (Grundlagenforschung)، ولكنه استعمل كلمة "أساسيات" Fundamentals كعنوان للأقسام المناظرة فى الجزء الثالث (الفصل السابع، القسم الثانى) والجزء الرابع (الفصل الثامن، القسم الثالث)]

للسياسة بحيث أن قيمة الوحدة النقدية لا "ينبغى" أن تُربط بقيمة أى سلعة معينة.[٢٧٤]

ويستمد هذا التمييز أهميته، بالنسبة لنا، من عدم ضرورة أن يلازم المذهب المعدنى النظرى والعملى أحدهما الآخر. إذ يمكن للاقتصادى أن يسلم تمامًا بأن المذهب المعدنى النظرى هو مذهب يتعذر الدفاع عنه مثلاً، ولكن يظل رغم ذلك يؤيد المذهب المعدنى العملى بقوة. ولتحول المذهب المعدنى العملى إلى مذهب اسمى نظرى، تكفى قلة الثقة بالسلطات أو رجال الحكم الذين تزداد كثيرًا حرية حركتهم فى أنظمة العملة currency systems التى لا تضمن تحويل كل وسائل الدفع التى لا تتكون من ذهب إلى ذهب بصورة فورية وغير مشروطة؛ إذ لا ينطوى هذا على أى تناقض. ولكن القارئ سيدرك أن هذا الواقع يمكن أن يخلق صعوبات كبيرة فى فهم كُتاب تعودوا على الخلط بين الاعتبارات النظرية والاعتبارات العملية. كما أن هذا لا يمثل السببَ الوحيد فى مسألة لماذا لا يسهل دائمًا تحديد ما إذا كان ينبغى أو لا ينبغى تصنيف كاتب معين كمعدنى نظرى. ذلك لأن المرء لا يزال بوسعه، دون أن يكون معدنيًا بالضرورة، أن يعتقد "أن السلعة الأكثر رواجًا "the most salable commodity تشكل المصدر التاريخى، بالمقارنة مع المصدر المنطقى، لظاهرة النقود.[٢٧٥] كما أنه قد يريد تأكيد دور الحكومة فى اختيار السلعة التى تُستعمل كنقود وقدرتها على تغيير هذا القرار بأشكال مختلفة. وحينما يتم هذا، فإن المرء قد يستخدم بسهولة، ما لم يكن رفيع الثقافة أو حذرًا جدًا، لغة من شأنها أن تحملنا على تصنيفه cartalist. ولنتذكر أن هذه الصعوبة كانت قد برزت فى حالة أرسطو (الفصل الأول، أعلاه). وأخيرًا، فإن النظريات الأساسية طيعة، والكتاب يعوزهم الانسجام الداخلى فى الغالب، وحتى غامضون على الأغلب. فالكاتب الذى يقارن النقود بتذكرة معينة – تذكرة

(٢٧٤) استعرنا الكلمات Metallism و Cartalism من ج. ف. ناب: State Theory of Money (انظر الجزء الرابع، الفصل الثامن، القسم الثالث، أدناه). ولما كانت نظرية النقود، بحسب المذهب المعدنى، تشتق مباشرة من نظرية المقايضة، السابقة منطقيًا، فإن النظريات المعدنية تمثل (تقريبًا أو بالضبط: فلست متأكدًا بصورة تامة من ذلك) ما أسماه ل. فون مايسس نظريات النقود كوسيلة للمبادلة catallactic theories of money (من الفعل الإغريقى χαταλλάττειγ، أى: يُبادل). ولكن كلمة Metalism توصل النقطة الجوهرية بقوة أكثر، إضافة إلى أنها تسهّل الانتقال إلى المذهب المعدنى الأحادى Monometalism، وهكذا.

(٢٧٥) نتناول هنا على نحو عابر موضوعًا منهجيًا مهمًا. [كتب ج. شومبيتر: برجاء ترك باقى الصفحة لكتابة ملاحظة.]

تسمح لحاملها بالدخول إلى مخزن بضائع عام- نميل إلى تصنيفه cartalist. ولكن ينبغى عدم تحميل هذه العبارة الكثير، والأنسب هو اعتبار كل من ج. س. ميل الذى استعملها فى القرن التاسع عشر، وبيركلى الذى استعملها فى القرن الثامن عشر، ككاتبين معدنييْن metalists. ولا ننكر أن توصيف الآراء تجاه النقود صعب صعوبة توصيف الغيوم المتقلبة.(٢٧٦)

(ب) المذهب المعدنى النظرى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

حافظ المذهب المعدنى النظرى، الذى كان يرتبط بالمذهب المعدنى العملى(٢٧٧) عادةً، وإن ليس دائمًا، على وضعه طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وساد

(٢٧٦) [أدخل ج. شومبيتر الصفحات القليلة التالية من نسخة أبكر تم طبعها فى آذار ١٩٤٤ (انظر الملحق).]

(٢٧٧) أفترضُ عدم إمكان الدفاع عن المذهب المعدنى النظرى، أى أن من غير الصحيح، كقضية منطقية بحتة، أن تتمثل النقود، أو ينبغى دعمها، بسلعة معينة أو عدد من السلع التى تمثل قيمتها التبادلية كسلع الأساس المنطقى لقيمتها كنقود. والخطأ هنا يكمن فى الخلط بين الأصل التاريخى للنقود - الذى يمكن بالفعل إيجاده، فى حالات كثيرة جدًا، ولو ليس بصورة شاملة، فى حقيقة استعمال بضع سلع كوسيلة للمبادلة - وهى سلع كانت رائجة بشكل خاص particularly salable - وطبيعتها أو منطقها الذى هو مستقل تمامًا عن الطابع السلعى لمادتها. ويحدث هذا النوع من الخطأ على نحو متكرر جدًا فى جميع حقول التحليل الاجتماعى، وبخاصة فى مراحله الأولى: إذ تلزم خبرة تحليلية واسعة لإدراك أن الأشكال الأولية للمؤسسات الاجتماعية قد تكون أكثر تعقيدًا من أشكالها الحديثة، وأنها قد تخفى الأصول المنطقية أكثر مما تكشفها.هذا وسنعود إلى هذه النقطة بعد قليل.

ولكن المرء قد يدرك كل هذا ويكون، مع ذلك، نصيرًا للمذهب المعدنى العملى، أى يعتقد أن الارتباط القوى لوحدة النقد monetary unit بالذهب، مثلاً، يمثل، فى بعض أو فى كل الحالات، الطريقة الفضلى أو حتى الوحيدة لإقامة نظام نقدى معين أو لجعله يؤدى وظيفته. ومع ذلك، فهذه ليست قضية نظرية بحتة وقد تكون صائبة أو خاطئة بحسب الظروف وكذلك زوايا النظر والمصالح الفردية والفئوية. ولكن رغم أن قسمى المذهب المعدنى، النظرى والعملى، مستقلان منطقيًا، فإن القارئ لن يستغرب حينما يكتشف عدم سهولة التمييز بينهما دائمًا. ففى حين يكتب بعض الكتاب حول هذا الموضوع بشكل محدد تمامًا؛ فإن الغالبية لا تزال تخلط بينهما على عادتها حتى هذا اليوم: بيد أن المعدنيين العمليين والخصوم العمليين للمذهب المعدنى practical antimetalists يُظهرون، فى أحوال كثيرة، ميلاً لتقوية حججهم، المتعلقة بالملاءمة الفعلية لربط وحدة النقد بكمية من المعدن، وفقًا لنظرية معدنية أو ضد- معدنية. ثمة صعوبتان إضافيتان من شأنهما زيادة صعوبات التفسير. فالآراء المعدنية وضد-المعدنية ليست متعارضة بشكل صارم كما قد يتوقع المرء، ولكنها تسمح باختلافات دقيقة كثيرة. ومن ناحية أخرى، فإن طريقة التعبير- كالقول بأن "النقود هى تذكرة" - التى يبدو وكأنها تؤشر بوضوح نحو خيار معين قد لا تعنى الكثير ما لم تتبعها وتدعمها تفاصيل أخرى. وقد صادفنا سابقًا صعوبات كهذه فى حالة أرسطو. وأنا غير واثق تمامًا من صوابى بتصنيفه كنصير للمذهب المعدنى النظرى. بيد أن جاليانى، الذى سنلتقى به بعد قليل، كان قد فسره بمعنى معاكس. وفى حالة الكراريس المكتوبة دون عناية دقيقة بالأساسيات، فإن إمكانية تذليل هذه الصعوبات تتعذر أكثر كلما تعمقنا أكثر فى سبر غور أفكار كاتب ما. وهكذا، تنبغى قراءة ما سيرد فى المتن فى ضوء هذه الاعتبارات. وأنا أفضل طرح شكوكى على القارئ بصراحة بدلاً من الجزم العقائدى dogmatizing بثقة لا أشعر بها.

على نحو ساحق أثناء "الوضع الكلاسيكى" الذى نشأ فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وقد أقرَّ به آ. سمث بالفعل. وظلّ المذهب مقبولاً بصورة شاملة تقريبًا لأكثر من قرن لاحق- كما قبله ماركس ضمنًا أكثر مما فعل سواه- إلى حد أن أكثرية الاقتصاديين كانت تشك ليس فقط بقوة محاجّة الآراء ضد المعدنية ولكن، تقريبًا، بعدم أمانة هدف أى صيغة من تلك الآراء.

وقد تماشى هذا التطور، كما نعلم، مع التقليد الراسخ. فقد ردَّدَ فلاسفة القانون الطبيعى ومَنْ تأثر بهم بشكل مباشر من الإداريين المستشارين تعاليم أرسطو والعلماء السكولائيين وطوّروها ليس إلا. ولكن أكثرية من كَتبَ حول النقود ممن يتعذر إثبات تأثرهم بجو الربع الأخير من القرن الثامن عشر- كالاقتصاديين التجاريين الإنجليز مثلاً- كانت قد سايرت ذلك التقليد. وثمة أمثلة كثيرة من جميع البلدان. فبالنسبة لإنجلترا، يكفى أن نذكر، أولاً، بضعة اقتصاديين مرموقين، مثل تشايلد الذى طابقَ النقود بوضوح بتلك الأجزاء من أرصدة الذهب والفضة التى تؤدى الوظيفة النقدية واعتقدَ أن الذهب والفضة، سواء أكانا مسكوكيْن أم غير مسكوكيْن، يبقيان كسلع بالضبط كما هو حال النبيذ والزيت والتبغ والملابس والأمتعة؛ وبتى الذى تناول، هو الآخر، النقود فى ضوء مادتها؛ ولوك(٢٧٨) الذى

(٢٧٨) إن الأفق الواسع لمؤلف "Essay concerning Human Understanding" واهتمامه الثابت بالوقائع والمشاكل الاقتصادية (وهو ما يعطى مجلته برهانًا صادقًا عليه) ينبغى أن يتيح إمكانية بناء نظام شامل عن فكره الاقتصادى. وقد كانت ثمة محاولة فعلاً لتحقيق ذلك أكثر من مرة، وربما كانت أكثرها نجاحًا محاولة دبليو. روشر (Zur Geschichte der englischen volkswirthschaftslehre. 1851) و ج. بونار (Philosophy and Political Economy, 1893). ومع ذلك، ورغم أننا أشرنا إليه وسنشير إليه مجددًا ضمن سياقات أخرى، فإن حق لوك فى احتلال مكانة معينة فى تاريخ التحليل الاقتصادى يقوم حصرًا على أعماله حول النقود (وفى الدرجة الاولى، على عمله: Some Considerations of the Consequences of the Lowering of Interest and Raising of the Value of Money 1692؛ ولكن عمله: Further Considerations.., 1695 لا يضيف سوى القليل) التى، رغم أن المجادلات الجارية حينذاك أملت تاريخ صدورها وشكله، تجسد فكر عقود من السنين وتعنى أكثر من كراس عابر وأكثر مما تشير إليه عناوينها أيضًا، وذلك بفضل القوة التى تغلغل الكاتب بها عميقًا نحو الجذور الأولية. ولكن حتى إذا كان الأمر كذلك، فإننا نستطيع الحديث عن مساهمة كبيرة له فى التحليل النقدى، ناهيك عن مساهمات كاملة. فزلاته كثيرة، كما أن "أصالته الذاتية "، مهما بلغت، فهى لا تتضمن سوى القليل مما لم يأتِ بمثله أو أفضل منه كتاب آخرون فى نفس الفترة تقريبًا. وكان تأثيره فى القارة كبيرًا أيضًا.

ويمكن أن نثبت حقنا بتصنيفه كمعدنى إثباتًا تامًا وفقًا لبنية محاجّته. ومع ذلك، فقد تُثار شكوك استنادًا على عبارة لوك القائلة بأن النقود توجد بمقتضى "قبول" عام. وهذه المسألة تشبه تلك التى تثار بالارتباط مع عبارة أرسطو: δυνϙηίxη (انظر الفصل الأول، أعلاه) ويمكن الإجابة عليها بنفس الطريقة، كما أعتقد: فمن ناحية، حتى لو أن النقود تتطور عن عادة استعمال سلعة واحدة=

فعل المثل، رغم أنه كان أكثر استعدادًا للتسليم بأن الوظيفة النقدية تُحدث تغييرًا معينًا؛ وهيوم[٢٧٩] الذى لا تختلف تعاليمه بشأن تلك النقطة المعينة عن تعاليم تشايلد إلاّ من حيث الصراحة والصقل؛ وكانتيلون (عمله المذكور سابقًا، الجزء الأول، الفصل السابع عشر) الذى كان لمذهبه المعدنى النظرى تأثير كبير فى فرنسا. ثانيًا: نذكر كذلك مؤلفى ما يمكن اعتبارهما العمليْن الإنجليزيين الأساسيين عن النقود فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، رايس فاون[٢٨٠] وجوزيف هاريس.[٢٨١]

وفيما يخص المسائل الأخرى، سنقتصر على ذكر حالات من الأدب الإيطالى حول النقود، الذى حافظ طوال الفترة على مستوى أعلى مما فعل سواه. وعمليًا، كان كل الكتاب القياديين من أنصار المذهب المعدنى بشكل مؤكد. ويمثل سكاروفى، دافانزاتى، مونتانارى، جاليانى وكارلى الأسماء الأكثر أهمية. وتنبغى إضافة بيكاريا وفيرى كمثاليْن على معالجة موضوع النقود التى ترد فى البحوث الشاملة عن الاقتصاد العام.

=بقصد المبادلة غير المباشرة مع سلع أخرى – لتسهيل المقايضة – يمكن التعبير عن هذا بالقول بأن الناس "اتفقوا" على اختيار تلك السلعة. ومن ناحية أخرى، حتى لو أن السلعة النقدية تكتسب "سعرًا" معينًا عبر آلية السوق، فيمكن القول بأن هذا السعر انبثق عن "اتفاق" كما يحدث فعلاً مع أى سعر آخر.

(٢٧٩) يمثل عمل هيوم " Of Money " إحدى المساهمات الكبرى التى يتضمنها كتابه: Political Discourses, 1752. وتعود مكانة ذلك العمل فى تاريخ علم الاقتصاد، رغم جدارته، إلى القوة والفتنة التى تمت بها صياغة نتائج العمل السابق، أكثر مما تعود إلى أى شىء جديد فيه. ومع ذلك، فإن هذا لا يستبعد "أصالته الذاتية" بالضرورة. وسيجرى التعرض إلى النقاط الرئيسة لذلك العمل فى المتن.

(٢٨٠) Rice Vaughan, A Discourse of Coin and Coinage (about 1635, publ. 1675)، وقد أُعيد نشره فى عمل ماك كولوخ: Select Collection of Scarce and Valuable Tracts on Money (1856). ومن شأن قراءة ذلك العمل القيِّم بإمعان أن تحصّن القارئ ضد من تعلموا النظر إلى فكر القرن السابع عشر حول النقود كهراء تام. ولكنه مفيد أيضًا لتوضيح صعوبات التفسير المذكورة فى الهامش رقم ٦. ففاون يندرج بصورة جاهزة ضمن خط معدنى نمطى من التفكير، ولكنه، عند تفسيره لطبيعة النقود، يستعمل عبارات تسمح أيضًا بتفسيره ككاتب معاد للمذهب المعدنى حينما تؤخذ بذاتها.

(٢٨١) عمل جوزيف هاريس Joseph Harris (١٧٠٢-١٧٦٤): Essay upon Money and Coins (two parts 1757 and 1758) يكتسب بعض الحق فى أن يعامَل كأحد أفضل الأعمال فى القرن الثامن عشر فى مجال التحليل النقدى. ولا تتمثل أهميته بالنسبة لنا، طبعًا، فى توصياته المختلفة التى تفسر خلود اسمه (مثل مذهبه المعدنى الأحادى، مواقفه من التجارة الخارجية التى لم تكن بعيدة كثيرًا عن مواقف هيوم وسمث، وما شابه) ولا فى مراجعه التاريخية الغزيرة، ولكن فيما يمكن تسميته التخريج النظرى لنظريته عن النقود وعن التحويل الأجنبى؛ إذ يضع الموضوع فى إطار واسع من أسس اقتصادية عامة لم يفقد رؤيتها أبدًا. وتكشف معالجته عن فروق لصالحه عند مقارنتها بمعالجة أولئك الكتاب، القدامى والجدد، ممن فشلوا فى إدراك أن أى نظرية مقبولة حول النقود تفترض نظرية عن العملية الاقتصادية بشكل عام.

لقد أُعيد نشر كل أعمال هؤلاء الكتاب تقريبًا فى مجموعة كوستودى (انظر الفصل الثالث، أعلاه). وسنحاول، فى هذه الملاحظة، تقديم فكرة عامة عن عمل كل واحد منهم باستثناء بيكاريا Beccaria وفيرى Verri حيث تم عرض أفكارهما فى موضع آخر (الفصل الثالث، القسم ٤ج، أعلاه). كما سنصادف، مرة أخرى، مساهمات فيرى وكارلى فى سياق آخر (الفصل السابع، المذهب الميركنتيلى). ومع ذلك، ينبغى الانتباه إلى مقالة فيرى: Dialogo sulle monete (1762).

نشر جاسبارو سكاروفى Gasparo Scaruffi (١٥١٥؟-١٥٨٤)، وهو صاحب مصرف إميليا فى ريجيو، مقالة عن النقود عنوانها Alitinonfo وهى توضح على نحو ممتاز نطاق فكر القرن السادس عشر. ابتدأ سكاروفى بوظائف النقود وعالج مشاكل سك النقود ضمن خط معدنى قوى: فالنقود هى قطعة مختومة من المعدن دون أن يكون للختم أى دور سوى الإعلان. إن اقتراحه تأسيس نظام دولى من معدنين (وهو اقتراح شوّهه، إلى حد ما، الاعتقاد غير المعقول بنسبة ثابتة بين المعدنين مقدارها ١: ١٢) مع قيام سلطة دولية بإصدار وحدة نقد دولية (دون تقاضى رسم على سكها) يفترض الكثير عن نظرية متطورة جدًا. ولكن القليل من هذه النظرية الأخيرة يظهر بشكل صريح. وهكذا، يمثل ذلك العمل خطوة واسعة حقًا باتجاه بيرناردو دافانزاتى Bernardo Davanzati (١٥٢٩-١٦٠٦) الذى هو "كاتب فيورنتينو الكبير"، كما دعاه مونتارانى. ويشكل عمل دافانزاتى: (Lezione delle monete (1588; see also Notizia de"cambi, 1582 العمل "الأرفع منزلة"، حتى من ناحية صياغته الأدبية أيضًا، عن أصل وطبيعة النقود فى إطار النظرية المعدنية.

وبعد قرن من ذلك، كتب جيمينيانو مونتانارى Geminiano Montanari (١٦٣٣-١٦٨٧)، وهو بروفيسور فى الرياضيات وعلم الفلك فى بولوجنا وبادو، عمله Breve trattato del valore delle monete in tutti gli stati, (1680) وعمله الآخر La zecca in consulta di stato (الذى حمل لاحقًا عنوان: Della Moneta, 1683-7)- وهى أعمال تقدِّم التعاليم نفسها فى شكل أكثر تطورًا دون أن تضيف شيئًا جوهريًا.

أما فيرناندو جاليانى Ferdinando Galiani من نابولى (١٧٢٨-١٧٨٧)، وهو أب تقليدى من آباء القرن الثامن عشر يتلألأ مرحًا وذكاء، فقد قدَّمَ لزمانه ما

قدمه مونتانارى للقرن السابع عشر، ودافانزاتى للقرن السادس عشر وذلك فى بحثه: Della Moneta (١٧٥١، والكتاب الأول منه: De'metali؛ والكتاب الثانى: Della natura della moneta؛ والثالث: Del valore della moneta؛ والرابع: Del corso della moneta؛ والخامس: Del frutto della moneta – وهو يعالج ليس فقط الفائدة بل القروض العامة والمبادلة أيضًا) الذى كان يمكن أن يُقابل بالاحترام لو أنه ظهر عام ١٨٥١. ولجاليانى عمل آخر سيجرى ذكره فى الفصل القادم. وينبغى علينا التشديد على نقطة واحدة من فكره قبل أن ننصرف عن أحد أكثر العقول اقتدارًا والذى لم يكتسب أى فعالية فى حقلنا. فقد كان جاليانى الاقتصادى الوحيد فى القرن الثامن عشر الذى شدَّدَ دائمًا على إمكانية تغير الإنسان وعلى نسبية كل السياسات تبعًا للزمان والمكان؛ وقد كان متحررًا تمامًا من القناعة العمياء بوجود أسس عملية تدعى الصحة المطلقة- وهو أمر كان قد أصاب الحياة الفكرية فى أوروبا حينذاك- وأدرك أن ما يشكل سياسة عقلانية فى فرنسا فى وقت معين يمكن أن يكون سياسة غير عقلانية تمامًا فى نابولى فى الوقت نفسه؛ وكان يمتلك الشجاعة ليقول: Je suis pour rien..Je suis pour qu on ne deraisonne pas {لست بلا موقف، ...وموقفى ألا يتخلى المرء عن استخدام العقل} (Dialogues sur le commmerce des bles, 1769, first dialogue)؛ واحتقر جاليانى، عن حق، كل أنواع النظريين السياسيين غير العمليين political doctrinaires بما فيهم الفزيوقراط. وثمة أدب غزير حول جاليانى، وطبعات عدة لأعماله، ومختارات منها. وهى ترد فى عمل جيورجى تاجلياكوزو: Economisti Napoletani dei sec. XV11 e XV111 (pp. 1xv and 1xvi) الذى يتضمن أيضًا مقالة حول جاليانى ومقتبسات من عمليه: Della Moneta and the Dialogues.

وكان جيان رينالدو (كونت) كارلى Gian Rinaldo (Conte) Carli (١٧٢٠-١٧٩٥) بروفيسورًا فى علم الفلك وأصبح فيما بعد رئيسًا لمجلس المالية فى دولة ميلان (التى كانت جزءًا من مملكة هابزبورج حينذاك). وقد قام، بين أمور أخرى، بإصلاح شئون سك العملة وفق خطة وضعها هو كجزء من عمل المجلس المذكور. وكان كارلى كاتبًا متعدد المواهب وتعليقاته حول الولايات المتحدة، الواردة فى عمله Delle lettere Americane (الطبعة الأولى ١٧٨٠،

والطبعة الثانية، فى أربعة مجلدات، ١٧٨٦) تستحق الإشارة حتى فى خلاصة كهذه. وينبغى ذكر كارلى هنا بسبب عمله: ..Delle monete (الذى صدرت حلقته الأولى تحت عنوان: Dell'origini e del commercio della moneta.. 1751، وصدر العمل ككل فى ثلاثة مجلدات، ١٧٥٤-١٧٦٠) الذى يتضمن المقالة الموسومة Del valore e della proporzione dei metalli monetati con I generi [commodities] in Italia التى تتضمن المساهمة التى ستذكرها أدناه. كما سيجرى التعرض لأعماله الاقتصادية فى الفصل القادم.

ومن الطبيعى أن يرتبط معظم التقدم، مثل تحليل العمليات النقدية، بمبادئ المذهب المعدنى، حتى فى المواضع التى كان يمكن فيها لنقاط الانطلاق ضد- المعدنية، بالمعنى المحدد، أن تكون أكثر ملاءمة. ومع ذلك، ينبغى ألا نستغرب من هذا: فرغم نواقص المذهب المعدنى النظرى، فإنه، عند معالجته بشكل صحيح، يحملنا بعيدًا بالقدر الذى كانت ستحملنا فيه أى نظرية أخرى أكثر صحة- وهذا بالذات يفسر أحد أسباب كونه نبته قوية.

(ج) تواصل التقليد غير-المعدنى.(*) ومع ذلك، كان هناك أيضًا تقليد معاكس للتقليد المعدنى، وهو قديم قدم التقليد المعدنى، رغم أنه أضعف منه بالتأكيد، ويمكن إرجاعه، إذا شئنا، إلى أفلاطون على الأقل. وقد تلقى هذا التقليد قوة دفع من الحكومات فى الأوضاع المالية الصعبة، ومن الكُتاب المعنيين بالتضخم inflationists، والكتاب"التوسعيين" reflationists، والرواد المصرفيين فى هذه الفترة- رغم أن رواد المشاريع المصرفية لم يكن كلهم إما تضخميين أو غير معدنيين،(٢٨٢) ورغم عدم وجود علاقة ضرورية بين المذهب التضخمى inflationism والمذهب غير- المعدنى النظرى - فإن استمرار التقليد خلال هذه الفترة لا ينبغى أن يُعزى كليًا إلى هذا العامل. ومن كتاب القارة، يكفى أن نذكر أورتز وبواجيلبر.(٢٨٣) ويناظر هؤلاء من الكتاب الإنجليز بوتر، باربون، بيركلى،

(*) Antimetallist Tradition أى التقليد الذى يمثل النقيض المباشر للمذهب المعدنى؛ ونستعمل هنا عبارة "التقليد غير- المعدنى" للإشارة إليه بقصد الاختصار فحسب.

(٢٨٢) والأمثلة كثيرة على الأنصار المعدنيين لمشاريع المصارف الوطنية. وأحدهم هو صاحب مقترح عام ١٥٧٦. والمثال الآخر هو جون كارى (An Essay, on the Coyn and Credit of England, 1696 and An Essay towards the Settlement of a National Credit, same year). والكتاب الذين سعوا من أجل تأسيس مصرف إنجلترا كانوا كلهم معدنيين، بقدر ما أعلم.

(٢٨٣) Ortes, Economia Nationale (1774). ويمثل مذهبه غير- المعدنى النظرى (حيث تُعرَف النقود=

ستيوارت، وكذلك لو، إذا حسبناه على إنجلترا وهو الاسكتلندى الذى أصبح فرنسيًا.

يوصى عمل وليم بوتر William Potter: The Key of Wealth، الذى نُشر عام ١٦٥٠ (بعد وفاته) وتبعه عملان تفسيريان له، بمشروع معين plan، أى، تأسيس شركة للتجار (وتقويتها بكيان آخر يقوم بـ"ضمان" ائتمان هؤلاء التجار) تتولى قبول أو - وهو ما يعنى الشيء نفسه، فى هذه الحالة - إصدار "سندات" bills بضمانة الأراضى والمبانى والأصول الأخرى وبهدف استعمالها فى التداول كنقود قانونية legal tender money.ويجعل هذا المشروع، المتعلق بتعبئة الممتلكات المادية، من بوتر ليس فقط رائدًا لمشاريع المصارف العقارية (انظر القسم الخامس) ولكنه أيضًا يخفى العمل التحليلى الذى له أهمية كبيرة. إن الطابع غير-المعدنى للمشروع والتحليل معًا هو أمر مؤكد، رغم أن بوتر لا يلغى كليًا ارتباط عملته المتمثلة بالسندات bill currency بالذهب والفضة، ذلك لأن هذا الارتباط، عند تبنى مشروع كهذا، يُختزَل إلى ارتباط عن أصل العملة التاريخى فحسب. فرغم أن النقود ستتولد فى صورة سلعة ما، إلا أن قيمتها وسلوكها لن يتحددا بعد بتلك السلعة.

عانت شهرة نيكولاس باربون Nicholas Barbon، وهو طبيب باشر مؤسسات أعمال مختلفة، من وجود عناصر غريبة، ليس فقط فى مشاريعه بل فى محاجَّاته التحليلية أيضًا وذلك فى زمنه والزمن اللاحق أيضًا. كما كان باربون أحد مصممى مشاريع المصارف العقارية. ومع ذلك، ينبغى تصنيفه ضمن ستة من

=كرمز للثروة وتُستبعَد بجلاء من الفقرات التى تشكل الثروة نفسها) أحد التوافقات المدهشة مع عمل السير جيمس ستيوارت. وكان بواجيلبر غير- معدنى بمعنى أنه لم يعتبر أن تكون الذهب والفضة - ويمكننا أن نضيف بوضوح كذلك: أو أى سلعة أخرى - المادة الجوهرية للنقود. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يجيب على السؤال القائل لماذا تعينَ على النقود أن تتكون دائمًا من مادة يمكنها أن تخدم أغراضًا أخرى بإشارته الصحيحة إلى حقيقة أن النقود تتكون بتلك الصورة لكى تشكل رهنا pledge أو ضمانة security (gage) للتسليم المستقبلى لأى شيء يريد الشخص المدفوع له أن يحصل عليه فعلاً، ومثل هذا الضمان ضرورى عمليًا حينما تحيط الدافع بعض الشكوك. إن إنكار أن يحتاج مفهوم النقود لعنصر سلعى معين لكى يكون كاملاً منطقيًا، ومن ثم إدخال ذلك العنصر فى قائمة أسباب الملاءمة العملية (سواء أكان هذا جيدًا أم سيئًا)، إنما يمثل التعريف الدقيق للمذهب غير- المعدنى النظرى عند مواجهته بالمذهب المعدنى العملى (إذا اعتبرنا تلك الأسباب صحيحة). ولكن مصطلح "رهن" يستعمل أيضًا من قبل كتاب يحملون معتقدات معدنية. ويرد هذا، مثلاً، فى تفسير ر. فاون لطبيعة النقود.

أحسن اقتصاديى إنجلترا فى القرن السابع عشر، كما أعتقد. ومع أننا سنلتقى به مرة أخرى ضمن سياق آخر، إلا أن أهميته الرئيسية من زاويتنا تكمن فى حقل النقود والفائدة. وقد أُعيد نشر عمله: Discourse of Trade, 1690 من قبل ج.هـ. هولندر. كما تنبغى الإشارة أيضًا إلى عمله: A Discourse concerning Coining of the New Money Lighter (1696).

ولا تضاهى مساهمة جورج بيركلى George Berkeley (الأسقف بيركلى)، ١٦٨٥-١٧٥٣، فى التحليل الاقتصادى مساهمته فى الفلسفة. وهى ترد فى عمله Querist (1st ed. 1735-1737). وقد لا تروق لكل فرد فكرة تحويل حجة مطولة إلى سلسلة لا تنتهى من القضايا المتعبة.ولكن المعرفة البديهية الثاقبة، التى تمثل النقطة القوية فى فكره الفلسفى، تبرز بوضوح فى كل واحدة من تلك القضايا تقريبًا.

أما السير جيمس ستيوارت Sir James Steuart، فقد التقينا به من قبل. وبالنسبة لموضوع النقود، فإن من الضرورى إضافة أعمال أخرى إلى عمله Principles، وبخاصة عمله: Principles of Money Applied to the Present State of the Coin of Bengal (1772).

وكان شعورى الدائم أن جون لو John Law (١٦٧١-١٧٢٩) يشكل عالمًا بذاته. إن المغامرين الماليين يمتلكون، فى الغالب، نظامًا فلسفيًا-اقتصاديًا من نوع ردىء (ولكن هل من العدل تسمية ذلك العبقرى الإدارى هكذا؟). وكان لدى شركة بيريز للائتمان Bereires of Credit Mobilier نظامًا من ذلك النوع (يحمل ملامح القديس سيمون). ولكن لو يمثل حالة مختلفة. فقد صاغ العلم الاقتصادى لمشاريعه بذكاء، وعمق أيضًا، مما يضعه فى الصف الأمامى بين المنظِّرين النقديين فى زمنه. وهذا هو كل ما يهمنا. ونظرًا لأن تحليله كان قد أدين، لقرنين من الزمن، لفشل مصرفه أساسًا، Banque Royale، فإن من المناسب أن نبين، أولاً، أن المصرف السابق لمصرفه، Banque Generale، الذى تأسسَ عام ١٧١٦، كان مصرفًا تقليديًا بصورة تامة ويُعنى بإصدار الأوراق النقدية وقبول الودائع التى تدفع عند الطلب وخصم الأوراق التجارية - وليس فى هذا أى نظرية غير معدنية - وأن المصرف الملكى وشركة الهند، التى استحوذ عليها المصرف، فشلا لأن المغامرات الاستعمارية، التى تجسدت فى تلك الشركة، لم تثبت جدواها حينذاك إلا

فى تحقيق الخسائر. ولكن لو قُدر لتلك المغامرات أن تنجح، فإن محاولة لو الفخيمة للسيطرة على، وإصلاح، الحياة الاقتصادية فى بلد كبير من الزاوية المالية - فهذا هو ما سعى مشروعه إليه فى آخر الأمر- كانت ستبدو شيئًا آخر بالنسبة لمعاصريه والمؤرخين. وحتى بالصورة التى كان عليها، لم يكن ذلك المشروع الضخم مجرد خداع swindle ومن المشكوك أن فرنسا أصبحت فى حال أسوأ، عند أخذ جميع العوامل بنظر الاعتبار. وعلى أى حال، فإن الاقتصاديين لم يشاطروا فقط الرأى المتداول والقائل بأن المشروع لم يكن سوى خداع، بل أشاروا أيضًا إلى وجود نواقص فنية فيه شكلت حقًا أسبابًا إضافية لفشله. وهكذا كان لذلك الحدث تأثير كبير على ما تطورَ، أخيرًا، إلى النظرية التقليدية حول الصيرفة.

يرد عمل لو Law كمنظّر نقدى فى كراسه: Money and Trade considered, with a Proposal for supplying the Nation with Money (1st ed. 1705, and 2nd ed. 1720; republ. in Somers, Tracts, 1809) - وترد الطبعة الفرنسية من هذا العمل، سوية مع كتابات أخرى بما فيها العمل المهم: Memories justificatifs، فى طبعة جولا ومن من كتاب: Economistes-financiers du XVIII siecle تحت عنوان: Consideratios sur le numeraire et le commerce. وبوسع القارئ، الذى يريد معلومات أكثر عن تلك الشخصية النابضة بالحياة، الرجوع إلى: A. W. Wiston-Glynn, John Law of Lauriston (1907), and P. Harsin, Etude critique sur la bibliographie des oeurves de Jhon Law (1928).

وكان أحد مشاريعه يتعلق بمصرف عقارى لإصدار نقود ورقية قانونية إلى حد نسبة معينة من قيمة الأرض واستلام النقود، التى كانت ستبقى عاطلة لولا ذلك، كودائع استثمارية deposits for placement بحيث لا تصبح النقود رخيصة جدًا أو غالية جدًا. وقد قلّدَ لو فى مشروعه هذا مصممّى المصارف العقارية الإنجليز ممن ينبغى أن نذكرهم بإيجاز.

لم يكن النبلاء- ملاك الأراضى فى مجلس العموم أكثر قدرةً مما كان ولا يزال الريفيون الآخرون على معرفة سبب عدم تمكنهم من الاقتراض بسهولة وسعر رخيص كما يفعل التجار والممولون، ولم يتقبلوا الحجج حول وجود اختلاف بين سند ورهن. والمصرف العقارى الذى كان يمكنه أخيرًا تلبية تلك الرغبات

الشديدة، بين أمور أخرى، بات أخيرًا بندًا أساسيًا فى برنامج حـزب المحـافظين حينما كان مصرف إنجلترا على وشك التأسيس. وقد قدمَّ أحد المفكرين، تشامبرلين هيوج، وهو طبيب توليد من حيث مهنته، فى الوقت المناسب (١٦٩٣)، مشـروعًا لمصرف عقارى يتيح لملاك-الأراضى الحصول على قروض بسعر فائـدة قـدره ٤% وتستطيع الحكومة الحصول على قروض أكثر مما كانت قد حصلت عليه من مصرف إنجلترا. ولا ينبغى أن يؤخرنا هذا المشروع الذى فشل بسبب عدم كفايـة الدعم المالى. ولكن ثمة أنصار حاولوا تزويده بأساس تحليلى. وكان باربون أحدهم كما نعلم من قبل. كما كان جون أسجيل (Several Assertions Proved.. 1696, republi. in the Hollander series) نصيرًا آخر. وكراسه يبين الحقيقـة التـى لا أكف عن التشديد عليها وهى أننا إذا كنا قادرين على رؤية شىء معين فـى ذلـك المشروع، فهذا بحد ذاته لا ينقذ أى محاجّة ملتوية ربما أُعدت لـه.ولكـن جـون برسكو (Discourse on the Late funds.. 1694، وقد صدرت له خلاصـة فـى العام نفسه)، الذى أدعى أن باربون وأسجيل انتحلا أفكاره وتم اتهامه هـو نفسـه بانتحال أفكار تشامبرلين، يضع بالفعل أساسًا تحليليًا معينًا، تفقد كل تلك الاتهامـات معناها بالنسبة له. وكان بوسع اقتصاديين كثيرين أن يعتبروا برسكو كاتبًا معـدنيًا لأنه يعطى أهمية لتكوين رصيد من الذهب والفضة. ومع ذلك، فإن التدقيق يكشف أن إيمان كاتب ما بفائدة وجود رصيد معين من السلع المقبولة بصـورة شـاملة لا يثبت شيئًا من آرائه حول طبيعة النقود.

ولا نستطيع ولا ينبغى علينا أن نتناول الأدب الخاص بتأييـد أو معارضـة تأسيس مصرف إنجلترا. ومع إن الأمر لا يخلو من أهمية من نواحٍ أخرى، إلا أنه كان، بقدر ما أعلم، عقيمًا من الناحية التى تهمنا.

كان باربون Barbon واضحًا أكثر من غيره فى نبـذ المـذهب المعـدنى النظرى على أساس أن"النقود قيمة يصنعها القانون"، وليس لقيمة مـادة النقـود أى أهمية بالنسبة لها. ويفترض جون لو John Law، أكثر مما ينص صراحة، الشىء نفسه حينما يشدد على مزايا النقود الورقية التى تتمثل بسهولة إدارة كميتها بصورة عقلانية. وبقدر ما أعلم، فإن بيركلى Berkeley هو الكاتب الذى شبَّه النقود بتذكرة ما:" أليست الفكرة الحقيقية للنقود ذاتها Idea of Money هى فكرة تذكرة أو عـدّاد بكل ما للكلمة من معنى؟" (Querist, no. 23). ويعود الفضل إلى السـير جـيمس ستيوارت James Steuart فى بذل المجهود الوحيد لبناء نظرية عن النقـود علـى

أساس غير-معدنى. ولكن تقدمه كان ضئيلاً، كما كان يخطئ فى أحوال كثيرة بحيث أن بدايته الواعدة ضاعت فى خضم التيار المعدنى.

والمسألة كما يلى. كانت الممارسة الجارية فى تلك الحقبة، وبخاصة ممارسة مصارف المقاصة والإيداع الأربعة الرئيسية،(٢٨٤) قد عودّت الاقتصاديين على فكرة نقود حسابية money of account تم تعريفها بحسب كميات المعدن وكانت توجد كإجراء محاسبى فقط بقصد تسهيل التجارة والتمويل على نطاق واسع فى عالم يضم أنظمة عملة كثيرة ومتبدلة باستمرار. ودخلت النقود الحسابية أيضًا، بهذا المعنى، النظرية النقدية من النوع المعدنى. وقد أسمى جالينى هذه النقود moneta ideale أو moneta immaginaria(٢٨٥) {نقود مثالية أو نقود تصورية} وميَّزَها عن moneta reale {النقود الحقيقية} التى تتألف من pezzi di metallo {معدن فعلى. ويطرح ستيوارت (Principles, Book III) التمييز نفسه بين "النقود الحسابية" و "النقود المعدنية" money-coin، ولكن هذا التمييز يكتسب لديه معنى آخر. فبعد أن عرّفَ سابقًا (Principles، الكتاب الثالث، ص٣٢، من طبعة عام ١٧٦٧) النقودَ بوصفها " أى سلعة ليس لها، بذاتها، أى فائدة مادية للمرء ولكنها تكتسب التقدير بحيث تصبح المقياس العام لما يسمى قيمة ..." - وهى طريقة معيبة فى تعريف numeraire {وحدة حساب} بحتة، يمكن رد اكتشافها إلى ستيوارت-(٢٨٦) فإنه ينطلق فيما بعد من نقود حسابية، مأخوذة "مقياس اعتباطى" لقياس القيم، وخالية من أى دلالة سلعية بعكس النقود الحسابية المألوفة فى الممارسة والنقود الحسابية للمذهب المعدنى. ويحاول ستيوارت عبثًا العثور على أمثلة بدائية لوحدة كهذه،(٢٨٧) ولا يوفق فى إيضاح كيفية بناء هذه الوحدة من الناحية النظرية، وكيف تؤدى وظيفتها فى الواقع. ولكنه كان يمتلك الفكرة، كما أنه نظرَ إلى النقود المعدنية فى ضوئها الحقيقى، أى كحالة خاصة جدًا.

---

(٢٨٤) فى أمستردام وهامبورج وجنوه والبندقية.

(٢٨٥) إذا كان ثمة اختلاف بين التعبيرين، فإنه يكون قد غاب عن بالى.

(٢٨٦) سيتضح أن استعماله لكلمة سلعة لا يجعل منه من أنصار المذهب المعدنى. ذلك لأن السلعة غير القادرة، بحسب تعريفها، على خدمة أى غرض آخر سوى وظيفتها النقدية لا تعد سلعة وفق المعنى المأخوذ به فى النظرية المعدنية.

(٢٨٧) وهو يذكر الـ macute وهى وحدة يُعتقد أنها كانت متداولة بين قبائل غرب أفريقيا. وربما أوحى مونتسكيو Montesquieu له بذلك (Esprit des lois، الكتاب الثانى والعشرون، الفصل الثامن). ذلك لأن مونتسكيو يستعمل أيضًا الـ macute كمثال على وحدة نقدية كانت signe purement ideal {رمزًا مثاليًا [للقيمة] بصورة خالصة}. ولكن صحة هذا المثال مشكوك فيها.

وكما فعل السكولائيون من قبل، فإن كل الكُتَّاب، الذين درسوا الأساسيات أصلاً، قاموا بمراجعة وتطوير المزايا الخاصة التى تفسر نجاح المعادن النفيسة فى أن تكون مقبولة بصورة شاملة بحيث تكتسب دورها النقدى (قابليتها للقسمة، للحمل، وما شابه). والموضوع الأقل ابتذالاً نوعًا ما كان إدراج وظائف النقود الأربع التى اكتسبت شهرة واسعة فى الكتاب المدرسى المقرر فى القرن التاسع عشر: فوظيفتى النقود "مقياس للقيمة (التبادلية)" و"وسيلة للمبادلة"، وهو ما أشار إليه أرسطو، جرى تكملته بوظيفتيها "مخزن للقيمة"– وهى وظيفة يشدد عليها أنصار المذهب الميركنتيلى على وجه التحديد تحديد (انظر الفصل القادم) – و"مقياس للمدفوعات الآجلة"، رغم أننى لا أعرف حالة كانت قد اجتمعت فيها هذه الوظائف الأربع جنبًا إلى جنب بصورة واضحة: فثمة كُتاب يشددون على الوظيفة الأولى فقط بينما يؤكد آخرون على الوظيفة الثانية. وقد تم تدريجيًا إدراك أن هاتين الوظيفتين يمكن أن تنفصل إحداهما عن الأخرى وأن نظرياتهما تختلف بعضها عن بعض.

لقد شخصت أمام أنظار اقتصاديى تلك الفترة، كما كان شأن السكولائيين أيضًا، جل ما يمكن تصوره من أشكال نظام المعدنين، وبالتالى كل المشاكل العملية المألوفة فى هذا النظام. وما يثير الاستغراب هو عدم تحقيق سوى تقدم ضئيل جدًا فى تحليل تلك المشاكل. وبشكل خاص، لا يبدو أنه قد تمت ملاحظة النقطة الجوهرية التى تتعلق بالنسبة القانونية بين المعدنين: لقد أدرك المنظرون، طبعًا، أن المعدن الذى تبالغ تلك النسبة فى قيمته، بالمقارنة مع المعدن الآخر، سوف يميل إلى إقصاء المعدن الآخر الذى تقلل النسبة من قيمته. وقد ناقش هؤلاء المنظرون تلك الظاهرة منذ عهد مولينا على الأقل– وفى الواقع، فإن من الممكن تصنيفها ضمن قانون جريشام، إذا شاء المرء هذا؛ ولكنهم فشلوا فى إدراك أنه بقدر ما يجرى تداول كلا المعدنين، فإن تلك الآلية تميل إلى زيادة القيمة السوقية لأحدهما وتخفيض القيمة السوقية للآخر بحيث أنها تؤدى، بهذا الشكل وضمن حدود، إلى استقرار القيمة السوقية لكلا المعدنين، وهو ما يمثل الجانب الأكثر أهمية فى نظام المعدنين. بل إن لوك، الذى كان من أنصار نظام المعدن الواحد من حيث المبدأ، قد دافع، وفقًا لأسس عامة، حتى عن عدم وجوب أن تكون هناك نسبة قانونية البتة – ليس أكثر من وجوب سعر فائدة قانونى أو سعر صرف قانونى– دون الانتباه إلى

أنه يتعذر تحديد النظام فى هذه الحالة.[٢٨٨] ولم يكن بيكاريا وآخرون فى وضع مرضى أكثر من هذه الناحية.

وقبل أن نستمر، من الملائم أن نتناول بإيجاز عددًا من الموضوعات التى يحتل بعضها أهمية كبيرة بذاته وتتعذر معالجته بشكل كامل فى تاريخ للتحليل الاقتصادى.

أولاً: كان هناك توق لمناقشة قضايا سك العملة فى ظل ظروف لم يكف وضع العملة فيها عن خلق المشاكل. ولا يتضمن الأدب الغزير حول الأسلوب، وبخاصة الإيطالى، إلا القليل مما يهمنا. ولكن يمكننا الإشارة إلى قضية الرسم على السك seignorage. كان الامتياز الإقطاعى القديم للملوك والأمراء بسك النقود وفرض ضريبة عند السك، إضافة إلى تقاضى رسم فى الغالب (كان يسمى أحيانًا brassage)، مرهقًا حتى حينما لم يكن يؤدى إلى إعادة السك المتكرر، وخلق مطلبًا عامًا لا يقاوَم باتجاه السك الحر. وهكذا، تم إلغاء الرسم عام ١٦٦٦ فى إنجلترا، بينما كان هناك توجه لتخفيفه إلى حد تكلفة السك فى بلدان أخرى. وهذا يتضمن نقطتين لهما علاقة بنظرية النقود. تتمثل الأولى فى تشديد بعض الكتاب، من بينهم السير وليم بتى، على أن حرية السك تمثل أمرًا جوهريًا لكى يؤدى الذهب والفضة وظيفة النقود: فتقاضى أى رسم على السك بأية حال من شأنه ألا يجعل الذهب والفضة مقياسين صالحين لقياس قيمة الأشياء الأخرى، وهو أمر يبدو كزلة نظرية. وتتمثل النقطة الثانية فى أن القانون الذى أدخل حرية السك نتج عن وجود رغبة باجتذاب الذهب والفضة- التكاليف التى ينبغى تحملها فى صورة رسوم استيراد على السلع الأخرى - وبالتالى فهو إجراء "ميركنتيلى" نمطى. ولم يكن الاقتصاديون على وفاق معه بتاتًا وقد أوصى عمليًا كل أنصار التجارة الحرة، من نورث إلى سمث ومن سمث إلى ميل، برسم يغطى التكلفة فقط كما فعل معظم اقتصاديى القارة، مع أن دفاع الاقتصاديين الألمان يمكننا إرجاعه إلى حقيقة أنهم كانوا يقدمون النصح لحكومات فقيرة.

---

(٢٨٨) لا أعرف من أدرك تلك الحقيقة بشكل واضح إلى أن أوضحها فالراس، ولكن جاليانى كان قد سلَّم بها بصورة ضمنية. ذلك لأنه دافع عن النسبة القانونية- وإن كانت متبدلة- وفق أسس عملية يشبه أحدها تلك النسبة كثيرًا. كما يمكن أن نعزو مثل ذلك الحق إلى ماسيا أيضًا.

وهذا يقودنا بصورة طبيعية، ثانيًا، إلى مناقشة تخفيض قيمة العملة devaluation أو debasement ("زيادة العملة" raising the coin). فقد ظلت تتكرر المحاجّات القديمة، المميِّزة للمذهب المعدنى البحت، القائلة بأن القيام بالتخفيض to debase كان بمثابة تحايل ونهب to defraud: إذ نجد هذه المحاجّات لدى جمهرة من الاقتصاديين بما فيهم لوك Locke وجستى Justi وآدم سمث.(٢٨٩) ولكن الاقتصاديين صاروا يأخذون بشكل متزايد برأى آخر أكثر أهمية: فقد شرعوا بإبداء عناية أقل بالجوانب الصحيحة والخاطئة من التخفيض، وعناية أكثر بآثاره على العملية الاقتصادية. إذ كانت تبرز، من حين إلى آخر، دراسات من ذلك النوع حتى فى القرن السادس عشر حينما قام الناس بمناقشة ما إذا كان التخفيض debasement يفيد أم يضر شئون المالية العامة. وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر، وفى القرن الثامن عشر، تحولت المناقشة إلى الاهتمام بآثار التخفيض على التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى فى بلد ما. دعونا نلقى نظرة سريعة على بعض المنارات على هذا الطريق. أولاً، بعد وقوع العملة الإنجليزية (حيث يسود نظام المعدن الواحد القائم على الفضة مع وجود تداول فعلى متزايد للذهب) فى حالة سيئة فى عقود القرن السابع عشر الأخيرة، أصدرت حكومة وليم الثالث الإصلاحية، حيث كان تشارلز مونتاج يدير الشئون المالية، قانونا (عام ١٦٩٨) كان ينبغى بمقتضاه إعادة الوزن القديم للقطع النقدية الفضية ودرجة نقاوتها على نفقة الحكومة على أن تموَّل هذه النفقة عن طريق ضريبة شباك - وهى العملية التى اكتملت عام ١٦٩٩. ويرتبط الخلاف حول هذا الإجراء باسم لوك الذى كان البطل المفوه من ناحية الحكومة، والذى تتلخص أهميته، بالنسبة لنا، فيما تلقيه

---

(٢٨٩) لو كان الاقتصاديون أكثر قدرة مما هم عليه من ناحية صياغة التعابير الواضحة، فالسؤال عن المعنى المحدد الذى يأخذه هذا النهب يمكن أن يكون بمثابة اختبار لوجود أو عدم وجود المذهب المعدنى. فعندما نعتبر أن النهب يتمثل فى حرمان الدائن من جزء من المعدن الذى يستحقه، فإننا نكون أمام مذهب معدنى. وإذا اعتبرنا أن النهب يتجسد فقط وكلما وحينما يؤدى الـ debasement أو الـ devaluation إلى زيادة النقود المتداولة وبالتالى تخفيض حصة الدائن الكامنة فى الأشياء التى يمكن شراؤها مقابل النقود، فنكون أمام مذهب اسمى cartalist. ورغم أن التبرير المنطقى لهذا التمييز واضح إلى حد أنه لا يتطلب أى تعليق، فمن المفيد الإشارة إلى أن هناك فرقا عمليًا أيضًا: فالحكومات التى تقوم بالتخفيض devaluationلا تحتاج فى الغالب إلى، ولا تضخ، الكمية المعنية من النقود فى التداول. فقد تحتفظ بها - كليًا أو جزئيًا - أو تستعملها فى الدفع لدائنيها الأجانب. وثمة أسباب أخرى تفسر عدم حتمية تأثير هذا الفائض من النقود على الأسعار. فقد يمكن استعماله بطرق من شأنها حتى إفادة الدائنين. وفى الواقع، فإن التجربة الحديثة تبين أن الـ devaluation والـ depreciation هما شيئان مختلفان وأنه يجرى على العموم التمييز بينهما فى الوقت الحاضر.

مساهمته من ضوء على فهمه للظواهر النقدية. ومن سوء الحظ، فإن الصورة التى يحصل عليها قارئ لوك تبعث على الأسف. فهو ليس فقط قد طوَّرَ خط النهب- وهذه مسألة أخلاقية تخصه هو ولا شأن لنا بها - بل أيضًا فشل فى إدراك ما يلى. (أ) أن إعادة سك القطع الفضية وفق متوسط المحتوى الفضى لا يمكن اعتباره تخفيضًا debasement، أو يمكن اعتباره كذلك فقط عند التسليم بأن الوضع الاقتصادى كان قد تكيف بالفعل لذلك، بحيث أن لوك كان يدافع، من حيث النتيجة، عن المبالغة فى تقييم القطعة النقدية overvaluation of the coin وتقييم محتواها الفضى بأقل من قيمته undervaluation of silver؛ (ب) وبالنتيجة، فما لم تتكيف الأسعار الأخرى حالاً- وهو أمر لم يكن حدوثه متوقعًا، وكان من شأنه أن يؤكد ظروف الكساد السائدة لو كان قد حدث- فإن الفضة من شأنها أن تتدفق للخارج، كما حصل بالفعل؛ (ج) أن التداول الفعلى للقطع النقدية الذهبية كان على صلة بالمشكلة قطعًا. وقد ذهب لوك بعيدًا إلى حد الاعتقاد بأن ما دعاه تخفيضًا debasement لم يكن ذا جدوى- مستحيلاً فى الواقع- على أساس أن أونسة فضة لا يمكن قط أن تساوى أكثر من أونسة فضة! وكانت فكرته ودفاعه عنها دون مستوى فكرة ودفاع خصمه الرئيسى لوندس Lowndes- وهو ما يحدث للمرء حينما "يكرس للحزب ما كان منوطًا بالبشرية". ومن الطريف والمحزن أن نلاحظ أن ذلك الإجراء ودفاع لوك عنه ظلاً يمُتدحان على مدى قرنين من الزمن وبصورة مبالغ فيها أحيانا.

ومن المناقشة الفرنسية حول الاضطرابات النقدية خلال وبعد حروب لويس الرابع عشر، سنلاحظ فيما يلى النزاع بين ميلون Melon ودوتوت Dutot [يتوقف النص عند هذه النقطة].

٣- استطراد حول القيمة

إن العمل فى هذا الحقل، أيضًا، ينبع من الجذور السكولائية. إذ نعلم أن العلماء السكولائيين كانوا قد طوروا أساسيات التحليل الحقيقى المتعلق بالقيمة والتكلفة والسعر- بما فى ذلك تطوير مفهوم أولى عن التوازن- لم يكن يعوزها سوى إحكام المحتوى واستكمال الأسلوب. وهذا بالضبط يمثل ما تم إنجازه فى هذه

الفترة إلى حد ما. وقد شَجَّعَ الاهتمام بمشكلة قيمة النقود (قوتها الشرائية) على ذلك العمل بقوة، لكن النظرية المعدنية، كنظرية للنقود، قد لا تكون صالحة بذاتها، ولكنها بالتأكيد تقود الاقتصادى الذى يقبلها للانغماس أكثر بمشكلة القيمة بشكل عام. ولذلك، لن يدهشنا أن يأتى جزء كبير من العمل الأفضل فى هذا الحقل من الباحثين الذين كرسوا اهتمامهم للظواهر النقدية فى المقام الأول. وهذا يفسر اختيار هذا الموضع لهذا القسم. وسنحاول إبراز النقاط الأكثر أهمية بالنسبة للتطورات اللاحقة من خلال عرض الأعمال المهمة بصورة موجزة.

(أ) **لغز القيمة: جاليانى.** الإيطاليون، بدءًا من دافانزاتى Davanzati (Lezione delle moneta, 1588)، كانوا أول من أدرك بشكل صريح كيف يمكن حل لغز القيمة- أى اللغز القائل بوجود عدة سلع "نافعة"، مثل الماء، لها قيمة تبادلية ضئيلة أو ليس لها قيمة تبادلية قط، بينما تتمتع سلع أقل "نفعًا"، كالماس مثلاً، بقيمة تبادلية عالية - وكيف أن هذا اللغز لا يمنع تطوير نظرية قيمة تبادلية على أساس القيمة الاستعمالية. والحقيقة المثيرة للاستغراب، التى يثيرها اعتقاد سمث وريكاردو معًا بأن اللغز يمنع ذلك بالفعل، لا تتجلى بكامل أهميتها إلا حينما نضيف أن من الممكن، لقرن ونصف قرن بعد دافانزاتى، تجميع قائمة طويلة من الكُتّاب، بما فيهم اقتصاديون إنجليز كثر، الذين فهموا بدقة كيف أن عنصر المنفعة يدخل فى عملية التسعير. وقد قدَّمَ جون لو John Law بشكل خاص، فى كراسه المذكور سابقًا (Money and Trade considered.., 1705)، عرضًا موجزًا، ولكن ممتازًا، للموضوع استعمل فيه مثالى الماء والماس بالفعل. ومع ذلك، نقتصر دراستنا على الاقتصادى الذى كان قد أوصل تحليل الموضوع إلى ذروته فى القرن الثامن عشر وهو غاليانى.[٢٩٠] فبعكس لو، كان جاليانى نصيرًا خالصًا للمذهب المعدنى، شعرَ

---

(٢٩٠) ينطوى ذلك طبعًا على غبن بحق سابقيه الذين لم ينصفهم هو نفسه بصورة يصعب تصورها. فعند تطويره لمحاجّة دافانزاتى، مثلاً، فإن جاليانى Galiani يكتب بنبرة من الاستعلاء ليس لها مبرر قط. وعلاوة على ذلك، لا ينبغى أن ننسى أن النظرية التى طورها تعود للسكولائيين حقًا. وهذه ليست هى القضية الوحيدة التى فشل فيها جاليانى- مثل اقتصاديين آخرين- فى الاعتراف بفضل الآخرين بشكل لائق. فقد استند جاليانى على فيكو فى سوسيولوجيته - أو فلسفته الاجتماعية، إذا شاء القراء- دون أن يعترف به أيضًا. انظر تاجلياكوزو Tagliacozzo، المرجع السابق، ص١٥ (وهى الصفحة الأكثر جمالاً فى أدب فيكو Vico، بقدر ما أعلم) وما يليها. وكذلك F. Nicolini, ' Giambattista Vico e Ferdinando Gallani ' in: Giornale storico della letteratura italiana, 1918، وكذلك ملاحظته Note الواردة فى طبعته لعمل جاليانى: della moneta, 1915. (بيد أن نيكولينى، كفيلسوف، يميل إلى المبالغة فى اعتماد جاليانى، الذى كان محدودًا، على فيكو، بقدر تعلق الأمر بالنظرية التكنيكية).

أنه مجبر على تناول موضوع قيمة الذهب والفضة كسلع، وبالتالى تناول قيمة كل السلع. وحينما فعل جاليانى هذا، فقد أبدى تمكنًا كبيرًا فى التحليل. وبشكل خاص، فقد أظهرتْ بناه المفهَمية، المعرَّفة بعناية، دقة كبيرة كان من شأنها أن تجعل كل نزاعات القرن التاسع عشر- ومظاهر سوء الفهم- حول موضوع القيمة زائدة لو أن المتنازعين كانوا قد درسوا أولاً عمله:(٢٩١) Della Moneta, 1751 (المعروض فى القسم السابق من هذا الفصل).

فبعد أن يعرِّف جاليانى Galiani مصطلح "القيمة" Value بصورة محددة (الكتاب الأول، الفصل الثانى) كعلاقة مساواة ذاتية بين كمية من سلعة معينة وكمية من سلعة أخرى- يعالج جاليانى المساواة الموضوعية حول السوق objective equivalences on the market كحالة خاصة من هذه العلاقة، ولكنه لا يطور الانتقال من القيم الذاتية إلى القيم الموضوعية بهذا المعنى- بحيث أن عبارة: قيمة سلعة معينة لا يكون لها معنى إلا عند الإشارة إلى كمية معينة من سلعة أخرى، فإن جاليانى يجيب على السؤال المتعلق بالعوامل التى تحدد تلك القيمة بأنها المنفعة Utility والندرة Scarcity (utilita e rarita) ويباشر تطوير هذه المفاهيم بطريقة أشكُ بوجود مثيل لها فى الكثير من المقررات المدرسية الأولية فى وقتنا الحاضر. والمنفعة utility لا تعنى الفائدة usefulness كما يفهمها المراقب- فما هو "مفيد" بالنسبة للاقتصادى هو أى شىء يحقق المتعة(piacere) أو يجلب الرفاه (felicita). وهنا تدخل فى الاعتبار عناصر الموضة والهيبة والإيثار. والندرة هى العلاقة بين الكمية الموجودة من شىء ما واستعمالات المرء له، وهى توضح سبب تقييم العجل الذهبى بأكثر من العجل الطبيعى. ومرة أخرى، لم يقدم جاليانى أى شىء جديد فى كل هذا؛ إذ أن لغز القيمة الشهير الذى نوقش من جديد بشكل رصين فى القرن التاسع عشر - واقعة أن الأشياء المفيدة على نحو واضح تجلب سعرًا منخفضًا

---

(٢٩١) كان ثمة كاتب إيطالى آخر حول النقود، جيوفانى كيفو !De re nummaria, quoad fieri potuit Geometrice: tractata...1711، وكان مهندسًا فى مانتاو ولم تكن له إضافة جديدة فى نظرية النقود بحسب اطلاعى. ولكن ليس بوسع أى تاريخ للتحليل الاقتصادى أن يتجاهل نظرته الثاقبة إلى طبيعة النظرية الاقتصادية: فالظواهر الحقيقية غامضة ومعقدة دائمًا إلى حد يتعذر السيطرة عليها؛ وأن الخبرة minus exacta {تنقصها الدقة} دائمًا؛ وأنه، لفهم أسس الأشياء، ينبغى علينا بناء نماذج عقلانية عن طريق وضع فروض (petitiones) وإلا نظل نتخبط فى ظلام الليالى بصورة دائمة (versari in obscurissima nocte)؛ والطريقة الدقيقة للتعامل مع هذه النماذج هى الطريقة الرياضية - وهذه منهجية أخذت قرنين من الزمن لتأكيد نفسها.

بينما تجلب أشياء أقل ضرورةً سعرًا مرتفعًا- كان قد تم حله عدة مرات من قبل. ولكن هذه النظرية لم تُطرَح قط، بمثل هذا الشكل الكامل وبهذا الإدراك الكامل لأهميتها، من قبل أو لأكثر من قرن لاحق من الزمن. فما يميز جاليانى عن جيفونس ومنجر هو، أولاً، افتقاده إلى مفهوم المنفعة الحدية- رغم أن مفهوم الندرة النسبية يقترب منه نوعًا ما- وثانيًا: فشله فى تطبيق تحليله على مشاكل التكلفة ومشاكل التوزيع. وقد يشكل النقص الأول سببًا لعدم امتلاك جاليانى نظرية مقبولة للسعر، رغم أنه كان قادرًا على التقدم أكثر مما فعل رغم ذلك النقص، كما يبين نجاح إسنارد اللاحق. ولكنه ترك بصماته على الموضوع حتى فى تلك الحالة. فبعد أن أوضح جاليانى كيف أن السعر ينشأ من المنفعة والندرة، فإنه اصطدم بحقيقة أن هذا السعر، إذ يحدد الكمية التى يمكن للمستهلكين الحصول عليها، يؤثر بدوره على الندرة كما يشعر بها هؤلاء المستهلكون. فالسعر يؤثر فى الطلب (consumo) ويتأثر به فى نفس الوقت. وكان جاليانى يعرف بصورة تامة كيف يتعامل مع ظاهرة الاعتماد المتبادل هذه. وفى الصفحات الثلاث التى خصصها للموضوع، اكتشف جاليانى فعلاً مفهوم التوازن طويل- الأمد وصاغ آلية الربح التى تُحدث هذا التوازن، حيث يتخيل هو بلدًا ما، كان لا يزال حتى هذه اللحظة على إسلامه وامتناعه عن المسكرات كليًا، يعتنق المسيحية فجأة ويقوم بتطوير طلبه على النبيذ. ثمة نكهة، تعود إلى مانديفيل Mandeville، فى تلك الصفحات قد تنقص قليلاً ما كان سيعتبر لولاها تجليًا رائعًا لأصالته. ولكن هذا لا يقلل من حقيقة أن قليلاً من العناية والصبر كان يكفى لتطوير ذلك الاكتشاف إلى كيان نظرى أكثر اكتمالاً بكثير مما قدّمه آ. سمث.

وبينما بشَّرَ جاليانى، بهذا الشكل، بكثير من التطورات اللاحقة (المنفعة الحدية)، فقد استبق أيضًا نظرية القيمة للسنوات المائة التالية (ريكاردو وماركس). ذلك لأنه، وبصورة حادة تثير الدهشة، يتحول من rarita {الندرة} إلى العمل (fatica)، ممجدًا الأخير على الفور بوصفه العامل الوحيد للإنتاج والشرط الوحيد che da valore alla cosa {لكل القيمة}. وهذا يفسد نظرية القيمة لدى جاليانى بمعنى ما، ولكنه يستثير اهتمامًا كبيرًا بمعنى ما آخر. إن كلمة fatica تعنى كمية العمل- وهى تتكيف لمراعاة العادات الاجتماعية التى تحدد عدد الأيام فى السنة وعدد الساعات فى اليوم التى يعمل فيها المرء فعلاً، وكذلك لمراعاة الاختلافات فى

المقدرة الطبيعية بين الناس (talenti)، التى تفسر وجود أسعار مختلفة لـ fatica أفراد مختلفين- وبعد استثناء السعر الاحتكارى للأشياء النادرة (Venere de Medici)، مثلاً، فإن جاليانى يجعل القيمة التوازنية تتناسب مع كمية العمل تلك (حيث تُراعى التقلبات المؤقتة بصورة ملائمة). ولكن هذه هى نظرية ريكاردو وماركس من حيث كل معالمها الجوهرية والكثير من تفاصيلها، وهى مرضية أكثر من نظرية آ. سمث[٢٩٢] حينما ننظر إليها من زاوية ريكاردية.

(ب) **فرضية بيرنولى.** ولكن لنبُقى فى أذهاننا أن نظرية السعر "الذاتية" أو القائمة على "المنفعة" هى التى سادت إلى أن فرض نفسه تأثير العمل Wealth of Nations، وبخاصة تأثير كتاب ريكاردو: Principles. فقد سادت تلك النظرية فى القارة حتى بعد عام ١٧٧٦، وثمة خط متصل من التطور ما بين جاليانى و ج.ب. ساى. وقد ساهم كينيه وبيكاريا وتورجو وفيرى Verri، وكونديلاك Condillac،[٢٩٣] وكتاب آخرون أقل بروزًا، فى إرساء هذا الخط بصورة راسخة أكثر وأكثر. إذ ربطوا جميعًا السعر وآلية التسعير مباشرة بما تصوروا أنه الهدف الأساسى للنشاط الاقتصادى وهو إشباع الحاجات. كما قبلوا جميعًا بتعريف كانتيلون للثروة richesse ليس فقط كعبارة يتم تناسيها ما أن يُشار إليها أو يتم تذكرها فقط للتوصية بالسياسات المفضلة لدى المستهلكين كما فى حالة آ. سمث، بل كنقطة انطلاق لتحليل السعر. وعلاوة على ذلك، ولديهم جميعهم، كانت ظاهرة السعر فى صلب حساب تفاضل اللذة والألم، بالصورة التى كانت عليها لدى جيفونس بالضبط: فمن هذه الناحية، كانوا كلهم بنثاميين غريزيًا by anticipation وكانوا أنصارًا لـ بنثاميين أكثر قوة من أنصار بنثام من الاقتصاديين الإنجليز. وهكذا، فهم لم يكونوا فقط الرواد للكتاب "الذاتيين" من النصف الثانى من القرن التاسع عشر بل إنهم أيضًا طبعوا بطابعهم الاتحاد سيئ الحظ بين نظرية القيمة والمذهب النفعى utilitarianism، والذى أثبت أنه اتحاد مربِك بعد قرن من الزمن.[٢٩٤] على أى حال، لن نتناول هنا هذه المسألة أكثر. وبدلاً من ذلك، ندرس

(٢٩٢) وتجرى، فى موضع ما، مساواة كمية العمل بدورها بما ينفقه العامل على حد الكفاف من وسائل المعيشة (spesa del nutrimento). ورغم أن هذه الفقرة ليست ريكاردية من حيث صياغتها، إلا أن من الممكن تفسيرها بمعنى ريكاردى معين. وهى تذكّر بكانتيلون على الأكثر.

(٢٩٣) Le Commerce et le gouvernment (1776)، انظر الفصلين الثانى والثالث، أعلاه.

(٢٩٤) انظر الجزء الثالث، الفصل الثالث، القسم ١ أ، أدناه.

عملاً كان قد تنبأ بنظرية المنفعة الحدية على نحو أكثر تحديدًا، فضلاً عن أنه يطرح عددًا من النقاط المهمة الأخرى.

ففى مقالة(٢٩٥) كتبها عام ١٧٣٠ أو ١٧٣١، اقترح دانييل بيرنولى Daniel Bernoulli، وهو عالم بارز التقينا به فى مناسبة سابقة، فرضية مفادها أن الأهمية الاقتصادية لدولار إضافى، بالنسبة لفرد معين، تتناسب عكسيًا مع عدد الدولارات التى يملكها فعلاً. وإذا ربطنا هذه الفرضية بالدخل، وليس بالقيمة النقدية للأصول الصافية الكلية التى يمتلكها المرء، كما فعل بيرنولى، فإننا نطابق حالاً ذلك الدولار الإضافى بما أصبح يسمى الدولار الحدى وفق مصطلحات الحقبة التالية، ونطابق أهمية ذلك الدولار بما صارت تسمى منفعته الحدية بحسب نفس تلك المصطلحات، والتى حاول فيشر وفريش قياسها إحصائيًا فى وقتنا الحاضر.(٢٩٦) كما لا تقل

---

(٢٩٥) "Specimen theorae novae de mensura sortis" وقد نُشرت عام ١٧٣٨ فى: Commentarii academiae scientiarum imperialis petropolitanae. وتتضمن الترجمة الألمانية للبروفيسور ألفرد بنغشايم Alfred Pringsheim (Die Grundlage der modernen wertlehre Daniel Bernoulli...1896) ملاحظات إيضاحية للمترجم، إضافة إلى مقدمة ثمينة كتبها لودفيج فيك Ludwig Fick. على أى حال، ليس غريبًا أبدًا على معرفتنا الغامضة بالتطورات المذهبية أن يقوم السيد فيك ليس فقط بتحية بيرنولى كسلف لجوسن Gossen وجيفونس ومنجر وفالراس، بل أيضًا كأحد الأوائل، إن لم يكن الأول، ممن أدركوا أن القيمة ليست صفة متأصلة فى الأشياء بل علاقة بين شخص يقيّم أشياء معينة وبين هذه الأشياء، رغم أن هذا الأمر كان واضحًا للعلماء السكولائيين بصورة تامة وكذلك بالتأكيد لدزينة من كتاب القرن الثامن عشر ممن لم يعرفوا مقالة بيرنولى.

(٢٩٦) وهذا الأمر يتضح بشكل خاص حينما نصوغه بصورة دقيقة. لندعْ x تشير إلى دخل فرد معين، و y إلى "الإشباع" المكتسب من ذلك الدخل. وعندئذ، فإن فرضية بيرنولى تذهب إلى أن:

$$dy = k\frac{dx}{x}, \ or \ \frac{dy}{dx} = \frac{K}{x},$$

حيث عامل التناسب (K) مقدار ثابت بالنسبة لكل فرد ولكنه مختلف لدى الأفراد المختلفين – ومن شأن مدى اختلاف عوامل التناسب الفردية K's أن يعكس الاختلافات الفردية فى الأذواق أو شدة الشعور (مع أن بيرنولى يعزو نفس K إلى جميع الأفراد ما عدا الحالات غير العادية التى لا تهم) – ومن الواضح أن dy / dx هى درجة المنفعة الحدية أو النهائية التى ظهرت من ثم عام ١٧٣٨. وكما ذكر بيرنولى، فإن فكرته الأساسية كان قد تنبأ بها (عام ١٧٢٨) العالمُ الرياضى كرامر الذىكان قد عرض، على أى حال، فرضية مغايرة لشكل دالة المنفعة الحدية، أى:

$$dy = k\frac{dx}{\sqrt{x}},$$

ولكن فرضية بيرنولى، ضمن فترات intervals صغيرة، معقولة تمامًا، مع أنها تفشل فى الاستفادة من كل ما نعرف، أو نتصور أننا نعرف، عن سلوك هذه الدالة (انظر الجزء الرابع، الفصل السابع، أدناه).
وما دام حتى من يؤمنون بإمكانية قياس المنفعة أو الإشباع لا يعتقدون أن من المأمون قول أى شىء حول سلوك المنفعة فى الأوضاع اليائسة، كما فى حالة الدخول التى لا يتمكن الفرد من العيش بأقل منها، فإن من المفيد استبعاد مستوى من الدخل مثل "حد الكفاف". فإذا رمزنا إلى ذلك الحد بـ a،=

أهمية عن ذلك ما قام به بيرنولى من تطبيق لتلك الفرضية على نشاط الأعمال (المصدر المذكور سابقًا، الفقرتان ١٥ و ١٦). وتتمثل الفكرة الأساسية فى أنه حتى حينما يمكن قياس احتمالات الأرباح والخسائر بشكل دقيق- كاحتمالات الخسارة فى النقل البحرى عندما تتيح الخبرة الطويلة مادة كافية- فإن التصرف العقلانى لا يتحدد بقيمة هذه الاحتمالات وحدها. فمن الضرورى أيضًا أن نأخذ بالاعتبار، بالنسبة لرجل أعمال معين، أهمية الأرباح والخسائر المعينة والتى تختلف تبعًا لموارده طبعًا- وهو أمر تهيئ فرضية بيرنولى طريقة للتحقق منه. وهكذا، يستنبط بيرنولى معيارًا يمكن استعماله لمعرفة ما إذا كان من المفيد أم لا، لفرد معين، أن يدفع مبلغًا معينًا للتأمين على حمولته، وقاعدة لتقييم الفائدة التى يمكن الحصول عليها من نقل كمية معينة من المنتجات فى سفن عدة، ومن استثمار مبلغ معين فى سندات بدلا من سند واحد،وهى مقترحات مهمة بالنسبة لنظرية مخاطر الأعمال ونظرية الاستثمار ولم تُستغَل كليًا حتى فى الوقت الحاضر. وقد يكون ثمة معنى من استعادة جملة من نص بيرنولى (المرجع السابق، الفقرة ١٧): "وبالضبط لأن هذه النتائج تتفق بصورة تامة مع سلوك نشاط الأعمال الملاحَظ، فلا يبدو من الصحيح إهمالها كمقولات غير مجربة وتقوم على فرضيات غير مؤكدة". وأشعر بالأسف لاستحالة مناقشة النقاط الأخرى[٢٩٧] من مقالة بيرنولى

=فإن يمكن عندئذ تمثيل الإشباع الكلى المكتسب من دخل معين قدره b بالمعادلة التالية:

$$y = \int_a^b K \frac{dx}{x} = K (\log b - \log a) = K \log \frac{b}{a}$$

(٢٩٧) ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى اثنتين منها بإيجاز. النقطة الأولى هى أن تلك الأفكار ظلت عمليًا غير معروفة للاقتصاديين إلى أن لاحظها بعضهم ممن توصلوا بأنفسهم لنفس الأفكار أو لأفكار مشابهة. ويشير فيك إلى هرمان Hermann (١٨٣٢) و أ. ف. لانغ F. A. Lange: (Die Arbeiterfrage... 1865)، وبخاصة جيفونس، وليس لدى أسماء أخرى لأضيفها. وقد أمكن ملاحظة ذلك الإهمال بفضل تبنى لابلاس Laplace صيغة بيرنولى فى عمله Theorie analytique des probabilites (1812) الذى كان معروفا على نطاق واسع طبعًا. والحقيقة الثانية هى أن محاولة بيرنولى حل لغز لعبة القديس بيتربورج لم تكن بين المساهمات القيِّمة العديدة فى مقالته رغم أنها كانت الموضوع الرئيسى فى تلك المقالة. والمشكلة كما يلى: ثمة قطعة معدنية ترمى عدد n من المرات. يعد الفرد X الفرد Y بدفع دولار واحد لو أن صورة (القطعة النقدية) تظهر عند الرمية الأولى، ودولارين لو أن الصورة تظهر عند الرمية الثانية بعد أن فشلت فى الظهور من الرمية الأولى و ٤ دولارات لو أن الصورة تظهر عند الرمية الثالثة بعد فشلها فى الظهور عند الرميتين الأوليين، وهكذا. وعليه، فإن سلسلة ما يمكن أن يكسبه Y تكون على الشكل التالى: 1,2,22,23,...,2n-1. ونشتق توقعاته رياضيًا بضرب كل مكسب من المكاسب المحتملة باحتماله، أى إذا كانت القطعة النقدية كاملة، ½، ¼، ١/٨، وهكذا. ويتضح أن ذلك الضرب يخفض كل بند إلى النصف بحيث أننا، إجمالاً، نحصل=

والتى لها أهمية فائقة لدارسى طرق التفكير البشرى وآلية التقدم العلمى.

(ج) نظرية آلية التسعير. ثمة القليل مما يمكن الإشارة إليه عن نظرية آلية التسعير قبل منتصف القرن الثامن عشر. وحتى مساهمات أكثر الكتاب لمعانًا، مثل باربون وبتي ولوك، لا تعنى الكثير. كما أن الأغلبية الساحقة من الإداريين المستشارين وكُتاب الكراريس فى القرن السابع عشر اكتفوا بنظرية معينة وجدوها أو كان بوسعهم إيجادها لدى بوفيندورف Pufendorf. لقد انكبَّ هؤلاء على دراسة المشاكل العملية لسياسة التوجيهpolicy regulative، أما الجانب التحليلى، فقد افترضوه إلى حد بعيد وتباطأوا فى إدراك الحاجة إلى المفهَمة والإثبات الدقيقين. تكفينا بضعة أمثلة لتوضيح هذا الوضع. فقد اعتاد الناس تمامًا على حالة الاحتكار التى كرهوها كثيرًا وعلى حالة المنافسة التى اعتبروها الحالة العادية دون أن يكلفوا أنفسهم عناء تعريفها. لكن توماس مور Thomas More (Utopia، انظر الفصل الثالث، أعلاه) كان قد أشار فى وقت مبكر يعود إلى عام ١٥١٦ الى أنه، لسيادة المنافسة، لا يكفى بالضرورة أن يقوم أكثر من بائع واحد ببيع سلعة معينة. فالأسعار قد لا تنخفض إلى المستوى التنافسى حتى حينما يوجد بضعة بائعين أيضًا، quod ...si monopolium appellari non potest ....certe oligopolium est.(٢٩٨) وهكذا أدخل مور مفهوم احتكار القلة. وكنا نتوقع أن يقود هذا التلميح إلى

=على توقعاتy الرياضية n/2، وإذا سُمح لـ n أن تزداد بحيث تتجاوز أى حد معين، فإن التوقعات تتجاوز أى مبلغ يمكننا ذكره. ومع ذلك، فالحقيقة هى عدم وجود من يدفع إلى X أى مبلغ معتبر مقابلها كما يمكن للقارئ أن يصل إلى ذلك بنفسه: لماذا؟ لقد تصورَ بيرنولى أن كل ما ينبغى علينا أن نفعل للرد على ذلك السؤال هو تصحيح المكاسب الممكنة بتطبيق فرضيته عليها التى ستخلق توقعًا "أخلاقيًا" ضئيلاً جدًا بدلاً من التوقع الرياضى "غير النهائى". ولكن ذلك الإجراء لا يحل المشكلة رغم أنه بذاته ليس خلوًا من معنى. كما لا تحلها أيضًا النقاط التى يذكرها البروفيسور برنغشهايم Pringsheim فى الهامش المتعلق بترجمته رغم أن تلك النقاط، أيضًا، ليست غير ذات صلة. وليس بوسعنا الاستمرار بتناول الموضوع.ولكن القارئ يخطئ كثيرًا إذا تصورَ أن الموضوع يخلو من الأهمية بالنسبة للاقتصادى. على العكس، فإن نظرية أسس الاحتمالات theory of games of chance تحتل أهمية كبيرة بالنسبة لمشاكل كثيرة من المنطق الاقتصادى. وإذا تطلب ذلك أى برهان، فإن العمل الحديث للأستاذين مورجنشترن Morgenstern و فون نيومان von Neumann (Theory of Games and Economic Behaviour. 1944) يقدم ذلك البرهان. ولا يزال المؤشر الأول فى ذلك الاتجاه يبرز فى صالح بيرنولى. وفى علم الاقتصاد، تطلبَ هذا الأمر ٢٠٦ سنوات من خطوته الأولى إلى الخطوة الثانية- وهى نفس الفترة التى أخذتها حالة منحنى الطلب الإحصائى.

(٢٩٨) أنا مدين للسيد إى. مارز E. Marz لأنه لفت انتباهى إلى تلك الفقرة. وتلك واقعة طريفة. فالسير توماس- بحدود معرفتى بصياغة العبارة - يستعمل ليس فقط مصطلح (احتكار قلة)، الذى يلعب دورًا كبيرًا فى النظرية الحديثة، بل يستعمله ليعنى الشىء نفسه بالضبط، كما أنه أشار إلى جانب منه يمثل ما أكدت عليه النظرية الحديثة- بعد فجوة زمنية قدرها ٤١٠ سنوات. ومع ذلك. فإن=

تحليل أدق لمفاهيم الاحتكار والمنافسة وبخاصة فى إنجلترا، حيث كانت المناقشة المتواصلة للاحتكارات بكل أنواعها وللقيود على التجارة بكافة أنواعها- سواء القيود التى وافق المتنافسون عليها لتعزيز مصلحتهم المشتركة أو القيود التى فرضها المحتكرون على الناس- والتى سبقت وتلت قانون الاحتكارات للعام ١٦٢٣/١٦٢٤، قد هيأت كل ما يلزم المرء من حافز ومادة. ولكن يندر وجود شىء من هذا. لقد حارب السياسيون والمحامون وبعض رجال الأعمال "الاحتكارات" بشكل عاطفى، كما يفعلون اليوم مرة أخرى- وبخاصة أولئك الذين يعودون للشركات التجارية المرخّصَة - كما أن المصالح المهاجمَة دافعت عن نفسها على أكمل وجه كما تفعل اليوم أيضًا. وكان الطرفان فى مشهد غريب من الناحية الفكرية كما هما اليوم مرة أخرى. ورغم تحقيق نتائج عملية معينة، ورغم أن مؤرخ الفكر والسياسة الاقتصادية يجد الكثير مما يمكنه تسجيله،[٢٩٩] إلا أن مؤرخ التحليل الاقتصادى لا يجد شيئًا منه. ومع ذلك، وحتى لا ننسى الأشياء الصغيرة، فلنلاحظ، أولاً، أن هناك ميلاً لتوسيع مفهوم الاحتكار بحيث يتجاوز حالة وجود بائع واحد.[٣٠٠] ثانيًا، ثمة عناصر أولية لمحاجّة مفادها أن الاحتكار، بمحاولته مضاعفة الأرباح- كما ينبغى أن نقول- يغيّر الشروط التى تجرى محاولته تلك فى إطارها وبالتالى فهو لا يحتاج بالضرورة لأن يضع سعرًا أعلى مما كان سيتحقق فى ظل منافسة تجرى فى ظل شروط مختلفة.[٣٠١] ويمكن أن

=فكرته موحية ومهمة دون شك. وكان العمل Utopia مقروءًا على نطاق واسع. ولكن، وكما هو معروف، فإن تلك الفقرة لا ترد فى الترجمة الإنجليزية للأصل اللاتينى.

(٢٩٩) بوسع القارئ أن يرجع إلى عمل البروفيسور هكشر Heckscher: Mercantilism، pp.269 et seq للحصول على تفسير عميق للصراع الذى نشب من أجل "حرية التجارة" وفق مفهوم القرن السابع عشر. وإذا اتبع القارئ نصحه، فلن يستطيع إلاّ أن يستغرب من الملاحظة المحزنة وهى أن المناقشة الشعبية والسياسية لتلك المسألة، كما هو شأن المسائل الأخرى، تبين عدم تحقيق أى تقدم من الناحية العملية.

(٣٠٠) انظر هكشر، المرجع السابق، ص ٢٧٣-٢٧٤، وبخاصة محاجّة السير ادون ساندس Edwin Sandys (وهو رجل تجارة متنفذ) التى قُدمت للمناقشة فى مجلس العموم عام ١٦٠٤، والتى أشارت إلى " أن اسم الاحتكار ... يتسع بصورة ملائمة لكل قلة متنافرة من بائعين ...، فإذا كان هناك عشرة أفراد لبيع كل خيول إنجلترا، كان ذلك احتكارًا". تفتقر هذه المحاجّة، إلى حد ما، إلى التميز طبعًا إذا نظرنا إليها كجهد تحليلى. ولكن من الواضح أن هناك شيئًا ما فيما حاول السير إدون التعبير عنه من غير أن ينجح فى ذلك.

(٣٠١) وتوجهت كل الحجج الأخرى المستعملة إما إلى إنكار وجود احتكار- وهذا صحيح فى الغالب إذا عرفنا الاحتكار بدقة، ولكنه غير حاسم لهذا السبب بالذات- أو للتشديد على أن التنظيم الاحتكارى كان ضرورة عملية فى حالات معينة- وبخاصة حالات التجارة مع دول غير متحضرة حيث تمثل الحماية عاملاً مهمًا - وإما لنقاط أخرى لا أهمية لها من زاوية منهج التحليل مهما كانت أهميتها=

نذكر مرة أخرى محاولة بيكر تصنيف السوق- بشكل ضعيف منطقيًا- إلى monoplium و propoplium و polypolium، أى: الاحتكار monopoly، والشراء بالجملة بقصد الاحتكار والبيع بأسعار مرتفعة forestalling، والمنافسة غير الموجهة unregulated competition، التى تخلق فى نظره أسواقًا غير منظّمة يهبط كل المشاركون بها إلى مستوى الكادحين.

ولكن كان ثمة أشياء أفضل ستأتى فى القرن الثامن عشر. وسنقتصر على بحث الإنجازات القصوى لكل من بيكاريا وتورجو وإسنارد، على أن نتناول فيما بعد الحالة التى قام فيها مؤلف العمل Wealth of Nations بتنسيق كل نظرية القيمة والسعر فى تلك الحقبة.

عالج بيكاريا Beccaria موضوع القيمة والسعر في الجزء الرابع، الفصل الأول ("Del commercio") من عمله Elementi (الذى نُشر عام ١٨٠٤، بعد وفاته): يُطرح الموضوع فى هنا العمل على نحو ممتاز كما كان من الممكن أن يكون الأمر فى عمل ج. س. ميل Principles. وكما جرت الإشارة من قبل، فإن بيكاريا يفسر ظاهرة القيمة من خلال المنفعة والندرة، ومن ثم يتقدم لبحث modus operandi {طريقة تأثير} سوق افتراضى معين تتم فيه مقايضة النبيذ مقابل القمح (قارنْ مثال التفاح والبندق لدى مارشال).(٣٠٢) وقد أدرك بيكاريا بوضوح أن نسبة المبادلة لا تتحدد فى حالة المبادلة المنعزلة (بين فردين اثنين)، وأن التحديد يتحقق بفضل المنافسة عبر "المساومة المفرطة على السعر فى السوق": فالتقلبات لابد أن تقود، فى آخر الأمر، إلى السعر الذى تساوى عنده الكميةُ المطلوبة الكميةَ المعروضة. أما معالجته الدقيقة لمبادلة ثلاث سلع بعضها مع بعض، حيث يشدد

=العملية. ومن أفضل المحاجّات "الدفاعية" التى عثرت عليها بالصدفة، إن لم تكن أفضلها، عمل جون ويلر John Wheeler: A Treatise of Commerce. wherein are showed the Commodities arising by a well ordered and ruled trade.. (1601).ويمثل هذا البحث، دون شك، "مرافعة خاصة" نيابة عن جمعية التجار-المغامرين Merchants-Adventurers التى كان ويلر محاميًا لها. ولكن هذا الاعتبار لا يشكل، من زاويتنا، سببًا لإهمال ذلك العمل.

(٣٠٢) آمل ألا نحتاج إلى أن نأخذ، بجدية كبيرة، فرضيته القائلة بأن القيمة التبادلية لسلعة معينة نسبة إلى سلعة معينة أخرى (نسبة المبادلة) in ragione reciproca delle loro quantita {تتناسب عكسيًا مع كميتها}. وقد تكون هناك علاقة بين فرضيته والفرضية المغالية لصديقه فيرى بشأن قانون الطلب التى هى ليست محل اعتراض على أى حال. على العكس. إذ ينبغى تسجيلها كأول محاولة تعطى شكلاً دقيقًا لمنحنى الطلب: فإذا كانت p هى السعر (فى صورة نقود)، q هى الكمية، c مقدار ثابت، فإن $pq = c$ بحسب قانون فيرى.

على ظاهرة (وضرورة) المبادلة غير المباشرة، فهى معالجة مرضية بشكل خاص. وهى تعادل تقريبًا ما كان يتعين على الاقتصادى العادى أن يقوله بعد قرن من الزمن.

كان اختيار عمل بيكاريا، كمثال، بسبب كماله النسبى، ولكنه كان مسبوقًا على نحو مدهش من قبل عمل تورجو Turgot: Reflexions, xxxiii-xxxv (written 1766, published in 1769-70). فبعد أن يستخلص تورجو المتاجرة trading (commerce) من besoins reciproques {تباين الاحتياجات}، فإنه يتناول، أيضًا، حالة المبادلة المنعزلة ومن ثم يُدخل القوة المحدِّدة: المنافسة. ويشبه وصفه لآلية السوق وصف بوهم- باورك إلى حد بعيد(انظر الجزء الرابع، الفصل الخامس، القسم الرابع، أدناه). فهو يجعل السعر السوقى(prix courant) يتبدل تحت تأثير القوى التى تفعل مفعولها عبر الطلب والعرض. ولكن الإنجاز الأكبر ضمن هذا اللون من التحليل فى هذه الحقبة يعود إلى اسنارد.(٣٠٣) إذ يتضمن كتابه، الذى لا يتميز بشىء آخر سوى هذا، نظامًا أوليًا من المعادلات التى تصف الاعتماد المتبادل فى إطار عالم الأسعار على نحو يذكِّر بفالراس، باستثناء الاختلاف فى الأسلوب.

(د) تنسيق نظرية القيمة والسعر فى العمل Wealth of Nations. كان على عمل آ. سمث الرئيسى أن يضم ويطوّر تكهنات معاصريه وسابقيه الإنجليز والفرنسيين حول القيمة.(٣٠٤) صحيح أيضًا أن سمث وضع "عملاً دقيقًا وعلميًا عن

---

(٣٠٣) ٣٠٣ ظهر عمل أخيل نيكولاس إسنارد Achille Nicolas Isnard:Traite des richesses عام ١٧٨١، وبالتالى فهو لا يشكل جزءًا من المواد التى "نسقها" آ. سمث. على أى حال، هناك مسألة تأثير هذا الأخير على الأول. إذ يمكن أن يكون عمل إسنارد، وكذلك المساهمة المذكورة فى المتن، قد تم استخلاصهما من قراءة العمل wealth of Nations بإمعان. ولكن إسنارد لا يذكر سمث إلا إذا غفلت أنا عن إشارته إليه. ويرد عنوان كتاب إسنارد ضمن قائمة جيفونس للكتابات الرياضية، وهى الطريقة التى هدتنى إليه. ولم أجد ما يشير إلى تأثير ما لديه.

(٣٠٤) A. Marshall, Principles. 4th.. ed.. p. 58. والقارئ يدرك أن رأى كاتب حاذق مثل مارشال يستحق الكثير من التأمل من قبل أناس أقل براعة، وليس بوسعنا أفضل من أن نأخذ ذلك الرأى الفصل لبروفيسور النظرية الاقتصادية كشعار. وسيدرك القارئ أيضًا أنه حتى مارشال، الذى يُكن إعجابًا ليس له حدود بسمث، لا يذهب أبعد مما يتضمنه مصطلحنا "تنسيق" codification. ولكن مارشال، رغم أنه لم ينسب إلى سمث أفكارًا أصيلة، توصل إلى تقدير لعمله يبدو أنه أرفع كثيرًا من تقديرنا نحن لذلك العمل. وقد يتمثل أحد أسباب هذا فى أنه كان يتحدث عن أخ له. فكما أكدنا وسنبقى نؤكد: ثمة وجوه شبه كثيرة بين عمليهما والوضع التاريخى لكل منهما. وثمة سبب آخر قد يتمثل فى أنه كان يتحدث عن ابن بلده لأن مارشال كان متعصبًا. والسبب الثالث قد يتمثل فى أنه=

الطريقة التى تقيس القيمةُ فيها الدافعَ البشرى"، أى افترضُ أنه جعل من القيمة التبادلية (السعر، أو السعر النسبى فى جميع الأحوال) المركز لنظام توازن أولى. بيد أنه لم يكن أول من فعل ذلك كما يتصور مارشال؛ وعلاوة على ذلك، فإن سمث أسقط وأفسد العديد من الإيحاءات الأكثر قوة التى كانت قد وردت فى أعمال سابقيه المباشرين حينما قام بتنسيق هذه الأخيرة. وبطبيعة الحال، يحتمل أن سمث لم يكن مطلعًا على عمل تورجو Reflexions، وربما لم يكن بوسعه التعرف على عمل بيكاريا Elementi، ولكن من المحتمل أن بوفيندورف Pufendorf وكانتيلون Cantillon وهاريس Harris ولوك Locke وباربون Barbon وبتى Petty- وقد أشار مارشال إلى الكُتاب الخمسة الأول من هؤلاء- وكينيه Quesnay كانوا مرشديه الرئيسين بحيث أن مهمته "الذاتية" كانت أكبر من إنجازه "الموضوعى". غير أنه "طوَّر" هذه المادة بنجاح أقل مما حققه تورجو وبيكاريا. واللوم يقع عليه فى الكثير مما هو غير مرضٍ فى النظرية الاقتصادية فى السنوات المائة التالية، وفى الكثير من النزاعات التى كان يمكن تجنبها لو أنه لخص استنتاجاته بطريقة أخرى.

ويتعين على القارئ أن يستعيد معلوماته من دليل القارئ الذى قدمناه سابقًا(٣٠٥) يتحرك عرض سمث عن قصد إلى الأعلى، نحو ظاهرة السعر، ويعود مجددًا نحو العناصر المكونة لأسعار السلع والتى هى مقولات التكلفة والدخل من أجور وربح وريع. ونكرر أن هذه هى طريقة بدائية لوصف الاعتماد المتبادل العام بين الكميات المكونة للعالم الاقتصادى؛ بيد أنها طريقة فعالة. والنقاد الذين لا يفهمون أن نظرية السعر ما هى إلاّ اسم آخر لنظرية المنطق الاقتصادى - بما فى ذلك، بين أمور أخرى، كل أسس تخصيص الموارد وأسس تكوين الدخل - لاموا سمث على تبنى وجهة النظر الضيقة لرجل الأعمال. واتهمه نقاد آخرون، ممن لا يفهمون طبيعة نظام الكميات التى يعتمد بعضها على بعض، بأن تفكيره كان دائريًا. ولكن روح سمث تتغلب بسهولة على هذه وتلك من الانتقادات. فهذا الجزء

=كان يتحدث عن إنسان ليبرالى، ذلك لأن مارشال كان نصيرًا قويًا لمذهب حرية التجارة أيضًا. ولكن، مهما كان السبب، فإنه ينبغى على القارئ أن يلاحظ، بقدر ما تسمح تعليقات مارشال بالحكم، عدم وجود اختلاف بيننا بصدد هذا الموضوع إلاّ فى النقطة التالية: فقد يُقال بالتأكيد إن سمث "طور"، بمعنى ما، المذاهب القائمة حول القيمة والسعر؛ ولكن، إذ يستحسن مارشال طريقة هذا "التطور" دون أى تحفظ، يتعين على أن أجد بعض العيوب فيها.

(٣٠٥) بعد كتابة هذا القسم، حذف ج. شومبيتر، بشكل واضح، عدة صفحات تتعلق بسمث بما فى ذلك دليل القارئ من المخطوطة. ولكن الناشر أعاد تلك المادة وهى موجودة فى الفصل الثالث، القسم ٤ هـ.

من عمله هو الذى يشكل ميزته الرئيسية فى هذا الحقل. وهناك انتقادات أخرى. يعتبر مفهوم سمث للسعر التوازنى أو السعر الطبيعى مفهومًا بدائيًا، ولكنه مفهوم يُدرَك بصورة واضحة كما هو حال مفهومه حول الاعتماد العام المتبادل. فالسعر التوازنى هو ببساطة السعر الذى يمكن عنده، على الأمد-البعيد، إنتاج كل سلعة بكمية تساوى "الطلب الفعال" عند ذلك السعر. كما أنه يمثل أيضًا السعر الذى يغطى التكلفة بالضبط على الأمد البعيد. وتساوى هذه الأسعار بدورها المجموع الكلى للأجور والأرباح والريوع التى ينبغى دفعها أو تقديرها عند معدلاتها العادية أو المتوسطة. وهكذا نحصل على لمحة من تمييز مارشال بين الظواهر قصيرة الأمد وطويلة الأمد. فبينما يمثل السعر السوقى market price لدى سمث ظاهرة قصيرة الأمد أساسًا، فإن سعره "الطبيعى" natural price هو ظاهرة طويلة الأمد ويناظر السعر العادى طويل الأمد لدى مارشال long-run normal. فـ"كل ما قاله آ. سمث" هو مَثَل مفضل لدى مارشال. ولكننا يمكن أن نقول أيضًا: "كل ما قاله السكولائيون". ولا نجد لدى سمث نظرية عن الاحتكار. إذ يمكن لفرضيته القائلة (الكتاب الأول، الفصل السابع) وإن السعر الاحتكارى هو أعلى ما يمكن الحصول عليه فى جميع الأحوال" أن يقولها فرد عادى ليس ذكيًا جدًا، بل وهى غير صحيحة إذا أُخذت حرفيًا. ولكن آلية المنافسة أيضًا لم تكن موضوعًا لتحليل أكثر عمقًا. وبالنتيجة، فإن سمث يفشل فى أن يثبت بصورة مرضية فرضيته القائلة "أن السعر التنافسى هو أقل سعر يمكن أن يعرضه البائعون" مما يترك القارئ الحديث فى حيرة بالنسبة لتحديد نوع الحجة التى يعتمدها سمث لإثبات هذه الفرضية. أما محاولته إثبات فكرة أن المنافسة تميل إلى تقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن، فلم يكن مصيرها أفضل من تلك الفرضية، رغم أن من المؤكد، كما هو واضح، أنه كان مؤمنًا بذلك.

ولكن ما هى نظرية سمث حول القيمة بالمعنى الدقيق لهذه العبارة، أى، ما هى آراءه تجاه مشكلة التفسير السببى لظاهرة القيمة؟ ليس بوسعنا أن نمر بسرعة على هذه المشكلة نظرًا لاهتمام الاقتصاديين الواسع بها فى القرن التالى ومناقشتهم الحماسية لمواقف سمث منها. بيد أن الجواب على ذلك السؤال، بذاته، بسيط جدًا.

أولاً: يمكن للقارئ التأكد من شيئين حينما يقرأ الفقرات الأخيرة من الكتاب الأول، الفصل الرابع. فمن ناحية، يعلن سمث أنه ينوى بحث القواعد التى

"يلاحظها المرء عادة عند مبادلة" السلع "سواء مقابل النقود أو مقابل بعضها بعضًا". وهذا يعنى أنه لم يكن يهتم أساسًا بمشكلة القيمة بالمعنى المعرَّف توًا. فما أراده هو نظرية للسعر يمكن استخدامها لإثبات فرضيات معينة لا تحتاج أبدًا للتغلغل فى خلفية ظاهرة القيمة. ومن الواضح أن هذا كان رأى مارشال أيضًا. ومن الناحية الأخرى، فبعد أن ميَّزَ سمث بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، فإنه استبعد الأولى بإشارته إلى ما نُعتَ أعلاه بـ"لغز القيمة" - الذى سلم سمث بشكل بيّن أنه يعوق التقدم على هذا الخط - وبذلك أغلق سمث، للجيلين أو الثلاثة التالية، البابَ الذى كان سابقوه الفرنسيون والإيطاليون قد فتحوه بصورة تبشر بالنجاح. ولا يمكن أن يغير من هذه الحقيقة أى حديث عن "اعترافه بدور الطلب". ثانيًا، فى الكتاب الأول، الفصل السادس، يشير سمث بوضوح إلى أن "الأجور والربح والريع هى المصادر الأصلية [الحروف المائلة لى] لكل الإيراد إضافة إلى كل القيمة التبادلية. وإذا كان لهذه الكلمات ثمة معنى، فإنها تحمل دلالة حاسمة. إذ تشكل نظريته عن القيمة ما أصبح يعرف لاحقًا بـ نظرية تكلفة-الإنتاج. وهذه هو فعلاً رأى باحثين كثيرين. بيد أن المسألة، ثانيًا: تعقدها حقيقة وجود فقرات كثيرة جدًا فى Wealth of Nations تشير، كما يبدو، إلى نظرية للقيمة تقوم على العمل أو إلى بضع نظريات منها.(٣٠٦)

ففى الكتاب الأول، الفصل الخامس، ترد فرضية أن "السعر الحقيقى لأى شىء، ما يكلف أى شىء حقًا بالنسبة لإنسان يريد الحصول عليه، هو التعب والمشقة toil and trouble اللازمان للحصول عليه" - وهذه هى واحدة من المقولات غير الحاسمة التى يمكن أن تعنى أى شىء ولا شىء. ولكن بحسب ظاهر الأمور، تشير هذه الفرضية إلى ميل سمث إلى تأسيس ظاهرة القيمة على ما يرافق العمل من ضجر أو مشقة أو ميله إلى تبنى نظرية للقيمة تقوم على مشقة العمل labor-disutility theory of value. على أى حال، من الممكن إهمال هذه النظرية نظرًا لأن سمث لم يستخدمها بأى شكل كان. وفى الكتاب الأول، الفصل السادس، يطرح سمث، مرة أخرى، المثال الشهير عن حيوان القندس:"إذا.. كان قتل قندس يكلف ضعف العمل اللازم لقتل الأيّل"، فإن القندس سيباع طبعًا بضعف ثمن بيع

(٣٠٦) ليس ثمة إدراك كاف لمسألة أن مصطلح "نظرية القيمة القائمة على العمل" labour theory of value يحمل عدة معانٍ متميزة. على أى حال، لقد تمت معالجة هذا الموضوع بشكل مستفيض من قبل: H. J. Davenport, Value and Distribution, 1908.

الأيل. فكمية العمل، وليس التعب والمشقة، هى التى "تنظم" regulate القيمة هناك، مما لا يعنى الشىء نفسه طبعًا. تشكل هذه النظرية من دون شك أساس نظريات القيمة القائمة على كمية – العمل labour-quantity theories of value لدى ريكاردو وماركس. ولكن آ. سمث يقصر هذه النظرية على"حالة مبكرة وأولية من المجتمع تسبق كلاً من تراكم رأس المال والاستيلاء على الأراضى". وهى عبارة تعنى، إن فسرتْ بشكل معتدل، أن أسعار السلع تتناسب، عند التوازن، مع العمل الذى يدخل فى إنتاجها إذا كان كل العمل من نفس النوعية "الطبيعية" وإذا لم تكن هناك عناصر أخرى نادرة للإنتاج. وهذا صحيح ولكنه، بحد ذاته، لا يشكل نظرية للقيمة تقوم على كمية العمل، أو أى نظرية أخرى للقيمة تقوم على العمل، لأن كل نظريات القيمة يمكن أن تصل إلى نفس النتيجة فى تلك الحالة الخاصة. أخيرًا، سبق لنا أن لاحظنا أن سمث (الكتاب الأول، الفصل الخامس) يَعْتبر أن كمية العمل، التى يمكن أن تبادَل بها سلعة ما فى السوق a commodity can command، المقابل الأكثر فائدة لسعرها النقدى، أى أنه يختار العمل باعتباره numeraire (وحدة حساب). ومن حيث المبدأ، يمكن أن لا يثور اعتراض على هذا القرار الذى، بذاته، لا يُلزم سمثَ بنظرية للقيمة فى العمل أكثر مما يلزمنا اختيار الثور باعتباره numeraire بنظرية قيمة تقوم على الثور. ولكن سمث يحاول تبرير قراره بحجج كثيرة يبدو أنها تضفى عليه معنى أعمق مثل قوله "أن العمل هو الشىء الوحيد الذى لا تتغير قيمته الخاصة، وهو الوحيد [كذا] الذى يمثل المقياس النهائى والحقيقى" لقيم كل السلع، أو إنه "سعرها الحقيقى" أو إنه "المقياس العام الوحيد والمقياس الدقيق للقيمة". وهى أقوال خاطئة كلها، وسمث نفسه لا يبدو واثقًا كثيرًا مما يتضمنه اختيار شىء ما ص numeraire بحيث يمكن تقريبًا أن نغفر لاقتصاديين كثيرين إن هم أساءوا لاحقًا فهم ما كان يقصده سمث بالفعل ولكونهم، ومن بينهم ريكاردو،[٣٠٧] قد اتهموه بخلط كمية العمل التى تدخل فى سلعة معينة بكمية العمل التى تشتريها هذه السلعة. وعلى أى حال، فإن هذه التهمة تسقط – ومن المهم أن – تسقط لأنها ترقى إلى اتهام سمث بمجافاة العقل: إذ أن اتخاذ ما تتبادل سلعة معينة مقابله، مهما كان، كتفسير لقيمتها يمثل أحد أسوأ الأخطاء فى

(٣٠٧) مع ذلك، فإن ريكاردو لم يسئ فهم سمث دائمًا. وقد حاجج هو أيضًا بأن قيمة العمل التبادلية ليست مستثناة من التقلبات أكثر من القيمة التبادلية لأى شىء آخر. ولكن ليس لهذا من صلة بالموضوع إلاَّ من ناحية اعتبار العمل numeraire تؤدى دورها عبر الزمن.

تاريخ نظرية القيمة. وتنبغى إضافة أن اختيار ساعة عمل أو يوم عمل كوحدة للتعبير عن أسعار معينة لا يعنى القبول بنظرية القيمة القائمة على العمل، مثلما أن التشديد على دور العمل فى الإنتاج أو على حقوق العمال ومظالمهم لا يعنى هو الآخر القبول بهذه النظرية، إذ ينطويWealth of Nations على الكثير من هذا كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل. وربما استلهم سمث الكثير منه من لوك. "يمثل منتوج العمل التعويض الطبيعى عن العمل أو الأجور" (الكتاب الأول، الفصل الثامن). والعامل هو من يزيد المنتوج، ومالك-الأرض يطالب بحصة منه نتيجة لاستيلائه على الأرض. ويشكل الربح اقتطاعًا ثانيًا من "منتوج العمل". ومن الصعب، حتى هذا اليوم، إقناع المرء الميال للفلسفة بأن هذا يمت بصلة ما إلى نظرية القيمة - إذا أخذناها ليس كإعلان عن معتقد أو محاجّة فى الأخلاق الاجتماعية بل كأداة لتحليل الواقع الاقتصادى.

٤- النظرية الكمية

لن يدهش القارئ أن يعلم أن آثار الثورات العنيفة فى السعر التى حدثت فى القرن الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر كانت لابد أن تستثير نقاشًا مستفيضًا. ولكنه قد يستغرب من وجود أى سؤال عن أسبابها. ذلك لأن تخفيض قيمة العملة debasement- التخفيضات التى تجريها الحكومات وكذلك تحايل الأفراد لتخفيض القطع المعدنية- وانسياب الذهب الأمريكى وبخاصة الفضة، كانت قائمة أمام الجميع؛ ولا يستطيع حتى أكثر المنظرين شأنًا فى الوقت الحاضر العثور على عيب فى التشخيص الواضح والقائل بأن الوحدات النقدية المخلوقة حديثًا، سواء بواسطة تخفيض العملة أو تدفق الفضة الأمريكية، كانت تنفق فورًا، فى حين أن الحروب التى كانت تلك الوحدات تنفَق عليها بشكل رئيسى كانت تتعارض مع الإنتاج بقوة. ورغم ذلك، ومع أن من المحتمل وجود محاجَّات مبكرة تفترض بشكل بيِّن إلى هذا الحد أو ذاك هذا التشخيص الواضح،[٣٠٨] فالحقيقة، كما يبدو،

(٣٠٨) أقول "من المحتمل" لأننى لا أعلم بوجود أى محاجَّات محددة. والأمثلة التى ذكرها البروفسور سيلغمان (المقالة " Bullionists " فى: Encylopaedia of the Social Sciences) غير مقنعة. وقد أساء بعض المؤرخين، ممن يرجعون ذلك النوع من "النظرية الكمية" إلى القرون الوسطى وحتى=

هى عدم ظهور عمل صريح، وكامل- للحد الذى بلغه ذلك التفسير- ومقبول نظريًا قبل عام ١٥٦٨ حينما نشر بودان Bodin عمله: Response to the Paradoxes sur le facit des Monnoyes (1566) كرد على م. دى. مالستروكت M. de Malestroict (ثمة ترجمة لعمل بودان هذا فى: A. E. Monroe, Early Economic Thought). ولذلك، جرى اختيار بودان بصورة شاملة بوصفه المكتشف للنظرية الكمية عن النقود Quantity Theory of Money. ونظرًا لما لقيه هذا العمل من اهتمام لا يتناسب مع أهميته قط، فسنتعرض له بشكل مختصر.

(أ) تفسير بودان لثورة الأسعار. ذهب جين شيروت دى مالستروكت إلى أن الارتفاع الشامل فى الأسعار كان ناتجًا عن تخفيض العملة debasement، وأن الأسعار- معبرًا عنها بقطعة معدنية ذات وزن كامل- لم تزدد. وقد رد بودان- ثم كرر رده فى عمله: Les six livres de la Republique, 1576 - إن هذه المحاجّة أهملت تأثير الفضة الأمريكية. وتعود ثورة الأسعار، بحسب رأيه، إلى ما يلى. ١) زيادة عرض الذهب والفضة؛ ٢) انتشار الاحتكارات؛ ٣) أعمال السلب والنهب التى حدّت من تدفق السلع؛ ٤) إنفاق الملوك والأمراء على ما يلبى رغباتهم من الأشياء؛ ٥) تخفيضات العملة، وهى العامل الوحيد الذى أخذه خصمه بنظر الاعتبار. وعلاوة على ذلك، فقد أضاف بودان أن السبب الأول كان أكثر تلك الأسباب أهمية. وسيلاحظ القارئ أن هذا التحليل لا ينقصه إلا القليل من التعديل وسماحة التفسير ليكون تشخيصًا دقيقًا للحالة التاريخية كما كانت قائمة عام ١٥٦٨.

=إلى القانونى الرومانى بولس، فهم كلمة quantetas التى لا ينبغى تترجم إلى كلمة "كمية" quantity (انظر الفصل الأول، أعلاه). والمثال الأفضل الذى يمكن ذكره - الذى يأتى بعد عام من صدور كتاب بودان الذى أوشك على ذكره فى المتن - هو عمل توماس دى مرسادو Tomas de Mercado: Summa de tratos (الطبعة الأولى ١٥٦٩، الطبعة المستخدمة ١٥٧١). وبحلول نهاية القرن، كان هناك اعتراف واسع النطاق، إنْ لم يكن اعترافًا شاملاً، بآثار الفضة الأمريكية على الأسعار كما كان ينبغى أن يكون عليه الأمر. وقد اعتبرَ لوز فالا دى لا كردا Luiz Valle de Cerda (Fundacion, 1593; Desempeno, 1600) ارتفاع الأسعار "effect muy natural de la rapida multiplication de los signos y mondea" (نتيجة طبيعية جدًا للزيادة السريعة فى النقود). وليس هناك صلة لكلمة "طبيعية جدًا " أعلاه بالقانون الطبيعى بل إنها تحمل معنى:"مؤكدة" أو "واضحة" ببساطة. وكما يبدو، فإن الانطباع المعاكس الذى عبّرَ عنه البروفيسور هاملتون Hamilton، أى أن تأثير تدفق الفضة على الأسعار كان يتعرض للإهمال أو للرفض بشكل متواصل يعود إلى حقيقة أنه كانت لدى عدة كتاب لاحقين أسباب للتشديد على عوامل أخرى كانت تؤثر فى ارتفاع الأسعار، وبخاصة فى أسبانيا، وكذلك إلى حقيقة أن التيار العام من الكتاب كان حينذاك، كما هو اليوم، مغلقًا على حتى أكثر الحقائق الاقتصادية بساطة.

كما أن هذا التحليل أرفع من كثير من العمل اللاحق حتى عندما يتعلق الأمر بمحتواه النظرى العام. وفى الواقع، ينجو تحليل بودان من بعض الاعتراضات التقليدية التى سُتثار ضد النظرية الكمية فى القرن التاسع عشر. ولكن هل يصف تحليل بودان تلك النظرية أو يفترضها؟

قد يبدو السؤال غريبًا ولكنه حرى بأن يُطرح.لنعتنق، للحظة، المذهب المعدنى الخالص وندرس حالة النظام المعدنى الأحادى الذهبى التام من تلك الزاوية- فالنظام المعدنى الذهبى هو نظام يتحرك فيه الذهب بحرّية عند الدخول والخروج من النظام النقدى. ولما كان الذهب سلعة كغيره من السلع، فإن قيمة الوحدة النقدية، معبرًا عنها من خلال سلع أخرى، تهبط حينما يزداد إنتاج الذهب مثلما يهبط سعر البيض حينما يزداد إنتاج البيض، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. إن أى زيادة ممكنة فى الأسعار، معبرًا عنها بالذهب، تُفسر هنا كنتيجة لزيادة العرض. ولنلاحظ أن درجة هذا الهبوط (فى قيمة الذهب) تعتمد ببساطة على شكل جدول الطلب على الذهب كسلعة معبرًا عنه من خلال مقياس ما آخر، وأن "الكمية" الفاعلة ذات العلاقة هى المجموع الكلى للزيادة. وبالنتيجة، فليس ثمة سبب للاعتقاد بأن الهبوط سيتناسب مع الزيادة، مهما ظلت العوامل الأخرى على حالها. وسنرى أن هذه المحاجَّة لا تتدخل فيها أى فرضية خاصة، وهى محاجّة تنساب بشكل سلس وفق الأساس المعدنى، وكان يمكن أن تُقبَل من جانب العلماء السكولائيين بوصفها شيئًا طبيعيًا. ولكن الاعتراف بأن"الكمية" لها صلة بقيمة النقود بهذا المعنى وهذا السبب، لا يمت بأى صلة إلى النظرية الكمية سوى أن كلمة: كمية تُستعمَل فى كلتا المحاجتين. ولا يلزم أكثر من هذا لمحاجّة بودان أو، لنقل حالاً، محاجّة سمث.

(ب) مضامين الموضوعة الكمية. دعونا، لتوضيح هذا، ننظر إلى نفس الحالة من زاوية النظرية الكمية. ولتسهيل العرض، سنفترض أن هناك تشكيلة ثابتة بشكل مطلق من السلع ينبغى بيعها مقابل أى نقود يملكها المشترون، وأن هؤلاء المشترين يشعرون بالحاجة لأن ينفقوا فورًا كل ما يملكون من نقود على تلك التشكيلة من السلع. كما أننا سنتحدث، من الآن فصاعدًا، عن الموضوعة الكمية quantity theorem، بدلاً من النظرية الكمية quantity theory، ذلك لأن النظرية الكمية ليست نظرية كاملة للنقود بل مجرد فرضية عن القيمة التبادلية للنقود.

والآن، لندع إنتاج الذهب يزداد، تاركين كل شيء آخر على حاله تمامًا. وكما في المحاجَّة المعدنية البسيطة، نستنتج أن هذه الزيادة تجعل الذهب أقل قيمةً، أي أنها ترفع كل الأسعار معبرًا عنها بتلك الوحدة. وهذا يعود إلى نفس السبب السابق، بقدر تعلق الأمر بذلك الجزء من الزيادة المنتجة للاستعمالات الصناعية. ولكن الجزء الذي يغمر التداول يُحدث تأثيره الآن بطريقة مختلفة ويتسبب في هبوط القيمة التبادلية للذهب النقدي- أي زيادة أسعار السلع- لسبب آخر: ففي ظل فرضياتنا المصطنعة إلى حد بعيد، يتناسب الهبوط بصورة دقيقة مع الزيادة في كمية رصيد الذهب النقدي، والسبب المباشر لهذا يعود ليس إلى هبوط القيمة السلعية للذهب - وهي ذات صلة حقًا ولكن لنقلة واحدة فحسب، أي بمقتضى حقيقة أنها ستحدد المدى الذي ستزداد به كمية الذهب النقدي- بل إلى الزيادة في كمية القطع النقدية ذاتها. فالزيادة في هذه الكمية، مع ثبات القوة الشرائية للرصيد النقدي الكلي، هي السبب المباشر للهبوط الناشئ في القيمة التبادلية للوحدة النقدية. وكان يمكن لهذا الهبوط أن يكون هو نفسه كما لو أن ذلك الرصيد، من غير أن يكون قد ازداد، قد انشطر إلى وحدات ذات محتوى ذهبي أقل لأن هناك الآن، في كلتا الحالتين، كميات أقل من كل سلعة في القطعة النقدية. ويمكن تشبيه سلوك الذهب الجديد في استعماله السلعي بآثار إضافة عمال يتمتعون بالمهارة نفسها الى الكمية المعطاة من الآلات والمعدات. ويمكن تشبيه سلوك الذهب الجديد في استعماله النقدي بآثار استبدال القوة العاملة، مع آلات ومعدات معطاة، بعمال أكثر يتمتعون بكفاءة أقل نسبيًا. وهكذا تؤدي الموضوعة الكمية ثلاثة أشياء. أولاً: أنها تسلم بحقيقة أن الوظيفة النقدية تؤثر على قيمة السلعة التي يتم اختيارها للاستعمال كنقود وأن هذه الوظيفة هي مصدر متميز منطقيًا - مع أنه مصدر غير مستقل- لقيمة الذهب التبادلية (ويمكننا الاعتراف، طبعًا، بهذه الخطوة دون إلزام أنفسنا بالخطى التالية)؛ ثانيًا: أنها تسلم بأن آلية تحديد قيمة الذهب المستعمل في التداول تختلف عن آلية تحديد الذهب المستعمل في الصناعة أو أي سلعة أخرى؛ ثالثًا: أنها تقدم مخططًا محددًا specific schema لتلك الآلية - وهو مخطط بدائي جدًا ولكنه بسيط جدًا أيضًا. وتعود الصعوبة الظاهرية لهذه المسألة البسيطة حقًا إلى حقيقة أنه، في النظام المعدني الأحادي الذهبي التام، ينبغي على كلتا الآليتين طبعًا خلق نفس القيم للذهب الموجود في المجالين النقدي والصناعي؛ وإلى حقيقة أن تأثيرات زيادة معينة في إنتاج الذهب على القيمة السلعية والقيمة النقدية للذهب تتشابك كثيرًا بحيث أننا لا نرى أيًا منهما بوضوح تام. ولكن هذه المسألة تمثل إحدى النقاط

القوية فى النظرية الكمية بحيث يمكن تطبيقها على حالة النقود الورقية دون تفسير إضافى. ففى هذه الحالة– حيث لا توجد قيمة سلعية للمادة المستخدمة كنقود بحيث يتكون التباس بشأن أى كمية نقصد وحول modus operandi (طريقة التأثير) التى ننسبها إليها– فإن كل شيء واضح وضوحًا تامًا. وينبغى أن نضع فى أذهاننا هذه القرابة المنطقية بين الموضوعة الكمية والمذهب الاسمى النظرى Theoretical cartalism: فهذه الموضوعة ترقى جوهريًا إلى معاملة النقود ليس كسلعة بل كإيصال voucher لشراء السلع، مع أن كل من يفكر بالنقود فى هذا الضوء لا يحتاج بالضرورة لقبول المخطط المحدد الذى تقدمه الموضوعة الكمية. ومن المهم جدًا تذكر هذه النقطة لأن التطورات اللاحقة مالت إلى طمسها.

ولا نجد لدى بودان أى أثر لاعتبارات من هذا النوع. بيد أننا نعثر عليها لدى دافانزاتى Davanzati (١٥٨٨، انظر القسم الثانى، أعلاه) الذى واجهَ كتلة السلع بكتلة النقود– الرصيد بالرصيد– وكان يمكن أن يُمنَح الفضل فى وضع الصياغة الأفضل للموضوعة الكمية فى أكثر أشكالها أولية حتى إذا فسرنا محاجّة بودان بنفس المعنى. وكان التقدم اللاحق على هذا الخط بطيئًا. إن مجرد الاعتراف بأثر استيراد الذهب والفضة من أمريكا أو أى زيادة فى رصيد البلد من الذهب والفضة على الأسعار، أصبح، بطبيعة الحال، أمرًا شائعًا فى الحال. وليس من السهل دائمًا أن نستخلص من الكتابات الفجة للكتاب "الميركنتيلين"، الأقل إحكامًا، ما كان يدور فى أذهانهم، ولكن بعضهم، وبخاصة مالينيس Malynes ومون Mun (انظر الفصل السابع) حاولوا، كما أعتقد، إيصال فكرة النظرية الكمية الحقيقية genuine quantity theory– وإنْ بشكل أولى جدًا– بينما اكتفى الآخرون، وربما الغالبية، "بالمذهب المعدنى البسيط".(٣٠٩) وعلى أى حال، فقد عثرَ دافانزاتى، بعد

---

(٣٠٩) يقول مالينيس بنبرة حاسمة: "تجعل كثرة النقود الأشياء غالية بصورة عامة" (Tudor Economic Documents iii. 387) مما يسمح بالتفسير المذكور فى المتن على الأقل. ويسرى الأمر نفسه على مون. ويمكن العثور على مثال يعكس إدراك أثر زيادة " المعدن' treasure دون أن يتضمن فكرة النظرية الكمية الحقيقية فى كلمة السير روبرت كوتون Robert Cotton (Alteration of coine, 1626): إن "الذهب والفضة و...هى سلع تقيم إحداها الأخرى بحسب الوفرة والندرة مثلما تقيم بهما السلع الأخرى أيضًا" (وقد أعيد نشر تلك الكلمة فى: McCulloch, Scarce and Valuable Tracts on Money). ومع ذلك، تنبغى ملاحظة أن ما أسميناها النظرية "المذهب المعدنى البسيط simple metallism"،أى أن المذهب المعدنى النظرى من غير عنصر الموضوعة الكمية على وجه التحديد الوارد فيه يكفى للدفاع عن "الميركنتيلين" ضد اتهامهم بأنهم فشلوا عمومًا فى إدراك أثر استيرادات الذهب والفضة، المفضلة لديهم، على الأسعار وبأنهم حينما أدركوها إنما فندوا حجتهم المؤيدة لفوائض التصدير. فالموضوعة الكمية المحددة أو الحقيقية غير ضرورية لإدراك ذلك=

طول انتظار، على مَنْ يتبعه في شخص مونتاناري Montanari (١٦٨٠)، وأصبحت الأمثلة في إنجلترا كثيرة في النصف الثاني من القرن السابع عشر. ويستحق بريسكوي Briscoe (١٦٩٤)،[٣١٠] بين تلك الأمثلة، اهتمامًا خاصًا لأنه كان، بقدر ما أعلم، أول من كتب معادلة المبادلة بالشكل غير المرضي: رصيد النقود يساوي الأسعار مضروبة بالدخل الحقيقي[٣١١] وفي سياق القرن الثامن عشر، كانت الموضوعة الكمية الحقيقية genuine quantity theorem هي التي أصبحت أحيانًا، في أكثر أشكالها أولية، فكرة مألوفة لدى عدد كبير من الكُتاب القياديين. فقد افترض صحتها كل من جينوفيسي Genovesi وجالياني وبيكاريا وجستي Justi، وعاد هيوم Hume للإصرار عليها مع تشديد لم يكن ضروريًا إلاّ فيما ندر (١٧٥٢). ومما له دلالة بالغة أن سمث لم يلزم نفسه بصورة محددة إلاّ بالمذهب المعدني البسيط simple metallism.

=الأثر. وفرضية أن فوائض التصدير هي شيء مفضل لأنها تجلب"المعدن" treasure إلى داخل البلد، مهما كانت حسناتها، لا تفندها فكرة أن تدفق الذهب والفضة سوف يرفع من الأسعار وبالتالي يوقف التصدير. أولاً، لأن قدرًا كبيرًا من الـ treasure يمكن تجميعه وهو في طريقه نحو هذا الاكتمال. ثانيًا، لأن الـ treasure المستورد يمكن أن يكون له ذلك الأثر فقط لو أنه دخل التداول. ثمة خطوط دفاع أخرى ستظهر كلما نمضي أكثر في عملنا هذا.

(٣١٠) تجري مناقشة مونتاناري وبريسكوي في القسم الثاني، أعلاه.

(٣١١) نظرًا لأن هذه هي المرة الأولى التي نلاقي فيها هذه الأداة التحليلية، فإن من الملائم أن نقدم عنها بعض الملاحظات المفيدة للقارئ المبتدئ. ثمة ملاحظات أخرى ستأتي لاحقًا (الجزء الرابع، الفصل الثامن). إن معادلة المبادلة (التي تعرف أيضًا بمعادلة فيشر لدى الاقتصاديين المحدثين الأكثر بروزًا ممن استخدموها كنقطة انطلاق لنظرية النقود) عادة ما تكتب الآن كما يلي: $MV = PT$ حيث M تعني كمية النقود، وتعني V سرعة تداول النقود، وP تمثل مستوى السعر، وT تعني الحجم المادي للمعاملات. وتتطابق معادلة بريسكوي مع هذه المعادلة حينما نجعل $V = 1$. إن أول ما تنبغي ملاحظته هو أن Tو P و V و M يمكن أن تأخذ، طبعًا أي عدد بحسب المعاني المختلفة التي يتوجب أن تمثلها هذه الأعداد. فمثلاً، يمكن أن تعني M قطعًا نقدية ذات وزن كامل فحسب، أو نقودًا قانونية فحسب legal tender (بما في ذلك الأوراق الحكومية)، أو نقودًا قانونية فقط مضافة إليها بنكنوتات مطروحة منها الاحتياطات المحتفظ بها كغطاء لها، أو نقودًا قانونية مضافة إليها بنكنوتات والودائع تحت الطلب مطروحة منها احتياطات كل المصارف. وبالمثل، يمكن أن تعني T كل المعاملات، أو المعاملات الخاصة بالإنتاج والتوزيع فقط، أو مدخولات الدخل وإنفاق الدخل على السلع الاستهلاكية فقط، علمًا بأن التعريف الأخير يمثل التعريف الذي يتبناه بريسكوي. ثانيًا، بالنسبة إلى V، ثمة تمييز من نوع آخر له أهمية قصوى لابد من طرحه. فمن ناحية، يمكننا أن نجعل $V = PT / M$ بالتعريف. وإذا فعلنا هذا، فإنه ينبغي أن تسري معادلة المبادلة دائمًا وفي جميع الظروف. ولكن هذه المعادلة هي مجرد تكرار غير ضروري tautology أو متطابقة، كما تعودنا أن نقول، ويتوجب كتابتها هكذا فعلاً: $PT \equiv MV$. ولكننا لا نحتاج إلى أن نفعل هذا، إذ يمكننا تعريف V بمعزل عن الكميات الثلاث الأخرى. فمثلاً، يمكن تعريفها على أنها عدد المرات التي يمكن بها دفع دولار معين إلى مستلم ما للدخل في المتوسط ضمن الترتيبات المؤسسية لمجتمع ما.

ولكن معادلة المبادلة لبريسكوى كانت قد هُجرت فعلاً حينما نشرها بريسكوى:[٣١٢] إذ كان قد تم قبل ذلك اتخاذ خطوة كبرى للأمام. إن أكثر الطرق بساطة للنظر إلى العلاقة بين كمية النقود والأسعار، ولكن الطريقة الأكثر طبيعية بالنسبة للذهن البسيط، تتمثل بمقارنة خزين أو رصيد من النقود مع خزين أو رصيد من السلع يراد مبادلة أحدهما بالآخر. وحينما يتأمل المرء تلك المعادلة بعناية أكثر، فإن الفكرة التالية تخطر بباله وهى أن ذلك الرصيد من السلع هو كيان entity مشكوك فيه نوعًا ما: إذ يمكن فعلاً تصور مجموع القطع النقدية كرصيد محدد من هذه القطع والذى يبقى ثابتًا ما لم تخفض قيمته النقدية أو يُصدَّر؛ ولكن السلع التى تُستبدَل بشكل متواصل مقابل تلك القطع لا تكون هى، فى كل مرة، نفس الوحدات الفردية - فوحدات الخبز والنبيذ والملابس، وما شابه، تختفى من سوق السلع وتحل محلها بصورة متواصلة وحدات أخرى لتقابل نفس القطع النقدية مرة أخرى فى اليوم السوقى التالى. وعليه، فإن تلك المقارنة إنما تجرى بين رصيد stock وتدفق flow. والطريقة البسيطة لجعلهما قابلين للمقارنة تكون فى اختيار فترة معينة unit period وضرب الرصيد بمعامل يشير إلى عدد المرات التى يلاقى فيها الرصيدُ التدفقَ فى هذه الفترة، أى كم مرة، فى كل فترة، تؤدى النقود ما تستطيع السلع أن تؤديه مرة واحدة فحسب. وتتبسط المشكلة إلى حد بعيد، ولو أن حلها يفقد كثيرًا من قيمته، حينما نفترض أن القطع النقدية تُنفق - أى لا يُحتفظ بأى منها - وأنها تُنفق مرة واحدة فحسب فى كل يوم سوقى - الذى يساوى كميات كل السلع المعروضة فى كل يوم - وأنه ليست هناك معاملات أخرى. وفى هذه الحالة، تساوى سرعة تداول النقود rapidity or velocity of circulation عدد الأيام السوقية فى كل فترة. فعندما يكون هذا العدد ١٢ فى السنة، فإن رصيد النقود يقوم بمتطلبات مستوى السعر نفسه الذى كان سيقوم به رصيد أكثر بنحو ١٢ مرة ولكن مع يوم سوقى واحد فى السنة. وحينما تؤخذ بهذا المعنى، فإن سرعة التداول velocity هى مفهوم خاص بالنقود، وليس له، ولا يمكن أن يكون له، شبيه فى عالم السلع.[٣١٣]

---

(٣١٢) ثمة أيضًا معادلة كانت قد هُجرت، بالطبع، وقد نشرها عام ١٧٧١ هـ. لبود H. Lioyd فى عمله: Essay on the Theory of Money. ولا أعرف عن تلك المقالة سوى الخلاصة الإيطالية الملحقة بعمل فيرى Verri: Meditazioni المنشور ضمن مجموعة كوستودى: Scrittori Classici.

(٣١٣) لقد أخذت مجالاً لا يسعنى توفيره إلا بصعوبة لتوضيح تلك القضية فى أكثر جوانبها أولية لأن من=

ويعود الفضل فى إدراك هذه الحقيقة وإدخالها فى المنهج التحليلى إلى ثلاثة كتاب وهم بتى ولوك وكانتيلون فى الدرجة الأولى. وتبرر أهميتها درس الطريقة التى تم بها وضع ذلك "الاكتشاف".

لم يسلك بتى أو لوك الطريقة المنطقية، أى اشتقاق ظاهرة سرعة التداول من طبيعة النقود، وهى الطريقة الموضحة أعلاه. فقد اصطدم بتى ولوك بها فى سياق محاولتهما الرد على سؤال عملى وجداه مهمًا: ما هى كمية النقود التى يحتاجها بلد معين؟ يبدو أن هيوم (فى عمله: "Of Money " المنشور فى: Political Discourses. 1752) كان أول من بيَّنَ بشكل واضح وصريح أن هذا السؤال ليس له من معنى وفق المنطق البحت. فمن ناحية، فإن أى كمية، مهما كانت قليلة، من شأنها أن تؤدى دورها فى بلد منعزل. ومن ناحية أخرى، وحينما يؤخذ بالعملة الذهبية التامة فى كل مكان، فإن كل بلد يميل إلى امتلاك تلك الكمية من النقود التى تلائم وضعه النسبى فى التجارة العالمية. ولكن الناس، فى القرن السادس عشر، فكّروا بطريقة مختلفة، ومن الممكن حقًا إضفاء معنى عملى على ذلك السؤال لو أضفنا إليه عبارة: عند المستوى الملائم من الأسعار. وعند تعديل السؤال بهذا الشكل، فإن المشكلة تتمثل فى تحديد احتياجات التداول الداخلى فى ظل شروط معينة زمانًا ومكانًا بقصد إما دعم السياسة "الميركنتيلية" الهادفة إلى تعزيز استيراد الذهب والفضة إلى نقطة معينة أو مقاومة تلك السياسة فيما بعد تلك النقطة.

وهذه المهمة كانت ذات طبيعة إحصائية أساسًا. وقد عالجها بتى من زاوية مدفوعات دخل، أى ...[النص غير كامل؛ والفقرتان التاليتان مأخوذتان من معالجة مبكرة وموجزة حول النقود تردان فى الملحق، وهما، لذلك، لا ترتبطان بما سبق.]

=المهم بالنسبة للقارئ أن يدرك كيف أنها تطرح نفسها فى بدايات التحليل: فما لم تكن الخطوة الأولى واضحة وبسيطة بصورة تامة، فستقود كل خطوة تالية إلى ضبابية وغموض وصعوبة. وأنتهز هذه الفرصة لإضافة نقطتين إلى معرفتنا حول معادلة المبادلة. لننظر إلى مثالنا مرة أخرى: فثمة عدد محدد من القطع النقدية يقوم بتسوية المعاملات السلعية فى الأيام السوقية الاثنى عشر عن طريق الدفع نقدًا in specie. وهنا، فهذه الأيام السوقية الاثنى عشر هى عادة اجتماعية، أو ترتيب مؤسسى لا يقوى الأفراد على تغييره. وبحسب فرضيتنا، لا يمكن لأى قطعة أن تكون لها سرعة تداول أكبر. ولكن ماذا لو أن بعض من يحوزون القطع النقدية رفضوا إنفاق كل ما لديهم من قطع فى أى يوم سوقى؟ يمكننا عندئذ طبعًا أن نقول أن القطع التى لا تنفق فى اى يوم سوقى أو التى لا تنفق فى أى يوم من تلك الأيام لها سرعة تداول أقل أو حتى سرعة تداول تساوى صفرًا. ولكننا لا نستطيع أن نقول ...[الهامش غير كامل].

ثمة نقطة أخرى. إنه "حدث كبير" دائمًا، بالنسبة للمنظر، أن يجعل مفهومًا ما مفهومًا صريحًا ومقبولاً، رغم أن المفهوم- وهذه هى الحالة العادية- يرد فى أعمال سابقة بصورة ضمنية. ويمكن العثور على أصل مفهوم سرعة تداول النقود لدى دافانزاتى. ولكنه لم يكتسب الوجود حتى عقود القرن السابع عشر الأخيرة، حين شكّل إنجازًا إنجليزيًّا خالصًا. وقد مرت بنا سابقًا مأثرة بتى فى هذا الحقل. وكان لوك (Some Considerations,1692) هو النصير الآخر لهذا المفهوم. يتناول لوك هذه الظاهرة عن طريق الأرصدة النقدية التى تحوزها مختلف الفئات الاجتماعية للضرورات العملية. إن توضيح آثار التغيرات فى سرعة التداول على الأسعار لا يتم بصورة مباشرة، مع أن من الممكن القول بأن هذا يرد بشكل غير مباشر عبر تأثير سعر الفائدة على الأرصدة العاطلة.(٣١٤) وكانتيلون، الذى كان بقدر ما أعلم أول من تحدثَ عن vitesse de la circulation {سرعة التداول}، كان أيضًا أول من أشار حرفيًا إلى أن زيادة سرعة تداول النقود تعادل زيادة كمية النقود. كما توصل أيضًا إلى استنتاج مفاده أن الإجراءات الهادفة إلى تخفيض سرعة التداول من شأنها أن تبطل آثار التضخم. أما هيوم أو سمث، فلم يضيفا أى شىء مهم.

وسنرى أن المفهوم، من البداية، كان قد تطورَ وفق كلا الخطين اللذين أُخذ بهما فى تطوراته اللاحقة. فقد أخذ بتى ولوك بمنهج الرصيد النقدى cash balance approach بينما تبنى كانتيلون منهج الإنفاق turnover approach. وقد تصور لوك وكانتيلون بوضوح ليس فقط سرعة التداول بالمعنى المحدد بل معدل الإنفاق أيضًا. وبفضل الشهرة التى نالها مفهوم الميل للاستهلاك (المتصل بمفهوم سرعة التداول) بالارتباط مع تحليل المضاعف، فقد يكون من المهم أن نضيف مثالين لبيان أن مفهوم الميل للاستهلاك كان، أيضًا، معروفًا كليًا لدى اقتصاديى تلك الحقبة. إذ أن بواجيلبر (Dissertation sur la nature des richesses)، كما نعلم مما سبق، كشفَ عن أن القطعة النقدية الموجودة فى حوزة تاجر صغير تُنفق على نحو أسرع more promptly من القطعة الأخرى الموجودة فى حوزة رجل غنى

---

(٣١٤) حول تلك النقطة، إضافة إلى الموضوع ككل، انظر: M. W. Holtrop, 'Theories of the Velocity of Circulation of Money in Earlier Economic Literature,' Economic History, Supplement to the Economic Journal, Economic History, January 1929، وكذلك عمل البروفيسور مارغت Marget: Theories of Prices, vol.1, passim.

يُحتمل أن يحتفظ بها فى خزانته coffres – وهكذا، فإن فكرة الرجل الغنى المكتنز لا تمثل اكتشاف أو ابتكار السنوات العشرة الأخيرة كما هو واضح. ويميز جاليانى(فى حواره الثانى: Dialogue sur le commerce des bles) بين الميل للاستهلاك لدى المزارع الذى يدخر ويكتنز، والحرفى الذى ينفق فورًا (dissipe).

٥- الائتمان والصيرفة

نعلم أن السكولائيين المتأخرين كانوا ملمِّين عمليًا بكل الجوانب الجوهرية من الرأسمالية.وبشكل خاص، كانوا حسنى الإطلاع على أسواق الأوراق المالية والنقود، على الإقراض والصيرفة، وعلى الحوالات bills of exchange وأدوات الائتمان الأخرى.(٣١٥) وبقدر تعلق الأمر بالظواهر المراد تفسيرها، فإن الورقة النقدية bank note هى الظاهرة الوحيدة التى أُضيفت فى سياق القرن السادس عشر، دافعةً إلى الخلف، لقرنين من الزمن تقريبًا، الشكل الأقدم لما قدِّر أن يسمى "بالنقود المصرفية" bank money، الوديعة القابلة للتحويل: فقد تحدث حتى هيوم عن"هذا الابتكار الجديد من النقود" فى وقت متأخر يعود إلى عام ١٧٥٢. ومع ذلك، لابد أن الورقة النقدية لم تكن لتثير استغرابه كشىء جديد، على الأقل فى أحد أشكالها المبكرة: فالورقة التى كانت تمثل إيصالاً receipt من الصائغ بالذهب المودع لديه فعلاً لم تكن حقًا سوى أداة لزيادة الأمان والملاءمة فى إدارة نقود فرد معين، وكانت تلائم الأفكار الأقدم بصورة تامة. ومع ذلك، فالجديد كان هو الممارسات، التى أصبحت الورقة النقدية الأداة الرئيسية فى إطارها، والأهمية التى اكتسبتها هذه الورقة بالنتيجة. وقد جعل دانييل ويبستير Daniel Webster، عام ١٨٣٩، من إصدار الورقة النقدية الصفة المميِّزة لمصرف ما. وقد خلقت هذه الممارسات والظواهر التى ترافقها بسرعة تطورًا تحليليًا مثيرًا للاهتمام.

---

(٣١٥) انظر الفصل الثانى، أعلاه. كما نلفت انتباه القارئ، مرة أخرى، إلى كتاب البروفيسور يوشر Usher المذكور هناك (Early History of Deposit Banking in Mediterranean Europe, 1943). انظر كذلك: Van Dillen, History of Political Public Banks (with extensive bibliography), 1934.

والنقطة التالية جديرة بالاهتمام. لم يكن لدى العلماء السكولائيين وخلفائهم العلمانيين، عند مراقبتهم للمؤسسات الناشئة للرأسمالية، أى صعوبة فى تفسير هذه المؤسسات ومواءمتها مع نظريتهم المعدنية عن النقود. ومما سهّلَ هذه المهمة التحليلية تمكن هؤلاء العلماء من الجهاز النظرى للقانون الروماني. فعند مراقبة عقود البيع، التى كانت تُعنى بشئون الدفع المؤجل، فقد حللوها حالاً على أنها بيع حقيقى وقرض من النقود. وبوصفها depositum irregulare (وديعة غير عادية)، فقد أضفت الوديعة النقدية طابع المالك على مستلمها: فالآباء السكولائيون ربما توصلوا حتى إلى أن مستلم الوديعة غير ملزم قانونيًا وأخلاقيًا بالاحتفاظ بالودائع من هذا النوع تحت الأرض، ذلك لأنه لا يدين بغير tantumdem in genere، أى بمقدار ما استلم من ذلك النوع من الودائع. وعلاوة على ذلك، فإذا جعلت شئون الأعمال (أ) دائنًا لـ (ب)، وجعلت (ب) دائنًا لـ (أ) فى الوقت نفسه، فإنهما يمكنهما أن "يعوضا" أحدهما الآخر ضمن حدود معينة وأن يكونا مسؤولين عن الفرق فحسب. وعليه، يمكن توسيع هذا المبدأ ليشمل مقاصة الديون متعددة الأطراف والأماكن دون الاضطرار لاستعمال نقد فعلى. والحصيلة، بالنسبة للعلماء السكولائيين، هى أن الإقراض بالمعنى المعتاد لهذه الكلمة، ومنح أو استلام الائتمان فى سياق التجارة السلعية أو أى معاملات أخرى، ليس لها حقًا أى علاقة بالنظام النقدى وأدائه: صحيح أن هذه الأشياء تضمنت استعمال النقود، ولكن فقط بمعنى الشراء مقابل نقود أو تقديم هبة ما فى صورة نقود أو دفع ضرائب عن طريق نقود.

ولكن الأمر، طبعًا، ليس كذلك. فعمليات "الائتمان"، مهما كان شكلها ونوعها، تؤثر على أداء النظام النقدى بالفعل. والأهم هو أنها تؤثر كثيرًا على أداء المحرك الرأسمالى إلى حد أنها أصبحت جزءًا جوهريًا منه وبحيث يتعذر فهم بقية عناصر هذا المحرك من دونها. وهذا هو ما اكتشفه الاقتصاديون فى القرن السابع عشر وحاولوا تطويره فى القرن الثامن عشر حينما تم اكتشاف الرأسمالية تحليليًا، أو، كما يمكن أن نقول أيضًا، حينما اكتشفتْ الرأسمالية نفسها أو أصبحت تعى نفسها تحليليًا. إذن، دعونا ننظر كيف تحقق هذا الاكتشاف وما هو مداه. ثمة خطان من التقدم يمكن رؤيتهما بجلاء.

(أ) **الائتمان ومفهوم سرعة التداول: كانتيلون.** كان يمكن للعلماء السكولائيين أن يتولوا بأنفسهم الخط الأول من هذين الخطين لو أن علم الاقتصاد

السكولائى تطورَ عن أسسه الخاصة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. أى أن المفهوم المعدنى للنقود تحديدًا كان يشجع، إنْ لم يكن قد عزَّزَ بصورةٍ مطلقة، محاولة وضع خط فاصل بين النقود والأدوات القانونية التى تجسد حقوقًا على النقود والعمليات النقدية وإدخال الأخيرة فى الصورة عن طريق فرضيات إضافية كانت المفاهيمُ القانونية المذكورة أعلاه قد قدمّتْ إيحاءات عنها. ويمكن تحقيق مثل هذا التقدم دائمًا إلى حد ما[٣١٦] وهو، فى حالتنا، ممكن أكثر حتى مما فى الأحوال العادية. والفرضية الإضافية المطلوبة هى توسيع مفهوم سرعة التداول. فالمصرفى، الذى يصدر أوراقًا نقدية notes تتجاوز رصيده النقدى cash holding، لا يُفهم على أنه يخلق أو يزيد وسائل الدفع، ناهيك عن أن يخلق "النقود". فكل ما يفعله هو زيادة سرعة تداول ذلك الرصيد النقدى الذى يحقق بالنيابة، إذا صح التعبير، مدفوعات أكثر بكثير مما سيحقق بانتقاله من يد إلى أخرى؛ ويسرى الشيء نفسه طبعًا حينما يقرض المصرفى بشكل مباشر جزءًا من الرصيد النقدى المودع لديه. إن الفهم الواضح لحقيقة أن الورقة المصرفية bank note والوديعة تحت الطلب checking deposit هما شيء واحد أصلاً يمثل إحدى النقاط القوية حقًا فى هذه النظرية. وهكذا يظل تعريف النقود محددًا جدًا. فالائتمان، وبخاصة الائتمان المصرفى، هو مجرد وسيلة لاستعمالها بصورة أكثر فعالية. ويمكننى أن أستمر بالتوضيح. ولكن القارئ يمكن أن يرى بنفسه أن معظم الظواهر التى تندرج تحت عنوان الائتمان يمكن وصفها بهذه الطريقة. وعندئذ يمكن إما وضع النقود الورقية الحكومية Government paper money مع القطع النقدية ذات الوزن الكامل ضمن مجموع كمية النقود، أو أن تُعامَل كدين حكومى، أى كوعد بدفع قطع نقدية فى وقت ما. وقد ساد الرأى الأخير، وطوال القرن التاسع عشر كانت هناك حكومات تقوم بإصدار الأوراق النقدية مع العبارة

---

(٣١٦) لنستشهد بمثالين اثنين لهما أهمية أكبر لا تضاهى: فما يسمى بالنظام البلطيموسى فى الفلك لم يكن مجرد نظام"خاطئ" فحسب. فقد فسّرَ عددًا كبيرًا من المشاهدات بصورة مرضية.وحينما تراكمت مشاهدات لم تكن تنسجم معه، للوهلة الأولى، ابتكر الفلكيون فرضياتٍ إضافية لإعادة وضع الوقائع الشاذة ضمن إطار ذلك النظام.كما أن الفيزياء التقليدية، أيضًا، فسّرتْ على نحو مرضٍ كل الوقائع المعروفة إلى أن تلقت ضربة عنيفة عبر النتيجة السلبية لتجربة مايكلسون Michelson (١٨٨١). ولكن ذلك لم يدفع علماء الفيزياء إلى هجر الفيزياء التقليدية على الفور. وبدلاً من ذلك، فقد تم دمج نتيجة مايكلسون بالفيزياء التقليدية عن طريق فرضية خاصة وضعت خصيصًا لهذا الغرض (هـ. أ. لورنتز H. A. Lorentz، ١٨٩٥). وقد أوفتْ تلك الفرضية بمتطلبات المهنة إلى أن ظهرت نظرية اينشتاين بعد ربع قرن من تجربة مايكلسون. Si licet parva componere magnis....

التوضيحية:"هذه الورقة هى جزء من الدين الحكومى قصير-الأجل"، مذكِّرةً بسندات الخزينة، وبخاصة عندما كانت الأوراق النقدية تدر الفائدة، الأمر الذى يندر حدوثه.

والمرجع البارز فى هذه النظرية هو كانتيلون الذى أنجزها بتفاصيلها، جامعًا فيها المعرفة البديهية والذكاء. فمصرفيوه هم وسطاء أساسًا بل وسطاء يقرضون نقودًا تعود للأفراد الآخرين. وهم يقرضون ما يستلمونه من الودائع؛ مسرّعين بذلك من الأشياء ويخفضون من سعر الفائدة. والصعوبات المنطقية، التى تختفى فى هذه العبارة البسيطة ظاهريًا، تتذلل إلى حد ما بفضل تشديده على الحالة التى يقرض فيها المصرفيون ما لا يحتاجه المودعون فقط فى الوقت الجارى- حالة الودائع لأجل محدد time deposits كما ينبغى أن نقول- بحيث أن مبلغًا معينًا من النقود لا يخدم سوى مرة واحدة فى وقت معين. وعلاوة على ذلك، لا ينبغى أن ننسى أن كانتيلون عاش فى بيئة كان فيها، إذا نحينا جانبًا تجارة الجملة، الدفع نقدًا in specie هو القاعدة الغالبة بحيث أن الناس كانوا يحملون حقائبهم من القطع المعدنية من المصرف وإليه دون توقف؛ وحيث كان من المعتاد الحصول على وديعة عن طريق إيداع القطع النقدية فعلاً مثلما يتم الآن الحصول على وديعة عن طريق الاقتراض أو التحويل من مقترض آخر. ومع ذلك، لقد ظلت تعاليم كانتيلون تشكل أساس النظرية المصرفية الرسمية حتى الحرب العالمية الأولى عمليًا. وقد اعتنق جاليانى وتورجو الرأى نفسه، سواء تم ذلك بمعزل عنه أم لا. كما فعل هذا أيضًا كُتاب كثر أقل لمعانًا مثل جستى Justi، وكذلك "اقتصاديو الأعمال" مثل ماربرجير Marperger.

ولكن هذه النظرية لا تمثل الطريقة الوحيدة لتفسير وقائع الممارسة المصرفية- إن لم نقل أكثر. فحتى المصرفى الذى يقرض عن طريق إنفاق النقود المودعة لديه بالفعل إنما يقوم بأكثر من تجميعها من عدد كبير من البرك الصغيرة، والتى تكون فيها راكدة، وتسليمها للأفراد الذين سيستعملونها. فهو يقرض المبالغ نفسها مرارًا وتكرارًا قبل أن يقوم المقترض الأول بإعادة التسديد: أى أنه لا يجد مجرد استخدامات متعاقبة للمبلغ المودع لديه، بل يجد استخدامات كثيرة يقوم ذلك المبلغ بتحقيقها عندئذ بصورة متزامنة. وإذا قام المصرفى بالإقراض عن طريق تقديم أوراق نقدية- أو بتسجيل المبلغ المقرَض فى حساب يمكن للمقترض أن

يسحب منه حينما يشاء checking account– حيث لا يعمل رصيده النقدى cash holding سوى كاحتياطى، فإن الحقيقة نفسها تبرز على نحو أكثر وضوحًا. كما أنها تبرز أيضًا إذا قام المصرفى بإقراض القطع النقدية التى تسلمها كوديعة، تلك الوديعة التى يعتزم المودع استعمالها بالضبط كما لو أنه كان يمكن أن يستعمل القطع لو أنه احتفظ بها.(٣١٧) ولابد أن تكون هنا طرق أخرى للتعبير عن هذه الممارسات غير تسمية تلك الأوراق النقدية "تجسيدات لسرعة التداول"– فسرعة التداول هذه كبيرة إلى حد أنها تمكن الشىء من أن يكون فى مواضع متعددة فى وقت واحد. والأهم من هذا الإزعاج فى المصطلحات terminological inconvenience هو حقيقة أن سرعة التداول، بالمعنى التقنى لهذه الكلمة، لا تزداد بتاتًا: فقروض المصفى لا تغير "المحطات" التى ينبغى أن تمر بها وحدة ما من القوة الشرائية، أو تقِّصر الوقت الذى تأخذ عند مرورها بهذه المحطات، أو أن تؤثر– بحد ذاتها – على عادات الأفراد بصدد الاحتفاظ بمبالغ معينة مما يعتبرونه هم نقدًا جاهزًا ready cash. ولذلك، قد يكون من الطبيعى أكثر أن نقول أن المصرفيين يزيدون ليس سرعة التداول بل كمية النقود– أو كمية من أدوات الدفع التى تخدم أيضًا كنقود بصورة جيدة، ضمن حدود، إذا شاء المرء حصر هذا المصطلح (النقود) بالقطع النقدية أو بالقطع النقدية مضافة إليها الأوراق النقدية الحكومية. وهذا ينسجم مع الممارسة بصورة تامة – حيث يشعر المقترضون فعلاً

(٣١٧) يصر عن حق البروفيسور رست Rist (History of Monetary and Credit Theory from John Law to the Present Day, 1940, ch. 1) الذى ربما يمكن الاستشهاد به بوصفه النصير المحدث الأساسى لوجهة نظر كانتيلون، على عدم وجود أى "لغز" فى الائتمان وعلى أن الحديث عن "لغز الائتمان" هو دليل على غموض التفكير فى الغالب. ولكن هناك موضوع التفسير، وهناك نقطة تتطلب بعض التوضيح. لنفترض أنه حدث أن قام خادم حجرة الإيداع فِي مطعم ما بإعارة المعاطف المودعة لديه حينما كان أصحابها يتناولون طعامهم. قد يخلق هذا، أحيانا، وضعًا صعبًا للِخادم ولكنه لا ينطوى على أى صعوبة منطقية. ولكن لنتصور أنه إنسان بارع بحيث يجترح عملاً فذًا يتمثل فى أنه جعل من الممكن لكلا الفردين– صاحب المعطف والفرد الذى استعاره – ارتداء المعطف نفسه فى وقت واحد. من المؤكد أن هذا الوضع يحتاج إلى تفسِير– وهذا ما يحدث فى حالة الصيرفة بالضبط إذا كانت الأوراق النقدية والودائع المصرفية حقًا، كما يقول البروفيسور رست، مجرد "تجسيدات مادية لسرعة التداول"material embodiment of the velocity of circulation. هل بوسعى انتهاز الفرصة، بقدر تعلق الأمر بأى مضامين حول السياسة، أن أضيف أننى أتفق معه بصورة تامة؛ وبأننى شخصيًا لا أشعر بغير الإعجاب والامتنان لما قدمه من خدمات رائعة لأكثر من بلد فيما أرى، مثله، أنها مالية راسخة؟ وأنا لا أدافع عن مشروعات مصارف عقارية أو أى من نظائرها الحديثة. فكل ما يهمنى هو مجرد جانب من النظرية أو، كحد أقصى، بضع جوانب من التاريخ الماضى.

أن لديهم أدوات سيولة إضافية صالحة عادة كصلاحية النقود بالضبط. وهكذا لم يعد يُقال أن المصارف "تقرض ودائعها" أو "نقود الآخرين" بل "تخلق" ودائع أو أوراقًا نقدية: إذ يبدو أنها تصنع النقود أكثر من كونها تزيد من سرعة تداولها أو أن تتصرف نيابة عن المودعين- وهى فكرة غير واقعية تمامًا. على أى حال، فالأمر الواضح والذى يتجاوز أى خلاف فعلاً هو أن ما تفعله المصارف بالنقود لا يمكن أن يحدث مع أى سلعة أخرى - أو مع سلعة ما، كما يفضل بعضنا أن يقول- لأن كمية أو سرعة تداول أى سلعة أخرى لا يمكن زيادتها بهذه الطريقة. والجواب الوحيد على سؤال لماذا يكون الأمر كذلك هو عدم وجود حالة أخرى يخدم فيها الحق على شيء معين، ضمن حدود دون شك، نفس الغرض كالشيء نفسه: فلا يمكنك امتطاء الحصان حين تمتلك الحق بالحصان، ولكن يمكنك الدفع بما لديك من حق على النقود. ولكن هذا سبب قوى لإطلاق اسم "النقود" money على ما يدعى كحق على النقود القانونية legal money، مفترضين صلاحيته كوسيلة دفع. وكقاعدة، فإن الحوالة العادية bill of exchange لا تصلح كوسيلة دفع؛ وبالتالى فهى ليست نقودًا، بل تعود إلى جانب الطلب من سوق النقود. ومع ذلك، فإن بعض أنواع الحوالات تخدم ذلك الغرض أحيانًا؛ وعليه، فهى نقود وتمثل جزءا من العرض فى سوق النقود بحسب هذا الرأى. وتؤدى الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب ما تؤديه النقود بصورة واضحة؛ وبالتالى فهى نقود. وهكذا، تتطفل أدوات الائتمان أو قسم منها على النظام النقدى؛ وللسبب نفسه، فإن النقود، بدورها، ليست سوى أداة ائتمان، مجرد حق على أدوات الدفع النهائية ألا وهى السلع الاستهلاكية. وهذه النظرية- التى يمكن أن تأخذ أشكالاً عدة، طبعًا، وتتطلب إحكامًا أكثر- يمكن القول أنها يمكن أن تسود.

(ب) **جون لو: رائد فكرة العملة المدارة.** صنع النقود! الائتمان كخالق للنقود! من الواضح أن هذه الفكرة تكشف عن أشياء أخرى غير الآفاق النظرية. وكان لدى مصمّمى المشاريع فى القرن السابع عشر، وبخاصة المصمِّمين الإنجليز للمصارف العقارية وجون لو John Law، الذى كان أحدهم أصلاً، تلميحات، بدرجات متفاوتة من الوضوح، عن النظرية المبينة أعلاه. ولكنهم أدركوا تمامًا ما يمثله الاكتشاف بأن النقود- وبالتالى رأس المال بالمعنى النقدى لهذا المصطلح- يمكن أن تصنع أو تخلق فرصًا لنشاط الأعمال. لقد تأثرتْ سمعة أصحاب هذه

المشاريع كثيرًا، حينذاك ولاحقًا، من فشل مخططاتهم- وبخاصة مخططات لو - مثلما تأثرت، فى القرن التاسع عشر، سمعة أفكار مشابهة لها من حيث الجوهر من الارتباط بصيرفة مغامرة وبإخفاق مخططات انتهت على نحو سيئ دون أن تمارس الغش أو ارتكاب عمل أحمق مثل شركة Credit Mobilier للإخوة بيريز. ولكن ما دامت المشروعات المصرفية المعنية تمت بصلة ما إلى أساس اقتصادى ما، حتى وإن بدت هذه الصلة بعيدة، فإن إخفاقها لا يشكل سببًا لإهمالها من الناحية النظرية.

يطرح تفسير الموقف النظرى لجون لو فى قضايا النقود والائتمان (حول نظرية القيمة لديه، انظر القسم الثانى، أعلاه) صعوبات معينة بمعزل تام عن حقيقة أن بعض حججه لم تكن سوى خطى تكتيكية. وتدل الطريقة التى يستخلص بها جون لو ظاهرةَ النقود- وهى طريقة تجعل النقودَ، فى المقام الأول سلعةً معينة - على وجوب تصنيفه كنصير للمذهب المعدنى النظرى. ومما يدعم هذا التشخيص نفور جون لو من تخفيض العملة debasementأو devaluation - الذى يعتبره ضريبة غير عادلة وفقًا لأساس مشكوك فيه مفاده أن التخفيض يميل لإلحاق ضرر بالفقراء أكثر مما يفعل بالأغنياء - كما تدعمه تجربته حيث حافظ لو على ملاحظاته أطول ما استطاع. ونظرًا لأن هذا بدا متعارضًا بشكل سيئ إلى حد ما مع وجهات نظر أخرى، فقد أهمل المؤرخون هذا الدليل. ولكن من الممكن تمامًا، وفق المبدأ المعدنى، التوصل إلى استنتاجات تبدو مناقضة لهذا المبدأ، كما يبين المثال الأمريكى فى وقتنا الحاضر. إذ تسمح محاجَّة لو بإعادة فهمهما كما يلى: يلاحظ لو، فى البدء، أن استعمال سلعة معينة كوسيلة للتداول يؤثر فى قيمتها- وهذا يشكل مكسبًا واضحًا للتحليل. ويترتب على ذلك أن القيمة التبادلية للسلعة النقدية كنقود لا يمكن عندئذ تفسيرها بقيمتها التبادلية كسلعة أكثر مما يمكن تفسير الثانية بالأولى- ذلك رغم أن القيمتين ينبغى أن تتساويا طبعًا ما دامت السلعة النقدية تستطيع التنقل بحرّية بين استعماليها النقدى والصناعى؛ وهكذا، يكون لو قد فسّرَ، على نحو منطقى تمامًا، القيمة التبادلية للفضة كنقود وفقًا لخطوط محاجّة النظرية الكمية (وفرة النقود بالمقارنة مع وفرة الـ produits المنتوجات)؛ ولكن ما دامت الفضة المستخدمة كنقود ليس لها استعمال آخر غير شراء السلع، فإن من الممكن تمامًا استبدالها بمادة أرخص حيث يمكن، فى الحالة القصوى، استبدالها بمادة ليس لها قيمة قط كسلعة كالورق المطبوع، ذلك لأن "النقود ليست هى القيمة

التى يتم تبادل السلع لأجلها بل القيمة التى يتم التبادل بواسطتها" [الحروف المائلة لـ ج. شومبيتر]. وعلى أى حال، فإن هذا قد قطعَ السلك الذى ربطَ لحد الآن [النقود بسلعة لها] قيمة "متأصلة"intrinsic value . وهنا، فإن جون لو يستخلص وجود فائدة أخرى غير الرخص وعدم القلق على كيفية الحصول والمحافظة على [كمية كافية من النقود] وهى أن النقود تصبح سهلة الانقياد بصورة تامة.

[لم تكن الفقرة السابقة كاملة، وهناك هوامش، فى النهاية، قامَ بإكمالها آرثر دبليو . مارجيت Arthur W. Marget.]

إذن، يبدو أن ذلك العمل هو الذى أطلق فكرة العملة المدارة Managed Currency التى تنكبت الطريق فيما بعد إلى أغلبية الاقتصاديين إلى أن فرضت نفسها عليهم بعد عام ١٩١٩. وتبرر الأهمية الكبيرة لذلك الحدث. أن نتوقف قليلاً لتأمله. تكتسب الفقرات ذات الصلة من بحث لو (Money and Trade ...., 1705) أهمية إضافية من تجربته أو بالأحرى من أحد جوانب تجربته. فلا تهمنا مشاريعه الخاصة بدءا من مشروع (١٧١٦) Banque Generale الذى يبدو حسنًا ومألوفا تقريبًا، أو مشاريعه حول Campagnie des Indes التى تبدو حالمة أكثر وأكثر، أو، أخيرًا، مشاريع عام ١٧٢٠ التى كانت الملاذ الأخير لهذا السباح القوى فى بحر آلامه. فثمة خطة كبرى كانت تكمن خلف كل هذا، وكانت تتحرك حقًا فى طريقها نحو النجاح: خطة السيطرة على كل الاقتصاد الوطنى لفرنسا وإصلاحه وقيادته نحو مستويات جديدة.(٣١٨) وهذا يجعل من "نظام" جون لو الرائدَ الحقيقى لفكرة العملة المدارة ليس فقط بالمعنى الواضح لهذا المصطلح بل أيضًا بمعناه الأعمق والأوسع الذى يعنى إدارة العملة والائتمان كوسائل لإدارة العملية الاقتصادية. وهذا هو الذى يفسر الفقرات الأكثر تواضعًا من بحثه ويدعو إلى تمجيدها.(٣١٩)

---

(٣١٨) إن الفشل لا يعود إلى هذه الفكرة ...[الهامش غير كامل].

(٣١٩) ليس القصد هو الإيحاء بعدم وجود كتاب سبقوا لو فى ذلك المجال. أولاً: تتخفى فكرة العملة المدارة فى محاجة معظم سابقيه من مصممى المشاريع المصرفية. ومع ذلك، فالأمر يبدو شبيهًا بأحد تلك الموضوعات التى يصح فيها ربط"الأسبقية" بالكمال والعمق فى الإدراك. ثانيًا: إن كل عملة هى دائمًا عمله مدارة بمعنى ما. وعلاوة على ذلك، فقد تم التحكم بالعملات لعهود طويلة. ولكن ليس ذلك ما أقصد ...[النص غير كامل، ويتوقف عند هذه النقطة.]

٦- رأس المال والادخار والاستثمار

كانت كلمة "رأس المال" capital جزءًا من مصطلحات القانون وشئون الأعمال قبل أن يجد الاقتصاديون استخدامًا ما لها بوقت طويل. وكانت تعنى، لدى القانونيين الرومان وخلفائهم، المبلغ الأصلى the principal من قرض معين تمييزًا له عن الفائدة وحقوق الدائن الإضافية الأخرى. وفى ارتباط واضح بهذا، أصبحت كلمة رأس المال فيما بعد تعنى المبالغ من النقود، أو ما يعادلها، التى يضعها الشركاء فى مشروع مشترك أو شركة، أو تعنى المجموع الكلى لأصول منشأة معينة، وما شابه. وهكذا، فإن هذا المفهوم كان نقديًا من حيث الجوهر ويشير إما إلى نقود فعلية أو إلى حقوق على النقود أو بضعة سلع تقيَّم من خلال النقود. كما كان معناه واضحًا بصورة تامة، وإن كان غير محدد تمامًا، ولم يكن ثمة شك حول معناه فى كل حالة خاصة. وكان يمكن لتلك الكلمة أن تنقذنا من مجموعة من المجادلات المربكِة وغير المجدية والسخيفة تمامًا لو تيسرَ للاقتصاديين الحس اللازم للتمسك بمعانيها النقدية والمحاسبية بدلاً من محاولة "تعميقها".ورغم ذلك، فهؤلاء قلما استعملوها قبل القرن الثامن عشر. وإذ نمتنع عن طرح أسئلة من قبيل: هل طوَّرَ القديس أنطونيو أوف فلورنسا نظرية لرأس المال أم لا، فإننا نكتفى بملاحظة أن المصطلحات "ثروة" Wealth و"غنى" Riches و"خزين" (رصيد) Stock غالبًا ما كانت ترد، فى القرن السابع عشر، فى استعمالات كان يتعين علينا فيها استخدام كلمة "رأس المال"، وأنه طوال القرن الثامن عشر- وحتى العقود الأولى من القرن التاسع عشر- كانت كلمة"خزين" Stock تُفضَل للاستعمال فى نظرية رأس المال الناشئة.

وكان مصطلح الخزين، بمعنى الثروة المعمِّرة أو الثروة المنتجِة تقريبًا، يحظى، طبعًا، بالاهتمام وتجرى التوصية به- حيث أخذ تشايلد Child، مثلاً، بالمعنى الأخير فى مفهومه عن خزين الأدوات والمعدات. ولكننى حينما قلت إن الاقتصاديين تأخروا فى إيجاد استعمال لذلك المصطلح، إنما قصدتُ استعماله فى تحليل متماسك ضمن "نظرية" لطبيعة ووظائف رأس المال. وقبل كانتيلون والفزيوقراط، لم تتوافر عن هذه النظرية سوى عناصر أولية. وقد يستغرِب القارئ أن نعزو إلى كينيه الفضل فى وضع الأسس لنظرية لرأس المال، وأن نقدر تشديده على دور العوامل الطبيعية. ومع ذلك، ينبغى علينا أن نتجاوز هذا وأن نتعرف

ببساطة على وجود إحدى تلك الحالات–وهى حالات غالبًا ما تحدث فى العلم مثلما تحدث فى التفضيلات السياسية أيضًا politics – حينما يحقق المرء شيئًا مختلفًا تمامًا عما كان يعتزم تحقيقه، إنْ لم يكن مناقضًا له بشكل تام: فالفزيوقراط كانوا حتى وراء إحدى النظريات المتأخرة عن إنتاجية رأس المال. فكل العملية التى يصفها الجدول تنطلق من "تسليفات" معطاة given advances تجرى، فضلاً عن ذلك، فى صورة سلف سنوية. وهذه السلف هى سلع – يستهلكها المرء لكى يعيش أو لكى ينتج بها– رغم أن كميتها يمكن التعبير عنها فى صورة نقود، وهى تمثل بالضبط ما يعنيه رأس المال فى أحد معانيه العديدة. وهذه الفكرة مهمة جدًا بالنسبة للطابع العام لأى مخطط نظرى يتبناها إلى حد أنه يمكننا تشكيل مجموعة من كل المخططات التى تفعل هذا الأمر وأن نسمى هذه المجموعة علم اقتصاد "التسليف" advance economics.(٣٢٠)

وقد التقط تورجو هذه الفكرة حالاً تقريبًا وصاغ نظرية رأس المال المناظرة لها. فقد شدد تورجو– أو "حسمَ" كما يكاد المرء أن يقول– على أن الثروة من غير العوامل الطبيعية (richesse mobiliere amassee d'avance) {الثروة التى تمت مراكمتها من قبل} تمثل prealable indispensable {شرطًا مسبقًا} لكل إنتاج (Reflexions, LIII) وهو ما يرقى إلى إرساء اللبنات بالنسبة للمحاولات اللاحقة لمعاملة رأس المال كعامل إنتاج. وقد فعل آ. سمث المثل بطريقته الخاصة. ولكن الرأى القائل بأن سمث لم يكن مطلعًا على عمل تورجو: Reflexions (المنشور فى: Ephemerides, 1769-1770) يعود، فى أحد أسبابه، إلى أن طريقة عرض سمث تتخلف عن طريقة تورجو، رغم أنها أكثر تفصيلاً. ويبدو لى كما لو أن الفصل الأول من الكتاب الثانى من Wealth of Nations يمثل ما صنعه سمث نفسه بفكرة كينيه. ففكرة "التسليف" advance موجودة هناك وهى بالتالى تلمح إلى موضوع إنتاجية (ضرورة) رأس المال، ولكنها، بدلاً من أن تقود إلى نظرية للفائدة، كما هو الحال لدى تورجو (انظر القسم السابع، أدناه)، تقود عند سمث إلى مجرد "تصنيف" لرأس المال taxonomy: فتسليفات كينيه الأولية يمكن أن تكون قد أوحتْ لسمث بمفهوم "رأس المال الثابت" وربما حوّلَ سمث تسليفات كينيه السنوية

(٣٢٠) سيلاحظ القارئ، طبعًا، أن إدراكِ حقائق مبتذلة مثل ضرورة أن يكون لدى المرء أدوات ومواد لكى ينتج، وأن الإنتاج يأخذ وقتًا معينًا، لا يكفى لتأهيل مخطط نظرى معين ليكون ضمن تلك المجموعة مثلما أن إدراك التفاحة تسقط على الأرض إذا انفصلت عن غصنها لا يكفى لقبول فيزياء نيوتن.

إلى"رأسمال دائر". ثم يباشر سمث بذكر الفئات المختلفة من السلع التى تشكل رأس المال الثابت والدائر ويناقش ما ينبغى وما لا ينبغى أن يدخل فى كل فئة. وكثيرًا ما أُشير إلى أن هذا التصنيف غير مقنع بصورة تامة بسبب وجود عدة نقاط مربكة فى آراء سمث. وليس ثمة حاجة لتناول هذا الموضوع هنا. فكل ما يهم هو أن سمث قد سلّمَ لمنظرى القرن التاسع عشر مفهومًا ماديًا physical أو "حقيقيًا" real لرأس المال- والذى يشمل، رغم كونه كذلك، النقودَ، و"المهارات المكتسبة والنافعة لكل الأفراد"، وكذلك وسائل معيشة العمال "المنتجين"، رغم أن هذا العنصر غير واضح فى تصنيف سمث. وباستثناء بعض الانتقادات الطفيفة، فقد تم قبول وتطوير هذا المفهوم من قبل معظم أولئك المنظّرين.

وكان الأمر كذلك مع نظرية تورجو- سمث للادخار والاستثمار. ويشّدد سمث كثيرًا (الفصل الثالث من الكتاب الثانى) على أن "التوفير parsimony، وليس الجهد industry، هو السبب المباشر لزيادة رأس المال"؛ وأن "التوفير يحرك كمية إضافية من الجهد"؛ وأنه يحقق ذلك "حالاً"(دون إبطاء) لأن "ما يُدخَر سنويا يُستهلَك بانتظام سنويًا كما هو شأن ما يُنفَق سنويًا "، أى أن المدخر يقوم بالإنفاق حالاً شأنه شأن المنفق، والاختلاف يتمثل فقط فى أن المدخر يفعل هذا لأغراض أخرى والاستهلاك يقوم به أفراد آخرون هم العمال "المنتجون"؛ و"الفرد المدخر إنما هو فرد مُحْسن للمجتمع ". وكان تورجو كان قد كتبَ عن كل هذا، وإنْ بنبرة أخف.[321] ولكن كينيه وكانتيلون وبواجيلبر لم يفعلوا ذلك. فمن الواضح أن تورجو قد أفلتَ من عادة معاداة الادخار التى أمسكت بمجموعته. ولا أعرف اقتصاديين فرنسيين أبكر ممن يمكن أن ننسب إليهم "أسبقية" حقيقية- مع احتمال استثناء ريفيوج Refuge. ويعتبر هيوم هو الوحيد الذى له حق ما بين الاقتصاديين الإنجليز. ولا شك أن عددًا كبيرًا من الكتاب، فى القرن السابع عشر وقبله، ممن ذموا مواد الترف (ومساوئ البطالة) وبخاصة الاستيرادات الكمالية، كانوا قد دعوا

---

(٣٢١) عند مقارنة عمل سمث: Wealth of Nations بعمل تورجو: Reflexions، يغمرنا بعض الشك حول قيمة إشارتنا السابقة إلى استقلالية سمث. ذلك لأن تورجو أيضًا يقول أن الادخارات تتحول إلى رأسمال sur-le-champ {حالاً} [الحروف المائلة لتورجو] على الأقل بالنسبة للمنظم. ولكن كلمة سمث "حالاً" immediately تمثل بالتأكيد الترجمة الدقيقة لعبارة: sur-le-champ. ولا يخلو هذا من الأهمية؛ على العكس، وكما سنرى بعد قليل، فإنه يمثل جانبًا جوهريًا من كلتا النظريتين ومن أكثر عيوبهما جدية بالفعل. وفى الواقع، فإن من الممكن تمامًا أن يقع خطأ كهذا فى نصين اثنين بصورة مستقلة؛ ولكنه أمر غير محتمل.

إلى، أو استحسنوا، قوانين الإنفاق (علــى الطعــام والكســاء) sumptuary laws وامتدحوا التوفير، على الأقل بالنسبة للبرجوازى والعامل.(٣٢٢) وقد كان هذا حقًــا

---

(٣٢٢) يمكن، إلى حد ما، تسوية الأجزاء الرئيسية المربكة والمربكة من الآراء المتناقضة حول الإســراف luxury من خلال ما يلى. أولا: إهمال الآراء التالية على أساس أنها لا تتعلق بموضــوعنا، مهمــا كانت أهميتها من الزوايا الأخرى: أ) الآراء القائمة على الأخلاق أساسًا حيث قد يكون كاتــب مــا "ضد الإسراف" حتى حينما يقوده تفكيره الاقتصادى إلى التسليم بوجود آثار ملائمة لــه؛ ب) الآراء الناتجة عن الاستياء البرجوازى من "المستوى المعيشى العالى" وبخاصة لدى الفئة الأرســتقراطية. ثانيًا: التمييز بين المعانى المختلفة التى أعطيت للكلمة. فقد كان يجرى، خلال القرن الثامن عشــر، حصر مواد الترف لتعنى السلع غير الضرورية تحديدًا. أما السلع الضرورية فتشمل ليس فقط السلع التى لا غنى عنها للحفاظ على الحياة بل أيضًا السلع التى تفرضها عادات البلد والتى تجعل الأفــراد المحترمين حتى من بين أفقر الفئات يبدون أقل لياقة مــن دونهــا (Wealth of Nations، الكتــاب الخامس، الفصل الثانى) بحيث أن مواد الترف تضم الاستهلاك الذى يتجاوز ما أصبح يعرف لاحقــا بــ"حد-الكفاف الاجتماعى الأدنى". ويعقد تقييم الموقف من آثار الإسراف نوعان مــن الاعتبــارات غريبان على المشكلة الأصلية: أ) كان يتم انتقاد استيراد المواد الكماليــة لآثارهــا علــى الميــزان التجارى (انظر الفصل القادم، أدناه) بقدر ما كان يجرى استيراد تلك المواد؛ ب) وبقدر ما يفتــرض استهلاك المواد الكمالية أجورًا عالية نسبيًا، فإن اقتصاديين كثيرين، وبخاصة الإنجليز منهم، اعتبروا ذلك عقبة تعيق التنافس على الأسواق الأجنبية - وهى حجة تسير بموازاة الحجة السابقة وتندمج فى المحاجة العامة حول الأجور التى درسناها من قبل. على أى حال، وبمعزل عن هذين النوعين مــن الاعتبارات، فإن موضوع الإسراف بهذا المعنى كان يُطرح أساسًا من زاوية مســتوى الاســتهلاك العالى، الذى يُناقش فى المتن (القسم الأول، أعلاه)، حتى من قبل كتاب متأخرين يشددون على دور الادخار مثل هيوم Hume الذى أضاف حجة مفادها أن الصناعات المنتجة للمواد الكمالية قد تثبــت أنها "مخزن للعمل" يمكن أن تسحبه الحكومة عند الضرورة. وقد امتدح ماندفيل Mandeville الترف "الباذخ" كقوة دافعة مهمة مثلما فعل هيوم ذلك ولو بتحفظ. والكاتب النموذجى لهذا اللون من الفكــر كان بوتل-دومونت Butel-Dumont (Theorie du luxe, 1771). ثمة عنصر ضئيل من الحقيقة فى الاعتقاد واسع الانتشار القائل بأن معاصرى سمث أو اقتصاديى القرن السابع عشر كانوا بحاجة لأن يذكرهم هو بأن الاستهلاك هو الغاية الوحيدة لكل إنتاج (الكتاب الرابع، الفصل الثامن). وينبغى على القارئ أن يلاحظ أن تلك العبارة لا تعنى، عند سمث، سوى ملاحظة شائعة ولا تحمل قط أى دلالــة على نفوره من الادخار. ولكن هذا المعنى للترف لم يكن المعنى الوحيد.

وإضافة إلى ذلك، كان ثمة معنى ربط الترف بالاستهلاك غير الإنتاجى. فقد كانــت هنــاك، منــذ منتصف القرن السابع عشر، مناقشات عدة حول هذا الموضوع شغلت سمث كثيرًا، كما نعلم. بيد أن من الصعب جدًا فصل العنصرين اللذين يضمهما هذا المعنى، كما أن المجال المتاح لا يسمح بتناول هذا الموضوع غير المهم. ثم كان هناك معنى أصبح الترف بموجبه يعنى نقيض التــوفير. وفيمــا مضى، كان توماس مور يتحسر على هذا المعنى للترف (والذى كان هيوم سيدعوه التــرف البــاذخ excessive). ويتخلل هذا المعنى، المتميز إلى هذا الحد أو ذاك، كل الأدب الخاص بموضوع الترف وسيعود مالثوس للتشديد عليه. كما كان هناك أيضًا المعنى الذى يستحق أكثر من غيــره أن يعتبــر المعنى الأصلى، أى الترف كنمط للحياة يتجاوز ما يسمح به دخل الفرد المعنى. وكانت الرغبة فــى المحافظة على المستويات الطبقية المتميزة - الممتزجة باستياء المراكــز الفقيــرة مــن الممــولين الأغنياء- عاملاً مهمًا فى السياسة التى أنتجت قوانين الإنفاق (رغم وجود عوامل أخرى مثل الرغبة بإجبار الأفراد على توفير موارد للأغراض الحربية). وما دمنا لا نتوقع أن تلعب وجهة النظر هــذه أى دور كبير فى أدبنا، فليس من دون أهمية أن نلاحظ وجود بعض الإشارات الهزيلــة لهــا فــى Wealth of Nations. أخيرًا، ثمة معنى يربط الترف بالإنفاق الهــدام ruinous expenditure (أى=

بمثابة موضة بين الاقتصاديين الإسبان والإنجليز. وقد تصورَ الاقتصاديون الإنجليز بشكل خاص أن عدم كفاية الميل للادخار هى أحد الأسباب التى جعلت من العسير جدًا على الإنجليز إبعاد الهولنديين عن قيادة التجارة الدولية- فالإنجليز كانوا ينظرون بإعجاب وأسى للهولنديين الذين يُعتقَد أنهم كانوا يحبون التوفير كثيرًا. ولكن هذا قد رُبط بمفهومٍ للادخار والاستثمار كان قد توقفَ، فى معظم الحالات، عند تراكم المخزونات من السلع المعمِّرة، وبخاصة الذهب والفضة، وكذلك عند فكرة الميزان التجارى الملائم للبلد- وجهة النظر الميركنتيلية التى تُعالج فى الفصل القادم. فلم يبصر أحد، أو يهتم أصلاً، بـ modus operandi {طريقة تأثير} الادخار وتكوين رأس المال فى حد ذاتهما. وعليه، ينبغى أن نعتبر تورجو أول من حلَّلَ هذه القضايا بصورة جدية وأن نعتبر سمت مسئولاً، على الأقل، عن طبعها فى أذهان الاقتصاديين.

ثمة نقطتان ينبغى ذكرهما هنا على أن نعود إليهما فيما بعد. أولاً: لقد أثبتت نظرية تورجو، فى مواجهة النقد المتكرر، أنها نظرية قوية على نحو لا يصدق. ومن المشكوك فيه أن يكون ألفرد مارشال قد تجاوزها، ومن المؤكد أن ج.س. ميل لم يفعل هذا أيضًا. وقد أضافَ بوهم- باورك فرعًا جديدًا لها دون شك، بيد أنه أقرَّ بفرضيات تورجو من حيث الجوهر. ثانيًا: الغالبية العظمى من الاقتصاديين ابتلعت ليس فقط تلك النظرية، بل إنهم أيضًا ابتلعوها بصنّارتها وخيطها وثقّالتها. وقد دأب الاقتصاديون، الواحد تلو الآخر، على ترديد أن الادخار (الاختيارى) فقط هو الذى يخلق رأس المال وكأن جون لو (وسواه) لم يكن قط له أى وجود. وقد فشلوا، الواحد تلو الآخر، فى التشكيك بكلمة "فورًا" immediately. ولكن هذا من حيث

=إهدار المدخرات dissaving). فالرغبة فى منع الأفراد، وبخاصة العائلات الأرستقراطية الكبيرة والبرجوازية من تدمير نفسها، كانت عاملا آخر ساعد على تمرير قوانين الإنفاق. ففى المجتمعات التى تتمركز حول بلاط معين وتستمد نمط حياتها من "رفعة" الأسرة الإقطاعية، تفرض الموضة fashion نفسها بقوة- على الجميع ما عدا الطبقات الأكثر فقرًا- أكثر مما فى المجتمع البرجوازى. وقد تشكل قوانين الإنفاق، حينما تكون فعالة، الطريقة الأكثر بروزًا لإعفاء الحاشية أو الموظفين الكبار من العيش بما لا تسمح به دخولهم ومنع التاجر الصاعد من فرض مثاله المؤثر. وهذا يفسر أيضًا لماذا لجأ كثير من الإداريين المستشارين، ممن حاجوا بطريقة أخرى وفق مبدأ بيكر Becher's principle، إلى اعتبار أنفسهم ملزمين برفض فكرة الإسراف بهذا المعنى. ومن بين الأدب الواسع حول ذلك الموضوع، يكفى أن نذكر Juan Sempere Y Guarinos (1754-1830), Historia del luxo y de las leyes suntuarias de Espana (1788). [كان ج. شومبيتر فى حيرة بصدد المكان الملائم لوضع هذه الملاحظة حول الإسراف. وظهر على الصفحة الأخيرة من مخطوطة القسم الأول السؤال: هل أضع الهامش الخاص بالإسراف هنا.]

النتيجة- مهما كان يمكن للتفسير الخيِّر أن يصنع منه - أصبح يعنى أن أى قرار بالادخار يتطابق مع قرار الاستثمار، المناظر له، بحيث أن المدخرات تتحول عمليًا إلى رأسمال (حقيقى) دون توقف hitch وباعتبار هذا مسألة طبيعية، أو إذا عبّرنا بطريقة أخرى، باعتبار أن الادخار يعنى تجهيز رأسمال (حقيقى) من الناحية العملية. ولا يحتاج القارئ كثيرًا إلى أن يشحذ خياله لإدراك ما كان من الممكن أن يكون عليه تاريخ المذاهب لو أمكن من البداية كشف إمكانية حصول التوقفات without hitches واحتمال تكرارها فى حالات الكساد، أى التوقفات التى يمكن أن تشل الآلية التى وصفها تورجو وتجعل من الادخار عامل اضطراب للعملية الاقتصادية disturber وبالتالى إمكانية تدمير الجهاز الصناعى بدلاً من أن يكون خالقًا له. وكان بوسع هذا المنحى ليس فقط نزع رأس الحربة من التهجمات الحديثة على هذه النظرية بل أيضًا جعلها أكثر فعالية عند تحليل الأوضاع التى تصح فيها بصورة تامة. وكان هناك أوهى سبب لرفض التسليم بالتعديلات الضرورية لأن هذه التعديلات كانت ستؤخذ من اقتصاديين قدامى بل ومن اقتصاديين معاصرين لتلك الفترة، وبخاصة من عمل كينيه: Maximes.

وإذا كان الادخار قد أخذ حصة كهذه من الدراما، فإن "الأمير" (أى الإنفاق الحكومى وبالتالى الدين الحكومى) لا يتوقع أن يفلت من دور الوغد، أو أحد الأوغاد، فى هذه الدراما. ورغم أهمية قضية الديون الحكومية من زاوية السوسيولوجيا الاقتصادية وكذلك من زاوية الأسلوب المالى، فهى لا تهمنا إلا قليلاً لأن التقييم والدفاع يطغيان على التحليل. ولذلك، يكفى أن نقول أن كتابًا كثر حاولوا جديًا اكتشاف آثار مرغوب فيها يمكن أن تُنسب إلى الإقتراض الحكومى. وقد ذهب بعضهم بعيدًا بالفعل إلى حد اعتبار هذه الآثار عاملاً فى ازدهار بلد ما.(٣٢٣) ومع ذلك، فقد ساد الاتجاه المعاكس، حيث يمكن لأنصار التفسير الإيديولوجى إرجاع هذه السيادة إلى التأثير المتزايد للفكر البرجوازى الذى يمتلك، حقًا، أكثر من سبب واحد للنفور من مالية الأمير الفارس. وقد تبنى هيوم وسمث ذلك الاتجاه بقوة. ويترتب على نظريتهما للادخار- الجنينية لدى هيوم والمتطورة لدى سمث- فكرة أن الاقتراض الحكومى (أو أى اقتراض) للأغراض غير

(٣٢٣) وذلك ما فعله إسحاق دى بنتو Isaac de Pinto، مثلاً، فى عمله: Traite de la circulation et du credit . 1771. بيد أن لذلك اللون من الفكر أنصار كثر، وبخاصة فى فرنسا.

الإنتاجية يشكل عقبة أمام نمو الثروة. ولكن يصعب أكثر الوقوف على السبب الذى جعلهما يتصوران أن الديون الحكومية فى أيامهما كانت تمثل أعباء ثقيلة يحتمل أن تخلق الإفلاس والدمار. إنهما قلما فعلا أكثر من التعبير عن موقف شائع حول الموضوع. فالجمهور الإنجليزى كان عصبيًا حقًا بحيث أن حكومة بت Pitt استأنفت عام ١٧٨٦، بحجم أكبر وبصورة أكثر جدية، سياسة دفع مبلغ سنوى لتمويل صندوق تسديد الدين Sinking Fund.[٣٢٤]

٧- الفائدة

إن التطور الأهم الذى يستحق الاهتمام فى نظرية الفائدة لهذه الفترة هو ظهور الفرضيات التالية التى نالت القبول العام تقريبًا: ١) أن الفائدة interest على قروض الأعمال ليست سوى ربح أعمال عادى يحُول إلى المقرضين؛ ٢) وربح الأعمال العادى نفسه ليس سوى مردود لوسائل الإنتاج المادية، بما فيها حد الكفاف الذى يستلمه العامل. إن إدراك المغزى الكامل لهذا التطور، الذى شكَّل التاريخ اللاحق لنظرية الفائدة، هو من الأهمية بحيث أننا سنهمل قضايا جانبية وتيارات متعارضة قدر المستطاع بقصد إبراز ذلك التطور بصورة واضحة. وبشكل خاص، سوف نهمل المناقشات المتعلقة بالفائدة على القروض لأغراض استهلاكية.. [غير كامل].

(أ) **تأثير العلماء السكولائيين.** نبدأ، مرة أخرى، من عمل العلماء السكولائيين وخلفائهم البروتستانت مما يجعل من المستحسن أن يرجع القارئ إليه قبل قراءة هذا القسم. يفرض تأثير هؤلاء العلماء نفسه فى مجالين. فقد قدموا، من ناحية، إحدى قضيتى المناقشة الرئيستين، إذ تواصل السجال حول شرعية تقاضى

---

(٣٢٤) تُنسب الخطة المتبناة عادة إلى اقتراح ريتشارد برايس Richard Price (١٧٢٣-١٧٩١): (An Appeal to the Public on the Subject of the National Debt. 1772: The State of the Public Debts and Finances in 1783. وينبغى تمييز الفكرة ذاتها عن الادعاء الفاضح الذى أراده برايس لخطته والقائل أنه "يمكن للدولة دون صعوبة تسديد كل ديونها عن طريق الاقتراض لذلك الغرض" مما جعله عرضة لسخرية لا يستحقها إلى حد بعيد. وكان السير ناثنيال جولد Nathaniel Gould (An Essay on the Publick Debts.. 1726) قد نشر أفكارًا مماثلة من قبل. وقد أثار كلا العملين مجادلات حيوية لا يسعنا تناولها ولسنا بحاجة إليها.

ودفع الفائدة. وهذا الموضوع كان قد ذبلَ الموضوع فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، ولكنه لم يمت بحيث أن تورجو، فى عمله Memoir sur les prets d'argent، تجادلَ مع موقف أرسطو منه. ولسنا بحاجة لتناول الموضوع من جديد. ولكن موضوعًا قريبًا منه ينبغى الاهتمام به. ففى معظم البلدان، تَنَحتْ القضية الأخلاقية، جزئيًا، كنتيجة لقضية اقتصادية بحتة برزتْ ليس على أساس مسألة المبدأ، القديمة، بل وفقًا لمدى ملاءمة تخفيض معدل الفائدة عن طريق التشريع. فالتجار الإنجليز بشكل خاص، الذين كانوا يتطلعون بإعجاب وأسى إلى الشروط التجارية فى هولندا، رحبوا بالنظرية التى من شأنها أن تخطر بصورة طبيعية ببال الفرد المهنى الغر untutored practitioner أى النظرية القائلة بأن أحد أسباب، وربما السبب الرئيسى، لازدهار التجارة فى هولندا فى القرن السابع عشر إنما يكمن فى انخفاض معدل الفائدة هناك، وقد أصرَ أولئك التجار على أن التنظيم القانونى يمكن أن يمنح إنجلترا الميزة نفسها. يكفى أن نذكر تشايلد Child بوصفه أبرز الكتاب الكثيرين المناصرين لهذه النظرية. وعلى ما يبدو لى، فإن وإلقاء نظرة سريعة، فى الهامش أدناه، باعتباره أفضل جزء فى الجدل الناشئ الذى كسبته النظرية المعاكسة، أى النظرية القائلة بأن معدل الفائدة المنخفض هو نتيجة للثروة وليس سببًا لها– وهى نظرية لم يتسنَ لأحد تحديها جديًا من جديد حتى وقتنا الحاضر.[٣٢٥] وهذا لا يعنى طبعًا أن التنظيم القانونى لسعر الفائدة لا يمكن أن يكون له معنى

(٣٢٥) من الممكن القول إن تشايلد كان يحاج وفق خطوط تطورتْ بصورة ملائمة أولاً فى عمل السير توماس كولبيبر Thomas Culpeper: Tract against the High Rate of Usurie, 1621 (enlarged ed., 1641). وقد قام بـ نشر هذا العمل، سوية مع عمل آخر لم يُنشر من قبل ابنه السير توماس (١٦٦٨) الذى كتب مقدمة له كذلك. وقد نشر الأخير أيضًا عام ١٦٦٨ ما يعد المعالجة الكلاسيكية لذلك الجانب من السجال: A Discourse shewing the many Advantages which will accrue to this Kingdom by the Abatement of Usury together with the Absolute Necessity of Reducing Interest of Money to the lowest Rate it bears in other Countreys. أما الرأى المعاكس الذى ظهر فى السنة نفسها فتوجد صياغة جيدة له فى كراسة عنوانها: Interest of Money Mistaken. Or, a Treatise, proving that the Abatement of Interest is the Effect and not the Cause of the Riches of a Nation، وكذلك لدى توماس مانلى Thomas Manley: Usury at Six per Cent Examined.. (1669). وقد ردَّ كولبيبر على ذلك الرأى بعمله: The Necessity of Abating Usury Re-asserted.. (1670). ويعتبر بتى، ونورث North، ولوك، وبوليكسفن Pulllexfen، هم الكتاب الكبار الذين يرتبط بهم، بدرجات متفاوتة، الانتصار على موقف كولبيبر–تشايلد.

البتة. فلم يذهب لوك و لا سمث إلى هذا الحد حقًا. ولكن هذا الرأى ساد فى نهاية الأمر.(٣٢٦)

ومن ناحية أخرى، قدَّمَ المذهب السكولائى الأفكار النظرية (التفسيرية) عن الفائدة التى انطلق التحليل منها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. ونحن نهمل النقاط الثانوية، لكننا سوف نركز على النقطتين التاليتين: المفهوم النقدى للفائدة، والفرضية التى يختزنها القول البليغ لمولينا Molina:"النقود هى أداة التجارة بالنسبة للتاجر". وفى الواقع، لم يقصرْ السكولائيون مفهوم الفائدة على القروض من النقود، بل إن الأخيرة سيطرتْ طبعًا على اهتمامهم أكثر من أى شىء آخر؛ ولم يوافقوا قط أو يطوروا فكرة أن الأرباح المتوقعة هى مبعث الطلب على قروض الأعمال business loans، ولكن البعض من أكثرهم بروزًا تصوروا هذا الأمر بوضوح شديد.

وقد نظرتْ الغالبية العظمى من الاقتصاديين، خلال القرن السابع عشر وإلى حد بعيد خلال القرن الثامن عشر، إلى الفائدة كظاهرة نقدية، مثلما يفعل الكثير منا فى الوقت الحاضر. وهذا يصح بشكل خاص على كولبيبر Culpepers ومانلى Manley وتشايلد وبتى ولوك وبوليكسفن Pullexfen، فضلاً عن كُتاب القارة. وبالنسبة لبتى، فلا يُستبعَد أن يكون السكولائيون قد أثروا عليه بصورة مباشرة، ذلك لأنه تلقى جزءا من تعليمه فى كلية يسوعية. فبينما كان بتى يبحث، وفق روح الآباء السكولائيين تمامًا، عن سبب خاص مستقل يُضاف إلى أن مجرد واقعة تحويل النقود إلى المقترض من شأنها أن تفسر تقديم علاوة معينة، فقد اكتشفَ، أو أحيا بتعبير أدق، فكرة "القلق" inconvenience (a dammum) الذى يحس به المقرض الذى تعهَّدَ بعد المطالبة بنقوده خلال مدة معينة. وعلى أى حال- ورغم حقيقة أن بتى ربطَ فكرة القلق هذه بريع مقدار من الأرض يكفى المبلغ نفسه لشرائها- فإن النقود هى التى كان يفكر بها، وكمية النقود هى التى اعتبرَ أنها تقرر معدل الفائدة، وذلك من دون وجود أى إشارة هناك إلى شرط بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها الذى كان من الممكن أن يكون ضروريًا لصحة ذلك الرأى. أما

(٣٢٦) كان بتى أول من أخذ حقًا بذلك الرأى من الاقتصاديين البارزين. وكان تورجو الاقتصادى الثانى الذى ذهب حتى أبعد من بتى. أما بنثام Bentham فهو الاقتصادى الذى جعله يسود بشكل واضح. كما أن جستى Justi تبناه، من حيث المبدأ على الأقل.

لوك، فرأيه أعمق قليلاً من هذا. ومن العسير إنصافه بصورة كاملة، لأنه يُعبر عن نفسه بطريقة غير بارعة. وإذا كنت قد التقطتُ مقصده، فإنه يمكن أن يعود إليه الفضل فى أنه وضعَ بصورة صريحة وطوّرَ الفكرة الثانية من الفكرتين المذكورتين أعلاه. فالفائدة، مرة أخرى، هى ثمن يُدفع مقابل النقود المقرضة. ولكن ينبغى النظر إلى جانب "العرض" من سوق النقود بالارتباط مع وضع القرض وحالة التجارة: فالأرباح العالية ترفع من معدل الفائدة بينما تخفّضه الأرباحُ الواطئة. ومع أننا لا نستطيع البقاء هنا لإثبات هذا، فضلاً عن أن نأخذ الاعتراضات عليه بنظر الاعتبار، إلا أننى أعتقد أن هذا الرأى يمكن أخذه، عند الاقتضاء، كشكل جنينى لما يعرف الآن بالنظرية السويدية للأرصدة القابلة للإقراض: فما يُفسر ويحدد الفائدة هو الطلب، المستمد من الأرباح المتوقعة، وعرض الأرصدة "القابلة للإقراض".

(ب) **باربون: الفائدة هى ريع رأس المال.** ولكن التطور اللاحق لم يأخذ هذا المنحى. وليس ثمة صلة بين لوك والنظريات النقدية للفائدة المتداولة فى وقتنا الحاضر. وبدلاً من ذلك، ثمة انطلاقة جديدة كانت ناجحة جدًا بحيث يصعب علينا ألا نندهش بها حتى فى الوقت الحاضر. ولم يكن يوجد عن هذه الانطلاقة، بقدر ما أعلم، سوى أكثر الإشارات غموضًا قبل عام ١٦٩٠ حينما كتب باربون Barbon (Discourse of Trade) عبارته المهمة جدًا: "تُربط الفائدة بالنقود بشكل عام... وهذا خطأ؛ لأن الفائدة تُدفع مقابل رأس المال Stock"، فهى "ريع رأس المال وتشبه ريع الأرض تمامًا؛ حيث يمثل الأول ريع رأس المال المصنوع أو المصطنع، بينما الثانى هو ريع رأس المال الأصلى أو الطبيعى".[٣٢٧] ومن الضرورى بصورة مطلقة أن نفهم معنى هذا القول فهمًا تامًا إذا أراد القارئ فهم تاريخ نظرية الفائدة خلال القرن التاسع عشر وقسم منها خلال العقود الأربعة من القرن العشرين.

تبدو عبارة باربون عادية تمامًا لأول وهلة: فالمقترض لا يريد النقود عادةً لكى ينظر إليها. فما يريده، لو أهملنا هدف إعادة تمويل التزامات أخرى، هو السلع والخدمات التى يستطيع شراءها بواسطة النقود. ورغم أننا لا نريد السكينة التى

---

(٣٢٧) لوك، أيضًا، قارن الفائدة بالريع ولكن بمعنى مختلف تمامًا لم يضف شيئًا إلى المفهوم النقدى للفائدة ولا يحمل معنى أعمق: فوفقًا لرأيه، يستلم مقرضُ النقود الفائدة كما يستلم مالكُ الأرض الريع.

نقطع بها الطعام لذاتها، إلا أن هذا لا يعنى أن السعر الذى ندفعه لشـــراء الســكينة ندفعه مقابل الطعام "حقًا". ولأغراض معينة يمكننا فعـــلاً تبنـــى رأى كهـــذا عـــن الموضوع من خلال نظرية العـــزو (أو التقـــدير) theory of imputation مـــثلاً (والتى تناقش فى الجزء الرابع، أدناه). ولكن الأمر كان من الممكن أن يثير أقصى درجات الدهشة والأهمية لو أمكن تبنيه لكل الأغراض. وحتى بافتراض أن قروض الأعمال تستعمل لشراء أو استئجار رأسمال حقيقى بمعنى سلع وخدمات إنتاجيـــة، فهذا لا يعنى أن الفائدة المدفوعة عن الأول (القروض) هى عنصر من سعر الثانى "حقًا". فالفائدة يمكن أن تحمل علاقة خاصة بالنقود كشىء متميز عن الســـلع التـــى تُشترى بها، أو يمكن أن تكون سعرًا لشىء آخر- مثل التضحية التـــى يتضـــمنها الادخار- لا يمكن مطابقته بـــ"رأسمال حقيقى" ببساطة. وعليه، فإن التشديد علـــى إمكانية إهمال العنصر النقدى دون أن نخسر أى شىء جوهرى فى العمليـــة هـــو خطوة جريئة إلى أبعد حد لم يفكر بها السكولائيون أو بتى أو لوك، رغـــم تعـــذر تصور أنهم كانوا يجهلون الفكرة العادية المذكورة أعلاه؛ وبخاصـــة أنهـــا كانـــت الخطوة الحاسمة نحو التحليل "الحقيقى" real analysis فى القرن التاســـع عشـــر، حيث تكون النقود فيه مجرد حجاب ينبغى أن يزيلها هذا التحليل مما يشكل بالضبط مركز الصعوبات التحليلية التى يخلقها التحليل الحقيقى.

وإضافة إلى الخدمة أو الضرر الذى تسببَ فيه باربون من خلال ما قدمـــه من دافع باتجاه التحليل الحقيقى، ثمة جانب آخر من عمله لا يحتل أهمية أقل علـــى الأرجح. فإذا كانت الفائدة هى مردود "رأس المال المصطنع"-الوســـائل المنتجَـــة لغرض الإنتاج- مثلما أن الريع هو مردود رأس المال الأصلى- العوامل الطبيعية للإنتاج- فإن السلع من هذا النوع أو ذاك هى التى يمتلكها المقرض. وفى الواقـــع، فإن الصناعى أو التاجر هو من يمتلك مثل هذه السلع ويحصل عليها إما عن طريق إنتاجها بنفسه وإما بشرائها من منتجين آخرين وليس من الرأسمالى أو المقـــرض. إن إهمال هذا الواقع والتفكير وكأن الأخير كان يقرض السلع هو لون آخـــر مـــن التحليل لا يخفى جرأته عنا سوى تعودنا عليه. ومن الناحية الأخرى، فإن مـــردود تلك السلع يتجسد فى يدى رجل الأعمال الذى يستعملها ويشكل الجزء الرئيســـى- والأساسى نظريًا- من ربحه، على الأقل حينما لا نحسب حسابًا "لقلقه ومخـــاطره". وهكذا، ننزلق بسهولة إلى وضع يمكن أن يتميز بوجود فرضيات متعادلة مفادها أن

منشأة الأعمال تكسب فائدة أو أن المقرض يتحصل على ربح وليس على دخل قائم بذاته sui generis يمثل الربح مجرد مصدره الأكثر أهمية، وهو ما يبدو طبيعيًا أكثر بالنسبة للذهن المتجرد من أى حكم مسبق.

(ج) تحول المهمة التحليلية من الفائدة نحو الربح. وقد نقلَ هذا مهمة التحليل من الفائدة إلى الربح خلال كل القرن التاسع عشر وما بعده. وإذا استبعدنا جزئيًا نظريتى الامتناع والقلق النفسى، فإن الظاهرة المراد تفسيرها كانت هى الفائض الصافى من الأعمال business net surplus of الذى، بدوره، كان يتولَّد أساسًا من استعمال كمية من سلع مادية معينة؛ أما أن هذا الفائض، بعد استبعاد أشياء ثانوية كالتعويض عن القلق والمخاطر، كان ينبغى تسليمه لفرد آخر، ما لم يكن هذا الفرد الآخر، وليس مدير الأعمال، مالكه الحقيقى (ولو غير القانونى)، فذلك أمر نادرًا ما تطلب تفسيرًا مستقلاً. وهذا يسرى أيضًا على بوهم - باورك وفيكسل، مع أن الأخير خطا الخطوة الأولى نحو ما هو أبعد من هذه النظرية بل وينبغى أن نستذكره الآن حينما نقارن نظريةً كنظرية كينز بنظريات الفائدة الأخرى: فثمة موضوع مختلف للمحاولة التحليلية.

لا نبالغ إن قلنا إن هذا كان يجب أن يكون الجانب المهيمن من الصورة العامة للمنظِّر وحتى من السوسيولوجيا الاقتصادية لكل فرد: فرجل الأعمال أصبح "الرأسمالى". وكان دخله، من حيث الجوهر، يأتى من تملكه للسلع، فهو عائد ناجم عن جهد غير شخصى impersonal return.

[تم العثور على الفقرتين السابقتين فى صفحة واحدة مع ملاحظات عن كيفية مواصلة المحاجّة (مكتوبة بالآلة الطابعة وباليد). وكان هذا القسم الخاص بالفائدة مجتزأ أكثر من أى جزء آخر فى هذا الفصل غير الكامل. وهو يشكل موجزًا تمهيديًا كما هو واضح وكان سيزود بتفاصيل ضرورية ويستكمَل لو قدر للمؤلف أن يعيش.]

وقد قبلَ آ. سمث هذه النظرية للفائدة وللعملية الرأسمالية من الناحية الجوهرية، كما قبلها منه القرن التاسع عشر بدوره. ومع ذلك، وقبل أن ندرس الشكل المحدد الذى أعطاه سمث لهذه النظرية، ينبغى علينا إلقاء نظرة سريعة على تطورها بين عامى ١٦٩٠ و ١٧٧٦.

لم يوفق قط عمل باربون: Discourse فى هذه النقطة. ويبدو فعلاً أن كراسه قد تم نسيانه حالاً. وهكذا، فقد ظلت فكرة باربون الأولية معلقة مؤقتًا حتى عام١٧٥٠، حينما قُدِّمتْ- بل أعيد اكتشافها بصورة مستقلة، بقدر ما أعلم- من قبل ماسيا Massie [٣٢٨] الذى ليس فقط تجاوزَ تحليله تحليلَ باربون، بل أيضًا استمد قوته من انتقاد هذا الأخير لآراء بتى ولوك. وبعد ذلك بعامين، وفى مؤلفه Political Discourses، نشرَ هيوم Hume مقالتين: "Of Interest" and "Of Money" لم تحصدا، كما يبدو،التقدير الذى تستحقانه من لدن المؤرخين المحدثين. ومن حيث الظاهر، فإننا لا نجد سوى القليل من التأليف synthesis وكذلك إعادة عرض فعالة لأفكار كانت قد طُرحت من قبل. وهذا الانطباع يبرز قويًا بشكل خاص لدى الكُتاب الذين تهمهم أساسًا النتائج العملية المحددة التى استنبطها هيوم من بنيته التحليلية، مثل أقواله: أن الفائدة ليست ببساطة دالة لكمية النقود؛ وأن الفائدة المنخفضة هى نتيجة للثروة وليست سببًا لها؛ وأن الفائدة لا يمكن أن تتحدد بالتشريع؛ وأنها ترتبط بالأرباح فى علاقة تفاعل متبادل؛ وأنها "بارومتر الدولة"؛ وأن الفائدة المنخفضة علامة دقيقة تقريبًا على الازدهار (وهذه فكرة غير صحيحة طبعًا بأى معنى لـ"الازدهار")- وهى نتائج لم تكن جديدة. ولكن البنية التحليلية التى دعَمَ بها هيوم، وإن بإيجاز، كل تلك النتائج لا يمكن اعتبارها بنية تركيبية synthetic set-up إلا حينما يتجاوز ما فيها من التركيب synthesis التنسيقَ coordination بحيث يكون تركيبًا مبدعًا. فهى بمثابة تسليم بتفسير لوك للطلب على القروض- القروض تحديدًا هذه المرة، وليس "النقود"- وفقًا لاحتياجات مُلاك الأراضى المبذرين وبحسب توقعات رجال الأعمال للربح، وهى ترقى لاستبدال تحديد عرض النقود لدى لوك بعرض المدخرات. وتسمح تلك البنية بوجود علاقة وثيقة بين الربح والفائدة دون المطابقة بينهما، وتعترف بالجانب النقدى- وبخاصة الآثار قصيرة الأمد للتغيرات فى كمية النقود على سعر الفائدة، وهى الآثار التى أدركها ريكاردو أيضًا- دون جعله الجانب المهيمن. وباختصار: لدينا هنا مخطط لا ينقصه سوى التطوير للحصول على نظرية للفائدة أفضل كثيرًا وأكمل مما يمكن إيجاده لدى ريكاردو أو ميل. ولكن النقاط الأكثر أهمية بالذات كانت قد ضاعت.

---

(٣٢٨) Joseph Massie, Essay on the Governing Causes of the Natural rate of Interest (1750).

(د) **العمل الكبير لتورجـــو.** لا تشكل مساهمة تورجو،[٣٢٩] إلى حـــد بعيـــد، أعظم عمل فى حقل نظرية الفائدة فى القرن الثامن عشر، بل إنها بشـــرت أيضًـــا بالكثير من أفضل أفكار العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وكمـــا هـــو شـــأن هيوم، فقد أشار تورجو إلى أن كمية النقود لا تحدد سعر الفائدة، مشددًا بشكل رائع على الاستقلالية النظرية لمعنيى عبارة:"قيمة النقود"- قيمتهـــا فـــى ســـوق النقـــود وقيمتها فى أسواق السلع- ذاهبًا بعيدًا إلى حد تأكيد أن الزيادة فى كمية النقود التى تزيد أسعار السلع يمكن أن تزيد معدل الفائدة تصوريًا. كما أحلّ تورجـــو عـــرض المدخرات محل عرض النقود كما فعل هيوم. وثمة نقاط أخرى كان هيوم قد سبقه فى وضعها. ولكن نظريته تتغلغل أعمق بكثير من كل ذلك وتختلف فى محتواهـــا وخلفيتها بشكل كامل. وكما هو متوقع، فإن التأثير الكنسى واضح كثيرًا- مـــع أن الأفكار السكولائية تُسخر أحيانًا، طبعًا، لخدمة استنتاجات عملية معاكســـة تمامًـــا- ويعود أحد الجوانب الجوهرية لمخطـــط تورجـــو، وهـــو مطابقـــة رأس المـــال بـــ"التسليفات"، إلى كينيه أو كانتيلون. إذ يتقاســـم hommes industrieux {رجـــال

(٣٢٩) وكما فى حالة هيوم، لا يبدو أن التحليل الناقد قد أنصف بشكل كامل النقطة الجوهريـــة فـــى عمـــل تورجو. وهذا يسرى بشك خاص على أبرز منتقديه إلى حد كبير وهو بوهم- باورك (Capital and Interest, Book 1, pp. 61-9 of English trans. of 1932) الذى نسب إليه تسليمه بـــ "النظريـــة الإثمارية" للفائدة fructification theory of interest، وهو تفسير لا ينصف نص معالجـــة تورجـــو ناهيك عن روحها. إن تفسير كاسل (Nature and Necessity of Interest, 1903) مرض بدرجـــة عالية. وفى الواقع، فقد تم استعمال "النظرية الإثمارية" تلك كثيرًا فى القرن الثامن عشر وحتى قبله لمواجهة الحجة الأرسطية حول عقم النقود: فنظرًا لأن من الممكن استعمال النقود فى شـــراء أرض تغل ناتجًا صافيًا، فإن النقود، لذلك، تغل ناتجًا صافيًا مهما كان الغرض الذى تقترض لأجله - وهنا كان سيقول معظم الكتاب: ولذلك، فإن ذلك "بالذات" ما ينبغى أن تغله النقود. وقد ذهب هوتشيســـون Hutcheson إلى مثل ذلك، ويمكن اتهام بتى بفعل المثل. إن تلك المحاجّة، كتفســـير للفائـــدة، هـــى محاجّة دائرية بشكل واضح، أو يمكن أن تكون كذلك على الأقل لأن قيمة الأرض نفسها تعتمد على معدل الفائدة. ولكن تورجو، رغم إشارته إلى فرضية التوازن حيث يعادل مبلغًا من النقود، من حيث قيمته، بقطعة من الأرض تنتج نفس الإيراد الصافى (Reflexions, LIX)، بيد أنه لـــم يأخـــذ ذلـــك الواقع كمُسلمة للانطلاق منها فى تفسير الفائدة، إلى حد أنه قدم محاولة محكمة لتحديد نسبة التبـــادل بين الأرض و richesses mobilieres {الثروات المنقولة} (LIII et seq.) واشـــتقاق قيمـــة الأرض، معبرًا عنها بالنقود، من تلك النسبة.

[ننبه القارئ إلى أن ترقيم الأقسام فى عمل تورجو: Reflexions، الوارد فى كتاب: مؤلفات تورجو Oeuvres الذى نشره ج. شيل فى (١٩١٣-١٩٢٣) يختلف عـــن التـــرقيم الأصـــلى الـــوارد فـــى Ephemerides. فالأقسام ٢١ و ٢٢ و٢٣ تصبح القسم ٢١ فى طبعة شيل والقسم ٧٣ لدى الأخيـــر يُطمَس كليًا فى طبعة Ephemerides. وقد استعمل ج. شومبيتر، كما هو واضح، الترقيم الأصـــلى لطبعة Ephemerides (١٧٦٩-١٧٧٠) الذى اســـتعمله أيضًـــا دوبـــون دى نيمـــور Dupont de Nemoursفى المجلد الخامس من طبعته للعمل (Oeuvres de Mr. Turgot (1808-11)]

الصناعة}ربحهم مع الرأسماليين الذين يقدمون الأرصدة funds (Reflexions,LXXI). وتتحدد حصة الأخيرين، كأى سعر (LXXV)، عن طريق لعبة العرض والطلب بين المقترضين والمقرضين (LXXVI) بحيث أن التحليل يندمج بقوة فى النظرية العامة للأسعار من بدايته. ولأول وهلة، وبحسب ظاهر الأمور، فإن الفائدة هى الثمن المدفوع نظير استعمال النقود (LXXII, LXXIV). ولكن لماذا يوجب استعمال النقود سعرًا معينًا أو للتعبير عن نفس الأمر بطريقة أخرى، لماذا تتجلى آلية العرض والطلب بطريقة ما بحيث تنتج بشكل عادى علاوة معينة على النقود الحالية مقارنة بالنقود المستقبلية؟ لقد أدرك تورجو عدم كفاية الإجابة بأن النقود المقرضَة هى النقود المدخرة. وكان جوابه أن الـ fonds {الأرصدة} التى يقدمها الرأسمالى تمثل richesse mobiliere {ثروة منقولة} أو التسليفات التى هى شرط ضرورى مسبق للإنتاج (LIII): فرأس المال يغل فائدة لأنه يصل الفجوة الزمنية بين الجهد الإنتاجى والمنتوج (LIX,LX). وقد أصبحت هذه الفكرة الآن مألوفة كأى مقتبس من هاملت. وعلاوة على ذلك، فقد كف كثير منا عن الإيمان بقدرتها التفسيرية. ولكلا هذين السببين، يمكن أن يجد القارئ صعوبة فى إكبار ألمعية العمل الفذ الذى مكَّنَ تورجو، مستفيدًا من مفهوم كينيه أو كانتيلون لرأس المال، من ربط ظاهرة الفائدة بواحدة من أكثر حقائق الإنتاج أوليةً. كما تكتسب معنى إضافيًا، فى ضوء هذه النظرية أيضًا، فرضية أن معدل الفائدة هو thermometre {المقياس} للوفرة أو الندرة (النسبية) لرأس المال (الحقيقى) (LXXXVIII)– أو، بعبارة أخرى، فرضية أن معدل الفائدة يرتبط عكسيًا بمعدل الادخار– وفرضية أن معدل الفائدة يقيس مدى إمكانية مواصلة الإنتاج (LXXXIX). ولم يتم تحدى الفرضية الأولى لحد حقبتنا الحالية عمليًا، بينما تبرز الفرضية الثانية عصيةً على التحدى حتى فى وقتنا الحاضر.

وكما تمت الإشارة من قبل، فإن آ. سمث قام بقولبة وضع المذاهب. ولكنه حينما فعل هذا، فقد أسقط بالضبط الأفكار الواعدة الأكثر إيحاءً التى قدمها هيوم وتورجو (إنْ كان قد تعرف على عمل الأخير: Reflexions)– وأكثر من ذلك، الأفكار التى كان يمكنه إيجادها لدى لوك– بحيث ابتدأ خلفاؤه من صياغة كانت تعود إلى باربون أكثر مما تعود إلى أولئك الكتاب. ففىWealth of Nations، يجرى اختزال الجانب النقدى من مشكلة الفائدة إلى قضية شكل أو أسلوب تحديدًا.

"إن ما يقدمه المقرض حقًا... ليس هو النقود بل... ما يمكن شراؤه بها من السلع" (الكتاب الثانى، الفصل الرابع)، وليس هناك أى شىء فى آراء "السيد لوك أو السيد لو أو السيد مونتسكيو" ما يشير إلى أن زيادة كمية الذهب أو الفضة تخفض معدل الفائدة (المصدر الأخير نفسه). وقد فسَّر سمث ميل الفائدة للانخفاض بالطريقة نفسها تمامًا التى تفسِّر ميل الربح للانخفاض (الكتاب الأول، الفصل التاسع، الذى يعالج نفس موضوعات الكتاب الثانى، الفصل الرابع) حيث يبدو أن آ. سمث قد قبلَ بكليهما- مع تحفظ "يتعلق بالاستحواذ على أرض جديدة أو فروع جديدة من التجارة"- كحقائق لا يرقى إليها شك. وهذا شىء منطقى تمامًا لأن الربح والفائدة هما شىء واحد فى مخطط سمث، وهو أمر ينبغى أن يكون واضحًا من الآن. صحيح أن سمث يميز بينهما: فالربح يتضمن أيضًا التعويض عن "القلق" و"المخاطرة" trouble and risk فى حين يستلم المقرض فائدته دون قلق ومخاطرة كهذه. ولكن ليس لهذا القلق والمخاطرة سوى أهمية ثانوية. فالربح، من حيث الجوهر، هو "ربح رأس المال"، والفائدة التى يستلمها رب العمل الرأسمالى capitalist employer تأتى كمقابل لـ"رأس المال" المقرَض (السلع). فتجهيز العمال برأس المال يمثل الوظيفة الأساسية لرب العمل businessman سواء أكان رأس المال يعود له شخصيًا أم أنه مقترَض من شخص آخر. إنه هو "الرأسمالى"، أولاً وقبل كل شىء، وكرأسمالى فهو رب العمل المعتاد الذى تكمن وظيفته الأساسية فى توفير رأس المال هذا للعمال، رغم أن رب العمل الرأسمالى لا يحتاج دائمًا إلى أن يقوم بالاستخدام بنفسه. وهى حالة يكون فيها..

[كانت هذه الفقرة مكتوبة على ورقة صفراء ملصقة بمجموعة من الأوراق. ولم تكن كاملة كما هو واضح. وهذه الصفحة، التى كانت ممتلئة بملاحظات مطبوعة بالنمساوية وأخرى مكتوبة باليد بالإنجليزية، موجودة فى الملحق.]

الفصل السابع

الأدب "الميركنتيلى"(٣٣٠)

١- تفسير الأدب "الميركنتيلى"
٢- مذهب احتكار التصدير
٣- السيطرة على الصرف
٤- الميزان التجارى
(أ) الحجة العملية: علم سياسة القوة
(ب) المساهمة التحليلية
(ج) مفهوم الميزان التجارى كأداة تحليلية
(د) سيرا، مالينس، ميسلدن، مون
(هـ) ثلاث فرضيات خاطئة
٥- التقدم التحليلى من الربع الأخير من القرن السابع عشر: من جوسيا تشايلد إلى آدم سمث
(أ) مفهوم الآلية التلقائية
(ب) أسس نظرية عامة للتجارة الدولية
(ج) التوجه العام نحو مذهب حرية التجارة
(د) الفوائد من التقسيم الإقليمى للعمل

احتلت قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية مساحة واسعة من اهتمامات كل الكتاب فى هذه الفترة بحيث تعيَّنَ علينا، غير مرة، الإشارة إلى فرضياتهم حول هذه المشاكل. ومع ذلك، فإن من الضرورى العودة إلى هذا الموضوع لدرس بعض هذه الفرضيات بدقة أكثر بهدف التعرف على دفعة أخرى من الكتابات واستخلاص ما قد يوجد فيها من مساهمات فى الاقتصاد التحليلى. سأصنف هذه

(٣٣٠) [رغمِ اكتمال كتابة وطباعة هذا الفصل فى وقت مبكر (حزيران ١٩٤٣)، فقد كان يحمل عنواناً مُؤقتا فحسب، وكانت أقسامه من غير عناوين. وعند إشارته إلى مدى التقدم فى كتابة هذا العمل: تاريخ عام ١٩٤٦ أو ١٩٤٧، أبلغنى ج. شومبيتر أن هذا الفصل كان يمكن نشره كما كان، ولكن جزءا كبيرًا من العمل المتعلق بالفصول الأخرى من الجزء الثانى كان ينتظر الإنجاز.]

الفرضيات تحت العناوين التالية: مذهب احتكار التصدير، السيطرة على التحويل، الميزان التجارى. تُشكلْ المذاهب المتعلقة بالعنوانين الثانى والثالث، وبخاصة الثالث، لب ذلك النظام المتصوَر، "النظام الميركنتيلى" Commercial or Mercantile System من التعاليم التقليدية. وفى الواقع، تمثل هذه المذاهب كل ذلك النظام فى نظر اقتصاديين كثيرين. وهذا التقليد كان قد أسسه آ. سمث الذى وردَ هجومه المشهور على ما أسماه النظام التجارى أو الميركنتيلى (متبعًا، ربما، مبادرة الفزيوقراط) فى محاجّة معينة عن الميزان التجارى، رغم أنه لم يتعامَ عن رؤية جوانب أخرى (Wealth of Nations, Book IV).

١- تفسير الأدب "الميركنتيلى"

قد يعلم القارئ أن هذه المذاهب "الميركنتيلية" على وجه التحديد كانت قد أدت إلى جدل، بين مؤرخى الفكر، يَحسُن أن نعقب عليه قبل أن نباشر مهمتنا. فهذا من شأنه ليس فقط إيضاح القضايا المعنية، بل إنه يقدم توضيحًا مهمًا أيضًا لأسس التفسير التى تم عرضها فى الجزء الأول.

لقد نظرتْ الغالبية الكبيرة من الاقتصاديين فى القرن التاسع عشر إلى الآراء التى اعتنقها الكتاب "الميركنتيليون" تجاه تلك القضايا- بقدر ما يمكن القول بأن هؤلاء الكتاب اعتنقوا آراء موحدة بأية حال-[٣٣١] ليس فقط نظرة عدم استحسان، بل بازدراء أيضًا. إذ لم يستطع هؤلاء الاقتصاديون أن يجدوا لدى الكتاب المذكورين سوى الخطأ، وعند تعاملهم مع أسلاف أولئك الكتاب، فإنهم طوروا تقليدًا كان من شأنه تقريبًا إسقاط أى عمل لمجرد أن له صلة ما، مهما كانت ضعيفة، بالمذهب "الميركنتيلى". ويمكن التأكد من هذا، بصورة مسلية تقريبًا، من خلال الرجوع إلى المقالات ذات الصلة فى قاموس بالجريف: Palgrave"s Dictionary of Political Economy.[٣٣٢] وقد ظهر موقف معارض لوجهة النظر هذه المناصرة لمذهب حرية التجارة؛ ولكن هذه المعارضة، التى عبَّرَ عنها

(٣٣١) وهذه هى القضية الأولى من القضايا المعنية.

(٣٣٢) لنلاحظ، بالمناسبة، أن شيئًا مماثلاً تمامًا يحدث الآن مع اقتصاديى الحقبة النيبرالية للسبب نفسه تمامًا.

الكتاب الألمان بشكل رئيسى وإنْ ليس حصرًا، ذهبت عمليًا إلى الحد المتطرف الآخر. كما أنها نجحت أيضًا فى إرساء تقليد، مع أنه أقل انتشارًا، تمكنَ فى الآونة الأخيرة، كما يبدو، من استثارة تفاعل يُرجَح، بضم قواه إلى العناصر الباقية من التقليد "الليبرالى"، أن يغالى هو الآخر. وقد تصلح دراسة البروفيسور فاينر كمثال على ذلك.(٣٣٣)

وهنا، فإن أول ما يستحق الانتباه فى هذه الحملة الطويلة هو أن خصوم وأنصار المذهب الميركنتيلى معًا كانوا يهتمون أساسًا بالممارسة الميركنتيلية mercantilist practice، وبالتالى فإن مواقف الاثنين كانت ولا تزال قضية تفضيل سياسى فى المقام الأول. فالنقاد الإنجليز لم يتعاطفوا مع ما تم تحقيقه فى الفترة الميركنتيلية. والألمان المتعاطفون لم يستحسنوا كل جوانب الممارسة الميركنتيلية بل بضعة إجراءات فقط تتعلق بالسياسة العامة الهادفة إلى الاكتفاء الذاتى، وبالإدارة الحكومية، وببناء الدولة قبل كل شىء. بيد أن كل هذا لا يمت قط إلى غرضنا بأية صلة، والشىء الوحيد الذى يلزم قوله هو ما يلى: كان النقاد والمتعاطفون على حد سواء ضحايا الاعتقاد، العزيز جدًا فى تلك الحقبة العقلانية rationalist epoch، بأن آراءهم تجاه السياسة policy هى استنتاجات علمية من مقدمات تم وضْعها وفقًا لروح علمية. وقد نظرَ النفعيون الإنجليز بشكل خاص، مثل جون ستيوارت ميل، إلى توصياتهم المتعلقة بالسياسة، كما ينظر المهندس إلى توصيته بشأن بناء محرك ما. فحاضرهم كان هو "هذا العهد التنويرى" بصورة ثابتة. وعليه، فإن"الخطأ" العملى والنظرى كان، بالنسبة لهم، مؤكدًا بنفس الدرجة بل كان شيئًا واحدًا حقًا. لكن هذا الرأى، الذى يفسر جزئيًا موقفهم الأبوى، يتعذر طبعًا الدفاع عنه تمامًا بحيث أننا لا نحتاج للتوقف لإثباته مرة أخرى.

---

(٣٣٣) "Jacob Viner," English Theories of Foreign Trade before Adam Smith ، وقد أُعيد نشره، بصورة منقحة، بوصفه الفصلين الأول والثانى من عمله: Studies in the Theory of International Trade (1937). ويودى التعبير عن تقديرى لتلك القطعة الممتازة من العمل. وعند قراءتها كنت أتساءل أحيانا ما إذا كان البروفيسور فاينر مستعدًا لتمرير نفس الأحكام القاطعة حول إجراءات ومحاجّات خاصة بزماننا تماثل تلك المتعلقة بالفترة الميركنتيلية. ثمة كتاب آخر ينبغى ذكره وهو: (James W. Angell, The Theory Of International Prices (1926: chs. 2 and 8). انظر كذلك رأى فاينر تجاه ذلك الكتاب فى مجلة: Journal of Political Economy, October 1926.

ثانيًا: لقد آمن أنصار المذهب الميركنتيلى بما أنكره خصومه ضمنًا، أى أن السياسات الميركنتيلية كانت قابلة للفهم ليس فقط بالمعنى الذى يفهم به كل شىء بما فى ذلك الجريمة والحماقة، بل أيضًا بالمعنى الأكثر أهمية وهو أن هذه السياسات، حينما نأخذ بالاعتبار كل الظروف والفرص القائمة فى كل العهود، شكلتْ وسائل كافية لتحقيق الغايات التى يمكن الدفاع عنها بصورة عقلانية عند مراعاة الشروط نفسها. وهنا، وكما تبين المناقشة السابقة، فقد أصاب أنصار المذهب الميركنتيلى، وإن ليس إلى الحد الذى يدعونه.(٣٣٤) وفى جميع الأحوال، ينبغى أن يسلم بهذا كل من لا يرغب بشجب السياسات التجارية المعاصرة ذات الطابع المماثل والتى يدعمها فعلاً كثيرون ممن يعرفون كل شىء كان قد قاله سمثهم وريكاردوهم ومارشالهم. دعونا نسمى هذه الملاحظة: الحجة العملية Practical Argument(٣٣٥) حينما نشير إليها فيما بعد.

---

(٣٣٤) يسهل العثور فى أجمة الإجراءات "الميركنتيلية" على إجراءات كثيرة لم تخدم أهداف مريديها أو إجراءات أنتجت آثارًا أخرى، إضافة إلى الآثار المستهدفة، كانت ستحول دون تبنى تلك الإجراءات لو أنها كانت معروفة سلفا. وكانت معرفة آ. سمث البديهية تستمتع بكشف مثل هذه الحالات (الكتاب الرابع، الفصل الثامن) التى كان يمكن أن تتضاعف بسرعة. ومع ذلك، فإن من الممكن أن نضع "الأخطاء" جانبًا وأن نرفع المناقشة إلى مستوى من المبدأ يمكن عنده استبعاد هذه الأخطاء، مع أنه لا ينبغى أن ننسى أن أى نظام إدارى عرضة للوقوع فى مجموعة كبيرة من تلك الأخطاء. وهذا يمثل حقا ما كان يمكن أن يكون عليه دفاع سمث لو اتهمه أحد بالاستفادة، دون وجه حق، من "أخطاء" فى مناقشة تنصب على "أسس" معينة.

(٣٣٥) عند تلك النقطة، يبرز خط فرعى نراه فورًا حينما نتأمل كلاً من الأهداف التى يُراد خدمتها والوسائل التى يُعتقد أنها معقولة. وبعبارة أخرى، فإن القضايا المتعلقة بحِكمة أو عدم حكمة سياسة معينة هى قضايا نسبية تبعًا لمخططات القيمة التى تعد نسبية هى الأخرى ليس فقط بحسب وضع البلد بل أيضًا بحسب نوع الأفراد الذين يواجهونها وبالتالى بحسب البنية الطبقية ومصالح الجماعات المختلفة، بين أمور أخرى. إن العبارة، الواردة فى المتن، القائلة بأن السياسات الميركنتيلية تسمح، إلى حد ما، بالدفاع العقلانى (وهى فكرة لا تعنى "التبرير" قط بأى معنى مطلق) ينبغى فهمها بحيث تعنى ذلك الأمر. ويمكن حقا إرجاع الكثير من سياسات الفترة الميركنتيلية إلى مصالح مجموعات معينة أو إلى الضغط الذى تمارسه هذه المجموعات التى يمكن تعريفها بشكل محدد مما يجعل تلك السياسات تكتسب نوعًا من العقلانية من زاوية هذه المجموعات وهو ما كانت ستفتقده هذه السياسات لولا هذا الشىء. وقد أبصر آ. سمث هذا الأمر بصورة واضحة كما بينه فى الكتاب الرابع، الفصل الثامن. ولكننى سأشدد من جديد على أن هذا الأمر لا يمت بأية صلة إلى حقيقة أو قيمة أى فرضية معينة أو أى لون من التفكير. إذ يمكن لأكثر المصالح الطبقية تزمتًا أن تشجع التحليل الواقعى والقيِّم، بينما قد لا تقود أكثر الدوافع نزاهة إلى شىء غير الخطأ والابتذال. وإنى لآمل أن أكون قد أوضحت هذا فى الجزء الأول بصورة تامة. كما يودى أن أكرر أن الأفكار الطبقية المتصورة الآن لا تجيز لنا، بذاتها، أن ننسب لأى فرد وجود دافع مصلحى واعٍ أو حتى خفى. وبمعزل عن الحقيقة المبينة توًا، أى عدم وجود صلة معينة بين دافع الفرد والطابع الموضوعى لفرضية معينة، فليس من المأمون أن نتحدث عن دوافع الأفراد. ففكرتنا الخاصة هى الفكرة الوحيدة التى هى فى متناولنا. وقد لا نكشف إلا عن ميولنا الخاصة حينما نتحدث عن ميول الأفراد الآخرين. كان ويلر Wheeler سكرتيرًا لجمعية التجار المغامرين Merchants-Adventurers، وكان مون Mun وتشايلد Child=

بيد أن هذا، ثالثًا، لا يثبت أى شيء بالنسبة للتحليل الذى تم استعمال نتائجه فى الدفاع عن تلك السياسات. فقد يفعل المرء شيئًا صحيحًا بالنسبة له ومن زاويته وضمن ظروفه، بيد أنه قد يفعل هذا لأسباب تافهة تمامًا.(٣٣٦) ولذلك، فإن أنصار الميركنتيلية، وبخاصة الألمان منهم الذين لم يهتموا بالنظرية الاقتصادية إلا شيئًا قليلاً ولم يعرفوا عنها سوى الشيء الأقل، على خطأ فى اعتقادهم أنهم أثبتوا شيئًا فى صالح ما تصوروا أنه المذهب الميركنتيلى حينما نجحوا فى إثبات حالة جزئية، بالمعنى المعرف أعلاه، لصالح الممارسة الميركنتيلية. وعلاوة على ذلك، ينبغى أن نضع فى الذهن أنه لا يكفى أن نبيّن أن الفرضية، التى نجدها فى كراسة ميركنتيلية معينة، تبدو معقولة لنا، أى أننا نستطيع إثبات صحتها. إذ توجد فرضيات معاصرة كثيرة تحمل شبهًا ظاهريًا مدهشًا- دعونا نأمل ألا يتجاوز الشبهُ ظاهرَ الأمور- بفرضيات بدائية تمامًا يمكن تفنيدها بسهولة. إن المؤرخ يخون واجبه حينما يضفى بصورة عمياء معانينا نحن على نصوص قديمة بقدر ما يخونه أيضًا حينما يشدد على كل غلطة فى الصياغة. سنسمى هذه المجموعة من الأفكار: الحجة النظرية Theoretical Argument حينما نشير إليها فيما بعد. والآن، نباشر مهمتنا، مسلحين بهذه التمييزات.

٢- مذهب احتكار التصدير

بدايةً، كانت الحجة العملية تؤيد بقوة كتاب تلك الفترة الذين تصوروا أن الاحتكار والتعاون شبه الاحتكارى قد لعبا دورًا أساسيًا فى التجارة الخارجية، بغض النظر عن آثارهما على الصناعة والتجارة المحليتين. وهذا هو ما أقصده بمذهب احتكار التصدير export-monopolism. لقد قيم الناس على نحو مختلف،

=على صلة بشركة الهند الشرقية East Indian Company. وميليس Millies كان موظفًا بيروقراطيًا ساخطًا. وقد لا يطالب أى منهم بضمه إلى مجموعة الإداريين المستشارين Consultant Administrators. ولكن التشديد على هذا الأمر لا يسفر إلا عن الابتذال تقريبًا.

(٣٣٦) والعكس صحيح أيضًا- وبخاصة فى الاقتصاد- بمعنى أن من الممكن المحاجّة بصورة صحيحة وفقًا لنموذج مبنى بطريقة عادية، ولكن رغم ذلك يجرى التوصل إلى تشخيصات خاطئة عن واقع معين لا يتوافق مع ذلك النموذج. وسوف نمر بأمثلة عن ذلك الأمر. ويمكن، لإبلاغ الأمر ذروته، أن ترتبط نظريات مهمة علميا على وجه التحديد بممارسة لا تثير أى اهتمام مثلما يمكن لممارسة مثيرة للاهتمام أن ترتبط بنظريات غير مهمة.

فى جميع العهود، الممارسة الاحتكارية التى كانت موجهة ضد الأجانب. وهكذا، فقد أمكن بسهولة إقناع الكونجرس الأمريكى بتخفيف التشريع المعادى للاحتكار لصالح تجارة التصدير وفق قانون ويب - بوميرن Webb-Pomerene، مع أن الكونجرس كان، من نواح أخرى، معاديًا لأى شىء يبدو احتكاريًا. وكانت الفرضية هنا بسيطة، وصحيحة إلى الحد الذى وصلته، وبقدر تعلق الأمر بالآثار المباشرة فقط: فالمكاسب الاحتكارية من التجارة الخارجية هى مكاسب صافية للبلد لأن البنود التى كان يمكن أن تضيع، لو تحققت هذه المكاسب فى السوق المحلية، تساوى صفرًا. وعلاوة على ذلك، فإن التجارة لم تكن ممكنة إلاّ فى إطار ترتيبات حمائية ad hoc {خاصة بها}، وهى ترتيبات كان ينبغى على التجار أنفسهم توفيرها إلى حد بعيد حتى منتصف القرن الثامن عشر، وحتى وقت متأخر أكثر فى أجزاء كثيرة من العالم. وهذا الأمر لم يتضمن العمل الاحتكارى بالضرورة. ولكنه كان يعنى التنظيم والتعاون الذى كان يمكن أن يمتد بسهولة إلى السعر وسياسة-الأعمال العامة، ليس فقط لتسهيل الاستغلال، بل أيضًا لوضع ضوابط له وللدفاع عن الممارسة الأساسية standard practice ضد الممارسات الفرعية المرتبطة بها substandard connationals. وتقدم جمعية التجار المغامرين Society of Merchants Adventurers مثالاً بليغًا عن ذلك.(٣٣٧) وأخيرًا، فإن الشىء الواضح جدًا بحيث لا يتطلب أى إشارة صريحة، ولكن نقاد "النظريات الميركنتيلية" كثيرًا ما أهملوه على نحو يثير الاستغراب، هو أن ذلك العهد كان عهد إمبراطورية قراصنة وكانت التجارة ترتبط بالاستعمار، وبالاستغلال الشره للمستعمرات المكتشفة،(٣٣٨) وبصراع حربى خاص تخلت فيه الحكومات، وبخاصة الحكومة

---

(٣٣٧) يصعب جدًا فهم الظروف التى حددت الفكر الاقتصادى فى تلك الفترة، وبخاصة تقدير النقاط المذكورة فى المتن- والتى ستذكر- دون إلمام واسع نوعًا ما بالفصول ذات العلاقة من التاريخ الاقتصادى. ولذلك، دعونى أوصى مجددًا بدرس مجلدات البروفيسور إيلى ف. هكشر Eli F. Heckscher: Merchantilsm (الطبعة الأولى، السويدية، ١٩٣١؛ الطبعة الألمانية ١٩٣٢؛ والترجمة الإنجليزية التى أنجزها ميندل شابيرو Mendel Shapiro عام ١٩٣٥ فى مجلدين).

(٣٣٨) تشكل الشراهة التى أبداها الإسبان، و الفرنسيون والإنجليز على حد سواء، عنصرًا مهمًا من الحالة المدروسة. ذلك لأن المحاجَّة الاقتصادية حول المستعمرات تجرى وفق خطوط مختلفة تمامًا ويمكنها، دون أن تتناقض، أن تؤدى إلى نتائج مختلفة بشكل كامل وذلك بحسب الممارسة كما يتصورها أفراد مختلفون. فممارسة وارن-هاستنغ Warren Hasting، أى السرقة المخزية شىء وممارسة وليم بنتنك William Bentinck، أى الإدارة الهادفة إلى الصالح العام شىء آخر. وتتباين الفوائد الاقتصادية تبعًا لذلك. ويمكن تصور خط فاصل تقريبى عن طريق دراسة تطور الموقف من تجارة العبيد.

الإنجليزية، عن المسئولية، وبظروف كانت توشك على الحرب بصورة ثابتة. والمثال التقليدى على كل ذلك هو شركة الهند الشرقية؛ بينما لا تشكل حالة روديسيا سوى مجرد مثال حديث. وهذا يوضح بشكل معقول تمامًا أشياء كثيرة كانت تتجه نحو التلاشى تحت تأثير ظروف مختلفة، حتى إذا لم يكن هناك أى تقدم قط فى فهم منطق الظواهر الاقتصادية: وفى الواقع، فقد لا يرتبط هذا التقدم إلا قليلاً بتغير تلك الممارسة.

لقد تدفقَ المصدران الرئيسيان للتيار الواسع من الأدب عن موضوع احتكار التصدير - بما فى ذلك الاستعمار - من حقيقة أن سياسات الشركات الكبرى أثرت على المصالح المحلية أيضًا، من ناحية، ومن حقيقة أن نجاحات هذه الشركات أثارت كراهية وحسد مالك الأرض والرجل العادى معًا ضد "الأثرياء-المتنفذين" nabobs من الناحية الأخرى. وقد أثارت التهجمات على الشركات ردودًا معينة، وقد يَحسُن أن أذكر المثال الأفضل منها الذى قُدر أن انتبه إليه: دفاع جون ويلر John Wheeler عن جمعية التجار المغامرين ضد الممثلين البيروقراطيين لسياسة التوجيه regulation الذين لا يعرفون أى شىء عن نشاط الأعمال (tout momme chez nous). وقد كتب ويلر هذا الدفاع (الذى سبق أن أشرنا إليه فى الفصلين الثالث والسادس) تحت عنوان: A Treatise of Commerce, wherein are shewed the Commodities arising by a well ordered and ruled Trade , such as that of the Societie of Merchants Adventurers is proved to be; written principally for the better information of those who doubt of the Necessarinesse of the said Societie in the State of the Realme of England (1601) (مقالة حول التجارة تبين تدفق السلع بفضل التجارة حسنة التنظيم ووفق القواعد كما تثبتُ ذلك تجربة جمعية التجار المغامرين: وهو يهدف أساسًا لتقديم معلومات أفضل لمن يشكون بضرورة الجمعية المذكورة لدولة مملكة إنجلترا) حينما كان تشريع معاد على وشك الصدور، وهو أمر تنبغى إضافته. وقد أحسن السيد ويلر التصرف إلى أبعد حد، كما أعتقد، وقد أنهت محاجّته بنجاح بضع نقاط كانت تُثار باستمرار فى المناقشات عن الاحتكار. ولا يقل العلم الاقتصادى لدى ويلر قيد أنملة عن المستوى الملاحَظ فى المحاجّات الدارجة أو السياسية أو القانونية فى وقتنا الحاضر. ولكنه لم يضف شيئًا لعدتنا من الأدوات العلمية. وكان

علمه الاقتصادى التحليلى غير خاطئ بصورة عامة. ولكن كان ثمة القليل من هذا العلم. وقد نالت شركة الهند الشرقية، لأهميتها، حصة الأسد من اهتمام الجمهور وعدائه. وهذا يفسر جزءا كبيرًا من الأدب المعنى. ومع ذلك، وبقدر ما يسعنى الحكم، فليس فيه ما يهمنا سوى الحجج والحجج المضادة عن تصدير المعدن النقدى وحول المنافسة التى سببتّها الشركة للملابس الصوفية الإنجليزية بسبب مستورداتها من السلع الهندية، رغم إضعاف تلك المنافسة عن طريق التشريع والإدارة. وعلى أى حال، فإن هذه الحجج والحجج المضادة لها تدخل فى المناقشة العامة للميزان التجارى (انظر القسم الرابع). كما نلفت نظر القارئ إلى الهامش رقم ٣، أدناه.(٣٣٩)

(٣٣٩) رغم عدم تطابقها معه طبعًا، فإن السياسات الاحتكارية ارتبطت بنظام المراكز التجارية Staple (jus emporii) الذى سيجرى درسه مع الموضوعين الآخرين اللذين أفردناهما للمناقشة. ولكن من الملائم التعرف عليه الآن بالذات. و لأغراضنا، ينبغى التمييز بشكل دقيقٍ بين ثلاثة جوانب مختلفة منه. أولاً، يكتشف التجار، المنظمَون فى جمعيات، بمحض الصدفة أحيانا إجراءً معينا يجعل مدنا معينة مراكز لتجارتهم بهدف تنظيمها علي نحو أفضل.وتصلح، مرة أخرى، جمعية التجار- المغامرين كمثال. فقد دافع جون ويلر حقا عن فوائد وجود "المدن التجارية". ثانيًا: أن المدن نفسها، التى كانت في وضع يسمح لها بفعل ذلك أو إقناع حكوماتها المحلية بمساعدتها على اكتساب وضع كهذا، حاولت ممارسة حقوق مراكز تجارية staple rights، أى إجبار النجار على المرور بها وعرض سلعهم للبيع والخضوع لقيود أخرى كانت، أو يُعتقد أنها كانت، مربحةً لتلك المدن: وهنا، فالتجار الأجانب لم يخلقوا الـ staple، بل كانوا ضحاياه. وقد حدث هذا، أحيانًا، بطرق تبدو لنا فى منتهى عدم العقلانية والكيد. وهذا هو النمط الذى يرتبط عادة بمصطلح Staple. وقد انتشر هذا النمط، فى القرن الثالث عشر وبعده، فى كل إيطاليا (حيث شكلت جنوة والبندقية مراكزه الأكثر قوة) ومن ثم فى باقى أوروبا بما فيها روسيا. كما امتد إلى إنجلترا كما يبين ذلك قانون ادوارد الثالث حول Staple. وليس بوسعى أن أفهم بصورة تامة تشديد البروفيسور هكشر Heckscher على العكس. ومن هنا، ثالثا: ظهرت الممارسة التى تتمثل بإجبار التجارة الدولية على اتباع قنوات محددة لتحقيق فائدة حقيقية أو مزعومة لبلد ما ككل وبهدف إلحاق ضرر بالأجانب. وهذا هو النمط الذى كانت تجرى مناقشته فى الأدب الإنجليزى. وفى الواقع، فإن إنجلترا، بتحسينها للمثال الإسبانى، تجاوزت كل ما سبق في تطوير ذلك النظام. وقد توقفت عمليًا مشاركتها فى سياسة Staple من النمط الثانى حينما فقدت كالايس Calais عام ١٥٥٨، بينما تواصلت فى البندقية مثلاً حتى الفتح النابليونى لتلك المدينة. ولكن سياسة Staple الخاصة بها من النمط الثالث كانت فى بدايتها حينذاك وكان يلزم مرور قرن كامل قبل أن تكتمل أسسها التشريعية بصدور قانون الملاحة عام ١٦٦٠ وقانون Staple عام ١٦٦٣. وهكذا، فإن العبارة، التى يصادفها المرء فى الغالب، القائلة بأن نظام Staple مات عام ١٥٥٨ هى، بقدر ما أعلم، عبارة مضللة وتمثل عقبة جدية أمام فهم جزء مهم من الأدب الميركنتيلى. وقد تحول ذلك النظام، طبعًا، إلى نظام الحماية العادى وفق المفهوم الحديث بصورة تدريجية، ولكن هذا لا يسمح لنا بتجاوز معالمه الخاصة التى كانت جزءا مهمًا جدًا من المشهد السياسى- الاقتصادى لتلك العهود.

٣- السيطرة على الصرف

لننظر الآن كيف تبدو الحجة العملية بالنسبة لموضوع السيطرة على الصرف Exchange Control. تعلمنا التجربة أن الحرب تشجع بالضرورة على سيطرة الحكومة على الحياة الاقتصادية وتخلق لإدارتها، على نحو أقل ضرورة، أجهزة بيروقراطية تقوم فيما بعد ليس فقط بالتمسك بمراكز قوتها، بل تحاول تلقائيًا توسيع هذه المراكز أيضًا. ومن الواضح أن الاستيرادات والصادرات والصرف الأجنبى هى من بين أهم الأشياء التى تجرى السيطرة عليها. كما تسرى الحجة المؤيدة للسيطرة على الحالات التى تهدد باندلاع الحرب بشكل ثابت. وعلاوة على ذلك، ينبغى أن نأخذ بالاعتبار ما تخلقه الحرب والتهديد الدائم بها من روح ومزاج ذهنى حيث يُرحب تقريبًا بالإجراءات التى تضر البلد الأجنبى كمكسب شخصى للأفراد أنفسهم، أو، بعبارة أخرى، حيث تندمج سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية بسياسة معينة للحرب الاقتصادية وتصبح مجرد أحد أسلحة اللعبة الدائمة لسياسة القوة. فإذا سلمنا بأن كل هذا يصح على تلك الحقبة، فإن الأساس المنطقى لممارسة هذه السياسة فى حقل الصرف الأجنبى يصبح واضحًا، وبخاصة حينما لا نفقد رؤية الميل التوسعى المتأصل فى كل ممارسة بيروقراطية. وهكذا نصنف الحظر على الذهب والفضة، المسكوكين وغير المسكوكين، كمجرد عنصر ضرورى ضمن السيطرة على الصرف، رغم أن الحظر كان يمثل، فى ظروف أكثر بدائية، الإجراء الرئيسى الذى يُتخَذ أو حتى كل ما كان يمكن فعله.(٣٤٠)

(٣٤٠) بلغت ممارسة سياسة السيطرة على سياسة الصرف الأجنبى، إضافة إلى المناقشة الخاصة بها، أعلى مستوى لها فى إنجلترا. ولكن الأولى بلغت ذروتها قبل الثانية بكثير، أى فى حكم إليزابيث الذى بدأ بالانحطاط بدوره تحت تأثير مجموعة ملائمة من الأحداث بشكل متواصل. وقد تكونت الممارسة حينذاك من السيطرةِ على معاملات الصرف الأجنبى التى كان يديرها موظف حكومى خاص، وهو الصراف الملكى، وتستكمَل بحظر تجارى (تم رفع هذا الحظر بصورة محددة عام ١٦٦٣، بعد تقلبات مختلفة، عن كل الأشياء ما عدا القطع المعدنية الإنجليزية) وبقانون الاستخدام لعام ١٣٩٠، الذى هو جزء من شجرة كاملة من إجراءات مماثلة صدرت فى بلدان كثيرة وحاول إكراه المستوردين على استخدام عوائد مبيعاتهم فى شراء سلع إنجليزية. وقد تم بعد الحرب العالمية الأولى اتخاذ إجراءات مماثلة فى بلدان أوروبية عدة مثل النمسا. وقد كان للصراف الملكى، طبعًا، كثرة من الخلفاء فى أوروبا المعاصرة ممن تختلف مهامهم عن مهامه دون شك من حيث الأسلوب ولكنها لا تختلف عنها من حيث طبيعتها.

ومع ذلك، فقد يكون من المفيد تقديم ذلك الأساس المنطقى بشكل أكثر عمومية، أى دون إشارة إلى الظروف الخاصة باقتصاد الحرب. وسوف أهتم، عند القيام بذلك، بحالة السيطرة الكاملة على الصرف فحسب، أى الحالة التى تتمكن فيها هيئة حكومية، بفرضها لاحتكار فعال على معاملات الصرف، من مصادرة وتخصيص الصرف الأجنبى كما تشاء. وعليه، فإن بوسع هذه الهيئة ما يلى: أ) سد النواقص المؤقتة فى الصرف الأجنبى التى، إن لم تُعالَج، يمكن أن تخلق آثارًا غير ملائمة، وبخاصة عبر العمليات التراكمية؛ ب) تسهيل التسديد العادى للقروض ضمن الأوضاع التى تتعذر فيها التسوية التلقائية بسبب وجود مشاكل فى أداء السوق الدولية؛ ج) منع أو إحباط المضاربة الشديدة فى سوق للصرف يفتقد إلى مرونته العادية؛ د) الحيلولة دون الآثار (الانكماشية) غير المرغوب فيها للتسوية التلقائية، وهى آثار يمكن أن تنشأ حتى حينما تكون التسوية التلقائية ممكنة؛ هـ) منع استيراد أو تصدير سلع معينة وتشجيع استيراد أو تصدير سلع أخرى والتأثير بقوة، بهذا الشكل، على الإنتاج الوطنى؛ و) تحسين شروط التبادل التجارى للبلد ضمن حدود معينة، يمكن أن توسعها قيود تكميلية معينة، وذلك من خلال إدخال عنصر احتكارى فى معاملات البلد مع التجار الأجانب.

ثمة نقطتان إضافيتان. أولاً: لكى تثبت سياسة السيطرة على الصرف قدرتها على أن تكون سلاحًا فعالاً، فهى بحاجة للاهتمام ليس فقط بالنتيجة الصافية لكل المعاملات التى تعبر حدود البلاد، أو بالنتائج الصافية لمعاملات البلد مع كل بلد آخر على حدة- مبدأ التجارة على أساس ثنائى كما يسمى فى وقتنا الحاضر- ولكنها بحاجة أيضًا للاهتمام بالمعاملات الخاصة بكل سلعة فردية وبكل تاجر فردى. وهذا أمر ضرورى بشكل خاص إذا أُريد جنى الثمرة الكاملة للقدرات التمييزية التى تملكها تلك الطريقة. ثانيًا: لكى تكون فعالة بصورة كاملة كأداة للتخطيط الشامل، ينبغى أن تتزود سياسة السيطرة على الصرف (مضافًا إلى ذلك حظر المعادن النقدية) بأدوات أخرى للسيطرة تفعل مفعولها مباشرة على المعاملات الفردية نفسها. وقد استعملت أدوات سيطرة كثيرة كتلك فى حقب مختلفة ولكن تلك الحقبة كان لها specificum {أداة مميزة} خاصة بها وهى مؤسسة الـ Staple.[٣٤١] فمن الأسهل، كما هو واضح، السيطرة على الصرف حينما تتم

(٣٤١) انظر الهامش رقم ٣.

السيطرة على التجارة نفسها بإجبارها على سلوك قنوات محددة؛ وقد شكلت المدن-المراكز التجارية staple towns، لما كان فيها من جهاز لسك العملة ومراقبي حسابات وفنادق (وبخاصة سجانون للتجار الأجانب)، إمكانات فريدة لإدارة السيطرة على سوق الصرف. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن كلتا السياستين كانتا أيضًا قابلتين لأن تحل إحداهما محل الأخرى إلى حد ما، وذلك رغم أنهما سياستان متكاملتان أساسًا.(٣٤٢)

وهنا، فمهما فكرنا بالآثار الأبعد لمثل هذه السياسة، وخاصة حينما تأخذ بها كل البلدان، ومهما فكرنا بالطريقة التي نُفذت بها فعلاً- حيث كان التشريع في جميع الأزمنة (ولا يزال)، طبعًا، ركامًا غير عقلاني إلى حد بعيد من الإجراءات المتناقضة- فهي لم تكن مجرد هراء من حيث المبدأ، ولا يمكن اتهام أي كاتب ممن دافع عنها في ظروف ذلك الزمن بأنه كان يدافع عن هراء. وهذا صحيح بالتأكيد، بقدر تعلق الأمر بالحجة العملية، وبالتالي بمن مارسوا هذه السياسة الذين يبرز من بينهم السير توماس جريشام Thomas Gresham (١٥١٩-١٥٧٩) على نحو ليس له نظير.(٣٤٣) وما كان بوسع ج. س. ميل نفسه أن يقدم بديلاً عمليًا، ولو

(٣٤٢) وعليه، فليس ثمة ما يثير الاستغراب، ولا ينطوي على أي تناقض بشكل خاص، أن يدافع بعض الكتاب عن نظام التجارة staple system و عن سياسة السيطرة على الصرف في آن واحد، وأن يدافع كتاب آخرون عن السيطرة على الصرف بدلاً من staple system. وفي هذا السياق، نلاحظ أن "حرية التجارة" كبرنامج، حتى عام ١٦٠٠ تقريبًا، كانت تعني تطوير الـ staple system وتقييد أو حتى تصفية شركات التجار. وقد أخذت تعني، بعد عام ١٦٠٠، فتح أبواب تلك الشركات بالقوة لتمكين كل التجار من دخولها. وفي كلتا الحالتين، كانت حرية التجارة تعني "انهيار الثقة" trust busting.

(٣٤٣) لقد كان ذلك الرجل من نوع يمكن مصادفته في كل مكان دون شك، ولكن النماذج الإنجليزية منه، حتى هذا اليوم، مألوفة أكثر بكثير وأرفع أكثر بكثير بحيث يمكن تسميتها نماذج إنجليزية حقًا: إنه رجل الأعمال الذي هو موظف حكومي بقدر ما هو رجل أعمال والذي يخدم الدولة بطرق تتجاوز كفاءة الموظف الحكومي العادي، رغم نجاحه الكامل في سعيه وراء مصلحته الشخصية. وكرجل أعمال، فقد كان جريشام تاجر أقمشة، ومصرفيًا، ومنظمًا (في صناعة الورق)، وقام بأعمال الصدقة والإحسان. وكموظف حكومي، كان "العامل" الأول (الوكيل المالي) للتاج الإنجليزي في هولندا - حيث كان يقوم بعمليات التاج الائتمانية، وإدارة شئون الصرف، والتفاوض حول القروض، والتصرف كمشترٍ للمواد الحربية، والسيطرة على السبائك المشحونة إلى إنجلترا (بأية وسيلة)، وما شابه - ومن ثم عَمِلَ في إنجلترا كمدير صرف (الصراف الملكي) ومستشارًا ماليًا للملكة اليزابيث حيث قام، بين أمور أخرى، بدفع التجار لإقراض التاج بوسائل كانت مماثلة للسلب ولكنها، مع ذلك، كانت تدار بطريقة من شأنها أن تعزز الائتمان العام بدلاً من إضعافه: بوسع القارئ أن يرجع إلى: (J. W. Burgon. The Life and Times of Sir Thomas Gresham (1839.[انظر أيضًا: Raymond de Roover. Gresham on Foreign Exchange, 1949.]

يمكننا أن ننتهز هذه الفرصة للإشارة إلى العملين التحليليين اللذين نسب الفضل في تحقيقهما إلى=

أنه قام من الممات لينكر هذا لأجبناه بأنه لم يكن يعرف ظروف ذلك الزمن معرفة كافية، مع أنه هو الذى من جعل نفسه عرضةً لاتهامه بأنه كان يفكر بشكل خاطئ حينما رفض تلك السياسة. ولكن هذا لا يغير شيئًا من حقيقة أن تلك الآراء العملية التى يمكن الدفاع عنها هى آراء، كما يُعتقَد عمومًا، ترتبط بنظريات غير وافية أو حتى تافهة كليًا. ومع ذلك، فإن السؤال الذى يثور هو ما إذا كانت هناك أى محاجّة نظرية أصلاً.

وفى الواقع، فإن كل الكُتاب، الذين ناقشوا إمكانات حماية العملة الوطنية وضمان تدفق النقود أو السبائك الذهبية والفضية دون إشارة إلى فكرة الميزان التجارى أو ميزان المدفوعات، ينبغى عمليًا ألا يُنسب لهم الفضل أو دور ما فى أى نظرية.[٣٤٤] ويتعين علينا أن ندرك أنهم أبرياء من التحليل، إن شئنا إنصافهم. بل إن هذا يمكن أن يبرئهم من اتهامات كثيرة صار من المعتاد توجيهها إليهم ليس لسبب إلاّ لأننا نحمّل تعابيرهم utterances الكثير جدًا ونصر على أن نعزو إليهم نظريات تتضمن هذه التعابير على ما يبدو. ولكنهم كانوا خلوًا من التحليل، فلم يكن لديهم أى شىء سوى العلاقات الأكثر وضوحًا بين الظواهر الاقتصادية. ولأن

=جريشام. أولاً، وصف بشكل صحيح إلى حد الكفاية القواعد التى تسرى على تغيرات سعر الصرف بالنسبة لنقاط العملة المعدنية specie points، وله أسبقية على دافانزاتى Davanzati الذى، رغم ذلك، كتب عملاً أفضل عام ١٥٨٢. ولا شك أن تحويل قطعة من ممارسة الأعمال business practice، مهما كانت معروفة جيدًا بين رجال الأعمال، إلى عمل متماسك علميًا، هى خدمة جديرة بالتسجيل على الدوام. ثانيًا: هناك أيضًا قانون جريشام Gresham"s Law أى الفرضية القائلة: إذا تسنى لقطع نقدية تتألف من معدن ذات قيمة مختلفة أن تتمتع بقوة متساوية كنقود قانونية legal-tender money، فإن القطع "الأرخص" سوف تستعمل فى الدفع بينما تميل القطع الأفضل للاختفاء عن التداول، أو أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة، إذا استعملنا التعبير الدارج، مع أنه غير صحيح بصورة تامة. ويرد هذا التعبير فى البلاغ الملكى Royal Proclamation، الذى "ينتقد" القطع الفضية الرديئة عام ١٥٦٠ حينما كان جريشام المستشار الرئيسى للحكومة فى تلك الشئون. وقد صدرت له مذكرة عام ١٥٥٩ تدافع عن ذلك الموضوع. ويمكن العثور على ما يسمى بـ"القانون" فى الكثير من الكتابات الأبكر. ومع ذلك، فإن مسألة الأسبقية غير ذات أهمية هنا نظرًا للطبيعة المعروفة لهذا القانون.

(٣٤٤) قد يكون من الملائم تسميتهم كُتابًا مبتدئين Primitives (Richard Jones, " Primitive Political Economy of England." Edinburgh Review, 1847) شريطة أن نتذكر أن الطابع الابتدائى كان فى تحليلهم وليس فى ممارستهم. ومن المعتاد، عند الإشارة إليهم، استعمال مصطلح "السبائكيون" Bullionists ولكننى رأيت أن أتجنبه لأنه يوحى – كما تفعل المصطلحات الأخرى، انظر مقالة إى. آر. أ. سيليغمان E. R. A. Seligman: Bullionistsm" "المنشورة فى the Encyclopaedia of social Sciences – بوجود معايير مذهبية من شأنها تعريفهم كمجموعة متميزة. ولكنهم لم يشكلوا مجموعة حقًا. ويمكن إيجاد الآراء التى يحملونها بشكل مشترك، على مستوى أرفع إلى حد ما، لدى كتاب لن يضعهم أحد ضمنهم.

هؤلاء الكتاب عاشوا فى زمن كانت تتأهب فيه البلدان لتملك أسباب النجاح، فقد استاءوا كثيرًا من المستوردات غير الضرورية- وهو أمر لا ينطوى على الرفض الجدى للفكرة الأساسية الشائعة لدى سمث والقائلة بأن الاستهلاك هو "الغاية الوحيدة لكل إنتاج". وقد فحصوا تخبطات أسعار الصرف- فأرجعوها إلى مكائد المضاربين، مثلما فعل رجال الحكم والجمهور فى فرنسا وألمانيا بعد عام ١٩١٩. كما شعروا بأن تملك النقود يبعث السرور لدى البلدان والأفراد على حد سواء - فأشاروا إلى ذلك دون التفكير فيه مليًا. وكان هؤلاء الكتاب، فى نظر أنفسهم، وطنيين مخلصين staunch nationalists- أما الأجانب فيبعثون النفور والريبة طبعًا. فمعظمهم كانوا من الناس الذين يمكن تسميتهم بشكل ساذج كمنتقدين لأنشطة الأعمال والتجار- كما هو شأن الرأى العام دائمًا، فى الماضى والحاضر. ولابد أن القارئ قد أدرك الآن بيت القصيد وسيعفينى من مواصلة هذه المحاجَّة. كما أن تقديم أمثلة لن يكون له أى هدف مفيد.(٣٤٥)

ولكن ثمة استثناءات، على أى حال.(٣٤٦) والكاتب الوحيد الذى يستدعى الانتباه الخاص هو مالينيس الذى سبق لنا أن ألتقينا به.(٣٤٧) إذ تكمن خلف

(٣٤٥) ونحيل القارئ، الذى يشعر بميل من ذلك النوع، إلى ر. جونس والبروفيسور سيليجمان اللذين تم الاستشهاد بهما فى الهامش السابق، وإلى مقالة البروفيسور تاونى Tawney التى استهل بها طبعته لكتاب توماس ويلسن Thomas Wilson: 1925) Discourse upon Usury). ومع ذلك، فقد يتوجب ذكر كاتب آخر على الأقل وهو توماس ميليس Thomas Milles، مراقب الجمارك، الذى شعرَ، كأى موظف بيروقراطى جيد، بحاجة ماسة للتجارة الموجهَة للمراكز regulated trade of the staple التى يصفها بأنها "الخطوة الأولى نحو السماء"، وإلى استيراد السبائك التى يصفها بأنها الشمس والربان و"أكسير" الحياة الاقتصادية. وعمله الأقل نضجًا يحمل عنوان: The Mysterie of Iniquitie (1611).

(٣٤٦) ومنها عمل Marc Antonio de Santis, Discourso intorno agli effecti che fa il cambio in regno,1605 الذى يدين ببقائه إلى هجوم أنتونيو سيرا Antonio Serra على نظريته (انظر: T. Fornari, Studi sopra Antonio De Santis, 1880)؛ وكذلك السير توماس كولبيبر Thomas Culpeper الذى عالج فى كتابه Tract against Usurie (1621)، الذى جرت الإشارة إليه من قبل، معاملات الصرف per analogiam {بمقارنتها} بالربا كما فعل آخرون وكما فعل الكتاب السكولائيون أيضًا؛ وكذلك المؤلف المجهول للعمل Cambirm Regis; or, the office of His Majesties Exchange Royall (1628). كما تنبغى الإشارة إلى الكاتب Miguel Coxa de Leruela (Restauraction de la antigua abundacia de Espana, 1631) وهناك عدد كبير آخر من الكتاب الأسبان. ومع ذلك، فإن أيًا من أولئك الكتاب لم يتغلغل إلى ما تحت السطح أو يتجاوز مجرد آليات ضبط الصرف.

(٣٤٧) Gerald de Malynes (fl.1586-1641): A Treatise of the Canker of England"s Commonwealth (1601); Saint George for England . Allegorically described (1601); =England"s View in the Unmasking of two Paradoxes: With a replication unto

توصياته- التى تشمل، بشكل رئيسى، رسوم الاستيراد العالية، منع تصدير السبائك المعدنية، الـ staple system، وإعادة وظيفة الصراف الملكى بهدف تثبيت أسعار الصرف بصورة رسمية - نظرية أكثر جدية مما اعترفت به قائمة طويلة من النقاد الذين تعاملوا مع آرائه بازدراء. أما أنه لا يستحق هذا الازدراء، فذلك أمر تثبته حقيقة عدم تمكن أى كاتب آخر، خلال كل ذلك القرن، من تجاوز فهمه الواضح والكامل للآلية الدولية للتحويلات الخارجية التى تؤدى دورها عبر مستويات السعر وحركات الذهب والفضة-"الآلية التلقائية" التى تناقش فى الفقرة التالية "الميزان التجارى". ففى الجزء الثانى من بحثه: Canker of England's Commonwealth، يوضح مالينيس بشكل دقيق أنه إذا هبطت عملة بلد معين إلى ما دون القيمة الاسمية لسكها، وتدفقت القطع النقدية إلى الخارج كنتيجة لذلك، فإن الأسعار تهبط فى ذلك البلد وترتفع فى الخارج "حيث تجتمع نقودنا ونقود البلدان الأخرى بحيث يتوفر الكثير منها مما يرفع سعر السلع الأجنبية". وهذه مساهمة نظرية قيمة. ويلزمنا التوجه صوب القرن الثامن عشر لنجد التطوير للاستنتاج الذى تؤشر إليه هذه المحاجّة. فلماذا فشل مالينيس أن يستخلص هذا الاستنتاج بنفسه؟ لأنه، كما أعتقد، كان متأثرًا بنواقص تلك الآلية أكثر من تأثره بها ذاتها. وقد اشتكى مالينيس بشكل خاص من أن عمليات الصرف، فى الأسواق الصغيرة والمقيدَة فى أيامه، تطورت فى إنجلترا بطريقة تجعل الأخيرة تبيع سلعها بسعر أكثر رخصًا وتدفع عن السلع الأجنبية أكثر مما ينبغى، " wherein chiefly consisteth the ...overballancing"

(وهنا كان يكمن عدم التوازن بشكل رئيسى) - أى أن شروط المبادلة كانت فى غير صالحها على نحو غير ضرورى. وقد أدرك مالينيس إمكانية تحسين شروط المبادلة تلك عن طريق السيطرة على الصرف) أى النقطة "و" المذكورة قبل قليل). والدليل الآخر على تفكيره الصحيح فى هذا الموضوع تقدمه واقعة أن

=(the answer of Maister John Bodine..1603) - وهذا العمل يمثل مساهمة مالينيس فى الجدل بين بودان Bodin وماليسترورويت Malestroit حيث يعيد مالينيس التشديد على أهمية فكرته حول "عدم التوازن" overballancing دون أن يهاجم محاجّة بودان بالفعل.والأعمال الثلاثة تلك (وربما هى مجموعته الضخمة من المادة التشريعية: Consuetudo, vel, Lex Mercatoria, 1 st., 1622) هى المهمة الآن. ولكن يمكن إضافة العملين الآخرين اللذين من خلالهما تحاور مالينيس مع ميسلدن Misselden: The Maintenance of Free Trade.. (1622), and The Center of the Circle of Commerce (1623).

مالينيس، حينما عالج الاعتراضات على خطته (Canker of England"s Commonwealth, Third Part)، يشير أولاً إلى الأثر المتوقع على المبيعات حينما تتحسن شروط المبادلة مجيبًا على الفور "بأن هذا الأثر رهن بمدى ضرورة سلعنا التى تحدد مقدار الطلب عليها فى كل مكان"– مما يعنى أن الطلب الأجنبى على السلع الإنجليزية كان غير مرن فى نظره. وهنا، فإنه ربما أخطأ فى تقييمه الواقعى للوضع. بل من المؤكد أنه بالغ فى الضرر الذى يمكن أن تلحقه المضاربة على العملة بمصلحة البلد وما يمكن لسياسة السيطرة على الصرف أن تفعله لتعزيز هذه المصلحة على حد سواء. وتبرز مبالغته فى هذه النقطة بوضوح فى جدله مع ميسلدن Misselden. ولكن هذه ليست هى النقطة المهمة. فما يهمنا هو محاجَّته نفسها وليس ما إذا كان "ينبغى" على إنجلترا أن تقبل نصيحته. وهذه المحاجَّة ينبغي تسجيلها كمساهمة أساسًا، مع أنها عرضة للنقد طبعًا. فإذا أطلقنا على مالينيس لقب "سبائكى" bullionist، فإن ميزان الحجة النظرية، كما هو واضح، لن يكون فى غير صالح النظرية المعدنية bullionism. وليس صحيحًا أيضًا أن ميسلدن كان قد دحضه، بقدر تعلق الأمر بموقفه النظرى.

٤- الميزان التجارى

وإذ نتحول، أخيرًا، إلى الموضوع الثالث، فرضية أن تحقيق ميزان تجارى ملائم favorable balance of trade[٣٤٨] (زيادة الصادرات على الاستيرادات) هو

(٣٤٨) يبرز هذا المصطلح خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر (حينما استعمله فرانسس باكون Francis Bacon عام ١٦١٥ فى عمله: Letters and Life. 1872, vol. vi, pp. 22-3 (الذى أصدره سبيدنغ Spedding)– وهى إشارة أدين بها إلى مقالة البروفيسور سيليجمان؛ انظر كذلك: W. H. Price, 'The Origin of the Phrase "Balance of Trade." Quarterly Journal of Economics, vol. xx. November 1905. p. 157). ويبدو أن المصطلح كان قد أستعمل قبل ذلك التاريخ فى إيطاليا؛ انظر C. Supino "La scienza economca in Italia della seconda meta del secolo xvI alla prima del xvII" (Memorie della Reale Accaademmia delle Sceinze Torino 1888). ومع ذلك، ثمة مرادفات أخرى له كانت قد أستعملت من قبل. والمثال الأقدم عن الدور الذى أداه هذا المفهوم فى محاجّة معينة يرد، بقدر ما أعلم، فى البحث المهم (الذى سنجرى الإشارة إليه مجددًا): Policies to Reduce" Englande unto a prosperus wealth Realme of and Estate' (1549), publ. in Tudor Economic Documents, ed. R. H. Tawney and E. Power, Vol. iii (1924), p. 311 et seq. والمصطلح المستعمل فى هذه المحاجّة هو=

شيء مرغوب فيه، بل من الضرورى العمل على تحقيقه، فإننا نلاحظ، أولاً، فيما يتعلق بالحجة العملية، أن الكثير مما قيل سابقًا يسرى على هذه الحالة بنفس القوة. وهذا يصح حينما ننظر إلى السياسات التجارية لذلك العهد من جانب مذهب الحماية، فحسب بقدر ما يصح أيضًا حينما نختار التشديد على جانب الميزان التجارى تحديدًا. ذلك لأننى آمل، كما جرى التشديد بصورة كافية، أن تكون عناصر اقتصاد الحرب وسياسة القوة الموجودة فى تلك السياسات تكفى تمامًا بحد ذاتها لإزالة أى مسحة من عدم العقلانية عن الرغبة بتأمين تدفق أكبر كمية ممكنة من النقود المقبولة بصورة شاملة. وعليه، فالسؤال الوحيد الذى ينبغى إثارته هو السؤال الذى يتعلق بالحجة النظرية. دعونا نقسم هذا السؤال إلى قسمين: أ) إلى أى مدى حرصَ الاقتصاديون "الميركنتيليون" على ربط توصياتهم ومحاجّاتهم معًا بظروف زمانهم مما يضفى على هذه الأخيرة معنى يمكن الدفاع منطقيًا عنه، رغم أنه لا يبررها طبعًا بأى معنى آخر (وهذا أمر لا ينبغى أن ننساه قط)؛ ب) ما هى مساهمتهم فى التحليل الاقتصادى وما هى الأخطاء القابلة للإثبات التى ارتكبوها أثناء محاجّاتهم؟

(أ) **الحجة العملية: علم – سياسة القوة.** لا يمكن أن يثور أى شك حول السؤال الأول. فقد تعلقَ الكتاب "الميركنتيليون"– وبخاصة الإيطاليون منهم– بعنصر سياسة القوة power-politics element لأنه لم يكن بوسعهم تجنب هذا العنصر بالفعل. وفى إنجلترا بشكل خاص، شكلت المدينة، التى انحدر منها معظم

="overplus". وقد ذكر البروفيسور فاينر Viner (مصدر سابق، ص٩) عدة مصطلحات أخرى؛ ولكننى لا أعتقد أن مصطلح مالينيس "overballancing" يشير إلى الشيء نفسه. فكيف كان يمكنه ذلك ما دام مالينيس قد اعتبره (أى المصطلح overplus) شيئًا مبتكرًا بل ابتكارًا عديم القيمة، وذلك حينما صادفه أثناء جدله مع ميسلدن؟

ثمة صعوبة يتم التعرض لها هنا. يشير الميزان التجارى إلى ميزان المتاجرة بالسلع فى حالات كثيرة. ومع ذلك، وفى وقت مبكر كما سيتبين فى المتن، كانت تقدم قائمة كاملة بكل فقرات ميزان المدفوعات، ومن المأمون أن نقول أن الكثير من محاجّات أولئك الكتاب كانت تشير إلى هذا الأخير. ورغم ذلك، فقد تباطأ هؤلاء بصورة مدهشة فى ابتكار مصطلح خاص– فالسير جيمس ستيوارت كان لديه"ميزان مدفوعات" عام ١٧٦٧ balance of payments، مع أن بوليكسفن Pullexfen كان يمتلك "ميزان حسابات" balance of accompts عام ١٦٩٧ (انظر فاينر، مصدر سابق، ص ١٤)– وفى حين يتحدث الكتاب عن ميزان تجارى، فقد كانوا يقصدون ميزان مدفوعات. وسوف نواصل افتراض هذا الأمر على الدوام كلما اقتضته المحاجة. و ثمة سبب خاص يفسر وجوب قيامنا بهذا: فالميزان التجارى، مع تغير الأزمنة، كان يمثل الفقرة الأهم وكذلك الفقرة التى يسهل أكثر إدارتها. وعليه، فالكاتب الذى ينصب اهتمامه الحقيقى على ميزان المدفوعات بوسعه أيضًا أن يركز على الميزان التجارى.

الكُتاب البارزين، دعامة للسياسة الخارجية العدوانية التى، كما تبينَ مما سبق قوله، تلائم مصالح نشاط الأعمال إلى حد الكمال حتى فى الأماكن التى لم تتأثر تلك السياسة بهذه المصالح بصورة مباشرة. وهذا لا يرد طبعًا بشكل صريح دائمًا. فالدوافع الإمبراطورية لا ترد بصورة صريحة إلاّ نادرًا. ولكنها تتخفى خلف قلق كُتابنا على ثروة الملك، خلف حديثهم عن تدهور القوة الإنجليزية،(٣٤٩) خلف مخاوفهم على أمن إنجلترا، خلف الموقف الذى كان على هيوم انتقاده فى مقالته Of the Jealousy of Trade (1752)، خلف إصرارهم على أهمية الأسطول وشئون الشحن وبناء السفن المرتبطة به. ومما له أهمية خاصة الحالات التى تم فيها طرح حجة القوة (أو الأمن) ليس فقط بصورة لا لبس فيها، بل أيضًا بصورة متعارضة مع حجة الربح: ومهما فكرنا بهذا الأمر من زوايا أخرى، فهو يشير إلى تقدم فى النظرة الاقتصادية. يكفينا مثالان معروفان. ففى عمله: Discourse about Trade (1690))، يدافع تشايلد Child عن قوانين الملاحة وفقًا لحجة القوة، رغم اعترافه بإمكان أن تكون هناك اعتبارات قوية ضدها من الزاوية الاقتصادية البحتة. ويذهب دافينانت Davenant حتى إلى أبعد من هذا فى عمله Discourses on the Publick Revenues and on the Trade of England (1698).(٣٥٠)

---

(٣٤٩) كانت الشكوى من ذلك التدهور واسعة بحيث أنها تشكل ظاهرة تثير اهتمام علم النفس السياسى. ويلزمنا، لفهم ما كانت تعنيه، شيء مما يمكننا تسميته التحليل الاجتماعى- النفسى. وبموازاة تلك الشكاوى، كانت هناك شكاوى من تدهور اقتصادى متخيل كليًا- نظرًا لأن القوة والازدهار كانا، فى ذهن التجار، مرتبطين طبعًا على نحو لا انفصام فيه-كانت تميز مجموعة كبيرة من الكتاب: ويشكل فورترى Fortrey وكوك Coke وفيلانغلوس "Philanglus" وبيليرس Bellers وبوليكسفن Pollexfen نماذج منهم.

(٣٥٠) لا يبدو أنه قد تم دائمًا فهم طبيعة التعارض بين القوة والربح. لقد دافع بعض الكتاب، وبخاصة أولئك الذين لا يجدون فى كتابات "الميركنتيليين" الإنجليز سوى "مرافعة خصوصية" عن مصالح طبقية أو حتى شخصية، عن فكرة أن حجة القوة قد تم إدخالها لتمويه مصلحة-الربح وأن التجار الطموحين كانوا، لذلك، قد آمنوا بحجة الميزان التجارى بمعزل عن عنصر القوة بالتأكيد. وأرى أن هذه هى سوسيولوجيا سيئة: فتشخيصنا يَضعف فقط حينما نغمض عيوننا عن حقيقة أن الدافع الإمبراطورى imperialist urge يُشكل حقيقة قوية تضرب جذورها فى غير تربة المصلحة- الشخصية الاقتصادية للمرء. ولكن، حتى عند إهمال هذا العنصر، يتعين علينا التمييز بين شيئين مختلفين تمامًا فى إطار الحجة التى تستلهم مصلحة الأعمال: فالقوة والربح قد يتعارضان من ناحية النتائج المباشرة، ولكن القوة يمكن أن تقود إلى أرباح أكثر فى آخر الأمر وبخاصة فى عهد امبراطورية القراصنة. وعليه، فليس ثمة تناقض بين الاعتقاد بأن حجة الميزان التجارى يلزمها إسناد من جانب حجة القوة من ناحية، والافتراض، على الجانب الآخر من المحاجّة، بأن حجة القوة تصب فى حجة أخرى تتعلق بالربح على المدى الطويل. ولا أجد معنى فى السخرية من عبارة تشايلد: " التجارة الخارجية تخلق الثروة، والثروة تخلق القوة، والقوة تحافظ على تجارتنا وديننا " (من لويس الرابع عشر على الجانب الآخر للقناة). ولكن، إذا شاء النقاد، يمكن أن نجعل الحجة حجة=

(ب) المساهمة التحليلية. أما الرد على السؤال الثانى- المتعلق بالمساهمات التحليلية وأخطائها - فهو ليس سهلاً إلى ذلك الحد. ثمة بضع مساهمات. وتطرح هذه المساهمات نفسها على نحو صحيح إذا نظرنا إليها ex ante {قبل وضعها}، إذا صح التعبير، وليس، كما يفعل النقاد دائمًا، من زاوية التحليل اللاحق، الذى مهدّت طريقه المساهمة الأكثر أهمية للكتاب"الميركنتيلين"، والذى تطور حقًا عن أعمال هؤلاء الكتاب. ولكن المرء لا يملك إلاّ أن يُصدَم بشيئين حينما يغوص فى ذلك الأدب.

أولاً: رغم إمكانية العثور على قطع من العمل التحليلى الحقيقى من حين إلى آخر، ورغم وجود محاولات متكررة للتحليل، إلا أن الجزء الأكبر من الأدب كان أساسًا فى وضع ما قبل التحليل pre-analytic. وليس هذا فحسب: فهو أدب خام أيضًا. فالعقول غير المتخصصة أو حتى غير المتعلمة كانت تفتقد أسس فن العرض: فكثير من هذا الأدب كان مبسطًا popular بالمعنى الأفقر لهذه الكلمة. إن فهم هذه الحقيقة، التى أدركها بعض أولئك الكتاب أنفسهم بصورة محزنة، ينبغى أن يعلمنا ليس فقط الصبر، وخاصة عند استعمال الأمثال الفردية dicta - والتى ينبغى عدم إدانة كاتب معين على أساسها إلا إذا اقتنعنا بأنه استخدمها على نحو خاطئ فعلاً- بل إنه يجب أن ينبهنا أيضًا إلى أننا فى خطر دائم من حيث إمكانية إساءة فهم ما كان يريد قوله أولئك الأفراد البسطاء حينما نحاج من أبراجنا العاجية. من المؤكد أن هناك عددًا مهمًا من الكُتاب لا يسرى عليهم هذا القول. ولكن هذا لا يؤدى إلا إلى صعوبة أخرى. إذ ينبغى علينا بشكل واضح فصل القش عن القمح المفيد إذا شئنا إنصاف ذلك العهد. فكيف سيبدو علمنا الاقتصادى الحالى بعد ٢٠٠ أو ٣٠٠ سنة من الآن لو أراد النقاد تقييمه وفقًا لكل ما كُتب عن الموضوعات الاقتصادية خلال العقد الأخير؟ ولكن أين هو القمح، إذا استثنينا عددًا من الأعمال التى نتفق عليها جميعًا؟ هنا، ينبغى على كل واحد منا أن يعتمد على تقييماته الشخصية لنوعية التحليل- وهو النوع الوحيد من الأحكام القيمية التى يُسمَح بها ويتعذر تجنبها معًا فى تاريخ للاقتصاد العلمى- حيث يكون الاتفاق الوحيد الممكن تحقيقه هو الاتفاق على الاختلاف فى أكثر الأحوال.

=اقتصادية بحتة مع بقاء إمكانية الدفاع عنها بواسطة ميزان تجارى لا يؤدى غير دور حلقة وسيطة. [تتوفر الآن باللغة الإنجليزية مقالة ج. شومبيتر ذات الصلة بذلك الموضوع: "Zur Soziologie der Imperialismen" (Archiv fur Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, 1919) (وقد نشرها وقدّمَ لها بول سويزى عام ١٩٥١).]

ثانيًا: كانت لدينا سابقًا فرص واسعة لملاحظة أن آراء الاقتصاديين فى تلك الفترة- إذا صح الحديث عن اقتصاديين أصلاً فى فترة كانت فيها المهنة لا تزال فى طور التكوين ولم تكن قد تكونت بعد بالفعل- كانت موحدة كما هو شأن آراء الاقتصاديين فى أى فترة أخرى، ولكن هذه الآراء لم تكن على درجة عالية من التوحد: فقد تباينَ الاقتصاديون، أفرادًا وجماعات، فى الأسسيات والتفاصيل معًا، كما هو شأنهم دائمًا، وبالتالى فقد تنازعوا فيما بينهم حول وجهات النظر والمناهج. وقد قاد الرأى واسع الانتشار والقائل بعكس هذا إلى إجحاف آخر. فالمؤرخ النقدى، بعد أن قام بتركيب دمية "موحَّدة " من القش، يغفل حقيقة أن الكثير مما يُرجح رفضه من زاوية التحليل اللاحق (أو التفضيلات السياسية politics) كان قد تم رفضه أو تصحيحه ضمن الفترة نفسها. وفى الواقع، فإن للمؤرخ طريقته للتعامل مع هذه الحقيقة حينما تحدّق به: فهو إما أن يتعامل بكثير من اللين مع الكُتاب الذين يتبنون ما يبدو له هو كرأى أكثر صحة أو، بخلاف ذلك، يقوم باستبعادهم من الكيان المتخيل بحجة أنهم أصحاب بدع heretics أو مبتدئون forerunners. ولكن هذه الطريقة مشكوك فيها، إنْ لم نقل أكثر.

لقد عاينّا وحاولنا فهم التيار الداعى للحماية فى مختلف العهود؛ كما صادفنا الآراء التى اعتنقها عدد من الكتاب حول موضوع الحماية. ومن المتوقع، طبعًا، أن يكمل الكتاب، الذين ندرسهم تحت عنوان الميزان التجارى، قائمة الحجج المتعلقة بالحماية. وهذا التوقع ليس فى غير محله. فربما، باستثناء حالة صناعة الصوف الإنجليزية، يمكن الافتراض بأن حجة الصناعة الناشئة infant- argument industry، ضمن ظروف تلك الفترة، كانت تشكل أساس كل التوصيات بحماية الصناعة المحلية التى لا تشجعها طريقة أخرى بهذا الوضوح. كما نجد أيضًا حجة الصناعة العسكرية، حجة الصناعة الأساسية، وحجة الاكتفاء الذاتى. ونجد كذلك حجة التشغيل. ونصادف الحجة التى تبرز كثيرًا فى الوقت الحاضر بالارتباط مع منهج المضاعف، أى ما دامت الحماية تنجح فى خلق فائض تصديرى، فإنها تحفز عملية نشاط الأعمال business process من خلال زيادة الإنفاق المحلى. ولا يلعب الاستثمار الأجنبى أى دور تقريبًا فى تحليل هؤلاء الكتاب باستثناء دور يتعلق بالمدى القصير: إذ أشار بعضهم إلى أن تصدير القطع النقدية بصورة مؤقتة قد يكون حلقة ضرورية فى سلسلة من المعاملات التى تخلق فائضًا صافيًا من

الصادرات فى نهاية الأمر.ثمة أمثلة حول كُتاب إنجليز – وقد ورد أدناه أننا نقتصر على الأمثلة الإنجليزية رغم أن القارة يمكن أن تقدم مجموعة منهم. لكن هؤلاء يشكلون إضافة معينة إلى تشكيلتنا المتواضعة من الأسماء.

وكما هو متوقع، تبرز حجة الصناعة الناشئة فى أيام الملكة اليزابيث حينما جربت إنجلترا ازدهارها الصناعى الأول وطغت على الأدب محل الدرس إلى النهاية، أى حتى عتبة الثورة الصناعية حينما شدد عليها السير جيمس ستيوارت كثيرًا. وتسترعى اهتمامنا بصورة رئيسية الحالات التى كان يُوصى فيها بالحماية لفترة محددة فقط وحيث يجرى التشديد على عنصر النشوء بطريقة معينة لا تُبقى أى إمكانية للشك بطابع المحاجّة. ففى عمله: Essay on the Trade and Improvement of Ireland (1729-31), paper 11، يشير أرثر دوبس Arthur Dobbs بشكل واضح إلى أن" المكافآت تقدَم فقط لتشجيع الصناعات أو لإجراء التحسينات فى فترة نشوئها، وتقديم مساعدة بأكثر من ذلك لا طائل منه "إذا لم تستطع تلك الصناعات شق طريقها الخاص بها بعد إجراء التحسينات". أما يارنتون Andrew Yarranton (England"s Improvement by Sea and Land, to Outdo the Dutch without fighting, to pay Debts without Money, to set at work all the Poor of England.. (1677,2nd part, 1681)، فقد أوصى بحماية صناعة الكتان ولكن لسبع سنوات فحسب. وقد عثر يارنتون على كاتب سيرة متحمس إلى حد كبير لكى يعتبره "المؤسس الحقيقى للاقتصاد السياسى فى إنجلترا" (انظر: P. E. Dove, Elements of Political Sciences, 1854, App.). ورغم أن هذا ينافى العقل طبعًا، بيد أنه قد يكون رد فعل سليمًا على ما تعرض له يارنتون من إهمال. ويارنتون كان رجلاً بارعًا فى مهن عدة ولا يمكن أن يُصنف فى بعض حقول نشاطه، وبخاصة التقنية الزراعية، بوصفه أكثر من مصمم بارع فى تبسيط المشاريع. ولكنه كان يعنى أكثر من هذا فى مجال الاقتصاد. فرغم عدم وجود فتوحات تحليلية كان له فضل فيها، إلا أن الكثير من مقترحاته وتعليقاته حول ظروف ألمانيا وهولندا كان يتضمن مخططًا نظريًا؛ وقد فعل هذا أيضًا حتى فى تحليقاته الأكثر جسارة حيث كان ينأى عن الأمور العادية بصورة ثابتة. ولم يهتم يارنتون بالميزان التجارى إلاّ قليلاً. ورأى أن ازدهار البلدان المجاورة كان كسبًا إلى إنجلترا. وذهب إلى أن تحسين التسهيلات الائتمانية من شأنه تخفيض

معدل الفائدة من ٦ % إلى ٤ % (لنلاحظ الحدود التى تحمى هذه العبارة من اتهام كان من الممكن أن يكون يكون خطيرًا لولا هذه الحدود). ويمثل التشغيل والطعام الرخيص الأهدافَ التى سعى إليها (حيث تصورَ أن الهدف الأخير يتيح إنتاج منتجات رخيصة بالتأكيد [وهو يقول"ملابس"]). وفى الواقع، بوسعنا الاستشهاد به كمرجع فى كل الحجج المذكورة فى المتن مثلما استشهدنا به بالفعل، وكما سنفعل بشأن موضوعات أخرى..

أما الحجة الحربية، فقد عالجناها من قبل. ترد حجة الصناعة الأساسية key-industry فى المناقشة حول المواد الغذائية وإنتاج وتصدير الصوف. وقد تم تطوير حجة الاكتفاء الذاتى العام The general autarky فى ألمانيا وليس فى إنجلترا (عن فرنسا، انظر: J. Nowak, L" Idee de l"autarchie economique, 1925). وقد مررنا توًا بمثال يارنتون حول حجة التشغيل. وترد هذه الحجة منذ البداية (انظر: Clement Armstrong, 'A Treatise concerning the Staple and the Commodities of this Realme," c. 1519-35, Tudor Economic Documents, 111, pp. 90 et seq., especially p. 112; see also John Hales, Discourse of the Common Weal, 1549?). أما التشريع الخاص بالحماية، الذى تغذيه حجة البطالة، فهو أقدم طبعًا بقرن من الزمن على الأقل ولا يُفتقَد فى الكتب القيمة إلاً نادرًا. فقد أشار إليه مالينيس، ميسلدن، تشايلد (الذى جعله معيارًا للفائدة التى تتراكم لدى البلد الأم من المستعمرات)، باربون، لوك، وبتى. دعونا نذكر أيضًا: John Cary, Essay on the State of England.. (1695) الذى لابد أنه حقق نجاحًا كبيرًا كما يدل على هذا طبعه مرات عدة وثناء لوك عليه؛ وجون بوليكسفن John Pollexfen، الذى تستند دعواه بحظر تصدير الصوف واستيراد السلع المصنعة على حجة التشغيل؛ وجون بيلارز John Bellers, Essays on the Poor, Manufactures, Trade.. (1699)، والكاتب الذى كان يكتب تحت الاسم المستعار " Philanglus" (دبليو. بيتوت W. Petyt): Britannia Languens or A Discourse of Trade (1680). وقد بذل بعضهم كل جهد مدهش بل جهدًا كينزيًا فى الواقع. فليس هناك ما يثير الاستغراب فى قول بتى أن إنتاج أشياء غير نافعة أفضل من عدم الإنتاج على الإطلاق: وهذا لا يعكس سوى قلقه على المحافظة على كفاءة العمل. ولكن بعضهم عبرّوا أحيانًا عن أنفسهم

كما لو أنهم تصوروا أن المصلحة التى تجنيها البلاد من التجارة الخارجية تتمثل حصرًا بالتشغيل الذى تتيحه تلك التجارة. وقد قاد هذا بدوره منطقيًا إلى وضع يبدو منافيًا للعقل عند الحكم عليه وفقًا لفرضيات"ليبراليى" القرن التاسع عشر، وقد اعتبره منافيًا للعقل بالفعل البروفيسور فاينر (مصدر سابق، ص ٥٥، كما يجد القارئ أمثلة فى الصفحتين السابقتين) أى أن التجارة تكون أكثر فائدة للبلد المعنى كلما كانت تكلفة العمل الكلية فى الصادرات أعلى من تكلفة العمل الكلية فى الاستيرادات المناظرة. وسنعود مجددًا لدرس أحد جوانب هذا الأمر.

ولم تُقدَم حجة التشغيل بذاتها فحسب، بل وفى شكلها غير المباشر أيضًا، من خلال الحافز الذى تقدمه النقود المتدفقة إلى نشاط الأعمال. وهنا، فنحن لا نهتم بكل أولئك الكتاب الذين درسوا إمكانية توفير هذا الحافز عن طريق خلق النقود الورقية ولكن فقط بأولئك الذين فكروا بتزييت lubricating عجلات نشاط-الأعمال عن طريق استيراد القطع النقدية والسبائك المعدنية. ولو أدرك القارئ كم تداولَ عامة الناس هذه الفكرة دائمًا، فسيعلم أنها كانت منتشرة بصورة عملية إلى حد أنها كانت تؤخذ كشىء مفترض أكثر مما تورد بشكل صريح فى معظم الأحايين. والعقبة الوحيدة أمام سيطرتها المطلقة كانت تكمن فى تخصيص السبائك المستوردة للادخار، أى فكرة أن السبيكة المستوردة ينبغى الاحتفاظ بها لمقتضيات الحرب. ومن الممكن الاستشهاد بمالينيس وميسلدن، على ما بينهما من تناقض، كأمثلة على"حجة التزييت" هذه. فقد وجد الاثنان الحافزَ فى الأسعار المتزايدة، وإن انتزع طيف مالينيس- بعد أن ظل موضوعًا للذم على وجه التحديد لمدة ثلاثة قرون- الاستحسان من اللورد كينز (General Theory of Employment, Interest and Money, p. 345) لإدراكه "مغالطة الرخص" وخطورة "المنافسة المفرطة" ولأنه ربطَ تزايد المبيعات بالأسعار المتزايدة وليس بالأسعار المتناقصة. ولكن، وكما رأينا فعلاً، لم يشدد الكتاب الآخرون على علاقة الحافز بالأسعار المتزايدة: فهم إما نظروا بارتياب إلى الأسعار المتزايدة أو اعتقدوا أن استيراد السبائك من شأنه تحفيز التجارة دون زيادة الأسعار. أما أن من الحماقة تصور الرأى الأخير أصلاً، فسيتم توضيحه فى هامش لاحق.

يقدم تشايلد ومون Mun وكتاب آخرون أمثلة على فرضية ضرورة الاستثمارات الأجنبية فى المدى القصير- وإذا كانوا قد قالوا ذلك انطلاقًا من دوافع

مصلحية: فماذ ا فى ذلك- ولكنى غير قادر على ذكر أمثلة عن محاجّات فى صالح الاستثمار الدائم فى الخارج قبل السير جيمس ستيوارت مثلما يعجز البروفيسور فاينر أيضًا عن ذلك حتى أكثر منى (المصدر السابق، ص ١٦).

ولا يمكن تسجيل سوى أخطاء جدية طفيفة بقدر تعلق الأمر بتلك الحجج. وعند مراعاة النمط الذى كانت ستُطبق به، فكل هذه الأخطاء كان من الممكن تقريبًا الدفاع عنها بصورة منطقية- بل ويمكن الدفاع عنها، من بعض النواحى، أكثر من الحجج المماثلة التى تعود لوقتنا الحاضر. وعلاوة على ذلك، لا ينبغى الحكم بقوة على نقاط ضعف معينة. صحيح أن معظم أولئك الكتاب، مثلاً، لا يبدو أنهم يدركون مدى اعتماد صحة حججهم أو حججهم الاقتصادية البحتة، على الأقل، على حالة البطالة underemployment أو محدودية تطور الموارد المنتجة underdevelopment of productive resources.[٣٥١] ولكن اللوم العكسى يمكن توجيهه إلى نقادهم وخلفائهم فى القرن التاسع عشر، وحتى إلى ألفرد مارشال إلى حد ما.[٣٥٢] وأخيرًا، سنرى أن الكثير من التحفظات الضرورية والكثير من تلك

---

(٣٥١) ومع ذلك، قارن: Arthur Young. Political Essays concerning the Present State of the British Empire. 1772، الذى يشير (ص ٥٣٣) صراحة إلى "الفقراء العاطلين والسلع غير المباعة". وأدين بتلك الإشارة إلى البروفيسور فاينر (مصدر سابق، ص ٥٤).

(٣٥٢) لقد خفف مارشال، وكذلك بيجو، من "الطابع المطلق" absolutism لمذهب حرية التجارة التقليدى، وبخاصة فى مساهماتهما فى الجدل المتعلق بمقترحات جوزيف تشامبرلن Joseph Chamberlain حول إصلاح التعريفة الجمركية. ولكنهما لم يوضحا للآخرين بصورة كافية إلا نادرًا، وربما لم يدركا، هما ذاتهما بصورة كافية، أن الفرضيات المعتادة حول حرية التجارة تسرى فقط فى ظل شروط لم تتحقق فى أحوال كثيرة، أو، بعبارة أخرى، لم تتحقق إلا عند مستوى عال من التجريد.
وننتهز الفرصة لتناول نقطة أخرى سبق لنا التعرض لها. ثمة اعتقاد، واضح فعلاً، مفاده أن الكتاب الميركنتيليين" طرحوا آراء تتعلق بالمدى القصير، وتم الاعتراف بأن "قسمًا من المذهب الميركنتيلى ما كان سيبدو منافيًا للعقل هكذا لو أنه تم تقييمه من زاوية المدى "القصير" (انظر فاينر، المصدر السابق، ص ١١١). ولكن ليس ثمة دليل على أن الميركنتيليين وضعوا تحليلهم ومقترحاتهم لتسرى على المدى القصير فحسب، وثمة أدلة كثيرة على أنهم لم يدركوا، عادة، التمييز بين الممارسة المرغوب فيها لوضع مؤقت.. و.. والسياسة الدائمة" (المصدر السابق نفسه). ولكن هذا غير عادل إلى حد بعيد. فالتمييز المذكور يمثل نتيجة لجهد تحليلى مطول، ومن السهل تقديم أمثلة على عدم وجوده فى أعمال لاحقة أو حتى فى أعمال حديثة. فالميركنتيليون كتبوا عن وضع كان يواجههم على غرار ما فعل اللورد كينز إلى حد كبير. ولم يكن ذلك الوضع بالتأكيد وضعًا مؤقتًا بالمعنى الضيق وإنما هو الوضع الذى كان نتيجة لحالات طارئة والذى لم يكن تحليل التوازن طويل الأمد فيه ليهم سوى أكثر المنظرين تجردًا. ولكنهم لم يتحدثوا عن أى سياسة "دائمة" أيضًا. فقد كانوا كتابًا عمليين ليس من شأنهم التفكير بمثل تلك الأمور، ومن المؤكد أن تلك الفكرة لم تخطر ببالهم قط. ولذلك، وبمعزل عن وجود فقرات (كتلك التى ترد فى كتاب توماس مون: England"s Treasure، الذى ستجرى الإشارة إليه لاحقًا) تشير إلى أن بعضهم كانت لديه فكرة غامضة عن=

الحجج المضادة التى هى مكملة أكثر مما هى منافسة كانت قد تطورت ليس على يد كتاب "أصحاب بدع" معزولين بل على يد الكتاب "الميركنتيلين" أنفسهم.

ولكن تحليل هؤلاء الكتاب لا ينطوى على الكثير من الكفاءة التى تستحق التسجيل. فتلك الحجج كانت تُطرح على أساس جاذبيتها كمعارف بديهية بمعزل عن صحتها أو عدم صحتها. وقد سلم بها الفرد العادى فى كل العهود باعتبارها أشياء طبيعية، وسلم بها الاقتصاديون فى ذلك العهد سوية مع ذلك الفرد. وقد حاول هؤلاء ترشيد الممارسة فى زمانهم، بمعنى أنهم حاولوا التعبير عما تصوروا أنها أهداف واحتياجات عهودهم وبلدانهم، وبمعنى أنهم حاولوا وضع نظام منطقى للركام غير القانونى من المقاييس والممارسات الفعلية. ولكنهم لم يتجاوزوا سطح الظواهر إلى أعماقها حيث تبرز الحاجة إلى التحليل. وقد وضعوا حججهم وأسرعوا إلى تقديم توصيات محددة مثل تحديد الصناعات الواعدة والأجدر من غيرها بالتشجيع– مقترحين، بالنسبة لإنجلترا، الصناعة السمكية أو الحديد أو الكتان أو تحسين القنوات المائية أو تطوير الأراضى الملكية– والكيفية التى ينبغى على الحكومة تشجيعها بها– إذ تمتلئ أعمال بعضهم بالمشاريع بالذات والتى تشكل مشاريع يارنتون مثالاً جيدًا عليها. وعلى العموم، فقد فعلوا ما يفعله مخططونا نحن فى الغالب: حيث يكف هؤلاء المخططون عن العمل حينما يبدأ التحليل. وهذا ما قصدته عندما قلت أن الجزء الأكبر من هذا الأدب كان فى حالة ما قبل العلم pre-scientific، وهو الأمر المهم من زاويتنا أكثر مما كنا نحسب أم لا السياسات "الميركنتيلية" وروحها الوطنية nationalist spirit. أما أن تفكير معظم الكتاب "الميركنتيليين" كان يحمل طابع ما قبل العلم، فهذا يمكن رؤيته بوضوح شديد فى المجالات التى حاولوا أن يحللوا فيها. وليس من مجال أفضل من الطريقة التى عالجوا بها الأداة التحليلية الوحيدة التى أبرزها وأخضعها للنقد التسجيل التاريخى المعادى، أى مفهوم الميزان التجارى.

(ج) مفهوم الميزان التجارى كأداة تحليلية. إن أول ما ينبغى ملاحظته حول هذا المفهوم هو أنه أداة تحليلية بالفعل. فالميزان التجارى balance of trade ليس شيئًا ملموسًا كسعر معين أو شحنة ما من البضائع. فهو لا يتجلى أمام العيون

=حقيقة أن حججهم لم تكن تسرى فى المدى الأبعد، كما ينبغى أن نقول، ناهيك عن أن تشير إلى حالة من توازن المدى البعيد. بيد أنه يكفى، بالنسبة لنا، الحكم على حججهم كما كانت أيا كان رأيهم الخاص بشأن منهجيتها.

غير المجربة. ومن الضرورى القيام بجهد تحليلى محدد لتصور هذا الميزان وإدراك علاقته بالظواهر الاقتصادية الأخرى، مهما كان هذا الجهد متواضعًا. ويبين تاريخ الفيزياء النظرية أن إنجازًا من هذا النوع أمر صعب ويأخذ وقتًا أكثر بكثير مما نتوقع: فقد ظلت بعض الأفكار، لقرون، فى إطارٍ يبدو لنا سهل المنال، وقد جرى التعبير عنها بشكل عقيم من وقت إلى آخر دون أن تصبح كليًا فى متناول فهم الجميع بالفعل. وسوف نكف عن الاستهانة بذلك الإنجاز الخاص لو تصورنا تلك الصعوبة.

كما أن هذا المفهوم لا تنقصه الأهمية. ويمثل مفهوم ميزان المدفوعات balance of payments، بمعناه المحدد فى الهامش رقم ٦ أدناه،(٣٥٣) معلومة مهمة

---

(٣٥٣) أفترضُ أن ذلك النوع من التعبير الذى نشير إليه عن طريق ذلك المصطلح (ميزان المدفوعات) مألوف لدى القارئ وأنه يميزه عن ميزان المديونية على نحو صحيح. ولكن ثمة نقطة واحدة فيه قد لا يكون التعليق عليها أمرًا زائدًا. يمكن توضيح ذلك التعبير وفق الأسس المعروفة عن مسك الدفاتر. فأمام كل فقرة تدخل صحيفة الميزان، ثمة فقرة أخرى توازنها بمقتضى طريقة مسك الدفاتر. ومثل هذا التوازن يبقى توازنًا بصورة دائمة ليس فقط بالضرورة ولكن لمجرد التكرار tautologically. ولكن حتى إذا واجهنا المبلغ الكلى لفقرات الرصيد الدائن بالمبلغ الكلى لفقرات الرصيد المدين، فإن كلا المجموعيْن ينبغى أن يتساويا بصورة معينة فى آخر الأمر، وإذا لزم الأمر، بواسطة ترحيل الفرق بينهما أو إهماله. وبذلك المعنى، فإن التوازن لا يزال ضروريًا ولو أنه لم يعد مجرد تكرار. ثمة معنى ثالث لا يتطلب توازن الرصيد الدائن والرصيد المدين وفق أى من هذين المعنيين، ولكنهما يتوازنان بفضل عوامل تنطلق تلقائيًا عند فشلهما فى التوازن – بحيث أننا لا نزال نستطيع أن نقول أنهما يتوازنان "بالضرورة" ولكن بمعنى ثالث. يمكن للعائلات والمنشآت فى البلدين (أ) و (ب)، اللذين يُفترض للتبسيط أنهما يأخذان بقاعدة الذهب الحر بصورة تامة وليس لديهما معاملات أخرى سوى بيع وشراء السلع، إرسال أوامر إلى أحدهما الآخر يمكن أن تصل إلى مبالغ مختلفة فى أى لحظة من الزمن. ولكن عند تنفيذ تلك الأوامر ودفع مستحقاتهما، فإن الفرق تنبغى تسويته ذهبًا in specie فى ظل غياب أنظمة ائتمانية، وتدفق المعدن النقدى هذا من شأنه (مهملين كل الأشياء الأخرى) أن يؤثر على الأسعار والدخول الأخرى (أو يمكنه ذلك فى نهاية الأمر ما لم تكن هناك توقفات hitches على الإطلاق، وإذا كانت الأسعار مرنة،..إلخ)، وهذه التغييرات فى الأسعار والدخول، بدورها، سوف تؤثر على الأوامر وبالتالى على التدفقات السلعية – بحيث تتولد "تلقائيًا" مساواة بين فقرات الرصيد المدين والرصيد الدائن وتوزيع معين للذهب يكفى للقيام بالمعاملات بالأسعار الناشئة عن العملية. ويمثل هذا المخطط الأولى ما نقصده ب بـــ"الآلية التلقائية" التى وصفها، جزئيًا على الأقل، مالينيس كما رأينا والتى سوف نستعملها كأحد النجوم الهادية عبر رحلتنا فى جزء من الأدب "الميركنتيلى". وإذا تيسرت لنا ثقة كافية بقوة هذه الآلية– مع أن مثل هذه الثقة ستكون من قبيل المعجزات بالنسبة لأناس كانوا شهودًا على الكساد العالمى– فإن من الممكن ألا نتأثر إلا قليلاً بخطر فشلها فى أداء وظيفتها بحيث نعتقد أنها تؤمِّن تلك المساواة دائمًا. ويمكن، حينئذ، التعبير عن ذلك بالقول (بصورة مضللة إلى حد ما) بأن موازين المدفوعات سوف تتوازن "بالضرورة" إذا ضمناها تدفق الذهب التوازنى. ولنلاحظ، الآن، أن مصطلح ميزان المدفوعات، الوارد فى المتن، ينبغى فهمه لاستبعاد ذلك العنصر التوازنى (أو أى عنصر آخر) بحيث لن تكون هناك حاجة لتوازن فقرات الأرصدة المدينة والدائنة.

لتشخيص الوضع الاقتصادى لبلد ما وعاملاً مهمًا لنشاط- الأعمال فيه. ويمكن أن يكون الميزان التجارى، فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، الجزء الفعال من ميزان المدفوعات، وأن يكون قد اكتسب بهذا الشكل كل الأهمية التى يمكن أن تنسب إلى هذا الأخير. تتمثل مشكلة الميزان التجارى،كأداة للتحليل الاقتصادى العام، فى أنه لا يستطيع أن يؤدى دوره وحيدًا: فإذا كنا لا نعرف سوى أرقام الصادرات والاستيرادات (التى تتضمن أرقام الخدمات دائمًا) فلا نستطيع استخلاص أى شيء منها. وهكذا، فالميزان "غير الملائم" قد يكون علامة على ثروة متزايدة، ولكنه قد يكون أيضًا علامة على عملية إفقار؛ ويمكن أن يعنى الميزان "الملائم" الازدهارَ والتشغيل ولكنه يمكن أن يعنى العكس تمامًا. فالميزان التجارى لا يكتسب أهميته الوصفية والتفسيرية معًا إلاّ من خلال ارتباطه ببيانات أخرى. وربما ينبغى التخفيف من هذا من خلال التسليم بأنه، حتى إذا أُخذ لوحده، فإن صافى ميزان الفقرات الجارية من الأرصدة الدائنة والمدينة- التى يمكن أحيانًا التعبير تقريبيًا عنها بواسطة صافى الميزان التجارى- يمثل عاملاً مهمًا بالنسبة للعمليات النقدية لبلد ما وبالتالى عاملاً مهمًا لقرارات سلطاته النقدية حتى حينما نأخذها بذاتها. ولكن، إذا تكلمنا بصورة عامة، فإن المحاجَّة، إضافة إلى الممارسة action، اللذين ينصبان، أو ينصبان تقريبًا، على الميزان التجارى فقط، لا يمكن أن يكونا دقيقين إلاّ بمحض الصدفة. وسوف تساعدنا هذه الأفكار بصورة ملموسة على تقييم مساهمات الكتاب "الميركنتيلين" وأخطائهم معًا. ومع ذلك، دعونا نتذكر أننا لا نهتم ببند معين من برنامج اقتصادى ما، بل بمعالجة أداة تحليل معينة.

(د) سيرا، مالينيس، ميسلدن، مون. تمتلك هذه الأداة قصة طويلة تضرب فى أعماق التاريخ، وهى قصة لسنا بحاجة لتناولها.[٣٥٤] ويعود الفضل إلى أنطونيو

---

(٣٥٤) ثمة مثال حول استعمال تلك الأداة فى منتصف القرن السادس عشر كان قد تم تقديمه فى الهامش رقم ١ فى بداية هذا القسم. ومن الممكن تقديم أمثلة أخرى عن عهود أقدم. وهكذا، ففى عام ١٣٨١ عبَّر موظف اسمه ريتشارد ايلسبورى Richard Aylesbury عن رأى مفاده أن النقود ما كانت لتتدفق خارج إنجلترا "ما لم يتم السماح للسلع الأجنبية بدخول إنجلترا بأكثر من قيمة السلع المحلية التى تخرج من المملكة". كما أنه ساند أيضًا سياسة منع تصدير القطع المعدنية (واستيراد القطع المعدنية الأجنبية منخفضة القيمة)، وبإدراكه لأهمية الفقرات غير المرئية من ميزان المدفوعات، فقد اقترح تسديد المدفوعات إلى روما عينا وليس نقدًا- وقد تم تبنى نفس المقترح إلى حد ما فى حالة مدفوعات التعويض الألمانية عام ١٩١٩ وبعده. وكل هذا يتماشى تمامًا مع آراء القرن السادس عشر (وذلك بخلاف رأى م. بير M. Beer الوارد فى عمله:Early British Economics). مصدر الاقتباس: " Opinion of Officers of the Mint on the State of English Money" in Bland, =Brown, and Tawney, English Economic History, Selected Documents, pp. 220 et seq.

سيرا Antonio Serra [٣٥٥] فى تكوين مفهوم واضح عنها واستعمالها بصورة تامة وصحيحة من حيث الجوهر. ولا يقتصر هذا الفضل على أنه اهتم بصورة مناسبة بالفقرات غير المرئية التى استبق فيها، كما يبدو، كل كُتاب القرن الذى عاش فيه؛ أو أنه أدرك كليًا طبيعة سياسات السيطرة على الصرف؛ أو، كما يُقال عادة "فند المذهب المعدنى bullionist بشأن التحويلاتexchanges"؛ أو أنه شرح (كما فعل لافيماس Laffemas من قبله) الآراء المتعلقة بمنع تصدير الذهب والفضة، والتى أصبحت أمرًا مألوفًا فى إنجلترا، على الأقل بين كتاب الصف الأول،[٣٥٦] والتى وضع القرن نهاية لها؛ أو أنه أدخل عنصر النظرية الكمية فى مناقشة مقترح إيقاف تدفق الذهب والفضة إلى الخارج عن طريق تخفيض قيمة العملة- رغم أن كل هذا يمثل مساهمات مهمة. كما لا ينبغى أن نسمح لأنفسنا بالتأثر كثيرا بحقيقة أنه كان أول من أحكمَ العلاقة بين حركات الذهب والفضة والميزان التجارى (أو ميزان المدفوعات) رغم أنه لم يكن أول من لاحظها. فرغم أن كل هذا كان قد حمل التحليل خطوة أبعد، بيد أنه، بذاته، لا يعنى سوى ملاحظة واضحة نوعًا ما، والتى، علاوة على ذلك، قد توحى باستنتاجات خاطئة، أو غير كافية على الأقل، بقدر ما قد توحى به من استنتاجات صائبة. كما لا تكمن النقطة المهمة حقًا فى قيامه بتفسير تدفق الذهب والفضة إلى خارج مملكة نابولى من خلال وضع ميزانها التجارى، بل فى أنه لم يتوقف عند هذا الأمر وفى أنه واصل تفسير التدفق الخارجى والميزان التجارى معًا بواسطة الظروف لاقتصادية البلد. وينصب البحث كله، من حيث الجوهر، على العوامل التى تعتمد عليها وفرة السلع- الموارد الطبيعية، نوعية الأفراد، تطور الصناعة والتجارة، كفاءة الحكومة- مستخلصًا نتيجة ضمنية مفادها أنه إذا كانت العملية الاقتصادية تسير بصورة صحيحة، فإن الميزان التجارى يسوِّى أمره بنفسه ولا يحتاج إلى أى علاج خاص. وفى هذا

=- وهو كتاب مفيد إلى أبعد الحدود، لا داعى للتوصية كثيرًا بقراءته.

(٣٥٥) Breve trattato delle cause che possono far abbondare li regni d oro e argento dove non sono miniere. con applicazione al regno di Napoli (1613) والعنـوان، كما سيتبين من تعليقاتى، مضلل إلى حد ما وتفسير ما أرى أنها فكرته الأساسية يفسُد بتركيزه على الهدف الضيق المثير للجدل الضيق المتمثل بدحض آراء دى سانتس de Santis بصدد السيطرة على الصرف (انظر القسم الثالث، الهامش رقم ٧، أعلاه)، حيث ذهب سيرا بعيدًا جدًا إذا حكمنا عليه من زاوية الآراء المعاصرة. (حول سيرا: انظر الفصل الثالث، القسم الخامس، أعلاه).

(٣٥٦) يمكن، بغية مساعدة بعض مؤرخى علم الاقتصاد، أن نضيف أن سيرا لم يكن مديرًا للشركة الهند الشرقية، بل إنه رجل بائس، كان قد كتب بحثه من سجن مدينة نابولى.

المخطط، تمثل الظواهر النقدية نتائج أكثر مما هى أسباب وتشكل مجرد أعـــراض أكثر من أن تكون مهمة بحد ذاتها.[٣٥٧] والكاتب يبتعد (حينما يناقش حالة Venice فى الفصل العاشر، الجزء الأول) دون أن يذكر هذا صراحة، عن فرضية أن البلد المزدهر – أى البلد الذى لا تكون عمليته الاقتصادية مفككة – يمكنه امتلاك كل مـــا قد يلزمه من ذهب وفضة.[٣٥٨] ومع ذلك، يُفترض أن الطريق، من هذا الموقف، لم يكن بعيدًا عن هيوم.

ثمة سببان لعدم الاعتراف قط بهذا الموقف بصورة كافية. أولاً: لــم تكــن صياغة سيرا واضحة، ولم يكن له خلفاء مباشرون لتطوير عملـــه. ثانيًـــا: كانـــت الصرخات عن "الميركنتيلية" قد عقّدت رؤية النقاد، سواء أكانت ودية أم عدائيـــة، إلى حد أنهم نادرًا ما اهتموا بالسؤال عن الدور المحدد الذى يلعبه مذهب الحمايـــة فى المخطط الفكرى لكاتب ما وبأى معنى يبدو الميزان التجارى مهمًا بالنسبة لـــه – مع أن هذه الأسئلة مهمة أكثر بكثير من السؤال عن مدى ابتعاد الكاتب عن مذهب حرية التجارة.

وفى إنجلترا، ثار جدل بين مالينيس وميسلدن شبيه بذاك الذى نشب بين دى سانتس وسيرا. وقد ألقينا نظرة سريعة على ذلك الجـــدل مـــن زاويـــة مـــالينيس. ويستحق الثناء، إلى حد أقل، إدوارد ميسلدن Edward Misselden[٣٥٩] (١٦٠٨–١٦٥٤) بدرجة متكافئة مع سيرا. فلم يكف ميسلدن عن الإشارة إلـــى فرضـــية أن

---

(٣٥٧) لا يمكن أن تورد الجمل الأولى من الفصل الأول من الجزء الأول من كتاب ســيرا Breve trattato لنفى تلك العبارة لأن تلك الجمل تفسر، إلى حد بعيد، بالظرف القائم وحرص الكاتب على أن يقــرأ عمله الرئيس العام الذى كان حينذاك قلقا من وضع الصرف واستنزاف النقود. ولا أعتقـــد أن مـــن يأخذ الكتاب ككل بنظر الاعتبار سيميل لعدم الاتفاق مع تلك العبارة.

(٣٥٨) من جوانب الضعف فى الأدب "الميركنتيلى" – حتى لدى قمم مثل بتى – أنه لم يتجاوز فكرة الحاجـــة إلى مبلغ معين من النقود بحيث أن أى زيادة أو نقص فى ذلك المبلغ كانت تعتبر كوضع غير ملائم. أما سيرا، فهو لم يصل حتى إلى ذلك الموقف مكتفيًا بالحديث عن "الوفرة".

(٣٥٩) فى البداية، كان ذلك الجدل بمثابة شجار عائلى بين كتاب يناصرون سياسات نقدية مختلفة. ميسلدن، فى عمله الأول: Free Trade: or the Meanes to make Trade Florish (1622)، طرح آراء لـــم تختلف كليًا عن آراء دى سانتس (حيث لا يمت معنى مذهب حرية التجارة بصلة ما إلـــى المعنـــى الذى اكتسبه المصطلح فى القرن الثامن عشر، كما أوضحنا ذلك من قبل) فلم يقصد ميسلدن ســـوى إزالة قيود احتكارية معينة تضعها الشركات الكبرى بما فيها شركة التجار المغامرين التى كان يعود إليها هو نفسه فى ذلك الوقت. ولكنه تطور ونشر، عام ١٦٢٣، هجومه على مالينيس الذى لم يكتف فيه ميسلدن باستعمال مصطلح الميزان التجارى بل أيضًا وضع هذا المفهوم فى مركـــز محاجتـــه: The Circle of Commerce: or the Ballance of Trade.. 1623. حول ميسلدن، انظر: E. A. J. Johnson. Predecessors of Adam Smith (1937).

تصدير أو استيراد السبائك ينبغى تفسيره بحسب "وفرة أو ندرة السلع" فى نهاية المطاف وبالتالى لا يمكن اتهامه بأنه غفلَ عن هذا الأمر كليًا.[٣٦٠] وليس من السهل أيضًا إدانته بمحاجّة خاطئة، كما تصور نقاد من أجيال مختلفة، إذا راعينا كليًا وجود نواقص فى العرض من ناحية، وكل ما يمكن أن يُقال فى صالحه من زاوية النظريات الحديثة من الناحية الأخرى. ومع ذلك، فإن من المؤكد أنه اقترب أكثر مما فعل سيرا من الأخطاء المحددة التى تبرز بصورة ساطعة فى كتاب مون Mun،[٣٦١] ربما فقط لأن المحاجّة تتطور على نحو أكمل هناك.

يُنظر إلى كتاب مون على العموم بوصفه المذهب "التجارى" الإنجليزى من الطراز الأول classic. إن شهرة الكتاب هذه تبعث على الأسف، بيد أنها ليست كليًا عن غير استحقاق. وقد ذكرنا ذلك غير مرة عدة بالفعل. ثمة مجموعة واسعة من القضايا- تمتد من صيد الأسماك إلى حظر الذهب والفضة- تُعالَج بصورة معقولة (ولو من غير تعمق خاص أو أصالة) فى رحابه الفسيحة ويجمعها الخيط الذى يمكننا أن نسميه القلق على"القوة المنتجِة الخلاقة"،[٣٦٢] بحسب التعبير الموفق للبروفسور جونسون. على أى حال، لقد غطت تعليقاتنا السابقة هذا الجانب، وبخاصة تلك التى تخص حجة الحماية. ولا أود، إلا تجنبًا لسوء الفهم، التشديد مرة أخرى على أن العلم الاقتصادى، القابع خلف محاجّات مون عن القضايا العملية، كان راسخًا بصورة حقيقية، رغم أنه علم أولى- ولا شأن لهذه العبارة، التى نخاطر بالتكرار حينما نقولها، باستحسان أو استنكار الأهداف الإمبراطورية أو أى

---

(٣٦٠) على أى حال، فإن القارئ سوف يستعيد ما قيل أعلاه نيابة عن مالينيس. وإلى ذلك الحد، ينبغى تخفيف الثناء على ميسلدن، كما فى حالة سيرا، وذلك لمراعاة حقيقة أنه أهمل كليًا عناصر الحقيقة فى محاجّة خصمه.

(٣٦١) كان توماس مون Thomas Mun (١٥٧١-١٦٤١) رجل أعمال شهيرًا، وعضوًا فى هيئة شركة الهند الشرقية، وغير ذلك، وهو أمر لم يكفّ النقاد الحديثون عن التشديد عليه. وكان قد اكتسب، بفضل قدرته وقوة شخصيته، سلطة تجاوزت دائرة الأعمال كثيرًا. وإذا حصرنا اهتمامنا بالمذاهب والسياسات الموجودة فى كتابه لذاتها، فينبغى علينا تقديره تقديرًا عاليًا.لنلاحظ عمله: Discourse of Trade from England unto the East Indies... 1621 الذى يمثل مساهمة مهمة فى المجادلات حول شركة الهند الشرقية، وقد أُعيد طبعه من قبل جمعية Facsimile Text Society, (عام ١٩٣٠)، والكتاب المذكور فى المتن: England"s Treasure by forraign Trade: or, the Ballance of our Forraign Trade is the rule of our Treasure الذى يمثل عملاً مجمعًا على نحو ينقصه الكمال من بحوث له كتبها عام ١٦٣٠ كما يظن، ونشرها عام ١٦٦٤، بعد وفاته، ابنه جون مون. وقد جرت إعادة طبع ذلك العمل مرات عدة كانت إحداها طبعة أشلى: Economic Classics (1895)).

(٣٦٢) E. A. J. Johnson Some Origins of the Modern Economic World (1936) p. 98.،

"وجهات نظر نهائية" أخرى.[٣٦٣] ولا تتأثر تلك المحاجَّات إلاّ بصورة طفيفة بالأخطاء التحليلية التى سيتم ذكرها. وحتى التشديد الخاص على الفائض التصديرى لا يتعذر، كما نعلم، الدفاع عنه بحد ذاته. وأخيرًا، فإن الفرضيات الخاطئة ليس فقط يمكن إزالتها ولكنها، فى معظم الحالات وبخاصة حالة مون، ترتبط بفرضيات أخرى تحد منها وحتى تناقضها أحيانًا. أن المثالين الأكثر أهمية فى حالة مون هما اعترافه بضرورة تصدير الذهب والفضة فى بعض الأحيان،[٣٦٤] وتسليمه- الذى فات على النقاد كما يبدو- بحقيقة أن السياسة الهادفة إلى تحقيق فوائض تصديرية بصورة متواصلة تهزم نفسها فى نهاية المطاف عبر الزيادة فى الأسعار المحلية التى ستخلقها تلك السياسة فى آخر الأمر.[٣٦٥]

تتركز الأخطاء المعنية كلها فى فرضية واحدة، ولكن يمكن مع ذلك التعبير عنها بصيغ ثلاث مختلفة: ١) أن الفائض أو النقص فى الصادرات يقيس الفائدة advantage أو الخسارةَ disadvantage التى يجنيها أو يتكبدها بلد ما من التجارة الدولية؛ ٢) أن الفائض أو النقص فى الصادرات يمثل الفائدة أو الخسارة من التجارة الدولية؛ ٣) أن فائض الصادرات أو نقص الصادرات هما المصدر الوحيد للكسب gain أو الخسارة loss فى بلد ما ككل.

---

(٣٦٣) ربما ينبغى على تفسير الأسباب التى تدفعنى بشكل متواصل للإشارة إلى السياسات والتوصيات على نحو يتعارض مع تفسيراتى المنهجية التى طرحتها فى الجزء الأول. سأقلل من هذه الإشارة باستمرار كلما تقدمَ العمل. ولكن فى حالة الكتاب "الميركنتيليين"، فإن تناول التوصيات والمحاجّات "العملية" تمثل الإمكانية الوحيدة للنفاذ إلى البذرة الجنينية للمعرفة النظرية.

(٣٦٤) وهذا هو، طبعًا، ما وجد النقاد أن من السهل التخلص منه بالإشارة إلى أن كل ما كان يفكر به مون هو الدفاع عن تصدير الفضة عن طريق شركة الهند الشرقية. ومع ذلك، فإن ذلك الاعتراف يميل أكثر إلى فكرة أن حجته حول ذلك التصدير- الذى يقوم ذاته على إعادة تصدير المستوردات من الهند والعوامل الأخرى التى كانت ستعاكس التدفق، وربما أكثر من أن تعاكسه- لا تعنى سوى تحفظ لا يمس المبدأ. كما نعلم أيضًا أن لافيماس Laffemas وسيرا كانا قد استبقا التقدم التحليلى المعنى.

(٣٦٥) وهكذا يكون مون قد استعمل النظرية الكمية بشكل كامل بحيث أنها كانت عنصرًا أساسيًا فى نظريته. وفى ضوء هذا، وكذلك فيما قلته سابقًا بالارتباط مع عمل مالينيس، لا نحتاج لقول المزيد عن الاتهام (الذى يسرى على politicos (السياسيين) الإسبان فى النصف الأول من القرن السابع عشر) القائل بأن الكتاب "الميركنتيليين" الإنجليز، كمجموعة، ومعهم بودان، لم يكونوا قد اكتشفوا تلك النظرية بعد. ومن المهم أيضًا أن نلاحظ أن "الميركنتيليين"، بخلاف بعض اقتصاديى القرن التاسع عشر الذين شعروا أنهم أرفع منزلة منهم، كانوا يدركون أهمية تلك الفترة الزمنية التى شددت الموارد السائلة خلالها على دورها فى تحفيز نشاط الأعمال دون رفع الأسعار بعد. ويمكن العثور على تعبير صريح عن هذا الأمر فى بحث لا يمكن امتداحه من أى ناحية أخرى وهو: The J. Hodges present State of England (1697), passim.

لقد جرى طرح هذه الصيغ statements الثلاث كلها. ولكن يتعذر الدفاع عن أي منها. ففكرة أن كمية معينة تقيس كمية أخرى يتعذر قياسها بصورة مباشرة هى فكرة لا تخطر على الذهن البسيط فورًا. وعليه، فلا يتوقع العثور على أمثلة محددة عن الفرضية بصيغتها الأولى، علمًا بأننى لم أقحم هذه الصيغة إلا لأنها تقدم تفسيرًا مُخففًا يمكن تبريره فى بضع حالات تشبه الفرضية بصيغتها الثانية. ويمكن الاستشهاد بفورترى وكوك على سبيل الإيضاح.(٣٦٦) وليس من السهل العثور على الصيغة الثانية- التى لا ينبغى أن نشك بوجودها خلف أى فرضية عن فوائد فائض الصادرات advantages، سواء أكانت هذه الفوائد حقيقية أم متخيلة- لدى الكتاب المهمين. ومع ذلك، يبدو أن ميسلدن ومون كانا من بينهم- وربما حتى بتى، إذا رأينا أن نأخذ فقرة معينة غير موفقة بمعناها الظاهرى. فالتصريحات القائلة بأن كل تصدير هو كسب وكل استيراد خسارة هى أقوال شائعة تقريبًا عند الكتاب المغمورين كما كان شأنها لدى أنصار مذهب الحماية بين أعضاء مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر وحتى من بعده. أما الصيغة الثالثة، فهى الأسوأ. ولكن ما دام الأفراد المنصفون لن يعزوا ببساطة هراء كهذا إلى أى كاتب يمتلك مقدرة معينة على التفكير مهما كانت بسيطة، ولما كانت عدم الدقة فى

---

(٣٦٦) اجتنب صاموئيل فورترى Samuel Fortrey (وهو كاتب مغمور تمامًا) الكثير من الانتباه بكراسه: England"s Interest and Improvement.. (1663) حيث نشر أرقامًا (مزيفة بشكل كامل) حول تجارة إنجلترا مع فرنسا والتى بمقتضاها تكون إنجلترا قد صدرت إلى فرنسا ما قيمته ١٠٠٠٠٠٠،٠٠٠ جنيه واستوردت منها ما قيمته ٢،٦٠٠،٠٠٠ جنيه. وهو يسمي هذا "خسارة" لإنجلترا مقدارها ١،٦٠٠،٠٠٠ جنيه الأمر الذى يمكن، كما أعتقد، اعتباره مثالا ملائمًا على الصيغة الأولى- مفترضين أن من الممكن أن نعزو إلى ذلك الكاتب أى فكرة واضحة. ولكننا نجد كاتبًا آخر يحتل منزلة أخرى تمامًا، سيرد ذكره مجددًا، روجر كوك Roger Coke (من أكثر أعماله أهمية بالنسبة لنا: A Discourse of Trade.. 1670. and England"s Improvements.. 1675)، كان قد سمح لنفسه فى لحظة غير حذرة، بعد أن روعته أرقام فورترى، أن يضع نفس الصيغة، أى "حينما يتجاوز الاستهلاك من المواد المستوردة المواد المصدرة من حيث القيمة، فإن الخسارة تكون بمقدار الفرق بينهما". ومن الضرورى، طبعًا، عدم افتراض وجود الخطأ المعنى فى كل حالة تتكرر فيها كلمات "خسارة" و "مكسب". فأولاً، قد لا يكون لهذه الكلمات أى معنى سوى المعنى الذى نقصده نحن حينما نقول، مثلاً، أن "مصرف إنجلترا كان يعانى من خسارة فى الذهب". ويرجح أن يكون هذا هو المقصود بصورة خاصة حينما تشير كلمتا المكسب والخسارة خصيصًا إلى "الخزانة" treasure، وهو مصطلح غالبًا ما يشير إلى الذهب والفضة فقط، وإنْ ليس دائمًا. ثانيًا: لا ينبغى أن ننسى أن فرضيتنا، وإن كانت غير صحيحة بشكل عام، إلا أنها تصح فى حالات ومعانى معينة أو أن الخطأ الذى تتضمنه ليس كبيرًا جدًا فى هذه الحالات والمعانى. وفى هذا السياق، من المهم جدًا بشكل خاص أن نتذكر أن الكتاب "الميركنتيليين"، وبأكثر من خلفائهم، كانوا يحملون فى أذهانهم أوضاعًا خاصة بالفعل.

التعبير تجعل تلك الصيغة قريبة من التأكيد غير الضار والقائل بأن توسع تجارة إنجلترا الخارجية كان وسيلة مهمة لعظمتها فى القرن السابع عشر (وهى مبالغة بلاغية بحتة كانت مألوفة فى عهود التأنق اللفظى Euphuism والمبالغة اللفظية Marinism والزخرفة اللفظية Gongorism أكثر مما فى وقتنا الحاضر)، فمن المغرى إنكار وجود حالات مقنعة عن تلك الصيغة. ولكن السبب الذى يفسر لماذا أن هذا الأمر غير ممكن فلا يعود إلى حقيقة أن بعض الأمثلة ستكون عصية على التفسير السمح، بل إلى حقيقة أن مثل هذه المحاولات، لو قُدرَ لها أن تنجح، لكان من شأنها إثبات الصيغة الثالثة، سوية مع الصياغتين الأخريين.

وقد جاءت أكثر هذه المحاولات شيوعًا على سبيل التشبيه analogy. وكان مون أكثر من قام بها تأثيرًا، وإن لم يكن أول من فعلَ ذلك (وقد كررها كارى Cary). فقد ذهبَ مون إلى أنه: إذا أضاف فرد معين جزءا من دخله السنوى إلى نقوده الجاهزة فى خزانته- على فرض أن الآخرين لا يفعلون المثل، وهو أمر ينبغى أن نضيفه- فإنه يصبح أغنى كل عام؛ وإذا حقق بلد ما فائضًا تصديريًا وحوّله إلى ذهب وفضة، فإنه يصل إلى النتيجة نفسها؛ وهكذا يغتنى البلد بمقدار ذلك الفائض نفسه. دعونا نزيل الجوانب الأكثر إثارة للاعتراض من هذا الجزء من المحاجّة عن طريق اختيار تشبيه آخر مختلف نوعًا ما. لنفترض أننا ننظر إلى بلد ما كمنشأة أعمال. يمكن القول أن المنشأة الخاصة تصبح أغنى أو أفقر كل عام بمقدار الربح أو الخسارة فى ميزانيتها الختامية. ولنفترض أن ميزان المدفوعات لبلد ما يمثل ما تمثله الميزانية الختامية للمنشأة الخاصة بحيث أن صافى الميزان يناظر فقرة الربح والخسارة بالنسبة للمنشأة الخاصة. وإذا كان ميزان المدفوعات يتضمن العناصر التى تشكل الميزان التجارى فحسب، فإن البلد يصبح أغنى أو أفقر كل عام بمقدار فائض صادراته أو استيراداته. ثمة شيئان واضحان هنا. يتمثل أولهما فى افتقار هذه المحاجّة إلى أى معنى؛ والشىء الثانى هو أن الصيغ الثلاث، وليس فقط الاثنتين الأوليين، ستكون كلها صياغات صحية إذا أخذنا هذه المحاجَة بشكل جدى.(٣٦٧)

---

(٣٦٧) ينبغى أن ننتبه إلى الحقيقة التى تجاهلها ناقد واحد على الأقل والتى تفيد أن عبارة " أن البلد لا يغتنى بما يشتريه للاستهلاك المحلى" لا تتضمن الصيغة الثالثة بالضرورة. ذلك لأنها يمكن أن تعنى ما يلى فقط: إذا كان (أ) يشترى من (ب) السلع اللازمة لاستهلاكه الخاص، فإن (أ)، فى ظل وجود هيئة مركزية لمسك الدفاتر على مستوى البلد، سيكون مدينا و(ب) سيكون دائنا بالمبلغ نفسه.=

من الضرورى الشك بوجود شيء من الخلط، حتى عند عدم ذكر هذا الأمر بشكل صريح، حينما يجرى التشديد على عنصر الميزان الملائم دون تعليل محدد مثل محاجَّة التحفيز النقدى لنشاط الأعمال. على أى حال، ثمة لون آخر من المحاجّة قد يقود إلى الصيغتين الأوليين ويمكن حتى أن يوقع كاتبًا ما فى شرك الصيغة الثالثة. وقد تبنى هذا اللون كتاب بارزون مثل كوك وبتي[٣٦٨] ولكنه تطورَ بوضوح شديد على يد لوك.[٣٦٩] فإذا عرفنا الميزة الوطنية لبلد ما بزيادة حصته النسبية فى الثروة الحقيقية العالمية، وإذا افترضنا أن كل البلدان تأخذ بقاعدة الفضة الحرة وأن الكمية الكلية الموجودة من الفضة ثابتة تقريبًا، فإن الحصة النسبية للبلد المعنى فى الثروة العالمية تميل لأن تتناسب مع حصته النسبية فى الخزين القائم من الفضة أو تتمثل بها."إن الثروة لا تتمثل بامتلاك المزيد من الذهب والفضة، بل بامتلاك المزيد منهما بالمقارنة مع باقى العالم" الأمر الذى يفسر أن كمية معينة من الفضة، حينما تُكتسب كنتيجة لوجود ميزان تجارى ملائم، تزيد من ثروة البلد المعنى أكثر مما كانت ستفعل نفس الكمية المستخرجَة من المناجم حديثًا. وعند استبعاد الإمكانية الأخيرة، يمكننا حتى أن نقول أن الميزان التجارى الملائم هو الوسيلة الوحيدة لزيادة تلك الحصة فى الثروة العالمية، أو أن الميزان هو المصدر الوحيد الممكن لـ"الثروة النسبية" الإضافية، لأى بلد كان- وهى فرضية ليست أسوأ من فرضيات كثيرة يجرى تدريسها فى الوقت الحاضر. ومما له دلالة بليغة فى إيضاح طرق التفكير البشرى أن لوك بالذات كان قد ألزم نفسه بتلك المحاجّة. أما أن كولبير كان يتعين عليه تكريس نفسه لها،[٣٧٠] فهو أمر أقل مدعاة للاستغراب.

(هـ) **ثلاث فرضيات خاطئة.** قبل أن نستمر، من الضرورى أن نتناول باختصار ثلاث نقاط ذات أهمية ثانوية. أولاً: إذا كانت المحاجَّة التى طرحت توًا مقبولة، فإنها تشكل عقلنة rationalization لفكرة أن المكسب الذى يحققه بلد ما

=ولكن، مع ذلك، إذا باع (ب) السلع إلى الشخص الأجنبى (ج)، فإن (ب) سيبقى دائنًا ولكن ليس هناك دين تعويضى- وهى مُسلمة قد تشجع على الخطأ ولكنها غير خاطئة فى حد ذاتها.

(٣٦٨) ومع ذلك، فأنا لا أعتقد أن بتى (Verbum Sapienti, ch. x) كان يقصد شيئًا يمكن أن يثير اعتراضًا قويًا.

(٣٦٩) Some Considerations.. (1692). انظر كذلك الفصل السادس، القسم الثانى، أعلاه. ويستخدم لوك أيضًا التشبيه الذى نوقش توًا.

(٣٧٠) انظر هكشر، المصدر السابق، المجلد الثانى، ص ٢٧.

يشكل خسارة لبلد آخر. وفى الواقع، تنشأ هذه الفكرة ببساطة من تلك المحاجَّة. ومع ذلك، فبقدر حاجتنا لعقلنة فكرة معينة كانت متداولة فى ذلك الوقت ولم تغب أبدًا عن جميع الأوقات، فإننا لسنا مضطرين لافتراض أنها كانت تتعقلن بتلك بالطريقة. فحينما نتذكر الطابع البدائى لكل التفكير الاقتصادى فى تلك الفترة، فربما أكثر معقولية ربط تلك الفكرة بنظيرتها فى مجال الاقتصاد الفردى، فكرة أن ما يكسبه فرد معين فى كل مبادلة يشكل خسارة لفرد آخر. وقد قام الفلاسفة، بدءًا من أرسطو، بتنقية الفكرة الأخيرة من خلال تعريف المقصود بالكسب على نحو أكثر دقة وتمييزه عن الكسب المحظور، أى الفائض الذى يتجاوز السعر العادل. ولكن مهما كانت طريقة تعريف الكسب، فقد شعر الناس دائمًا، كما هم فاعلون الآن، أن الكسب، الذى جعل من التجار أفرادًا أغنياء، كان من النوع الذى نتج عن تعرضهم هم للغش أو الاستغلال بطريقة ما. فكتابات الإداريين المستشارين تزخر بأدلة من جميع الأنواع على أنهم أيدوا تقريبًا ذلك الرأى، وعلى أنهم كانوا بصدد التخلى عنه تدريجيًا. وقد أقرَّ بعضهم به بصورة صريحة مثل مونتشريتيان Montchretien الذى يشير إليه كبديهية (هكشر Heckscher، المصدر السابق، المجلد الثانى، ص ٢٦)، بينما عالجه بعضهم معالجة شاملة كما فعلَ باربون Barbon: فى حين يقع الجزء الأكبر من الأدب بين هذين الحدين. إن هذا التفكك البطىء لأحد أقدم عناصر الفكر الاقتصادى المبسط يمثل إحدى النقاط الأكثر أهمية التى يلزم تذكرها عن تاريخ التحليل فى القرن السابع عشر.

وهنا، فإذا تمسكنا بمبدأ " أن مكسب فرد معين هو خسارة لفرد آخر"، من ناحية، وبالعادة السائدة فى تلك الفترة المتمثلة بالتفكير فى تجارة البلد ككل كما لو أنها تشبه التجارة الفردية، من ناحية أخرى، فإننا نصل فورًا إلى عقلنة معيبة أخرى للاعتقاد بأن مكسب بلد ما ينبغى أن يكون خسارة لبلد آخر.

ثانيًا: يقود هذا فورًا إلى تفسير ممكن لفرضية خاطئة أخرى يمكن الشك بتخفيها خلف نسخ كثيرة من حجة الميزان التجارى. فحينما نطابق الكسب الذى هو خسارة لفرد آخر بالربح كما يفهمه رجل الأعمال، فإن كل هذه المكاسب سوف تعوض بعضها بعضًا فى الميزانية الختامية المجمَّعة لكل المنشآت والعائلات فى البلاد ما عدا المكاسب التى ترد من التجارة الخارجية. فالمكاسب الأخيرة لا تعوض بعضها بعضًا، لأن خسائر التاجر الأجنبى لا تؤخذ بالاعتبار. وبوضع

الفرضية الغريبة الأخرى القائلة بأن هذه المكاسب تشكل فائض الصادرات، نكون بالتأكيد قد أقمنا جبلاً من هراء بتشديدنا على أن الأخير يمثل المجموع الكلى لصافى أرباح بلد ما أى غير المعوَض.

ولكننى لست مستعدًا لإلقاء تبعة هذا على أى من أولئك الكتاب "الميركنتيليين"، لأنهم كانوا يتمتعون بمستوى يكفى للدفاع عن آرائهم، حتى إذا اقترب بعضهم من قول أو افتراض ذلك الهراء بدرجة خطيرة. وتبريرى لهذا يتمثل بأن الإداريين المستشارين- مهما كان تفكيرهم- لم يكتبوا عن الأرباح الفردية أساسًا. وحتى حينما استعمل هؤلاء مصطلحات معينة مثل "الأرباح" من التجارة الدولية، فقد كانوا يقصدون الميزة الوطنية national advantage. والميزة الوطنية هذه لم تتم مطابقتها بالربح. كما لم يكن ثمة تصور من قبيل أن اعتماد النشاط الفردى على حافز الربح، بالضرورة أو بصورة عادية، يخدم المصلحة الاجتماعية أو الوطنية. ففى البداية، كانت فرضية عدم التدخل laissez-faire هذه غريبة تمامًا على مخططهم الفكرى. لقد استفادوا من المبدأ القائل بأن سلوك الأعمال ينصب على الربح- وعلى سبيل المثال، فإن توصياتهم تهدف إلى التأثير على توقعات الربح فى الغالب- بيد أنهم سلموا ليس فقط بإمكانية تعارض ذلك السلوك مع المصلحة العامة، بل وذهبوا إلى اعتبار التعارض أمرًا عاديًا والتوافق أمرًا استثنائيًا. وهذا بالضبط هو الذى يفسر أن معظمهم كانوا قد افترضوا ضرورة التوجيه الحكومى government regulation ولم يناقشوا سوى أهداف وطرق هذا التوجيه. صحيح أنهم شقوا طريقهم ببطء نحو وجهة نظر مختلفة- وفى هذا يتمثل أحد إنجازاتهم، كما سنرى بعد قليل. ولكنهم كانوا مخططين أساسًا. وقد خططوا بالضبط بقصد تجنب ما اعتبروا أنها آثار ضارة بالبلاد تسببها المنشأة غير الموجهَة، بصرف النظر عن مدى ربحية منشأة كهذه بالنسبة للأفراد: فعندما أوصوا بإيقاف استيراد الزبيب عبر فينيسيا، فهم لم يبالوا بالأرباح التى كان يمكن أن يضيعها فعل كهذا. وهكذا، فمن غير الضرورى كثيرًا، فى ظل تلك الظروف، الإصرار على تحميلهم مسئولية ذلك الإجهاض التحليلى المحدد.

ثالثًا: لم يُذكَر أى شىء لحد الآن عن "الخلط الشهير بين الثروة (أو الغنى riches) والنقود". فالأخطاء التحليلية التى تمت الإشارة إليها لم ترقَ إلى، أو تنطوى على، مثل هذا الخلط. وعلاوة على ذلك، وبقدر ما أعلم. ليست هناك أى

فرضية يمكن العثور عليها لدى الكتاب "الميركنتيليين" لا يمكن تفسيرها- مهما كانت خاطئة- دون افتراض أنهم اعتقدوا أن الثروة كانت شيئًا متماثلاً مع النقود أو السبيكة أو "الخزانة"، أو أنهم خلطوا النقود بما تستطيع النقود شراءه. وعليه، لا نملك إلا سببًا واهيًا لإضاعة الوقت على موضوع غير مهم البتة. ولكن القراء قد يشعرون أن من حقهم الحصول على تعليق حول ما أصبح موضوعًا أساسيًا في تاريخ علم الاقتصاد منذ أن أرسى آ. سمث المثال السيئ بنقده غير البارع "للنظام التجارى أو الميركنتيلي".(٣٧١)

في وقت مبكر يعود لعام ١٥٤٩، وجدَ كاتب مجهول،(٣٧٢) ممن كان قد شرع بـ"إعلان الوسائل والسياسات حول كيفية تحويل هذه المملكة إلى دولة مزدهرة"، أن من الضرورى تحديد الكيفية التى تتمثل بها هذه الدولة المزدهرة. وبحسب رأيه، تتمثل هذه الدولة في "أنها دولة قوية لصد غزو الأعداء بشكل رئيسى [أن يأتى هذا أولاً هو أمر مهم بالنسبة لنا من زاوية أخرى - ج شومبيتر] وبعيدة عن الحروب الأهلية، وفى ثراء شعبها [الحروف المائلة للكاتب]، ولا يقلقها نقص الطعام أو المجاعة"، والكلمات الأخيرة تهدف إلى توضيح معنى الثروة. ومع ذلك، فإنه يسعى إلى تحقيق فائض فى الصادرات لاستيراد السبائك. ويمكن الاستشهاد بكتاب من القرن السابع عشر- سيرا، ميسلدن، مون ("الثروة تتمثل فى امتلاك الأشياء الضرورية للحياة المدنية")، تشايلد ("... تتمثل فى أدوات أو مواد كثيرة")، وكارى، كوك، يارنتون، باربون طبعًا، دافنانت وبتى، فضلاً عن المدافعين عن النقود الورقية والمشاريع المصرفية- لدعم موضوعة أن الثروة كانت تعرف- صراحة أو ضمنًا- كما نعرفها نحن أنفسنا إلى حد بعيد، وذلك مهما كانت نواقص أولئك الكتاب ومهما بالغوا فى أهمية تحقيق زيادة فى "الخزانة". ثمة locus classicus (تعبير بليغ) يرد فى بحث يعود لبابيلون:(٣٧٣) "صحيح أن رأس

(٣٧١) Wealth of Nations. Book iv. ch.i. ونقد سمث عرضة لتهمة أخرى أكثر جدية. فلأنه أدرك بشكل واضح حقيقة تعذر إثبات هذه التهمة المحددة، فهو لا يوجهها على نحو محدد بل يُلمح إليها بطريقة معينة، بحيث يتعذر منع القارئ من تكوين الانطباع الذى أصبح عامًا حقًا عنها. وباستثناء الكتاب الذين يمكن تسميتهم إما "ما بعد الميركنتيليون" أو "ميركنتيلين جدد"، وبخاصة الألمان منهم، يمكننا تحديد تاريخ بداية التفاعل مع نقد سمث بمقالة و. كونجهام: " Adam Smith und die Mercantilisten " in: Zeitschrift fur die gesamte Staatswissenschaft (1884).

(٣٧٢) وقد التقينا به من قبل: " Policies to Reduce..." Tudor Economic Documents. vol. iii. p. 313.

(٣٧٣) Thomas Papillon. The East-India Trade a Most Profitable Trade to This Kingdom=

المال أو الثروة تُحتسَب بالنقود عادة، ولكن هذا تصور imagination أكثر مما هو حقيقة: فقد يقال أن المرء يمتلك عشرة آلاف باون، بينما يحتمل أن لا تتوافر لديه سوى مائة باون كنقود جاهزة؛ بيد أن ثروته، إذا كان مزارعًا، تتمثل فى أرضه، محصوله، ماشيته وأدوات مزرعته..".

ومع ذلك، فإن هناك تعابير من قبيل أن الثروة هى نقود ترد فى أحوال كثيرة.[٣٧٤] ويمكن التخلص من هذه التعابير بسهولة أحيانا facons de parler {كمجرد طريقة للتعبير}. ولماذا يذهب ميليس Milles حتى إلى القول "إذا كانت النقود أشعة تشع ضوءًا قويًا، فإن السبيكة هى الشمس" (عن سيليجمان فى مقالته: "Bullionists"). فهل يتعين علينا استنتاج أنه كان يعتبر السبيكة والشمس شيئًا واحدًا؟ وقد يكون من الضرورى أن نتذكر، فى حالات أخرى، أنه، رغم أننا نعالج قطعًا من التحليل أو محاولات للتحليل، إلا أننا نعالج تحليلاً بدائيًا لا تختلف طرقه إلاّ قليلاً عن، وتتماثل مستوياته الدنيا مع، طرق التفكير الشعبى التى لا تزال تخفى آثار عبادة كنوز الذهب والفضة، رغم أن الأسطول الإنجليزى كان قد طرد فعلاً الفارس المغوار من المكان الذى اعتاد على التمسك به. ولكن هذا هو كل شيء.

=(1677) (نقلاً عن هكشر، المصدر السابق، المجلد الثانى، ص ١٩١). لم أقرأ ذلك الكتاب.ولكن البروفيسور فاينر (المصدر السابق، ص ١٧-١٨) يشير إلى قائمة من النصوص المقتبسة لإثبات رأيه المثير للجدل القائل بأن الخلط كان موجودًا بالفعل"بين كمية النقود من جهة، ودرجة الثروة، الغنى، الازدهار، الكسب، الربح، الفقر، الخسارة من جهة أخرى". ولإنصاف كل من الكتاب الذين اقتبس منهم البروفيسور فاينر والبروفيسور فاينر نفسه، ينبغى أن نبين أنه تطلعَ إلى هدف كبير. ورغم ذلك، فمن المهم، كما يمكن للقارئ أن يرى بسهولة، ألا يجرى إثبات الخلط (أو المطابقة) بين الثروة والنقود أو السبيكة بمقتبس واحد من المقتبسات، ولو أن بعضها يوحى بوجود أخطاء أخرى كتلك التى جسدناها فى صيغنا الثلاث.

(٣٧٤) القارئ الذى يريد أمثلة عنها يمكنه إيجاد مجموعة صغيرة منها لدى هكشر، المصدر السابق، المجلد الثانى، ص ١٨٦ وما بعدها، حيث تتم الإشارة حتى إلى بودان Bodin. وتتمتع بأهمية خاصة مناقشته لكتاب(1680) Britannia Languens المذكور من قبل، لأن حالة مؤلف هذا الكتاب تختلف عن الحالة المعتادة حيث تظهر تلك التعبيرات اللغوية بين الفينة والفينة والتى يمكننا إهمالها دون التأثير على المحاجّة. فهو يشدد مرارًا وتكرارًا على أن الثروة ليست بضائع بل معادن فقط treasure وأن الفقر ليس سوى نقص فى المعادن. ولكن حتى فى هذه الحالة، فمن الضرورى التأكيد على أ) أن حججه أو بعضها هى حجج معقولة بمعزل عن الخلط؛ ب) أن كتابه يمثل عملاً فقيرًا لا يرقى إلى مستوى الكتب الأساسية لمون أو تشايلد؛ ج) ومع احترامى لمقام البروفيسور هكشر، إلا أن تجربتى الخاصة مع الأدب لا تسمح لى باعتبار الكتاب "نموذجيًا تمامًا" (ولكن البروفيسور هكشر يخفف من قوله حقًا حينما يضيف:"لجزء كبير من الأدب الميركنتيلى" مما قد يعنى ما ينبغى على عدم إنكاره)؛ د) ينبغى التسليم بأن مخططات الفكر السائدة تميل لتقديم نزوات، وهى موضوعة يقدم أدب السنوات العشر الأخيرة إثباتا قويًا لها.

٥- التقدم التحليلى من الربع الأخير من القرن السابع عشر:

من جويسا تشايلد إلى آدم سمث

دعونا نعود إلى الطريق الرئيسى الذى برز، كما نعلم من قبل، فى النصف الثانى من القرن السابع عشر وبخاصة فى ربعه الأخير. وإذ نستحضر فى أذهاننا ما قلناه سابقًا عن الجوانب الأخرى من العمل التحليلى فى تلك العقود، فإننا نضيف الآن الجزء المتبقى المتعلق بالجانب "الميركنتيلى" تحديدًا. والعمل الذى تنبغى ملاحظته تحت هذا العنوان أهم بكثير من عمل العقود السابقة، والذى تمثل، إلى حد كبير، بتحقيق مراجعة نقدية للعمل الأخير، وهى مراجعة تشكل الجهد التحليلى الرئيسى للكتاب الميركنتيليين. ويعود الفضل، كما أظن، إلى تشايلد[٣٧٥] فى أخذ المبادرة. ومن الكُتاب الآخرين، يكفى أن نذكر باربون، كارى، كوك، دافينانت، بتى، بوليكسفن،[٣٧٦] يارنتون، وكاتبًا آخر أتوقع أن يفاجئ القارئ وجوده ضمن القائمة، أى نورث الذى هو من أنصار حرية التجارة![٣٧٧] ونقدم أدناه النقاط الرئيسية الجديرة بالملاحظة.

أولاً: توصل تشايلد - وكذلك آخرون من عهده تقريبًا ولكن أكثرهم جاءوا من بعده (حيث يشكل بوليكسفن المثال الرئيسى)- إلى الاستنتاج المتعلق بنظريته عن النقود والقائل بأن النقود، بوصفها سلعة مثل النبيذ والزيت والتبغ والملابس

---

(٣٧٥) لم يكن السير جوسيا تشايلد Josiah Child (١٦٣٠-١٦٩٩) كاتبًا نظاميًا. وتتوزع كتاباته على موضوعات واسعة كثيرة بحيث يصعب إدراك أهميتها كوحدة واحدة. وفى الواقع، لقد فات إدراك تلك الأهمية. كما أطبقت بليته الأخرى المتمثلة فى كونه رجل أعمال بارزًا وغنيًا جدًا على مصيره كاقتصادى، كما يبدو. كما أنه كان معروفًا أكثر من غيره "كمرافع خصوصى" يمكن اتخاذ آرائه "كدليل على حياة ومعتقدات قطاع الأعمال حينذاك"، ولكن لم يكن له مكان فى تاريخ الاقتصاد العلمى. ويمكن العثور على هذا التقييم فى أكثر الأشكال نموذجية فى مقالة:"Child" المنشورة فى: Encyclopaedia of Social Sciences. كما أن معرفة كاتب المقالة، هنرى هيجز Henry Higgs، لابد أنها كانت أفضل حقًا.

(٣٧٦) John Pollexfen, A Discourse of Trade, Coyn, and Paper Credit , and of Ways and Means to Gain and Regain Riches (1697) and England and East India Inconsistent in their Manufactures (also 1697). هذا وقد أشرنا من قبل إلى عناوين أعمال الكتاب الآخرين ذات الصلة.

(٣٧٧) Sir Dudley North, Discourse upon Trade (1691). وقد نشر هذا العمل ج.هـ. هولندر عام ١٩٠٧. ومن المهم ملاحظة الدقة التى يدرك نورث بها الفرق بين نتائج التحليل و" التصورات العادية والفجة التى هى مجرد قشور وهراء" (المقدمة)؛ غير أنه كان تاجرًا، ثم موظفًا حكوميًا، وليس بروفيسورًا.

والأشياء الشخصية، يمكن أن تُصدَّر فى أحوال كثيرة شأنها فى ذلك شأن أى سلعة أخرى تمامًا.(٣٧٨) وهذا الاستنتاج، عند تطويره على نحو صحيح، يمكنه أن يقتلع جذور أى نظرة تعطى أهمية أساسية للميزان التجارى بحد ذاته. وعلى أى حال، فإن تشايلد لم يتقدم لشن الهجوم المباشر، تاركًا هذا الأمر لباربون بقدر ما أعلم. ولكنه جعل شن الهجوم أمرًا محتومًا. وبالمثل، فقد قادت فرضيته إلى نتيجتين طبيعيتين ولكنه فشل فى تحديدهما. تتلخص النتيجة الأولى، التى طوّرها باربون أيضًا، فى أنه إذا لم يكن فى تصدير الذهب والفضة ما يبعث على القلق فإن استيرادهما (زيادة عرض النقود) لا ينطوى على ما يبعث على الابتهاج. وتذهب النتيجة الثانية التى طوّرها كارى (١٦٩٦)، وإنْ (بعد فوات الأوان post festom)، إلى أن استيراد السبائك لا يضيف إلى ثروة بلد ما بأكثر مما يضيفه استيراد المواد الخام أو حتى أقل (لنلاحظ أن هذا الأمر ليس بعيدًا عن الشك دائمًا). كما أن عملية التحليل، التى توضحها هذه الأمثلة، قد تخلصت أيضًا من الأخطاء التى نوقشت سابقًا. ويمكن القول أن هذا قد تحقق فى نهاية القرن السابع عشر. صحيح أنه قد تم هز تلك الأخطاء أكثر من رفضها بصورة صريحة، الأمر الذى يفسر حقيقة استمرار وجود تعبيرات لغوية توحى بتلك الأخطاء حتى لدى كتاب مثل كارى، دافينانت، بتى، بارنتون، وكذلك لدى كتاب لاحقين مثل هاريس Harris ممن كانوا قد تحرروا تمامًا منها من حيث الجوهر.(٣٧٩) وصحيح أيضًا أن كل تلك الأخطاء

---

(٣٧٨) لا ينبغى خلط تلك النظرية بمحاجّة مون المماثلة ظاهريًا والتى تمت الإشارة إليها سابقًا. ففرضية تشايلد ليس فقط تذهب أبعد بل كانت تعنى أيضًا شيئًا مختلفًا بصورة كلية. فبخلاف الحال لدى مون، فإن فرضية تشايلد لا تفسرها حصرًا إمكانية أن يقود ذلك التصدير إلى استيرادات أكثر فى نهاية الأمر. ومن الناحية الأخرى، ينبغى علينا أخذ الحيطة من سوء تفسير محتمل. إذ يمكن أن يجد المرء فى تلك الفقرة استباقًا لمبدأ حركات الذهب الذى أخذ به ريكاردو والقائل بأن الذهب يتدفق إذا كان هو السلعة الأرخص نسبيًا. بيد أن تشايلد لا يتصور عنصر الميزة التجارية فى صادرات الذهب الفضة، ولكنه أشار فقط إلى أن مصلحة البلاد لن تتضرر عند تصدير الذهب والفضة. (حول النظرية النقدية لدى تشايلد، انظر الفصل السادس، القسم ٢ب والقسم ٧أ، أعلاه).

(٣٧٩) من الممتع ملاحظة أن الكتاب "الميركنتيليين" صاروا يدركون مخاطر المبالغة فى التشديد على النقود بحيث شرعوا هم أنفسهم باستعمال شعار المطابقة بين الثروة والنقود. ففى كراسة نسبت إلى دافينانت، جرت مهاجمة بوليكسفن على ذلك الأساس، رغم أن الأخير، فى عمله: Discourse، يعرّف الثروة من خلال السلع بشكل واضح، مع أنه، فى عمله: England and East India، لا يدين تجارة الاستيراد التى تقوم بها تلك الشركة إلا للطبيعة التافهة لتلك المستوردات التى لا يرى ثمة إمكانية لإعادة تصديرها إلى درجة تبرر حجة دافينانت (وغيره) حول تلك التجارة. وهذا الأمر، سواء أكان علمًا اقتصاديًا جيدًا أم سيئًا، لا يمت بصلة ما الى تلك المطابقة. كما جرى اتهام بوليكسفن نفسه أيضًا من قبل البروفيسور فاينر (المصدر السابق، ص ١٨) لقوله "إن الذهب والفضة هما الكنز الوحيد أو الأكثر فائدة لبلد ما ". ولكن لماذا ينبغى أن يعنى هذا القول أكثر من أن=

تواصلت، عند المستويات التى أشرنا إليها آنفًا كمستويات دنيا، إلى أن حلت محلها شعارات "ليبرالية" لم تكن أفضل فكريًا عند تلك المستويات.(٣٨٠)

(أ) **مفهوم الآلية التلقائية.** ثانيًا: لقد رأينا أن مفهوم الآلية التلقائية Automatic Mechanism – أى الآلية التى يمكن، إذا سُمحَ لها بأداء دورها، وإذا لم تكن الظروف مضطربة جدًا، الاعتقاد بأنها تضمن فى المدى البعيد علاقة

=الذهب والفضة هما "مخزن للقيمة" كانا صالحين لهذا الدور على أحسن وجه، وهو تشديد يمكن للمرء إيجاده فى غالبية الكتب المدرسية المتعلقة بالنقود فى القرن التاسع عشر؟ ويكفى هذا التفسير تمامًا لفهم ذلك القول: فبقدر تعلق الأمر بذلك الدور كمخزن قيمة، لا يمكن إلاّ للسبيكة أن تعوض عن خسارة سبيكة أخرى.

وتنبغى تبرئة بوليكسفن مما أرى أنها طعون لا مبرر لها، وذلك لصلاحيته كأحد الأمثلة الأساسية على الآراء المذكورة فى المتن. إذ يمكننا الإشارة إلى نقطة أخرى كان فيها غير محظوظ إلى حد إثارة استياء نقاد مذهب حرية التجارة. فقد كان "لا يزال" يؤمن بأن موازنة التجارة مع كل بلد على حدة هى أمر له معناه– وهو رأى، حتى يرتاح أولئك النقاد، كان قد هجره تشايلد وباربون، وحتى مون فى نهاية الأمر. ولكن إذا اشترطنا أنه يريد التوجيه والتخطيط فعلاً– علمًا بأن مدى توفر الأساس المنطقى لتلك الرغبة هو موضوع آخر– فإن رأى بوليكسفن، كما تم توضيحه حينما ناقشنا مالينيس، معقول تمامًا كما هو شأن توصيته بوضع حد أعلى لصادرات النقود إلى الهند. وعليه، فليس ثمة سبب مهما كان للاستغراب من استمرار تلك الفكرة أو الأفكار المشابهة لها: فالمؤلف المجهول لكتاب Short Notes and Observations in Point of Trade.1662 كان، من زاويته كمخطط، على حق كامل فى شجب استيراد السلع التافهة وغير الضرورية مثلما كان كذلك رالف ماديسون Ralph Maddison أيضًا (Englands Looking In and Out. 1640) فى رأيه القائل بضرورة توسيع السيطرة لتشمل"كل تجارة معينة ".

(٣٨٠) كتوضيح لكل من العبارة الواردة فى المتن وللأساس المنطقى لطريقتنا فى تقييم و" تحديد مكانة" placing الكتاب الميركنتيليين (وغيرهم طبعًا)، دعونى أعطى مثالاً متأخرًا عن حدوث ما يمكن أن يعتبره معظم الناس أخطاء ميركنتيلية نمطية. ففى كتابه: (Della pubblica felicita 1749)، الفصل السادس عشر، جعل ل. أ. موراتورى L. A. Muratori من فكرة السماح بخروج أقل ما يمكن من النقود خارج الدولة (fare, che esca dallo stato men Danaro, che si puo) واستيراد أقصى ما يمكن منها (e che ve ne s' introduca il piu che si puo) المسلمة الرئيسة التى ينبغى أن تحكم السياسة الاقتصادية – وهو استنتاج قام جاليانى Galiani بمهاجمته فورًا (١٧٥١). انظر كذلك: A. Graziani, Le Idee economiche degli scrittori emiliani e romagnoli 1893). وهنا، فأنا لا أحاول تلطيف ذلك الاستنتاج بتفسيره تفسيرًا "متفهمًا". كما سأوافق على كل أوصاف البروفيسور فاينر الحادة إذا كانت تسرى على حالات كتلك الحالة فقط. ولكنى أعتقد أن من المهم، لفهم تاريخ علم الاقتصاد بصورة صحيحة، التشديد على المستوى الواطئ لتلك الحالات (نسبةً إلى تواريخها طبعًا). وتستمد تلك الحالة قيمة توضيحية إضافية من حقيقة أن موراتورى كان رجلاً بارزًا جدًا فى حقول أخرى. وأنه كان بارزًا حتى كمؤرخ اقتصادى. بيد أنه لم يعرف كيف يستخدم ذلك النوع من الجهاز التحليلى الذى يمثل تطوره موضوع هذا الكتاب. وعليه، فقد كتب موراتورى أمورًا معروفة أو أمورًا تافهة حينما تناول موضوعات تتعذر معالجتها بنجاح من دون ذلك الجهاز. ولم تكن تلك الأمور التافهة النمط المميز لأعمال معاصريه من الكتاب ممن امتلكوا السيطرة على جهاز تحليلى كالذى كان متاحًا حينذاك. وليس من شأن تلك الأمور التافهة سوى تشويه الصورة إذا سُمح لآرائه تجاه تلك الموضوعات أن تبرز بينها.

توازنية بين الأرصدة النقدية money stocks، ومستويات السعر، والدخول، وأسعار الفائدة، الخ، للبلدان المختلفة-[٣٨١] لم يكن كليًا خارج نطاق رؤى أى من الكتاب "الميركنتيليين" الذين يود المرء الاستشهاد بهم: فقد أدرك سيرا الكثير عن ذلك المفهوم، وأدرك ميسلدن ومون القليل عنه، بينما أدركه ماليينس على نحو كامل تقريبًا. ويُفترَض بالمساهمات التى نوقشت أعلاه توًا، إذا جاز لنا استعادتها والتأمل فيها هكذا، أنها جعلت النظرية الناضجة لتلك الآلية قضية من السهل تنسيقها وإعادة صياغتها. ولكن مثل هذه الصياغة المحددة هى مهمة صعبة على نحو لا يصدق، ويحتمل أن تنتهى المحاولات الأولى لتحقيقها إلى الفشل- كما يبين هذا، مرة أخرى، تاريخ كل العلوم: حيث تقدم الديناميكا الحرارية المثال الجيد على ذلك. ولم ينجز هذه الصياغة المحددة أى من الكتاب المذكورين أعلاه. وثمة محاولة لنورث. فقد وجد نورث أن هناك آلية يسحب بموجبها كل بلد "كمية محددة" من النقود تكفى بالضبط لمواصلة عمليته الاقتصادية بشكل عادى (عند، وبعد التكيف مع، المستوى الملائم للأسعار- وهو قيد لم يضفه هو على أى حال). ولكنه أخفق تمامًا فى محاولة وصف تلك الآلية. وكان لوك محظوظًا أكثر. لقد استخدم حتى الأداة، التى طورها هيوم فيما بعد، لوصف ما يحدث لو أن نصف النقود الموجودة فى بلد ما تختفى فجأة وأدرك أن من شأن ذلك أن يحد من الاستيرادات ويزيد من الصادرات. ومع ذلك، فلم يصل إلى الاستنتاج الذى يبدو واضحًا بالنسبة لنا (أو بدا كذلك فى العشرين سنة الأخيرة). ولكن، لوضع الأشياء فى سياقها التاريخى، ينبغى إدراك أن تلك القلعة، رغم أنها لم تتصدع قبل منتصف القرن الثامن عشر، إلا أنها تعرضت للاجتياح فى آخر الأمر، ليس عن طريق هجوم جديد من جبهة أخرى أو من خلال طريقة هجوم جديدة، بل عبر الضغط على الصدع الذى أحدثه الكتاب "الميركنتيليون". ومن الممكن توضيح هذا بسهولة بتقديم عرض مختصر للتطورات اللاحقة التى ستحملنا، فى الوقت نفسه، ليس فقط إلى كتاب Wealth of Nations ولكن إلى ما هى أبعد منه: إلى عتبة المناقشة التى أثارها تجميد المدفوعات النقدية المعدنية (قانون التقييد المصرفى Bank Restriction، ١٧٩٧).

(٣٨١) حول تلك الآلية، انظر الهامش الخاص بميزان المدفوعات (القسم الرابع، الهامش رقم ٦، أعلاه).

وقد حقق جيرفايس Gervaise [٣٨٢] التقدم الجوهرى التالى. إذ أضاف الفرضية، التى لم تُطرح قط بوضوح شديد من قبل، والقائلة بأن زيادة معينة فى "الائتمان" (لنقلْ، بنكنوتات) سوف تزيد من الدخل و الاستهلاك وبالتالى تخفض من الصادرات وتزيد من الاستيرادات وتقود، بهذا الشكل، وكما كانت ستفعل زيادة معينة فى كمية المعادن النقدية بالضبط، إلى تدفق هذه المعادن نحو الخارج، مما سيفرض تقييد الائتمان فى آخر الأمر. وهى مساهمة مهمة وجديرة بالتقدير، خصوصًا لتشديدها على "منهج الدخل، income approach. وبطبيعة الحال، فإن تلك الفرضية تتضمن فهمًا كاملاً للآلية الأساسية التى نتحدث عنها ما دامت تطوّر نتيجة محددة منها. ولكن القيمة الفعلية لآلية جيرفايس التلقائية لا تزال غير

---

(٣٨٢) لم أذكر: Simon Clement, A Discourse of the General Notions of Money, Trade and Exchange.., 1695 الذى أشاد بمساهمته أنجل Angell بقوة (مصدر سابق، ص ٢١ وما بعدها). ولكن كانت هناك ميزة طفيفة فى وصف آلية نقطة النقود المعدنية specie-point mechanism التى كانت مفهومة تمامًا من قبل أكثر من مائة سنة. ومع ذلك، كانت ثمة ميزة فى وصف سيمون كليمنت الدقيق لسلسلة الحوادث التى يخلقها تخفيض العملة إذا لم تتجاوب الأسعار المحلية معه: فالسبائك سوف تتدفق، والصادرات تزداد والاستيرادات تتدنى. ولم يكن كليمنت أول من أدرك ذلك ولكن صياغته، بقدر ما أعلم، كانت أول صياغة محكمة للجزء الخاص من الآلية التى وُضعت مع إدراك كامل لأهميتها. وقد يمكن الادعاء بهذا الحق لكتابه ككل. وإذا أضفنا إليه مساهمة الكتاب، الذين نعرض إليهم هنا، فسيتبين أكثر أن كل عناصر ما كان سيصبح نظرية "كلاسيكية" كانت قد تطورت قبل عام ١٧٠٠.

Isaac Gervaise, The System or Theory of the Trade of the World. Treating of the Different Kinds of Value.Of the Ballances of Trade.Of Exchange.Of Manufactures.Of Companies. And Shewing the Pernicious Consequences of Credit , and that it Destroys the Purposes of National Trade 1720). إن هذا الكتاب الصغير الرائع، الذى لا تقلل من قيمته قليلاً إلا بضع زلات وصياغة غير محكمة (كما يحدث مثلاً حينما يدع إسحاق جيرفايس المعادن الكريمة تتوزع بين البلدان وفق عدد سكانها ولكنه يعالج الاعتراض الواضح على هذا بتفسير مرضٍ بصورة جلية)، كان قد اكتشفه، كما أعتقد، البروفيسور اللاحق فوكسويل Foxwell الذى اعتبره "أحد أقدم أنظمة الاقتصاد السياسى الأساسية ويبيّن إحدى أقوى الحجج العملية لمذهب حرية التجارة". ومع ذلك، فالفضل يعود إلى البروفيسور فاينر Viner فى أن صفحات ذلك العمل الأربع والثلاثين تأخذ المكانة التى تستحق فى تاريخ علمنا من الآن فصاعدًا (انظر فاينر، مصدر سابق، ص ٧٩ وما بعدها).

وانتهز الفرصة للفت الانتباه إلى القسم الذى يعود للبروفيسور فاينر المتعلق "بالآلية التلقائية لتوزيع المعادن الثمينة" الذى هو، بوصفه الجزء الأهم من عمل ممتاز، ليس فقط أغنى كثيرًا من عرضى من حيث المادة، بل يمثل أيضًا إحدى أكثر المقالات أهمية التى كتبت فى أى وقت مضى حول الموضوع المثير عن: كيف أن نظرية ما تصارع من أجل البقاء. ومن المؤسف أن الكاتب، فى ذلك القسم كما فى أجزاء أخرى من عمله، يفشل فى التمييز بين التقدم فى التحليل والتقدم من ناحية اعتناق مذهب حرية التجارة، أو، بعبارة أخرى مختلفة إلى حد ما، التمييز بين ما يفهمه كاتب معين من عمليات اقتصادية معينة وبين فكرته عنها. سنصادف أيضًا هذا الخلط العام بعد قليل حينما ندرس النظرية العامة للتجارة الدولية.

مرضية، رغم أنها أفضل من الآليات التى نشرت من قبل. ومع ذلك، فلا يتطلب الأمر سوى إضافة بضع فقرات من مالينيس لكى تصبح تلك الآلية مرضية. وعلى أى حال، ثمة رماة بارعون كانوا قد اقتربوا أكثر وأكثر من إصابة مركز الهدف القديم. وكان كانتيلون وهيوم أكثر هؤلاء بروزًا ممن أصابوا الهدف بالفعل.(٣٨٣) وحقيقة أن مقالة هيوم أثارت بعض المعارضة تشهد على جدارته، كما تشهد الوقائع اللاحقة على أنه أضاف نقاطًا عدة كانت جديدة، بقدر ما أعلم، وعلى أنه، بخلاف بعض اقتصاديى القرن التاسع عشر، لم يثق بالآلية التلقائية بشكل غير مشروط، مع أنه فشل فى التشديد على الاحتكاكات frictions والاضطرابات disturbances التى قد تصحب أداءها لدورها. ومع ذلك، فقد تمثلَ إنجازه بخاصة فى أنه نفضَ غبار الأخطاء التى تتضمنها أجزاء من الإرث "الميركنتيلى" وتجميع هذه الأجزاء وتحويلها إلى نظرية شاملة منسقة.(٣٨٤) بيد أن هذا هو كل شيء. إذ لم تتم إضافة شيء ذى أهمية كبرى خلال بقية القرن. ولم يستطع سمث، فى عمله Wealth of Nations أن يتجاوز هيوم. على العكس، فقد تخلف عنه. وفى الواقع، فإننا لا نبتعد كثيرًا عن الحقيقة حينما نقول أن نظرية هيوم، بما فيها تشديده المفرط على حركات السعر كرافعة لتحقيق التسويات، لم يتم تحديها من حيث الجوهر حتى عشرينيات هذا القرن.

---

(٣٨٣) كان عمل ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon: Essai sur la nature du commerce en general الذى تم ذكره من قبل، قد تمت كتابته (وتداوله) حوالى عام ١٧٣٠ ولكنه لم يُنشر حتى عام ١٧٥٥. أما عمل هيوم فهو ("Of The Balance of Trade: "Political Discourses 1752) الذى يرد فى كتاب (Essays,Moral, Political and Literary (ed.1875, vol. 1, pp. 330 et seq. وليس من شأن مقارنة هيوم بكتاب آخرين، ممن يمكن أن يقال أنهم أصابوا الهدف، إلا أن تؤدى إلى إبراز جدارته على نحو أكثر وضوحًا. ويمكن ذكر اثنين من أولئك الكتاب: ياكوب فاندرلينت Jacob Vanderlint الذى كان أسبق منه (,Money Answer all Things, 1734 – ص١٥ من الطبعة الجديدة من طبعات ج. هـ. هولاندر J. H. Hollander) وجوزيف هاريس Joseph Harris (Essays on Money and Coins, 1) الذى أعقب هيوم، على الأقل بحسب الاهتداء بتاريخ النشر عام ١٧٥٧.

(٣٨٤) كل من يعرف شيئًا ما عن تاريخ العلم بصورة عامة لن يشك بوجود رغبة لدى بتقليل أهمية إنجاز من ذلك النوع. وعلاوة على ذلك، فقد يكون العمل أصيلاً تمامًا "من الناحية الذاتية " بالمعنى الذى كان به عمل منجر Menger، مثلاً (انظر الجزء الرابع، الفصل الخامس، القسم الأول، أدناه) رغم وجود كل الرواد الآخرين. فكل الاكتشافات الكبرى ينبغى أن تتكرر مرة تلو المرة. أخيرًا، ليس ثمة مجال لوجود اختلاف واضح فى الرأى تجاه قضية حجم التقدم الذى حققه فعلاً كتاب القرن السابع عشر. ومع ذلك، فلا أجد من تبرير لتأكيد البروفيسور أنجل Angell أن هيوم "دمّرَ نظرية الميزان التجارى بضربة واحدة" (مصدر سابق، ص ٢٦). فهذا لا يعنى سوى تكرار غلطة أخرى قديمة تعود للقرن التاسع عشر.

[ترك ج. شومبيتر الملاحظة التالية: "برجاء ترك فراغ صفحة واحدة" وأضاف بقلم رصاص ثلاثة أسماء: ميلون Melon، دوتو Dutot، وجاليانى Galiani، وذلك للتذكير.]

(ب) أسس نظرية عامة للتجارة الدولية. ثمة نقطة ثالثة ينبغى علينا إضافتها إلى عمل مجموعتنا من الكُتاب. فكما عبَّدَ هؤلاء الكتاب الطريق نحو نظرية الآلة التلقائية لحركات الذهب والفضة، فقد فعلوا المثل بالنسبة لنظرية الآلية التلقائية لحركات السلع. وبعبارة أخرى، لقد خرجوا من تلك المرحلة ما قبل العلمية، التى لم يكن فيها أى أساس نظرى لحجج الحماية بقدر ما كان فيها من أساس معيب، وشرعوا بوضع أسس النظرية العامة للتجارة الدولية التى تشكلت فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر. ويمكننا تمييز خطوتين من تقدمهم من الناحية المنطقية، وإن ليس من الناحية التاريخية.

تمثلت الخطوة الأولى فى قيام هؤلاء الكتاب بتأهيل وإحكام الحجج البدائية. فقد أدركوا أن المزايا المباشرة والمرئية التى تهدف إجراءات الحماية إلى تأمينها هى مزايا غير صافية قط أو، كما يمكننا صياغتها أيضًا، أن هناك أمام كل فرضية عن تلك المزايا فرضية مضادة عن آثار خفية أو غير مرئية يحمل الكثير منها طابع التكلفة. وترد فرضيات كهذه فى حجة كارى المتعلقة باستيراد المواد الخام، أو حجة كوك عن استيراد كل من المواد الخام والسلع المصنوعة، أو حجة كوك ويارنتون عن فكرة الرخص والوفرة، أو حجة يارنتون حول المزايا التى تتراكم لبلد ما نتيجة لازدهار جيرانه، أو حجة باربون– التى ترد كما أعتقد لدى كثيرين ولكنها لم تقف على قدميها بصورة واضحة قبل باربون – والتى تذهب إلى أن الضوابط والقيود تدمر على الدوام بعض عناصر الثروة الكامنة. ومن عادة النقاد عمومًا، الآن أو فى الماضى، أن يقولوا أن كُتابنا، حينما يطرحون محاجّات كهذه، إنما يناقضون آراءهم "الميركنتيلية" أو يرتدون عنها جزئيًا، أو يصبحون "انتقائيين". ولكن، مهما كان موقف النقاد صحيحًا من زوايا أخرى، فإن تلك المحاجّات وما تتضمنه من تحفظات تمثل ببساطة، من زاويتنا، النتيجة المحتومة للمحاولات الناجحة بصورة متزايدة لرؤية أكثر من ناحية واحدة من القضية.

وقد حقق كتاب من النوع نفسه فى القارة فتوحات مماثلة. ولن يدهشنا، بشكل خاص، أن نعلم أن الكُتاب الهولنديين كانوا فى الطليعة. والمثالان البارزان هما جراسفينكل وبيتر دى لا كورت.(٣٨٥)

وهكذا، فقد تم تدريجيًا كشف جوانب إضافية وأقل وضوحًا، وإن بطريقة غير نظامية كليًا. ولكن من بين كل القطع المتناثرة حول الواقع الاقتصادى التى تم اكتشافها، فقد كان هناك عمل على درجة كافية من القوة لتنسيق كل الأعمال الأخرى ووضع البنية لنظرية شاملة للتجارة الدولية أو حتى للتجارة بشكل عام. ويبدو أن تشايلد كان أول من توصل (١٦٦٨-١٦٧٠) إلى فكرة واضحة عن القيمة التفسيرية للحقيقة البسيطة القائلة بأن السلع تميل للبحث عن السوق الأكثر ملاءمة لها. وإذا استعملنا تعبير دافينانت Davenant الذى طوّرَ الفكرة فى تسعينيات القرن السابع عشر، فإن ثمة "قنوات" محددة تجدها التجارة بنفسها تحت تأثير الربح المتوقع، أو لوضع الفكرة بطريقة أخرى. إن حافز الربح يقدم مبدأ لضبط regulatory principle نشاط أعمال "غير منضبط" unregulated business activity، دولى ووطنى، ويخلق نتائج قد نحبها أو لا نحبها ولكنها نتائج محددةdetermined وليست مشوشة chaotic. والفرضيات التى تتضمن هذا الاكتشاف أو تشير خصيصًا إلى ذلك المبدأ فى حالات محددة تقع فى القرن السادس عشر أو حتى فى وقت أبكر. وكان هذا المبدأ مألوفًا طبعًا بصورة تامة

(٣٨٥) Drick Graswinckel, Placaebook op het stuk van de Leeftocht (مجموعة الضوابط الخاصة بالمواد الغذائية، ١٦٥١) الذى يتضمن الجزء الثانى منه تحليلاً ناقدًا للسياسات التى تمثلها المادة القانونية المجمعة فى جزئه الأول. إن مواقف غرانسفينكل من الضرر الناجم عن حظر تصدير الحبوب، وهى ممارسة أصبحت شاملة عمليًا فى القرن الثامن عشر، لم تكن جديدة عام ١٦٥١: فقد صادفنا مواقف مماثلة فى العمل: Discourse of the Common Weal ولا يمكن اعتبارها جديدة تمامًا حتى حينذاك. ولكن جرانسفينكل كان يتمتع بإدراك أعمق لآلية السعر ذات الصلة، وبخاصة لوظيفة مفهوم forestalling أى الشراء بالجملة بقصد الاحتكار والبيع بأسعار عالية. كما أن بيتر دى لا كورت Pieter de la Court: ..Interest van Holland (١٦٦٢؛ الذى صدرت طبعته الثانية عام ١٦٦٩ تحت عنوان: Aanwysing der heilsame politike Gronden en Maximen van de Republike van Holland en West-Vriesland؛ وترجمته الإنجليزية: ..Political Maxims، التى تنسب، عن خطأ، هذا العمل إلى جون دى وت John de Witt، تمت عام ١٧٤٣؛ وأنا لا أعرف غير تلك الترجمة) يقدم محاجّة عن الحرية الصناعية وتعريفات محدودة بشكل رئيسى- يمكن مقارنتها بتعريفات كوك لعامى ١٦٧٠ و ١٦٧٥، وهى أفضل منها فى بعض النواحى- وتكمن ميزتها الأساسية فى تحررها من الأخطاء فى التفكير. وينبغى تقدير كلا الكاتبين تقديرًا عاليًا فى أى تاريخ للفكر والسياسة الاقتصاديين. ومع ذلك، يصعب جدًا أن نقول أكثر من ذلك بالنسبة لمساهماتهما فى التحليل.

للسكولائيين. ولكنه، من ناحية أخرى، لم يتطور كليًا حتى ليون فالراس. بيد أن الكُتاب الميركنتيليين ساعدوا على وضع ذلك المبدأ فى موضعه الأساسى فى نظرية التجارة الدولية.

ولكن تشايلد أو دافينانت لم يذهبا بعيدًا فى تطوير ذلك المبدأ. ومع ذلك، فإن باربون قد فهمَ الآلية بدرجة كافية كتلميح لنظرية التوازن فى تجارة السلع الدولية، على الأقل فى صورة الفرضية القائلة– التى تورد دون ذكر الشروط الضرورية– بأن القيود على الاستيرادات تقيد الصادرات بنفس القدر. ولا أجد أكثر من هذا لدى أى من كتاب القرن السابع عشر. وبشكل خاص، لم يتم إلا القليل لتطوير المحاجّة المتعلقة بالتوزيع الإقليمى للعمل. ومن غير المؤكد طبعًا أن هذا التوزيع كان مجهولاً للجميع فى شكله الأكثر أولية. فقد أسسَ أرمسترونج Armstrong وهاليس Hales التجارة الدولية، فى القرن السادس عشر، على حقيقة أن البلدان المختلفة التى تعيش تحت ظروف مختلفة تنتج سلعًا مختلفة بحيث يمكن مبادلة الأجزاء الزائدة منها على نحو مفيد لكل البلدان ذات العلاقة. وقد فكّرَ حتى نورث بالتجارة الدولية بنفس الروح بوصفها "مبادلة للأشياء الزائدة"، شأنه فى ذلك شأن جروتس (1625) Grotius. ومن المؤكد أن الحقيقة الأهم القائلة بأن هذه المبادلة ستغيّر من الأنظمة الاقتصادية للبلدان التى تتاجر فيما بينها ترد فى عدة تلميحات عملية، وبخاصة عن العلاقات الاقتصادية بين إنجلترا وأيرلندا، وكذلك فى أفكار دافينانت الأكثر عمومية (كما، مثلاً، فى عمله: Essay on the East-India Trade, 1696)، ولكن لا يبدو أن هناك من أدرك بصورة كاملة أهميتها كنقطة انطلاق للتحليل أو كانت لديه أى فكرة عن مبدأ التكاليف المقارنة. وبشكل خاص، فإن نورث لم يفعل شيئًا سوى تلخيص مساهمة الكتابات "الميركنتيلية" حتى عام ١٦٩١ بصورة غير كاملة ولكن فعالة.

ولكن لم يناصر أى من الكتاب الآخرين مذهب حرية التجارة بشكل تام. نورث وحده فعل ذلك. وكان هذا هو الشيء الأكثر أهمية طبعًا بالنسبة لمفسرى تاريخ التحليل الاقتصادى الذين لم يهتموا بشيء غير مذهب حرية التجارة ولم يعرفوا أى معيار للانتقاد سوى المسافة التى تفصل كاتبًا معينًا عن ذلك المذهب. فقد كان هناك، بالنسبة لهم، ظلام الخطأ "الميركنتيلى" من ناحية، والضوء الخالد لـ"المذهب الليبرالى" من ناحية أخرى؛ وقد شعَّ هذا الضوء بوجه الظلام وبددّه

تمامًا بحيث لم يبقَ منه شيء غير استغراب الليبراليين المصطنع من مسألة كيف يمكن للمرء أن يكون جاهلاً إلى ذلك الحد. وهنا، فإن النظر إلى تاريخ ذلك الزمن فى صورة تناقض حاد هى طريقة خاطئة كليًا. ومن الجوهرى جدًا إدراك هذا الأمر لتكوين فهم صحيح لتطور علمنا بحيث يتعين علينا أن نتوقف للحظة، حتى مع المخاطرة ببعض التكرار، لكى نستوضح طبيعة الخلط confusion الذى نبع منه ذلك الرأى.

فحتى إذا كنا ندرس تاريخ المذاهب السياسية، فإن من الضرورى أن نوضح أن قوى مذهب حرية التجارة لم تتجمع ببساطة خارج المعقل الميركنتيلى ثم انقضّت عليه- فهذا لا يصح إلاّ على الحزب الزراعى المحافظ الذى كان يعارض حينذاك بقوة منشآت الأعمال الكبيرة والحماية - ولكنها تشكلت فى داخل هذا المعقل إلى حد بعيد. وهذا ينبغى أن يروق للماركسيين لأن الدعم الحاسم لمذهب حرية التجارة الإنجليزى جاء، رغم كل شىء، من نفس الطبقة البرجوازية التى كانت قد دعمت الحماية من قبل. ولكن التقدم فى التحليل، الذى هو محل اهتمامنا الوحيد هنا، لم يكمن قط فى قضية حرية التجارة أو المذهب اللبرالى الناشئ. فالتقدم التحليلى كان يمكن أن يتحقق من دون تحول أحد نحو مذهب حرية التجارة أو اللبرالية، وكان بوسع حرية التجارة والليبرالية أن تحرزا انتصارهما السياسى دون أن يدعمهما ذلك التقدم. ويمكن أن تقنعنا بهذا الأمر، مثلاً، فكرة أن المحاجّات القديمة عن الحماية، المبينة أعلاه، لم تتأثر بالتحليل اللاحق الذى صمّمه الليبراليون لخدمة سياسة التجارة الحرة. فهذا التحليل لم يثبت شيئًا سوى وجود "آلية تلقائية". وفى الواقع، لا يمكن القول بأن معرفة هذه الآلية ليس مهمًا بالنسبة للممارسة. فعندما تتطور هذه الآلية بصورة تامة، فإنها تَحول دون اعتناق الناس لمذهب الحماية أو مذهب حرية التجارة لأسباب خاطئة. ولكن، فيما عدا هذا، فهى ليست السيد بل الخادم للقرارات التى نتوصل إليها. ويمكنها أن تخدم وتعقلن قرارات الحماية وقرارات حرية التجارة بالدرجة نفسها تمامًا، ولكنها، بذاتها، لا تكفى لفرض أى منهما.

ومن السهل تطبيق هذا على حالة نورث المحددة. فولاؤه للحزب المحافظ Tory ربما كان يتمشى مع آرائه المناصرة لمذهب حرية التجارة أكثر مما يتماشى مع تحليله. وبقدر تعلق الأمر بهذا الأخير، فإننا لا نحتاج لإدراك أن نورث كان

يمكن أن يصل إلى استنتاجات "ميركنتيلية" دون ارتكاب أخطاء أو عدم انسجام، إلا إلى افتراض أنه تبنى إحدى تلك الحجج للحماية أو أنه وجد ببساطة أن بوسع بلد ما أن يستفيد من نظام معد جيدًا بشأن التعريفات الجمركية. وعليه، يمكننا أن ننبذ قناعاته حول حرية التجارة كشىء غير ذى صلة حينما نريد تقييم جهازه التحليلى. ولكن ليس من الصعب إدراك ما يلى حينما ننظر إلى هذا الأخير. أولاً، قرابته من جهاز باربون التحليلى.(٣٨٦) ثانيًا: أن بقية أفكاره تأتى من عناصر قديمة تمامًا: فالثروة تتكون من كل ما يلبى الحاجات؛ والنقود سلعة يمكن أن يتوافر الكثير منها مثلما يمكن أن يتوافر القليل؛ ولا معنى من حظر تصديرها أو لاتخاذ إجراءات لتأمين كمية كافية منها؛ وقوانين الإنفاق (على الطعام والكساء) أضعفت من حوافز التجارة؛ وهكذا. ومن الصحيح، كما هو واضح، أن نقول أن عمله التحليلى كان قد تطورَ عن عمل "الميركنتيلين" التحليلى بدلاً من أن نقول أن علاقتهما كانت علاقة تضاد حاد.

(ج) **التوجه العام نحو مذهب حرية التجارة.** دعونا، مرة أخرى، نتتبع التطورات حتى تاريخ نشر كتاب Wealth of Nations. من الملائم أن نميِّز بشكل صارم تطور سياسات حرية التجارة و مذاهب حرية التجارة عن تطور التحليل الذى كان مرتبطًا بكليهما.

حينما نأخذ كل العقبات التى تقف فى ذلك الطريق كما ينبغى، يمكننا إدراك التوجه العام نحو مذهب التجارة الحرة، كما أعتقد. ففى إنجلترا، أكد هذا الاتجاه نفسه فعلاً فى المعارضة المتزايدة لقوانين الملاحة والإجراءات "الميركنتيلية" الأخرى مثل هيئة التجارة لعام ١٦٦٨. والأكثر أهمية هو الهجوم على النظام الذى أقامه المحافظون عام ١٧١٣ تحت حكم هارلى والقديس جون: فقد مضى الشرطان الثامن والتاسع من اتفاقية السلام فى أوترخت بعيدًا نحو حرية التجارة مع فرنسا. وقد انتهى الهجوم إلى فشل. لقد أخفق المحافظون فى تنفيذ تلك الشروط وتمسك النظام الإصلاحى اللاحق (نظام والبول Walpole أولاً وبيلهامس Pelhams من ثم) بسياسة الحماية بشكل صارم. وكان لدى الحكومات، من حكومة بيوت Bute

(٣٨٦) تتمثل النقطة الوحيدة التى قام فيها نورث North بتجاوز باربون Barbon فى فرضية مرتْ بنا من قبل فى مناسبة سابقة (الفصل السادس، القسم السابع، أعلاه) أى أن الفائدة المنخفضة ليست هى السبب للثروة المتزايدة بل نتيجة لها. وقد تنبغى أيضًا الإشارة إلى نظريته الأولية للفوائض gluts. بيد أنها بدائية جدًا بحيث أنه ليس ثمة معنى من التشديد عليها.

إلى حكومة نورث North، هموم أخرى، ولكن شلبورن Shelburne وبخاصة بِت Pitt الأصغر، توجها صوب تعريفات أقل حجمًا وأدنى مستوى حيث شكل عقد الاتفاقية التجارية مع فرنسا عام ١٧٨٦ إنجازًا كبيرًا لهذا الأخير. وقد توقف التقدم اللاحق لحوالى ثلاثين سنة بسبب الحروب الثورية والنابليونية التى استؤنفت بعدها سياسة بِت فى عشرينيات القرن التاسع عشر (على يد هوسكسين). وكما يمكننا أن نرى من هذا، فقد ظلت فرنسا تواكب ذلك التقدم بقوة. ولكن كانت هناك مشكلتان إضافيتان: إذ لم تتحقق التجارة الحرة على الصعيد الداخلى حتى قيام الثورة، رغم أن الإدارات المتتالية حاولت إرساءها، وطرح الوضع الزراعى إلى الصدارة مشكلة حرية تجارة الحبوب، وبخاصة حرية تصديرها.[٣٨٧] أما فى الولايات الألمانية والإيطالية، فلا نجد، لأول وهلة، غير تواصل تطور النظام "الميركنتيلى". ولكن عقلنة هذا الأخير قادت، فى حالات عدة، إلى تقليص الأعباء عن التجارة فيما بين المدن، وبخاصة المتاجرة بالمواد الخام والمنتجات شبه المصنوعة. وكما هو متوقع، فإن توجهًا أكثر وضوحًا نحو حرية التجارة أكد نفسه فعلاً فى الأراضى المنخفضة فى القرن السابع عشر.

وقد تحرك المذهب بسرعة أكثر. وأخذ الإيمان بحرية التجارة ينتشر كجزء من مذهب عام لعدم التدخل. وبالنسبة للجمهور البرجوازى، فقد تكسرَ هذا الدافع ببساطة على صخرة التعقيد الإدارى البيروقراطى الذى أصبح قويًا جدًا إلى حد أن مواجهته قد تعذرتْ حتى على المصلحة الشخصية المباشرة أحيانًا. أما بالنسبة للكتاب، أو قسم منهم، فثمة دافع مماثل اتخذ طابعًا فلسفيًا: كل فرد أخذ ينظر بشكل متزايد إلى فكرة حرية التجارة كجزء من الحرية الفردية التى تتضمن، كما كان يُعتقَد، "الحق الطبيعى" بالمتاجرة كما يشاء الفرد نفسه. وهذه الحجة، التى استعملها هوجو جروتس Hugo Grotius بالفعل ويمكن تتبعها لدى جماعات القانون الطبيعى المختلفة، بما فيهم الفزيوقراط، وحتى النفعيون الإنجليز تخلو طبعًا من المعنى العلمى بصورة تامة.[٣٨٨] ولكن هذه الحجة مهمة بالنسبة لنا، أولاً: لأنها

---

(٣٨٧) فى إنجلترا، تم إصدار جائزة لتشجيع الصادرات عام ١٦٨٩ لعبتْ دورًا طبعًا فى المناقشة التى جرت حينذاك. وبخلاف ذلك، لم تتصادم السياسة الزراعية الإنجليزية كثيرًا مع الاتجاه العام الموصوف أعلاه حتى عام ١٨١٥.

(٣٨٨) آمل أن أكون قد نجحت تمامًا من قبل فى إيضاح أن دفاعى عن مفهوم القانون الطبيعى كأداة تحليل لا يعنى استعماله كوسيلة لاستخلاص قواعد على غرار droits de l' homme {حقوق الإنسان}.

كانت ترتبط دائمًا عمليًا بتصريحات وضعية positive statements عن الآثار الاقتصادية- وهى تصريحات تملك حقًا معنى علميًا وتنبغى معالجتها بمعزل عن تلك الحجة؛ ثانيًا: لأننا هنا (من الناحية العلمية) بصدد مؤثر غير مشروع أضعف من حدة ملكة الانتقاد وأضفى التحيز على التفكير الاقتصادى لدى أفضل الكتاب.

وكما سيتضح أكثر فيما بعد، فإن نقاط الضعف التى لا يسهل تفسيرها بأى طريقة أخرى يمكن إرجاعها إلى هذا التأثير الذى توحدَ على نحو مفهوم مع مذهب اليد الخفية Invisible Hands حتى فى حالتى كينيه وسمث. ويمتد هذا التأثير طبعًا حتى إلى المعتقدات الشائعة التى تفضل مذهب عدم التدخل الذى سيطر على مقاهى وصالونات معينة وبشّرَ بعقيدة حرية التجارة لليبراليى القرن التاسع عشر التى ليس لها شأن بالبصيرة العلمية أكثر مما كان لأى من العقائد الشائعة للمذهب الميركنتيلى.

ومع ذلك، كان التقدم التحليلى بطيئًا. وأثبتت المجادلات، التى ثارت حول القضايا السياسية التى شدّت الاهتمام العام، أنها عقيمة بصورة تثير الدهشة من هذه الناحية. وأن الجدل الذى أثارته سياسة الحبوب الفرنسية،[٣٨٩] مثلاً، لم يثمر عن

(٣٨٩) ويمكننا أن نلاحظ مثالاً آخر. فعندما تم إعلان الشروط المتعلقة بحرية التجارة من اتفاقية أوترخت للسلام Utrecht، امتشق أنصار الحماية أسلحتهم. ومن بين أمور أخرى، فقد تم تأسيس مجلة اسمها: The English Merchant (التى أُعيد إصدارها عام ١٧٤٣)، حيث ألقى المساهمون فيها ضوءا مهمًا على حالة الحماية. وينبغى ذكر غوشاو غى Joshua Gee بشكل خاص من بين أولئك المساهمين. كانت له بحوث حول الحماية مثل: The Trade and Navigation of Great Britain considered (1729)، وكان مذهبه الحمائى يرتكز على حجة التشغيل بالدرجة الأولى. وبشكل عام، لم تكن أعمال جى والمساهمين الآخرين غير ذات قيمة بأيةِ حال، ولكونها كانت معدّة لتيسير التلقى الشعبى لقضية من قضايا ذلك الزمن، فهى تصلح جيدًا لأن تُقدَم كدحض للاعتقاد العام القائل بأن "المذهب الميركنتيلى" فى القرن الثامن عشر كان مجرد ركام من هراء. ولكنها، بقدر ما أعلم، لا تتضمن أى شىء يهمنا هنا. أما المجلة المضادة، المحافظة، فهى Mercator أو Commerce Retrieved، وقد صدرت من أيار ١٧١٣ إلى تموز ١٧١٤ ثلاث مرات فى الأسبوع، وكان يقف وراءها رجل واحد إلى حد بعيد. وهذا الرجل كان هو دانييل ديفو Daniel Defoe المعروف بلقب روبنسون كروزو، وهو كاتب لامع غزير الإنتاج إلى أبعد حد. ولكن حتى جهوده الأكثر طموحًا فى مجالنا تبقى فى حقلِ الصحافة الاقتصادية. وبشكل خاص، لم تضف كتاباته حول تلك الشروط فى اتفاقية اوترخت شيئًا جديدًا إلى التحليل الاقتصادى، رغم أنها تحتل منزلة رفيعة فى تاريخ مذهب حرية التجارة أو التجارة الأكثر تحررًا. وقد يقتنع القارئ، الذى يخاطر بقراءة كتاباته بإمعان (مثل عمله: General History of Trade, 1713)، بأننى لم أنصفه أبدًا، وبخاصة حينما يستعيد تعليقاتى على يارنتون. ولكن الفضل فى مثل هذه القضايا هو، إلى حد بعيد، مسألة تواريخ مختلفة dates.
وأستغل الفرصة للإشارة إلى كاتب متأخر نوعًا ما وهو مالاكى بوستليثوايتِ Malachy Postlethwayt وذلك فقط لأعطى مثالاً عن الظاهرة المثيرة للاهتمام والمتعلقة بخلود كتاب، رغم=

نتائج يتعين علينا تسـجيلها، رغم أنه أثار اهتمام ألمع نجوم التحليل الاقتصـادى بما فيهم فرانسـو كينيـه.(٣٩٠) ومع ذلك، فقـد كان هناك بعض التقدم، مـع أنـه

=أن أعمالهم كانت دون المستوى القياسى. فالسبب الوحيد، كما أعتقد، الذى يجعـل ذلـك الكاتـب مألوفا لدى كل طالب يستعد لأداء امتحان فصلى بمادة تاريخ الفكر الاقتصادى، هو الشهرة الخاصة التى نالها فى زمنـه بإصـداره: (Universal Dictionary of Trade and Commerce 1751-55)، الذى كان، إلى حد بعيد، كتابًا مجمعًا من مصادر غير مقبولة. أما كتاباته الأخرى، وبخاصـة تلـك التى تدور حول التجارة مع أفريقيا الجنوبية، فهى هزيلة ومألوفة، مع أنها لم تخل من أفكار بديهيـة أولية معينة. ويتضمن عمله: (Great Britain"s true System.. (1757)، الذى يثبت أن بوستليثوايت كان ذكيًا إلى حد أنه أدرك أهمية كتاب كانتيلون، فقرة تذهب إلى تفسير الفائدة كمبلغ يتم دفعه إلـى المكتنزين من جانب مَنْ هم بحاجة للنقود، أى، كمبلغ ضرورى للتغلب على كراهية الناس للتخلـى عن نقودهم. وتبدو هذه النظرة كنسخة غير محكمة من نظرية الفائدة لدى اللورد كينز. ولكى نضـع بوستليثوايت فى منزلة تمثيلية كما فعل فاى Fay مؤخرًا ...[النص يتوقف ...].

(٣٩٠) ومع ذلك، يمتلك ذلك الجدل بعض الأهمية غير المباشرة بالنسبة لنا، وذلك لما أتاحه من حافز عـام للاهتمام بالتحليل الاقتصادى، رغم أن ذلك الجدل نفسه لم يقدم له كثيرًا بشكل مباشر- وهو السـبب الذى يدفعنا للإشارة إليه مرة أخرى. وفى هذا الموضوع، لنلاحظ الآن أن كل الكتاب الذين سيجرى ذكرهم، كان يسبقهم جراسفينكل Graswinckel (١٦٥١) (ما لم يكـن بعملـه: Discourse of the Common Weal, 1549) وبواجيلبر Boisguillebert بشكل مباشر أكثر. كان ثمـة خمـود بعـد بواجيلبر. ولكن يبدو أن المناقشة قد أستؤنفت من جديد على يـد كـلاود دوبـين Claude Dupin (Oeconomiques 1745) الذى أُعيد نشر ذلك الجزء منه الذى يحمـل عنـوان Memoire sur les bleds عام ١٧٤٨ بشكل مستقل، وطرح، مرة أخرى، الحجة الخاصة بدعم التجارة الحرة الداخليـة بالحبوب. ثم جـاء س. ج. هربـرت C. J. Herbert بعملـه: Essai sur la police generale des grains عام ١٧٥٣. أما أن هربرت لا يزال يحتفظ بتعريفة على الصادرات من النوع الإنجليـزى، المتذبذب صعودًا وهبوطًا، فتلك مسألة ثانوية هنا. فما يتصل بالموضوع أكثر هو أن المحاجّة التـى تدور حول كفاية العرض العادى الذى يمكن أن يتحقق تلقائيًا تتطور على يديه كليًا، مع أنها لم ترق إلى مستوى الإثبات النظرى. ثم جاء كينيه بمقالة سوف تُذكر فيما بعـد، وكـذلك فعـل آخـرون، وبخاصة بعد إعلان عام ١٧٦٣ ومرسوم عام ١٧٦٤ الذى أطلق حرية التصدير. وما يستحق الذكر بصورة خاصة هو النقد الجرىء لجاليانى للمعتقدات الدوجمائيـة التـى كانـت تتطـور حينـذاك (Dialogues sur le commerce des bles, 1770).

وقد تفوقت هذه Dialogues (الحوارات) على المناقشة المناظرة بين الاقتصاديين الإيطـاليين التـى بدأت فيما بعد واستمرت فترة أطول وهى أكثر أهمية حقًـا مـن المناقشـة الفرنسـية- رغـم أن المشاركين فى الأخيرة يدّعون الأسبقية بأفكار أساسية كالأفكار التـى تنـاقش الآن- لأن الأشـكال الخاصة بالوضع فى الولايات الإيطالية، وبخاصة مملكة نابولى، أوحت فـى آن واحـد بدراسـات وقائعية ذات أهمية كبيرة ومحاجّات حول نقاط محددة لم تكن موجودة فى أدب الدول الأكثر حظـًا. ومع ذلك، ونظرًا لاستحالة درس هذه النتائج التى ليس لها أى أهمية كبيرة بالنسبة لتطـور الجهـاز الاقتصادى، بقدر ما أعلم، فيكفى أن نذكر قسمًا من تلك الأعمال الأكثر أهمية التى بـدأت بإظهـار تأثير كتاب Wealth of Nations كما ورد فى المتن. فقد نشـر دومينيكـو كانتالوبـا Domenico Cantalupo عام ١٧٨٣ بحثًا عن حرية تجارة الحبوب (وقد أُعيد نشره فى مجموعـة كوسـتودى: Scrittori classici Italiani) حلل فيه سياسة الحبوب منذ عام ١٤٠٠ واستخدم الجهـاز التحليلـى المتواضع الذى كان فى متناوله بشكل فعال وحكيم. وقد تبعه نبيل آخر من نابولى عام ١٧٨٥ وهو دومينيكو كاراكيولى Domenico Caraccioli، شارحًا ملاحظاته حول مجاعة حدثت فـى سيسـيلى Sicily (وقد أُعيد نشره فى نفس المجموعة المـذكورة تـوًا). وفـى عملـه: Confronto della=

كان من النوع الذى قاد إلى خطأ جديد وحقيقة جديدة.

(د) الفوائد من التقسيم الإقليمى للعمل. لقد تجسدت المأثرة الكبرى الوحيدة، كما أتصور، فى تحقيق صياغة رفيعة منهجيًا حول فوائد التقسيم الإقليمى للعمل ذهبت بطريقة ما باتجاه التنبؤ بالعنصر الأكثر أهمية من نظرية القرن التاسع عشر عن القيم الدولية. ويعود الفضل فى ذلك إلى اثنين من الاقتصاديين الإنجليز الذين تقتصر دراستنا عليهما، رغم إمكانية الإشارة إلى كتاب آخرين أيضًا. ففى عام ١٧٠١، نشر كاتب مجهول بحثًا عنوانه: Considerations on the East-India Trade،(٣٩١) عالج فيه التجارة الدولية كطريقة للحصول على سلع بكمية من العمل أقل مما كان سيلزم لو تم إنتاجها محليًا. ولا يبدو أن هذا الكاتب كان يدرك علاقة ذلك الأمر بمبدأ التكاليف المقارنة. ولكننا، حتى فى هذه الحالة، نمتلك سلف لريكاردو، مع أن تأثيره قد لا يكون كبيرًا.

هنا، بدلاً من إنتاج السلعة (أ) للاستهلاك المحلى، فإن إنتاج السلعة (ب)، التى يتيح تصديرها الحصول على (أ) بشروط أفضل، هو مسألة تخص توزيع الموارد المنتجة كما هو واضح. ومن هذه الزاوية، فإن المشكلة سبق أن عولجت

=(richezza dei paesi che godono liiberta nel commercio frumentario 1795)، حاول بيفى تولوماى Biffi Tolomei تقديم برهان وقائعى على أهمية التجارة الحرة بالحبوب بالنسبة لثروة بلد ما- وهى محاولة لا تخلو من الأهمية من ناحية المنهج. ثمة مذكرة ملحقة بذلك الكتاب عنوانها: Riflessani sopra le sussistenze كتبها سافيريو سكروفانى Saverio Scrofani، وهو كاتب مناصر لمذهب حرية التجارة بشكل خالص من النمط الفزيوقراطى وله كتب أخرى لا تهمنا هنا. وبقدر تعلق الأمر بحرية تصدير الحبوب، فإن كل أولئك الكتاب كان يسبقهم فيرى Verri: (المكتوب عام ١٧٦٨ Memorie storiche sull' economia pubblica dello stato di Milano والمنشور عام ١٧٩٧، بعد وفاة فيرى) و Riflessioni sulle leggi vincolanti, principalmente nel commercio de ' grani (المكتوب عام ١٧٦٩ والمنشور عام ١٧٩٦). وكمثال على النجاح- ذلك لأنه كان نجاحًا وليس تخبطًا انتقائيًا- الذى يدمج أفكارًا متعارضة، ولكن يتعذر تجنبها، لتلائم الأوضاع الإيطالية، أشيرُ إلى فيرناندو بوليتى Ferdinando Paoletti، الذى، رغم أنه من مجموعة الفزيوقراط الإيطاليين، أدخل فى مخططه حماية المنتجات الزراعية (pensieri sopra l' agricoltura, 1769؛ ولكننى لا أعرف إلا الجزء الأول الوارد فى مجموعة كوستودى) وجوائز لتشجيع الصادرات من السلع غير الضرورية جدًا (Veri mezzi di render felici le societ a, 1772) - وهو بمثابة برنامج أولى للتسوية الزراعية لا يخلو من الأهمية بالنسبة للمنظر. ومن الخطأ تمامًا تصور وجود أسس عامة من الفكر أو السياسة action تفصلنا عن كاتب مثل بوليتى فما يفصلنا عنه حقًا هو منهجنا الإحصائى والنظرى حصرًا.

(٣٩١) [فى الكتاب الذى نشره ج. ماك كولوخ: A Select Collection of Early Economic Tracts on Commerce, 1856].

من قبل جيرفايس Gervaise الذى استنتج، كما فعلَ مارشال،[٣٩٢] أن التعريفات، التى تعوق التخصيص الأكثر فائدة، لابد أن تلحق الضرر disadvantage بالبلد ككل، مهما كانت الميزة المرئية بشكل مباشر للصناعات المحمية. وقد أشرنا سابقاً إلى أن بحث جيرفايس يضم ٣٤ صفحة فحسب. وعليه، فإذا سلمنا بفضله بشىء كان ينبغى أن يأخذ منه صفحات تزيد ١٠ مرات عن تلك الصفحات، فإن من الضرورى حقاً اعتبار فرضيته مساهمة جوهرية فى بناء جهاز النظرية الاقتصادية. وفى الواقع، يمكن القول أن تلك الفرضية تطرح، من خلال تطبيق معين، إحدى التلميحات المبكرة لنظرية التوازن العام.

ولكن لم يكن ثمة شىء آخر تقريبًا. ولم يمضِ هيوم، بهذا الجزء من موضوعنا، مسافة أبعد إلاّ نادرًا، رغم الأشياء المفيدة الكثيرة التى ذكرها فى مقالاته عن التجارة، وعن حساسية التجارة، وعن الميزان التجارى.[٣٩٣] ولم يفعل هذا أيضًا آ. سمث الذى يبدو أنه آمن بأن كل السلع، فى ظل التجارة الحرة، تُنتَجَ بأقل التكاليف مطلقًا، معبرًا عنها بالعمل، رغم ما قام به من تنسيق وتشذيب وتشديد وتوضيح دون شك. وفى الواقع، ليس ثمة شىء مهم يمكن تسجيله لكل الفترة المتبقية حتى نهاية القرن، رغم الفيض الهائل من الأدب الشعبى الذى كان معظمه يحمل توجهًا نحو التجارة الحرة أو تجارة أكثر حرية والذى كان متأثرًا بقوة بالعمل Wealth of Nations.[٣٩٤] ولم يكن حتى ذلك التقدم فى تحليل التخصص الإقليمى

---

(٣٩٢) Official Papers: نُشرت للجمعية الاقتصادية الملكية (١٩٢٦)، ص ٣٩١.

(٣٩٣) ومع ذلك، قارن الفصل الثالث المتعلق بهيوم من بحث: E. A. J. Johnson, Predecessors of Adam Smith, 1937.

(٣٩٤) المواقف من حرية التجارة التى يحملها بعض الكتاب المهمين، مثل الفزيوقراط، أو مؤلفين معينين للأنظمة الشاملة، قد تكون ذات أهمية دون أن تتضمن "مساهمات" معينة. وسيجرى ذكر هذه المساهمات وفقًا للضرورة أو قد تكون ذُكرت بالفعل بالارتباط مع الأعمال التى ترِد فيها تلك المساهمات. ومع ذلك، فمن الملائم تكملة العرض الوارد فى المتن من ناحيتين. أولاً: فى السنوات الخمس والعشرين التى سبقت نشر Wealth of Nations أو نحو ذلك توصلت غالبية الاقتصاديين القديرين إلى ما يرقى إلى اتفاق حقيقى، علمًا بأن الفزيوقراط والكتاب المتأثرين بهم بشكل مباشر كانوا يمثلون المجموعة الأكثر أهمية فى تلك الغالبية. والكتاب الذين كانوا يمثلون هذا الـ communis opinio (الرأى العام) على أحسن وجه هم جوسيا توكر Josiah Tucker والسير جيمس ستيوارت فى إنجلترا، جستى Justi وسوسننفيلس Sonnenfels فى ألمانيا، بيكاريا وجينوفيسى Genovesi وفيرى وبالميرى Palmieri فى إيطاليا، وفوربونياس Forbonnaise فى فرنسا. وباختصار، فمنذ أن اتفق هؤلاء الاقتصاديون على قبول سياسة التوجيه الحكومى public regulation كأمر عادى، أو ضرورى فعلاً، للعملية الاقتصادية، فإن مذهب الحماية أصبح يؤخذ كحالة خاصة ليس إلاّ. ولكن التشديد الميركنتيلى على الميزان التجارى قد تم اختزاله إلى حدود=

كسبًا صافيًا. وكان المؤلف المجهول وجيرفايس معًا جاهزين للوصول إلى استنتاجات يمكن أن تناسب آراء هما المناصرة لحرية التجارة.(٣٩٥) وحينما فعلا

=ضئيلة وذلك، جزئيًا، كثمرة لعمل انتقادى قيّم (مثل عمل فيرى: Meditazioni, 1771، وكارلى Carley فى عمله: Breve ragionamento sopra i bilanci economici delle nazioni, 1770 الذى فندَ الفكرة القائلة بإمكانية قياس الثروة الوطنية من خلال الصادرات). وعلاوة على ذلك، فقد أصبح مذهب الحماية، وهو فى أيديهم، أداة دقيقة أكثر مما كان عيه سابقًا، الأمر الذى قاد إلى التشديد على تعريفات حماية متواضعة وهو أمر يصعب على الكتاب المعاصرين تمييزه عن حالة عدم وجود أى تعريفة بتاتًا: إذ اقترح فوربونياس ١٥ % ad valorem {من القيمة} واقترح جستى ١٠ %. ومع ذلك، كان هناك اتجاه، واسع الانتشار وتغذيه ممارسة قديمة، نحو فرض تعريفات تمييزية على الاستيرادات وفق تناسب عكسى بالنسبة لبعدها عن مرحلة السلع الاستهلاكية النهائية (توكر، فيرى)- وهو مبدأ أثبت أنه يشجع بقوة على النمو ونصادفه كثيرًا فى القرن التاسع عشر. أخيرًا، رغم ارتكاب أولئك الكتاب فى الغالب ذلك الخطأ الذى ينتج عن عدم كفاية المنهج واعتمادهم الواسع على المعرفة العامة prima facie {البديهية} (كما يبينْ هذا الأمر القبول الأعمى بالمبدأ المذكور توًا من قبل عدة كتاب)، بيد أنهم نادرًا ما أخطأوا فى قضايا تخص المبدأ التحليلى الأساسى.

ومرة أخرى، سنفهم حالاً السبب الذى يجعل أولئك النقاد الذين سلموا بعقيدة حرية التجارة غير قادرين على رؤية أى شىء فى ذلك الاتفاق غير عدم الانسجام الداخلى أو، فى أحسن الأحوال، نزعة "انتقائية" غير مهمة تميز مرحلة انتقالية بين الخطأ القديم والحقيقة الجديدة. ولكننا عندما نراجع الأمر من أى زاوية أخرى، لا نجد أى عدم انسجام (بمعنى عدم التوافق المنطقى) فى ذلك الرأى شبه العام الذى عكسَ ليس فقط تقدم التحليل، بل أيضًا كان يمكن أن يشكل، وكما سنعيد التشديد عليه على نحو أكثر عمومية فى المتن، نقطة انطلاق، لدراسة أخرى، أفضل من الدوغمائية الضيقة لمذهب حرية التجارة الذى حل محلها.

ثانيًا: لتوضيح الجملة السابقة، دعونا نتأمل مثالاً واحدًا من بين طائفة واسعة من الفرضيات. ففى عمله: Ways and Means.., 1757، يحاجج مايسه Massie (كما فعل كثيرون من قبله) قائلاً أن الضريبة على البورت (نبيذ) يجب أن تكون أقل من الضريبة على النبيذ الفرنسى وفقًا لأسس تستوحى الفرضية التالية.إذا تاجر بلد معين (أ) مع بلدين آخرين (ب) و (ج)، وكان مشتريات (ب) من منتجات (أ) مرنة بالنسبة للإيراد الذى يحصل عليه (ب) من مبيعاته إلى (أ) أكثر من مشتريات (ج) من منتجات (أ) بالنسبة لإيراد (ج) من مبيعات (ج) إلى (أ)، فمن المفيد بالنسبة للبلد (أ) معاملة منتجات البلد (ب) بصورة أفضل من البلد (ج). والآن، لنصرف النظر عن مدى صحة هذه الفرضية. فسواء أكانت صحيحة أم خاطئة، يكفى أنها تثير الاهتمام على الأقل ويحتمل أن مناقشتها تثرى فهمنا للتجارة الدولية وجهازنا التحليلى بشكل عام اكثر بكثير من أى عدد من الملاحظات المبتذلة لمذهب حرية التجارة مهما كان الموقف التى توحى به هذه الملاحظات أهلاً للتقدير ومهما ساعدتْ على رسم سياسة حكيمة، إنسانية، سلمية، ...إلخ. ويمكن تقديم أمثلة عدة من مايسه وحده الذى برع فى هذا النوع المفيد جدًا من التحليل، إضافة إلى حقول أخرى غير حقل التجارة الدولية (انظر مثلاً عمله: Observations on the New Cyder-Tax, so far as the same may affect our Woollen Manufactures, Newfoundland fisheries.. 1764).

(٣٩٥) اعتمادًا على البروفيسور فاينر (المصدر السابق، ص ٩٢) يمكن الإشارة فقط، إضافة إلى الكاتبين المذكورين ونورث، إلى وجود كاتبين إنجليزيين آخرين مناصرين لمذهب حرية التجارة وذلك قبل عام ١٧٧٦ (وهما وليم باترسون William Paterson، مؤسس مصرف إنجلترا، الذى نشر عمله: Writings، مع سيرته الذاتية من قبل ساكس بانيستر Saxe Bannister عام ١٨٥٩ الطبعة الثانية، و جورج واتلى George Whateley: Reflections on Coin in General, 1762، الذى أُعيد نشره فى صورة منقحة كملحق للطبعة الثانية من كتاب: Principles of Trade, 1774 -وهو العمل الوحيد=

هذا، فإنهما ربطا عملهما بأخطاء فى المحاجَّة صارت معتادة فى أدب القرن التاسع عشر عن حرية التجارة. فلم يدرك جيرفايس أن موضوعته المتعلقة بتخصيص الموارد لا تتضمن شيئًا ضد الحجج المناصرة للحماية مثل حجة الصناعة الناشئة أو حجة نقص التشغيل اللتين تتخيلان شروطًا لا تسرى على تلك الموضوعة. وبإهماله هذا، يكون جيرفايس قد ابتعد عن عدة حقائق مهمة كان الكتاب الميركنتيليون قد اكتشفوها، وتبنى، كما فعل نورث، موقفًا يشجع على الوقوع فى خطأ حينما يجرى التمسك به بصورة عمياء، رغم أنه موقف ممكن من الناحية النظرية البحتة. وكانت حالة الكاتب المجهول أسوأ. إذ اعتمد كثيرًا على محاجّة مفادها: ما دامت التجارة الدولية تتكون من معاملات اختيارية، والتى لذلك السبب ينبغى أن تكون فى صالح كلا البلدين المتعاملين بالضرورة، فلا يمكن أن تقود التجارة إلى شىء لا يفيد البلد ككل. كما حاجج نورث بطريقة مماثلة أيضًا. أما آ. سمث، فبعد إشارته suo more (غير مرة) إلى حقيقة واضحة، أى أن كل فرد سيتوجه نحو المجال الذى يشعر أنه قريب إلى نفسه، فقد دأب على القول بأن والسلوك الحكيم لدى كل عائلة محددة يندر أن يشكل حماقة بالنسبة لسلوك المملكة العظمى". ومن زاوية المنهج التحليلى، فهذا أمر سيئ بقدر سوء أى شىء يمكن أن يُقيَد على الحساب "الميركنتيلى". وعلى أى حال، فالخطأ المعنى ستجرى مناقشته على نحو أكمل لاحقًا.

وكما رأينا، فمن غير الضرورى أن تقع هناك قطيعة شديدة بين "الميركنتيليين" و"الليبراليين"، على الأقل بقدر تعلق الأمر بالتحليل الاقتصادى. ودون أى حكم مسبق على أفكارهم أو اهتماماتهم السياسية، فإن الاقتصاديين الليبراليين قد خلفوا الاقتصاديين الميركنتيليين فى أداء المهمة التحليلية مثلما تَخلف مجموعة من العمال مجموعة أخرى لتحقيق تواصل العمل. هذا هو ما حدث إلى حد ما. ولكن إلى الحد الذى لم يحدث فيه هذا الأمر، فقد جرى ليس فقط تصفية الخطأ القديم بل تحققَ أيضًا تبديد غير ضرورى يمكن مقارنته بالتبديد الذى يمكن

=له الذى أعرفه)؛ وثمة كاتب آخر كان قد اقترب من مذهب حرية التجارة (وهو ج. جوسيلن J. Joselyn: A Essay on Money and Bullion الذى نشر عام ١٧١٨ ولكنه يؤرخ بعام ١٧١٧). ويستحق كل هؤلاء الكتاب مكانة بارزة فى تاريخ مذهب حرية التجارة. بيد أن دفاع باترسون عن هذا المذهب جرى على مستوى بديهى ومعروف، لكن واتلى وجوسيلن، بقدر ما أعلم، لم يضيفا أى شىء لم يكن معروفًا من قبل، وذلك رغم جدارة عمليهما.

أن يحدث لو أن مجموعات العمال المتعاقبة تدمر منتجات المجموعات السابقة لهـا حينما لا تروق لها سياسات المجموعات الأخيرة. ولو أن سمث وأنصـاره قـاموا بتنقية وتطوير الفرضيات "الميركنتيلية"، بدلاً من رميها جانبًا، لأمكن وضع نظرية حول العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر صحة وغنى بحلول عام ١٨٤٨- نظريـة كانت ستعجز فئة معينة أن تساوم عليها أو أن تعاملها فئة أخرى بازدراء.

المؤلف فى سطور:

جوزيف شومبيتر

قدَّمَ الاقتصادى وعالم الاجتماع النمساوى جوزيف شومبيتر ١٨٨٣-١٩٥٠ عدداً من المساهمات المهمة بالنسبة لفكر القرن العشرين. فأنه نَقدَ ماركس وكينز، وطوّرَ أفكاراً متقدمة لتأمل الدورات الاقتصادية والمؤسسات السياسية والعمليات الاجتماعية فى العالم الحديث. ويُعْد عمله "نظرية التنمية الاقتصادية والدورات الاقتصادية" أحد أهم دراساته الاقتصادية. أما عمله "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية"، فهو بحث متعمق حول طبيعة ومستقبل الرأسمالية وعلاقتها بالاشتراكية والديمقراطية [وهو عمل مُعَرَّب]. ولكن كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادى" يبقى عملاً لا يضاهى فى حقل التحليل الاقتصادى وتاريخه.

المترجم فى سطور:

حسن عبد الله بدر

نال د. حسن عبد الله بدر شهادة الدكتوراه فى الاقتصاد من معهد الاقتصاد فى موسكو عام ١٩٨٤، وشهادتى الماجستير والبكالوريوس فى الاقتصاد من جامعة بغداد عامي١٩٧٥ و ١٩٧٢. وقد عَمِلَ د. حسن بدر مدرساً للاقتصاد فى جامعة الموصل وجامعة عدن وجامعة طرابلس، وقام بترجمة ومراجعة عدد من المقالات الاقتصادية من الإنجليزية إلى العربية، كما إن له أعمالاً ومقالات تدور حول أثر الاستثمار على النمو الاقتصادى فى العراق.

المراجع فى سطور:
عصام الخفاجى

د. عصام الخفاجى كاتب وأستاذ جامعى مختص بالعلوم الاجتماعية، درّسَ لسنوات عدة قضايا العولمة والتطور الاقتصادى والاجتماعى فى العالم الثالث، ونظريات الدولة، فضلاً عن قضايا الشرق الأوسط فى جامعة أمستردام ونيويورك. وإلى جانب التدريس، عمل الخفاجى فى مجالات عدة، ومنها العمل كمستشار للبنك الدولى فى واشنطن. صدرت له ثلاثة مؤلفات بالعربية، وعشرات الأبحاث والمقالات بالعربية والإنجليزية والفرنسية. وقد تُرجم عدد من أعماله المكتوبة بالعربية إلى لغات أجنبية كالإنجليزية والفارسية، كما أنه قام بترجمة كتب عن الإنجليزية والفرنسية إلى العربية. فى مايو ٢٠٠٤ صدرَ له بالإنجليزية كتاب بعنوان "مسارات الحداثة فى أوروبا والشرق الأوسط: ولادات عسيرة"، لندن، دار I. B Tauris.

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

يقصد بتعبير "تاريخ التحليل الاقتصادى" تاريخ الجهود الفكرية التى بذلها الإنسان لفهم الظواهر الاقتصادية أو -وهو ما يعنى الشىء نفسه - تاريخ الجوانب التحليلية أو العلمية من الفكر الاقتصادى. ويصف الجزء الثانى من هذا الكتاب تاريخ تلك الجهود، وذلك من البدايات المبكرة التى يمكن إدراكها، وحتى آخر عقدين أو ثلاثة من القرن الثامن عشر. ويغطى الجزء الثالث الفترة التى يمكن نعتها بفترة "الكلاسيك" الإنجليز، وحتى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر تقريبا. ويقدم الجزء الرابع كشفا بمصير الاقتصاد التحليلى أو العلمى منذ نهاية الفترة الكلاسيكية وحتى الحرب العالمية الأولى. تشكل هذه الأجزاء الثلاثة الكتلة الأساسية للكتاب والبحث الوارد فيه. أما الجزء الخامس فهو مجرد مسودة للتطورات المعاصرة، ويهدف إلى مساعدة القارئ على إدراك صلة الجهود المعاصرة بالجهود الماضية.

اللوحة لهولباكوف • تصميم الغلاف عمرو الكفراوى